

جامع الاستاذ
في شرح المنار للسكيتي

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الكافي

الطبعة سنة ١٢٩٩ هـ

تحقيق الدكتور

عبدالله بن محمد بن أحمد

المطبعة

مكتبة دار الكتب

بمكة المكرمة - الرياض

جامع الزنار
في شرح المنار

جامع الاستاذ

في شرح المنار
" للنسكفي "

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الطائي

المنوفى سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور

فضيل الرحمن عبد الفتور الأفغاني

الجزء الأول

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

الطبعة الثانية

١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنّاشر

مكتبة () نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية المكتبة ٢٢: ٥٧٤٩، ٤٤: ٥٧٤٥

المستودع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام المتقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٣٠

المكتبة: ٤٢٤٠٣٥٣ السريع: ٢٤٢١٩١١ الرز البرية: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

كَلِمَةُ النَّاشِرِ

« رَجَاءٌ »

غَفَرَ إِلَٰهٌ ذُنُوبَ هَذَا النَّاشِرِ
وَذُنُوبَ وَالِدَيْهِ مَعَا فِي النَّاطِرِ

غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ وَسَيَّرَ عُيُوبَهُ وَوَالِدَيْهِ وَلِمُسْلِمِينَ
أَجْمَعِينَ وَمَنْ دَعَا لَهُ بِخَيْرٍ

أَجَى عَفْوِي بِهِ

نَزَارُ صُطْفَى الرَّبِّ شَارِ

التعريف بالإمام الكاكي

اسمه

نسبه

لقبه

ولادته

نشأته

رحلاته

التعريف بالإمام الكاكي

اسمه ، ونسبه ، ولقبه وكنيته ، وولادته ، ونشأته ، ورحلاته

(١) اسمه ونسبه :

هو : محمد بن محمد بن أحمد،^(١) الخجندی^(٢) ، السنجاری^(٣) ، البخاري^(٤) ،

(١) انظر : (الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ٤/٢٩٤ - ٢٩٥ والفوائد البهية فى تراجم الحنفية ص ١٩٤ ، وهدية العارفين ٦/١٥٥ ، والفتح المبين ٢/١٥٧ ، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٢ ، والأعلام ٧/٣٦ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، وكشف الظنون ٢/١١٨٧ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ، ومفتاح السعادة ٢/٢٤٢ ، وفهرس دار الكتب ١/٣٨٢ ، ٣٩٧ ، ٤٤٥ ، ٤٦٤) .

(٢) انظر : (أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، والأعلام ٧/٣٦ ، وفهرس دار الكتب ١/٤٤٥) .

وخجندی : نسبة إلى خجندة - بضم أوله وفتح ثانيه ونون ساكنة ، ثم ذال مهملة وهى : بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون بينها وبين سمرقند عشرة أيام مشرقا .

(معجم البلدان ٢/٣٤٧ ، والجواهر المضية ٤/١٨٩) .

(٣) انظر (الجواهر المضية ٤/٢٩٤ ، والفوائد البهية ص ١٨٦ ، والفتح المبين ٢/١٥٧ ، وهدية العارفين ٦/١٥٥ ، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٢ ، والأعلام ٧/٣٦ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، وفهرس دار الكتب ١/٤٦٤) .

وسنجاى : نسبة إلى سنجاى - بكسر أوله وسكون ثانيه ثم جيم وآخره راء - مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة، بينها وبين الموصل ثلاثة أيام ، وهى فى لى جبال عال .
(معجم البلدان ٣/٢٦٢) .

(٤) انظر : (مفتاح السعادة ٢/٢٤٢ ، وكشف الظنون ٢/٢٠٣٣ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

والبخاري : نسبة إلى بخارى - بالضم - وهى : من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ، =

والحنفى (١) ، الكاكى (٢) .

ولقد توقف المترجمون له والكاتبون لنسبه عند ذكر جده ، ولم أجد أحدا ذكر سلسلة نسبه أكثر مما ذكرت .

== بينها وبين جيحون يومان ، وكانت قاعدة ملك السامانية .

(معجم البلدان ١ / ٣٥٣) .

(١) انظر (الفتح المبين ٢ / ١٥٧ ، وهدية العارفين ١٥٥ / ١٥٥ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ١٨٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١١٨٧ ، والأعلام ٧ / ٣٦ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، وفهرس دار الكتب ١ / ٤٤٥) .

والحنفى : نسبة إلى مذهب أبى حنيفة : نعمان بن ثابت ، المتوفى سنة (١٥٠ هـ) ، والذي يعتبر من أقدم المذاهب الإسلامية ، وأكثرها اتباعا وانتشارا ، وأوسعها فروعاً واستنباطاً .

(٢) ذكر ذلك كل من ترجم له :

والكاكى : نسبة إلى كاك . قال طاش كبرى زاده : (قيل : إنه بلغتهم بائع الكعك ، ونقل عن السمعاني أنه قال : أظن أنها قرية من قرى بخارى) (مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٢) .

وفى تاج العروس ٧ / ١٣٧ : (الكعك : قال الجوهري : فارسى معرب . وأنشد للراجز :

يا حبذا الكعك بلحم مثرود . . . وخشكنان مع سويق مقنود

وقال الصاغاني : هو تعريب كاك .

وقال غيره : هو الخبز اليابس .

وقال الليث : أظنه معرباً .

والكعكى : من يصنع ذلك) .

قلت : إن كلمة كاك فارسية فصيحة ، ومعناها : الخبز اليابس - كما ذكر فى تاج العروس - ولعل وجه نسبته إليه : إما لكونه بائعاً ، أو لكونه يستعمل ذلك فى الأكل كثيراً . والله أعلم .

وقد شارك الإمام الكاكي " فى هذه النسبة ، وفى الاشتهار بها عدد من العلماء ، فاشتهروا بها ^(١) .

(٢) لقبه وكنيته: ذكر جميع من كتب سيرته وترجموا له ، أن لقبه : قوام الدين ^(٢)

(١) من هؤلاء :

١- محمد بن عبد الواحد الصوفى الكاكي ، روى عنه شيخ الإسلام الهروى فى ذم الكلام ، ولم أعر على سنة وفاته .

انظر : (تاج العروس ١٣٧/٧) .

٢- أحمد بن عبد الملك بن موسى بن المظفر ، أبو نصر ، القاضى ، الأشروشنى الكاكي ، من علماء ما وراء النهر ، ومن أئمة الحنفية ، توفى سنة (٥١٩ هـ) .

٣- محمد بن عمر بن عبد العزيز المقرئ ، والبخارى ، وأبو بكر الكاكي ، شيخ أديب فاضل متدين ، صالح ، مكث من الحديث ، توفى سنة (٥٢٥ هـ) .

٤- النجم الكاكي : فقيه كان مقيما بالظاهرية ، ترددت إليه ، وكان فيه تعصب ، وكان صالحا وخيرا ، توفى نحو (٧٢٠ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٤/٤٤١ - ٤٤٢) .

(٢) انظر : الجواهر المضية ٤/٢٩٤ ، والفوائد البهية ص ١٨٦ ، ومفتاح السعادة

٢/٢٤٢ ، وتاج العروس ٧/١٧٣ ، وكشف الظنون ٢/١١٨٧ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ،

وهدية العارفين ٦/١٥٥ ، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٢ ، والأعلام ٧/٣٦ ، والفتح

المبين ٢/١٥٧ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ .

وقد أثبت أيضا عبد الله الجبورى فى : فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف

العامة ببغداد ١/٤٨٦ ، وسالم عبد الرزاق أحمد فى : فهرس المخطوطات فى مكتبة

الأوقاف العامة فى الموصل ١/٩٢ ، وفؤاد سيد فى فهرس الكتب الموجودة بالدار

لغاية سنة (١٩٢١ م) ١/٣٨٢ ، ٤٤٥ ، ٤٦٤ ، وفى ملحق الجزء الأول ص ٥١ ، وفى

فهرس المخطوطات المصورة ١/٤٦ .

كما لقب بالشيخ^(١) . والعلامة^(٢) ، والفقيه^(٣) ، والإمام^(٤) .

وأما كنيته : فلأنى بعد البحث الدقيق الشامل - ولا أدعى الاستقصاء - عن مصادر ترجمته ، لم أقف على من أشار إلى كنيته فضلا عن التصريح بها . هذا أمر ليس بغريب ، فإن كثيرا من العلماء الكبار والأئمة الأعلام لم يكنوا بكنية .

(٣) ولادته ونشأته :

كذلك لم يشر أحد من المؤرخين الذين تناولوا سيرة هذا العالم الكبير وترجموا له ، إلى تاريخ ولادته ، ولا إلى المكان الذى ولد فيه^(٥) ولعل السبب الرئيسى فى ذلك هو ما أصاب الناس من الحروب الطاحنة والثورات القومية المدمرة التي اجتاحت أكثر البلاد - فى عصر ولادة الشيخ وأقرانه - فأهلكت الحرث والنسل ، وألحقت بالناس الرعب والخوف ، فأنست الناس أنفسهم ، وأشغلتهم عن تدوين ولادة أفلاذ أكبادهم^(٦) .

(١) لقبه به الزبيدي فى تاج العروس ١٧٣/٧ ، وطاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، وحاجى خليفة فى الكشف ٢٠٣٣/٢ .

(٢) ومن لقبه بها : فؤاد سيد فى فهرس الكتب الموجودة بالدار (٣٨٢/١ ، ٤٦٤ ، وفى ملحق الجزء الأول ص ٥١) .

(٣) انظر : (الجواهر المضية ٢٩٥/٤ ، ومفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ ، وهدية العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

(٤) انظر : الجواهر المضية ٢٩٤/٤ ، ومفتاح السعادة ٢٤٢/٢ ، وكشف الظنون ٢٠٣٣/٢ .

(٥) وليس هو أول عالم مشهور يحدث معه ذلك ، بل هناك جم غفير من أعلام العلماء الذين يشار إليهم بالبنان ، مع أنه لم يعرف تاريخ ولادتهم ، ولا المكان الذى ولدوا فيه ، حتى إن المؤرخين الذين اهتموا بتدوين طبقات المحدثين لم يعثروا على تاريخ ميلاد رجال من أصحاب الحديث رغم بحثهم الدقيق ، وحرصهم الشديد على معرفة ذلك ؛ لما يترتب عليه من أمور هامة فى علم الحديث ورجاله .

(٦) انظر (القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى الفقه ص ١٣٧) .

كما نستطيع أن نضيف إلى ذلك شيئاً آخر وهو :

أن المولود لا يعبا به حين ولادته ؛ لأن الناس لا يدرون ماذا سيصير إليه ، ولا يعرفون منزلته إلا بعد ظهور أمارات نبوغه وتيقنهم على أن سيكون له شأن عظيم ، فحينئذ يهتم الناس بأمره ، والبحث عن أخباره وأحواله ، وتدوين سيرته وأخلاقه ؛ لذا لا نجد عالماً من الأعلام المشهورين إلا وقد دوت سنة وفاته وإن لم يعلم تاريخ ولادته ومكانها ولذلك فإنه لا يمكننى أن أجزم على أن الشيخ - رحمه الله - من مواليد سنة معينة ، ولكن خلال دراستى له وبحثي عن حياته ، وحياة مشائخه وتلاميذه أستطيع أن أقول : إن ولادته فى الخجند أو السنجار كانت فى النصف الأخير من القرن السابع الهجرى - والله أعلم - .

أما نشأته : فقد عاش - رحمه الله تعالى - أول حياته فى كنف أسرته فى : خجند أو سنجار ، ثم ذهب إلى قرم^(١) وترمز^(٢) وهى حينذاك كانت مركز العلماء وملجأ الأدباء والشعراء .

ومن هؤلاء الذين كنوا بها : علامة الورى ، جامع الأصول والفروع : الشيخ علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، فاجتمع به الشيخ وأخذ الفقه والأصول عنه ، حتى صار علماً من الأعلام .

(١) انظر (الجواهر المضية ٢٩٤ / ٤ ، وقرم - بكسر الأول والثانى وسكون الثالث كابل : مدينة معروفة . (المرجع المذكور نقلاً عن معجم البلدان) .

(٢) قال بذلك القرشى فى (الجواهر المضية ٢٩٤ / ٤) .

وترمز : قيل : بفتح التاء وكسر الميم . وقيل : بضم التاء والميم .

وقيل : بكسر التاء والميم ، مدينة مشهور من أمهات المدن ، راقبة على نهر جيحون من جانبه الشرقى ، متصلة العمل بالصغانيان .

والمشهور من أهل هذه البلدة : أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى ، صاحب الصحيح ، أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث .

(معجم البلدان ٢٦ / ٢ - ٢٧) .

قد سأل شيخه أن يضع كتابا على الهداية ، فأجابه (١).

وبعد أن أخذ عن الإمام علاء الدين علمه ، انتقل إلى قرينه الشيخ حسام الدين السغناقي ، فاجتمع به ، وأخذ عنه أيضا علمه .

هذا بالإضافة إلى ما وهبه الله من عقل راجح ، وفكر وقاد ، فارتفع شأنه وعلا ذكره حتى صار إماما في الفقه وأصوله حينذاك ، ثم فكر في الرحيل إلى القاهرة (٢) ، فرحل إليها .

فوجد فيها الحرم الآمن ، والظل الوارف ، وأقام بجامع ماردين (٣) ، يفتى ويدرس .

(١) انظر (الجواهر المضية ٢/٤٢٨ ، والفوائد البهية ص ٩٤ ، والفتح المبين ٢/١٣٦) .

(٢) هي مدينة بجنتب القسطنطينية يجمعها سور واحد .

(معجم البلدان ٤/٣٠١)

قلت : هي اليوم من أرقى مدن العالم وأشهرها ، عاصمة جمهورية مصر العربية . هذا ، والذين قالوا بقدم الشيخ " الكاكي " إلى القاهرة هم أكثر المترجمين له كالقرشي في الجواهر المضية ٤/٢٩٥ ، وطاش كبرى زاده في : مفتاح السعادة ٢/٢٤٢ ، واللكنوي في الفوائد البهية ص ١٨٦ ، والمراغى في الفتح المبين ٢/١٥٧ ، وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ١١/١٨٣ ، والزركلى في الأعلام ٧/٣٦ ، والدكتور شعبان محمد إسماعيل في أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٨٦ وغيرهم .

(٣) هكذا في الفوائد البهية ص ١٨٦ ، ومعجم المؤلفين ١١/١٨٢ .

قيل : ماردينى - بيا النسبة - كما في الفتح المبين ٢/١٥٧ .

قيل : ماردانى : بزيادة ألف بعد دال مهملة - بيا النسبة .

هذا الجامع وقع بجوار خط التبانة خارج باب زويلة ، كان مكانه أولا مقابر أهل القاهرة ثم عمر أماكن ، فلما كان في سنة (٧٣٨ هـ) أخذ الأماكن من أربابها ، وتولى شراءها (النشور) ، فلم ينصف في أثمانها وهدمت وبني مكانها هذا الجامع ، وكان من أحسن الجوامع .

وأول خطبة أقيمت فيه يوم الجمعة ١٤ رمضان سنة (٧٤٠ هـ) وخطب فيه ركن

الدين عمر إبراهيم الجعبري . انظر : (الخطط القرينية ٢/٣٠٨) .

وقد ذاع صيته واشتهر أمره في البلاد ، فأخذ الناس يتطلعون إلى لقائه ، ويكتبون إليه ، واجتمع حوله المتعمقون في الدين ، وطلاب العلم ، فانتفعوا به جميعا إلى آخر لحظة من حياته ، كما نتفع بآثاره بعد موته .

٤) صفاته الخلقية والخلقية :

لم يشر أحد من المترجمين له ، إلى صفاته الخلقية . أما الخلقية ، فقد كان على علم ودين ، وحب للعلوم وتواضع العلماء ، فإن من ليس على مثل هذه الصفات لا يركن إليه الناس ، ولا يأخذون عنه .

وأما والده : محمد بن أحمد ، فلم أعر له على ترجمة - بعد التتبع والبحث عنه - وأرى أنه لم يكن من العلماء المشهورين ، أو كان ، ولكن المؤرخين أغفلوا عن ذكره ، والاحتمال الأول أقرب ؛ لأنه لم ينقل عن الشيخ " الكاكي " نفسه ، أنه أخذ شيئا عن والده ، ولا غيره قال بذلك .

وكذلك لم تذكر المصادر التاريخية التي تناولت ترجمة الإمام الكاكي وسيرته فيما اطلعت عليه - شيئا عن أسرته ، ولم تتعرض لذكر أولاده ، فلا أدري هل كان له أولاد ، أغفلتهم كتب التاريخ أم لم ينجب أولادا ، أو أنه كان ممن أصرفهم طلب العلم ، والتدريس ، والإفتاء ، والتأليف عن الزواج نهائيا ، فالله - عز وجل - أعلم بالصواب .

٥) رحلاته :

قال حاجي خليفة : الرحلة في طلب العلم مفيدة ، سبب ذلك أن البشر يأخذون معارفهم أخلاقهم وما يتحلون من المذاهب ، تارة علما وتعلিما وإلقاء ، وتارة محاكاة تلقينا بالمباشرة ، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكما وأقوى رسوخا ، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول

== أما ماردین : بکسر الراء والذال ، فهي : قلعة مشهورة على قمة جبل الجزيرة ، مشرفة على دنيسير . ويسكون الراء بلدة في تركيا . معجم البلدان ٣٩/٥) .

الملكة ورسومها . . . فالرحلة لا بد منها في طلب العلم ؛ لاكتساب الفوائد والكمال بقاء المشائخ ومباشرة الرجال ^(١) . ويظهر من ممارسة الشيخ " الكاكي " ، أن له رحلتين علميتين في حياته الأولى : كانت في خجندا وسنجان إلى ترمذ حتى كانت مجمعا لأعيان العلماء والأدباء الذين أحيوا التراث الإسلامي بمؤلفاتهم القيمة في كل فن .

فتلقى الشيخ العلم عن كبار علمائها ، وشوامخ فقهاؤها ، حتى ارتفع إلى منازل العلماء النابغين ، الذين يشار إليهم بالبنان .

وقد قلنا : إنه التقى بها بشيخه العلامة عبد العزيز البخاري - رحمه الله تعالى - وكان لهذا اللقاء أثر كبير على مستقبل حياة " الكاكي " العلمية ونبوغه في علمي الفقه وأصوله .

قال طاش كبرى زاده ^(٢) : " فقيـل : إنه - الكاكي - روح الله روحه - بعدما أخذ الفقه بترمذ عن الشيخ عبد العزيز البخاري ، صاحب كشف أصول الإمام فخر الإسلام البزدوي وصاحب التحقيق في أصول الإمام حسام الدين الأخيـسـتـكي ^(٣) " .

كما التقى بالبلدة - ترمذ - نفسها بالشيخ حسام الدين السغناقي ، وأخذ

(١) مقدمة كشف الظنون ص ٤٢ - ٤٣ .

(٢) هو : أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبرى زاده ، ولد سنة (٩٠١ هـ) ، وكان واسع الاطلاع على أخبار الناس وأحوال الأفاضل ، قوى الحافظة ، اشتغل مدرسا ثم قاضيا ، وكانت سيرته محمودة ، وولايته مشكورة ، توفي سنة (٩٦٨ هـ) . من مؤلفاته : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، وموضوعات العلوم ، ومفتاح السعادة .

انظر : (الطبقات السنية ١٠٨/٢ - ١٠٩ ، والبدر الطالع ١٢١/١ ، وشذرات الذهب ٣٥٢/٨ - ٣٥٣ ، والشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ص ٢٢٦) .

(٣) مفتاح السعادة ٢/٢٤٢ .

عنه أيضا الفقه وأصوله ، حتى صار إماما فيهما .

وأما رحلته الثانية : فكانت من ترمذ إلى القاهرة ، حيث كانت لواء
الزعامة الإسلامية ، وزمام الحركة العلمية والأدبية على عاتقها ، والتي كانت
دار أمن واستقرار آنذاك .

وكانت رحلته هذه بعد أن جمع أشتات العلوم ، وأحاط بالأصول
والفروع ، حتى صار من أشهر أهل الإفتاء والتدريس ، وأقدر العلماء على
التأليف ، وأمهرهم في التصنيف ، وأدقهم في التعبير ، وأجودهم في
الترتيب .

فجلس يفتي ويدرس ، ويلقن ويؤلف ، وانتفع به الناس عامة ، وأهل
العلم خاصة .

وقدم للمجتمع الإسلامي العلم الغزير والنفع العميم .

نسأل الله أن ينفعنا بعلمه

**

*

المبحث الثاني مكانته العلمية

كان شيخنا (الكاكي) - رحمه الله - دينا ، حسن الخلق ، حميد الخصال ، متواضعا ، محبا للعلم والعلماء ، لا يشغله شيء من أمور الدنيا عن تعليم العلم وتعلمه ، عاملا بما علم ، فأورثه الله علم ما لم يعلم .

حتى صار إماما من كبار الأئمة ، وفاضلا من أفاضل الحنفية ، حصل له الباع الطويل في مختلف العلوم سيما في الفقه والأصول ، وصار من أقدر علماء زمانه على التأليف وأفهمهم لعرض المسائل ، وأجودهم لترتيبها .

فالذى يدرس حياته ، ويستأنس بكتبه ، يجد أنه كان غزير المادة ، واسع الاطلاع ، فصيح اللسان ، جميل الأسلوب ، رقيق الحس ، منصفاً غير متعصب . أخذ العلم عن كثير من العلماء كعادة طلاب العلم في عصره ، وصحب كثيراً منهم ، إلا أن المؤرخين لم يهتموا بذلك كثيراً ، كما لم يهتموا بحياته العلمية ، وما كان عليه من المكانة المرموقة لدى المجتمع الذى كان يعيش فيه ، سوى إشارات بسيطة إلى ما ألفه من كتب في الفقه وأصوله ، ولا عجب من ذلك ، فإن الاضطرابات السياسية والحروب المتواصلة المدمرة ، و..... أبعدت أشياء كثيرة من اهتمام المؤرخين .

ومما يدل على جودة عقله ، وإدراكه للمسائل ، وتذوقه للمعاني ، زيادته في الفتيا والتدريس ، وإمامته في الفقه والأصول .

ولذلك اعتنى من بعده من العلماء - خاصة علماء الحنفية - بآرائه الأصولية واختياراته الفقهية في كتبهم .

ومن هؤلاء العلماء الذين نقلوا عنه :

أمير باد شاه (١)، فإنه قال في مبحث قول الصحابي : " واتفق فيما لا يدرك رأيا كتقدير أقل الحيض ثلاثة أيام ، بما روى عن عمر وعلى وابن مسعود وعثمان بن أبي العاص وأنس -رضى الله عنهم - كذا في جامع الأسرار^(٢) .

وصاحب^(٣) التقرير والتحبير حيث قال :

" مسألة الواحد في الحد مقبول ، وهو قول أبي يوسف والخصاص ، خلافا للكرخي والبصري أبي عبد الله وأكثر الحنفية ، منهم شمس الأئمة ، وفخر الإسلام ، كذا في شرح المنار للكاكي^(٤) .

وابن ملك^(٥) في مبحث : أن فعله - ﷺ - هل هو موجب للحكم أو

(١) هو محمد أمين بن شريف المعروف بأمير باد شاه ، البخاري ، الفقيه الحنفي ، الأصولي ، المحقق ، من جهابذة العلماء في عصره . صنف كتباً كثيرة قيمة منها : تيسير التحرير ، حاشية على أنوار التنزيل ، وملخص شرح المتوسط للمصنف ، في الحديث - توفي سنة (٩٨٧هـ) .

انظر (هدية العارفين ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠) .

(٢) تيسير التحرير ٣/ ١٣٤ .

(٣) هو : محمد بن محمد بن الحسين - وقيل : الحسن ، شمس الدين الحلبي المعروف بابن أمير الحاج ، الحنفي ، الأصولي ، كان علامة عصره ، بحراً فهاًمة في وقته ، أخذ عنه الأكابر ، وافتخروا بالانتساب إليه ، وكان صدر الحنفية بحلب .

له مؤلفات نافعة منها : التقرير والتحبير شرح التحرير ، وأحاسن المائل في شرح العوامل ، وذخيرة الفقير في تفسير سورة العصر ، توفي سنة (٨٧٩هـ) .

انظر : (شذرات الذهب ٧/ ٣٢٧ ، وهدية العارفين ٢/ ٢٠٧) .

(٤) (التقرير والتحبير ٢/ ٢٧٦)

(٥) هو : عبد اللطيف بن عبد العزيز الشهير بابن ملك ، كان أحد المشهورين بالحفظ الوافر من أكثر العلوم ، وأحد المبرزين في عويصات العلوم ، وله القبول التام عند الخاص والعام ، ألف كتباً قيمة منها :

مبارك الأزهار شرح مشارق الأنوار في الحديث - وحاشية على المنار . توفي ==

ليس بموجب ، فقال : " وخلع النعال ، وهو ما روى أنه - ﷺ - (كان يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه ، فخلعوا نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : ما حملكم على إلقائكم نعالكم ؟

قالوا : رأينا ألقيت نعليك . فقال : إن جبريل أخبرني أن فيها قدرا ، إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر، فإن كان في نعليه قدر فليمسحه وليصل فيهما^(١). هذا دليل على أن الفعل غير موجب ، وإلا لما أنكر عليهم ، كذا في الكشف، وجامع الأسرار^(٢) .

وأمثال هذه النقول كثيرة من كتب الإمام الكاكي - رحمه الله - .

وإني إذ أكتفى بذلك تحرزا عن التطويل ، أقول :

" إن آثاره العلمية كانت - ولا تزال - بحق، مرجع العلماء ، حتى في عصره هو ، فضلا عن العصور المتأخرة عنه .

وكما قلنا لم يكن الشيخ - رحمه الله - ذا نبوغ في علم الأصول فحسب، بل نبغ في فنون متعددة ، إلا أن شهرته في الأصول ، قد ألفت الحجاب على شيء من شهرته في بقية العلوم ، وإلا فهو فقيه من الدرجة الأولى ، قد رفع فيه مكانا عليا ، ويدل على ذلك تأليفه الفقهية ، وتولييه منصب التدريس والإفتاء والإمامة في الجامع المارداني بالقاهرة ، وإقبال الناس عليه ، واستفادتهم العلمية منه .

== سنة (٨٠١ هـ) ، وذكره ابن العماد في : وفيات سنة (٨٨٥ هـ) .

انظر (الفوائد البهية ص ١٠٧ - ١٠٨ ، والضوء اللامع ٣٢٩/٤ ، وشذرات الذهب ٣٤٢/٧ ، والأعلام ٥٩/٤) .

(١) سيأتي تخريجه في ص ١٥٥ هامش رقم (١١) إن شاء الله تعالى .

(٢) حاشية ابن ملك على المنار ص ٤٤ .

شيوخه

من المعلوم أن لكل عالم شيوخا تلقى عنهم العلم ، ولأزمهم فترة من حياته ، يستفيد من فهمهم ، ويستزيد من علمهم .

وللشيخ - رحمه الله - أيضا شيوخ أخذ عنهم الفقه وأصوله ، إلا أن الكتابين لسيرته والمؤرخين لحياته ، تركوا هذا الجانب ، كما تركوا له جوانب أخرى ، فلم يشر أحد منهم إلى شيوخه ، عدا ما جاء بلسانه في كتابه : جامع الأسرار في شرح المنار * الذي أنا بقصد تحقيقه ، حيث في آخره :

* هذه فوائد التقطتها من فوائد شيخنا وأستاذنا وملاذنا علامة الورى جامع الأصول والفروع ، مولانا : علاء الملة والدين ، ضياء الإسلام والمسلمين ، عبد العزيز بن أحمد البخارى - رحمة الله عليه - ورضى عن أسلافه ، ومن فوائد الإمام المحقق والحبر المدقق ، الأستاذ الكبير ، العالم النحرير مولانا حافظ الدين النسفى (١) *

وما جاء فى الجواهر المضية : وتفقه بترمذ على عبد العزيز البخارى (٢) .

وما ورد فى الفوائد البهية : * أخذ عن علاء الدين عبد العزيز البخارى ، وقرأ عليه الهداية ، وعن حسام الدين حسن السغناقى (٣) * .

ولى مع الإمامين الكبيرين : علاء الدين البخارى ، وحسام الدين السغناقى ، وقفة ، ذلك بذكر نبذة من حياتهما .

وأما حافظ الدين النسفى ، فسأترجم له عقب هذا الباب ، فى باب مستقل إن شاء الله تعالى .

(١) ق ٢٣٨ / أ من ح .

(٢) انظره فى : ٢٩٥ / ٤ .

(٣) الفوائد البهية ص ١٨٦ ، ومثله فى مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٢ ، والفتح المبين ٢ / ١٧٥ .

(١) علاء الدين البخارى :-

هو : عبد العزيز بن أحمد بن محمد ، الملقب بعلاء الدين البخارى ، فقيه حنفى ، من علماء الأصول ، من أهل بخارى .

تفقه على عمه محمد المايبرغى ، على حافظ الدين الكبير محمد البخارى وتبحر فى الفقه والأصول ، وعرف بالتفوق فيهما .

من تلاميذه : شيخنا قوام الدين الكاكى ، وجلال الدين محمد بن عمرو ابن محمد الخبازى .

له مصنفات قيمة منها : كشف الأسرار شرح أصول البزدوى ، وقد وصفه حاجى ^(١) خليفة بقوله : " وهو أعظم الشروح وأكثرها فائدة وبيانا ، وسماه كشف الأسرار ^(٢) " .

وقال اللكنوى : " وهو كما قال - حاجى خليفة - فإنه مشتمل على فوائد نلت عنها الزبر المتداولة ، ومتضمن لتحقيقات وتفريعات لا توجد فى الشروح المتداولة ^(٣) " .

وغاية التحقيق - شرح أصول الأخسيكتى ، ووضع كتابا على الهداية بسؤال تلميذه قوام الدين الكاكى ، فوصل فيه إلى النكاح ، فاخرمته المنية ،

(١) هو : مصطفى بن عبد الله ، القسطنطينسى المولد والمنشأ ، الحنفى المذهب الشهير بين علماء البلد بكاتب جليل ، وبين أهل الديوان بحاجى خليفة ، ولد سنة (١٠١٧ هـ) تلقى العلم من مشاهير العلماء فى عصره ، حتى صار نابغة القرن الحادى عشر ، ألف مؤلفات نافعة منها : كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، وتحفة الكبار فى أسفار البحار ، وميزان الحق فى اختيار الأحق ، توفى سنة (١٠٦٧ هـ) .

انظر : (رسالة كشف الظنون عن صاحب كشف الظنون ص ١٥ - ١٦) .

(٢) كشف الظنون ١/ ١١٢ .

(٣) الفوائد البهية ص ٩٤ - ٩٥ .

توفى - رحمه الله - سنة (٧٣٠ هـ) (١) .

(٢) حسام الدين السفناقي :

هو : الحسين (٢) بن علي بن حجاج بن علي السفناقي (٣) ، الملقب بحسام الدين ، الإمام ، الفقيه ، الأصولي ، النحوي .

نشأ عفيفاً نجيباً ، وتفقه على حافظ الدين الكبير محمد بن محمد بن نصر البخاري ، وقد لمح فيه شيخه حسن النجابة والقطانة ، فعهد إليه بالفتوى وهو شاب ، كما تفقه على الإمام محمد بن محمد بن إلياس المايبرغي .

رحل إلى الشام واجتمع بحلب بقاضي القضاة ناصر الدين محمد بن عمر ابن العديم ، وأجاز له جميع مروياته ومسموعاته .

وقد ذاع أمر السفناقي في عواصم الشرق ، فأخذ الناس يتطلعون إلى لقائه ويكتبون إليه ، فتوجه إلى دمشق ، ودخل بغداد ، واجتمع بعلمائها وانتفع بعلمه طلابها .

ومن تفقه عليه الشيخ قوام الدين الكاكي ، والسيد جلال الدين الكرلاني ، وغيرهما .

(١) انظر : (الجواهر المضية ٤٢٨/٢ ، والفوائد البهية ص ٩٤ - ٩٥ ، ومفتاح السعادة ١٦٥/٢ ، والأعلام ١٣/٤ - ١٤ ، والفتح المبين ١٣٦/٢ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣١٣ ، وكشف الظنون ١١٢/١ ، ١٨٤٩/٢) .

(٢) تفرد محمد عبد الحى اللكنوى بترجمته فيمن يسمى (الحسن) .
انظر : (الفوائد البهية ص ٦٢) .

(٣) سفناقي : نسبة إلى سفناق - بكسر السين المهملة وسكون الغين المعجمة ثم نون بعدها ألف بعده قاف - : بلدة في تركستان .

وقد وهم من قال : إنه الصنعاني .

(المرجع السابق) .

له مصنفات جليلة قيمة من أهمها :

النهاية شرح الهداية - وهو أبسط شروح الهداية وأشملها ، وقد احتوى على مسائل كثيرة وفروع لطيفة .

وشرح التمهيد فى أصول الدين لأبى المعين ميمون بن محمد النسفى المكحولى ، والكافى فى شرح أصول البزدوى ، وغيرها .

وكان - رحمه الله - جدليا نحويا ، أخذ النحو عن الفجدوانى وغيره .
توفى سنة (٧١١ هـ) أو (٧١٤ هـ) على الراجح فيه ^(١) .

(١) انظر (الجواهر المضية ٢ / ١١٤ - ١١٦ ، والفوائد البهية ٦٢ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٢٤٠ ، والأعلام ٢ / ٢٤٧ ، والفتح المبين ٢ / ١١٢ ، وبغية الوعاة ص ٩٠ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، وكشف الظنون ١ / ١١٢ ، ٤٠٣ ، ٤٨٤ ، ١٧٧٥ / ٢ ، ١٨٤٩ ، ١٩٢٩ ، ٢٠٣٢) .

تلاميذه

لما اشتغل شيخنا الإمام قوام الدين الكاكي بالتدريس ، ظهر نجمه وعلا شأنه ، واشتهر بين طلاب العلم ورواد المعرفة .

فأقبل عليه الطلاب ، ورحل إليه الأفاضل ، يطلبون علمه ، فأخذ عنه جم غفير ، نقلوا عنه المعارف ، وصاروا من بعده أعلاما ، يشار إليهم بالبنان ، وهؤلاء وإن كانوا كثيرين ، غير أن الذين اهتمت بهم كتب التراجم قليل ، أبرزهم أكمل الدين البابرty ، وجلال الدين التبانى .

وهذه نبذة من حياتهما :

(١) أكمل الدين البابرty :

هو : محمد بن محمد بن محمود ، الملقب بأكمل الدين البابرty^(١) ، إمام محقق ، متبحر مدقق ، حافظ ضابط ، وكان بارعا فى الحديث وعلومه ، ذاعنا باللغة والنحو والصرف والمعانى والبيان ، ولد سنة بضع عشر وسبعمائة ، واشتغل بالعلم ، وحصل مبانى العلوم فى بلاده ، ثم رحل إلى حلب ، وأخذ من علمائها ثم رحل إلى القاهرة بعد سنة (٧٤٠هـ) والتقى بها بشيخه قوام الدين الكاكي وأخذ عنه العلم .

قال فيه طاش كبرى زاده : * كان قوى النفس ، عظيم الهمة ، مهابة ، عفيفا فى المباشرة^(٢) . *

وقال أيضا : * وكان حسن المعرفة بالفقه والعربية والأصول ، وبرع وساد ،

(١) البابرty : بفتح الموحدين بينهما ما ألف ، وسكون الراء المهملة بعدها مثناة فوقية : نسبة إلى بابرty - بالقصر - قرية بنواحي بغداد .

(الفوائد البهية ص ١٩٧) .

(٢) (مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٥) .

وأفتى ، ودرس ، وأفاد ، وصنف فأجاد (١) .

وقال عنه السيوطي : " . . . البابر تى علامة المتأخرين وخاتمة المحققين (٢) " .

ولما رحل إلى القاهرة ، سحب شيخون واختص به وقرره شيخا بالخانقاه
التي أنشأها وفوض أمرها إليه ، فبشرها أحسن مباشرة .

وقد اشتهر أمره وذاع صيته ، حتى عرض عليه القضاء فأبى مرارا ، وقد
تنزه عن الدخول فى المناصب الكبار ، بل كان أصحاب المناصب على بابه
قائمين بأوامره ، مسرعين إلى قضاء مآربه .

صنف مؤلفات عديدة ، قيمة ، نافعة ، من أهمها :

شرح مشارق الأنوار النبوية للصنعانى . وسموه : تحفة الأبرار فى شرح
مشارق الأنوار .

شرح مختصر ابن الحاجب فى ثلاثة مجلدات ، وسمّاه : النقود
والردود (٣) .

العناية (٤) شرح الهداية للمرغينانى . غيرها .

أخذ الفقه عن الشيخ قوام الدين الكاكى ، والنحو عن أبى حيان النحوى ،
وسمع الحديث من عبد الهادى .

وعنه أخذ العلم كثير من العلماء توفى - رحمه الله - سنة (٧٨٦ هـ)
وحضر السلطان ومن دونه جنازته ، صلى عليه عز الدين الرازى ، ودفن

(١) (مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٥) .

(٢) (حسن المحاضرة ١ / ٤٧١) .

(٣) وقد بحث عن هذين الكتابين ، فلم أعثر عليهما ولا على مكان وجودهما .

(٤) وهو شرح جليل معتبر ، مطبوع مع - فتح القدير - لابن الهمام الحنفى .

بالحانقاه المذكورة (١).

(٢) جلال الدين التبانى

هو : جلال بن أحمد بن يوسف بن طوع رسلان الثيرى - بكسر المثلثة
وسكون التحتية بعدها راء - الملقب بجلال الدين التبانى .

وقيل : اسمه (رسولا) (٢) ، قدم القاهرة ، فأقام بمسجد بالتبانة ، فغلب
عليه نسبه إليها ، برع فى العلوم المختلفة ، والفنون المتنوعة ، كان محبا لأهل
السنة ، نصيرا لأرائهم ، حسن العقيدة ، شديدا على المبتدعة ، عرض عليه
القضاء غير مرة فأبى وقال : " هذا فن يحتاج إلى دراية ومران أكثر مما يحتاج
إلى علم " .

تولى التدريس وانتصب للإفادة مدة .

ألف كتبا قيمة فى فنون مختلفة ، من أهمها :

شرح منظومة فى الفقه - له - .

شرح التلخيص فى البلاغة .

شرح على المنار فى أصول الفقه .

شرح على المشارق - مشارق الأنوار النبوية - ، ولم يكمله (٣) .

(١) راجع : (الفوائد البهية ص ١٩٥ - ١٩٩ ، وجن المحاضرة ٤٧١/١ ، ومفتاح
السعادة ٢٤٣/٢ - ٢٤٤ ، وشذرات الذهب ٢٩٣/٦ ، والفتح المبين ٢٠١/٢ ،
والاعلام ٤٢/٧ ، وبغية الوعاة ص ١٢٠ ، والدرر الكامنة ٣١٠/٤ ، وأصول
الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٧٩ - ٣٨٠)

(٢) انظر (كشف الظنون ١ / ١١٣ ، و ٢ / ١٦٩٠ ، ١٦٨٧) .

(٣) لقد بذلت جهدى فى العثور على مكان وجود هذه المؤلفات ، ولكن لم أظفر
بالمطلوب .

من مشائخه : الشيخ قوام الدين الكاكي ، أخذ عنه وعن القوام الاتقاني ،
الفقه ، وجمال الدين بن هشام ، وبهاء الدين بن عقيل ، وكان يذكر أنه سمع
صحيح البخاري عن علاء الدين التركماني .

ومن تلاميذه : ولده الشيخ شرف الدين ، والشيخ عز الدين الحاضري
الخلبي . وكان يكتب على الفتوى ، فيجيد ويفيد ، وانتهت إليه رئاسة الحنفية
وتوفى - رحمه الله - بالقاهرة سنة (٧٩٣ هـ) (١).

(١) انظر (الدرر الكامنة ١/ ٥٤٥ ، وشذرات الذهب ٦/ ٣٢٧ - ٣٢٨ ، وكشف الظنون
١/ ٤٧٧ ، ٢/ ١٨٢٦ ، ١٨٦٧ ، والفتح المبين ٢/ ٢٠٨ ، وأصول الفقه تاريخه
ورجاله ص ٣٨٨) .

مصنفات الإمام الكاكي

لقد ترك الإمام قوام الدين الكاكي - رحمه الله - كتباً قيمة تشهد له بالفضل، ومصنفات جليلة تعتبر في الواقع ثروة جيدة في خدمة الإسلام عامة، والفقه الحنفي وأصوله خاصة .

فقد كان - رحمه الله - على قدم راسخ في التأليف، وبراعة فائقة في التصنيف .

والمتبع لأثاره، والمتطلع على مصنفاته، يجد أنه صنف في علمين عظيمين من علوم الشريعة الإسلامية - هما - : " الفقه، والأصول " .

والقارئ لمؤلفاته، يرى فيها أن مؤلفها - رحمه الله - كان على حظ عظيم من الفهم والدراية، وأن ما انتهجه في ترتيب المسائل وتنسيقها من نهج سليم، يزينه حسن صياغتها، في ألفاظ سلسلة واضحة، بعيدة عن التعقيد والغموض؛ ليدل دلالة واضحة على دقته في التحقيق وجودته في الترتيب، ومهارته في التأليف .

وإني، بعد بذل الجهد في البحث عن مؤلفاته وآثاره العلمية في المصادر والمراجع التي تهتم بها وبمؤلفيها من المعاجم والكشوف والفهارس، حصرت مؤلفات هذا الإمام في خمس مؤلفات^(١) .

ثلاث منها في الفقه وهي :

(١) معراج الدراية إلى شرح الهداية .

(٢) الغاية في شرح الهداية .

(١) عدا ما قيل : أن له كراسة في مجلدين مخطوطين .

انظر : (فهرس دار الكتب ١/ ٤٦٤) .

(٣) عيون المذاهب .

وأما الاثنان الآخران ، ففي أصول الفقه - هما - :

أ- جامع الأسرار في شرح المنار .

ب - بنیان الوصول في شرح الأصول للبزدوى .

ولعل السبب في قلة تأليفه ، هو ما كان في عصره من الاضطرابات السياسية والحربية والاجتماعية والقومية التي لم تمكنه من التأليف بغزارة ، وفي فنون مختلفة . على أن هناك إشارات تدل على أن كتبه المؤلفة قد فقدت في حياته .

وقد كان انصرافه إلى التدريس والفتيا ، يشغل كل وقته ، الأمر الذي أثر في تأليفه ، ولعل في إشارة حاجي خليفة ، وهو يعرف بكتابه " معراج الدراية إلى شرح الهداية " فيقول : " ذكر فيه أنه أراد بعد فقدان كتبه ، أن يجمع الفرائد من فوائد المشائخ والشارحين ؛ ليكون ذلك المجموع كالشرح^(١) ما ينبه إلى فقدان بعض مؤلفاته .

هذا ولأعود إلى التعريف بمؤلفاته المذكورة بشيء من التفصيل فأقول :

(١) معراج الدراية إلى شرح الهداية :

كتاب (الهداية) كتاب مشهور ، معتمد في فقه الحنفية ، صنفه الإمام أبو الحسن^(٢) المرغيناني ، وهو شرح لمتن سماه (بداية المبتدى) .

(١) كشف الظنون ٢/٢٠٣٣ .

(٢) هو : شيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني ، العلامة ، المحقق ، أقر له أهل العصر بالفضل والتقدم ، تفقه على جماعة ، ونفقه عليه الجمل الغفير ، وفاق شيوخه وأقرانه .

من مؤلفاته : الهداية ، وكفاية المتتبع ، وبداية المبتدى ، توفي سنة (٥٩٣ هـ) ==

والهداية كما قال صاحب ^(١) الوقاية : " كتاب فاخر لم يكتحل عين الزمان
بثانيه ^(٢) " .

وقال طاش كبرى زاده : " ومن لطائف أحواله ، أنه مع اشتماله الدقائق
وحسن الإيجاز فى التحرير ، وقع سهلاً بظاهره على كل طالب ، فهو بالحقيقة
سهل ممتع ، والأولى أن لا يبالغ أحد فى وصفه ، فإن السكوت عن مدحه
مدحه ^(٣) " .

ولذلك اعتنى العلماء بشرحه والتعليق عليه ، وكان من الذين
شرحوه : الشيخ قوام الدين الكاكي ، سماه " معراج الدراية إلى شرح
الهداية " .

فرغ من تأليفه فى ٢١ محرم سنة (٧٤٥ هـ) ، أوله : (الحمد لله خالق
الظلام والضياء ... الخ) ^(٤) ، وقد جمع فيه الفوائد من فوائد المشايخ
والشارحين وبين فيه أقوال الأئمة الأربعة من الصحيح والأصح ، والمختار
والجديد ، ووجه تمسكهم ^(٥) .

== انظر : (الجواهر المضية ٢/٦٢٧ - ٦٢٩ ، ومفتاح السعادة ٢/٢٦٣ - ٢٦٤ ، وتاج
التراجم ص ٤٢ ، والفوائد البهية ص ١٤١ - ١٤٤ ، وكشف الظنون ١/٢٢٧ ، ٢٢٨ ،
٣٥٢ ، ٥٦٩ ، و ٢/١٢٤٠ ، ١٢٥١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٦٠ ، ١٨٣٠ ، ٢٠٣٢) .

(١) هو : محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم ، تاج الشريعة ، أخذ العلم عن أبيه
صدر الشريعة الأول ، كان عاملاً ، فاضلاً ، بحرّاً زاخراً ، صاحب التصانيف
الجليلة ، منها :

الوقاية ، والفتوى ، والواقعات ، قيل : توفى سنة (٦٧٣ هـ) .

انظر (الفوائد ص ٢٠٧ ، وكشف الظنون ٢/٢٠٢٠ ، والجواهر المضية ٤/٣٦٩) .

(٢) انظر : (مفتاح السعادة ٢/٢٣٨ نقلاً عن صاحب الوقاية .

(٣) المرجع السابق فى المكان السابق) .

(٤) انظر : (كشف الظنون ٢/٢٠٣٣) .

(٥) المرجع السابق فى المكان المذكور نفسه .

وأما الذين نسبوه إليه . فهم

حاجي^(١) خليفة . وطاش كبرى زاده^(٢) ، واللكنوي^(٣) ، والبغدادي^(٤)
والمراغي^(٥) ، وغيرهم^(٦) .

وهذا الكتاب لم يزل مخطوطا ، ويوجد منه : الجزء الأول والرابع في : دار
الكتب المصرية برقم ١٩٢^(٧) . وقد حاولت استحضاره فلم أتمكن منه .

(٢) الغاية في شرح الهداية :

وقد عزاه إلى الإمام الكاكي : إسماعيل البغدادي بلفظ : (الغاية في شرح
الهداية للمرغيناني)^(٨) .

وكذا ذكره له عمر رضا كحالة حيث قال . " الغاية في شرح الهداية
للمرغيناني "^(٩) .

(١) في : (الكشف ٢/٣٣) .

(٢) في : (مفتاح السعادة ٢/٢٤٢) .

(٣) في : (الفوائد البهية ص ١٨٦) .

(٤) في (هدية العارفين ٦/١٥٥) .

والبغدادي هو : إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم ، الباسي أصلا ، والبغدادي
مولداً ومسكناً ، من آثاره : إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، وكان عالماً
أديباً ، مؤرخاً ، نسبياً ، لم أعثر على تاريخ وفاته .

انظر : (إيضاح المكنون ٣/١٥٨) .

(٥) في (الفتح المبين ٢/١٥٧) .

(٦) كعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ١١/١٨٢ ، والدكتور شعبان إسماعيل في :
أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٣٣٦ ، والزركلي في الأعلام : ٣٦/٧ .

(٧) انظر : (فهرس دار الكتب ١/٤٦٤) .

(٨) (هدية العارفين ٦/١٥٥) .

(٩) (معجم المؤلفين ١١/١٨٢) .

وقد بحثت عن هذا الكتاب ، فلم أظفر بمكان وجوده .

(٣) عيون المذاهب :

هو كتاب مختصر فى فروع الحنفية ، جمع فيه أقوال الأئمة الأربعة . نسبه إلى قوام الدين الكاكى ، أكثر المترجمين له ^(١) .

قال عنه حاجى خليفة : " وقد رأيت من هذا الكتاب نسختين :

إحداهما: مكتوبة بعد تاريخ التأليف بسنة ، ذكر فيها أنه أهداها للسلطان ابن السلطان حاجى بن محمد الملك المظفر ، ثم قال : " وسميته : " عيون المذاهب المظفرى " .

والنسخة الثانية : كانت مكتوبة بعد الأولى بسنة - أعنى سنة (٧٥٢ هـ) - بخط إبراهيم بن الحاج محمد الخبريرتى ، وقال فى ديباجته :

" جعلته تحفة إلى حضرة السلطان ابن السلطان : شعبان بن محمد الملك الكاملى ، ثم قال : وسميته : (عيون المذاهب الكاملى) ، ولم يكن بين النسختين تفاوت ولا خلاف إلا فى اسمى السلطانيين والكتابين كما ذكرنا ، ولعل المؤلف سماه أولا بالمظفرى باسم ملك زمانه ، ثم لما تبدل السلطان بدل اسم الكتاب باسمه . والله أعلم " ^(٢) .

وقد عثرت على مخطوطة لهذا الكتاب بمكتبة المخطوطات فى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم : ٨٨٤ .

(١) انظر : (الفوائد البهية ص ١٨٦ ، وهدية العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، وفهرس دار الكتب ٤٤٥/١ ، والفتح المبين ١٥٧/٢ . وفهرس المخطوطات بمكتبة الأوقاف العامة فى الموصل ٩٢/١ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٤٨٦/١) .

(٢) كشف الظنون ١١٨٧/٢ .

وهو كما قال اللكنوى - رحمه الله - : " مختصر نافع ^(١) "

هذا ، ولما كان علم الفقه ثمرة لعلم الأصول ، رأيت أن أعرض هذا المؤلف عرضاً سريعاً ، وذلك ببيان ما اشتمل عليه :

فالكتاب يقع فى (١١٦) ورقة ، مكتوب بخط عادى بيد صالح إبراهيم فقير

بدأ الإمام (الكاكى) - رحمه الله - كتابه هذا ، بعد البسملة والاستعانة بالله والحمد لله ، والسلام على أنبيائه خصوصاً على سيدنا محمد وأصحابه ، بقوله

" فإننى لما رأيت علم الفقه ، أعظم العلوم وأحوجها فى كيفية سلوك المنهج القويم ، والصراط المستقيم ، أردت أن أجمع فيه ، مختصراً فى المذاهب الأربعة ؛ ليكون سهل الانقياد وعليه الاعتماد ، ترغيباً للطلبة فى الحفظ والاجتهاد وأردت بقولى فيه : وعندهما " أبا يوسف ومحمداً ، وبالثلاثة : الشافعى ، ومالك ، وأحمد . وأشارت إلى ما عليه الفتوى .

ثم لما تيسر لى الفراغ منه ، جعلته تحفة بل بضاعة مزجاة إلى حضرة الفضلاء وسميته : (عيون المذاهب) ، وأرجو ممن ينظر فيه أن لا ينسانى فى فاتح حالاته ، ويذكرنى فى صالح دعواته ، والله المستعان وعليه التكلان ^(٢) .

ثم رتب المؤلف - رحمه الله - كتابه هذا على خمسة وخمسين كتاباً ، كما يلى :

(١) الطهارة :

ذكر فى أوله حكم الوضوء وفرائضه ، ثم ذكر مسائله فى سبعة فصول :

(١) (الفوائد البهية ص ١٨٦)

(٢) الورقة الأولى

- الأول : فى سنن الوضوء .
والثانى : فى الغسل .
والثالث : فى المياه .
والرابع : فى التيمم .
والخامس : فى المسح على الخفين .
والسادس : فى الحيض .
والسابع : فى إزالة النجاسة .
(٢) الصلاة :

ذكر فى بدايته حكم الصلاة ، وحكم من أنكرها أو تركها عمداً ، وسبب وجوبها ، ثم ذكر سائر المسائل المتعلقة بها فى سبعة عشر فصلاً :

- الأول : فى الآذان .
والثانى : فى شروط الصلاة .
والثالث : فى صفة الصلاة .
والرابع : فى الإمامة .
والخامس : فى القراءة .
والسادس : فى ما يفسد الصلاة .
والسابع : فى الوتر والنوافل .
والثامن : فى إدراك الفريضة .
والتاسع : فى السهو .
والعاشر : فى المريض .
والحادى عشر : فى سجود التلاوة .
والثانى عشر : فى المسافر .
والثالث عشر : فى الجمعة .
والرابع عشر : فى العيدين .
والخامس عشر : فى الكسوف والاستسقاء والخوف .
والسادس عشر : فى الجنائز .
والسابع عشر : فى الصلاة فى الكعبة .
(٣) الزكاة :

ذكر فى أوله شروط الوجوب والأداء ، وما يجب من المقدار فى صنوف مختلفة .
ثم رتب مسائل فى أربعة فصول :

- الأول فى الزروع والثمار .
والثانى : فى العشر .
والثالث : فى المصرف .
والرابع : فى صدقة الفطر

(٤) الصوم

عرفه وذكر شروطه وأنواعه ، وبين ما يتعلق به من الأحكام فى فصل واحد .

(٥) الاعتكاف

ذكر فيه حكم الاعتكاف وشروطه ، وما يطله من الأعمال ، واختتمه بمسألة (طلب ليلة القدر) .

(٦) الحج :

ذكر في بدايته حكم الحج وشروطه ، وما يفعله الحاج قبل الإحرام وبعده .

ثم ذكر مسائله في أربعة فصول :

الأول : في القران . والثاني : في الجنائيات . والثالث : في مجاوزة الموقف (الميقات) . والرابع : في الهدى .

(٧) النكاح :

في بدايته عرف النكاح وحكمه وأركانه وشروطه ، وما يجوز من النساء وما لا يجوز .

ثم ذكر سائر مسائل الكتاب ضمن أربعة فصول :

الأول : في الأولياء والاكفاء . والثاني : في المهر .

والثالث : في نكاح الكافر . والرابع : في القسم .

(٨) الرضاع

ذكر فيه مقدار الرضاعة ، ووقته ، ومدة الرضاعة ، وما يثبت به الرضاعة من الشهود .

(٩) الطلاق

عرف أولاً الطلاق ، وذكر حكمه في قول الرجل لزوجته : " أنت طالق " وبين أن اعتبار الطلاق بالنساء عند أبي حنيفة ، وبالرجال عند الثلاثة .

ثم رتب المسائل المتعلقة بالطلاق في خمسة عشر فصلا :

الأول : فى الصريح . والثانى : فى الكنايات . والثالث : فى التفويض .
والرابع : فى التعليق . والخامس : فى المريض . والسادس : فى الرجعة .
والسابع : فى الإيلاء . والثامن : فى الخلع . والتاسع : فى الظهار .
والعاشر : فى اللعان . والحادى عشر : فى العنين . والثانى عشر : فى العدة .
والثالث عشر : فى النسب . والرابع عشر : فى الحضانة . والخامس عشر :
فى النفقة .

(١٠) الإعتاق

ذكر فى أوله تعريف العتق ، وألفاظه من الصريح والكناية ، ثم عقد
فصلين للتدبير والاستيلاء .

(١١) الأيمان

عرف فيه اليمين وذكر ألفاظه ، وما ينعقد به ، وما ترتب عليه من الكفارة
ومقدارها ، ثم عقد فصلا فى جامع الأيمان .

(١٢) الحدود

ذكر فى أوله تعريف الحد ، وتعريف الزنا ، وما يثبت به من الإقرار وغيره ،
وحكم الزانى ، وحكم من يرجع عن الشهادة .
ثم رتب الفصول المتعلقة بالكتاب كالآتى :

الأول : فى حد الشرب . والثانى : فى السرقة . والثالث : فى قطع
الطريق .

(١٣) السير والجهاد

ذكر أولا حكم الجهاد وشروطه ، ثم بدأ فى الفصول المتعلقة كالآتى :
الأول : فى الغنائم . والثانى : فى المستأمن . والثالث : فى العشر
والخراج . والرابع : فى المرتد .

(١٤) اللقطة .

ذكر فيه حكمها ، وما يثبت بها من ذكر أوصاف لها

(١٥) اللقطة :

ذكر فيه حكم اللقطة وتعريفها ، وبيان مدة التعريف ، وهل تدفع إلى مدعيها من غير بينة أم لا ؟

(١٦) الأبق :

ذكر فيه حكمه ، وهل يسلم إلى المالك بشهود أو بغير شهود ؟

(١٧) المفقود :

عرفه وذكر حكمه بالنسبة له ولماله ، والمدة التي حددها الفقهاء .

(١٨) الشركة :

عرف فيه شركة ملك ، وذكر حكمها وشروطها ، وبين ما يتعلق بها من مسائل هامة ضمن فصل واحد .

(١٩) الوقف :

عرفه وبين حكمه ، وما يتعلق به من الأحكام .

(٢٠) البيع :

ذكر في أوله تعريفه ، وأركانه ، وشروطه ، وأمثلة لبعض المسائل ثم ذكر المسائل الأخرى المتعلقة بالبيع في ستة فصول :

الأول : في الخيار . والثاني : في البيع الفاسد . والثالث : في التولية والمراوحة . والرابع : في الربا . والخامس : في السلم . والسادس : في الصرف .

(٢١) الكفالة

عرفها وذكر حكمها وشروطها ، وما يبطل بها وما لا يبطل .

ثم ذكر المسائل المتعلقة بها فى الفصلين :

الأول : فى إعطاء الأصيل الكفيل قبل أدائه ما عليه من حق .

والثانى : فى كفالة رجلين والعبدین - عليهما دين - وكفل كل واحد عن صاحبه .

(٢٢) الحوالة :

ذكر فيه تعريف الحوالة وحكمها ، وما يتعلق بها من المسائل الهامة .

(٢٣) القضاء :

ذكر فيه ما يتعلق به من المسائل والأحكام .

(٢٤) القاضى إلى القاضى :

ذكر فيه ما يتعلق به من المسائل فى فصل واحد ، ثم أردفه بمسائل شتى ضمن ورقة ونصف ورقة .

(٢٥) الشهادات :

عرفها . وذكر حكمها وشروطها ، ثم رتب بعض المسائل فى فصول ثلاثة :
فيمن يقبل شهادته ومن لا يقبل ، فى اختلاف الشهادة ، وفى الرجوع عنها .

(٢٦) الوكالة :

عرف فيه التوكيل وحكمه ، وشروطه ، وما يترتب عليه من الحقوق . ثم ذكر بعض المسائل فى فصلين .

الأول منهما : فى الوكالة والقبض .

والثانى : فى العزل .

(٢٧) الدعوى

عرف فيه الدعوى ، وأركانها وحكمها ، وفيما يصح وما لا يصح .

ثم عقد فصلين :

الأول : فى ما يدعيه الرجلان برهن على ما فى يد آخر .

الثانى : فى دعوى النسب .

(٢٨) الإقرار :

عرفه وذكر ما يصح منه الإقرار وما لا يصح ، ثم عقد فصلا فى الاستثناء ، وآخر فى إقرار المريض .

(٢٩) الصلح :

ذكر فيه تعريفه ، وحكمه ، وما يتعلق به من المسائل المهمة .

(٣٠) المضاربة :

ذكر فيه تعريفها وشروطها ، وحكمها . ثم عقد فصلين :

الأول : فى المضارب . والثانى : فى الوديعة .

(٣١) العارية :

عرفها وبين حكمها ، وما يصح بها من ألفاظ وما لا يصح بها .

(٣٢) الهبة :

عرف الهبة وذكر حكمها وأركانها ، وعقد فصلا فى الرجوع فيها .

(٣٣) الإجارة :

عرف فيه الإجارة ، وذكر حكمها وشروطها . ثم عقد فصلين :

فى الإجارة الفاسدة . وفى ضمان الأجير المشترك .

(٣٤) المكاتب :

ذكر فيه تعريف المكاتب ، وما يتعلق به من المسائل ، ثم عقد فصلا فى العبد

المشترك ، وفصلا فى موت المكاتب وعجزه

(٣٥) الولاء :

ذكر أن الولاء لمن أعتق ، وما يتعلق به من المسائل .

(٣٦) الإكراه :

عرفه وذكر حكمه ، وشرطه ، وشيئا من المسائل المتعلقة به .

(٣٧) الحجر :

عرف فيه الحجر وذكر شرطه ، وما يترتب عليه من المسائل ، ثم عقد فصلا

فى : بلوغ الغلام .

(٣٨) المأذون :

عرف فيه الإذن ، وذكر ما يثبت به الإذن وحكمه

(٣٩) الغصب :

عرفه وذكر حكمه ، وما يترتب على تصرفات الغاصب من الأحكام .

(٤٠) الشفعة :

ذكر فيه تعريف الشفعة وشروطها وحكمها . ثم عقد فصلا لما يجب فيه

الشفعة .

(٤١) القسمة :

عرف فيه القسمة وذكر شروطها ، وما يترتب عليها من الأحكام .

(٤٢) المزارعة :

ذكر فيه تعريفها وحكمها ، وشروطها ، وما يتعلق بها من المسائل الهامة

(٤٣) المساقات :

عرف فيه المساقات ، وما يصح فيها وما لا يصح ، وبماذا يفسخ عقد

المساقات

(٤٤) الذبائح :

عرف فيه الذبيح ، وحكمه ، وحكم تارك التسمية ناسيا أو عامدا .

ثم ذكر أهم المسائل في فصل عقد لما يحل أكله وما لا يحل .

(٤٥) الأضحية :

ذكر فيه شروط وجوبها ، وما يصح بها من الحيوان .

(٤٦) الكراهية :

عرف فيه المكروه ، وذكر الفرق بينه وبين الحرام ، وما يتعلق به من المسائل .

(٤٧) إحياء الموات :

عرفه فيه الموات وذكر شروط ملكيتها ، وما يتعلق بذلك من المسائل

(٤٨) الأشربة :

ذكر فيه أنواع الأشربة وما يحرم منها .

(٤٩) الصيد :

ذكر فيه ما يحل به الاصطياد من الكلب المعلم وغيره ، وشروط حله .
وحكم ما يصطاد مما يؤكل لحمه وما لا يؤكل .

(٥٠) الرهن :

عرفه أولا ، وذكر أركانه وحكمه ، ثم عقد فصلين :

الأول : فى التصرف فيه . والثانى : فى رهن عصير قيمته عشرة .

(٥١) الجنايات :

ذكر أولا موجب القتل عمداً أو خطأ ، وقتل الرجل بالمرأة ، وعدم قتله بها . ثم ذكر المسائل المتعلقة بها فى فصلين :

الأول: فيما دون النفس . والثاني: في الشهادة في القتل .

(٥٢) الديات :

ذكر في أوله ما يجب في شبه العمد من الدية ومقدارها ، وما يجب في قطع الأعضاء من الدية ، ثم ذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا الكتاب في أربعة فصول: في الجنين ، وفي جناية المملوك ، وفي القسامة ، وفي المعاقل .

(٥٣) الوصايا :

عرف فيه الوصية وذكر حكمها ، وما يتعلق بها من المسائل .

(٥٤) الخنثى :

عرفه وذكر ما يتعلق به من أحكام ضمن ورقتين .

(٥٥) الفرائض :

بدأ فيه بالحقوق المتعلقة بالتركة من التجهيز والتكفين ، وقضاء الديون وغيرها ، وذكر موانع الإرث ، والحجب بأنواعه ، وما يتعلق بهذا الكتاب من المسائل والأحكام .

وبهذا انتهى تأليف كتاب (عيون المذاهب) ، وقد جاء في آخر النسخة ما نصه : " وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب الشريف (العيون المذاهب) على يد العبد الضعيف النحيف - صالح إبراهيم فقير - غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين والمسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين - في شهر الصفر في يوم الخميس في وقت الضحى سنة أربع وثلاثين وثمانمائة " (١) .

بذلك أشرنا إلى ما حواه الكتاب ، وهذا لا يغنى عن النظر فيه والعناية به ،

(١) الورقة الأخيرة (١١٦) من النسخة الموجودة بمكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم ٨٨٤

فمن نظر فيه ، وجد الخير العميم والنفع العظيم .

(٤) جامع الأسرار فى شرح المنار :

وهو من أعظم كتب الإمام الكاكي وأجلها ، كما هو من أهم كتب الأصول التى يعتمد عليها فى المذهب الحنفى ، إن لم يكن من أهمها إطلاقاً .
وقد نسب إليه جل المترجمين له ، بل كلهم .

ولى عودة - إن شاء الله - لهذا الكتاب الجليل قدره ، والعظيم نفعه فى الباب الثالث من هذه الرسالة الذى هو فى دراسة هذا الكتاب .

(٥) بيان الوضول فى شرح الأصول للبزدوى :

كتاب أصول البزدوي ، كتاب معروف ، معتمد فى أصول الحنفية وغيرهم صنفه فخر الإسلام البزدوى ^(١) .

وهو كما قال حاجى خليفة : " كتاب عظيم الشأن ، جليل البرهان ، محتو على لطاف الاعتبار بأوجز العبارات " ^(٢) .

(١) هو : الإمام فخر الإسلام أبو الحسن على بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوى ، الفقيه الكبير بما وراء النهر ، الأصولى ، يكنى أبا العسر ، لعسر تأليفه ، أخو القاضى محمد أبو اليسر ، تلقى العلم بسمرقند ، واشتهر بتبحره فى الفقه والأصول حتى عد من حفاظ المذهب الحنفى ، له مؤلفات قيمة منها : المبسوط ، وكنز الوصول إلى معرفة الأصول ، وله تفسير للقرآن يبلغ عدد أجزائه مائة وعشرين .
توفى سنة (٤٨٢هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٢/ ٥٩٤ - ٥٩٥ ، وتاج التراجم ص ٤١ ، وتاريخ بغداد ١٢/ ٧٠ - ٧١ ، ومفتاح السعادة ٢/ ١٦٤ - ١٦٥ ، وكشف الظنون ١/ ١١٢ ، ٤٦٧ . ٥٥٣ ، ٥٦٣ ، ٥٦٨ ، و٢/ ١٠١٦ ، ١٤٨٥ ، ١٥٨١ ، والفوائد البهية ص ١٢٤ - ١٢٥) .

(٢) كشف الظنون ١/ ١١٢ .

وقال طاش كبرى زاده : " وكتابه فى أصول الفقه مشهور " (١).

وقال القرشى : " وله فى أصول الفقه كتاب مشهور مفيد " (٢).

وقد قام جمع من الفحول بأعباء توضيحه ، وكشف خبياته وتلميحاته .

منهم الإمام قوام الدين الكاكى ، وسماه (بنیان الوصول فى شرح الأصول للبزدوى) ولم أقف على وجود هذا الكتاب فيما بحثت عنه فى الكتب المعنية بالمؤلفات والفهارس المختصة بها .

هذا ما وقفت عليه من كتب الإمام الكاكى - رحمه الله - ، أما ما غاب عنا ، فلا يعلم عدده إلا الله ، وقد أشار من (٣) ترجم له إلى أن له كتباً مفقودة ، كما أسلفت ولم يذكروا عنها شيئاً .

ولعل الحروب التى عاشها أو عوامل أخرى كانت سبباً فى ضياع هذه المؤلفات .

وعلى أى حال فليس هو أول علم من الأعلام المرموقين قل إنتاجها الفكرى فإن هناك عدداً من هؤلاء الذين يشار إليهم بالبنان لم يؤلفوا كتاباً واحداً ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

(١) بهاء الدين محمد بن عبد البر بن يحيى بن تمام السبكي ، الشافعى ، المتوفى سنة (٧٧٧) هـ .

كان يقول : " أعرف عشرين علماً لم يسألنى عنها بالقاهرة أحد ، وقرأت الكشف بعدد شعر رأسى " (٤).

(١) مفتاح السعادة ١٦٥ / ٢ .

(٢) الجواهر المضية ٥٩٥ / ٢ .

(٣) كحاجى خليفة فى (كشف الظنون ٢ / ٣٣) .

(٤) قال عنه اس حبيب : " شيخ الإسلام وبهاؤه ، ومصباح أفقر حكمه وصياؤه . "

قال ابن العماد^(١) الحنبلى : " ومع سعة علمه لم يصنف شيئا " (٢).

(٢) برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن هلال الزرعى ،
الدمشقى ، المتوفى سنة (٧٤١ هـ) .

قال عنه صاحب شذرات الذهب :

" كان بارعا فى أصول الفقه ، والفرائض ، والحساب ، وإليه انتهى فى
التحرى وجودة الخط ، وصحة الذهن ، وسرعة الإدراك ، وقوة المناظرة تفقه
وتخرج به جماعة ولم يصنف كتابا معروفا " (٣) .

وهكذا جاءت مؤلفات الشيخ الإمام الكاكي ، قليلة كمّا ولكنها عظيمة
كيفاً ، والعبرة للثانى دون الأول ، إذ كم من المقلين فى التأليف كانت لتأليفهم
المكانة العليا ، والمنزلة العظمى ، لدى العلماء والأدباء ، فهى رغم قلتها ذات
قيمة علمية كبيرة فى المكتبة الإسلامية ، لا سيما مؤلفاته الفقهية والأصولية .

= شمس الشريعة وبدرها ، وحبر العلوم وبحرها ، كان إماما فى المذهب ، حجة فى
التفسير واللغة والنحو والأدب ، قدوة فى الأصول والفروع درس وأفاد وهدى بفتاويه
إلى سبيل الرشاد " .

انظر : (التحقيق فى أصول الفقه للعلامة عبد العزيز البخارى تحقيق ودراسة صالح
سعيد باقلاقل ص ١٠٨ - من القسم الدراسى -) .

(١) هو : أبو الفلاح عبد الحى بن أحمد بن محمد المعروف بابن العماد ،
الدمشقى ، الحنبلى ، العالم الهمام ، الأديب ، الأخبارى ، كان من أعرف الناس
بالفنون الكثيرة ، وأغزرهم إحاطة بالآثار وأقدرهم بالكتابة والتحرير أخذ العلم عن
العلماء الأجلاء ، رحل إلى القاهرة ثم رجع إلى دمشق ، ألف كتابا قيمة منها :
شرحه على متن المنتهى - فى فقه الحنابلة ، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب ،
وكان قد حج فمات بمكة المكرمة سنة (١٠٨٩) ودفن بالمعلات عن (٥٨) عاما .

انظر : (شذرات الذهب ٢/١ ، والأعلام ٢٩٠ / ٣) .

(٢) (شذرات الذهب ٦ / ٢٥٤) .

(٣) المرجع السابق ٦ / ١٣٠ .

وفاته وثناء الناس عليه

اتفقت المصادر والمراجع التي تناولت سيرة هذا الإمام و ترجمته فى :
أن وفاته كانت سنة (٧٤٩ هـ) ولعله كان بالطاعون العام الذى لم يسمع
بمثله .

قال القرشى ^(١) : فأقام بجامع المردانى يؤم به ويدرس للطائفة
الحنفية إلى أن مات سنة (٧٤٩ هـ) . ^(٢)

وقال اللكنوى ^(٣) : وقدم القاهرة ، فأقام بجامع ماردين ، يفتى ،
ويدرس إلى أن مات سنة (٧٤٩ هـ) . ^(٤)

وقال طاش كبرى زاده : فأقام بجامع المردانى ، ودرس إلى أن
مات سنة (٧٤٩ هـ) . ^(٥)

(١) هو : أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله ، القرشى ، الحنفى ، ولد سنة
(٦٩٦ هـ) كان عالما ، فاضلا ، جامعاً للعلوم ، ألف مؤلفات قيمة فى مختلف
العلوم من أهمها : العناية شرح الهداية ، وترتيب تهذيب الأسماء واللغات ،
والجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، توفى سنة (٧٧٥ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٩٩ - ١٠٠ ، وشذرات الذهب ٢٣٨ / ٦) .

(٢) الجواهر المضية ٢٩٥ / ٤ .

(٣) هو : محمد بن عبد الحى بن محمد عبد الحليم الأنصارى ، اللكنوى ، الهندى ولد
سنة (١٢٦٤ هـ) انتهى من حفظ القرآن فى العاشرة من عمره ، وله مؤلفات منها :
الأثار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة ، والفوائد البهية فى تراجم الحنفية ، والتعليقات
السنية على الفوائد البهية ، توفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

انظر : (التعليقات السنية ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ومذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ٢ ،
والأعلام ١٨٧ / ٦ ، والفتح المبين ١٥٨ / ٣) .

(٤) الفوائد البهية ص ١٨٦ .

(٥) (مفتاح السعادة ٢ / ٢٤٢) ومثل ذلك فى :
==

كما أنها لم تختلف في أن وفاته كانت بالقاهرة ، وأنه دفن بها .
 هذا ، ولما علم الناس للشيخ قوام الدين الكاكي - رحمه الله - فضله وعلمه ،
 أثنوا عليه ، ولقبوه بالقباب تدل على مكانته العلمية .
 فقال الزبيدي ^(١) : " الشيخ قوام الدين الكاكي من أفاضل الحنفية " ^(٢) .
 وقال طاش كبرى زاده : " الشيخ الإمام محمد بن محمد البخاري المدعو :
 بقوام الدين الكاكي " ^(٣) .
 وقال الشيخ مصطفى المراغي ^(٤) : " الفقيه الحنفي ، الأصولي " ^(٥) .

== (هدية العارفين ١٥٥/٦ ، ومعجم المؤلفين ١٨٢/١١ ، والأعلام ٣٦/٧ ، والفتح
 المبين ١٥٧/٢ ، وكشف الظنون ١١٨٧/٢ ، ١٨٢٤ ، ٢٠٣٣ ، وأصول الفقه :
 تاريخه ورجاله ص ٣٣٦) .

(١) هو : محمد بن محمد بن محمد الحسيني ، الزبيدي ، الملقب بالمرتضى ، علامة في
 اللغة والحديث والرجال والأنساب ، من كبار المصنفين ، أصله من عراق ، ولد في
 الهند ، ونشأ في زييد باليمن ، ومن مؤلفاته : تاج العروس في شرح القاموس ،
 شرح إحياء علوم الدين للغزالي ، وعقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي
 حنيفة .

توفي سنة (١٢٠٥ هـ) .
 انظر : (هدية العارفين ٣٤٧/٢ ، والأعلام ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ومعجم المؤلفين
 ٢٨٢/١١) .

(٢) (تاج العروس ١٣٧/٧) .

(٣) (مفتاح السعادة ٢٤٢/٢) .

(٤) هو : محمد مصطفى بن محمد عبد المنعم المراغي ، باحث مصري ، عارف
 بالتفسير ، من دعاة التجديد والإصلاح ، ولد - بالمراغة - من جرجا بالصعيد سنة
 (١٢٩٩ هـ) وتعلم بالقاهرة ، وولى أعمالاً منها القضاء الشرعي ، وعين شيخاً للأزهر
 سنة (١٩٢٨ م) فمكث عاماً ، وأعيد سنة (١٩٣٥ م) فاستمر إلى أن توفي بالأسكندرية
 سنة (١٣٦٣ هـ) .

تفسير سورة الحجرات ، وكتاب الأولياء والمحجورين ، والفتح المبين في طبقات
 الأصوليين .

من مؤلفاته

انظر : (أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٥٧٨ - ٥٨٢) .

(٥) (الفتح المبين ١٦٣/٢) .

وكفاه علما وفخرا أنه صاحب كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) الذى أنا بصدد تحقيقه ، فإن فيه كفاية على ما يدل على مكانته العلمية .

وذلك ، لأن ما ذكره فى هذا الكتاب من المسائل الفقهية ، والقواعد الأصولية، إن دلت على شىء ، فإنما تدل على اطلاعه الواسع على كتب المتقدمين والمعاصرين له ، التى أكثر النقل عنها ، واستحضاره لما فيها من العلوم والحكم استحضارا غريبا ، ثم استعراض ذلك استعراضا عجيبا ، بأسلوب سلس رصين ، وعبارات سهلة واضحة - فجزاء الله عن العلم وطلابه خير الجزاء .

التعريف بالإمام النسفى

(١) اسمه ونسبه :

هو : عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى (١).

والنسفى : نسبه إلى نسف - بلدة واقعة بين جيحون وسمرقند (٢) -

ولم يذكر أحدا - فيما اطلعت عليه من المصادر والمراجع - سلسلة نسبه أكثر مما ذكرت ، بل توقف الكل عند ذكر جده .

وقد شارك الإمام النسفى فى هذه النسبة عدد من العلماء الذين ولدوا أو ماتوا فى هذه المدينة ، ونسبوا إليها ، واشتهروا بها (٣).

(١) انظر (الجواهر المضية ٢ / ٢٩٤ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٦٨ ، وتاج التراجم ص ٣٠ ، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٢ / ٣٥٢ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، وهدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٣٢ ، وكشف الظنون ١ / ١١٩ ، ٢ / ١١٦٨ ، ١٢٧٤ ، ١٥١٥ ، ١٦٤٠ ، ١٦٧٥ ، ١٨٢٣ ، ١٨٤٩ ، ١٨٦٧ ، ١٩٢٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٣٤ ، والأعلام ٤ / ٦٧ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وفهرس الكتب الموجودة بالدار ١ / ٩١ ، ١٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٣ ، ٤٧٣ ، فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف فى بغداد ١ / ١٤٦ ، ٥١٦ ، ٥٧٤ ، و٢ / ٨٦ ، ١٠٠ ، ٢٠٨ ، ودفتر كتبخانه بشيراغا ص ٥ ، وفهرس الخزانة التيمورية ص ١٧٢) .

(٢) انظر : (أصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥) .

وقال ياقوت الحموى : ' نسف : بفتح أوله وثانيه ثم فاء - : هى مدينة كبيرة كثيرة الأهل والرساق بين جيحون وسمرقند ، خرج منها جماعة كثيرة من أهل العلم) (معجم البلدان ٥ / ٢٨٥) .

(٣) من هؤلاء :

أ - نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان =

(٢) لقبه وكنيته :

ذكر جميع من قام بترجمته وكتب سيرته ، أن لقبه : حافظ الدين ^(١).

قال القرشى : (حافظ الدين لقب لإمامين عظيمين :

أحدهما : محمد بن محمد بن نصر أبو الفضل ، سمع منه أبو العلاء البخارى الفرضى ، وذكره فى (معجم شيوخه) وذكر وفاته سنة (٦٩٣ هـ).

= النفى ، كان إماما ، زاهدا ، أصوليا ، متكلميا ، مفسرا ، محدثا ، فقيها ، حافظا ، نحويا ، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخواص والعوام .
ولد بنسف سنة (٤٦١ هـ) أو (٤٦٢ هـ) تفقه على أبى اليسر محمد بن محمد بن محمد البزدوى وغيره من جهابذة العلماء فى عصره ، وله تصانيف جليلة منها :
التيسير فى التفسير ، والمنظومة - فى الفقه - وطلبة الطلبة .
توفى سنة (٥٣٧ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٢/ ٦٥٧ - ٦٦٠ ، والفوائد البهية ص ١٤٩ - ١٥٠ و مرآة الجنان ٣/ ٢٦٨ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ص ٩٢ ، وتاج التراجم ص ٤٧ ، وطبقات المفسرين للسيوطى ص ٨٨ ، وطبقات المفسرين للداؤدى ٢/ ٥ - ٧) .
ب - إسحاق بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن نوح ، النوحى ، النفى كان فقيها ، فاضلا ، عمر كثيرا ، وتولى الخطابة ، مناقبه كثيرة ، توفى بنسف سنة (٥١٨ هـ) وكانت ولادته سنة (٤٣٣ هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ١/ ٣٧٠ - ٣٧١ ، واللباب ٣/ ٢٤١ - ٢٤٢ ، والطبقات السنية ٢/ ١٥٧) .

ج - القاضى أبو على الحسن بن عبد الملك النفى : من شيوخ أبى العباس المستغفرى . وفى الطبقات السنية : (الحسن بن عبد الله) .

وكان مولد المستغفرى سنة (٣٥٠ هـ) ووفاته سنة (٤٣٢ هـ) ، فشيخه هــ من رجال القرن الرابع .

انظر : (الجواهر المضية ٢/ ٦٨ ، والطبقات السنية ٣/ ٧٤) .

(١) راجع : (المراجع المذكورة فى ص ٥١ هامش رقم (١)) .

والآخر : عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات ، صاحب التصانيف
فى الفقه والأصول ، سمع منه السغناقى (١) .

وأما كنيته : فهو أبو البركات ، واشتهر بالنسفى .

(٣) ولادته ونشأته :

لم يذكر أحد من المترجمين له والكاتبين لسيرته ، سنة ولادته ، بينما ذكر
بعضهم البلد الذى ولد فيه .

فقد جاء فى أصول الفقه : تاريخه ورجاله ، وفى الفتح المبين ما نصه :

« وإيدج - بكسر الهمز وسكون الياء وفتح الذال - من قرى
سمرقند ، وهى التى ولد بها صاحب الترجمة (٢) » .

ومما يدل على ذلك أيضاً ، ما ورد فى الأعلام للزركلى :

« النسفى - عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى ، أبو البركات ، حافظ
الدين ، فقيه حنفى ، مفسر ، من أهل إيدج » (٣) .

والذى توصلت إليه بعد الدراسة والبحث هو : أن ولادته كانت فى إيدج
فى وسط القرن السابع الهجرى .

فقد عاش - رحمه الله - أول حياته ، بل جل حياته فى كنف أسرته فى

(١) (الجواهر المضية ٤ / ٣٧٦)

(٢) (الفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، أصول الفقه ص ٢٨٥) ومعروف أن قصده من صاحب
الترجمة هو الإمام (النسفى) رحمه الله .

قال ياقوت الحموى : « إيدج : الذال معجمة مفتوحة ، وجيم : كورة وبلد بين
خوزستان وأصبهان ، وهى أجل مدن هذه الكورة ، وسلطانها يقوم بنفسه ، وهى
فى وسط الجبال ، يقع بها ثلج كثير يحمل إلى الأهواز والنواحي ، وشربهم من عين
شعب سليمان ، ومزارعهم على الأمطار ، ولهم بطيح كثير وهو فى هوة »

(٣) (٦٧ / ٤)

نسف التي كانت حينذاك مركزا للعلم والعلماء ، ومجمعاً للأدباء والشعراء ، واجتمع شيخنا - رحمه الله - بكبار علماء عصره وأخذ عنهم العلوم واستفاد منهم في مختلف الفنون ، حتى صار علماً من الأعلام ، يشار إليه بالبنان ، وقد اشتهر أمره في البلاد، وذاع صيته ، فأخذ الناس يتطلعون إلى لقائه ، ويكتبون إليه ، واجتمع حوله أهل العلم ، وطلاب المعرفة . ، فانتفعوا به جميعاً ، واستفادوا منه كثيراً . ومن أشهر هؤلاء الذين تفقه عليهم الإمام النسفى - رحمه الله - : شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى ، وابن أخته بدر الدين المعروف بـ (خواهرا زاده) ، وحميد الدين الضرير^(١) -رحمهم الله - .

ولى مع هؤلاء وقفة عند كلامى عن شيوخه - إن شاء الله تعالى - .
وكذلك لم يشر أحد من المؤرخين إلى صفاته الخلقية والخلقية ، كما لم تذكر المصادر - فيما اطلعت عليه - شيئاً عن أسرته وأفراد عائلته ، - ولعل السبب هو الاضطرابات السياسية والحروب المدمرة، والثورات القومية فى عصره - وإن كان غير هذه ، فالله أعلم .

(٤) رحلاته :

لم يصرح أحد من المترجمين له ، برحلاته العلمية ، إلا أن الدارس لحياته يرى أنه بعد أن نشأ فى إيذج ، رحل إلى نسف التي كانت حينذاك مركزاً للعلم وملجأ للعلماء والأدباء ، فأخذ العلم عن أئمة وقته وعلماء عصره فملك زمام العلوم الدينية ، والفنون اليقينية ، على مذهب أهل السنة والجماعة حتى ارتقى إلى درجة العلماء النابغين .

(١) انظر : تاج التراجم ص ٣٠ ، والدرر الكامنة ٣٥٢/٢ ، ومفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والجواهر المضية ٢٩٥/٢ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، والفتح المبين ١٨/٢ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥) .

وأرى أنه لم يكتف بطلبه العلم فى نفس ، بل رحل إلى بخارى التى تعد من أعظم مدد ما وراء النهر وأجلها ، وكانت كذلك مقرا للعلماء الأفذاذ والأئمة الأعلام ، من أمثال نجم العلماء حميد الدين الضرير البخارى ، وكان من الذين رحل إليهم الشيخ الكبير والعالم الشهير : الإمام محمد بن عبد الستار الكردى ، وغيره ، فتلقى علومه ، وفنونه عن شيوخها أيضاً ، ولعله التقى بها بهذين الإمامين ، إذ هما من شيوخه (١) .

هذا ، وقد جاء فى مفتاح (٢) السعادة - لطاش كبرى زاده ما نصه :
" كان ببغداد سنة (٧١٠ هـ) (٣) .

وقال حاجى " وفى هوامش الجواهر : أنه دخل بغداد ، وشرح الهداية سنة (٧٠٠ هـ) " .

وقال اللكنوى أيضاً

" ودخل بغداد سنة (٧١٠ هـ) وكانت وفاته فى هذه السنة " (٤)

وهذا يعطينا فكرة أنه - رحمه الله - رحل إلى بغداد كذلك - إما من بخارى أو من بلده بعدما رجع إليها من بخارى - ولا يخفى أن بغداد كانت مركزاً لأرباب الغايات فى كل فن ، وآحاد الدهر فى كل نوع ، ولعله التقى بمشاهير علمائها ، واستفاد من فيوضاتهم ولذلك نجده - رحمه الله - وقد ذاع صيته واشتهر ، وعلم فضله وظهر وصار من أقدر العلماء على التأليف ، وأدقهم فى التعبير ، - رحمنا الله وإياه ورحمة واسعة -

(١) وستأتى ترجمتهما عند كلامى عن شيوخه - إن شاء الله تعالى

(٢) انظر ١٦٨ / ٢

(٣) كشف الظنون ٢ / ٣٤

(٤) الفوائد السنية ص ٢

مكانته العلمية

كان - رحمه الله - إماما من الأئمة الأفاضل ، له الباع الطويل فى مختلف العلوم الشرعية ، حيث كان مفسرا ، فقيها ، أصوليا ، أدبيا .

قال العلامة عبد الحى اللكنوى :

« عده ابن كمال ^(١) باشا من طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين القوى والضعيف الذين شأنهم أن لا ينقلوا فى كتبهم الأقوال المردودة والروايات الضعيفة ، وهى أدنى طبقات المتفقهين ، منحطة عن درجة المجتهدين والمخرجين والمرجحين .

وعده غيره من المجتهدين فى المذهب ، وقال : إنه اختتم به ، ولم يوجد بعده مجتهد فى المذهب ، وأما الاجتهاد المطلق ، فقد اختتم بالأئمة الأربعة ، وفرع عليه وجوب تقليد واحد منهم على الأمة

وقد رده بحر العلوم ^(٢) الشيخ عبد العلى اللكنوى حيث قال : إنه قول

(١) هو : شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا ، تركى الأصل ، مستعرب ، فاق بين العلماء بالحديث ورجاله ، تعلم فى أدرنة وولى قضاءها ، ثم الإفتاء بالآستانة إلى أن مات سنة (٩٤٠ هـ) من مؤلفاته : طبقات الفقهاء ، طبقات المجتهدين ، رسالة فى الجبر والقدر

انظر : (الفوائد البهية ص ٢١ - ٢٢ ، والشقائق النعمانية ١ / ٤٢٠ ، وهديّة العارفين ١ / ١٤١ ، والفتح المبين ٣ / ٧١ - ٧٢ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٤٦٤) .

(٢) هو : عبد العلى محمد بن نظام الدين محمد اللكنوى ، الأنصارى ، المكنى بابى العباس ، الملقب ببحر العلوم ، الفقيه الحنفى ، الأصولى المنطقى ، كان من نوابغ القرن الثانى عشر ، تلقى العلوم على أكبر علمائها ، وكانت دروسه حافلة بالطلاب المولعين بالتحصيل فى مختلف الفنون .

لا يعبأ به ، بعيد عن حيز الثبوت ، بل هو رجم بالغيب بلا شك ولا ريب»^(١).

وقال أيضاً : « كان إماماً كاملاً ، عديم النظير ، رأساً في الفقه والأصول بارعاً في الحديث ومعانيه »^(٢).

وقال : « كل تصانيفه معتبرة عند الفقهاء ، مطروحة لأنظار العلماء »^(٣).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٤) : « عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ، علامة الدنيا أبو البركات »^(٥).

وقال الحافظ عبد القادر القرشي : « أحد الزهاد المتأخرين ، صاحب التصانيف المفيدة في الفقه والأصول ».

== من مؤلفاته : فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، تنوير المنار للنسفي ، وشرح سلم العلوم . توفي سنة (١١٨٠ هـ) .

انظر : (الفتح المبين ٣ / ١٣٢ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥١٩) .

(١) (الفوائد البهية ص ٢ ١) .

(٢) (المرجع السابق نفسه)

(٣) هو : أمير المؤمنين في الحديث ، حافظ العصر ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد ، الشهير بابن حجر ، ولد سنة (٧٧٣ هـ) ، أخذ العلم عن أكابر علماء عصره حتى صار حافظ الإسلام ، وعلامة العلماء ، ومحيي السنة ، وانتفع به كثير من الناس في حياته ، ولا يزال يستفاد بمؤلفاته بعد موته ، فضائله كثيرة ، من مؤلفاته (فتح الباري شرح البخاري ، والإصابة في تمييز الصحابة ، والنخبة وشرحها . انظر : (حسن المحاضرة ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، وشذرات الذهب ٧ / ٢٧٠ - ٢٧٣ ، والتعليقات السنية على الفوائد البهية ص ١٦)

(٤) (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٢ / ٣٥٢)

(٥) (الجواهر المضية ٢ / ٢٩٤ - ٢٩٥)

وقال حاجى خليفة : « الإمام حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد
النسفى »^(١) .

وذكر ناقلاً عن الإتقانى^(٢) أنه قال : « هو إمام كامل فاضل تحرير
ومدقق »^(٣) .

وبهذا يتضح ما كان عليه - هذا الإمام - من العلم والفضل والزهد ،
والمكانة المرموقة فى مجتمعه ، فإن الدافع لثناء الناس عليه بعد موته هو الصدق
فقط ، إذ لا يتصور عنه أمل شىء ما بعد موته ، فليس هناك تزلف ولا
مجاملة .

(١) (كشف الظنون ٢ / ٢٠٣٤) .

(٢) هو : قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر ابن أمير غازى ، الإتقانى ، الحنفى ، ولد
بإتقان سنة (٦٨٥ هـ) واشتغل ببلاده ، ومهر فى العلم ثم قدم دمشق سنة (٧٢٠ هـ)
ودرس وناظر وظهرت فضائله ، وكان متعظماً معتزاً بنفسه ، بارعاً فى الفقه
واللغة والعربية ، من مؤلفاته : غاية البيان - شرح به الهداية - والتبيين - شرح به
المتخب لحسام الدين الأخصيكتى . توفى سنة (٧٥٨ هـ) .

انظر : (شذرات الذهب ٦ / ١٨٥ ، والفوائد البهية ص ٥٠ - ٥٢ ، وحسن
المحاضرة ١ / ٤٧٠) .

(٣) (كشف الظنون ٢ / ١٩٩٧) .

شيوخه

أخذ الإمام النسفى - رحمه الله - علمه عن عدد كبير من العلماء الأفذاذ والشوامخ الأعلام فى عصره ، ونكتفى هنا بذكر ثلاثة منهم ، وهم :

(١) شمس الأئمة محمد بن عبد الستار بن محمد^(١) الكردرى ، الشيخ العلامة الهمام ، المحقق ، المدقق ، كنيته أبو الوجد ، ولقبه شمس الأئمة .

ولد سنة (٥٥٩ هـ)^(٢) ، فطلب العلم واجتهد ، وبرع فى العلوم ، وفاق على أقرانه ، وأقر له بالفضل والتقدم أهل زمانه ، حتى قيل : إنه أحيا علم الفروع وأصوله بعد أبى زيد الديوسى ، كان أستاذ الأئمة فى عصره والموفود إليه من الآفاق فى وقته ، قرأ على ناصر الدين المطرزى صاحب المغرب ، وعلى خطيب زاده صاحب شرعة الإسلام وسمع منه الحديث ، وفى بخارى أخذ عن عماد الدين عمر الزرنجرى ، كما أخذ عن منهاج الشريعة قوام الدين الصفار ، وأجل أساتذته : فخر الدين حسن بن منصور المعروف بقاضيخان ، وصاحب الهداية على بن أبى بكر المرغينانى . وتفقه عليه خلق كثير من أشهرهم : ابن أخته محمد بن محمود عبد الكريم المعروف بخواهر زاده ، وحافظ الدين الكبير محمد بن محمد البخارى ، وعلى الرامشى وحافظ الدين النسفى ، وغيرهم .

من مؤلفاته : رسالة فى الرد على منخول الغزالى ، أولها الحمد لله رب العالمين . . إلخ .

رتبها على ستة فصول ، وتعقب فيها على الغزالى قولاً قولاً ، وذكر فيها مناقب أبى حنيفة ، وهى رسالة نفيسة حسنة جداً مشتملة على أبحاث شريفة .

(١) قيل : اسمه محمد بن محمد بن عبد الستار

(٢) وقيل ولد سنة (٥٩٩ هـ)

توفى سنة (٦٤٢ هـ) ودفن بسبذمون^(١) عند قبر عبد الله السبذموني ،
والكردرى : نسبة إلى كَرْدَر بوزن جعفر - قرية بخوارزم -^(٢) .

(٢) نجم العلماء على بن محمد بن على ، حميد الدين الضرير الرامشى
البخارى ، الفقيه الحنفى ، كان إماماً كبيراً من الأئمة الأفذاذ فى عصره ، فقيهاً
أصولياً ، محدثاً مفسراً ، جدلياً ، كلامياً ، حافظاً متقناً ، انتهت إليه رئاسة
العلم بين علماء الحنفية ، فيما وراء النهر ، وطبق صيته الآفاق .

تفقه على شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى ، وسمع من جمال
الدين عبيد الله المحبوبي ، وتفقه عليه : حافظ الدين عبد الله بن أحمد
النسفى ، وأبو المحامد محمود بن أحمد البخارى صاحب الحقائق ، وجلال
الدين محمد بن أحمد الصاعدى ، وغيرهم . وقد ألف مصنفات نفيسة منها :
شرح على أصول فخر الإسلام البزدوى فى أصول الفقه - وحاشية الهداية
المسماة بالفوائد ، وشرح المنظومة النفيسة ، وشرح الجامع الكبير للشيبانى
وغيرها ، توفى سنة (٦٦٦ هـ) ودفن بتل^(٣) أبى حفص الكبير ، وقيل سنة
(٦٦٧ هـ) ، وحضر الصلاة عليه قريب من خمسين ألف رجل .

والرامشى : نسبة إلى رامش - قرية من أعمال بخارى^(٤) .

(١) سبذمون : بفتح أوله وثانيه ثم ذال معجمة ساكنة وميم مضمومة - ويقال : سبذيون
بالياء : قرية على نصف فرسخ من بخارى .

انظر : (معجم البلدان ٣ / ١٨٣) .

(٢) انظر : (الفوائد البهية ص ١٧٦ - ١٧٧ ، والجواهر المضية ٣ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ،
والنجوم الزهرة ٦ / ٣٥١) .

(٣) بحث عنه فى معاجم البلدان ، فلم أقف عليه .

(٤) انظر : (الفوائد البهية ص ١٢٥ ، والفتح المبين ٢ / ٧٧ ، والجواهر المضية ٢ / ٥٩٨ ،
ومعجم البلدان ٣ / ١٧ ، وتاج التراجم ص ٤٦ ، وكشف الظنون ٢ / ٢٠٣٣) .

(٣) محمد بن محمود بن عبد الكريم الكردى ، عرف بخواهر زاده^(١) ،
العلامة بدر الدين - هو ابن أخت محمد بن عبد الستار الكردى - الحنفى ،
رباه خاله أحسن تربية ، ونشأ عنده ، وبلغ رتبة الكمال ، وفاق أقرانه ، وذاع
صيته فقصده إليه الناس واستفادوا منه .

تفقه على خاله ، وعليه تفقه محمود صاحب الحقائق شارح المنظومة ، وأبو
البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى ، وغيرهما .

توفى سلخ ذى القعدة سنة (٦٥١ هـ) أو (٦٥٢ هـ) ودفن عند خاله^(٢) .

(١) هذه اللفظة فارسية يقال لجماعة من العلماء كانوا أولاد أخت عالم ، والمشهور بهذه
النسبة عند الإطلاق اثنان :

أحدهما - متقدم وهو : محمد بن الحسين بن محمد البخارى ، المعروف ببكر خواهر
زاده ، المتوفى سنة (٤٨٣ هـ) وقيل سنة (٤٣٣ هـ) ، وهو ابن أخت القاضى أبى
ثابت محمد بن أحمد البخارى .

والثانى : خواهر زاده صاحب هذه الترجمة .

انظر : (شذرات الذهب ٥ / ٢٥٦ ، والفوائد البهية ص ١٦٣ - ١٦٤ ، والجواهر
المضية ٢ / ١٨٣ - ١٨٤ ، ٣ / ١٤١) .

(٢) انظر : (الجواهر المضية ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٣ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده
ص ١١١ ، والفوائد البهية ص ٢٠٠ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٥٦) .

تلاميذه

حينما اشتغل الإمام حافظ الدين النسفى بالعلم ، وقضى حياته فى سبيل ذلك تعلمًا وتعليمًا وتأليفًا ، أخذ عنه تلاميذه الذين نقلوا عنه المعارف واهتموا بكتبه وفتاواه ، وصاروا من بعده أئمة أفذاذًا ، وأعلامًا يشار إليهم بالبنان جامعين للعلوم المختلفة والفنون المتنوعة ، خاصة فى التفسير ، والفقه وأصوله وهؤلاء وإن كانوا كثرة ، غير أن المترجمين له والمؤرخين لحياته ، لم يذكروا منهم إلا واحدًا وهو :

حسام الدين الحسين بن على بن حجاج السفناقى^(١) ، وقد تقدمت ترجمته فى المبحث الأول من الفصل الثانى فى الباب الأول .
كما أنه لم يشر أحد من المهتمين بحياته إلى أحد من أقرانه أو من ناظره فى حياته ، والله عز وجل أعلم عن سبب ذلك .

(١) قال ابن قطلوبغا فى تاج التراجم ص ٣٠ : « .. وروى الزيادات عن العتابى وسمع منه السفناقى » .

ومثله فى (الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٦٨ ، والجواهر المضية ٢ / ٢٩٥ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨) .

وقال الدكتور شعبان محمد إسماعيل : « كان - رحمه الله - راهدًا ، إمامًا كاملاً ، عديم النظير فى زمانه سمع منه السفناقى وغيره » .
انظر : (أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٨٥) .

مصنفاته

لقد ترك الإمام النسفى - رحمه الله - للأمة الإسلامية ، حظا عظيماً من تصانيفه ، ومؤلفات عديدة قيمة ، وأعمالا علمية جليلة ، تعتبر بحق ثروة كبيرة فى خدمة الشريعة الإسلامية الغراء عامة ، وفى الفقه الحنفى وأصوله خاصة .

والقارئ لمصنفاته ، والدارس لها يدرك فضل مؤلفه وإتقانه ودرايته ، ويعرف ما كان عليه من مكانة مرموقة بين أفاضل العلماء وخيار المصنفين ، ومازال الباحثون يقتفون أثرها ، وقد تداولتها أيدى النظار ، واشتهرت فى الأقطار .

وقد سلك حافظ الدين النسفى ، فى تصانيفه مسلك معاصريه ، ونهج منهج نظرائه ، فسار سيرهم فى الإيجاز والاختصار حين رأى أن الهمم قد قصرت ، والعزائم قد فترت والأعمار قصيرة ، والمشاغل كثيرة ، فراعى ذلك فى تأليفه فى أسلوب مقتصد ، لا هو بالمخل ولا بالممل .

إلا أنه - رحمه الله - لم يقتصر على طريق الاختصار فقط ، بل دخل ميدان الشروح أيضاً وجمال فيه ، حيث كانت هاتان الطريقتان - طريقة الاختصار ، وطريقة الشرح - مسلوكتين فى القرن السابع الهجرى وما تلاه من القرون ، ونبغ فيهما جهابذة العلماء وأفذاذهم .

وقد حصلت مختصراته وشروحه معاً قبولا حسناً عند العلماء ، وتداولتها أيدى المختصين بالشروح والتعليق .

وإنى بعد البحث الدقيق والشامل - ولا أدعى الاستقصاء - فى المصادر والكتب التى تهتهم بذكر المؤلفات وسببها إلى أصحابها ، وقمت على عدة

مؤلفات لهذا الإمام - رحمه الله - وهي كما يلي^(١) :

(١) الاعتماد شرح العمدة^(٢) :

هذا الكتاب طبع باسم « عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة » باعتناء كيورتن في لندن سنة (١٨٤٣ م) .

والنسخة حديثة كتبها : حسن بن محمد الرجب سنة (١٣١٦ هـ) .

أوله : « الحمد لله المتعال بكمال صمديته عن الحلول والاتحاد ، المنزه بسمو سرمديته عن الأشكال والأنداد ، المتوحد في ديموميته عن الصاحبة والأولاد ، المتفرد في قيموميته عن قبول الأعداد ، والصلاة على رسوله .. إلخ »^(٣) .

وقال عنه عبد الله الجبوري : « شرح العمدة في أصول الدين ، مؤلفه :

(١) وقد راعيت فيها الترتيب الهجائي ، وأذكرها مرتبة على أوائل الحروف .

(٢) نسه له :

طاش كبرى راده في : مفتاح السعادة (١٦٨ / ٢) .

قاسم بن قطلوبغا في : (تاج التراجم ص ٣٠) .

عبد الحى اللكنوى في : (الفوائد البهية ص ١٠١) .

إسماعيل باشا البغدادي في : (هدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، وإيضاح المكنون ٣ / ٩٨) .

عبد الله مصطفى المراغى في : (الفتح المين ٢ / ١٠٨) .

عمر رضا كحالة في : (معجم المؤلفين ٦ / ٣٢) .

حاجى خليفة في : (كشف الظنون ١ / ١١٩ ، ٢ / ١١٦٨) .

والدكتور شعبان محمد إسماعيل في : أصول الفقه تاريخه ورجاله (ص ٢٨٥) .

وعبد الله الجبوري في : فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد (٢ / ١٠٠ ، ٢٠٨) .

(٣) انظر : (ميكروفيلم رقم ١٤٥٢ في مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) .

أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة (٧١٠ هـ) ،
والنسخة نفيسة مضبوطة ، مقابلة كتبها . أحمد بن محمد العمرى سنة
(٨٦١ هـ) . عدد أوراقها . ١٦٣ ، ٢١ × ١٤ س (١)

وفى (الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف بغداد) :

« شرح العمدة أصول فى الدين : رقم ٨٤٢١ - ٢١ × ١٤ س ، مؤلفه ،
أبو البركات حافظ الدين النسفى ، مجلد لطيف أوله : « الحمد لله المتعال
بكمال صمديته عن الحلول والاتحاد ... إلخ » (٢) . ويوجد منه فيلم فى مكتبة
المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم : ١٤٥٢ .

(٢) شرح المنتخب فى أصول المذهب للأخسيكتى (٣) :

وكتاب (المنتخب فى أصول المذهب) لحسام الدين محمد بن محمد بن
عمر الأخسيكتى الحنفى ، المتوفى سنة (٦٤٤ هـ) ، أوله : أما بعد حمداً لله
على نواله إلخ

قال عنه حاجى خليفة : « وهو محذوف الفصول ، ومبين الفصول ،
متداخل النقوض والنظائر ، منسرد اللآلى والجواهر ، فتهالك الناس فى تعلمه
وتعليمه مكبين فى تحديثه وتنقيره » (٤)

(١) فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٢ / ٢٠٨ .

(٢) انظره . فى (ص ١١٧)

(٣) ذكره

حاجى خليفة فى (كشف الظنون ٢ / ١٨٤٩) .

إسماعيل باشا فى (هدية العارفين ٥ / ٤٦٤) .

(٤) كشف الظنون ٢ / ١٨٤٩

وذكر عنه عبد العزيز البخارى فى شرحه له المسمى بالتحقيق (١) ، فقال :
« إن المختصر المذكور فاق سائر التصانيف المختصرة بحسن التهذيب ، ومتانة
التركيب . . . » . فليكن شرح هذا المختصر النفيس ، نقيسًا مفصلاً خالياً عن
الحشو والتطويل .

وقال عن هذا الشرح حاجى خليفة أيضا :
« وهو شرح مختصر نافع » (٢) .

وقد بحثت عنه ، فلم أقف على نسخة منه .

(٣) شرح آخر للمنتخب :

نسبه إليه ، حاجى خليفة (٣) ، وإسماعيل باشا (٤) ، وعبد الحى
اللكنوى (٥) ولا أدرى هل طبع أو لم يطبع ؟ كما لم أظفر على مكان وجوده .

(٤) شرح الهداية :

نسب هذا الكتاب للإمام النسفى - رحمه الله - حاجى خليفة حيث قال :
« وشرح الهداية الشيخ الإمام حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد
النسفى المتوفى سنة (٧١٠ هـ) » .

(١) وقد نقل عنه حاجى خليفة قوله هذا فى (الكشف ١٨٤٩/٢) .

(٢) (كشف الظنون ١٨٤٩ / ٢) .

(٣) فإنه قال : . . وله شرح آخر مطول ، أوله : الحمد لله رب العالمين (كشف الظنون
١٨٤٩/٢) .

(٤) حيث قال : « . . . وشرح آخر مطول » .

(هدية العارفين ٤٦٤/٤) .

(٥) فإنه ذكر ناقلاً عن القارى : « من تصانيفه : المدارك فى التفسير ، وشرحان للمنتخب
الاخسيكتى » . (الفوائد البهية ص ١٠١) .

ثم قال : " وفي طبقات تقي الدين من خط ابن الشحنة أنه لا يعرف له شرح على الهداية ، وفي هوامش الجواهر : أنه دخل بغداد وشرح الهداية سنة (٧٠٠ هـ) - والله سبحانه وتعالى أعلم - " (١) .

وقال الفاضل اللكنوي مشيراً إلى دفع هذا التضاد :

" ذكر الإيتقاني في غاية البيان : أن النسفي لما نوى أن يشرح الهداية سمع به تاج الشريعة - وهو من أكابر عصره - ، فقال : لا يليق بشأنه ، فرجع عما نواه ، وشرع في أن يصنف كتاباً مثل الهداية ، فألف الوافي ثم شرحه وسماه بالكافي ، فكانه شرح الهداية " (٢) .

ومن نسب له هذا الشرح ، إسماعيل باشا البغدادي في " هدية العارفين " (٣) ، ومكانة هذا الشرح تعرف من متنه ، الذي هو : كتاب الهداية ، فإنه كتاب مقبول بين العلماء ، يعتمد عليه في الفقه الإسلامي عامة وفي الفقه الحنفي خاصة .

وقد بحثت عن نسخة من هذا الشرح ، وبذلت قصارى جهدي في مكان وجوده ولكن لم أقف عليه .

(٥) العمدة في أصول الدين (٤) :

قال عنه حاجي خليفة :

(١) (كشف الظنون ٢ / ٢٠٣٤) .

(٢) (الفوائد البهية ص ١٠٢) .

وهذا يؤيد ما في الطبقات تقي الدين من أنه لا يعرف له شرح على الهداية .

(٣) انظره : (٤٦٤ / ٥) .

(١) نسبه له بهذا الاسم :

قاسم بن قطلوبغا في : (تاج التراجم ص ٣٠) .

• أوله : حقائق الأشياء ثابتة .. إلخ ، وهو مختصر يحتوى على أهم قواعد علم الكلام ، يكفى لتصفية العقائد الإيمانية فى قلوب الأنام * (١) .

ويوجد منه فيلم برقم ١٧٨٣ باسم : عمدة الأحكام لعقائد أهل الإسلام ، فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مصور عن مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ، ومعه رسائل أخرى .

٦ (فضائل الأعمال :

نسبه إليه حاجى خليفة حيث قال :

• فضائل الأعمال ... ولحافظ الدين أبى البركات عبد الله بن أحمد النسفى المتوفى سنة (٧١٠ هـ) * (٢) .

والبغدادى ، فقال :

• من تصانيفه : اعتماد الاعتقاد ، و ... فضائل الأعمال * (٣) .

وقد بحث عنه ، فلم أظفر على مكان وجوده .

= وطاش كبرى راده فى : (مفتاح السعادة ١٦٨ / ٢) .

والقرشى فى : (الجواهر المضية ٢ / ٢٩٥)

والحافظ ابن حجر فى : (الدرر الكامنة ٢ / ٣٢٥) .

واللكنوى فى : (الفوائد البهية ص ١٠٢) .

بينما نسبه له البعض الآخر باسم : عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة ، أو عمدة العقائد فى الكلام . انظر : (الفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وكشف الظنون ٢ / ١١٦٨ ، وهدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٣٢ ، والأعلام ٤ / ٦٨ ، وفهرس دار الكتب ١ / ١٩٨) .

(١) كشف الظنون فى المكان السابق .

(٢) (كشف الظنون ٢ / ١٢٧٤) .

(٣) (هدية العارفين ٥ / ٤٦٤) .

٧ (الكافى شرح الوافى ^(١)) :

كتاب (الوافى - فى الفروع -) أيضا للإمام النسفى - رحمه الله - .
وقد وصفه حاجى خليفة بقوله : * وهو كتاب مقبول معتبر ، أوله : الحمد
لمن من على عباده بإرسال رسله * ^(٢) .

وقال اللكنوى : * قد انتفعت من تصانيفه : بالوافى والكافى والمستصفى
وهو الذى قد يسمى بالنافع - والمنار وشرحه الكشف ، وغير ذلك * ^(٣) .

وذكر الإمام النسفى ، سبب تأليفه فقال : * كان يخطر ببالى أبان فراغى
أن أولف كتابا جامعا لمسائل الجامعين والزيادات ، حاويا لما فى المختصر ونظر
الخلافيات ، مشتملا على بعض مسائل الفتاوى والواقعات ، فألفته وأتمته فى
أسرع مدة بعونه وتقديره وسميته (بالوافى) ، ولو وفقت لشرحه لسميته
(بالكافى) ، ولقد أوردت فى هذا الكتاب ما يعتمد عليه فى الباب ، وطويت
ذكر الاختلافات ، واكتفيت فيه بالعلامات : فالحاء لأبى حنيفة ، والسين لأبى
يوسف ، والميم لمحمد ، والزاي لزفر ، والفاء للشافعى ، والكاف لمالك ،
والواو رواية أصحابنا * ^(٤) ، ثم وفقه الله لشرحه ، وسماء (الوافى) .

وقد ذكرت قريبا قول الإيتقانى فى غاية البيان من أن النسفى لما نوى أن

(١) ذكره : حاجى خليفة فى : (كشف الظنون ١٩٩٧/٢) . وابن قطلوبغا فى : (تاج
التراجم ص ٣٠) ، وابن حجر فى : الدرر الكامنة ٣٥٢/٢ ، وطاش كبرى زاده فى
مفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والقرشى فى : الجواهر المضية ٢٩٥/٢ ، واللكنوى فى :
الفوائد البهية ص ١٠٢ ، ومصطفى المرافى فى : الفتح المبين ١٠٨/٢ ، وعمر رضا
كحالة فى : معجم المؤلفين ٣٢/٦ وغيرهم .

(٢) انظر : (ميكروفيلم رقم ٣٦٥٨ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة
المنورة ، وكشف الظنون ١٩٩٧ / ٢) .

(٣) (الفوائد البهية ص ١٠٢) .

(٤) (كشف الظنون ١٩٩٧ / ٢ ، نقلا عن الإمام النسفى) .

يشرح الهداية فالف الوافى ثم شرحه فسماه الكافى ، فكأنه شرح الهداية ' .

وقد بذلت جهدى فى العثور على نسخة هذا الشرح ، فلم أعثر عليها ، ولا على مكان وجودها .

(٨) كشف الأسرار فى شرح المنار ^(١) :

كتاب (المنار - فى أصول الفقه -) أيضا للإمام النسفى - رحمه الله - كما أن شرحه هذا . (كشف الاسرار) له كذلك .

وقد طبع هذا الكتاب لأول مرة ١٩٢٣ ثم بالمطبعة الأميرية بمصر جزأين بمجلد واحد ، ثم طبع ثانيا سنة (١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م) بدار الكتب العلمية بيروت - مع نور الأنوار على المنار - للحافظ الشيخ أحمد المعروف بملاجيون المتوفى سنة (١١٣٠ هـ) ، فى مجلدين متوسطين ، يبلغ عدد صفحاتهما (١٠٨٠) صفحة .

أوله : (أحمد الله ذا الحجة الباهرة ، والعزة القاهرة ، على نعمه العظام ، ومنته الجسم ، ما حلت الأرواح فى الأجسام ؛ وكلفنا بالشرائع والأحكام . . . إلخ) ^(٢) .

وآخره : (فإنا أجمعنا على أن من ليس كذلك فهو مؤمن ، الجواب : أن معناه : إنما الكاملون بالإيمان . . .) ^(٣) .

وقد رأيت هذا الكتاب وطالعت ، واستفدت منه كثيراً ، ونقلت عنه ما كان

(١) ذكره أكثر المترجمين له ، انظر :

(تاج التراجم ص ٣٠ ، ومفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والفوائد البهية ص ١٠٢ ، والدرر الكامنة ٣٥٢ / ٢ ، والفتح المبين ١٠٨/٢ ، وهدية العارفين ٤٦٤/٥ ، وكشف الظنون ١٨٢٣ / ٢ ، والأعلام ٦٨/ ٤ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وفهرس دار الكتب ٣٩٢/١ ، وفهرس الخزانة التيمورية ص ١٧٧) .

(٢) (كشف الأسرار للنسفى ٢/١) .

(٣) (المرجع السابق ٥٩٤/٢) .

يتعلق بتحقيق كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) من مسائل ، وأشرت إليها فى مواضعها .

وذكر - رحمه الله تعالى - سبب تصنيفه لهذا الكتاب (كشف الأسرار فقال : " ثم إن بعض المختلفة إلى ، لما تأملوا فى مصادره ^(١) ، موارد ، وأنعموا النظر فى معاقده وقواعده ، وأكثروا المعاودة إلى متلمسين منى شرحاً كاشفاً لعويصاته ، موضحاً لمعضلاته ، فاتحاً لما أغلق فى أصول الفقه فخر الإسلام حاوياً زبدة ما أورد فى منتخب المحصول فخر الأنام ، فأجبتهم إلى ذلك ، وسميته (بكشف الأسرار فى شرح المنار) " ^(٢) .

(٩) كنز الدقائق : ^(٣)

وهو متن متين فى فقه الحنفى ، وجوهر ثمين فى المسائل الفقهية أوله :
الحمد لله الذى أعز العلم فى الأعصار ، وأعلى حربه فى
الأمصار... الخ.

ذكر الإمام النسفى سبب تأليفه فقال : " لما رأيت الهمم مائلة إلى المختصرات ، والطباع راغبة عن المطولات ، أردت أن أخلص الوافى بذكر ما

(١) الضمير راجع إلى (المنار) الذى هو متن كشف الأسرار للنسفى .

(٢) (كشف الأسرار للنسفى ١/٤-٥) .

(٣) انظر نسبة هذا الكتاب إلى الإمام النسفى - رحمه الله - هى :

(تاج التراجم ص ٣٠ ، ومفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والجواهر المضية ٢ / ٢٩٥ والفوائد البهية ص ١٠٢ والدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ والفتح المبين ٢ / ١٠٨ وهدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٣٢ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥١٥ ، والأعلام ٤ / ٦٨ ، وفهرس دار الكتب المصرية ١ / ٤٥٨ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأقواف العامة فى بغداد ١ / ٥١٨) .

عم وقوعه وكثر وجوده لتكثر فائدته ، وتتوفر عائدته ، فشرعت فيه بعد التماس طائفة من أعيان الأفاضل وأفاضل الأعيان ، الذين هم بمنزلة الإنسان للعين والعين للإنسان ، مع ما بي من العوائق ، وسميته : (بكنز الدقائق) وهو وإن خلا عن العويصات والمعضلات ، فقد تحلى بمسائل الفتوى والواقعات ، معلما بتلك العلامات - أى علامات الوافى - وزيادة الطاء للإطلاقات ، والله الموفق للإتمام ، والميسر للاختتام * (١) .

وقال عنه العلامة ابن نجيم الحنفى (٢) : وهو أحسن مختصر فى فقه الأئمة الحنفية (٣) * وقد طبع عدة طبعات ، وهو من الكتب المتداولة بين الناس ، وقد رأيت وطالعته ، رتب المؤلف مسائله فى تسع وخمسين كتابا : أوله - كتاب الطهارة وآخره : كتاب الفرائض ، واعتنى بشرحه فحول العلماء وجهابذة الفقهاء فشرحوه (٤) .

(١) (كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ١ / ٤ - ٥) .

(٢) وهو : زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد ، المشهور بابن نجيم الحنفى ، كان عالما ضليعا ، فقيها ، محققا وأصوليا مدققا ، تشهد كتبه بعلو كعبه ورسوخ قدمه فى العلوم التى ألف فيها ، وقد جمع إلى هذه الصفات العلمية فضائل خلقية جمة حتى قال فيه الشعرانى :

* صحبته عشر سنين ، فما رأيت عليه شيئا يشينه ، وحججت معه فى سنة (٩٥٣هـ) فرأيت على خلق عظيم مع جيرانه وغلماؤه ، لأن السفر يسفر عن أخلاق الرجال * . من مؤلفاته : الأشباه والنظائر فى الفقه ، وفتح الغفار بشرح المنارة - فى الأصول - ، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق ، وغيرها توفى سنة (٩٧٠هـ) .

انظر : شذرات الذهب ٨ / ٣٥٨ ، والتعليقات السنية ص ١٣٤ ، والفتح المبين ٣ / ٧٨ ، والأعلام ٣ / ١٠٤ .

(٣) (البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١ / ٢) .

(٤) انظر بعض هذه الشروح فى (كشف الظنون ٢ / ١٥١٥ - ١٥١٧) .

(١٠) اللآلى الفاخرة فى علوم الآخرة :

نسبه إله البغدادى فى هدى العارفين حىث قال :

" من تصانيفه : اعتماد الاعتقاد ، ، اللآلى الفاخرة فى علوم الآخرة " (١) . ولم أظفر عليه بعد البحث عنه ، ولا على مكان وجوده .

(١١) مدارك التنزيل وحقائق التأويل^(٢) المعروف بتفسير النسفى :

وهو كما قال حاجى خليفة : (كتاب وسط فى التأويلات ، جامع لوجوه الإعراب والقراءات ، متضمنا لدقائق علم البديع والإشارات ، حاليا بأقاويل أهل السنة والجماعة ، خاليا عن أباطيل أهل البدع والضلالة ، ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل ، اختصره الشيخ : زين الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى بكر بن العينى ، وزاد فيه ، وتوفى سنة (٨٩٣ هـ) (٣) .

وقد رأيت هذا الكتاب وطالعت بعضه ، واستفدت منه كثيرا ، وهو من الكتب المتداولة المشهورة المعتمدة لدى علماء الحنفية وغيرهم .

وطبع عدة مرات فى مواضع متعددة ، ويوجد فى أكثر مكتبات العالم الإسلامى ، خاصة فى مصر ، والهند ، وباكستان .

(١) انظره (٤٦٤ / ٥) .

(٢) جاء ذكره فى (الفوائد البهية ص ١٠٢ . وهدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، ومعجم المؤلفين ٣٢ / ٦ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦٤٠ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، والأعلام ٤ / ٦٧ ، وأصول الفقه ؛ تاريخه ورجاله ص ٢٨٥ ، وفهرس دار الكتب المصرية ١ / ٩١ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ١ / ١٤٦ ، ودفتر كتيخانه بشيراغا ص ٥) .

(٣) (كشف الظنون ٢ / ١٦٤١) .

(١٢) المستصفى - فى شرح المنظومة - (١) :

المنظومة فى الخلاف : هى للإمام أبى حفص عمر بن سعد بن محمد بن أحمد النسفى ، المتوفى سنة (٥٣٧ هـ) أولها :

باسم الإله رب كل عبد ... والحمد لله ولى الحمد إلخ .
رتبها على عشرة أبواب :

الأول - فى قول الإمام . الثانى : فى قول أبى يوسف . الثالث : فى قول محمد . والرابع : فى قول الإمام مع أبى يوسف . الخامس : فى قوله مع محمد . السادس : فى قول أبى يوسف مع محمد . السابع : فى قول كل واحد منهم . الثامن : فى قول زفر . التاسع : فى قول الشافعى . العاشر : فى قول مالك - رحمهم الله جميعا .

انتهى عن تأليفها يوم السبت فى صفر سنة (٥٠٤ هـ) وعد أبياتها (٢٦٦٩) حيث قال :

وجملة الأبيات يا صدر الفئة ألفان والستون والستمائة
وتسعة والله يجرى ناظمه جنات عدن وقصورا ناعمة

والشيخ الإمام أبو البركات ، حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى - رحمه الله - شرح هذه المنظومة شرحا بسيطا ، وسماه : المستصفى (٢) .

(١) انظر نسبة هذا الكتاب إلى حافظ الدين النسفى فى : (مفتاح السعادة ١٦٨/٢ ، والجواهر المضية ٢٩٤/٢ ، وهدية العارفين ٤٦٤/٥ ، وكشف الظنون ١٨٦٧/٢ ، والدرر الكامنة ٣٥٢/٢ ، وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٦/٢) .

(٢) راجع فى ذلك كله إلى (كشف الظنون ١٨٦٧/٢) .

وقد بحثت عن هذا الشرح ، فلم أفر على مكان وجوده .

(١٣) المستوفى - فى الفروع - :

ذكره حاجى خليفة ونسبه إليه حيث قال :

‘ المستوفى - فى الفروع - لحافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفى الحنفى المتوفى سنة (٧١١ هـ) ‘ (١) .

(١٤) المصفى - شرح المنظومة - :

قد عرفنا المنظومة ، وأما المصفى ، فهو أيضا شرح لها ، للشيخ : الإمام أبى البركات النسفى ، نسبة له عدد من المترجمين (٢) .

ونقل حاجى خليفة ، فى سبب تأليفه ، عن الإمام النسفى قوله :

‘ لما فرغت من جمع شرح النافع وإملائه ، وهو المستصفى من المستوفى ، سألنى بعض إخوانى أن أجمع للمنظومة شرحا مشتملا على الدقائق ، فشرحتها وسميته المصفى ‘ (٣) ، وهو مختصر للمستصفى شرح المنظومة .
أوله : الحمد لمن تمت نعمته . . إلخ .

وقد بحثت عن هذا الشرح ، فلم أطلع على مكان وجوده ، وأما مسته (منظومة الخلافات) فيوجد منه فيلم برقم ٣٦٥٥ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، مصور عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة ، فى

(١) (كشف الظنون ١٦٧٥ / ٢) .

(٢) مثل قاسم بن قطلوبغا فى : تاج التراجم ص ٣٠ ، وعبد الحى اللكنوى فى الفوائد البهية ص ١٠٢ ، والمراغى فى الفتح المبين ١٠٨ / ٢ ، وحاجى خليفة فى كشف الظنون ١٨٦٧ / ٢ ، والزركلى فى الأعلام ٦٨ / ٤ وغيرهم .

(٣) (كشف الظنون ١٨٦٧ / ٢) .

أول الكتاب إلى ورقة (٧) حواشى كثيرة .

(١٥) منار الأنوار^(١) - فى أصوله الفقه - :

وهو من أجل مؤلفاته ، كما هو من أهم كتب الأصول فى المذهب الحنفى ،
وهو متن كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) الذى أقدم له وأحققه - إن
شاء الله تعالى - ، وسوف أتكلم عن هذا المتن عند كلامى عن شرحه :
(جامع الأسرار) بمشيئة الله وإرادته .

(١٦) المنافع شرح النافع^(٢) - فى الفقه - :

النافع - فى الفروع - للشيخ الإمام ناصر الدين أبى القاسم محمد بن
يوسف الحسينى ، المدنى ، السمرقندى الحنفى المتوفى سنة (٦٥٦هـ) وهو
مختصر نافع ، أوله : الحمد لله رب العالمين حمداً أمده الأبد إلخ .

وشرحه هذا هو لشيخنا الإمام النسفى ، وقد يسمى المستصفى أيضاً ،
أوله : الحمد لله الذى أيد أولياءه .. إلخ^(٣) .

وذكر سبب تأليفه فقال : " قد رفع حجابہ شیخنا العلامة حمید الدین ،
فأشار أن أرتب ما علقت من فوائده ، فأجبتہ ضاماً إلى ذلك ما يليق بذكره

(١) وقد نسب هذا الكتاب إلى الإمام حافظ الدين النسفى - رحمه الله - كل المترجمين
له .

انظر المصادر المذكورة فى ص ٦٧ هامش رقم (١) .

(٢) جاء ذكره فى (تاج التراجم ص ٣٠ ، والدرر الكامنة ٣٥٢/٢ ، ومفتاح السعادة
١٦٨/٢ ، والجواهر المضية ٢٩٥/٣ ، والفوائد البهية ص ١٠٢ ، والفتح المبين ٢ /
١٠٨ ، وهدية العارفين ٤٦٤/٥ ، وكشف الظنون ١٩٢٢/٢ وأصول الفقه ، تاريخه
ورجاله ص ٢٨٥) .

(٣) انظر : (كشف الظنون ١٩٢١/٢ - ١٩٢٢) .

من الكتب المبسوط ، وتتميمًا للفائدة * (١) .

ألفه سنة (٦٦٥ هـ) وقال فى آخره : * ما وقع فيه من ذكر العلامة ، فالمراد به الشيخ الإمام شمس الأئمة الكردرى ، وما وقع فيه من ذكر الأستاذ ، فالمراد به مولانا حميد الدين ، وما وقع فيه من ذكر المبسوط ، فالمراد مبسوط السرخسى * (٢) .

وهو كما قال حاجى خليفة : * كله منقول من المبسوط والإيضاح * (٣) .
ويوجد منه فيلم برقم ٣٦٥٤ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عدد أوراقه ٢٠٤ مسطرتها ٣١ مصور عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة ناقص أوله ، وقد كتب بيد العبد الضعيف نظام الدين الملكانى .
(١٧) الوافى - فى الفروع - :

سبق أن عرفت هذا الكتاب عند تعريفى لشرحه المسمى . (بالكافى) (٤) .
وثبت فى : (فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد) (٥) :

* أنه توجد نسخة منه فى هذه المكتبة ، عدد أوراقها ٢٠٣ كتبت سنة (٧٢٤ هـ) ، كما يوجد منه فيلم برقم ٣٦٥٨ فى مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عدد أوراقه ١٦٣ من ورقة (١٦٠) إلى ما بعدها

(١) المرجع السابق فى نفس الصفحة .

(٢) (كشف الظنون ١٩٢٢/٢) .

(٣) المرجع السابق نفسه .

(٤) راجع ص ٨٧ - ٨٨ .

(٥) انظره ٥٧٤/١ .

مسائل الفرائض وغيرها .

وقد نسب إلى الإمام النسفى - رحمه الله - كل المترجمين له ^(١) .

هذا ما وجدت من مؤلفات الإمام حافظ الدين أبى البركات النسفى - رحمه الله - بعد البحث عنها فى مظانها ، ومن الممكن أن يكون عنده تصانيف أخرى لم أطلع عليها ، فالعلم بها لعلام الغيوب . ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾ ^(٢) .

وفاته ورأى الناس فيه

بعد أن صرف عمره فى التعلم والتعليم ، والإفادة والاستفادة العلمية وتأليف الكتب ، انتقل إلى رحمة الله تعالى فى سنة (٧١٠ هـ) ببلدة إيدج ودفن بها ، قال بذلك أكثر المترجمين له ^(٣) .

(١) راجع المصادر المذكورة فى ص ٦٧ هامش رقم (١) .

(٢) الانعام / ٥٩ .

(٣) انظر (الفوائد البهية ص ١٠٢ ، وهدية العارفين ٥ / ٤٦٤ ، وكشف الظنون ٢ / ١١٦٨ ، ١٢٧٤ ، ١٥١٥ ، ١٨٢٣ ، ١٨٦٧ ، ١٩٢٢ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٣٤ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٣٢ ، والفتح المبين ٢ / ١٠٨ ، وأصول الفقه ؛ تاريخه ورجاله ص ٢٨٥) .

هذا وقد أثبت تاريخ وفاته فى هذه السنة - (٧١٠ هـ) - أصحاب الفهارس والكشوف أيضا .

انظر : (فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ١ / ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٧٤ ، ٢ / ٨٦ ، ١٠٠ ، ٢٠٨ ، ودفتر كتبخانه بشيراغا ص ٥ ، والكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ببغداد ص ٧٤ ، وفهرس الخزانة التيمورية ص ١٦٩ ، ١٧٣ ، ١٧٧) .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " توفي ليلة الجمعة من شهر ربيع الأول سنة (٧٠١ هـ) " (١) .

وقال القاسم بن قطلوبغا (٢) : إن موت النسفي بعد عشر وسبعمائة هجرية (٣) .

وفسر هذا الإجمال حاجي خليفة بقوله : " حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي ، الحنفى ، المتوفى سنة (٧١١ هـ) " (٤) .

(١) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٢ / ٣٥٢ ، وقد ورد مثل ذلك أيضا فى كشف الظنون ١ / ١١٩ ، وفى الفوائد البهية ص ١٠٢ نقلا عن ملا على قارى .

(٢) هو : زين الدين قاسم بن قطلوبغا ، الفقيه ، الحنفى ، الأصولى ، المؤرخ ، المفتى ، ولد سنة (٨٠٢ هـ) وتخرج على الفضلاء ، وتخرج به العلماء . من مؤلفاته : تاج التراجم ، ورسالة فى القراءات العشر ، وكتاب الفتاوى ، توفى سنة (٨٧٩ هـ)

انظر : (التعليقات السنية ص ٩٩ ، وشذرات الذهب ٧ / ٣٢٦ ، والفتح المبين ٣ / ٤٨) .

(٣) انظر : (الفوائد البهية ص ١٠٢ ، نقلا عن ابن قطلوبغا) .

(٤) (كشف الظنون ٢ / ١٦٧ هـ) .

اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف وأهميته

اسم الكتاب

هذا الكتاب اسمه : (جامع الأسرار فى شرح المنار) .

به سماه مؤلفه : قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكي - رحمه الله تعالى - وكفى به حجة .

حيث قال فى بداية كتابه : " وبعد : فإن أخرى ما يصرف إليه الدواعى وأولى ما يعطف عليه المساعى بعد معرفة الله تعالى ، علم أصول الفقه ، ليتبين معاقد الحلال والحرام ، وقد صنف الإمام الكبير ، والهمام النحرير ، مولانا حافظ الملة والدين النسفى - نور الله مرقده - كتاب منار الأصوليين ، مشتملا على أبحاث دقيقة ، ونكات لطيفة ، مع حسن الترتيب والتهديب ولطف الإيجاز والتركيب ، غير أنه اختصر فيه على الأصول كل الاقتصار روما للتخفيف ، والاختصار كان مفتقرا إلى الكشف والتوضيح ، فالتمس منى طائفة من الخلان ، أن أكتب له شرحا جامعا للمسائل ، موضحا للدلائل ، فشرعت فيه راغبا للإيجاز ساعيا للإنجاز ، وسميته : (جامع الأسرار فى شرح المنار) ^(١) .

وقد صرح بهذا الاسم طاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة ^(٢) ، وحاجى خليفة فى كشف الظنون ^(٣) ، والبغدادى فى هدية العارفين ^(٤) ، والمراغى فى الفتح

(١) انظر : الورقة الاولى من النسختين معا .

(٢) انظر : (١٦٨ / ٢) غير أنه لم يذكر (فى شرح المنار) لعله فعل ذلك اختصارا .

(٣) انظر : (١٨٢٤ / ٢) وهو أيضا ترك فى (شرح المنار) .

(٤) انظر : (١٥٥ / ٦) .

المبين ^(١)، والزركلى فى الاعلام ^(٢)، وكحالة فى معجم المؤلفين ^(٣)،
والدكتور شعبان إسماعيل فى : أصول الفقه؛ تاريخه ورجاله ^(٤).

وكذلك أثبت أصحاب الفهارس الذين يهتمون بالكتب ونسبتها إلى أصحابها
فى فهارسهم ^(٥).

وأما النسختان اللتان اخترتهما فى التحقيق، فقد جاءت هذه التسمية فيهما
أيضا ^(٦).

(١) انظر : (١٥٧/٢).

(٢) انظر : (٣٦/٧).

(٣) انظر : (١٨٢/١١) وترك (فى شرح المنار).

(٤) انظر : (ص ٣٣٦) منه .

(٥) انظر : (فهرس دار الكتب المصرية ٣٨٢/١ ، وملحق الجزء الأول منه ص ٥١ ،

وفهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة فى بغداد ٤٦ / ٢ ، والكشاف

عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف ص ١٥٥)

(٦) انظر : الورقة الأولى من النسختين معا .

توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

حينما بدأت فى هذا المبحث ، أخذت أتبع كتب التراجم والطبقات التى تهتم بمؤلفات من يترجم له ، والفهارس التى تبحث عن المؤلفين وكتبهم ، لعلنى أظفر بما يشفى علتى ، ويروى غلتى ، وبعد مطاف عريض وجهد جهيد، وصلت إلى ما يلى :

الأول : ورد ذكر هذا الكتاب فى معظم كتب التراجم ضمن مؤلفات الإمام قوام الدين الكاكي - رحمه الله - كما أن فهارس الكتب والموسوعات التاريخية للعلوم والفنون ، ذكرت هذا الكتاب كواحد من أبرز مؤلفات هذا الإمام، وهذه نبذة من أقوالهم :

قال حاجى خليفة وهو يذكر شروح المنار للنسفى - رحمه الله - :

« ... وشرحه الشيخ الإمام قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكي ، المتوفى سنة (٧٤٩هـ) وسماه (جامع الأسرار) » ^(١) .

وقال البغدادى : * له - أى للكاكى - من الكتب : بنیان الوصول فى شرح الأصول للبزدوى ، جامع الأسرار فى شرح المنار للنسفى - فى الأصول * ^(٢) .

وقال المراغى : * من تصانيفه - أى قوام الدين الكاكى - : معراج الدراية شرح الهداية - فى الفقه - و ... وجامع الاسرار شرح المنار - فى

(١) (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٤) .

(٢) (هدية العارفين ٦ / ١٥٥) .

الأصول^(١).

وقال طاش كبرى زاده : " ومن شروح المنار (جامع الأسرار) وهو شرح نفيس فى الغاية ، إلا أنا لم نعرف مصنفه ، غير أنى رأيت فى ذيل بعض نسخ هذا الشرح ، أن اسمه : محمد بن محمد الجبلى ، وأنه من تلامذة عبد العزيز البخارى صاحب الكشف فى شرح أصول البزدوى ، ومن تلامذة حافظ الدين النسفى " (٢).

هذا ، والفهارس التى نسب فيها هذا الكتاب إلى مؤلفه كثيرة جدا أكتفى بواحد منها وهو : " فهرس الخزانة التيمورية " ، فقد جاء فيه ما نصه : « جامع الأسرار فى شرح المنار ، للعلامة قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكى المتوفى سنة (٧٤٩) » (٣).

الثانى : نقل عن الإمام الكاكى من جاء بعده من العلماء فى كتبهم ، وقد قمت بمطابقة بعض هذه النقول على مواضعها فى هذا الكتاب فوجدتها متطابقة ، وإليك نماذج من هذه النقول :

(١) (الفتح المبين ٢ / ١٥٧).

(٢) (مفتاح السعادة ٢ / ١٦٨).

قلت : أن طاش كبرى زاده وإن صرح بعدم معرفته لمصنف هذا الشرح الذى هو جامع الأسرار ولكنه ذكر قرائن وشواهد واضحة ، تدل دلالة قاطعة لا يبقى معها للشك مجال فى : أن هذا الشرح لصاحبنا الإمام الكاكى - رحمه الله تعالى - وذلك ، لأن اسم الكاكى : محمد بن محمد ، غير أنه وقع تحريف فى كلمة (الخجندى) حيث كتبت (الجبلى) - ولعله يكون من الناسخ - .

وأن الكاكى من تلامذة الإمام عبد العزيز البخارى ، والإمام حافظ الدين النسفى كما ذكرنا ذلك فى مبحث شيوخه ، فالذى يدل عليه هذه القرائن أقوى مما نص عليه كبرى زاده ، لأن الكناية أبلغ من الصريح .

(٣) (ص ١٥٥).

أ - قال ابن أمير الحاج :

« مسألة : الواحد في الحدد مقبول ، وهو قول أبي يوسف ، والجصاص ،
خلافًا للكرخي والبصري أبي عبد الله وأكثر الحنفية منهم : شمس الأئمة
السرخسي وفخر الإسلام ، كذا في شرح المنار للكاكي »^(١) .
فلما راجعت هذا النص ، وجدته فيه كما قال^(٢) .

ب - قال أمير باد شاه :

« واتفق فيما لا يدرك كتقدير أقل الحيض ثلاثة أيام بما روى عن عمر ،
وعلى ، وابن مسعود ، وعثمان بن أبي العاص ، وأنس - رضى الله عنهم -
كذا في جامع الأسرار »^(٣) .

وهذا موجود بلفظه في : (جامع الأسرار)^(٤) .

ج - قال ابن ملك :

« وبني على هذا - أي بني من أجاز تخصيص العلة على جوازه ، تقسيم
الموانع ، كذا في : جامع الأسرار شرح المنار »^(٥) .

وهذه العبارة موجودة نصًا في جامع الأسرار .

وأمثلة هذه النصوص المنقولة عن هذا الكتاب الجليل ، كثيرة جدًا ، أكتفى

(١) (التقرير والتحجير ٢ / ٢٧٦) .

(٢) انظر : (ص ٦١٧) .

(٣) (تيسير التحرير ٣ / ١٣٤) .

(٤) انظر : (ص ٩١٥) .

(٥) (شرح المنار لابن ملك ص ٨٣٣) .

بما ذكرت منها .

الثالث : أنه مع كل ما تقدم ، لم يذكر أحد ما يدل على نقيض ما قررت .
من نسبة الكتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) لمؤلفه : الإمام قوام الدين
الكاكى - رحمه الله - سوى ما جاء فى موضع واحد من (شرح المنار لابن
ملك) حيث قال ابن ملك :

« وما قاله قوام الدين الأتقانى^(١) فى شرح المنار بأن تقدير الآية : إن الله
يصلى وملائكته يصلون ، فلا يعم المشترك ، فاسد »^(٢) .

حيث نسب شرح المنار للأتقانى ، وليس له .

لذلك علق عليه كل من العلامة الشيخ يحيى الرهاوى^(٣) ، والإمام عزمى^(٤)
زاده .

(١) هو : الإمام العلامة قوام الدين أمير كاتب ابن أمير عمر ، العميد الفارابى ، المكنى
بأبى حنيفة ، ولد سنة (٦٨٥ هـ) ، كان رأساً فى الحنفية بارعاً فى الفقه واللغة
والعربية ، وقد ولى تدريس مشهد الإمام ببغداد ، وكان شديد التعصب فى مذهبه
سليط اللسان على مخالفه ، توفى سنة (٧٥٨ هـ) من مؤلفاته : شرح المنتخب
الحسامى سماه التبيين ، وشرح الهداية وسماه غاية البيان .

انظر : (الجواهر المضية ٤ / ١٢٨ ، والفوائد البهية ص ٥٠ - ٥٢ ، ومفتاح
السعادة ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، وتاج التراجم ص ١٨ - ١٩ ، والدرر الكامنة ١ /
٤٤٢ - ٤٤٥ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٨٥) .

(٢) (المنار وحواشيه ص ٣٤٥) .

(٣) هو : العالم العامل ، والعلامة الفاضل ، الهمام الذى لم تزل تحقیقاته على علو
مزاياه تطرى وتثنى ، الأستاذ الشيخ شرف الدين يحيى بن قراجا سبط الرهاوى .، ولم
أعثر على سنة وفاته .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٦ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ١) .

(٤) هو : مصطفى بن محمد الشهير بعزمى زاده ، من أشهر متأخرى علماء الروم ==

أما الرهاوى - رحمه الله - فقال باختصار :

« صوابه قوام الدين الكاكى ، لأن الاتقانى لم يشرح المنار »^(١) .

وأما عزمى زاده ، فقد وضع الأمر قليلا ، فقال :

« شرح الاتقانى للمنار غير مسموع ، وقد وقع هذا النقل فى بعض مآخذ الشارح ، وشرحه هو المسمى (بجامع الأسرار) ، ولعل الشارح - رحمه الله - غلط من الاشتراك الاسمى ، فزعم أن المراد بقوام الدين ، هو الاتقانى ، ثم تقدير الآية ، بذلك مذكور فى الكشف - أى كشف الأسرار للبخارى - أيضاً ، وقد أخذه الكاكى منه »^(٢) .

وكذلك لم يرد فى هذا الكتاب ما يشكك فى نسبته إلى مؤلفه مثل : أن يرد فيه نقل عن أحد العلماء المتأخرين عن الكاكى ، أو يكون النقل عنه نفسه كأن ترد عبارة : « قال الكاكى فى جامع الأسرار فى شرح المنار » ، لاستحالة ذلك مع نسبة الكتاب إليه .

وعلى ذلك أستطيع أن أحكم حكماً قاطعاً لا مجال فيه للشك ، على أن هذا الشرح للعلامة قوام الدين محمد بن محمد بن أحمد الكاكى - رحمه الله تعالى - .

== فى عصره ، وأغزرهم فى المنطق والمفهوم ، تولى التدريس فى كثير من مدارس القسطنطينية وغيرها ، ثم ولى القضاء فى مناطق مختلفة .

من مؤلفاته : حاشية على الدرر والغرر ، حاشية على شرح المنار لابن ملك ، وغيرها ، توفى سنة (١٠٤٠ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٦ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٨٦) .

(١) (المنار وحواشيه ص ٣٤٥) .

(٢) (المنار وحواشيه ص ٣٤٥) .

أهمية الكتاب

إن كتاب (جامع الأسرار فى شرح المنار) يعتبر من أهم الكتب الأصولية التى ألفت على طريقة ^(١) الفقهاء .

ولا عجب فى ذلك ولا غرابة ، فإنه شرح لكتاب أبى البركات حافظ الدين النسفى المسمى بـ (المنار) الذى اشتمل على جميع الأبواب والمباحث التى تكلم فيها الأصوليون .

والذى قال فيه حاجى خليفة : « . . وهو مع صغر حجمه ووجازة نظمه ، بحر محيط بدرر الحقائق ، وكثر أودع فيه نقود الدقائق » ^(٢) .

(١) وهى : الطريقة التى يهتم أصحابها بالفروع الفقهية ، ويتجهون لخدمتها ، وذلك : بتقرير القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل عن أئمتهم من الفروع الفقهية ، ظانين أن تلك القواعد هى التى لاحظها الأئمة عندما فرعوا تلك المسائل ، حتى إذا وجدوا قاعدة تخالف تلك المسائل الفرعية المقررة فى المذهب ، عدلوها إلى الصورة التى تناسب مع تلك الفروع ، ولهذا سميت بطريقة الفقهاء .

وهناك طريقة أخرى تسمى بطريقة المتكلمين وهى : التى يتجه أصحابها إلى تحرير المسائل وتقرير القواعد وإقامة الأدلة عليها ، مجردة عن الفروع الفقهية ، شأنهم فى ذلك شأن علماء الكلام ، ولهذا سميت بطريقتهم بطريقة المتكلمين .

ولكل طريقة طابعها ، ومميزاتها ، وكتبها التى وضعت عليها ، كما أن هناك كتباً جمعت بين طريقتى الحنفية والمتكلمين حيث عنيت هذه الكتب بتحقيق القواعد الأصولية وإقامة البراهين عليها كما عنيت بتطبيق هذه القواعد على الفروع وربطها بها ككتاب التوضيح لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى سنة (٧٤٧هـ) ، وكتاب جمع الجوامع لتاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي - المتوفى سنة (٧٧١هـ) ، وكتاب مسلم الثبوت لمحب الله بن عبيد الشكور المتوفى سنة (١١١٩هـ) .

(٢) (كشف الظنون ٢ / ١٨٢٣) .

وإذا كان هذا هو شأن (المنار) ، فلا بد إذاً أن يحتل شرحه أيضاً هذه المكانة المرموقة ، وأن يكون على قمة علمية عالية .

وإضافة إلى ذلك أن كتاب (جامع الأسرار) قد ضم بين دفتيه نصوصاً كثيرة ونقولا جمة ، من مصادر مختلفة ، وفي مقدمتها : كشف الأسرار للعلامة عبد العزيز البخارى ، وكشف الأسرار للمصنف - أعنى الإمام حافظ الدين النسفى - وأصول شمس الأئمة السرخسى وغيرها^(١) .

ولا شك أن ذلك يزيد من قيمة هذا الكتاب قيمة علمية ، كما يزيد من قيمة المنار وإفادته .

وكذلك استقرار علم أصول الفقه ، وكمال نضجه فى عصر الإمام (الكاكي) - رحمه الله - ، وتوفير علمه ومهارته العلمية فى تحليل المسائل وتحريير المقاصد، والمنهج الذى انتهجه فى هذا الكتاب من شرح عبارات المنار بأساليب سهلة واضحة ، ونقله لأراء العلماء^(٢) وأدلتهم ، ومناقشتها مناقشة علمية دقيقة فى أوضح صورها ، بعيداً عن التعصب بأشكاله المختلفة ، و... فإن كل ذلك ، يجعل من هذا الكتاب موسوعة علمية ، لها أهميتها ومكانتها عند العلماء عامة والأصوليين منهم خاصة .

ويكفيينا على ذلك شهادة :

استفاد كثير من العلماء^(٣) الذين جاؤوا من بعده ، فى مؤلفاتهم ، من

(١) وسأذكر قريباً - إن شاء الله تعالى - الكتب التى أخذ عنها الإمام الكاكي فى مبحث (مصادر الكتاب) .

(٢) حتى من الذين لا يعرف عنهم الآن إلا اليسير ، لعدم العثور على مؤلفاتهم كالإمام أبى اليسر ، والبرغوى ، والقاضى عبد الغنى ، وغيرهم .

(٣) انظر : نماذج من استفاد من هذا الكتاب (جامع الأسرار) فى (ص : ٨٣ ، ٨٤) .

هذا الكتاب ، واعتمادهم عليه فى تقرير كثير من المباحث الأصولية وتحرير المسائل الفقهية ، فضلا عما أثنى عليه أصحاب التراجم فى كتبهم^(١) .

وفى الجملة : فإن سهولة العبارة ووضاحتها ، وغزارة مادته العلمية ، واشتماله على مصادر أصولية وفقهية ضخمة ، وتحليل ما ورد فيه من الآراء الثابتة والأفكار الناضجة ، وتفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تفسيراً يوافق روح الشريعة ومقتضاها ، وبذل قصارى جهد المؤلف فى جمع هذا الكتاب وحسن ترتيبه وبديع تنظيمه ، واهتمامه بالمعانى دون الألفاظ ، وبالمسائل الأصولية والفقهية دون غيرهما من المسائل الكلامية والمباحث الفلسفية والمنطقية و لهى من المميزات البارزة لهذا الكتاب ، التى قلما توجد فى غيره وهى إن دلت على شىء ، فإنما تدل على أهمية هذا الكتاب العظيم ، وجلالة قدره ، وعلو منزلته لدى الأصوليين والفقهاء .

وبذلك يستحق أن يبعد عنه التراب ، ويخرج من ظلمات المكتبات إلى نور الشمس ، ليستفيد منه الباحثون وطلبة العلم .

(١) انظر : (مفتاح السعادة ٢ / ١٦٨) .

منهج المؤلف فى الكتاب

فقد سلك - رحمه الله - فى هذا الكتاب مسلكًا سهل على الدارسين قراءة متن الكتاب وشرحه فى وقت واحد ، وذلك ، لأنه غالبًا ما يكتب قطعة مناسبة من المتن ، ثم يتناولها بالشرح ، جامعًا مسائلها وموضحًا دلائلها ، مصدرًا المتن بعبارة : (قوله ... إلى آخره) .

وأحيانًا يقول : « قوله ... كذا » ، وفى بعض الأحيان يكتفى بعبارة : « قوله : ... » ، ولا يذكر (إلى آخره) ، ولا كلمة (كذا) .

ثم يبدأ شرحه إما بحرف تفسيرى (أى) ، وإما بكلمة (اعلم) ، وقليلًا ما يدخل فى الشرح بدون هذا وذاك ، كما يشرح ويفصل أحيانًا ، ثم يقول فى نهاية شرحه : (وهذا معنى قول الشيخ ...) .

وغالبًا ما يذكر عبارات المتن أثناء الشرح إما بنصها أو بمعناها .

وقد تابع الإمام المصنف - أى النفسى - رحمه الله - فى ترتيب الكتاب وتنظيمه ، ولم يخرج عنه فى شىء من أول الكتاب إلى آخره .

هذا ، ولم يشر المؤلف - رحمه الله - فى شرحه إلى ما انتهجه من منهج معين فيه ، سوى ما جاء فى بدايته من قوله :

« ... فالتمس منى طائفة من الخلان أن أكتب له ^(١) شرحًا جامعًا للمسائل موضحًا للدلائل ، فشرعت فيه راغبًا للإيجاز ، ساعيًا للإنجاز » .

ولقد وفى - رحمه الله - بما وعد ، والتزم بما قال .

(١) أى لكتاب المنار .

ولكن من خلال دراستي لهذا الكتاب ، ومعايشتي له فترة من الزمن ، وممارستي له حيناً من الدهر تحقيقاً ودراسة ، توصلت حول منهج المؤلف - رحمه الله - إلى ما يلي :

(١) يستعرض في المسألة أهم المذاهب - خاصة المذهب الشافعي - رحمه الله - مع أدلة كل مذهب ، ثم يناقشها ، فيختار من المذاهب ما يراه أقرب إلى الصواب على ضوء الأدلة - وغالباً ما يختار المذهب الحنفي .

(٢) يهتم بنقل آراء أئمة الحنفية وعلمائهم - سيما السابقين منهم ، كالجصاص وعيسى بن أبان ، والكرخي ، وغيرهم^(١) .

(٣) يضع الأدلة مواضعها - إن وجدها - مثلاً :

يستدل في المسألة بالكتاب أولاً . ثم بالسنة والآثار ، ثم بالإجماع ، وأخيراً بأدلة العقل ، ويذكر ثمرة الاختلاف ، وما يترتب عليها من آثار .

(٤) كثيراً ما يقارن بين آراء الحنفية والشافعية ، بأسلوب علمي دقيق ، وعبارات سهلة واضحة ، خالية عن الغموض والتعقيد^(٢) .

(٥) كثيراً ما يركز على جانب المعاني دون مراعاة الألفاظ والاصطلاحات ، وذلك دأب الأسلاف من الأئمة الفقهاء ، فإنهم كانوا لا يلتفتون إلا لصحة المعنى^(٣) .

(١) انظر مثال ذلك في (ص ٢٨٣) .

(٢) انظر نموذجاً لذلك في (ص ٢٣٢ - ٢٣٤) .

(٣) ولتوضيح ذلك أود أن أذكر مثلاً مما ذكره في هذا الكتاب ، حيث قال عند شرحه لتعريف الخاص في (ص ١٢٣) .

(وإنما قال للإنسان جنساً على لسان أهل الشرع واصطلاحهم مع أن الإنسان نوع الأنواع عند المنطقيين ، والرجل صنف ، لأن المشائخ لا يلتفتون إلى اصطلاحاتهم وحددوهم) إلى أن قال : (ولهذا ذكر كلمة - كل - في تعريف الخاص مع أنها لإحاطة الأفراد ، والتعريف للحقيقة نظر إلى فهم المعنى) .

(٦) حاول - حتى الإمكان - أن يتجنب التكرار ، لذلك نراه حينما يجد الموضوع متماثلاً في الموضوعين ، يحيل على المكان الذي سبق له بحث الموضوع فيه^(١) .

(٧) لأجل أن يربط بين اللاحق والسابق من الموضوعات والمباحث ، قام - رحمه الله - بإيجاد علاقة معنوية بين الموضوعات بعضها ببعض الآخر ، وذلك بذكر أسطر تمهيدية في بداية كل موضوع ومبحث^(٢) .

(٨) يركز على تحديد وتعيين محل النزاع إذا كثر الخلاف في المسألة ، وتعددت اعتباراتها^(٣) .

(٩) يأتي بالفروع الفقهية بغزارة ، ويحللها تحليلاً علمياً دقيقاً ، ويستخرج منها قاعدة أصولية ، وأكثر استشهاده بالمسائل الفرعية من كتب الأحناف وفتاوى أئمتهم الأقدمين كالإمام أبي حنيفة ، وصاحبيه - أبي يوسف ومحمد - وزفر ، وغيرهم .

(١٠) التزم بشرح الكتاب ولم ييؤب كتابه ، كما يصنعه بعض الشراح .

(١١) قد يذكر أدلة المخالف أولاً ، ثم يذكر أدلة مذهبه ثانياً ، على عكس ما ذهب إليه كثير ، وهو ذكره لأدلة مذهبه أولاً ثم ذكره لأدلة المخالف لمذهبه .

(١٢) ينقل من كشف الأسرار للبخاري ، ويحيل إلى ما أحال إليه البخاري من المصادر كالمبسوط وغيره ، ولكنه لا يتأكد أحياناً من صحة النقل ، فيقع فيما وقع فيه شيخه : العلامة عبد العزيز البخاري - رحمهما الله - من الزلات^(٤) .

(١) انظر أمثلة لذلك في : (ص ٢٤٩ ، ٣٤٣ ، ٦٣١ ، ٩٥٩ ، ٩٩٥) .

(٢) انظر أمثلة لذلك في : (ص ٣٢٠ ، ٨١٥ ، ١٠٥٨ ، ١٠٦٩ ، ١٢٥١) .

(٣) انظر أمثلة ذلك في : (ص ١٣٦١) .

(١٣) وجدته ينتقد أحياناً على الإمام النسفى - رحمه الله - ولكن بأسلوب
فى غاية الأدب ، كقوله :

« جمع الشيخ بين النذب والإباحة تابعاً لفخر الإسلام ، وبين الخلاف فيها
على نمط واحد ، وليس كذلك ، لأنه ... »^(١) .

(١٤) أحياناً يذكر الاعتراض ولا يتعرض للجواب عنه^(٢) .

(١٥) يستعمل أحياناً كلمات غير مانوسة الاستعمال - وإن كانت صحيحة
الوضع - مثل : الصيامات ، والنهر ، وألوف سنة^(٣) .

(١٦) يذكر القاضى الإمام ويراد منه : أبو زيد الديوسى ، كما يذكر
(الشيخ) ويقصد منه أستاذه : أبو البركات حافظ الدين النسفى صاحب المنار ،
كما يقصد بالمبسوط : مبسوط شمس الأئمة السرخسى .

(١٧) أحياناً يوضح معنى اللغة بعد شرحه للمسائل الفقهية ، والباحثون
المعاصرون على عكس ذلك^(٤) .

(١٨) يحلل الأمور تحليلاً علمياً ، ويلور الموضوع فى أوضح صورة ، كما
جاء فى تحليله : للبعضية^(٥) .

(١٩) كثيراً ما يقتصر بذكر كلمة أو كلمتين من الآية^(٦) .

(٢٠) أحياناً يحيل على أماكن مجهولة أو عامة كقوله :

(١) انظر : ص : ١٥٢ .

(٢) انظر أمثلة لذلك فى ص (١٥٠ ، ٢٨٠ ، ٣٩٤) .

(٣) راجع فى ذلك ص (٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٧٩) .

(٤) انظر أمثلة لذلك فى : ص (٤٢٦ ، ١٠١٧ ، ١٣٠٧) .

(٥) انظر : ص (٢٦١ ، ٢٦٢) .

(٦) انظر نماذج ذلك فى : ص (٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٠ ، ٣٠١ ، ٣٨٤ ، ٤٠٠) .

« وإلى هذا أشار شمس الأئمة » .

وقوله : « نص محمد في كتاب التحرى فيما إذا توضحاً بماء نجس فقال :
صلاته جائزة ما لم يعلم ، فإذا علم ، أعاد »^(١) .

(٢١) يطلق ذكر المذهب ويراد منه : المذهب الحنفى ، كما أنه يريد بقوله :
(عندنا) علماء الحنفية^(٢) .

(٢٢) يستعمل كلمة (نم) بدل (نسلم) ، و (رح) بدل (رحمه الله) ،
اختصاراً .

(٢٣) يستعمل كلمة (العامة) ويراد بها الجمهور^(٣) .

(٢٤) أحياناً يذكر الاسم بالكنية ، وأحياناً يذكر نفس الاسم بالنسبة ، بينما
يذكره حيناً آخر بهما ، كما صنع ذلك مع : أبى عبد الله محمد بن شجاع
الثلجى .

حيث ذكره مرة بـ (ابن الشجاع) ومرة بـ (الثلجى) ومرة أخرى بـ (أبو
عبد الله) .

(١) انظر : ص (٢١٦ - ٢٣٨) .

(٢) انظر : ص (١١٥ - ١٤٥) .

(٣) انظر أمثلة ذلك فى : ص (٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٧٦ ، ٩٢٨) .



Chapman

[illegible]

1. The first part of the document is a list of names and addresses, which are written in a cursive script. The names are: John Smith, James Brown, and William Jones. The addresses are: 123 Main Street, New York, NY; 456 Elm Street, New York, NY; and 789 Oak Street, New York, NY.

صورة الصفحة الثانية من المخطوطة الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله
على البعد الفسيفسائي
محمد بن ناصر

[illegible]

[illegible]

القسم التحقيقى

بسم الله الرحمن الرحيم

(وبه نستعين)^(١)

الحمد لله الذى أيد بالعلماء معالم الدين وآثاره ، وأحيا بهم سبيل اليقين
ومناره ، وأنطق ألسنتهم بلطائف الحكم ، وخصهم من بين الأنام بجلال
النعم ، ويسر عليهم كشف دقائق المشكلات ووقفهم لبسط حقائق المضلات .

ونشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له ، شهادة راسخة فى مهيم^(٢)
الجنان^(٣) ، داعياً إلى نعيم الجنان^(٤) .

وعلى آله وأصحابه الذين لم يستر أعمار دينهم بغمام الشك والبدا^(٥) ، ولم

(١) فى ب (رب تمم بالخير) .

(٢) الهيم : مصدر هام يهيم هيماً وهيماناً ، يقال : هام فى الأمر يهيم إذا تحير فيه
والهائم : المتحير ، وهو أيضا : الزاهب على وجهه عشفاً .

انظر : (لسان العرب ١٢ / ٦٢٦ ، والقاموس المحيط ٤ / ١٩٥) .

(٣) الجنان بالفتح : القلب ، وقيل : الجنان رُوع القلب . ويأتى بمعنى الليل وجوف ما
لم تر ، والجبل ، والحريم ، والمراد هنا : القلب .

انظر : (المرجعين المذكورين ١٣ / ٩٣ ، و ٤ / ٢١٢) .

(٤) فى ب (الجان) وهو خطأ . الجنان بالكسر جمع جنة وهى : الحديقة ذات الشجر
والنخل .

قال أبو على : لا تكون الجنة فى كلام العرب إلا وفيها نخل وعنب ، فإن لم يكن
فيها ذلك ، وكانت ذات شجر فهى حديقة وليست جنة .

والجنة : هى دار النعيم فى الدار الآخرة . وهى المراد هنا .

انظر : (لسان العرب ١٣ / ١٠٠) .

(٥) بدا يبدو بدوا : بمعنى ظهر ، ويتعدى بالهمزة فيقال : أبدته .

وبدا إلى البادية بداوة - بالكسر والفتح - : أى خرج إليها .

يحتجب أنوار يقينهم بأكمام^(١) الهوى ، وسلم تسليمًا كثيرًا .

وبعد ، فإن ما أحرى ما يصرف إليه الدواعي ، وأولى ما يعطف عليه .
ساعى بعد معرفة الله تعالى - علم أصول الفقه ، ليتبين معاهد الحلال
والحرام .

وقد صنف الإمام الكبير ، والهمام النحرير ، مولانا حافظ الملة والدين
والدين النسفى^(٢) نور الله مرقدہ - كتاب منار الأصوليين مشتملاً على أبحاثٍ
دقيقة ، ونكاتٍ لطيفة ، مع حسن الترتيب والتهديب ، ولطف الإيجاز
والتركيب ، غير أنه اختصر فيه على الأصول كل الاقتصار رومًا^(٣) للتخفيف

== والبدو : خلاف الحضرة ، والاسم البداء .

قال الشهرستاني : « البداء له معان : البداء فى العلم وهو : أن يظهر له خلاف ما
علم . والبداء فى الإرادة وهو : أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم .
والبداء فى الأمر وهو : أن يأمر بشيء ثم يأمر بشيء خلاف ذلك ؛ والذي يناسب
هذا المقام من هذه المعانى هو المعنى الثالث والآخر . والله أعلم .

انظر : (المصباح المنير ٤٠ / ١ والملل والنحل ١ / ١٤٨ - ١٤٩) .

(١) الاكمام جمع كُم - بالضم - مدخل اليد ومخرجها من الثوب . والكم - بالكسر -
وعاء الطلع وغطاء النور ، وجمعه أيضاً (الأكمام) مثل حمل وأحمال ، وهو المراد هنا .
يقال : كملت الشيء كَمًا - من باب قتل - شددت فمه بالكِمامة ، أو غطيته
والكمامة - بالكسر - ما يكُم به فم البعير لئلا يعَضَّ .

انظر : (القاموس المحيط ١٧٤ / ٤ ، والصحاح للجوهري ٢٠٢٤ / ٥ ، والمصباح
المنير ٥٤١ / ٢) .

(٢) تقدمت ترجمته فى الباب الثانى من القسم الدراسى .

(٣) أى طلبًا - يقال : رام الشيء يرومه روما ومراما : أى طلبه .

انظر : (الصحاح ١٩٣٨ / ٥ والقاموس المحيط ١٢٤ / ٤ ، ولسان العرب ١٥٨ / ١٢ ،
والمصباح المنير ٢٤٦ / ١) .

اعلم أن أصول الشرع ثلاثة : الكتاب ، والسنة ، وإجماع الأمة . والأصل
الرابع القياس .

والاختصار ، كان مفتقراً إلى الكشف والتوضيح ، فالتمس منى طائفة من
الخلان أن أكتب له شرحاً جامعاً للمسائل ، موضعاً للدلائل ، فشرعت فيه
راغباً للإيجاز ، ساعياً للإنجاز ، وسميته (جامع الأسرار فى شرح المنار)
واستوهبت من الله تعالى إلهام الصواب ، إنه ملهم الصواب ، وإليه المرجع
والمآب .

قوله : (اعلم)^(١) أن أصول الشرع ثلاثة : اعلم أن علم أصول الفقه علم
بأحوال الأدلة الموصلة إلى الأحكام الشرعية على وجه كلى^(٢) .
المراد من الأصول :^(٣) الأدلة .

والأصل : ما يتبنى عليه غيره . والفرع^(٤) ما يتبنى على غيره .
والشرع : الإظهار لغة ، وهو إما بمعنى الشارع فيكون /^(٥) المعنى : الأدلة
التي نصبها الشارع .

فالمقصود من الإضافة : تعظيم المضاف كبيت الله أو بمعنى المشروع فيكون
المعنى : الأدلة التي ثبت بها المشروعات .

فالمقصود من الإضافة تعظيم المضاف إليه ، كقولك : استاذى فلان أو هو

(١) ساقطة من ب .

(٢) بياض في ب بين كلمة (وجه) و (كلى) .

(٣) في ب (أصول) بغير أل .

(٤) في ب (الفرع) بإسقاط الواو .

(٥) في ١/ب من ب .

اسم . لهذا الدين كالشريعة ، يقال : شرع محمد ، كما يقال : شريعته إنما عدل عن لفظ الفقه إلى الشرع ؛ لأن هذه الأدلة سوى القياس (يتمسك)^(١) بها في علم الكلام ، فيكون إضافة الأصول إلى الشرع أعم فائدة .

(ثم قدم)^(٢) الكتاب ، لأنه أصل من كل وجه ، وأعقبه بالسنة لتوقف حجيتها على الكتاب ، وآخر الإجماع لتوقف حجيته عليهما ، وأفرد القياس بالذكر ، لتوقفه عليها في كل حادثة بعدما ثبت حجيته بالكتاب والسنة ، فيكون أصلاً من وجه دون وجه ، بخلاف الإجماع ، فإنه لا يتوقف في كل حادثة على شيء آخر على الأصح .

فإن قيل : كيف (انحصر)^(٣) الأصول الأربعة ، وكثير من الأحكام ثبت بشرائع من قبلنا^(٤) وبالعرف ، وتعامل الناس ، واستصحاب الحال ، والظاهر والأظهر والأخذ بالاحتياط ، والقرعة ، وشهادة القلب ، وبالتحري ، والعلل التامة اسماً ومعنى وحكماً ، أو غير التامة ، وبالأسباب والشروط التي هي معنى العلل ، وبالقواعد الكلية ، وأصول الأبواب ، كما في الجامع^(٥) الكبير ،

(١) في ح (متمسك) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ح (انحصرت) بالتاء .

(٤) قلت : شرائع من قبلنا وأخواتها من العرف ، وتعامل الناس و... هي من الأدلة المختلف فيها بين العلماء تمسك ببعضها البعض ، وأهمل بعضها البعض ، وسوف يأتي الكلام عليها في مواضعها الخاصة بها ، إن شاء الله تعالى .

(٥) هو : الجامع الكبير في الفروع - للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٧ هـ) . قال الشيخ أكمل الدين عن هذا الكتاب : " هو كاسمه جامع كبير قد اشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات ، بحيث كاد أن يكون معجزاً " . (كشف الظنون : ١ / ٥٦٧) .

والزيادات ^(١) ، وبآثار الصحابة ، وكبار التابعين الذين زاحموهم في الفتوى ، فكلها خارجة عن الأصول الأربعة .

قلنا : لا نسلم أنها خارجة ، بل كلها راجع إلى الأصول الأربعة . أما شرائع من قبلنا فملحقة بالكتاب أو السنة ، لما أنها صارت شريعة لنا ، والعرف والتعامل ملحقان بالإجماع العملي ، والاستصحاب عمل بحكم ثبت بالكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس في حال البقاء لعدم المزيل ، وكذا العمل بالظاهر ، والأظهر العمل بالاستصحاب ، والأخذ بالاحتياط عمل بالأقوى من الدلائل الأربعة ، والقرعة لتطيب القلب عمل بالإجماع أو السنة ، وشهادة القلب (عمل) ^(٢) بالسنة ، لأنه - ﷺ - قال لو ابصت ^(٣) : « استفت قلبك ... » ^(٤) .

والعمل / ^(٥) بالتحري عمل بالكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، أو القياس .

(١) هي كذلك للإمام الشيباني ، كما أن له (زيادات الزيادات) أيضاً .
(كشف الظنون : ٩٦٢ / ٢) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) هو : وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي ، يكنى أبا شداد ، ويقال : أبا قرصافة ، وفد على النبي ﷺ - سنة (٩ هـ) ، روى عن النبي - ﷺ - وعن ابن مسعود وأم قيس بنت محصن وغيرهم ، وروى عنه ولداه (سالم وعمر) ، وراشد بن سعد وغيرهم سكن الكوفة ، ومات بها .

انظر الإصابة : (٥٨٩ / ٢) ، والاستيعاب لابن عبد البر (٤ / ١٥٦٣) ، وتقريب التهذيب (ص ٢٦٨) .

(٤) أخرجه : (أحمد في مسنده ٢٢٧ / ٤ - ٢٢٨) ، والدارمي ٣٢٢ / ٢ ، والحديث بكامله : « ضع يدك على صدرك ، واستفت قلبك ، فما حاك في صدرك فدعه ، وإن أفنأك الناس به » .

(٥) ق ١ / ٢ من ب .

أما الكتاب فالقرآن المنزل على الرسول المكتوب فى المصاحف .

قال الله - تعالى - : ﴿ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ ^(١) نزلت فيمن اشتبهت عليه القبلة ^(٢) . وقال عليه الصلاة والسلام : « فليتحر الصواب » ^(٣) .

وأجمعت الأمة على جواز التحرى عند الحاجة ، وورد فيه السنة والآثار . والعلل وما فى معناها ملحقة بالقياس ، وآثار الصحابة وكبار التابعين ، عمل بشبهة ^(٤) الحديث أو بقوله - ﷺ - : « أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ^(٥) .

و « خير القرون قرنى الذين ^(٦) أنا فيهم ثم الذين يلونهم . . » ^(٧) الحديث .

قوله : أما الكتاب : أى الذى سبق ذكره ، فاللام للعهد .

(١) سورة البقرة آية (١١٥) .

(٢) من هنا إلى قوله : (وأجمعت) ساقطة من ب .

(٣) أخرجه : (مسلم : ١ / ٤٠٠ - ٤٠١ ، وابن ماجه : ١ / ٣٨٣) .

(٤) لعله أراد بالشبهة ما يشبه الشيء ، فأثار الصحابة وكبار التابعين يشبه الحديث فى العمل . والله أعلم .

(٥) ذكره ابن عبد البر بإسناده ، فيه الحارث بن غصين ، ثم قال : وهذا إسناد لا تقوم به حجة ؛ لأن الحارث بن غصين مجهول .

وأخرجه ابن حجر فى (الكافى الشافى فى تخريج أحاديث الكشاف ص : ٩٤) . وقال : (. . . قال البيهقى : هذا المتن مشهور وأسانيده كلها ضعيفة) .

انظر : (جامع بيان العلم وفضله ١١ / ٢ ، والكافى الشافى ص ٩٤ - ٩٥)

(٦) فى ب (الذى) وهو خطأ .

(٧) أخرجه : أحمد فى مسنده : ٤ / ٤٢٧ بلفظ « إن خيركم قرنى ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يشهدون ، ويخونون ، ولا يؤمنون » . والترمذى : ٤ / ٥٤٨ - ٥٤٩ ، ومسلم : ٤ / ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ .

المنقول عنه - عليه الصلاة والسلام - نقلاً متواتراً بلا شبهة

فالقرآن إلى آخره القرآن مصدر كالقراءة ، / (١) والمراد هنا المقروء ، فيتناول جميع ما يقرأ من الكتب السماوية ، وغيرها .

فاحتزر بقوله : المنزل ، عن غير الكتب السماوية ، وبقوله : على الرسول - أى على رسولنا - اللام فيه بدل الإضافة ، عن الكتب المنزلة ، مثل الإنجيل وغيره .

وبقوله : المكتوب فى المصاحف ، عما نسخت تلاوته ، وبقيت أحكامه ، مثل : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبة نكالا من الله) (٢) .

وبقوله : المنقول عنه نقلاً متواتراً ، عما اختص بمثل مصحف أبى (٣) - رضى الله عنه وغيره نحو قوله - تعالى - : « فعدة من أيام أخر متتابعات » (٤) .

(١) ق ١/٢ من ح .

(٢) أخرجه : ابن ماجه ٨٥٣/٢ ، وأحمد ١٨٣/٥ ، وكذلك أبو داود ١٤٥/٤ بلفظ قريب منه .

كما رواه النسائى ، وعبد الله بن أحمد فى زوائد المسند ، وصححه ابن حبان والحاكم عن أبى بن كعب ، ورواه الشافعى ، والترمذى ، وآخرون عن عمر رضى الله عنه . انظر : (كشف الخفاء ٢٣/٢ حديث رقم ١٥٧٩) .

(٣) هو : أبى بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصارى ، البخارى ، يكنى أبا المنذر وأبا الطفيل ، سيد القراء ، كان من أصحاب العقبة الثانية ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها وكان عمر - رضى الله عنه - يسميه سيد المسلمين ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٢٠) أو (١٩هـ) وقيل : سنة (٢٢هـ) وقيل : (٣٠هـ) وهو أثبت الأقاويل .

انظر : (الإصابة ٣١/١١ - ٣٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢٧/١ - ٣٠) .

(٤) ذكره الإمام الرازى فى : (التفسير الكبير ٧٨/٥) . وقال الإمام السيوطى : =

ويقوله : بلا شبهة ^(١) عما اختص (بمثل) ^(٢) مصحف ^(٣) ابن مسعود ^(٤) -
رضى الله عنه - مما نقل بطريق الشهرة .

هذا على قول الجصاص ^(٥) ظاهر ، فإنه جعل الشهرة أحد قسمي المتواتر .
وأما على قول غيره ، فقوله : بلا شبهة تأكيد ، وهذا الموضع صالح للتأكيد
لقوة شبهة المشهور بالمتواتر .

== (أخرج ابن المنذر والدارقطني وصححه ، والبيهقي في سننه عن عائشة - رضى الله
عنها - قالت : نزلت « فعدة من أيام أخر متتابعات » فسقطت متتابعات ، قال
البيهقي : أى نسخت) .

(الدر المنثور فى التفسير بالمأثور ١ / ١٩٢) .

(١) المراد بالشبهة هنا : الدليل الذى لم يصل إلى درجة اليقين والقطع .

(٢) فى ب (مثل) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلى ، من أجلاء الصحابة وأعلامهم
سادس من أسلم ، صاحب سواك النبى - ﷺ - وطهوره ونعله ، وأول من جهر
بالقرآن وأسمعه قريشاً ، نال الهجرة ، (الحبشة والمدينة المنورة) وصلى إلى
القبليتين ، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد كلها ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٣٢هـ)
ودفن بالبقيع فى المدينة المنورة .

انظر : (الاستيعاب ٣ / ٩٨٨ ، وشذرات ١ / ٣٩٢٨ ، وتقريب التهذيب ص ٢٨٩) .

(٥) هو : أبو بكر أحمد بن على الجصاص الرازى ، كان إمام الحنفية فى عصره ، سكن
بغداد ، وعنه أخذ فقهاؤها ، وإليه انتهت رئاسة الأصحاب ، وكان مشهوراً بالزهد
وبه انتفع ، وعليه تخرج خلق كثير ، من أشهر تصانيفه : أحكام القرآن ، وشرح
جامع إمام محمد ، وكتاب مفيد فى أصول الفقه ، وغيرها ، توفى سنة (٣٧٠هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٧ - ٢٨ ، والجواهر المضية ١ / ٢٢٠ - ٢٢٤ ،
والوفى بالوفيات ٧ / ٢٤١ ، وتاريخ بغداد ٤ / ٣١٤ - ٣١٥) .

ولا يقال : يلزم على هذا التعريف التسمية ، سوى التى فى سورة النمل ،
فإنها دخلت فى التعريف ، لما أنها مكتوبة منقولة بطريق التواتر ، مع أنها
ليست بقرآن - لعدم الكفر بإنكارها ، وعدم جوار الصلاة بها ، وعدم حرمة
قراءتها على الجنب (والحائض) (١).

لأننا نقول : الصحيح من المذهب أنها من القرآن ، لكنها ليست من كل
سورة عندنا بل هى آية منزلة للفصل بين السور ، وإنما (لم) (٢) يكفر منكرها
لزعمه أنها أنزلت (٣) وكتبت للتبرك ، كما فى صدور الكتب لا لكونها من
القرآن ، والتمسك بمثله يمنع الإكفار ، وإنما لا تجوز (٤) الصلاة بها فى
الصحيح لما فى كونها / (٥) آية تامة شبهة ، لأن عند الشافعى (٦) هى مع ما
بعدها إلى رأس الآية ، آية تامة ، فلا يتأدى بها الفرض - (٧).

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى ح (نزلت) بدون الهمزة .

(٤) فى ب (لم تجز) .

(٥) ق٢ / ب من ب .

(٦) هو : محمد بن إدريس الشافعى القرشى ، ولد بغزة سنة (١٥٠ هـ) مات أبوه ، وهو
صغير فنشأ يتيمًا ، حفظ القرآن الكريم وكثير من الأحاديث قبل العاشرة من عمره ،
كان فى القمة من الفصاحة والبلاغة ، أحد الأئمة الأربعة المشهورين ، وأول من
وضع علم أصول الفقه كعلم مستقل ودون قواعده ، كفاه تعريفًا أنه الإمام الشافعى
له مؤلفات قيمة منها : الرسالة ، الحجة ، الأم ، وغيرها - توفى سنة (٢٠٤ هـ) .

(انظر : طبقات الحفاظ ١٥٢ / ١ فما بعدها ، وفيات الأعيان ٣ / ٣٠٥ ، طبقات
الشافعية ١ / ١٠٠ ، مناقب الإمام الشافعى ١ / ٢٣٠ ، والشافعى لأبى زهرة) .

(٧) خلاصة القول فى ذلك : أن أهل العلم اتفقوا على أن البسملة بعض آية فى سورة
النمل ، ثم اختلفوا فى أنها فى أوائل السور ؛ هل هى آية من القرآن أم لا ؟ . =

وهو اسم للنظم والمعنى .

وإنما تعرف أحكام الشرع بمعرفة أقسامها وذلك أربعة أقسام :

وإنما يجوز قراءتها للجنب والحائض لقصد التيمن ^(١) ، كجواز قراءة الفاتحة .

ولا يقال : كان قرآنا فى زمن النبى - ﷺ - مع أنه غير منقول بطريق التواتر والشهرة بعده .

لأننا نقول : هذا التعريف للقرآن الذى هو حجة فى زماننا ، لا لمطلق القرآن .

قوله : وهو أى القرآن اسم للنظم والمعنى ، وإنما ذكر النظم الذى يدل على

= فذهب الشافعى ومن معه : إلى أن البسملة آية من القرآن فى أول كل سورة ، أو مع الآية الأولى من كل سورة إلا فى سورة التوبة .

وذهب مالك ومن معه : إلى أنها ليست آية فى أوائل السور مطلقاً .

وذهب الحنفية والحنابلة : إلى أنه آية من القرآن وتكرر فى أوائل السور للفصل .

انظر تفصيل هذه المسألة فى :

(أصول السرخسى ١ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، والتلويح بحاشية التوشيح ص ٦٩ - ٧٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ١ / ٢٣ ، والمستصفى ١ / ١٠٢ - ١٠٥ ، والإحكام للأمدى ١ / ١٢٣ - ١٢٧ ، والمجموع للنووى ٣ / ٣٣٤ ، فما بعدها ، وشرح القاضى العضد لمختصر ابن الحاجب مع حاشية الفتاوانى ٢ / ١٩ - ٢١ ، والاستعداد لرتبة الاجتهاد مخطوط - ورقة ٥ - ٦ ، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ص ٤٦٢ - ٤٦٧) .

(١) التيمن : التبرك ، من اليمن وهى البركة ، يقال : يمن الرجل على قومه ولقومه بالبناء للمفعول ، فهو يمينون .

(المصباح المنير ٢ / ٦٨٢) .

حسن الترتيب ، مكان اللفظ الذى يدل على الرمى ، رعاية للأدب ، وتعظيمًا لعبارات القرآن ، وذكر فى تعريف الخاص وغيره : اللفظ ؛ لأن ذلك تعريفًا للخاص من حيث إنه خاص ، لا خاص القرآن .

ولا يقال : لو تلا بالفارسية فى الصلاة يجوز عند أبى حنيفة ^(١) - رحمه الله - مع أن عبارة الفارسية غير مكتوبة .

لأننا نقول : إنما جاز عنده ، لقيام المعنى المجرد مقام النظم والمعنى ، أو لقيام العبارة الفارسية مقام النظم ، كما قال أبو يوسف ^(٢) ومحمد ^(٣) - رحمهما

(١) هو : النعمان بن ثابت بن زوطى ، المكنى بأبى حنيفة ، الملقب بالإمام الأعظم ، أحد الأئمة الأربعة ، صاحب أكبر المذاهب اتباعًا ، وأوسعها فروعًا ، ولد سنة (٨٠هـ) بالكوفة ونشأ بها ، كان فقيها مجتهدًا ، وقد أدرك أربعة من أصحاب رسول الله - ﷺ - منهم أنس بن مالك - رضى الله عنه - فيكون تابعيًا من مؤلفاته : المسند فى الحديث ، وكتاب الفقه الأكبر ، والرد على القدرية ، مناقبه كثيرة . توفى سنة (١٥٠هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ١٣/ ٣٣٣ - ٣٣٦ ، وتذكرة الحفاظ ٢/ ١٨٥ ، وأبو حنيفة لأبى زهرة ، والفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى ٢/ ٣٤٥ ، والبداية والنهاية ١٠٧/ ١٠) .

(٢) هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصارى ، المكنى بأبى يوسف والملقب بالقاضى صاحب أبى حنيفة ، الإمام المجتهد ، لازم أبا حنيفة حتى صار من أكبر تلامذته ، وقد يخالف شيخه فى بعض المسائل ، تولى القضاء والتدريس ، له مؤلفات قيمة منها : كتاب الآثار ، وكتاب الخراج ، والرد على الأوزاعى ، وغيرها ، ولد سنة (١١٣هـ) وتوفى سنة (١٨٣هـ) .

انظر : (أخبار أبى حنيفة وأصحابه ص ٩٠ ، وتاريخ بغداد ١/ ٢٩٨ ، ووفيات الأعيان ٥/ ٤٢١ ، والفوائد البهية ص ٢٢٥) .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى ، ولد بواسط سنة (١٣١هـ) ونشأ بالكوفة ، أخذ الفقه عن أبى حنيفة ، وأبى يوسف ، وتلمذ على الإمام مالك ، =

الأول فى وجوه النظم صيغة ولغة .

وهى أربعة : الخاص ، العام ، المشترك ، والمؤول .

والثانى فى وجوه البيان بذلك النظم ، وهى أربعة أيضا : الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم .

ولهذه الأربعة ، أربعة أخرى تقابلها ، وهى : الخفى ، والمشكل ، والمجمل ، والمتشابه .

والثالث : فى وجوه استعمال ذلك النظم ، وهى أربعة أيضا : الحقيقة ، والمجاز ، والصريح ، والكناية .

والرابع : فى معرفة وجوه الوقوف على المراد ، وهى أربعة أيضا : الاستدلال ، بعبارة النص ، وبإشارته ، وبدلالته ، وباقتضائه .

الله- حالة العجز ، إذ مبنى الصلاة على اليسر ، لأنها حالة ^(١) المناجاة مع

== فتعلم فقه الحجازيين ومنهجهم فى الاجتهاد .

قال فيه الإمام الشافعى : " ما رأيت أحد أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن الشيبانى كأنه عليه نزل " .

مؤلفاته قيمة وكثيرة من أهمها : الكتب الستة المشهورة بكتب ظاهر الرواية ، وهى : المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير - ولمؤلفاته الفضل الأكبر فى تدوين المذهب الحنفى وجمعه ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٢٤٧ هـ) .

انظر : (تذكرة الحفاظ : ٣٦٢/١ ، وشذرات الذهب ٣٢١/١ ، ونظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى ص ٢٤٧ ، والأعلام ٣٠٩/٦) .

(١) مكررة فى ب .

الرب ، فيكون النظم مكتوباً تقديراً ، (فیدخل) ^(١) فى الحد ^(٢) .
وأقسامها : الضمير للنظم والمعنى ، وذلك - أى الأقسام أربعة ، وكل قسم
أربعة أيضاً ، والأقسام مذكورة (أيضاً) ^(٣) فى المتن .

صيغة : قيل : لكل لفظ معنى لغوى ، وهو ما يفهم من مادة تركيبه ،
ومعنى صيغى ، وهو ما يفهم من هيئته ، أى حركاته وسكناته .

فالمفهوم من حروف (ضرب) مثلاً ، نفس الضرب ، ومن هيئته ، وقوع
ذلك / ^(٤) الفعل فى الزمان الماضى ، ولكن الظاهر أنها ههنا بمعنى واحد ، لأن
المشايع قلما يلتفتون إلى مثل هذه التكاليفات التى لا تليق بهذا الفن ، وإنما قدم
وجوه النظم ؛ لأن اللفظ مقدم على المعنى .

واعلم أن دلائل الحصر التى ذكرها الشارحون غير تامة ، يعرف بأدنى
تأمل ، والأولى أن يتمسك فيه بالاستقراء ^(٥) التام الذى هو حجة ، والاستقراء

(١) فى ب (فدخل) .

(٢) قلت : والأصح أن الإمام أبا حنيفة - رحمة الله - رجع عن قوله : بجواز الصلاة
بالفارسية كما روى نوح بن مريم ، لأنه يلزم منه أحد الأمرين :

أما بطلان تعريف القرآن ، لأن الفارسية غير مكتوبة فى المصاحف .

أو جواز الصلاة بدون القرآن ؛ لأنه اسم للنظم والمعنى ، وهما أمران أحلاهما مر .

وفى الدر المختار (الأصح رجوعه إلى قولهما وعليه الفتوى) .

انظر : (التلويح مع التوشيح ص ٧٩ ، وشرح ابن ملك على المنار ص ٤٨ ،
وحاشية رد المحتار على الدر المختار ١ / ٤٨٥) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ٢ / ب من ح .

(٥) الاستقراء لغة : التبع ، يقال : استقرأت الأشياء ، أى تتبعت أفرادها لمعرفة أحوالها
وخواصها .

وبعد معرفة هذه الأقسام قسم خامس يشمل الكل وهو أربعة أيضاً : معرفة مواضعها وترتيبها ومعانيها وأحكامها .

أما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى واحد معلوم على الانفراد .

وهو إما أن يكون خصوصى الجنس أو خصوصى النوع أو خصوصى العين كإنسان ورجل وزيد .

فيما يمكن ضبط أفراد تام ، وفيما لا يمكن ، غير تام ، كأفراد اللغة ، والكتاب فما يمكن ضبط أفراد في حق / (١) هذه التقسيمات .

وبعد معرفة هذه الأقسام إلى آخره أراد بمعرفة مواضعها مأخذ اشتقاق الألفاظ التى هى أسماء لأقسام الكتاب ، كالخاص مثلاً فإنه مأخوذ مثلاً من قولهم : اختص فلان بكذا وأراد بترتيبها تقديم بعضها على بعض عند التعارض ، ومعانيها حقائقها اللغوية ، وحدودها الاصطلاحية ، وبأحكامها الآثار الثابتة بها ، من ثبوت الحكم قطعاً أو ظناً ووجوب التوقف ، وغير ذلك . قوله : أما الخاص ، فكذا قيد باللفظ ، ليخرج الدوال (الأربعة) (٢) ، وليعلم أن الخصوص من أوصاف اللفظ .

== واصطلاحاً : الحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته .

انظر : (المصباح المنير ٥٠٢/٢ ، والتعريفات للجرجاني ١٨) .

(١) ق ١/٣ من ب .

(٢) فى ب (الأربع) من غير تاء . والدوال الأربعة هى :

الخطوط ، والعقود ، والنصب ، والإشارات .

انظر : (مطالع الأنوار بشرحه لوامع الأسرار ص ٢٧ ، وميرابسا غوجى ص ٦) .

وبقوله : وضع ^(١) لمعنى : ليخرج المهملات ^(٢) ، والمشارك أيضاً ، لأنه وضع لمعنيين .

ويقوله : معلوم ليخرج المجمل ، فإنه وضع لمعنى ، ولكنه غير معلوم ، ولا حاجة إلى الاحتراز عنه ، لأن هذا تقسيم بالنظر إلى الوضع ، والإجمال عارض ، والمجمل فى أصل وضعه لا يخرج من هذه الأقسام ، ولكنه احتراز عنه نظراً إلى الظاهر .

ويقوله : على الانفراد ليخرج العام ، فإنه وضع لمعنى واحد معلوم شامل إذ المراد من الانفراد : كون اللفظ متناولاً له من حيث إنه واحد ، مع قطع النظر من أن يكون له أفراد أو لم يكن .

وقوله : كإنسان نظير خصوص الجنس ، ورجل نظير خصوص النوع ، وزيد خصوص العين ^(٣) وإنما قال ^(٤) للإنسان جنساً على لسان أهل الشرع ،

(١) والوضع لغة : جعل الشيء بإزاء المعنى ، واصطلاحاً : تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثانى .
(التعريفات للجرجانى ٢٥٢ - ٢٥٣) .

(٢) هى : الألفاظ غير الدالة على معنى بالوضع (المرجع المذكور ص ٢٣٧) .

(٣) وذلك لأن معنى الإنسان واحد ، وهو الحيوان الناطق ، وكذا معنى الرجل واحد وهو : إنسان ذكر جاوز الصغر ، وكذا معنى زيد واحد ، وهو الذات المشخصة ، فاستوت الثلاثة فى أن لكل واحد معنى واحد ، وكون الأولين (الإنسان والرجل) ذا أفراد لا ينافى وحدتها ؛ لأنها غير منظور إليها .

(انظر : حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٦٦) .

(٤) أراد الشارح - رحمه الله - بهذا الكلام التنبيه على أن المراد بالجنس والنوع ههنا ما هو فى اصطلاح أهل الشرع ، لا ما هو اصطلاح المنطقيين . والفرق بين الاصطلاحين أن المعتبر فى اصطلاح أهل الشرع : الاختلاف والاتفاق بحسب المقاصد والأحكام ، وفى اصطلاح أهل المنطق بحسب الحقيقة ، ولهذا كان الإنسان جنساً عند أهل الشرع ==

واصطلاحهم ، مع أن الإنسان نوع الأنواع عند المنطقيين ، والرجل صنف ، لأن المشايخ لا يلتفتون إلى اصطلاحاتهم وحدودهم ، بل يذكرون تعريفاً على طريق الرسم ،^(١) للحصول مقصودهم ، تركاً للتكلف ، ولهذا ذكر كلمة كل في تعريف الخاص ، مع أنها لإحاطة الأفراد والتعريف للحقيقة نظراً إلى فهم المعنى ، حتى قال السيد^(٢) الإمام أبو القاسم^(٣) الشهيد السمرقندي - رحمه الله - في أصول الفقه : (هذا كتاب فقهي لا يشتغل فيه بذكر الحدود^(٤) المنطقية ، وإنما

== لتناوله الرجل والمرأة وهما نوعان مختلفان بحسب الأغراض والأحكام ، وإن اتحدا حقيقة ، وصار الرجل نوعاً لاتفاق أفرادهِ في ذلك ، مع أن الإنسان نوعاً عند المنطقيين والرجل صنف ، والحيوان جنس .

انظر : (المنار وحواشيه ص ٦٦ ، وميرابياً غوجي ص ١٢ - ١٤ ، وشرح الأخضري ص ٣٣) .

(١) الرسم لغة : العلامة والآخر ، ومنه قول جميل ابن معمر :

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضى الحياة من جلله

واصطلاحاً : تعريف الشيء باللوازم الخارجية ، أو بعبارة أخرى : تعريف الشيء بالعرضيات ، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأظفار ، بادي البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع .

انظر : (شرح الأخضري على السلم ص ٣٥ ، ومطالع الأنوار ص ٩٦ ، وميرابياً غوجي ص ٢٠) .

(٢) في ب (سيد) بدون آل وهو خطأ .

(٣) وهو : أبو القاسم ، الشهيد الحسيني ، السمرقندي ، ناصر الدين بن يوسف ، إمام عظيم القدر ، وقوى العلم ، مجتهد زمانه ، له مؤلفات قيمة منها : النافع في الفقه ، والملتقط في الفتاوى ، وخلاصة المفتى وغيرها - إقيل اسمه : محمد بن يوسف . توفي سنة (٦٥٦ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٤) في ب (والمنطقية) بزيادة الواو وهو خطأ - يمكن أن يكون من الناسخ .

وحكمه أن يتناول المخصوص قطعاً ولا يحتمل البيان لكونه بيناً ، فلا يجوز إلحاق التعديل بأمر الركوع والسجود على سبيل الفرض ، وبطل شرط الولاء والترتيب .

نذكر رسوماً . شرعية يوقف (بها)^(١) على معنى اللفظ ، كما هو اللائق بالفقه .

قوله : وحكمه كذا ، حكم الشيء الأثر الثابت به ، أراد بالمخصوص /^(٢) مدلوله .

وقوله : قطعاً تميز - أى على وجه القطع - إرادة الغير عنه .

وقوله : ولا يحتمل البيان أى بيان التفسير ، لأن من شرطه أن يكون النص مجملاً أو مشكلاً ، والخاص بين بنفسه ، ولا يكون فيه إشكال ولا إجمال .

قوله : فلا يجوز إلحاق التعديل إلى آخره : اعلم أن الزيادة على النص بخبر^(٣) الواحد لا يجوز ، لأن الزيادة نسخ معنى ، ولا يجوز نسخ نص الخاص بخبر الواحد ، لأنه ظنى ، ويجوز أن يكون مبيناً لمجمل الكتاب .

وقال أبو يوسف والشافعى - رحمه الله - : تعديل أركان الصلاة - أى الطمأنينة فى الركوع والسجود، والاستواء فى القومة، والجلسة بين السجدين -

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ١/٣ من ح .

(٣) خبر الواحد عند الجمهور هو : الخبر الذى لم تبلغ رواته فى الكثرة مبلغ الخبر المتواتر سواء كان الناقل واحداً أو أكثر منه .

(راجع : نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلانى بتعليقاته ص ٢٥ - ٢٦) .

فرض ، خلافا لأبى حنيفة ومحمد - رحمهما الله - فإنه عندهما واجب لأن قوله تعالى ﴿ (و) ^(١) اركعوا واسجدوا ﴾ ، خاص ومعنى الركوع والسجود معلوم ، ولا إجمال فيه ، لأن الركوع وهو الميلان عن الاستواء والسجود وضع الجبهة على الأرض ، فلا يكون إلحاق التعديل بهما على سبيل الفرض بخبر الواحد ، وهو قوله - ﷺ - للأعرابي : ^(٢) « قم فصل فإنك لم تصل » ^(٣) بيانا ، بل زيادة على النص بخبر الواحد ، وإذا لا يجوز ، فقلنا بالوجوب ليثبت الحكم على حسب دليله .

قوله : وبطل شرط الولاء والترتيب إلى آخره . . . الولاء (و) ^(٤) هو أن يتتابع في أفعال الوضوء ، ولا يفرق بينها بعمل آخر ، والذي يقطع التتابع جفاف العضو مع اعتدال الهواء شرط في الوضوء عند مالك ^(٥) وابن أبى

(١) الواو ليس من الآية ، والآية هكذا : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا ﴾ الآية سورة الحج / ٧٧ .

(٢) هو : خلاد بن رافع جد على بن يحيى كذا قاله ابن حجر . انظر : فتح الباري ٢/ ٢٧٧ .

(٣) أخرجه (البخارى ١٩٢/١ بلفظ : (ارجع) بدل (قم) . ومسلم ٢٩٨/١ ، والنسائي ١٩٣/٢ ، والترمذى نحوه ١٠٠/٢ - ١٠١) .

(٤) زياده من ح .

(٥) هو : مالك بن أنس بن عامر الأصبحى ، الإمام الحافظ ، فقيه الحجاز ، إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة ، وإليه ينسب المذهب المالكى ، أجمعت الأمة على علمه وورعه وحفظه و . . . وهو غنى عن التعريف ، ولد بالمدينة المنورة سنة (٩٣هـ) من أبوين عربيين من قبائل يمنية وتوفى بها سنة (١٧٧هـ) من مؤلفاته : الموطأ ، وتفسير غريب القرآن ، ورسالة فى القدر .

(انظر : تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ ، ومالك لأبى رهرة ، والديباج المذهب لابن فرحون المالكى ١/ ٨٢) .

ليلى^(١) والشافعي في قوله القديم ، بفعل النبي - ﷺ - فإنه واظب على الموالاة، قالوا : فلو جاز تركه ، لفعله مرة تعليمًا للجواز .

والترتيب هو أن يراعى النسق المذكور في قوله تعالى: ﴿ فَاغْسِلُوا ﴾^(٢) الآية .

والنية وهو : أن يقصد بقلبه عند غسل الوجه إزالة الحدث أو استباحة الصلاة ، شرط في الوضوء عند الشافعي - رحمه الله - بقوله - ﷺ - : « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه فيغسل وجهه ثم يديه »^(٣) وكلمة ثم للترتيب ، ويقول - ﷺ - : « الأعمال بالنيات »^(٤) ، أو بالقياس على التيمم إذ البدل لا يخالف الأصل في الشروط .

(١) هو : أبو عيني عبد الرحمن بن أبي ليلى ، الأنصاري ، الفقيه الكوفي ، روى عن عمر ، ومعاذ وبلال وأبي ذر - رضي الله عنهم - أدرك (١٢٠) من الصحابة الأنصارين ، وروى عنه ابنه عيسى ، ومجاهد ، وعمرو بن ميمون وغيرهم ، قال عبد الله بن الحارث :

((ما ظننت أن النساء ولدن مثله)) وقال ابن سيرين " رأيت أصحابه يعظمونه كالأمير " وثقه ابن معين وغيره ، مات سنة (٨٣هـ) .

انظر : (شذرات الذهب ٩٢/١ ، وتاريخ بغداد ١٠/١٩٩ - ٢٠٢ ، والعبر في أخبار من غبر ٧١/١ ، ووفيات الأعيان ٣/١٢٦ ، وتذكرة الحفاظ ١/١٧١)

(٢) المائدة / ٦ .

(٣) أخرجه أبو داود بلفظ : « إنه لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يتوضأ » فيضع الوضوء - يعني مواضعه - ثم يكبر ويحمد الله عز وجل ويشئ عليه . الحديث والترمذي : ١٠٢/٢ - ١٠٣ ، نحوه ، وقال : حديث حسن ، وأحمد في المسند ٣٤/٤ ، والزيلعي في نصب الراية ٧/١

(٤) أخرجه : البخاري ٢/١ ، ومسلم ٣/١٥١٥ ، وأبو داود ٢/٦٥١ - ٦٥٢ . والترمذي ٤/١٧٩ - ١٨٠ ، والنسائي ١/٥٨ - ٦ ، وابن ماجه ٢/١٤١٣ (

والتسمية عند أصحاب^(١) الظواهر ، وقيل^(٢) : عند مالك أيضاً ، لقوله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يسلم »^(٣) .

قلنا /^(٤) : لا يجوز أن يكون الولاء ، والترتيب ، والتيمم ، والتسمية ، شرطاً فيه ، لهذه الأخبار ، لأن قوله تعالى : ﴿ فاغسلوا وجوهكم .. وامسحوا برؤوسكم ﴾ ، لفظان خاصان لمعنى معلوم ، وهو : الإزالة والإصابة ، واشتراط هذه الأشياء فيه يكون زيادة على النص ، ونسخاً له ، فلا يجوز .

وهذا معنى قول الشيخ : (وبطل شرط الولاء إلى آخره) .

فإن قيل /^(٥) : فهلا قلتم بوجوب النية وأخواتها^(٦) فى الضوء ، كما قلتم بوجوب التعديل فى الصلاة بخبر الواحد .

(١) وهم طائفة من العلماء أخذوا بظاهر النصوص ، وعلى رأسها الإمام أبو سليمان داود ابن علي بن خلف الأصفهاني الظاهري المتوفى سنة (٢٧٠ هـ) وسموا بذلك لتمسكهم بظاهر الكتاب والسنة ، ورفضهم الأخذ بالرأى والقياس فى حكم من أحكام الشرع .

(٢) قلت : التسمية عند المالكية مستحبة فى الوضوء ، وليست بشرط .

انظر : (الكافى فى فقه أهل المدينة المالكي ١ / ١٧١) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ١ / ٧٥) بلفظ : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه » وتابعه أحمد بن حنبل فى المسند ٢ / ٤١٨ ، وابن ماجه ١ / ١٤٠ ، وأخرجه الترمذى ١ / ٣٧ - ٣٨ بلفظ : « سمعت رسول الله ﷺ . . . » فذكر الحديث ، والحديث ضعيف ، ولكن الظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً .

(٤) ق ١ / ٤ من ب .

(٥) ق ٣ / ب من ح .

(٦) أى الولاء ، والترتيب ، والتسمية .

قلنا : للمانع من القول بالوجوب ، وذلك أن الوضوء ، أحط رتبة من الصلاة ، لأن الوضوء^(١) فرض لغيره والصلاة (فرض)^(٢) لعينه ، فلو قلنا بالوجوب في مكمل^(٣) الوضوء ، كما في مكمل الصلاة ، يلزم التسوية بين الأصل^(٤) والتبع .

فقلنا بالسنة في مكمل الوضوء إظهارا للتفاوت بينهما ، كذا قالوا .
ولكن هذا الجواب لا يتم ؛ لأن من القول بالوجوب في مكمل الوضوء لا يلزم التسوية لظهور عدم التسوية بينهما بوجه آخر ، وهو : أن الوضوء لا يلزم بالنذر والشرع ، والصلاة يلزم (بهما)^(٥) .

والأوجه أن يقال : إن ذلك لتفاوت درجات الدلائل ، فإن الأدلة السمعية أربعة أنواع :

- قطعى الثبوت والدلالة ، كالنصوص المتواترة .
- وقطعى الثبوت ظنى الدلالة ، كآيات المؤولة .
- وظنى الثبوت قطعى الدلالة ، كأخبار الأحاد التى مفهومها قطعى .
- وظنى الثبوت ظنى الدلالة ، كأخبار الأحاد التى مفهومها ظنى :
- فبالأول ثبت الفرض ، وبالثانى والثالث ثبت الوجوب ، وبالرابع ثبت السنة ،

(١) فى ح (لانه) أى بالضمير بدل الظاهر .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) وهو الولاء والترتيب إلخ ، وأما مكمل الصلاة فهو التعديل ههنا .

(٤) كان الأظهر أن يقال : يلزم التسوية بين التبعين مع ثبوت التفرقة بين الأصلين ، أو يقال : يلزم التسوية بين فرع الفرع وفرع الأصل . فحيث لا يرد الاعتراض الآتى كذا فى كشف الأسرار ٨٤ / ١ ، والمنار وحواشيه ص ٧٤ .

(٥) ساقطة من ب .

والاستحباب ، ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله .

فخبر التعديل من القسم الثالث ؛ لأنه أمر الأعرابي بالإعادة ^(١) ثلاثاً ، فثبت به الوجوب فأما قوله - ﷺ - : « الأعمال بالنيات » ، فمن القسم الرابع ، لأن معناه ثواب الأعمال واعتبارها ، فيكون مشترك الدلالة ، فيثبت به السنة . وكذا خبر التسمية معارض بقوله - ﷺ - : « من توضأ وسمى كان طهوره لجميع أعضائه » ، ومن توضأ ولم يسم كان طهوره لما أصابه الماء ^(٢) ، فلا يكون قطعى الدلالة ، وكيف واستعمال مثله فى نفى الفضيلة شائع ؟ . وكذا دليل الموالاة لا يدل على الركنية ، / ^(٣) فإنه عليه السلام - كان يواظب على المضمضة والاستنشاق ، مع أنهما ستان .

وخبر الترتيب أيضاً معارض بما روى عنه - ﷺ - « أنه نسي مسح الرأس فتذكر بعد فراغه من الوضوء فمسحه ببل فى كفه » ^(٤) .

(١) حيث قال له كل مرة : « أرجع فصل ، فإنك لم تصل » الحديث . ومثله لو كان قطعى الثبوت يثبت به الفرض ، لانقطاع الاحتمال عنه ، فإذا كان ظنى الثبوت ، يثبت به الوجوب ؛ ولهذا قال الإمام أبو حنيفة فيه : أخشى أن لا تجوز صلاته . (انظر : كشف الأسرار ١ / ٨٤) .

(٢) أخرجه : الزيلعى فى نصب الراية ٧ / ١ ، بلفظ : « إذا تطهر أحدكم ، فليذكر اسم الله فإنه يطهر جسده كله » ، فإن لم يذكر اسم الله على طهور لم يطهر إلا ما مر عليه الماء . والحديث ضعيف ، لأن فى إسناده يحيى بن هاشم ، وهو متروك الحديث ، ورماه ابن عدى بالوضع .

(٣) ق ٤ / ب من ب .

(٤) لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ ، ولكن الأحاديث الدالة على عدم وجوب الترتيب فى الوضوء كثيرة منها : ما أخرجه الدارقطنى عن بسر بن سعيد قال : (أتى عثمان فدعا بوضوء فمضمض واستنشق ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ورجليه ثلاثاً ثم مسح برأسه ، ثم قال : رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ هكذا ، يا هؤلاء ، ==

والطهارة في آية الطواف .

فلما (كان) ^(١) هذه الدلائل ظنى الثبوت ، والدلالة ثبت بها السنة ، لا الوجوب .

قوله : والطهارة في كذا - أى وبطل شرطية الطهارة في طواف الزيارة .
وقال الشافعى - رحمه الله - : الطهارة في الطواف شرط لقوله - ﷺ - :
«ألا لا يطوفن بهذا البيت محدث ، ولا عريان » ^(٢) وقوله - ﷺ - : «الطواف صلاة، إلا أن الله تعالى أباح فيه المنطق » ^(٣) .

فقلنا : لا يجوز أن يكون شرطاً ، لأن الله تعالى أمرنا / ^(٤) بالطواف بقوله تعالى : ﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾ ^(٥) ، والطواف لفظ خاص لمعنى معلوم ، وهو الدوران حول البيت ، فلا يكون وقفه على الطهارة عملاً بالكتاب ، لأنه

== كذلك قالوا : نعم ، لنفر من أصحاب رسول الله ﷺ - .

انظر : (نصب الراية ١ / ٣٥ ، والدراية في تخريج أحاديث الهداية ص ٢) .

(١) في ح (كانت) .

(٢) أخرجه الشيخان بلفظ « لا يطوف بالبيت عريان » من غير ذكر « محدث » ولكن الطهارة للطواف ثابتة بحديث عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : (إن أول شيء بدا به النبى - ﷺ - حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت » وهذا الحديث أيضاً في البخارى ومسلم . انظر : (نيل الأوطار ٥ / ٥٢) .

(٣) أخرجه : الترمذى ٢٨٤ / ٣ بلفظ : « الطواف حول البيت مثل الصلاة إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه ، فلا يتكلمن إلا بخير » ، والنسائى ٥ / ٢٢٢ ، وتابعه أحمد في مسنده ٣ / ٤١٤ .

(٤) ق ٤ / ١ من ح .

(٥) الحج / ٢٩ . والعتيق : القديم ، سمي به لأنه أول بيت وضع للناس .

(بين) (١) ساكت ، ولا بيانا له ، لأنه ليس فيه إجمال ، بل زيادة عليه بخبر الواحد فلا يجوز ، ولكن يزداد شرطية الطهارة عليه واجباً ، وهو الصحيح ، بدليل إيجاب الدم بتركه ، وكان ابن شجاع^(٢) يقول : إنه سنة ، كذا فى المبسوط (٣) .

فإن قيل : النص مجمل ، لأن نفس الطواف ليس بمراد الإجماع ، فإنه قدر بسبعة أشواط (و شرط) (٤) فيه الابتداء (٥) من الحجر الأسود على الأصح . ويلزم إعادة طواف الجنب والعريان ، والطواف المنكوس^(٦) فثبت أنه مجمل لمعنى زائد ثبت شرعاً عليه كالربا ، فيجوز أن يلحق خبر الواحد بيانا به . قلنا : التقدير بسبعة أشواط ثبت بالخبر المتواتر^(٧) ، ويجوز الزيادة به ، ولهذا

(١) زيادة من ب .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجى ، تلميذ الحسن بن زياد ، والحسن بن أبى مالك ، فقيه العراق فى وقته ، صاحب تعبد وتهجد وتلاوة ، والثلجى نسبة إلى ثلج ابن عمرو بن مالك ، وليس هو منسوباً إلى بيع الثلج ، شنع عليه أهل الحديث تشنيعاً بليغاً ، من مؤلفاته : كتاب المناسك فى نيف وستين جزءاً ، وتصحيح الآثار وكتاب النوادر ، ولد سنة (١٨١ هـ) وتوفى سنة (٢٦٦ هـ) .

(انظر : كشف الظنون ١ / ٤١٠ ، و ٢ / ١٩٨١ ، والفوائد البهية ص ١٧١ - ١٧٢ ، والوافى بالوفيات ٣ / ١٤٨) .

(٣) انظره فى ٣٨ / ٤ .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب (الابدأ) .

(٦) المنكوس من النكس وهو القلب ، يقال : نكسته نكسا أى قلبته ، ومنه قيل : ولد منكوس إذا خرج رجله قبل رأسه ، لأنه مقلوب مخالف للعادة .

(انظر : المصباح المنير ٢ / ٦٢٥) .

(٧) وهو الخبر الذى رواه فى كل الطبقات قوم ، بلغوا فى الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب . ينظر (نزهة النظر شرح نخبة الفكر بتعليقاته ص ١٩) .

قال الشافعى : لا يجوز النقصان من السبعة ، إلا أن علماءنا قالوا : يحتمر أن يكون التقدير للأكمال ، ويحتمل أن يكون للاعتداد ، فيثبت القدر المتيقن ، وهو جعل ذلك شرط الإتمام (وإن) ^(١) كان شرطاً للاعتداد ، فالأكثر يقوم مقام الكل ، وأما (الابتداء) ^(٢) من غير الحجر الأسود فمن أصحابنا من يقول : إنه معتد به ، ولكنه مكروه ، ولئن سلمنا عدم الاعتداد كما ذكر محمد فى الرقيات ^(٣) ، فذلك أن إبراهيم / ^(٤) - عليه السلام - جعل الحجر الأسود علامة ، افتتاح الطواف ، كما روى فى الخبر . كذا فى المبسوط ^(٥) ، ولكن لا تزول الشبهة به ، لأن هذه زيادة على النص بخبر الواحد (و الاشبه) ^(٦) أن يقال : النص ليس بمجمل فى نفسه ، ولكنه مجمل فى حق المبالغة وابتداء الفعل ، لأن الأمر صدر بصيغة التطوف ، وهى للتكلف والمبالغة وذلك يحتمل أن يكون من حيث العدد ، ومن حيث الإسراع فى المشى ، فالتحق خبر (العدد) . ^(٧) والابتداء بيانا .

(١) فى ح (ولئن) وهو خطأ .

(٢) فى ب (الأبداء) .

(٣) هى : مسائل رواها ابن سماعة عن محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - فى الرقة ، والرقة : مدينة مشهورة على الفرات بينها وبين حران ثلاثة أيام ، معدودة فى بلاد الجزيرة ؛ لأنها من جانب الفرات الشرقى ، وهى بفتح الراء المهملة وتشديد القاف .

انظر (كشف الظنون ١ / ٩١١ ، ومعجم البلدان ٣ / ٥٩ ، ومقدمة الهداية ٢ / ٥) .

(٤) ق ١ / ٥ من ب .

(٥) راجع : ٣٨ / ٤ ، وكذلك كشف الأسرار ١ / ٨٣ .

(٦) فى ب (فالأشبه) .

(٧) فى ب (الواحد) بدلا عنه .

والتأويل بالأطهار فى آية التربص .

فأما خبر الطهارة لا يصلح للبيان ، لأن الطواف لا يحتمل الطهارة ^(١) .
وأما وجوب إعادة طواف الجنب والعريان والمنكوس ، فليس لعدم الجواز بل
لتمكن النقصان الفاحش ، كوجوب إعادة الصلاة التى أدت مع الكراهة ،
ولهذا ينجر بالدم إذا رجع من غير إعادة .
وللخصم أن يمنع ويقول : لا نسلم أنه مجمل فى حق الابتداء من الحجر ،
و (لكن) ^(٢) سلمنا أنه مجمل فى حق العدد ؛ لأن المبالغة تحتمل العدد
والإسراع ، لما لا يحتمل الابتداء منه ومن غيره .
(إلا أن يقال ^(٣) : إن الابتداء منه واجب فحيث لا يرد السؤال) .
قوله : والتأويل . . . بالرفع أى وبطل تأويل الشافعى - رحمه الله - القرء
بالأطهار فى قوله تعالى : ﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ﴾ ^(٤) أى

(١) خلاصة ذلك أنه لا إجمال فى النص بالنسبة للطهارة ، لأنه لا مدخل لها فى معنى
الطواف ، وإجماله كان بالنسبة إلى الأشواط والابتداء ، فالتحق خبر العدد والابتداء
بياناً له ، وإجماله بهذا الوجه لا ينافى عدم إجماله بوجه آخر ، كما فى مسح
الرأس ، فإنه مجمل بحسب مقداره ، وغير مجمل بحسب محله .
(انظر : كشف الأسرار ١ / ٨٣ ، والمنازل وحواشيه ٧٧) .

(٢) فى ب (لكن) .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٤) البقرة / ٢٢٨ .

وقروء جمع قرء كفلوس جمع فلس ، والقرء فيه لغتان : الفتح وجمعه قروء وأقروء ،
وبالضم وجمعه أقراء مثل قفل وأقفال .
قال أئمة اللغة : ويطلق على الطهر والحيض ، يقال : أقرأت المرأة إذا طهرت أو
حاضت .
==

وليتربصن المطلقات المدخولات بهن من ذوات الأقراء مدة ثلاثة قروء ، لأن
الثلاثة ، لفظ / ^(١) خاص لمعنى معلوم لا يحتمل غيره ، فلو حمل القراء على
الأطهار انتقص عن الثلاثة .

لأنه إذا طلقها فى الطهر يجعل الشافعى ذلك الطهر محسوباً من العدة ،
فيتنقص ذلك الطهر فى حق العدة لا محالة ، إذ المراد من الطهر هو الطهر
الشرعى المتخلل بين دمنى الحيض بالاتفاق ، فتصير العدة قرأين وبعض الثالث ،
بخلاف ما إذا حملناه على الحيض ، لأنه لو طلقها فى الحيض لا تحسب تلك
الحيضة بالاتفاق فالحمل على وجه يوافق الكتاب أولى من الحمل على وجه
يخالفه .

فإن قيل : فالحمل على الحيض مخالفة من وجهين أيضاً :

أحدهما - أنه يلزم منه ازدياد الحيض على الثلاثة إذا طلقها فى الحيض ،
لأنه لا تحسب تلك الحيضة بالإجماع ، فيصير ثلاثة أقراء وبعض الرابع ،
والثلاثة كما لا يحتمل النقصان / ^(٢) لا يحتمل الزيادة أيضاً .

والثانى - أن الهاء علامة التذكير فى مثل هذا العدد ، والحيض مؤنث
والطهر مذكر ، فدللت الهاء فى الثلاثة على أن المراد : من القراء الأطهار .

قلنا : الجواب عن الأول أن تلك الزيادة ثبتت ضرورة وجوب ^(٣) التكميل

== (المصباح المنير ٥٠١/٢ ، والصحاح ٦٤/١ ، والقاموس المحيط ٢٥/١) .

(١) ق ٤ / ب من ح .

(٢) ق ٥ / ب من ب .

(٣) وذلك ، لأن الحيضة الواحدة لا تقبل التجزئة ، ولهذا قلنا : لو قال لامرأته : أنت
طالق إذا حضت نصف حيضة ، لا تطلق حتى تطهر كما لو قال أنت طالق إذا
حضت حيضة . وقد وجب تكميل الأولى بالرابعة ، فوجب بتمامها ضرورة عدم
التجزؤ ، والعدة قد يحتمل مثل هذه الزيادة احترازاً عن النقصان كعدة الأمة .

فلا يعبأ (بها) ^(١) ، والعدة قد يجتمل مثل هذه الزيادة احترازاً عن النقصان ، كما أن عدة الأمة على النصف من عدة الحرة بالإجماع ، ثم جعلت (عدتها) ^(٢) قرأين ، ففيه زيادة نصف القرء .

وعن الثاني - أن الحيض وإن (كان مؤثراً) ^(٣) ، فالقرء المضاف إليه الثلاثة مذكر ولا استبعاد في تسمية شيء واحد باسم التذكير والتأنيث كالبر والحنطة فلما أضيف إلى المذكر روعي علامة التذكير ، ومما يؤكد أن المراد من القرء الحيض قوله عليه السلام : « دعى ^(٤) الصلاة أيام أقرائك » ^(٥) وقوله عليه السلام : « طلاق الأمة ثتان ، وعدتها حيضتان » ^(٦) لأن أثر الرق في النصف لا في التغيير ، وقوله تعالى :

== انظر : (كشف الأسرار ١ / ٨٠) .

(١) في ب (به) وهو خطأ .

(٢) زيادة من ب .

(٣) في ب (كانت مؤثرة) .

(٤) في ح (دع) بدون ياء وهو تحريف .

(٥) أخرجه (أبو داود ٢٠٩ / ١ ، برواية عائشة - رضى الله عنها - قالت : (جاءت فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي - ﷺ - فذكر خبرها ، وقال : « ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة وصلي » . وفي رواية « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصلى و الوضوء عند كل صلاة » والترمذى ٢١٧ / ١ ، وقال : حديث عائشة حسن صحيح ، والنسائى نحوه ١ / ١٨١) .

(٦) أخرجه : (أبو داود بلفظ : « طلاق الأمة تطليقان ، وقرؤها حيضتان » ٦٣٩ / ٢ ، والترمذى ٤٧٩ / ٣ ، وقال : حديث عائشة غريب لا نعرفه إلا من حديث مظاهر بن أسلم ، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث .

وابن ماجه ١ / ٦٧٢ ، وقد اتفقوا على تضعيفه .

(ينظر هامش ابن ماجه ١ / ٦٧٢) .

ومحللية الزوج الثانى

﴿واللاتى ينسن من الحيض﴾ ^(١) الآية فأقام الأشهر مقام الحيض دون
الأطهار كذا قيل .

وفيه بحث إذ لا يلزم من قوله عليه السلام : « دعى الصلاة أيام أقرائك »
أن يكون المراد من القرء فى الآية الحيض ، ولا يلزم من قوله تعالى :
﴿واللاتى ينسن من الحيض﴾ الآية أن يكون الأشهر مقام الحيض ، إذ يجوز
أن يكون مقام الأطهار ؛ لأن الطهر المتخلل بين الدمين لا يتصور بدون الحيض
إلا أن يقال : يلزم ذلك بحسب الظاهر .

قوله : ومحللية الزوج الثانى الى آخره ...

قال محمد والشافعى : إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين ، وانقضت
عدتها ، فتزوجت بزواج آخر ، وطلقها وانقضت عدتها ، ثم عادت الى
الأول ، لم تعد بثلاث تطليقات ولا يهدم الزوج الثانى الطلاق .

وعند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - تعود بثلاث تطليقات ،
ويهدم الطلقة والطلقتين . والمسألة (مختلفة) ^(٢) بين الصحابة ^(٣) .

(١) سورة الطلاق / ٤ .

(٢) فى ب (مختلف) وهو خطأ .

(٣) فإن عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر - رضى الله
عنهم - قالوا : إن وطء الزوج الثانى يهدم حكم ما مضى من الطلقات واحداً كان أم
ثلاثة ، وبه قال إبراهيم وأبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهم الله - .

وقال عمر ، وعلى ، وأبى بن كعب وغيرهم : لا يهدم من دون الثلاث ، وبه قال
محمد والشافعى ومالك فى رواية ، وأحمد وزفر - رحمهم الله - .

انظر : (كشف الأسرار ١ / ٨٥ ، والمنار وحواشيه ص ٨٣ ، والمبسوط ٦ / ٩٥ - ٩٦ ،
والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٦١ - ٢٦٢) .

فالحاصل أن الزوج الثاني / (١) مثبت للحل الجديد عندهما ، خلافاً لمحمد والشافعي - رحمهما الله - تمسك محمد والشافعي - رحمهما الله - بقوله تعالى : ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ (٢) فكلمة حتى للغاية وضعا ، ولا تأثير للغاية في إثبات ما بعدها ، بل هي منتهية / (٣) فقط ، كما في الصوم تنتهي حرمة الأكل والشرب بالليل ثم يثبت الحل بالإباحة الأصلية فكذا هنا بإصابة الزوج الثاني تنتهي الإباحة الثابتة بالطلقات الثلاث ، ثم يثبت الحل بالسبب السابق ، و (هو) (٤) كونها من بنات آدم (٥) .

فمن جعل الزوج الثاني مثبتاً حلاً جديداً لقوله عليه السلام : (لعن الله المحلل والمحلل له) (٦) فقد ألحق بالنص خبر الواحد بطريق البيان ، ولا يجوز أن يكون بيانا لعدم الإجمال فيه ، إذ كلمة حتى وضعت لمعنى معلوم وهو : الغاية والنهاية .

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - : الزوج الثاني محلل لقوله عليه السلام : « لعن الله المحلل . . . » الحديث سماه محلاً وهو المثبت للحل ،

(١) ق ١/٥ من ح .

(٢) البقرة / ٢٣٠ .

(٣) ق ٦/١ من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) أي أنها امرأة أجنبية .

(٦) أخرجه : (أبو داود ٥٦٢/٢ ، والترمذي ٤١٨/٣ - ٤١٩ ، وابن ماجه ٦٢٢/١ - ٦٢٣) .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وفي رواية عند ابن ماجه بلفظ : « قال رسول الله - ﷺ - : ألا أخبركم بالتيس المستعار . قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له » وفي إسناده كلام .

بحديث العسيلة لا - بقوله تعالى - : ﴿ حتى تنكح زوجا غيره ﴾ .

وبحديث العسيلة ، وهو ما روى أنه عليه السلام قال لامرأة ^(١) رفاعة وقد طلقها ثلاثا ، ثم نكحت بعبد الرحمن ^(٢) بن الزبير ثم جاءت تتهمه بالعنة وقالت : : ما وجدته إلا كهدة ^(٣) ثوبى هذا .

فقال عليه السلام : « أتريدين أن تعودى إلى رفاعة ؟ » قالت : نعم .

فقال عليه السلام : لا ، حتى تذوقى من عسلته ^(٤) ، ويدوق هو من

(١) واسمها نيمة بنت وهب (بفتح التاء أو بالتصغير) ، والثانى أرجح ، وقيل : سهيمة بسين مهملة مصغر ، وقيل : أميمة بآلف . والراجح الأول .
وأما رفاعة فهو : رفاعة القرظى بن سموأل (بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام) .

انظر (فتح البارى ٩ / ٤٦٤ ، والإصابة ١ / ٥٠٤ ، و ٤ / ٣٤٩) .

(٢) هو : عبد الرحمن بن الزبير - بفتح الزاء وكسر الموحدة - ابن باطيا القرظى من بنى قريظة ، وقيل : هو ابن الزبير بن زيد بن أمية . . كذا ذكره ابن منده ، فيحتمل أن يكون نسب إلى زيد بالتبني لتضيق الجاهلية وإلا فالزبير بن باطيا معروف فى بنى قريظة ، وروى عنه ولده الزبير .

(انظر : الإصابة ٢ / ٣٩١) .

(٣) هدة ، بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة ، هو : طرف الثوب الذى لم ينسج مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن ، وأرادت أن ذكره يشبه الهدبة فى الاسترخاء والانتشار .

انظر : (المصباح المنير ٢ / ٦٣٥) . وقيل غير ذلك .

(٤) العسيلة تصغير العسل ، لأن العسل مؤنث ، ومعناه ما ذكره الأزهري حيث قال : الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع الذى يحل بتغيب الحشفة فى الفرج ، وأنت تشبها بقطعة من عسل وقيل غير ذلك .

(انظر : فتح البارى ٩ / ٤٦٦) .

عسيلتك ، (١) .

وفى ذكر العود دون الانتهاء - أى لم يقل : أتريدون أن تنتهى حرمتك ، إشارة إلى التحليل لأنه غيا العود إلى ذوق العسيلة ، فإذا وجد الذوق ثبت العود لا محالة ، (ولم) (٢) يكن العود ثابتا قبل ذلك فيكون حادثا بالذوق ، بخلاف أصل الحل لأنه (كان) (٣) ثابتا قبل الحرمة الغليظة وقبل الذوق .

وقيل : إن العود هو الرد إلى الحالة الأولى ، وفى الحالة الأولى كان الحل ثابتا مطلقا ، ولم يبق ، فيكون الزوج الثانى مثبتا للحل الذى عدم ، فيعود عليه بثلاث تطبيقات وأما النص فساكت عن كون الزوج الثانى مثبتا للحل أم لا .

وانتم أبطلتم وصف التحليل عن الحديث (بما هو) (٤) ساكت ، وذلك لا يجوز .

فالشيخ بقوله : ومحللية الزوج الثانى إلى آخره . . أجاب عما تمسك محمد والشافعى - رحمه الله - بالآية .

ولا يقال : أن ذلك فى صورة الحرمة الغليظة ، لأن ذلك محال والمحال لا يدخل فى التعليل ، لأنه لو دخل لانسد باب القياس لأن محل الأصل غير

(١) أخرجه : البخارى ١٦٥/٦ برواية عائشة أنها قالت : إن امرأة رفاعة القرظى جاءت إلى رسول الله - ﷺ - فقالت : يا رسول الله إن رفاعة طلقنى فبت طلاقى ، وأنى نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظى ، وإن ما معه مثل الهدبة ، قال رسول الله - ﷺ - « لعلك تريدون أن ترجعى إلى رفاعة ، لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقى عسيلته » وتابعه أحمد بن حنبل فى (مسنده ٢٢٦/٦) .

(٢) فى ب (فلم) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

محل الفرع ، ولأن المحل شرط ولا أثر للشرط فى العلة .

فإن قيل : ليس الزوج الثانى محللا فى المتنازع ، وهو صفورة الهدم ، لأنه لو كان يلزم إثبات الثابت ، (لأن الحل) ^(١) ثابت - وإنه لا يجوز .

قلنا ^(٢) : لا يجوز إذا لم يفد ، أما إذا أفاد فيجوز ^(٣) ، ألا يرى أن شرى الإنسان ماله بماله لا يجوز ، أما إذا ضم ماله إلى مال الغير فاشتراهما يصح ، لأنه ^(٤) يفيد ملك التصرف وجواز العقد فى مال الغير ، فكذا ههنا مفيد ، لأنه قبل هذا يكون الحل ثابتا على وجه يزول بالطلقة والطلقتين ، وبعده يصير على وجه لا يزول إلا بالثلاث .

أو نقول : لما كان الزوج الثانى مثبتا أصل الحل ، ووصفه فى المطلقة الثلاث ، فلأن يكون مثبتا لوصفه فى المتنازع أولى .

فإن قيل : فعلى هذا (يجب) ^(٥) أن يملك أربعا أو خمسا من التطليقات ، ثلاثا بهذا الحادث ، وواحدة أو اثنتين بالأول .

قلنا : إذا وجب إثبات الحل بهذا السبب الثانى ، لما فيه من الفائدة ، اقتضى انتفاء (الأول) ^(٦) إذ لم يبق فيه فائدة ، فينتفى به اقتضاء ^(٧) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٦/ب من ب .

(٣) وههنا أفاد وهى أن لا تحرم عليه إلا بثلاث تطليقات مستقلات ، فيجب اعتباره كاليمين بعد اليمين منعقد ، وإن تم المنع عن الفعل باليمين الأول .
انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٨٩/١) .

(٤) ق ٥/ب من ح .

(٥) فى ح (وجب) .

(٦) فى ب (الفائدة) بدلا عنه وهو خطأ .

(٧) وذلك كما إذا عقد البيع بالف ثم جددها بانقصر أو أكثر ، يصح الثانى وينفسخ الأول اقتضاء .

وبطلان العصمة عن المسروق بقوله تعالى: ﴿جزاء﴾ لا بقوله: ﴿فاقطعوا﴾.

قوله : وبطلان العصمة عن المسروق إلى آخره ..

واعلم أن القطع مع الضمان على السارق لا يجتمعان ، سواء هلك المسروق في يده أو استهلكه في ظاهر الرواية ، وروى الحسن^(١) عن أبي حنيفة - رضى الله عنه - أنه يضمن إذا استهلكه ، وعند الشافعى - رحمه الله - يجتمعان^(٢) ، وكذا الحكم في السرقة الكبرى .

قال : إن الله تعالى أمر بالقطع بقوله : ﴿فاقطعوا﴾^(٣) ولم ينف الضمان صريحا ولا دلالة ، لأن القطع اسم لفعل معلوم ولا دلالة (له)^(٤) على انتفاء الضمان وانقطاع عصمة المال أصلا ولا هو من ضرورته أيضا ، لأنهما مختلفان اسما وحكما ، لأن أحدهما لجبر المحل ، والآخر للزجر ، وسببا :

(١) هو : أبو على الأنصارى الحسن بن زياد اللؤلؤى ، الكوفى . صاحب أبى حنيفة ، وكان يقظا ، فطنا ، فقيها ، قال يحيى بن آدم : ما رأيت أفقه من الحسن بن زياد وكان محبا للسنة وأتباعها حتى كان يكسو ماله كما يكسو نفسه ، وكان أحد الأذكياء البارعين فى رأى ، من مؤلفاته : كتاب المجرد ، والأمالى ، توفى سنة (٢٠٤هـ) .

انظر (الفوائد البهية ٦٠ - ٦١ ، وسير أعلام النبلاء ٥٤٤ / ٩ - ٥٤٥ ، وشذرات الذهب ١٢ / ٢ ، والإمتاع بسيرة الأمين : الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع للكوثرى ، والجواهر المضية ١ / ١٩٣) .

(٢) راجع : (المجموع للنووى ٩٩ / ٢٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، وبه قال أحمد وغيره ، وفتح مالك وأصحابه بين المعسر والموسر ، وكذا فى المغنى ٢٧٠ / ٨ ، والكافى ١٠٨٦ / ٢ .

(٣) المائدة / ٣٨ ، والآية بكاملها ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .. ﴾ الآية .

(٤) ساقطة من ح .

لأن سبب أحدهما الجناية على حق الله تعالى ، وسبب الآخر الجناية ، على حق العباد ، ومحلا : لأن محل أحدهما اليد ، ومحل الآخر الذمة .

وقد دل الدليل على ثبوت الضمان ، وهو عموم قوله تعالى : ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ ^(١) وقوله عليه السلام : « على اليد ما أخذت حتى ترد » ^(٢) . (فوجب) ^(٣) القول به .

فمن قال : بأن القطع يوجب انتفاء الضمان ، وبطلان عصمة المال ، لم يعمل بهذا الخاص ، وهو قوله ﴿ فاقطعوا ﴾ بل يكون زيادة عليه بخبر الواحد وهو قوله عليه السلام : « لا غرم على السارق ، بعدما قطعت يمينه » ^(٤) فأشار ^(٥) الشيخ / ^(٦) إلى جواب ذلك بقوله : وبطلان العصمة بقوله : ﴿ جزاء ﴾ لا بقوله : ﴿ فاقطعوا ﴾ يعنى أن سقوط عصمة المال ثبت بإشارة

(١) البقرة / ١٩٤ .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٨٢٢ / ٣ ، بلفظ (تؤدى) بدل (ترد)

والترمذى ٥٥٧ / ٣ ، وقال : هذا حدث حسن صحيح ، وابن ماجه ٨٠٢ / ٢ ، وأحمد فى مسنده ٨ / ٥ .

(٣) فى ح (فيجب) .

(٤) أخرجه : (النسائى ٩٣ / ٨ ، بسنده عن سور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف بلفظ أن رسول الله - ﷺ - قال : « لا يفرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد » . وقال : هذا ليس بثابت .

والحديث مرسل ، لأن مسور بن إبراهيم لم يسمع عن عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - وهو حجه عند الحنفية .

(ينظر : حاشية الإمام السندى على الترمذى ٩٣ / ٨) .

(٥) فى ب (وأشار) .

(٦) ق ٧ / أ من ب .

قوله : ﴿جزاء﴾ فإن الله تعالى أطلق لفظ الجزاء على القطع ، والجزاء إذا أطلق في معرض العقوبات يراد به ما يجب حقا لله تعالى ، وما يجب لله تعالى ، على الخلوص إنما يجب بهتك حرمة هي لله تعالى على الخلوص ، ليكون الجزاء وفاقا .

وذلك بأن ثبتت ^(١) الحرمة (لمعنى) ^(٢) فى ذاته ، كحرمة شرب الخمر والزنا ، لا لحق العبد لأنه حيثئذ يصير حراما لغيره ، مباحا فى ذاته ، ومثل هذه الحرمة لا يوجب الجزاء لله تعالى كشرب عصير الغير ، فعرفنا ضرورة : أنه استخلص الحرمة لنفسه ، وإذا استخلصها لنفسه لا يبقى للعبد ضرورة كالعصير إذا ^(٣) تخمر ، إذ هي حرمة واحدة .

فمن ضرورة ذلك / ^(٤) تحويل العصمة إلى الله تعالى .

فإن قيل : لا نسلم أن الحرمة واحدة ، بل المال ^(٥) محترم لحق الله تعالى ، لوجوب النهي ، فيجب القطع ، ومحترم لحق العبد أيضا ، لحاجته ، فيجب الضمان ، كما فى قتل الصيد المملوك فى الحرم ، أو الإحرام ، وشرب خمر الذمى عندكم ، وكوجوب الدية مع الكفارة ؟ .

قلنا : بل الحرمة واحدة ؛ لأننا لا نجد القطع إلا بمال محترم ، حقا للعبد ، وقد أوجب الله تعالى القطع لنفسه تحقيقا لصيانتة على العبد ، وانتقلت تلك الحرمة إليه ، كما ذكرنا .

(١) فى ب (ثبت) .

(٢) فى ح (بمعنى) .

(٣) حيث يبقى مملوكا ولم يبق معصوما .

(٤) ق ١/٦ من ح .

(٥) فى ب (مال) بدون ال وهو خطأ .

فلم يبق للعبد (معنى) ^(١) يضاف وجوب الضمان إليه ، بخلاف جزاء الصيد ، لأنه لم يجب بالجناية على حق العبد في الصيد ، بل للجناية على الإحرام أو الحرم ، ألا يرى أنه يجب في الصيد الذي ليس بمملوك ، وإذا لم يصر حقه مقضيا به ، وجب الضمان . وكذلك وجوب الكفارة بالجناية على حق الله تعالى ، لا لحق العبد فإنها تجب في قتل المسلم الذي لم يهاجر إلينا ، وإن لم يكن حقه مضمونا بالدية .

وكذلك شرب خمر الذمي ، لأن الحد بشربها لم يجب لحق العبد ، فإنه لو شرب خمر نفسه يجب الحد ، وإذا لم يجب لحقه وجب جبر حقه بالضمان .

أو يستدل بقوله تعالى : ﴿ جزاء ﴾ على وجه آخر وهو : أن لفظ الجزاء لغة يدل على كمال المشروع ، إذ هو اسم للكافي ، يقال : جزى - أى كفى ، وكماله - يستدعى كمال الجناية ، لأنها سببه ، وذلك بأن يكون الفعل حراما لعينه ، ومع بقاء العصمة حقا للعبد ، لا يكون الفعل حراما لعينه / ^(٢) بل لغيره ، وهو حق المالك ، (فبقى) ^(٣) مباحا في ذاته ، وذلك أعظم شبهة في سقوط الحد ، فمن ضرورته تحويل العصمة إلى الله تعالى .

أو نقول بوجه آخر وهو : أن الجزاء اسم للكامل والكافي ، فلو أوجبنا الضمان معه ، لم يكن القطع جميع موجب الفعل ، فكان نسخا لما هو ثابت بالنص .

فإن قيل : لو انتقلت العصمة إلى الله تعالى ، كما في الخمر ، يلزم أن لا

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٧/ ب من بـ

(٣) في ب (فبقى)

يقطع كما فى سرقة الخمر - (١) .

قلنا : لا يجب القطع فى الخمر ، لأن من شرطه : أن يكون المسروق معصوما قبل السرقة ، حقا للعبد ، والخمر ليست كذلك .

ولا يقال : القطع شرع لصيانة حق العبد ، وفى القول بسقوط العصمة إبطال حقه .

لأننا نقول : إن كان فيه إبطال حقه صورة ، ففيه تكميل معنى الحفظ عليه ، فكان الحفظ بالقطع خيرا له من حفظ ماله بالضمان (٢) .

والأصح (٣) أن القطع لصيانة حقوق الناس ، وفيه ضرر على السارق لما فيه من (إيذاء) (٤) نصفه معنى ، فلا يضم معه ضرر آخر .

وشرع القطع بأن لا يسقط بإسقاطهم - وإن كان (فيه) (٥) حقهم - أزجر وأمنع ، أو لعدم تصور اجتماعهم على الإسقاط .

(١) فإنه لا يقطع مع انتقال العصمة - إلى الله تعالى ، واللازم وهو عدم القطع منتف

ههنا ، فالملزوم مثله وهو انتقال العصمة .

راجع : (المنار وحواشيه ٩٤) .

(٢) كما أن إيجاب القصاص خير له من إيجاب الدية ، لأن الزجر وصيانة النفس فيه إثم ، ولهذا سمى حياة ، فكذلك هذا .

(كشف الأسرار للبخارى ١ / ١٠٠) .

(٣) هذا جواب سؤال مقدر وهو : إنه قد يقال : إن الحفظ بالقطع خير له من الحفظ بالضمان إذا اقتصر على الضمان ، أما إذا وجب معه القطع ، فلا شك أن الحفظ بهما أتم ؟ فأجاب بقوله : والأصح .. إلخ .

(انظر : المنار وحواشيه ص ٩٥) .

(٤) فى ب (أتوا) وهو خطأ .

(٥) فى ب (فى) .

ولذلك صح إيقاع الطلاق بعد الخلع .

ألا يرى أنه شرع حد الزنا لصيانة الفرش ، وحد الشرب لصيانة العقل ،
مع أنه لا يسقط بالإسقاط ، لما أشرنا إليه ، كذا في الفوائد^(١) الظهيرية .
ولا يقال / ^(٢) : ينبغي (ألا يظهر) ^(٣) (بطلان) ^(٤) (العصمة) ^(٥) في حق
الضمان ، لأنه ضروري فقد اندفعت بإثباته في حق القطع .
لأننا نقول : قد بينا أن العصمة شيء واحد قد ظهر إبطالها في حق أحد
الضمانين ، فلا يمكن اعتبارها في (حق) ^(٦) الضمان الآخر ، لئلا يؤدي إلى
تكرار الضمان بإزاء شيء واحد بسبب واحد .
قوله : (ولذلك) ^(٧) صح إيقاع الطلاق بعد الخلع ^(٨) .

(١) هي : في الفتاوى لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن عمر المتوفى سنة
(٦١٩هـ) أولها : (حامد الله تعالى على بلوغ نعمائه إلخ) .
(كشف الظنون ٢ / ١٢٩٨) .

(٢) في ٦ / ب من ح .

(٣) عبارة ح (أن يقال أن لا يظهر) بزيادة (أن يقال) .

(٤) في ب (البطلان) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) في ب (كذلك) .

(٨) الخلع - بالفتح - : التزع . يقال : خلع ثوبه عن بدنه - أى نزع - ، وخالعت زوجها
إذا افتدت منه بماله ، والاسم : الخلع - بالضم - .

وفي الشريعة : عبارة عن أخذ مال المرأة بإزاء ملك النكاح بلفظ الخلع .

انظر (العناية ، والكفاية - شرحى الهداية - المطبوعين بهامش الهداية ١ / ٣٨٤) .

صريح الطلاق يلحق البائن عندنا^(١) . وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يلحقه ، وإنما يتحقق الطلاق البائن عنده في المختلعة^(٢) ، والمطلقة على مال ، إذ لا بينونة فيما سواهما عنده ، وقال الشافعي - رحمه الله - : الطلاق مشروع لإزالة ملك النكاح وقد زال بالخلع ، فلا يقع الطلاق بعده^(٣) .

وقلنا : الله تعالى وصل الطلاق بالافتداء بالمال وهو الخلع / ^(٤) بقوله : ﴿فإن طلقها﴾^(٥) بحرف الفاء بعد قوله : ﴿فلا جناح عليهما فيما اقتدت به﴾^(٦) والفاء للوصل والتعقيب ، فيكون هذا تنصيصا على إيقاع الطلاق بعد الخلع .

فمن وصل قوله تعالى : ﴿فإن طلقها﴾ بأول الآية ، وهو قوله : ﴿الطلاق مرتان﴾ لا يكون وصله عملا بالفاء ، ولا بيانا ، كذا ذكره فخر الإسلام^(٧) .
واعلم أن الاستدلال بهذه الآية على جواز لحوق صريح الطلاق بالخلع

(١) ما دامت في العدة .

(٢) وهي المرأة التي خالعت زوجها - أي اقتدت منه - وطلقها على الفدية .

انظر (المصباح المنير ١/ ١٧٨) .

(٣) سواء قلنا : الخلع طلاق أو فسخ ، وسواء طلقها في العدة أو غيرها ، وسواء طلقها بالصريح أو بالكناية مع النية ، وبه قال أحمد ومن معه .

وقال مالك ومن معه : يقع الطلاق بعد الخلع إذا كان متصلا به وإلا فلا .

راجع : (المجموع للنووي ١٧/ ٢٠ - ٢١ ، والمغنى لابن قدامة ٧/ ٥٩ ، والكافي في فقه المالكي ٢ / ٥٩٣) .

(٤) ق ٨ / ١ من ب .

(٥) سورة البقرة / ٢٣٠ .

(٦) سورة البقرة / ٢٢٩ .

(٧) راجع : (أصول فخر الإسلام في كشف الأسرار ١/ ٩١) .

ووجب مهر المثل بنفس العقد فى المفوضة

مشكل ، فإن عامة المفسرين وصلوا هذه الآية وهى قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا ﴾ بأول الآية (وهو) ^(١) قوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان ﴾ (لأنه) ^(٢) لو وجب وصله بالخلع عملاً بالفاء ، لما تصور شرعية الطلقة الثالثة قبل الخلع وأنها ثابتة بالإجماع ، بل الأولى أن يتمسك فى المسألة بما رواه أبو سعيد ^(٣) ، الخدرى - رضى الله عنه - وغيره عن رسول الله - ﷺ - أنه قال : « المختلعة يلحقها صريح الطلاق ما دامت فى العدة » ^(٤).

وبالمعانى الفقهية المذكورة فى المبسوط ^(٥) وغيره .

قوله : ووجب مهر المثل بنفس العقد فى المفوضة .

(المفوضة) ^(٦) بكسر الواو وفتحها .

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ح (ولأنه) بزيادة الواو .

(٣) هو : سعيد بن مالك بن سنان . . . الأنصارى ، الخزرجى ، مشهور بكنيته ، استصغر بأحد وغزا ما بعدها ، كان من أفضل الصحابة وأفقههم وحفظ أحاديث كثيرة ، روى عن النبى ﷺ - ، وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم . وروى عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مناقبه كثيرة . توفي سنة (٧٤ هـ) على الراجح فى ذلك .

(انظر : الإصابة ٣٢/٢ - ٣٣ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤٤/٢ ، وسير أعلام النبلاء ، ١٦٨/٣ فما بعدها ، وشذرات الذهب ٨١/١) .

(٤) رواه : أبو يوسف بإسناده فى الأمالى .

انظر : (شرح فتح القدير لابن همام ٢٤١/٤) .

(٥) راجع : (المبسوط ١٧١/٦ ، فما بعدها ، والهداية ٣٨٥/١) .

(٦) ساقطة من ب .

اعلم أن التفويض هو : التزويج بلا مهر ، وهو عند الشافعى - رحمه الله - صحيح وفاسد .

فالصحيح هو : أن تأذن البالغة بكرا كانت أو ثيبا لوليها أن يزوجه بلا مهر وتقول زوجنى ، ولا تذكر المهر ، فزوجها الولي بلا مهر ، أو سكت عن ذكر المهر ، أو السيد يزوج أمته بلا مهر ، أو سكت عن ذكره .

والفاسد : أن يزوج الأب الصغيرة ، أو المجنونة ، أو البكر البالغة ، بغير رضاها .

ففى انعقاد النكاح عنده قولان : أصحهما أنه يصح .

ثم التفويض الصحيح (يجوز) ^(١) أن تسمى ^(٢) المرأة المفوضة بكسر الواو ، لأنها فوضت أمرها إلى وليها ، ومفوضة بفتح الواو - لأن وليها فوضها إلى زوجها بلا مهر .

ثم عندنا / ^(٣) فى التفويض الصحيح ، يجب مهر المثل بنفس العقد ^(٤) .

وعند الشافعى - رحمه الله - يتراخى الوجوب إلى زمان الوطء ، حتى لو مات زوجها أو ماتت هى قبل الدخول ، لا مهر لها ^(٥) ، لقول ابن عباس ^(٦)

(١) فى ب (لا يجوز) وهو خطأ .

(٢) فى ب (يسمى) بالياء .

(٣) فى ١/٧ من ح .

(٤) الهداية ١/٣٠٤ .

(٥) وذلك فى أحد قولى الشافعى وهو قول مالك وغيره ، والثانى : يجب لها مهر مثلها كما هو مذهبنا ، ومذهب أحمد بن حنبل .

(راجع : المجموع للنووى ١٦ / ٣٧٣ ، والكافى ٢ / ٥٥٢ - ٥٥٣ ، والمغنى ٦ / ٧١٩-٧٢٠) .

(٦) هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمى ، ابن عم رسول الله - ﷺ - .

وابن عمر (١) ، وزيد (٢) بن ثابت - رضى الله عنهم - فى هذه (حسبها الميراث ، فلا مهر لها) (٣) ، ولأن المهر حقها ، فإذا رضيت بعدم وجوب الصداق صريحا أو دلالة بالسكوت لم يكن لها ، كما لو برأته بعد الدخول .

فقلنا : من جوز تراخى المهر إلى زمان الوطء ، كان ذلك منه إبطالا لمعنى قوله تعالى : ﴿ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ (٤) ؛ لأن الله تعالى أحل الابتغاء - أى

== كان يقال له الحبر والبحر لكثرة علمه ، كان فقيها من فقهاء الصحابة ، وعلماء من علماء التفسير والتأويل ، أحد العبادلة الأربعة وأحد المكثرين لرواية الحديث ، انتهت إليه الرئاسة فى الفتوى والتفسير ، مآثره كثيرة جدا ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات ، وتوفى بالطائف سنة (٨٦ هـ) وقبره معروف بزار . (انظر الإصابة ٢ / ٣٢٢ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٢ / ٣٤٢) .

(١) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوى ، القرشى ، أسلم مع أبيه وهو صغير ، واستصغره رسول الله - ﷺ - فى بدر واحد ، وشهد الخندق وما بعدها ، لم يكن أحد ألزم بطريق رسول الله - ﷺ - وأتبع لآثاره من ابن عمر ، كان من الستة المكثرين من الحديث وكان يفتى ولكنه كان شديد الاحتياط فى الفتوى ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٧٣ هـ) ودفن بمكة المكرمة على طريق المدينة المنورة ، انظر : (أسد الغابة ٣ / ٢٢٧ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٣٧) .

(٢) هو : زيد بن ثابت بن الضحاك . . . الأنصارى ، الخزرجى ، كنيته أبو سعيد ، وقيل : أبو ثابت ، وقيل : غير ذلك ، استصغر يوم بدر ، ويقال : شهد أحدا ، ويقال : أول مشاهدته الخندق ، كان يكتب الوحي للنبي - ﷺ - وكان من علماء الصحابة ، وهو الذى تولى قسم غنائم اليرموك ، وهو الذى جمع القرآن فى عهد أبى بكر الصديق ، وكان أحد أصحاب الفتوى روى عنه جماعة من الصحابة والتابعين ، مناقبه شهيرة كثيرة ، توفى سنة (٤٥ هـ) على قول أكثر العلماء .

انظر : (الإصابة ١ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ١ / ٥٣٢ - ٥٣٥) .

(٣) أورده العلامة السيوطى فى تفسيره المسمى ب (الدر المنثور فى التفسير بالمأثور : ١ / ٢٩٣) .

(٤) سورة النساء / ٢٤ .

وكان المهر مقدرا شرعا ، غير مضاف إلى العبد عملا بقوله تعالى : ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد﴾ . ﴿أن تبتغوا بأموالكم﴾ .

الطلب بالمال - والباء وضع لمعنى معلوم وهو : الإلصاق ، فيقتضى أن يكون الطلب ملتصقا بالمال ، والطلب بالعقد يقع ، لا بالإجارة والمتعة وغيرهما ، لقوله تعالى : ﴿غير مسافحين﴾ ، فيجب المال بالقصر : إما تسمية ، وإما وجوبا بإيجاب الشرع .

قوله : وكان المهر مقدرا شرعا . . . اعلم أن تقدير المهر مفوض إلى رأى الزوجين عند الشافعى - رحمه الله - كما فى البيع والإجارة ، فإن البدل مفوض إلى رأى العاقلين ولأن المهر حقها ، فإذا رضيت بالنقصان يجب ناقصا .
وقلنا : من فوض تقدير المهر إلى الزوجين لم يعمل بقوله تعالى : ﴿قد علمنا ما فرضنا عليهم فى أزواجهم﴾^(١) ، لأن الفرض لفظ خاص وضع لمعنى معلوم ، وهو : التقدير فيقتضى أن يكون المهر مقدرا شرعا ، وكذلك الكناية فى قوله : ﴿فرضنا﴾ ، فدل ذلك على أن صاحب الشرع هو المتولى للتقدير ، إلا أنه فى تعيين المقدار مجمل ، فالتحق (البيان)^(٢) وهو حديث جابر^(٣) - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ - قال : «لا يزوج النساء إلا الأولياء» ،

(١) الأحزاب / ٥٠ .

(٢) فى ح (السنة) بدلا عنها .

(٣) هو : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام . . الأنصارى ، السلمى ، يكنى أبا عبد الله وقيل غير ذلك ، قال : لم أشهد بدرا ولا أحدا منعنى أبى ، فلما قتل لم أتخلف وكان من المكثرين الحفاظ للسنن ، وكف بصره فى آخر عمره - فضائله كثيرة مات سنة (٧٤ هـ) وذكره ابن العماد الحنبلى فيمن ماتوا سنة (٧٨ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ، وشذرات الذهب ١ / ٨٤) .

ولا يزوجن إلا من الأكفاء ، ولا مهر أقل من عشرة ^(١) بيانا به ، فصارت
العشرة مقدرا لازما .

فمن لم يجعله مقدرا شرعا ، كان مبطلا له عاملا به .

ولكن للخصم أن يقول : لا أسلم ^(٢) أن الفرض ^(٣) خاص في التقدير بل هو
مشترك لأن الفرض يجرى بمعنى القطع وبمعنى الإيجاب ، وبمعنى البيان ،
وبمعنى التقدير ، وفي الآية حمله على الإيجاب أولى بقريته ﴿ وما ملكت
أيمانكم ﴾ ^(٤) من حمله على التقدير لأن معنى الإيجاب يستقيم في حق
الإماء ، كما يستقيم في حق الأزواج ، لأن ما به قوامهن من النفقة ، والكسوة
واجب عليهم ؛ كوجوب المهر عليهم ، ولهذا فسرهم عامة أهل التأويل
بالإيجاب ، فأما معنى التقدير لا يستقيم في حق الإماء ، لأنه لم يقدر من
المهر على الموالى للإماء .

(١) أخرجه : الدارقطني ٢٤٥ / ٣ ، بلفظ : « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن
إلا الأولياء ولا مهر دون عشرة دراهم » قال محمد عبد الحى اللكنوى : " وإسناده
واه ، لأن فيه مبشر بن عبيد ، وهو كذاب " ، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال :
" أحاديث مبشر بن عبيد موضوعة كذب " (الدراية في تخريج أحاديث الهداية ص
٢٩) . ونقل عن الزيلعي القول بضعفه وتبعه الحافظ ابن حجر ، كما نقل عن الإمام
البغوي أنه قال : " إنه حسن " .

انظر : أقوال العلماء حول هذا الحديث في : (تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث
الشيعة الموضوعة لأبى الحسن الكنانى ٢ / ٢٠٧ ، والتعليق المغنى على الدارقطني
لأبى الطيب العظيم آبادى ٢ / ٢٤٥ - المطبوع بذييل الدارقطني) .

(٢) فى ب (لا نسلم) .

(٣) فى ب (الشرط الفرض) بزيادة كلمة (الشرط) وهى خطأ .

(٤) فى ب (أو) بزيادة الهمزة وهو تحريف .

ومنه الأمر ، وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء : افعل . ويختص
مراده بصيغة لازمة .

وتدل أيضا : أن الإيجاب هو المراد ههنا ، كلمة (على) فإنها صلة
الإيجاب .

يقال : فرض عليه - أى أوجب - ولا يقال : فرض عليه بمعنى قدر .
قوله : ومنه الأمر^(١) ، أى من الخاص / ^(٢) الأمر ، لأنه وضع لمعنى
معلوم .

وهو - أى الأمر - قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء : افعل .
واحترز بقوله : على سبيل الاستعلاء عن الالتماس والدعاء .
والمراد بقوله : افعل^(٣) : طلب الفعل بصيغة الأمر .
قوله : ويختص مراده بكذا ، أى ويختص موجب الأمر وهو الوجوب
بصيغة الأمر عندنا . ومعنى قوله بصيغة لازمة أى : مختصة بذلك المراد .

(١) ق ٩ / ١ من ب .

والأمر لغة ضد النهى وبمعنى الشأن والحال ومنه قوله تعالى : ﴿ وما أمر فرعون
برشيد ﴾ وجمعه أمور ، وبمعنى الطلب جمعه (أوامر) ، واصطلاحا ما ذكره
الشارح . وقيل غير ذلك .

(انظر : المفردات فى غريب القرآن ص ٢٤ ، والمصباح المنير ١ / ٢١ ، والتعريفات
للجرجانى ص ٣٧ ، وكشف الأسرار ١ / ١٠١ ، والأحكام للآمدي ٢ / ١٩٨ -
٢٠٤) .

(٢) ق ٧ / ب من ح .

(٣) قلت : وبه احترز عن النهى ، لأنه عبارة عن قول القائل لغيره على سبيل
الاستعلاء : لا تفعل .

حتى لا يكون الفعل موجبا خلافا لبعض أصحاب الشافعى رحمه الله .

اعلم أن اللفظ قد يكون مختصا بالمعنى ، ولا يكون المعنى مختصا به ، كالألفاظ المترادفة^(١) ، وقد يكون على العكس ، كالأعلام المنقولة ، وبعض الألفاظ المشتركة ، وقد يكون الاختصاص من الجانبين كالألفاظ المتباينة .

فالشيخ بقوله : لازمة أشار إلى رد (قول)^(٢) من زعم من الواقفية^(٣) أنه مشترك بين الوجوب والندب والإباحة .

وبقوله : يختص مراده إلى رد (قول)^(٤) بعض أصحاب مالك والشافعى - رحمهما الله - فإنهم قالوا : إن الوجوب كما يستفاد من الصيغة ، يستفاد من غيرها وهو الفعل ، وسمى الفعل أمرا كما سميت الصيغة ، فيحصل الإيجاب به كما بالصيغة .

وعندنا لا يسمى الفعل أمرا على الحقيقة ولا يستفاد منه الوجوب ، وصورة

(١) فى ح (المرادفة) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) الواقفية فى العقائد عبارة عن فرقة من الإمامية ، وهم الذين وقفوا على جعفر الصادق ووالده محمد الباقر ولم ينسبوا الإمامة إلى غيرهما ، ويسمون الباقرية والجعفرية الواقفة . وهناك فرقة أخرى تسمى بالإسماعيلية الواقفة وهم القائلون بإمامة إسماعيل بعد والده جعفر الصادق ، وقالوا : إن إسماعيل لم يمت ولكن اختفى تقية من بنى العباس ، والمراد بالواقفية هنا ليست هذه الفرق بل أصبح يوصف بالواقفية كل من توقف بشيء ، وأكثر من ينسب إليه الوقف فى مسائل الأصول : أبو الحسن الأشعري ومن تابعه كالقاضى أبى بكر الباقلانى .

ينظر : (الملل والنحل للشهرستانى ١/ ١٦٥ - ١٦٦) .

(٤) ساقطة من ب .

للمنع عن الوصال . وخلع النعال .

الوجوب استفيد من قوله ﷺ : «صلوا كما رأيتموني أصلي» لا بالفعل
وسمى الفعل به ؛ لأنه سببه وموجه الوجوب لا الندب والإباحة والتوقف .

المسألة : إذا نقل فعل من أفعال النبي - عليه الصلاة والسلام - التي ليست
بسهو مثل الزلات ، ولا طبع مثل الأكل والشرب ، ولا هو من خصائصه مثل
وجوب الضحى وغيره ، ولا بيان لمجمل الكتاب ، مثل قطعه يد السارق من
الكوع ، هل يجب علينا اتباعه ؟ وهل يسعنا أن نقول : أمر النبي - ﷺ -
بكذا ؟ .

فعند مالك - رحمه الله - في إحدى الروايتين عنه ، وبعض^(١) أصحاب
الشافعي - رحمه الله - يجب علينا الاتباع و (يصح)^(٢) إطلاق الأمر عليه
بطريق الحقيقة .

وعند عامة العلماء : لا يجب الاتباع ولا يصح الإطلاق^(٣) عليه بالحقيقة .
تمسك الفريق الأول : بأن الله تعالى سمى الفعل أمراً^(٤) في قوله : ﴿ وما
أمر فرعون برشيده ﴾^(٥) أى فعله ؛ لأن الفعل هو الذى وصف بالرشد لا القول .
وبأن النبي - ﷺ - شغل عن أربع صلوات يوم^(٦) الخندق ، فقضاها مرتبة

(١) كابى خيران وابن أبى هريرة ، وإليه ذهب الخنابلة ومن معهم .

انظر : (شرح البدخشى ١٩٧/٢ ، والأحكام للآمدى ٢٤٨/١ ، وشرح الكوكب
المنير ١٨٧/٢) .

(٢) فى ب (لا يصح) وهو خطأ .

(٣) أى إطلاق الأمر .

(٤) قوله : (أمراً) ساقط من ب . وفى ب (بقوله) بدلا عن (فى قوله) .

(٥) هود / ٩٧ .

(٦) وكانت فى السنة الخامسة للهجرة .

فقال : « صلوا كما رأيتموني أصلى » ^(١) فجعل المتابعة لازمة ، فثبت / ^(٢) أن فعله موجب .

وتمسك العامة بما روى أنه - عليه الصلاة والسلام - واصل فواصل أصحابه ، فأنكر عليهم ونهاهم عن ذلك ، فقال : « وأيكم مثلى يطعمنى ربي ويسقيني » ^(٣) .

فدل أن فعله ليس بموجب ، وإلا لما صح الإنكار (عليه) ^(٤) .
وبما روى أنه - ﷺ - « يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه ^(٥) / ^(٦) فخلعوا نعالهم ، فلما قضى صلاته ، قال : ما حملكم على إلقائكم نعالكم ؟
قالوا : رأيناك ألقيت نعليك . قال ^(٧) : إن جبريل - عليه السلام - أخبرني أن فيهما قدرا ، إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر ، فإن رأى في نعليه قدرا فليمسحه وليصلى فيهما ^(٨) » .

وهذا دليل على أن الفعل غير موجب .

(١) أخرجه : البخارى ١/ ١٥٥ ، وأحمد فى مسنده ٥/ ٥٣ ، بلفظ : « صلوا كما ترونى أصلى » .

(٢) ق ٩ / ب من ب .

(٣) أخرجه : (البخارى ومسلم بروايات متعددة والفاظ متقاربة) .

() انظر : البخارى ٢/ ٢٤٢ ، ومسلم ٢/ ٧٧٦ .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) ق ٨ / أ من ح .

(٧) فى ح (فقال) .

(٨) أخرجه : (أبو داود ١/ ٤٢٦ - ٤٢٧ ، وأحمد فى مسنده ٣/ ٩٢) .

فالشيخ أشار إلى هذين الدليلين بقوله : للمنع عن الوصال وخلع النعال .
وبقوله : والوجوب استفيد بكذا إلى قوله : لأنه سببه أشار إلى الجواب
على تمسكهم بالآية والحديث .

وسمى الفعل به أى بالامر ، لأنه أى لأن الامر سببه - أى سبب الفعل -
لأن الامر للوجوب ، والوجوب مضطر إلى الفعل المأمور به غالبا .

قوله : وموجهه إلى آخره : اعلم أن صيغة الأمر استعملت لوجوه ،
والمشهور منها ثمانية عشر :

للوجوب كقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(١) . وللندب كقوله تعالى :
﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾^(٢) . وللإباحة فى قوله تعالى :
﴿ فَاصْطَادُوا ﴾^(٣) . وللإرشاد إلى الأوثق كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَى
عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ﴾^(٤) . وهذا راجع إلى مصلحة الدنيا ،
والندب إلى ثواب الآخرة . وللإكرام كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ
آمِينَ ﴾^(٥) . وللامتنان كقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ ﴾^(٦) . وللإهانة
كقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٧) . وللتسوية كقوله تعالى :
﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾^(٨) . وللتعجب كقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾^(٩) .

(١) سورة البقرة / ٤٣ .

(٢) سورة النور / ٣٣ .

(٣) سورة المائدة / ٢ .

(٤) سورة الطلاق / ٢ .

(٥) سورة الحجر / ٤٦ .

(٦) سورة النحل / ١١٤ . والآية هكذا ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا .. ﴾ الآية .

(٧) سورة الدخان / ٤٩ .

(٨) سورة الطور / ١٦ . والآية هكذا ﴿ اصْلَوْهَا فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا .. ﴾ الآية .

(٩) سورة مريم / ٣٨ .

أى ما أسمعهم ، وللتكوين كقوله تعالى ﴿ كن فيكون ﴾^(١) . وللاحتقار كقوله تعالى : ﴿ ألقوا ما أنتم ملقون ﴾^(٢) . وللإخبار كقوله تعالى ﴿ فليضحكوا قليلا وليكوا كثيرا ﴾^(٣) . وللتهديد كقوله تعالى : ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾^(٤) . ويقرب منه الإنذار كقوله تعالى : ﴿ قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار ﴾^(٥) . وللتعجيز كقوله تعالى : ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾^(٦) . وللتسخير كقوله تعالى : ﴿ كونوا قردة ﴾^(٧) . وللتمنى كقول الشاعر :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى^(٨)

وللتأديب كقوله عليه السلام : « كل مما يليك »^(٩) . وهو قريب من الندب ، وللدعاء كقولك : (اللهم اغفر لى)

ثم لا / (١٠) خلاف أن صيغة الأمر ليست حقيقة فى الجميع ، وإنما الخلاف

(١) سورة البقرة / ١٧

(٢) سورة يونس / ٨٠

(٣) سورة التوبة / ٨٢ وقوله تعالى ﴿ وليكوا كثيرا ﴾ ساقط من ب

(٤) سورة فصلت / ٤٠ .

(٥) سورة إبراهيم / ٣ .

(٦) سورة البقرة / ٢٣ . وهذه الآية فى ب هكذا ﴿ قل فأتوا بسورة من مثله ﴾ بزيادة ﴿ قل ﴾ وهو خطأ .

(٧) سورة البقرة / ٦٥

(٨) هذا صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه بصبح وما الإصباح منك بأمثل .

(٩) انظر : ديوان امرئ القيس ص ١٨ ، وجمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى ص (١٠٠)

(٩) أخرجه (البخارى ١٩٦/٦ ، بلفظ « يا غلام ، سم الله وكل بيمينك وكل بما يليك » ومسلم ١٥٩٩/٣ ، والترمذى ٢٨٨/٤ . وابن ماجه ٨٧/٢)

(١) ق ١ / أم ب

فى أمور أربعة : الوجوب ، والندب ، والإباحة ، والتهديد .

فقال بعض الواقفية : هى مشتركة فى الوجوه الأربعة ، ونقل ذلك عن الأشعرى^(١) ، وابن سريج^(٢) وبعض الشيعة ، وقيل : هى مشتركة بين الإيجاب والندب والإباحة بالاشتراك اللفظى ، وقيل : بالمعنوى ، وهو أن يكون حقيقة فى الإذن الشامل للثلاثة ، وهو مذهب المرتضى^(٣) . من الشيعة .

(١) هو : أبو الحسن على بن إسماعيل بن أبى بشر إسحاق بن سالم ، الإمام ، الفقيه ، الأصولى ، بصرى المولد ، بغدادى المنشأ والدار ، ولد سنة (٢٦٠ هـ) برع فى علوم شتى ، فآلف فيها مؤلفات قيمة ، من أشهرها : اختلاف الناس فى الأسماء والأحكام ، والخاص والعام ، والتبيين عن أصول الدين ، وإيضاح البرهان فى الرد على أهل الزيغ والطغيان ، توفى سنة (٣٢٤ هـ) .

انظر : (هدية العارفين ٢/٢٧٦ ، وشذرات الذهب ٢/٣٠٣ - ٣٠٥ ، ووفيات الأعيان ٢/٤٤٦ ، وطبقات ابن السبكي ٣/٢٤٧) .

(٢) هو : أحمد بن عمر بن سريج (بضم المهملة وفتح الراء ثم ياء ساكنة ثم الجيم) كنيته أبو العباس ، فقيه الشافعية فى عصره ، كان يلقب بالبار الأشهب ، ولى القضاء بشيراز ، وقام بنصرة المذهب الشافعى ، فنشره فى أكثر الآفاق ، وانتهت إليه الرحلة ، وقصده الناس من جميع البلدان فى طلب العلم ، بلغت مؤلفاته : (٤٠٠) من أشهرها : الرد على ابن أبى داود فى إبطال القياس ، والتقريب بين المبنى والشافعى فى الرد على عيسى بن أبان ، توفى سنة (٦٠٣ هـ) ببغداد .

انظر : (طبقات السبكي ٢/٨٧ ، ووفيات الأعيان ١/١٧ ، والأعلام ١/١٧٨ ، وشذرات الذهب ٢/٢٤٧) .

(٣) هو : الشريف المرتضى على بن حسين بن موسى القرشى ، الموسوى ، البغدادى ، من ولد موسى الكاظم ، كنيته أبو طالب وقيل : أبو القاسم ، ولد سنة (٣٣٥ هـ) ، كان من الأذكياء المتبحرين فى الكلام والاعتزال والأدب والشعر ، لكنه إمامى جلد نسال الله العفو .

مؤلفاته كثيرة منها : الشافى فى الإمامة ، والذخيرة فى الأصول ، وكتاب فى الاختلاف فى الفقه ، توفى سنة (٤٣٦ هـ) .

وقيل : هي مشتركة بين الإيجاب والتدب لفظا ، وهو منقول عن الشافعي ،
وقيل معنى .

وقال الأشعري : والغزالي^(١) ، والباقلاني^(٢) ومن تبعهم ، : لا ندرى أنها
حقيقة في الوجوب فقط أو في الندب فقط ، أو فيهما (معا)^(٣) .

فعلى قول هؤلاء جميعا لا حكم له أصلا بدون القرينة .

وعند عامة العلماء : أنها حقيقة في أحد هذه الثلاثة من غير اشتراك ولا
إجمال ولكن اختلفوا في تعيينه :

فذهب جمهور الفقهاء ، وعامة المعتزلة : إلى أنها حقيقة في الوجوب مجاز

== انظر : (النجوم الزاهرة ٥ / ٣٩ ، وكشف الظنون ١ / ٧٤٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٢٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٨٨ - ٥٩٠) .

(١) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي ، الغزالي ، ولد بطوس سنة
(٤٥٠ هـ) وبرع في العلوم ، وولى تدريس نظامية بغداد ، سافر إلى القدس
والاسكندرية ، ثم عاد إلى وطنه ، وأقبل على التصنيف والعبادة ، من تصانيفه :
البيط ، وإحياء علوم الدين ، والمستصقي ، والمنحول ، وشفاء الغليل وغيرها .
توفي سنة (٥٠٥ هـ) .

انظر : (التعليقات السنية على الفوائد البهية ص ٢٤٣ ، وشذرات الذهب ٤ / ١٠ - ١٣
والأعلام ٧ / ٢٤٧ ، والفتح المبين ٢ / ٨) .

(٢) هو : محمد بن الطيب بن محمد المعروف بالباقلاني ، المالكي ، الأصولي ، المتكلم
كان علما من أعلام وقته ، وكان ورعا عفيف النفس ، حليما ، انتهت إليه رئاسة
المالكية في عصره ، ألف كتباً نافعة منها : التقريب والإرشاد ، وكشف الأسرار في
الرد على الباطنية وغيرها . توفي سنة (٤٠٣ - ٤٠٤ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٤٠٠ ، والديباج ٢ / ٢٢٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٦٨ -
١٧٠) .

(٣) ساقطة من ب .

لانتفاء الخيرة عن المأمور بالأمر بالنص ، واستحقاق الوعيد لتاركه وكذا دلالة الإجماع

فيما عداه^(١) .

وذهب^(٢) بعض الفقهاء والشافعي - رحمه الله - في قوله ، وبعض المعتزلة إلى أنها حقيقة في (الندب)^(٣) .

(وذهب^(٤) بعض أصحاب مالك إلى أنها حقيقة في الإباحة) .

احتج الفريق الأول من الواقفية : بأنها مستعملة في معان مختلفة من غير ترجيح لأحدها ، والأصل في الاستعمال الحقيقة ، وهذا هو التمسك للباقيين من القائلين بالاشتراك اللفظي .

ولكن قالوا: حمل مطلق الأمر على الإباحة، والتهديد الذي هو المنع ، بعيد لوضوح التفرقة بين افعل ولا تفعل ، وقوله: إن شئت افعل وإن شئت لا .

واحتج القائلون بالإباحة : بأن الأمر لطلب (وجود)^(٥) المأمور به (فدل)^(٦)

(١) وهو قول الظاهرية أيضا كما هو مذهب الشافعي كذلك .

انظر : (الأحكام للآمدى ٢ / ٢١٠ ، والبرهان ١ / ٢١٦ ، والأحكام لابن حزم ١ / ٢٥٩ ، والتبصرة ص ٢٦ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ٦٤ ، والتمهيد ص ٧٣ ، والتلويح شرح التوضيح ص ٣٣٢ ، وأصول السرخسي ١ / ١٤ وغيرها) .

(٢) انظر هذا المذهب في : (الأحكام للآمدى ٢ / ٢١٠ ، والتلويح على التوضيح ص : ٣٣٢ ، والمستصفي ١ / ٤٢٦) .

(٣) في ب (الإباحة) بدلا عنه .

(٤) من هنا إلى قوله : (احتج الفريق ..) ساقط من ب . ويراجع لقول بعض أصحاب مالك في : (شرح العضد ٢ / ٤ ، والتلويح على التوضيح ص ٣٣٢) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) في ب (فدل) .

ضرورة على انفتاح طريق الإيثار وأدناه الإباحة .

والنابون قالوا : لا يجوز أن يكون موجب الإباحة ، لأنه للطلب ، فلا بد أن يكون جانب الوجود راجحاً ، وذلك بالإيجاب أو النذب ، والنذب أدناه ثبت للتيقن (به) ^(١) ، وتمسك القائلون بالوجوب بالكتاب ، ودلالة الإجماع ، والمعقول أى اللغة .

أما الكتاب فقوله تعالى لإبليس : ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك ﴾ ^(٢) بعد قوله : ﴿ اسجدوا لآدم ﴾ ^(٣) فإنه ورد فى معرض الذم على المخالفة اتفاقاً وهو دليل الوجوب ، وهذا / ^(٤) معنى قول الشيخ : لانتفاء الخيرة عن المأمور به ، وقوله : بالنص إشارة إلى هذا .

وقيل : المراد بالنص قوله تعالى : ﴿ وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً .. ﴾ ^(٥) الآية وقوله : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ ^(٦) الحق الوعيد لمخالفته أمر النبى - ﷺ - مطلقاً ، وهو دليل الوجوب ، وهذا معنى قول الشيخ : واستحقاق الوعيد لتاركه .

وأما دلالة الإجماع : فإن من أراد طلب فعل على أكد الوجوه لم يكن فى وسعه طلبه إلا بلفظ الأمر ، فاستعمالهم فى طلب الفعل هذه الصيغة ، دليل على أنه للوجوب . وأما المعقول : فإن تصارييف / ^(٧) الأفعال موضوعة لمعان

(١) زيادة من ب .

(٢) سورة الأعراف / ١٢ ، ١١ .

(٣) ق / ١٠ / ب من ب .

(٤) سورة الأحزاب / ٣٦ .

(٥) سورة النور / ٦٣ .

(٦) ق / أ من ح .

والمعقول

مخصوصة لازمة كالماضى للمضى والمضارع للحال ، فكذلك الأمر لطلب الفعل ، فيكون طلب المأمور به لازما عن أصل الوضع .

ألا يرى أن الأمر فعل متعدد لازمه ايتمر ، ولا وجود للمتعدى بدون لازمه كالكسر مع الانكسار .

ف قضية الأمر لغة أن لا تثبت إلا بالامثال ، إلا أن ذلك لو ثبت بالأمر نفسه ، لسقط الاختيار من المأمور^(١) أصلا .

فنقل حكم^(٢) الوجود إلى الوجوب نفيا للتخيير^(٣) ، فلذلك صار الأمر للإيجاب .

كذا ذكره فخر الإسلام^(٤) ، وهو معنى قول الشيخ : والمعقول .

فإن قيل : لا نسلم إن الإتيان لازم لغة ، لأنه متعدد ، (لأنه)^(٥) يصح أن يقال : أمرته فلم يأتّمه . ولا نسلم أنه لازم له حقيقة ، لأن الأمر يتحقق بدون الامثال^(٦) ، كالأمر بالإيمان من الله تعالى للكفار بدون الإيمان .

(١) في ب (المأمور به) وهو خطأ .

(٢) وهو كونه لازما للأمر .

(٣) ولأن الوجوب مفضى إلى الوجود عقلا وشرعا ، فصار الوجوب لازما للأمر ، بعد ما كان الوجود لازما له ، والله أعلم .

(٤) راجع (أصوله في الكشف للبخاري ١/ ١١٦ - ١١٧) .

(٥) في ح (ولأنه) بزيادة الواو .

(٦) في ح (الإتيان) .

سواء كان قبل الحظر أو بعده

قلنا : لا ننكر أن الإيثار متعدد في نفسه ، ولكن ما هو متعدد إلى مفعول واحد ، قد يكون لازما بالنسبة إلى المفعولين ، كما يقول : علمته فتعلم ، وأطعمته الطعام فطعمه والأمر متعدد إلى مفعولين : أحدهما بنفسه ، والآخر بالباء ، يقال : أمرته بكذا ، فيصلح أن يكون الإيثار لازما له كذا قيل ، وفيه بحث ، لأنه لو كان لازما لهذا المعنى لا يلزم أن يكون (وجود)^(١) المأمور به لازما بحيث لا يمكن بدونه ، والكلام في هذا .

ولأن من تقرير فخر الإسلام ، يلزم^(٢) أن يكون طلب المأمور به لازما للأمر لا وجوده ، والكلام في لزوم الوجود يعرف بالتأمل .

وقيل : في تقرير/^(٣) دليل المعقول وجه آخر ، وهو : أن السيد إذا قال لعبده : خط هذا الثوب ، فلم يفعل ، حسن في أهل اللغة الحكم بدمه واستحقاق العقاب ، ولولا أن الأمر للوجوب ، لما حسن ذلك .

أو نقول : إنه وضع لطلب المأمور به ، فثبت الطلب الكامل ، لأن الأصل في كل شيء الكمال ، إلا بمانع ، (ولا مانع)^(٤) هنا ، لأنه لا قصور في الصيغة ، ولا في ولاية المتكلم .

قوله : سواء كان قبل الحظر أو بعده : أي موجه الوجوب في الحالتين^(٥)

(١) في ح (طلب) .

(٢) في ح (لزم) .

(٣) ق ١١ / أ من ب ، وقوله : (دليل) زيادة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) في ح (الحاليين) .

وهذا (النفى) ^(١) قول بعض أصحاب الشافعى ، فإنهم قالوا : إن موجب قبل الحظر الوجوب ، ويعد الإباحة ^(٢) . وقالوا : إن هذا النوع من الأمر للإباحة فى أغلب الاستعمال كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ ، ﴿ وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا ﴾ ^(٣) وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها » ^(٤) وقوله : « كنت نهيتكم عن الدباء والحتم والنقير والمزفت ألا فانتبذوا فيها » ^(٥) .

ولكننا نقول : (إن) ^(٦) المقتضى للوجوب وهو الصيغة (قائمة) ^(٧) فى الحالين والحظر السابق لا يصلح معارضا لذلك ، فإنه كما جاز الانتقال من المنع إلى الإذن ، جاز الانتقال منه إلى الإيجاب ، والاستعمال مشترك ، فإنه جاء أيضا بعد الحظر للوجوب ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا ﴾ ^(٩) .

(١) قوله : (النفى) فى النسختين معا هكذا مع الألف ، والصحيح (لنفى) من غير ألف .
(٢) انظر : (المستصفى ١/ ٤٣٥ ، وفواتح الرحموت - المطبوع مع المستصفى : ١/ ٣٧٩ والاحكام للآمدى ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١) .

(٣) الجمعة / ١٠ ولفظ الآية : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ . . ﴾ بالفاء لا بالواو .

(٤) أخرجه : (مسلم ٢/ ٦٧٢ بلفظ : « نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها . . » الحديث . والترمذى ٣/ ٣٦١ بلفظ : « قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فقد أذن لمحمد فى زيارة قبر أمه ، فزوروها ، فإنها تذكر الآخرة » وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى ٤/ ٨٩ ، وأبو داود ٣/ ٥٥٧ ، وابن ماجه ١/ ٥٠١) .

(٥) أخرجه : (مسلم ٣/ ١٥٧٨ ، والترمذى ٤/ ٢٩٥ ، وأبو داود ٤/ ٣ بالفاظ متقاربة) .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) هكذا فى النسختين معا ، وأرى أن الأصوب قائم .

(٨) التوبة / ٥ .

(٩) الاحزاب / ٥٣ . وأقول : إن موضع الاستدلال من الآية الكريمة قوله تعالى : =

وإن أريد به الإباحة أو النذب ، فقليل : إنه حقيقة ؛ لأنه بعضه . وقيل : لا ؛ لأنه جاز أضله .

والأمر للحائض والنفساء بالصلاة والصوم بعد زوالهما ، وكذا الأمر بالحدود واجبة بعد مباشرة أسبابها ، مع أن إيذاء المسلم حرام ، وإنما فهمت الإباحة فيما ذكروا من النظائر بقرائن غير الحظر السابق ؛ لأنها ^(١) مشروعة لنا لا علينا ، فلو قلنا بالوجوب ، عاد على موضوعه بالنقض ^(٢) .

قوله : وإذا أريد به الإباحة أو النذب . . إلى آخره :

جمع الشيخ - رحمه الله - بين النذب والإباحة تابعا لفخر الإسلام ، وبين الخلاف فيهما على نمط واحد ، وليس كذلك ^(٣) ، لأنه إذا أريد به الإباحة ، فهو مجاز فيه بالإجماع ^(٤) .

== ﴿ فادخلوا ﴾ فإنه أمر للوجوب ، وقد سبق بالحظر ، وهو قوله - جل وعلا - في الآية نفسها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي . . ﴾ الآية .

(١) أي الاصطياد وأخواتها .

(٢) قلت ولأجل هذا لا يحمل الأمر بالكتابة عند المداينة في قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا تدانستم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾ ولا الأمر بالإشهاد عند المباينة في قوله جل وعلا : ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ على الإيجاب وإن لم يتقدمه حظر ؛ لئلا يصير حقا علينا بعد ما شرع حقا لنا . والله أعلم .

(٣) قلت : وقد حاول العلامة ابن ملك - رحمه الله - ليصحح ما قاله فخر الإسلام ومن معه من أن الأمر إذا أريد به الإباحة أو النذب ، فإنه حقيقة .

فليراجع : (شرحه للمنار ص ١٣٢ - ١٣٦) .

(٤) قلت : وفيه نظر ؛ لأن من العلماء من يقول : إن صيغة الأمر حقيقة في الإباحة مجاز فيما سواها ، كما ذكره الأمدى في (الأحكام ٢/ ٢٠٨) إلا أن يقال : إنه قول شاذ==

والخلاف فيما إذا أريد به النذب ، أنه حقيقة فيه أم مجاز ؟ .

فذهب عامة أصحابنا وجمهور الفقهاء والمحققون من أصحاب الشافعى ،
وشمس الأئمة ^(١) وصدر الإسلام ^(٢) : إلى أنه مجاز فيه ^(٣) لأن لازم / ^(٤)
الإيجاب استحقاق العقوبة بتركه ، واللازم للنذب عدم استحقاقها ، فيكونان
غيرين ، فيكون مجازا فيه وهذا معنى قول الشيخ : جاز أصله .
وذهب بعض أصحاب الشافعى ، وفخر الإسلام ، وجمهور أصحاب

= خارج عن الإجماع ، لأن القائلين به طائفة من المعتزلة البغدادية ، كذا ذكره البخارى
فى (كشف الأسرار / ١١٩ - ١٢٠) . والله أعلم .

ومن ادعى الإجماع : أبو اليسر والسمرقندى .

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن سهل السرخسى ، كان إمام علامة ، أصوليا ،
صاحب الأصول والفروع ، لازم شمس الأئمة الحلوانى وأخذ عنه ، وتفقه عليه كثير
من العلماء ، أملى المبسوط وهو فى السجن بأوزجند ، كان محبوبا فى الجب ،
كما أملى شرح سير الكبير وهو فى الجب ، وله كتاب فى أصول الفقه ، وشرح
مختصر الطحاوى ، توفى فى حدود سنة (٥٠٠ هـ) وقيل : فى حدود سنة
(٤٩٠ هـ) وقيل : سنة (٤٨٣ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والجواهر المضية ٣ / ٧٨ - ٨٢ ، والفتح
المبين ١ / ٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٢) هو : أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوى ، كان إمام أئمة
الحنفية والموفود إليه من الآفاق ، ولى قضاء سمرقند ، وانتهت إليه الرئاسة بما وراء
النهر ، تفقه عليه كثير من الناس ، تصانيفه كثيرة جدا فى الأصول والفروع منها :
المبسوط فى الفقه . توفى سنة (٤٩٣ هـ) .

انظر : (سير أعلام النبلاء ١٩ / ٤٩ ، وكشف الظنون ٢ / ١٥٨١ ، وهدية العارفين
٢ / ٧٧ ، والجواهر المضية ٤ / ٩٨ - ٩٩ ، والفوائد البهية ص ١٢٥ ، ١٨٨) .

(٣) انظر (الأحكام للآمدى ٢ / ٢١٠ ، والكشف للبخارى ١ / ١١٩ ، والتلويح على
التوضيح ص ٣٣٩ ، وميزان الأصول ص ٩٣) .

(٤) ق ١١ / ب من ب .

ولا يقتضى التكرار ولا يحتمله .

سواء كان معلقا بالشرط أو مخصوصا بالوصف أو لم يكن .

الحديث ، إلى أنه حقيقة فيه ^(١) لأن المندوب بعض الواجب ، لأن الواجب هو : ما يشاب على فعله ويعاقب على تركه ، والمندوب يشاب على فعله ، فيكون النذب بعض ما يشتمل عليه الوجوب ، فكان حقيقة فيه ، كما لو أريد من العام بعضه ، وكما لو أطلق لفظ الإنسان على مقطوع اليد والرجل ، وإليه أشار الشيخ بقوله : لأنه بعضه ، والأول أقرب إلى التحقيق ، يعرف بالتأمل .
قوله : ولا يقتضى التكرار ولا يحتمله .

اختلف القائلون بالوجوب فى الأمر بإفادته التكرار والعموم ، ومعنى التكرار أن يفعل فعلا ثم يعود إليه .

فقال المزنى ^(٢) والاسفرائينى ^(٣) من أصحاب الشافعى ، وعبد القاهر ^(٤)

(١) ينظر : (الأحكام للآمدى ٢١٠ / ١ ، والكشف للبخارى ١١٩ / ١ ، والتلويح على التوضيح ص ٣٣٩ ، وميزان الأصول للسمرقندى ص ٩٣ ، والمنار وحواشيه ص ١٣٢ ، فما بعدها) .

(٢) هو : إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن عمرو بن إسحاق المزنى المصرى ، تلميذ الإمام الشافعى وناصر مذهبه ، كان زاهدا ، عالما مجتهدا ، غواصا على المعانى الرقيقة ، وكان أعرف الشافعية بطريق الشافعى وفتاواه ، صاحب مؤلفات كثيرة قيمة منها : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمختصر ، ولد سنة (١٧٥ هـ) وتوفى سنة (٢٦٤ هـ) .

انظر : (سير أعلام النبلاء ٢٩٤ / ١٢ - ٢٩٦ ، وفيات الأعيان ٨٨ / ١ - ٨٩ ، والفهرست لابن النديم ص ٢١٢ ، والتعليقات السنية على الفوائد البهية ص ٣٢) .

(٣) هو : أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرائينى ، ولد سنة (٣٤٤ هـ) ، كان فقيها ، أصوليا ، انتهت إليه الرئاسة وعظم جاهه ببغداد ، ألف كتباً قيمة من أشهرها : كتاب فى أصول الفقه ، وشرح المختصر للمزنى ، وغيرها ، توفى سنة (٤٠٦ هـ) . انظر : (وفيات الأعيان ٥٥ / ١ ، طبقات السبكى ٦١ / ٤ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٧٨) .

(٤) هو : عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمى البغدادى ، عالم متفنن من علماء ==

البغدادى من أئمة الحديث وغيرهم : إنه يوجب التكرار المستوعب لجميع العمر
إلا إذا قام دليل يمنع منه (١) .

وقال الشافعى وبعض أصحابه : إنه لا يوجب ولكنه يحتمله (٢) ، والفرق
بين الموجب والمحتمل : أن الموجب يثبت من غير قرينة ، والمحتمل لا يثبت
بدونها .

وقال بعض أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى : ولا يحتمله (٣) .
ولكن الأمر المعلق بالشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطْهَرُوا ﴾ (٤) ،

= الأصول وأعيان الشافعية فى الفقه ، ولد ونشأ ببغداد ثم رحل مع أبيه إلى خراسان
وسكن نيسابور ، تفقه على أهل العلم ، وبرع فى الفقه والأصول ، والنحو
وغيرها ، من أهم مؤلفاته : أصول الدين ، تفسير القرآن ، والفرق بين الفرق
وغيرها ، توفى سنة (٤٢٩ هـ) .

انظر : (طبقات الشافعية ١٣٦/٥ ، وفوات الوفيات ٦١٣/١ ، والبداية والنهاية
٤٤/١٢) .

(١) يراجع : (الميزان للسمرقندى ص ١١٣ ، والأحكام للآمدى ٢٢٥/٢ ، والتلويح على
التوضيح ص ٣٤٥ ، فما بعدها ، وشرح الكوكب المنير ٤٣/٣ ، والبرهان ٢٢٤/١ ،
فما بعدها ، والمنحول ص ١٠٨ ، والمحصول ج ١ فى ١٦٣/٢ ، والعبادى على
الورقات ص ٨٣ وغيرها) .

(٢) ينظر : (الأحكام للآمدى ٢٢٥/٢ ، وفوات الرحموت بذيّل المستصفى ٣٨٠/١ ،
والمستصفى ٢/٢ .) .

(٣) وإليه ذهب الطوفى ، ومال إليه ابن قدامة ، ورجحه الفخر الرازى وابن الحاجب وأبو
الحسين البصرى ، وهو الصحيح عند الظاهرية أيضا .

ينظر : (مختصر الطوفى ص ٨٧ - ٨٨ ، وكشف الأسرار ١٢٢/١ ، تيسير التحرير
٣٥١/١ ، التلويح على التوضيح ص ٣٤٥ ، أصول السرخسى ٢٠/١ ، المسودة ص
٢٠ ، مختصر ابن الحاجب بشرحه العضد ٦٢/٢ ، والعدة ٢٦٤/١ وغيرها) .

(٤) المائدة / ٦ .

والمقيد بالوصف كقوله تعالى : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ ^(١) يتكرر بتكرره .
والمذهب الصحيح عندنا : أنه لا يوجب ولا يحتمله ، سواء كان مطلقا ،
أو معلقا بالشرط ، أو الوصف ^(٢) .

احتج الفريق الأول : بأن لفظ الأمر مختصر من طلب الفعل بمصدر ذلك
(الفعل) ^(٣) فإن « اضرب » مثلا مختصر من قولك : أطلب منك الضرب ،
والمختصر من الكلام ، والمطول سواء في الإفادة .

ثم المصدر الذي دل عليه الأمر اسم عام لجنس الفعل شامل لأفواده ^(٤) ،
فوجب القول بعمومه عند الإمكان ، كما في سائر ألفاظ العموم .

واحتج الفريق الثاني بما ذكرنا ، غير أن الثابت به مصدر نكرة ، إذ لا دلالة
(للأمر) ^(٥) على الألف / ^(٦) واللام ، والنكرة في الإثبات تختص ، لكنها
تقبل العموم بدليل يقترب بها .

واحتج الفريق الثالث بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة مقيدة ومعلقة
مثل قوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ﴾ ^(٧) وقوله -
ﷺ : « أدوا عمن تمونون صوموا شهركم » ^(٨) فإنها تتكرر بتكرر الشروط
والأوصاف .

(١) سورة النور / ٢ .

(٢) راجع : (التلويح على التوضيح ص ٣٤٦ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٠) .

(٣) في ح (الأمر) .

(٤) ومنها التكرار وعدمه .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) ق ١٢ / أ من ب .

(٧) سورة الإسراء ٧٨ .

(٨) أخرجه : (البيهقي ١٦١ / ٤) بلفظ : « أدوا صدقة الفطر عمن تمونون » . =

لكنه يقع على أقل جنسه ويحتمل كله حتى إذا قال لها : طلقى نفسك أنه يقع على الواحدة إلا أن ينوى الثلاث ، ولا تعمل نية الشتين إلا أن تكون المرأة أمة ، لأن صيغة الأمر مختصرة من طلب الفعل بالمصدر الذى هو فرد ومعنى التوحد مراعى فى ألفاظ الوجدان وذلك بالفردية والجنسية ، والمثنى بمعزل منهما .

وجه القول الصحيح : سلمنا أن لفظ الأمر دل على الفعل ، وهو المصدر ، لكن الفعل الذى دلت عليه صيغة الأمر فرد ، سواء قدر معرفا أو منكرا فلا يحتمل العدد ، إذ الفرد والعدد متنافيان .

قوله : لكنه يقع على أقل جنسه ، جواب عن سؤال مقدر / ^(١) وهو أن يقدل : لما كان فردا لا يحتمل العدد ينبغى أن لا يصح (بنية الثلاث) ^(٢) فى قوله : طلقى نفسك ، لأنه عدد بلا شبهة ، كما لا يصح بنية الشتين عندكم .

فأجاب عنه : بأنه مع كونه فردا اسم جنس وأنه يقع على الأدنى المتيقن بفرديته ، ويحتمل كل جنسه أيضا (باعتبار معنى الفردية لا باعتبار معنى العدد) ^(٣) لأن الطلاق مع جميع أفراد واحد من أجناس التصرفات الشرعية ، فيكون فردا حكما ، فيقع عليه بالنية ، فأما الشتان لا فردية فيهما بوجه - فلا

== وقد روى أيضا بروايات متعددة وألفاظ مختلفة ، والحديث مرسل أو موقوف وإسناده ليس بالقوى كما أن رفعه غير قوى .

انظر : (نصب الراية ٢/ ٤١٢ - ٤١٣ ، ونيل الأوطار ٤/ ١٨١) .

(١) ق ١٠ / أ من ح .

(٢) ساقطة من ب وفيها كلمة لم أستطع قراءتها .

(٣) عبارة ما بين القوسين فى ب هكذا (باعتبار معنى العدد) وهى ناقصة .

وما تكرر من العبادات فبأسبابها لا بالأوامر ، وعند الشافعى - رحمه الله - لما
احتمل التكرار تملك أن تطلق نفسها ثنتين إذا نوى الزوج بهما .
وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر ولا يحتمل العدد حتى لا يراد بآية
السرقه

يكون محتمل اللفظ ، فلا تعمل النية فيهما إلا أن تكون المرأة أمة . فحينئذ
تعمل النية فيهما ، لأن الثنتين جنس طلاقها .
قوله : وما تكرر من العبادات إلى آخره :

جواب عما قال بعض مشائخنا : إن أمر الشرع المعلق أو المقيد يتكرر .
فقال : تكرر أوامر الشرع ليس موجب اللفظ ، بل باعتبار تكرار الشرط
الذى هو فى معنى العلة ، أو الوصف الذى هو علة ، ومن تكررهما يلزم
تكرار الحكم لا من الأمر .

قوله : وكذا اسم الفاعل إلى آخره : السارق لا يؤتى على أطرافه الأربعة
عندنا بل يحبس حتى يتوب ^(١) .

وقال الشافعى : يؤتى على الجميع ^(٢) ، لأن الله تعالى نص على الأيدى
بلفظ الجمع ، وأضافها إلى السارق والسارقة بقوله : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾

(١) وبه قال الحنابلة وأحمد فى رواية عنه .

انظر : (فتح القدير ٤ / ٢٤٨ ، والبدائع الصنائع ٧ / ٨٦ ، والمغنى ٨ / ٣٦٤ ،
والمبسوط للسرخسى ٩ / ١٤٠ - ١٤١) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد فى رواية عنه .

انظر : (المجموع للنووى ٢٠ / ٩٧ ، ١٠٣ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٢٦٤ ،
والشرح الكبير ٤ / ٣٣٢ ، وبداية المجتهد ٢ / ٤٤٣) .

إلا سرقة واحدة ، وبالفعل الواحد لا تقطع إلا يد واحدة .

فأوجب الاستغراق .

كقولك : عبيدكما ، فيدخل اليسار واليمين ، ولا يحمل على اليمين ،
لأن (فيه إبطال) ^(١) الإطلاق وصيغة الجمع ، وذلك يجرى مجرى النسخ ،
لأن لهما يمينين لا أيماناً إلا أنه فى المرة الثانية يثبت المحلية للرجل بالسنة
والإجماع ، فلا يوجب ذلك إلغاء المحلية الثابتة بمطلق الكتاب .

ولنا قراءة ابن مسعود رضى الله عنه : (فاقطعوا أيمانهما) وهى / ^(٢)
مشهورة فيقيد النص بها .

ألا ترى أن فى المرة الثانية لا يقطع اليسرى ، وإذا ثبت التقيد فى النص
جعلت صيغة الجمع مجازاً عن التثنية ضرورة ، كقوله تعالى : ﴿ فقد صغت
قلوبكما ﴾ ^(٣) .

فثبت أن اليسار لم يدخل فى النص ، وأن استدلال الخصم بالآية غير
صحيح .

ثم الشيخ خرج هذه المسألة على الأصل الذى بينه فقال : وكذا اسم الفاعل
يدل على المصدر ، والمصدر فرد لا يحتمل العدد ، فلا يجوز أن يراد بالآية
الأيمان ؛ لأنه لما لم يحتمل العدد لابد من أن يراد به الكل أو الأقل ، ولا

(١) فى ب (قيد الإطلاق) .

(٢) ق ١٢ / ب من ب .

(٣) سورة التحريم / ٤ .

وحكم الأمر نوعان : أداء وهو تسليم عين الواجب بالأمر .

وقضاء وهو تسليم مثل الواجب به .

يجوز أن يراد به الكل ، لأن (كل) ^(١) السرقات التي (توجد) ^(٢) من السارق ، لا تعلم إلا بآخر العمر ، فيؤدى إلى عدم القطع ، فتعين أن المراد سرقة واحدة ، وبالسرقه الواحدة لا تقطع إلا يد واحدة ، ثم ظاهر الآية يقتضى قطع اليدين بسرقة واحدة و/ ^(٣) هو غير مراد بالإجماع ، فثبت أن الواجب بالآية قطع يد واحدة بسرقة واحدة فى حق كل سارق وسارقة .

ثم هذه اليد الواحدة : إما اليمنى أو اليسرى ، وقد ثبت أيضا بالإجماع ، أو السنة قولاً وفعلاً ، وبقرائة ابن مسعود - رضى الله عنه - أنها اليمنى ، فلم يبق اليسرى مرادة بالآية .

فهذا معنى قول الشيخ : وبالسرقه الواحدة لم تقطع إلا يد واحدة .

فإن قيل : ثبت تكرار الجلد بتكرار الزنا من شخص ، مع أن المصدر هو الزنا فى قوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ لا يدل على التكرار ، فلتكن السرقة كذلك .

قلنا : قد ثبت فى قواعد الشرع : أن المصدر فى مثل هذا الكلام علة للحكم ، ففى الزنا يتكرر الحكم بتكرر سببه ، لبقاء محله وهو البدن ، وأما فى السرقة فلم يبق المحل ، لأن محل القطع اليمين ، وبقطعها لم يبق أصلاً ، فلهذا لا يتكرر الحكم بتكررها .

قوله : وحكم الأمر نوعان : أى الثابت بالأمر وهو الواجب نوعان :

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (تؤخذ) وهو خطأ .

(٣) ق ١٠ / ب من ح .

ويستعمل أحدهما مكان الآخر مجازا حتى يجوز الأداء بنية القضاء

نفس الواجب أى عينه . والباء فى قوله بالأمر للسببية ، ويتعلق بالواجب أى الواجب بسبب الأمر .

وزاد صاحب^(١) المنتخب قيدا آخر وهو (إلى) ^(٢) مستحقه أى تسليم نفس الواجب إلى من يستحقه . وفى الحقيقة لا بد من هذا القيد ، لأن التسليم إلى غير مستحقه لا يكون أداء .

ولا يقال : كيف يمكن تسليم / ^(٣) عين الواجب ، وهو وصف فى الذمة لا يقبل التصرف من العبد .

لأننا نقول : لما شغل الشرع الذمة بالواجب ، ثم أمر بتفريغها ، أخذ ما يحصل به فراغ الذمة حكم ذلك الواجب ، كأنه عينه لأنه لا يتصور تسليمه إلا بهذا الطريق .

قوله : وهو تسليم مثل الواجب به : أى بالأمر ، ولا بد من تفسير القضاء من قيد آخر وهو : كون مثل حقه - أى تسليم مثل الواجب الذى هو حقه - لأنه لو قضى ما عليه من الدراهم بدراهم غيره لا يكون قضاء .

قوله : ويستعمل أحدهما مكان الآخر : أى ويستعمل الأداء مكان القضاء

(١) هو : حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأنخستكى (بلدة من بلاد فرغانة) ، كان شيخا فاضلا ، إماما فى الأصول والفروع ، صاحب مؤلفات قيمة ، من أشهرها : المختصر فى أصول الفقه المعروف بالمنتخب الحسامى ، نسبة إلى لقبه ، وهو مختصر متداول معتبر عند الأصوليين تناوله العلماء بالشرح ، ومن أهم شروحه شرح عبد العزيز البخارى المسمى " التحقيق " ، توفى سنة (٦٤٤ هـ) .
انظر : (كشف الظنون ١٨٤٨/٢ - ١٨٤٩ ، والفوائد البهية ص ١٨٨) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٣ / أ من ب .

وبالعكس فى الصحيح لوجود تسليم الواجب فىهما ، والقضاء يجب بما
يجب به الأداء خلافا للبعض .

لأن الجمعة لا تقضى أو كما يقال : نويت أن أؤدى ظهر الأمس ، والمراد منه
القضاء ، لأن أداء ظهر الأمس بعد مضيئه محال ، كما لو أدى الأسير الذى
اشتبه عليه شهر رمضان صوم شهر رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى
يجوز من الأداء .

قوله : والقضاء إلى آخره : اختلف مشائخنا فى القضاء ، أنه يجب بنص
جديد أو بالسبب الذى وجب به الأداء وهو الأمر ، إذ وجوب الأداء يضاف
إلى الأمر وإن شئت أبهت السبب كما أبهمه الشيخ / ^(١) فقلت : يجب
القضاء بما يجب به الأداء ، سواء كان الموجب نصا أو غيره .

وذكر فى الميزان ^(٢) : اختلفوا فى أن القضاء يجب بالأمر السابق أو بأمر
مبتدأ - ^(٣) فقد صرح بالأمر (فقال بعضهم) ^(٤) ، وعامة أصحاب الشافعى ،

(١) فى ١١ / أ من ح .

(٢) أراد به (ميزان الأصول فى نتائج العقول ، وقد طبع محققا بدولة قطر ، كما حقق
فى جامعة أم القرى) فى أصول الفقه ، وهو للشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر
أبى بكر محمد بن أحمد السمرقندى الحنفى ، الأصولى ، المتوفى سنة (٥٥٣ هـ) .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٩١٦ - ١٩١٧) .

(٣) (ميزان الأصول للسمرقندى ص ٢٢٠) .

(٤) ساقطة من ب ، والمراد من البعض هم العراقيون من الأئمة الحنفية ومن تابعهم .

انظر : (التوشيح على التلويح ص ٣٥٢ ، وأصول السرخسى ١ / ٤٥) .

وعامة المعتزلة : أنه يجب بسبب^(١) جديد^(٢) .

وقال المحققون من أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى ، والحنابلة ، وعامة أصحاب الحديث : أنه يجب بالسبب الأول^(٣) .

والخلاف فى القضاء بمثل معقول ، وأما القضاء ، بمثل غير معقول يجب بالنص الجديد بالاتفاق .

فاحتج الفريق الأول : بأن الواجب بالأمر أداء العبادة ولا مدخل للرأى فى معرفتها وإنما يعرف بالنص ، والنص إذا كان مقيدا بوقت كان المأمور به عبادة فيه ، فلا يكون عبادة فى وقت آخر بهذا الأمر لعدم دخوله تحت الأمر .

واحتج الفريق الثانى : بالقياس /^(٤) وهو : أن الشرع ورد بوجوب قضاء الصوم والصلاة قال الله تعالى : ﴿ فعدة من أيام أخر ﴾ وقال عليه الصلاة والسلام : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها »^(٥) .

وما ورد فيه من النص معقول المعنى ، فوجب إلحاق غير المنصوص به .

وأما كونه معقول المعنى ، فلأن الأداء صار مستحقا عليه بالأمر فى

(١) أى بنص مبتدأ مغاير للنص الوارد لوجوب الأداء .

(التلويح على التوضيح ص ٣٥٤) .

(٢) يراجع : (التلويح على التوضيح ص ٣٥٢ ، وأصول السرخسى ٤٥ / ١ ، والأحكام

للأمدى ٢٢٢ / ١ ، والمستصفى ١٠ / ٢ - ١١ ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٤٤) .

(٣) انظر : (المراجع المذكورة) .

(٤) ق ١٣ / ب من ب .

(٥) وقد روى هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة متقاربة ، فليراجع :

(البخارى ٧٠ / ٢ ، ومسلم ٤٧١ / ١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، وأبو داود ٣٠٢ / ١ -

٣٠٣ والترمذى ٣٣٤ / ١ - ٣٣٥ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه

٢٢٨ / ١ ، وأحمد فى مسنده ٢٩٨ / ٥) .

الوقت، ومعلوم بالاستقراء أن المسمى لا يسقط عن عليه إلا بالأداء أو بإسقاط من له الحق أو بالعجز ولم يوجد الكل ، فبقى كما كان قبله .

أما الأداء (والإسقاط) ^(١) فظاهر ، وأما العجز فلم يوجد إلا فى حق إدراك فضيلة الوقت ، دون أصل العبادة لبقاء القدرة على أصلها فيتعذر السقوط بقدره فيسقط عنه استدراك شرف الوقت إلى الإثم أن تعمد ، ويبقى أصل العبادة الذى هو المقصود مضمونا عليه لقدرة عليه ، فيطالب بالخروج بصرف المثل إليه كما فى حقوق العباد .

فإن قيل : لا نسلم أن القدرة على أصلها يبقى بعد فوات الوقت ؛ لأن الأمر مقيد ، فيكون الواجب فعلا موصوفا بصفة ، فلا يبقى بدونها كالواجب بالقدرة الميسرة .

قلنا : هذا إذا كان الوصف مقصودا ، ونحن نعلم أن نفس الوقت ههنا غير مقصود ؛ لأن معنى العبادة كون الفعل عملا ، بخلاف هوى النفس تعظيما لله تعالى ، وهذا لا يختلف باختلاف الأوقات ، كما لا يختلف باختلاف المكان . ولما ثبت أن النص معقول المعنى ، تعدى الحكم إلى الفرع ، وهى المنذورات المتعينة ، بأن نذر أن يصوم (يوم) ^(٢) الخميس مثلا ، أو يصلى فيه أربع ركعات ، ولم يصل أو لم يصم يجب قضاؤها .

ولا يقال : لما وجب القضاء فى الصوم والصلاة بالنص إذا لولاه لما عرف كيف يستقيم (قولكم) ^(٣) : القضاء يجب بالأمر الذى يوجب الأداء .
لأننا نقول : قد عرف / ^(٤) بالنص أن الواجب ما سقط بخروج الوقت ،

(١) فى ب (ومستحق الإسقاط) بزيادة كلمة (مستحق) .

(٢) زيادة من ح .

(٣) فى ب (قولك) .

(٤) فى ١١/ب من ح .

وفيما إذا نذر أن يعتكف شهر رمضان فصام ولم يعتكف إنما وجب القضاء

وأن هذا النص طلب تفريغ الذمة عن ذلك الواجب ، ولهذا سمي قضاء ، ولو وجب ابتداء لما صح تسميته قضاء حقيقة ، وهذا الكلام يشير إلى أن ثمرة^(١) الخلاف تظهر في المنذرات المتعينة ، فعند الفريق الثاني يجب ، وعند الفريق الأول لا يجب لعدم ورود النص فيه .

ولكن ذكر أبو اليسر في أصوله : القضاء واجب فيها بالإجماع بين الفريقين ، سواء كان عدم إيفائها بالفوات أو التفويت ، فعلى هذا لا يظهر ثمرة الخلاف في الأحكام ، وإنما تظهر في التخريج^(٢) .

قوله : وفيما إذا نذر إلى آخره : جواب عما يقال : لو كان القضاء بالسبب الأول ، لكان ينبغي أن لا يجب القضاء فيما إذا نذر أن يعتكف شهر رمضان ، (فصامه)^(٣) ولم يعتكف ، إذ لا أثر للنذر الموجب الاعتكاف في إيجاب الصوم لكونه مضافا إلى وقت لا أثر له في إيجاب الصوم بوجه ، ولا يمكن (إيجاب)^(٤) القضاء إلا بصوم ، لأنه لا اعتكاف إلا بالصوم فوجب أن يبطل كما ذهب إليه أبو يوسف والحسن بن زياد - رحمهما الله - وحيث لم يبطل وجب القضاء بصوم مقصود بالاتفاق ، في ظاهر الرواية ، دل أنه وجب بسبب آخر غير الأول .

(١) ق ١٣ / أ من ب .

(٢) فمن قال : إن القضاء يجب بالأمر الجديد ، قال : إنه التفويت .

ومن قال بالأمر الأول وهو أمر الأداء قال : إنه النذر قياسا على الصوم والصلاة .

انظر : (حاشية الشيخ يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ١٥٩) .

(٣) في ب (فصام) .

(٤) ساقطة من ح .

بصوم مقصود لعود شرطه إلى الكمال ؛ لأن القضاء وجب بسبب آخر ،

فقال : إنما وجب القضاء بصوم مقصود ؛ لأن السبب الأول وهو النذر موجب للصوم ؛ لأنه شرط الاعتكاف ، فلا يكون موجبا للاعتكاف لكونه موجبا لشرطه تبعاً له ، إلا أنه امتنع بإيجاب الصوم ههنا لشرف الوقت ، وحصول المقصود بصوم الشهر ، والشرط يعتبر وجوده (تبعاً)^(١) لا وجوده قصداً .

فلما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت ، بأن لم يعتكف فيه ، بقي مطلق الاعتكاف واجبا عليه ، وصار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت ، فيظهر أثره في إيجاب الصوم لزوال المانع ، وهو شرف الوقت ، فكان الصوم المقصود واجبا بذلك السبب لا بسبب آخر ، وهذا معنى قول الشيخ : لعود شرطه إلى آخره .

ولا يقال : لو كان النذر السابق كالنذر المطلق بزوال شرف الوقت ، ينبغي أن لا يتأدى ذلك (الاعتكاف)^(٢) في صوم قضاء ذلك الشهر ، كما لو نذر مطلقاً ابتداء ؛ لأننا نقول : امتناع وجوب الصوم في هذا يجوز أن يكون لشرف الوقت ، ويجوز أن يكون لاتصاله بصوم الشهر ، فإن زال الشرف لم يزل الاتصال لبقاء الخلف ، وهو القضاء فيجوز /^(٣) إبقاء إحدى العلتين ، ثم لما وجب بصوم مقصود لا يتأدى بواجب آخر حتى لو قضى هذا الاعتكاف في رمضان القابل أو في صوم واجب آخر لا يجوز .

(١) زيادة من كشف الأسرار للبخارى حيث سقطت من النسختين معا .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ق ١٤ / ب من ب .

والأداء أنواع كامل وقاصر وما هو شبيه بالقضاء كالصلاة بجماعة .
والصلاة منفردا وفعل اللاحق بعد فراغ الإمام حتى لا يتغير فرضه بنية
الإقامة .

قوله : والأداء أنواع إلى آخره : (قوله)^(١) كالصلاة بجماعة نظير الأداء
الكامل^(٢) يعنى من أولها إلى آخرها ، إذ هى صلاة توفّر عليها حقها من
الواجبات والسنن والآداب ، فيكون كاملا ، وهذا فى الصلاة التى سنت
الجماعة فيها ، فأما فيما لم يسن فيه فالجماعة فيه صفة قصور .

قوله : والصلاة منفردا : نظير الأداء القاصر ؛ لأن الجماعة التى (هى سنة
مؤكدة)^(٣) فى قوة الواجب ، معدومة فيها .

ألا يرى أن الجهر ساقط عنه ، والجهر صفة كمال فى التى يجهر فيها ،
بدليل وجوب سجدة السهو بتركه ساهيا ، فكان السقوط دليل القصور .

قوله : وفعل اللاحق (بعد فراغ الإمام)^(٤) ، وهو الذى أدرك أول الصلاة
مع الإمام ، ثم فاته الباقي بالنوم ، ثم انتبه بعد فراغه ، أو أحدث فانصرف
للوضوء ففاته الباقي نظير أداء يشبه القضاء ، وإنما قلنا إنه أداء باعتبار الوقت ،
ولكنه يشبه القضاء ؛ لأنه التزم^(٥) الأداء مع الإمام حين تحرم معه ، وقد فاته
ذلك حقيقة ، وكان أدائه بعد فراغ الإمام مثل ما يحرم مع الإمام حكما ، فكان

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ١٢ / ١ من ح .

(٣) فى ب عبارة ما بين القوسين هكذا : (سنة الجماعة هى سنة مؤكدة) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٥) فى ب (ألزم) وهو خطأ .

ومنها رد عين المغصوب ورده مشغولا بالجناية .

قضاء حكما ، ولهذا لا يلزمه القراءة وسجدة السهو لو سهى . ولا يتغير فرضه بنية الإقامة في هذه الحالة ، يعنى لو نوى المسافر الإقامة في خلال صلاته ، أو دخل مصره يصير فرضه أربعاً ، أما لو نوى الإقامة ، أو دخل مصره بعدما صارت صلاته قضاء ، لا يصير فرضه أربعاً ، وهذا اللاحق لو كان مسافراً مع إمامه لا يصير فرضه أربعاً بنية الإقامة أو بدخوله في المصر في حالة أداء ما فاتته ، كما لو صار قضاء محضاً فعلم أن فعله قضاء حكماً ، وأداء حقيقة ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - : لا يتغير فرضه بنية الإقامة . وإنما جعلنا فعل اللاحق أداء يشبه القضاء ، لا على العكس ؛ لأنه باعتبار أصل الفعل مؤد ، وباعتبار وصفه قاضٍ ، والوصف تبع .

قوله : ومنها رد عين المغصوب : أى من أنواع الأداء ، هذا بيان أنواع الأداء في حقوق العباد .

فرد عين المغصوب أداء كامل ، ورده مشغولا / ^(١) بالجناية أو الدين أداء قاصر ، يعنى أن من غصب عبداً فارغاً ثم جنى على إنسان ، أو أثلف مال الغير في يد الغاصب ثم رده الغاصب مشغولاً بالجناية أو الدين ، كان الأداء قاصراً ، ومعنى القصور : أنه أداء لا على الوصف الذى أخذه ، ولهذا (لو هلك) ^(٢) في يد المالك قبل الدفع إلى ولي الجناية ، برئ الغاصب من الضمان ، ولو دفعه إليه أو بيع في الدين رجع المالك على الغاصب بقيمته بالاتفاق ، فكان الرد (ثمة) ^(٣) لم يوجد .

(١) ق ١٥ / أ من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ح .

وأما عبد غيره وتسليمه بعد الشراء حتى تجبر على القبول وينفذ إعتاقه فيه دون إعتاقها .

والقضاء أنواع أيضا بمثل معقول وبمثل غير معقول وهو ما في معنى الأداء

قوله : وأما عبد غيره : نظير الأداء الذي يظهر القضاء ، يعنى إذا تزوج امرأة على عبد لغيره بعينه ، ثم اشترى ذلك العبد وسلمه إليها ، يكون أداء ، لأنه تسليم المستحق بسببه وهو التسمية / (١) ولهذا لا يكون لها أن تمنع عن القبول إلا أنه شبهه بالقضاء ، فإن ما اشتراه الزوج قبل التسليم إليها مملوك له حتى ينفذ إعتاقه دون إعتاقها ، فهذا التسليم من الزوج أداء مال من عنده .
فمن هذا الوجه يشبه القضاء ؛ لأن تبدل الملك يوجب تبدل العين حكما ، كما في حديث بريرة (٢) ، قالت : هذا لحم تصدق على يا رسول الله .

فقال - صلى الله عليه وسلم - : « هو لك صدقة ، ولنا هدية » (٣) فهذا

(١) ق ١٢/ب من ح .

(٢) هي : مولاة عائشة أم المؤمنين ، كانت مولاة لقوم من الانصار ، وقيل : لبعض بنى هلال ، فكاتبوها ثم باعوها من عائشة - رضى الله عنها - وهي التي جاء الحديث في شأنها بان الولاء لمن أعتق ، وعتقت تحت زوجها ، فخيرها رسول الله - ﷺ - فكانت سنة ، وكانت تخدم عائشة - رضى الله عنها - قبل أن تشتريها ، وكانت من ربات العقل والفراصة .

انظر : (الإصابة ٤/٢٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤/٢٤٢ - ٢٤٣ ، وأعلام النساء ١/١٢٩ ، وسير أعلام النبلاء ٢/٢٩٧) .

(٣) أخرجه : (النسائي ٥/١٠٧ - ١٠٨ بلفظ : « ... هو لها صدقة ولنا هدية » .

وفى الترمذى من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : « كان رسول الله ﷺ - إذا أتى بشيء سال : أصدقة هي أم هدية ؟ فإن قالوا : صدقة لم يأكل وإن قالوا ==

كالصوم للصوم .

والفدية له وقضاء تكبيرات العيد فى الركوع

يعرف أن أخلاف الأسباب يوجب أخلاف الأعيان حكما ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - : وتسليمه بعد الشراء إلى آخره . . .

قوله : والقضاء أنواع إلى آخره ، المراد بمثل غير معقول أنه لا يدرك بالعقل لا أن العقل ينفيه .

قوله : كالصوم للصوم نظير القضاء بمثل معقول .

قوله : والفدية له نظير القضاء ، بمثل غير معقول ، يعنى الفدية خلف عن الصوم عند العجز المستدام عن الصوم ، كالشيخ الفانى ومن بحاله ، وبالنص وهو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ ^(١) قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : يطوقونه ولا يطيقونه ^(٢) بخلاف القياس ، والفدية والفداء : البذل الذى يتخلص به عن المكروه .

قوله : وقضاء تكبيرات العيد إلى آخره : رجل أدرك الإمام فى الركوع من صلاة العيد ، يأتى بتكبيرات العيد قائما إن كان يعلم أنه يدرك الإمام فى الركوع ، وإن خاف رفع الإمام رأسه لو اشتغل بها ، فإنه يكبر للافتتاح ، وهو فرض ، ثم يكبر للركوع ، وهو واجب ثم يكبر تكبيرات العيد فى الركوع

== هدية أكل ، وقال : حديث بهز حديث حسن غريب .

(ونحوه فى مسلم ٧٥٦/٢ ، ومسنده أحمد ٣٠٢/٢) .

(١) سورة البقرة ١٨٤ .

(٢) ذكره الجصاص فى تفسيره : (أحكام القرآن ١٧٦/١) والمعنى : الشيخ الكبير الذى كان يطيق الصوم وهو شاب ، فأدركه الكبر وهو لا يستطيع أن يصوم من ضعف ولا يقدر أن يترك الطعام فيضطر ويطعم عن كل يوم مسكينا نصف صاع .

ووجوب الفدية فى الصلاة للاحتياط .

من غير أن يرفع يديه ، وعن أبى يوسف ^(١) أنه لا يأتى بها فى الركوع ؛ لأنها فاتت عن موضعها ، وهو غير قادر على مثلها قرينة فى الركوع ، فلا يصح أداؤها فى الركوع ، لا بطريق القضاء ولا بطريق الأداء ، وفى ظاهر الرواية : يأتى بها فى الركوع ؛ لأن الركوع يشبه القيام حقيقة وحكما : أما حقيقة فلاستواء النصف الأسفل وهو الفارق بين القيام والقعود ، وما يمكن فيه من النقصان بالانحناء غير مانع لمشابهته ؛ لأن قيام بعض الناس قد يكون بهذه الصفة .

وأما حكما فلأن مدرك الإمام فى الركوع ، مدرك لتلك الركعة ، فقلنا يأتى بها لبقاء المحل من وجه احتياط ، لا بطريق القضاء ، بل لشبهة الأداء ، والاحتياط فى العبادات أن تجب بالشبهة ولا تسقط بها ، ألا يرى أن تكبير الركوع يحتسب من تكبيرات العيد مع أنه يؤدى فى حالة الانتقال .

قوله : ووجوب الفدية فى الصلاة للاحتياط هذا رد لإشكال يرد وهو : أن الفدية فى الصوم ثبتت غير معقول بالنص / ^(٢) فلا يجوز أن يقاس عليه (غيره) ^(٣) ، فكيف أوجبتم الفدية فى الصلاة (بلا نص) ^(٤) قياسا على الصوم .

(١) وبه قال الجمهور كالمالكية والشافعية والحنابلة .

راجع : هذه المسألة فى : (شرح فتح القدير ٧٧/٢ - ٧٨ ، والمجموع ١٩/٥ ، والمغنى لابن قدامة ٣٨٤/٢ ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكية ٢٦٤/١) .

(٢) ق ١٣/أ من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) زيادة من ح .

فأشار إلى الجواب بقوله : ووجوب الفدية فى الصلاة (بطريق)^(١) الاحتياط لا بالقياس لاحتمال أن تكون الفدية معلولة ، فإن الشيخ فخر الإسلام ذكر فى شرح التقويم^(٢) : لما أقام الشرع الفدية مقام الصوم ثبت المماثلة شرعا بين الصوم والفدية ، والمماثلة بين الصوم والصلاة ثابتة ، فيجوز أن تكون الفدية مثلا للصلاة ؛ لأن مثل الشيء يجوز أن يكون مثلا لمثله .

ويحتمل أن (لا يكون)^(٣) معلولا ، بل أمرا تعبديا ، فأمرنا بالفدية فى الصلاة بطريق الاحتياط لا بطريق الحتم ، لأن الصلاة أهم من الصوم ؛ لأنها عبادة بذاتها ، والصوم عبادة بواسطة قهر النفس على ما يعرف بعد^(٤) .

فلئن كان هذا الحكم مشروعا فقد صار مؤدى ، وإلا فليس به بأس ؛ لأنه حينئذ يكون برا مبتدأ يصلح ماحيا للسيئات ، ولهذا قال محمد - رحمه الله - فى الزيادات^(٥) : يجزئه إن شاء الله تعالى كما قال : (كذلك فيما)^(٦) إذا تطوع

(١) زيادة من الشارح - رحمه الله - .

(٢) أى تقويم الأدلة فى الأصول للإمام أبى زيد الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) .
والشرح لفخر الإسلام البزدوى ، وهو شرح بالقول ، وشرح حسن اعتبره العلماء الحنفية .

() انظر : كشف الظنون ١ / ٤٦٧ .

(٣) فى ب (يكون) بإسقاط (لا) وهو خطأ .

(٤) لعله يريد الصفحات الآتية .

(٥) هو : أحد الكتب الستة للإمام محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - المعتمدة المروية عنه برواية الثقات بالتواتر أو الشهرة ، وتسمى بكتب الظاهر الرواية ؛ لأنها رويت كما قلنا عن محمد برواية الثقات ، وهى : المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير .

انظر : (فهارس المبسوط ص ٩ ، والفقه الإسلامى وأدلته ١ / ٤٩) .

(٦) ساقط من ب .

كالتصدق بالقيمة عند فوات أيام التضحية .

الوارث بفداء الصوم بلا إيضاء ، فثبت أنه بطريق الاحتياط / (١) لا بالقياس إذ لو كان بالقياس لما احتاج إلى إلحاق الاستثناء كما في سائر الأحكام الثابتة بالقياس .

والفدية في الصلاة : أن يطعم عنه لكل صلاة نصف صاع من بر أو صاع من غيره . وكان محمد (٢) بن مقاتل يقول : أولا يطعم عنه لكل يوم نصف صاع كما في الصوم ، ثم رجع وقال : لكل صلاة وهو الصحيح كذا في المبسوط (٣) .

ولا يقال : لو كانت الصلاة أهم من الصوم أو مثله ، ينبغي أن يثبت الحكم فيها بالدلالة ، وإن كان غير معقول المعنى ، إذ الحكم يثبت بالدلالة في مثل ذلك .

لأننا نقول : لا بد في الدلالة من كون المعنى المؤثر في الحكم معلوما سواء كان تأثيره معقولا أو لا ، وههنا المعنى المؤثر غير معلوم ، فلا يمكن إثباته بالدلالة .

قوله : كالتصدق بالقيمة إلى آخره هذا أيضا رد لإشكال تقديرى وهو : أن التضحية عرفت قرينة بالنص ، ولا مثل لها عقلا ولا نصا بعد فواتها من وقتها ،

(١) ق ١٦ / أ من ب .

(٢) هو : أبو الحسن محمد بن مقاتل الرازى ، من أصحاب محمد بن الحسن ، سكن بغداد ثم جاور مكة ، ومات بها ، صدوق .

قال الخطيب البغدادي : " كان ثقة " روى عن عبد الله بن المبارك وغيره ، وعنه أحمد بن حنبل وغيره ، مات سنة (٢٢٦ هـ) .

انظر : (الجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٤٦٣ ، وتهذيب التهذيب ٩ / ٤٦٨ ، وتاريخ بغداد ٣ / ٢٧٥ ، ومقدمة الهداية ص ٢٠) .

(٣) راجعه في (٣ / ٩٠) .

ومنها ضمان المغصوب بالمثل

فينبغي أن تسقط بالفوات كصلاة العيد ورمى الجمار ، وقد أقمتم التصديق أوالعين فيما إذا كانت الشاة التي عينت للتضحية بالنذر أو بالشراء الصادر من الفقير بنية التضحية بعد أيام النحر مقام التضحية بدون نص ، وذلك غير جائز .

فأشار إلى الجواب بقوله : كالتصدق بكذا يعنى وجوب التصديق بالعين أو بطريق الاحتياط ، لاحتمال كون التصديق أصلا فى التضحية ، لأنه هو المشروع فى باب / (١) المال كما فى سائر العبادات المالية ، إلا أن الشرع نقل لقبه من التصديق إلى الإراقة ، تطيبا لطعام الضيافة ، إذ الناس أضياف الله تعالى فى هذه الأيام ، ولهذا حرم الصوم فى هذه الأيام ، لما فيه من الإعراض عن الضيافة ، وكره الأكل قبل الصلاة ، ليكون أول ما تناولوا من طعام الضيافة ، والمال بالتصدق يصير من الأوساخ ؛ ولهذا حرمت الصدقة لبنى هاشم ، والله تعالى لا يضيف عباده بما هو خبيث ، فنقل القرية من العين إلى الإراقة لبقى اللحوم طيبة إلا أن ذلك الاحتمال ساقط فى هذه الأيام ؛ لكون الإراقة منصوفاً عليها فى هذه الأيام ، فإذا فات (ذلك) (٢) الوقت آن أوان اعتبار / (٣) ذلك الاحتمال ، فقلنا بوجوب التصديق على اعتبار أنه أصل ، لا على اعتبار أنه خلف .

فلهذا إذا جاء العام القابل لم ينتقل إلى التضحية ، فلو كان التصديق خلفا من الإراقة ، وجب أن يبطل حكم الخلف متى قدر على الأصل كالشيخ الفانى إذا قدر على الصوم يبطل حكم الخلف وهى الفدية .
قوله : ومنها ضمان المغصوب أى من أنواع القضاء ، وهذا بيان أنواع

(١) ق ١٣ / ب من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٦ / ب من ب .

وهو السابق أو بالقيمة وضمان النفس والأطراف بالمال .
وأداء القيمة فيما إذا تزوج على عبد بغير عينه حتى تجبر على القبول كما لو
أتاها بالمسمى .

القضاء فى حقوق العباد .

قوله : وهو السابق : يعنى القضاء بمثل معقول نوعان : كامل وقاصر .
فالكامل وهو المال صورة ومعنى كما فى المثليات .

والقاصر وهو القيمة فيما له مثل إذا انقطع مثله ، بأن لا يوجد فى
الأسواق ، وفيما لا مثل له ؛ لأن حق المستحق فى الصورة والمعنى ، وكان
المثل صورة ومعنى تحقيقا للجبر ، إلا إذا عجز عن الصورة ، فحيث يجبر
المالك على قبول القاصر وهو القيمة للضرورة .

قوله : وضمان النفس ، والأطراف - أى ضمانها فى حالة الخطأ بالمال ،
ضمان بمثل غير معقول ، لأن المماثلة لا يعقل بين المال والآدمى وأطرافه ؛ لأن
الآدمى مالك مبتذل ، والمال مملوك مبتذل ، فأنى يتمثلان ؟ ولأن الآدمى لا
يكون مالا ، وإذا لم يكن مالا لم يكن له قيمة ، إذ المثل معنى عبارة عن قيمة
الشيء - أى عن قدرة ماليته .

وإنما وجب ضمانها بالنص بخلاف القياس ، صيانة للدم عن الهدر ؛ ولهذا
لم يشرع المال عند احتمال القود ؛ لأنه مثل صورة ومعنى فلا يزاحمه مالا
يمثله بوجه .

قوله : وأداء القيمة إلى آخره . . هذا نظير قضاء يشبه الأداء .

تزوج امرأة على عبد بغير عينه ، صحت التسمية عندنا ، خلافا للشافعى (١)

(١) ويقول الحنفية أخذ مالك والقاضى أبو يعلى الحنبلى ، وهو منقول عن أحمد فى
رواية عنه ، وأما أكثر الحنابلة فقد أخذوا بقول الشافعى رحمهم الله جميعا . =

- رحمه الله - ووجب الوسط ، فإن أتاها بالعين أجبرت على القبول ؛ لأنه أدى عين الواجب ، فإن أتاها بالقيمة أجبرت على القبول أيضا ، وإن كان تسليم قيمة الشيء قضاء له لا محالة ، لكنه في حكم الأداء ؛ لأن العبد لما كان مجهولا باعتبار الوصف لا يمكن تسليمه^(١) إلا بتعيينه ولا يتعين إلا بالتقويم ، فصارت القيمة أصلا من هذا الوجه مزاحما للمسمى ، فأيهما أتى/ ^(٢) به تجبر على القبول ، بخلاف العبد المعين ؛ لأنه معلوم بدون التقويم ، فصارت قيمته قضاء محضا ، فلم تعتبر عند القدرة على العبد .

فإن قيل : فعلى ما ذكرتم يصير كأنه تزوجها على عبد أو قيمة وذلك يوجب فساد التسمية ، فيجب مهر المثل كما قال الشافعي : كما لو قال : تزوجتك على هذا العبد أو قيمته لم تصح التسمية .

قلنا : إنما تفسد التسمية في المسألة المذكورة ؛ لأنه لما قال : تزوجتك على هذا العبد أو قيمته ، صارت القيمة واجبة التسمية ابتداء وهي مجهولة ؛ لأنها تختلف باختلاف المتقومين ، كأنه قال : على عبد أو دراهم ، فتفسد للجهالة .

أما في مسألتنا فصحت التسمية ، والقيمة لم تجب بالعقد ؛ لأنه ما سماها فيه لكنها اعتبرت بناءً على وجوب تسليم المسمى إذ لا يمكن تسليمه إلا بمعرفتها ، فكانت مبنية على تسمية شيء معلوم فصحت التسمية ، كما لو تزوجها على عبد بعينه ، فاستحق أو هلك ، تجب القيمة مهرا ويتنصف بالطلاق

== ينظر : (المبسوط ٦٨/٥ ، والمغنى لابن قدامة ٦/٦٩١ - ٦٩٢ ، وبدائع الصنائع ٢٨٣/٢ ، وشرح فتح القدير بما معه من الخواشي ٣/٣٥٤ ، والفقهاء الإسلامى وأدلته ٧/٢٦٢ ، والكافي ٢/٥٥٢) .

(١) ق ١٤/أ من ح .

(٢) ق ١٧/أ من ب .

وعن هذا قال أبو حنيفة - رحمه الله - في القطع ثم القتل عمدا للولى فعلهما، وخالفاه في الأول .

قبل الدخول؛ لأنها وجبت بناءً على مسمى معلوم لا ابتداء كذا في الأسرار^(١).
قوله : (وعن)^(٢) هذا قال أبو حنيفة - رضى الله عنه - أى على اعتبار أن المال الكامل سابق على القاصر ، قال أبو حنيفة - رحمه الله - في القطع ، ثم القتل عمدا ، للولى فعلهما ، أى يخير الولى إن شاء قطعه ثم قتله وإن شاء قتله من غير قطع .

والمسألة على أوجه : أما إن كان القتل بعد البرء (أو قبله)^(٣) ، وأما إن كان القطع والقتل من شخصين أو من شخص واحد ، وأما إن كانا خطأين أو عمدين أو أحدهما عمدا والآخر خطأ ، فإن كان القتل بعد البرء فهما جنايتان على كل حال بالاتفاق ، وإن كانا عمدين فهما جنايتان عند أبى حنيفة ، وكذا إن كان القتل قبل البرء من شخص آخر أو من شخص واحد قبل البرء ، لكن كان أحدهما خطأ ، والآخر عمدا وإن كانا خطأين من شخص واحد والقتل قبل البرء ، فهما جناية واحدة بالاتفاق ، وإن كانا عمدين فهما جنايتان عند أبى حنيفة - رضى الله عنه - وعنده جناية واحدة^(٤) .

(١) راجع : (الجزء الثالث ، الورقة ١٥٦ - ١٥٧ ، مخطوط رقم ٦٠٩٧ - بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

(٢) هكذا في النسختين معا والأصح (على) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) انظر : (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، وبهامشه : بدر المتقى في شرح الملتقى ٦٢٩/٢ - ٦٣٠ ، وشرح فتح القدير وحواشيه ٤٢٥/٥) إلا أن ابن الهمام==

له أن مبنى القصاص على المساواة وفى القتل / (١) بغير القطع مراعاة المساواة فى المقصود بالفعل ، وهو الإهلاك ، وفيه مع القطع مراعاة المساواة فى المقصود بالفعل وصورة الفعل جميعا ، فيتخير الولي بينهما ، بخلاف الخطأ ، فالمعتبر هناك صيانة المحل عن الإهدار لا صورة الفعل ، لأن الخطأ موضوع عنا شرعا / (٢) رحمة علينا .

وقالا : بل يقتل بغير القطع ؛ لأن القطع موقوف فى حكم السراية ، فمتى سرى سقط حكمه وصار قتلا ، والفعل الثانى تحقيق لموجب القطع ، فكانا جناية واحدة ، بخلاف ما لو تخلل البرء بينهما ؛ لأن الأولى قد انتهت واستقر حكمها بالبرء ، فتكون الثانية إنشاء جناية ، كما لو كانا خطأين ، وتخلل البرء بينهما ، وكما لو جنى شخصان ، وقتلنا هذا هكذا من طريق المعنى ، فأما من طريق الصورة فلا ، لأن الفعل متعدد ، ألا يرى أن القتل كما يصلح محققا لموجبه (يصلح) (٣) ماحيا لأثر القطع (٤) .

== ذكر أبا يوسف مع أبى حنيفة خلاف ما فى عامة الروايات والمباسيط وشروح الجامع الصغير حيث ذكر فيها أبو يوسف مع محمد - رحمهما الله - وقد ذهب الإمام أحمد - رحمه الله - إلى قول أبى يوسف ومحمد .

وذهب الشافعى ومالك وأحمد فى رواية إلى قول أبى حنيفة - رحمهم الله - كذا فى (المغنى لابن قدامة ٦٨٥ / ٧ ، والمجموع للنووى ٤٣٣ / ١٨) .

(١) ق ١٤ / ب من ح .

(٢) ق ١٧ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) أى أن القتل بعد القطع كما يصلح إتماما للفعل الأول من وجه ، فكذلك يصلح ماحيا له بمنزلة البرء ، من حيث إن المحل يفوت به ، ولا تصور للسراية بعد فوات المحل ، والقتل بنفسه علة صالحة للحكم وهو انزهاق الروح فوق الأول ؛ لأنه ليس بمؤد إلى الانزهاق لا محالة ، بل الغالب فيه عدمه ، فيصلح أن يكون الحكم مضافا ==

ولا يضمن المثلئ بالقيمة إذا انقطع المثلئ إلا يوم الخصومة
وقلنا جميعا المنافع لا تضمن بالإتلاف .

قوله : ولا يضمن المثلئ إلى آخره . . أى على اعتبار أن المثلئ الكامل هو
السابق فى ضمان العدوان على القاصر ، قال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا
يضمن المثلئ إلا يوم الخصومة ؛ لأن المثلئ الكامل هو الواجب فى الذمة ، وإنما
يتحول إلى القاصر للعجز ، وذلك وقت القضاء ، بخلاف ما إذا كان الواجب
فى الذمة مما لا مثل له ، فإنه غير مطالب بأداء المثلئ الكامل ، بل هو مطالب
بأداء القاصر ، وهو القيمة ، بأصل السبب فيعتبر قيمته عند ذلك .

وعند أبى يوسف - رحمه الله - لما انقطع المثلئ فقد التحق بما لا مثل له فى
اعتبار القيمة ، والخلف - إنما يجب بالسبب الذى يجب به الأصل فيعتبر قيمته
عند ذلك السبب وهو الغصب .

وقال محمد - رحمه الله - المصير إلى القيمة للعجز عن أداء المثلئ الكامل ،
وذلك بالانقطاع عن أيدى الناس ، فتعتبر قيمته يوم الانقطاع ، كذا فى
المبسوط (١) .

قوله : وقلنا جميعاً المنافع لا تضمن بالإتلاف . أى باعتبار أن المثلئ الكامل أو

== إلى القتل ابتداء ، ألا ترى أن القاتل لو كان غير القاطع ، كان القصاص فى النفس
على الثانى خاصة ، ولو كان محققا للسرابة لا محالة ، لوجب القصاص عليهما .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ١ / ١٧٠) .

(١) راجعه فى (١١ / ٥٠ ، ومجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ٢ / ٤٥٧ ، وبدائع
الصنائع ٧ / ١٥١) .

القاصر شرط فى القضاء قلنا : /^(١) المنافع لا تضمن بالإتلاف ^(٢) .

وعند الشافعى ^(٣) - رحمه الله - : تضمن ؛ لأنها أموال مستحقة كالأعيان ، وذلك أن المال غير آدمى ، خلق لمصالحه ، فالمنافع بهذه الصفة ، وكيف (لايضمن)^(٤) والمصلحة فى التحقيق تقوم بمنافع الأشياء ، والذوات تصير متقومة باعتبارها .

ألا يرى أن الأسواق تقوم بالمنافع والأعيان جميعا ، كالحجر والخانات ^(٥) . ولهذا جعلها الشرع أموالا متقومة ، حتى صلحت مهرا ، وورد العقد عليها وضمنت بالمال فى العقود الصحيحة والفاصلة .

ولنا : أن المنافع لا تضمن بمثلها من المنافع بالإجماع ، فإن الحجر (المبنية)^(٦) على تقطيع واحد بأجرة واحدة لا تضمن منفعة (إحدى بالآخرى) ^(٧) ، مع

(١) ق ١٨ / أ من ب .

(٢) انظر : (المبسوط ٧٨/١١ - ٨٠ ، ومجمع الأنهر بهامشه ٤٦٧/٢ ، وبدائع الصنائع ١٤٣/٧ ، ١٦٠ ، والدر المختار ١٤٣/٥) .

وقد استثنى الحنفية من ذلك ثلاثة مواضع : أ- أن يكون المغصوب وقفا .

ب- أن يكون مال يتيم . ج- أن يكون مالا معدا للاستغلال - أى الاستثمار - .

انظر : (الفقه الإسلامى وأدلته ٧١٣/٥ ، ٧٣٤) .

(٣) ويقولوه أخذ أحمد ، والمالكية فى الشهور .

انظر : (المجموع للنووى ٢٤٩/١٤ ، والمغنى لابن قدامة ٢٦٠/٥ ، ومغنى المحتاج

٤٨٦/٢ ، والمهذب ٣٦٧/١ ، وشرح الكبير ٤٨٨/٣ ، وبداية المجتهد ٣١٥/٢) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وهى جمع خان ، والخان : ما ينزله المسافرون . (المصباح المنير ١٨٤/١) .

(٦) ساقطة من ح .

(٧) العبارة السليمة هكذا : (أحداها بالآخرى) .

وجود المشابهة صورة ومعنى ولأن لا تضمن بالأعيان ، مع أن لا مماثلة بين العين والمنفعة لا صورة ولا معنى / (١) أولى . أما الصورة فظاهرة (٢) . وأما المعنى فلأن المنفعة ليست بالمال ، لأن المالية للشيء بالتمول وهو عبارة عن صيانة الشيء وادخاره لوقت الحاجة ، لا عن الانتفاع بالإتلاف ، فإن الأكل لا يسمى تمولا ، والمنفعة لا تبقى وقتين بل كما توجد تتلاشى ، فلا يرد عليه التمول وكذا التقوم الذى هو شرط الضمان ، إذ المعدوم لا يوصف بأنه متقوم ، ولو وجد فبعد الوجود لا يسبق التقوم الإحراز كالصيد والحشيش ، والإحراز لا يتحقق فيما لا يبقى زمانين . ولا يقال : المنافع توجد محرزة ضرورة إحراز ما قامت هى به .

لأنا نقول : هذا إحراز ضمنى لا قصدى ، وذلك لا يوجب الضمان كالحشيش الثابت فى أرض مملوكة ، لا يكون مضمونا بالإتلاف ، مع أنه محرز بإحراز الأرض .

ولا يقال : العقد يرد عليها ، وهو آية المالية (والتقوم) (٣) لأن غير المال لا يرد عليه العقد كالميتة والدم .
لأنا نقول : ورود العقد عليها ثبت بخلاف القياس بالنص (٤) ، فلا يقاس عليه

(١) ق ١٥ / أمن ح .

(٢) وذلك ؛ لأن المنفعة تقوم بالعين ، والعين تقوم بنفسها ، وما يقوم بغيره تبع له ، والتفاوت بين التبع والمتبوع ظاهر ، وكذا المنافع لا تبقى وقتين ، والعين تبقى أوقاتا ، وبين ما تبقى وبين ما لا تبقى تفاوت عظيم .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ١ / ١٧٢) .

(٣) فى ب (والتقوم) .

(٤) وهو من الكتاب قوله تعالى خبرا عن شعيب عليه السلام : ﴿ قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تاجرني ثمانى حجج ﴾ ومن السنة قوله ﷺ : =

عليه غيره ، أو ثبت تقومها فى العقد لقيام العين مقامها للحاجة والضرورة ، ولا يتحقق مثل هذه الضرورة فى العدوان ، فبقى الحقيقة معتبرة ^(١) / ^(٢) ولا يقال : قد مست الحاجة ههنا أيضا (سدا) ^(٣) لباب العدوان ، إذ فى القول بعدم وجوب الضمان انفتاح باب الظلم وتضييق الأمر على الناس ، وإبطال حق المالك بالكلية .

لأننا نقول : ليس الأمر كما قلت ، فإن الحاجة فيما يكثر وجوده لا فيما يندر وجوده ، وهو العدوان ، فإنه منهى عنه ، وسبيله أن لا يوجد ، كيف وقد أوجبنا للزجر ، التعزير والحبس ، فإنه ذكر فى المبسوط ^(٤) : وعندنا يأثم ويؤدب على ما صنع ، ولكنه لا يضمن شيئا .

وأما قوله : فيه إبطال حق المالك ، فليس ذلك ، لأن حقه لا يبطل ، بل يتأخر إلى دار الآخرة ، بخلاف ما لو أوجبنا الضمان فإنه يفوت حق الغاصب أصلا ؛ لأن العين زائدة على المنفعة كما قلنا ، وحق الغاصب فيما وراء ظلمه

== "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" .

انظر : (بدائع الصنائع ٤ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٣٦٨) .

(١) وبيان ذلك : أن الناس لما كانوا فى حاجة إلى هذا العقد ، أقام الشرع العين المتفع بها مقام المنفعة فى قبول العقد ، إذ لا بد له من محل . ألا ترى أنه لو أضاف العقد إلى المنافع لا يصح بأن قال : أجرتك منافع هذه الدار شهرا . ثم عند حدوث المنفعة يثبت حكم العقد فيها ، فيثبت التقوم لها بهذا الطريق للضرورة ، ولا يتحقق مثل هذه الضرورة فى العدوان .

ينظر : (كشف الأسرار ١ / ١٧٣) .

(٢) ق ١٨ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) انظره فى : (٨٠ / ١١) .

والقصاص لا يضمن بقتل القاتل

محترم ، فيفوت حقه أصلا ؛ لأنه لا يوصل إليه في دار الآخرة ؛ لأنه يستحق عليه بقضاء القاضى ، وما يستحق بالقضاء لا يوصل إليه في دار الآخرة ، فكان التأخير أهون من الإبطال .

وانما قيدنا بالإتلاف مع ثبوت الخلاف فى الغصب أيضا ، لأن الخلاف فى غصب المنافع ليس بناء على الأصل المذكور ، بل بناء على الاختلاف فى زوائد المغصوب ، فإنها لا يضمن على الغاصب عندنا خلافا له ، لما أن الغصب عندنا إزالة اليد^(١) المحقة وإثبات اليد المبطله .

وعنده إثبات اليد المبطله فقط ، فتكون الزوائد مضمونة عنده لتحقيق الغصب فيها وغير مضمونة عندنا لعدم تحققه فيها^(٢) .

قوله : والقصاص لا يضمن بقتل القاتل . . أى لو قتل إنسان من عليه القصاص لا يضمن شيئا لمن له القصاص : لا القود ولا الدية عندنا^(٣) ، وعند الشافعى يضمن^(٤) الدية . له أن القصاص ملك متقوم للولى ، ألا يرى أن

(١) ق ١٥ / ب من ح .

(٢) إذ لا يتصور الإزالة فى الزوائد لحدوثها فى يد الغاصب ، فكذا المنافع لأنها زوائد تحدث فى العين شيئا فشيئا ، وعند الشافعى - رحمه الله - : الزوائد مضمونة ، فكذا المنافع ، لأن اليد تثبت على المنفعة كما تثبت على العين .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ١٨٧ ، وكشف الأسرار ١ / ١٧١) .

(٣) وكذلك عند المالكية وهو أحد قولى الشافعى .

انظر : (بدائع الصنائع ٧ / ٢٤٦ ، والشرح الكبير ٤ / ٢٣٩ ، ومجمع الأنهر بهامشه ٢ / ٢٢٧) .

(٤) وإليه ذهب الحنابلة . راجع : (مغنى المحتاج ٤ / ٤٨ ، والمهذب ٢ / ١٨٨ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٦٦٤ ، وكشف القناع ٥ / ٦٣٣) .

وملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول .

القاتل إذا صالح في مرضه على الدية يعتبر ذلك من جميع المال ، وقد أتلف ذلك بقتله فيضمن .

وذكر في التهذيب^(١) : أن القاتل لا يضمن الدية كما هو مذهبنا .

ولنا أن المتلف ليس بمال فلا يضمن بالمال ، لأن المال^(٢) . ليس بمثل له صورة ولا معنى لأن ملك القصاص ليس بمال ولا متقوم ، وشرعيته لمعنى الإحياء ، إلا أن القاتل إنما يلتزم الدية ، والصلح مقابلة ما هو من أصول حوائجه ، وهو إبقاء نفسه ، وحاجته مقدمة على حق الوارث ، فلهذا يعتبر من جميع المال .

قوله : وملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول . . .^(٣)

أي شهود الطلاق بعد الدخول إذا رجعوا لم يضمنوا للزوج شيئا عندنا ، وعند الشافعي يضمنون له مهر المثل .

(١) هو : التهذيب في الفروع - للإمام محيي السنة حسين بن مسعود البغوي ، الشافعي المتوفى سنة (٥١٦ هـ) . وهو تأليف محرر مذهب مجرد عن الأدلة غالباً ، لخصه من تعليق شيخه القاضي حسين ، وزاد فيه ونقص .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٥١٧) .

(٢) ق ١٩ / ١ من ح .

(٣) يعني إذا شهد الرجلان : بأنه طلق امرأته بعد الدخول ، فحكم القاضي عليه بأداء المهر والتفريق ، ثم رجع الشاهدان ، فعندنا لا يضمنان شيئا ، وبه قال الحنابلة وهو مذهب أحمد رحمه الله . وعند الشافعي - رحمه الله - يضمنان له مهر المثل وهو رواية أحمد أيضا .

ولابد للمأمور به من صفة الحسن ضرورة أن الأمر حكيم .

له أن ملك النكاح متقوم على الزوج ثبوتاً ، فيكون متقوماً عليه زوالاً ،
لأن الزائل عين الثابت ، كملك اليمين بل أولى ؛ لأن ملك اليمين يجوز
اكتسابه بلا بدل ، بخلاف ملك النكاح ، فإنه لا ينفك عن مهر .

ولنا أن ملك النكاح ليس بمال متقوم ، فلا يضمن بالمال بالإتلاف ، لأن
ضمان الإتلاف مقدر بالمثل ، ولا مماثلة بينهما صورة ولا معنى ، لأن النكاح
(شرع)^(١) لمعنى السكن ، والازدواج ، وإبقاء النسل ، والمال خلق بذلة الإقامة
المصالح ، فأنى يتماثلان ، ولأن ملك النكاح فى حكم جزء من آدمى ،
بمعنى تفريع آدمى منه ، فكان معتبراً به ، وإنما يتقوم البضع عند الثبوت
لإظهار خطر ذلك المحل ، لأن لا يملك مجاناً ، فإن ما يملك مجاناً لا
يعظم خطره عنده ، فأما الملك الوارد فليس بذى خطر ، ولهذا صحت إزالته
بالطلاق من غير شهود ولا عوض ، وعند زوال الاستيلاء والملك الوارد عليه
لا يحتاج إلى التقويم .

وإنما قيد بالطلاق بعد الدخول ، لأن قبل الدخول إذا رجعوا يضمنون نصف
المهر بالاتفاق ، لقصر يد الزوج عن ذلك المال ، فأشبه الغصب .

قوله : ولابد للمأمور به من كذا . . اعلم (أن)^(٢) حسن الشيء عند من

== انظر : (مجمع الأنهر بهامشه ٢١٨/٢ ، ويدائع الصنائع ٢٨٣/٦ ، والمجموع
للنوى ٢٨١/٢٠ ، والمغنى لابن قدامة ٢٥٠/٩) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ساقطة من ب .

جعله عقليا عبارة عن كون عاقبته حميدة ، والقبح بخلافه .
وعند من جعله شرعيا هو : موافقة الغرض . والقبح / ^(١) بخلاف ذلك .
وقيل : الحسن كون الشيء مطلوب الوجود ^(٢) ، والقبح كونه مطلوب العدم

(١) ق ١٦/أ من ح .

(٢) قلت : إن الحسن والقبح يطلق على معان ثلاثة :

الاول : الحسن كون الشيء ملائما للطبع كالفرح ، أو كقولنا : إنقاذ الفريق حسن .
والقبح : كون الشيء منافرا للطبع كالغم ، أو كقولنا : اتهام البريء قبيح .
الثاني : الحسن : كون الشيء صفة كمال كالعلم ، والقبح كونه صفة نقص كالجهل
ولا خلاف بين العلماء في أنهما بهذين التفسيرين عقليان بمعنى أن العقل يستقل
بإدراكهما من غير توقف على الشرع .
الثالث : الحسن كون الشيء متعلق المدح والثواب كالعبادات . والقبح كونه متعلق
الذم والعقاب كالمعاصي .

وقد اختلف العلماء في أن الحسن والقبح بهذا التفسير شرعى أو عقلى :
فذهب الإمام أحمد وفخر الإسلام ، وشمس الأئمة السرخسى والأشعرية ومن معهم :
إلى أنه شرعى ولا حظ للعقل فيه : فلا حاكم إلا الله تعالى ، والعقل لا يحسن ولا
يقبح ، ولا يوجب ولا يحرم .
وذهب أبو الحسن التميمي من الحنابلة وأبو الخطاب ، والمعتزلة ، والكرامية ،
والسمرقندى صاحب الميزان وكثير من المتكلمين ومن معهم .
إلى أنه عقلى ، فالعقل يحسن ويقبح ، ويوجب ويحرم .
ونقل عن الحنفية والمالكية والشافعية قولان .

راجع تفصيل ذلك فى : (كشف الأسرار للبخارى ٢٣١/٤ ، والتوضيح على التنقيح
ص ٣٧١ فما بعدها ، والأحكام للآمدى ١١٣/١ فما بعدها ، وشرح العضد
بحواشيه ١/ ٢٠٠ - ٢٠٢ ، والمعتمد ٣٦٥/١ ، والمسودة ص ٤٢١ ، وإرشاد
الفحول ص ٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٨٨ فما بعدها ، وفواتح الرحموت
٢٥/١ فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ٦٤/١ ، ٧٨ ، وشرح الكوكب المنير ==

وهو إما أن يكون لعينه ، إما أن لا يقبل السقوط أو يقبله ، أو يكون ملحقا
بهذا القسم ، كالتصديق والصلاة والزكاة .

وهذا / ^(١) معنى اللغة ، وهو ما تميل إليه النفس : فإن مال طبيعا فحسنة
طبيعى ، وإن مال عقلا فحسنة عقلى ، وإن مال شرعا فشرعى .

ثم إن حسن المأمور به من قضايا الشرع ، لا من موجبات اللغة ، لأن
صيغة الأمر تتحقق فى الكفر والسفه والعبث . ألا يرى أن السلطان الجائر يأمر
إنسانا بالظلم والغصب إلا أن الشرع يقتضى كون المأمور به حسنا ، إذ الشارع
حكيم على الإطلاق ، ولا يليق بالحكمة (طلب) ^(٢) ما هو قبيح بآكد الوجوه ،
قال الله تعالى : ﴿ إن الله لا يأمر بالفحشاء ﴾ ^(٣) ، فدل أن حسن المأمور به
ضرورة حكمة الأمر ، والعقل آلة لمعرفته ، لا أن العقل موجب الحسن ، وإلا
لما جاز ورود النسخ عليه ، لأن الحسن العقلى لا يرد عليه التبديل ، كحسن
العدل والإحسان وشكر المنعم .

وهو - أى الحسن - إما أن يكون لعينه - أى بواسطة نفس المأمور به - أو
لغيره - أى بواسطة غير المأمور به - فإن كان لعينه ، فهو إما أن لا يقبل
السقوط ، أو يقبله أو يكون ملحقا بهذا القسم أى بما حسن لعينه ، لكنه مشابه
لما حسن لغيره .

وقوله : كالتصديق - نظير ما حسن لعينه ولا يقبل السقوط والصلاة ،

= ٣٠٠ / ١ فما بعدها ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ١٩٣ - ١٩٥ ،
والمستصفى ٥٥ / ١ ، والمنخول ص ١٥ .

(١) ق ١٩ / ب من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة الأعراف / ٢٨ .

نظير مايقبل السقوط . والزكاة نظير الملحق به .

أما حسن التصديق لا يحتمل السقوط بحال ^(١) سواء كان مكرها أو غير مكره .

أما الصلاة فإنها حسنت لعينها ، لأنها تتأدى بأفعال وأقوال وضعت للتعظيم ، إذ قيام العبد بين يدي الرب واضعا يمينه على الشمال صارفا طرفه إلى الأرض ، تعظيم له في نفسه ، ثم إعقابه بالركوع زيادة تعظيم ، ثم إلحاقه السجود نهاية في التعظيم بوضع أشرف أعضائه على التراب ، وكذا سائر أذكارها ، وتلاوة القرآن تدل على نهاية التعظيم والمبالغة في التنزيه والتقديس ، فثبت أنها مع جميع أفعالها وأذكارها تعظيم الله وهو حسن في نفسه ، ولكنه يقبل السقوط إذا كان في غير حينه ، كالصلاة في الأوقات المكروهة ، أو قبل الوقت ، أو حالة ، كالصلاة في حال عدم الطهارة ، فحيثما يصير قبيحة بهذه العوارض .

وإنما صارت الزكاة / ^(٢) ملحقه بها ، لأنها صارت حسنة بواسطة رفع حاجة الفقير، الذي هو من خواص الرحمن لا بنفسها، إذ هي في نفسها تنقيص مال وإضاعته ، وهي حرام شرعا ، وممنوع عقلا ، وكذا الصوم صار حسنا بواسطة قهر النفس التي هي عدو الله ، كما جاء في الحديث أنه تعالى أوحى إلى داود - عليه السلام - فقال : « يا داود ، عاد نفسك فإنها انتصبت لمعادتي » .

(١) يعني أن التصديق لازم على المرء ، ولا يسقط عنه مادام عاقلا بالغاً ، ولهذا لا يزال حال الإكراه ، فإن أكره على إجراء كلمة الكفر ، يجوز له التلفظ باللسان بشرط أن يبقى على حاله فالإقرار يقبل السقوط ، والتصديق لا يقبله قط وحسن التصديق ثابت لعينه ، لأن العقل يحكم بأن شكر المنعم الخالق واجب .

انظر : (نور الأنوار شرح المنار ص ٤٥) .

(٢) ق ٢٠ / أ من ب .

وقال عليه الصلاة والسلام: « أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك »^(١) .
ولهذا سمي الجهاد معها ، الجهاد الأكبر ، كما في قوله - عليه الصلاة
والسلام - : « رجعنا من الجهاد الأصغر /^(٢) إلى الجهاد الأكبر »^(٣) .
إذ هو في نفسه تجويع النفس ، ومنع نعم الله عن مملوكه مع النصوص
المبيحة لها .

وكذا الحج صار حسنا بواسطة شرف المكان ، لا لذاته ، إذ قطع المسافة
وزيارة أماكن معلومة يساويان في (غايتها)^(٤) سفر التجارة ، وزيارة البلاد ،
غير أن هذه الوسائط ثبتت بخلق الله تعالى بلا اختيار للعبد ، فصارت كلا
واسطة ، فصارت هذه العبادات كالصلاة ، حتى شرط لها الأهلية الكاملة ، فلا

(١) أخرجه : البيهقي في الزهد بإسناد ضعيف ، وله شواهد من حديث أنس .
ويجوز على السنة كثيرين « أعدى عدوك » بالثنية في الموضعين ، ولا أصل له بهذا
اللفظ ، والمشهور على الالة « أعدى عدوك » بالإنفراد في « عدوك » .
(كشف الخفاء ١ / ١٦٠) .

(٢) ق ١٦ / ب من ح .

(٣) أخرجه : (البيهقي في كتاب الزهد ص ١٩٨ ، وقال : إسناده ضعيف ، والخطيب
البغدادي في تاريخه ١١ / ١٨١ ، وقال الحافظ ابن حجر في - تسديد القوس - : هو
مشهور على الالة وهو من كلام إبراهيم بن عيلة ، والمجلوني في : كشف الخفاء
ومزيل الإلباس ١ / ٥١١ ، والمناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق - المطبوع
على هامش الجامع الصغير ٢ / ٣٠ - ٣١ ، ومحمد بن السيد الحوت في : أسنى
المطالب ص ٢٢١ ، وضعف إسناده .

وقال الملا علي قاري في : الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ص ٢٠٦ ما نصه :
« ذكر الحديث في الإحياء ونسبه العراقي إلى البيهقي من حديث جابر وقال : هذا
إسناده فيه ضعف » .

(٤) في ب (ذاتها) .

أو لغيره وهو إما أن لا يتأدى بنفس المأمور به أو يتأدى .

تجب على الصبي كالصلاة ، خلافا للشافعى^(١) فى فصل الزكاة .

ولا يقال : الصلاة صارت حسنة بواسطة الكعبة أيضا .

لأنا (نقول)^(٢) : نريد بالواسطة ما يتوقف ثبوت الحسن عليه ، وهذه الوسائط المذكورة كذلك ، بخلاف الكعبة ، فإن الصلاة حسنة فى ذاتها من غير نظر إلى جهة الكعبة ، ولهذا كانت حسنة حين كانت القبلة بيت المقدس ، وجهة المشرق ، وعند اشتباه القبلة ، وعند التنقل على الدابة .

قوله : أو لغيره . . . أى حسن المأمور به لمعنى فى غيره ، وذلك لا يخلو : إما أن يتأدى بنفس المأمور به أو لا ، والثانى كالوضوء أو السعى إلى الجمعة ، فإن الوضوء ليس بحسن فى نفسه ، لأنه تبرد وتطهر ، وإنما صار حسنا للتوصل به إلى أداء الصلاة وكذا السعى ليس بحسن فى نفسه إذ هو مشى ونقل أقدام وإنما صار حسنا للتوصل به إلى أداء الجمعة ، ولهذا لا يسقطان بسقوط الصلاة والجمعة ، ثم إنهما لا يتأديان بنفس الوضوء والسعى ، بل بفعل مقصود بعدهما ، أما الأول^(٣) كالصلاة على الميت/^(٤) والجهد ، فإنهما ليسا بحسين بذاتهما ، إذ الصلاة بدون الميت عبث ، والجهد تخريب بنيان الرب

(١) حيث قال : تجب الزكاة فى مال الصبي لقوله - ﷺ : « ابتغوا فى مال اليتامى لا تأكلها الزكاة » والحديث ضعيف .

انظر : (المجموع للنووى ٣٢٩/٥) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) أى الذى يتأدى بنفس المأمور به .

(٤) ق ١٦ / ب من ح .

وتخريب بلاده ، وليس فيهما حسن ، وإنما صار حسنين بواسطة إسلام الميت ، وكفر الكافر قضاء لحق المسلم ، وإعلاء دين الله ، حتى لو قام به البعض سقط^(١) عن الباقيين لحصول المقصود ، ولهذا لو لم يكن الميت مسلماً كانت الصلاة منهيًا عنها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ .. ﴾^(٢) الآية ، أو أسلم الكافر لم يبق الجهاد فرضاً ، لكنه خلاف الخبر لقوله عليه السلام : « الجهاد ماضٍ إلى أن تقوم الساعة »^(٣) .

وإنما اعتبرت الوسائط ههنا ، وهى إسلام الميت وكفر الكافر حتى صار حسناً لمعنى فى غيره دون الصوم (ونظيره)^(٤) .

لأنها وإن كانت بتقدير الله تعالى ، فهى تثبت باختيار العبد ، بخلاف الصوم (ونظيره)^(٥) ، فإن الوسائط فيها بخلق الله تعالى بلا اختيار للعبد ، إذ كون النفس عدواً لله ، وكون الفقير محتاجاً ، وشرف المكان ، بخلق الله تعالى .

ولا يقال : لو كانت النفس غير جانية فكيف لزم قهرها ؟ .

لأننا نقول : لو كانت عدو الرب بطبعها ، فالاجتناب عنها وعن مناها لازم ،

(١) قلت : هذا إذا لم يكن الجهاد فرض عين ، ولم تحضر الجنازة أو لم يدخل فيها فإن من حضرها ، أو دخل فيها تصير عليه فرض عين .

(٢) سورة التوبة / ٨٤ .

(٣) أخرجه (أبو داود ١٨/٣) بلفظ « ثلاثة من أصل الإيمان : الكف عمن قال لا إله إلا الله ولا تكفره بذنب ولا تخرجه من الإسلام بعمل - والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتى الدجال لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل ، والإيمان بالأقدار » .

(٤) فى ب (ونظيره) . بالإفراد ، وهو خطأ ، والمراد من النظيرين هنا : الزكاة والحج .

(٥) فى ب (ونظيره) .

أو يكون حسنا لحسن في شرطه بعدما كان حسنا لمعنى في نفسه أو ملحقا به كالوضوء والجهاد . والقدرة التى يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه ، وهى نوعان : مطلق وهو أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه وهو شرط فى أداء كل أمر .

فكذا قهرها / ^(١) كما أن التباعد عن النار المحرقة لازم (لصيانة النفس) ^(٢) وإن جبلت النار كذلك ، فكذا ههنا صيانة النفس لازمة عن هواها ، وذا فى المنع عن شهواتها ، قال الله تعالى : ﴿ ونهى النفس عن الهوى ... ﴾ ^(٣) الآية .

قوله : أو يكون حسنا لحسن فى شرطه : أى يكون المأمور به حسنا بواسطة كون المأمور به حسنا بواسطة كون القدرة عليه شرطا لوجوبه بعدما صار حسنا لعينه ، أو ملحقا به كالصلاة مثلا ، فإنها حسنة لعينها وقد ازدادت حسنا باعتبار حسن شرطها ، وهو القدرة على الأداء ، ويسمى هذا القسم جامعا ^(٤) .

وقوله : والقدرة التى إلى آخره ، نظير هذا القسم .

قوله : (وهى نوعان) ^(٥) : أى القدرة التى يزداد حسن المأمور به نوعان : مطلق أى : نفس القدرة بدون تعرض كونها ميسرة الواجب أم لا ؟ وتسمى القدرة الممكنة أيضا .

قوله ^(٦) : وهو شرط فى أداء كل أمر ، أى مطلق القدرة شرط فى أداء كل أمر .

(١) ق ١٧ / ١ من ح .

(٢) فى ح (صيانة للنفس) .

(٣) سورة النازعات / ٤٠ .

(٤) لكونه لعينه ولغيره .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) ق ٢١ / ١ من ب .

يعنى تختص هذه القدرة بوجوب الأداء دون القضاء ، حتى إن الفائت من الصيامات والصلوات والزكوات ، يجب قضاؤها فى النفس الأخير، إن عجز فى تلك الساعة .

ولا يقال : تكليف ما ليس فى الوسع لا يجوز شرعا ، وفى وجوب القضاء فى تلك الساعة هذا ، لأن هذه القدرة شرط فى ابتداء الوجوب لصحة التكليف ، ولم يتكرر فى واجب واحد ، لما بينا ^(١) أن القضاء يجب بالسبب الذى يجب به الأداء ، وكان وجوب القضاء بقاء ذلك الواجب بعينه ، لا وجوبا آخر ، وقد تحقق الوجوب بوجود القدرة فى الابتداء ، فلا يحتاج إلى اشتراطها فى حال البقاء ، كذا قيل .

وفيه بحث ، فإنه لا يلزم من كون وجوب القضاء بالسبب الذى يجب به الأداء ، أن يكون الواجب واحداً ، وكيف ، فإن فى الأداء يجب عين المأمور به ، وفى القضاء مثله .

وقيل : لا فرق (فى) ^(٢) اشتراط القدرة بين الأداء والقضاء ، لأن الأداء (إذا) ^(٣) كان مطلوبا بنفسه يشترط فيه حقيقة القدرة ، وإن كان مطلوبا لغيره يشترط توهمها على ما سنبينه ، فكذا القضاء إذا كان الفعل منه مقصودا يشترط القدرة وإلا يشترط التوهم أيضا .

ففى النفس الأخير لا يبقى (عليه) ^(٤) وجوب القضاء ، بناءً على توهم الامتداد، ليظهر أثره فى المؤاخذه، والإيصاء، كما فى الجزء الأخير من الوقت،

(١) راجع : (ص : ١٧٥ - ١٧٦) .

(٢) فى ح (بين) وهو خطأ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

والشرط توهمه لا حقيقته حتى إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض في آخر الوقت لزمه الصلاة لتوهم الامتداد في آخر الوقت بوقت الشمس .

بناءً على التوهم ليظهر أثره في القضاء .

فإن قيل : يلزم عليه ما إذا فاتته صلاة في الصحة ، فقضاها في المرض قاعداً أو مومياً أو مضطجعا حيث يجوز ، ولو لم يشترط القدرة في القضاء لما جاز ، لأن القيام والركوع والسجود كانت واجبة ولم يأت بها .

قلنا : إنه قضاها كما وجبت ، لأن الشرط القدرة التي تمكنه من الأداء ، إما قائماً / ^(١) أو قاعداً ، لا قدرة مكنته ، فظهر أن الاستقامة على القيام ما كانت شرطاً في الابتداء بل شرط / ^(٢) ذلك لكونه قادراً على القيام ، لا أن القيام مشروط متعيناً ، ألا يرى أنه لو كان مريضاً تلزمه الصلاة على ما يستطيع ، كذا ذكره ، وهذا ليس بمتضح .

قوله : والشرط توهمه لا حقيقته . . . أي الشرط توهم ما يتمكن به من الأداء ، وهو القدرة الممكنة لا حقيقته التي بنى التكليف عليها ، لأنها لا تسبق الفعل كما عرف في مسألة الاستطاعة ، ولا بد للتكليف من أن يكون سابقاً على الفعل ، فدعت الضرورة إلى نقل الشرطية إلى سلامة الآلات وصحة الأسباب ، التي تحدث القدرة الحقيقية بها عند إرادة الفعل عادة ، فثبت أن الشرط توهمها لا حقيقتها ، ولهذا قلنا : إذا بلغ الصبي أو أسلم الكافر ، أو

(١) ق ١٧/ب من ج .

(٢) ق ٢١/ب من ب .

أفاق المجنون ، أو ظهرت الحائض ، في جزء قليل من الوقت بمقدار ما يسهه فيه التحريمة تلزمه الصلاة عندنا استحسانا .

وقال زفر^(١) : لا تلزمه^(٢) قياسا ، لعدم القدرة ، بناءً على فوات الوقت الذي هو من ضرورة القدرة ، ولا اعتبار لاحتمال حدوث القدرة بامتداده ، لأن ذلك احتمال بعيد فلا تعتبر به ، كاحتمال سفر الحج بغير الزاد والراحلة ، واحتمال القدرة على الصوم للشيخ الفاني ، واحتمال القدرة على القيام والركوع للمريض والمقعّد^(٣) بزوال العلة ، ومع ذلك لم يصلح شرطا للتكليف ، فكذا هذا .

ولكننا نقول : سبب الوجوب ، وهو جزء من الوقت ، قد وجد في حق

(١) هو : زفر بن هذيل بن قيس البصري ، كان ثقة مأمونا ، دخل البصرة في ميراث أخيه فتشبت به أهل البصرة ، فمنعوه الخروج منها .

قيل : أكره على القضاء ، فأبى ، واختفى مدة ، فهدم منزله ، ثم خرج وأصلح منزله ثم أكره وهدم منزله ولم يقبله .

كان ممن جمع بين العلم والعبادة ، وكان من أصحاب الحديث ، ثم غلب عليه الرأي ولد سنة (١١٠ هـ) وتوفي سنة (١٥٨ هـ) ، يعتبر من أقدم أصحاب أبي حنيفة موتا ، من تصانيفه : المجرد في الفروع .

انظر : (وفيات الأعيان ٢/ ٣١٧ - ٣١٩ ، وشذرات الذهب ١/ ٢٤٣ ، والفوائد البهية ص ٧٥ - ٧٦ ، وهدية العارفين ١/ ٣٧٣) .

(٢) راجع هذه المسألة في : (بدائع الصنائع ١/ ٩٦ ، ومجمع الأنهر ١/ ٧٤) .

(٣) هو : الزمن يقال : رجل مقعد ، إذا أزمته داء في جسده حتى لا حراك به ، وفي حديث الحدود : « أتى بمرأة قد رنت ، فقال : ممن ؟ »

قالت : من المقعد الذي في حائط سعد . والمقعد : الذي لا يقدر على القيام لزمانة به .

انظر : (لسان العرب ٣/ ٣٥٨ ، والمصباح المنير ٢/ ٥١٠) .

الأصل ، فثبت به أصل الوجوب ، إذ هو ليس بمفتقر إلى شيء آخر ، ثم ثبت وجوب الأداء بتوهم القدرة بامتداد الوقت ، إذ امتداد الوقت ممكن ، كما كان لسليمان - عليه السلام - ^(١) ثم يتنقل بالعجز الحال إلى خلفه ، وهو القضاء ، كما في الحلف على مس السماء ، فإن اليمين انعقدت لتوهم البر ، لأن السماء غير ممسوسة ، ثم يحنث باعتبار العجز الحالى ، وذلك كاف للحنث ، وتوهم القدرة إنما لا تصلح شرطا للتكليف ، إذا كان المطلوب منه عين ما كلف به ، فأما إذا كان المطلوب منه غيره وهو خلفه ، فهو كاف لصحته كالأمر بالوضوء ، إذا كان المقصود ^(٢) منه خلفه وهو التيمم ، يصبح بتوهم الماء وإن كان بعيدا فكذلك مسألتنا / ^(٣) .

وذكر فى طريقة الخلاف لبعض مشائخنا أن بإدراك الجزء الأخير تلزمه الصلاة ، لأن به يتمكن من أدائها بأن يأتى بالتحريم ، ثم يتمها بعد خروج

(١) وذلك ما قيل إن سليمان - عليه السلام - لما جلس على كرسيه ، عرضت عليه بالعشى الصافنات الجياد (الأفراس المختارة) ، فاشتغل بها وفاته صلاة العصر ، فضرب بسوقها وأعناقها ، تشاؤما بها حيث شغلته عن ذكر ربه ، وقهرها للنفس عن حفظها ، جازاه الله تعالى بأن أكرمه برد الشمس ليتدارك ما فاتته .

ونسب هذا القول إلى على - كرم الله وجهه - وفى صحته خلاف بين العلماء .
وأرى أن القول بعدم رد الشمس لسليمان - عليه السلام - أسلم - لا لامتناع الرد فى نفسه بل لعدم ثبوته - كما قال العلامة الألوسى . والله أعلم .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٥ / ١٩٦ ، وروح المعانى ٢٣ / ١٩٣ فما بعدها) .

(٢) ق ١ / ٢٢ من ب .

(٣) هذا ، وقد قال بعض الأفاضل : والحق أن توهم القدرة غير كاف لصحة التكليف ، ولكن العلماء استحسنوا بالوجوب فى هذه المسائل للاحتياط ، لأن إتيان المكلف بشيء ليس عليه ، أولى من أن يترك ما عليه ، ولهذا يؤثموه ، والله اعلم .

(انظر : حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٢١٣) .

وكامل وهو القدرة الميسرة للأداء ، ودوام هذه القدرة شرط لدوام الواجب حتى تبطل الزكاة والعشر والجراج بهلاك المال .

الوقت ، وكان ذلك أداء لا قضاء ، هذا هو المذهب ، فيجب على هذا الوجه ، ثم يخرج عن العهدة بالقضاء ، وهذا فى الظهر والعصر والمغرب والعشاء لما عرف ، أما فى الفجر فلا يجب عليه أداء الفجر ^(١) لأنه لا يتصور ، بل يجب عليه قدر ما يتصور ، وهو الشروع فيه ، فإذا لم يشرع فيه ، أو شرع ثم أفسده ، يجب عليه قضاء ذلك القدر ، فإذا قضى ذلك القدر يجب عليه قضاء الباقي صيانة عن ذلك القدر عن الفساد .

قوله : وكامل إلى آخره وإذا ثبت أن أصل القدرة لا بد للتكليف فاعلم أن الله تعالى تفضل ومنّ علينا فى بعض الواجبات ، فبنى التكليف فيها على قدرة كاملة زائدة على أصل القدرة ، تيسيرا علينا ، ويسمى قدرة ميسرة ، لحصول التيسير فى الأداء بسببها ، ولهذا شُرطت هذه القدرة فى أكثر الواجبات المالية لا البدنية ؛ لأن أدائها أشق على النفس من البدنيات ، إذ المال محبوب النفس فى حق العامة ، والمفارقة عن المحبوب بالاختيار أمر شاق ، إليه أشار أبو اليسر ، فكانت مغيرة صفة الواجب من مجرد الإمكان إلى صفة السهولة واليسر ، فشرط بقاؤها لبناء الواجب ، لا لكونها شرطا ، إذ عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم ، ولكن لأن صفة الواجب تتبدل من اليسر إلى العسر بزوالها ، وبزوال الصفة يبطل الواجب ، لأنه لم يشرع إلا بتلك الصفة ، وليس معنى التغيير أن الحق كان واجبا بصفة العسر بقدرة ممكنة ، ثم تغير باشتراط هذه القدرة إلى صفة اليسر ، بل معناه أنه لو كان واجبا بقدرة ممكنة ، لكان جائزا ، فلما توقف الوجوب على هذه القدرة ، صار كأنه تغير من العسر إلى اليسر بواسطتها ،

(١) ق ١٨/١ من ح .

ولهذا قلنا : تسقط الزكاة بهلاك المال ، والعشر بهلاك الخارج ، وإخراج إذا اصطلم الزرع آفة / (١) لأن كل واحد منها متعلق بقدرة ميسرة (٢) .

وقال الشافعى : إذا تمكن من الأداء ولم يؤد حتى هلك المال ، ضمن ، لأن الواجب تقرر عليه بالتمكن ، ثم بالهلاك عجز عن الأداء ، وبالعجز لم يبرأ عن الأداء ، فبقى عليه كما فى ديون العباد ، وصدقة الفطر (٣) .

ولكننا نقول : إنها واجبة بقدرة ميسرة ، فيكون بقاؤها شرطا لبقاء الواجب ، لأن حق المستحق متى وجب بوصف لا يبقى إلا كذلك ، لأن الباقي عين الواجب ابتداء ، فلو بقى الواجب بعد الهلاك لانقلب غرامة ، فلا يكون الباقي ما كان واجبا .

ولا يلزم عليه بقاء الواجب بعد الاستهلاك ، وإن كان الباقي غرامة ، لأنه لما تعدى على (محل) (٤) مشغول حق الغير (٥) ، عدا المستهلك قائما زجرا عليه ، فيبقى الواجب ببقاء المال تقديرا .

والدليل على أنها واجبة بقدرة ميسرة ، اشتراط النماء ، وإن كان يمكن أداؤها بدون النماء ، غير أن الشرع أقام حولان الحول مقام النماء الحقيقى ، إذ هو سبب حصول النماء ، وفى اشتراط حقيقة النماء حرج / (٦) وكذا إيجاب

(١) ق ٢٢/ب من ب .

(٢) راجع : (بدائع الصنائع ٥٣/٢ ، ومجمع الأنهر ٢٠٣/١ ، والدر المختار ٢٨/٢ فما بعدها و ٩٩/٢ فما بعدها) .

(٣) ويقول الشافعى أخذ مالك وأحمد ومن معهما ، واستثنى الإمام مالك زكاة الماشية فإنها تسقط عنده بالهلاك .

انظر : (المغنى لابن قدامة ٦٨٥/٢ ، وبداية المجتهد ٢٤١/١ ، والمهذب ١٤٤/١) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وهو الفقير .

(٦) ق ١٨/ب من ح

القليل من الكثير وهو ربيع العشر ، وكذا إيجاب العشر الخارج مع إمكان إنجابه في الأرض بدونه ، وإيجاب القليل من الكثير مع إمكان إيجاب الكل ، دليل على أنه واجب بصفة اليسر ، وكذا إيجاب الخراج بالتمكن من الزراعة وعدم تعلقه بكل النماء بل ببعضه حتى لو زاد الخراج على نصف الخارج يُحط إلى النصف ، دليل على أنه واجب بصفة اليسر ، فيشترط دوامها لبقاء الواجب .

وإنما اعتبر النماء التقديرى ، وهو التمكن من الزراعة فى الخراج ، لأن الواجب ليس من جنس الخراج ، فأمكن اعتبار النماء التقديرى ، فلا يجعل تقصيره عذرا فى إبطال حق الغزاة ، ويجعل النماء موجودا حكما لتقصير بخلاف العشر ، لأنه اسم إضافى فلا يمكن إيجابه إلا فى النماء الحقيقى ، وبخلاف ما إذا اصطلم الزرع آفة ، حيث يسقط الخراج ، لأنه لم يقصر ، حتى لو كان بعد الاصطلام مدة يمكن فيها استغلال الأرض إلى آخر السنة ، لا يسقط الخراج .

فإن قيل : فعلى هذا التقدير يلزم أن تكون القدرة الميسرة فى معنى / (١) العلة ، وبقاء الحكم يستغنى عن بقاء العلة كاستغناء المشروط عن بقاء الشرط ، فيجب أن لا يشترط دوامها لبقاء الواجب .

قلنا : ذلك إذا أمكن البقاء بدون العلة ، فأما إذا لم يمكن بأن تكون العلة مخصوصة ببقاء العلة شرط لبقاء الحكم وههنا كذلك ، لأن اليسر (بدونها لا يبقى) (٢) .

(١) ق ٢٣ / ١ من ب .

(٢) فى ب (لا يثبت بدونها) .

بخلاف الأولى حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال .

قوله : بخلاف الأولى - أى بخلاف القدرة الممكنة - فإن بقاءها ليس بشرط لبقاء الواجب حتى لا يسقط الحج بفوات ملك الزاد والراحلة بعد تقرير الوجوب ، وكذلك صدقة الفطر لا تسقط بعد الوجوب بهلاك المال ، لأنه وجبا بقدرة ممكنة ، وإنما قال ذلك جوابا عما يقال : الحج وصدقة الفطر وجب بقدرة ميسرة ، بدليل اشتراط القدرة على الزاد والراحلة ، والنصاب فى صدقة الفطر وهما زائدان على أصل القدرة ، فإن أصل القدرة فيه صحة البدن بحيث يقدر على المشى واكتساب الزاد فى الطريق ، وفى صدقة الفطر أصل القدرة يحصل بملك نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو نحوهما .

فقال : بخلاف الأولى حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بهلاك المال ، حيث يجبان بقدرة ممكنة : أما الحج فلأن الشرط فيه نفس الاستطاعة لقوله تعالى : ﴿ من استطاع إليه سبيلا ﴾^(١) ، ولا تتحقق الاستطاعة للنائب من الكعبة إلا بالزاد والراحلة على ما عليه العادة ، فإن اشتراطهما لبيان أدنى التمكن من هذا السفر من /^(٢) حيث العادة لا لليسر ، إذ اليسر لا يقع إلا بخدم ومراكب وأعوان ، وليست هذه الأشياء شرطا بالإجماع ، فثبت أنه واجب بقدرة ممكنة ، ألا يرى أنها تجب بثياب الزينة - أى بثياب الجمال التى تلبس فى المواسم - واشتراط (الغنى)^(٣) بالنصاب فيها لا لليسر بل ليصير الموصوف به أى بالغنى - أهلا للإغناء ، يعنى هذه الصدقة وجبت إغناء للفقير

(١) سورة آل عمران / ٩٧ .

(٢) ق ١٩ / ١ من ح .

(٣) فى النسختين معا (الغناء) ممدودا ، وهو خطأ ، لأن (الغناء) بكسر الغين :

الصوت ، وبالفتح (غناء) مثل كلام : الاكتفاء ، وهما ليس بمراديين .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٤٥٥) .

بقوله - عليه السلام - : « أغنوهم عن المسألة » ^(١) فلم يكن بد من اعتبار صفة الغنى فى المكلف ليصير أهلا للإغناء ، إذ الإغناء من غير الغنى / ^(٢) لا يتحقق كالتملك من غير مالك .

واعترض بأن المراد من الإغناء المذكور فى الحديث الإغناء الشرعى ، بل الإغناء عن المسألة بإتيان كفاية يوم إليه ، فلا يكون الإغناء الشرعى شرطا للأهلية .

وأجيب بأن ذلك الإغناء بصفة الحسن من غير الغنى لا يتحقق ، لأنها شرعت لإغناء الفقير عن السؤال ، لا لإحواجه وذلك ، لأنه لو اعتبر هذا الإغناء وهو ملك نصف صاع مثلا وأمر بالإغناء لعاد الأمر (على) ^(٣) موضوعة بالنقض ، لأنه حيثئذ يصير محتاجا إلى السؤال وهذا لا يجوز ، لأن دفع حاجة نفسه كيلا يحتاج إلى المسألة أولى من دفع حاجة الغير .

ولهذا شرط الشافعى ^(٤) أن يملك صاعا فاضلا عن قوته وقوة من يقوته يوم

(١) أخرجه : (الحاكم فى علوم الحديث من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - بطوله وفيه : (وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة ، وكان يقسمها قبل أن ينصرف ويقول : أغنوهم عن الطواف فى هذا اليوم) .

وأصله فى الصحيحين من حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - : (كان النبى - ﷺ - يأمرنا بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) واللفظ المذكور فى النص للدارقطنى . وفى إسناده أبو معشر وقد ضعفوه .

انظر : (سنن الدارقطنى ١٥٣/٢ ، ونصب الراية ٤٣٢/٢ ، والدراية فى تخريج أحاديث الهداية ص ٢٢) .

(٢) ق ٢٣ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ومعه مالك وأحمد . انظر : (المغنى لابن قدامة ٧٣/٣ - ٧٤ ، والشرح الكبير ٥٠٤/١ - ٥٠٦ ، ومغنى المحتاج ٤٠٢/١ فما بعدها) .

وهل ثبت به صفة الجواز للمأمور به إذا أتى به قال بعض المتكلمين : لا

الفطر وليلته ، إلا أن عندنا ^(١) ما دون النصاب له حكم العدم في الشرع حتى حل لمالكه الصدقة فشرطنا النصاب ليثبت حكم الوجود شرعا ، فيتحقق الإغناء بصفة الحسن ، ولا يقال : صفة الإغناء لا يتوقف على الإغناء الشرعى (أيضا) ^(٢) فإن الله تعالى مدح أقواما على الإيثار مع مساس حاجتهم بقوله : ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ ^(٣) .

لأننا نقول : بناء الأحكام على الأمور الغالبة ، والغالب من حال البشر عدم الصبر على الشدة وإظهار الجزع عند إصابة المكروه فقلنا لم (يحسن) ^(٤) الإغناء من غير الغنى لئلا يؤدي إلى الأمر المذموم بحسب العادة ، فأما من أكد مراد الغير على مراده فهو نادر ، والحكم لا يبنى على النادر .

وقوله : وهل ثبت به صفة الجواز إلى آخره قال بعض متكلمي المعتزلة : لا يثبت (صفة) ^(٥) الجواز للمأمور به بمطلق الأمر ، حتى يقترن به دليل ، واستدلوا على هذا بالظان عند ضيق الوقت أنه على طهارة فأدى ، لا تجوز الصلاة حتى

(١) أي عند الحنفية يشترط لوجوب زكاة الفطر أن يكون مالكا لمقدار النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية .

انظر : (الدر المختار ٩٩ / ٢ ، ١٠١ ، وبدائع الصنائع ٦٩ / ٢ ومجمع الأنهر ٢٢٦ / ١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة الحشر / ٩ . والآية بكاملها : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يوقِ شَحْنَفَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ .

(٤) في ب (يجز) ،

(٥) ساقطة من ب .

والصحيح عند الفقهاء أنه ثبت به صفة الجواز . وانتفاء الكراهة .

يجب القضاء عليه مع أنه مأمور بأداء الصلاة ، وبمن أفسد حجه فهو مأمور بالأداء شرعا ، ولا يجوز المؤدى إذا أداه .

والصحيح عند الفقهاء أنه ثبت بمطلق الأمر صفة الجواز للمأمور به / (١) كما قررنا (٢) ، أن مطلقه يقتضى حسن المأمور به وذلك لا يكون إلا بعد جوازه شرعا .

وأما قوله : أن الظان إذا أدى لا تجوز صلاته فهو ممنوع ، (فإن) (٣) عندنا من كان عنده أنه على طهارة فصلّى جازت صلاته ، نص عليه محمد - رحمه الله - فى كتاب التحرى فيما إذا توضأ بماء نجس ، فقال : صلاته جائزة ما لم يعلم ، فإذا علم أعاد (٤) .

لا يقال : كيف يلزم الإعادة ، والأمر لا يقتضى التكرار .
لأننا نقول : المؤدى جائز حتى لو مات قبل أن يعلم لا شيء عليه .
فأما إذا علم فقد تبدل حاله ، والوجوب بعد تبدل الحال لا يكون تكرارا ،
لأن التكليف بحسب الوسع .

(١) ق ٢٤/أ من ب ، وق ١٩/ب من ح .

(٢) انظر (ص ٢١٥) .

(٣) فى ح (فأما) .

(٤) وهو قول الجمهور .

انظر : (كتاب التحرى فى المبسوط ١٠/١٨٧ - ١٩٣) .

وعنده أنه على الطهارة ، فيثبت الأمر على حسب ما يليق بحاله ، ومن ضرورته الجواز على تلك الحالة ، فإذا تبدل حاله بالعلم ثبت أمر الأداء .
وأما الحج فبمعزل مما قلنا ، لأن الثابت بالأمر وجوب أداء الأفعال بصفة الصحة ، فأما بعد الإفساد ، الثابت وجوب التحلل عن الإحرام بطريقة ، وهذا أمر آخر سوى الأول .

قوله : وانتفاء الكراهة حكى عن أبي بكر الرازى أنه كان يقول : صفة الجواز تثبت بمطلق الأمر شرعا ، فقد يتناول الأمر ما هو مكروه شرعا ، بدليل أداء عصر يومه بعد تغير الشمس ، فإنه جائز مأمور به شرعا ، وهو مكروه أيضا .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَلِيَطُوفُوا ﴾ يتناول طواف المحدث عندنا ، حتى يكون طوافه جائزا ، ويكون مكروها شرعا .

والصحيح عندنا أنه يثبت به الجواز ، وانتفاء صفة الكراهة ، لأن بالأمر يثبت الإذن بالمأمور به لطلب إيجاد المأمور به ، ومن ضرورته انتفاء الكراهة .
وأما الصلاة بعد تغير الشمس ، فالكراهة فيها ليست (للصلاة) لكن للتشبه بمن يعبد الشمس ، والمأمور به هو الصلاة ، وكذا في الطواف ، الكراهة ليست ^(١) في الطواف ، بل بوصف في الطائف ، وهو الحدث ، وذلك ليس من الطواف في شيء .

(١) ما بين القوسين يعنى من قوله : (للصلاة ..) إلى قوله : (في الطواف بل) ساقط من ب .

(٢) في ح (وعند) ، وهو خطأ .

وإذا عدم صفة الوجوب للمأمور به لا تبقى صفة الجواز عندنا خلافاً للشافعي .

قوله : ' وإذا عدم صفة الوجوب ... إلى آخره) . ' إذا انعدم صفة الوجوب للمأمور به لا يبقى صفة الجواز (عندنا) ^(١) . وقال الشافعي : تبقى صفة الجواز ، لأنه ليس من ضرورة انتفاء الوجوب انتفاء الجواز ^(٢) . واستدل بصوم / ^(٣) يوم ^(٤) عاشوراء بانتساخ وجوب الأداء فيه ، لم يتسخ جواز الأداء .

ولكننا نقول : الأمر بعد ما نسخ موجهه يبقى أمراً ، ولكن الجواز لا يضاف إليه لمنافاة بين الجواز وموجهه ، إذ موجهة أداء هو متعين على وجه لا يتخير العبد بين الإقدام والترك شرعاً ، والجواز فيما يكون فيه مخير وبينهما تناف ، فلا يجوز إضافة غير موجهه إليه كذا قال مشائخنا العراقيون ^(٥) . وقال شمس الأئمة السرخسي : الأمر لا يبقى أمراً بعدما نسخ موجهه ، فلا معنى للاشتغال بهذا (التكليف) ^(٦) - أي بإضافة الجواز أو الوجوب إليه -

(١) في ح (وعند) ، وهو خطأ .

(٢) وذلك ، لأن الوجوب خاص ، والجواز عام ، ولا يلزم من انتفاء الخاص ، انتفاء العام راجع هذه المسألة في : (المحصول ج ١ ق ٢ / ٣٤٢) فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ص ١٤١ - ١٤٢ ، والمستصفي ١ / ٧٣ - ٧٤ ، ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول بحواشيه ١ / ٢٣٦ فما بعدها .

(٣) ق ٢٠ / أ من ح .

(٤) ق ٢٤ / ب من ب .

(٥) وثمرة الخلاف تظهر في قوله ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه ، ثم ليأتى بالذي هو خير » فإنه يدل على وجوب سبق الكفارة على الحنث ، وذلك منسوخ بالإجماع ، فبقى جوازه عند الإمام الشافعي رحمه الله ولم يبق عند الحنفية . (حاشية ابن ملك ص ٢٢١ ، ٢٢٢ ، وأصول السرخسي ١ / ٦٤ - ٦٥) .

(٦) في ح (التكليف) .

والأمر نوعان مطلق عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر وهو على التراخي .

وأما جواز صوم (يوم)^(١) عاشوراء لا نقول : بأنه موجب الأمر ، بل هو موجب كون الصوم مشروعاً فيه للعبد كما في سائر الأيام ، وقد كان ذلك ثابتاً قبل إيجاب الصوم فيه بالأمر ، فبقى على ما كان^(٢) . وحقيقة الجواب ما قاله شمس الأئمة .

قوله : " والأمر نوعان مطلق عن الوقت . . إلى آخره " :

اختلف في الأمر المطلق عن الوقت وهو : الذي لم يتعلق أداء المأمور به وقت محدود ، على وجه يفوت الأداء بفواته ، كالأمر بالزكاة ، وصدقة الفطر والعشر ، والكفارات ، وقضاء رمضان : إنه على الفور أم على التراخي . فذهب أكثر أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعي ، وعامة المتكلمين : إلى أنه على التراخي .

وذهب الكرخي^(٣) ، وبعض أصحاب الشافعي : إلى أنه على الفور ، وكذا كل من قال بالتكرار والدوام ، يلزمه القول بالفور .

(١) زيادة من ح .

(٢) انظر : (أصول السرخسي ٦٥ / ١) .

(٣) هو : أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم ، فقيه أصولي ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، عد من المجتهدين ، كان كثير الصوم والصلاة . وكان إماماً قانعاً ، متعقفاً ، كبير القدر ، صاحب مؤلفات قيمة ، من أشهرها : المختصر في الفقه ، والرسالة في أصول الفقه ، وشرح الجامعين لمحمد بن حسن الشيباني ولد سنة (٢٦٠ هـ) وتوفي سنة (٣٤٠ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٠٨ - ١٠٩ ، وتاج التراجم ص ٣٩ ، وشذرات الذهب ٢ / ٣٥٨) .

خلافاً للكرخي ؛ لثلا يعود على موضوعه بالنقض .

وذكر أبو سهل^(١) الزجاجي : أن عند أبي يوسف على الفور ، خلافاً لمحمد والشافعي .

وعن أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف^(٢) .

وقال فخر الدين الرازي^(٣) : " لا يقتضى الفور ولا التراخي ، بل يدل على القدر المشترك ، لأن دلالة صيغته ساكتة عن تعيين وقت لفقدان دلالة المطابقة والتضمن والالتزام^(٤) . وكذا لا تدل عبارتها ، ولا إشارتها ، ولا

(١) هو : أبو سهل الزجاجي ، النحوي ، صاحب كتاب الرياض ، درس على أبي الحسن الكرخي وأخذ العلم عنه ، ثم رجع إلى نيسابور ، فأقام بها ، ودرس عليه أبو بكر الرازي أحمد بن علي ، وفقهاء نيسابور ، وكان إذا دخل مجالس النظر تتغير وجوه المخالفين لقوة نفسه وحسن جدله ، ويذكر تارة بالغزالي ، وتارة بالفرضي ، وتارة بالزجاجي نسبة إلى عمل الزجاج ، ولم أعثر على تاريخ ميلاده ووفاته .
انظر : (كشف الظنون ١٤٢٢/٢ ، والفوائد البهية ص ٨١) .

(٢) وإليه ذهب الإمام مالك وأكثر أصحابه .

وقال بعض أصحاب الشافعي : إنه موقوف على البيان .

انظر في ذلك : (أصول السرخسي ٢٦/١ ، وكشف الأسرار للنسفي ١١٣/١ - ١١٤ ، وحاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص ٢٢٢ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ١٨٩ فما بعدها وشرح تنقيح الفصول ١٢٨ - ١٢٩ ، والمستصفي ٩/٢) .

(٣) انظر : (المحصول ج ١ ق ١ / ١٨٩ - ١٩٠) .

(١) الدلالة لغة : الإرشاد والهداية ، واصطلاحاً : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به ، العلم بشيء آخر ، والشيء الأول الدال ، والثاني هو المدلول .

وهي أولاً على قسمين : لفظية وغير لفظية ، وكل واحد منهما على ثلاثة أقسام : ==

دلالتها ، ولا اقتضاؤها ، فيكون القول بالفور أو التراخي بدون قرينة قولاً بلا دليل ، وهذا غير قوى ، إذ معنى التراخي لا ينافي إطلاقه ، لأن معناه جواز التأخير فقط ، أما الفور فتقيد ، ومعنى الفور : أنه يجب تعجيل العمل في أول أوقات / ^(١) الإمكان ، ومعنى التراخي : أنه يجوز تأخير عنه ، لا أنه يجب تأخير عنه / ^(٢) تمسك القائلون بالفور : بأن الأمر يقتضى وجوب الفعل في أول أوقات الإمكان بدليل أنه لو أتى به يسقط عنه الفرض بالاتفاق ، فتأخير عنه - نقض لوجوبه ، إذ الواجب ما لا يسع تركه ، ولا شك أن تأخير عنه تركه في وقت وجوبه ، وهو باطل .

وبأن الوقت يثبت اقتضاءً ، لأنه ثبت ضرورة إمكان الأداء ، وقد أريد أول أوقات الإمكان بالإجماع ، فلا يبقى غيره مراداً ، لأن الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها .

== وضعية ، وعقلية ، وطبيعية ، ثم الدلالة اللفظية الوضعية هي المرادة هنا على ثلاثة أقسام :

أ - : المطابقة وهي : اللفظ الدال على تمام ما وضع له كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان الناطق .

ب : التضمنية وهي : اللفظ الدال على جزء ما وضع له كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان فقط .

ج : الالتزامية وهي : اللفظ الدال على ما يلزمه في الذهن كالإنسان بالنسبة إلى قابل العلم .

ينظر : (القطبى فى المنطق ص ٧ ، وكتاب التعريفات للجرجانى ص ١٠٤ - ١٠٥ ، وشرح العلامة الأخصرى على السلم - له - ص ٣١ - ٣٢ ، وأيساغوجى بهامشه ص ٨ - ٩) .

(١) ق ٢٠ / ب من ج .

(٢) ق ٢٥ / أ من ب .

وبأن المتعلق بالأمر : اعتقاد الوجوب ، وأداء الفعل . وأحدها - وهو الاعتقاد - ثبت به للحال ، فكذا الثانى ، وتعتبر بالنهى ، فإن الانتهاء بالنهى يثبت على الفور ، فكذا الإيتمار الواجب بالأمر .

تمسك القائلون بالتراخى : بأن صيغة الأمر وضعت لطلب الفعل فقط ، بإجماع أهل اللغة ، والفور خارج عن (موضوعه)^(١) إلا أن الزمان من ضرورات حصول الفعل ، لأن الفعل من العباد لا يوجد إلا فى زمان ، والزمان الأول والثانى فى صلاحيته للحصول واحد فاستوت الأزمنة كلها ، وصار كما قيل : افعل فى أى زمان شئت .

فلو اقتضى الفور يصير كما لو قيل : افعل الساعة ، فيعود على موضوعه بالنقض^(٢) . لأنه يصير حكم المطلق والمقيد سواء .

وأما قولهم : فتأخيره عنه نقض لوجوبه . فذلك ممنوع ؛ لأن ذلك حكم الواجب المضيق لا الموسع ، فإنه يجوز تأخيره إلى وقت مثله ، بشرط أن لا يخلى العمر عنه ، ولو أخلى عصى .

فلا يلزم من التأخير نقض الوجوب ، وأما اعتقاد الوجوب فمستغرق جميع العمر ، ومن ضرورته يعجل الوجوب ، فأما الفعل فلا يستغرق جميع العمر ، فلا يتعين للأداء جزء من العمر إلا بدليل ، على أنا نقول : يجب اعتقاد وجوبه على التوسع كما يلزم فعله .

وأما قوله : (يتقدر)^(٣) بقدرها ، فقلنا ذاك نسلم أنه (يلزمه)^(٤) زمان

(١) فى ح (موضعه) وهى لا تناسب المقام .

(٢) أى ناقضاً لما وضع له وهو الإطلاق .

(٣) فى ح (بتقدير) وهو خطأ . ولعله من الناسخ .

(٤) فى ب (يلزم منه) .

ومقيد به : وهو إما أن يكون الوقت ظرفاً للمؤدى ، وشرطاً للأداء ، وسبباً للوجوب كوقت الصلاة .

يحصل الفعل فيه ، فأما أن يتعين أول أوقات الإمكان ، فلا .
فإن قيل : قوله تعالى : ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك ﴾ يقتضى الفور ،
حيث عوقب على ترك المبادرة .

قلنا : / (١) لعله كان مقروناً بما يدل على الفور ، وهو : إياؤه عن موافقة
الملائكة استكباراً وعلواً ، أو لأنه لم ير الأمر بالسجود حكمة ، لأنه قال :
﴿ خلقتنى من نار وخلقته من طين ﴾ وأنه كفر .

قوله : " ومقيد إلى آخره .. " المقيد وهو ما خص جوازه بوقت معين ،
يفوت بفواته ، أربعة أنواع : ما يكون الوقت سبباً لوجوده ، وشرطاً لأدائه ،
وظرفاً للأداء ، أيضاً كوقت الصلاة ، (ألا يرى) (٢) أنه يفضل عن الأداء ،
وكان ظرفاً ، لأن المراد من الظرف ههنا : / (٣) أن يفضل الوقت عن الأداء ،
والأداء يفوت بفواته ، فكان شرطاً ، لأن فعل الأداء لا يختلف فى الوقت
وخارج الوقت صورةً ومعنىً .

فعلم أن تسمية الأداء باعتبار الوقت ، فالوجوب يختلف باختلاف الوقت ،
(فإن) (٤) كان الوقت كاملاً ، يجب فى الذمة كاملاً ، (حتى) (٥) لا يتأدى

(١) ق ٢٥ / ب من ب .

(٢) فى ح (الأيدى) وهو تحريف .

(٣) ق ٢١ / أ من ح .

(٤) فى ح (يان) وهو خطأ من النسخ .

(٥) ساقطة من ح .

بصفة النقصان ، فكان سببا لأن هذا دليل على السببية .

فإن قيل : قد تستفاد الشرطية من الظرفية ، لأن الظروف مَحَال ، والمحال شروط فما فائدة قوله شرطا للأداء .

قلنا : المراد من المؤدى الركعات ، ومن الأداء إخراجها من العدم إلى الوجود ، فكانا غيرين ، فحيث لا يلزم من كون الشيء شرطا لشيء ، أن يكون شرطا لغيره ، على أنا لا نسلم لزوم الشرطية من الظرفية ، كالوعاء ظرف لما فيه ، وليس (شرطا)^(١) له ، لأنه يوجد بدون هذا الظرف .

فإن قيل : لابد من المناسبة بين الأسباب والمسببات ، كما بين العقوبات والجنايات^(٢) ، ولا مناسبة بين الأوقات ووجوب العبادات فكيف يصلح سببا له ؟ .

قلنا : الأوقات ليست بأسباب على الحقيقة ، بل السبب تتابع النعم على العباد فيها ، وذلك يصلح سببا عقلا وشرعا ، لكن ترادف النعم لما كان فيها ، جعلت الأوقات أسبابا ، لأنها محل حدوث النعم تيسيرا ، وأقيمت مقام النعم ، كذا ذكره أبو اليسر .

(١) فى ح (بشرط) .

(٢) وهى : جمع الجناية ، والجناية فى اللغة : اسم لما يجنيه أى يكسبه المرء من شر تسمية المفعول للمصدر من جنى عليه جناية .

وفى الاصطلاح : كل فعل محظور يتضمن ضررا على النفس أو غيرها .

وعرفها الماوردى بقوله : الجرائم محظورات شرعية رجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير ، والمحظور إما إتيان منهى عنه ، أو ترك مأمور به .

وأما فى عرف الفقهاء فهو : ما يحرم من الفعل فى نفس أو طرف .

انظر : (مجمع الأنهر ٦١٤/٢ ، والتعريفات للجرجانى ص ٧٩ ، والأحكام السلطانية ص ٢١١) .

وهو إما أن يضاف إلى الجزء الأول ، أو إلى ما يلي ابتداء الشروع أو إلى
الجزء الناقص عند ضيق الوقت ، أو إلى الجملة الوقت .

قوله : وهو إما أن يضاف إلى الجزء / ^(١) الأول :

لما جعل الوقت سببا للوجوب وظرفا للمؤدى ، لم يستقم جعل كل الوقت
سببا ؛ لأنه يلزم تأخير الأداء عن وقته ، أو يقدم الحكم على سببه ، لأنه لو
أدى فى الوقت يلزم التقدم ، ولو أدى بعد الوقت يلزم التأخير ، فإذا لم يمكن
جعل كل الوقت سببا ، يجعل البعض سببا ضرورة ، وهو الجزء الذى لا
يتجزأ من الوقت ؛ لأنه يصلح للسببية ولا دليل على الزائد عليه ، ولهذا لو
أدى بعد مضى جزء منه ، جاز الإجماع ، وإذا وجب الاختصار على القليل ،
كان الجزء السابق أولى ، لعدم ما يزاحمه ، فإن اتصل بالأداء تقررت السببية ،
وإلا ينتقل إلى الثانى والثالث / ^(٢) لأن الجزء المتصل بالأداء أولى من غيره ،
لأنها أقرب إلى المقصود ، لأن الأصل اتصال السبب بالمسبب وإن لم يتصل
الأداء بجزء ينتقل السببية إلى آخر الوقت .

(وهو معنى) ^(٣) قول الشيخ : " إلى الجزء الناقص عند ضيق الوقت " ،
فإن اتصل الأداء بالجزء الأخير تقررت السببية ، وإلا ينتقل إلى الكل ، وهو
معنى قوله : " أو إلى الجملة " .

(١) ق ٢٦/١ من ب .

(٢) ق ٢١/ب من ح .

(٣) فى ح (ووا) وهو خطأ .

فلهذا لا يتأدى عصر أمسه فى الوقت الناقص بخلاف عصر يومه .

وقال ^(١) زفر : تنتقل إلى أن يضيق الوقت ، بحيث لا يسع فيه إلا الأداء المفروض ، ويتعين ذلك الجزء للسببية ، فيعتبر حال المكلف فى الإسلام ، والعقل والبلوغ ، والطهر ، والحيض ، والسفر ، والإقامة ، عند ذلك الجزء ، لأنه يائم بالتأخير من ذلك الجزء بالإجماع .

وعندنا لما انتقل السببية إلى الجزء الأخير لصلاحية كل جزء للسببية تعتبر حال المكلف فى حدوث العوارض المذكورة ، وزوالها عند ذلك الجزء .

قوله : " فلهذا لا يتأدى عصر أمسه فى الوقت الناقص " نتيجة قوله : " أو إلى الجملة " يعنى لما لم يتصل الأداء بالجزء الأخير ، وانتقل السببية إلى الكل ، يجب فى الذمة كاملاً ، فلا يتأدى فى الوقت الناقص ، لأن الناقص لا ينوب عن الكامل ، بخلاف عصر يومه ، فإنه إذا اتصل الأداء بالجزء الأخير تعين هو للسببية ، فيجب فى الذمة ناقصاً لنقصان ذلك الجزء ، فيتأدى بصفة النقصان .

ولا يقال : الكامل يتأدى بالناقص ، كما لو ترك بعض واجبات ^(٢) الصلاة أو كلها ولكنه أتى بأصل الأركان ، يخرج عن العهدة ، وإن تحقق (فيها) ^(٣) النقصان ، لأننا نقول : لا يمنع ذلك النقصان عن الخروج عن العهدة ، لأنه ليس براجع إلى نفس المأمور به ، فإنه أمر بنفس القيام والركوع والسجود ، وقد أتى بما أمر به ، إلا أنه لم يعمل بما ثبت بأخبار الأحاد التى لا يزداد بها على الكتاب ، فأما النقصان الواقع بسبب الوقت فراجع إلى نفس المأمور به ، لأنه أمر بها فى الوقت الكامل لقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك

(١) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٤) .

(٢) ق ٢٦ / ب من ب .

(٣) فى ب (فيه) .

الشمس ﴿ فإذا أداها في الأوقات المكروهة ، فقد أدخل النقصان في نفس المأمور به ؛ لأن هذا الوقت أنقص مما أمر بالأداء فيه ، فلا يخرج به عن العهدة . كذا قيل ، وهذا لا يخلو عن محل التكلف .

ولا يقال : ما / (١) ذكرت مخالف لقوله - ﷺ - : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر » . وفي رواية : « من أدرك سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس ، فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فليتم صلاته » (٢) .
لأننا نقول : تأويلها ما ذكر الطحاوي (٣) في شرح (٤) الآثار (هو) (٥) :

(١) ق ١/٢٢ من ح .

(٢) أخرجه : (البخاري ١/١٣٩ ، ١٤٤ - ١٤٥ ، ومسلم ١/٤٢٤ ، وأبو داود ١/٦٦٩ ، وأحمد في المسند في عدة مواضع منها ٢/٢٥٤ بالفاظ متقاربة) .

(٣) هو الإمام العلامة أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ، الطحاوي ، الأزدي ، فقيه عاقل ، ثقة ، ثبت ، مشهور في الآفاق ، انتهت إليه الرئاسة الحنفية بمصر . قيل : كان شافعيًا يقرأ على خاله - المزني الشافعي - وكان يكثر النظر في كتب الحنفية ، فقال له المازني : والله لا يجيء منك شيء ، فغضب وانتقل من عنده ، وتفقه في في مذهب أبي حنيفة ، وصار إمامًا ، وكان إذا درس ، أو أجاب في شيء من المشكلات يقول : رحم الله خالي لو كان حيا ، لكفر عن يمينه .
من مؤلفاته : أحكام القرآن ، معاني الآثار ، مناقب أبي حنيفة وغيرها .
توفي سنة (٣٢١ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٣١ - ٣٢ ، وشذرات الذهب ٢/٢٨٨ ، ووفيات الأعيان ١/٧١ - ٧٢ ، وكشف الظنون ٢/١٧٢٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٦/٢٧ - ٣٣) .

(٤) وهو كتاب قال فيه الاتقاني : " ... فإن شككت في أمر أبي جعفر (الطحاوي) فانظر في كتاب شرح معاني الآثار ، هل ترى له نظيرا في سائر المذاهب فضلا عن مذهبنا هذا " ينظر : (كشف الظنون ٢/١٧٢٨) .

(٥) ساقطة من ح .

أن ورودهما كان قبل نهى النبي - ﷺ - عن الصلاة فى الأوقات الثلاثة (١) .

ولا يقال : إن ذلك نهى عن التطوع خاصة .

لأننا نقول : هو نهى عن الفرائض أيضا ، بدليل أنه - ﷺ - : « لما فاته صلاة الفجر غداة ليلة التعريس (٢) انتظر فى قضائها إلى ارتفاع الشمس » .
كذا قيل (٣) .

وفيه بحث : لأن انتظاره يجوز أن يكون لوقوع الأداء فى الوقت المستحب ، (لا أنه) (٤) لا يجوز ، أو أخره ليؤديها أكمل الطهارتين ، وهو الوضوء ، لعدم الماء هناك .

فإن قيل : لو أضيف الوجوب إلى جميع الوقت بعد خروجه ، وبعضه ناقص فى العصر يكون الواجب ناقصا ، فينبغى أن يجوز قضاؤه فى وقت مثله .

قلنا : السبب كامل من وجه ، ناقص من وجه ، والواجب كذلك ، ولا يتأدى فى الوقت الناقص من كل وجه ، كذا ذكره القاضى (٥) الغنى .

(١) انظر : (شرح معانى الآثار ١/١٥٣) .

(٢) وهى : الليلة التى نام فيها رسول الله - ﷺ - عن صلاة الفجر .

انظر : (القاموس المحيط ٢/٢٣٨) .

(٣) انظر : (شرح معانى الآثار ١/٤٦٥) .

(٤) فى ب (لانه) وهو خطأ .

(٥) هو : عبد الغنى بن أحمد بن كامل بن خلف ، يكنى أبا رفاعة ، حدث عن محمد ابن إسماعيل بن على البندارى وغيره ، وعنه أبو القاسم بن الثلاث وغيره . توفى سنة (٣٧٤هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ١١/١٣٩) .

إلا أن هذا يقتضى أن لو قضى العصر فى / (١) اليوم الثانى فوق آخره فى الوقت الناقص كان جائزا ، وليس كذلك ، ذكره القاضى (٢) الإمام (٣) فى شرح الجامع .

وقيل فى الجواب : إن الوقت الكامل أكثر من الناقص ، فكان الكل كاملا تغليا للأكثر .

والجواب الصحيح ما ذكره شمس الأئمة السرخسى : أنه إذا لم تشتغل بالأداء فيه ، حتى فات بمضى الوقت ، صار دينا (فى ذمته) (٤) ، فيثبت بصفة الكمال ، وإنما يتأدى بصفة النقصان عند ضعف السبب إذا لم يصر دينا فى الذمة ، وذلك بأن يشتغل بالأداء فيه ، لأنه يمنع صيرورته دينا فى الذمة . وهذا هو الجواب عما إذا أسلم الكافر ، أو بلغ الصبى ، أو طهرت الحائض فى آخر وقت العصر ، ثم قضوها فى اليوم التالى فى ذلك الوقت ، حيث لا يجوز ؛ لأنه صار (دينا) (٥) بصفة الكمال ، فلا يتأدى ناقصا (٦) .

على أن صدر الإسلام وفخر الإسلام / (٧) ذكرا : أنه لا رواية فى هذه

(١) ق ٢٧/١ من ب .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) المراد بالقاضى الإمام هو : أبو زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى ، المتوفى سنة (٤٢٢هـ) . لأنه شرح الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، علما بأن للجامع الكبير شروحا أخرى كثيرة ، وسيأتى ترجمة القاضى الإمام فى (ص ١٢٤) إن شاء الله تعالى .

انظر : (كشف الظنون ١/٥٦٧ - ٥٦٨) .

(٤) فى ب (فى الذمة) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) انظر : (أصول السرخسى ١/٣٤) .

(٧) ق ٢٢ / ب من ح .

ومن حكمه : اشتراط نية التعيين ، ولا يسقط بضيق الوقت

المسألة من السلف^(١) فيحتمل أن يجوز .

ولا يقال : ثبوته في الذمة بصفة الكمال غير مسلم ، لأن سببه ناقص .

لأننا نقول : النقصان في الوقت لم يكن لمعنى فيه ، بل هو وقت كسائر الأوقات ، بل لمعنى في غيره ، وهو الفعل ، لأن تشبيهها بعبادة الكفار في هذا الوقت ، فإذا مضى من غير فعل لم يتحقق فيه نقصان ، وصار كسائر الأوقات في حق الإيجاب إلا أن النقصان كان محتملا في الوقت للأمر بالأداء ، فإذا مضى الوقت لم يبق محتملا .

قوله : " ومن حكمه اشتراط نية التعيين ... " أى ومن حكم هذا النوع الذى جعل الوقت ظرفا له : اشتراط نية التعيين . وهو : أن يُعين فرض الوقت لتعدد المشروع في هذا الوقت ، ولا يسقط - أى (هذا)^(٢) الشرط - وهو التعيين بضيق الوقت ، لأنه من العوارض وهى لا تعارض الأصل ، وهذا لدفع شبهة ترد وهى : أن التعيين إنما شرط باعتبار (أن)^(٣) الوقت ظرف يسع فيه غير الواجب ، فإذا ضاق الوقت ولا يسع فيه غير الواجب ينبغى أن يسقط التعيين ، فقال : ولا يسقط الى آخره .

(١) المراد بقول : فخر الإسلام وصدر الإسلام (من السلف) : أبو حنيفة وصاحبه - أعنى أبا يوسف ومحمد بن رحمهم الله - .

انظر : (أصول فخر الإسلام البزدوى بشرحه : كشف الأسرار للبخارى ٢٢٩/١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ح .

ولا يتعين بالتعيين إلا بالأداء كالحادث . أو يكون معيارا له وسببا لوجوبه ،
كشهر رمضان .

قوله : " ولا يتعين بالتعيين .. " يعنى أن وقت الأداء لما لم يكن متعينا شرعا
والاختيار للعبد فيه ، لم يقبل التعيين بتعيينه قصدا ، حتى لو قال : عينت
هذا الجزء ، ولم يشتغل بالأداء لم يُعين ، ويجوز/ ^(١) الأداء بعده . وإنما يتعين
ضرورة الفعل ، لأن التعيين قصدا وضع الأسباب وليس للعبد ذلك وإنما له ،
ولاية الفعل ؛ لأن وضع الأسباب قصدا يترعُ إلى الشركة ، وإنما له أن يرتفق
بما هو حقه ، ثم يتعين حكما لفعله لا قصدا ، كالحادث فى اليمين له أن
يختار نوعا من أنواع الكفارة : الإطعام ، أو الكسوة ، أو التحرير بالفعل .
فأما أن يعين قصدا ، فلا يتعين حتى له أن يفعل الآخر بعد التعيين .

قوله : " أو يكون معيارا .. " النوع الثانى من المؤقتة ما يكون الوقت معيارا
له أى مقدراً له كالكيل فى المكيلات ، حتى يزداد الصوم بزيادته ، وينقص
بنقصانه ^(٢) . وسببا لوجوبه ، لأن الصوم أضيف إليه فقليل : صوم شهر
رمضان والإضافة دليل السببية / ^(٣) وسيأتيك بيانه إن شاء الله تعالى ^(٤) .

وهو شرط لأدائه أيضا ، إلا أنه لم يذكره لأنه يعرف بكونه موقتا ، إذ
الوقت شرط الأداء فى كل موقت بوقت معين ، بخلاف كونه سببا ومعيارا ،

(١) ق ١/٢٧ من ب .

(٢) أى كما فى أيام الشتاء ، فإن الواجب ينقص بنقصان النهار ، وفى أيام الصيف
بالعكس ، وهذا علامة المعيارية ، إذ المعيار ما يقاس به غيره ويسوى به ، وهذا
الوقت بهذه المثابة .

انظر : (حاشية يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٢٥٩) .

(٣) ق ١/٢٣ من ح .

(٤) وذلك فى (ص ٦٢٧ فما بعدها)

فيصير غيره منفيا ، ولا يشترط نية التعيين فيصاب بمطلق الاسم ومع الخطأ في الوصف .

لأن الوقت قد لا يكون سببا كما في (المندور)^(١) المعين ، وقد لا يكون معيارا كوقت الصلاة ، فلذلك خصها بالذكر .

قوله : " فيصير غيره منفيا . . . " نتيجة كونه معيارا ، لأنه لا يسع فيه إلا صوم واحد ، كالمكيل في معياره ، يؤيده قوله - ﷺ - : " إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا رمضان " ^(٢) فانتفى غيره لكونه غير مشروع .

وإذا كان كذلك يصاب بمطلق الاسم - أى يتأدى من الصحيح المقيم بنية مطلق الصوم ومع الخطأ في الوصف أى (فى) ^(٣) وصف (الصوم) ^(٤) بأن نوى صوم القضاء ، أو النذر ، أو الكفارة ، أو النفل .

وقال الشافعى ^(٥) - رحمه الله - : " لا يتأدى الواجب إلا بنية فرض رمضان ، لأن وصف الفرضية عبادة كأصل الصوم ، بدليل أنه يحصل به زيادة ثواب ويستحق تاركه زيادة تغليظ فى العقاب ، فامتنع حصوله ، لا عن اختيار العبد كأصله ، فشرطت النية له ، كما شرطت لأصله ، نفيا للخيار كما فى الصلاة ، وتعين المحل لقبول المشروع دون غيره ، لا يغنى عن تعيين الوصف ، لأن

(١) فى ح (المندور) وهو خطأ .

(٢) لم أقف على من أخرجه بعد البحث عنه .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) وبه قال مالك وأحمد ومن تبعهم .

ينظر : (شرح الكبير مع الدسوقي ١ / ٥٢٠ ، وبداية المجتهد ١ / ٢٨٣ ، ومغنى المحتاج ١ / ٤٢٤ فما بعدها ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٩٤ فما بعدها) .

اعتبار^(١) / النية لا للتمييز حتى يسقط اعتبارها بتعيين المحل ، بل اعتبارها لتحصيل العبادة على ما بينا .

ونحن نقول : لما كان المشروع فيه واحدا ، وهو الفرض بلا خلاف : يقال باسم جنسه ، كما يقال باسم نوعه ، وباسم العلم ، كالتوحد في المكان : يقال باسم جنسه ، وباسم العلم ، وإذا كان ذلك ، فيجوز بمطلق النية ، على أن الإطلاق يعين لما بينا ، لا على أن التعيين ساقط ، وكذا إذا نوى النفل ، أو واجبا آخر ، لأنه موصوف بأنه نفل غير مشروع ، فلغت نية النفل ، وبقيت نية الصوم ، فصار كما لو نوى مطلق الصوم ، وهذا معنى قول الشيخ : ومع الخطأ في الوصف .

ولا يقال : لا نسلم بأنه يتأدى بنية النفل أو واجب آخر ، لأن المتوحد في المكان يقال باسم جنسه ، ولا يقال باسم /^(٢) غيره . فإن زيدا مثلاً لا يقال باسم عمرو .

وإن يقال باسم إنسان ورجل ، وكيف وإنه بهذه النية معرض عن الفرض ، فامتنع أن يجعل مع الإعراض عنه مقبلاً عليه .

لأننا نقول : لو نوى أصل الصوم ووصفه ، والوقت لا يقبل الوصف ، فلغت نية الوصل وبقيت نية الأصل ، إذ ليس من ضرورة بطلان الأصل ، وأصل الصوم جنسه لا اسم غيره .

ولا يقال : لما تعين المشروع في هذا الوقت ينبغي أن يتأدى بلا نية عن الصحيح المقيم ، كما قال زفر^(٣) - رحمه الله - لأنه متى تعين بالأمر أخذ حكم

(١) ق ٢٨ / أ من ب .

(٢) ق ٢٣ / ب من ح .

(٣) راجع : (مجمع الأنهر ١ / ٢٣٢ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٨٣ ، والمبسوط ٣ / ٥٩) .

إلا فى المسافر ينوى واجبا آخر عند أبى حنيفة - رحمه الله - بخلاف المريض .

العين المستحق ، فصار ما يتصور فيه من الإمساك (فيه)^(١) مستحقا على المكلف ، فعلى أى وجه وجد وقع عن المأمور به ، كمن استأجر خياطاً ليخيط له ثوباً بعينه ، كان فعله فيه واقعا من جهة ما استحق عليه ، سواء قصد به التبرع ابتداء ، أو أدى الواجب بالعقد ، بخلاف المريض والمسافر ، حيث لا يتأدى عنهما بلا نية ، لأن الأداء غير مستحق عليهما فيه ، فلا يعين إلا بالنية .

ولكننا نقول : الشارع وإن لم يشرع غيره فيه ، لكن (أبقى)^(٢) منافع العبد التى يتمكن بها من أداء العبادة على ملكه ، فلم يكن بد من النية ، ليكون صارفاً ماله إلى ما عليه ، ليمتاز العادة من العبادة ، ولا يحصل /^(٣) ذلك بعدم النية ، إذ العدم ليس بشيء .

ولا يقال : الإمساك وجد منه (اختيار)^(٤) فلا حاجة إلى النية .

لأننا نقول : إنما شرطنا الاختيار فى هذا الفعل عن العادة إلى العبادة ، لا اختيار أصل الفعل ، ولم يوجد ذلك .

قوله : " إلا فى المسافر " الاستثناء متعلق بقوله : " ومع الخطأ فى الوصف " يعنى هذا الصوم لا يصاب فى حق المسافر مع الخطأ فى الوصف ، بل يقع عما نوى عند أبى حنيفة .

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ح (تبقى) .

(٣) ق ٢٨ / ب من ب .

(٤) فى ح (احتياط) وهو خطأ .

وفى النفل عنه روايتان .

وعندهما :^(١) المسافر كالمقيم فى هذا الحكم ، حتى إذا نوى واجبا آخر أو تطوعا أو أطلق النية فى رمضان ، يقع عن فرض الوقت ، لأن شرع الصوم عام فى حق المسافر /^(٢) والمقيم ، لأن وجوبه بشهود الشهر ، وقد حقق فى حقهما ، ولهذا لو صام عن فرض الوقت يجزيه بالإجماع ، وشرعه ينفى شرعية غيره ، لما بينا أنه معيار ، فلا يبقى غيره مشروعاً فى حق المسافر أيضاً ، إلا أن الشرع أثبت له الترخص بالفطر دفعا للمشقة ، فإذا ترك الترخص ، كان هو والمقيم سواء ، فيقع صومه عن فرض الوقت ، بكل حال ولأبى حنيفة فيه طريقان :

أحدهما : أن نفس الوجوب وإن كان ثابتاً فى حق المسافر بوجود سببه ، إلا أن الشرع أثبت له الترخص بترك الصوم تخفيفاً عليه للمشقة ، ومعنى الترخص أن تدع مشروع الوقت بالميل إلى الآخر . فإذا اشتغل بواجب آخر كان مترخصاً ، لأن إسقاطه من ذمته لكونه أهم . أخف عليه من إسقاط فرض الوقت ، لأنه لو لم يدرك عدة من أيام آخر لا يؤاخذ به ، ويؤاخذ بواجب آخر ، ولما جاز له الترخص بالفطر ، لأنه أخف عليه نظراً إلى منافع بدنه ، فلأن يجوز له الترخص بما هو أخف عليه نظراً إلى مصالح دينه كان أولى ، وهذا الوجه يوجب أنه إذا نوى النفل يقع عن فرض الوقت ، كما روى ابن

(١) يعنى عند أبى يوسف ومحمد صاحبى أبى حنيفة - رحمهم الله جميعاً - وانظر قولهما فى : (بدائع الصنائع ٢ / ٨٤ ، ومجمع الأنهر ١ / ٢٣٣ ، ، والمبسوط ٣ / ٦١) .

(٢) ق ٢٤ / أ من ح .

سماعة^(١) عنه ، لأنه لا فائدة في النفل إلا الشواب ، والشواب في القرض أكثر ، فكان هذا ميلا إلى الأثقل لا إلى الأخف ، فيلغوا وصف النفلية ، فبقى مطلق الصوم / ^(٢) فرض الوقت .

والثاني : أن انتفاء شرعية الصيامات ليس من حكم الوجوب ، فإنه موجود في الواجب الموسع ، بل من حكم تعيين هذا الزمان لأداء الفرض ، ولا يتعين في حق المسافر لأنه مخير بين الأداء والتأخير ، فصار هذا الوقت في حقه بمتزلة شعبان ، فيصح منه أداء واجب آخر كما في شعبان ، وهذا الطريق يوجب أنه لو نوى النفل يقع عما نوى ، وهو رواية الحسن عنه ، وهذا معنى قول الشيخ :
" وفي النفل عنه روايتان " ^(٣) .

وأما المسافر إذا أطلق النية فالصحيح أنه يقع عن فرض الوقت على جميع الروايات^(٤) لأن الترخص وترك العزيمة لم يتحقق / ^(٥) بهذه النية .

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن سماعة بن عبد الله التميمي ، الكوفي ، فقيه ، زاهد ، ولي القضاء ببغداد سنة (١٩٢ هـ) ، فلما ضعف بصره استعفى ، ولما مات قال يحيى بن معين : (مات ربحانة العلم) ، صاحب مؤلفات قيمة منها : أدب القاضي ، وكتاب المحاضر ، والسجلات ، وكتاب النوادر ، ولد سنة (١٣٠ هـ) وتوفي سنة (٢٣٣ هـ) ، وهو صاحب صاحب أبي حنيفة .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٧٠ - ١٧١ ، وشذرات الذهب ٢ / ٧٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٦٤٦ - ٦٤٧) .

(٢) ق ٢٩ / أ من ب .

(٣) راجع : (المبسوط ٣ / ٦١) .

(٤) انظر : (بدائع الصنائع ٢ / ٨٤) .

(٥) ق ٢٤ / ب من ح .

قوله: (١) " بخلاف المريض " : المريض إذا نوى عن واجب آخر أو نفل ،
يقع عما نوى عنه ، وهو رواية الحسن (٢) عنه ، وهو اختيار صاحب الهداية
وأكثر مشائخنا (٣) ، لأن رخصته متعلقة لخوف ازدياد (المرض) (٤) لا بحقيقة
العجز ، فكان كالمسافر .

وذكر فخر الإسلام (٥) ، وشمس الأئمة : أنه يقع عن صوم الوقت ، لأن
رخصته متعلقة بحقيقة العجز ، فإذا صام فقد فات سبب الرخصة في حقه ،
فالتحقق بالصحيح .

أما الرخصة في حق المسافر ، متعلقة بعجز مقدر باعتبار سبب ظاهر ، قام
مقام العجز وهو السفر ، فلا يظهر بفعل الصوم فوات سبب الرخصة ، فيبقى
له حق الترخيص . وتابعهما المصنف فيه ، فقال : بخلاف المريض .

ولكن هذا خلاف ظاهر الرواية ، فإن شيخى العلامة علاء الدين عبد العزيز
- رحمه الله تعالى - (كشف) (٦) هذا أن الرخصة لا تتعلق بنفس المرض بإجماع
الفقهاء ، لأنه متنوع (إلى) (٧) ما يضر به ، نحو الحميات ، ووجع الرأس
والعين وغيرها ، وإلى ما يضر به الصوم ، كالأمراض الرطوبية ، وفساد
الهضم وغير ذلك .

(١) لعل تأخر هذا القول (بخلاف المريض) عن القول قبله وهو : (وفي النفل عنه
روايتان) - مع تقدم الأول على الثانى فى المتن - وقع سهوا عن الشارح - رحمه الله .

(٢) يعنى الحسن بن زياد اللؤلؤى ، صاحب أبى حنيفة ، وتقدمت ترجمته فى ص ١٥٢ .

(٣) انظر : (مجمع الأنهر بهامشه ٢٢٣ / ١ ، وبدائع الصنائع ٨٤ / ٢ - ٨٥) .

(٤) فى ح (المريض) وهو تحريف لعله وقع من الناسخ .

(٥) راجع : (أصول البزدوى فى الكشف للبخارى ٢٣٢ / ١ ، وأصول السرخسى
٣٧ / ١) .

(٦) فى النسختين معا (وكشف) بالواو ، والصواب كما أثبتناه ، ولكن العبارة قلقة
وركيكة حتى بدون الواو .

(٧) ساقطة من ب .

أو يكون معيارا له لا سببا ، كقضاء رمضان والنذر المطلق ، فيشترط فيه نية التعمين ولا يحتمل الفوات ، بخلاف الأولين ، كذا يشترط فيه التبييت ، بخلاف القسمين الأولين .

والترخص إنما يثبت للحاجة إلى دفع المشقة ترفيها ، فمن البعيد أن يثبت فيما لا حاجة فيه إلى دفع الحاجة ، فتعلق الترخص فى النوع الأول بخوف ازدياد المرض ، ولم يشترط فيه العجز الحقيقى دفعا للخرج .

وتعلق فى النوع الثانى بحقيقة العجز ، فإذا صام هذا المريض عن واجب آخر ، أو النفل ، ولم يهلك ، ظهر / ^(١) أنه لم يكن عاجزا ، فلم يثبت (له) ^(٢) الترخص ، فيقع عن فرض الوقت .

فأما المريض الذى يضر به الصوم ، إذا صام عن واجب آخر ، أو النفل ، يقع عما نوى ، لأنه تعلق الترخص بعجز مقدر ، وهو ازدياد المرض ، فكان كالمسافر .

فيستقيم جواب كلا الفريقين ، وإلى هذا أشار شمس ^(٣) الأئمة فقال : وذكر أبو الحسن الكرخى : أن الجواب فى المريض والمسافر سواء على قول أبى حنيفة - رحمه الله - وهذا سهو أو مؤول ، ومراده مريض يطيق الصوم ، ويخاف منه ازدياد المرض . فهذا يدل على تأمل على صحة ما ذكرنا .

قوله : " أو يكون معيارا له لا سببا إلى آخره . . " هذا النوع الثالث / ^(٤) من الموقته .

(١) ق ٢٩/ب من ب .

(٢) فى ب (لها) وهو خطأ .

(٣) انظر : (المبسوط ٦١/٣) .

(٤) ق ٢٥/أ من ح .

واعلم أن الوقت فى صوم القضاء والكفارة (والنذر) ^(١) المطلق معيار ، لأن مقداره يعرف به ، لا سبباً ، لأن سبب القضاء ما هو سبب الأداء وسبب صوم الكفارة ما يضاف إليه من ظهار ^(٢) أو قتل أو يمين ، وسبب صوم النذر ، النذر .

وإنما جعله فى الموقته ، لأن وقته متعين ، وهو النهر ^(٣) دون الليالى ، بخلاف الزكاة ، فإن وقتها مطلق الوقت .

ويشترط فيه نية التعين - أى النية من الليل - لأنه غير متعين لهذه الصيامات ، لأن وقتها العمر ، فيقع الإمساك فى أول اليوم من شروع الوقت وهو النفل ، فلا يقع عن محتمل الوقت ، وهو القضاء ، فأما إذا نوى من الليل ينعقد الإمساك من أول النهار محتمل الوقت فيجوز .

(١) فى ب (ونذر) من غير (ال) وهو خطأ .

(٢) قلت : الظهار فى اللغة : من ظاهر يظاهر ظهاراً مثل قاتل يقاتل قتالاً .

يقال : ظاهر من امرأته وتظهر : إذا قال لها : أنت على كظهر أمى .

قيل : إنما خص ذلك بذكر الظهر ، لأن الظهر من الدابة موضع الركوب ، والمرأة مركبة وقت الغشيان ، فركوب الأم مستعار من ركوب الدابة ثم شبه ركوب الزوجة بركوب الأم الذى هو ممتنع ، وهو استعارة لطيفة فكأنه قال : ركوبك للنكاح حرام ، وفى اصطلاح الفقهاء : تشبيه المنكوحة بالمحرمة على سبيل التأييد اتفاقاً بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، وعرفه الجرجاني بقوله : " تشبيه زوجته أو ما عبر به عنها أو جزء شائع منها . بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه نسباً أو رضاعاً كأمه وبنته وأخته) .

انظر : (العناية شرح الهداية - المطبوع على هامش الهداية ص ٣٨٩ ، وكتاب التعريفات للجرجاني ص ١٤٤ ، والمصباح المنير ٢/٢٨٨ ، والصحاح ٢/٧٣٢) .

(٣) النهر : جمع نهار - فى قليله - كسحب وسحاب ، والنهار لا يجمع بكثرة كالعذاب والسراب .

انظر : (الصحاح ٢/٨٣٧) .

أو يكون مشكلا يشبه المعيار

والظرف كالحج ويتعين أشهر الحج من العام الأول عند أبي يوسف خلافا
لمحمد رحمه الله .

فأما إذا انعقد لموضوع الوقت ، وهو النفل ، فلا يمكن صرفه إلى محتمل
الوقت .

ومن حكمه : أنه لا فوات فيه ، لأن وقته العمر ، بخلاف الأولين وهو
الصوم والصلاة فإنهما مشروعان في وقت معين ، فيتحقق فيهما الفوات
بفوات ذلك الوقت .

قوله : " أو يكون مشكلا إلى آخره . . " هذا هو النوع الرابع من الموقته .

اعلم أن وقت الحج مشكل من وجهين :

أحدهما : بالنسبة إلى سنة واحدة وهو أن الحج عبادة تتأدى بأركان معلومة ،
ولا يستغرق الأداء جميع الوقت ، فمن هذا الوجه يشبه وقت الصلاة ، ومن
حيث إنه لا يتصور في سنة واحدة إلاحجة واحدة يشبه وقت الصوم ، وهذا
معنى قول الشيخ : " يشبه المعيار والظرف " .

والثاني : بالنسبة إلى سني العمر ، فإن الحج فرض العمر ، ووقته / (١)
أشهر الحج ، وهو من السنة الأولى يتعين على وجه لا يفضل عن الأداء ،
وباعتبار أشهر الحج من السنين التي يأتى الفعل بفضل الوقت عن الأداء ،
وذلك يحتمل في نفسه فكان مشتبهها كذا ذكره شمس الأئمة (٢) وفخر الإسلام ،
وهو الصحيح .

(١) ق ٣٠ / ١ من ب . وأشهر الحج : شوال وذو القعدة وعشرة من ذى الحجة على
اختلاف في الأخير .

(٢) راجع : (أصول السرخسي ٤٢ / ١ ، وكشف الأسرار ٢٤٨ / ١) .

وحاصل الوجه الثانى : أن الإشكال فى أنه متضيق أو متوسع .

ويتعين أشهر الحج من العام الأول عند أبى يوسف - رحمه الله - خلافاً لمحمد - رحمه الله - .

قال أبو يوسف : يتعين أشهر العام الأول : / (١) للأداء ، كآخر وقت الصلاة للصلاة حتى لو أخر عنه يأنم .

وعند محمد - رحمه الله - لا يتعين حتى يسع له التأخير من العام الأول إلى الثانى والثالث بشرط ألا يفوته .

احتج أبو يوسف : أن العام الأول فى حق المخاطب به آخر الوقت ، فيحرم عليه التأخير ، لأن الوقت فى حقه أشهر الحج من عمره (لا من جميع) (٢) الدهر ، والأشهر التى من عمره ما كان متصلاً بعمره ، وهذه الأشهر (هى) (٣) المتصلة بعمره يقينا والتى لم تجئ غير متصلة بعمره ، لأن اتصالها مشكوك ، إذ الموت فى السنة غير نادر وانفصالها ثابت فى الحال ، وعلى اعتبار الانفصال لا يبقى وقت لحجته غير الوقت الحاضر فيكون التأخير عنه تفويتاً كآخر وقت الصلاة ، فتعين الأشهر من العام الأول احتياطاً ، احترازاً عن الفوات ، ومع هذا لو أدرك العام الثانى وأدى ، كان أداء ويرتفع إثم التأخير ، لأن الوجوب بطريق التعيين فى العام الأول للشك فى إدراك العام الثانى ، فإذا أدركت فقد فات ذلك الشك ، فيرتفع الإثم ، ويكون أداء لاتصاله بعمره .

وأما تأخير النبى - ﷺ - فقد كان بعذر ، وهو اشتغاله بأمر الحروب وغيره ،

(١) ق ٢٥ / ب من ح .

(٢) فى ح (من جميع) بدون (لا) .

(٣) فى ح (هى التى) وهو خطأ .

ولأن التأخير إنما حرم للشك فى العيش وقد ارتفع ذلك فى حقه - ﷺ - فإنه كان يعلم^(١) أنه يعيش إلى أن يبين أمر الحج الذى هو أحد أركان الدين ، وهذا الدليل لم يثبت فى حق غيره .

احتج محمد - رحمه الله - بما روى عن النبى - ﷺ - أنه حج سنة عشرة من الهجرة وقد نزلت فرضيته سنة ست منها^(٢) .

فعلم أن التأخير جائز . وبأن الحج فرض العمر ، فكان جميع العمر وقت أدائه لا /^(٣) أشهر الحج من العام الأول بعينها ، وما من سنة ، تمضى إلا ويتوهم إدراك الوقت بعدها ، وإنما يثبت العجز بعارض الموت ، فرجعنا الحياة عليها ، لأن ما كان ثابتا فالظاهر بقاؤه إلى أن يظهر المزيل ، وفيه شك فلم يعتبر ، فإذا لا يتعين إلا بتعيينه فعلا كصوم القضاء ، فإنه مؤقت بالعمر ، ثم /^(٤) لا يتعين إلا بتعيين العبد فعلا ، فكذا هذا .

واعلم أن ما ذكر محمد - رحمه الله - من القول بجواز التأخير بشرط سلامة العاقبة مشكل ، لأن العاقبة مستورة ، ولا يجوز بناء الأمر عليها ، لأنه لا بد فى حق الجاهل (الجزم)^(٥) بالتحليل أو التحريم بالتأخير ، فيلزم منه

(١) أى بالروحى ، قال الله تعالى : ﴿ لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين ﴾ والثنيا للتيمن والتبرك ، أو لِمَا أن الله تعالى خاطب الجماعة ، والله أعلم .

(٢) وذلك بما أخرجه : (مسلم ٨٨٦/٢ و ٨٨٧ بلفظ : « أن رسول الله - ﷺ - مكث تسع سنين لم يحج ، ثم أذن فى الناس فى العاشرة أن رسول الله - ﷺ - حاج . . . » الحديث . وأخرجه أبو داود ٤٥٥/٢ فما بعدها .

(٣) ق ٣٠/ب من ب .

(٤) ق ٢٦/أ من ح .

(٥) هكذا فى النسختين معا ، ولعل (من) هنا ساقطة .

ويتأدى بإطلاق النية لا بنية الفعل .

القول بعدم الإثم إن مات ، كما هو مذهب الشافعى ، أو الإثم بنفس التأخير إن لم يمت ، كما قال أبو يوسف كذا ذكره فى بعض أصول الفقه (١) .

والصحيح من قول محمد - رحمه الله - كما ذكره أبو الفضل (٢) الكرماني فى إشارات الأسرار : أن الحج يجب موسعا ، يجوز فيه التأخير ، إلا إذا غلب على ظنه أنه إذا أخر يفوت ، ثم ذكر فى آخر كلام محمد - رحمه الله : وأما إذا مات قبل أن يحج ، فإن كان الموت فجأة لم يلحقه إثم ، وإن مات بعد ظهور أمارات يشهد قلبه بأنه لو أخر يفوت ، لم يحل له التأخير ويصير مستضيفا عليه ، لأن العمل بدليل القلب واجب عند عدم الأدلة .

قوله : ويتأدى بإطلاق النية - أى ويتأدى الحج بإطلاق النية ، (بأن) (٣)
قال : اللهم إني أريد الحج ، لأن ظاهر حال المسلم الذى وجب عليه الحج أن لا يتحمل المشاق الكثير للحج النفل ، فصار الفرض معينا بدلالة الحال ،

(١) مثل كشف الأسرار للبخارى ٢٥١/١ ، والتلويح على التوضيح ص ٤٤٤ ، والمستصنى ٧٠/١ - ٧١ .

(٢) هو الإمام ركن الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرماني ، شيخ الحنفية مفتى خراسان فى وقته ، تفقه بمرور ، وبرع فى العلوم المختلفة ، وبعد صيته ، صاحب مؤلفات كثيرة منها : التجريد فى الفقه ، والفتاوى ، وإشارات الأسرار ، ولد سنة (٤٥٧هـ) . وتوفى سنة (٥٤٣هـ) . ولم أعثر على كتابه : إشارات الأسرار .

انظر : (كشف الظنون ٩٦/١ ، والفوائد البهية ص ٩١ - ٩٢ ، والجواهر المضية ٢/٣٨٨ ، وطبقات المفسرين للداودى ٢٨١/١ ، والكامل فى التاريخ ١١/١٣٧)

(٣) ساقطة من ب

والكفار مخاطبون بالأمر بالإيمان ، وبالمشروع من العقوبات وبالشرائع فى حكم المواخذة فى الآخرة بلا خلاف .

فاستغنى عن التعيين صريحا ويصرف المطلق إليه ، فأما إذا نوى النفل فقد نوى شيئا آخر صريحا اندفع به ما يعين للمال ، لأن الدلالة لا تقاوم الصريح ، فلا يتأدى بنية النفل ، بخلاف الصوم ، فإنه يتعين لا مزاحم له فيه ، فيتأدى بجميع النيات .

قوله : " والكفار مخاطبون ^(١) إلى آخره . . " اعلم أن الكفار مخاطبون

(١) خلاصة القول فى ذلك : أن الكفار مخاطبون بالإيمان ، منهيون عن الكفر ، بعد بلوغ الدعوة وورود الشرع بالاتفاق .

واختلفوا فى ذلك قبل الدعوة ، بأن كان على شاطئ الجبل . أو فى زمان فترة :

١ - فذهب عامة مشائخ الحنفية وعلى رأسهم أبو منصور الماتريدى : إلى أنهم مخاطبون بالإيمان حتى لو امتنعوا عن ذلك وماتوا عليه ، فهم من أهل النار ، وإذا أقدموا عليه وماتوا عليه فهم من أهل الجنة ، وهو اختيار بعض أهل الحديث ، كما هو مروي عن أبي حنيفة أيضا وهو كذلك قول معتزلة البصرة ومن تابعهم .

٢ - وذهب عامة أهل الحديث من الأشعرية على الكفر أو على الإيمان قبل بلوغ الدعوة ، فهم فى مشيئة الله تعالى : إن شاء عذبهم وإن شاء أدخلهم الجنة ، وهو قول معتزلة بغداد ومن معهم .

وأما بالنسبة إلى الشرائع قبل ورود الشرع وبلوغ الدعوة من نحو وجوب الصلاة والصوم والحج وغيره ، وكذا المحرمات من الزنا وغيره ، ووجوب الحدود والقصاص والدية وغيرها ، فإنه لا خلاف بين الحنفية وأهل الحديث : أنه لا خطاب عليهم ، لأن معرفة الشرع قبل وروده ، تكليف ما ليس فى الوسع ، وهو موضوع شرعا .

وعند المعتزلة : هم مخاطبون ببعض الشرائع ، لمعرفة مجرد العقل عندهم .

وأما بعد ورود الشرع فقد اختلفوا فيه :

أ - قال عامة أهل الحديث والمعتزلة : إنهم مخاطبون بذلك كله ، وهو قول مشايخ العراق من الحنفية ، وبه أخذ أكثر الشافعية ، وهو ظاهر مذهب مالك - رحمهم الله جميعا . ==

بالإيمان لأن النبي - ﷺ - بعث إلى الناس كافة لدعوة الإيمان، قال الله تعالى : ﴿ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا ﴾^(١) ولا خلاف^(٢) أنهم مخاطبون بالمشروع /^(٣) من العقوبات ، ولهذا تقام الحدود على أهل الذمة عند تقرر أسبابها ، لأنها تقام بطريق الجزاء والعقوبة ، لتكون زاجرة عن أسبابها ، وباعتقاد حرمة السبب يتحقق ذلك ، والكفار أليق بذلك من المؤمنين .

ولا خلاف أنهم مخاطبون بالمعاملات ، /^(٤) لأن المطلوب بها معنى دنيوى ، وذلك بهم أليق ، فإنهم آثروا الدنيا على الآخرة ، ولأنهم ملتزمون بعقد الذمة

== ب - وقال بعض الحنفية من ديار ما وراء النهر : إنهم غير مخاطبين أصلا ، لا بالعبادات ولا بالمحرمات ، إلا ما قام دليل شرعى عليه تنصيحا ، أو استثنى فى عهد أهل الذمة كما فى حرمة الربا ، ووجوب الحدود والقصاص وغيرها .

ج - وقال المحققون من الحنفية : إنهم مخاطبون بالحرمت والمعاملات دون العبادات - أى بالنواهي دون الأوامر - .

وفائدة الخلاف لا تظهر فى أحكام الدنيا ، فإنهم لو أسلموا لا يجب عليهم قضاء العبادات الفاتية ولا يجب عليهم الحدود ، وإنما تظهر فى أحكام الآخرة : فإن عند القائلين بمخاطبتهم : يعاقبون بترك العبادات ومباشرة المحرمات زيادة على عقوبة الكفر وعند القائلين بعدم مخاطبتهم لا يعاقبون بترك العبادات ولا بمباشرة المحظورات ، والله أعلم .

انظر : (ميزان الأصول ص ١٩٠ فما بعدها ، والمحصول ج ١ ق ٣٩٩/٢ فما بعدها ، ونهاية السؤل ٣٦٩/١ فما بعدها ، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بذيّل المستصفى ١٢٨/١ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ فما بعدها ، وأصول السرخسى ٧٣/١ فما بعدها) .

(١) سورة الأعراف / ١٥٨ .

(٢) لعله أراد بعدم الخلاف ، عدم الخلاف بين علماء الحنفية .

(٣) ق ٣١/أ من ب .

(٤) ق ٢٦/ب من ح .

وأما فى وجوب الأداء فى أحكام الدنيا ، فكذلك عند البعض .

أحكامنا فيما يرجع إلى المعاملات ، ولا خلاف أن الخطاب بالشرائع يتناولهم فى حكم المؤاخذه فى الآخرة لأن موجب الأمر اعتقاد اللزوم والأداء ، وهم ينكرون ذلك ، وذلك كفر منهم بمنزلة إنكار التوحيد ، فإن محمداً قال فى السير الكبير^(١) : من أنكر شيئاً من الشرائع فقد أبطل قول لا إله إلا الله ، فظهر أن جحود ذلك الكفر منهم ، يعاقب عليه فى الآخرة ، كما يعاقب على أصل الكفر ، وهو المراد بقوله تعالى : ﴿ وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة ﴾^(٢) أى لا يقرون بها ، وقال : ﴿ ما سلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين ﴾^(٣) فثبت أن الخطاب يتناولهم فى حق المؤاخذه فى الآخرة^(٤).

فأما فى وجوب الأداء فى أحكام الدنيا ، فمذهب العراقيين من مشائخنا والشافعى يتناولهم أيضاً ، والأداء واجب عليهم ، لأنه إذا لم يكن الأداء واجبا عليهم ، لا يعاقبون على ترك الأداء فى الدنيا ؛ ولأن الكفر رأس المعاصى ، فلا يصلح سببا لاستحقاق التخفيف عليهم ، ومعلوم أن سبب الوجوب ، وصلاحية الذمة فى الوجوب ، وشرط الوجوب وهو التمكن متقرر فى حقهم ، فلو سقط الخطاب بالأداء كان ذلك (تخفيفاً)^(٥) والكفر لا يصلح لذلك .

ولا يقال : إن الأهلية لا تتحقق فى حقهم ، لعدم أهلية الكفار ، إذ العبادة تتصور من المؤمنين .

(١) راجع : (أصول السرخسى ٣٧/١ نقلا عنه) .

(٢) سورة فصلت ٦ - ٧ .

(٣) سورة المدثر / ٤٢ - ٤٣ .

(٤) قال أبو السعود فى تفسيره بعد أن فسر هاتين الآيتين : « وفيه دلالة على أن الكفار مخاطبون بالفروع فى حق المؤاخذه » (تفسير أبى السعود ٦٢/٩) .

(٥) فى ح - (تحقيقاً) وهو خطأ ولعله يكون من الناسخ .

والصحيح أنهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات .

لأنا نقول : ذلك ممكن بشرط تقديم الإيمان ، كما في الجنب والمحدث
يتمكن من أداء الصلاة بشرط تقديم الطهارة .

وعند مشائخ ديارنا ^(١) : لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط في العبادات ،
وهو الصحيح . وجواب هذه المسألة غير محفوظ عن أصحابنا المتقدمين / ^(٢)
نصا ، ولكن مسائلهم تدل على ذلك ، فإن المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء
الصلوات التي قضاها في حالة الردة عندنا ، خلافا للشافعي - رحمه الله -
والمرتد كافر ^(٣) .

وقيل : لا خلاف بيننا وبين الشافعي / ^(٤) وهذه المسألة تدل على أنه لم يكن
مخاطبا بالأداء عندنا ، وهذا ضعيف ؛ لأن سقوط القضاء عن المرتد والكافر
الأصلي بعد الإسلام لقوله تعالى : ﴿ إِن يَنْتَهَوْا يُغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٥)
وبقوله - ﷺ - : « الإسلام يجب ما كان قبله » ^(٦) ، والسقوط بعد إسقاط من
له الحق لا يدل على انتفاء أصل الوجوب .

والصحيح من الاستدلال : ما ذكر محمد في المبسوط وهو : * أن من نذر
أن يصوم شهرا ثم ارتد ثم أسلم فليس عليه من الصوم المنذور شيء ، لأن
الردة تبطل كل عبادة ، ومعلوم أنه لم يرد بهذا التعليل العبادة المؤداة ، لأنه ما

(١) لعله يريد بالديار ، ديار ما وراء النهر .

(٢) ق ٣١ / ب من ب .

(٣) راجع : (أصول السرخسي ٧٥ / ١ ، والتوضيح على التنقيح بشرحه التلويح ص ٤٤٧) .

(٤) ق ٢٧ / أ من ح .

(٥) سورة الأنفال / ٣٨ .

(٦) أخرجه : (أحمد في مسنده ج ٤ / ١٩٩ ، و ٤ / ٢٠٤ . ٢٠٥) .

أدى المذكور بعد ، فعلم أن المراد أن الردة تبطل وجوب كل عبادة^(١) .
والدليل على صحة مذهبنا : أن النبي - ﷺ - لما بعث معاذاً^(٢) إلى اليمن
فقال : « ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، فإن هم أجابوك فأعلمهم أن الله
تعالى فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . . . » الحديث^(٣) .
فهذا تنصيص على أن وجوب أداء الشرائع مترتب على الإجابة بالإيمان ،
ولأن الأمر بالأداء لينال الثواب في الآخرة بالأداء حكماً من الله تعالى والكافر
ليس بأهل (لثواب)^(٤) الآخرة ، عقوبة له على كفره ، فإذا انعدم أهليته ،
فيما هو المقصود بالأداء (فيظهر)^(٥) به انعدام أهليته بالأداء ، بخلاف الإيمان ،
فإنه أهل (لثواب)^(٦) الإيمان ، ولا يكون أهلاً لثواب العبادات مع كفره .
ولا يجوز أن يكون مأموراً بالأداء بشرط تقديم الإيمان ، (لأن)^(٧) الإيمان
أصل العبادات ، فلا يكون تبعاً لغيره ، وهذا معنى قول الشيخ : « والصحيح
أنهم لا يخاطبون إلى آخره » .

(١) راجعت المبسوط فلم أجد فيه هذه العبارة ، ولكن وجدت نصاً في أصول الرخسى
٧٥/١ .

(٢) هو : أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس ، الأنصاري ، الخزرجي ،
أسلم وهو ابن (١٨ سنة) شهد بدرًا والعقبة وأحداً والمشاهد كلها ، وأمره النبي
ﷺ - على اليمن وهو سلطان العلماء وأعلم الأئمة بالحلال والحرام ، وكان من
فضلاء الصحابة وفقهائهم ، وقال له النبي - ﷺ - : « إني أحبك يا معاذ » ، مناقبه
كثيرة . مات في طاعون عمواس سنة (١٨ هـ) .

انظر : (أسد الغابة ٣٧٦/٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٩/١ فما بعدها ، والاستيعاب بذي
الإصابة ٣٣٥/٣ فما بعدها) .

(٣) أخرجه : (البخاري ٢٠٦/٥ ، والنسائي ٢/٥ - ٤ ، وابن ماجه ٥٦٨/١) .

(٤) في ب (الثواب) وهو خطأ .

(٥) في ب (يظهر) .

(٦) في ب (الثواب) وهو خطأ .

(٧) ساقطة من ب .

ومنه النهى : وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل .

قوله : " ومنه النهى " - أى ومن الخاص النهى .

النهى فى اللغة : المنع . ومنه النهية للعقل لأنه مانع عن القبيح ^(١) .

وفى اصطلاح الأصوليين ما ذكر فى المتن .

ثم صيغة النهى / ^(٢) وإن كانت مترددة بين التحريم كقوله تعالى : ﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾ ^(٣) والكراهة كقوله تعالى : ﴿ وذروا البيع ﴾ ^(٤) إذ معناه / ^(٥) لا تبايعوا .

والتحقير كقوله تعالى : ﴿ ولا تمدن عينيك ﴾ ^(٦) الآية ، وبيان العاقبة كقوله تعالى : ﴿ ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون ﴾ ^(٧) والدعاء كقول الداعى : ' لا تكنى إلى النفس ' واليأس كقوله تعالى : ﴿ لا تعتذروا اليوم ﴾ ^(٨) .
والإرشاد كقوله تعالى : ﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾ ^(٩) والشفقة كقوله - ﷺ - :

(١) راجع : (الصحاح ٦ / ٢٥١٧) .

(٢) ق ٣٢ / ١ من ب .

(٣) سورة الإسراء / ٣٢ .

(٤) سورة الجمعة / ٩ .

(٥) ق ٢٧ / ب من ح .

(٦) سورة الحجر / ٨٨ .

(٧) سورة إبراهيم / ٤٢ .

(٨) سورة التحريم / ٧ .

(٩) سورة المائدة / ١٠١ .

وإنه يقتضى صفة القبح للمنهى عنه ضرورة حكمة الناهى ، وهو إما أن يكون قبيحا لعينه ، وذلك نوعان : وضعيا وشرعا ، أو لغيره ، وذلك نوعان : وصفا ومجاورا كالكفر وبيع الحر وصوم يوم النحر .

« لا تتخذوا الدواب كراسى »^(١) .

فهى مجاز فى غير التحريم والكراهة بالاتفاق .

فأما الكلام فى أنها حقيقة فى التحريم دون الكراهة أو العكس ، أو مشتركة بينهما أو موقف ، فعلى ما تقدم فى الأمر^(٢) من المزيف والمختار ، كذا فى عامة نسخ الأصول .

ثم موجب عند الجمهور : وجوب الانتهاء عن مباشرة المنهى عنه ، لأنه ضد الأمر ، فكما أن طلب الفعل بأبلغ الوجوه مع بقاء اختيار المخاطب يتحقق بوجوب الائتمار ، فكذلك طلب الامتناع عن الفعل يؤكد الوجوه يحقق لوجوب الانتهاء .

(١) (أخرجه أبو داود ٥٩/٣ - ٦٠ ، بلفظ : « إياكم أن تتخذوا ظهور دوابكم منابر... » الحديث ، والحاكم فى المستدرک ٦٢١/٣ وصححه من رواية معاذ بن أنس عن أبيه ، وابن ماجه ٢٨٦/٢ ، بلفظ : « اركبوا هذه الدواب مسالة ولا تتخذوها كراسى » ، وأحمد فى مسنده ٤٤١/٣ ، باللفظ الذى أورده الشارح) .

قال الحافظ العراقى : (وسنده ضعيف) .

انظر : (تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٤٨١/١) المطبوع على هامش الإحياء - وأخرجه الحافظ ابن أبى شيبة فى (مصنفه ٨ / ٤٩٢) بلفظ : « لا تتخذوا ظهور الدواب كراسى لأحاديثكم ، فرب راكب مركوبة هى خير منه وأطوع الله وأكثر ذكرا » .

(٢) راجع : ص ١٥٧ فما بعدها .

قوله : " وإنه يقتضى " - أى النهى يقتضى قبح المنهى عنه - كما أن الأمر يقتضى حسن الأمور به ، ضرورة حكمة الأمر ، والنهى أيضا يقتضى قبح المنهى عنه ضرورة حكمة الناهى . قال الله تعالى : ﴿ وينهى عن الفحشاء والمنكر ﴾^(١) ، فكان القبح من مقتضياته شرعا لا لغة .

قوله : " وهو إما أن يكون " - أى المنهى عنه فى القبح - ينقسم انقسام الأمور به فى الحسن : ما قبح لعينه وهو نوعان : وضعاً وشرعاً .
أو ما قبح لغيره وهو نوعان أيضا : وصفاً ومجاوراً .

وقوله : " كالكفر وبيع الحر " نظير ما قبح لعينه ، الكفر وضعاً ، وبيع الحر شرعاً .

وصوم يوم النحر ، والبيع وقت النداء ، نظير ما قبح لغيره ، الصوم وصفاً ، والبيع مجاوراً .

اعلم أن الكفر قبيح لعينه وضعاً ، لأن واضع اللغة وضع هذا اللفظ لفعل ، هو قبيح فى ذاته عقلاً ، ومع الحر قبيحاً شرعاً ، لأن البيع مبادلة مال بمال شرعاً ، والحر ليس بمال ، فكان هذا ملحقاً بما قبح لعينه بواسطة عدم المحلية ، لأنه حيثئذ يصير عبثاً لحلوله فى غير محله .

وصوم يوم النحر منهى باعتبار وصفه ، وهو أنه يوم عيد وضيافة ، لا بذاته إذ فى ذاته إمساك لله تعالى فى وقته ، إلا أنه يلزم منه الإعراض عن الضيافة ، فيكون قبيحاً باعتبار الإعراض/^(٢) والبيع فى وقت/^(٣) النداء ، لمعنى

(١) سورة النحل / ٩٠ .

(٢) ق ٢٨ / أ من ح .

(٣) ق ٣٢ / ب من ب . والمراد بالنداء هو النداء للصلاة يوم الجمعة فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ الجمعة / ٩ .

والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول . وعن الأمور الشرعية على الذي اتصل بها وصفا .

مجاور للبيع ، وهو ترك السعى الواجب ، لأن ترك السعى يجوز أن ينفصل
عن البيع ، وعلى العكس .

قوله : " والنهي عن الأفعال الحسية يقع على القسم الأول " اعلم أن النهي
المطلق الخالي عن القرينة ، الدالة على أن المنهى عنه قبيح لعينه ، أو لغيره ،
عن الأفعال الحسية أى التى تعرف حسا ، ولا يتوقف تحققها على الشرع ،
يقع على القسم الأول ، وهو القبيح لعينه بلا خلاف ، لأن الأصل أن يثبت
القبح باقتضاء النهى فى المنهى عنه لا فى غيره ، فلا يترك هذا الأصل من غير
ضرورة ، ولا ضرورة ههنا ، لأنه أمكن تحقق هذه الأفعال مع صفة القبح ،
لأنها توجد حسا ، فلا يمنع وجودها بسبب القبح إلا إذا قام الدليل على
خلافه ، كالنهي عن الوطء فى حالة الحيض ، واتخاذ الدواب (الكراسى)^(١) ،
فإن الدليل دال على أن النهى عنهما لمعنى الأذى والشفقة لا لعينها ، وحكم
النهى فيما قبح لعينه بيان أن المنهى عنه غير مشروع أصلا .

قوله : " وعن الأمور الشرعية " ^(٢) أى النهى عن الأمور الشرعية ، وهى

(١) فى النسختين معا هكذا معرف بال ، ولكن فى شرح المنار لابن ملك بلفظ :
(كراسى) من غير أل ، وهو الذى أراه صوابا ، لوروده فى حديث أخرجه ابن ماجه
الذى ذكرناه فى ص ٢٣٥ هامش رقم (١٠) .

(٢) راجع المسألة فى : التلويح على التوضيح ص ٤٤٨ فما بعدها ، وأصول السرخسى
٨٠ / ١ ، ونهاية السؤل بحاشيته ٢ / ٢٩٥ فما بعدها ، وشرح التنقيح ص ١٧٣ فما
بعدها ، وميزان الأصول ص ٢٣٨ فما بعدها .

(لأن القبح يثبت اقتضاء)^(١) فلا يتحقق على وجه يبطل به المقتضى وهو النهى .

التي يتوقف تحققها على الشرع : كالصلاة ، والصوم ، والبيع ، والإجارة ،
يقع على الذى قبح لمعنى فى وصفه^(٢) ، حتى يبقى المنهى عنه بعد النهى
مشروعاً بأصله عندنا ، وإن لم يكن مشروعاً بوصفه .

وقال الشافعى - رحمه الله - فى البابين - أى فى الحسية والشرعية - ينصرف
إلى ما قبح لعينه حتى لم يبق المنهى عنه مشروعاً أصلاً بعد النهى حسياً كان
أو شرعياً ، لأن النهى فى اقتضاء القبح كالأمر فى اقتضاء الحسن ، والأمر
المطلق يقتضى الحسن لعين المأمور به ، فكذا النهى يقتضى القبح (لعين)^(٣)
المنهى عنه قولاً بكمال القبح ، إذ الأصل فى المطلق أن ينصرف إلى الكامل ،
ولأن كونه منهياً يقتضى أن يكون مباشرته حراماً ، وكونه مشروعاً يقتضى أن
لا يكون حراماً ، وبينهما تضاد وتناف ، ولا يجتمع كونه منهياً مع كونه
مشروعاً ، وهذا معنى قول الشيخ : (ولأن المنهى عنه معصية إلى آخره)^(٤) .

وجه قولنا : إن الله تعالى ابتلى عباده بالأمر ، والنهى بناءً على اختيارهم ،
فمن أطاعه بالانتهاء عما نهى عنه باختياره ، فيثاب عليه ، ومن /^(٥) أقدم على
مباشرته باختياره فيعاقب عليه ، وكونه قبيحاً لعينه ومنسوخاً ، يقتضى أن لا

(١) زيادة من المنار المطبوع فى شرح بن ملك ص ٢٦٨ .

(٢) ويجوز أن يكون قبحه لعينه ويصير منسوخاً ، ينظر : (ميزان الأصول ٢٣٩ ،
٢٤٠) .

(٣) فى ب (فى عين) .

(٤) لم أجد هذا القول فى المتن .

(٥) ق ٣٣ / ١ من ب .

أن لا وجود له شرعا ، / (١) وما لا وجود له شرعا فامتناع العبد عنه بناء على عدمه في نفسه ، لا تعلق له باختياره ، ولهذا لا يثاب على الامتناع من المنسوخ ، فعلم أن النهي يقتضي تصور المنهي عنه ، كما يقتضي قبحه أيضا ، فإن أمكن الجمع بينهما ، وجب العمل به ، وإلا وجب الترجيح .

ففي الفعل الحسى أمكن الجمع بينهما ؛ لأن وجوده لا يتسع بسبب القبح في عينه ، فأما الفعل الشرعى ، فلا يمكن الجمع بينهما ، لأنه لا يتحقق شرعا مع القبح ، فوجب الترجيح . ثم إما أن يرجح جانب القبح - كما هو مذهب الخصم - أو جانب التصور .

فقلنا : ترجح جانب التصور أولى ؛ لأن فيه جمعا بين الأمرين من وجه ، لأنه حينئذ القبح راجع إلى الوصف ، ومع اعتبار جانب القبح ، لا يمكن اعتبار جانب التصور بوجه فكانت الأولى أولى ؛ ولأن اعتبار جانب القبح يؤدي إلى إبطال حقيقة النهي ، لأنه حينئذ يصير نسخا ، وهو غير المنهى حدا وحقيقة ، وفي إبطاله إبطال القبح الذى ثبت مقتضى به ، لأن فى إبطال المقتضى ، إبطال المقتضى ضرورة ، فيعود على (موضوعة) (٢) بالنقض .

وفي اعتبار جانب التصور تحقيق النهي مع رعاية مقتضاه ، فكان أولى ، وهذا معنى قول الشيخ : " لأن القبح يثبت اقتضاء ، فلا يتحقق على وجه تبطل به المقتضى " فثبت أن حكم النهي فى التصرف الشرعى عندنا فساد ، إذا كان النهي لوصفه ، وكراهته إذا كان لمجاورة ، ولا ينافى بين كونه مشروعاً بأصله منهيًا بوصفه لعدم اتحاد الجهة .

فإن قيل : إن الفعل المشروع وجوده بأمرين : بفعل العبد ، وإطلاق الشرع ، فبالنهي انتهى إطلاق الشرع ، فلم يبق مشروعاً ، فأما تصور الفعل من العبد ،

(١) ق ٢٨ / ب من ح .

(٢) فى ح (موضعه) وهو خطأ من الناسخ .

فعلى حاله ، فيصح النهى بناءً عليه ، يعنى ليس فى وسع العبد إلا النية والإمساك ، فأما صيرورته عبادة فمفوض إلى الشرع لا إلى العبد ، فبالنهي خرج عن الاعتبار ، وصيرورته صوما ، فأما نفس الفعل ، فمتصور منه ، فلم لا يجوز ورود النهى باعتباره .

قلنا : حاصله يؤول إلى أن النهى راجع إلى الفعل المتصور عن العبد/ (١) حسا لا شرعا ، ولكننا نقول : لا نسلم أن فعل العبد بدون اعتبار الشرع / (٢) إياه يسمى (٣) بالاسم الشرعى حقيقة ، فإن الصوم اسم لفعل معتبر شرعا فبدون ذلك لا يسمى صوما كما أن الإمساك فى الليل أو من الحائض لا يسمى صوما ، والمنهى الصوم لا الفعل الحسى .

وذكر الغزالي (٤) : أن الاسم يصرف إلى موضوعه اللغوى ، إلا ما صرفه عرف الاستعمال فى الشرع ، وقد ألغينا عرف الشرع فى الأمر : أنه يستعمل الصوم ، والصلاة ، والبيع ، لمعانيها الشرعية ، فأما فى المنهيات ، فلم يثبت هذا العرف المغير للوضع ، بدليل قوله - ﷺ - : « دعى الصلاة أيام أقرائك » وقوله تعالى : ﴿ ولا تنكحوا ﴾ (٥) الآية وأمثال (هذه) (٦) المناهى عما لا

(١) ق ٣٣/ب من ب .

(٢) ق ٢٩/أ من ح .

(٣) فى ب بعد قوله : (يسمى) العبارة هكذا (راجع إلى الفعل المعتبر من العبد حسا لا شرعا) وهى خطأ .

(٤) انظر : (المستصفى ٢/٢٩) .

(٥) تمام هذه الآية فى سورة البقرة / ٢٢١ هكذا : ﴿ ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه ويبين آياته للناس لعلهم يتذكرون ﴾ .

وأما فى سورة النساء فهى هكذا : ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا ﴾ آية ٢٢ .

(٦) فى ح (هذا) وهو خطأ .

ولهذا كان الربا وسائر البيوع الفاسدة .

ينعقد أصلا ، لم يثبت عرف استعمال الشرع ، فيرجع إلى أصل الوضع (فنقول) (١) : صوم يوم النحر منهي وإن لم ينعقد صومه .

وحاصل هذا الكلام يرجع إلى أن النهي مصروف إلى الصوم اللغوي ، وهو فاسد ، لأنه لو أمسك حمية أو لعدم اشتهاؤه ، أو عدم طعامه ، لا يكون مرتكبا للنهي عنه بالاتفاق ، مع تحقق الإمساك اللغوي ، فعلم أن النهي عنه الصوم الشرعي .

ولأن النهي عنه لو كان اللغوي ، فلا ينهي إذا عن الصوم الشرعي فيبقى ثابتا كذا قيل .

وفيه بحث ، لأن النهي عن اللغوي مستلزم للنهي عن الشرعي لاستلزام الشرعي ، اللغوي ، فكان النهي عن اللازم نهيا عن ملزومه .

قوله : "ولهذا كان الربا " : - أي ولأن النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي بقاء مشروعيتها .

قلنا : إن بيع الربا وسائر البيوع الفاسدة ، مثل البيع بالخمير وبالشرط الفاسد ، مشروع بأصله ، منهي بوصفه ، حتى لو قبض المبيع في هذه البيوع ثبت الملك للمشتري .

اعلم أن بيع الربا : وهو معاوضة مال بمال ، في أحد الجانبين فضل خالٍ عن العوض ، مستحق بعقد المعاوضة ، كما لو باع درهما بدرهمين ، غير مشروع بوصفه ، وهو الفضل فإن به يفوت المساواة التي هي شرط الجواز ، وهو تبع كالوصف ، وكذلك الشرط الفاسد في البيع مثل الربا ، أو هو شرط لا يقتضيه العقد ، ولأحد المتعاقدين فيه نفع ، (أو) (٢) للمعقود عليه

(١) في ب (ونقول) .

(٢) ساقطة من ح .

وهو من / (١) أهل الاستحقاق ، أى : (مثل) (٢) الشرط الفاسد فى فساد البيع ، وعدم المنع من الانعقاد ، مثل / (٣) الدرهم الزائد ، لأن الشرط الفاسد على ما وصفناه فى معناه ، من حيث إنه فضل خالٍ عن العوض استحق بعقد المعاوضة ، ثم النهى فى المسألتين وهو قوله تعالى : ﴿ وحرم الربا ﴾ (٤) الآية ، وقوله - ﷺ - : « لا تبيعوا الذهب بالذهب ... الحديث » (٥) ، وما روى أنه - ﷺ - : « نهى عن بيع وشرط » (٦) وغير ذلك من الأحاديث ورد فى غير البيع وهو الفضل ، فلا ينعدم أصل المشروع ، لأنه إيجاب وقبول من أهله إلى محله ، ولا يختل شيء من ذلك بالدرهم الزائد والشرط الفاسد ، لكن يثبت به صفة الفساد والحرمة (٧) (.....) (٧) وملك اليمين يحتل ذلك ، فإن صيد الحرم مملوك للمالك وكذا الخمر ، وجلد الميتة ، وحرم الانتفاع بها .

فلما كانت الحرمة لا تنافى ملك اليمين ، لا تنافى سببه ، (وكان) (٨)

(١) ق ٣٤ / ١ من ب .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ٢٩ / ب من ح .

(٤) سورة البقرة / ٢٧٥ .

(٥) أخرجه : (البخارى ٣ / ٣٠ بلفظ : « لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء ، والفضة بالفضة إلا سواء بسواء ، وبيعوا الذهب بالفضة ، والفضة بالذهب كيف شتم » .

(ومسلم ٣ / ١٢٠٨ ، ١٢٠٩) .

(٦) قال الإمام الشوكانى : (أخرجه : ابن حزم فى المحلى ، والخطابى فى المعالم ، والطبرانى فى الأوسط ، والحاكم فى علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - بلفظ : « نهى عن بيع وشرط » .

(نيل الأوطار ٥ / ٢٠٢) .

(٧) بياض فى ب ، وفى ح عبارة مشطوبة بقدر سطر واحد .

(٨) فى ح (وكما) وهو خطأ .

وصوم يوم النحر مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه لتعلق النهى بالوصف
لا بالأصل والنهى عن بيع الحر والمضامين والملاقيح .

ينبغي أن لا يفسد العقد ما ذكرنا : أن النهى لمعنى فى غيره . إلا أن الفضل
والشرط إذا دخل فيه صار من حقوقه وكوصفه ، فإنه يقال : بيع رابع ، وبيع
لازم ، وغير لازم ، لمكان شرط الخيار فيه ، فيرفع النهى وصفه وهو كونه
حلالاً ، فارتفع الوصف ، وصار حراماً وفاسداً ، وبقي الأصل موجبا
للملك ، فينبغى أن لا يتوقف ثبوت الملك على القبض ، إلا أن السبب لما
ضعف بصفة الفساد لم ينهض سبباً للملك إلا بالقبض ، كذا فى الأسرار ^(١) .

قوله : " وصوم يوم النحر . . . " - أى وكذلك صوم يوم النحر مشروع
بأصله ، وهو الإمساك لله تعالى فى وقته ، إذ لا مشروع أدل على التقوى منه
وإليه الإشارة فى قوله تعالى : ﴿ لعلكم تتقون ﴾ ^(٢) ، وفيه معرفة قدر
النعم ، ومعرفة ما على الفقراء من تحمل مرارة الجوع ، فيحمله على المواصلة
إليهم ، وفيه انطفاء حرارة الشهوة الخداعة ، المنسية للعواقب وانقيادها لطاعة
مولايها ، وكذلك لا خلل فى الوقت ، إذ هو وقت كسائر الأوقات غير مشروع
بوصفه ، وهو كونه مستلزماً للإعراض عن الضيافة الموضوعة بلحوم القرابين ^(٣)

(١) راجع : (الجزء الثالث ورقة ١٠٢ - ١٠٣ ، مخطوط رقم ٦٠٩٦ بقسم المخطوطات
بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة .

(٢) والآية بكاملها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من
قبلكم لعلكم تتقون ﴾ سورة البقرة / ١٨٣ .

(٣) القرابين جمع قربان وهو : ما يتقرب به إلى الله ، وصار فى التعارف اسماً للنسيكة
التي هى الذبيحة . قال تعالى : ﴿ إذ قربا قربانا ﴾ . وقال : ﴿ حتى يأتينا بقربان ﴾ .

ينظر : المفردات فى غريب القرآن ص ٣٩٩ ، والمصباح المنير (٢ / ٤٩٥) .

ونكاح المحارم مجاز عن النفي فكان نسخا لعدم محله . وقال الشافعى -
رحمه الله - : فى البابين ينصرف إلى القسم الأول قولا بكمال القبح ، كما قلنا
فى الأمر ، لأن النهى فى اقتضاء القبح حقيقة ، كالأمر فى اقتضاء الحسن ،
ولأن المنهى عنه معصية فلا يكون مشروعاً ، لما بينهما من التضاد ؛ ولهذا قال :
لا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ، ولا يفيد الغصب الملك ، ولا يكون سفر
المعصية سبباً للرخصة ، ولا يملك الكافر مال المسلم بالاستيلاء .

فإنه لا يحصل إلا به ، لأن الإمساك حمية أو لعدم اشتهاؤ أو عدم طعام ليس
بإعراض بالإجماع ، ويمكن تصور الصوم بدون الإعراض ، فيكون الصوم
منهياً لمعنى الإعراض / (١) فكان منها بوصفه مشروعاً بأصله .

قوله : / (٢) " والنهى عن بيع الحر إلى آخره " اعلم أن قوله : وبيع الحر إلى
آخره ، جواب عما يرد نقضاً على أصلنا ، وهو : أن النهى فى التصرف
الشرعى يقتضى مشروعيته والنهى عن بيع الحر ، والمضامين ، والملاقيح ،
ونكاح المكارم ، لا تقتضى ذلك حتى لا تنعقد هذه العقود ولا تفيد الملك
بالقبض مع أنها تصرفات شرعية فقال : " والنهى عن هذه العقود مجاز عن
النفى ، لأنه أضيف إلى غير محله " ، فإن البيع مبادلة المال بالمال شرعاً ،
والحر وما فى الصلب والرحم ليس بمال ، فصار هذا البيع عبثاً لحلوله فى غير
محله ، فيكون مجازاً عن النفى ، فيقتضى عدم مشروعيته ؛ لأن النفى يقتضى
النسخ .

(١) ق ٣٤ / ب من ب .

(٢) ق ٣٠ / أ من ح .

والمضامين : ما تضمنته أصلاب الفحول : جمع مضمون من ضمن الشيء بمعنى تضمنه .

والملاقيح : ما فى البطون^(١) من الأجنة - جمع ملقوح أو ملقوحة من لقحت الدابة إذا حبلت ، وهو فعل لازم لايجىء المفعول منه إلا موصولا بحرف الجر إلا أنهم استعملوه محذوف الجار .

وصورة المسألة أن يقول : بعث الولد الذى سيحصل من هذا الفحل أو الناقة ، وذلك من عادة العرب ، فنهى النبى - ﷺ - عن ذلك .

قوله : " ولهذا قال لا تثبت حرمة المصاهرة إلى قوله .. بالاستيلاء "^(٢) .

هذا نتيجة قول الشافعى - رحمه الله - وهو : أن المنهى عنه معصية ، فلا يكون مشروعا لما بينهما من التضاد ، أو أن المنهى عنه قبيح لعينه قال : لا تثبت حرمة المصاهرة بالزنا ؛ لأن حرمة المصاهرة نعمة ، ولهذا من الله تعالى بها علينا لقوله تعالى : ﴿ فجعله نسبا وصهرا ﴾^(٣) والزنا حرام محض ، فلا يكون سببا لنعمة ، لما بينهما من التنافى ، وكذا الغصب لا يفيد ملك المغصوب للغاصب ، لأنه حرام ، والملك نعمة فلا تثبت بالمعصية وكذا سفر المعصية ، وهو التمرد على المولى والخروج على قصد الطريق ، لا يكون سببا للرخصة ، لأنها نعمة ، فلا تنال بالمعصية ، وكذا استيلاء الكفار أموال المسلمين لا يكون سببا للملك ، لأنه حرام ومعصية ، فلا يكون سببا للمشروع .
ولكننا/^(٤) نقول : نحن لا نوجب حرمة المصاهرة بالزنا من حيث كونه زنا

(١) أى : بطون الأمهات .

(٢) فى ح (بالاستيلاء) بالدال وهو خطأ .

(٣) سورة الفرقان / ٥٤ .

(٤) ق ٣٥ / ١ من ب .

ولكننا جعلناه موجبا لها من حيث أنه (كان)^(١) سببا للماء ، والماء سبب لوجود الولد الذى هو أصل فى استحقاق هذه الكرامة والحرمات كما فى الوطء الحلال بيانه : أن أصل هذه الحرمة فى الوطء الحلال ليس لعين الملك / ^(٢) بل لمعنى البعضية ، وهو أن ماء الرجل يختلط بماء المرأة فيتولد منه الولد ، فثبت حكم البعضية بين الولد والواطىء والموطوءة ويثبت حكم البعضية التى بينهما وبين أمهاتها وبناتها ، والبعضية التى بين الواطىء وآبائه وأبنائه لذلك الولد الذى هو بعضها ، فثبت الحرمة فى حق الولد للبعضية بين الواطىء وأبنائه إلى المرأة وحرمة أمهات الموطوءة وبناتها إلى الرجل ، لصيرورة كل واحد من الرجل والمرأة بعضا للآخر بواسطة الولد ، لأن جزئه صار جزءا منها ، فإن الولد يضاف بكماله إليهما ، فكان الولد هو الأصل فى هذه الحرمة ، إلا أن الوقوف على حقيقة العلوق متعذر فأقيم السبب الظاهر مقام الولد ، وجعل الولد كالحاصل تقديرا واعتبارا للاحتياط .

فكما أن الوطء الحلال مفضٍ إليه ، فالوطء الحرام مفضٍ إليه أيضا بلا تفاوت ، فيجوز أن يقام مقام الولد فى إثبات الحرمة أيضا ، وكان ينبغى أن تثبت الحرمة بين الواطىء والموطوءة على هذا التقدير ، لما أن الاستمتاع ببعض حرام ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - : « ناكح اليد ملعون » ^(٣) إلا أنا نزلناه

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ٣٠ / ب من ح .

(٣) قال الشيخ يحيى الرهاوى فى : حاشيته على شرح المنار لابن ملك ص ٢٧٩ : * لم أجده فى كتب الحديث ، وإنما ذكره المشائخ فى كتب الفقه * وقد فتشت عنه أيضا فى كتب الحديث ، فلم أعثر عليه ، وقد ذكره فخر الرازى فى (التفسير الكبير ١٠ / ١٧) . وانظر أيضا : (الأسرار المرفوعة للملاعلى قارى ص ٥٦٩ ، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس ٢ / ٤٣١) .

فى حق الموطوءة ضرورة إقامة النسل ، كما سقط حقيقة البعضية فى حق آدم - عليه السلام - حتى حلت حواء له ، وقد خلقت منه حقيقة ، (ولما قام)^(١) الوطاء الحرام ، مقام الولد ، ولا عصيان فى الولد ، ألا يرى أنه مستحق لجميع كرامات البشر كولد الرشدة^(٢) ، فيعمل عمل الولد من غير (نظر)^(٣) إلى أوصاف نفسه ، كالتراب لما قام مقام الماء ، يعمل عمل الماء ، وإن كان فى نفسه ملوثا .

وكذا نقول فى الغصب : إن الملك لا يثبت مقصودا به كالبيع والهبة ، بل يثبت شرطا لحكم شرعى ، وهو الضمان /^(٤) لأن الضمان شرع جبرا لما فات ، يعنى أن الواجب فى الغصب بدل العين لا بدل اليد ، كما قال الشافعى : لأن الضمان يجب بمقابلة المقصود ومقصود المالك عين الدراهم ، لا امتلاء كيسه ويده ، والجبر يستدعى الفوات ، لأن الفئات يُجبر لا القائم ، وكان من ضرورة القضاء بقيمة العين عدم ملك المالك فى العين يكون جبرا لما فات ؛ ولثلا يجتمع البدل والمبدل فى ملك واحد ، ولتحقق المماثلة التى هى شرط ضمان العدوان ، فعلم أنا /^(٥) ثبت بالغصب ما هو حسن مشروع ، وهو الضمان ، ثم انعدام الملك فى العين يثبت شرطا لهذا الضمان ، فيكون حسنا لحسنه ، ولما خرج المغصوب عن ملك المالك يدخل فى ملك الغاصب ضرورة ، لأنه لا سائبة^(٦) فى الإسلام .

(١) فى ب (لما قام) بدون الواو ، وهو خطأ .

(٢) الرشدة : بكسر الراء صحيح النسب ، والفتح لغة .

(المصباح المنير ١/ ٢٢٧) .

(٣) فى ب (ولد نظر) بزيادة (ولد) .

(٤) ق ٣٥/ ب من ب .

(٥) ق ٣١/ أ من ح .

(٦) السائبة : التى تسبب فى المرعى فلا ترد عن حوض ولا علف ، والسائبة : العبد =

وبدليل قوله - عليه الصلاة والسلام - في الشاة المغصوبة المصلية ^(١)
«أطعموها الأسارى» ^(٢) فقد أمرهم بالتصدق بها ، فلو لم يملكوها لما أمرهم
به ، لأن التصديق بملك الغير إذا كان مالكة معلوما لا يجوز ، ولكن يحفظ
عليه عين ملكه ، فإن تعذر بيع ويحفظ ثمنه .

وكذا نقول في سفر المعصية أنه ليس (بمنهى) ^(٣) لعينه ، لأنه من حيث
(هو) ^(٤) أنه خروج مديد مباح ، فلأنما العصيان في فعل قطع الطريق أو التمرد
(على المولى) ^(٥) وذلك مجاور له ، وكان كالبيع وقت النداء ، ألا يرى أنه لو
قصد في ذلك السفر ، الحج ينقلب طاعة .

وكذا العبد إذا لحقه إذن مولاه ، لا يبقى معصية ، فيتبين بهذا أن المعصية
مجاور له فصلح سببا للرخصة .

وكذا نقول في الاستيلاء : إنه إنما صار معصية بواسطة عصمة المحل ، ألا
يرى أنهم لو استولوا على مال مباح يملكونه ، والعصمة ثابتة في حقنا دون
حقهم ، لانقطاع ولايتنا عنهم ولأن العصمة لم يبق بالإحراز إلى دارهم ،

== يعتق ولا يكون لمعتقه عليه ولاء ، فيضع ماله حيث شاء .

ينظر : (المفردات في غريب القرآن ص ٢٤٦ ، والمصباح المنير ١/ ٢٩٨) .

والمراد بها هنا ترك الشيء لا إلى مالك ، والله أعلم .

(١) أى المشوية ، يقال : صليت الشاة أى سويتها وهى مقلية .

ينظر : (المفردات في غريب القرآن ص ٢٨٥) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٦٢٨/٣ بلفظ «أطعمه الأسارى» ، وأحمد في مسنده ٥ /
٢٩٣ - ٢٩٤) .

(٣) فى ب (بمعنى) وهو خطأ .

(٤) ساقطة من ب ..

(٥) ساقطة من ب .

وأما العام فما يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول .

لأنها إما باليد أو الدار وقد عدما ، فيكون استلاؤهم على مال مباح فيملكونه .

قوله : " وأما العام فكذا " احترز بقوله : أفراداً ، عن الخاص ، ويقول : متفقة الحدود على سبيل الشمول عن المشترك ، فإنه يتناول أفراداً مختلفة الحدود ، وكذا ذكر المصنف في شرحه (١) .

وفيه / (٢) بحث ، فإن قوله : على سبيل الشمول يقع مستدركا ، لأن المشترك يخرج لمجرد قوله : متفقة الحدود ، اللهم إلا أن يقال : إن قوله على سبيل الشمول ليس بقيد بل هو تفسير للتناول .

أى العام يتناول أفراداً متفقة الحدود بطريق الشمول ، وهو يتناول كل فرد باعتبار معنى واحد ، كمسلمين مثلاً ، فإنه يتناول أفراد المسلمين باعتبار معنى واحد ، وهو الإسلام مع أن فيه نوع ضعف ؛ لأن هذا فهم من قوله : أفراداً متفقة الحدود ، لأن تناول الأفراد المتفقة الحدود لا يكون إلا بهذا الطريق ، ولم يتضح لى سر كلام الشيخ ، ويمكن أن يقال : هذا احتراز عن النكرة ، مثل رجل مثلاً فإنه يتناول أفراداً متفقة الحدود / (٣) على طريق البدل لا على طريق الشمول .

والعموم فى اللغة الشمول ، يقال : مطر عام إذا شمل الأمكنة .

(١) وهو المسمى بكشف الأسرار ، فراجع ١٥٩/١ .

(٢) ق ٣٦ / أ من ب .

(٣) ق ٣١ / ب من ح .

وإنه يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً .

قوله : " وإنه يوجب الحكم " - أى العام قبل الخصوص يوجب الحكم فيما يتناوله قطعاً عندنا كالتخاص حتى يجوز (نسخ)^(١) الخاص به .

وعند الجمهور من الفقهاء والمتكلمين من أرباب العلوم : موجبة ليس بقطعى ، وهو قول الشافعى^(٢) : والشيخ أبو المنصور^(٣) وجماعة من مشائخنا ، حتى يجوزون تخصيصه بخبر الواحد والقياس^(٤) ابتداء ، متمسكين بأن اليقين والقطع لا يثبت مع الاحتمال ؛ لأنه عبارة عن قطع الاحتمال ، ثم احتمال إرادة الخصوص فى العام قائم ، لأنه لا يرد إلا فيما يحتمله إلا أن يثبت بدليل أنه غير محتمل كقوله تعالى : ﴿ إن الله بكل شئ عليم ﴾^(٥) .

ومع الاحتمال لا يثبت القطع : كالقياس ، وخبر الواحد ، بخلاف الخاص ، فإن احتمال إرادة المجاز ثابت مع احتمال التخصيص ، فكان الاحتمال فيه أكثر وأقوى فيؤثر فى رفع القطع ، ولأن احتمال الخصوص لا يخرج عن العموم ، فكان احتمال إرادة التخصيص بمنزلة إرادة مسمى آخر ، وأن يؤثر فى اليقين ،

(١) فى ح (النسخ) وهو خطأ .

(٢) راجع : (شرح الجلال على متن جمع الجوامع فى حاشية البنانى ١/ ٤٠٧) .

(٣) هو : محمد بن محمد بن محمود الماترىدى ، السمرقندى ، يكنى أبا منصور ، العلامة ، المتكلم ، الأصولى ، النظار ، تفقه على أبى بكر أحمد الجوزجاني وتفقه عليه الحكيم القاضى إسحاق بن محمد السمرقندى وغيره ، صاحب مصنفات فى مختلف الفنون ، ومن أشهرها : كتاب التوحيد ، وتأويلات أهل السنة ، ومأخذ الشرائع فى أصول الفقه ، وبيان وهم المعتزلة ، توفى سنة (٣٣٣هـ) .

انظر : (الجواهر المضية ٢/ ١٣٠ - ١٣١ ، كشف الظنون ٢٦٢ ، ٣٣٥ ، والفوائد البهية ص ١٩٥ ، وهدية العارفين من كشف الظنون ٦/ ٣٦ ، ومعجم المؤلفين ١١/ ٣٠٠) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ١/ ١٣٢) .

(٥) سورة الأنفال / ٧٥ .

فأما احتمال إرادة المجاز فيخرجه عن حقيقته / (١) فكان على خلاف الأصل ، فلا يعتبر من غير دليل .

وحجتنا : أن اللفظ إذا وضع لمعنى ، كان ذلك عند إطلاقه لازماً له ، حتى يقوم دليل على خلافة ، ثم صيغة العموم موضوعاً له وحقيقة فيه ، فكان ثابتاً بها قطعاً حتى يقوم دليل على خلافة ، وأما احتمال الذى ذكره الخصم فلا عبرة به ؛ لأنه إرادة عند المكلف وهو غيب عنا ، وما فى وسعنا الوقوف عليها من غير دليل يوضحه : أن ورود صيغة العموم على إرادة الخصوص من غير قرينة تدل على توهم التلبس على السامع ، ويؤدى إلى تكليف ما ليس فى الوسع ، تعالى الله عن ذلك ، فلا يجوز وروده على إرادة الخصوص ، كما لا يجوز ورود الخاص على إرادة المجاز بلا دليل كذا قيل .

ولقائل أن يمنع لزوم التلبس وتكليف المجاز ؛ لأنه أثر الاحتمال فى رفع القطع عن عموميه لا فى العمل ، فإن العمل بظاهره واجب مع ذلك الاحتمال / (٢) عند الخصم (كما فى خبر الواحد والقياس) (٣) .

وقال أبو سعيد (٤) البردعى من أصحابنا ، وعامة المرجئة (٥) :

(١) ق ٣٦/ب من ب .

(٢) ق ٣٢/أ من ح .

(٣) زيادة من ح .

(٤) هو : أحمد بن الحسين القاضى أبو سعيد البردعى شيخ حنفية بغداد ، تفقه على أبى على الدقاق ، والإمام أبى الحسن على بن موسى بن نصر ، وعليه تفقه أبو الحسن الكرخى وغيره ، أقام ببغداد سنين كثيرة ثم خرج إلى الحج ، فقتل بمكة المكرمة فى وقعة القرامطة فى العشر الأول من ذى الحجة سنة (٣١٧هـ) ، والبردعى نسبة إلى بردعة ، بلد فى أقصى بلاد أذربيجان .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٩ - ٢١ ، وشذرات الذهب ٢/٢٧٥) .

(١) المرجئة من الإرجاء وهو التأخير ، يقال : أرجيته وأرجأته إذا أخرته ، وهى فرقة==

والأشعرية ^(١) : إن العام مجمل فيما أريد به فيتوقف في حق العمل والاعتقاد، لاختلاف أعداد الجمع ؛ إذ لفظ العام يستعمل في الثلاثة والأربعة والخمسة ، وغير ذلك مع أن كل واحد يخالف صاحبه . وقد يذكر ويراد به ^(٢) الخاص ، قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُم النَّاسُ ﴾ ^(٣) والمراد نعيم ^(٤) ابن مسعود - رضى الله عنه - فكان بمنزلة المجمل فيوقف ، وهذا ليس بصحيح ، فإن الصحابة والسلف تمسكوا بعمومات النصوص حتى خالفوا الصديق - رضى الله عنه - في قتل مانعى الزكاه بظاهر قوله - ﷺ - :

== تقول: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة .

وإنما سموا بها ، لأنهم آخروا العمل من الإيمان . ولها أصناف متعددة .

ينظر : (الفرق بين الفرق ص ٢٠٢ فما بعدها ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٠٨) .

(١) الأشعرية أو الأشاعرة : هم أصحاب أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى المنتسب إلى أبى موسى الأشعرى - رضى الله عنه .

وعرفها أيضا صاحب فواتح الرحموت بقوله : « هم أتباع الشيخ أبى الحسن الأشعرى المعدودين من جملة أهل السنة والجماعة » . ولكن لهم تأويلات في بعض الأسماء والصفات يخالفون فيها طريق السلف الصالح .

انظر : (الملل والنحل للشهرستاني ٩٤/١ وفواتح الرحموت ٢٥/١) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) سورة آل عمران / ١٧٣ .

(٤) هو : نعيم بن مسعود بن عامر بن أنيف ، الأشجعي ، يكنى أبا سلمة ، صحابي مشهور ، له ذكر في البخاري ، أسلم ليالى الخندق ، وله رواية عن النبي ﷺ روى عنه ولداه : سلمة وزينب ، وله حديث عند أحمد وغيره ، سكن المدينة ، وقتل في أول خلافة على - رضى الله عنه - قبل قدومه البصرة في وقعة الجمل ، وقيل : مات في خلافة عثمان - رضى الله عنه - .

انظر : « الإصابة ٥٣٩/٣ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٥٢٨/٣ - ٥٢٩ » . ==

كحديث العرنيين نسخ بقوله عليه الصلاة والسلام : « استترهوا عن البول ».

« أمرت أن أقاتل الناس . . . الحديث »^(١) وهو يستدل عليهم بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ فرجعوا إلى قوله ، وهو عام ، وما ذكروا من الاحتمال لا عبرة به بلا دليل لما ذكرنا .

قوله : « كحديث العرنيين »^(٢) ، وهو ما روى أنس بن مالك^(٣) - رضى الله عنه - : « أن قوما من عرنة أتوا المدينة فلم توافقهم ، واصفرت ألوانهم ، وانتفخت بطونهم ، فأمرهم الرسول ﷺ بأن يخرجوا إلى إبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها ، ففعلوا وصحوا ، ثم ارتدوا ، وقتلوا الرعاة واستاقوا/ »^(٤)

== هذا وأن المراد بالناس فى قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ هو نعيم بن مسعود الأشجعى ، قول بعض المفسرين .

ينظر : تفسير أبى السعود ٢ / ١٠١٤ .

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٧٥ ، ومسلم ١ / ٥٣) .

(٢) وهو جمع عرنى منسوب إلى قبيلة عرينة ، وهى تصغير عرنة وزن رُجْلة وفى لغة بضمّتين (موضع بين منى وعرفات) .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٤٠٦) .

(٣) هو : أنس بن مالك بن ضمضم ، الأنصارى ، الخزرجى ، خادم رسول الله ﷺ - وأحد المكثرين عن الرواية عنه ، وأمه أم سليم بنت ملحان ، كناه رسول الله ﷺ - أبا حمزة ، خرج مع رسول الله ﷺ إلى بدر وهو غلام يخدمه ، خدم النبى ﷺ - عشر سنين ، ودعا له رسول الله ﷺ - . وكان له بستان يحمل الفاكهة فى السنة مرتين . فضائلة كثيرة جداً ، توفى (سنة ٩٠ هـ) وقيل غير ذلك وهو آخر الصحابة موتاً بالبصرة .

انظر : (الإصابة ١ / ٨٤ - ٨٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٤٤) .

(٤) ق / ٣٧ / أ من ب .

الإبل ، فبعث رسول الله - ﷺ - فى أثرهم قوما ، فأخذوا فقطع أيديهم وأرجلهم وسمر أعينهم ، وتركهم فى شدة الحر حتى ماتوا «^(١)» .

هذا حديث خاص ورد فى أبواب الإبل ، ثم هو منسوخ عند أبى حنيفة - رحمه الله - بعموم قوله - ﷺ - : « استترهوا من البول »^(٢) ؛ لأن البول اسم جنس محلى باللام ، فيتناول أبواب الإبل وغيرها ، ولو لم يكن العام مثل الخاص ، لما صح نسخ الأول بالثانى ، إذ من شرطه المماثلة .

ولا يقال : إنما يصح القول بالنسخ إذا ثبت تقدم الأول وتأخر الثانى ولم يثبت ذلك إذا لم يعرف التاريخ ؛ لأننا نقول : قد ثبت تقدم الأول بدليل أن المثلة^(٣) التى تضمنها ذلك قد نسخت بالاتفاق وهى كانت فى ابتداء الإسلام ، فدل انتساخه على تقدم ذلك الحديث ، ولم يثبت تقدم الثانى بدليل ، بل فيه

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٦٤ ، ٧ / ١٣ بلفظ « قدم ناس من عكل أو عرينة . فاجتروا المدينة ، فأمرهم النبى - ﷺ - بلقاح وأن يشربوا من أبوابها وألبانها . . . الحديث » . ومسلم ٣ / ١٢٩٧) .

(٢) أخرجه : (الدارقطنى ١ / ١٢٧ ، والشوكانى بلفظ : « تنزهوا من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » .

قال الإمام الشوكانى : « قال الحافظ فى بلوغ المرام : وهو صحيح الإسناد وأعله أبو حاتم فقال : « إن رفعه باطل والصحيح إرساله » وقال الحاكم : « صحيح لا أعلم له علة » .

انظر : (نيل الأوطار ١ / ١١٢ - ١١٣ ، والدراية فى تخريج أحاديث الهداية ص ٤ ، وتخريج أحاديث أصول البزدوى - المطبوع على هامشه - ص ٦٠) .

(٣) المثلة بضم الميم وسكون الثاء على وزن غرفة ، اسم ، يقال : مثلت بالقتل مثلا من بابى قتل وضرب ، إذا جدعته وظهرت آثار فعلك عليه تنكيلا . والمثلة - بفتح الميم وضم الثاء - : العقوبة .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٥٦٤ ، والقاموس المحيط ٤ / ٥٠) .

وإذا أوصى بخاتم لإنسان ، ثم بالفص منه لآخر ، إن الحلقة للأول والفص بينهما نصفان .

مجرد احتمال فلا يعتبر .

قوله : وإذا أوصى إلى آخره ذكر محمد في الزيادات ^(١) : إذا أوصى بخاتم لإنسان/ ^(٢) وبفصه لآخر بكلام موصول ، فالحلقة للأول ، والفص للثاني بالاتفاق . ولو أوصى بفصه لآخر بكلام مفصول ، فكذا الجواب عند أبي يوسف ^(٣) لأن الوصية لا تلزمه شيء في حياته ، بل بعد مماته ، وكان بيان الموصول والمفصول سواء كما في الوصية بالرقبة لإنسان وبالخدمة أو الغلة لآخر .

وقال محمد - رحمه الله - اسم الخاتم عام يتناول الحلقة والفص ، فكان إيجاب الفصل للثاني تخصيصاً لذلك ، وتخصيص العام إنما يصح موصولاً ، فإذا كان مفصولاً يكون معارضاً لا تخصيصاً ، والعام مثل الخاص في إيجاب الحكم فيثبت المساواة بينهما في الوصية بالفص ، فجعلنا الفص بينهما بخلاف ما ذكر من المسألة ، لأن الوصية بالرقبة لم يتناول الخدمة والغلة ، ولهذا صح استثناء الفص من الخاتم ، ولم يصح استثناء الخدمة أو الغلة من الرقبة وذكر

(١) انظر : (أصول السرخسي ١/ ١٣٢-١٣٣ ، نقلاً عن الزيادات ، ولم يذكر خلاف أبي يوسف - رحمه الله -) .

(٢) ق ٣٢ / ب من ح .

(٣) في ح (عند أبي حنيفة يوسف) وهو خطأ .

القاضي أبو زيد ^(١) في التقويم وشمس الأئمة ^(٢) هذه المسألة في الزيادات من غير ذكر خلاف ^(٣) أبي يوسف .

وإنما ذكر الشيخ هذه المسألة لبيان المذهب .

ثم اعلم أن الخاتم ليس بعام حقيقة ، لأنه لا يصدق عليه تعريفه بل الفصل جزء الخاتم / ^(٤) ولا يصير اللفظ باعتبار الأجزاء عاما ، لكنه شبيه بالعام من حيث إن الفصل يدخل في اسم الخاتم ، وفواته لا يخل بحقيقته أيضا ، كما أن الزائد على الثلاثة في العام بهذه المثابة كذا قيل .

قوله : ولا يجوز تخصيص قوله تعالى ﴿ ولا تأكلوا ﴾ ^(٥) إلى قوله : بالقياس هذا نتيجة قوله : (إن تخصيص العام من الكتاب بخبر الواحد أو القياس ابتداء لا يجوز) .

قال الشافعي رحمه الله : متروك التسمية عامدا يحل أكله - ^(٦) .

(١) هو : عبيد الله بن عمر بن عيسى الحنفى ، أول من وضع علم الخلاف وأظهره إلى حيز الوجود ، كان ممن يضرب به المثل في النظر واستخراج الحجج . له مصنفات قيمة منها :

كتاب الأسرار ، وتقويم الأدلة ، وتأسيس النظر . توفي سنة (٤٣٠ هـ) .

انظر : (الدرر الكامنة ٢ / ٣٥٢ ، والفوائد البهية ص ١٠١ ، والجواهر المضية ١ / ٣٣٩ ، والأعلام ٢ / ٥٤٦ ، ومفتاح السعادة ٢ / ٥٤) .

(٢) قلت : وقد ذكرها في المبسوط ٢٧ / ١٨٤ مع ذكر خلاف أبي يوسف فيه كما ذكر ههنا

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ٣٧ / ب من ب .

(٥) سورة الأنعام / ١٢١ ، وتامها ﴿ بما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ .

(٦) وبه قال مالك في أحد قوليه ، وعن أحمد ثلاث روايات : فالشهور عنه أن التسمية =

لحديث براء بن عازب ^(١) وأبى هريرة ^(٢) أنه - ﷺ - قال : « المسلم يذبح على اسم الله تعالى سمي أو لم يسم » ^(٣) ولأن الناس قد خصص بالإجماع

= شرط للإباحة مع الذكر دون النسيان كما هو مذهب أبى حنيفة ومالك فى الأصح عنده .

وهو مذهب جماهير العلماء هذا وقد ذكر ابن العربى فى متروك التسمية ستة أقوال .
ينظر : (المجموع للنووى ٨ / ١١٠ - ١١١ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٥٠٨ وبدائع الصنائع ٥ / ٤٦ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ١٤٠ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٧٤٩) .

(١) هو : البراء بن عازب بن الحارث بن عدى . . . الأنصارى ، الحارثى ، يكنى أبا عمارة وقيل غير ذلك ، له ولأبيه صحبة . قال أبو إسحاق عن البراء قال : استصغرنى رسول الله - ﷺ - يوم بدر أنا وابن عمر ، فردنا ، فلم نشهدها ، وغزا مع رسول الله - ﷺ - (١٤) أو (١٥) غزوه ، وشهد مع على الجمل ، وصفين ، والنهروان ، وقتال الخوارج ، ثم نزل الكوفة ، ومات بها سنة (٧٢ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ١٤٦ - ١٤٧ والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٤٣ - ٤٤)

(٢) وقد اختلفوا فى اسم أبى هريرة واسم أبيه اختلافا لا يحاط ولا يضبط فى الجاهلية والإسلام ، من ذلك ما قاله أبو إسحاق : قال لى بعض أصحابنا عن أبى هريرة قال : كان اسمى فى الجاهلية عبد شمس بن صخر ، فسمانى رسول الله - ﷺ - عبد الرحمن ، وكنيت أبا هريرة لأنى وجدت هرة فحملتها فى كفى ، فقيل أبو هريرة ، وقد أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثا ، وكان إسلامه بين الحديثية وخير . على أرجح الأقوال فيها .

وقدم المدينة مهاجراً وسكن الصفة ، مناقبه كثيرة جداً توفى سنة (٥٧ هـ) .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٠٠ - ٢٠٨ . والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٠٠ - ٢٠٧) .

(٣) قال الزيلعى : غريب بهذا اللفظ ، وفى معناه أحاديث :

منها : ما أخرجه الدارقطنى ٢ / ٥٤٩ ، ثم البيهقى عن محمد بن يزيد . . . أن النبى - ﷺ - قال : « المسلم يكفيه اسمه ، فإن نسى أن يسمى حين يذبح ، فليسم وليذكر اسم الله ثم ليأكل » .

ينظر : (نصب الراية ٤ / ١٨٢) .

من الآية وبما روى أنه - ﷺ - سئل عمن ترك التسمية ناسيا فقال : « كلوه فإن تسمية الله في قلب كل مسلم »^(١) فنخص العامد بالقياس عليه لشمول العلة المنصوصة إياهما وهي التسمية في القلب ، أو نخصه بحديث براء ، وأبى هريرة -رضى الله عنهما - .

ولكننا نقول : لا يحل أكله ، لأن النهى يقتضى التحريم ، وأكد النهى بحرف من ، لأنه في موضع النفى للمبالغة ، فيقتضى حرمة كل جزء منه ، والهاء في قوله تعالى : ﴿ وإنه لفسق ﴾ إن كانت كناية عن الأكل فالفسق/^(٢) أكل الحرام وإن كانت عن المذبوح ، (فالمذبوح)^(٣) الذى يسمى فسقا في الشرع يكون حراما كما قال الله تعالى : ﴿ أو فسقا أهل لغير الله به ﴾^(٤) فلا يجوز تخصيص هذا العام بخبر الواحد أو القياس ابتداء .

وقوله : لأن الناسى مخصوص ، غير مسلم فإنه ليس بتارك للذكر بل هو ذاك فإن الشرع أقام الملة في هذه الحالة مقام الذكر للمعجز ، كما أقام الأكل ناسيا مقام الإمساك في الصوم ، وإذا كان كذلك بقيت الآية على عمومها فلا يجوز تخصيصها بخبر الواحد أو القياس ، لأنهما ظنيان والظنى لا يعارض القطعى .

وقيل : إن التخصيص إنما يجوز إذا بقى تحت العام ما يمكن العمل به ، إما الفرد الواحد في الجنس أو الثلاثة في الجمع ، وهاهنا لم يبق تحت النص إلا

(١) أخرجه : عبد الرزاق في مصنفه بلفظ « إن في قلب المسلم اسم الله ، فإن ذبح ونسى أن يذكر اسم الله ، فليأكل ، وإن ذبح المجوسى وذكر اسم الله فلا تأكل » .
انظر : (نصب الراية للزيلعى ١٨٣/٤) .

(٢) ق ٣٣ / أ من ح .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) سورة الأنعام / ١٤٥

حالة العمد ، فلو ألحق بالنسيان لم يبق النص معمولاً به ، فيكون القياس وخبر الواحد معطلا للنص وإنه لا يجوز مع أنه لا يستقيم إلحاق العامد بالناسي ، لأن الناسي عاجز مستحق النظر والعامد جان مستحق للتغليظ ، والفرق /^(١) بين المعذور وغيره أصل في الشرع ، في الذبح وغيره ، ألا يرى أن اشتراط (المذبح)^(٢) في الذبح يفصل بين المعذور وغيره وكذلك في الصوم يفصل بينهما ، وأما حديث براء وأبي هريرة فمحمول على حالة النسيان بدليل أنه ذكر في بعض الروايات « وإن تعمد لم يحل » كذا في المبسوط^(٣) .

ولا يقال : لا نسلم أن المراد منه الذكر (باللسان بل مطلق)^(٤) الذكر سواء كان بالقلب أو باللسان ، والذكر يكون بالقلب أيضاً في اللغة .

لأننا نقول : المراد ههنا الذكر باللسان ، بدليل صلة عليه ، فإنه قال : الذكر عليه ، والذكر عليه يكون باللسان ، فإنه يقال : ذكر عليه ، إذا ذكره باللسان وإذا ذكره بقلبه ، يقال : ذكره غير مقرون بكلمة على ، كذا في المحيط^(٥) وشرح الهداية -^(٦) .

(١) ق ٣٨/أ من ب .

(٢) في ح (الذبح) وهو خطأ .

(٣) انظره : في (٢٣٨/١١) .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) المراد به هو : المحيط البرهاني في الفقه النعماني للشيخ الإمام برهان الدين محمود ابن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد - برهان الأئمة عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري ، الحنفى ، المتوفى سنة (٦١٦هـ) .
(كشف الظنون ٢/١٦١٩ - ١٦٢٠) .

(٦) لعله أراد به : معراج الدراية إلى شرح الهداية ، الذي ألفه الشارح : الإمام الكاكي - رحمه الله - نفسه أوله : الحمد لله خالق الكلام والضياء .. الخ .

انظر : (كشف الظنون ٢/٢٠٣٣) . وقد بحثت عن هذين الكتابين فلم أعثر عليهما . وهذا الجواب موجود أيضاً في (شرح العناية على الهداية - المطبوع على هامش الهداية ٢/٤٣٣) .

ولأن الذكر عليه ، أن يقصد إيقاع الذكر عليه ، وإنما يقصد إلى الذكر بعد العلم به لأن القصد إلى مالا علم محال ، وهذا لا يتصور في الذكر بالقلب ؛ لأن الذكر بالقلب كما خطر بالبال صار معلوما به فصار موجودا فكيف يتصور المقصد إلى إيقاعه .

ولا يقال : النص مجمل ، لأنه يحتمل الذكر حالة الذبح ، وحاله الطبخ وحالة الأكل فلا يصح الاحتجاج به .

لأننا نقول : أجمع السلف أن المراد حال الذبح لا غير .

فإن / (١) قيل : لا نسلم أنه لو خص منه العامد ، لم يبق النص معمولا ، لجواز أن يراد منها ما ذبح لغير الله كما قال الكلبي (٢) ، أو ذبائح المشركين للأوثان أو ذبائح المجوس أو الميتة أو المنخنقة (٣) كما قال ابن عباس - رضى الله عنه - بدليل قوله تعالى : ﴿ وإنه لفسق ﴾ وأكل متروك التسمية عمدا لا يوجب الفسق ، فإنه يقبل شهادة من يأكله ، وبدليل قوله تعالى : ﴿ وإن الشياطين ليوحون ﴾ - أى : ليوسوسون - ﴿ إلى أوليائهم ليجادلوك ﴾ (٤) وإنما كانوا

(١) ق ٣٣ / ب من ح .

(٢) هو محمد بن السائب ، وقيل : محمد بن مالك بن السائب بن بشر الكلبي ، وكنيته أبو النضر ، كان مفسرا ، إخباريا ، راوية ، نسابا ، ولد بالكوفة ، وشهد وقعة دير الجماجم مع أبي الأشعث ، والكلبي نسبة إلى كلب بن وبرة ، وهى قبيلة من قضاة ينسب إليها خلق كثير ، من مؤلفاته : تفسير القرآن .
توفى سنة (١٤٦ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣١١/٤ ، ميزان الاعتدال ٦١/٣ ، وكشف الظنون ٤٥٧/١ ومعجم المؤلفين ١٥/١٠ ، وشذرات الذهب ٢١٧/١ - ٢١٨) .

(٣) وهى التى خنقت حتى ماتت ، يقال : خنقه خنقا من باب قتل إذا عصر حلقة حتى يموت ينظر : (المفردات فى غريب القرآن ص ١٦٠ ، والمصباح المنير ١٨٣/١) .

(٤) سورة الأنعام / ١٢١ .

يجادلونهم فى تحريم الميتة ويقولون : إنكم تأكلون ما قتلتموه ، ولا تأكلون ما
قتله الله .

ويدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ وإنما يكفر
الإنسان إذا أطاعهم فى إباحة الميتة ، لا فى متروك التسمية .

قيل فى جوابه : الآية بعمومها تناول الكل ، والعبرة بعموم اللفظ ،
وقوله ﴿ وَإِنَّهُ لَفَسْقٌ ﴾ قلنا : أكل متروك التسمية فسق أيضا، حتى إن من يعتقد
حرمة ، يفسق بأكله ولا تقبل شهادته ، / (١) ولكن من أكله معتقدا بإباحته لا
يفسق لتأويله ، كما لا يحرم الباغى عن الميراث بقتل العادل ، لأنه متأول .

وقلنا : سلمنا أن الآية نزلت فى مجادلتهم ، إلا أن الله تعالى أجاب
بجواب أعم كما هو دأب التنزيل ، وبنى الحرمة على وصف يشتمل الكل وهو
ترك الذكر .

فإن التحريم بوصف دليل على أن ذلك الوصف هو الموجب للحرمة كالميتة،
فلو حملت الآية على الميتة أو ذبح المشركين من غير اعتبار هذا الوصف لبطل
الوصف المنصوص ، وإنه لا يجوز .

ولقائل أن يقول : بهذا لا يندفع سؤال الخصم . وهو منعه تعطيل النص
بجواز أن حرمة الميتة ، أو ذبائح المشركين لعدم الذكر ، أو ذكرهم غير معتبر
لعدم الأهلية ، وفى المبسوط (٢) : كان ابن عمر - رضى الله عنه - لا يفصل
بين النسيان والعمد ، ويحرم كليهما ، وبه قال مالك ، وكان على (٣) وابن

(١) ق ٣٨ / ب من ب

(٢) راجعه فى (٢٢٦ / ١١)

(٣) هو : أمير المؤمنين، الخليفة الرابع الراشد، أبو الحسين على بن أبى طالب الهاشمى،
ابن عم رسول الله ﷺ وخخته على ابنته فاطمة الزهراء أول من أسلم من ==

﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ بالقياس وخبر الواحد ، لأنهما ليسا بمخصوصين

عباس - رضى الله عنهما يفصلان بينهما كما هو مذهبنا ، فكانوا مجتمعين (على تحريم) ^(١) متروك التسمية عمدا ، وكفى بإجماعهم حجة ، ولهذا قال أبو يوسف - رحمه الله - : إنه لو قضى القاضى بجواز بيعه ، لا يجوز قضاؤه ؛ لأنه مخالف للإجماع ^(٢) .

وكذا لا يجوز تخصيص قوله تعالى : ﴿ ومن دخله كان آمناً ﴾ ^(٣) بالقياس وخبر الواحد .

مباح الدم بردة ، أو زنا ، أو بقطع طريق ، أو قصاص إذا التجأ بالحرم ، لا يقتل فيه عندنا ، ولا يؤذى ليخرج / ^(٤) ولكن لا يطعم ولا يسقى ، ولا يجالس ولا يباع ، حتى يضطر إلى الخروج ، فيقتل خارج الحرم لعموم قوله

== الصبيان ، صاحب لوائه يوم خيبر ، وأحد من غسل رسول الله - ﷺ - شهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك حيث خلفه رسول الله - ﷺ - على المدينة على عياله ، ببيع بالخلافة بعد مقتل سيدنا عثمان ، وكان خلافته ٤ سنوات وأشهر وأيام ، مناقبه كثيرة جدا ، مات شهيدا بيد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي فى رمضان سنة (٤٠هـ) .

ينظر : (الإصابة ٥٠١ / ٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢٦ / ٣ فما بعدها ، وتذكرة الحفاظ ١٠ / ١ فما بعدها ، والأعلام ١٠٧ / ٥) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر : (المبسوط ١٢٦ / ١) .

(٣) سورة آل عمران / ٩٧ .

(٤) ق ٣٤ / أ من ح .

تعالى : ﴿ومن دخله كان آمنا﴾ أى صار آمنا^(١).

وقال الشافعى - رحمه الله - : يقتل فيه^(٢) ، لأن الجانى خص من الآيه بما روى أنه لما دخل مكة يوم الفتح ، أمر بقتل نفر منهم : (ابن حنظلة)^(٣) ، ويقول - ﷺ - « الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم »^(٤) .

(١) وإليه ذهب الحنابلة . راجع : (أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢١ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢/ ٢٨٤ ، والمغنى لابن قدامة ٢٣٦/ - ٢٣٨ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٤/ ١٤٠ - ١٤١ ، وجامع البيان للطبرى ٤/ ١٢ فما بعدها) .

(٢) وبه أخذ مالك - رحمه الله - .

انظر : (المراجع المذكورة) .

وأما من أصاب الحد فيه ، فإنه لا خلاف بين الجميع فى أنه يقام عليه الحد فيه .

(٣) هكذا فى النسختين معا ، والصواب : (ابن خطل) - بالتحريك - وهو رجل من بنى تميم بن غالب واختلفوا فى اسمه ، ف قيل : اسمه عبد العزى ، وقيل : عبد الله وقيل : غالب ، وقيل : كان اسمه عبد العزى بن خطل فى الجاهلية ، فلما أسلم سمي عبد الله بن خطل .

وإنما أمر بقتله ، لأنه كان مسلما ، فبعثه رسول الله - ﷺ - مصدقا جامعاً للصدقات ، وبعث معه رجلا من الانصار ، وكان معه مولى يخدمه مسلما ، فنزل منزلا وأمر المولى أن يذبح له تيسا ، فيصنع له طعاما فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه ، فقتله ثم ارتد مشركا . وكان له قيتان ، وكانتا تغنيان بهجاء رسول الله - ﷺ - فأمر رسول الله - ﷺ - بقتلهما معه ، وقيل غير ذلك فى سبب قتله .

انظر : (تاريخ الطبرى ٣/ ٥٩ ، وسيرة ابن هشام - القسم الثانى ص ٤٠٩ - ٤١٠ ، وسيرة ابن كثير ٣/ ٥٦٤) .

(٤) أخرجه : البخارى ١/ ٣٥ ، ٢/ ٢١٣ ، ومسلم ٢/ ٩٨٨ بلفظ : « إن الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارا بدم ولا فارا بجزية » ، والترمذى ٣/ ١٦٤ - ١٦٥ ، وأحمد فى مسنده ٦/ ٣٨٥) .

وبالقياس على الضرف ، فإنه لو كان عليه قصاص فى الطرف ، يستوفى فى الحرم ، فلما لم يبطل أدون الحقين ، فأعلاهما أولى أن لا يبطل .
أو بالقياس على ما أنشأ القتل فى الحرم ، فإنه يقتل فيه بالاتفاق ، فكذا إذا التجأ إليه .

ولكننا نقول : لم يخص منه شىء ، فلا يجوز تخصيصه بخبر الواحد أو القياس / (١) . وأما ما ذكره فليس بتخصيص ، لأنه لم يدخل تحت الآية لأنها تتناول الأنفس دون الطرف لأنه فى حكم المال ، وكذا من أنشأ القتل فيه ، لأن النص يتناول الداخل فيه ، لأن بالدخول يثبت الأمان ، لأن الملتجئ معظم حرمة بالالتجاء ، فاستحق به الأمن ، فأما المنشئ فيه ، فهاتك حرمة ، فلا يستحق الأمن ، وأما قتل ابن حنظل ، فقد كانت فى ساعة أحلت مكة للنبي - ﷺ - كما ورد به الأثر (٢) .

وأما الحديث الآخر فالصحيح أنه « لا يعيد عاصيا » والزيادة ليست بمشهورة ولئن ثبت فيحمل على أنه لا يسقط العقوبة .

وذكر بعض مشائخنا (أن) (٣) التمسك بهذه الآية مشكل ، لأن الضمير فى « دخله » راجع إلى البيت لا إلى الحرم ، لأن البيت هو المذكور لا الحرم ، إلا إذا وقع النزاع فى الجانى إذا دخل البيت فحيثئذ يصح التمسك بها ، ويثبت

(١) ق ٣٩ / أمن ب .

(٢) وهو ما رواه أحمد والبخارى عن أنس - رضى الله عنه - (أن النبي - ﷺ - دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر ، فلما نزع جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه ، قال مالك : ولم يكن رسول الله - ﷺ - يومئذ محرما) .

ينظر : (نيل الأوطار ٤ / ٣٣٥)

(٣) ساقطة من ب .

الحكم فيمن دخل الحرم أيضا ، لعدم القائل بالفصل عند من جوز ذلك^(١) ،
وأما إذا أسلم الخصم أن دخول البيت يفيد الأمن والحرم لا يفيد ، وهو مذهب
بعض أصحاب الشافعي - رحمه الله - فالإلزام عليه بها متعذر .

ولا يقال : ليس المراد منه عين الكعبة ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فيه آيات
بينات مقام إبراهيم ﴾ (ومقامه)^(٢) خارج البيت في الحرم .

لأننا نقول : مقام إبراهيم ما قام هو فيه وتعبد ، وهو كان يقوم في
البيت^(٣) .

ولا يقال : لما صار البيت مأمنا صار الحرم مأمنا تبعا ، لأنه في حريمه .

لأننا نقول : حرمة التبعية دون حرمة /^(٤) المتبوع ، ألا يرى أنه لا يلزم من
كون البيت قبلة ومطافا كون الحرم كذلك ، والصحيح هو الطريق الأول ، فإن
صفة الأمن تعم^(٥) البيت والحرم ، قال الله تعالى ﴿ أنا جعلنا حرما آمنا ﴾^(٦) .

(١) وإضافة إلى ذلك : أن التعبير بذكر البيت تارة كما في هذه الآية ، وفي آية ﴿ وإذ
جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا ﴾ ، وتارة بذكر الحرم كما في قوله تعالى : ﴿ أو لم
يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أو لم نمكن
لهم حرما آمنا ﴾ . دل على أن الحرم في حكم البيت ففى باب الأمن ومنع قتل من
لجأ إليه ، ولما لم يختلفوا أنه لا يقتل من لجأ إلى البيت ، لأن الله تعالى وصفه بالأمن
فيه ، وجب مثله في الحرم فيمن لجأ إليه .

ينظر : (أحكام القرآن للجصاص ٢٣/٢) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) قلت : وفيه نظر ، لأن مقامه عبارة عن الحجر الذي تعرفه الناس اليوم الذي يصلون
عنده ركعتي الطواف ، على أصح الأقوال فيه ، ينظر : (جامع الأحكام ١١٢/٢) .

(٤) ق ٣٤ / ب من ح .

(٥) فى ح (من تعم) أى بزيادة (من) وهو خطأ .

(٦) سورة العنكبوت / ٦٧ .

فإن لحقه خصوص بدليل مستقل : لفظي ، مقارن ، معلوم أو مجهول ، لا يبقى قطعيا ، ولكنه لا يسقط الاحتجاج به .

وقال إخبارا عن إبراهيم - عليه السلام - : ﴿ رب اجعل هذا البلد آمنا ﴾^(١) .

ولما أخذ الحرم حكم البيت في الأمن صار بمنزلة شيء واحد فيما يمكن أن يجعل كذلك ، فجاز عود الضمير إلى البيت متأولا للحرم ولهذا قال : ﴿ فيه آيات ﴾^(٢) بينات ﴿ ولم يقل في حرمة مع أن مقام إبراهيم خارج البيت . وما قالوا من أن المراد منه : هو البيت باعتبار عبادة فيه فاسد .

لأن أحدا من أهل التفسير لم يفسره بذلك ، ولأنه تعالى فسر الآيات بمقام إبراهيم إذ هو عطف بيان الآيات ، وليس في كون البيت متعبدا آية ، بل هي ظهور أثر قدمه في الصخرة ، وغوصها فيها إلى الكعبين ، وإبقاؤه دون آيات سائر الأنبياء (لإبراهيم)^(٣) خاصة ، وحفظه مع كثرة الأعداء ألف سنة .

وكذا قيل : ﴿ فيه آيات بينات ﴾ ولو كان المراد ما قالوا ، لقليل فيها آية بينة .

قوله : فإن لحقه خصوص إلى آخره اعلم أن التخصيص في اللغة تعين بعض الجملة بحكم وفي الاصطلاح : قصر اللفظ على بعض أفرادها بدليل مستقل مقارن .

واحترزنا بقولنا مستقبل عن الاستثناء والصفة ونحوهما ، ويقولنا : مقارن عن الناسخ ، فإنه إذا تراخى دليل التخصيص يكون نسخا لا تخصيصا .

ثم اعلم أن الأصوليين اختلفوا في العام في فصلين :

(١) سورة البقرة / ١٢٦ .

(٢) ق ٣٩ / ب من ب .

(٣) في ح (عليه) بدلا من (إبراهيم) وهو خطأ .

أحدهما : أن العام بعد التخصيص ، هل يبقى عاما حقيقة فى الباقي أم مجازا ؟

فمن ^(١) شرط فى العام الاستغراق يقول : إنه يصير مجازا ومن شرط فيه الاجتماع لا الاستغراق يقول : إنه يبقى حقيقة إلى أن ينتهى الخصوص إلى الثلاثة وإلى الفرد ، فحينئذ يصير مجازا .

والثانى : أنه هل يبقى حجة بعد التخصيص أم لا ؟ ^(٢) .

فقد اختلفوا فيه : فقال الكرخى والجرجانى ^(٣) وعيسى ^(٤) بن أبان فى رواية ،

(١) وهم جمهور الأصوليين ، وقالت الحنابلة : إنه حقيقة ، وقال أبو بكر الرازى : إنه حقيقة إن كان الباقي غير منحصر ، وإلا فمجاز ، وقيل غير ذلك .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٢٩٦ ، والأحكام للآمدى ٢ / ٣٣٠ فما بعدها ونهاية السؤل بحاشيته ٢ / ٣٩٤ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ ، والتوضيح بشرحه التلويح ص ١١٧ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٦٠-١٦١) .

(٢) راجع المسألة فى (الأحكام للآمدى ٢ / ٣٣٨ فما بعدها ، ونهاية السؤل بحاشيته ٢ / ٤٠٠ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٢٧ ، وأصول السرخسى ١ / ١٤٤ وأصول فخر الإسلام بشرحه كشف الأسرار للبخارى ١ / ٣٠٦ فما بعدها ، والتوضيح مع التلويح ص ١١٧ فما بعدها ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ١٦١ فما بعدها) .

(٣) هو : محمد بن يحيى بن مهدي ، الفقيه الجرجانى . عده صاحب الهداية من أصحاب التخريج ، أحد الأعلام فى عصره ، تفقه على أبى بكر الرازى ، وتفقه عليه أحمد القدورى وأحمد الناطقى حصل له الفالج فى آخر عمره ، توفى سنة (٣٩٨هـ) وقيل (٣٩٧هـ) ودفن إلى جانب قبر أبى حنيفة - رحمهم الله جميعا - من مؤلفاته : شرح الجامع الكبير للشيبانى ، القول المنصور فى زيارة سيد القبور ، وترجيح مذهب أبى حنيفة .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٠٢ ، كشف الظنون ١ / ١١٢ ، ٥٦٩ ، ومعجم المؤلفين ١٢ / ١٠١) .

(٤) هو : القاضى أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة ، الفقيه ، المحدث ، له ذكاء ==

وأبو ثور^(١) من متكلمي أهل الحديث وغيرهم : أنه لا يبقى حجة بعده بل يجب التوقف فيه إلى البيان سواء كان المخصوص معلوما / ^(٢) كما يقال : اقتلوا المشركين لا تقتلوا أهل الذمة ، أو مجهولا ، كما لو قيل : اقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم ، إلا أنه يجب به أخص المخصوص إذا كان معلوما .

وقال عامتهم : إن كان المخصوص مجهولا (يسقط) ^(٣) حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيما بقي ويتوقف إلى البيان ، وإن كان معلوما بقي (فيما وراءه) ^(٤) على ما كان قبله .

وقال بعضهم : إن المخصوص إن كان معلوما يبقى على ما كان قبله ، وإن كان مجهولا / ^(٥) يسقط دليل المخصوص ، ويبقى العام على ما كان قبله في الكل .

== مفرد وله سخاء وجود زائد اشتغل قاضيا مدة من عمره . قال هلال بن يحيى : ما في الإسلام قاض أفقه من عيسى وقال أبو حازم القاضي : (ما رأيت لأهل بغداد أكثر حديثا من عيسى ، وبشر بن الوليد) ، من مؤلفاته : كتاب الحج ، وكتاب الشهادات ، وكتاب العلل ، مات سنة (٢٢١ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٥١ ، والجواهر المضية ١ / ٤٠١ ، وتاريخ بغداد ١١ / ١٥٧ فما بعدها ، وكشف الظنون ٢ / ١٤٣١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ٤٤٠) .

(١) هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي ، الفقيه البغدادي ، صاحب الإمام الشافعي ، كان أحد فقهاء الأعلام ، والثقات المأمومين في الدين ، وكان أول اشتغاله بمذهب أهل الرأي ، ثم تمذهب بمذهب الشافعي ولم يزل عليه إلى أن مات ، فضائله كثيرة ، توفي سنة (٢٤٦ هـ) .

انظر : (طبقات السبكي ١ / ٢٢٧ ، وفيات الأعيان ١ / ٢٦ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٦٥) .

(٢) ق ٣٥ / أ من ح .

(٣) في ب (لا يسقط) زيادة (لا) النافية ولعلها وقعت خطأ من الناسخ .

(٤) زيادة من ح .

(٥) ق ٤٠ / أ من ب .

والصحيح عندنا : أن العام يبقى حجة بعد التخصيص ، سواء كان
المخصوص معلوما أو مجهولا ، ولكن لا يبقى قطعيا كما قال الشافعي - رحمه
الله - قبل التخصيص .

ودلالة صحة مذهبنا إجماع السلف على الاحتجاج بالعموم بعد ما خص
فإن فاطمة ^(١) - رضي الله عنها - احتجت على أبي بكر - رضي الله عنه -
في ميراثها من أبيها بعموم قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله في أولادكم ﴾ ^(٢) مع
أن الكافر والقاتل خصا منه ، ولم ينكر أحد من الصحابة احتجاجها به ، مع
ظهوره وشهرته ، وعدل أبو بكر - رضي الله عنه - في حرمنها إلى الاحتجاج
بقوله - عليه الصلاة والسلام - : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه
صدقة » ^(٣) .

ودلالة كونه غير قطعي ، إجماعهم على جواز تخصيصه بالقياس (وخبر) ^(٤)

(١) هي : فاطمة الزهراء بنت إمام المتقين رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم الهاشمية - عليها السلام - ورضي الله عنها - كانت تكنى أم أبيها وتلقب الزهراء ،
روت عن أبيها ، وروى عنها أبناءها وأبوهما وعائشة وغيرهم ، ولدت والكعبة تبنى
والنبي - عليه السلام - ابن (٣٥ سنة) وقيل ولدت سنة (٤١) من مولد النبي - عليه السلام -
وتزوجها على - رضي الله عنه - سنة (٢٢ هـ) مناقبها كثيرة جدا ، توفيت سنة
(١١ هـ) .

انظر : (الإصابة ٤ / ٣٦٥ - ٣٦٨ ، أسد الغابة ٧ / ٢٢٠ ، وأعلام النساء ٤ /
١٠٨ - ١٣٢ ، وشذرات الذهب ١ / ٩ ، ١٠ ، ١٥) .

(٢) سورة النساء / ١١ .

(٣) أخرجه : (البخاري ٦ / ١٩٠ - ١٩١ ، ومسلم ٣ / ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ . والترمذي ٣ /
١٥٨ ، بلفظ : « لا نورث ما تركناه صدقة » . وقال : هذا حديث حسن صحيح ،
والموطأ ص ٥٤٣) .

(٤) في ح (خبر الواحد) من غير الواو وهو خطأ .

الواحد ، وكان ذلك العام دون خبر الواحد لأن القياس لا يعارض خبر الواحد، ويعارض العام المخصوص ، لأن دليل المخصوص يشبه الاستثناء بحكمه ، لأنه يبين أن قدر المخصوص لم يدخل تحت العام كالاستثناء ، ولهذا لا يكون إلا مقارنا عند كثير من الفقهاء .

وجوزه المتكلمون والشيخ أبو منصور متراخيا .

ويشبه الناسخ بصيغته ، لأنه كلام مفيد بنفسه ، فلم يجز إلحاقه بأحدهما بعينه ، حتى لا يلغوا أحد الشبهين ، بل يعين في كل باب بنظيره .

فقلنا : إذا كان المخصوص مجهولا فاعتبار الاستثناء يمنع ثبوت الحكم فيما وراء المخصوص ، كالاستثناء المجهول ، لأن جهالة المستثنى توجب جهالة المستثنى منه ^(١) ، وباعتبار الناسخ يبقى كما كان في جميع ما تناوله ، لأن المجهول لا يصلح ناسخا للمعلوم فلا يسقط دليل المخصوص بالشك ، ولا يخرج العام من كونه حجة فيما وراءه بالشك ، ولم يبق قطعيا أيضا بالشك ، وكذا إذا كان ^(٢) دليل المخصوص معلوما ، فإنه باعتبار الصيغة يقبل التعليل ، فإن الأصل في النصوص التعليل ، وبالتعليل لا يدري ما يتعدى إليه حكم المخصوص ، مما تناوله العام ^(٣) / فصار ما تناوله العام مجهولا ، وباعتبار الاستثناء لا يقبل التعليل ، إذ الاستثناء لا يقبل التعليل ، لأنه كلام غير مستقل بنفسه فوق الشك ، وقد كان العام موجبا ، فلا يبطل بالشك ،

(١) فلو قال : لفلان على ألف إلا شيئا ، يتوقف فيه إلى البيان ، لأنه مجهول وإذا صار مجهولا ، لم يصح حجة بنفسه كالمجمل بل يجب التوقف فيه إلى تبين المراد .

ينظر : (كشف الأسرار ١ / ٣٠٩) .

(٢) ق ٣٥ / ب من ح .

(٣) ق ٤٠ / ب من ب .

عملا بشبه الاستثناء والنسخ ، فصار كما إذا باع عبدين بألف على أنه بالخيار في أحدهما بعينه وسمى ثمنه .

ولا يبقى قطعيا أيضا مع الشك ، وهذا معنى قول الشيخ : « عملا بشبه الاستثناء والنسخ » .

ولا يقال : الاستثناء ودليل النسخ لا يقبلان التعليل ، فكيف يقبله دليل الخصوص .

لأنا نقول : المانع من التعليل في الاستثناء عدم استقلاله بنفسه وفي النسخ خلوص معنى المعارضة ، إذ لو علل صار القياس معارضا للنص ومبطلا له فإذا كان دليل الخصوص (مستقلا)^(١) بنفسه مبينا أن المخصوص لم يدخل تحت الجملة لم يوجد المانع من التعليل فيحتمل التعليل .

قوله : فصار - أى : فصار دليل الخصوص - نظير هذه المسألة ، قال محمد في^(٢) الزيادات باع عبدين بألف على أنه بالخيار في أحدهما ، هذه المسألة على أربعة أوجه :

أحدها :^(٣) أنه لا يعين الذى فيه الخيار ولا يفصل الثمن^(٤) .

والثانى : أن يفصل الثمن ولا يعين الذى فيه الخيار^(٥) .

والثالث : أن يعين الذى فيه الخيار ولا يفصل الثمن^(٦) .

(١) في النسختين معا (ب ، ح) : (مستبدا) وهو خطأ ، ولعل الصواب ما أثبتناه . والله أعلم .

(٢) راجع : (أصول السرخى ١ / ١٥٠ نقلا عنه) .

(٣) فى ح (أحدهما) وهو خطأ .

(٤) وذلك مثل أن يقول : بعث هذين العبدین بألف على أنى بالخيار فى أحدهما .

(٥) مثل أن يقول : بعث هذين العبدین بألف كل واحد منهما بخمسمائة على أنى بالخيار فى أحدهما .

(٦) وذلك مثل أن قال : بعث هذين العبدین بألف على أنى بالخيار فى هذا بعينه

وقيل : إنه يسقط الاحتجاج به كالاستثناء المجهول ، لأن كل واحد منهما
ليان أنه لم يدخل ، فصار كالبيع المضاف إلى حر وعبد بضمن واحد .

ففى هذه الوجوه الثلاثة يفسد البيع لجهالة المبيع أو لجهالة الثمن .

والوجه الرابع : وهو المذكور فى الكتاب أن يعين الذى فيه الخيار ويفصل
الثمن ، يصح البيع ، ويلزم فى الذى لا خيار له لعدم جهالة المبيع والثمن ،
فشرط الخيار فى المعلوم نظير دليل الخصوص ، لأن الخيار لا يمنع الدخول فى
الإيجاب ويمنع الدخول فى الحكم .

احتج من قال بالوقف : بأن دليل الخصوص يشبه الاستثناء كما بينا ،
واستثناء المجهول يوجب جهالة فى الباقي ، (وإن) ^(١) كان معلوما ، يكون
معلولا ظاهرا لأنه نص (قائم) ^(٢) بنفسه ، وبالتعليل لا يدري أن حكم
الخصوص إلى أى مقدار يتعدى ، فيبقى ما وراءه مجهولا أيضا ، وهذا معنى
قول الشيخ ، وقيل : (إنه يسقط الاحتجاج به إلى آخره) .

قوله : فصار / ^(٣) أى : فصار دليل الخصوص كالبيع المضاف إلى حر وعبد
(وأنه ^(٤) باطل) ؛ لأن الحر لم يدخل فى العقد أصلا ، وإن العقد ورد على
العبد ابتداء بحصته ، كما أن المستثنى لم يدخل تحت المستثنى منه ، وإن الكلام
صار تكلما بالباقي بعد الثنيا ، والجواب عن هذا : أن له شبهة بالناسخ أيضا ،
فنعمل بالشبهين كما بينا .

(١) فى ب (وإذا) .

(٢) فى ح (قام) .

(٣) ق ٤١ / أ من ب .

(٤) فى ب (وأنه مضاف باطل بزيادة كلمة مضاف) .

وقيل : إنه يبقى كما كان اعتباراً بالنسخ ؛ لأن كل واحد منهما مستقل بنفسه ،
بخلاف الاستثناء ، فصار كما إذا باع عبيدین وهلك أحدهما قبل التسليم .

واحتج الفريق الثانى : بأن دليل الخصوص إن كان مجهولا ، فعلى ما قاله
الواقفية ، وإن كان معلوما بقى العام كما كان قبله ؛ لأن دليل الخصوص بمنزلة
الاستثناء ، والاستثناء المعلوم لا يوجب جهالة فى الباقي ^(١) ، والاستثناء لا
يحمل التعليل أيضا .

والجواب ما ذكرنا .

واحتج الفريق الثالث : بأن دليل الخصوص لما كان مستقلا بنفسه حتى لو
تراخى كان ناسخا سقط بنفسه إذا كان مجهولا ؛ لأن المجهول لا يصلح
معارضاً للمعلوم ، فبقى العام على ما كان قبل الخصوص فى جميع ما تناوله ،
كما لو باع عبيدين وهلك أحدهما قبل التسليم ، فالعقد يبقى صحيحا ^(٢) فى
الآخر ، لأنهما دخلا تحت العقد ، ثم خرج أحدهما لتعذر التسليم بهلاكه ،
فبقى العقد فى الآخر صحيحا بحصته ؛ لأن الجهالة بأمر عارض فكان بمنزلة
النسخ ؛ لأنه خرج بعد الدخول ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - :
«وقيل : إنه يبقى كما كان إلى آخره ..» .

والجواب عنه ما ذكره أن له شبهاً بالاستثناء أيضا ، فنعمل بالشبهين .

قوله : والعموم إما أن يكون بالصيغة إلى آخره ..

(١) وذلك كما لو رفع من عشرة خمسة ، حيث قال : لفلان على عشرة دراهم إلا
خمس ، فإنه يبقى الباقي عليه خمسة قطعا .

(٢) فى ح بعد قوله (صحيحا) زيادة عبارة ، وهى (بحصته لأن الجهالة بأمر عارض
فكان) ، وهو خطأ .

والعموم إما أن يكون بالصيغة والمعنى ، أو بالمعنى لا غير ، كرجال وقوم .

اعلم أن ألفاظ العموم قسمان : عام بصيغته ومعناه ، وعام بمعناه دون صيغته .

وقوله : « كرجال » نظير العام صيغة ومعنى ، فإن الصيغة موضوعة للجمع ، وكذلك معناه ، لأنه يتناول الثلاثة وما فوقها ، وأدنى الجمع ثلاثة عندنا ، نص عليه محمد - رحمه الله - في السير^(١) - على ما سنبينه - إن شاء الله تعالى - وكذا كل جمع كالمسلمين وغيره .

قوله : « وقوم » ، نظير العام بمعناه دون صيغته لأن صيغته فرد كزيد ، ولهذا ثنى ويجمع فيقال : قوم ، قومان ، أقوام ، وكذلك الرهط فرد صيغة ، يقال : رهط /^(٢) رهطان وأرهط ، ولكنه وضع للجمع ، مثل القوم .

وفى الصحاح^(٣) : الرهط اسم لما دون العشرة من الرجال ، ليس فيهم امرأة .

والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة^(٤) . لأنهم القوام^(٥) على النساء وهو

(١) هو : السير الكبير - فى الفقه - للإمام محمد بن الحسن الشيبانى ، وهو آخر مصنفاته بعد انصرافه من العراق .

(كشف الظنون ٢ / ١٠١٣ - ١٠١٤) .

(٢) ق ٤١ / ب من ب .

(٣) والصحاح فى اللغة - لأبى نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي - المتوفى سنة (٣٩٣ هـ) .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٠٧١) .

(٤) راجعه فى (١١٢٨ / ٣ ، ٢٠١٦ / ٥) .

(٥) القوام : بكسر القاف : النظام والعماد ، يقال : قوام الأمر أى نظامه وعماده ، كما =

ومن وما يحتملان العموم والخصوص والأصل فيهما العموم .

جمع الكثرة والرهط جمع القلة .

قوله : « ومن وما إلى آخره .. » اعلم أن كلمة من عامة معنى لا صيغة ، لأن صيغتها فرد / ^(١) كزيد ، وهى مستختصة بأولى العقول ، وتستعمل فى الواحد والاثنين والجمع ، والمذكر والمؤنث ، حتى لو قال : من دخل من ممالىكى الدار فهو حر ، يتناول العبيد والإماء ، ولكن لفظها موحد مذكر .

ويحمل على اللفظ كثيرا ، وقد يحمل على المعنى أيضا ، وهى تستعمل فى الاستفهام والشرط والخبر ، ويعم فى الأولين لا محالة .

تقول فى الاستفهام : من فى هذه الدار ؟ فيقال : زيد وبكر وخالد ويعد فيها إلى أن يؤتى إلى آخرهم .

وفى الشرط : من زارنى فله درهم ، فكل من زاره استحق العطاء ونعم فى (بعض) ^(٢) مواضع الخبر ، ففى قوله : من زارنى فأعطه درهما ، يستحق كل من زاره العطية ، وقد تكون خاصة ، تقول : زرت من أكرمنى ويريد واحدا بعينه ، لكن فى الأولين تعم عموم الانفراد ، وفى الخبر عموم الاشتمال حتى يستحق كل من زاره العطية فى موضع الشرط .

ولو قال : أعط من فى هذه الدار درهما ، استحق الكل درهما .

ويحتمل الخصوص - أى فى بعض مواضع الخبر - كما قلنا ، ولكن

== يقال : فلان قوام أهل بيته وقيام أهل بيته أى الذى يقيم شأنهم .

وقوام الأمر أيضا : ملاكه الذى يقوم به ، وقد يفتح .

. ينظر : (الصحاح ٥/ ٢٠١٧ - ٢٠١٨) .

(١) ق ٣٦/ب من ح .

(٢) زيادة من ح .

ومن فى ذوات من يعقل كما فى ذوات ما لا يعقل فإذا قال من شاء من عبيدى العتق فهو حر ، فشاؤوا عتقوا جميعا .

يستعمل فى العموم أكثر مما يستعمل فى الخصوص .

ألا يرى إلى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « من دخل دار أبى سفيان ^(١) فهو آمن » ^(٢) فإن المراد منه العموم ، وكذلك السامعون فهموا منه العموم ، حتى تسارعوا إلى الدخول فعلم أن الأصل فيها العموم .

ولا يقال : إنه للخصوص ولكن اتصف بالدخول فصار عاما ، لأنه ضرب من الاجتهاد وهم ليسوا من أهل الاجتهاد ، ومع ذلك فهموا منه العموم ، ولهذا لو قال رجل : من شاء من عبيدى العتق فهو حر ، فشاؤوا عتقوا ، بخلاف ما لو قال لآخر : من شئت من عبيدى أعتقه (فاعتقه) ^(٣) فللآخر أن

(١) هو : صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس ، أبو سفيان القرشى ، الأموى ، مشهور باسمه وكنيته ، وكان يكنى أيضا أبا حنظلة ، وأمه صفية بنت حرب الهلالية ، وكان أسن من النبى ﷺ بعشر سنين ، وقيل غير ذلك ، وهو والد معاوية - رضى الله عنه - أسلم عام الفتح ، وشهد حنيناً والطائف ، كان من المؤلفين ، وكان قبل ذلك رأس المشركين يوم أحد ويوم الأحزاب ، وقد روى عن النبى ﷺ - وروى عنه ابنه معاوية وغيره ، توفى سنة (٣٤ هـ) وقيل (٣١ هـ) وقيل غير ذلك ، ودفن بالبقيع .

انظر : (الإصابة ١٧٢/٢ - ١٧٣ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ١٨٣/٢ - ١٨٤ ، وشذرات الذهب ٣٧/١) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٤١٦/٣ وزاد فيه : « ومن أغلق عليه بابه فهو آمن » وأحمد فى مسنده ٢٩٢ / ٢ - ٤٦٥٣٨ / ٤ ، وكذلك مسلم ٤ / ١٤٠٥ - ١٤٠٦) .

(٣) ساقطة من ح .

فإن قال لأمته : إن كان ما فى بطنك غلاما فأنت حرة ، فولدت غلاما
وجارية ، لم يعتق .

يعتقهم إلا واحدا منهم عند أبى حنيفة - رحمه الله - لأن المولى جمع / (١)
بين كلمة العموم والتبعض ، فصار الأمر متناولا بعضا عاما ، فإذا قصر عن
الكل بواحد كان عملا بهما ، وكلمة من يحتمل الخصوص .

وعندهما : له أن يعتقهم جميعا لأن كلمة من : عامة وكلمة من للتمييز
مثل قوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾ (٢) كما فى المسألة الأولى ،
وكذلك كلمة ما عامة فى ذوات ما لا يعقل وفى صفات من يعقل قال الله
تعالى : ﴿ الله ما فى السموات / (٣) وما فى الأرض ﴾ (٤) .

وقال أصحابنا فيمن قال لأمته : إن كان ما فى بطنك غلاما فأنت حرة ،
فولدت غلاما وجارية ، لم تعتق ، لأن الشرط أن يكون جميع ما فى البطن
غلاما ، إذ معناه : إن كان حملك غلاما ، فالحمل اسم « للجموع » (٥) ، وفى
احتمال الخصوص مثل كلمة من ، لأنها وضعت مبهمة كمن ، فلا يهاهما يقع
على الواحد والأكثر ، وعلى هذا يخرج قول الرجل لامرأته : طلقى نفسك
من الثلاث ما شئت ، فعند أبى حنيفة - رحمه الله - لها أن تطلق نفسها
واحدة أو اثنتين ، وعندهما ثلاثا أيضا لما بينا فى كلمة من .

(١) ق ٤٢ / أ من ب .

(٢) سورة الحج / ٣٠ .

(٣) ق ٣٧ / أ من ح .

(٤) سورة البقرة / ٢٨٤ .

(٥) فى ب (للجميع) .

وما يجيء بمعنى : من مجازا، ويدخل ما فى صفات من يعقل . وكل للإحاطة على سبيل الأفراد وهى تصحب الأسماء فتعمها فإن دخلت على المنكر أوجبت عموم إفراده وإن دخلت على المعروف أوجبت عموم أجزائه حتى فرقوا بين قولهم: كل رمان مأكول، وكل الرمان مأكول بالصدق والكذب، فإن وصلت بما ، أوجبت عموم الأفعال ، ويثبت عموم الأسماء فيه ضمنا .

وتستعمل ما بمعنى من كما فى قوله تعالى : ﴿ والسماء وما بناها ﴾^(١) أى : ومن بناها ، وكذلك من بمعنى ما كما فى قوله تعالى : ﴿ فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع ﴾^(٢) .

وتستعمل كلمة ما فى صفات من يعقل أيضا ، يقول : ما زيد وما عمرو ، فيقال فى جوابه : الكريم والفاضل كذا ذكره صاحب المفتاح^(٣) .

قوله : وكل للإحاطة إلى آخره . اعلم أن كلمة كل عامة لمعناها دون صيغتها لأنها للإحاطة ، ولكن على سبيل الأفراد كأن ليس معه غيره ، فإذا قال

(١) سورة الشمس / ٥ .

(٢) سورة النور / ٤٥ .

(٣) هو : سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى ، الخوارزمى ولد سنة (٥٥٥ هـ) ، كان إماما فى النحو والتصريف ، والبيان ، والمعانى ، والعروض ، والشعر ، وكان عالما ، بارعا ، محققا من رأى مصنفه علم تبحره ونبله وفضله .

من مؤلفاته : مفتاح العلوم المشتغل على ١٢ علما .

توفى سنة (٦٢٦ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٣١ - ٢٣٢ وكشف الظنون ١٧٦٢/٢ ، فما بعدها .
وشذرات الذهب ١٢٢/٥) .

كعموم الأفعال فى كل

لرجلين : لكما على ألف ، يجب عليه ألف لهما ولو قال : لكل واحد منكما يلزم عليه لكل منهما ألف وكأنها مأخوذة من الإكليل ، الذى هو يحيط بجوانب الرأس . وهى لازمة الإضافة ، ولهذا لا يدخل إلا على الأسماء . فإذا أضيفت إلى المعرفة يوجب إحاطة الأجزاء لعدم أفرادها وإذا أضيفت إلى النكرة يوجب إحاطة الأفراد ، فيصدق قولنا : كل رمان مأكول ، لأن جميع أفراد مأكول ، ولا يصدق قولنا : كل الرمان مأكول / ^(١) إذ قشره غير مأكول ، ولهذا لو قال : كل امرأة أتزوجها فهى طالق ، توجب عموم الأفراد حتى يحنث بتزوج كل امرأة ويثبت عموم الأفعال ضمنا ، فإذا وصلت بكلمة ما ، أوجبت عموم الأفعال ، وتكون ما مع الفعل الذى بعده بمنزلة الاسم الذى يقع بعد كل لازما مصدرية ويصير الفعل بها فى تأويل المصدر ، فإذا قلت كلما تأتى أكرمك ، معناه كل إتيان يحصل منك إلى أكرمك ، لأن كلا لازم الإضافة ، والفعل لا يقع مضافا إليه ، فبالضرورة يدخلها ما ليصير / ^(٢) الفعل فى تأويل الاسم .

والمراد بالمصدر فى مثل هذا الموقع وقت وقوع الفعل ، تقول : أقوم ههنا ما دام زيد جالسا أى : دوام جلوسه ، وتريد بالدوام وقت الدوام ، فكان معنى قولنا : كلما دخلت الدار فانت طالق ، كل وقت تدخلين فيها . وفى عين المعانى ^(٣) : كلمة ما هذه للجزاء ضمت إلى كل فصارت أداة لتكرار الفعل ،

(١) ق ٤٢ / ب من ب .

(٢) ق ٣٧ / ب من ح .

(٣) هو كتاب (عين المعانى فى تفسير السبع المثانى) لمحمود بن طيفور السجاوندى الغزنوى ، المتوفى فى المائة السادسة .

(كشف الظنون ٢ / ١١٨٢) .

وكلمة الجميع توجب عموم الاجتماع دون الانفراد حتى إذا قال : جميع من دخل هذا الحصن أولا فله من النفل كذا ، فدخل عشرة معا ، أن لهم نفلا واحدا بينهم جميعا .

وفى كلمة كل يجب لكل رجل منهم النفل ، وفى كلمة من يبطل النفل .

ونصب كل على الظرف ، والعامل فيها الجواب ، ويثبت الأسماء ضمنا من ضرورة عموم الأفعال ، كما ثبت عموم الأفعال من ضرورة عموم الأسماء .

وعلى هذا مسائل أصحابنا فى قول الرجل : كل امرأه أتزوجها ، أو كلما تزوجت امرأة فهى طالق ، وفى الأول تعم ^(١) الأعيان دون الأفعال ، حتى لا يقع الطلاق فى المرة الثانية على امرأة واحدة ^(٢) وفى الثانية تعم الأفعال والأعيان جميعا .

قوله : « وكلمة الجميع .. إلى آخره » اعلم أن كلمة الجميع عامة ، إلا أنها توجب الإحاطة على سبيل الإجماع قصدا ، بخلاف كلمة كل ، فإنها توجب الإحاطة على سبيل الأفراد كما بينا ، وكلمة من توجب العموم والاجتماع ، ولا يوجب الإحاطة قصدا .

قوله : « وفى كلمة كل يوجب لكل رجل منهم النفل يعنى إذا قال : كل من دخل هذا الحصن أولا فله من النفل كذا ، فدخل عشرة يوجب لكل واحد منهم النفل تاما ، ولو قال : من دخل هذا الحصن أولا فله » من

(١) حيث يحث بتزوج كل امرأة .

(٢) يعنى لو تزوج امرأة فحنت فيها بمجرد العقد ، فعقد عليها ثانيا لا يقع الطلاق عليها ثانيا ، لانحلال اليمين فى حقها بالمرّة الأولى .

ينظر : « حاشية الرهاوى ص ٣١٨ ، وكشف الأسرار للبخارى الجزء ٨/٢ » .

النفل»^(١) كذا ، فدخل عشرة « يبطل النفل »^(٢) لأن الأول اسم لفرد /^(٣) سابق ، فلما قرنه بمن « سقط »^(٤) عموم من وتعين احتمال الخصوص^(٥) حملا للمحتمل على المحكم ، فلم يجب النفل « إلا لواحد »^(٦) متقدم ولم يوجد ولو دخل العشرة فرادى ، كان النفل للأول خاصة فى الفصول « الثلاثة »^(٧) لأنه الأول من كل وجه ، وكلمة من يحتمل الخصوص فينظر إلى القرينة ويعمل بها ، وكذا كلمة كل ، يحتمل الخصوص وكلمة الجميع ، يحتمل أن يستعار « لمعنى »^(٨) الكل ، لأن كل واحد منهما للجمع فيعمل به عند تعذر العمل بالحقيقة وقد

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ب العبارة هكذا : « يوجب لكل واحد منهم النفل ، من دخل هذا الحصن أولا فله كذا » عشرة يبطل النفل « وهو خطأ .

() ق ٤٣ / ١ من ب .

(٤) فى ب « يسقط » .

(٥) فى ح بعد كلمة « الخصوص » العبارة هكذا : أولا فله من النفل كذا ، فدخل عشرة يوجب لكل واحد منهم النفل تاما ، ولو قال : من دخل هذا الحصن أولا فله كذا فدخل عشرة ، يبطل النفل ، لأن الأول اسم لفرد سابق فلما قرنه بمن سقط عموم من وتعين احتمال الخصوص (. وهى تكرار بلا فائدة .

(٦) فى ح (لا الواحد) وهو خطأ لعله وقع من الناسخ .

(٧) فى ح (الثلاث) والفصول الثلاثة هى :

أ - قوله : جميع من دخل هذا الحصن أولا فله ... إلخ .

ب - قوله : كل من دخل هذا الحصن أولا فله ... إلخ .

ج - قوله : من دخل هذا الحصن أولا فله ... إلخ .

(٨) فى ب (بمعنى) .

قامت الدلالة / ^(١) على أن الواحد يستحق النفل كالجميع ، لأن النفل للجميع ، وإظهار الجلادة « في قتال العدو » ^(٢) بدليل قوله أولا ، فلما استحقه الجماعة بالدخول أولا فالواحد أولى ، لأن الجلادة فيه أقوى .

فإن قيل : هلا جعلت كلمة من بمعنى كلمة كل ، بطريق الاستعارة فيما إذا دخله جماعة ، فيكون « لكل » ^(٣) واحد منهم النفل أو بمعنى الجميع فيكون لكل نفل واحد .

قلنا : لا يمكن ذلك ، لأن كلمة من لا تدل على الإحاطة ولا على الاجتماع والانفراد قصدا بل عمومها ضرورة إيهامها كعموم النكرة في موضع النفي ، فحيث لا يكون له اشتراك مع كل واحد منهما في المعنى الخاص الموضوع لكل واحد فلا تجوز الاستعارة .

فإن قيل : في استعارة كلمة الجميع بمعنى الكل جمع بين الحقيقة والمجاز ، إذ لو دخل فيه الجمع أولا استحقوا النفل عملا بحقيقتها ، ولو دخل واحد فله النفل أيضا عملا لمجازها .

قلنا : ليس المراد كليهما بل المراد أحدهما ، لأن الشرط وهو الدخول أولا لا يوجد إلا في واحد أو أكثر ، فإن وجد في أكثر يعمل بحقيقتها وإن وجد في واحد يعمل لمجازها ، وإنما يلزم الجمع أن لو تصور اجتماعهما في الوقت

(١) في ٣٨ / أ من ح .

(٢) قوله : (في قتال العدو) مكرر في ب .

(٣) من هنا إلى قوله : (لا تدل على الإحاطة) العبارة في ب هكذا : (لكل نفل واحد ، قلنا لا يمكن ذلك ، لأن كلمة من لكل واحد منهم نفل ، أو معنى الجميع فيكون لكل نفل واحد قلنا) وهي خطأ وقع من الناسخ .

والنكرة فى موضع النفى نعم .

وذلك غير ممكن كذا قيل .

ولقائل أن يقول : فى الإرادة يلزم الجمع وإن لم يتصور اجتماعهما فى الوقوع ، لأن معنى الجمع بينهما فى الإرادة أن يثبت الحكم على تقدير وقوع كل واحد وههنا بهذه المثابة وإن لم يتصور اجتماعهما / ^(١) فى الوقوع .

وقوله : والنكرة فى موضع النفى نعم . . اعلم أن النكرة فى ذاتها خاصة ، إذ هى اسم وضع لفرد من أفراد الجملة ، إلا أنها تعم بدخول حرف النفى ، سواء دخل حرف النفى على نفسها ، كقوله : لا رجل فى الدار ، أو على الفعل الواقع عليها كقولك : ما رأيت رجلا ، فى الوجهين ثبت العموم اقتضاء وضرورة ، وذلك لأنه لما نفى رؤية رجل منكر ، فقد نفى رؤية «جميع» ^(٢) الرجال ضرورة ، إذ لو رأى رجلا واحدا يكون كاذبا فى خبره ، خلاف الإثبات ، فإنه ليس من ضرورة إثباته رؤية رجل منكر رؤية الكل ، ولأن النص والإجماع يدلان على أنها فى النفى تعم ، فإن اليهود لما قالت : ﴿ ما أنزل الله على بشر من شيء ﴾ ^(٣) رد الله تعالى قولهم بقوله : ﴿ قل من أنزل / ^(٤) الكتاب الذى جاء به موسى نورا ﴾ ولو لم يفد الكلام الأول العموم لما كان هذا ردًا له . .

(١) ق ٤٣ / ب من ب .

(٢) فى ح (جمع) بدون ياء .

(٣) سورة الانعام / ٩١ .

(٤) ق ٣٨ / ب من ح .

وفى الإثبات تخصر لكنها مطلقة ، وعند الشافعى تعم حتى قال بعموم
الرقبة المذكورة فى الظهار .

وأجمع أهل العلم أن كلمة لا إله إلا الله كلمة التوحيد ، وإنما صح ذلك أن
لو كان نفى النكرة موجبا للعموم .

ولا يقال : قد يصح « الإضراب »^(١) عنه بإثبات الشبهة والجمع مثل : أن
يقول ما رأيت رجلا بل رجلين أو رجالا ، كذا نقل عن سيبويه^(٢) ، ولو كان
موجبا للعموم لما صح ذلك ، كما لو قيل : ما رأيت رجلا بل رأيت رجالا .

لأننا نقول : لأنسلم صحة ذلك ، ولئن سلمنا فنقول : بقريئة الإضراب
يفهم أن المراد نفى صفة « الوحدة »^(٣) لا نفى الحقيقة ، كما يقال : ما رأيت
رجلا كوفيا ، يفهم رؤية هذه الحقيقة لا مطلق الحقيقة ، كذا هذا .

قوله : « والنكرة فى الإثبات تخصر .. إلى آخره » اعلم أن النكرة فى
موضع الإثبات تخصر عندنا ؛ لأنها مطلقة ، والمطلق خاص عندنا ، لأنه
« المعترض »^(٤) بالذات دون الصفات .

(١) فى ب (الاضطراب) وهو خطأ .

(٢) هو : أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ، فارسى الأصل ، نشأ بالبصرة
نحوى معروف ، صحب الخليل بن أحمد وبرع فى علم النحو حتى صار إماما فيه ،
قال ابن خلكان : لم يوضع فى النحو مثل كتابه ، توفى سنة (١٨٠ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ١٢ / ١٩٥ ، وفيات الأعيان ٣ / ٣٣ ، وطبقات النحويين ص
٦٦ فما بعدها .

(٣) فى ب (الواحد) وهو خطأ .

(٤) فى ح (المتعرض) .

وعند الشافعى - رحمه الله - تعم ^(١) ، لأنها مبهمة يتناول أفرادا ، حتى قال : بعموم الرقبة فى قوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة ﴾ ^(٢) فى كفارة الظهار ، وقد خصت منها « الزمنة » ^(٣) بالإجماع فتخص الكافرة منها بالقياس على كفارة القتل ، لأن « الكفارات » ^(٤) جنس واحد .

قلنا : إنها مطلقة لا عامة / ^(٥) لأنها تدل على فرد غير معين ، فيتناول واحدا لا بعينه على احتمال وصف دون وصف ، ولهذا لا يجب عليه إلا تحرير رقبة واحدة ، ولو كانت عامة لما خرج من العهدة بتحرير رقبة واحدة ، وإذا كان كذلك لا يصح تقييده بالقياس لأن تقييد المطلق نسخ وذا لا يجوز بالقياس ، وأما عدم جواز الزمنة باعتبار أن الرقبة اسم للبنية كما خلقها الله تعالى كذا ذكر فى الصحاح ^(٦) - أى لغير الهالكة لغة والزمنة هالكة لفوات جنس المنفعة ، فلم يتناولها اسم الرقبة مطلقا ، ولأن التحرير المطلق هو الإعتاق الكامل وذا لا يكون فيما هو هالك من وجه ، فلم يدخل الزمن فى النص فكيف يخص ؟ .

(١) هذا إذا كان أمراً كقوله : أعتق رقبة ، وأما إذا كان خبرا ، فلا يقتضى العموم كقولك : جاءنى رجل .

ينظر : (المحصول الجزء ١ - القسم ٢ ص ٥٦٤) .

ومراد من العموم : العموم على سبيل البدل دون التناول والشمول .

(٢) سورة المجادلة / ٣ .

(٣) فى ب (الزمية) وهو خطأ ، وزمن : من باب تعب ، وهو مرض يدوم زمانا طويلا (المصباح المنير ١ / ٢٥٦) .

(٤) فى ح (الكارات) وهو خطأ .

(٥) ق ٤٤ / ١ من ب .

(٦) قلت : فقد راجعت الصحاح للجوهري ، فلم أعر على المطلوب .

قال القاضى أبو زيد وفخر الإسلام : إذا دخلت على الفرد أو الجمع يصير للجنس ، إلا أنه يتناول الكل بطريق الحقيقة أيضا ^(١) .

وقال جمهور الأصوليين وعامة أهل اللغة : إن موجه العموم والاستغراق ، لأن العلماء أجمعوا على إجراء قوله تعالى : ﴿ السارق والسارقة ﴾ ^(٢) و﴿ الزانية والزانى ﴾ ، وقوله : ﴿ والنخل باسقات ﴾ ^(٣) وقوله : ﴿ إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ﴾ ^(٤) على العموم ، وكذلك العرب تقول : الفرس أعدى من الحمار ، والأسد أقوى من الذئب ، ويراد به كل الجنس لا الفرد ، ولأنه متى وجب صرفه إلى الجنس لعدم المعهود ليحصل التعريف وهو لم يحصل إلا بالاستغراق ، وجب الصرف إليه ، لأن ما دونه لا يتعرف به ، لأنه لو صرف إلى مطلق الجنس بقيت الذوات مجهولة وما وراءها معلوم بدون اللام ، فصار وجود اللام كعدمها ، وذلك إبطال وضع اللغة - فثبت أن العهد إذا انعدم لابد من صرف اللام إلى الجميع ليحصل التعريف ، إلا أنه ينبغي أن يتناول الكل عند الإطلاق ، محتملا لما دونه إلى الأدنى كما هو موجب سائر ألفاظ العموم ولم يتناول الكل إلا بالنية ، إلا أن يقولوا لما تساوى ^(٥) الفرد الكل فى الدخول تحت اللفظ بطريق الحقيقة ، ترجح الفرد لليقين ، وانصرف

== انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٣٨٠ ، وشذرات الذهب ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وكشف الظنون ١ / ٣٨٤ ، ٢ / ١١٧٩) .

(١) انظر : (أصول البزدوى فى كشف الأسرار ٢ / ١٣ - ١٤) .

(٢) سورة المائدة / ٣٨ .

(٣) سورة ق / ١٠ .

(٤) سورة العصر / ٢ .

(٥) ق ٤٠ / أ من ح .

حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت على الجمع عملاً بالدليلين ، فيحنت
بتزوج امرأة واحدة إذا حلف لا يتزوج النساء ، والنكرة إذا أعيدت معرفة ،

المطلق إليه ، واحتمل الكل وهذا ليس بقوى ، فإن العام عند عدم المانع يتناول
الكل ويحمل عليه ولا يحمل على أخص الخصوص ، فلو كان ما دخل عليه
اللام عاماً ، ينبغي أن يكون كذلك ، وإن لم يكن عاماً لا يصح عد لام
التعريف من دلائل العموم .

وقال شيخنا العلامة - سلمه الله - / (١) وفي الجملة لم يتضح لى سر هذه
المسألة (٢) .

قوله : « حتى يسقط إلى آخره . . » اعلم أن اللام إذا دخلت على الجمع
مثل النساء والرجال يصير للجنس ، ويسقط اعتبار معنى الجمعية ، لأنها
للتعريف ، ولا عهد فى أقسام الجموع ليكن تعريفه باللام ، فيحمل على
الجنس لا مكان تعريفه باللام ، إذ الجنس لا مكان معهود فى الذهن وفيه رعاية
معنى الجمعية أيضاً ، إما فى الخارج أو فى الذهن ، إذ هو من الكليات ،
وكان فيه عمل بالمعنيين .

(١) ق ٤٥ / ب من ب .

(٢) راجع : (كشف الأسرار ١٥/٢ - ١٦) . ومراد المؤلف بالشيخ هو الإمام عبد
العزیز بن أحمد البخارى المتوفى سنة (٧٣٠ هـ) ونص عبارته هكذا :

« وفى الجملة لم يتضح لى حقيقة معنى كلام الشيخ فى هذه المسألة ، ولا غرو إذ
هو كان - رحمه الله - فى أعلى طبقات أهل التحقيق متغلغلاً فى مضائق مسالك
التدقيق فأين نحن من العثر على مقصوده ومرامه والوقوف على حقائق نكته وأسرار
كلامه ؟ » .

كانت الثانية عين الأولى ، وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى .

وأما لو بقى الجمع على حقيقته بعد « دخول » ^(١) اللام يبطل معنى التعريف بالكلية وهذا معنى قول الشيخ : « عملا بالدليلين » .

قوله : « والنكرة إذا أعيدت إلى آخره » اعلم أن الأصل أن المعرفة إذا أعيدت معرفة أو نكرة ، والنكرة إذا أعيدت معرفة ، كانت الثانية عين الأولى ، لأن المعرفة « مستغرق » ^(٢) للجنس والنكرة متناولة لبعضه ، فيكون داخلا فى الكل لا محالة مقدما كانت النكرة أو مؤخرا ، والنكرة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى ، لأن كل واحدة متناولة للبعض ، فلا يلزم أن تكون الثانية عين الأولى ، ولأن الثانية لو انصرفت إلى الأولى لتعينت ضرب تعين بأن لا يشاركها غيرها فيه ، فلا تبقى نكرة ، والأمر بخلافه . كذا ذكره شيخنا فى شرح البزدوى ^(٣) .

وذكر المصنف فى شرحه ^(٤) : أن المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى لأنها لو كانت عينها لم تبقى نكرة ، وهذا أوضح بالنظر إلى الدليل مثاله قول الشافعى - رحمه الله - :

صفحنا عن بنى « ذهل » ^(٥) وقلنا : القوم إخوان

(١) فى ب (الدخول) وهو خطأ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) يعنى كشف الأسرار للبخارى ، وانظره فى (١٧ / ٢) .

(٤) شرح المنصف أيضا يسمى (كشف الأسرار) وانظره فى (١٩٥ / ١) .

(٥) فى ح (ذهيل) .

عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا^(١)

وهذا الشعر يؤيد قول شيخنا رحمه الله .

ومثال الأول والرابع العسر واليسر المذكوران فى قوله تعالى / ^(٢) : ﴿ إن مع العسر يسرا ﴾ الآية ^(٣) ومثال الثالث قوله تعالى : ﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾ ^(٤) .

ومثال هذا الأصل من المسائل : رجل أقر بألف مقيدا بصك ، ثم أقر به مقيدا بذلك الصك ، فإن أدار الصك على الشهود وأقر بما فيه عند كل فريق منهم ، كان الثانى هو الأول / ^(٥) ويلزمه ألف واحد بالاتفاق ، ولو كان كل واحد من الإقرارين نكرة أى غير مقيد بصك والمجلس واحد ، كان الثانى عين الأول أيضا بالاتفاق .

وإن كان المجلس مختلفا فكذلك عندهما ، لأن العرف جارية فى

(١) والشاهد كلمة (القوم) حيث ذكرت معرفة أولا ثم أعيدت نكرة ، فكانت عين الأولى ، والبيت دليل لما ذكره الشيخ عبد العزيز البخارى لا لما ذكره حافظ الدين النفسى ، ومراد الشارح من قوله : (شيخنا) هو عبد العزيز البخارى ، والبيت المذكور فى (مغنى اللبيب ٦٥٦/٢) الشاهد رقم : ٨٩٦ .

والشعر لشهل بن شيبان بن ربيعة المعروف بالعرثر الزمانى ، وهو مطلع القصيدة التى قالها فى حرب البسوس وليس للإمام الشافعى - رحمه الله - .

انظر : (شرح ديوان الحماسة ١ / ١٩ - ٢٠) .

(٢) ق ٤٠ / ب من ح .

(٣) سورة الانشراح / ٥ .

(٤) سورة المزمل / ١٦ ، موضع الاستدلال من الآية كلمة (الرسول) حيث أعيدت

معرفة بعد أن كانت نكرة فى قوله عز وجل : ﴿ إنا أرسلنا إليكم رسولا شاهدا عليكم كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ﴾ .

(٥) ق ٤٦ / أ من ب .

تكرار الإقرار لتأكيد الحق بالزيادة فى الشهود ، فيكون الثانى هو الأول بدلالة العرف كما فى مجلس واحد وعند أبى حنيفة - رحمه الله - كانت الثانية غير الأولى ، لأنه أقر بألف منكر مرتين والنكرة إذا أعيدت كانت الثانية غير الأولى بخلاف ما إذا كان المجلس متحدا ، فالقياس أن يلزمه ما لان ولكن « فى الاستحسان لا يلزم » ^(١) . لأن للمجلس الواحد تأثيرا فى جمع الكلمات المتفرقات وجعلها فى حكم كلام واحد .

قيل : فى الأصل المذكور نظر ، فإنه قد ينعكس كما فى قوله تعالى : ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب﴾ ^(٢) الكتاب الثانى غير الأول إذ ذكرا معرفين .

وقوله تعالى : ﴿الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة﴾ ^(٣) الضعف الثانى عين الأول ، وإن ذكرا منكرين وكذا القوة الثانية عين الأول وإن ذكرا منكرين .

قيل فى جوابه : إن الأصل مستقيم ، إلا أنه قد يترك الأصل لتعذر العمل به فى موضع ، وقد تحقق التعذر فيما ذكر ، فإن الكتاب الأول لما وصف بقوله « مصدقا لما بين يديه » جعل الكتاب الثانى بيانا ، لا يمكن صرفه إلى الأول .

وكذا لما لم يكن بعد قوة الشباب قوة أخرى ، لا يمكن صرف الثانية إلى غير الأولى للتعذر ، فأما الضعف الثانى فهو غير الأول ، لإمكان صرفه إلى غير الأول ، فإن المفسرين قالوا : الضعف الأول النطفة والضعف الثانى الطفولة

(١) فى ح (لا يلزم فى الاستحسان) .

(٢) سورة المائدة / ٤٨ .

(٣) سورة الروم / ٥٤

وما ينتهى إليه الخصوص نوعان : الواحد فيما هو فرد بصيغته أو ملحق به
كالمرأة والنساء ، والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى ، لأن لأدنى الجمع ثلاثة
بإجماع أهل اللغة .

ومعناه جعلكم من ماء ذى ضعف أى قليل وحقير - ثم جعل من بعد ضعف
أى ضعف الطفولة قوة الشباب ثم جعل من / (١) بعد قوة الشباب / (٢) ضعفا
وشية - أى عند الكبر (٣) .

قوله : « وما ينتهى إليه الخصوص .. إلى آخره » .

اعلم أن التخصيص فيما هو جنس ، سواء كان فردا صيغة كالرجل ، أو
دلالة كالعبيد والنساء والطائفة ، يجوز أن يبقى الواحد ، لأن الجنس يطلق
على الواحد حقيقة ، وفيما هو جمع صيغة ومعنى كعبيد ونساء ، أو معنى لا
صيغة كقوم ورهط ، ويجوز إلى أن يبقى الثلاثة لأن أدنى الجمع ثلاثة بإجماع
أهل اللغة ، وهو قول ابن عباس ، وأصحابنا والشافعى رحمهم الله .
وقال عمر (٤) وزيد ومالك وبعض أصحاب الشافعى رحمهم الله .

(١) ق ٤٦ / ب من ب .

(٢) ق ٤١ / أ من ح .

(٣) راجع فى ذلك : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ٢١ / ٥٦ - ٥٧ ،
والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٤ / ٤٦ ، وتفسير أبى السعود المسمى إرشاد العقل
السليم إلى مزايا القرآن الكريم الجزء ٧ / ٦٦ وغيرها) .

(٤) هو : أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل . . . القرشى ، العدوى ، الملقب
بالفاروق والمكنى بأبى حفص ، كان من أشرف قريش ، أسلم فى السنة السادسة من
النبوة وهو ابن (٢٦ سنة) شهد مع رسول الله - ﷺ - بدرا وأحدا والخندق وغيرها
من المشاهد ، استقبل الخلافة صبيحة موت أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - =

أقل الجمع اثنان ^(١). احتجوا بقوله تعالى : ﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾ ^(٢)
 وقوله تعالى : ﴿ وداود وسليمان .. إلى قوله .. وكنا لحكمهم شاهدين ﴾ ^(٣)
 وقوله تعالى فى قصة موسى وهارون - عليهما السلام - : ﴿ إنا معكم
 مستمعون ﴾ ^(٤) ويقول - ﷺ - : « الاثنان فما فوقهما جماعة » ^(٥) .

وفى الوصايا والمواريث جعل للاثنين حكم الجماعة بالإجماع ، ويستعمل
 الاثنان فى اللغة استعمال الجماعة فيقال : نحن فعلنا ، فى الاثنين كما فى
 الثلاث ، ولا خلاف أن الإمام يتقدم على الاثنين ، والتقدم سنة الجماعة .

== وقام فيها بأعمال جليلة ، مناقبه كثيرة جدا ، مات شهيدا ، وهو يصلى الفجر فى
 مسجد رسول الله - ﷺ - بيد أبى لؤلؤ غلام فيروز فى الثالثة والستين من عمره ،
 وقيل غير ذلك ، وقد كتبت فى مناقبه وسيرته وعلمه مؤلفات قيمة ورسائل مستقلة
 منها : الفاروق عمر بن الخطاب لمحمد رضا ، وفقه عمر للدكتور روى بن راجع
 الرحيلي ، وعمر بن الخطاب لمحمود شلبى وعبقريّة عمر الخطاب لعباس محمود
 العقاد .

انظر : (الإصابة ٢ / ٥١١ - ٥١٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٤٥٠ - ٤٦٧ ،
 وسيرة عمر بن الخطاب لأبى الفرج عبد الرحمن بن على الجوزى) .

(١) قال الإمام القرطبي : (قوله تعالى : ﴿ وكنا لحكمهم شاهدين ﴾ دليل على أن أقل
 الجمع اثنان) . وقال أيضا عند قوله تعالى : ﴿ إنا معكم مستمعون ﴾ : (فأجراهما)
 - موسى وهارون - مجرى الجمع ، لأن الاثنين جماعة) .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٠٧ ، ١٣ / ٩٣) .

(٢) سورة الحج / ١٩ .

(٣) سورة الانبياء / ٧٨ .

(٤) سورة الشعراء / ١٥ .

(٥) أخرجه : (البخارى ١ / ١٦٠ ، وجعله ترجمة الباب ، وابن ماجة ١ / ٣١٢ ،
 والدارقطنى ١ / ٢٨٠) .

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « الاثنان فما فوقهما جماعة » محمول على المواريث والوصايا ، أو على سنة تقدم الإمام .

ولنا قوله - ﷺ - : « الواحد شيطان والاثنان شيطانان وفي الثلاثة ركب »^(١) والركب اسم للجماعة . فقد فصل بين التثنية والجمع في الحكم ، ولأن أهل اللغة أجمعوا على أن الكلام ثلاثة أقسام : « واحدان »^(٢) وتثنية وجمع ولكل واحد صيغة على حدة ، فدل أن التثنية غير الجمع ، وإلا لما اختصا بصيغة على حدة ، كما لم يوضع لما زاد على الثلاثة صيغة على حدة ، ولأن الجمع ينعت بالثلاثة فما فوقها ، يقال : رجال ثلاثة ، ولا يقال : رجال اثنان وأجمعوا أن الإمام لا يتقدم على الواحد ، ولو كان الاثنان جمعا لتقدم ، لأن الإمام من الجماعة .

قوله : « وقوله عليه الصلاة والسلام » « الاثنان إلى آخره ... » جواب عن كلمات الخصم يعنى هذا الحديث محمول على المواريث والوصايا ، حتى كان للبنتين /^(٣) الثلثان ، كالثلاثة ، أو نحمله على سنة تقدم الإمام ، يعنى أن الإمام يتقدم على الاثنين كما تقدم على الثلاث ، لإحراز فضيلة الجماعة ، إذ هو - ﷺ - مبعوث لتعليم الأحكام لا لبيان اللغات^(٤) . على أن هذا الخبر

(١) أخرجه : (مالك في الموطأ ص ٥٣٦ ، وأبو داود ٣ / ٨٠ - ٨١ وأحمد في مسنده

٢ / ١٨٦ ، ٢١٤ ، وابن خزيمة في صحيحه ٤ / ١٥٢ ، واللفظ له)

وانظر كذلك : (البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ٣ / ٢٦٢ ، وتخريج أحاديث البزدوى على هامش أصوله ص ٧٢) .

(٢) هكنا في النسختين معا والصواب (واحد) .

(٣) ق ٤٧ / أ من ب .

(٤) وقيل في الجواب : إن الحديث محمول على المسافرة بعد قوة الإسلام ، فإنه - عليه ==

لا يصح من جهة النقل . كذا ذكره الجصاص وغيره (١) .

وأما الجواب عن المواريث والوصايا: إن استحقاق الاثنين للثلاثين ليس بالنص الوارد بصيغة الجمع وهو قوله تعالى: ﴿ فلهن ثلثا ما ترك ﴾ بل بقوله تعالى: ﴿ فلهما / (٢) الثلثان ﴾ فأثبت للاثنين ثلثي المال ، بصريح هذا النص وقد ثبت بدلالة قوله تعالى: ﴿ فإن كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا ما ترك ﴾ فعرفنا أن للاثنين حكم الجمع في الأخوات مع أن قربتهما متوسطة ، إذ هي قرابة مجاورة فلأن ثبت للبتين الثلثان مع أن قرابتهما قريبة ، إذ هي قرابة جزئية ، كان أولى ، والوصية تبنى على الإرث أيضا ، لأنها أخت الميراث من حيث إن كل واحد خلافة ثبت بعد الموت ، فألحقت به .

وأما الجواب عن الآيات، فإن الخصم يطلق على الواحد والجمع كالضيف . والمراد بالآية الثانية حكمها مع الجمع المحكوم عليهم ، وبالثالثة موسى وهارون وفرعون ، وأما قولهم نحن فعلنا، فيجوز أن يقول الواحد فعلنا كذا، وهذا لا يدل على أن اسم الجمع يتناول الفرد حقيقة .

وأما الإمام إنما يتقدم على الاثنين ، لأن الإمام في غير الجمعة محسوب

== الصلاة والسلام - ينهى أولا عن مسافرة الواحد والاثنين لضعف الإسلام وغلبة الكفار ، فقال : (الواحد شيطان .. الحديث) ثم لما قوى الإسلام رخص للاثنين وبقي الواحد على حاله .

فقال عليه الصلاة والسلام : (الاثنان فما فوقهما جماعة) .

ينظر : (كشف الأسرار للنسفي ١ / ١٩٨ ، ونور الأنوار ص ٨٣) .

(١) راجع : (التلويح على التوضيح مع التوشيح حاشية التلويح ص ١٣٣ - ١٣٤

وكشف الأسرار للبخاري ٢ / ٣٠ ، وابن ملك مع حاشية الشيخ يحيى الرهاوي ص ٣٣٧ - ٣٣٩ ، ونور الأنوار ص ٨٣) .

(٢) ق ٤١ / ب من ح .

وأما المشترك فما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البدل كالقرء
للحيض والطهر .

من الجماعة ، لأن الإمام ليس بشرط لصحة أداء سائر الصلوات سوى الجمعة ،
فإذا كان معه اثنان كملت الجماعة ، فثبت حكمها وهو تقدم الإمام .

قوله : « وأما المشترك » أى المشترك فيه ، لأن المفهومات مشتركة والصيغة
مشترك فيها ، فقوله : « على سبيل البدل » احتراز عن الشيء ، فإنه يتناول
أفراداً مختلفة الحقيقة ، (لكن) ^(١) على سبيل الشمول ، يعنى من حيث
إنها مشتركة فى معنى واحد ، وهو الوجود ، وعدد الثلاث ليس بشرط فى
الاشتراك ، بل يثبت / ^(٢) الاشتراك بين المعنيين : كالقرء ، للحيض ،
والطهر ، والقرء بضم القاف وفتحها .

اعلم أن الاشتراك على خلاف الأصل ، لأنه يخل بالفهم فى حق السامع ،
والمقصود من وضع الألفاظ الإفهام ، ولهذا لو دار اللفظ بين الاشتراك وعدمه
كان الأغلب على الظن عدمه ، وسبب وقوعه إما غفلة الواضع إن كانت
اللغات اصطلاحية ، كما قال أبو هاشم ^(٣) ، أو اختلاف الواضعين أو القصد
إلى تعريف الشيء لغيره مجملاً غير مفصل ، إذ هو قد يكون مقصوداً فى
بعض الأحوال كالتفصيل .

(١) ريادة من ب .

(٢) ق ٤٧ / ب من ب .

(٣) هو : عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائى ، المتكلم المشهور ، وإليه تنسب
البهشية ، ويقال لهم الذمية ، وله مقالات على مذهب الاعتزال ، ولد سنة
(٢٤٧هـ) ، من مؤلفاته : كتاب الاجتهاد ، والمسائل البغدادية فى إعجاز القرآن ،
والجامع ، توفى سنة (٣٢١هـ) .

وحكمه التوقف فيه بشرط التأمل ليرجح بعض وجوهه للعمل .

وإن كانت توقيفية ، كما ذهب إليه الأشعري وابن فورك ^(١) ، فالابتلاء
كما في إنزال المتشابه .

قوله : « وحكمه التوقف فيه » ، يعنى يتوقف فيه من غير اعتقاد حكم
معلوم / ^(٢) سوى أن المراد به حق ، حتى يقوم دليل الترجيح ، لأنه لا عموم
له كما نبين ، وكان الثابت به أحد مفهوماته غير عين عند السامع من غير
ترجيح « لأحدها » ^(٣) على الباقي .

فيجب « التوقف » ^(٤) ولكن بشرط التأمل ، كما تأمل علماؤنا - رحمهم
الله - في لفظ القرء ، فوجدوا أصل هذا التركيب دالا على الجمع ، يقال :
قرأت الشيء قرآنا أى « جمعته » ^(٥) وعلى الانتقال أيضا يقال : قرأ اللحم إذا

= انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ١٨٣ ، لسان الميزان ٤ / ١٦ ، طبقات المعتزلة ص
٩٤ ، والفرق بين الفرق بهامشه ص ١٨٤ - ١٨٥) .

(١) هو : أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، أصولى ، فقيه ، متكلم أديب ، نحوى
واعظ زاهد ، أقام بالعراق مدة يدرس العلم ، ثم توجه إلى الري ومنها إلى
نيسابور ، وبنى له بها مدرسة ودار ، وقد بلغت مصنفاته قريبا من مائة مصنف ،
توفى سنة (٤٠٦ هـ) . ودفن بالحيرة بنيسابور ، ومشهده ظاهر يزار .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٧٢ ، طبقات السبكي ٤ / ١٢٧ ، وطبقات المفسرين
للداودى ٢ / ١٣٢) .

(٢) ق ٤٢ / أ من ح .

(٣) فى ح (لأحدهما) .

(٤) فى ح (التوقيف) .

(٥) فى ب (على جمعته) بزيادة (على) وهى خطأ .

انظر : (الصحاح ١ / ٦٥ ، والقاموس المحيط ١ / ٢٥) .

انتقل وحقيقة الإجماع فى الدم ، لأنه هو المتجمع فى الرحم ، كذا حقيقة الانتقال فى الحيض ، لأن الطهر أصل والحيض عارض ، والانتقال - يتحقق من الأصل إلى العارض فكان هذا الاسم أولى بالحيض .

فقالوا : المراد من القرء فى الآية الحيض دون الإطهار ، وهذا إنما يستقيم إذا ثبت أن القرء بمعنى المفعول - أى بمعنى المجتمع - أما إذا كان بمعنى الفاعل - أى الجامع - فالأمر على العكس لأن زمان الطهر هو الجامع للدم .

فكان الطهر أحق به ، وإطلاقه على الحيض يشبه المجاز ، كذا الانتقال يكون من الطهر إلى الحيض ، ومن الحيض إلى الطهر ، لأن المراد بالطهر الطهر الشرعى ، إلا أن يقال : إن الطهر أول المتقل عنه ، فكان أولى بهذا الاسم ، ولكن للخصم أن يمنع أن الطهر الشرعى أول المتقل عنه ، لتوقفه على الحيض .

واستدلوا أيضا بالأثر ، وهو ما روى عن النبى - ﷺ - وعن بعض الصحابة : « طلاق الأمة / ^(١) ثنتان وعدتها حيضتان » على أن المراد منه الحيض ، لأن أثر الرق فى تنصيف ما ثبت فى حق الحر دون التبديل ، فعلم أن الثابت فى الحرائر الحيض ، لا الإطهار .

واستدل أبو منصور الماترىدى بقوله تعالى : ﴿واللاتى يشن من المحيض﴾ حيث تعرض عند ذكر الخلف وهو الأشهر عن الحيض ، فعلم أن المراد منها الحيض .

(١) ق ٤٨ / أ من ب .

جامع الاستاذ
في شرح المنار للتيسفي

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الكافي

المنزلة سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور

يحيى بن الرزق بن عبد العزيز الأفطري

الطبعة

مكتبة المطبعة المطبوعة

في دار المطبعة

جامع الزيل
في شرح المنار

جامع الاسرار

في شرح المنار
" للنسيكفي "

تأليف
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الكاكي
المؤلف سنة ٧٤٩ هـ


تحقيق الدكتور
فضيل الرحمن عبيد الفصور الأفغاني

المجلد الثاني

الناشر
مكتبة نزار في طابriz

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنائشر

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية. المكتبة ٢٢: ٥٧٤٩، ٤٤: ٥٧٤٥

الستوع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام المقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ٤٠٣٥٣، السريع: ١٩١١١٢٤، الرز البرية: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٦٢١٠٧٢٥٢

ولا عموم له .

قوله : « ولا عموم له » اعلم أن عند الشافعى - رحمه الله - والباقلانى وجماعة من المعتزلة : يجوز أن يراد بالمشارك كل واحد من معنيه أو معانيه ، بطريق الحقيقة إذا صح الجمع بينهما ^(١) .

وعند بعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - يجوز إطلاقه عليها مجازا لا حقيقة .

وعند أصحابنا وبعض المحققين من أصحاب الشافعى « وجميع » ^(٢) أهل اللغة وأبى هاشم وأبى عبد الله البصرى ^(٣) من المعتزلة : لا يصح ذلك حقيقة ولا مجازا .

فمن جور ، تمسك بقول الله / ^(٤) تعالى : ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي ﴾ ^(٥) أريد به معنيان مختلفان ، لأن الصلاة من « الله » ^(٦) الرحمة ،

(١) وذلك مثل استعمال صيغة افعل فى الأمر بالشئ ، والتهديد عليه ، غير أن مذهب الشافعى - رحمه الله - أنه مهما تجرد ذلك اللفظ عن القرينة الصارقة له إلى أحد معنيه وجب حمله على المعنيين ، وليس كذلك عند من جور ذلك من المعتزلة . ينظر : (الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٢ / ٣٥٢) .

(٢) فى النسختين معا بإسقاط الواو ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) هو : الحسين بن على المعتزلى ، شيخ المتكلمين ، ويعرف بالجعل ، قال الصيمرى : لم يبلغ أحد مبلغه فى العلمين أعنى الفقه ، والكلام . من مؤلفاته : الإيمان ، شرح الأصول الخمسة ، وجواز الصلاة بالفارسية ، توفى سنة (٣٦٩ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٦٧ ، والجواهر المضية ١ / ٢١٦ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٧٣)

(٤) ق ٤٢ / ب من ح .

(٥) سورة الأحزاب / ٥٦ .

(٦) فى النسختين معا بإسقاط لفظ الجلالة ، والصواب ما أثبتناه .

ومن الملائكة الاستغفار ، مع أن الأصل فى الإطلاق الحقيقة ، ومن جوز ذلك مجازا لا حقيقة قال : لا يسبق المجموع إلى الفهم عند إطلاق المشترك بل سبق أحد مفهوميه على سبيل البدل ، فيكون حقيقة فى أحدهما ، فلو أطلق عليهما ، كان مجازا لكونه مستعملا فى غير ما وضع له لعلاقة ، وهى الكلية والجزئية .

وجه قول العامة : إنه إن لم يكن موضوعا للمجموع ، فلا يجوز استعماله فيه حقيقة ، وإن كان موضوعا للمجموع . وهو موضوع لكل فرد أيضا ، فاللفظ دار بين كل فرد وبين المجموع ، فيكون الجزم بإفادته للمجموع دون كل فرد ترجيحا بلا مرجح ، كذا قيل .

ولأنه لو أريد منه المجموع لا يتحقق مقصود الواضع وهو الابتلاء أو التعريف الإجمالى ، لأنه يصير معلوما حيثثذ ، ولأن الأمة اجتمعت على أن لا عموم لقوله تعالى : ﴿ ثلاثة قروء ﴾ بل المراد منه الحيض أو الإطهار .

وأما تمسكهم بالآية فضعيف ، لأنه يجوز أن يزداد من الصلاة العناية بأمر الرسول - ﷺ - إظهارا لشرفه ، فتعم الرحمة والاستغفار ، أو تقدير الآية « إن الله تعالى يصلى وملائكته يصلون » . وأما قولهم : يجوز ذلك مجازا تسمية للجزء باسم الكل ، ففاسد ، لعدم الاتصال بين المجموع وبين كل واحد من الأفراد بوجه لا من حيث الوجود ، ولا من حيث كونه مفهوم اللفظ ، لأن كونه من مفهومات اللفظ لا يتوقف على كون الباقي مفهوما منه ، فلا يكون بينهما علاقة بوجه . كذا قيل .

فلهذا قلنا : لو أوصى رجل بثلاث ماله لمواليه ، وله موال اعتقوه وموال اعتقهم ، تبطل الوصية ، لأنه مشترك بين الأعلى والأسفل ، ويحتمل أن يراد كل واحد منهما ، فتبطل لجهالة الموصى له .

وأما المؤول فما ترجح من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأى .

قوله : « وأما المؤول فكذا » قيد بقوله من المشترك ، وبغالب الرأى وهما ليسا بلازمين ، فإنه ذكر فى الميزان ^(١) والتقويم : أن الخفى والمشكل والمجمل إذا زال الخفاء عنها بخبر الواحد يسمى مؤولا وكذا الظاهر أو النص إذا حملا/ ^(٢) على بعض وجوههما يصيران مؤولين ، ومع هذا عدم القيدان فى المجموع إلا أن يحمل المشترك على المشترك اللغوى وهو : ما فيه خفاء أو احتمال .

وغالب الرأى على دليل ظنى ، فحيثئذ يدخل فيه جميع أقسامه ويصير تقدير الكلام : المؤول ما ترجح مما فيه خفاء بدليل ظنى .

واحترز به عن المفسر ، فإن الدليل المرجح إذا كان قطعيا يسمى ذلك مفسرا ، و يحتمل أن يكون هذا التعريف للمؤول الذى من المشترك لا لمطلقه ، لأن هذا المؤول من أقسام الصيغة دون غيره .

قيل : إنما دخل المؤول فى أقسام النظم صيغة مع أن المراد يتبين فيه بالرأى لأن الحكم بعد التأويل يضاف إلى الصيغة ، لأن إضافة الحكم إلى الدليل الأقوى أولى كالحكم فى المنصوص عليه يضاف إلى النص ، وإن كان فى غيره يضاف إلى العلة وهذا مشكل ، لأن القسم فى بيان دلالة اللفظ نفسه على المعنى بالوضع من غير نظر إلى أمر آخر ، ولهذا غاير الأقسام الأخر ، لأن فى تلك الأقسام انضم إلى دلالة الصيغة معنى آخر انفصل به كل قسم عن غيره ، فحيثئذ لا يستقيم جعل المؤول من هذا القسم كما لا يستقيم جعل الظاهر

(١) راجع : (الميزان فى ص ٣٦٠ - ٣٦١ ، والتقويم ص ١٥٩ ، مخطوط رقم ١٨٢٢)

(٢) ق ٤٣ / ١ من ح .

وحكمه العمل به على احتمال الغلط والسهو . وأما الظاهر فإسم لكلام
ظهر المراد به للسامع بصيغته .

وحكمه وجوب العمل بالذى ظهر منه .

والنص والحقيقة والمجاز من هذا القسم / ^(١) وإن كان الحكم ثابتاً بالنظم ،
لانضمام معنى آخر وهو التركيب والاستعمال ^(٢) .

قوله : « وحكمه » - أى وحكم المؤول وجوب العمل على احتمال السهو
كما يجب بخبر الواحد والقياس ، لأن التأويل « إن ثبت » ^(٣) بالرأى ، فلا
حظ له فى إصابة الحق حقيقة ، فكذا « إن ثبت » ^(٤) بخبر الواحد ، لأنه دليل
ظنى ، فيكون الثابت به ظنياً .

قوله : « وأما الظاهر فكذا » المراد من الظاهر هو المصطلح ، ومن قوله :
« ظهر المراد منه » الظهور اللغوى وهو الوضوح والانكشاف ، فلا يلزم تعريف
الشيء بنفسه .

قوله : « بصيغته » - أى بسماعها إذا كان من أهل اللسان ، واحترز به عن
الحفى والمشكل ، فإن ظهور المراد فيهما توقف على أمر آخر بعد السماع .

قوله : « وحكمه وجوب العمل بالذى ظهر منه » - لا خلاف أنه موجب

(١) ق ٤٩ / أ من ب .

(٢) وقد يجاب عن الإشكال بأن عد المؤول ما أقسام النظم صيغة ولغة إنما هو بتعبية
المشترك الذى هو من أقسام النظم صيغة ولغة ، لا بالأصالة .

ينظر : (قمر الاقمار شرح نور الانوار ص ٨٥ ، المطبوع على هامش نور الانوار) .

(٣) فى ح (أن يثبت) :

(٤) عبارة ح (أن ثبت) :

وأما النص فما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى من المتكلم لافى نفس الصيغة .

للعمل ، وأما الخلاف فى أنه يوجب الحكم على سبيل القطع أو الظن .
فعند العراقيين والقاضى أبى زيد « ومتابعيه » ^(١) أنه يوجب الحكم قطعا
عاما كان أو خاصا .

وعند الشيخ أبى منصور ومن تابعه من مشائخ ما وراء النهر وعامة
الأصوليين حكمه : وجوب العمل بما وضع له اللفظ ظاهرا ، لا قطعاً ^(٢)
ووجوب اعتقاد أن ما أراد الله منه حق ، فكذلك حكم الخاص والعام عندهم
لاحتمال الخصوص واحتمال المجاز ، ومع الاحتمال لا يثبت القطع .

وعندنا لا عبرة للاحتمال البعيد ، وهو الذى لا يدل عليه قرينة ، لأنه
الناشئ عن إرادة المتكلم ، وهى أمر باطن لا يوقف عليه ، ولا يلزم تكليف
ما ليس فى الوسع ، كذا قيل ، وفيه بحث قد ذكرناه فى العام ^(٣) .

قوله : « وأما النص فكذا » ذكر عامة الشارحين للمنتخب ^(٤) والبزدوى أن

(١) فى ب (ومتابعيه) وهو خطأ .

(٢) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٤ ، وحاشية يحيى الرهاوى على شرح ابن
ملك ص ٣٥٠ ، وأصول السرخسى ١ / ١٦٤) .

(٣) انظر : (ص فما بعدها) .

(٤) المراد بالمنتخب هو (المنتخب فى أصول المذهب) لحسام الدين محمد بن محمد بن
عمر الأحيىكتى الحنفى المتوفى سنة (٦٤٤ هـ) ، وشرحه عدد من العلماء منهم :
حسام الدين حسين بن على الصنعانى المتوفى سنة (٧١١ هـ) ، وعبد العزيز بن
أحمد البخارى المتوفى سنة (٧٣٠ هـ) ، وقوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر
الأثقانى الحنفى ، المتوفى سنة (٧٥٨ هـ) . وغيرهم .
==

قصد المتكلم شرط في النص وعدم القصد / (١) في الظاهر (٢) .
قالوا في الفرق : لو قيل رأيت فلانا حين جاءني القوم ، كان (قوله) (٣)
جاءني القوم ظاهرا في مجيء القوم ، لكونه غير مقصود بالسوق .
ولو قيل : ابتداء جاءني القوم / (٤) كان نصا في مجيء القوم ، لكونه
مقصودا بالسوق .

قيل : هذا كلام حسن ، ولكنه مخالف لعامة كتب (٥) الأصول ، فإن
شمس الأئمة ، والقاضي أبا زيد ، وصدر الإسلام ، وسيد الإمام أبا القاسم
وغيرهم ذكروا في أصولهم أن الظاهر : ما يعرف المراد منه من غير تأمل (٦) .
مثاله قوله تعالى : ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾ (٧) وقوله تعالى : ﴿ وأحل
الله البيع وحرم الربا ﴾ (٨) وقوله تعالى : ﴿ فاقطعوا ﴾ وما فرقوا في إيراد

= واما البزدوى ، فالمراد به (أصول فخر الإسلام على ابن محمد البزدوى) الحنفى
المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٤٨ ، ١ / ١١٢) .

(١) ق ٤٣ / ب من ح .

(٢) راجع (الحسامي مع شرحه النظامي ص ٧) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ٤٩ / ب من ب .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) راجع : (أصول شمس الأئمة السرخسي ١ / ١٦٣ ، وكشف الأسرار للنفى ١ /

٢٠٥ ، والتلويح على التوضيح ص ٢٩٠ ، وميزان الأصول ص ٢٤٩ ، والمغنى

للخباري ص ١٢٥ ونور الأنوار ص ٨٥) .

(٧) سورة الحج / ١ .

(٨) سورة البقرة / ٢٧٥ .

النظائر بين ما كان مسوقاً أو لم يكن ، فثبت أن عدم السوق فى الظاهر ليس بشرط .

ولهذا لم يكن يذكر أحد من الأصوليين فى تحديد الظاهر هذا الشرط .

ولو كان منظوراً إليه لما غفل عنه الكل ، والمراد بازدياد وضوحه على الظاهر أن يفهم منه معنى لم يفهم من الظاهر بقرينة نطقية ينضم إليه سياقاً أو سياقاً يدل على أن قصد المتكلم ذلك المعنى بالسوق كبيان العدد فى قوله تعالى : ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى﴾ .. الآية (١) فإن العدد لم يفهم بدون اقتران مثنى وثلاث بها ، ويؤيده ما قال شمس الأئمة فى أصوله : «وأما النص فما يزداد بياناً بقرينة تقتصر باللفظ من المتكلم ، ليس فى اللفظ ما يوجب ذلك ظاهراً بدون تلك القرينة » (٢) وإليه أشار القاضى أبو زيد وصدر الإسلام وغيرهما .

فحيثذ معنى قوله : بمعنى من المتكلم أى بمعنى الذى به ازداد وضوح النص على الظاهر ، غرض المتكلم الذى يفهم « منه » (٣) بقرينة ، ولكن ليس فى اللفظ ما يدل عليه وضعا - وهذا معنى قول الشيخ : « لا فى نفس الصيغة » .

قوله : « على احتمال تأويل هو فى حيز المجاز » يعنى حكم النص : وجوب العمل بطريق القطع ، وإن كان فيه احتمال تأويل ، ولكن ذلك الاحتمال فى حيز المجاز فلا يخرج عن القطع كما فى الخاص .

(١) سورة النساء / ٣ .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ٢ / ١٦٤) .

(٣) زهادة من ح .

وحكمه وجوب العمل بما وضع على احتمال تأويل هو فى حيز المجاز .
وأما المفسر فما ازداد وضوحا على النص على وجه لا يبقى معه احتمال
التأويل والتخصيص .

وحكمه : وجوب العمل به على احتمال النسخ ، وأما المحكم : فما أحكم
المراد به عن احتمال النسخ التبديل .

قوله : « وأما المفسر فكنا أى المفسر كلام ازداد وضوحه على النص على
وجه لا يبقى فيه احتمال التأويل إن كان خاصا وتخصيص / ^(١) إن كان عاما
نحو قوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ فإنه ظاهر فى سجد
الملائكة ولكنه يحتمل التخصيص وإرادة البعض ، فبقوله : « كلهم » انقطع
ذلك الاحتمال ، وصار نصا ، ولكنه يحتمل التأويل والحمل على التفريق
فبقوله : « أجمعون » انقطع ذلك الاحتمال وصار مفسرا .

« وحكمه » أى وحكم المفسر : وجوب العمل على طريق القطع مع احتمال
النسخ .

قوله : « وأما المحكم » - فما أحكم / ^(٢) وضمن . أحكم « معنى » ^(٣)
امتنع أو أمن - أى امتنع المعنى الذى أريد بالمفسر من النسخ - فظهر بذلك أن
المحكم غير قابل للنسخ ، وهو قول العامة من أصحابنا . ومنهم من لم
يشترط كونه غير قابل للنسخ ، وقال : وهو ما لا يحتمل إلا وجهها واحدا ،
والأصح هو الأول ؛ لأن ما أخذه يدل على أنه لا يقبل النسخ .

(١) ق ٥٠ / ١ من ب .

(٢) ق ٤٤ / ١ من ح .

(٣) فى ب (بمعنى) .

وحكمه : وجوب العمل به من غير احتمال ، كقوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾ .
وقوله تعالى : ﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾ ويظهر التفاوت عند التعارض

يقال بناء محكم ، أى مأمون عن الانتقاض .

وقيل : مأخوذ من قولهم : أحكمت فلانا عن كذا: أى منعته ، ومنه حكمة
الفرس ، لأنها تمنعه « عن » ^(١) العثار ^(٢) فالمحكم ما يمتنع من أن يرد عليه
النسخ والتبديل ^(٣) .

ثم انقطاع احتمال النسخ ، قد يكون لمعنى فى ذاته ، بأن لا يحتمل التبديل
عقلا ، كآليات الدالة على وجود الصانع وصفاته والاختبارات ويسمى هذا
محكما لغيره .

وقوله : كقوله تعالى : ﴿ وأحل الله البيع وحرم الربا ﴾ نظير الظاهر والنص ،
فإنه ظاهر فى إباحة البيع ونص فى بيان التفرقة ، لأن سوق الكلام لأجل
التفرقة بدليل سياق الآية وهو قوله تعالى : ﴿ قالوا إنما البيع مثل الربا ﴾ وقوله :
﴿ فسجد الملائكة ﴾ نظير للمفسر .

وقوله : ﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾ نظير للمحكم .

(١) فى ب (من) .

(٢) والعثار والعثرة : الزلة ، وقد عثر فى ثوبه يعثر عثارا ، يقال : عثر به فرسه ،
فسقط .

ينظر : (الصحاح للجوهري ٢ / ٧٣٦) .

(٣) راجع : (أصول السرخسي ١ / ١٦٥ ، وكشف الأسرار للنسفي ١ / ٢٠٩ ، وشرح
النار لابن ملك وحواشيه ص ٣٥٥) .

ليصير الأدنى متروكا بالأعلى .

قوله : ويظهر التفاوت عند كذا اعلم أن كل واحد من الظاهر والنص ، والمفسر والمحكم ، يوجب الحكم قطعاً عند الأكثر ، ولكن يظهر هذا التفاوت في موجب هذه الأقسام عند التعارض ، حتى يرجح النص على الظاهر ، والمفسر عليهما ، والمحكم على الكل ، وهذا معنى قول الشيخ / (١) ليصير الأدنى متروكا بالأعلى ، مثال التعارض بين الظاهر والنص قوله تعالى : ﴿وَأَحِلْ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ . الآية ، فإن الأول ظاهر عام في إباحة نكاح غير المحرمات «فيقتضى» (٣) بعمومه جواز نكاح ما وراء الأربع ، والثاني نص يقتضي اقتصار الجواز على الأربع ، فيتعارضان فيما وراء الأربع ، فيرجح النص ، ويحمل عليه الظاهر .

ومثال التعارض بين النص والمفسر قوله ﷺ : «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» (٤) وقوله ﷺ : «المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة» (٥) فإن

(١) ق ٥٠ / ب من ب .

(٢) سورة النساء / ٢٤ .

(٣) في ب (يقتضى) .

(٤) أخرجه : أبو داود ٢٠٩ / ١ بلفظ : «ثم اغتسل ثم توضأ لكل صلاة» .

والنسائي نحوه في ١ / ١٨٥ ، ١٨٦ وذكره الزيلعي بلفظ : «المستحاضة تدع الصلاة

أيام أقرائها التي كانت تجلس فيها ، ثم تغتسل غسلاً واحداً ، ثم تتوضأ لكل صلاة» .

انظر : (نصب الرأية لأحاديث الهداية ١ / ٢٠٢) .

(٥) ذكره الزيلعي وقال : غريب جداً ، ثم علق عليه المعلق فقال : (قال الحافظ في

الدراية : لم أجده هكذا ، قال العيني في البناية ص ٤١٦ : قال بعضهم : هذا

غريب : يعنى بلفظ : «لوقت كل صلاة» .

قلت : ليس كذلك بل روى هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض الفاظ حديث ==

حتى إذا قلنا : إنه إذا تزوج امرأة إلى شهر أنه متعة .

الأول نص ولكنه يحتمل التأويل إذ اللام تستعار للوقت ، والثاني لا يحتمله ، فيكون مفسراً ، فيرجح ، ويحمل الأول عليه .

ومثاله من المسائل ما قال علماؤنا - رحمهم الله - فيمن تزوج امرأة إلى شهر أنه متعة لا نكاح ، لأن قوله : تزوجت نص للنكاح ولكن احتمال المتعة قائم ، وقوله : إلى شهر مفسر في المتعة ليس فيه احتمال النكاح ، إذ النكاح لا يحتمل التأقيت بحال ، فيترجح المفسر ، ويحمل النص عليه ، فكان متعة لا نكاحاً .

ونظير تعارض المفسر مع المحكم / (١) ما وجد في النصوص ، وذكر في بعض الشروح ، نظيره قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴾ (٣) فإن الأول مفسر في قبول شهادة العدول فإن الإشهاد إنما يكون للقبول عند الأداء ، ولا يحتمل معنى آخر ، والثاني محكم في عدم قبول شهادة المحدود في القذف إذا تاب ، لأن التأييد التحق

= بنت أبي جبيش : توضئ لوقت كل صلاة ، ذكره ابن قدامة في المغنى ، وروى الإمام أبو حنيفة هكذا : (المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة) . ذكره السرخسى في المبسوط ، وروى أبو عبد الله بن بطة بإسناده عن حمزة بنت جحش أنه عليه السلام أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة ، والغسل يغنى عن الوضوء . . الخ) .
(هامش على نصب الراية للزيعلى ١ / ٢٠٤) .

(١) ق ٤٤ / ب من ح .

(٢) سورة الطلاق / ٢ .

(٣) سورة النور / ٤ .

به ، فيترجع على المفسر ، ولكن هذا ليس بقوى ، فإن الأول ليس بمفر ، لأن المفسر ما لا يحتمل شيئا سوى مدلوله إلا النسخ ، وقوله : ﴿ وأشهدوا ذوى ﴾ الآية يحتمل الإيجاب والندب ، ويتناول بإطلاقه الأعمى والعبد ، وليس بمبرادين بالإجماع ، وكيف يسمى مفسرا مع الاحتمال مع أنه لا يلزم^(١) من صحة الإشهاد ، القبول ، فإن شهادة العميان والمحدودين فى القذف صحيحة حتى انعقد / ^(٢) النكاح بشهادتهم « وإن » ^(٣) لم تقبل شهادتهم .

وقيل ^(٤) : قوله - ﷺ - : « من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار » ^(٥) . مع قوله - ﷺ - : « من استجمز فليوتر ، ومن فعل فحسن ، ومن لا فلا حرج » ^(٦) .

فالأول نص فى الثلاث ، والثانى محكم فى التخيير ، والأول يحتمل الإباحة فيترجع الثانى على الأول .

(١) فى ب « يلزم » وهو خطأ .

(٢) ق ٥١ / أ من ب .

(٣) فى ح (فإن) .

(٤) من هنا إلى قوله : (وأما الخفى) ساقطة من ب .

(٥) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٢٣ بلفظ : « لا يستنجى أحدكم بدون ثلاثة أحجار » .

وأبو داود ١ / ١٧ ، والترمذى ١ / ٢٤ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى (٤٤ / ١) .

(٦) أخرجه : (البخارى ١ : ٤٨ - ٤٩ ، ومسلم ١ / ٢١٢ - ٢١٣ ، وأبو داود ١ / ٣٣ - ٣٤ ، والدارمى ١ / ١٧٨ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٢٣٦ ، بالفاظ مختلفة وروايات متعددة) .

وأما الخفى : فما خفى مراده بعارض غير الصيغة ، لا ينال إلا بالطلب .

قوله : « وأما الخفى فكذا » اعلم أن للأقسام الأربعة أصدادا تقابلها .

فصد الظاهر الخفى ، وضد النص المشكل ، وضد المفسر المجمل ، وضد المحكم المتشابه .

وإنما بين القسم المقابل لتوضيح الأقسام المذكورة كما قيل : وبضدها تتبين الأشياء . وهذا القسم لا يقابل « بعضها » ^(١) بعضا . فاحتاج إلى بيان ما يقابله بخلاف الأقسام الأخر ، فإن المضادة فيها ثابتة فى أنفسها كالخاص مع العام والحقيقة مع المجاز .

فإن قيل : لا يخلو من أن يكون القسم المقابل خارجا عن قسم البيان أو داخلا فيه فإن كان داخلا ، يلزم أن يقال : والقسم الثانى فى وجوه البيان وهى ثمانية ، وإن كان خارجا ، يلزم أن يقال : وأقسام النظم والمعنى خمسة ، وقد ذكرها أربعة .

قلنا : إنه داخل فى قسم البيان ولكن لم يقل : إن وجوه البيان ثمانية ، لأن المقصود من ذكر الأقسام المقابل ، تتميم بيان الأقسام المذكورة الأربعة ، فيكون الأقسام تبعا لها فى البيان ، فلذلك لم يفردا بالذكر .

قوله : « بعارض غير الصيغة » يعنى صيغة الكلام ظاهرة المراد ، بالنظر إلى موضوعه اللغوى ، لكن خفى بالنسبة إلى محل بسبب عارض فى ذلك المحل ، كآية السرقة ، فإنها ظاهرة فى إيجاب القطع فى حق كل سارق لم يختص باسم آخر ، وخفية فى حق الطرار والنباش بعارض فيهما وهو اختصاصهما

(١) ساقطة من ب ، والصواب (بعضه) لرجوعه إلى لفظ : (القسم) .

وحكمه النظر فيه ليعلم أن اختفائه لمزية أو لنقصان ، فيظهر في حق الطرار والنباش ، وأما المشكل فهو الداخل في أشكاله .

باسم آخر يعرفان به / (١) فإن اختلاف الاسم يدل على اختلاف المعنى على ما هو الأصل ، فبعدا عن اسم السرقة ، فخفيت الآية في حقهما واشتبه الأمر ، وأن اختصاصهما باسم آخر لنقصان في فعل السرقة أو زيادة فيه ، فتأملنا في السرقة فوجدناها في الشرع عبارة عن أخذ مال الغير على وجه الخفية من حرز لا شبهة فيه .

وهذا المعنى موجود في الطرار وزيادة ، فلإن السارق يسارق عين الحافظ الذي قصد حفظه ، ولكن انقطع حفظه بعارض نوم أو غيبة ، والطارار يسارق العين التي / (٢) ترصدت للحفظ مع الانتباه والحضور بعارض غفلة ، فكان فعله أتم سرقة وأكمل حيلة ، فعرف أن اختلاف الاسم لزيادة في فعله ، فثبت القطع في حقه بالطريق الأولى (٣) .

(١) ق ٤٥ / أ من ح .

(٢) ق ٥١ / ب من ب .

(٣) اختلف الفقهاء في حكم الطرار هل يقطع يده أم لا ؟

فقال الجمهور كمالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف - رحمهم الله - : أنه يقطع مطلقا .

وقال أبو حنيفة ومحمد وأحمد في رواية - رحمهم الله - إن طر صرة خارجة من الكم لم يقطع ، وإن أدخل يده في الكم يقطع .

ينظر : (الهداية ١ / ٥٢٦ - ٥٢٧ ، وشرح فتح القدير ٥ / ٣٩٠ - ٣٩١ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٧٦ ، ومجمع الأنهر ١ / ٦٢٢ ، والمبسوط ٩ / ١٦٠ - ١٦١ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٦٥٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٧٠ - ١٧١ ، والكافي ٢ / ١٠٨٢) .

وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم الإقبال على الطلب والتأمل فيه إلى
أن يتبين المراد .

فأما النباش ^(١) يسارق عين من يهجم عليه ممن ليس بحافظ للكفن ولا
قاصد إلى حفظه من المارة لئلا يطلعوا على جنايته ، فتبدل الاسم في فعله
باعتبار نقصان الحرز والمالية جميعا ، فلا يمكن إلحاقه بالسارق ، لأن الحد لا
يثبت بمثل هذه التعدية ، وهذا معنى قول الشيخ : « وحكمه النظر فيه ليعلم
أن اختفائه لكذا » .

قوله : « وأما المشكل فكذا » - أى المشكل هو الذى اشتبه المراد منه لدخوله
فى أشكاله وأمثاله ، على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به ، من بين
سائر الأشكال .

وقوله : « فهو الداخلى فى أشكاله » إشارة إلى مأخذه ، فإن المشكل مأخوذ

== ولذلك قال المحقق سعدى جلى بعد أن رأى هذا التفصيل : (وفى هذا التفصيل
المذكور فى الكتاب دليل على أن المذكور فى أصول الفقه بأن الطرار يقطع ، ليس
بمجرى على عمومته ، بل هو محمول على الصورة الثانية وهى : ما إذا أدخل يده فى
الكم فطرها) .

(حاشية سعدى جلى على شرح فتح القدير فى المكان السابق) .

(١) وهو الذى يرق أكفان الموتى بعد الدفن ، وقد اختلف الفقهاء كذلك فى حكمه :
فقال الجمهور : عليه القطع ، وقال أبو حنيفة ومحمد : لا قطع عليه . والمائلة
مذكورة بفروعها فى : (البسوط ٩ / ١٥٩ - ١٦١ ، وشرح فتح القدير ٥ / ٣٧٤
فما بعدها ، وكشف الأسرار ٢ / ٣٦ - ٣٩ ، أحكام القرآن لابن عربى ٢ / ٦١١
والمجموع للنووى ٢٠ / ٨٥ - ١٠٠ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٢٧٢ - ٢٧٣) .

من قولهم : أشكل على كذا أى دخل فى أشكاله ^(١) .

مثاله قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ ^(٢) اشتبه معنى أنى للسامع أنه بمعنى كيف أو بمعنى أين لأنه مستعمل بمعنىين ، قال الله تعالى : ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾ ^(٣) أى من أين لك هذا . وقال تعالى : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ ﴾ ^(٤) أى كيف ، فعرف بعد الطلب والتأمل أنه بمعنى كيف ، بقرينة الحرث ، وبدلالة حرمة القربان فى الأذى العارض ، وهو الحيض ، ففى الأذى اللازم أولى .

وقيل : إن من نظائره قوله تعالى : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ ^(٥) .
ولابد من أن يوجد ليلة القدر فى كل اثنى عشر شهرا ، فيؤدى إلى تفضيل الشيء على نفسه ثلاثا وثمانين مرة ، فكان مشكلا ، فبعد التأمل عرف أن المراد ألف شهر ليس فيها ليلة القدر ، وكذلك قوله - ﷺ - : « من قرأ يس كان كمن قرأ القرآن عشر مرات » ^(٦) ففيه تفضيل الشيء على نفسه ، فبعد

(١) كما يقال : أحرم إذا دخل فى الحرم ، واشتى إذا دخل فى الشتاء .

ينظر : (النظامى شرح الحسامى ص ٩) .

(٢) سورة البقرة / ٢٢٣ .

(٣) سورة آل عمران / ٣٧ .

(٤) سورة آل عمران / ٤٠ .

(٥) سورة القدر / ٣ .

(٦) أخرجه : (الترمذى ١٦٢٥ ، والدارمى ٤٥٦/٢ بلفظ : (إن لكل شيء قلبا وإن قلب القرآن يس من قرأها فكأنما قرأ القرآن عشر مرات ، والعلامة الألوسى بعد أن ذكر الآثار الواردة فى فضائل يس قال : (وحديث العشر مرفوع عن ابن عباس ، ومعقل بن يسار وعقبة بن عامر وأبى هريرة وأنس - رضى الله عنهم -) .
(روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى ٢٠٩/٢٢ - ٢١٠) .

وأما المجهول فما ازدحمت فيه المعاني واشتبه المراد اشتباها لا يدرك بنفس
العبارة بل بالرجوع إلى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل .

التأمل عرف أن معناه كمن قرأ القرآن عشر مرات بدونها لا معها .

قوله : « وحكمه كذا » - المراد من الطلب أن ينظر السامع أولا في
مفاهيم اللفظ جميعا فيضبطها ، ثم يتأمل في المراد فيها كما لو / ^(١) نظر
في أين ، فوجدها مشتركة بين معنيين لا ثالث لهما ، فهذا هو الطلب ، ثم
تأمل فيها فوجدها بمعنى كيف في هذا الموقع لما ذكرنا ، فيقتضى التخيير في
الأوصاف أى كيف شتم سواء كانت قاعدة أو مضطجعة أو على الجنب بعد أن
يكون الماتى واحدا .

قوله : وأما المجهول فكذا - المراد من ازدحام المعاني : تواردها على اللفظ
من غير رجحان أحدها - والتوارد قد يكون باعتبار الوضع كما في المشترك ،
إذا انسد فيه باب الترجيح ، وقد يكون / ^(٢) باعتبار إيهام التكلم الكلام كالربا
والصلاة والزكاة ، وقد يكون باعتبار غرابة اللفظ كالهلوغ المذكور في قوله
تعالى : ﴿ إن الإنسان خلق هلوعا ﴾ ^(٣) قبل التفسير .

قوله : « المعاني » ليس بشرط لصيرورته مجملا - لأن المشترك بين معنيين
إذا انسد فيه باب الترجيح يصير مجملا .

(١) ق ٤٥ / ب من ح .

(٢) ق ٥٢ / أ من ب .

(٣) سورة المعارج / ١٩ . والهلوغ : من يجزع ويفزع من الشر ويحرص ويشع على
المال ، أو الضجور لا يصبر على المصائب - من هلع هلعا كتب ، والهلع : أفحش
الجزع .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٣ ، والصحاح ٣ / ٨١٣ ، والمصباح المنير ٢ /

(٦٣٩

وحكمه اعتقاد الحَقِّية فيما هو المراد والتوقف فيه إلى أن يتبين ببيان المِجْمَل
كالصلاة والزكاة .

وقيل : قوله : « ما ازدحمت فيه المعاني » زائد فى التحديد إذ يكفيه أن
يقول : هو ما اشتبه المراد منه اشتباها لا يدرك إلا بالاستفسار من المِجْمَل كما
قال شمس الأئمة (١) .

قيل فى جوابه : لما حصل المراد ، وهو فهم المعنى ، لا ضير فى زيادة
الكشف وبيان سبب الاشتباه .

قوله : « وحكمه كذا » أى حكم المِجْمَل التوقف فى حق العمل واعتقاد
حقية المراد به إلى أن يأتى البيان ، فإذا لحقه البيان ، وجب العمل به على
تفاوت درجات البيان ، فإن كان شافيا قطعيا كبيان الصلاة والزكاة ، صار
المِجْمَل مفسرا ، وإن كان ظنيا كبيان مقدار المسح بحديث (٢) المغيرة (٣) صار
مؤولا .

(١) انظر : (أصول السرخسى ١ / ١٦٨ ، ونصه : (وأما المِجْمَل . . وهو لفظ لا يفهم
المراد منه إلا باستفسار من المِجْمَل وبيان من جهته يعرف به المراد) .

(٢) وهو ما أخرجه : (مسلم ١ / ١٣٢) عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة :
(أن النبى - ﷺ - توضأ ومسح بनावيته ، وعلى العمامة ، وعلى الخفين) .

(٣) هو : المغيرة بن شعبة بن أبى عامر بن مسعود الثقفى ، يكنى أبى عيسى أو أبى محمد ،
أو أبى عبد الله ، من كبار الصحابة ، أسلم قبل عمرة الحديبية وشهدها وبيعة
الرضوان ، كان لا يقع فى أمر إلا وجد له مخرجا ، ولا يلتبس عليه أمران إلا ظهر
الرأى فى أحدهما . مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٥٠ هـ) على القول الراجح فيه .

انظر : (الإصابة ٢ / ٤٣٢ ، وأسد الغابة ٤ / ٤٠٦ ، والبداية والنهاية ٨ / ٤٨ ، والاستيعاب
على هامش الإصابة ٢ / ٣٦٨ - ٣٧١ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٢١) .

وإن لم يكن البيان شافيا ، خرج عن حيز الإجمال إلى الإشكال ، فيجب الطلب والتأمل بعد ذلك ، كبيان الربا ^(١) بحديث الربا الوارد فى الأشياء الستة فإن الربا محلى باللام المستغرق لجميع أنواعه ، والنبي - ﷺ - بين الحكم فى الأشياء الستة من غير قصر لانعدام كلمات القصر ، وانعقد الإجماع أيضا أن الربا غير مقتصر عليها ، فصار مؤولا فيها ، وبقي فيما وراءها غير معلوم كما قبل البيان ، إلا أنه يحتمل أن يوقف على ما وراءها بالتأمل فى هذا البيان فسميه مشكلا فيه ، كذا قيل فى قوله : « كالصلاة والزكاة » فإنهما وضعا للدعاء والنماء هما غير مرادين بالإجماع بل زيد فى الشرع أوصاف فنستفسر أولا ثم نطلب المراد ثم نتأمل ، ليظهر المكمل من المقوم ، وهذا لأن تفسير الصلاة بفعل النبي - ﷺ - وهو صلى وراعى الفرائض والواجبات والسنن ، فلا بد من التأمل ليمتاز البعض عن البعض ، ولهذا وقع الخلاف فيها قديما وحديثا / ^(٢) حتى جعل البعض فريضة ، والبعض واجبا ، وكذا البيان فى الزكاة ورد بقوله - ﷺ - : « فى كل مائتى درهم خمسة » ^(٣) فنطلب المعنى الذى لأجله وجبت الزكاة أهو ملك النصاب مطلقا ، أم بصفة النماء أو بوصف الفراغ من الدين وغير ذلك ، كما نفسر تعداده .

(١) وهو ما أخرجه : مسلم بلفظ « التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى إلا ما اختلف ألوانه » .
انظر : (مسلم بشرحه للنووى ١١ / ١٥) .

(٢) ق ٤٦ / ١ من ح .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٣٠ بلفظ) فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الخول ، ففيها خمسة دراهم .. الحديث) .

والترمذى ٣ / ٧ ، وابن ماجه ٥ / ٣٧ بلفظ « قد عفوت عن الخيل والرقيق ، فأدوا زكاة أموالكم من كل مائتين خمسة » .

وأما التشابه فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه ، وحكمه اعتقاد الحقيقة قبل الإصابة.

قوله : « وأما التشابه فكذا » ضد المحكم التشابه ، لأن المحكم لما كان فى غاية الظهور بحيث أمن من النسخ ، كان التشابه الذى بلغ فى الخفاء نهايته بحيث انقطع رجاء البيان عنه ، فى مقابله .

وحكمه أى حكم التشابه اعتقاد - أى يعتقد فيه على الإبهام - أن ما أراد الله منه حق ، ويتوقف فيه قبل الإصابة - أى قبل يوم القيامة - فإنه يوقف على المراد منه فى الآخرة على ما قيل ، لأن إنزال التشابه للابتلاء ، ولا ابتلاء فى الآخرة .

اعلم أن ما ذكر من تفسير التشابه / ^(١) بأنه انقطع رجاء بيانه ، مذهب عامة الصحابة والتابعين وعامة أهل السنة من أصحابنا وأصحاب الشافعى - رحمه الله - بناء على أن الوقف على قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ ^(٢) واجب وقال أكثر المتأخرين وعامة المعتزلة : إن الراسخ يعلم تأويل التشابه والوقف على قوله تعالى : ﴿ والراسخون فى العلم ﴾ لا على ما قبله قالوا : لو لم يكن للراسخين حظ فى العلم بالتشابه به سوى أن يقولوا آمنا به ، لم يكن لهم فضل على الجاهل ، ولم يزل المفسرون إلى يومنا هذا يفسرون ويؤولون كل آية ولم ترهم وقفوا على شيء ، ولأن إنزال القرآن لانتفاع العباد فلو لم يعلمه غير الله ، للزم للطاعن فيه مقال ولزم منه الخطاب بما لا يفهم ولم يبق حينئذ فيه فائدة .

(١) ق ٥٢ / ب من ب .

(٢) سورة آل عمران / ٧ .

وقالت العامة : إن الوقف على قوله « إلا الله » واجب ﴿ والراسخون في العلم ﴾ ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالإيمان والتسليم ، بدليل قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - إن تأويله إلا عند الله ، وقراءة أبى وابن عباس فى رواية طاووس ^(١) عنه ويقول الراسخون فى العلم .

وبأن الله تعالى ذم من اتبع المتشابه ابتغاء التأويل كما ذم من اتبعه بأن يجريه على الظاهر من غير تأويل ، ومدح الراسخين بقوله : ﴿ كل من عند ربنا ﴾ ويقولهم : ﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا ﴾ ^(٢) وقد روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها قالت : « تلا رسول الله - ﷺ - هذه الآية وقال : وإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساء لهم الله تعالى فاحذروهم » ^(٣) أمر بالحدز مطلقا عن اتبع سواء اتبع ابتغاء الفتنة أو لغيره ، فيتناول الجميع ^(٤) .

(١) هو : أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الخولاني ، الهمداني اليماني ، من أبناء الفرس ، أحد أعلام التابعين ، سمع أبا هريرة وابن عباس وغيرهما ، وروى عنه مجاهد وعمرو بن دينار ، وكان فقيها جليل القدر نبيه الذكر ، قال عمرو بن دينار : ما رأيت أحدا قط مثل طاووس ، فضائله كثيرة ، توفي حاجا بمكة المكرمة قبل يوم التروية بيوم وصلى عليه هشام بن عبد الملك سنة (١٠٦ هـ) وقيل سنة (١٠٤ هـ) انظر : (تذكرة الحفاظ ص ٩٠ ، وطبقات ابن سعد ٧ / ٥٣٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ٥٠٩ ، وشذرات الذهب ١ / ١٣٢ - ١٣٣) .

(٢) سورة آل عمران / ٨ .

(٣) أخرجه : (البخارى ٥ / ١٦٦ ، ومسلم ٤ / ٢٠٥٣ ، وأبو داود ٥ / ٦ ، والترمذى ٥ / ٢٢٣)

(٤) راجع فى تفسير الآية المذكورة إلى : (الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤ / ٨ فما بعدها ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبري ٣ / ١٨٢ - ١٨٦ ، والتفسير الكبير للرازي ٧ / ١٧٦ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤ فما بعدها وقد مال أكثر المفسرين إلى ترجيح القول الأول وهو : وجوب الوقف على قوله تعالى : ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ .

وهذا كالمقطعات فى أوائل السور .

والحكمة فى إنزال التشابه / ^(١) ابتلاء العقل ، لأن فى تكليف الأحكام ابتلاء العاقل وله فى تفهم معانيها وحكمها مفزع ^(٢) إلى العقل ، فلو لم يتل العقل لاستمر العالم فى أبهة ^(٣) العلم على المروءة ، وما انقاد لتدليل العبودية والحكيم إذا صنف كتابا ربما أجمل فيه إجمالا ، ليكون موضع جثوة ^(٤) التلميذ لأستاذه انقيادا فلا يحرم باستغنائه / ^(٥) برأية ، هداية منه وإرشادا ، فالتشابه هو موضع جثوة العقول لبارئها استسلاما واعترافا بقصورها كذا فى عين المعانى ^(٦) .

(١) ق ٤٦ / ب من ح .

(٢) مفزع : ملجا ، يقال : فزعت إليه أى لجأت .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٤٧٢) .

(٣) لعلها تكون من بهت أو بهت بمعنى : دهش وتحير . والافصح منها بهت ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ بهت الذى كفر ﴾ .

ينظر : (المفردات فى غريب القرآن ص ٦٣ والقاموس المحيط ١ / ١٤٩ ، والصحاح ١ / ٢٤٤ ، والمصباح المنير ١ / ٦٣) .

(٤) الجثوة - مثناة - : الحجارة المجموعة ، وجثى الحرم : بالضم والكسر : ما اجتمع فيه من الحجارة التى توضع على حدود الحرم ، وجثا كدعى ورمى جثوا وجثيا أى جلس على ركبتيه .

ينظر (القاموس المحيط ٤ / ٣١٢ ، والصحاح ٦ / ٢٢٩٨) .

(٥) ق ٥٣ / أ من ب .

(٦) لعله أراد : (عين المعانى فى تفسير السبع المثانى) تأليف : محمد بن طيفور السجاردى الغزنوى ، المتوفى فى المائة السادسة .

كشف الظنون ٢ / ١١٨٢ .

==

وأما الحقيقة فاسم لكل لفظ أريد به ما وضع له . وحكمها وجود ما وضع له
خاصا كان أو عاما .

قوله : « كالمقطعات فى أوائل السور » - أى المتشابه مثل المقطعات فى أوائل
السور أى الحروف المقطعة التى يجب أن يقطع فى التكلم كل حرف منها عن
الباقى - مثل الم وغيرها .

ثم قيل : وهى من التشابهات ^(١) فيجب الإيمان بها ، ولا يطلب فيها التأويل .
وقيل : هى من السن الملائكة التى تفهم بعضهم من بعض .
وقيل : إنها ليست بمتشابهة ، بل هى من جنس (التكلم) ^(٢) بالرمز فيحتمل
التأويل بحيث لا يرده العقل والشرع ، بدليل تأويل بعض الصحابة مثل ابن
عباس وغيره من غير رد وإنكار عليهم من الباقين .
ولما كان القول الأول أكثر ، اختاره المصنف وتابع فيه فخر الإسلام رحمه
الله ^(٣) .

قوله : « وأما الحقيقة فكذا » - الحقيقة إما فعلية بمعنى الفاعل من حق الشيء
يحق إذا ثبت ، وإما بمعنى مفعول من حققت الشيء أحقه إذا أثبت ، فيكون

== وقد بحثت عنه فلم أقف عليه ، وقام بنقل هذه المعلومات عنه العلامة عبد العزيز
البخارى فى : (كشف الأسرار ١ / ٥٧ - ٥٨) .

(١) أى التى لم يطلع عليها الخلائق إلا من شاء منهم فيجب الخ .
(كشف الأسرار للبخارى ١ / ٥٨) .

(٢) فى ب (التكلم) وهو خطأ .

(٣) انظر : (أصوله فى كشف الأسرار للبخارى ١ / ٨٥) .

معناها الثابتة أو المثبتة فى موضعها الأسمى ، والتاء للتأنيث إذا كانت بمعنى الأول ، ولشبهه التأنيث ، وهو نقل اللفظ من الوصفية إلى الاسمية كالنطيحة إذا كانت بمعنى الثانى ، لأن النقل ثان كما أن التأنيث ثان^(١).

ثم إن الحقيقة على ثلاثة أقسام : لغوية ، شرعية ، وعرفية .

والسبب فى انقسامها هذا ، (هو أن الحقيقة لا بد لها من وضع ، ولابد للوضع من واضع ، فمتى تعين أضيفت الحقيقة إليه ، قيل : لغوية إن كان صاحب وضعها واضع اللغة ، كالإنسان المستعمل فى الحيوان الناطق .

وقيل : شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ، كالصلاة المستعملة فى العبادة المخصصة ، ومتى لم يتعين ، قيل : عرفية ، سواء كان عرفا عاما كالعادة لذوات الأربع ، أو خاصا ، كما لكل طائفة من الاصطلاحات التى تخصهم كالنقض^(٢) ، والقلب^(٣) والجمع والفرق^(٤) للفقهاء ، والجوهر^(٥) ، والعرض^(٦)

(١) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٢) النقض : لغة هو الكسر ، وفى الاصطلاح : هو بيان تخلف الحكم المدعى ثبوته أو نفيه عن دليل المعلل الدال عليه فى بعض من الصور .

(٣) القلب : لغة جعل المعلول علة ، والعلة معلولا ، وفى الاصطلاح : عبارة عن عدم الحكم لعدم الدليل ، ويراد به ثبوت الحكم بدون العلة .

(٤) الفرق : ما نسب إليك ، والجمع ما سلب عنك ، ومعناه : أن ما يكون كسبا للعبد من إقامة وظائف العبودية ، وما يليق بأحوال البشرية فهو فرق ، وما يكون من قبل الحق من إيداء معان وابتداء لطف وإحسان فهو جمع ، ولابد للعبد منهما ، فإن من لا تفرقة له لا عبودية له ، ومن لا جمع له ، لا معرفة له . فقول العبد : إياك نعبد ، إثبات للتفرقة بإثبات العبودية ، وقوله : إياك نستعين ، طلب للجمع ، فالتفرقة بداية الإرادة ، والجمع نهايتها .

(٥) الجوهر : ماهية إذا وجدت فى الأعيان كانت لا فى موضع .

(٦) العرض : الموجود الذى يحتاج فى وجوده إلى موضع - أى محل - يقوم به ==

وأما المجاز فاسم لما أريد غير ما وضع له لمناسبة بينهما .

والكون ^(١) للمتكلمين ، والرفع والنصب والجر للنحاة (٢) .

ولا يستراب فى انقسام المجاز إلى نحو هذه الثلاثة ، فإن الصلاة المستعملة فى الدعاء مجاز شرعى ، وإن كانت حقيقة لغوية ، والدابة المستعملة فى كل ما يدب ، مجاز عرفى وإن كانت حقيقة لغوية .

وإذا عرفت هذا ، فاعلم أن المراد بالوضع فى تعريف الحقيقة والمجاز مطلق الوضع وهو تعيين « اللفظ » ^(٣) بإزاء المعنى ليدخل فيه الأقسام الستة ، ولفظ الحقيقة / ^(٤) يطلق على اللفظ المستعمل فى موضوعه بطريق الأصالة ، وقد يطلق على المعنى الذى وضع اللفظ له بطريق المجاز إطلاقاً سابقاً ، وقد يطلق على ذات الشيء ، والمراد هنا الأول .

وهو قبل الاستعمال ليس بحقيقة ولا مجاز .

قوله: وأما المجاز - المجاز مفعل بمعنى فاعل من الجواز بمعنى العبور والتعدى

== كاللون المحتاج فى وجوده إلى جسم يحله ويقوم هو به .

(١) الكون عند أهل التحقيق عبارة عن : وجود العالم من حيث هو عالم ، لا من حيث أنه حق وإن كان مرادفاً للوجود المطلق العام عند أهل النظر ، وهو بمعنى المكون عندهم .

انظر : (جميع هذه التعريفات فى كتاب التعريفات للجرجانى ص ٢٤٥ ، ١٧٨ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ١٤٨ ، ١٨٨) .

(٢) ما بن القوسين ساقط من ح . أى من قوله: (هو أن الحقيقة) إلى قوله: (ولا يستراب).

(٣) فى ب (الوضع) .

(٤) ق ٥٣ / ب من ب .

إذ أصله مجوز / ^(١) فقلبت الواو المفتوحة ألفا كـمقول ومقوم فى مقال ومقام ،
وسمى به لأن اللفظ إذا استعمل فى غير موضوعه ، فقد تعدى موضعه ،
والمراد من قوله : « لمناسبة » الاتصال ، وهو إما صورة كما فى تسمية المطر
سما ، فى قولهم :

ما زلنا نطاء السماء حتى أتيناكم - أى فى طين بسبب المطر - فإن السماء
اسم للسحاب ولكل ما علاك فأظلك ، والمطر تنزل من السحاب ، فكان
بينهما اتصال صورة لا معنى ، إذ لا مناسبة بينهما فى المعنى .

وأما معنى كما فى تسمية الشجاع أسدا ، والمراد بالمعنى الخاص المشهور ،
إذ لو لم يكن كذلك لما صحت الاستعارة ^(٢) حتى لم تجز تسمية شخص أسدا
باعتبار الحيوانية ولا تسمية الأبحر ^(٣) والمحموم ^(٤) أسدا لعدم شهرة الأسد
بهذين الوصفين وإن كانا من لوازمه بل بالوصف الخاص المشهور وهو الشجاعة
فيصح استعارة اللفظ بهذا المعنى للشجاع ، وهذا لأن الاستعارة لو جازت لكل
معنى لم يبق للكلام حسن ولم يبق للفصيح الماهر بفنون الكلام وطريق
الفصاحة فضل على غيره .

(١) ق ٤٧ / ١ من ح .

(٢) وهى : ادعاء معنى الحقيقة فى الشيء للمبالغة فى التشبيه مع طرح ذكر المشبه من
البيان ، كقولك : لقيت أسدا ، وأنت تعنى به الرجل الشجاع ، وهى عدة أقسام .
ينظر : (كتاب التعريفات للجرجاني ص ٢٠ ، ومفتاح العلوم للسكاكى ص ٣٦٩
فما بعدها) .

(٣) الأبحر : من بحر الفم بخر - من باب تعب - : أغنت ربحه ، والباخر : نقر الفم ،
فللذكر أبخر ، وللأنثى بخرء ، والجمع بخر مثل : أحمر وحمراء وحمير .

انظر : (الصحاح ٢ / ٥٨٦ ، والمصباح المنير ١ / ٤٩ ، والمستقصى ١ / ٣٤١) .

(٤) قال مجد الدين الفيروز آبادى : الحامى والمحمى : الأسد (القاموس المحيط ٤ /
٣٢٢) .

وحكمه وجود ما استعير له خاصا كان أو عاما ، وقال الشافعى - رحمه الله- : لا عموم للمجاز ، لأنه ضرورى .

« وحكمه » أى حكم المجاز وجود ما استعير له - أى ثبوت ما استعير له خاصا كان أو عاما .

وقال الشافعى - (١) رحمه الله - : « لا عموم له ، لأنه ضرورى أى يصار إليه ضرورة توسعة الكلام ، وهذه الضرورة ترتفع بدون إثبات حكم العموم ، فلا يصار إليه كما فى المقتضى عندكم .

ولكننا نقول : المجاز أحد نوعى الكلام فكان مثل صاحبه فى احتمال العموم والخصوص ، وعموم الحقيقة ، لم يكن لكونه حقيقة ، وإلا لما وجدت/ (٢) حقيقة إلا وأن تكون عامة والأمر بخلافه ، بل للدليل زائد التحقق به مثل الواو ، والنون والالف والتاء فى قوله : مسلمون ومسلمات ، واللام فيما لا معهود فيه أو غير ذلك مما تقدم ذكره فى ألفاظ العموم ، فإذا وجد ذلك الدليل فى المجاز وجب القول بعمومه إذا كان المحل قابلا كما فى الحقيقة .

وما ذكر الخصم أنه ضرورى باطل ، فإننا نجد الفصيح من أهل اللغة القادر على التعبير عن مقصوده بالحقيقة يعدل عنه إلى المجاز لا لضرورة وحاجة .
والدليل عليه أن القرآن فى أعلى رتب الفصاحة وأرفع درجة البلاغة ،

(١) راجع : (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ص ٢١٥ ، والأحكام للأمدى ٢ / ٣٦٣ - ٣٦٤ ، والمستصفى ٢ / ٦١ ، والتوضيح على التنقيح ص ٢١٦) .

(٢) ق ٥٤ / ١ من ب .

وإنا نقول : أن عموم الحقيقة لم يكن لكونه حقيقة ، بل لدلالة زائدة على ذلك .
وكيف يقال إنه ضرورى وقد كثر ذلك فى كتاب الله تعالى ؟
والمجاز موجود فيه ^(١) حتى عد من عجيب بلاغته قوله تعالى : ﴿ وأخفض

(١) قلت : اختلف العلماء فى وقوع المجاز فى القرآن :
فقال الجمهور : بوقوعه فيه وفى الحديث أيضا .
وقال قوم بعدم جواز المجاز مطلقا ، ونسب هذا القول إلى الاستاذ أبى إسحاق
الإسفرائينى وأبى على الفارسى .
وقال قوم : بمنعه فى القرآن خاصة ، وهو المشهور عن أبى داود والرافضة وبعض
الحنابلة والمالكية .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (لا مجاز فى القرآن ، بل وتقسيم
اللغة إلى حقيقة ومجاز ، تقسيم مبتدع محدث لم ينطق به السلف ، والخلف فيه
على قولين ، وليس النزاع فيه لفظيا ، بل يقال نفس هذا التقسيم باطل لا يتميز هذا
عن هذا ، ولهذا كان كل ما يذكرونه من الفروق تبين أنها فروق باطلة ، وكلما ذكر
بعضهم فرقا أبطله الثانى) .
ونقل فخر الرازى والبيضاوى عن أبى داود منعه فى القرآن والحديث وجوازه فى
غيرهما .
وهناك رأى آخر لابن حزم الظاهرى وهو : أنه لا يجوز استعمال المجاز فى خطاب
الله تعالى ، ورسوله - ﷺ - إلا إذا ورد به النص ، أو انعقد عليه إجماع ، أو
ضرورة حس .
والذى تميل إليه النفس وتطمئن به هو قول القائل بمنع المجاز فى القرآن ، لموافقه لما
عليه السلف - رضوان الله عليهم أجمعين - والله أعلم .
انظر : (الإبهاج ١ / ٢٩٧) فما بعدها ، وشرح الجلال المحلى مع حاشيته للبناتى ١ /
٣٠٨ ، ومختصر ابن الحاجب بحاشيته للتفتارنى والجرجانى ١ / ١٦٧ فما بعدها ،
والأحكام للأمدى ١ / ٦٣ فما بعدها ، والمحمول ج ١ ق ١ / ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، والمستصفى
١ / ١٠٥ ، وبيان المختصر - شرح مختصر ابن الحاجب ص ٢٣٢ ، والأحكام لابن
حزم ١ / ٥٣ ، والمختصر فى أصول الفقه لابن اللحام ص ٤٤ - ٤٥ ، ومجموع ==

لهما جناح الذل من الرحمة ﴿^(١)﴾ وإن لم يكن للذل جناح ، وغير ذلك مما لا
يعد ولا يحصى ، والله تعالى يتعالى عن العجز والضرورة ، فثبت أنه ليس
بضرورى .

ولا يقال : المقتضى ضرورى عندكم ومع ذلك موجود فى القرآن .

لأننا نقول : الضرورة فى المقتضى راجعة إلى السامع / ^(٢) فإنه ثبت ضرورة
تصحیح الكلام فى حق السامع بخلاف المجاز ، فإنها فيه راجعة إلى المتكلم
كما قلنا أنه لتوسعة الكلام ^(٣) ، فجاز أن يوجد فى القرآن دون المجاز . ^(٤)

وفى قوله : « وقد كثر ذلك فى كتاب الله تعالى » إشارة إلى رد قول من
أنكر وجود المجاز فى القرآن من الروافض ^(٥) وأهل الظاهر متمسكين بأن المجاز
كذب بدليل أنه يصدق نفيه ، وإذا صدق نفيه ، كان إثباته كذبا ، فيمنع فى

== فتاوى شيخ الإسلام ٧ / ١١٣ ، وفواتح الرحموت ١ / ٢١١ ، والمسودة ص ٥٠٤
وشرح الكوكب النير ١ / ١٩١ - ١٩٢ ، والمنخول ص ٧٦ ، والتبصرة للشيرازى
ص ١٧٧ - ١٨٠ ، مع تحقيق المحقق ، والمعتمد ١ / ٢٩) .

(١) سورة الإسراء / ٢٤ . وقام الآية : ﴿ وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ﴾ .

(٢) ق ٤٧ / ب من ح .

(٣) ولهذا ذكر المجاز فى أقسام استعمال النظم الذى هو راجع إلى التكلم والمقتضى فى
أقسام الوقوف على المراد الذى هو حظ السامع .

ينظر : (كشف الأسرار للخيارى ٢ / ٤٢) .

(٤) أى بخلاف المجاز لو كان ضروريا ، وقد أثبتنا أنه ليس بضرورى .

(٥) وهى فرقة من شيعة الكوفة، سمو بذلك ، لأنهم رفضوا أى تركوا زيد بن على حين
نهامهم عن الطعن فى الصحابة ، ولأنهم طلبوا منه أن يتبرأ من الشيخين (أبو بكر
وعمر رضى الله عنهما) فقال: لقد كانا وزيرى جدى فلا أتبرا منهما . فرفضوه
وتفرقوا عنه. ثم استعمل هذا اللقب فى كل من غلا فى هذا المذهب وأجار الطعن فى
الصحابة .

ينظر : (الفرق بين الفرق ص ٢١ ، والمصباح النير ١ / ٢٣٢) .

ولهذا جعلنا لفظ الصاع فى حديث ابن عمر رضى الله عنهما عاما فيما يحله

كلام الله تعالى ، وبما ذكرنا أنه ضرورى والله تعالى متزه عنها ، وبأنه لو كان واقعا فى القرآن ، لصح وصفه تعالى بكونه مستجورا لصدور التكلم بالمجاز ، والأمر بخلافه ، وكل ذلك فاسد ، لأنه موجود فى القرآن بحيث لا وجه إلى إنكاره .

وقولهم : المجاز كذب ، وهم ، لأن كذبه إنما يلزم أن لو كان النفى والإثبات للحقيقة كقولنا / (١) هو أسد وليس بأسد بطريق الحقيقة ، أما لو كان أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز فلا يلزم الكذب . وإنما لم يصح وصفه تعالى مستجورا لأن أسماء الله تعالى توقيفى . (٢)

قوله : « ولهذا جعلنا لفظ الصاع » - أى ولأن العموم يجرى فى المجاز ، جعلنا لفظ الصاع فى حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - : « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين » (٣) « عاما » (٤) فيما يحله ، لا خلاف أن حقيقة الصاع ليست بمراة ، فإن بيع نفس الصاع بالصاعين جائز بالإجماع ، وإنما المراد ما يحله مجازا بطريق اسم المحل على الحال ، ثم إنه جنس محلى بلام التعريف ، فيستغرق ، ما يحله من المطعوم وغيره ، كما لو

(١) ق ٥٤ / ب من ب .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، والصواب (توقيفية) .

(٣) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١٦ بلفظ : (لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين) ، والنسائى ٧ / ٢٧٢ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٨ ، ومالك فى الموطأ ص ٣٣٨) .

(٤) فى ب (جائز عاما) أى بزيادة كلمة (جائز) وهى خطأ .

والحقيقة لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز . ومتى أمكن العمل بها سقط

المجاز .

كان على حقيقته ، فيدل بعمومه وعبارته على حرمة الربا فى غير المطعوم كالجص^(١) والنورة كما فى المطعوم ، ويأشارته على أن الكيل هو العلة ، لأنه لما صار المعنى : ولا ، يكال بالصاع بما يكال بالصاعين أو لامكيل بمكيلين ، علم أن الكيل هو العلة .

وأبى الشافعى - رحمه الله - عموم هذا الحديث ، وقال : لما صار مجازا لا يجوز عموميه وقد أريد المطعوم فيه بالإجماع ، فلم يبق غيره مرادا ، فلا يعارض عموم قوله - ﷺ - : « لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء »^(٢) فإنه بعبارته يدل على حرمة بيع الطعام بالمطعوم ، قليلا كان أو كثيرا ، مساويا أو غير مساو ، لأن الطعام محلى بلام الجنس فيقتضى العموم ، إلا أن الاستثناء عارضه فى الكثير^(٣) ، فبقى ما وراءه داخلا تحت العموم ، فيحرم بيع حفنة بحفنتين ويلزم من إشارته أن الطعم علة الربا لا القدر والجنس ، لأن الحكم

(١) بكسر الجيم وفتحها : ما يبنى به ، وهو معرب كج ، يقال : جصص الإناء أى ملأه ، والبناء طلاه بالجص .

ينظر : (الصحاح ٣ / ١٠٣٢ ، والقاموس المحيط ٢ / ٣٠٨ ، والمصباح المنير ١٠ / ١٠٢) .

(٢) أخرجه : مسلم ٣ / ١٢١٤ بلفظ : (الطعام بالطعام مثلا بمثل) .

وفى النسائي ٧ / ٢٧٣ : (الذهب بالورق ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء) .

(٣) لأن المراد بقوله - ﷺ - : (سواء بسواء) المساواة بالإجماع (هامش ب)

ومتى أمكن العمل بها سقط المجاز .

متى ترتب على اسم مشتق كان مأخذه علة لذلك الحكم كالزنا والسرقة فى قوله تعالى : / (١) ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾ . ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ .

والطعام اسم لما يؤكل مشتق من الطعم وهو الأكل ، فكان الطعم هو العلة/ (٢) وإذا ثبت كونه علة ، وقد انعقد الإجماع على أن العلة ليست إلا أحد أوصاف النص ، لم يبق الكيل علة ضرورة ، فلا يحرم بيع غير المطعم متفاضلا لعدم العلة .

قوله : والحقيقة لا تسقط عن المسمى ، أى يصح إطلاق اللفظ على موضوعه أبدا ولا يصح نفيه عنه بحال ، وهذا علامة الفرق بينهما ، فاسم الأب عن الوالد لا ينفى بحال ، ويسمى الجسد أبا ويصح نفيه عنه ، لأن الحقيقة وضع ، وهذا مستعار والمستعار لا يزاحم الأصل كالمالك والعارية .

قوله : « ومتى أمكن العمل بها سقط المجاز » أى متى أمكن العمل بالحقيقة تسقط المجاز (٣) ، لأن المستعار لا يزاحم الأصل .

(١) ق ٤٨ / أ من ح .

(٢) ق ٥٥ / أ من ب .

(٣) معنى إذا استعمل لفظ ولم يكن معه قرينة تصرفه عن الحقيقة ، ودار اللفظ بين أن يكون حقيقة أو مجازا ، وأمكن العمل بالحقيقة ، تعينت للحمل وذلك مثل قول الرجل : رأيت اليوم حمارا ، أو استقبلنى أسد ، فاللفظ للبهيمة والسبع ولا يحمل على البليد والشجاع .

ينظر : (حاشية الرهاوى ص ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٨٣) .

فيكون العقد لما يتعقد دون العزم والنكاح للوطء دون العقد .

ومن الناس من زعم أنه إذا أمكن العمل بهما يصير اللفظ مجملا لتساويهما في الاستعمال ، وإمكان الإرادة ، ولا مزية للحقيقة في هذا الموضع ، وقد يكون المجاز أغلب استعمالا .

والصحيح ما ذهب إليه العامة لما قلنا ، وللبادرة الفهم إلى الحقيقة باعتبار الوضع .

وقولهم : هما سواء في الاستعمال فاسد ، لأن مجرد الاستعمال للحقيقة والمجاز لا يفهم إلا بقرينة .

قوله : « فيكون العقد .. إلى آخره » لا كفارة في يمين الغموس وهي : الحلف على أمر ماض يتعمد الكذب فيه ، عندنا ^(١) .

وقال الشافعي ^(٢) - رحمه الله - يجب فيها الكفارة لقوله تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته ﴾ ^(٣) . الآية والغموس معقودة ، لأن المراد من العقد المذكور عقد القلب وهو قصده ، ولهذا سميت العزيمة عقيدة ، ألا يرى أن ما يقابله وهو اللغو ما جرى على اللسان من غير قصد .

وعندنا العقد هو : ربط اللفظ باللفظ لإيجاب حكم نحو ربط اليمين بالخبر المضاف إليه لإيجاب الصدق منه ، وربط البيع بالشراء لإيجاب الملك وهذا أقرب إلى الحقيقة ، لأن أصله عقد الحبل ، وهو شد بعضه ببعض ، ثم

(١) وهو قول جمهور الفقهاء : كمالك وأحمد ، والأوزاعي ، وأبي ثور وغيرهم .

ينظر : (المجموع ١٨ / ١٣ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٦٨٦ ، والكافي ١ / ٤٤٧) .

(٢) راجع : (المجموع للتروى في المكان السابق) .

(٣) سورة المائدة / ٨٩ .

استعير للألفاظ التي عقد بعضها ببعض لإنجاب حكم ، ثم استعير / (١) لما يكون سببا لهذا الربط وهو عقد القلب ، فصار عقد اللفظ أقرب إلى الحقيقة بدرجة ، فكان الحمل عليه أولى ، كذا في التقويم (٢) وغيره (٣) ، فكان معنى قوله : « لما ينعقد » حقيقة أنه أقرب إليها إذ المراد منه الحقيقة الشرعية .

وكذلك لفظ النكاح مستعمل في الوطء لقوله - ﷺ - : « ناكح اليد ملعون . وكقول الشاعر :

إذا سقى الله أرضا صوب غادية .. فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا

التاركين على طهر نساءهم .. الناكحين بشطى دجلة البقرا (٤)

/ (٥) فقد استعمل في العقد أيضا ، كقوله تعالى : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم ﴾ وقوله - ﷺ - : « تناكحوا .. الحديث » (٦) ويقال : كنا في نكاح فلان ، إلا أن استعماله في الوطء بطريق الحقيقة ، لأنه اسم معنوي مأخوذ من الضم والجمع ومعناها إنما يتحقق في الوطء حقيقة ، ولذلك سمي جماعا وفي

(١) ق ٥٥ / ب من ب .

(٢) راجعه في (الورقة ٣٠٦ مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٣) مثل : (كشف الأسرار للنسفي ١ / ٢٣٢ - ٢٣٥ ، والتوضيح على التلويح ص ٢٠٩) .

(٤) لم أقف على قائل هذين البيتين بعد البحث عنه .

(٥) ق ٤٨ / ب من ج .

(٦) أخرجه : (العجلوني في كشف الخفاء ١ / ٣٨٠ بلفظ : « تناكحوا تناسلوا فإني

أباهي بكم الأمم يوم القيامة » . وقال : (رواء عبد الرزاق والبيهقي عن سعيد بن أبي هلال مرسل بلفظ : « تناكحوا تكثروا ، فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة » .

وأخرجه : أبو داود ٢ / ٥٤٢ لفظ : (تزوجوا الولود الودود ، فإني مكاتر بكم الأمم يوم القيامة) ، والنسائي ٦ / ٦٥ .

ويستحيل اجتماعهما مرادين بلفظ واحد .

العقد بطريق المجاز ، لأنه سبب له ، أو لأن فيه ضمًا حكمًا ، فكان حمله على الوطء أولى ، وبهذا تبين أن حمل قوله تعالى: ﴿ ولا تنكحوا ما نكح آبأؤكم ﴾ ^(١) على الوطء ليثبت بإطلاقه حرمة المصاهرة بالزنا ، أولى من حمله على العقد كما قاله الشافعى - رحمه الله - لما ذكرنا ، كما قيل .

ولكن عامة مشائخنا وجمهور ^(٢) المفسرين على أن النكاح المذكور فى الآية هو العقد .

فإن قيل: فيما ذكرتم من المثالين استعارة اسم المسبب للسبب وقد أبيتم ذلك .

قلنا : المسبب مخصوص بالسبب فى هذين المثالين ، فكأننا فى معنى العلة ، فنصح الاستعارة من الطرفين ، وذلك لأن المسبب فى المثال الأول وهو انعقاد اللفظين لا يصير عقدا إلا بعزيمة القلب ، ولهذا لا ينعقد بلفظ من ليس له قصد صحيح كالصبي الذى لا يعقل والمجنون ، وكذا الوطء المخصوص بالعقد ليس له طريق سواء « على » ^(٣) ما يقتضيه الشرع ، ووطء الإمام ليس بمقصود ، وهو من باب « الاستخدام » ^(٤) على ما عرف كذا قيل ولا يخلو عن تمحل .

(١) سورة النساء / ٢٢ .

(٢) ومنهم صاحب الكشف حيث قال : (لم يرد لفظ النكاح فى كتاب الله تعالى إلا فى معنى العقد ، لأنه فى معنى الوطء من باب التصريح به ومن آداب القرآن الكتابة عنه بلفظ الملاسة والمماسه ، والقربان والتغشى والإتيان) . (تفسير الكشف ٣ / ٢٤١)

(٣) ساقطة من ب .

(٤) هو : أن يذكر لفظ له معنيان : فيراد به أحدهما ، ثم الضمير الراجع إلى ذلك ==

كما استحال أن يكون الثوب الواحد على اللابس ملكا وعارية في زمان واحد

قوله : ويستحيل .. إلى آخره اختلف الأصوليون في جواز إرادة الحقيقة
والمجاز من لفظ واحد في وقت واحد .

فذهب أصحابنا وعامة أهل الأدب والمحققون من أصحاب الشافعي وعامة
المتكلمين إلى امتناعه .

وذهب الشافعي ^(١) ، وعامة أصحابه ، وعامة أهل الحديث ، وبعض
المتكلمين إلى جوازه مستروحين في ذلك : إلى أنه لا مانع من إرادتهما جميعا ،
فإن الواحد منا يجد نفسه مريدة بعبارة واحدة / ^(٢) معنيين مختلفين ، كما
يجدها مريدة لمعنيين متفقين ، فمن ادعى الاستحالة فقد جحد الضرورة ولمن

= اللفظ معناه الآخر ، أو يراد بأحد ضميره أحد معنيه ، ثم بالآخر معناه الآخر ،
فالاول كقول الشاعر :

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيته وإن كانوا غضايا
أراد بالسماء الغيث ، وبالضمير الراجع إليه من رعيته النبت ، والسماء يطلق
عليهما . والثاني كقوله :

فسقى الغضى والساكنة وإن هم شبهه بين جوانحي وضلوعى
أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضى ، وهو المجرور في الساكنة : المكان
وبالآخر وهو المنصوب في شبهه : النار .

أى أوقدوا بين جوانحي نار الغضى يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضى .

ينظر : (التعريفات للجرجاني ص ٢١ - ٢٢) .

(١) راجع : (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت بذييل المستصفى ١ / ٢١٦ ، وكشف
الاسرار للبخارى ٢ / ٤٥ ، والمسودة ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، والمنخول ص ١٤٧) .

(٢) ق ٥٦ / أ من ب .

ذهب إلى امتناعه وجهان :

أحدهما هو : أن القول بالجواز محال ، لأن الحقيقة ما يكون مستقرا في موضوعه ، والمجاز ما يكون متجاوزا عنه ، والشئ الواحد في حالة واحدة لا يتصور أن يكون مستقرا في موضوعه ومتجاوزا .

واعترض عليه : بأنه لا نسلم أن الحقيقة مستقرة في موضوعها والمجاز متجاوز عنه ، بل اللفظ صوت وحرف يتلاشى كما وجد ، فيستحيل وصفه بالاستقرار والمجازة ، ولكنه تلفظ به وأريد به موضوعه وغير موضوعه ^(١) / ولا استحالة في ذلك كما بينا .

والثاني وهو اختيار المحققين : أن إرادة المعنيين يجوز عقلا ، ولكن لا يجوز لغة ، ولأن أهل اللغة وضعوا قولهم : حمار للبهيمة المخصوصة وحدها وتجاوزوا في البليد وحده ، ولم يستعملوه فيهما معا أصلا ، ألا يرى أن الإنسان لو قال : رأيت حمارا لا يفهم البهيمة والبليد معا ، وإذا قال : حمارين لا يفهم منه أنه رأى أربعة أشخاص : بهيمتين وبليدين .

وإذا كان كذلك ، كان استعماله فيهما خارجا عن لغتهم فلا يجوز .

وإنما قيد بقوله : « مرادين » احترازا عن جواز اجتماعهما في احتمال اللفظ إياهما أو عن اجتماعهما من حيث التناول الظاهري .

وقوله : كما استحال أن يكون الشوب الواحد معناه : أن الألفاظ للمعاني بمنزلة الأشخاص ، والمجاز من الحقيقة بمنزلة العارية من الملك ، وكما (يستحيل اجتماعهما في الشوب الواحد في استعمال واحد ، فكذا استحال أن

(١) ق ٤٩ / ١ من ح .

حتى قلنا : إن الوصية للموالى لا تتناول موالى الموالى ، وإذا كان له معتق واحد يستحق النصف ، ولا يلحق غير الخمر بالخمر .

يجتمع فى اللفظ الواحد كونه حقيقة ومجازا فى ^(١) استعمال واحد .

وزعم بعض مشائخنا العراقيين : أنهما لا يجتمعان فى لفظ واحد فى محل واحد ولكن يجوز أن يجتمعا فى لفظ واحد باعتبار محلين حتى قالوا : ثبت حرمة الجسدهات وبنات الأولاد بقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ ^(٢) مع أن اسم الأم والبنات للجدة وبنات الولد مجاز .

ولكننا نقول : حرمتهم ثابتة بالإجماع أو بالنص باعتبار أن الأم فى اللغة الأصل والبنات الفرع ، فصار كأنه قيل : حرمت عليكم أصولكم وفروعكم ، فيدخل فيه الجميع .

ولا يقال : الثوب المرهون إذا استعاره الراهن ولبسه يكون ذلك بطريق الملك والعارية جميعا فى زمان واحد .

لأننا نقول : انتفاعه بطريق الملك لا العارية إذ الملك مطلق الانتفاع إلا أنه كان ممنوعا عنه / ^(٣) لتعلق حق المرتهن به وقد أبطل حقه بالأذن ، وإطلاق العارية عليه مجاز ، لأن تملك المنافع ممن لا يملكها لا يتصور ، إلا أنه للمرتهن ولاية الاسترداد لبقاء عقد الرهن ، تصور بصورة الإعارة فلذلك سمي إعارة .

(١) ما بين القوسين أى من قوله : (يستحيل) إلى قوله : (استعمال واحد) ساقطة من ب .

(٢) سورة النساء / ٢٣ .

(٣) ق ٥٦ / ب من ب .

قوله : « حتى إن الوصية إلى آخره أى إذا أوصى حر الأصل لمواليه بثلاث ماله وله معتق واحد وموالى (موالى) ^(١) ، كان نصف الثلث لمعتقه ، لأن للمثني حكم الجمع فى الوصية والإرث ، والنصف الباقي مردود إلى الورثة ، ولا يكون لموالى مولاة ، لأن الحقيقة وهى معتقة متى أريدت بهذا اللفظ ، فلا يدخل تحته موالى الموالى ، لأنه مجاز إذ الأسفل مجاز مضاف بالسبب والأعلى يضاف إليه بإعتاقه إياه حقيقة ، فلم يثبت مع الحقيقة لامتناع الجمع بينهما حتى لو لم يكن له / ^(٢) معتق ، كانت الوصية لموالى معتقه لتعين المجاز .

قوله : « ولا يلحق غير الخمر بالخمير » قال الشافعى - رحمه الله - يجب الحد بشرب القليل من سائر الأشربة المسكرة كالباذق ^(٣) والمنصف ^(٤) وكثيره كما فى الخمير ^(٥) .

واستدل بعض أصحابه بقوله - ﷺ - : « من شرب الخمر فاجلدوه » ^(٦) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٤٩ / ب من ح .

(٣) الباذق : يكرس الذال وفتحها ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخ فصار شديدا .

ينظر : (القاموس المحيط ٣ / ٢١٨ ، والمصباح المنير ١ / ٤١) .

(٤) المنصف : كمعظم : الشراب طبخ حتى ذهب نصفه .

المرجعين المذكورين : (القاموس المحيط ٣ / ٢٠٧ ، والمصباح المنير ٢ / ٦٠٨) .

(٥) وبه أخذ مالك وأحمد وقتادة والأوزاعى وغيرهم .

ينظر : (المغنى لابن قدامة ٨ / ٣٠٦ ، والمجموع للنووى ٢ / ١١٢ ، والكافى ٢ /

١٠٧٩) .

(٦) أخرجه : (الترمذى ٤ / ٤٨ بلفظ : (من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فى

الرابعة فاقتلوه) ، وأبو داود ٤ / ٦٢٤ - ٦٢٥ ، وقال الترمذى :

إن هذا كان فى أول الأمر ثم نسخ ، وابن ماجه ٢ / ٨٥٩ ، والدارمى ٢ / ١١٥)

ولا يراد بنو بنيه فى الوصية لأبنائه .

ولا يراد اللبس باليد فى قوله تعالى : ﴿ أو لامستم النساء ﴾ لأن الحقيقة

فيما سوى الأخير والمجاز فيه مراد فلم يبق الآخر مرادا .

وقال : سائر الأشربة سمي خمرا باعتبار مخامرة العقل ، فيدخل تحت عموم هذا النص كالخمر .

ولكننا نقول : لا يصح إلحاق سائر الأشربة بالخمر ، لأن اسم الخمر للتي من ماء العنب إذا غلا واشتد حقيقة ولسائر الأشربة مجاز باعتبار المخامرة ، وقد ثبت الحقيقة مرادة بهذا النص ، فيخرج المجاز لامتناع الجمع بينهما .

ولا يقال : : قد ألحق سائر الأشربة بالخمر فى إيجاب الحد عنه حصول السكر فيجوز أن يلحق بها القليل أيضا .

لأننا نقول : قد ثبت الحكم فى الكثير بالإجماع وبقوله - ﷺ - : « والمسكر من كل شراب » ^(١) لا بطريق الإلحاق .

قوله : « (ولا يراد) ^(٢) بنو بنيه فى الوصية لأبنائه » ذكر فى المبسوط : لو أوصى بثلاث ماله لبنى فلان ، ولفلان أولاد ، فالثالث للذكور دون الإناث فى قول أبى حنيفة - رحمه الله - الآخر ، وفى « قوله » ^(٣) الأول وهو قولهما

(١) أخرجه : (البخارى ٦ / ٢٤٢ بلفظ : (كل شراب أسكر فهو حرام) ، ومسلم ٣ / ١٥٨٥ والترمذى ٤ / ٢٩١ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وابن ماجه ٢ / ١١٢٣) .

(٢) فى ب (ولا يقال) وهو تحريف .

(٣) فى ب (قول وهو خطأ) .

إذا اختلط الذكور مع الإناث ، فالثالث بينهم ، وإن انفرد الإناث فلا شيء
لهن بالاتفاق ^(١).

فإن كان له أولاد وأولاد ابن ، فعن أبي حنيفة الوصية لبنيه لصلبه ، دون
بنى ابنه ، لأن اسم الابن لأولاد الصلب حقيقة ، ولبنى بنيه مجاز ، بدليل أنه
يستقيم نفيه عنهم ، والمجاز لا يزاحم الحقيقة .

وعندهما : الكل سواء ، لأن / ^(٢) اسم البنين يطلق في العرف على
الفريقين فيتناولهم عموم المجاز ، كما في مسألة الخنطة ^(٣) ، وما ذكر في المتن
مذهب أبي حنيفة دون مذهبهما .

قوله : « ولا يراد اللمس إلى آخره » . . نقل الغزالي عن الشافعي - رحمه
الله - أنه قال : أحمل آية اللمس باليد والوطء جميعا حتى يكون مس المرأة

(١) انظر : (المبسوط ٢٧ / ١٥٨) وإليك نصه في صورة الاختلاط : (وإن كانوا ذكورا
وإناثا فعند أبي حنيفة وأبي يوسف الوصية للذكور دون الإناث ، وعند محمد :
يدخل فيه الذكور والإناث وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، رواه أبو يوسف بن
خالد السمين لأبي يوسف وأبي حنيفة) وبهذا علمت أن أبا يوسف مع أبي حنيفة
وليس مع محمد إلا في رواية يوسف بن خالد ، ولعل الشارح رحمه الله (الكاكي)
ضم أبا يوسف مع محمد باعتبارها ، كما علمت أن ماذهب إليه محمد هو الرواية
عن أبي حنيفة أيضا) .

(٢) ق ٥٧ / أ من ب . :

(٣) وهي : أن يحلف الرجل أن لا يأكل من هذه الخنطة ولم يكن له نية :

فعلى قول أبي حنيفة تقع على العين لا غير حتى لا يحث بالخبز ، وعلى قولهما
يحث بالخبز رواية واحدة . لأن أبا حنيفة يرى العمل بالحقيقة المستعملة بخلاف ،
صاحبه فإنهما يريان العمل بالمجاز المتعارف .

ينظر : (كشف الأسرار للبخاري ٢ / ٥٦ - ٥٧ ، وأصول السرخسي ١ / ١٧٦) .

حدثنا^(١) . وهكذا قال عامة أهل الحديث .

ولكننا نقول : المجاز ، وهو الجماع مراد بالإجماع^(٢) حتى حل للجنب التيمم بهذا النص ولا ذكر له في كتاب الله تعالى إلا ههنا ، فبطلت إرادة الحقيقة .

وما قاله الشافعي خلاف قول السلف ، لأن عليا وابن عباس والحسن ومجاهد^(٣) وقتادة^(٤) - رضى الله عنهم - حملوها على الجماع ، وابن مسعود في جماعة على اللمس باليد .

(١) لم أقف على نقل الغزالي فيما اطلعت عليه من كتبه وقد نسب إلى الإمام الشافعي - رحمه الله - هذا القول ، العلامة الألوسي أيضا .

انظر : (روح المعاني ٥ / ٤٢) .

(٢) وفيه نظر ، لأن ابن مسعود ومن معه قالوا : إن المراد بالملامسة : اللمس باليد ، كما يأتي قريبا .

(٣) هو : أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي ، المقرئ ، المفسر ، الامام ، مولى السائب ابن أبي السائب المخزومي ، وقيل غير ذلك ، ولد سنة : (٢١ هـ) ، روى عن عبد الله بن عباس ، وقرأ عليه القرآن ثلاث عرضات ، قال مجاهد : كنت أقف عند كل آية أسأله : فيم نزلت وكيف كانت ، وروى عن أبي هريرة وغيره أيضا ، وروى عنه عكرمة وغيره ، وتوفي بمكة المكرمة سنة (١٠١ هـ) وقيل غير ذلك .

ينظر : (العبر ١ / ١٢٥ ، تذكره الحفاظ للذهبي ١ / ٩٢ ، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٤٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٨) .

(٤) هكذا في النسختين معا والمعروف (قتادة) من غير ال . وقتادة هو :

قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي ، أبو الخطاب البصري ، الضرير الأكمه ، المفسر ، كان أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئا إلا حفظه ، قال معمر : سمعت قتادة يقول : ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئا ، ومع حفظه وعلمه بالحديث ، كان رأسا في العربية واللغة وأيام العرب والنسب ولد (سنة ٦٠ هـ) وتوفي سنة ١١٨ هـ) وقيل (١١٧ هـ)

فإن قيل : قد قرئت الآية بقراءتين ﴿ لامتسم ﴾ و ﴿ لستم ﴾ من الملامسة واللمس ، فتحمل إحداهما على الوطء والأخرى / (١) على المس كما حملتم القراءتين فى قوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾ (٢) بالتشديد والتخفيف على الحالتين .

قلنا : لانتزاع فيه ، وإنما النزاع فى حمل كل واحد على المعنيين كما هو المنقول عن الخصوم ، وإنما يجوز ما ذكرتم إذا لم يمنع عنه مانع وقد وجد ههنا فإنه روى أنه - ﷺ - : « يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة » (٣) ولأن الصحابة والسلف اختلفوا فى تأويل الآية على القولين كما ذكرنا ، فكان القول بجواز التيمم للجنب ، وكون المس حدثا أيضا ، عملا بالقراءتين خارجا عن أقوالهم وإجماعهم ، فيكون مردودا كذا فى شرح التأويلات (٤) .

== انظر : (البداية والنهاية ٩ / ٣١٣ ، وفيات الأعيان ٤ / ٨٥ - ٨٦ ، وطبقات المفسرين للداودى ٢ / ٤٧ - ٤٨) .

(١) ق ٥٠ / ١ من ح .

(٢) سورة البقرة / ٢٢٢ .

(٣) أخرجه : (النسائى ١ / ١٠٤ بلفظ (أن النبى - ﷺ - كان يقبل بعض أزواجه ثم يصلى ولا يتوضأ) .

وابن ماجة ١ / ١٦٨ ، وأحمد فى مسنده ٦ / ٦٢) .

(٤) كتاب (التأويلات) هو : (تأويلات أهل السنة) للشيخ أبى منصور محمد بن محمد الماترىدى الحنفى المتوفى سنة (٣٣٣ هـ) . كذا فى : (كشف الظنون ١ / ٣٣٥) .

وأما (شرح التأويلات) فلم أقف عليه .

وفى الاستيمان على الأبناء والموالى تدخل الفروع ، لأن ظاهر الاسم صار
شبهة فى حقن الدم ، بخلاف الاستيمان على الآباء والأمهات .
حيث لا يدخل الأجداد والجدات ؛ لأن ذا بطريق التبعية ، فيليق بالفروع
دون الأصول .

قوله : « وفى الاستيمان إلى آخره » .. هذا جواب عما يقال : قد جمعتم
بين الحقيقة والمجاز فيما إذا استأمن الكفار على أبنائهم ومواليهم ، بأن قالوا :
آمنونا على أبنائنا وموالينا حيث أثبتتم الأمان لأبناء (الأبناء) ^(١) وموالى
الموالى ، كما أثبتتم للأبناء والموالى ، فقال « وفى الاستيمان على الأبناء والموالى
يدخل الفروع » ، لأن اسم الأبناء والموالى من حيث الظاهر يتناول الفروع ،
لأنهم ينسبون إلى الجذ بطريق المجاز وقال تعالى : ﴿ يا بنى آدم ﴾ ^(٢) فصار
ذلك شبهة فى حقن الدم ، إذ الأمان لحقن الدم ، لأن الشبهة ما يشبه الثابت
وليس بثابت والأمان مما يثبت بالشبهات .

قوله : « بخلاف الاستيمان على الآباء والأمهات » .. يعنى أنهم إذا
قالوا ^(٣) / آمنونا على آبائنا وأمهاتنا ، لم يثبت الأمان للأجداد والجدات مع أن
الاسم يتناولهم صورة .

(١) ساقطة من ب

(٢) سورة الاعراف / ٢٦ . والآية بكاملها : ﴿ يا بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى
سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون ﴾ .

(٣) ق ٥٧ / ب من ب .

فأشار إلى الفرق بقوله : « لأن ذا » .. أى لأن اعتبار الصورة بطريق
التبعية فيليق بالفروع دون الأصول ، إذ الأجداد والجدات أصول للآباء
والأمهات ، فلا « يكونون » ^(١) اتباعا ، فلا جرم ترك اعتبار الصورة فى
إثبات الأمان لهم .

ولا يقال : الجد أصل خلقه ، ولكنه تبع فى إطلاق اسم الأب عليه ، لأن
إطلاق هذا الاسم عليه بطريق الاستعارة عن الأب ، فيليق إثبات الأمان فى
حقهم بطريق التبعية أيضا ، ألا يرى أن استحقاق الميراث له وانتقال نصيب
الأب إليه عند عدمه بهذا الطريق ، ولا يمنع عنه كونه أصلا للأب خلقة ، فلأن
يثبت له الأمان الذى يثبت بأدنى شبهة ولا يمنع عنه كونه أصلا خلقة ، كان
أولى .

لأننا نقول : إثبات الأمان لظاهر الاسم بعد إرادة الحقيقة منه ، إثبات له
بدليل ضعيف ، فيعمل به إذا لم يمنع عنه معارض كما فى جانب الأبناء ،
فأما إذا وجد معارض فلا ، كما فى جانب الآباء ، إذ جهة كونه أصلا خلقة
مانعة عنها / ^(٢) فيسقط العمل بالدليل الضعيف عند وجود المعارض لضعفه
ولا نسلم أن استحقاقه الميراث له بطريق التبعية ، بل الشرع أقامه مقام الأب
عند عدمه ، لأن مبنى الميراث على القرب ، ولا شك أن الأب أقرب إلى
الميت من جده ، فلا جرم يستحق الميراث بعد الأب ، وليس هذا من التبعية
فى شىء .

ولا يقال : إذا اشترى المكاتب أباه يصير مكاتبا عليه تبعا ، فليثبت الأمان
ههنا لشبهة الاسم تبعا وفيه حقن الدم .

(١) فى ح (يكون) بالافراد .

(٢) ق ٥٠ / ب من ح .

وإنما يقع على الملك والإجارة والدخول حافيا أو متنعلا فيما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم المجاز ، وهو الدخول ونسبة السكنى .

لأننا نقول : ليس ما ذكرتم من قبيل ما نحن فيه ، لأن كلامنا في لفظ الأب هل يتناول الجسد ظاهرا ، وأن الأمان هل يثبت له ابتداء بصورة الاسم ، والكتابة تثبت له من جهة الأب بأمر حكيم وهو السراية لا باعتبار لفظ يدل عليهما ، فلم يكن من قبيل ما نحن فيه .

قوله : « وإنما يقع على الملك إلى آخره » . . هذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال : إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان ولم يسم دارا بعينها ولم يكن له نية ، يقع على الدار المملوكة ، والمستأجرة والعارية ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن الإضافة إلى فلان بالملك حقيقة ، وبغيره مجاز ، بدليل (١) صحة النفي في الملك وصحته في غيره ، وكذا لو دخلها حافيا أو متنعلا أو راكبا يحنث ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن الدخول حافيا حقيقة هذا اللفظ وبغيره مجاز ، بدليل صحة النفي في التنعل والركوب دون الحفاء .

فقال : « وإنما يقع على الملك والإجارة ، والدخول حافيا » . . في كذا ، باعتبار عموم المجاز ، وهو الدخول ونسبة السكنى ، وإنما حمل على الدخول ، لأن مقصود الخالف عرفا منع نفسه عن الدخول ، لا عن مجرد وضع القدم ، والدخول مطلق لعدم تقييده بالركوب والتنعل والحفاء ، فيحنث بالكل ، ألا يرى أنه لو وضع قدميه ولم يدخل لا يحنث في يمينه كذا في فتاوى (٢) قاضى خان؛ لأنه لما صار مجازا في الدخول ، لا يعتبر حقيقته ، وكذا حمل إضافة

(١) ق ٥٨ / ١ من ب .

(٢) وهو أى قاضى خان : الإمام فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندى ، الفرغانى ، الحنفى ، المعروف بقاضى خان ، أبو المفاخر ، وقيل : أبو المحاسن ، مفتى الشرق ، فقيه ، مجتهد فى المسائل ، كان إماما كبيرا ، بحرا عميقا غواصا فى المعانى ==

وإنما يحنث إذا قدم ليلاً أو نهاراً في قوله : عبده حر يوم يقدم فلان ، لأن المراد باليوم الوقت وهو عام .

الدار على نسبة السكنى ، وصار كأنه قال : لا أدخل داراً مسكونة لفلان ، فيدخل في عمومه الملك والعارية والإجازة ، ويحنث بدخول المملوك باعتبار عموم المجاز لا باعتبار الحقيقة حتى لو كان الساكن في المملوكة غير فلان ، لم يحنث كذا ذكره شمس الأئمة في أصوله ^(١) ، وذكر في فتاوى قاضى خان والظهيرية : لو دخل داراً مملوكة لفلان ، وفلان لا يسكنها يحنث أيضاً ، فعلى هذه الرواية / ^(٢) لا يندفع الشبهة إلا أن يجعل قوله : دار فلان عبارة عما يضاف إليه من الدور مطلقاً ، فيدخل في عمومها المملوكة التى لم يسكنها ^(٣) .

قوله : « وإنما يحنث إلى آخره » .. هذا جواب عن سؤال مقدر أيضاً وهو أنه إذا قال لعبده : أنت حر يوم يقدم فلان ، فقدم فلان ليلاً أو نهاراً عتق ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ؛ لأن اليوم حقيقة لبياض النهار ومجاز لليل

== الدقيقة ، من تصانيفه : الفتاوى ، شرح أدب القاضى للخصاف ، وشرح الجامع الصغير للشيبانى . توفى سنة (٥٩٢ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ٦٤ - ٦٥ ، والجواهر المضية ١ / ٢٠٥ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٩٧ ، وسير أعلام النبلاء ٢١ / ٢٣١) .

وأما فتاواه فهى : مشهورة ، مقبولة ، معمول بها ، متداولة بين أيدي العلماء والفقهاء ، وكانت هى نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٢٧) .

(١) راجعه فى (١ / ١٧٥)

(٢) ق ٥١ / ١ من ح

(٣) راجع : (فتاوى قاضى خان ٢ / ٧٨) المطبوع على هامش الفتاوى الهندية

فقال فى جوابه : إنما يحنت بقدمه ليلا ونهارا باعتبار عموم المجاز ، وهو مطلق الوقت لا باعتبار الجمع ، ويبان ذلك أن لفظ اليوم يطلق على بياض النهار حقيقة بالاتفاق ، وعلى مطلق الوقت بطريق الحقيقة عند البعض ، فيعتبر مشتركا ، وبطريق المجاز عند الأكثر وهو الصحيح ، لأن حمل الكلام على المجاز أولى من حمله على المشترك عند تعارض المجاز والمشارك ، لأن المجاز أكثر فيحمل على الأغلب ، ولأنه لا يؤدي إلى إيهام المراد ؛ لأن اللفظ إن خلا عن قرينة ، فالحقيقة متعينة ، وإلا فالذى / ^(١) يدل عليه القرينة ، وهو المجاز ، بخلاف المشارك فإنه لا يتعين أحد المعنيين ، ثم لا شك فى أن اليوم ظرف على كلا التقديرين عند الفريقين فيرجح أحد محتمليه بمطروفيه ، فإن كان مما يمتد ، وهو ما يصح فيه ضرب المدة أى يصح تقديره بمدة ؛ كاللبس والركوب والمساكنة ونحوها .

فإنه يصح أن يقال : لبست هذا الثوب ، أو ركبت هذه الدابة ، أو ساكنت هذه الدار يوما أو شهرا ، يحمل على بياض النهار ؛ لأنه يصلح مقدارا له ، فكان الحمل عليه أولى .

وإن كان مما لا يمتد كالخروج والدخول والقدوم ، إذ لا يصح تقدير هذه الأفعال بزمان ، فلا يقال : دخلت أو قدمت يوما ، يحمل على مطلق الوقت اعتبارا للتناسب .

ثم فى قوله : عبده حر يوم يقدم فلان ، اليوم ظرف للتحرير ، وهو مما لا يمتد فيحمل على مطلق الوقت ، فيحنت إذا قدم ليلا أو نهارا بإطلاق المجاز .

وكذا الحكم فى قول الرجل لامرأته : أبت طالق يوم يقدم فلان ، وفى قوله : أمرك بيدك يوم يقدم فلان ، يصير الأمر بيدها إذا قدم فلان نهارا لما

(١) ق ٥٨ / ب من ب .

وإنما أريد النذر واليمين ، فيما إذا قال : لله على صوم رجب ونوى به
اليمين ؛ لأنه نذر بصيغته يمين بموجه فهو كسراء القريب ، فإنه تملك بصيغته ،
تحرير بموجه .

ذكرنا .

واعلم أنه لا اعتبار لما أضيف إليه وهو القدوم في هذه المسألة في ترجيح
أحد محتمليه ، لأن إضافة اليوم إليه لتعريفه وتمييزه من الأيام ، ولهذا لم
يؤثر يقدم في انتصاب يوم باتفاق أهل اللغة ، إذ المضاف إليه لا يؤثر في
المضاف بل هو منصوب بمظروفه ، والتقدير : حررتك في يوم قدوم فلان ،
والى هذا أشير في المبوط ^(١) والهداية ^(٢) ، إلا أن بعض المشائخ اعتبروا
المضاف إليه / ^(٣) فيما لا يختلف الجواب ، وهو ما إذا كان المظروف والمضاف
إليه مما لا يمتد ، تسامحا نظرا إلى حصول المقصود ، وبعضهم لم يلتفتوا إلى
المضاف إليه أصلا نظرا إلى التحقيق .

قوله : وإنما أريد النذر إلى آخره . . وهذا جواب سؤال مقدر أيضا وهو أنه
إذا قال : لله على صوم رجب ونوى به اليمين يكون نذرا ويمينا عند أبى
حنيفة ومحمد - رحمهما الله - وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز ، لأن هذا
الكلام للنذر حقيقة لعدم توقف ثبوته على القرينة ، ولليمين مجاز لتوقفها
على قرينة ، وهى النية . والتوقف على القرينة من أمارات المجاز .

فقال في جوابه : وإنما أريد النذر واليمين لأنه نذر بصيغته يمين بموجه

(١) انظر : (المبوط ٦ / ١١٤ ، ١١٨) .

(٢) انظر : (الهداية ١ / ٣٤٦) .

(٣) ق ٥١ / ب من ح .

والممتنع اجتماعهما صيغة ولم يوجد ههنا . . والمراد بموجبه المعنى المقصود بصيغة النذر ، وهو إيجاب المنذور / ^(١) لا محالة ، ولا بد أن يكون المنذور قبل النذر مباح الترك ليصح التزامه بالنذر ؛ لأن النذر بما هو واجب في نفسه لا يصح على ما عرف ، فإذا لزم المنذور بالنذر صار تركه الذى كان مباحا حراما ، وصار النذر تحريم المباح بواسطة موجبه لا بصيغته ، وتحريم المباح يمين عندنا ، لأن النبى - ﷺ - حرم مارية ^(٢) والعسل على نفسه ، فسمى الله تعالى ذلك يمينا وأوجب فيه الكفارة حيث قال : ﴿ يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ﴾ إلى أن قال : ﴿ قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ﴾ ^(٣) أى شرع لكم تحليلها بالكفارة ، حتى روى مقاتل ^(٤) أنه - ﷺ - أعتق رقبة

(١) ق ٥٩ / ١ من ب .

(٢) وهى : مارية بنت شمعون القبطية ، مولاة رسول الله - ﷺ - وأم ولده إبراهيم ، أهداها المقوقس صاحب الإسكندرية إلى رسول الله ﷺ سنة (٧ هـ) ومعها أختها سيرين و . . فأسلمت مارية وأسلمت أختها ، وكانت مارية جميلة الخلق ، وكان النبى ﷺ يطرؤها بملك اليمين ، وضرب عليها مع ذلك حجبا فحملت منه ، ووضعت له إبراهيم ، وكان أبو بكر رضى الله عنه يتفق عليها حتى مات ، ثم عمر حتى توفيت فى خلافته سنة (١٦ هـ) فصلى عليها ودفنها بالبقيع .

انظر : (الإصابة ٤ / ٣٩١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، وأعلام النساء ٥ / ١٠) .

(٣) سورة التحريم / ١ .

(٤) هو : مقاتل بن سليمان بن كثير الأزدي ، الخراساني ، البلخي ، يكنى أبا الحسن ، المفسر ، حكى عن الشافعى - رحمه الله - أنه قال : الناس كلهم عيال على الثلاثة ، على مقاتل بن سليمان فى التفسير ، وعلى زهير بن أبى سلمى فى الشعر ، وعلى أبى حنيفة فى الفقه ، روى عن مجاهد وغيره ، وعنه سعد بن الصلت وقد أجمعوا على تركه ، من مؤلفاته :

نظائر القرآن ، الوجوه والنظائر ، وكتاب الأقسام واللغات ، توفى سنة (١٥٠ هـ) ==

فى تحريم مارية ، (١) .

وهو مذهب أبى بكر (٢) وعمر وابن عباس وابن مسعود وزيد وطاوس والحسن والثورى وأهل الكوفة - رضى الله عنهم - فهو كشراء القريب سمى فى الشرع شراء القريب إعتاقا .

ويستحيل أن يكون إثباته إزالته ، لكنه بصيغة إثبات الملك ، والملك فى القريب يوجب العتق بالنص ، فكان الشراء إعتاقا بواسطة حكمه لا بصيغته .
وكان ينبغى أن يثبت اليمين بلا نية كالعتق فى شراء القريب ويثبت بلا نية وإليه ذهب الثورى (٣) .

== انظر : (طبقات المفسرين للداودى ٢ / ٢٣٠ - ٢٣١ ، تاريخ بغداد ١٣ / ١٦٠ ، وفيات الاعيان ٥ / ٢٥٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٠١) .

(١) ذكره فخر الرازى فى التفسير الكبير ٣٠ / ٤٤ ، والزمخشري فى الكشاف ٤ / ١١٤ والشوكانى فى فتح القدير ٥ / ٢٥٠ .

(٢) هو : الصديق الأكبر والخليفة الأول عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر القرشى ، المكنى أبا بكر الصديق ، ولد بعد الفيل بستين وستة أشهر ، أول من آمن من الرجال ، وافق النبى ﷺ فى الهجرة وفى الغار وفى المشاهد كلها ، وحج بالناس فى حياة النبى ﷺ سنة تسع لقبه المسلمون خليفة رسول الله ﷺ وكان يقال له العتيق : إما لجماله وعتاقة وجهه ، وأما لأن الرسول ﷺ قال : « من سره أن ينظر إلى عتيق من النار ، فلينظر إلى هذا » ، مكث فى خلافته ستين وثلاثة أشهر ، مناقبه كثيرة ومشهورة ، توفى سنة (١٣ هـ) عن (٦٣ سنة) ودفن ليلا فى بيت عائشة - رضى الله عنها - مع النبى ﷺ - .

انظر : (الإصابة ٢ / ٣٣٣ فما بعدها ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٢٣٤ فما بعدها)

(٣) هو : سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب الثورى - من ثور طانجة أو من ثور همدان - شيخ الإسلام ، وإمام الحفاظ ، سيد العلماء العاملين فى زمانه ، يكنى ==

حيث قال : وجب القضاء والكفارة بلا نية إلا أن استعمال هذه الصيغة غلب فى النذر المجرد فصارت اليمين كالحقيقة المهجورة ، فلم يثبت من غير نية كذا قيل .

ولقائل أن يقول : لا يندفع الجمع بما ذكرتم ، لأن ثبوت اليمين لما توقف على الإرادة وقد أريد بهذا اللفظ حقيقته ومجازه ولا معنى للجمع سوى هذا وليس ما ذكرتم / ^(١) إلا بيان وجه اتصال اليمين بالنذر .

وذكر شمس الأئمة أنه اجتمع فى كلامه كلمتان : إحداهما يمين ، وهو قوله : لله فإنه عند إرادة اليمين كقوله : بالله ، قال ابن عباس - رضى الله عنه : « دخل آدم الجنة فلله ما غربت الشمس حتى خرج » ^(٢) وهذا ، لأن الباء واللام يتعاقبان قال تعالى إخبارا عن فرعون : ^(٣) « آمتم له » ^(٤) وفى موضع

= أبا عبد الله ، الكوفى ، المجتهد ، أجمع الناس على دينه وروعه ، ولد سنة (٩٧ هـ) ، من مؤلفاته : تفسيره المشهور ، وتوفى سنة (١٦٢ هـ) وقيل (١٦١ هـ) وهو الأصح .

انظر : (تاريخ بغداد ٩ / ١٥١ فما بعدها ، وفيات الأعيان ٢ / ٣٨٦ فما بعدها ، طبقات الحفاظ ص ٨٨ ، ٨٩ ، وطبقات المفسرين للداودى ١ / ١٩٣ ، فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢٩ فما بعدها) .

(١) ق ٥٢ / أ من ح .

(٢) ذكره : السيوطى فى (الدر المنثور ١ / ١٢٧) بلفظ : « فثأله ما غابت الشمس من ذلك اليوم حتى أهبط من الجنة إلى الأرض » .

(٣) هو : فرعون موسى واسمه الوليد بن مصعب بن معاوية ، وكان عمره طويلا وكان أعنى من أخيه قابوس بن مصعب وأفجر منه ، يقال : إن الوليد تزوج آسية بعد أخيه قابوس ، وكان سىئ الملكة على بنى إسرائيل ، يعذبهم ويجعلهم خولا ، ويسومهم سوء العذاب ، فلما أراد الله أن يستنقذهم ، بلغ موسى الرشد وأعطاه الرسالة .

ينظر : (الكامل فى التاريخ ١ / ٩٥) .

(٤) سورة طه / ٧١ .

وطريق الاستعارة الاتصال بين الشئتين صورة أو معنى كما فى تسمية
الشجاع أسداً والمطر سماء .

آخر : ﴿آمتم به﴾^(١) والأخرى نذر وهى قوله : على إلا أن عند الإطلاق
غلب معنى النذر باعتبار العادة ، فيحمل عليه ، فإذا نواهما ، فقد نوى لكل
لفظ ما هو من محتملاته ، فيعمل بنيته ولا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز فى
كلمة واحدة ، بل فى كلمتين^(٢) .

فعلى هذا « يكون »^(٣) قوله : « على أن أصوم » سادا مسد جواب
القسم^(٤) كأكرمتك فى قوله : والله إن أكرمتنى أكرمتك ، جواب الشرط ساد
مسد جواب القسم ، فعلى هذا لو قال : نذرت أن أصوم رجب ونوى النذر
واليمين لا يكون إلا نذرا لعدم اللفظ الذى تصح نية اليمين فيه ، وعلى
الوجه^(٥) الأول يصح .

قوله : « وطريق الاستعارة إلى آخره .. اعلم أن الاستعارة فى اصطلاح
علماء المعانى والبيان عبارة عن نوع من المجاز ، وهو أن تذكر أحد طرفى
التشبيه وتريد الطرف الآخر ، مدعياً دخول المشبه فى جنس المشبه به ، دالا

(١) سورة الأعراف / ١٢٣ .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ١ / ١٧٦) وفيه تقديم وتأخير وزيادة ، وفى كشف
الأسرار ٢ / ٥٨ للبخارى ذكر نصا وإحالة على (شرح كتاب الصوم للسرخسى) ولم
أعثر عليه .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) فى ح بعد قوله : (جواب القسم) العبارة هكذا : (فعلى هذا لو قال نذرت وإيجابا
فى نفسه) . وفى ب هكذا : (فإذا كانا فى نفسه) وهو خطأ ، والصحيح ما أثبتناه .

(٥) وهو ما إذا قال : لله على أن أصوم رجب ، حيث يكون ذلك نذرا ويمينا .

على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به ^(١) كما يقول : فى الحمام أسد، وأنت تريد الشجاع ، مدعيا أنه من جنس الأسد ، فيثبت للشجاع ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه مع سد طريق التشبيه بإفراد فى الذكر ، وإنما سموا هذا النوع من المجاز استعارة للتناسب بينه وبين الاستعارة ، وهو أنه اكتسب اسم الأسد اكتساء الهيكل المخصوص إياه ، كما أن المستعير يبرز مع الثوب المستعار فى معرض المستعار عنه ، إلا أنه إذا فتش ، أحدهما مالك والآخر ليس كذلك ، وذكر فى نهاية الإيجاز ^(٢) أن المجاز أعم من الاستعارة ، لأنها عبارة عن نقل الاسم عن أصله إلى غيره ، للتشبيه بينهما على حد المبالغة ، وليس كل مجاز للتشبيه ^(٣) .

ولكنها فى اصطلاح الفقهاء عبارة عن مطلق المجاز لمعنى المرادف له .
وقال بعض العلماء : إن المجاز موضوع كالحقيقة ، لأنه من باب اللغة ، فلو لم يكن موضوعا لا يكون من اللغة ، غير أن الحقيقة بوضع أصلى وهذا بوضع طارئ .

وقال بعضهم : طريقه بوضع أرباب اللغة - أى وضع أن عند الاتصال بين الشئين يطلق اسم أحدهما على الآخر مجازا دون الألفاظ .

(١) فى ح بعد قوله : (المشبه به) قوله : (وهو اسم جنسه مع سد طريق) وهو خطأ
(٢) هو : (نهاية الإيجاز فى دراية الاعجاز) لفخر الدين عمر الرازى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ
(هـ) أوله : (الحمد لله المتزه عن مشابهة المحدثات ... الخ
(كشف الظنون ٢ / ١٩٨٦) .

قلت : وهو كتاب صغير طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة (١٣١٧ هـ)
(٣) راجعه فى (ص ٥٥) وهذا نصه : (... أن المجاز أعم من الاستعارة ، لأنها - كما ستأتى - عبارة عن نقل الاسم عن أصله إلى غيره للتشبيه بينهما على حد المبالغة ، وظاهر أنه ليس كل المجاز فهو للتشبيه)

ثم العلماء حصروا الاتصال بناء على الاستقراء فى خمسة وعشرين نوعا:
إطلاق اسم / ^(١) السبب على المسبب ، كقوله - ﷺ - : (بلوا أرحامكم
بالسلام » ^(٢) أى صلوها .

وعكسه كقول الشاعر :

شربت الإثم حتى ضل عقلى ^(٣)

سمى الخمر إثما لكونه « مسببا لها » ^(٤) .

وإطلاق اسم الكل على البعض كقوله تعالى : ﴿ يجعلون أصابعهم فى
آذانهم من الصواقع ﴾ ^(٥) ، وعكسه كقوله تعالى : ﴿ كل شئ هالك إلا
وجهه ﴾ ^(٦) : - أى ذاته - .

وإطلاق اسم المعلوم على « اللازم » ^(٧) كقوله تعالى : ﴿ أم أنزلنا عليهم

(١) ق ٥٢ / ب من ح .

(٢) أخرجه : الحافظ السخاوى فى : (المقاصد الحسنة ص ١٤٦ حديث رقم ٣٠١)
بلفظ : « بلوا أرحامكم ولو بالسلام » ، وقال : (. . . وفى الباب عن أبى الطفيل
عند الطبرانى وابن لال - وعن سويد بن عامر ، وبعضها يقوى بعضا) .

(٣) هذا النصف الأول من البيت ، والنصف الثانى :

كذاك الإثم تذهب بالعقول .

وفى معجم مقاييس اللغة (تفعل) بدل (تذهب) والبيت للأخفش . .

انظر : (لسان العرب ١٢ / ٦ ، والصحاح ٥ / ١٨٥٨ ، ومعجم مقاييس اللغة
١ / ٦١) .

(٤) فى ب (سببا لهما) وهو خطأ .

(٥) سورة البقرة / ١٩ .

(٦) سورة القصص / ٨٨ .

(٧) فى ب (اللام) وهو خطأ .

سلطاناً فهو يتكلم ﴿^(١)﴾ - أى يدل - سميت الدلالة كلاماً ؛ لأنها من لوازمه .

وإطلاق أحد التشابهين على الآخر كإطلاق اسم الإنسان على الصورة المنقوشة لتشابههما شكلاً .

وإطلاق اسم الأسد على الشجاع ^(٢) لتشابههما فى الشجاعة .

وإطلاق اسم المطلق على ^(٣) المقيد وعكسه .

وإطلاق اسم الخاص ^(٤) على العام وعكسه .

وحذف المضاف سواء أقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى : ﴿ واسئل

(١) سورة الروم / ٣٥ .

(٢) فى ٦٠ / أ من ب .

(٣) وذلك مثل قول الشاعر :

فيا ليتنا نحيا جميعاً وليتنا ... إذا نحن متنا ضمناً كفنان

وباليت كل اثنين بينهما هوى ... من الناس قبل اليوم يلتقيان

أى قبل يوم القيامة .

وعكسه كقول شريح : أصبحت ونصف الخلق على غضبان ، يريد أن الناس بين محكوم عليه ومحكوم له ، لا نصف الناس على سبيل التسوية والتعديل .

(كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٦٠)

(٤) مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وحسن أولئك رفيقا ﴾ ، أى رفقاء ، وعكسه كقوله

تعالى : حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿ وأنا أول المؤمنين ﴾ لم يرد الكل ، لأن الأنبياء كانوا قبله مؤمنين .

انظر : (جامع البيان للطبرى ٥ / ١٦٣ ، ٩ / ٥٥ ، والجامع لأحكام القرآن

للقرطبي ٥ / ٢٧٢ ، ٧ / ٢٧٩ ، وتفسير أبى السعود ٢ / ١٩٩ ، ٣ / ٢٧٠ ،

وروح المعانى للالوسى ٥ / ٧٨ ، والكشاف للزمخشري ١ / ٢٧٩) .

القرية»^(١) أو كقول أبي داود^(٢).

أكل امرئ تحسبن امرأ ... وتوقد بالليل نارا^(٣)

وعكسه كقول الشاعر :

إن ابن جلا وطلاع الثنايا^(٤).

أى أنا (ابن)^(٥) رجل جلا .

وتسمية الشيء باسم مجاوره ، كتسمية قضاء الحاجة بالغائط .

وتسمية الشيء باسم ما يؤول إليه ، كتسمية العنب بالخمر .

(١) سورة يوسف / ٨٢ . وتام الآية ﴿ التى كنا فيها والعرى التى أقبلنا فيها وإنا لصادقون ﴾ .

(٢) فى ب (داود) وهو خطأ ، وأبو داود : بدالين مهملتين أولاهما مضمومة بعدها واو : شاعر جاهلى ، واسمه : خارجة بن الحجاج الأيادى ، وقيل : حنظلة بن الشرقى ، وكان أجاره بعض الملوك فأحسن إليه ، فضرب المثل بجار أبي داود ، وهو أحد نعات الخيل المجيدين .

انظر (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ٤ / ١٩٠ - ١٩١ ط : دار صادر ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٧٧) .

(٣) وفى الشطر الثانى من هذا البيت نقص ، والصحيح :

أكل امرئ تحسبن امرأ . ونار توقد بالليل نارا

والبيت المذكور فى (مغنى اللبيب ١ / ٢٩٠) الشاهد رقم ٤٧٩ .

(٤) والنصف الثانى : متى أضع العمامة تعرفونى . والبيت لسحيم بن وثيل الرياحى .

انظر : (اللسان ١٨ / ١٦٥) (جلا) وتهذيب اللغة ١١ / ١٨٧ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ٢ / ٦٠١ ، والصحاح للجوهري ٦ / ٢٣٠٤) .

(٥) ساقطة من ب .

وتسمية باسم ما كان كسمية الإنسان بعد الفراغ من الضرب ضاربا وإطلاق اسم المحل على الحال وعكسه (١) .

وإطلاق اسم آلة الشيء عليه كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم - عليه السلام - ﴿ واجعل لى لسان صدق فى الآخرين ﴾ (٢) أى ذكرنا حسنا إذ اللسان آله

وإطلاق اسم الشيء على بدله كقولهم : فلان أكل الدم أى الدية وإطلاق النكرة فى موضع الإثبات للعموم ، قال الله تعالى . ﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾ (٣) .

وإطلاق المعرف باللام وإرادة واحد منكر كقوله تعالى : ﴿ ادخلوا الباب سجدا ﴾ (٤) أى بابا من أبوابها ، كذا نقل عن أئمة التفسير . وإطلاق اسم أحد الضدين على الآخر .

كقوله تعالى : ﴿ وجزاء سيئة سيئة ﴾ (٥) والحذف كقوله تعالى . ﴿ يبين

(١) مثال الاول قوله - ﷺ - : (لا يفضض الله فاك) أى أسنانك .

ومثال الثانى قوله جل وعلا : ﴿ وأما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله ﴾ أى فى الجنة ، لأنها محل نزول الرحمة ،

انظر : (جامع البيان ٤ / ٤١ ، وتفسير أبى السعود ٢ / ٦٩ ، والجامع لأحكام القرآن ٤ / ١٦٩ ، وروح المعانى ٤ / ٢٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٦١ ، ومختار الصحاح ص ٥٠٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٤٧٥) .

(٢) سورة الشعراء / ٨٤ .

(٣) سورة التكويد / ١٤ .

(٤) سورة البقرة / ٥٨ .

(٥) سورة الشورى / ٤٠ .

وفى الشرعيات الاتصال من حيث السببية والتعليل ، نظير الصورة ،
والانصال فى المعنى المشروع كيف شرع نظير المعنى .

الله لكم أن تضلوا ﴿^(١)﴾ « أى لثلا تضلوا » ^(٢) .

والزيادة كقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ ^(٣) .

ولكن ما حصره الشيخ (فى قوله) ^(٤) : وطريق الاستعارة الاتصال بين
الشيتين إلى آخره . . .

أضبط مما ذكروا ، إذ لا يكاد يشذ عنه شيء مما ذكره ، لأن كل موجود
من المحسوسات موجود بصورته ومعناه لا ثالث لهما ، فلا يثبت الاتصال إلا
من أحد هذين الوجهين ، ولا يخفى عليك تداخل بعضها فى البعض .

قوله : « وفى الشرعيات إلى آخره » . . لا خلاف بين الفقهاء أن الاستعارة
« تجرى » ^(٥) فى جميع الألفاظ الشرعية ، حتى جوزنا / ^(٦) استعارة لفظ
العناق للطلاق .

والشافعى - رحمه الله - جوز العكس أيضا ، وقد نطق النص وهو قوله
تعالى : ﴿ إن وهبت نفسها للنبي ﴾ ^(٧) به ، ونكاحه - ﷺ - انعقد بلفظ الهبة
مجازا بالاتفاق ، وذلك ، لأن العرب لما وضعت طريق الاستعارة واستعملت

(١) سورة النساء / ١٧٦ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سورة الشورى / ١١ .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) فى ح (لا تجرى) وهو خطأ .

(٦) فى ٥٣ / أ من ح .

(٧) سورة الأحزاب / ٥٠ .

المجاز فى كلامهم وعرف بالتأمل طريقه ، يكون إذنا منهم بالاستعارة لكل متكلم .

وقال بعض الناس : إن المجاز لا يجرى فى الألفاظ الشرعية كالبيع والهبة وغيرهما ، لأن هذه الألفاظ إنشاءات فى الشرع ، وأنها أفعال (جارحة)^(١) الكلام وهى اللسان ، فكانت بمنزلة أفعال الجوارح ، ومن فعل فعلا^(٢) / حقيقة وأراد أن يكون فاعلا فعلا آخر ، لا يكون كذلك ، فكذلك هذه الأفعال.

وإنما يدخل المجاز فى الأفعال التى هى من باب الأخبار والأمر والنهى ونحوها :

ولكننا نقول : إن المجاز لا يختص بالأخبار ونحوه ، بل هو جائز فى سائر أقسام الكلام ، إذا وجد طريقه كما فى الأمر والنهى ، فإذا أتى بكلام هو إنشاء لفعل وذلك الكلام شبيه لكلام آخر ، هو إنشاء لفعل آخر من حيث المعنى الذى هو طريق الاستعارة ، فهو نظير الألفاظ اللغوية ، كذا فى الميزان^(٣) .

ثم اعلم أن الاتصال من حيث السببية أى الاتصال بين السبب والمسبب ، والعلة والمعلول نظير اتصال الصورة فى المحسوس ، لأنه لا مشابهة بين السبب والمسبب ، والعلة والمعلول فى المعنى ، إذ معنى السبب الإفضاء ، وكونه طريقا إلى المسبب ، وذا لا يوجد فى المسبب .

ومعنى العلة أنها موجبة مثبتة ، وذا لا يوجد فى المعلول ، إذ هو موجب ومثبت ، لكنهما مجاوران صورة كما بين السماء والمطر .

(١) فى ب (خارجة) .

(٢) فى ٦٠ / ب من ب .

(٣) راجعه فى (ص ٣٩٢ - ٣٩٣) .

والأول على نوعين : أحدهما اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء وأنه يوجب الاستعارة من الطرفين .

والاتصال فى المعنى المشروع كيف شرع - أى المعنى الذى شرع لأجله التصرف - فيتأمل فى مشروع : فإن وقف على معناه ، ووجد ذلك المعنى فى مشروع آخر ، يجوز أن يستعار أحدهما للآخر كما فى الهبة والصدقة ، فإن كل واحد منهما تمليك بغير بدل ، فيجوز استعارة أحدهما للآخر ، وكذلك الكفالة ^(١) بشرط براءة الأصيل ^(٢) حوالة ^(٣) ، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة للمشابهة فى المعنى إذ كل واحد منهما عقد توثق فيجوز استعارة أحدهما للآخر .

قوله : والأول . . أى الاتصال من حيث السببية والتعليل على نوعين : أحدهما : اتصال الحكم بالعلة كاتصال الملك بالشراء ، وإنه يوجب الاستعارة من الطرفين ، لأن مصحح الاستعارة المجاوزة ، وذلك يكون بالافتقار

(١) وهى لغة : الضم ، قال الله تعالى : ﴿ وكفلها زكريا ﴾ أى ضمها إلى نفسه وفى الشريعة هى : ضم الذمة إلى الذمة فى المطالبة .

انظر : (الهداية ٢ / ١١٢ ، وشرح فتح القدير ٧ / ١٦٢) .

(٢) أى المكفول ، ولعله سُمى بالأصيل ، لأنه هو الذى عليه أصل الدين ، والدين سُمى أصلا ، لبناء المطالبة عليه ، فإن مطالبة الدين بغير دين غير متصور ، فكانت المطالبة فرعا ، والله أعلم .

ينظر : (المرجع السابق ٢ / ١١٧ مع العناية - على هامشها -) .

(٣) وهى فى اللغة : النقل ، وفى اصطلاح الفقهاء : تحويل الدين من ذمة الأصيل (الحيل) إلى ذمة المحتال عليه على سبيل التوثق به .

ينظر : (حاشية المحقق سعدى جلى - مطبوع مع شرح فتح القدير - ٧ / ٢٣٨) .

حتى إذا قال : إن اشتريت عبداً فهو حر . ونوى به الملك أو قال : إن ملكت عبداً فهو حر ، ونوى به الشراء يصدق فيها ديانة .

والافتقار بين العلة والمعلول من الجانبين : أما افتقار المعلول إلى العلة فظاهر وأما افتقار العلة إلى المعلول ، فلأن العلة غير مطلوبة بعينها ^(١) / ^(٢) بل لثبوت الحكم بها حتى يلغو البيع المضاف إلى الحر لعدم حكمه ، والمقصود من العلل أحكامها ، فكانت العلة مفتقرة إلى المعلول شرعا واعتبارا . فلما عم الاتصال عمت الاستعارة ، ولهذا قلنا فيمن قال : إن ملكت عبداً فهو حر ، فملك نصف عبد ، ثم باعه ، ثم ملك النصف الباقي ، لم يعتق ، حتى يجتمع الكل في ملكه استحسانا ، لأن الملك يقع على كماله ، وذلك بصفة الاجتماع يكون ، فاختص / ^(٣) به عادة ، لأن المطلق يتقيد بدلالة العادة .

ولو قال : إن اشتريت عبداً فهو حر ، فاشترى نصف عبد فباعه ، ثم اشترى نصف الآخر ، يعتق هذا النصف ، والفرق أن الاجتماع في الملك بصفة العبدية بعد الزوال لا يتحقق فأما الاجتماع في كونه مشترى له بعد الزوال فمتحقق لأن كونه مشترى له لا يتوقف على ملكه ، ألا يرى أنه لو قال : إن اشتريت عبداً فامراته طالق ، فاشتراه لغيره ، يحنث في يمينه ، فإن قال : عنيت بالملك الشراء ، رق قضاء وديانة ، وإن قال : عنيت بالشراء الملك ، صدق ديانة لا قضاء لأنه استعار الحكم للعلة في الأول ، واستعار العلة للحكم في الثاني فيجوز ، ولكن فيما فيه تخفيف لا يصدق للثمة ، وفيما فيه تشديد يصدق (لا ^(٤)) . وهذا إذا كان العبد منكرا .

(١) في ب (بينهما) وهو خطأ .

(٢) ق ٥٣ / ب من ح .

(٣) ق ٦١ / أ من ب .

(٤) في ح بعد حرف (لا) كلمة لم أستطيع قراءتها . وفي ب ما بين القوسين ساقط أي من كلمة (لا ..) إلى قوله : (لأن الصفة) .

والثاني اتصال السبب بالمسبب ،

فإن كان معينا بأن أشار إلى عبد وقال : إن اشتريتك أو ملكتك فأنت حر ، يعتق النصف الآخر فى الوجهين) لأن الصفة فى الحاضر لغو وفى الغائب معتبر . فإذا لم يوجد صفة الاجتماع ، لم يحدث ، وفى المشار إليه لا عبرة بها ، فيحدث وإن لم يجتمع الملك ، ولأن بدون الإشارة إلى المعين قصده نفى الغنى عن نفسه ولم يحصل له الغنى ^(١) إذا كان ملكه متفرقا ، وفى المعين قصده نفى ملكه عن المحل ، وقد كان ملكه على المشار إليه ثابتا وإن كان فى أزمنة مفرقة كذا فى جامعى ^(٢) شمس الأئمة فخر الإسلام .

والمراد من قولنا : عتق النصف الآخر فى العبد وهو أن يكون الشراء صحيحا وإن كان فاسدا لا يعتق وإن اشتراه جملة ، لأن شرط حثته تم قبل قبضه ولا ملك له فيه قبل القبض .

ثم المراد من قول المشائخ فى أمثال هذه الصورة يدين ديانة لا قضاء : أنه إذا استفتى فقيها يجيبه وعلى وفق ما نوى ، ولكن القاضى يحكم عليه بموجب كلامه / ^(٣) ولا يلتفت إلى نيته إذا كان فيما نوى تخفيف عليه ، كما لو استفتى رجل عن فقيه أن لفلان على ألفا وقد قضيته هل برئت من دينه .

يفتيه بالبراءة ، وإذا سمع القاضى ذلك منه يقتضى عليه بالدين إلا أن يقيم

(١) فى ب بعد قوله : (الغناء) العبارة هكذا (إليه لا غير) وهى زيادة بلا فائدة .

(٢) لم أعثر على جامع لشمس الأئمة السرخسى ، غير أن له شرح الجامع الكبير فى الفروع للشيبانى وأما جامع فخر الإسلام البيزدوى . فهو (الجامع الكبير فى فروع الحنفية) أيضا ، وقد ذكره له حاجى خليفة .

ينظر : (كشف الظنون ١ / ٥٦٨ ، ٥٧٠) .

(٣) ق ٥٤ / ١ من ح .

بنيه على الإيفاء كذا فى بعض الشروح ^(١) .

قوله : « والثانى اتصال السبب بالسبب إلى المسبب إلى آخره » . . السبب لغة ما يتوصل به إلى الشئ ويفضى إليه ، ومنه سمي الحبل سببا للتوصل به إلى الماء .

وفى الاصطلاح : ما يقضى إلى الحكم يسمى سببا ، والسبب قد يطلق على علة العلة يقال : البيع سبب الملك ، والنكاح سبب الحل ، وقد يطلق على السبب المحض وهو أن / ^(٢) لا يكون الحكم مضافا إليه ولا علة ، كدلالة السارق على المال المسروق .

والسبب قد يجرى بمعنى العلة ، وهو أن يكون علة الحكم مضافا إليه كشرى القريب اعتاق ، والمراد ههنا السبب الذى ليس بعلة ، سواء كان محضا أو فى معنى العلة ، وهذا النوع من الاتصال يجوز الاستعارة من جانب واحد ، وهو استعارة السبب للمسبب دون عكسه ، لأن المسبب مفتقر إلى السبب ، والسبب غير مفتقر إلى المسبب بوجه ، والاستعارة باعتبار الافتقار ، فيجوز من جانب واحد .

قوله : كاتصال زوال ملك المتعة بزوال ملك الرقبة . . فإنه إذا قال لأمته : أنت حرة ، أو حررتك ، أو أعتقتك ، يزول به ملك الرقبة ، وبواسطة زواله يزول ملك المتعة ، حتى لم يحل الاستمتاع بها بعده إلا بالنكاح ، فكان قوله : أنت حرة ونحوه سببا لزوال ملك المتعة ، لكونه مفضيا إليه لا علة لتخلل

(١) أى شروح الجامع الصغير .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٧١ ، وحاشية عزمى زاده على شرح المنار لابن ملك ص ٤٠٥) .

(٢) فى ٦١ / ب من ب .

الواسطة ، وهى زوال ملك الرقبة ، فيجوز أن يستعار ألفاظ العتق للطلاق ، حتى لو قال لامرأته : أنت حرة ، أو حررتك ، أو أعتقتك ناويا للطلاق ، وقع الطلاق .

وإنما يحتاج إلى النية ، لأن المحل غير متعين لهذا المجاز ، بل قابل لحقيقة الوصف بالحرية ، فيحتاج إلى النية ، لتعيين المجاز ، بخلاف استعارة ألفاظ التمليك ، حيث يصح بدون النية ، لأن إضافتها إلى الحرية لا يدل إلا على النكاح ولا يجوز عكسه وهو استعارة ألفاظ الطلاق للعتاق عندنا ، حتى لو قال لامته : أنت طالق ونوى به الحرية ، لا تعتق عندنا .

وقال الشافعى ^(١) - رحمه الله - : يجوز حتى لو نوى به الحرية تعتق ، قال التشابه والتشاكل فى المعنى من طريق الاستعارة كالشجاع سمي أسداً ، وقد ثبت المشاكلة بين الطلاق والعتاق فى المعنى لغة وشرعا .

أما لغة فلأن الطلاق التخلية والإرسال ، يقال : أطلقت البعير أى أرسلته وخليته ، وكذا العتاق موضوع لهذا يقال/ ^(٢) أعتقت الطير وحررتة أى أرسلته .

وأما شرعا ، فلأن كل واحد منهما إزالة الملك بطريق الإبطال مبنى على السراية ، فإنه لو طلق نصفها يسرى إلى الكل ، وكذا لو أعتق نصفه ، يسرى إلى الكل أيضا إذا كان موسرا ، وكذا كل واحد منهما لازم لا يرتد بالرد ويحتمل التعليق بالشرط ، والإيجاب فى المجهول .

وإذا ثبت الاتصال بينهما معنى ، جاز استعارة الطلاق للعتاق كما يجوز عكسه .

(١) انظر : (المجموع للنووى ١٦ / ٤ - ٥) .

(٢) ق ٥٤ / ب من ح .

وقلنا : لا يصح / (١) هذه الاستعارة ، لأن طريق صحتها منحصر على الاتصال ذاتا ومعنى كما تقدم ، وقد عُدَّ الاتصال بينهما ذاتا ، لأن زوال ملك النكاح قد لا يكون سببا لزوال ملك الرقبة ، كملك المتعة لا يكون سببا لملك الرقبة ، وقد بينا أن اتصال المسبب لا يصلح للاستعارة ، وقد سلم الخصم أنه لا اتصال بينهما من حيث السببية ، وكذا عدم الاتصال بينهما معنى إذ لا مناسبة بين الطلاق والعتاق فى المعنى الخاص المشهور الذى يجوز الاستعارة ، إذ المعنى المشهور الموضوع للطلاق : رفع القيد لغة وشرعا : أما لغة فظاهر ، وأما شرعا فلأن النكاح لا يوجب الرق حقيقة ولا يسلب المالكية ، ولكنها صارت محبوسة لحق الزوج مقيدة شرعا ، حتى لم يحل لها الخروج والبروز بغير إذنه ، فالطلاق يزيل الحبس ويرفع القيد ، وما روى أنه - ﷺ - قال : « النكاح رق » (٢) محمول على ضرب ملك ثبت بالنكاح يظهر أثره فيما ذكرناه لا حقيقته .

فأما معنى الإعتاق لغة وشرعا فإثبات القوة ، أما لغة فلأنه يقال : عتق الفرخ إذا قوى حتى طار عن وكره (٣) . وأما شرعا فلأن الرق الذى هو حكم

(١) ق ٦٣ / أ من ب .

(٢) أخرجه : (أبو عمرو التوقانى فى معاشره الأهلين) بلفظ : (النكاح رق فليُنظر أحدكم أين يضع كريمته) موقوفا على عائشة وأسماء ابنتى أبى بكر - رضى الله عنه - قال البيهقى : وروى ذلك مرفوعا ، والموقوف أصح :
انظر : (تخريج الحافظ العراقى ٢ / ٧٢٥) .

(٣) وكر الطائر : عشه أين كان : فى جبل أو شجر ، والجمع وكر مثل سهم وسهام ، ويجمع على (أوكار) أيضا مثل ثوب وأثواب ، وكر الطائر يكر من باب وعد اتخذ وكر .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٦٧٠) .

وإذا كانت الحقيقة متعذرة أو مهجورة ، صبر إلى المجاز بالإجماع

الموت ثابت على الكمال ، وسلطان المالكية معدوم ، حتى التحق المرقوق بالبهائم ، ولم يبق له شهادة ولا ولاية ، وكان الإعتاق إحياء له وإثباتا للقوة الشرعية فيه ، وليس بين إزالة القيد لتعمل القوة الثابتة عملها ، وبين إثبات القوة بعد ما عدت مشابهة ، كما ليس بين إحياء الميت وإطلاق الحى المحبوس مشابهة ، فيمتنع الاستعارة من حيث المعنى .

ولا يقال : ما ذكرتم يستقيم على قولهما ، فإن عندهما الإعتاق إثبات القوة الشرعية التى يعبر عنها بالعتق ، ولكنه لا يستقيم على أصل أبى حنيفة - رحمه الله - فإن عنده إزالة الملك لما عرف فى مسألة تجزئ الاعتاق ، فكان الاعتاق إسقاطا عنده ، فيجوز أن يستعار الطلاق له عنده .

لأنا نقول : الإعتاق إثبات القوة عنده أيضا لكن بواسطة إزالة الملك فكان فيه معنى الإثبات / (١) والإسقاط جميعا ، وأما الطلاق فإسقاط محض فلا يثبت التشابه بينهما فى المعنى الخاص ، فيمتنع الاستعارة ، كذا قيل ، وفيه بحث : فإن الإعتاق لما كان حقيقة لإزالة ملك عنده ، فثبت التشابه فى المعنى المشهور وإن كان فيه معنى الإثبات فيقتضى أن يجوز الاستعارة عنده .

قوله : / (٢) وإذا كانت الحقيقة متعذرة إلى آخره . . المتعذر ما لا يتوصل إليه إلا بمشقة كأكل النخلة ، والمهجور ما يتيسر إليه الوصول ولكن « الناس تركوه » (٣) كوضع « القدم » (٤) .

(١) ق ٥٥ / ١ من ح .

(٢) ق ٦٢ / ب من ب .

(٣) فى ب (الناس من تركوه) بزيادة (من) وهى خطأ .

(٤) فى النسختين معا (العدم) بالعين ، والصواب ما أثبتناه ، ولعل التحريف وقع من النسخ .

وقيل : فى الفرق بينهما : إن المتعذر لا يتعلق به حكم وإن تحقق ،
والمهجور قد ثبت به الحكم إذا صار فردا من أفراد المجاز ، لزوال المانع
والاحتراز عن الإلغاء .

فإذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة ، فيمينه يقع على عينها إن كانت عما
يؤكل كقصب السكر والرياس^(١) والذرجون الرطب ، وإن لم يكن فعلى
ثمرها إن كانت لها ثمرة كالنخلة ، وإن لا ، فعلى ثمنها كالخلاف^(٢)
ونحوه .

وفى قوله : لا يأكل من هذه النخلة فيمينه يقع على ما يخرج منها وهو
طلعها وجمارها ، وبسرها ، ورطبها ، وعصيرها ، وثمرها .
ولو أكل من قاطنها^(٣) أو من نبيذ اتخذ منها لم يحنث ، لأنه حدث فيه
صنع وهو الطبخ .

(١) الرياس : بالكسر - : نبت ينفع الحصبة والجدرى والطاعون ، وعصارته تجدد النظر
كحلا ، والذرجون أيضا نوع من النبات التى توكل .
(القاموس المحيط ٢ / ٢٢٦) .

(٢) الخلاف : وزان كتاب ، شجر الصفصاف ، وسمى خلافا ، لأن الماء أتى به سببا
فنبت مخالفا لأصله .

ينظر : (المصباح المنير ١ / ١٧٩) .

(٣) من قطن بالمكان قطونا كقعد قعودا أقام به ، فهو قاطن والجمع قطان مثل كافر
وكفار ، ويأتى فاعله على وزن فعيل كقطين وجمعه قطن مثل بريد وبرد ، ومنه قيل :
لما يدخر فى البيت من الحبوب ويقيم زمانا قطنية بكسر القاف على النسبة وضم القاف
لغة ، وفى التهذيب : القطنية اسم جامع للحبوب التى تطبخ وذلك مثل العدس
والباقلاء واللوبياء والحمص والأرز والسمسم .
ينظر : (المرجع المذكور ١ / ٥٠٩) .

والمهجور شرعا كالمهجور عادة حتى ينصرف التوكيل بالخصومة إلى الجواب مطلقا

ولو أكل من خلة لم يذكره في الكتاب ، والظاهر أنه لا يحث ، لأنه لا يخرج كذلك .

وذكر أبو اليسر أنه يحث ، كذا في الجامع الكبير ^(١) .

قوله : والمهجور شرعا إلى آخره .. ولو وكل رجلا بالخصومة مطلقا . أنه ينصرف إلى الجواب استحسانا ، حتى لو أقر على موكله ، يجوز إقراره .

وفي القياس لا يجوز ، وهو قول أبي يوسف الأول وزفر والشافعي -رحمهم الله - ^(٢) ، لأنه وكله بالخصومة وهي المنازعة ، والإقرار مسألة وموافقة فكان ضد ما أمره ، والتوكيل بالشئ لا يتضمن ضده

وجه الاستحسان . أنا تركنا الحقيقة وجعلنا كلامه توكيلا بالجواب مجازا اطلاقا لاسم السبب على المسبب ، لأن الخصومة سبب الجواب ، أو لاسم الجزء على الكل ، لأن الإنكار الذي ينشأ منه الخصومة بعض الجواب

وإنما حملناه على الجواب ، لأن الخصومة حرام شرعا لقوله تعالى ﴿ولا تنازعوا﴾ ^(٣) الآية ، فكانت حقيقتها مهجورة شرعا والمهجور شرعا بمنزلة

(١) راجعه (ص ٧٢) .

(٢) وبه أخذ مالك وأحمد وابن أبي ليلى .

انظر : (المجموع ١٤ / ١١٤ ، ١١٥ ، والهداية ٢ / ١٩٤ . والمغنى لابن قدامة ٩٩ / ٥ - ١ ، والكافي ٢ / ٧٨٧ - ٧٨٨)

(٣) سورة الأنفال / ٤٦ . والآية بكاملها ﴿ وأطيعوا الله ورسوله . لا تنازعوا فتفشلوا =

وإذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد بزمان صباه .

المهجور عادة ، إذ ظاهر حال المسلم الامتناع عنه لدينه وعقله ، فيصير كالمهجور عادة فلذلك يجب حمله على المجاز وهو الجواب .

وإذا حمل عليه فإنه قد يكون تارة بلا ، وتارة بنعم ، فيتناولها الأمر فإذا أقر ، فقد / (٢) أبى بما أمر فيصح ، غير أن عند أبى يوسف - رحمه الله - فى قوله الأخير يصح إقراره فى مجلس القاضى وغيره لقيامه مقام الموكل .
وعندهما يملك الإقرار فى مجلس القاضى دون غيره ، لأن الجواب إنما سمي خصومة مجازا إذا حصل فى مجلس القاضى ، لأنه لما ترتب على خصومة الآخر إياه يسمى باسمه .

قوله : وإذا حلف لا يكلم هذا الصبي / (٣) لم يتقيد بزمان صباه .. حتى لو كلمه بعدما كبر يحنث ، لأن هجران الصبي يمنع الكلام حرام شرعا - قال - ﷺ : « من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا » (٤) وفى ترك الكلام ترك الرحم ، فكان بمنزلة المهجور عادة .

والأصل فيه أن اليمين متى عقدت على شىء بوصف ، فإن صلح داعيا إلى اليمين يتقيد به منكرا كان أو معرفا احترازا عن الإلغاء ، كما لو حلف لا

== وتذهب ربحكم واصبروا إن الله مع الصابرين ﴿

(١) ق ٥٥ / ب من ح .

(٢) ق ٦٣ / أ من ب .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٢٣٢ / ٥ ، والترمذى ٢٢١ / ٤ ، وقال : هذا حديث

غريب ، وفى رواية : (ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا ويأمر بالمعروف

وينه عن المنكر) وقال : هذا حديث حسن غريب ، وأحمد فى مسنده ٢٥٧ / ١ .

وإن كانت (الحقيقة) ^(١) مستعملة والمجاز متعارفا فهي أولى عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافا لهما ، كما إذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة أو لا يشرب من هذا الفرات .

يأكل رطباً أو هذا الرطب ، وإن لم يصلح داعياً إلى اليمين : فإن كان المحلوف عليه منكراً يتقيد به أيضاً ، لأن الوصف حيثئذ يصير مقصوداً باليمين لأنه المرف للمحلوف عليه ، وإن كان معرفاً بالإشارة لا يتقيد به ، لأن الوصف للتقيد أو للتعريف ، ولا يصلح للتقيد هنا ، لأنه لا يصلح داعياً إلى اليمين ، ولا للتعريف أيضاً لحصوله بمعرف أقوى منه ، وهو الإشارة ، لأنها بمنزلة وضع اليد ، فإذا ثبت هذا ، كان ينبغي أن يتقيد اليمين في مسألتنا بوصف الصبا ، لأنه يصلح داعياً إلى اليمين ، لأن الصبا مظنة السفه ، إلا أنه لم يتقيد ، لما ذكرنا أن هجران الصبي حرام شرعاً .

وقوله : وإن كانت مستعملة . . أى وإن كانت الحقيقة مستعملة والمجاز متعارفا أى متبادراً إلى الفهم فى العرف فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة - رحمه الله - لأن المستعار لا يزاحم الأصل ، وعندهما المجاز أولى بدلالة العرف أو لعمومه ، كما لو حلف لا يأكل من هذه الخنطة ، أو لا يشرب من الفرات ولا نية له .

فعنده يحث بأكل عين الخنطة والكرع ^(٢) من الفرات ، ولا يحث بأكل الخبز ، والشرب من الأواني المتخذة من الفرات ، لأن الحقيقة مستعملة فى

(١) ساقطة من ح .

(٢) الكرع بالتحريك : ماء السماء يكرع فيه . وكرع فى الماء يكرع كروعا إذا تناوله بفيه من موضعه من غير أن يشرب بكفيه ولا بإناه .

ينظر (الصحاح ٣ / ١٢٧٥)

المسألين ، إذ الحنطة عينها مأكولة عادة فإنها تـقلى^(١) «وتـقلى»^(٢) فتؤكل ويتخذ منها الكشك^(٣) والهريسة^(٤) وقد تؤكل أيضا «نيا»^(٥) صباحا عند الضرورة وكذا الكرع الذى هو حقيقة كلامه فى مسألة الشرب ، فإن من لا ابتداء الغاية فيقتضى أن يكون ابتداء الشرب من الفرات، وهو مستعمل شرعا، فإنه - ﷺ - مر يقوم فقال : « هل بات عندكم ماء فى شن وإلا كرعنا فى الوادى »^(٦) وهو عادة أهل البوادي والقرى ، فكان اللفظ محمولا على الحقيقة لا على المجاز .

وعندهما : يحث بأكل ما يتخذ منها كالخبز « ونحوه »^(٧) كما يحث بأكل عينها وبالاغتراف /^(٨) من الفرات كما يحث بالكرع ، لأن المتعارف

(١) أى تنضج - يقال : قلى الشيء إذا نضجه فى المقلى .

انظر : (القاموس المحيط ٤ / ٣٨٢) .

(٢) أرى أن هذه الكلمة رائدة ، وهى موجودة فى النسختين معا .

(٣) فى ح (الكشك) وهو خطأ ، والكشك وزان فلس وهو : ما يعمل من الحنطة ،

وربما عمل من الشعير ، وقيل : هو فارسى معرب .

ينظر : (المصباح المنير ١ / ٥٣٤) .

وقال مجد الدين الفيروز آبادى : الكشك ماء الشعير .

(: القاموس المحيط ٣ / ٣٢٧) .

(٤) وهى من الهرس وهو : الأكل الشديد والدق العنيف .

انظر : (الصحاح ٣ / ٩٩٠ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٦٨) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) أخرجه : (البخارى ٦ / ٢٤٩ بلفظ : (إن كان عندك ماء بات فى شنة وإلا

كرعنا) ، وأبو داود ٤ / ١١٢ - ١١٣ ، وابن ماجه ٢ / ١١٣٥ ، والدارمى ٢ /

١٢٠ ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٣٢٨ ، ٣٤٣ ، ٣٥٥) .

(٧) فى ح (وغيره) .

(٨) ق ٥٦ / ١ من ح .

وهذا بناء على أصل آخر وهو أن الخلفية فى التكلم عنده .

وعندهما فى الحكم ، ويظهر الخلاف فى قوله لعبده وهو أكبر سنا منه : هذا
ابنى

أكل ما فى باطنها إذ يفهم من قولهم : أهل بلد كذا يأكلون الخنطة وأن
طعامهم من أجزاء الخنطة لا من الشعير ، ومن الشرب من الفرات ماء منسوب
إليه / ^(١) فإنه يقال : بنو فلان يشربون من الفرات ويراد ما قلنا ، وبالأخذ
بالأوانى لا ينقطع هذه النسبة ، فوجب حمل الكلام على التعارف ، فيحتمل
بالأمرين فى المسألتين ، وهذا الخلاف فيما إذا لم ينو شيئا وأما إذا نوى الحقيقة
أو المجاز ، يقع بالاتفاق على ما نوى ، ولو كانت الحقيقة مستعملة والمجاز
غير مستعمل ، أو الحقيقة أكثر استعمالا ، أو كانا سواء فى الاستعمال فالعبرة
للحقيقة بالاتفاق .

قوله وهذا بناء إلى آخره أى الاختلاف المذكور بناء على أصل آخر
مختلف بينهم وهو كذا

اعلم أن المجاز خلف عن الحقيقة ، وأنه لا بد لثبوت الخلف من تصور
الأصل ، لأن الخلف من الإضافيات ، فلا يتصور بدون الأصل ، وإن شرط
المصير إلى الخلف انعدام الأصل ، وأن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ لا
المعانى بلا خلاف وإنما الخلاف فى أن « الخلفية » ^(٢) فى التكلم بأن صار
التكلم بلفظ المجاز خلفا عن التكلم بلفظ الحقيقة ، ثم يثبت الحكم بناء على

(١) ق ٦٣ / ب مر -

(٢) مر - (خلفية) وهو خطأ

صحته بطريق الاستبداد لا خلفا عن حكم الحقيقة ، أو فى الحكم بأن تعذر حكم الحقيقة بعارض ، فيصير إلى المجاز لإثبات لازم الحقيقة خلفا عن الحقيقة فى إثبات حكمها احترازا عن الإلغاء .

فعند أبى حنيفة - رحمه الله - هو خلف عن الحقيقة فى التكلم .

وعندهما خلف عنها فى الحكم ^(١) ويتضح لك ما ذكرنا فى قوله لعبده الذى يولد مثله لثله ، وهو معروف النسب من الغير : هذا ابنى .

فعندهما هو خلف فى إثبات العتق عن قوله : هذا ابنى ، لابنه الحقيقى فى إثبات النبوة والعتق .

وعنده نفس التكلم بقوله : هذا ابنى خلف عن التكلم بقوله هذا ابنى فى محل الحقيقة ، ثم ثبت العتق بناء على صحة التكلم .

لهما أن الحكم هو المقصود لا العبارة ، واعتبار الخلفية والأصالة فيما هو المقصود أولى .

وله أن الحقيقة والمجاز من أوصاف اللفظ بالإجماع ، فجعل الخلفية فى التكلم أولى عما ذكرنا ، لأن المجاز لا يجرى فى المعانى ، لأن معنى الحقيقة وصفها لا يقبل الانتقال ، ألا يرى أن الشجاعة التى فى الأسد لا ينتقل إلى الإنسان باستعارة لفظ الأسد له ، ولكن اللفظ ينتقل إليه والاستعارة نقل ، فعرفنا أن الخلفية فى التكلم . وتظهر ثمرة الخلاف فى قوله لعبده وهو أكبر سنا منه : / ^(٢) هذا ابنى فعلى قولهما - وهو قول أبى حنيفة الأول والشافعى -

(١) راجع : (أصول السرخسى ١ / ١٨٤ - ١٨٥ ، وكشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٧٧ - ٧٩ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ٤١٧ - ٤٢٢) .

(٢) ق ٦٤ / ١ من ب .

يلغو هذا الكلام / (١) لأنه لا بد لثبوت الخلف من تصور الأصل ، فيشترط أن يكون الأصل في مخرجه صحيحا موجبا للحكم على الاحتمال ، ولكن تعذر العمل به لعارض ، فيخلفه المجاز لإثبات الحكم ، وهذا الكلام في نفسه غير منعقد لإيجاب الحكم أصلا ، فيلغو كما في قوله : اعتقتك قبل أن أخلق أو قبل أن تخلق .

وعند أبي حنيفة في قوله الآخر يعتق هذا العبد ، ويصير هذا الكلام عبارة عن قوله : عتق على من حين ملكته بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، لأن الخلفية في التكلم عنده ، فيشترط صحة التكلم ، وهى بأن يكون الكلام صالحا لإفادة المعنى في نفسه بكونه مبتدأ وخبرا ، وقد وجد ذلك فيما نحن فيه .

بخلاف قوله : اعتقتك قبل أن أخلق أو تخلق ، لأنه ليس له حقيقة أصلا .

فلم يصح التكلم به ، فلا يمكن جعله عبارة عن لازم حقيقته إذ ليس له حقيقة فيلغو ضرورة .

ثم وجه بنا ما نحن فيه على هذا الأصل أن الخلفية لما كانت في التكلم عنده ثم يثبت الحكم بالمجاز مقصودا ، لا تثبت المزاخمة بين الأصل والخلف ، لأن التكلم بالحقيقة عند إمكان العمل بها راجع على التكلم بالمجاز ، فصارت الحقيقة المستعملة أولى من المجاز وإن كان متعارفا .

وعندهما لما كانت الخلفية باعتبار إثبات الحكم ، وجب الترجيح باعتبار الحكم ، وحكم المجاز راجع على حكم الحقيقة ، لدخوله تحت عموم المجاز

(١) ق ٥٦ / ب من ح .

وقد تتعذر الحقيقة والمجاز معا إذا كان الحكم ممتنعا ، كما فى قوله لامراته :
هذه بتى وهى معروفة النسب وتولد لمثله ، أو أكبر سنا منه ، حتى لا تقع الحرمة
بذلك أبدا .

من غير عكس فكان العمل بالمجاز أولى ، لكونه أكثر فائدة ، أو لكثرة
استعمال المجاز صارت الحقيقة مرجوحة كالحقيقة المهجورة ، والمرجوح بمقابلة
الراجح ساقط إليه أشير فى الجامع البرهانى^(١) .

قوله : وقد تتعذر الحقيقة والمجاز إلى آخره .. إذا قال لامراته ومثلها لا
يصلح بتا له ، أو صلح لكن معروفة النسب : هذه بتى ، لا تقع الفرقة به
أبدا يعنى سواء أصر على ذلك القول أو أكذب نفسه بأن قال : غلطت أو
أوهمت ، إلا أنه إذا أصر على ذلك « القول »^(٢) يفرق القاضى بينهما ، لأنه
حينئذ صار ظاهرا يمنع حقها فى الجماع ، لأنه يمتنع عن وطئها وصارت
كالمعلقة فيجب دفعه بالتفريق ، كما فى الجب^(٣) والعنة ، ووافقنا

(١) هو للشيخ برهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد بن الصدر الشهيد الملقب برهان
الأئمة - عبد العزيز بن عمر بن مازة - البخارى ، الحنفى ، المتوفى سنة (٦٦٦ هـ)
وهو كتاب كبير فى عدة مجلدات ، ثم اختصره وسماه الذخيرة .
(كشف الظنون ٢ / ١٦١٩ - ١٦٢٠) وقد بحثت عنه فلم أقف عليه .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) الجب : القطع ، وخصى محبوب بين الجباب ، وبغير أجب بين الجبب - أى مقطوع
السنام - والجباب : تلقيح النخل ، يقال : جاء زمن الجباب وقد جب الناس النخل
أى لقحوها ، والمراد بالجب هنا قطع جميع الذكر ، أو لم يبق منه إلا ما لا يمكن
الجماع به ، والعنة من عن يعن ويعن عنا وعنا وعنونا : إذا ظهر أمامك واعترض ،
ورجل عنين لا يريد النساء ، بين العينية ، وامرأة عينة : لا تشهى الرجال ، وهو==

الشافعي (١) - رحمه الله - فى التى لا تصلح بتسا ، وقال فى التى / (٢)
تصلح : إنها تحرم ، لأن ملك النكاح أضعف من ملك اليمين ، والولاد (٣)
أنفى لهذا الملك منه لملك اليمين ، ثم ملك اليمين يتفنى بهذه اللفظة ، فهذا
أولى ، ولأن العمل بالحقيقة فى الفصلين متعذر .

وأما فى التى لا تصلح ، فظاهر ، وأما فى التى تصلح ، فلأن الحقيقة إن
ثبت على الإطلاق بأن جعل النسب ثابتا منه بالنسبة إلى جميع الناس ، أو
ثابتا فى حق المقر / (٤) لاغير ليظهر أثره فى التحريم ، لا وجه إلى الأول ،
لأن النسب مستحق عمن اشتهر منه ، فلا يؤثر إقراره فى إبطال حق الغير .

ولا إلى الثانى أيضا ، لأن هذا الكلام لو ثبت موجبه وهو البتية ، كان
التحريم الثابت به منافيا لملك النكاح وليس إلى العبد إثبات ذلك ، وإنما إليه
إثبات حرمة هى من مواجب النكاح دون تبديل حال المحل ، فلم يصح حقا
من حقوقه ، فلا يجوز أن يستعار لهذا التحريم ، لأن الزوج لا يملك إثباته ،
والذى يملك الزوج إثباته تحريم (قاطع) (٥) لملك النكاح (٦)

== فعيل بمعنى مفعول مثل خريج ، وعنف الرجل عن امرأته إذا حكم القاضى عليه
بذلك أو منع عنها بالسحر ، والاسم منه العنة .

ينظر (الصحاح للجوهري ١ / ٩٦ ، ٦ / ٢١٦٦ ، والمصباح المنير ١ / ٨٩ ،
٢ / ٤٣٢ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٢٥٢)

(١) انظر (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٢ / ١٧١)

(٢) ق ٦٤ / ب من ب

(٣) الولاد بكسر الواو أو فتحها والاول أشهر - الحمل ، يقال شاة والد أى حامل

(المصباح المنير ٢ / ٦٧١ ، والصحاح ٢ / ٤٥٤)

(٤) ق ٥٧ / أ من ح

(٥) فى ب (قاطعة)

(٦) راجع (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧)

فإن قيل : يصير قوله هذه بتى كناية عن قوله (هي) ^(١) على حرام .
قلنا : أعن حرمة يملك الزوج إثباتها بملك النكاح ، أو عن حرمة لا يملكها ؟ فلا بد أن نقول : عن تحريم يملك الزوج إثباته بحق الملك لينفذ فيه ويلزمه بقوله .
فإن تحريما مملوكا له بحق الملك غير لازم لهذا الكلام ولا يجوز استعارته له .

واعلم أن الحكم (فى) ^(٢) مجهول النسب كذلك حتى لا يحرم ، نص عليه فى الأسرار ^(٣) وفى إشارته ^(٤) ، وذلك لأن الرجوع عن الإقرار بالنسب صحيح قبل تصديق المقر له إياه ، فلا يمكن العمل بموجب هذا الإقرار قبل تأكده بالقبول ، لاحتمال انتقاضه بالرجوع أو بالرد ، إلا أن الشيخ وضع المسألة فى معروفة النسب ، لأن تعذر العمل بالحقيقة فيها أظهر .
وفى المحيط ^(٥) : إن كانت مجهولة النسب فرق بينهما وأنزلت بتا له ، فعلى هذا تظهر فائدة التقييد .

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) أى الأسرار فى الأصول والفروع للديبوسى فانظره فى (٣ / ق ١٦٥) .

(٤) يعنى إشارات الأسرار للإمام ركن الدين أبى الفضل عبد الرحمن بن محمد الكرمانى الحنفى ، المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) .

(كشف الظنون ١ / ٩٦) .

(٥) لم أجده بعد البحث عنه .

والحقيقة تترك بدلالة العادة كالتنذر بالصلاة والحج ، وبدلالة اللفظ فى نفسه
كما إذا حلف لا يأكل لحما .

قوله : والحقيقة تترك بدلالة العادة إلى آخره . . . اعلم أن الأصل فى الكلام
هو الحقيقة ، إلا أنها تترك بقرائن ، منها دلالة العادة كما لو نذر أن
يصلى أو يحج أو يمشى إلى بيت الله ونحوها ، فإن حقيقة الصلاة والحج
لغة : الدعاء والقصد ، ولكنها صارت مهجورة شرعا وعادة ، حيث لم يعرف
منها إلا الأركان المعلومة وزيارة بيت الله ، وهو المجاز حتى يجب عليه الصلاة
وزيارة بيت الله .

ومنها : دلالة اللفظ فى نفسه كما لو حلف لا يأكل لحما فأكل لحم
السمك ، لم يحنث فاللفظ بعمومه متناول للحم السمك وغيره ، ولهذا سماه
الله تعالى لحما فى قوله : ﴿لحما طريا﴾^(١) ولكنه تخصص بدلالة الاشتقاق
فإن أصل تركيب هذا اللفظ يدل على الشدة /^(٢) والقوة ، يقال : التحم القتال
أى اشتد ، والملحمة الوقعة العظيمة ، ثم سمي اللحم بهذا الاسم لقوة فيه ،
باعتبار تولده من الدم الذى هو أقوى الأخلاط فى الحيوان ، وليس للسمك دم
والأما عاش فى الماء ، ولشرط الذبح لحله ، فكان فى لحمه قصورا من حيث
المعنى ، وكان صرف الاسم المطلق إلى ما هو له قوة أولى ، وإن كان الاسم له
حقيقة .

ولقائل أن يمنع /^(١) كونه مأخوذا عما ذكر ، بل الملحمة مأخوذة من اللحم

(١) سورة النحل / ١٤ . والآية بكاملها : ﴿ وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما
طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله
ولعلكم تشكرون ﴾ .

(٢) ق ٦٥ / أ من ب

(٣) ق ٥٧ / ب من ح

وقوله : كل مملوك لى حر لا يتناول المكاتب .

لأن القتال لما اشتد صار سببا لكثرة اللحم بكثرة القتلى ، وكذا لحم القتال مأخوذ منه أيضا ، فلا يكون له مأخذ يدل على الشدة والقوة ^(١) .

وعامة العلماء تمسكوا فى هذه المسألة بالعرف فقالوا : إنه لم يستعمل استعمال اللحم فى الباجات ^(٢) ، وبائعه لا يسمى لحاما ، والعرف معتبر فى اليمين فيخصص العموم به كما تخصص الرأس فى قوله : لا يأكل رأسا برأس الغنم والبقر لم ينصرف إلى رأس العصفور بالاتفاق وإن كان حقيقة فيه .

وكذا قوله : كل مملوك لى حر ، لا يتناول المكاتب ^(٣) ، حتى لا يعتق وإن

(١) وقد أجاب عنه ابن ملك وحاصله : أنا لا نسلم منع أن يكون له مأخذ يدل على الشدة ، لشهادة دوران (ل ح م) كيف تركب على تأدية معنى الشدة والقوة كملح وحلم ولحم وحليم ومليح وملحمة والتحم الجرح إذا برا ، والتحم الحرب إذا اشتدت ، وذلك مأخذه الاشتقاق وإن استلزم الكثرة فى بعض المواد على أن اعتبار الملزوم أولى من اعتبار اللازم .

ينظر : (شرح المنار لابن ملك مع حاشية الرهاوى عليها ص ٤٢٥) .

(٢) أى الأطعمة ، وهى جمع بأج ، وقولهم : اجعل الباجات بأجا واحدا : أى ضربا واحدا ولونا واحدا ، يهمز ولا يهمز ، وهو معرب ، وأصله بالفارسية باها ، أى ألوان الأطعمة .

ينظر : (الصحاح ١ / ٢٩٨) .

(٣) هو من الكتاب ، والكتابة عقد شرعا بين المولى وعبده بلفظ الكتابة وما يؤدى مزاياه ، يوجب التحرير يدا فى الحال ورقبة فى المآل وقيل : سمي كتابة لما يكتب فيه من الكتاب على العبد للمولى وللعبد على المولى .

فالمكاتب : العبد يكتب على نفسه بشمته ، فإذا سعى وأداه عتق .

==

وعكسه : الحلف بأكل الفاكهة .

كان أثبت العتق لكل مملوك يضاف إليه بالملك مطلقا ، لأن المكاتب كالحريدا ، حتى كان أحق بمكاسبه ، ولا يملك المولى استكسابه ولا وطء المكاتب ، وكان كونه مملوكا ثابتا من وجه دون وجه ، فلا يتناوله إطلاق الملك بخلاف المدير^(١) وأم الولد^(٢) ، حيث يدخلان في عموم قوله : كل مملوك لى لأن الملك فيهما كامل والرق ناقص .

وعكسه : الحلف بأكل الفاكهة : أى عكس ما ذكرنا من المسألتين الحلف بكذا فإن الحقيقة تركت فيما ذكرنا باعتبار النقصان والقصور ، لأن أصل الاشتقاق يدل على النقصان والتبعية .

== ينظر : (هامش الهداية ٢ / ٣١٦ ، والصحيح للجوهري ١ / ٢٠٩ ، ومجمع الأنهر ١ / ٤٠٥) .

(١) هو : من أعتق عن دبر ، والدبر خلاف القبل من كل شيء ، يقال : دبر الرجل عبده تدبيرا ، إذا اعتقه بعد موته .

وقيل : التدبير فى اللغة : النظر إلى عاقبة الأمر ، وفى الشريعة هو : إيجاب العتق الحاصل بعد الموت بالفاظ تدل عليه صريحا أو دلالة ، وهو نوعان :

مطلق وهو : أن يعلق عتقه بموت مطلق مثل أن يقول : إن مت فانت حر ، أو بموت يكون الغالب وقوعه مثل : إن مت إلى مائة سنة فانت حر .

ومقيد : وهو أن يعلق بموت مقيد مثل أن يقول : إن مت فى مرضى هذا ، فانت حر .

ينظر : (العناية شرح الهداية المطبوع على هامش الهداية ١ / ٤٥٢ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٠٧ ، والمصباح المنير ١ / ١٨٨) .

(٢) وهى تصدق لغة : على الزوجة وغيرها ممن لها ولد ثابت النسب وغير ثابت النسب .

وشرعا : جارية استولدها الرجل بملك اليمين أو النكاح أو بالشبهة .

ينظر : (مجمع الأنهر بما فى هامشه ١ / ٥٣٤) .

حلف لا يأكل فاكهة ولا نية له ، لم يحدث بأكل الرمان والرطب والعنب
عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

وعندهما : يحث بأكلها ، وهو قول الشافعي ^(١) - رحمه الله .

وإن نوى عند الحلف يحث بالإجماع ^(٢) ، كذا في التحفة ^(٣) .

قالوا : إن الفاكهة اسم مشتق من التفكه ما يؤكل على سبيل التمتع ، وهذه
الاشياء أكمل ما يكون من ذلك ، ومطلق الاسم يتناول الكامل .

وأبو حنيفة - رحمه الله - يقول : الفاكهة اسم مشتق من التفكه وهو
التمتع ، قال الله تعالى : ﴿ فاكهين... ﴾ ^(٤) الآية أى متنعمين ، والتمتع زائد
على ما به قوام البدن / ^(٥) والرطب والعنب يتعلق بهما القوام ، وقد يجزئ
بهما في بعض المواضع .

(١) وبه قال مالك وأحمد .

انظر : (المجموع للنووي ٨ / ٦٩ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٨٠٣ - ٨٠٤ ،
والهداية ١ / ٤٧٠) .

(٢) راجع : (مجمع الأنهر ١ / ٥٦١ - ٥٦٢ ، والهداية ١ / ٤٧٠ ، وبدائع الصنائع
٣ / ٦٠ ، والمجموع للنووي ١٨ / ٦٩ - ٧٠ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٨٠٣ -
٨٠٤ ، والكافي ١ / ٤٥٢) .

(٣) لعله أراد بالتحفة : تحفة الفقهاء للإمام علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي
المتوفى سنة (٥٥٣ هـ) . وهو كتاب مطبوع متداول . وشرحها تلميذه الكاساني
شرحاً عظيماً وسماه (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) .
ينظر : (كشف الظنون ١ / ٣٧٧) .

(٤) سورة الدخان / ٢٧ ، والآية بكاملها : ﴿ ونعمة كانوا فيها فاكهين ﴾ .

(٥) ق ٦٥ / ب من ب .

وبدلالة سياق النظم كقوله : طلق امرأتى إن كنت رجلا ، وبدلالة معنى يرجع إلى المتكلم كما فى يمين الفور .

والرمان فى معنى الدواء وقد يقع به القوام أيضا ، وهو قوت من جملة التوابل^(١) إذا ييس ، فكان فى هذه الأشياء وصف زائد وهو الغذائية .

فلهذه الزيادة لا يتناولهما مطلق اسم الفاكهة ، كما أن مطلق اسم اللحم لا يتناول لحم السمك للنقصان .

قالوا : هذا اختلاف عرف وزمان ، فأبو حنيفة أفتى على حسب زمانه .

وهما كذلك ، وفى عرفنا ينبغى أن يحث بأكلها بالاتفاق .

ومنها : « دلالة^(٢) سياق النظم » أى سوق الكلام يعنى ترك الحقيقة لقرينة لفظية التحقت به سابقة أو متأخرة كقول الرجل لآخر : طلق امرأتى إن كنت رجلا واصنع فى مالى ما شئت إن كنت رجلا ، لا يكون توكيلا ومنها دلالة معنى يرجع إلى المتكلم كما فى يمين الفور وذلك مثل امرأة قامت لتخرج فقال لها زوجها : إن خرجت فأنت طالق /^(٣) أنه يقع على الفور ، حتى لو جلست ومكثت ساعة ، ثم خرجت لم تطلق ، وكذا لو قال له : تعال تغد معى فقال : والله لا أتغد وذهب إلى بيته وتغدى لم يحث ، فإن حقيقة هذا الكلام للعموم لدلالة الفعل على مصدر منكر واقع فى موضع النفى ، إذ التقدير

(١) هى جمع التابل (بفتح الباء وقد تكسر) كهاجر وصاحب هو الأبرار ، ويقال : إنه معرب ، ومنه : قوبلت القدر إذا أصلحتها .

(الصحاح ٤ / ١٦٤٤ ، والمصباح المنير ١ / ٧٢) .

(٢) عبارة ب (دلالة سياق ودلالة سياق النظم) وهى الأصح .

(٣) ق ٥٨ / ١ من ح .

وبدلالة محل الكلام كقوله - عليه الصلاة والسلام - : (وإنما الأعمال بالنيات). وقوله - عليه الصلاة والسلام - : (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان).

لا أتغدى تغديا ولا أخرج خروجاً ، فيقتضى أن يحث لكل تغد وخروج ولكنها تركت بدلالة حال المتكلم ، إذ من المعلوم أنه أخرج الكلام مخرج الجواب ، فيقدر به ، لأنه بناء عليه ، وهذا النوع من اليمين سبق به أبو حنيفة - رحمه الله - ولم يسبق ، وكانوا يقولون قبل ذلك : اليمين مؤبدة كقوله : لا أفعل كذا أو مؤقته كقوله : لا أفعل اليوم كذا .

فأخرج أبو حنيفة - رحمه الله - قسماً آخر ، وهو ما يكون مؤبداً لفظاً ومؤقتاً معنى وأخذه من حديث جابر وأبيه ^(١) - رضي الله عنهما - حيث دعيا إلى نصره إنسان فحلفا أن لا ينصراه ، ثم نصراه ^(٢) بعد ذلك ولم يحتثا .

والفور في الأصل مصدر فارت القدر إذا غلت ، واستعير للسرعة ، ثم سميت به الحالة التي لا لبث فيها ، فقليل : جاء فلان من فوره - أى من ساعته ومنها دلالة محل الكلام كقوله - ﷺ - : (وإنما الأعمال بالنيات) ^(٣) .

(١) هو : عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصاري ، الصحابي الجليل معدود في أهل العقبة ويتر ، وكان من النقباء ، ثبت ذكره في الصحيحين ، مناقبه كثيرة جداً ، استشهد بأحد سنة (٣ هـ) وصلى عليه رسول الله - ﷺ - وهو أول قتيل قتل من المسلمين يومئذ ، ودفن هو وعمرو بن الجموح في قبر واحد .

انظر : (الإصابة ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، وأسد الغابة ٣ / ٣٤٦ ، والاستيعاب ٢ / ٣٣١ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٢٢٤)

(٢) ساقطة من ب .

(٣) سبق تخريجه في ص ١٢٥ .

وقوله - ﷺ - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١)
فإن كان ظاهر الكلام يقتضى أن لا يوجد العمل إلا بالنية نظرا إلى كلمة
الحصر.

وأن لا يوجد الخطأ والنسيان والإكراه أصلا ، نظرا إلى إسناد الارتفاع إلى
ما هو محلي / (٢) باللام والمستغرق للجنس ، وقد يرى العمل يوجد بلا نية ،
وكذا يوجد الخطأ والنسيان والإكراه ، فعرفنا بنوبة (٣) محل الكلام عن قبول
الحقيقة أنها ساقطة وليست بمرادة ، وأن العمل فى حديث النية ، والخطأ

(١) أخرجه : (ابن ماجة ١ / ٦٥٩) بلفظ (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما
استكرهوا عليه) . وأقرب الالفاظ إلى لفظ الشارح . هو ما رواه ابن عدى فى
(الكامل ٢ / ٥٧٣) : (رفع عن هذه الأمة ثلاثا : الخطأ والنسيان ، والأمر يكرهون
عليه) .

واختلف أقوال العلماء فى صحة هذا الحديث وضعفه .

فقال عبد الله ابن الإمام أحمد : سألت أبى عنه ، فأنكره جدا ، وقال المناوى :
ورمز المصنف (السيوطى) لصحته وهو غير صحيح ، فقد تعقبه الهيثمى بأن فيه
يزيد بن ربيعة وهو ضعيف .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي وصححه أيضا ابن حبان .

ونقل ابن حجر فى التلخيص الحبير عن الإمام النووي قوله : إنه حديث حسن .

انظر : (المستدرک ٢ / ١٩٨ ، وشرح معانى الآثار ٣ / ٩٥ ، والتلخيص الحبير ص
٥٤ ، وفيض القدير شرح الجامع الصغير ٢ / ٢١٩) .

(٣) فى ٦٦ / ١ من ب .

(٤) النبوة والنباوة : ما ارتفع من الأرض .

(الصحاح ٦ / ٢٥٠٠) .

والنسيان والإكراه فى حديث الرفع مجاز عن الحكم بطريق إطلاق اسم الشيء على موجب ، أو بطريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ كأنه قيل حكم الأعمال بالنيات ، ورفع حكم الخطأ .

والحكم نوعان : أحدهما الثواب والإثم . والثانى : الجواز والفساد . وهما مختلفان ، لأنه قد يوجد الجواز ولا ثواب كما لو صلى رياء وسمعة راعيا للأركان والشرائط ، يجوز حكما ولا يستحق الثواب ، وقد يوجد الفساد ولا إثم كما لو جرى على لسانه شيء من كلام الناس من غير قصد فى صلاته ، تفسد صلاته ولا يآثم .

وإذا ثبت اختلاف المعنيين صار هذا اللفظ بمنزلة المشترك كاسم القرء فلا يجوز احتجاج الخصم به علينا فى اشتراط النية فى الوضوء ، وفى فساد الصوم بالخطأ والإكراه حتى يقيم دليلا على أن المراد / ^(١) منه ليس إلا ما يتعلق من الصحة والفساد .

ولا يمكنه ذلك ، لأن ما يتعلق بالآخرة ، وهو الثواب والمآثم مراد بالإجماع فلا يجوز أن يكون حكم الدنيا وهو الجواز والفساد مرادا ، لعدم جواز عموم المشترك .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أن الحكم مشترك ، بل هو عام معنوى كالشيء لأن حكم الشيء هو الأثر الثابت به ، فيتناول كليهما بهذا المعنى العام ، لا بكونه موضوعا بإزاء كل واحد ، فكان من قبيل الشيء لا من قبيل القرء ، إلا يرى أنه يتناول الثواب والمآثم لا باعتبار كونه ثوابا أو إثما ، بل باعتبار كونه

(١) ق ٥٨ / ب من ح .

والتحريم المضاف إلى الأعيان كالمحارم والخمر حقيقة عندنا خلافا للبعض

أثرا ثابتا بالفعل كالشئ يتناول الماء والنار باعتبار الوجود .

واعلم أن القاضى أبا زيد لم يفرق بين المقتضى ^(١) والمحذوف كما هو مذهب عامة أهل الأصول ، وجعل هذين الحديثين من باب المقتضى ، فيستقيم على قوله الاستدلال ، لعدم جواز عموم المقتضى عندنا .

فأما الشيخان : فخر الإسلام وشمس الأئمة خالفاه فى المحذوف وفرقا بين المقتضى والمحذوف ، وجوزا عموم المحذوف دون المقتضى ^(٢) .

والحديثان من قبيل المحذوف على أصلهما ، اضطررا إلى تخريج الحديثين على وجه لا يرد نقضا على ما (اختارا) ^(٣) من جواز عموم المحذوف ، فيينا انتفاء / ^(٤) العموم فيهما على الاشتراك دون الاقتضاء وفيه من التمثل ما يرى ^(٥) .

قوله : والتحريم المضاف الى آخره . . .

(١) هو : ما لا صحة له إلا بإدراج شئ آخر ضرورة صحة كلامه ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ أى أهل القرية .

(التعريفات للجرجاني ص ٢٢٦) .

(٢) راجع : (أصول فخر الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٢ / ٢٤٣ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١ / ٢٤٩ - ٢٥٠ والتقويم ص ٢٤٥ فما بعدها مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٣) فى ب (اختار) بالافراد وهو خطأ .

(٤) ق ٦٦ / ب من ب .

(٥) وقد صدق العلامة عبد العزيز البخارى حيث قال : (وقد كنت فيه برهة من الزمان فلم يتضح لى على وجه يعتمد عليه ، وراجعت الفحول فلم يشيروا على بجواب شاف وهو أعلم بالحقيقة) .

==

اعلم أن أصحابنا العراقيين ، والكرخي ، ومن تابعه ، وعامة المعتزلة ، قالوا : التحريم المضاف إلى الأعيان كقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ .
 ﴿ وحرمت عليكم الميتة ﴾ ^(١) وقوله - ﷺ - : « حرمت الخمر لعينها » ^(٢) للفعل المقصود منها بدلالة محل الكلام ، إذ التحريم هو المنع ، وبه يصير المكلف ممنوعاً عما فى مقدوره ، والفعل مقدوره ، فأما الأعيان فليست بمقدوره .

لنا إذا كانت معدومه فكيف وهى موجودة ، فدل أن المراد تحريم الفعل أى نكاح أمهاتكم ، وأكل الميتة ، وشرب الخمر .
 وقال قوم من القدرية ^(٣) : إنه مجمل لا يصح التعلق بظاهره ، لأنه لما ثبت أن المراد تحريم فعل من الأفعال المتعلقة بتلك الأعيان ، وذلك الفعل غير مذكور وليس إضمار البعض أولى من البعض ، فأما أن يضمن الكل فهو محال فيتوقف فى الكل ، ولأن القول بثبوت التحريم على العموم بحيث العين والفعل جميعاً به متعذر .

== (كشف الأسرار ٢ / ١٠٦) .

(١) سورة المائدة / ٣ .

(٢) أخرجه : (النسائي ٨ / ٣٢١ ، بلفظ : (حرمت الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب) وهو قول ابن عباس رضى الله عنه .
 وأحمد فى مسنده ٢ / ٢٥ بلفظ : (لعنت الخمر على عشرة وجوه : لعنت الخمر بعينها وشاربها ، وساقها .. الحديث) .

(٣) وهم الذين يزعمون أن كل عبد خالق لفعله ، ولا يرون الكفر والمعاصى بتقدير الله تعالى ، ورئيسهم معبد بن خالد الجهنى ، البصرى ، وهو أول من تكلم فى القدر وقيل : أول من تكلم فى القدر رجل من أهل العراق ، يقال له (سوسن) كان نصرانياً فأسلم ، ثم تنصر ، أخذ عنه معبد الجهنى ، وأخذ غيلان بن مسلم الدمشقى عن معبد الجهنى ، وإنما سموا بالقدرية لزعمهم أن الناس هم الذين يقدرون على ==

ولكننا نقول : إذا أضيف التحريم إلى عين ، كان ذلك أمارة لزومه وتحققه ، فيصح وصف العين به ، ومعنى اتصافها به خروجها من أن يكون محظرا للفعل شرعا ولم يبق محظرا له ، وهذا كالتسخير ولم يكن للتوقف / (١) معنى مع صحة إضافة التحريم إليها ، وللإجمال أيضا ، لأنه ضروري يصار إليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ، فلا يجوز التوقف والإجمال .

والتحريم هو المنع وهو نوعان : منع الرجل عن الشيء كقولك لغلامك : لا تأكل هذا الخبز وهو موضوع بين يديه ، ومنع الشيء عن الرجل بأن رفع الخبز من بين يديه .

فإضافة التحريم إلى الفعل ، كان من قبيل النوع الأول ، وإلى العين من النوع الثاني .

قال عبد القاهر البغدادي : إن الأمة اجتمعت قبل هذه الطائفة من القدرية على تحريم وطء الأمهات والبنات من هذه الأمة ويكفرون المتأول لها ويقولون إنما حكمنا بكفره لتأويله « نصا » (٢) لا يحتمل إلا معنى واحدا (٣) .

== أكسابهم ، وإنه ليس لله عز وجل في أكسابهم ولا في أعمال سائر الحيوانات صنع وتقدير .

ينظر : (التعريفات للبرجاني ص ١٧٤ ، والفرق بين الفرق ص ١٨ بهامشه ١١٥) .

(١) ق ٥٩ / ١ من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) قلت : لم أقف على هذا النص في كتب الشيخ عبد القاهر البغدادي المتداولة ، ولكن الشارح - رحمه الله - نقله باختصار عن شيخه عبد العزيز البخاري الذي نسب إلى البغدادي .

انظر (كشف الأسرار ٢ / ١٠٧) .

ويتصل بما ذكرنا حروف المعانى .

فالواو لمطلق العطف من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب .

وذكر صاحب ^(١) الميزان : إن المعتزلة إنما أنكرت حرمة الأعيان احترازاً عن مناقضة مذهبهم الفاسد فى نفى خلق أفعال العباد عن الله تعالى لما أن بعضها قبيح وخلق القبيح قبيح ، ويرد عليهم الأعيان القبيحة .

فقالوا : لا قبح فيها . فيرد عليهم الأعيان المحرمة / ^(٢) إذ التحريم يستدعى حرمة المحرم ، فأنكروا إضافة التحريم إلى الأعيان ^(٣) .

قوله : ويتصل بما ذكرنا حروف المعانى . . فإنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز وبعض المسائل مبنى عليها ، فلا بد من ذكرها .

اعلم أن لفظ الحروف يطلق على حروف التهجى التى هى أصل تراكيب الكلام وعلى ما يوصلُ معانى الأفعال إلى الأسماء ، وعلى ما يدل على معنى فى غيره على ما فسر فى علم النحو .

(١) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن علاء الدين شمس النظر ، السمرقندى الحنفى ، فقيه ورع ، أصولى متبحر ، فاضل جليل القدر ، تفقه على ميمون المكيولى ، وأبى اليسر البزدوى ، وتفقهت عليه ابنته فاطمة وزوجها أبو بكر بن مسعود الكاسانى ، من مؤلفاته : ميزان الأصول فى نتائج العقول ، واللباب فى الأصول ، وتحفة الفقهاء ، توفى سنة (٥٥٣ هـ) ، على ما قاله حاجى خليفة ، وقيل سنة (٥٤٩ هـ) .

ينظر : (الفوائد البهية ص ١٥٨ ، وكشف الظنون ٢ / ١٩١٦ - ١٩١٧ ، والجواهر المضية ٣ / ٨٣) .

(٢) ق ٦٧ / ١ من ب .

(٣) راجع : (الميزان ص ٢٥٣ ، ، وكشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٧٧) .

ثم إطلاق لفظ الحروف ههنا على المذكور فى هذا الفصل بطريق التغليب
لأن بعضه أسماء مثل إذا ، ومتى وغيرهما

وحروف العطف أكثرها وقوعا ، فابتدأ بها وقال :

فالواو لمطلق العطف . . أى لمطلق الجمع من غير تعرض لمقارنة كما زعم
بعض أصحابنا على قول أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله - ، ولا ترتيب
كما زعم البعض على أصل أبى حنيفة ، وكما زعم بعض أصحاب الشافعى .
وعند جمهور العلماء من أئمة اللغة والفتوى : أنها لمطلق العطف ^(١) .

احتج من قال بالترتيب بقوله - ﷺ - حين « سألوا » ^(٢) عن السعى بين
الصفاء والمروة بأيهما « بدأ » ^(٣) ؟ فقال « ابدؤوا بما بدأ الله تعالى » ^(٤) يريد
قوله تعالى : ﴿ إِنْ الصَّفَا وَالمَرْوَةُ ﴾ ^(٥) . فلو لم يكن الواو للترتيب لما قال
هكذا ، ولما احتاجوا إلى السؤال أيضا ، لأنهم كانوا أهل لسان ، ويقولون
تعالى : ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ ^(٦) والركوع مقدم على السجود بلا خلاف ،
واستفيد هذا من الواو ، ويقولون - ﷺ - لمن قال . من أطاع الله ورسوله فقد
رشد ، ومن عصاهما فقد غوى . « بش خطيب القوم أنت قل ومن عصى
الله ورسوله فقد غوى » ^(٧)

(١) راجع آراء العلماء فى معنى الواو وأقسامها فى (مغنى اللبيب ٢ / ٣٥٤ فما بعدها)

(٢) فى ب (سألوا عنه) بزيادة (عنه)

(٣) فى ب (ابتدأ) وهو غير سليم

(٤) أخرجه (الترمذى ٣ / ٢٧) بلفظ : (بدأ بما بدأ الله به)

(٥) سورة البقرة / ١٥٨

(٦) سورة الحج / ٧٧ والآية بكاملها ﴿ يَا أَيُّهَا آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ
وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾

(٧) أخرجه (البخارى ٢ / ٥٩٤) بلفظ « بش خطيب أنت قل ومن يعصى ==

ولو كان الواو للجمع المطلق / (١) لما افرق الحال بين ما علمه الرسول
- ﷺ - وبين ما قال ذلك القائل .

ولكننا نقول : هذا الحكم لا يعرف الا باستقراء كلام العرب ، وعند
الاستقراء والتأمل فى مواضع كلامهم يتبين أن الواو للجمع المطلق لا للترتيب ،
فإن العرب تقول : جاءنى زيد وعمرو ، فيفهم من هذا اجتماعهما فى المجرى
من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب ، ولو كان للترتيب والمقارنة لما صح أن يقال
: وعمرو بعده أو قبله ، لأنه حينئذ يكون تكرارا وتناقضا ، ولتناقض قوله
تعالى : ﴿ ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة ﴾ (٢) ، لأن عكسه فى الاعراف (٣)
لاتحاد القصة ولأن الفاء وثم للترتيب ، ومع للقران ، فيلزم أن يكون الواو
لغير الترتيب والقران رفعا للتكرار ، لأنه خلاف الأصل .

وأما الجواب عن متمسكهم ، فلأن البداية بالذكر / (٤) فى مصطلح الكلام
يدل على زيادة عناية بذلك الشيء ، فيظهر به نوع قوةٍ صالحةٍ للترجيح .

فلذلك رجّع النبى - ﷺ - بالتقديم فقال : « ابدؤوا بما بدأ الله تعالى »
وصار الترتيب واجبا بفعله أو بقوله لا بالنص .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ لا يفيد الترتيب ، وما عرفناه
به ، كيف وأنه معارض بقوله تعالى : ﴿ واسجدى واركعى ﴾ (٥) ، وإنما

== الله ورسوله ، وأحمد فى مسنده ٤ / ٢٥٦ - ٣٧٩ .

(١) ق ٥٩ / ب من ح .

(٢) سورة البقرة / ٥٨ .

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا .. ﴾ الآية ١٦١ .

(٤) ق ٦٧ / ب من ب .

(٥) سورة آل عمران / ٤٣ ، والآية بكاملها : (يا مريم اقنتى لربك واسجدى واركعى
مع الراكعين) .

وفى قوله لغير الموطوءة إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق إنما تطلق
واحدة عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

عرفناه بقوله - ﷺ - : « صلوا كما رأيتموني أصلى » ^(١) أو يكون الركوع
مقدمة السجود والقيام مقدمة الركوع على ما عرف ، فلذلك عرف الترتيب .
وكذا رده ^(٢) - ﷺ - على الاعرابى لم يكن لإفادة الواو للترتيب ، إذ لا
ترتيب فى معصيتهما « لعدم » ^(٣) انفكاك إحداهما عن الأخرى بل لترك اسم
الله تعالى على سبيل التعظيم .

قوله : وفى قوله لغير الموطوءة إلى آخره .. هذا رد لما زعم بعض مشائخنا أن
الواو « للترتيب » ^(٤) عند أبى حنيفة - رحمه الله - وللمقارنة عندهما ، بدليل
هذه المسألة وهى : أنه إذا قال لغير الموطوءة : إن دخلت الدار فأنت طالق
وطالق وطالق ، فدخلت ، تطلق واحدة عنده ، وثلاثا عندهما .
فلو لم يكن للمقارنة عندهما ينبغى أن يقع الأول ولغى الثانى والثالث ،
لعدم المحل .

وعنده لو لم يكن للترتيب لوقعن جملة كما لو علقن .

(١) تقدم تخرجه فى ص ٣٨٦ .

(٢) وذلك بقوله : « بش خطيب القوم أتت ، قل ومن عصى الله ورسوله فقد غوى » .

حينما قال الاعرابى : من أطاع الله ورسوله فقد اهتدى ومن عصاهما فقد غوى .

ينظر : (الكشف للبخارى ٢ / ١١٠) .

(٣) فى ب (لعدم لعدم) وهو تكرار بلا فائدة .

(٤) ساقطة من ب .

لأن موجب هذا الكلام عنده الافتراق ، فلا يتغير بالواو . وقالوا : موجب الاجتماع ، فلا يتغير بالواو .

وإذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق وطالق وطالق ، إنما تبين بوحدة ، لأن الأول وقع قبل التكلم بالثاني ، فسقطت ولايته ، لفوات محل التصرف .

فقال : وفي غير الموطوءة إنما تطلق إلى آخره .. أى ليس الأمر كما زعموا ، بل الواو لمطلق العطف عند أصحابنا جميعا ، وإنما الاختلاف فى هذه المسألة بناء على كيفية تعلق الثانى والثالث بالشرط ، لا أنها أوجبت الواو المقارنة أو الترتيب ، ولهذا لو نجز وقال : أنت طالق وطالق وطالق ، لا يقع إلا واحدة بالاتفاق .

فلو كان / (١) اختلافهم فى المسألة الأولى باعتبار موجب الواو لثبت الاختلاف فى المسألتين .

ثم عند أبى حنيفة ذكر الطلقات « متعاقبة » (٢) وطالق الثانى والثالث ، جملة ناقصة ، فيتوقف على الأولى لا محالة فى إفادة المعنى ، فيتعلق الثانى بعد تعلق الأول ، فكان الأول متعلقا بالشرط بلا واسطة والثانى بواسطة والثالث بواسطتين ، فإذا تعلق بهذا الترتيب ينزل كذلك أيضا ، لأن الجزاء ينزل على الوجه الذى تعلق .

وعندهما : تعلقن بالشرط بلا واسطة ، فكذا ينزل جملة عند وجود الشرط وذلك لأن فى الجملة الناقصة ، الشرط كالمذكور مرة أخرى كأنه قال :

(١) ق ٦٠ / ١ من ح .

(٢) ساقطة من ب .

إن دخلت الدار فأنت طالق ، إن دخلت الدار فأنت طالق فيقع الثلاث بدخلة واحدة ، كما لو كرر الشرط صريحا ، كذا في الجامع الكبير ^(١) .

قوله : وإذا قال لغير الموطوءة إلى آخره .. هذه المسألة توهم / ^(٢) أن الواو للترتيب ، فأزاح الوهم بقوله : إنما تبين بواحدة ، لأن الأول وقع قبل التكلم بالثاني ، لصدوره من أهله في محله ، وليس في الكلام ما يدل على القران ولا في آخره ما يغير أوله ، ليتوقف الأول على الثاني والثالث ، فيقع الأول ، ولغى الثاني والثالث ، لعدم محل الوقوع لا لفساد في التكلم ولا ، لأن الواو للقران .

وقال مالك والشافعي ^(٣) وأحمد بن حنبل والليث ^(٤) بن سعد « وريبعة ابن أبي ليلى » ^(٥) تطلق ثلاثا ، لأن الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ ، فصار

(١) راجعه في (ص ٣٧ ، والهداية ١ / ٣٥٢ - ٣٥٣) .

(٢) ق ٦٨ / ١ من ب .

(٣) أى في قوله القديم ، وقال أكثر أصحابه : إنه لا يقع عليها إلا طلبة واحدة وما ذكروه في القديم فإنما حكى مذهب مالك ، وعند أحمد كذلك لا يقع بها إلا واحدة خلافاً لما نسب إليه الشارح - رحمه الله - .

ينظر : (المجموع للتووى ١٧ / ١٣٠ - ١٣١ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٣٠ - ٢٣١ ومجمع الأنهر ١ / ٤٠٠ ، والكافي ٢ / ٥٧٩) .

(٤) هو : ليث بن سعد بن عبد الرحمن ، يكنى أبا الحارث ، إمام أهل مصر في الفقه والحديث ، من أصحاب مالك وعلى مذهبه ، ثم اختار لنفسه مذهباً كان من الكرماء الأجواد ، سمع من نافع مولى ابن عمر رضى الله عنه ولد سنة (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك ، وتوفي سنة (١٧٥ هـ) ودفن بالقراقة الصغرى بمصر وقبره مشهور بها ، من مؤلفاته : كتاب التاريخ ، وكتاب مسائل في الفقه .

انظر : (الفهرست لابن النديم ص ٢٨١ ، وسير أعلام النبلاء ٨ / ١٣٦ فما بعدها ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٢٧) .

(٥) هكذا في النسختين معا والصواب (وريبعة ، وابن أبي ليلى) بإسقاط الواو ، وريبعة =

وإذا زوج أمتين من رجل بغير إذن مولاها ، وبغير إذن الزوج ثم قال المولى : هذه حرة وهذه متصلا ، بطل نكاح الثانية ، لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف فى حق الثانية ، فبطل الثانى قبل التكلم بعقدهما .

فصار كما لو قال : أنت طالق ثلاثا ، ولكن هذا غلط ، لما بينا أن الواو لمطلق العطف لا للقران .

ثم على قول أبى يوسف : يقع الأول قبل الفراغ من التكلم بالثانى . وعند محمد : عند الفراغ عن التكلم بالثانى ، لجواز أن يلحق بكلامه شرطا أو استثناء فيتغير أوله .

وما قاله أبو يوسف أحق ، لأن وقوع الأول لو كان بعد الفراغ من التكلم بالثانى ينبغى أن يقعا جميعا ، لوجود المحل مع صحة التكلم ، كذا قال شمس الأئمة (١) .

قوله : وإذا زوج أمتين إلى آخره .. إذا زوج الأمتين فضولى بغير إذن «المولى» (٢) والزوج ، ثم قال المولى : هذه حرة وهذه متصلا بواو العطف ،

== هو : أبو عثمان ريعة بن أبى عبد الرحمن فروخ ، الإمام مفتى المدينة ، عالم الوقت ، القرشى ، التميمى ، مولاها ، المشهور بريعة الراى ، كان من أئمة الاجتهاد ، وكان ثقة كثير الحديث فضائله كثيرة ، توفى سنة (١٣٦ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٢٨٨ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٤٤ ، وسير أعلام النبلاء ٦ / ٨٩ فما بعدها) .

وأما ابن أبى ليلى فقد تقدمت ترجمته فى ص ١٢٥ .

(١) راجع : (أصوله ١ / ٢٠٣) .

(٢) ساقطة من ب .

وإذا زوج رجلا أختين في عقدتين بغير إذن الزوج ، فبلغه فقال : أجزت
نكاح هذه وهذه ، بطلا ، كما إذا أجازهما معا ، وإن أجازهما متفرقا يبطل
الثاني وهذا يوهم أنه للقران وليس كذلك ، ولكن صدر الكلام بتوقف على
آخره إذا كان في آخره ما يغير أوله ، كما في الشرط والاستثناء .

بطل نكاح الثانية كما لو اعتقهما بكلامين منفصلين ، ولو اعتقهما معا ، لا
يبطل نكاح واحدة منهما ، وهذه المسألة توهم أن الواو للترتيب .
فقال : إنما يبطل نكاح الثانية لفوات محل الإجازة ، لا لاقتضاء الواو
الترتيب .

وذلك لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقف في الثانية يعني بعدما اعتقت
الأولى لا تبقى الثانية محلا للنكاح الموقوف ، لأنه لا حل للأمة في مقابلة
الحرية حال توقف نكاح الأمة .

فإنه إذا تزوج أمة نكاحا موقوفا ، ثم تزوج حرًا نكاحا نافذا أو موقوفا ،
بطل نكاح الأمة أصلا / (١) ، لأن حال التوقف حال انضمام الأمة إلى الحرية ،
والنكاح الموقوف معتبر بابتداء النكاح وليست الأمة بمحل لابتداء النكاح منضمة
إلى الحرية .

فلهذا بطل توقف نكاح الثانية بعدما عتقت الأولى قبل الفراغ عن التكلم
بعتقها .

بخلاف ما إذا زوج أختين في عقدتين بغير إذن الزوج ، فبلغه فقال : أجزت
نكاح هذه وهذه ، حيث يبطل نكاحهما ، كما إذا أجازهما معا ، ولو أجازهما

(١) في ٦٠ / ب من ب .

وقد تكون الواو للحال كقوله لعبده : أد إلى ألفا وأنت حر . حتى لا يعتق
إلا بالأداء .

متفرقا ، بطل الثانى ، لأن آخر الكلام إذا كان يغير أوله ، توقف أول الكلام
على آخره ، كما لو توقف على الشرط والاستثناء ، وإذا لم يغير لا يتوقف .
ففى مسألة الاختين آخر الكلام يغير أوله ، لأنه إذا لم تضم الثانية إلى
الأولى صح نكاح الأولى ، وإذا ضم إليها بطل نكاحهما للجمع بين الاختين ،
وإذا اتصل به آخره سلب عنه الجواز فإنه بآخره ثبت الجمع ، وإذا يبطل
نكاحهما ، فيتوقف على آخره لهذا ، لا لاقتضاء واو العطف القران ، بخلاف
ما إذا أجاز متفرقا ، حيث يصح نكاح الأولى ، لأن صدر الكلام يتوقف على
الآخر الذى هو متغير بشرط الوصل فإذا كان منفصلا عنه لا يتوقف .

قوله : وقد تكون الواو للحال .. واعلم أن الأصل فى الجملة الواقعة موقع
الحال أن لا يدخلها الواو ، لأن الإعراب لا ينتظم الكلمات إلا بعد أن يكون
هناك تعلق ينتظم معانيها ، فإذا وجدت الإعراب قد تناول شيئا بدون الواو ،
كان ذلك دليلا على تعلق هناك معنى ، فلذلك يكون مغنيا عن تكلف تعلق
آخر إلا أن النظر إليها من حيث كونها جملة مستقلة بفائدة غير متحدة بالجملة
السابقة كما فى الحال المؤكدة وغير منقطعة عنها لجهة جامعة بينهما كما ترى فى
نحو جاء زيد وفرسه يعدو ، ويبسط العذر فى أن يدخلها واو للجمع بينها
وبين الأولى مثله فى نحو قام زيد وقعد عمرو ، لأن الواو أطلق الجمع ،
والاجتماع الذى بين الحال وذى الحال من احتمالاته ، فيجوز استعارتها لمعنى
الحال عند الاحتياج ، وإذا ثبت هذا فاعلم أنه إذا قال لعبده : أد إلى ألفا وأنت
حر ، لا يعتق إلا بالأداء ، لأن الواو للحال ، إذ لا يحسن العطف ههنا ،
لأن الجملة الأولى فعلية طلبية ، والثانية إسمية خبرية وبينهما كمال الانقطاع .

فلا يحسن العطف ، لعدم الاتصال بين الجملتين ، ولا بد منه على ما عرف ،
فلذلك جعلوها للحال ، ولما صارت للحال ، والأحوال شروط لكونها مقيدة
كالشرط ، تعلقت الحرية بالأداء ، كما فى قوله : إن دخلت الدار راكبة فأنت
طالق ، تعلق الطلاق بالركوب تعلقه بالدخول ، فصار كأنه قال : إن أدبت
إلى ألفا فأنت حر ، هذا تقرير عامة الكتب .

فإن قيل : ما ذكر عكس ما يقتضيه هذا / ^(١) الكلام ، فإن الواو دخلت
فى قوله : أنت حر ، فيقتضى أن تكون الحرية شرطا للأداء كما فى قوله / ^(٢)
أنت طالق وأنت مريضة إذا نوى التعليق ، كان المرض شرطا للطلاق لا
عكسه ، وإذا ثبت ذلك كانت الحرية سابقة على الأداء ، لأن الشرط مقدم على
المشروط لا محالة فلا يكون معلقا ، وإذا انتفى التعليق كانت الحرية واقعة فى
الحال .

قلنا : الجواب عنه من وجوه :

أحدها : أنه من باب القلب كقوله : عرضت الناقة على الجوض - أى
الجوض على الناقة - وهو شائع فى الكلام ، فيكون التقدير : كن حرا وأنت
مؤد إلى ألفا أى أنت فى هذه الحالة ، وإنما يحمل على هذا ، لأنه لا يصح
تعليق الأداء بما دخل فيه الواو ، لأن التعليق إنما يصح ممن يصح منه التنجيز ،
وليس فى وسع المتكلم تنجيز الأداء ، فكيف يصح تعليقه .

ولما لم يصح العمل بظاهره ، ولا يمكن العمل بالعطف أيضا ، جعلناه من
باب القلب الذى هو شعبة من الكلام .

(١) فى ٦١ / ١ من ج .

(٢) فى ٦٩ / ١ من ب .

وقد تكون لعطف الجملة فلا تجب بها المشاركة في الخبر كقوله : هذه طالق ثلاثا .

وهذه طالق ، وتطلق الثانية واحدة ، وكذا في قولها : طلقني ولك ألف حتى

والثاني : قوله : وأنت حر من الأحوال المقدرة ، كقوله تعالى : ﴿فادخلوها خالدين﴾^(١) أى مقدرين الخلود في حالة الدخول ، لا من الأحوال الواقعة . فإن غرض المتكلم عدم وقوع الحرية في الحال ، فيكون معناه : أد إلى ألفا مقدرًا للحرية في حال الأداء ، فكانت الحرية متعلقة بالأداء .

والثالث : أن الجملة الواقعة حالا قائمة مقام جواب الأمر بدلالة مقصود المتكلم ، فأخذت حكمه ، ويصير معنى الكلام : أد إلى ألفا تصير حرا ، فحيث كانت الحرية ، متعلقة بالأداء .

وقيل : إنه إذا جعل الحرية حال الأداء - أى وصفا له - لا يسبق الأداء ، إذ الحال لا يسبق ذا الحال ، والصفة لا تسبق الموصوف .

قوله : وقد تكون لعطف الجملة .. أى وقد تكون الواو لعطف الجملة ، لا كما زعم البعض أنه للنظم أو للابتداء ، فلا تجب به المشاركة في الخبر كقوله : هذه طالق ثلاثا . وهذه طالق ، فتطلق الثانية واحدة ، لأن الشركة في الخبر إنما كانت للافتقار ، وإذا كانت تامة فقد ذهب دليل الشركة .

وكذا في قولها : طلقني ولك ألف لعطف الجملة عند أبى حنيفة - رحمه الله - حتى إذا طلقها لم يجب له شيء .

(١) سورة الزمر / ٧٣ . والآية بكاملها : ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا حتى إذا جاؤوها ففتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾ .

إذا طلقها لا يجب شيء ، وقالوا : إنها للحال فيصير شرطا وبدلا فيجب الألف ،
والفاء للوصل والتعقيب .

وقالا : إن الواو للحال بدلالة حالة المعاوضة ، إذ الخلع عقد معاوضة ،
فيصير شرطا لما بينا أن الأحوال شروط ، فيجب الألف عليها إذا طلقها ، كما
في قوله : احمل هذا الطعام ولك درهم .

وله أن العطف حقيقة وحملها / ^(١) على الحقيقة واجب ، حتى يقوم دليل
يعارضها .

ومعنى المعاوضة لا يصلح معارضا ، لأنه أمر زائد في الطلاق ، لأنه ينفك
عن المال ، إذ عادة الكرام الامتناع عن العوض في الطلاق والعتاق ، بخلاف
الإجارة لأنها لا توجد بدونه ، وبدليل أن العوض إذا دخله صار يمينا / ^(٢) من
جانب زوج بأن قال : أنت طالق على ألف ، أو أد إلى ألفا وأنت طالق ،
حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها ، ولو كان معنى المعاوضة أصليا ، لما صار
يمينا ولصح رجوعه كما في النكاح وسائر المعاوضات .

وإذا كان كذلك لا يصح معارضا ، لأن العارض لا يعارض الأصل .

قوله : والفاء للوصل والتعقيب .. أى موجب الفاء وجوب الثانى بعد الأول
بغير مهلة أى بدون تطاول المدة بينهما .

قال عبد القاهر ^(٣) - رحمه الله - : أصل الفاء اتباع والعطف فرع على

(١) ق ٦٩ / ب من ب .

(٢) ق ٦١ / ب من ح .

(٣) هو : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني من أكابر النحويين ، الإمام
المشهور ، عالم النحو والبلاغة ، من كبار أئمة العربية والبيان شافعيًا ، وكان فارسي
الأصل ، جرجاني المولد ، وأول من دون علم المعاني ، وكلامه فيه وفى البيان يدل ==

فيتراخى المعطوف عن المعطوف عليه بزمان وإن لطف ، فإذا قال : إن دخلت هذه الدار فهذه فأنت طالق ، فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ .

ذلك ألا يرى أنه لا يعرى عن الاتباع بوجه ، وقد يكون الاتباع متجردا عن العطف كما فى جواب الشرط بالفاء فعرف أن أعرف المعنيين هو الاتباع ^(١) .
ومعنى قوله : وإن لطف هو :

إن من ضرورة التعقيب تراخى الثانى عن الأول بزمان ، وإن قل ذلك الزمان بحيث لا يدرك ، إذ لو لم يكن كذلك كان مقارنا ، والقمران ليس بموجب له .

== على جلالته وتحقيقه وديانته وتوفيقيه ، صنف كتب كثيرة من أهمها : المقتصد فى شرح الإيضاح ، العوامل المائة وشرحه ، ، إعجاز القرآن الكبير ، أسرار البلاغة ، دلائل الإعجاز وغيرها توفى سنة (٤٧١ هـ) وقيل (٤٧٤ هـ) .

انظر : (وفات الوفيات ١ / ٦١٢ ، ومفتاح السعادة ١ / ١٦٥ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٤٠ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٣ / ٢٤٤ ، وطبقات المفسرين للدوادى ١ / ٢٣٠ ، وكشف الظنون ١ / ١١٠ ، ١٢٠ ، ٢ / ١١٦٩ ، ١٧٦٩ ، ومقدمة كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ص ١٧ فما بعدها) .

(١) انظر : (كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٤١ - ٩٤٢) .

وهذا نصه :

(وينبغى أن تعلم أن أصل الفاء الاتباع والعطف فرع على ذلك ، ألا ترى أنه لا يعرى عن الاتباع بوجه ، لأنك إذا قلت : ضربت زيدا فعمرا ، كنت قد أتبعتم عمرا زيدا مع عطفك له على ما قبله لفظا ، وقد يكون الاتباع متجردا من العطف كما فى جواب الشرط بالفاء نحو إن تأتني فأنا أكرمك ، يدل على ذلك أن ما قبل الفاء فعل مسجوز وما بعده جملة من الاسم ، والمعطوف يكون من جنس المعطوف عليه ، وإذا كان كذلك علمت أن أعرف المعنيين هو الاتباع فاعرفه) .

وتستعمل فى أحكام العلل كما إذا قال لآخر : بعث منك هذا العبد بكذا ،
وقال الآخر : فهو حر ، يكون قبولا للبيع .
وقد تدخل على العلل إذا كانت مما تدوم كقوله : أد إلى ألفا فانت حر : أى
أد ألفا لأنك حر ، فيعتق فى الحال .

ومعنى قوله : فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ .. أى من غير أن
يشتغل بينهما بعمل آخر ، أو يؤخر الدخول فى الثانية من غير اشتغال بعمل .
قوله : وتستعمل فى أحكام العلل .. أى لأجل أن الفاء للتعقيب ، فتستعمل
فى أحكام العلل ، لأنها مرتبة على العلل ، ولهذا لو قال لآخر : بعث منك
هذا العبد بكذا ، وقال الآخر : فهو حر ، إنه قبول للبيع ويعتق ، لأنه ذكر
الحرية بحرف الفاء عقب الإيجاب وهى للترتيب ، ولا يترتب العتق على
الإيجاب إلا بعد ثبوت القبول ، فثبت ذلك بطريق الاقتضاء ، بخلاف قوله :
هو حر ، أو وهو حر حيث لا يكون قبولا للبيع ، لعدم ما يوجب
التعقيب ، فبقى محتملا لرد الإيجاب بأن جعل إخبارا عن الحرية الشابتة قبل
الإيجاب ولقبول البيع بأن يجعل إنشاء للحرية فى الحال ، فلا يثبت القبول
بالشك .

قوله : وتدخل على العلل .. الأصل أن تدخل الفاء على الأحكام
لتأخرها/ ^(١) عن العلل ولا تدخل على العلل لاستحالة تأخرها عن الأحكام ،
إلا أنها قد تدخل على العلل على خلاف الأصل ، بشرط أن يكون لها دوام ،
لأنها إذا كانت دائمة كانت فى حالة « الدوام » ^(٢) متراخية عن ابتداء الحكم ،

(١) ق ٧٠ / أ من ب .

(٢) ساقطة من ح .

وتستعار لمعنى الواو كما فى قوله : له على درهم فدرهم حتى لزمه درهماً

كما يقال لمن فى قيد ظالم : أبشر فقد أتاك الغوث - أى المغيـث - باعتبار أن الفوات بعد ابتداء الإبشار باق ، ويسمى هذا فاء التعليل ، ولهذا لو قال : أد إلى ألفا ، فأنت حر ، يعتق فى الحال ، لأن معناه أد إلى ألفا لأنك حر ، ولم يجعل لمعنى التعليق أى تعليق الحرية بالأداء كما هو حقيقة الفاء ، والأداء «صالحة» ^(١) لإضافة الحرية إليه ، ويصير كأنه قال : إن أديت إلى ألفا فأنت حر ، لأنه لو جعل لذلك لاحتيج إلى إضمار الشرط ، والإضمار خلاف الأصل ، فلو صح الكلام بدونه ، لا يصار إليه من غير ضرورة . ^(٢) / ولا يقال دخول الفاء على العلل أيضاً خلاف الأصل كما بينا .

لأننا نقول : فيما ذهبنا عمل بحقيقة الفاء من وجه ، لأن العلة لما كانت مستدامة يحصل الترتيب ، فكان أولى من الإضمار ، كذا قيل ، وفيه بحث : فإن الإضمار وإن كان خلاف الأصل وفيه عمل بحقيقة الفاء من كل وجه ، فينبغى أن يكون هو أولى .

قوله : وتستعار بمعنى الواو إلى آخره .. أى تستعار الفاء بمعنى الواو فى قوله : له على درهم فدرهم «حتى» ^(٣) لزمه درهماً ، لأن الفاء للترتيب ولا يمكن رعايته ، لأن الترتيب هو التقدم والتأخر بين الشيئين زماناً ، وهذا يتحقق فى الفعل دون العين ، ولهذا لا يقال : هذا أول وهذا آخر ، وإنما يقال هذا

(١) هكذا فى النسختين معا ، والصواب (صالح) .

(٢) ق ٦٢ / ١ من ح .

(٣) ساقطة من ب .

وثم للتراخي بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف ، وعندهما : التراخي فى الحكم
مع الوصل فى التكلم .

ثبت أولا ، أو جلس ، أو قام ونحوه ، والدرهم فى الذمة فى حكم العين فلا
يتصور فيها الترتيب ، فيجعل الفاء عبارة عن الواو مجازا ، لمشاركتها فى
نفس العطف ويصير كأنه قال : درهم ودرهم ، فينصرف الترتيب إلى
الوجوب .

وقال الشافعى ^(١) - رحمه الله - لزمه درهم واحد ، لأن موجب الفاء لا
يتحقق فى الدرهم كما ذكرتم ، ولا يمكن صرفه إلى الوجوب أيضا ، لأن
وجوب الثانى بعد الأول متصلا به لا يتصور إذ لا بد من مباشرة سبب آخر بعد
وجوب الأول .

فينفصل لا محالة ، فيحمل على أنه جملة مبتدأة محذوفة المبتدأ ذكرت
لتحقيق مضمون الجملة الأولى كأنه قال : فهو درهم .

ولكننا نقول : هذا لا يصح إلا بإضمار فيه ترك الحقيقة وإلغاء الفاء من كل
وجه ، لأنه يساوى قوله : على درهم درهم ، والحقيقة أحق بالاعتبار من
الإلغاء ما أمكن ، وفيما ذكرنا معنى العطف وإن تركت الحقيقة من وجه / ^(٢)
ففيه اعتبارها من وجه ، لأنه « إن » ^(٣) فأت معنى الترتيب ، فقد حصل
معنى العطف الذى هو أصل فى هذا الحرف بصفة التعقيب فى الوجوب ،
فكان أحق مما قاله الشافعى - رحمه الله - .

قوله : وثم للتراخي .. اعلم أن ثم للعطف على سبيل التراخي ، وهو أن

(١) راجع : (المجموع للنووى ٢٠ / ٣١٢) .

(٢) ق ٧٠ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

حتى إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار فعنده يقع الأول فى الحال ويلغو ما بعده ، ولو قدم الشرط ، تعلق الأول وقع الثانى ولغى الثالث .

يكون بينهما مهلة ، ولهذا جاز أن يقال : ضربت زيدا ثم عمرا بشهر ، ولا يصح ذلك بالفاء ، واختلف أصحابنا فى ظهور التراخى ^(١) .

فقال أبو حنيفة : يظهر فى التكلم والحكم جميعا بمنزلة ما لو سكت ثم استأنف قولاً بكمال التراخى ، إذ لو كان التراخى فى الحكم دون التكلم ، لكان معنى التراخى موجود من وجه دون وجه ، ولأن هذه الكلمة دخلت فى اللفظ فيجب إظهار التراخى فيه أيضا تقديرا كما يظهر فى الحكم .

وعندهما يظهر أثره فى الحكم دون التكلم ، لأنه يتصل فى التكلم حقيقة ، فكيف يجعل منفصلا ، والعطف لا يصح مع الانفصال ، فيبقى الاتصال لفظا مرعاة لحق اللفظ .

قوله : حتى إذا قال : نتيجة هذا الخلاف يعنى إذا قال لغير الموطوءة : أنت طالق ثم طالق / ^(٢) ثم طالق إن دخلت الدار ، فعنده يقع الأول ويلغو ما بعده كأنه سكت على الأول ، ولو سكت على الأول حقيقة يلغو ما بعده .

(١) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، وأصول السرخسى ١ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص ٤٨٨ فما بعدها) .

(٢) ق ٦٢ / ب من ح .

وقالا : يتعلقن جميعا وينزلن على الترتيب .

كذا ههنا .

ولو قدم الشرط والمسألة بحالها ، تعلق الأول ووقع الثانى ولغى الثالث عنده لما بينا (١) .

وعندهما : تتعلق الطلقات بالدخول فى المسألتين أعنى فى تقديم الشرط وتأخيرها وينزلن على الترتيب ، لأن باعتبار معنى العطف يتعلق الكل بالشرط ، وباعتبار معنى التراخى يقع مرتبا عند وجود الشرط ، فإذا لم تكن موطوءة عند وجود الشرط ، تقع واحدة فى الفصلين ، ولو كانت موطوءة يقعن فيهما (٢) .

ولو كانت موطوءة عند التعليق وآخر الشرط ، ينزل الأول والثانى فى الحال لوجود المحلية ، ويتعلق الثالث بالدخول ، وإذا قدم الشرط تعلق الأول لوجود المحلية ، ويتعلق الثالث بالدخول ، وإذا قدم الشرط تعلق الأول ووقع الثانى والثالث ، وهذا عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

وعندهما يتعلق الكل فيهما وتطلق الثلاث عند الشرط .

(١) من أن أثر التراخى يظهر عنده فى التكلم والحكم جميعا إلخ ، فتعلق الأول واضح ، وأما وقوع الثانى فى الحال ، فلعدم تعلقه بالشرط كسأله قال : إن دخلت الدار فأتت طالق وسكت ثم قال : أنت طالق ، وأما إلغاء الثالث فلعدم المحل ، وفائدة تعلق الأول أنه إن ملكها ثانيا ووجد الشرط ، يقع الطلاق .

ينظر : (حاشية ابن ملك ص ٤٤٩) .

(٢) وذلك لعدم المحل للثانى والثالث فى غير الموطوءة ، ووجوده فى الموطوءة .

وفى قوله - عليه الصلاة والسلام : « فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذى هو خير » .

استمير بمعنى الواو عملا بالرواية الأخرى ، وإجراء للأمر على حقيقته .

قوله : وفى قوله - ﷺ - إلى آخره .. إذا عجل الكفارة بالمال قبل الحنث لا يجوز عندنا ، وقال الشافعى - رحمه الله - : يجوز ^(١) لقوله - ﷺ - : « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها فليكفر / ^(٢) يمينه ثم ليأت بالذى هو خير » ^(٣) شرع الكفارة قبل الحنث ، وما روى فى رواية أخرى : (فليأت بالذى هو خير ثم ليكفر يمينه) ^(٤) محمول على الوجوب وهذا على الجواز .

(١) ويستحب عنده أن لا يكفر قبل الحنث ليسخرج من الخلاف ، وبه قال مالك وأحمد ، هذا إذا كان الحنث بغير معصية ، وإن كان الحنث بمعصية ففيه وجهان عندهم :

أحدهما : الجواز ، والثانى : عدم الجواز ، وإن كان يكفر بالصوم ، لم يجز قبل الحنث .

ينظر : (المجموع للنووى ١٨ / ١١٣ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٧١٤ ، والهداية ١ / ٤٦١ - ٤٦٢ ، وبدائع الصنائع ٣ / ١٥ - ١٦ والكافى ٢ / ٤٥٤) .

(٢) ق ٧١ / ١ من ب .

(٣) أخرجه : (النسائى ٧ / ١٠ بلفظ : « إذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيرا منها ، فليكفر عن يمينه ولينظر الذى هو خير فليأته » .

(٤) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢٧٢ ، والنسائى ٧ / ١١ - ١٢) .

ولنا ما روى أنه - عليه السلام - قال : « فليأت بالذى هو خير ثم ليكفر بيمينه » رتب ، والترتيب للوجوب فى الشرع ، فحملنا ثم على حقيقته فى هذه الرواية لإمكان العمل بها ، لأن الأمر بالتكفير يبقى على حقيقته ، إذ الكفارة واجبة بعد الحنث بالإجماع ، وهذه الرواية هى المشهورة ، ولا يعارضها الرواية الأخرى ، لأنها غير مشهورة ، كذا فى الأسرار (١) .

ولو صحت ، كان ثم فيها محمولا على الواو ، لتعذر العمل بحقيقته ، لأن التكفير قبل الحنث ليس بواجب بالإجماع ، وإنما الكلام فى الجواز .
فإن قيل : فيما ذكرتم ترك العمل بحقيقة ثم وإن كان فيه عمل بحقيقة الأمر وفيما قلناه عكسه ، فيما ترجح ما ذكرتم .

قلنا : يكون وجوب الكفارة هو المقصود من سوق الكلام ، إذ المقصود الأصلى من اليمين البر ، والكفارة خلف عنه ، فحمل ما هو راجع إلى المقصود أولى من عكسه ، وبأن فيما ذهبنا إليه ترك الحقيقة من وجه واحد وهو ترك العمل بحقيقة ثم ، وفيما ذهبوا إليه ترك الحقيقة من وجهين وهما : حمل الأمر على الإباحة وترك العمل بالإطلاق ، لأن التكفير بالصوم قبل الحنث لا يجوز بالإجماع .

والأمر بالتكفير ثبت مطلقا غير مقيد بالمال ، فكان ما قلناه أحق ، مع أن فيما ذهبوا إليه ترك الحقيقة بوجه آخر وهو أنه - عليه السلام - علق (٢) التكفير بالأمرين : الحلف ورواية الحنث خيرا ، وجواز التعجيل عندهم لا يتعلق بالخيرية أصلا ، وإنما جعلنا ثم مجازا عن الواو دون الفاء مع أن الفاء أقرب

(١) راجعه فى (٣ / ق ١١١) .

(٢) ق ٦٣ / ١ من ح .

وبل لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك ، فتطلق ثلاثا إذا
قال لامرأته الموطوءة : أنت طالق واحدة بل ننتين ؛ لأنه لم يملك إبطال الأول.

إليه ، لأن الفاء يوجب الترتيب أيضا ، فلا يحصل الغرض .

ولا يقال : لما صار بمعنى الواو ينبغي أن يجوز كيف ما كان عملا لمطلق
العطف ، لأننا إنما حملنا على الواو ليقى الأمر على حقيقته ، فلو قلنا بالجواز
كيف ما كان يحصل هذا المقصود ، فجعلناه مقيدا بترتيب الكفارة على الخث .
اليمين : خلاف اليسار في أصل اللغة ، وسمى القسم باليمين ، لأنهم
كانوا يتماسحون بأيمنهم « على » ^(١) التحالف .

وسمى المحلوف عليه لتلبسه بها ، ومنه الحديث ^(٢) ، « واليمين » ^(٣) مؤنثة
في جميع المعاني - كذا في المغرب ^(٤) .

قوله : وبل لإثبات ما بعده :

اعلم أن كلمة بل موضوعة للإضراب عن الأول منفيًا كان أو موجبا ،

(١) هكذا في النسختين معا ، وأرى أن الأصوب « حالة » كما هي في (الكشف
للبخارى ٢ / ١٣٤) .

(٢) وهو قوله - ~~...~~ - : « من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها ... الحديث » .

(٣) في ب (اليمنى) .

(٤) وهو : في اللغة للإمام أبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطروى المتوفى سنة (٦١٠ هـ)

أوله : أحمدته على أن خول جزيل الطول إلخ ، وقد حقق وطبع في مجلدين .

(كشف الظنون ٢ / ١٧٤٧) ، وانظر : (المغرب ٢ / ٣٩٩) .

فتنعان ، بخلاف قوله : له على ألف درهم بل ألفان .

والإثبات للثانى على سبيل « التدارك » ^(١) للغلط تقول : جاءنى زيد بل عمرو/ ^(٢) أولا بل عمرو ، فإنما يفهم منه الإخبار عن عمرو خاصة .

ولو قلت : ما جاءنى زيد بل عمرو ، يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : ما جاءنى زيد بل ما جاءنى عمرو .

والثانى : أن يكون المعنى بل جاءنى عمرو ، يكون الاستدراك فى الفعل وحده دون الفعل وحرف النفى معا ، كذا قاله الإمام عبد القاهر ^(٣) .

وقد يدخل عليه كلمة - لا تأكيدا للنفى الذى تضمنته هذه الكلمة ، وإنما يصح الإضراب عن الأول ببلى ، إذا كان الصدر محتملا للرد والرجوع ، فإن كان لا يحتمل الرجوع صار بمنزلة العطف المحض ، فيعمل فى إثبات الثانى مضمونا إلى الأول على سبيل الجمع دون الترتيب .

وإذا قال للموطوءة : أنت طالق واحدة بل ثنتين ، يطلق ثلاثا ، لأنه لم يملك إبطال الأول ، فينعان ، بخلاف قوله : على ألف بل ألفان ، فإنه يلزمه ألفان استحسانا ، لأن المراد بمثل هذا الكلام عادة تداركه بنفى انفراد ما أقر به أولا لا بنفى أصله ، ألا يرى أن أصله داخل فى الكلام الثانى فلو صح التدارك فى مثل هذا بإثبات الزيادة التى نفاها أول الكلام ، فكأنه قال : على ألف ليس معه غيره ، ثم استدركه بقوله : بل ألفان ، كما يقال : حججت

(١) فى ب (الدارك) وهو خطأ .

(٢) ق ٧١ / ب من ب

(٣) راجع : (كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٤٦ - ٩٤٧) .

ولكن للاستدراك بعد النفي خاصة

حجة لا بل حجتان ، وكما يقال جاءنى رجل بل رجلا ، وسنى ستون بل سبعون .

وقال زفر - رحمه الله - : يلزمه « ثلاثة » ^(١) آلاف ، وهو القياس ، لأن كلمة بل لاستدراك الغلط بالرجوع عن الأول ، ورجوعه عن الإقرار بالالف باطل وإقراره بالالفين على وجه الإقامة مقام الأول صحيح ، فيلزمه المألان ، كما لو قال لامراته أنت طالق واحدة لا بل ثنتين .

ولكننا نقول : « التدارك » ^(٢) فى الإعداد بأن ينفى / ^(٣) انفراد الأول ويراد بالثانى كماله بالأول ، وهذا فى الاخبار ممكن كما بينا ، وأما الإنشاء فلا يحتتمل تدارك الغلط ، لأنه إخراج عن العدم إلى الوجود ولا يتصور الغلط فيه ، لأنه بعدما ثبت لا يمكن نفيه .

فأما الخبر فيحتمل الصدق والكذب ، فيمكن تداركه بالصدق ونفى الكذب والطلاق من قبيل الإنشاء ، ولا يصح رجوعه ، فيطلق ثلاثا ، « والإقرار » ^(٤) من قبيل الاخبار فيحتمل التدارك ، ولو قال لغير الموطوءة : أنت طالق واحدة لا بل ثنتين يقع واحدة ، لأنه قصد إثبات الثانى مقام الأول ولم يمكن ، لأن المحل لم يبق بعدما ثبت الأول .

قوله : ولكن للاستدراك بعد النفى .. اعلم أن لكن يستدرك به ما يقدر

(١) ساقطة من ب .

(٢) عبارة ح (إن التدارك) بزيادة (إن) .

(٣) ق ٦٣ / ب من ح .

(٤) فى ب (والأخبار) وهو خطأ .

غير أن العطف به إنما يصح عند اتساق الكلام .

فى/ (١) الجملة التى قبلها من التوهم نحو قولك : مارأيت زيدا لكن عمرا ،
فلمتوهم أن يتوهم أن عمرا غير مرئى ، فأزالت لكن هذا الوهم .
والفرق بينه وبين بل من وجهين :

أحدهما : إن لكن يستدرك به بعد النفى خاصة ، بخلاف بل فإنه يستدرك
به بعد الإيجاب والنفى جميعا ، وهذا إذا عطف مفرد على مثله ، وأما فى
الجملتين فهو كبل فى مجيئه بعد النفى والإثبات .

والثانى : أن موجب الاستدراك لهذه الكلمة إثبات ما بعده ، وأما نفى ما
قبله فليس من أحكامه ، بل هو ثابت بدليله وهو صريح النفى ، بخلاف بل ،
فإن موجب وضعه « نفى » (٢) الأول وإثبات الثانى .

قوله : غير أن العطف إلى آخره .. الاستثناء منقطع بمعنى لكن من
قوله : ولكن للاستدراك أى لكن العطف بطريق الاستدراك إنما يصح عند اتساق
الكلام أى انتظامه ، وذلك بطريقتين :

أحدهما : أن يكون الكلام متصلا بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف
والثانى : أن يكون محل الإثبات غير محل النفى ليتمكن الجمع بينهما ولا
يناقض آخر الكلام أوله ، فإذا فات أحد المعنيين لا يثبت الاتساق ولا يصح
الاستدراك ، فيكون كلاما متأنفا .

(١) ق ٧٢ / أ من ب .

(٢) ساقطة من ب .

ولإلا فهو مستأنف كالأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما بمائة درهم فقال
المولى : لا أجزى النكاح ولكن أجزىه بمائة وخمسين درهما أن هذا فسخ للنكاح
وجعل لكن مبتدأ لأن هذا نفى فعل وإثباته بعينه .

مثال فوات المعنى الأول : رجل فى يده عبد فأقر به لإنسان ، فقال المقر له :
ما كان لى قط لكنه لفلان آخر ، فإن وصل الكلام فهو للمقر له الثانى وهو
فلان ، وإن فصل يرد على المقر الأول ، لأن قوله : ما كان لى قط تصريح
بنفى ملكه عن العبد ، فيحتمل أن يكون نفيا عن نفسه أصلا من غير تحويل
إلى آخر ، فيكون هذا ردا للإقرار ويرجع العبد إلى المقر الأول ، ويحتمل أن
يكون نفيا عن نفسه «وإثباتا» ^(١) إلى المقر له الثانى ، فيكون تحويلا لا ردا
للإقرار ويصير قائلا له مقرا به لغيره ، فإذا وصله إلى قوله : ولكنه لفلان ،
كان وصله بيانا أنه نفاه - أى الملك من نفسه إلى الثانى - لا أنه نفاه مطلقا -
وإذا فصله كان نفيا مطلقا أى نفيا عن نفسه أصلا / ^(٢) لا نفيا إلى أحد ،
«كنا» أورده فخر الإسلام فى أصوله ^(٣) ، ولكن فيه إشكال ، لأن لكن
المشددة ليست من حروف العطف بل من حروف الناصبة لكنهما لما اشتركتا فى
الاستدراك أوردها ^(٤) .

ومثال فوات المعنى الثانى : ما ذكر فى المتن وهو : أن الأمة إذا تزوجت
بغير مولاهما بمائة درهم ، فقال المولى : لا أجزى النكاح ولكن أجزىه بمائة
 وخمسين أو قال : ولكن أجزىه إن ردتنى خمسين ، أن هذا فسخ النكاح ،
 وجعل لكن مبتدأ ، لأنه نفى فعل وإثباته بعينه ، فلم يكن الكلام متسقا .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٦٤ / أ من ح .

(٣) راجعة فى (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٤٠) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب . أى من قوله (كنا أورده ..) إلى قوله (أوردها) .

وأولاً المذكورين ، وقوله : هذا حر أو هذا ، كقوله : أحدهما .

وهذا لأن نفى الإجازة وإثباتها لا يتحقق فيه معنى العطف فيرتد العقد / (١)
بقوله لا أجيزه ، ويكون قوله : أجيزه بمائة وخمسين ابتداء بعد الانفساخ والمهر
فى النكاح من الزوائد حتى يصح مع فساده ونفيه ، فلا يتغير العقد بتغيره .

قوله : وأولاً المذكورين .. اعلم أن أو يدخل بين اسمين أو أكثر أو بين
فعلين ، فيتناول أحد المذكورين باعتبار أصل الوضع .

وقيل : إن أو فى الخبر للشك ، وفى الأمر للتخيير نحو : خذ هذا أو ذاك
أو الإباحة نحو : جالس الحسن (٢) أو ابن سيرين (٣) ، فله مجالستهما .

(١) ق ٧٢ / ب من ب .

(٢) هو : أبو سعيد الحسن بن أبى الحسن يasar ، البصرى ، مولى زيد بن ثابت
الأنصارى ، وقيل غير ذلك ، وأمه كانت مولاة لأم سلمة أم المؤمنين المخزومية ، ولد
بالمدينة المنورة لستين بقيتا من خلافة عمر رضى الله عنه ثم نشأ بوادى القرى ، دعا
له عمر وقال : اللهم فقهه فى الدين وحببه إلى الناس ، كان سيد أهل زمانه علما
وعملا ، وشيخ أهل البصرة وأغوى عليه عند موته ، ثم أفاق فقال : لقد نهتمونى
من جنات وعيون ومقام كريم ، مناقبه كثيرة جدا ، وقد ألف ابن الجوزى فى سيرته
كتابا كما درسه إحسان عباس دراسة نقدية فى كتاب سماه (الحسن البصرى)
توفى سنة (١١٠ هـ) .

انظر : (التجوم الزاهرة ١ / ٢٦٧ ، وفيات الأعيان ٢ / ٦٩ فما بعدها ، أخبار
القضاة ٢ / ١٣١ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٥٦٣ فما بعدها) .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن سيرين الأنصارى ، البصرى ، شيخ الإسلام ، مولى أنس بن
مالك خدام رسول الله - ﷺ - وكان أبوه من سبى جرأيا تملكه أنس رضى الله
عنه ، ولد فى خلافة عثمان رضى الله عنه ، سمع أبا هريرة وعمران بن الحصين وابن
عباس وغيرهم ، وروى عنه قتادة ويونس بن عبيد وخالد الحذاء وغيرهم ، ==

وإليه مال القاضى ^(١) أبو زيد والصحيح ما ذكرناه أولا ، لأن الشك ليس بمقصود حتى يوضع له كلمة ، لأن الكلام وضع للإفهام ، والتشكيك ليس فيه إفهام ، فلا يكون من مقاصده ، إلا أنها فى الإخبارات يفضى إلى الشك باعتبار محل الكلام ، فإنه أخبر عن مجيء أحدهما فى قوله : جاءنى زيد أو عمرو ، ومعلوم أن فعل المجيء وجد من اعتبار أحدهما عينا لانكارة ، إذ لا يتصور « الفعل » ^(٢) من غير المعين ، فيكون الفعل المضاف إلى المعين ، ولكن جهله السامع ، فوقع الشك فظهر أن التشكيك وقع اتفاقا لا قصدا ، وكذا التخيير ثبت بمحل الكلام أيضا ، لأنها إذا استعملت فى الإنشاء تناولت أحدهما غير عين ، والايتمار والإنشاء لم يتصور فى غير المعين ، فثبت التخيير ضرورة التمكن من الايتمار والإثبات .

ولهذا لو اختار أحدهما قولاً لا يصح ، لأنه « لا » ^(٣) ضرورة فى ذلك .
ولهذا قال فى الفصل ^(٤) : إن أو ، وأم ، وأما ثلاثها لتعليق الحكم بأحد

== فضائله كثيرة ، توفى سنة (١١٠ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ١٨١ - ١٨٣ ، البداية والنهاية ٩ / ٢٦٧ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٦٠٦ فما بعدها ، وشذرات الذهب ١ / ١٣٨ - ١٣٩) .

(١) انظر : تقويم الأدلة ص ٣١٤ - ٣١٨ مخطوط رقم ١٨٢٢ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) هو فى النحو لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) ، بدأ بتأليفه فى شهر رمضان سنة (٥١٣ هـ) وأتمه فى المحرم سنة (٥١٤ هـ) وجعله على أربعة أقسام : الأول فى الأسماء ، الثانى : فى الأفعال الثالث : فى الحروف ، والرابع : فى المشترك من أحوالها .
ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٧٧٤) .

وهذا الكلام إنشاء يحتمل الخبر ، فأوجب التخيير على احتمال أنه بيان
وجعل البيان إنشاء من وجه وإظهار من وجه .

المذكورين وهكذا ذكره أبو على الفارسي في الإيضاح (١).

قوله : وهذا الكلام .. أى قوله : هذا حر أو هذا - أو قوله : أحكما
إنشاء يحتمل الخبر أى إنشاء الحرية ويصلح أن يكون خبرا عن حرية سابقة ،
لأنه فى أصل وضعه خبر كقولك : أحدهما عالم ، لأن الإخبار يقتضى تقديم
المخبر عنه على ما عليه وضعه فافتضى حرية سابقة عليه ليصح الإخبار ، فإذا
لم تكن الحرية سابقة جعلنا هذا الكلام إنشاء تصحيحا له ، لأن إثباتها فى
ولايته ، فصار إنشاء شرعا / (٢) إخبارا حقيقة حتى لو جمع بين حر وعبد
وقال : أحكما حر لا يعتق العبد ، كذا فى الزيادات (٣) ، لأنه أمكن حمله
على الإخبار ولكنه إنشاء فى الشرع فيما لا يحتمل الخبر ، فأوجب التخيير
على احتمال أنه بيان أى على احتمال أن الشيء الذى يلزم من التخيير / (٤)
وهو الاختيار أى اختياره للعتق فى أحدهما بيان حتى جعل البيان وهو اختيار
العتق فى أحدهما إنشاء من وجه ، حتى شرط قيام المحل حال البيان ، فإنه
لومات أحدهما لا يملك تعيين الميث للعتق ، لأن الإنشاء فى المعدوم لا يصح .
ولو كان إظهارا من كل وجه لا يشترط قيامه وإظهارا من وجه حتى يجبر

(١) راجع الإيضاح فى (المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ٩٤٣ - ٩٤٨)

(٢) ق ٦٤ / ب من ح .

(٣) لم أجد هذا الكتاب بعد البحث عنه .

(٤) ق ٧٣ / أ مر ب

وإذا دخلت فى الوكالة يصح بخلاف البيع والإجارة .

على البيان « لو كانا » ^(١) حين ، ولو كان إنشاء مطلقا لما كان مجبورا ، لأن المرء لا يجبر على إنشاء العتق ، وإذا اجتمع فيه جهتان : الإنشاء والإظهار عمل بهما فى الأحكام ، فاعتبرت جهة الإنشاء فى موضع التهمة . وجهة الإظهار فى غير موضع التهمة .

فإذا طلق إحدى نسائه ولم يكن دخل بها ، فزوج أخت إحداهن ، ثم بين الطلاق فى أخت المتزوجة ، جار له نكاح الأخت ، فاعتبر البيان إظهارا لعدم التهمة ، إذ يمكن له إنشاء الطلاق فى التى عينها وتزوج أختها ، ولو كان دخل بهن لا يجوز نكاح الأخت ، فاعتبر إنشاء فى حق العدة لمكان التهمة ، ألا يرى أنه لا يتمكن من ذلك بإنشاء الطلاق فى الحال .

قوله : وإذا « دخلت » ^(٢) فى الوكالة .. أى إذا دخلت كلمة أو فى الوكالة بأن قال : وكلت فلانا أو فلانا ببيع هذا العبد ، صح التوكيل استحسانا .

كما قال : وكلت أحدهما ، وأيهما باع صح ، ولا يشترط اجتماعهما على البيع ولا يصح التوكيل قياسا لجهالة المأمور به

وكذا لو قال لواحد : بيع هذا العبد أو هذا صح ، وله أن يبيع أيهما شاء كما لو قال : بيع أحدهما ، لأن أو فى موضع الابتداء للتخير ، والتوكيل إنشاء والتوكيل لا يمنع الامتثال ، لأنه يمكنه الإتيان بأحدهما ، كما فى التكفير بأحد الأشياء ^(٣) الثلاثة ، بخلاف البيع والإجارة أى بأن دخل أو فى المبيع أو فى الثمن بأن قال : بعتك هذا العبد أو هذا ، أوبعت منك هذا العبد بعشرة أو

(١) فى ب (ولو كانا) .

(٢) فى ب (دخل) وهى خطأ .

(٣) وهى : العتق ، والكسوة ، والإطعام .

عشرين يفسد البيع للجهالة ، وكذا لودخل أو فى المستأجر أو الأجرة بأن قال :
أجرت اليوم هذا العبد أو هذا ، لَوْ قال : أجرت اليوم هذا العبد بدرهم أو
درهمين تفسد الإجارة ، لأن كلمة أو للتخير ، ومن له الخيار عنهما غير
معلوم ، فبقى العقود عليه والمعقود به مجهولا جهالة مؤدية إلى المنازعة ،
وهى مفسدة للعقد إلا أن يكون من له الخيار معلوما فى اثنتين أو ثلاثة ، بأن
قال : بعث هذا أو هذا على أنك بالخيار تأخذ أيهما شئت ، فحيث يصح
العقد استحسانا

/ (١) وعند زفر والشافعى (٢) - رحمهما الله - لا يجوز وهو القياس / (٣)
لجهالة المبيع .

وجه الاستحسان أن هذه الجهالة بعد تعيين من له الخيار لا يفضى إلى
المنازعة لأن من له الخيار يستبد بالتعيين ، فلا يمنع جواز العقد بهذا الاعتبار
لكن بقى فى هذا العقد معنى الخطر لتردد عاقبته ، إذ يحتمل كل واحد من
العبدین أن يستقر العقد فيه وأن لا يستقر ، والخطر مفسد كالشرط ، فلما
احتمل الشرط فى الثلاثة ففى المحل تحمل أيضا فى الثلاث اعتبارا للمحل
بالزمان لأن الحاجة متحققة فيه كما فى الزمان ، لأنه يحتاج إلى إخبار من يثق
به أو إخبار من يشتريه لأجله ، ولا يمكنه من الحمل إليه إلا بالبيع ، فكان فى
معنى ما ورد به الشرع فيلحق به .

ولما لم يحتمل فى الشرط أكثر من ثلاثة ، لاندفاع الحاجة بما دونه ،

(١) ق ٦٥ / أ من ح .

(٢) أى فى أحد قوليهِ ، وفى الآخر مع الجمهور .

ينظر : (المجموع للنووى ٩ / ١٩٣ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٥٨٦ - ٥٨٧) .

(٣) ق ٧٣ / ب من ب .

إلا أن يكون من له الخيار معلوما في اثنين أو ثلاثة فيصح استحسانا .

فكذلك في المحل لاندفاع الحاجة بما دونه ، إذ الثلاثة تشتمل على كل الأوصاف : جيد ووسط ، وردىء ، وتصير الزيادة لغوا ، كذا في الأسرار^(١) .

فإن قيل : في البيع بشرط الخيار ، المعلق هو الحكم دون العقد ، وههنا المعلق نفس العقد ، وهذا فوق ذلك ، فكيف يجوز الإلحاق به ؟

قلنا : نعم ولكن الحكم ثمة غير ثابت أصلا ، وههنا الحكم ثابت في أحدهما نكرة وفي حق الحكم تأثير شرط الخيار أكثر ، وفي حق العقد تأثير الشرط ههنا أكثر فاستويا ، فجاز الإلحاق .

ولا يقال : لما جاز خيار الشرط عندهما في أكثر من ثلاثة بعد أن كانت المدة معلومة ينبغي أن يجوز خيار التعيين في أكثر من ثلاثة أيضا .

لأننا نقول : إنهما إنما جوزا خيار الشرط في أكثر من ثلاثة بالآثر^(٢) غير معقول المعنى ، فلا يجوز الإلحاق به .

وقوله : إلا أن يكون من له الخيار معلوما .. يشير بعمومه إلى ثبوت خيار التعيين لكل من البائع والمشتري ، وهو اختيار الكرخي وبعض المتأخرين من مشائخنا وفي المجرّد^(٣) أنه لا يجوز في حق البائع ، لأنه شرع لدفع الحاجة

(١) راجعه في : (٢ / ق ١٠٩ - ١١٠) .

(٢) وهو ما روى أن ابن عمر - رضى الله عنهما - أجاز الخيار إلى شهر .

(٣) لعله أراد به المجرّد في فروع الحنفية للإمام أبي القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبد الله اليهقي المتوفى سنة (٤٠٢ هـ) ، وقد اختصر فيه المبسوط ، والجامعين ، والزيادات ، ثم شرحه وسماه الشامل .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٥٩٣ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٦٤) .

وفى المهر كذلك عندهما إن صح التخيير ، وفى التقدين يجب الأقل .
وعنده يجب مهر المثل .

وهو اختيار الأرفق ولا حاجة إلى ذلك فى جانب البائع ، لأن المبيع قد كان معه قبل البيع .
وكذلك الحكم فى عقد الإجارة .

قوله : وفى المهر كذلك عندهما .. قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -
إذا تزوج رجل امرأة على ألف حالة أو على ألفين إلى سنة ، أو على ألف
درهم أو مائة دينار أو تزوجها على ألف أو ألفين ، أو على ألف حالة أو ألف
نسيئة ، لا يحكم مهر المثل عندهما بحال ، بل يثبت الخيار للزوج إذا كان
التخيير مفيدا بأن كان المالا من مختلفين وصفا كما فى الألف الحالة والألفين إلى
سنة ، ^(١) أو جنسا كما فى الدراهم والدنانير ، فيعطى أى المهرين شاء ،
لأن ^(٢) موجب هذه الكلمة التخيير ، وقد أمكن العمل به فوجب القول به ،
وهذا معنى قول الشيخ : / ^(٣) إن صح التخيير ، وإن لم يكن التخيير مفيدا
كما فى الألف والألفين والألف الحالة والألف المؤجلة لزمه الأقل ، إذ لا فائدة
فى التخيير بين القليل والكثير فى جنس واحد ، وهذا معنى قول الشيخ : وفى
التقدين يجب الأقل .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : يحكم مهر المثل فى هذه المسائل كلها

(١) فى ح (نسيئة) .

(٢) ق ٧٤ / أ من ب .

(٣) ق ٦٥ / ب من ح .

وفى الكفارات يجب أحد الأشياء عندنا خلافا للبعض .

لأنه هو الواجب الاصلى فى النكاح ، وإنما يعدل عنه إذا كانت التسمية معلومة قطعاً ولم يوجد فوجب المصير إليه ، وهذا معنى قول الشيخ : وعنده يجب مهر المثل .

ثم عند أبى حنيفة - رحمه الله - فى مسألة الألف الحالة والالفين إلى سنة إن كان مهر المثل ألفين أو أكثر ، فالخيار لها إن شاءت أخذت الألف الحالة وإن شاءت كان لها الألفان إلى سنة ، لأنها التزمت إحدى وجهى الخط : إما القدر وإما الأجل ، والمقاصد فى ذلك مختلفة فوجب التخيير ، وإن كان مهر مثلها أقل من ألف ، فللزواج الخيار يعطيها أيهما شاء .

قوله : وفى الكفارات إلى آخره .. اعلم أن الواجب فى كفارة اليمين الواجبة بقوله تعالى : ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين ﴾ ^(١) .. الآية وفى كفارة الحلق الواجبة بقوله تعالى : ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾ ^(٢) وفى جزاء الصيد الثابت بقوله تعالى : ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾ ^(٣) واحد من الجملة غير عين والمكلف مخير فى تعيين واحد منها فعلاً لا قولاً عند جمهور الفقهاء ويسمى هذا واجباً مخيراً .

وزعم بعض الفقهاء من العراقيين والمعتزلة أن الكل واجب عليه على سبيل البدل ، فإذا فعل أحدها سقط وجوب باقيها ^(٤) .

تمسكوا فى ذلك بأن إيجاب أحد الأشياء غير عين إما أن يكون موجه ثبوت

(١) سورة المائدة / ٨٩ .

(٢) سورة البقرة / ١٩٦ .

(٣) سورة المائدة / ٩٥ .

(٤) انظر : (الميزان للسمرقندى ص ١٢٩) .

وفى قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ للتخيير عند مالك ، وعندنا

الحكم فى واحد منها عيناً أو فى واحد غير عين ، أو فى الكل على سبيل الجمع ، أو البدل لا وجه للأول والثالث ، لأنه خلاف الصيغة والإجماع ، كيف والتخيير يتأفها ، ولا الثانى ، لأنه تكليف بما هو غير معلوم للمكلف وقت التكليف ، والتكليف بالمجهول تكليف بما ليس فى الوسع ، وهو باطل ، فتعين وجوب الكل على سبيل البدل وهو طريق مشروع موافق للأصول ، فإن فرض الكفاية يجب على الكل بطريق البدل حتى لو قام به البعض سقط عن الباقي .

تمسك الجمهور بأن الأمر بأحد الأشياء (صح حتى لو ترك الكل) ^(١) إثم ولم يجز أن يكون إثمراً بأحدها عيناً ، ولا بالكل على سبيل الجمع لما ذكرنا ، ولا بالكل على سبيل البدل ، لأنه لو ترك الكل لا يأتى إلا إثم الواحد ، ولو أتى بالكل يثاب ثواب الواحد ، وذلك يخالف حد الواجب ، فتعين وجوب أحد الأشياء / ^(٢) عملاً بكلمة أو لأنها توجب « أحداً » ^(٣) لا بعينه ولا يفهم منه إيجاب / ^(٤) الجميع ، وهو جائز عقلاً ووارد شرعاً فوجب القول به ، وليس هذا تكليف ما ليس فى الوسع ، لقيام سبب حصول العلم بالواجب عيناً باختيار المكلف وشروعه فى الفعل ، وذلك كاف لصحة التكليف .

قوله : « فى » ^(٥) قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ ^(٦) للتخيير ..

(١) عبارة ب (حتى لو صح ترك الكل) وهو خطأ .

(٢) ق ٧٤ / ب من ب .

(٣) فى ب (واحد) .

(٤) ق ٦٦ / أ من ح .

(٥) (فى) ساقطة من ب .

(٦) سورة المائدة / ٣٣ .

بمعنى بل أى بل يصلبوا إذا ارتفعت المحاربة بقتل النفس وأخذ المال ، بل تقطع أيديهم إذا أخذوا المال فقط .

اعلم أن أو فى هذه الآية للتخيير عند مالك والحسن وإبراهيم النخعى ^(١) ، فأوجبوا التخيير فى كل نوع من أنواع قطع الطريق ، متشبين بظاهر أو ، فإنه للتخيير فى أصل الوضع .

وعندنا هو بمعنى بل ، لأن فى أول الآية دليلا على أن المذكور جزء المحاربة .

فإن الله تعالى قال : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾ ، أى أولياء الله ورسوله ، والمراد محاربة المؤمنين ، فإن محاربتهم فى حكم محاربة الله ، لأن المسافر فى الفياضى ^(٢) فى أمان الله وحظه ، متوكلا عليه ، فالمعترض له كالمحارب لله تعالى ، والمحاربة معلومة بأنواعها عادة من تخويف ، أو أخذ مال ، أو قتل ، أو قتل وأخذ مال ، وهذه تتفاوت فى صفة الجناية ، والمذكور أجزئية متفاوتة فى معنى التشديد ، فوق الاستغناء بتلك المقدمة « عن بيان » ^(٣) تقسيم الأجزئية على أنواع الجناية نصا .

(١) راجع : (أحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٦٠١ - ٦٠٢ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩) .

(٢) الفياضى جمع الفياء ، وهو الصحراء الملساء .

قال المبرد : ألف فياء رائدة لأنهم يقولون : فيف ، فى هذا المعنى .

وقيف الريح : يوم من أيام العرب .

ينظر : (الصحاح للجوهري ٤ / ١٤١٣) .

(٣) فى ب (من بين) وهو خطأ .

بل يتفوا من الأرض إذا خونا الطريق .

وهذا التقسيم ثابت فى أصل معلوم ، وهو أن الجملة إذا قوبلت بالجملة
ينقسم البعض على البعض .

فلهذا كان « أنواع الجزاء مقابلة بأنواع الجناية على حسب أحوال الجناية »^(١)
وتفاوت الأجزاء ، إذ يستحيل أن يعاقب بأخف الأنواع عند غلظ الجناية ،
ويأغلظها عند خفتها ، والأحوال أربعة ، والأجزاء كذلك .

كيف وقد نزلت ^(٢) الآية فى قوم هلال ^(٣) بن عويمر الأسلمى ، فإنه روى
محمد بن الحسن عن أبى يوسف عن الكلبي عن أبى صالح ^(٤) عن ابن عباس
- رضى الله عنهما - : « أن النبى - ﷺ - وادع أبا برزة هلال بن عويمر
الأسلمى أن لا يعينه ولا يعين عليه ، فجاء أناس يريدون الإسلام فقطع عليهم
أصحابه الطريق ، فترل جبريل - عليه السلام - بالحد فيهم أن من قتل وأخذ
المال صلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن أخذ المال ولم يقتل

(١) عبارة ب (أنواع الجناية على حسب أنواع الجناية) وهى خطأ .

(٢) هذا على قول ، وهناك أقوال أخرى فى سبب نزول هذه الآية الكريمة ، ذكرها ابن
جرير الطبري فى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٦ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، والقرطبي
فى تفسيره ٦ / ١٤٨ - ١٥٠ ، وابن العربى فى : أحكام القرآن ٢ / ٥٩٤ ، ٥٩٥
والجصاص فى أحكام القرآن ٢ / ٤٠٧ ، والبيهقي فى تفسيره ٢ / ٣٢ ، والرازي
فى التفسير الكبير ١١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، والزمخشري فى الكشاف ١ / ٣٣٥ .

(٣) لم أقف على ترجمته بعد البحث عنها .

(٤) هو : باذام - بالذال المعجمة - ويقال آخره نون أبو صالح ، مولى أم هانئ ضعيف ،
يرسل من الطبقة الثالثة .

==

وقالاً : إذا قال لعبده ودابته هذا حر أو هذا ، أنه باطل ، لأنه اسم لأحدهما غير

يقطع يده ورجله من خلاف ^(١) . يده لأجل المال ، ورجله لإخافة السيل ،
ومن أفرد الإخافة نفى من الأرض ، أى حبس ^(٢) ، فيكون ورود السنة على
هذا التفصيل بيانا لهذه الآية .

وإنما وجب الحد على من قطع على أناس يريدون الإسلام مع أن بنفس
الإرادة لا يثبت الإسلام ولا يخرج / ^(٣) عن كونه حرياً ، ولا يجب الحد على
من قطع على حري وإن كان مستأمناً ، لأن معنى قوله : « يريدون الإسلام »
يريدون أحكام الإسلام ، فإنهم أسلموا وهاجروا لتعلم أحكام الإسلام .

وقيل : جاؤوا على قصد الإسلام ومن جاء من دار الحرب على قصد
الإسلام فوصل إلى دار الإسلام ، فهو بمنزلة أهل الذمة ، والحد يجب بقطع
الطريق على أهل الذمة .

قوله : وإذا قال لعبده ودابته .. قال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -

== انظر : (تقريب التهذيب ص ١٢٠ ، ترجمة رقم : ٦٣٤ ، وميزان الاعتدال ١ /
٢٩٦) .

(١) هذا قول ابن عباس - رضى الله عنهما - وهو كالسند ، ذكره ابن قدامة المقدسى فى
المغنى (٨ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، والخصاص فى أحكام القرآن ٢ / ٤٠٧) .

وقيل : إنه رواه أبو داود ، وقد بحث عنه فى سنته فلم أجده .

(٢) المراد بالنفى فى الآية الكريمة الحبس عند الكوفيين ومالك فى قول له ، وقيل غير ذلك
من أقوال .

ينظر : (أحكام القرآن للقرطبي ٦ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٦ /
٦٠٠ - ٦٠١ ، وأحكام القرآن للخصاص ٢ / ٤١٢) .

(٣) ق ٧٥ / ١ من ب .

عين ، وذلك غير محل للعتق .

وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما فى مسألة العبدین ، والعمل بالمحتمل أولى من الإهدار ، فجعل ما وضع لحقيقته مجازا عما يحتمله .

فيمى جمع بين عبده ودابته : هذا حر أو هذا ، لغى كلامه ، لأن أو لما كان لأحد الشينين ، كان محل الإيجاب أحدهما غير عين ، وإذا لم يكن أحدهما محلا للإيجاب فغير المعين منهما لا يكون صالحا له ، وبدون صلاحية المحل لا يصح الإيجاب أصلا ، كذا ذكره شمس الأئمة فى أصوله ^(١) ، وهذا يشير إلى أنه لو نوى عبده بهذا الإيجاب ، لا يعتق عندهما أيضا ، لأن اللغو لا حكم له أصلا ، وذكر فى المبسوط أنه يعتق عبده إذا نوى ^(٢) .

قوله : وعنده هو كذلك .. أى عند أبى حنيفة - رحمه الله - هو أى الإيجاب كذلك أى يتناول أحدهما غير عين ، وأن غير العين ليس بمحل ، ولكن لا نسلم أنه لا يحتمل التعيين ، بل نقول : يحتمله فإن المذكورين لو كانا عبدین له تناول الإيجاب أحدهما على احتمال التعيين ، حتى وجب عليه التعيين وأجبر عليه كما فى الإقرار ، أو كما إذا مات أحدهما ، أو باعه يتعين الآخر للعتق ، ولو لم يكن محتملا كلامه لما أجبر ولم يعتق ، وإذا كان المعين محتمله . يحمل عليه عند تعذر العمل بحقيقته كما فى قوله لأكبر سنا منه : هذا ابنى ، لأن العمل بالمحتمل أولى من الإلغاء ، ويلغو ذكر ما ضم إليه ، وصار

(١) راجعه فى : (١٠ / ٢١٣ - ٢١٤) .

(٢) انظره فى : (٧ / ٢٤٠ - ٢٤١) .

وهما ينكران الاستعارة عند استحالة الحكم ، وتستعار للعموم ، فتصير بمعنى
واو العطف لا عينه .

وذلك إذا كانت فى موضع النفى أو موضع الإباحة كقوله : والله لا أكلم فلانا
أو فلانا حتى إذا كلم أحدهما يحنث ولو كلمهما لم يحنث إلا مرة ، ولو حلف
لا يكلم أحدا إلا فلانا أو فلانا ، فله أن يكلمهما .

كأنه قال لعبدہ : هذا حر وسكت فيعتق .

قوله : وهما ينكران الاستعارة .. أى أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله -
يقولان : المجاز خلف عن الحقيقة فى الحكم ولم يتعقد الإيجاب المبهم هنا
للحكم الأصلى فيبطل المجاز كما فى الأكبر سنا منه .

قوله : وتستعار للعموم فيصير بمعنى واو العطف .. اعلم أن كلمة أو تستعار
للعوم بدليل يقترب به ، فيصير شبيها بواو العطف ، وذلك إذا كان فى موضع
النفى ، أو فى موضع الإباحة كقوله : والله لا أكلم فلانا أو فلانا حتى إذا
كلم أحدهما يحنث ، ولو كلمهما لم يحنث إلا مرة واحدة كما فى الواو .

وكأنه جواب عن سؤال وهو أن يقال : لما دخل كلام كل واحد منهما فى
اليمين على سبيل الانفراد ينبغى أن يكون يمينين / (١) فيحنث بالكلام معهما
مرتين ؟

فقال : لا يكون كذلك ، لأن تعدد الحنث بتعدد هتك حرمة اسم الله ،
ولم يوجد إلا هتك واحد ، وإنما تعم فى النفى ، لأن أو يتناول أحد المذكورين
غير عين ، كان من ضرورة صدق الكلام إذا نفاه انتفاء الجميع إن كان خبرا

(١) ق ٧٥ / ب من ب .

وتستعار بمعنى حتى أو إلى أن إذا فسد العطف ، لاختلاف الكلام ، ويحتمل
ضرب الغاية كقوله تعالى : ﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو
يعذبهم ﴾ .

كما فى النكرة ، وإن كان نهيا وليس فى وسعه الانتهاء عن « أحدهما » (١)
غير عين/ (٢) إلا بحصول الانتهاء عنهما جميعا ضرورة ، فكان عاما ، فصار
شيئها بواو العطف من حيث إنها متفيا ، وليس كعين الواو ، إذ لو كان
كذلك لم يكن كل واحد منهما متفيا على الانفراد بل على الاجتماع كالواو .

وكذلك يصير بمعنى الواو فى موضع الإباحة ، كما لو حلف لا يكلم أحدا
إلا فلانا أو فلانا ، فله أن يكلمهما ، وإنما عم فى هذا الموضع ، لأن الإباحة
هى الإطلاق ورفع المانع وذلك فى شيء غير عين يوجب العموم ضرورة
التمكن من العمل .

فإذا قال : جالس الفقهاء أو المحدثين ، يفهم منه جالس أحد الفريقين أو
كليهما إن شئت ، كما لو قال بالواو ولكن يفارق الواو من وجه آخر وهو :
أن أو يفيد إباحة الجمع وإباحة الانفراد ، وفى الواو لا يجوز إلا الجمع .

قوله : « وقد » (٣) تستعار بمعنى حتى .. اعلم أن أو للعطف كما مر بيانه
ويجعل بمعنى حتى ، أو إلى أن ، إذا فسد العطف لاختلاف الكلام ، بأن
يكون أحدهما اسما والآخر فعلا ، أو يكون أحدهما ماضيا والآخر
مستقبلا ، ويحتمل الكلام ضرب الغاية ، بأن كان محتملا للامتداد .
والفرق بينهما أن حتى يجيء بمعنى العطف دون كلمة إلى أن .

(١) فى ب (واحدهما) وهو خطأ .

(٢) فى ٦٧ / أ من ح .

(٣) كلمة (قد) لم أجدها فى النسخ المتداولة المطبوعة من المنار .

والثانى أن فى حتى يكون « الثانى » ^(١) جزء من الاول أو عنده ، ولا يشترط هذا فى « إلا » ^(٢) وذلك مثل قوله تعالى : « ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم » ^(٣) .

قال الفراء : ^(٤) إن أو هنا بمعنى حتى ^(٥) ، وقال ابن عيسى ^(٦) : بمعنى إلا أن ، و معناه على هذا القول : ليس لك من الأمر فى عذابهم أو استصلاحهم شيء حتى يقع توبتهم أو تعذيبهم ، وما عليك إلا تبليغ الرسالة والجهاد حتى يظهر الدين ^(٧) .

وإنما لا يحسن العطف ، لأنه لا يحسن أن يعطف على شيء وعلى ليس ،

(١) ساقطة من ب .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، والرسم يقتضى أن يكون (إلى) .

(٣) سورة آل عمران / ١٢٨ .

(٤) هو : أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي ، مولاهم الكوفي ، النحوي ، صاحب الكسائي ، ولد بالكوفة ، وانتقل إلى بغداد وجعل أكثر مقامه بها ، وكان شديد طلب المعاش لا يستريح فى بيته ، وكان يجمع طول السنة ، فإذا كان فى آخرها خرج إلى الكوفة ، فأقام بها أربعين يوما فى أهله ، يفرق عليهم ما جمعه ويبرهم .

من مؤلفاته : كتاب الخلود فى النحو ، وكتاب المعانى ، وكتاب المصادر فى القرآن ، توفى سنة (٢٠٧ هـ) .

انظر : (أخبار النحويين البصريين للسيرافى ص ٥١ ، تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٦ ، وفيات الأعيان ٦ / ١٧٦ ، تهذيب التهذيب ١١ / ٢١٢ ، سير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٨ - ١٢١) .

(٥) وذلك كما تقول : لا أزال ملازمك أو تعطينى - أى حتى تعطينى .

انظر : (معانى القرآن ١ / ٢٣٤) .

(٦) لعله أراد على بن عيسى بن الفرج الرضى الزهرى أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيدى النظر أخذ عن أبى على الفارسي توفى سنة ٤٢٠ هـ ، (معجم الأدباء ١٤ / ٧٨) .

(٧) راجع : (أحكام القرآن للقرطبي ٤ / ١٩٩ ، وتفسير أبى السعود ٢ / ٨٣ ==

لأنه يصير عطف الفعل على الاسم ، أو المضارع على الماضي ، فسقطت حقيقته واستعير لما يحتمله ، وهو الغاية ، لأن أو لما كان لأحد المذكورين كان احتمال كل واحد منهما متاهيا بتعيين صاحبه ، فشابه الغاية من هذا الوجه ، فاستعير لها ، والكلام يحتملها ، لأن نفى الأمر يحتمل الامتداد ، فجعل « أو يتوب عليهم » فى معنى الغاية على معنى ليس لك / (١) من أمرهم شىء إلى أن يتوب عليهم تفرح بحالهم ، أو يعذبهم فتشفى منهم .

قيل : سبب نزول الآية أن النبى - ﷺ - استأذن أن يدعو عليهم ، فنهى عن ذلك .

وروى أنه لما شج وجهه - ﷺ - يوم أحد سأل أصحابه أن يلعنهم ويدعو بهلاكهم فقال - ﷺ - : « ما بعثنى الله لعانا ولا طعانا ، ولكن بعثنى داعيا ورحمة ، اللهم اهد قومى فإنهم لا يعلمون » (٢) فتزلت الآية ، ونهى عن سؤال الهداية .

ولقائل أن يقول العدول عن الحقيقة عند تعذر العمل بها ولم يتعذر هنا لأنك تقدر أن تعطف قوله تعالى : ﴿ أو يتوب عليهم ﴾ على ما قبله وهو : ﴿ يكبتهم ﴾ وتجعل قوله : ﴿ ليس لك من الأمر شىء ﴾ اعتراضا ، والمعنى أن الله تعالى ملك أمرهم ، فإما أن يهلكهم أو يهزمهم ، أو يتوب عليهم إن أسلموا ، أو يعذبهم إن أصروا على الكفر ، وليس لك من أمرهم شىء ، إنما أنت مبعوث لإنذارهم ، أو بنصب يتوب بإضمار أن ، ويجعل أن يتوب فى حكم اسم معطوف أو على الأمر ، أى ليس لك من أمرهم شىء أو من التوبة عليهم ، أو من تعذيبهم .

== والكشاف للزمخشري ١ / ٢١٦ .

(١) ق ٧٦ / أ من ب .

(٢) ذكره القرطبي فى تفسيره : (أحكام القرآن ٤ / ٢٠٠) .

وحتى للغاية كإلى .

ونظيره من المسائل ما قال أصحابنا فيمن قال : والله لا أدخل هذه الدار أو أدخل هذه الدار الأخرى ، « إن » ^(١) أو فى هذه المسألة بمعنى حتى فيحنت بدخول الأولى أولا ، ولو دخل الأخرى أولا بر فى يمينه ، لأنه لما لم يكن بين النفى والإثبات ازدواج تعذر العطف ، والكلام يحتمل للغاية ، لأنه تحريم ، فيحمل على للغاية مجازا ، فيصير دخول الأخرى غاية ليمينه ، فإذا دخلها انتهت اليمين ، فلو دخل الأولى بعد ذلك لم يحنت ، كذا فى عامة شروح الجامع ، إلا أن تعذر العطف باعتبار النفى والإثبات غير مسلم عند النحاة فإنه يجوز عندهم ^(٢) ، والأولى أن يقال : تعذر العطف باعتبار عدم تقدم فعل منصوب ليعطف الثانى عليه ، حتى لو قال : أو أدخل بالرفع ينبغي أن يصح العطف وبثبت التخيير .

أو يقال : تعذره باعتبار أن الفعل مع أن فى حكم الاسم وانتصابه ههنا لا يصح إلا بإضمار أن ، فيلزم منه عطف الاسم على الفعل ، وهو فاسد فلذلك جعل بمعنى للغاية .

قوله : وحتى للغاية كإلى .. اعلم أن كلمة حتى وضعت للغاية فى كلامهم وأصلها كمال معنى للغاية وخلوصها كإلى ، قال تعالى : ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ ^(٣) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) وذلك مثل : جاءنى زيد وما جاءنى عمرو ، حيث عطف النفى على الإثبات ، وعكسه أن يقال : ما رأيت عمرا ولكنى رأيت بشرا .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٥٩) .

(٣) سورة القدر / ٥

وإن افترقا باعتبار أن مجرور حتى يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقى آخر جزء منه نحو : أكلت السمكة حتى رأسها ، ونمت البارحة حتى الصباح ، ولا تقول : حتى نصفها ، أو ثلثها كما تقول إلى نصفها وإلى ثلثها ، لأن ذا ليس بمشروط / (١) في مجرور إلى ، وعند أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها كما في إلى وقد صرح في شرح الملحة (٢) فقليل : ما أكل الرأس وما ينم الصباح في مسألة السمكة والبارحة هكذا قال ابن جنى (٣)

(١) ق ٧٦ / ب من ب .

(٢) الملحة هي : ملحّة الإعراب - لأبي محمد قاسم بن علي الحريري المتوفى سنة ٥١٦ هـ) وقد شرحها عدد من العلماء منهم :

١ - شهاب الدين أحمد بن حسين الرملى الشافعى المتوفى سنة (٨٤٤ هـ) .

ب - جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى (٩١١ هـ) فى ثلاث كرايس ، وهو شرح ممزوج .

ج - بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن مالك الدمشقى المتوفى سنة (٦٨٦ هـ) وغيرهم .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨١٧ - ١٨١٨) .

ومراد الشارح هو : شرح ابن مالك .

(٣) هو : أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى ، من أئمة الأدب والنحو وله شعر ولد بالموصل سنة (٣٢٧ هـ) ، سكن بغداد ، وتخرج به الكبار ، كان مملوكا روميا ، سليمان بن فهد الأزدي ، من مؤلفاته : الخصائص فى اللغة ، والمقصود والممدود ، والمحتسب فى الشواذ ، وغيرها ، توفى سنة (٣٩٢ هـ) .

انظر : (الأعلام ٤ / ٤٦٤ ، وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٦ - ٢٤٨ ، معجم الأدباء ١٢ / ٨١ فما بعدها) .

وأبو نصر (١) الصفار والإمام البزدوى (٢).

وعند الإمام عبد القاهر أن ما بعد حتى داخل فيما قبله نص عليه في المقتصد (٣) وتابعه في ذلك جار الله (٤)، إلا أن هذا لا يستقيم على الإطلاق، بل نقول : إن كان المذكور بعد حتى بعضا للمذكور قبله يدخل تحت ما ضربت له الغاية وإلا فلا وعلى هذا نص المبرد (٥) في المقتضب

(١) هو : أحمد بن إسحاق بن شيث أبو نصر الصفار ، كان من أهل بخارى ، سكن بمكة المكرمة ، وكثرت تصانيفه ، وانتشر علمه بها ، روى أنه ما روى مثله في حفظ الفقه والأدب ببخارى .

قال السمعاني : له بيت في العلم إلى الساعة ببخارى ، ورأيت من أولاده جماعة ، مات بالطائف وقبره بها .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٤ - ١٥ ، والجواهر المضية ١ / ١٤٢ - ١٤٣ والطبقات السنية ١ / ٢٧٦ - ٢٧٧) .

(٢) راجع : (أصول البزدوى في كشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٦٠) .

(٣) راجعه في (٢ / ٨٤١) ، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح - مطبوع متداول .

(٤) هو : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، كان من كبار علماء دهره نحويا ، زكيا ، فقيها ، مناظرا ، بيانيا ، متكلميا ، أدبيا ، شاعرا ، مفسرا ، من أكابر الحنفية : حنفى المذهب ، معتزلى المعتقد ، رحل وسمع ببغداد من علماء وقته ، حج وجاور وتخرج به علماء ، له في العلوم آثار ليست لغيره من أهل عصره ، من تصانيفه : الكشف - في التفسير ، أساس البلاغة ، والمفصل .

ولد سنة (٤٦٧ هـ) ، وتوفي سنة (٥٣٨ هـ) على أصح القولين فيه .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٠٩ ، والنجوم الزاهرة ٥ / ٢٧٤ ، وطبقات المعتزلة ص ٢٠ ، وطبقات المفسرين للسيوطي ٤١ ، وسير أعلام النبلاء ٢٠ / ١٥١ - ١٥٦) .

(٥) هو : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، البصري ، نزل بغداد ، إمام فنى النحو ، واللغة والأدب ، ولد سنة (٢١٠ هـ) ، أخذ عن أبى عثمان المازنى وغيره ، وعنه أخذ نبطويه ، وإسماعيل الصفار وغيرهما ، من مؤلفاته : الكامل ، معانى القرآن ، المقتضب ، وغيرها .

وتستعمل للعطف مع قيام معنى الغاية كقولهم : استنت الفصل حتى القرعى .

وابن السوراق ^(١) فى الفصول والفراء فى المعانى / ^(٢) وهكذا / ^(٣) ذكر السيرافى ^(٤) أيضا .

قوله : وقد تستعمل للعطف .. اعلم أن حتى تستعمل للعطف لمناسبة بين العطف والغاية وهو التعاقب ، والمعطوف يعقب المعطوف عليه ، وكذا الغاية يعقب المغيا ، ولكن مع قيام معنى الغاية كقول العرب : استنت الفصل حتى

== توفي سنة (٢٨٥ هـ) ، وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضى .

انظر : (الفهرست لابن النديم ص ٥٩ ، طبقات المفسرين للداودى ٢ / ٢٦٩ ، وفيات الاعيان ٤ / ٣١٣ ، فما بعدها ، وتاريخ بغداد ٣ / ٣٨٠) .
وكتاب (المقتضب) مطبوع محقق ومتداول .

(١) هو : محمد بن أحمد بن محمد المروزي ، ويعرف بابن السوراق ، كان جده وراق المعتضد ، فقيه وله أنس بالحديث ، من مؤلفاته : الرد على محمد بن الحسن ، وبيان السنة ، والحجة لمذهب مالك .

توفي سنة (٣٢٩ هـ) ، وقيل : (٣٣٣ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد بهامشه ١ / ٢٨٧ ، ومعجم المؤلفين ٩ / ٣) .

(٢) هو كتاب : (معانى القرآن) وقد طبع فى ثلاث مجلدات للمرة الثالثة سنة (١٤٠٣ هـ) .

(٣) ق ٦٨ / أ من ح .

(٤) هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضى ، النحوى ، كان أعلم الناس بنحو البصريين فى وقته ، إمام فى القراءات ، أخذ العلم عن أبى مجاهد وغيره ، وكان يدرس النحو والقراءات .

من مؤلفاته : شرح كتاب سيبويه ، شرح مقصورة ابن دريد ، صنعة الشعر والبلاغة ، ولد سنة (٢٨٠ هـ) وتوفي سنة (٣٦٨ هـ) .

انظر : (وفيات الاعيان ٢ / ٧٨ - ٧٩ ، وطبقات القراء ١ / ٢١٨)

ومواضعها فى الأفعال أن تجعل غاية بمعنى إلى ، أو غاية هى جملة مبتدأة .
وعلاوة الغاية أن يحتمل الصدر الامتداد وأن يصلح الآخر دلالة على الانتهاء
وإن لم يستقم فللمجازاة بمعنى لام كى .

القرعى^(١) . هذا مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي له أن يتكلم لعلو قدره
والاستئثار هو أن يرفع يديه ويطرحهما فى حالة العدو ، والقرعى جمع قرع
وهو الذى به قرع وهو بثر أبيض يخرج بالفصال ، فجعلوه عطفاً هو غاية
لإنهاء الاستئثار باستئثارها وكانت حقيقة قاصرة من حيث إنها لم تخلص للغاية .

قوله : ومواضعها فى الأفعال أن يجعل غاية بمعنى إلى .. أى مواقع كلمة
حتى فى الأفعال أن تجعل غاية بمعنى إلى من غير أن يكون جملة مبتدأة كقوله :
سرت حتى أدخلها ، أو غاية هى جملة مبتدأة كقولك : خرجت النساء حتى
خرجت هند ، وذلك لأنها فى الأصل للغاية ، فوجب العمل به مهما أمكن
وعلاوة الغاية أن يحتمل الصدر الامتداد ، بأن صلح فيه ضرب المدة وأن
يصلح الآخر دلالة على الانتهاء كالصياح فى قوله : إن لم أضربك حتى
تصبح ، فإن لم يستقم أى لم يوجد أحد المعنيين المذكورين أو كلاهما ، يحمل
على المجازات بمعنى لام كى ، لمناسبة بين المجازات وبين الغاية ، لأن الفعل
الذى هو سبب ينتهى بوجود الجزاء عادة كما ينتهى بوجود الغاية وإنما يحمل
على المجازات إذا صلح الصدر سبباً ولم يصلح الآخر غاية ، حتى لو صلح
الصدر سبباً ولم يصلح الآخر غاية حتى لو صلح الآخر غاية مع كون الصدر
صالحاً للسببية ، يجعل للغاية نحو : إن لم أضربك حتى تصبح فعبدى حر ،

(١) ويروى (استنت الفصلان حتى القرعى) .

انظر : (مجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٣٣ مثل رقم : ١٧٨٥) .

فإن تعذر هذا جعل مستعاراً للعطف المحض وبطل معنى الغاية ، وعلى هذا مسائل الزيادات كأن لم أضربك حتى تصيح فعبدى حر ، وإن لم آتاك حتى تغدبنى فعبدى حر ، وإن لم آتاك حتى أتغدى عندك .

ونظير ما لم يكن الصدر قابلاً للامتداد قولك : عبدي حر إن لم نخبر فلانا بما صنعت حتى يضربك ، فلا تجعل ههنا للغاية ، لأن الإخبار بما لا يمتد / (١) فيجعل بمعنى لام كي ، فإذا أخبره ولم يضربه برّ في يمينه .

ونظير ما لم يكن الآخر صالحاً للإنهاء كقولك : عبدي حر إن لم أضربك حتى تضربني أو تشتمني ، فضربه ولم يضربه المضروب ، برّ أيضاً لأن الضرب وإن كان فعلاً ممتداً ، لكن الضرب والشم من المضروب لا يصلح دليلاً على الإنهاء ، بل هو داع إلى زيادة الضرب ، فيحمل على الجزاء .

قوله : وإن تعذر « ذلك » (٢) يحمل على العطف .. أي تعذر أن يجعل بمعنى لام كي ، جعل مستعاراً للعطف المحض وبطل معنى الغاية .

قوله : وعلى هذا مسائل الزيادات .. اعلم أن محمداً ذكر في الزيادات في رجل قال لرجل : عبده حر إن لم أضربك حتى تصيح أو تشتكى يدي ، أو حتى يشفع فلان ، أو حتى يدخل الليل / (٣) ثم ترك ضربه قبل هذه الأشياء ، أنه يحنث (٤) ، لأن الضرب يحتمل الامتداد بطريق التكرار ، فيجعل غاية حقيقة فإذا امتنع عن الضرب قبل الغاية يحنث ، إلا في موضع يغلب على

(١) ق ٧٧ / أ من ب .

(٢) في ب (هذا) .

(٣) ق ٦٨ / ب من ج .

(٤) راجع الزيادات .

ومنها حروف الجر ، فالباء للإلصاق وتصحب الأثمان حتى لو قال :
اشتريت منك هذا العبد بكَرٍّ من حنطة جيدة ، يكون الكر ثمنا ، فيصح
الاستدلال به

الحقيقة عرف ، فحينئذ ترك ويعتبر العرف كما لو قال : إن لم أضربك حتى
أقتلك أو حتى تموت ، فهذا يحمل على الضرب الشديد باعتبار العرف . ولو
قال عبده حر إن لم آتك حتى تغدني ، فأناه فلم يُغده ، لم يحث لأن قوله :
حتى تغدني لا يصلح دليلا على الانتهاء وهو داع إلى زيادة الإتيان ، فلا يمكن
حملها على حقيقة الغاية ، والإتيان يصلح سببا ، والغداة يصلح جزاء ،
فحمل عليه فيكون المعنى : لكي تغدني ، فكان شرط برّه الإتيان على وجه
يصلح للجزاء بالغداة وقد وجد .

ولو قال : عبده حر إن لم آتك حتى أتغدى عندك ، فإن هذا للعطف
المحض لتصحيح الكلام ، فكان شرط ألبر وجود الأمرين حتى إذا أناه فلم
يتغد أصلاً ، حث ولو تغدى من بعد - غير مترسخ - عن اليوم برّ وإذا
استعير ، استعير بمعنى الفاء دون الواو ، لأن الفاء للتعقيب ، فكان التجانس بينه
وبين الغاية أشد .

قوله : ومنها حروف الجر ، فالباء للإلصاق وتصحب الأثمان .. أى ومن
حروف المعانى حروف الجر ، وسميت حروف الجر ، لأنها تجر معنى الفعل
إلى الاسم ، أو الاسم إلى الاسم نحو : مررت بزيد ، والمال لزيد .

أما الباء فللإلصاق بدلالة استعمال العرب فيه ، وهو أقوى دليل فى اللغة
كالنص فى أحكام الشرع ، ثم الإلصاق يقتضى طرفين : مُلصَقاً ومُلصَقاً به ،
فما دخل عليه الباء فهو المُلصَق به ، والطرف الآخر هو المُلصَق ، فلذلك

بـخلاف ما إذا أضاف العقد إلى الكر .

تصحب الاثمان ، حتى لو قال : اشتريت منك هذا العبد بكر ^(١) من حنطة جيدة يكون الكر ثمنا فيصح الاستبدال « به » ^(٢) قبل القبض ، إذ لو كان مبيعا لما جاز الاستبدال به قبل القبض عينا كان أو دينا ، كذا في المبسوط ^(٣) .

بـخلاف ما إذا أضاف العقد إلى الكر قال : اشتريت منك كر حنطة جيدة بهذا العبد ، فإن الحنطة تكون سلما ، حتى لا يجوز إلا مؤجلا ولا يصح الاستبدال به قبل القبض ، لأن الباء للإصاق فإذا قرن بالكر ، فقد ألصق الكر بالعبد الذى هو أصل فى البيع ، إذ المبيع أصل فيه ، حتى يشترط وجوده/ ^(٤) لصحة البيع ، « والإصاق » ^(٥) الاتباع يكون بالأصول ، والتمن فى البيع تبع ، حتى لا يشترط وجوده لصحته ، بخلاف ما إذا لم يقرن الباء بالكر فإنه يكون هو الأصل ، لأنه أضاف البيع إليه ، فيكون مبيعا والمبيع الدين لا يكون إلا سلما فيشترط تأجيله .

(١) وهو بضم الكاف والراء المشددة : كيل معروف ويجمع على أكرار وكروور ، وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاييك والمكوك صاع ونصف فالكر على هذا الحساب (١٢) وسقا .

ينظر : (المصباح لنتير ٢ / ٥٣٠ ، والقاموس المحيط ٢ / ١٣٠) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) راجعه فى (١٣ / ١٢١) .

(٤) ق ٦٩ / أ من ح .

(٥) فى ب (والإصاق) .

ولو قال : إن أخبرتنى بقدم فلان فعبدى حر ، يقع على الحق ، بخلاف ما إذا قال : إن أخبرتنى أن فلانا قدم .

ولو قال : إن خرجت من الدار إلا بإذنى يشترط تكرار الإذن فى كل خروج بخلاف قوله : إلا أن أذن لك .

قوله : ولو قال : إن أخبرتنى بقدم فلان فكذا .. أى لو قال : إن أخبرتنى بقدم فلان فعبدى حر ، يقع على الحق ، حتى لو أخبره كاذبا لا يعتق بخلاف ما إذا قال : إن أخبرتنى أن فلانا قد قدم ، فهذا يقع على مطلق الخبر صدقا كان أو كذبا ، لأن فى الأولى ، الشرط الإخبار الملصق بالقدم ؛ لأن الباء للإلصاق ، والصاقه بالقدم لا يتصور قبل وجود القدم ، فكان الشرط الإخبار بطريق الصدق ، فلا يحث بالإخبار كاذبا ، بخلاف قوله : إن فلانا قد قدم ، حيث كان شرط الحث مجرد الإخبار صدقا كان أو كذبا ؛ لأن قوله : إن فلانا قد قدم خبر (فى) ^(١) نفسه ، وهو المفعول الثانى للإخبار ، فصار كأنه قال : إن أخبرتنى خبر قدم فلان ، والخبر اسم لكلام دال على أمر كان أو سيكون غير مضاف كيئوته إلى الخبر ، فكان شرط الحث نفس الخبر فيتناول الصدق والكذب .

وكذا لو قال : إن خرجت من الدار إلا بإذنى فأنت طالق ، يشترط تكرار الإذن بخلاف قوله : إلا أن أذن لك ، حيث لا يشترط تكرار الإذن ؛ لأن الباء للإلصاق فاقتضى ملصقا به لغة ، وهو الخروج ، فصار المستثنى خروجا ملصقا بالإذن ، والمستثنى نكرة فى موضع النفى وهو الخروج الثابت بقوله : إن خرجت ؛ لأن الفعل يدل على المصدر لغة ، والشرط فى معنى النفى ، إذ معناه : لا تخرجى خروجا ، فصار عاما ، وكل خروج كان بهذا الوصف صار مستثنى وبقي سائر / ^(٢) أنواع الخروج داخلا فى الحظر ، فإذا خرجت بغير إذنه يحث ، بخلاف قوله : إلا أن أذن لك ؛ لأنه تعذر الحمل هنا على

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ٧٨ / أ من ب .

وفى قوله : أنت طالق بمشيئة الله تعالى بمعنى الشرط .

الاستثناء لعدم المجانسة ؛ لأن الإذن غير مجانس للخروج فجعل مجازا عن الغاية لما بينهما من المناسبة ؛ لأن ما بعد الغاية وما بعد الاستثناء يخالف ما قبلهما ، وما قبلهما يتهى بما بعدهما .

قوله : وفى قوله : بمشيئة الله تعالى .. أى لو قال : أنت طالق بمشيئة الله تعالى أو بإرادته ، أو بمحبته ، أو برضاه ، لم تطلق أصلا ، لأنه لما جعل الطلاق ملصقا بالمشيئة ، لا يقع قبل المشيئة ، إذ لا يتحقق الإلصاق بدون الملصق به ، وهذا هو معنى الشرط ، إذ لا وجود للمشرط بدون الشرط ، غير أن التعليق بمشيئة الله تعالى إبطال للإيجاب لما عرف ، فلهذا لا يقع شيء ، كما لو قال : إن شاء الله .

وكذلك التعليق بالرضا والمحبة .

لا يقال : لم لا يحمل الباء فى مسألة المشيئة وأخواتها / ^(١) على السببية لأنها قد تستعمل بمعنى السبب ، قال تعالى : ﴿ جزاء بما كسبوا ﴾ ؛ ذلك بما عصوا ^(٢) وإذا حملت على السببية تطلق فى الحال ، كما قال أنت طالق لمشيئة الله تعالى ، لأن التعليق يدل على تحقق الإيقاع لا على انتفائه .

لأننا نقول : الحمل على ما ذكرنا من الشرط أولى ؛ لأنه أقرب إلى الإلصاق ؛ لأن فى الإلصاق معنى الترتيب ؛ لأنه يقتضى ملصقا به متقدما على الملصق زمانا ليتمكن الإلصاق ، والترتيب الزمانى فى الشرط والمشرط موجود

(١) ٦٩ / ب من ج .

(٢) سورة البقرة / ٦١ .

وقال الشافعى - رحمه الله - : الباء فى قوله تعالى : ﴿ وامسحوا
برؤوسكم ﴾ للتبويض .

بخلاف العلة مع المعلول ؛ لأنهما مقارنان زمانا .

قوله : وقال الشافعى - رحمه الله - إلى آخره .. قال صاحب المحصول^(١)
الباء إذا دخل على فعل متعد بنفسه كقوله تعالى : ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾^(٢)
يكون للتبويض خلافا للحنفية ؛ لأننا نعلم بالضرورة الفرق بين قولنا « مسحت
المنديل بيدي ، ومسحت بالمنديل يدي ، فى إفادة الأول الشمول والثانى
التبويض »^(٣) ، فحيث يلزم مسح بعض الرأس وهو أدنى ما يتناوله اسم
البعض فيكون تقدير الواجب ، بثلاثة أصابع أو بربع الرأس زيادة على النص
بخبر الواحد وذا لا يجوز .

ولا معنى لقول من يقول : مطلق مسح البعض غير مراد ؛ لأن ذلك

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن على ، الملقب بفخر
الدين ، الرازى المولد ، الطبرستانى الأصل ، القرشى النسب ، ولد سنة (٥٤٤ هـ)
على أصح القولين فيه ، نشأ فى بيت علم وفى حجر والده فكان له الوالد والأستاذ ،
كان صاحب ذاكرة عجيبة وذهن وقاد وذكاء خارق ، أصوليا من كبار الأصوليين ،
وفقيها من الفقهاء ، وفحلا من فحول المتكلمين ، وإماما من أئمة المفسرين و...
صاحب مؤلفات قيمة منها : التفسير الكبير ، والمحصول ، والمطالب العالية ، توفى
سنة (٦٠٦ هـ) فى مدينة هرات . انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٤٨ - ٢٥٢ ،
طبقات السبكي ٥ / ٣٣ فما بعدها ، والتعليقات السنية على الفوائد البهية ص
١٩١ ، ١٩٣ ، ومقدمة المحصول التى كتبها د . طه جابر فياض العلوانى ١ / ٣٢
فما بعدها) .

(٢) سورة المائدة / ٦ .

(٣) انظر : (المحصول ج ١ ق ١ / ٥٣٢ - ٥٣٣ ، الطبعة الاولى ١٣٩٩ هـ ، وقد
اقتصر فى النقل كما تقدم وناخر فى العبارة) .

وقال مالك رحمه الله : إنها صلة وليس كذلك بل هي للإلصاق لكنها إذا دخلت في آلة المسح كان بالفعل متعديا إلى محله ، فيتناول كله ، وإذا دخلت محل المسح

يحصل يغسل الوجه ولا يتأدى به الفرض بالاتفاق ، فعرفنا أن المراد بعض مقدر وذلك مجمل فكان فعله بيانا .

لأننا نقول : عدم الجوار لفوات الترتيب الواجب لا لعدم مسح البعض فإنه لو استوعب رأسه بالمسح بعد غسل الوجه قبل غسل اليدين ، لا يعتد به عندنا لفوات الترتيب ، وكذا هنا .

وقال مالك / (١) - رحمه الله - الباء صلة أى مزيدة زيدت للتأكيد ؛ لأن المسح فعل متعدٍ فأكد بالباء كقوله تعالى : ﴿ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ ﴾ (٢) فصار التقدير : وامسحوا رؤوسكم فيلزم مسح الكل (٣) .

ولكننا نقول : أما القول بالتبويض فلا يعرفه أهل اللغة ، كذا قاله ابن جنى والموضوع للتبويض حرف من ، فلو كان الباء للتبويض لتكررت الدلالة عليه ، وهو خلاف الأصل ؛ ولأنه لو كان للتبويض مع أنه للإلصاق ؛ لكان مشتركا والأصل عدمه .

(١) ق ٧٨ / ب من ب .

(٢) سورة المؤمنون / ٢٠ والآية بكاملها : ﴿ وشجرة تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكلين ﴾ .

(٣) راجع : (أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٧٠ ، ٥٧٢ وأحكام القرآن للقرطبي ٦ / ٨٧ - ٨٨) .

بقى الفعل متعديا إلى الآلة ، فلا يقتضى استيعاب الرأس بالمسح وإنما يقتضى إلصاق الآلة بالمحل وذلك لا يستوعب الكل عادةً ، فصار المراد به أكثر اليد فصار التبعض مرادا بهذا الطريق .

وأما الصلة ؛ فلأن فيه إلغاء الحقيقة من غير ضرورة ، فيحمل الباء على حقيقتها فى هذه الآية وهى الإلصاق ، والتبعض فيها ثبت بطريق آخر لا بالباء ، وبيان ذلك أن المسح (لا بد له) ^(١) من آلة ومحل ، فإذا دخلت الباء فى الآلة ، كان الفعل متعديا إلى المحل (ويصير) ^(٢) المحل مفعولا به ، فيتناول جميع المحل كقولك : مسحت الحائط يدي ، لأنه أضيف إلى جملة ، وإن دخلت فى المحل بقى الفعل متعديا إلى الآلة / ^(٣) وهذا لا يقتضى الاستيعاب وإنما يقتضى إلصاق الفعل بالمحل كله أو بعضه كما فى قولك : مسحت يدي بالحائط ، وإذا تقرر هذا صار تقدير الآية : فامسحوا أيديكم برؤوسكم ولا يقتضى استيعاب الرأس بالمسح ؛ لأن المسح يضاف إلى اليد دون الرأس ، ولكن هذا الكلام يقتضى وضع آلة المسح على الرأس ، وذلك لا يستوعب الكل عادة ؛ لأن اليد لا يستوعب الرأس عادة ، فصار المراد (به) ^(٤) أكثر اليد ، والأصل فى اليد الأصابع فإن ما بين الأصابع وظهر الكف لا يستعملان فى المسح عادة فيكتفى بالأكثر الذى يحكى حكاية الكل وهو ثلاثة أصابع ، فصار التبعض مرادا بهذا الطريق لا بحرف الباء كما زعم الشافعى - رحمه الله - .

(١) فى ب (لا بدالة) وهو خطأ ، وفى ح (لا بد) بإسقاط (له) ؛ والصحيح ما أثبتناه .

(٢) فى ب (فيصير) .

(٣) ق ٧٠ / أ من ح .

(٤) ساقطة من ب .

(ولا يقال ^(١) : قد دخلت الباء فى قوله تعالى : ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ﴾ فى التيمم ، مع أن الاستيعاب شرط فيه .

لأننا نقول : ثبت الاستيعاب ههنا بالسنة المشهورة وهو قوله - ﷺ -
لعمار ^(٢) : « يكفيك ضربتان : ضربة للوجه وضربة للزراعين » ^(٣) وبمثله يزداد على الكتاب وفيه بحث يعرف بالتأمل .

اعلم أن لمشائخنا فى تقدير فرض المسح طريقتين : أحدهما : ما ذكرنا ،
والثانى : أن مطلق البعض لما لم يكن مراداً ؛ لأن المفروض فى عامة الاعضاء
بعض مقدر ، فينبغى أن يكون كذلك ههنا ؛ ولهذا لو زاد على المقدار الذى

(١) ما بين القوسين فى من قوله : (ولا يقال .. إلى قوله : العلم أن .. إلخ) ساقط من
ب .

(٢) هو عمار بن ياسر بن مالك ... خليف بنى مخزوم ، وأمه سمية مولاة لهم ، كان من
السابقين الأولين هو وأبوه ، وكانوا ممن يعذب فى الله فكان التيمم - ﷺ - يمر عليهم
فيقول : (صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة) ، واختلف فى هجرته إلى الحبشة ،
وهاجر إلى المدينة ، وشهد المشاهد كلها ، من أجلاء الصحابة ونخبائهم ، تواترات
الاحاديث عن النبى ﷺ أن عمارة تقتله الفئة الباغية ، وقد قتل مع على رضى الله
عنه بصفين سنة (٨٧ هـ) مناقبه كثيرة .

انظر : (الإصابة ٢ / ٥٠٤ - ٥٠٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٤٦٩ -
٤٧٤ ، وأسد الغابة ٤ / ١٢٩ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٤٠٦ فما بعدها ، وشذرات
الذهب ١ / ٤٥) .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ ، وذكر ابن ماجة فى سننه ١ / ١٨٩ ، فى باب التيمم ضربتين
عن عمار بن ياسر حين تيمموا مع رسول الله ﷺ ، فأمر المسلمين فضربوا بأكفهم
التراب ولم يقبضوا من التراب شيئا ، فمسحوا بوجوههم مسحة واحدة ، ثم عادوا
فضربوا بأكفهم الصعيد مرة أخرى فمسحوا بأيديهم .

وأىضا ذكر فى المطا ص ٣٥ : أنه سئل مالك رحمه الله : كيف التيمم وأين يبلغ به ؟
فقال : (يضرب ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، ويمسحهما إلى المرفقين) .

وعلى للإلزام فقوله : له على ألف درهم يكون ديننا إلا أن يصل به الوديعة .
فإن دخلت في المعاولات المحضة كانت بمعنى الباء ، وكذا إذا استعملت في
الطلاق عندهما ، وعند أبي حنيفة للشرط .

قدر به لا يكون فرضا ، ولو كان الداخل تحت الأمر بعضا مطلقا ، لوقع الزائد
فرضا « بالإجماع » ^(١) كالزائد على الآيات الثلاث في فرض القراءة صار
البعض مجملا ، « فيتقدر » ^(٢) بالسنة ، وهي توجب أن يقدر بالربيع على ما
عرف إلا أن في إثبات الإجمال بهذا الطريق نوع ضعف ، فإن الخصم لا يسلم
الإجمال في الآية وقال : بل مطلق البعض وهو الثابت بالنص وهو معلوم ،
فلذلك اختار فخر الإسلام ^(٣) مهنا الطريق الأول ، لأنه أسلم .

قوله : وعلى للإلزام / ^(٤) كلمة على وضعت للاستعلاء يقال : زيد على
السطح وفلان علينا أمير ، ومنه قولهم : على فلان دين ؛ لأن الدين يستعلى
من يلزمه ، والاستعلاء في : لفلان على دين ، في الإيجاب دون غيره ،
فكانت في مثل هذا الموضع للإيجاب باعتبار أصل الوضع كقول الرجل :
لفلان على ألف يكون ديننا ، لأن حقيقته اللزوم إلا أن يصل به الوديعة فيقول
له على ألف وديعة ؛ لأنه يحتمل الوديعة ؛ لأن الحفظ يجب عليه في
الوديعة ، ثم إنها تستعار للباء ؛ لأن اللزوم يناسب الإلصاق ، فإن الشيء متى
لزم الشيء كان ملصقا به لا محالة ؛ ولأن حروف الجر ينوب بعضها عن

(١) ساقطة من ح .

(٢) في ب (فيتعرف) .

(٣) انظر : (أصوله في كشف الأسرار للبخاري ٢ / ١٧٠) .

(٤) ق ٧٩ / ١ من ب .

بعض ، لأن كل واحد منها / (١) .

يوصل الفعل إلى الاسم ، ويستعمل أيضا بمعنى الشرط باعتبار أن الجزاء يتعلق بالشرط ، فيكون لازما عند وجوده ، فكان استعمالها فى الشرط حقيقة فإذا استعملت فى المعاوضات المحضة وهى التى تخلو عن معنى الإسقاط كالبيع ، والإجارة ، والنكاح ، كانت بمعنى الباء التى تصحب الإعواض ، لأن العمل لما تعذر يحمل على ما يليق بالمعاوضات وهو الباء ، لما بين العوض والمعوض من اللزوم والاتصال فى الوجوب ، ولا يحمل على الشرط ، لأن المعاوضات المحضة لا تحتمل التعليق بالخطر ، لما فيه من « معنى » (٢) القمار ، فيحمل على ما يحتمل تصحيحا للكلام .

وكذا إذا استعملت فى الطلاق عندهما ، « لأن » (٣) الطلاق يصلح أن يكون معوضا والمال عوضه ، فإذا قالت : طلقنى ثلاثا على ألف درهم ، فطلقها واحدة يجب ثلث الألف عندهما كما فى قولها : بألف ، ويكون الواقع بائنا ، « وعند » (٤) أبى حنيفة - رحمه الله - للشرط ، لأن الطلاق وإن دخله المال قابل للتعليق ، ولم يمنع معنى المعاوضة صحة التعليق ، لأنه تابع ، فيصير هذا منها طلبا لتعليق المال بشرط الثلاث أى تعليقا لإلزام المال بشرط الثلاث ، فإذا خالف الزوج أمرها بأن طلقها واحدة ، لم يجب المال ، لعدم الشرط وهو الثلاث ، ويكون الواقع رجعيا عنده (٥) ، لأنه طلاق بلا مال

(١) ق ٧٠ / ب من ح .

(٢) زيادة من ب .

(٣) فى ب (إذ) .

(٤) عبارة ب (عند) بإسقاط الواو .

(٥) راجع : (الهداية ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧) .

ومن للتبعيض فإذا قال : من شئت من عبيدي عتقه فأعتقه ، له أن يعتقهم إلا واحدا منهم عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

ويكون على بمعنى الشرط عنده ، لأن أصلها اللزوم ، فاستعيرت للشرط لأنه يلزم الجزاء .

قوله : ومن للتبعيض فإذا قال من شئت إلى آخره ...

قال المحققون من أئمة النحو : من في الأصل لابتداء الغاية نحو سرت من البصرة ، وكونها مبعدة في أخذت من الدراهم ، ومبينة في : ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ ومزيدة في قولك : ما جاءني من أحد ، راجع إلى هذا ، فإن قولك أخذت من الدراهم ، دال على أن الدراهم موضع أخذك وابتداء غايته ، وكذا معنى قوله : ما جاء من أحد معناه من واحد هذا الجنس إلى أقصاه ، فكذا معنى قوله تعالى ﴿فاجتنبوا﴾ جعل مبتدأ الاجتناب الأوثان فيكون معنى ابتداء الغاية استفادا من الجميع .

لكن قد يكون للتبعيض في بعض / ^(١) المواضع ، وهذا هو المختار ، إلا أن بعض الفقهاء لما وجدوها أكثر استعمالا في التبعيض جعلوها « أصلا » ^(٢) فيه وفيما سواه « دخيلا » ^(٣) ، وإليه مال فخر الإسلام ^(٤) .

وفي بعض نسخ أصول الفقه : أنها للتبعيض ولا ابتداء الغاية جميعا عند الفقهاء ، وكل واحد في موضعه حقيقة .

(١) ق ٧٩ / ب من ب .

(٢) في ح (أصيلا) .

(٣) في ب (ودخيلا) بزيادة الواو .

(٤) راجع (أصوله في كشف الأسرار للبخاري ٢ / ١٧٦) .

والى لانتهااء الغاية .

فإن كانت قائمة بنفسها كقوله : له من هذا الحائط إلى هذا الحائط لا يدخل الغايتان .

وأما المسألة فقد بينهاها فى باب العام ^(١) فى مسألة : من شئت من عبيدى عتقه « فأعتقه » ^(٢) .

/ ^(٣) قوله : وإلى لانتهااء الغاية .. هذه الكلمة موضوعة لانتهااء الغاية على مقابلة من ، يقال : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فالكوفة مقطع سيرك كما أن البصرة مبدؤه ، ولذلك استعملت فى آجال الديون ، لأن آجال الديون غاياتها ولو دخلت فى الأزمنة قد يكون للتوقيت وهو الأصل ، وقد يكون للتأجيل والتأخير ، ومعنى التوقيت أن يكون الشيء ثابتا فى الحال وينتهى بالوقت المذكور ، لولا الغاية ، لكان ثابتا فيما وراءها أيضا كقولك : أجزت هذه الدار إلى شهر .

وشرطه أن يكون المغيا قابلا للتوقيت ، ومعنى التأخير والتأجيل أن يكون الشيء ثابتا فى الحال أيضا كالبيع إلى شهر فإنه لتأجيل المطالبة إلى مضى الشهر ، ولولاه لكانت المطالبة ثابتة فى الحال وبعد الشهر أيضا .

قوله : فإن كانت قائمة بنفسها .. أى موجودة قبل التكلم ولا يكون مفتقرة فى وجودها إلى المغيا ، لم تدخل الغاية فى حكم المغيا ، لأنه إذا كانت

(١) انظر : ص ٢٦٧ .

(٢) ساقطة من ب وغيها بياض بقدر الكلمتين .

(٣) ق ٧١ / أ من ح .

وإن لم تكن ، فإن كان أصل الكلام متناولا للغاية ، كان ذكرها لإخراج ما وراءها ، فيدخل كما فى المرافق ، وإن لم يتناولها ، أو كان فيه شك ، فذكرها لمدا الحكم إليها ، فلا تدخل كالليل فى الصوم .

قائمة بنفسها لم يستبعا المغيا كقوله : لفلان من هذا الحائط إلى هذا الحائط ، لم تدخل الغايتان .

وإن لم تكن أى وإن لم تكن قائمة بنفسها ، فإن كان أصل الكلام أى صدر الكلام متناولا للغاية أى واقعا على المغيا والغاية جميعا تدخل ، وكان ذكر الغاية لإخراج ما وراءها ، فتبقى الغاية « داخلة » ^(١) كالمرافق فى قوله تعالى : ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ « عند » ^(٢) علمائنا ^(٣) الثلاثة ، لأنها لولاها لاستوعبت الوظيفة كل اليد ، إذ اللفظ يتناول الأيدى إلى الأباط وبعد ذكرها لا يتناول ما وراءها ، فكان ذكرها لإسقاط ما وراءها .

ولا يقال : لايد للجار والمجرور من متعلق وهو قوله تعالى : ﴿ فاغسلوا ﴾ فى هذه الآية ، فكيف يمكن جعله غاية للإسقاط ، وإنه ليس بمذكور ولا مضمّر .

لأننا نقول : تعلق الجار والمجرور بالغسل ظاهرا ولكن المقصود هو الإسقاط دون مدا الحكم ، فتكون غاية للإسقاط معنى ومقصودا ، والعبرة للمعانى دون الظواهر .

ولهذا ذكرها صاحب الكشاف فى تفسير هذه الآية : أن إلى تفيد معنى

(١) فى ب (داخلا) .

(٢) فى ب (عندنا) وهو غير سليم .

(٣) يريد بهم : أبا حنيفة وصاحبيه : أبا يوسف ومحمد - رحمهم الله - .

وفى للظرف لكنهم اختلفوا فى حذفه وإثباته فى ظروف الزمان ، وقالوا : هما سواء وفرق أبو حنيفة .

الغاية مطلقا ، فأما دخولها / (١) فى الحكم وخروجها أمره يدور مع الدليل (٢) .
قوله : وفى للظرف .. هذه الكلمة تجعل ما تدخل عليه ظرفا لما قبله
كقولك : زيد فى الدار ، هذا أصله ، ثم قيل : زيد ينظر فى العلم وأنا فى
حاجتك مجازا على معنى : أن العلم جعل وعاءً لنظره وتأمله ، وعلى معنى :
أنه صرف العناية إلى حاجته ، صارت كأنها قد اشتملت عليه لغلبتها على قلبه
وهمه .

وعلى هذا مسائل أصحابنا ، فإذا قال غصبتك ثوبا / (٣) فى منديل
يلزمه كلاهما لأنه أقر بغصب مظروف فى ظرف .

لكنهم اختلفوا فى حذفه وإثباته .

فقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - هما سواء فى قول الرجل : أنت
طالق فى غد أو غدا ، حتى لو نوى آخره فى قوله : فى غد لا يصدق « قضا
كما لا يصدق » (٤) فى قوله : غدا ، لأن حذف حرف فى وإثباته فى الكلا
سواء ، إذ لا فرق بين قوله : خرجت يوم الجمعة وخرجت فى يوم الجمعة .

(١) ق ٨٠ / أ من ب .

(٢) راجعه فى (١ / ٢٣٥) .

(٣) ق ٧١ / ب مزح .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

وفرق أبو حنيفة - رحمه الله - بينهما وقال : لو نوى فى قوله : فى غد آخر النهار ، يصدق قضاء وديانة ، وفى قوله : غدا ، يصدق ديانة لا قضاء^(١) لأن الظرف إذا اتصل به الفعل بغير واسطة اقتضى استيعابه ، لأنه شابه المفعول به من حيث أنه صار معمولاً للفعل ومنصوباً به ، ألا يرى أنه إذا اتسع فى مثل هذا الظرف ولم يقدر فيه حرف فى ، أخذ حكم المفعول به فى جوار الإخبار عنه بالذى كما فى المفعول به « كما لو قلت متسعاً : سرت يوم الجمعة ، الذى سرت يوم الجمعة »^(٢).

كما يقول : الذى ضربته زيد ، ولم يجز أن يقول : الذى سرت فى يوم الجمعة .

وإذا اتصل به الفعل بواسطة « حرف »^(٣) فى اقتضى وقوعه فى جزء إذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب ، فإذا ثبت ذلك قلنا : إذا قال : غدا ونوى آخر النهار لم يصدق قضاء ، لأنه يقتضى استيعاب الطلاق جميع الغد ، فلا بد من أن يكون واقعا فى أوله ، ليحصل الاستيعاب ، فلماذا نوى آخر النهار ، فقد غير موجب كلامه إلى ما هو تخفيف عليه ، فلا يصدق قضاء ولكنه يصدق ديانة ، لأنه نوى محتمل كلامه .

ولو قال : فى غد فموجب كلامه الوقوع فى جزء من الغد مبهم وإليه

(١) راجع : (الهداية ١ / ٣٤٤) .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، وأرى أن الصواب : (كما لو قلت فى مثل قولك : سرت يوم الجمعة ، الذى سرت يوم الجمعة) ، كما يفهم من عبارة العلامة عبد العزيز البخارى .

ينظر : (كشف الأسرار ٢ / ١٨١) .

(٣) ساقطة من ب .

وإذا أضيف إلى مكان ، يقع فى الحال إلا أن يضمم الفعل ، فيصير بمعنى الشرط.

ولاية التعيين ، فإذا نوى آخر النهار ، كانت نيته تعيينا لما أبهمه لا تغييرا للحقيقة ، فيصدق قضاء وديانة ، وإذا لم ينو شيئا ، كان الجزء الأول أولى لعدم المزاحم للسبق .

فلذلك يقع فيه ، وذلك مثل قوله : إن صمت الدهر ، أن يقع صوم / (١)
الأبد ، ولو قال : إن صمت فى الدهر ، يقع على صوم ساعة يعنى أن ينوى الصوم إلى الليل فى وقته ثم يفطر بعد ذلك .

قوله : وإذا أضيف إلى مكان يقع .. أى إذا أضيف الطلاق إلى المكان بأن قال : أنت طالق فى الدار أو فى الظل ، طلقت فى الحال حيث ما كانت إذ لا اختصاص للطلاق بالمكان إلا أن يضمم الفعل ، بأن أراد بقوله : فى الدار ، فى دخولك الدار فحيثنذ يصير بمعنى الشرط ولا تطلق فى الحال ، لأنه ذكر المحل « وأراد » (٢) الحال وذلك من أنواع المجاز ، فيصح إرادته ، ويصير فى معنى الشرط ، لأن الدخول لا يصلح ظرفا للطلاق على معنى أن / (٣) يكون شاغلا له ، لأنه عرض لا يبقى ، فيتعذر الحمل بحقيقة فى ، فيجعل مجازا لمعنى المقارنة ، فصار بمعنى مع ، فيتعلق الطلاق ، بالدخول إلا أنه لا يكون شرطا محضا حتى يقع الطلاق بعد الدخول ، بل يقع معه ولهذا قال بمعنى الشرط .

(١) فى ٨٠ / ب من ب .

(٢) فى ب (فأراد) .

(٣) فى ٧٢ / أ من ح .

ومع للمقارنة .

وقال بعضهم : يجعل مجازا « بمعنى » ^(١) الشرط لمناسبة بينهما من حيث إن كل واحد منهما ليس بمؤثر ، فيتعلق الجزء به ، فعلى هذا يقع الطلاق متأخرا عن الدخول ، ولكن الأول أصح فإنه لو قال لأجنبية : أنت طالق في نكاحك ، فتزوجها لا تطلق ، كما لو قال مع نكاحك ، ولو كان بمعنى الشرط لطلقت ، كما لو قال : إن تزوجتك فأنت طالق ، إليه أشار القاضى الإمام فخر الدين خان ^(٢) .

قوله : ومع للمقارنة .. المقارنة معنى أصلى له لا تنفك عنه فى أصل الوضع ، فلذلك يقع تطليقتان فى قوله : أنت طالق واحدة مع واحدة ، أو معها واحدة دخل الهاء أو لم تدخل ، « وذكر » ^(٣) فى الهادى « للشادى » ^(٤) : أن مع إذا كان ساكن العين فهو حر ، وإن كان متحرك العين فهو اسم ، وكلاهما بمعنى المصاحبة .

وفى الصحاح قال « محمد بن السرى » ^(٥) : « الذى يدل على أن مع اسم

(١) فى ب (لمعنى) .

(٢) وقد نسب إليه هذا الكلام أيضا العلامة عبد العزيز البخارى فى كشف الأسرار ٢ / ١٨٢ .

(٣) فى ب (أو ذكر) وهو خطأ .

(٤) فى ب (للشاد) بدون الياء ، وهذا الكتاب (هادى الشادى فى النحو) للعلامة أبى الفضل أحمد بن محمد الميدانى المتوفى سنة (٥١٨ هـ) - ولم أعثر عليه - .
ينظر : (كشف الظنون ٢ / ٢٢٦) .

(٥) فى ح (محمد بن اليسرى) وفى ب (محمد رحمة السرى) ، وكلاهما خطأ ، والصحيح ما أثبتاه ، إذ هو : أبو بكر محمد بن السرى بن سهل ، النحوى ، =

وقبل للتقديم .

***** . ***** *****

حركة مع تحرك ما قبله ، وقد يسكن وينون نقول : جاوزوا معا ،^(١).

وفى بعض كتب النحو : أنه من الظروف ، ويجوز أن يكون انتصابه على الظرف كانتصاب عند دليل أنه يقال : جاء فلان من معهم بخفض العين ، كما يقال : جاء من عندهم ، وكذا يمكن أن يقدر فيه معنى فى ، فإن قولك : زيد مع عمرو ، معناه فى مصاحبة عمرو ، كما يمكن تقديره فى عند ، فى قولك : زيد عند عمرو أى فى حضرته .

قوله : وقبل للتقديم .. أى للسبق ، فإذا وصف الطلاق بالقبلية المطلقة ، كان إيقاعا فى الحال ولا يقتضى وجود ما بعده /^(٢) حتى لو قال لامرأته : أنت طالق قبل دخولك الدار ، أو قال لها وقت الضحوة^(٣) : أنت طالق قبل غروب الشمس ، تطلق للحال ، ولو قال لغير الموطوءة : أنت طالق واحدة قبل واحدة ، تقع واحدة ، ولو قال : قبلها واحدة بهاء الكناية ، تقع ثتان .

= النحوى ، المعروف بابن السراج ، كان أحد الأئمة المشاهير المجمع على فضله ، ونبله ، وجلالة قدرة فى النحو والأدب ، أخذ الأدب عن المبرد وغيره ، وأخذ عنه السيرافى وغيره ، ونقل عنه الجوهري فى مواضع عديدة ، من مؤلفاته : الأصول فى النحو ، الرياح ، والهواء والنار والمواصلات . توفى سنة (٣١٦ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وأنباء الرواة ٣ / ١٤٥ ، وشذرات الذهب ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤) .

(١) الصحاح ٣ / ١٢٨٦ .

(٢) ق ٨١ / أ من ب .

(٣) ضحو النهار بعد طلوع الشمس ، كأنها اسم للوقت مثل الضحاء ، وجمعها ضحى ، مثل قرية وقرى .

ينظر : (الصحاح ٦ / ٢٤٠٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٣٥٨ - ٣٥٩) .

ويعد للتأخير وحكمها في الطلاق ضد حكم قبل ، وإذا قيد بالكناية كان
صفة لما بعده وإذا لم يقيد كان صفة لما قبله ، وعند للحضرة ، فإذا قال لغيره :
لك عندي ألف درهم كان وديعة ، لأن الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم .

ويعد للتأخير وحكمها في الطلاق ضد حكم قبل .. حتى لو قال لغير
الموطوءة : أنت طالق واحدة بعد واحدة ، تقع ثنتان ، ولو قال بعدها واحدة
تقع واحدة .

والأصل أن الظرف إذا قيد بالكناية ، كان صفة لما بعده ، وإذا لم يقيد كان
صفة لما قبله وأن إيقاع الطلاق في الماضي إيقاع في الحال ، لكونه مالكا للإيقاع
في الحال غير مالك للإسناد ، والواقع في الماضي واقع في الحال ، فثبت ما
في وسعه .

والقبلية في قوله : أنت طالق / ^(١) واحدة قبل واحدة ، صفة للأولى
فتبين بها ولا تقع الثانية لفوات المحلية ، وفي قوله : قبلها واحدة صفة للثانية ،
فاقتضى إيقاعها في الماضي ، وإيقاع الأول في الحال وإيقاع الثانية قبلها ،
فيقتربان ، فيقعان .

وفي قوله : بعدها واحدة صفة للأخيرة ، فتبين بالأولى وتلغو الثانية لفوات
المحلية وقيد حكم بعد في الطلاق بقوله : وحكمها في الطلاق احترازا عن
الإقرار ، فإنه لو قال : لفلان على درهم بعد درهم أو بعده درهم يلزمه
درهمان ، لأن معناه بعد درهم قد وجب ، ولا يفهم من الكلام إلا هذا .

والقبل والبعد مبنيان إذا قطعا عن الإضافة ونوى بها ، وبنا على الضم ،
أما إذا لم يكن المضاف المحذوف منويا ، يكونان معربين .

(١) ق ٧٢ / ب من ح .

قوله : وعند للحضرة .. حتى لو قال : لفلان عندى ألف (درهم) (١)
كان وديعة ؛ لأن هذه الكلمة عبارة عن القرب فى أصل الوضع ، وهى تحتل
القرب من يده .

فيكون إقرارا بالأمانة ، ويحتمل القرب من ذمته ، فيكون إقرارا بالدين فلا
يثبت به إلا الأقل وهو الوديعة إلا أن يقول : ألف دين ، لأن قوله : عندى
محتمل فيصح تفسيره بأحد المحتملين كذا فى المبسوط (٢) .

وعلى هذا قلنا : إذا قال للموطوءة : أنت طالق كل يوم ، ولم يكن له نية
طلقت واحدة عندنا خلافا لزفر (٣) ولو قال : عند كل يوم أو مع كل يوم ، أو
فى كل يوم ، طلقت ثلاثا فى ثلاثة أيام ، لأنه إذا لم تذكر كلمة الظرف ،
يكون الكل ظرفا واحدا ، فلا يثبت إلا واحدا وإن تكررت الأيام ، وإذا ذكرت
كلمة الظرف ينفرد كل يوم بكونه ظرفا .

وإنما / (٤) يتحقق ذلك إذا تحقق الطلاق فى كل يوم ، وذلك أن صيغة
كلامه وصف قد وصفها بالطلاق فى كل يوم ، وبالتطبيق الواحدة يتصف به
فى الأيام كلها .

وإنما جعلنا كلامه إيقاعا ضرورة تحقق الوصف ، وهذه الضرورة ترتفع
بالواحدة بخلاف قوله : فى كل يوم ، لأن فى للظرف ، والزمان ظرف
للطلاق من حيث الوقوع فيه ، فما يكون اليوم ظرفا له لا يصلح الغد ظرفا له

(١) ساقطة من ح .

(٢) راجعه فى (١٨ / ١١) .

(٣) انظر : (مجمع الأنهر ١ / ٣٩٢) .

(٤) ق ٨١ / ب من ب .

وغير تستعمل صفة للنكرة وتستعمل استثناء كقولك : له على ألف درهم غير
دائق بالرفع يلزمه درهم تام ، ولو قال : بالنصب كان استثناء فيلزمه درهم إلا
دانقا .

وسوى مثل غير ^(١) . ومنها حروف الشرط فإن أصل فيها .

فتجدد الإيقاع ، لتحقيق ما اقتضاه حرف فى كذا فى المبسوط ^(٢) .

قوله : وغير تستعمل إلى آخره .. اعلم أن غير من الاسماء للحقوق
علامات الاسم به من النون والألف واللام والإضافة ، وتستعمل صفة النكرة
بحيث لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعارف ، وتستعمل استثناء
لمشابهة/ ^(٣) بينه وبين إلا من حيث أن ما بعد كل واحدة منهما مغير لما قبله .

والفرق بين كونه صفة واستثناء أنه لو قال : (جاءنى رجل) ^(٤) غير زيد لم
يكن فيه أن زيدا جاء أو لم يجرى ، بل كان خبرا أن غيره جاء ، ولو قال

(١) فلو قال : إن كان فى يدي دراهم إلا ثلاثة دراهم ، أو سوى ثلاثة ، أو غير ثلاثة
فجميع ما فى يدي صدقة ، وفى يده أربعة دراهم أو خمسة دراهم ، فلا شيء عليه ،
لأن شرط حثه أن يكون فى يده غير الثلاثة ما ينطلق عليه اسم الدراهم ولم يوجد
لأن اسم الدراهم لا ينطلق على الدرهم والدرهمين .

والفرق بين غير وسوى : أن غير لا يكون ظرفا وأصله أن يكون صفة بمنزلة مثل ،
لأنه نقيضه ، تقول : مررت برجل غيرك ، كما تقول : برجل مثلك ، وسوى ظرف
مكان منصوب أبدا على الظرفية ، ولا يكون صفة تابعة لتضمنه معنى الظرف .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٣٥٤ ، وأصول السرخسى ١ / ٢٢٧ ،
وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ١٩١ - ١٩٢) .

(٢) راجعه فى (٦ / ١٤٢) .

(٣) ق ٧٣ / ١ من ح .

(٤) فى ب (جاءنى زيد رجل) وهو خطأ .

جاءنى القوم غير زيد بالنصب ، كان اللفظ دالا أن زيدا لم يجئ .
والفرق الثانى : أن استعماله صفة تختص بالنكرة ، واستعماله استثناء لا
يختص بالنكرة ، ولهذا قالوا إذا قال : لفلان على درهم غير دائق ^(١) بالرفع
يلزمه درهم تام ، لأنه صفة للدرهم أى درهم مغاير للدائق .
ولو قال بالنصب كان استثناء ، فيلزمه درهم إلا دابقا أى ينقص من الدرهم
دائق ، والدائق اسم للدائكستك الذى يكون أربعة منه درهما ، ولو قال :
لفلان على دينار غير عشرة دراهم بالرفع ، يلزمه دينار تام ، ولو قال : غير
عشرة « بالنصب » ^(٢) فكذلك عند محمد - رحمه الله - ، لأن الجنسية صورة
ومعنى شرط لصحة الاستثناء عنده ، والدرهم لا يجانس الدينار صورة ،
فيكون من الاستثناء المنقطع وهو بطريق المعارضة ، كاستثناء الثوب .
وعند أبى حنيفة ^(٣) وأبى يوسف : ينتقص من الدينار قيمة عشرة دراهم
لصحة الاستثناء ، لأنه يجانسه معنى وهو كاف لصحة الاستثناء لما يأتى فى
باب البيان إن شاء الله تعالى .

(١) الدائق : بفتح النون وكسرها ، قيل : الكسر أفصح : سدس الدرهم ، معرب ،
وهو عند اليونان حبتا خرنوب ، لأن الدرهم عندهم اثنتا عشرة حبة خرنوب ،
والدائق الإسلامى : حبتا خرنوب وثلاثا حبة خرنوب .

وجمع (الدائق) بكسر النون : الدوائق ، وجمع المفتوح : دوائيق بزيادة ياء .
والدائق أيضا : المهزول الساقط .

ينظر : (الصحاح ٤ / ١٤٧٧ ، والمصباح المنير ١ / ٢٠١ ، والقاموس المحيط ٣ /
٢٤١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) راجع (الهداية ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

وإنما تدخل على أمر معدوم على خطر ليس بكائن لا محالة ، فإذا قال : إن لم أطلقك فأنت طالق ثلاثا لم تطلق حتى يموت أحدهما .

قوله : « ومنها حروف الشرط » .. أى من حروف المعانى حروف الشرط أى كلمات الشرط والفاظ الشرط ، وتسميتها حروفا باعتبار أن الأصل فيها كلمة إن وهى حرف ، وإن أصل فيها ، لأنه اختص بمعنى الشرط ليس له معنى آخر سواء بخلاف سائر ألفاظ الشرط ^(١) .

قوله : « وإنما تدخل على أمر معدوم » .. أى تدخل حرف إن على كل شأن معدوم ، لأنه للمنع أو الحمل / ^(٢) والمنع عن الوجود والحمل عليه لا يتحقق على حظر أى متردد بين أن يوجد وأن لا يوجد وهو احتراز عن المستحيل وعن الفعل المتحقق لا محالة كمجئ الغد بالنظر إلى العادة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن جاء غد أو طلعت الشمس أخرج ، لأنها طالعة خرج أو لم يخرج كذا قال عبد القاهر ^(٣) .

ولا يدخل على الأسماء ، لأن معنى الحظر فى الأسماء لا يتحقق ، ولهذا قلنا : إذا قال لامرأته : إن أطلقك فأنت طالق ثلاثا ، لم تطلق حتى يموت أحدهما قبل أن يطلقها ، لأن إن للشرط المحض ، وأنه جعل عدم إسقاع

(١) قلت : ومن المعلوم أن كلمة (إن) حرف ، فسمى الكل باسمها تغليبا لها ، لأصالتها .

كذا فى (حاشية ابن ملك ص ٤٩٩ ، والمقتضب للمبرد ٢ / ٤٦ - ٥٠) .

(٢) ق ٨٢ / ١ من ب .

(٣) راجع : (المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ / ١١١٩ ، وكذلك : المقتضب للمبرد ٢ / ٥٦) .

الطلاق عليها شرطا ، ولا يتقين لوجود هذا الشرط ما بقيا حيين .

ثم إن مات الزوج ، تطلق قبل موته بساعة ^(١) ، لأن الشرط يتحقق فيها ، فإذا لم يدخل بها / ^(٢) . فلا ميراث لها ، لأن امرأة الفارّ إنما ترث إذا كانت في العدة ، وإن دخل بها فلها الميراث لوقوع الطلاق عليها قبل موته باختياره وهو ترك التطليق ، فصار فارا فترث .

وفي النواذر ^(٣) لا تطلق بموتها لأن اليأس إنما يحصل بموتها ، لأن قبل موتها يتصور التطليق من الزوج ، فوجد الشرط عند انقضاء محل الطلاق ، بخلاف الزوج فإنه كما أشرف على الهلاك ، وقع اليأس عن التطليق منه .

والصحيح أن موتها كموته ، لأنها إذا أشرفت على الموت فقد بقى من حياتها ما لا يسع التكلم بالطلاق ، وذلك القدر من الزمان صالح لوقوع المعلق فوجد الشرط ، والمحل باق فيقع ، والمعلق كالمرسل حكما لا حقيقة فلا يشترط فيه ما يشترط في حقيقة الإرسال ، فلهذا يقع المعلق وإن كان لا يقدر على الإرسال في هذه الساعة اللطيفة ، ولا ميراث للزوج منها ، لأنها بانت قبل الموت ، فلم يبق بينهما زوجية عند الموت ، كذا في المبسوط ^(٤) .

(١) قلت : ليس المراد بالساعة الساعة التي هي عبارة عن ستين دقيقة ، وإنما المراد بها ، القليل من الوقت ، وليس لذلك القليل حد معروف ، ولكن قبيل موته يتحقق عجزه عن إيقاع الطلاق عليها ، فيتحقق شرط الحث ، والله أعلم .

(٢) ق ٧٣ / ب من ح .

(٣) وقد ذكر حاجي خليفة تحت هذا الاسم كتبا كثيرة في فنون مختلفة للمتقدمين والمتأخرين ، وذلك في ٢ / ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، من كشف الظنون .

ولعل مراد الشيخ الكاكي - رحمه الله - بالنواذر هنا : نواذر محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة (١٨٩ هـ) في المسائل الفقهية .

(٤) انظره في ٦ / ١١١

وإذا عند نحاة الكوفة تصلح للوقت والشرط سواء ، فيجازى بها مرة .

وقد لا يجازى بها ، وإذا جوزى بها يسقط الوقت عنها كأنها حرف شرط وهو قول أبى حنيفة - رحمه الله - وعند نحاة البصرة هى للوقت ، وقد تستعمل للشرط من غير سقوط الوقت عنها مثل متى فإنها للوقت لا يسقط عنها ذلك بحال وهو قولهما ، حتى إذا قال لامرأته : إذا لم أطلقك فأنت طالق لا يقع الطلاق عنده ما لم يميت أحدهما .

وقالا : يقع كما فرغ مثل متى لم أطلقك .

قوله : وإذا إلى آخره .. اعلم أن إذا من الظروف اللازمة ظرفيتها وهو مضاف إلى جملة فعلية ، وفيه معنى المجازاة ، لأنه للاستقبال ، وفيه إيهام فناسب المجازاة ، إذ الشرط لا يكون إلا مستقبلا مجهول الشأن لتردده بين أن يكون وبين أن لا يكون ، ولهذا اختص إذا بالجملة الفعلية .

وأنه قد يكون ظرفا غير متضمن لمعنى الشرط كما فى قوله تعالى : ﴿والليل إذا يغشى﴾ ^(١) فيجازى بها أى بكلمة إذا مرة ، يعنى تستعمل للشرط ويترتب عليه الجزاء مرة ، وتستعمل للوقت مرة .

والحاصل أن إذا / ^(٢) مشترك بين الشرط والوقت عند الكوفيين ، فإذا استعملت فى الشرط ، لم يبق فيها معنى الوقت ، فصار بمعنى أن ، وإليه ذهب أبو حنيفة - رحمه الله - .

(١) سورة الليل / ١ .

(٢) ق ٨٢ / ب من ب .

وعند البصريين هي موضوعة للوقت ، وتستعمل فى الشرط من غير سقوط معنى الوقت كمتى ، وإليه ذهب أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - .

وإذا قال لامرأته : إذا لم أطلقك فأنت طالق ، (لا يقع ^(١) الطلاق عند أبى حنيفة - رحمه الله - ما لم يمّت أحدهما ، كما فى قوله : إن لم أطلقك .

وعندهما ^(٢) : يقع إذا فرغ كما فى قوله : متى لم أطلقك فأنت طالق) .
لهما أنه أضاف الطلاق إلى وقت خال عن التطبيق ، وكما (سكت) ^(٣) يوجد ذلك الوقت فتطلق .

وله أن إذا تستعمل للوقت كقول الشاعر :

وإذ تكون كربة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس ^(٤) يدعى جندب

وتستعمل للشرط الخالص كقول الشاعر :

(١) ما بين القوسين أى من قوله : (لا يقع - إلى نهاية قوله : فأنت طالق) ساقط من ب .

(٢) راجع : (الهداية ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦) .

(٣) فى ب (يسكت) .

(٤) الحيس - بفتح الحاء - : الخلط ، ومنه سمي الحيس وهو : تمر يخلط بسمن وأقط فيعجن شديدا ثم يندر منه نواة ، وربما جعل فيه سويق يقال : حاس الحيس يحييه حيسا : أى اتخذه ، وحاصل المعنى : إذا كان أمر شديد و قتال وحرب ندعى لها ونقاتل ، وإذا كان هناك تمر بسمن ، لم ندع لها ، إنما يدعى لها جندب الحمول الذى لم يقاتل .

والبيت لـ (هنى بن أحمر الكنانى) وقيل : لزرافة الباهلى ، وقيل : غير ذلك .

انظر : (الصحاح ٣ / ٩٢١ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢١٧ ، وشرح ابن ملك بحواشيه ص ٥٠٢ ، والبنية شرح الهداية - المطبوع على هامش الهداية - ١ / ٣٤٥) .

استغن ما أغناك ربك بالغنى ... وإذا تصبك خصاصة فتحمل / (١) .

معناه: أن تصبك ، بدخول الفاء فى - فتحمل - (وإذا) (٢) مخصوص بإن ، ولا يدخل فى متى (٣) .

ولأن إصابة الخصاصة على خطر الوجود وليست بكائنة ولا مما ينظر .

وكلمة - إذا - إذا كانت بمعنى الوقت إنما تستعمل فى الأمر الكائن أو المنتظر عادة أو شرعا نحو : مجيء الغد والقيام إلى الصلاة ، فلو بقى الوقت لما جار استعمالها فى الأمر المتردد ، بخلاف متى فإنها تستعمل فى الأمور الكائنة .

فإذا ثبت الوجهان فى إذا على التعارض أعنى الوقت والشرط الخالص كما بينا فإن حمل على الشرط لم يقع الطلاق حتى يموت أحدهما ، كما فى إن ، وإن حمل على الوقت يقع فى الحال كما فى متى فلا يقع بالشك ، والخلاف فيما إذا لم ينو شيئا .

(١) ق ٧٤ / أ من ح .

(٢) هكذا فى النسختين معا ، والصواب (وإذا) .

(٣) قلت : إن دخول الفاء فى جواب (إذا) لا يجدى شيئا ، لأن غايته الدلالة على أن فيه معنى الشرط ، وهو مسلم عند الخصم ، وإنما النزاع فى سقوط معنى الوقت عنه ، وليس فى البيت دليل على ذلك ألا يرى أنه لو قيل : ومتى تصبك خصاصة فتحمل . لاستقام اللفظ والمعنى من غير سقوط معنى الوقت .

ولذلك ذكر الشيخ - رحمه الله - الدليل الثانى بقوله : ولأن إصابة الخصاصة إلخ ، والشاعر : عبد قيس بن خفاف .

انظر : (حاشية عزمى زاده على الرهاوى ص ٥٠٢ ، وهامش بين السطور على الهداية ١ / ٣٤٥ ، ومغنى اللبيب ١ / ٩٣ رقم الشاهد ١٣٢) .

وإذا ما مثل إذا .

ومتى للوقت المبهم فى أصل الوضع « ولو للشرط » ^(١) ، وروى عنهما إذا قال: أنت طالق لو دخلت الدار ، أنه بمنزلة : إن دخلت الدار .

أما إذا نوى أحدهما ^(٢) فهو على ما نوى بالاتفاق .

قوله : وإذا ما مثل إذا ، لأن دخول ما يحقق معنى المجازاة باتفاق النحويين ، ويسمى هذه الما المسلطة يعنى تجعل الكلمة تعمل فيما بعدها يقول : إذا ما يأتينى أكرمك ، فما هى التى سلطت إذا على الجزم ، لأنه كان اسما يضاف إلى الجمل غير عامل فجعلته ما حرفا من حروف المجازاة عاملة بمنزلة متى .

وعند بعضهم : ما ، فى إذا ما صلة كذا فى كتاب بيان حقائق الحروف ^(٣)

قوله ومتى للوقت المبهم فى أصل الوضع .. لكن لما كان الفعل يليها جعل للشرط ولزم فى باب المجازاة وجزم بها مثل إن ، ولكن مع قيام معنى الوقت ، فوقع الطلاق بقوله : متى لم أطلقك ، أو متى ما لم أطلقك فأنت طالق ، عقب اليمين ، لوجود وقت لم يطلقها فيه .

(١) ساقطة من جميع نسخ المنار المطبوعة إلا النسخة التى طبعت حديثا فى شرحه : كشف الاسرار للمصنف .

(٢) أى الشرط أو الوقت .

(٣) لعله أراد به رسالة الشيخ سعد الدين محمد الحموى التى سماها : (حقائق الحروف) .

ينظر : (كشف الظنون ١ / ٦٧٢) .

قوله : (وكلنا ومن وما تستعمل للشروط) (١) .. وقد / (٢) مر مباحثها
فى الفاظ العموم (٣) .

قوله : وروى عنهما .. أى عن أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله -
اعلم أن لو ، فيه معنى الشرط لأن معناه : تعليق إحدى الجملتين بالأخرى
على أن تكون الثانية جوابا للأولى ، كأن ، إلا أن يجعل الفعل للاستقبال ،
وإن ماضيا ، ولو يجعله للمضى وإن كان مستقبلا ، وهو معنى قولهم ، لولا
امتناع الشيء لعدم غيره ، لأن الفعل الثانى لما تعلق وقوعه بوجود الأول فى
قولك لو جتنى لأكرمك ، وامتنع الأول ، لأن الفعل إذا عدم فى الزمان
الماضى استحال وقوعه فيه بعده ، فكان الثانى ممتعا أيضا ، ضرورة ، لتعلقة
به ، فعلى هذا لو قال لعبده : ولو دخلت الدار لعتقت ، فلم يدخل العبد
الدار فى الزمان الماضى ، ودخلها بعد ، كان ينبغى أن لا يعتق ، لأن معناه :
لو كنت دخلت ، إلا أن الفقهاء علقوا العتق بالدخول الذى يوجد فى المستقبل
لأن لو لمؤاخذاتها كلمة ، إن فى معنى الشرط يستعمل فى الاستقبال وإن عليه
يخرج ما ذكر فى الكتاب وهو قوله : أنت طالق لو دخلت الدار .

فإن الطلاق لا يقع حتى يدخل الدار ، رواه ابن سماعة عن أبى يوسف فى
نوادره (٤) ، وليس فيه ذكر محمد - رحمه الله - وكذا لم يذكر محمدا شمس

(١) ما بين القوسين من العبارة غير موجودة فى متن المنار فيما اطلعت عليه من النسخ
المطبوعة المتداولة ، ولعلها سقطت من النسخ ، والله أعلم .

(٢) ق ٨٣ / ١ من ب .

(٣) راجع : (ص ١١٩ فما بعدها) .

(٤) قد بحث عن نوادر أبى يوسف - رحمه الله - فلم أجده .

وكيف سؤال عن الحال .

فإن استقام ، وإلا بطل ولذلك قال أبو حنيفة في قوله : أنت حر كيف شئت .

الائمة في أصوله ^(١) ، وليس في هذه المسألة نص عن أبي حنيفة - رحمه الله - .

قوله : وكيف سؤال عن الحال .. كلمة كيف اسم مبهم غير متمكن وحرك آخره لالتقاء الساكنين ، وبني على الفتح دون الكسر .

وهي للاستفهام ^(٢) عن الأحوال تقول : كيف زيد أصحيح أم سقيم ؟ .

قال سيويه : كان القياس أن يكون شرطا ، لأنه يدل على الحال والأحوال شروط ، إلا أنه يدل على أحوال وصفات لا اختيار للبعد فيها كالسقم والصحة ، والشيخوخة والكهولة ، فلم يستقم أن يقول فيه : كيف تكن أكن . وذكر في الصحاح ^(٣) : إذا ضمنت إليها ما ، يجازى بها كقولك :

(١) راجعه في (١ / ٢٣٣) ، قلت : ليس في سكوتهما عن ذكر محمد نفى الرواية عنه ومن نقل حجة على من لم ينقل ، ولكن لا نص فيها عن أبي حنيفة - رحمه الله - كما قال الشيخ) .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٥٠٤) .

(٢) وثائق للشرط أيضا نحو : كيف تصنع اصنع .

انظر : (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ١ / ٣٠٥) .

(٣) (٤ / ١٤٢٥) وهذا نصه : (وإذا ضمنت إليه ما صح أن يجازى به كيفما تفعل أفعل) .

أنه إيقاع ، وفي الطلاق يقع الواحد ، ويبقى الفضل في الوصف والقدر
٠ مفوضاً بشرط نية الزوج .

كيفما تفعل أفعّل .

وإذا ثبت أنه سؤال عن الحال قال أبو حنيفة - رحمه الله - فيمن قال
لامراته : أنت طالق كيف شئت ، تطلق قبل المشيئة إن كانت غير موطوءة
فقد بانّت لا إلى عدة ، ولا مشية لها ، وإن كانت موطوءة فالتطليقة الواقعة
رجعية والمشيئة إليها في المجلس بعد ذلك ، فإن شاءت البائنة وقد نواها ،
تطلق بائنة ، وإن شاءت ثلاثاً ، وقد نوى ثلاثاً تطلق ثلاثاً ، وإن شاءت ثلاثاً
وقد نوى زوج واحدة بائنة ، فهي رجعية ، لأنها شاءت غير ما نوى فلا
تعتبر .

ولا يقال : ينبغي أن لا تحتاج إلى نية الزوج ، لأنه لما فوض الأمر/ (١)
إليها يجب أن تستقل بإثبات ما فوض إليها اعتباراً بعامة التفويضات .

لأننا نقول : إنما فوض إليها حال الطلاق والحال مشتركة بين البيونة
والعدد ، فيحتاج إلى النية ، لتعيين أحد المحتملين .

وعن أبي بكر الرازي والطحاوي : أن نية الزوج ليست بشرط ولها أن
تجعل الطلاق بائناً أو ثلاثاً في قول أبي حنيفة (٢) .

فإن قيل : كيف يضاف إلى موجود فيصير استيضافاً ، وقد يضاف إلى

(١) ق ٨٣ / ب من ب .

(٢) راجع : (حاشية المحقق سعدى جلي على شرح فتح القدير ٤ / ١٠٨) .

معدوم فيكون لتعليق الأصل بأوصافه كما في قولك : كل كيف شئت ، أو
افعل كيف شئت ، فدل على أن الفعل يتكون منه بمشيئة .

قلنا : أنا لا ننكر دخوله على معدوم سيوجد ، ولكننا نقول : إنه لا
يتعرض لأصل ما دخل عليه ، وإنما يتعرض لوصفه ، فقوله : طلقى لطلب
الفعل والتفويض ، قبل دخول كيف عليه فلا يوجب وجود الطلاق في الحال ،
فكذا بعد دخوله ، وقوله : أنت طالق يوجب وقوع الطلاق قبل دخول كيف
عليه / ^(١) فكذا بعد دخوله ، لأنه لا يتعرض لأصل الكلام فما قاله أبو حنيفة
- رحمه الله - حقيقة الكلام ، وما قالوا معنى الكلام عرفا واستعمالا كذا في
الأسرار والمبسوط ^(٢) .

وعندهما لا يقع « عليها » ^(٣) شيء ما لم تشأ ، فإذا شئت فالتفريع كما
قال أبو حنيفة - رحمه الله - .

وعلى هذا لو قال لعبده : أنت حر كيف شئت ، عتق عنده بلا مشيئة
وعندهما لا يعتق بلا مشيئة ، كذا في المبسوط ^(٤) .

وهذا معنى قول الشيخ : وإلا بطل ، ولا يقع عندهما ما لم تشأ في
المجلس .

هما يقولان : لما فوض وصف الطلاق إليها كالرجعية والبينونة والعدد ،
يكون (ذلك) ^(٥) تفويضا لنفس الطلاق إليها ضرورة أن الوصف لا ينفصل

(١) ق ٧٥ / أ من ح .

(٢) راجع : (الأسرار / ٣ / الورقة ٢٢٢ ، والمبسوط ٦ / ٢٠٦ - ٢٠٧) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) راجعه في (٦ / ٢٠٧) .

(٥) ساقطة من ح .

وقالا : ما لم يقبل الإشارة فحاله ووصفه بمنزلة أصله ، فيتعلق الأصل بتعلقه .
وكم اسم للعدد الواقع ، فإذا قال : أنت طالق كم شئت ، لم تطلق ما لم تشأ .

عن الأصل ، وهذا معنى قول الشيخ : فيتعلق الأصل بتعلقه .
فصار الطلاق على أى وصف شاءت مفوضا إليها .

وله : إنما يتأخر إلى مشيتها ما علقه الزوج بمشيتها ، دون ما لم يعلق ،
وكلمة كيف لا ترجع إلى الأصل ، فيكون هو منجزا أصل الطلاق ومفوضا
للصفة إلى مشيتها لما أن الاستنجاز عن وصف الشيء قبل وجود أصله محال
إلا أن فى غير الموطوءة ، وفى العتق لا أثر لمشية الوصف بعد وقوع الأصل
لعدم المحل ، فيلغو تفويضه الصفة إلى مشيتها ، وفى الموطوءة المحل باق بعد
وجود الأصل ، فلها المشية فى الصفة بعد وقوع الأصل عند أبى حنيفة بأن
يجعله باثنا / ^(١) أو ثلاثا كما بينا فيصح تفويضه إليها .

وقالا : - أى أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : ما لا يقبل الإشارة
أى ما لا يتأتى فيه الإشارة من الأمور الشرعية كالطلاق والعتق ترجع الكلمة
إلى الأصل أى أصل الطلاق لتعذر حملها على السؤال عن الحال بدون وجود
الأصل ولو لم يحملها على الأصل لاحتجنا إلى إلغائه ، والعمل بما ذكرنا
أولى من الإلغاء .

واعلم أن معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فتبقى دالا على نفس
الحال ، كما حكى قطرب ^(٢) عن بعض العرب : انظر إلى كيف

(١) ق ٨٤ / ١ من ب .

(٢) هو : محمد بن المستير بن أحمد ، البصرى ، المعروف بقطرب . يكنى أبا على ==

« تصنع » ^(١) أى إلى حال صنعته .

قوله : وكم اسم للعدد : كم اسم غير متمكن موضوع لكتاية عن الأعداد ، وفى الصحاح ^(٢) : « كم اسم ناقص مبهم مبنى على السكون ، وإن جعلته اسما تاما ، شددت آخره وصرفته فقلت : أكثر من الكم والكمية » . فإذا قال : أنت طالق كم شئت ، لم تطلق قبل المشيئة ، ويتقيد بالمجلس ، وكان لها أن تطلق نفسها واحدة أو ثنتين ، أو ثلاثا بشرط مطابقة إرادة الزوج ، وذلك لأن كلمة كم للعدد المبهم والعدد هو الواقع فى الطلاق إما مقتضى كما فى قوله : أنت طالق إذ التقدير : أنت طالق طلقة واحدة ، وإما مذكورا كما فى قوله : أنت طالق ثلاثا أو ثنتين أو واحدة ، وهذا معنى قول الشيخ : كم اسم للعدد الواقع .

ولما كان كذلك وقد دخلت المشية على نفس الواقع الذى هو العدد ، تعلق أصله بالمشية / ^(٣) بخلاف كيف ، ولما كانت للعدد المبهم صارت عامة ،

== لغوى ، نحوى ، أخذ النحو عن سيبويه وغيره من علماء البصرة ، وكان حريصا على الاشتغال والتعليم ، وكان يكر إلى سيبويه قبل حضور أحد من التلامذة ، فقال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل فبقى عليه هذا اللقب ، وقطرب : اسم دويبة لا تزال تدب ولا تفسر ، وكان من أئمة عصره ، من مؤلفاته : معانى القرآن ، الاشتقاق ، والرد على الملحدين فى تشابه القرآن ، توفى سنة (٢٠٦ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٣١٢ - ٣١٣ ، الكامل فى التاريخ ٦ / ٢٩ ، ومراة الجنان ٢ / ٣١ ، ومعجم الأدباء ١٩ / ٥٢ - ٥٤) .

(١) فى ب (يصنع) ،

(٢) انظره فى (٥ / ٢٠٢٥) .

(٣) فى ٧٥ / ب من ح .

وحيث وأين اسمان للمكان ، فإذا قال : أنت طالق حيث شئت أو أين شئت ،
أنه لا يقع ما لم تشأ ويتوقف مشيتها على المجلس .
بخلاف إذا ، ومتى .

وكان لها أن تشاء الواحدة أو الثنتين أو الثلاث ، وإذا لم تكن فى كلامه دلالة
على الوقت ، تقيدت المشية بالمجلس ، إلى هذا « إشارة » ^(١) فى شرح الجامع .
قوله : وحيث وأين اسمان للمكان .. أى للمكان المبهم ، وبنينا لمشايبتهما
بالغايات ، لأنهما لم يجيئا إلا مضافة إلى الجملة ، والضم ، والفتح ،
والكسر لغة فى حيث ، أما الضم « فلمشايبتهما » ^(٢) الغايات ، وأما الكسر
فلالتقاء الساكنين ، وأما الفتح فلاستقلال الكسرة مع الياء .

فإذا قال : أنت طالق حيث شئت « وأين » ^(٣) شئت ، لا تطلق قبل المشية ،
ويتوقف بالمجلس ، « لأنها » ^(٤) من ظروف المكان / ^(٥) ولا اتصال للطلاق
بالمكان ، فيلغو ذكره ويبقى ذكر المشية فى الطلاق ، فيقتصر على المجلس .

ولا يقال : إذا لغى ذكر المكان بقى قوله : أنت طالق شئت ، فينبغى أن
يقع فى الحال كما فى قوله : أنت طالق إن دخلت الدار .

لأننا نقول : لما تعذر العمل بالظرفية ، جعلناهما مجازا لحرف الشرط

(١) فى ح (إشارة) ولعله أراد بشرح الجامع ، شرح الجامع الصغير لفخر الإسلام
البيزدوى المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) ، كما يفهم ذلك من كشف الاسرار للبخارى ٢ /
٢٠٣ .

(٢) فى ب (لمشايبتهما) وهو خطأ .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ق ٨٤ / ب من ب .

الجمع المذكور بعلامة الذكور عندنا يتناول الذكور والإناث عند الاختلاط ولا يتناول الإناث المنفردات ، وإن ذكر بعلامة التأنيث يتناول خاصة .

قال فى السير : إذا قال : أمنونى على بنى ، وله بنون وبنات ، إن الأمان يتناول الفريقين ، ولو قال : أمنونى على بناتى ، لا يتناول الذكور من أولاده ، ولو قال : على بنى ، وليس له سوى البنات ، لا يثبت الأمان لهن .

لمشاركتها فى الإبهام ، والاستعارة أولى من الإلغاء .

ولا يقال : لم لم يجعل بمنزلة إذا ، ومتى - حتى لا يطل القيام عن المجلس كما فى إذا ، ومتى ، وفيه رعاية معنى الظرفية .

لأننا نقول : ما جعلناهما مجازاً لمعنى الشرط ، فجعله مجازاً لحرف إن أولى ، إذ هو الأصل فى باب الشرط ، وما وراءه ملحق به ، كذا فى الفوائد الظهيرية (١) .

ولقائل أن يقول : ما جعل مجازاً لمعنى الشرط ، فالشرط الذى فيه جهة الحقيقة أولى .

قوله : الجمع المذكور .. ذكر شمس الأئمة (٢) من جملة حروف المعانى الحروف الموضوعية لعلامة الذكور والإناث وهى معلومة فى المغايبة والمخاطبة وبين العلماء اختلاف فى فصل منها وهو : أن اللفظ بعلامة الذكور مطلقاً

(١) هو كتاب فى الفتاوى للشيخ ظهير الدين أبى بكر محمد بن أحمد بن عمر المتوفى سنة (٦١٩ هـ) ، جمع فيها فوائد الجامع الصغير الحسامى .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٩٨) ، وقد بحث عنه فلم أعثر عليه .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥) .

يتناول الذكور والإناث عند الاختلاط ولا يتناول الإناث المنفردات (١) .
 وبعض أصحاب الشافعي (٢) - رحمه الله - يقول : لا يتناول الإناث إلا
 بدليل ، ولو ذكر بعلامة التأنيث ، فيتناول الإناث خاصة بالاتفاق .
 قالوا : لأن كل علامة تختص بطريق باعتبار أصل الوضع ، فهو الحقيقة
 والكلام عند الإطلاق محمول على حقيقته ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ إن
 المسلمين والمسلمات ... ﴾ (٣) الآية فلو كان قوله : ﴿ إن المسلمين ﴾ يتناول
 الفريقين ، لكان ما بعده تكرارا بلا فائدة .
 وقيل في سبب نزوله إن النساء شكون إلى رسول الله - ﷺ - فقلن : ما
 بالناس نذكر في القرآن ، فأنزل الله تعالى هذه الآية (٤) .
 فلو كانت صيغة الذكور تتناولهن مع الرجال ، لم يكن لسؤالهن معنى ،
 وقد كن أهل اللسان .

ولكننا نقول : من عادة أهل اللسان تغليب الذكور على الإناث في
 الخطاب ، وإدخال النساء تبعاً / (٥) للذكور كما أنهم أتباع لهم في أصل
 الخلقة ، وأيد ما قلنا قوله تعالى : ﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾ (٦) والقائل

(١) هذا مذهب علمائنا الحنفية .

(٢) انظر : (البرهان لإمام الحرمين ١ / ٣٥٨ فقرة : ٢٦٠) .

(٣) سورة الاحزاب / ٣٥ .

(٤) راجع : (تفسير أبي السعود ٧ / ١٠٤) .

(٥) ق ٧٦ / ١ من ح .

(٦) سورة الاعراف / ٢٣ .

وأما الصريح : فما ظهر المراد به ظهوراً بيناً حقيقة كان أو مجازاً كقوله : أنت
حر ، وأنت طالق .

وحكمه : تعلق الحكم بعين الكلام وقيامه مقام معناه ، حتى استغنى عن
العزيمة.

آدم وحواء - عليهما السلام -

أما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ﴾ فلتطيب قلوبهن على ما
ذكرنا في سبب نزول الآية ^(١) وقد عرفن دخولهن واعتقدن الوجوب عليهن
كما في الرجال وإنما طلبن التخصيص بالذكر ، ففي ذلك نزلت الآية ، وعلى
هذا الأصل ، المسألة المذكورة في المتن .

قوله : / ^(٢) وأما الصريح فكذا .. أراد بالظهور « التبيين والانكشاف » ^(٣)
التام ، وبه احترز من الظاهر .

وقيل : لا بد فيه من قيد آخر وهو : بالاستعمال أو بالعرف ليميز به عن
النص والمفسر ، وإليه أشير في الميزان ^(٤) ، إلا أن الشيخ تركه لدلالة مورد
التقسيم عليه ، إذ هذا التقسيم في شأن وجوه الاستعمال .

وقيل : لا حاجة إلى هذا القيد ، لأن تمام الانكشاف يحصل بالتنصيص
والتفسير كما يحصل بكثرة الاستعمال .

(١) وقد تقدم آنفاً .

(٢) ق ٨٥ / أ من ب .

(٣) في ب (التبيين والانكشاف) باسقاط الواو ، وهو خطأ .

(٤) راجعه في (ص ٤٦٠) .

وأما الكناية : فما استتر المراد به ولا يفهم إلا بقرينة حقيقة كان أو مجازا .

فعلى هذا يدخل النص والمفسر فى التعريف ، ولكن لا يدخل الظاهر إذ ليس فيه الظهور البين ، بل مجرد الظهور ، وإليه مال القاضى الإمام أبو زيد وشمس الأئمة ^(١) .

قوله : وحكمه .. أى حكم الصريح تعلق الحكم الشرعى بعين الكلام أى بنفسه ، وقيامه مقام معناه أى قيام الكلام الذى هو الصريح مقام معناه الذى دل عليه ، سواء كان حقيقة أو مجازا ، حتى استغنى عن العزيمة أى من غير نظر إلى أن المتكلم أراد ذلك المعنى أو لم يرد ، فإذا أضاف الطلاق والعقاق إلى المحل فبأى وجه أضافهما ثبت الحكم حتى لو قال : يا حر يا طالق أو غير ذلك يكون إيقاعا نوى أو لم ينو ، وكذا لو أراد أن يقول : سبحان الله ، فجرى على لسانه : أنت طالق أو أنت حر ، ثبت الطلاق والعقاق ، أما لو أراد أن يصرف الكلام بالنية عن موجهه إلى محتمله فله ذلك ديانة لا قضاء .

قوله : وأما الكناية ^(٢) فما استتر المراد .. أى استتر بالاستعمال .

(١) راجع : (أصول السرخسى ١ / ١٨٧ - ١٨٩ ، والتقويم ص ٢١٥ - ٢١٦) .

(٢) وهى لغة من كنى به عن كذا ويكنو كناية : أى تكلم بما يستدل به عليه ، أو أن تتكلم بشئ ، وأنت تريد غيره ، أو بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز .

وقال الفيومى : « الكناية وهى : أن يتكلم بشئ يستدل به على المكنى عنه كالرفق والغائط » ، والإمام يحيى بن حمزة اليمنى بعد أن ذكر عدة تعاريف للكناية ، وأفسد كل واحدة منها ، اختار تعريفا لها فقال : « هى اللفظ الدال على معنيين مختلفين حقيقة ومجاز من غير واسطة لا على جهة التصريح » .

راجع فى ذلك : (القاموس المحيط ٤ / ٣٨٦ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٤٢ ، ومفتاح العلوم ص ٤٠٢ ، وتلخيص المفتاح مع شرحه مختصر المعانى ص ٣٠٧ ، والطراز ١ / ٣٦٥ فما بعدها ، ودلائل الإعجاز ص ٥٢) .

مثل ألفاظ الضمير ، وحكمها : أن لا يجب العمل بها إلا بالنية .
وكنايات الطلاق ، سميت بها مجازا ، حتى كانت بوائن .

وقال القاضى أبو زيد : كل كلام يحتمل وجوها سمي كناية ^(١) ، فيدخل فيه المشكل والمشارك وأمثالهما ، ولكن الصحيح هو الأول ، لما ذكرنا من دلالة مورد التقسيم .

قوله : مثل ألفاظ الضمير .. فإن هو مثلا لا يميز بين اسم واسم « إلا » ^(٢) بدلالة أخرى .

ولا يقال : ألفاظ الضمير كنايات بالوضع لا بالاستعمال وقد شرطتم قيد الاستعمال فى تعريف الكناية ، فكيف يدخل فيها .

لأننا نقول : إنها إنما وضعت ليستعملها المتكلم بطريق الكناية ، فإن المتكلم إذا أراد أن لا يصرح باسم زيد مثلا يكنى بهو ، لا أنها كنايات قبل الاستعمال ، وكما أن الألفاظ الموضوعية / ^(٣) لا تكون حقيقة قبل الاستعمال ، فكذاك الضمائر فتكون داخلية فى التعريف .

قوله : وحكمها .. أى وحكم الكناية أن لا يجب العمل بها إلا بالنية أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال .

(١) انظر : كشف الأسرار للبخارى ١ / ٦٦ ، نقلا عن أبى زيد ، وهذا نصه : (كل كلام يحتمل وجوها يسمى كناية ، ولهذا سمي المجاز كناية ، لاحتمال الحقيقة وغيرها) .

(٢) فى ب (لا) وهو خطأ .

(٣) فى ٧٦ / ب من ح .

قوله : وكنايات الطلاق .. سمي الفقهاء الألفاظ / ^(١) التي لم يتعارف بها إيقاع الطلاق كنايات بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة ، لأن الكناية الحقيقة مسترة المراد والمعنى . وهذه الألفاظ معلومة المعاني غير مسترة على السامع ، لأن كل أحد من أهل اللسان يعلم معنى البائن والحرام ، وألبتة ونحوها ، ولكن باعتبار معنى التردد فيما يتصل به هذه الألفاظ ، لاحتمال أن يراد بها الينونة من جهة الخيرات أو من جهة القراية ، أو من جهة النكاح شابهت الكناية ، فسموها بذلك مجازا ، ولهذا الإبهام احتيج إلى النية ^(٢) .

فإذا أزال التردد بنية الطلاق ، وجب العمل بموجباتها من غير أن تجعل كناية ، عن صريح الطلاق ، ولذلك يقع بها البائن كما يدل عليه معانيها ، وهو مذهب على وزيد بن ثابت - رضى الله عنهما - ^(٣) .

وقال الشافعى : ^(٤) الواقع بها طلاقات رجعية ، وهو مذهب عمر ،

(١) ق ٨٥ / ب من ب .

(٢) أو إلى دلة الحال (الهداية ١ / ٣٥٣ ، ومجمع الأنهر ١ / ٤٠٢) .

(٣) راجع : (حاشية المحقق سعدى جلى على شرح فتح القدير ٤ / ٦٨) حيث قال : (وهو مذهب عامة الصحابة - رضى الله عنهم -) .

(٤) أى يقع بلفظ الكناية طلاقا رجعيا إن نوى به الطلاق ، وإلا لم يقع سواء قال ذلك فى حالة الرضا أو فى حالة الغضب ، وسواء سألته الطلاق أو لم تسأله .

وقال مالك : الكنايات الظاهرة لا تحتاج إلى النية كقوله : بائن وبينة وبنة وحرام وخلية وبرية ، والفراق والسراح فى الكنايات الظاهرة .

وأما الكنايات الباطنة فتفتقر إلى النية ، وهى مثل قوله : اعتدى ، واستبرئى رحمك وتقننى ، واذهبنى ، وحبلك على غاريك ، وما أشبه ذلك .

وقال أحمد : دلالة الحال فى جميع الكنايات تقوم مقام النية .

ينظر : (المجموع للنووى ١٧ / ١٠٤ ، وشرح فتح القدير بحواشيه ٤ / ٦٨ فما بعدها ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ١٢٤ فما بعدها والكافى ٢ / ٥٧٥) .

إلا اعتدى ، واستبرئى رحمك وأنت واحدة .

وعبد الله بن مسعود - رضى الله عنهم - وهذا الخلاف راجع إلى أن ما يملك الزوج إيقاعه نوع واحد عنده وهو الطلاق ، فأما إيقاع البينة ، فليس من ولايته ، وإنما تقع حكما ، لسقوط العدة أو لثبوت الحرمة الغليظة ، أو لوجوب العوض ، لأن الله تعالى ذكر الطلاق بغير بدل ، وشرع بعده الرجعة وذكر بدل ولم يذكر بعده الرجعة ، وذكر الثلاث وبين أنها لا تحل له بعد ، فإثبات الطلاق القاطع بغير بدل يكون على خلاف النص ، وإذا لم يكن فى ولايته إيقاع البائن عنه كانت هذه الألفاظ كتابات عن الطلاق حقيقة ، فيكون الواقع بها راجع .

وعندنا : الطلاق نوعان : رجعى ، وبائن ، فكما يملك الزوج الرجعى يملك البائن ، لأن الإبانة تصرف فى ملك النكاح كإيقاع أصل الطلاق ، وذلك ، لأن الطلاق إنما صار مملوكا بالنكاح للحاجة إلى التفصى ^(١) عن عهدة الملك وذلك بالطلاق ، والإبانة جميعا ، وكذا يملك الاعتياض عن إزالة الملك ، وإنما يملك الاعتياض عما هو مملوك له ، « فثبت » ^(٢) أن الإبانة مملوك له .

وإذا كان كذلك ، وجب جعل هذه الألفاظ عاملة بنفسها ، إذ لا ضرورة فى العدول عن حقائقها ، فلذلك كان الواقع بها بائن .

وما استدل به الخصم راجع إلى أن لا دليل على كون الإبانة مشروعة ، والإحتجاج بلا دليل ساقط ، وقد أقمنا الدليل على ذلك .

قوله : إلا اعتدى واستبرئى رحمك وأنت واحدة . وهذا استثناء / ^(٣) من

(١) أى الخروج (هامش ب) .

(٢) فى ح (فثبت) .

(٣) ق ٧٧ / أ من ح .

قوله حتى كانت ^(١) بوائن إلا فى هذه الالفاظ الثلاثة / ^(٢) فإن الواقع بهذه الثلاثة رجعية.. وذلك ، لأن وقوع البينة باعتبار دلالة اللفظ عليها حقيقة ولا دلالة لهذه الالفاظ على البينة .

أما قوله : اعتدى فإنه للحساب ، يقال : اعتدد مالك أى أحسب عدد مالك ، ولا أثر للحساب فى قطع النكاح ، فلا يمكن أن يجعل عاملا بنفسه إلا أن اعتدى محتمل فى نفسه لاعتداد نعم الله ، أو اعتداد الدراهم ، أو اعتداد الأقراء ، فإذا نوى الأقراء وزال الإيهام ، ثبت به الطلاق فقدم الطلاق بعد الدخول بطريق الاقتضاء ، لأنه لا يتصور عد الأقراء إلا بتقدم الطلاق عليه ضرورة صحة الأمر ، والضرورة ترتفع بأصل الطلاق ، فلا حاجة إلى إثبات وصف زائد وهو البينة ، فيكون الواقع بها رجعيا ، ولا يقع أكثر من واحدة وإن نوى لما بينا ، وقبل الدخول بطريق الاستعارة للطلاق ، لأنه لا يمكن إثباته بطريق الاقتضاء ، إذ لا بد للمقتضى من ثبوت المقتضى ، ولا وجود للمقتضى هنا وهو عد الأقراء ، لأنه غير ثابت قبل الدخول بالنص والإجماع ، فجعل مستعارا عن الطلاق ، لأن الطلاق سبب لوجوب الاعتداد ، فاستعير الحكم لسيبه .

ولا يقال : كيف جوزتم استعارة الحكم للسبب ، وقد أنكرتموها فيما تقدم .
لأننا نقول : إن المسبب إذا كان مختصا بالسبب ، جازت الاستعارة من الطرفين بمنزلة العلة والمعلول ، وهنا كذلك ، لأن الطلاق على ما عليه الأصل معقب للعدة .

(١) وقيل : استثناء من قوله : سميت بها مجازا ، يعنى ألفاظ الطلاق سميت بالكناية مجازا إلا اعتدى ، واستبرئى رحمك ، وأنت واحدة ، فإن تسميتها ليست بمجاز بل هى حقيقة ، لأنها كناية عن الأصل ، وهو الطلاق الرجعى .
(هاشم ب) .

(٢) ق ٨٦ / ١ من ب .

أو نقول : المراد من السبب العلة ، والطلاق علة لوجوب العدة في وضع الشرع .

ولا يقال : العدة توجد بدون الطلاق كما في أم الولد إذا أعتقت ، وكما بعد الوفاة والوفاة ليست بطلاق .

لأننا نقول : لما صارت أم الولد فراشا أخذت حكم المنكوحة ، وأخذ زوال هذا الفراش شبهها ، بالطلاق ، فأوجبنا العدة ، لأنها تثبت بالشبهة ، والواجب بالوفاة تربص زمان مقدر لا اعتداد الأقراء الثابت بقوله اعتدى وكلامنا فيه .

وكذلك قوله : استبرئى رحمك .. كقوله : اعتدى ، لأنه بمنزلة التفسير لقوله : اعتدى إذ هو تصريح بما هو المقصود من العدة إلا أن طلب الاستبراء يحتمل أن يكون للوطء وطلب الولد ، ويحتمل أن يكون للتزوج بزواج آخر فاحتاج إلى النية ، فإذا وجدت النية / ^(١) ثبت الطلاق بعد الدخول اقتضاء وقبله استعارة كما بينا في قوله / ^(٢) : اعتدى .

وكذلك قوله : أنت واحدة في أنه يقع به الرجعى ، ولا يقع به أكثر من واحد وإن نوى .

وعند الشافعى ^(٣) - رحمه الله - : لا يقع به شيء وإن نوى ، لأن واحدة

(١) ق ٨٦ / ب من ب .

(٢) ق ٧٧ / ب من ح .

(٣) قلت : وفيما نسب إلى الإمام الشافعى من عدم وقوع الطلاق بقوله : أنت واحدة ، وإن نوى الطلاق ، نظر ، لأن صاحب المجموع يقول : (وأما الكناية فهي كثيرة ، وهى الألفاظ التى تشبه الطلاق وتدل على الفراق ، وذلك مثل قوله . أنت بائن ، وخليه ، وبرية ، وبنة ، وبتلة وحره ، وواحدة ... وما أشبه ذلك ، فإن خاطبها ==

صفة للمرأة ، وهى لا تحتل طلاقا ، فبلغت نيته ، كما إذا قال لها : أنت قاعدة ونوى « بها » (١) الطلاق .

إلا أنا نقول : يجوز أن تكون واحدة نعتا لها ، ويجوز أن تكون نعتا لتطبيق بطريق حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أى أنت ذات طلاقة واحدة ، فلا يقع الطلاق بدون النية ، فإذا نوى صار كأنه قال : أنت تطبيق واحدة ، ولو قال : هكذا يقع واحدة رجعية ، فكذلك إذا قال : أنت واحدة ونوى الطلاق .

وعن بعض مشائخنا : أنه إذا رفع الواحدة لا تطلق وإن نوى ، لأنها لا تصلح نعتا للطلقة ، وإن نصبها تطلق من غير نية ، لأنها لا تصلح إلا نعتا للطلقة وإن سكن الهاء فحيثئذ يحتاج إلى النية (٢) .

والمختار أن حكم الكل واحد فى الاحتياج إلى النية (٣) لأن العوام لا يميزون

== بئىء من ذلك ونوى به الطلاق وقع ، وإن لم ينو لم يقع .

وقال فى موضع آخر : (وواحدة أى أنت فردة عن الزوج ، ويحتمل طلاقة واحدة) ، (١٧ / ١٠١ ، ١٠٣) .

وقال العلامة ابن قدامة المقدسى فى المغنى : ١٣٢ / ٧ : (وإن قال : أنت واحدة ، فهى كناية خفية ، لكنها لا تقع بها إلا واحدة ، وإن نوى ثلاثا ، لأنها لا تحتل غير الواحدة) والله أعلم .

(١) ساقطة من ح .

(٢) أما فى الوقف والنصب ، فظاهر أنه يصح معنى الطلاق بالنية ، وأما فى الرفع فلأنه يحتمل أن يكون معناه : أنت ذات طلاقة واحدة ، ثم حذف المضاف والمضاف إليه ، وأقيم صفة المضاف إليه مقامهما ..

ينظر : (نور الأنوار بشرحه قمر الأعمار ص ١٤٥) .

(٣) قيل : هو قول محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - .

والأصل فى الكلام الصريح ، وفى الكناية ضرب قصور .
وظهر هذا التفاوت فيما يندرى بالشبهات ، وأما الاستدلال بعبارة النص .
فهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له .

بين وجوه الإعراب .

قوله : والأصل فى الكلام : الصريح .. لأن الكلام موضوع للإفهام ،
والصريح هو التام ، فى هذا المقصود ، والكناية قاصرة فى هذا المعنى ،
لتوقف حصول العلم فيها على النية « فكان » ^(١) الصريح هو الأصل .

قوله : وظهر هذا التفاوت .. أى التفاوت الذى بين الصريح والكناية فيما
يندرى بالشبهات مثل الحدود حتى المقر على نفسه ببعض الأسباب الموجبة للحد
لا يستوجب العقوبة ما لم يذكر اللفظ الصريح .

فإذا قال : جامعت فلانة ، أو واقعتها ، أو وطئتها ، لا يحد ما لم يقل
نكتها أو زويت بها ، وكذا لو قال (لامرأة) ^(٢) جامعك فلان جماعاً حراماً أو
قال لرجل : فجرت بفلانة أو جامعتها ، لا يحد عليه حد القذف ، لأنه لم
يصرح بالقذف بالزنا .

قوله : وأما الاستدلال بعبارة النص .. اعلم أن عد الشيخ الاستدلال
بالطريقة ^(٣) الأربعة عن أقسام الكتاب تسامح ، لكونه ليس من الكتاب ،
بل هو وصفة المستدل لكن لما لم يعد أقسام الكتاب بدونه ، عده من

== ينظر : (حاشية المحقق سعدى جلى على شرح فتح القدير ٤ / ٦٣) .

(١) فى ح (وكان) .

(٢) فى ب (لامرأة) .

(٣) فى ب (بالطريق) والصواب (بالطرق) .

أقسامه تسامحاً .

والاستدلال : انتقال الذهن من الأثر إلى المؤثر .

وقيل : على العكس وهو المراد ههنا .

والعبارة لغة : تفسير الرؤيا ، يقال : عبرت الرؤيا أعبرها عبارة أى فسرتها ، ويقال / (١) عبرت عن فلان إذا تكلمت عنه ، فسميت الالفاظ الدلالة عبارة ، لأنها تفسر ما فى الضمير .

والنص يطلق على كل ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة ، سواء كان ظاهراً أو غيره عند الأصوليين اعتباراً للغالب ، لأن عامة / (٢) ما ورد من صاحب الشرع نصوص فهذا هو المراد من النص فى هذا القسم دون ما تقدم تفسيره حتى كان التمسك فى إثبات حكم بظاهر ، أو مفسر أو خاص ، أو عام أو غيرها استدلالاً بعبارة النص .

قوله : فهو العمل بكذا .. الضمير فى له راجع إلى ما .

وقوله : سبق الكلام له تعرض لجانب اللفظ ، وأراد بالعمل : عمل المجتهد كما لو قيل : الصلاة فريضة قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٣) والزنا حرام لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَا ﴾ والمراد من كون الكلام مسوقاً أن يدل على مفهومه مطلقاً سواء كان مقصوداً أصلياً أو لا .

وفيما سبق فى بيان النص والظاهر ، المراد من كونه مسوقاً أن يدل على مفهومه مع كونه أصلياً ، والمراد بالسوق الأصلى : أن يكون سوق الكلام

(١) ق ٨٧ / ١ من ب .

(٢) ق ٧٨ / ١ من ح .

(٣) سورة البقرة / ٤٣ ، وتام الآية : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ ﴾ .

وأما الاستدلال بإشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا سيق له النص وليس بظاهر من كل وجه ، كقوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾ سيق لإثبات النفقة وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء .
وهما سواء فى إيجاب الحكم إلا أن الأول أحق عند التعارض .

لأجله كالعدد فى قوله تعالى : ﴿ فأنكحوا ما طاب لكم ﴾ ، وبالسوق غير الأصلى أن يكون المتكلم قصد التكلم به لإفادة معناه ، ولا يكون ذلك مقصودا أصليا كإباحة النكاح من هذه الآية .

قوله : والاستدلال بإشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه .. أى بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان ، ولكنه غير مقصود ولا سيق له النص ، وليس بظاهر من كل وجه - أى لا يفهم بنفس الكلام فى أول السماع من غير تأمل - كقوله تعالى : ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾ ^(١) سيق الكلام لإيجاب نفقتهن على الوالد ، وفيه إشارة إلى أن النسب إلى الآباء ، لأنه نسب إليه بلام التملك وإنه « يوجب » ^(٢) الاختصاص فدل على كونه أحق بالولد ، وبالإجماع لا يصير أحق به من حيث الملك ، لأن الولد لا يصير ملكا لأبيه ، فدل أنه صار أحق به نسا .

ولا يقال : إنه ينسب إلى الأم كما ينسب إلى الأب ويرث منها كما يرث

(١) سورة البقرة / ٢٣٣ ، والآية كاملة : ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ... الآية ﴾ .
(٢) فى ب (وجب) .

من الأب فما فائدة تخصيصه بالأب ؟

لأننا نقول : فائدته تظهر في الأمور التي تميز بها بين نسب ونسب كالإمامة الكبرى ، والكفاءة ، واعتبار مهر المثل ، فيعتبر فيها جانب الأب دون الأم .

قوله : وهما سواء .. أى العبارة والإشارة سواء في إيجاب الحكم أى في إثباته إلا أن الأول أى العبارة أحق عند التعارض من الإشارة .

ونظير تعارضهما قوله - ﷺ - في النساء : « إنهن ناقصات العقل والدين فقليل : ما نقصان دينهن ؟ قال : تقعد أحدهن شطر دهرها - أى نصف عمرها - لا تصوم ولا تصلى » ^(١) سيق الكلام لبيان نقصان دينهن ، وفيه إشارة إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً كما ذهب إليه الشافعي ^(٢) - رحمه الله - وهو معارض / ^(٣) بما روى أبو أمامة ^(٤) / ^(٥) الباهلي عن النبي - ﷺ - أنه قال : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثرها عشرة

(١) أخرجه : (مسلم ١ / ٨٦ - ٨٧ ، وأبو داود ٤ / ٥ ، وابن ماجه ٢ / ١٣٢٦ - ١٣٢٧ ، بالفاظ مختلفة ومتقاربة) .

(٢) راجع (المجموع للنووي ٢ / ٣٨٠) .

(٣) ق ٨٧ / ب من ب .

(٤) هو صُدِّي (بالتصغير) بن عجلان بن الحارث ، ويقال : ابن وهب ، ويقال ابن عمرو بن وهب ، مشهور بكنيته ، سكن الشام ، روى عن النبي - ﷺ - وعن عمرو وغثمان وعلى وغيرهم ، وروى عنه أبو سلام الأسود وغيره ، كان من أكثرين في الرواية ، توفي سنة (٨٦ هـ) وقيل (٨١ هـ) وقيل : إنه آخر من بقى بالشام من الصحابة .

انظر : (الإصابة ٢ / ١٧٥ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٢ / ١٩١ ، ٤ / ٤ ، ٥)

(٥) ق ٧٨ / ب من ح .

أيام » (١) وهو عبارة فرجحت على الإشارة .

والجواب عما تمسك الشافعى - رحمه الله - : أن المراد من الشطر البعض لا النصف .

وأجاب الإمام نجم الدين (٢) عمر النسفى - رحمه الله - عن هذا بأن أعمار هذه الأمة على ما عليه الأعم الأغلب ستون سنة ، وخمس عشرة سنة مدة الصبا ، وبقية العمر ثلثها فى الأغلب حيض عشرة عشرة ، وثلثاها طهر عشرون عشرون فاستوى النصفان فى الصوم والصلاة ، وتركهما من هذه الوجه .

أو يقال : أراد به الانقسام إلى شيئين وإن لم يستو القسمان كما يقال : نصف عمر فلان سفر ونصفه إقامة ، إذا تعودهما وإن لم يستويا فى المدة ،

(١) أخرجه : (الدارقطنى : ١ / ٢١٩ ، والزيلعى فى نصب الراية ١ / ١٩١ - ١٩٢ بلفظ : « أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام » ومحمد بن السيد الخوت فى : أسنى المطالب ص ٦٥ ، والسيوطى فى الجامع الصغير ص ٥٣) والحديث ضعيف ، لما فيه العلاء بن الحارث وهو منكر الحديث .

(٢) هو : أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل النسفى ، ثم السمرقندى ، الحنفى ، الإمام الزاهد ، نجم الدين ، ولد بنسف سنة (٤٠١ هـ) وقيل : غير ذلك ، فقيه ، فاضل ، عارف بالذهب والأدب ، وهو أحد مشائخ صاحب الهداية ، أحد الأئمة المشهورين بالحفظ الوافر والقبول التام عند الخواص والعوام ، من مؤلفاته : التيسير فى التفسير ، طلبة الطلبة ، والإشعار بالمختار من الأشعار فى ٢٠ مجلدا ، توفى سنة (٥٣٧ هـ) .

انظر : (طبقات المفسرين للداودى ٢ / ٧ - ٩ ، والفوائد البهية ص ١٤٩ - ١٥٠ ، طبقات المفسرين للسيوطى ص ٢٧ ، ومعجم المؤلفين ٧ / ٣٠٥ - ٣٠٦) .

وللإشارة عموم كما للعبارة .

كذا فى الطلبة (١) .

قوله : وللإشارة عموم كالعبارة .. قال القاضى أبو زيد : الإشارة لا تحتل التخصيص ، لأن معنى العموم فيما يكون سياق الكلام له ، فأما ما يقع الإشارة إليه من غير أن يكون سياق الكلام له ، فهو زيادة على المطلوب بالنص ومثل هذا لا يسع فيه معنى العموم حتى يكون قابلا للتخصيص (٢) .

قال شمس الأئمة وغيره : والأصح أنه يحتل ذلك ، لأن الثابت بالإشارة كالثابت بالعبارة من حيث إنه ثابت بصيغة الكلام ، فيكون قابلا للتخصيص كالعبارة ، ولهذا قلنا فى إشارة قوله تعالى : ﴿وعلى المولود له﴾ ... الآية خص منها إباحة الوطاء للأب جاريته وإن كان اللام تستلزم أن يكون الولد وأمواله ملكا للأب بالإشارة (٣) .

(١) لعله أراد بها : طلبة الطلبة - فى اللغة على ألفاظ كتب أصحاب الحنفية ، للشيخ

نجم الدين أبى حفص عمر بن محمد النسفى المتوفى سنة (٥٣٧ هـ) .

وذكر صاحب الجواهر المضية فى الكنى فى ترجمة أبى الير البزدوى .

أن : طلبة الطلبة لركن الأئمة عبد الكريم بن محمد بن أحمد الصباغى المدينى ، والله أعلم .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١١١٤) ولم أعثر على واحدة منها بعد البحث .

(٢) انظر : (التفويم ص ٢٥٢ ، وهذا نصه : (وأما الإشارة فلأنها زيادة على معنى النص ، وإنما تثبت بإيجاب النص لا محالة ، فلا تحتل الخصوص) .

وكشف الاسرار للنسفى ١ / ٣٨٢ وقد نسبه إلى بعض مشائخه .

(٣) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٢٥٤ ، وكشف الاسرار للبخارى ٢ / ٢٥٣) .

وأما الثابت بدلالة النص فما ثبت بمعنى النص لغة ، لا اجتهادا كالتنهي عن التأنيف يوقف به على حرمة الضرب بدون الاجتهاد

قوله: وأما الثابت بدلالة النص فما ثبت .. أى الحكم الذى ثبت معنى النص لغة أى بمعناه اللغوى لا اجتهادا دون معناه الشرعى المستخرج باستنباط .

قال فخر الاسلام فى بعض مصنفاته : (ليس المراد منه المعنى الذى يوجبه ظاهر النظم فإن ذلك من قبيل العبارة ، وإنما المراد به المعنى الذى أدى إليه الكلام كالإيلاام من الضرب ، فإنه يفهم من الضرب لغة لا شرعا ، بدليل أن كل لغوى يعرف ذلك) ^(١) ، كما عرف بالمعنى اللغوى للتأنيف وهو إظهار التبرم ، والسامة ^(٢) باللفظ بكلمة أف أن المعنى الموجب للحرمة هو الإيذاء ، فيثبت الحكم فى الضرب والشتم به .

وقوله : لا اجتهادا .. رد لبعض أصحابنا والشافعى وغيرهم ، فإنهم زعموا أن دلالة النص قياس جلى ، لأن ثبوت الحكم لما توقف على معرفة المعنى وقد وجد / ^(٣) أصل كالتأنيف وفرع كالضرب ، وعلة جامعة مؤثرة كالأذى ، يكون قياسا ، إذ لا معنى للقياس إلا ذلك لكن لما

(١) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢١٩ - ٢٢٠) حيث قال فيه : قال الشيخ فى نسخة أخرى : « ولا تعنى به المعنى الذى ... إلخ » وأراد بالشيخ الإمام فخر الإسلام البزدوى .

(٢) من شتم يسأم - مهموز من باب تعب ، سأمًا وسامة - بمعنى ضجر وملل ، ويعدى بالحرف أيضا ، فيقال : شتمت منه ، وفى التنزيل : (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) ، ويقال : شتمت من الشيء أسأم ساما وسامة وساما وسامة - إذا ملته .

انظر : (الصحاح ٥ / ١٩٤٧ ، والمصباح المنير ١ / ٣٠٠) .

(٣) ق ٨٨ / أ من ب .

كان ظاهرا يسمى جليا .

ولكننا نقول : فى القياس شرط أهلية الاجتهاد للقائس بخلاف ما نحن فيه ، فإن أهل الاجتهاد وغيرهم فيه سواء لأن كل من هو عالم باللغة يعرف حرمة الضرب / ^(١) والشم من حرمة التأفيف الثابت بقوله تعالى : ﴿ ولا تقل لهما أف ﴾ ^(٢) ، ولأن الأصل فى القياس لا يجوز أن يكون جزءا من الفرع بالإجماع ، وقد يكون فى هذا النوع ما تخيلوه أصلا جزءا مما تخيلوه فرعاً ، كما لو قال رجل لعبدته : لا تعط فلانا ذرة فإنه يدل على منعه من إعطاء ما فوق الذرة مع أن الذرة داخلة فيما راد عليها وهذا النوع كان ثابتا قبل شرع القياس .

ولهذا اتفق أهل العلم على صحة الاحتجاج به من مثبتى القياس ونفاته إلا ما نقل عن داود ^(٣) الظاهرى ، فعلم أنه من الدلالة اللفظية ، وليس بقياس حتى صح إثبات الحدود والكفارات بدلالة النصوص بالاتفاق ، وإن لم يجز إثباتها بالقياس عندنا ، لأنها شرعت عقوبة وجزاء على الجنائيات التى هى أسبابها وفيها معنى الطهارة ، ولا مدخل للرأى فى معرفة مقادير الأجزاء

(١) ق ٧٩ / ١ من ح .

(٢) سورة الإسراء / ٢٣ .

(٣) هو أبو سليمان داود بن خلف الأصبهاني الإمام المشهور ، المعروف بالظاهرى كان زاهدا متقلبا ، كثير الورع ، أخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وغيره ، كان أول من استعمل قول الظاهر ، وكان ولده محمد على مذهبه ، وانتهت اليه الرئاسة ببغداد ، وكان من عقلاء الناس ، ولد بالكوفة سنة (٢٠٢ هـ) وقيل (٢٠١ هـ) وقيل (٢٠٠ هـ) ونشأ ببغداد وتوفى بها سنة (٢٧٠ هـ) .

من مؤلفاته : كتاب الطهارة ، مختصر الحج ، والحكم بين أهل الذمة ، وغيرها .
انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٢٥٥ - ٢٥٧ ، طبقات البكي ٢ / ٤٢ ، ==

والثابت به كالثابت بالإشارة إلا عند التعارض .

وآثامها ومعرفة ما يحصل به إزالة آثامها ومعرفة ما يحصل جزاء لها وزاجرا عنها ، فلا يمكن إثباتها بالقياس الذى مبناه على رأى بخلاف الدلالة ، لأن معناه على المعنى الذى تضمنه النص لغة ، فيكون مضافا إلى الشرع .

قوله : والثابت به كالثابت بالإشارة .. أى الثابت بالمعنى اللغوى الذى هو الدلالة كالثابت بالإشارة إلا عند التعارض ، فإنه دون الإشارة عند التعارض لأن فى الإشارة وجود النظم والمعنى اللغوى وفى الدلالة لم يوجد إلا المعنى اللغوى فترجحت الإشارة به .

مثال تعارضهما ما قال الشافعى ^(١) - رحمه الله - : الكفارة تجب بقتل العمد ، لأنها لما وجبت فى القتل الخطأ للجناية مع قيام العذر بقوله تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمنا خطأ ﴾ الآية « لأن » ^(٢) تجب فى العمد كان أولى .

وتعارضها قوله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ﴾ ^(٣) فإنه يشير إلى عدم وجوب الكفارة فيه وذلك ، لأن الله تعالى جعل كل جزائه جهنم ، إذ الجزاء اسم للكامل التام على ما عرف ^(٤) .

فلو وجبت الكفارة معه ، كان المذكور بعض الجزاء ، فلم يكن كاملا تاما ،

== ميزان الاعتدال ٢ / ١٤ وشذرات الذهب ٢ / ٩٥٨ - ١٠٥٩ .

(١) انظر : (المجموع ١٩ / ١٨٤) .

(٢) فى النسختين معا هكذا ، والأفضل (فلان) .

(٣) سورة النساء / ٩٣ وتام الآية : (وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) .

(٤) راجع ص ١٤٤ .

ولهذا صح إثبات الحدود والكفارات بدلالة النصوص دون القياس .

فعرفنا بلفظ الجزء أن موجب النص انتفاء الكفارة ، فرجحنا الإشارة على الدلالة .

قوله ^(١) : ولهذا صح إثبات الحدود والكفارات .. هذا نتيجة قوله : إن الثابت بالدلالة كالثابت بالإشارة .. أى الثابت به قطعى ، حتى صح إثبات الحدود والكفارات بها دون القياس .

مثال إثبات الحد بها : إيجاب الرجم على غير ماعز ^(٢) - رضى الله عنه - فمن زنى وهو محصن ، فإنه روى أن ماعزا زنى وهو محصن فرجم ، ومعلوم أنه لم يرجم ؛ لأنه ماعز وصحابى ، بل ؛ لأنه زنى فى حالة الإحصان ، فيثبت هذا الحكم فى حق غيره بدلالة النص ، ومثال إثبات الكفارة إيجاب الكفارة / ^(٣) على من جامع فى نهار رمضان عمدا بدلالة النص للأعرابى ^(٤) وهو معروف إذ وجوبها عليه للجناية على الصوم لا لكونه أعرابيا

(١) ق ٨٨ / ب من ب .

(٢) هو : ماعز بن مالك الأسلمى ، صحابى مشهور ، معدود فى المدنيين كتب له رسول الله - ﷺ - كتبيا بإسلام قومه ، وهو الذى اعترف على نفسه بالزنا تائباً منيباً فرجم ، ثبت ذكره فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة وغيره ، وهو الذى قال فيه رسول الله - ﷺ - : « لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمى لأجزأت عنهم » وفى رواية أن النبى - ﷺ - لما رجم ماعز بن مالك قال : « لقد رأيته يتحصص فى أنهار الجنة » ويقال : إن اسمه غريب وماعز لقب .

انظر : (الإصابة ٣ / ٣١٧ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٤١٨) .

(٣) ق ٧٩ / ب من ح .

(٤) قيل : هو سلمة بن صخر البياضى من بنى بياضة ، وقيل : سلمان بن صخر ==

والثابت به لا يحتمل التخصيص لأنه لا عموم له .

وأما الثابت باقتضاء النص فما لم يعمل النص إلا بشرط تقدمه عليه .

فيجب على غيره عند وجود هذه الجناية أيضا ، وإيجابها على المرأة لمشاركتها إياه في معنى الجناية .

قوله : والثابت به لا يحتمل التخصيص .. اعلم أن الثابت بدلالة النص لا يحتمل التخصيص ، أما عند من يقول : بأن المعاني لا عموم لها ، لأن المعنى واحد وإنما كثرت محاله ، فظاهر ، لأن الثابت بالدلالة ثابت بمعنى النص ، والتخصيص يقتضى سبق العموم .

وأما عند من يقول : بأن المعاني لها عموم وهو الجصاص وغيره فلأن معنى النص إذا ثبت علة ، لم يحتمل أن يكون غير علة وفي التخصيص ذلك لأن التخصيص بيان أن الكلام لم يتناول له ، وبعد ما كان متناولا له لغة ، لا يبقى احتمال كونه غير متناول له لغة ، وإنما يحتمل إخراجه من أن يكون موجبا للحكم ، وذلك يكون نسخا لا تخصيصا ، أو لأن معنى النص لما ثبت علة للحكم والمعنى شيء واحد لا تعدد فيه ، فلو قلنا بالتخصيص ، لا يكون علة لهذا الحكم في بعض الصور ، فيلزم كونه علة للحكم وغير علة له ، وهو محال .

قوله : وأما الثابت باقتضاء النص .. الاقتضاء : الطلب يقال : اقتضى الدين وتقاضاه أى طلبه ، ثم الشرع متى دل على زيادة شيء في الكلام لصيانة

== أحد بنى بياضة ، وقال ابن عبد البر : أظنه وهما من الرواة ، لأن المحفوظ إنما هو سلمة أو سلمان - في الظهار .

وفي فتح الباري (إن المجامع في رمضان كان أعرابيا) .

انظر : (مذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ١٦) تأليف محمد عبد الحى اللكنوى .

فإن ذلك أمر اقتضاء النص ، لصحة ما يتناوله ، فصار هذا مضافا إلى النص .
بواسطة المقتضى فكان كالثابت بالنص .

عن اللغو ، ونحوه فالحامل على الزيادة وهو صيانة الكلام هو المقتضى ،
والمزيد هو المقتضى ودلالة الشرع على أن هذا الكلام لا يصح إلا بالزيادة هو
الاقتضاء .

وقيل : الكلام الذى لا يصح إلا بالزيادة هو المقتضى ، وطلبه الزيادة هو
الاقتضاء والمزيد هو المقتضى ، وما ثبت هو حكم المقتضى .
ومثاله المشهور قولك لغيرك : أعتق عبدك عنى بألف .

وقوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ فنفس هذا الكلام هو المقتضى وما
زيد عليه وهو « البيع لك » ^(١) المقتضى ، وما ثبت بالبيع أى الملك حكم
المقتضى .

واعلم أن المراد من لفظ الثابت إن كان المقتضى ، لأنه هو الثابت باقتضاء
النص .

فمعنى قوله / ^(٢) : وأما الثابت باقتضاء النص .. وأما المقتضى ، والضمير
البارز فى عليه راجع إلى النص ويقره بشرط تقدم على الإضافة ، ويكون
التنوين فى تقدم عوضا عن المضاف إليه وهو الضمير العائد إلى ما - أى بشرط
تقدمه ، وذلك ، وهذا إشارتان إلى الثابت ، والمقتضى بالفتح فى قوله : بواسطة
المقتضى بمعنى الاقتضاء ، لأن زنة المفعول من أوزان المصادر فى المشتقات ،
واللام فيه بدل الإضافة والفاء فى فإن ذلك إشارة إلى تعليل تسميته بهذا

(١) فى ح (البيع) بإسقاط (لك) .

(٢) ق ٨٩ / ١ من ب .

وعلامته أن يصح به المذكور ولا يلغى عند ظهوره بخلاف المحذوف .
ومثاله : الأمر بالتحجير للتفكير مقتضى للملك ولم يذكره .

الاسم/ (١) أو إلى تعليل اشتراط تقدمه عليه وهى فى فصار لييان كونه نتيجة للجملة الاولى .

وتقدير الكلام : أما المقتضى فالشئ الذى لم يعمل النص أى لم يوجب حكما إلا بشرط تقدم ذلك الشئ على النص .

وإن كان المراد من الثابت حكم المقتضى ، كما أن المراد من الثابت الحكم فيما تقدم فالإقتضاء بمعنى المقتضى ويقره بشرط بالتونين ، والجملة بعده صفة له ، وذلك إشارة إلى الشرط ، وهذا إلى الثابت ، والمقتضى بمعنى المفعول ، والفاء فى فإن للإشارة إلى تعليل التقدم لا غير وهى فى ، فصار للإشارة إلى كون إضافة الحكم نتيجة الاقتضاء ، وتقديره : وأما الحكم الثابت بمقتضى النص فيما لم يعمل النص فيه أى لم يوجبه إلا بشرط تقدم على النص وإنما تقدم لأنه أمر اقتضاء النص .

قوله : وعلامته .. اعلم أن عامة الأصوليين من أصحابنا وأصحاب الشافعى وغيرهم جعلوا المحذوف من باب المقتضى ، ولم يفصلوا بينهما فقالوا فى تعريفه : جعل غير المنطوق منطوقا لتصحيح المنطوق وأنه يشمل الجميع .
ثم اختلفوا فى عموم (٢) المقتضى .

فذهب أصحابنا جميعا إلى انتفاء عمومه .

وذهب أصحاب الشافعى الى القول بجوازه .

(١) ق ٨٠ / ١ من ح .

(٢) راجع : (ميزان الاعتدال ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، والتوضيح مع التلويح ==

والقاضي الإمام أبو زيد تابع المتقدمين وجعل الكل قسما واحدا .

والشيخ الإمام فخر الإسلام وشمس الأئمة ، وعامة المتأخرين ، لما رأوا أن العموم يتحقق في بعض أفراد هذا النوع مثل قوله : طلقى نفسك ، وإن خرجت فعبدي حر فإن طلاقا وخروجا غير مذكورين ، ونية الثلاث والعموم فيهما صحيحة على ما عرف ، فسلكوا طريقة أخرى وفصلوا بين ما يقبل العموم وبين ما لا يقبل ، وجعلوا ما يقبل العموم قسما آخر وسموه محذوفا^(١) . ووضعوا علامة يميز بها المحذوف عن المقتضى وتابعهم الشيخ في ذلك وقال : وعلامته أى وعلامة المقتضى أن يصح به أى بالمقتضى المذكور أى يصير مفيدا وموجبا للحكم ولا يلغى عند ظهور المقتضى أى لا يتغير ظاهر الكلام عن حاله وإعرابه عند التصريح به بل يبقى كما كان قبله بخلاف المحذوف / ^(٢) فإنه إذا قدر مذكورا انقطع ما أضيف إلى المذكور عنه وانتقل إلى المقدر كما في قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ فإن السؤال مضاف إلى القرية فإذا صرح بالأهل الذي هو المحذوف يصير السؤال واقعا عليه ويتغير إعراب القرية من النصب إلى الجر ، فكان من قبيل المحذوف .

== ص : ٣٠٨ - ٣١٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٩٤ والمستصفى ٢ / ٦١ - ٦٢ ،
والاحكام للأمدى ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٦ ، والمحصول ج ١ في ٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦ ،
وأصول السرخسى ١ / ٢٤٨ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢٣٧ فما
بعدها .

(١) وهو : حذف بعض الكلام للاختصار إذا كان فيما بقى منه دليل على المحذوف ، ثم
ثبوت هذا المحذوف من هذا الوجه ، يكون لغة وثبوت المقتضى يكون شرعا لا لغة .
ينظر : (أصول السرخسى ١ / ٢٥١ ، وأصول البزدوى مع شرحه : كشف الأسرار
للبخارى ٢ / ٢٤٣ فما بعدها) .

(٢) في ٨٩ / ب من ب .

فالحاصل أن المحذوف ثابت لغة ، فيجوز نية العموم فيه دون المقتضى .

فإن قيل : قد يتقرر الكلام بعد إظهار المحذوف أيضا (كما)^(١) فى قوله تعالى : ﴿ قُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾^(٢) أى فضرب فانشق الحجر فانفجرت ، ولا يمكن أن يجعل هذا المحذوف من قبيل الاقتضاء ، لأنه ليس من الأمور الشرعية ، وكذلك قد يتغير الكلام بعد إظهار المقتضى كما فى قوله : أعتق عبدك عنى ، فإن البيع لو قدر مذكورا يتغير الكلام فإذا لا يتحقق الفرق بينهما .

قلنا : ما ذكرنا من العلامة غير لازم فى جانب المحذوف ، وبه يتحقق الفرق وفيه ضعف لما أن التقرر عند التصريح غير لازم فى جانب المقتضى أيضا ، (كما قلنا)^(٣) .

ولا يقال : لما انفصل المحذوف عن المقتضى صار أقسام هذا الفصل خمسة .
لأننا نقول : لما كان المحذوف ثابتا لغة ، كان كالمذكور ، فكان له حكم العبارة فبقيت الأقسام أربعة .

ثم من سلك طريق المتقدمين يمكنه أن يجيب عن كلام المتأخرين بأن يقول :
العلامة التى ذكرتموها لا تصلح فارقة كما بينا أن فى قوله : أعتق عبدك عنى يتغير الكلام عند تصريح المقتضى وهو البيع ، لأنه لم يبق العبد على تقدير ثبوته ملكا للمأمور به ويصير ملك الآخر ، فإذا جعل الكل من باب واحد .

(١) ساقطة من ب .

(٢) سورة البقرة / ٦٠ والآية بكاملها : ﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَا عَشَرَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ .

(٣) فى ح (أيضا أيضا) بال تكرار .

والثابت به كالثابت بدلالة النص إلا عند التعارض .

وأما المسائل التي صحت فيها نية العموم ، وهي التي حملتكم على مخالفة المتقدمين ، فليس من باب الاقتضاء على هذه الطريقة أيضا ؛ لأن المصدر في قوله : طلقى نفسك مثلا ليس بمقدر ولا غير مذكور بل معناه : افعلى فعل التطلق ، « والكلامان » ^(١) يثبتان عن شيء واحد إلا أن أحدهما أو « جز » ^(٢) فكان المصدر مذكورا ، فتصح نية التعميم .

واعلم : أن التعريف المذكور في الكتاب ، هو اختيار القاضى أبى زيد ، وهو مستقيم على أصله حيث جعلهما قسما واحدا .

لكن عند من فصل بينهما لابد من أن يزداد فيه قيد يميز به عن المحذوف بأن يقال :

وأما الثابت باقتضاء النص : فما لم يعمل النص شرعا إلا بشرط تقدم عليه .

ولهذا قال فخر الإسلام فى بعض مصنفاته ^(٣) :

(المقتضى / ^(٤) عبارة عن زيادة ثبت شرطا كالحكم شرعى) .

قوله : والثابت به كالثابت بدلالة النص .. أى : الثابت بالمقتضى يعدل

(١) فى ب (وللكلامان) وهو خطأ .

(٢) فى ب (أوجد) وهو خطأ .

(٣) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٢٤٧) فإنه نقل هذا التعريف عن بعض مصنفات فخر الإسلام البزدوى .

(٤) ق ٩٠ / أ من ب .

الثابت بالدلالة إلا عند المعارضة ، فإن الثابت بالدلالة حيثئذ أقوى ، لأنه ثابت بالمعنى اللغوي ، فكان ثابتا من كل وجه والمقتضى ليس من موجبات النص لغة ، وإنما يثبت شرعا للحاجة إلى إثبات الحكم به ، فكان ضروريا ثابتا من وجه دون وجه ، إذ هو غير « ثابت » ^(١) فيما وراه موضع الضرورة ، فكان الأولى أولى .

وما وجد لتعارض المقتضى والدلالة مثال ^(٢) ولا حاجة إليه لصحة الأصل بعد إقامة الدليل على الأصل ، بل إيراد المثال للمبالغة في الإيضاح .

(١) في ح (ثابتة) .

(٢) قلت : وقد ذكر الشيخ أحمد المعروف بملاحيون مثالا لذلك ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة - رضى الله عنها - :

« حته ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء » . فإنه يدل باقتضاء النص على أن لا يجوز غسل النجس بغير الماء من المائعات ، لأنه لما أوجب الغسل بالماء ، فتقتضى صحته أن لا يجوز بغير الماء ، ولكنه بعينه يدل بدلالة النص على أنه يجوز غسله بالمائعات ، وذلك لأن المعنى المأخوذ منه الذى يعرفه كل أحد هو التطهير ، وذلك يحصل بهما جميعا .

ألا ترى أن من ألقى الشوب النجس فى الماء ، لا يؤاخذ باستعمال الماء فيه ، لأن المقصود وهو إزالة النجاسة حاصل على كل حال ، فرجحت الدلالة على الاقتضاء .

وما قيل : إن مثاله لم يوجد فى النصوص ، وإنما هو من قلة التبع .

(نور الأنوار ص ١٥١) .

والحت : الحكمة ، حته أى : حكيه ، والقرص : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار ، وقال الخطايب : أصل القرص : أن يقبض إصبعين على الشيء ثم تغمره غمزا جيدا .

وقال الأزهري : الحت : أن يحك بطرف حجر أو عود ، والقرص : أن يدلك بأطراف الأصابع والأظفار دلكا شديدا ويصب عليه الماء حتى تزول عينه وأثره .

انظر : (المصباح المنير ١ / ١٢٠ ، ولسان العرب ٢ / ٢٢ ، ٧ / ٧١ وقمر الأتمار على هامش نور الأنوار ص ١٥١) .

وقد تحمل بعض الشارحين فى إيراد المثال فيه فقال : إذا باع من آخر عبدا بألفى درهم ثم قال البائع : / (١) للمشتري قبل نقد الثمن : أعتق عبدك عنى بألف فاعتقه ، لا يجوز البيع ، لأن دلالة النص الذى ورد فى حق زيد (٢) بن أرقم بفساد شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن يوجب أن لا يجوز ، والاقتضاء يدل على الجواز فترجح الدلالة على الاقتضاء .

قال : وإنما قلنا إنه دلالة ، لأن الحكم فى غير زيد كان بطريق الدلالة ، ولكن هذا غير مستقيم ، لأن من شرط المعارضة تساوى الحجتين ولا تساوى هنا ، لأن المقتضى كلام الأمر والدلالة ثابتة بالآثر ، فأنى يتعارضان ؛ ولأن عدم الجواز فيما ذكر من الصورة ليس لترجح الدلالة على المقتضى ، فإنهما لو صرحا بالبيع فى هذه الصورة ، لا يجوز البيع أيضا ، بل لأن موجب ذلك النص عدم الجواز من غير معارضة نص آخر ، فلا يكون هذا نظير معارضة الدلالة بالمقتضى (٣) .

(١) ق ٨١ / أ من ح .

(٢) هو : زيد بن أرقم بن زيد بن قيس ، الأنصارى ، الخزرجى ، اختلفوا فى كنيته اختلافا كثيرا ، قيل : أبو عمرو ، وقيل أبو عامر ، وقيل غير ذلك ، استصغر يوم أحد ، وأول مشاهدته الخندق ، وقيل : المريسيع ، مع النبى - ﷺ - ١٧ غزوة ، ثبت ذلك فى الصحيح ، روى عن النبى - ﷺ - وعن على رضى الله عنه أيضا ، شهد صفين مع على - رضى الله عنه - ومات بالكوفة سنة (٦٦ هـ) وقيل سنة (٦٨ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٥٤٢ ، والاستيعاب بذيلى الإصابة ١ / ٥٣٧ - ٥٣٨ . وأسد الغابة ٢ / ٢١٩ . وسير أعلام النبلاء ٣ / ١٦٥ - ١٦٧) .

(٣) والجواب عن قول الشارح : (ولكن هذا غير مستقيم ، لأن من شرط المعارضة .. إلخ) أنهم إنما مثلوا بذلك استثناسا لا لحقيقة المعارضة فلا يضر بعدم مساواة محل ==

ولا عموم له عندنا حتى إذا قال : إن أكلت فعبدى حر ونوى طعاما دون
طعام لا يصدق عندنا .

قوله : ولا عموم له عندنا ..

اعلم : أن المقتضى لا يقبل العموم عندنا .

وقال الشافعى ^(١) - رحمه الله - : يقبل العموم لأنه بمنزلة النص ، حتى
كان الحكم الثابت به كالثابت بالنص دون القياس ، فيجوز فيه العموم ، كما
فى النص

ولأنه مذكور شرعا . فكان كالمذكور حقيقة ، كما أن الميت حكما وهو
المرتد اللاحق بدار الحرب كالميت حقيقة فى حق الأحكام .

== الاقتضاء لمحل الدلالة ، لأن المقصود مجرد التمثيل . والله أعلم .

(١) قلت وقد سب إلى الإمام الشافعى رحمه الله . هذا القول فى كتب الحنفية
كالتقويم للدبوسى ص ٢٤٤ مخطوط رقم ١٨٢٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ /
٢٣٧ ، وكشف الأسرار للنسفى ١ / ٣٩٨ وفواتح الرحموت ١ / ٢٩٤ وبور
الأنوار ١ / ٣٩٨ المطبوع مع الكشف للنسفى . وشرح المنار لآل ملك وحواشيه
ص ٥٤٢ ولم أعر على سببه هذا القول له فى كتب الشافعية . بل وفيها (إن
المقتضى لا عموم له) - كما هو مذهب الحنفية

وإنما الذين قالوا بعموم المقتضى هم أكثر الحنابلة والمالكية وبعض الشافعية .

انظر (المحصول ج ١ ق ٢ / ٦٢٤ - ٦٢٦ ، والمستصفى ٢ / ٦١ ، ١٨٧ ، ونهاية
السؤل ٢ / ٧٤ والأحكام للأمدى ٢ / ٣٦٣ ، والعضد على مختصر ابن الحاجب
٢ / ١١٥ ، وحاشية البنائى مع ما بهامشها من تقرير شيخ الإسلام عبد
الرحمن الشربىنى ١ / ٢٤٤ ، وشرح الكوكب المير ٣ / ١٦٧ ، وتخرىج
الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢٧٩ ، ٢٨ ، المسودة ص ٨١ ، ٩٤) .

وقلنا :العموم « من عوارض » ^(١) الألفاظ وهو غير ملفوظ حقيقة ، فلا يجوز فيه العموم وذلك لأن ثبوته للحاجة والضرورة ، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها .

ولا حاجة إلى إثبات صيغة العموم ، وهو الكمية لما أبيح لتناولها للحاجة يتقدر بقدرها وهو سد الرمق ، وفيما وراء ذلك من الحمل والتناول إلى الشبع والتمول لا يثبت حكم الإباحة ، بخلاف النص فإنه عامل بنفسه بمنزلة حل الزكية ، يظهر حكمه في التناول وغيره مطلقا ، فإذا كان كذلك / ^(٢) فإذا قال: إن أكلت فعبدى حر ونوى طعاما دون طعام لا يصدق عندنا لاقضاء ولا ديانة ^(٣) ، لأن الأكل اسم للفعل ، والمأكل محل « الفعل » واسم الفعل لا يكون اسما للمحل ولا دليلا عليه لغة ، إلا أن الفعل لا يكون بدون المحل فيثبت المحل مقتضى ، فكان ثابتا « ^(٤) فى حق ما يلفظ به من الأكل دون صحة النية ، فكانت النية واقعة فى غير الملفوظ فيلغو ، وأما حثه بأكل كل طعام فليس من باب العموم ، بل للحصول المحلوف عليه ، فإنه لو تصور الأكل

(١) عبارة ب (عن عوارض من عوارض) وهو تكرار .

(٢) ق ٩٠ / ب من ب .

(٣) وعند الشافعى - رحمه الله - تصح نيته ديانة ، وهو رواية عن أبى يوسف واختاره الخصاص من الخنفية .

وقال ابن عبد البر القرطبى : (والأصل فى هذا الباب - أى باب الأيمان - مراعاة ما نوى الحالف ، فإن لم تكن له نية نظر إلى بساط قصته ، وما أثاره على الحلف ، ثم حكم عليه بالأغلب من ذلك فى نفوس أهل وقته .. فافهم هذا المعنى فهو أصل هذا الباب .

انظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٥ / ١٣٣ - ١٣٤ ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكي ١ / ٤٥٢) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ح .

وكذا إذا قال أنت طالق أو طلقتك ونوى الثلاث لا يصح .

بدون الطعام يحصل الحنث أيضا ، وهو كالوقت والحال ، فإنه لو أكل وهو راكب أو راجل ، أو خارج الدار أو داخلها ، يحنث لا لعموم اللفظ ولكن لحصول الملقوظ فى الأحوال كلها ، فكذا هذا .

واعلم : أن إيراد مسألة الأكل من قبيل المقتضى على قول من شرط «فيه»^(١) أن يكون أمرا شرعيا مشكلا لأن اقتصار الأكل فى الطعام لا يستفاد من الشرع بل يعرفه من لم يعرف الشرع أصلا إلا أن يقال : المقتضى هو الذى /^(٢) ثبت لتصحيح الكلام شرعا أو عقلا لا لغة^(٣) ، فحينئذ يمكن أن تجعل هذه المسألة من باب الاقتضاء ، لكن يتعذر الفرق حينئذ بينهما ، لأن المقدر فى المحذوف ثابت بدلالة العقل أيضا كما فى قوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ .

قوله : وكذا لو قال : أنت طالق أو طلقتك ونوى الثلاث لا يصح . أى : لا يصح نيته عندنا خلافا للشافعى - رحمه الله -^(٤) لأن قوله : أنت طالق

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٨٠ / ب من ح .

(٣) فإن من المحققين من ذهب إلى أن المقتضى هو الذى لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به ، لكن يكون من ضرورة اللفظ أعم من أن يكون شرعيا وعقليا .

انظر : (شرح العناية على الهداية المطبوع مع شرح فتح القدير ٥ / ١٣٣) .

(٤) وبه قال مالك وزفر ، وعن أحمد فى هذه المسألة روايتان :

إحدهما : لا يقع إلا واحدة ولا تصح نيته كمذهب الحنفية ، وهو قول الحسن وعمر بن دينار والثورى والأوزاعى .

والرواية الثانية : أنه تصح نيته ، فيقع ثلاثا إذا نوى ثلاثا ، كمذهب المالكية والشافعية ، انظر تفصيل هذه المسألة فى (شرح فتح القدير . وشرح العناية على الهداية ==

يقتضى طلاقاً « فالمقتضى »^(١) بمنزلة المنصوص عنده ، فتعمل نية الثلاث فيه كما لو صرح به .

وقلنا : إنه نوى ما لا يحتمله لفظه ، فلغت نيته ، وذلك لأن المذكور وهو : طالق نعت المرأة لا اسم الطلاق وهو بنفسه لا يحتمل التعميم لأنه نعت فرد ، والفرد لا يحتمل العدد بوجه ، ولكن هذا وصف بالطلاق فيقتضى وقوع الطلاق سابقاً عليه ضرورة صدقه ، وذلك يقتضى إيقاعاً من الزوج فأثبتناه ليتحقق هذا الوصف منه صدقاً . وإذا كان الطلاق ثابتاً اقتضاء فلا تعمل نية التعميم فيه .

ولا يقال : اسم الفاعل يدل على المصدر لغة فينبغى أن يجوز نية التعميم فيه كما فى قوله : أنت الطلاق^(٢) .

لأننا نقول : إن دلالة على طلاق قائم بالمرأة وهو مصدر قولك : طلقت المرأة طلاقاً ، لا على طلاق قائم بالزوج الذى هو التطليق ، وإنما ثبت ذلك ضرورة ثبوت الطلاق فى المرأة ، والنية تعمل فى الطلاق الذى هو تصرف الزوج لا فى الطلاق الذى هو وصف المرأة ، لأنه ثابت جبراً لا اختيار للزوج فيه .

== ٤ / ٨ - ٩ ، والمهذب ٢ / ١٠٧ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكية ٢ / ٥٧٤) .

(١) فى ب (والمقتضى) .

(٢) حيث تصح فيه نية الثلاث ، لأن المصدر يحتمل العموم والكثرة ، لأنه اسم جنس فيعتبر بسائر أسماء الأجناس ، فيتناول الأدنى - وهو الواحد - مع احتمال الكل وهو الثلاث .

انظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٤ / ١٠ - ١١) .

بخلاف قوله : طلقى نفسك وأنت بائن على اختلاف التخرج .

وكذا قوله : طلقك « موضوع »^(١) على مثاله فيدل على مصدر ماض لغة لا على مصدر في الحال ، فثبت التطبيق ضرورة تصحيح كلامه في الحال /^(٢) لأن التطبيق لم يكن مقصودا في الزمان الماضي ليصح بناؤه عليه ، لكنه جعل إنشاء شرعا تصحيحا ، فلم تعمل النية فيه ، لأن المصدر الثابت به شرعى لا لغوى .

هذا بخلاف قوله : طلقى نفسك وأنت بائن حيث تصح نية الثلاث فيهما .
أما في قوله : طلقى نفسك .. فإن المصدر ثابت فيه لغة لا اقتضاء ، لأنه مختصر من قوله : افعلى فعل التطبيق ، والمختصر من الكلام والمطول سواء .
فكان المصدر ثابتا لغة وهو اسم جنس يحتمل الكل والأقل كسائر أسماء الأجناس وثبت الأقل عند عدم النية لتيقنه ، فإذا نوى الكل تعمل نيته لأنه محتمل كلامه .

فأما في قوله : أنت بائن فنية الثلاث تعيين أحد نوعيه ، فيصح ، لأن بقوله : أنت بائن ، تتصل البيئونة بالمحل ، ولا اتصالها وجهان :
انقطاع يرجع إلى الملك ، وانقطاع يرجع إلى المحل أى : - حل المحلية -
بأن لا تبقى المرأة محلا للنكاح في حقه ، فكان الثابت بطريق الاقتضاء /^(٣)

(١) فى ب (مصوغ) .

(٢) ق ٩١ / أ من ب .

(٣) ق ٨٢ / أ من ح .

التخصيص على الشيء باسمه العلم يدل على الخصوص عند البعض .

متنوعا فى نفسه ، فكان قوله : أنت بائن محتمل للينونتين بسبب انقسام
البيتونة إلى كاملة وناقصة ، فإن أريد به الكامل ، كانت هى البائنة اقتضاء ،
وإن أريد بها الناقصة ، فهى تثبت اقتضاء دون الاولى . فعند عدم النية تثبت
مطلق البيتونة فتعين الأدنى لتيقنه وهذا معنى قول الشيخ : على اختلاف
التخريج أى : تصح نية الثلاث فيهما ، ولكن على اختلاف التخريج كما
ذكرنا .

فصل .. قوله : التخصيص على الشيء باسمه العلم إلى آخره اعلم أن
عامة أصحاب الشافعى - رحمه الله - : قسموا دلالة اللفظ إلى : منطوق
ومفهوم ، وقالوا : دلالة المنطوق : ما دل عليه اللفظ فى محل النطق ثم
جعلوا ما سمينا عبارة وإشارة واقتضاء من هذا القليل .

وقالوا : دلالة المفهوم : ما دل عليه اللفظ لا فى النطق .

ثم قسموا المفهوم إلى مفهوم موافقة وهو : أن يكون المسكوت عنه موافقا
فى الحكم للمنطوق ويسمونه فحوى الخطاب ولحن الخطاب أيضا ، وهو الذى
سميناه دلالة النص .

والى مفهوم مخالفة وهو : أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق فى
الحكم ويسمونه دليل الخطاب ^(١) ، وهو المعبر عندنا بتخصيص الشيء بالذكر .

(١) راجع فى ذلك : (المنهاج بشرحيه : الأسنوى والبدخشى ١ / ٣٠٩ - ٣١٤

والمستصفى ٢ / ١٨٩ - ١٩٣ ، والأحكام للأمدى ٢ / ٣٧٥ - ٣٧٦ ، ٣ / ٩٣

فما بعدها) .

قال أبو بكر ^(١) الدقاق وأبو حامد ^(٢) المرو الروذى وبعض الخنابلة والاشعرية : أن التنصيص على الشيء باسمه العلم يوجب التنصيص وقطع الشركة بين المنصوص عليه وغيره / ^(٣) فى الحكم ، لأنه لو لم يجب ذلك لم يظهر للتنصيص فائدة ، ولا يجوز أن يكون شيء من كلام صاحب الشرع غير مفيد .

والمراد باسم العلم ما يدل على الذات سواء كان اسم جنس أو اسم علم ولا يدل على الصفة ^(٤) .

(١) هو : محمد بن محمد بن جعفر البغدادي ، المعروف بابن الدقاق ويلقب بالخياط ، يكنى : أبا بكر ، فقيه ، أصولي ، كان فاضلا ، عالما ولى القضاء بكرخ بغداد من مؤلفاته : كتاب فى أصول الفقه على مذهب الشافعى ، شرح المختصر . وفوائد الفوائد ، ولد سنة (٣٠٦ هـ) وتوفى سنة (٣٩٢ هـ) .
انظر : (النجوم الزاهرة ٤ / ٢٠٦ ، طبقات الشافعية للأسنوى ١ / ٥٢٢ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٠٣) .

(٢) هو : أحمد بن عامر بن بشير ، وقيل : أحمد بن بشير عامر بن حامد المروروذى (نسبة إلى مرو الروذ والروذ اسم للنهر) ، الشافعى ، فقيه ، أصولي ، نزل البصرة وسكنها ودرس بها ، وتولى القضاء ، وأخذ عنه فقهاء البصرة وكان من أخص تلامذته : أبو حيان التوحيدى ، من مؤلفاته : الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والأشراف على أصول الفقه ، توفى سنة (٣٦٢ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ١ / ٦٩ - ٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ١٦٦ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٥٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ٤٠) .

(٣) ق ٩١ / ب من ب .

(٤) وذلك ما يسمى فى كتب الشافعية وغيرهم بمفهوم اللقب ، وهو ليس بحجة إلا عند الدقاق ومن معه كما ذكره الشارح - رحمه الله - .
انظر : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٣٧) .

كقوله صلى الله عليه وسلم « الماء من الماء » فهم الأنصار عدم وجوب
الاجتسال .

بالإكسال لعدم الماء ، وعندنا لا يقتضيه سواء كان مقرونا بالعدد أو لم يكن .

واستدلوا بقوله - ﷺ - « الماء من الماء » ^(١) فالأنصار ^(٢) فهموا
التخصيص من ذلك ، حتى استدلوا على نفى وجوب الاجتسال بالإكسال لعدم
الماء وهم كانوا أهل اللسان فلو لم يكن ذلك موجبا لما صح الاستدلال منهم .
ومعنى الإكسال : أن يجامع الرجل امرأته ثم يفتر ذكره بعد الإيلاج فلا
ينزل ، يقال : أكسل الفحل - أى : صار ذا كسل - كذا فى الفائق ^(٣) .

والمراد بالماء الأول الطهور ، وبالثانى المنى ، ومن للسيبىة أى استعمال الماء
لأجل الاجتسال واجب بسبب المنى .

وعندنا : لا يقتضيه سواء كان مقرونا بالعدد أو لم يكن ، لأنه إن عنى

(١) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٦٩ ، وأبو داود ١ / ١٤٦ - ١٤٨ ، والترمذى ١ / ١٤٣ -
١٤٤ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٢٩ ، ٣٦ ، ٥ /
١١٥ - ١١٦ بأسانيد متعددة) .

(٢) وهم الذين نصرُوا رسول الله - ﷺ - ومن هاجر معه بعد هجرته من مكة ، وفى
صحيح البخارى : عن غيلان بن جرير قلت لأنس بن مالك : « أرايت اسم الأنصار ،
أكتسم تسمون به أم سماكم الله » قال : « بل سمانا الله تعالى فى كتابه » .
(مذيلة الدراية لقدمة الهداية ص ١٨ - ١٩) .

(٣) انظره فى : (٣ / ٢٥٩) ، وكتاب : (الفائق فى غريب الحديث) هو جار الله
محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) :
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢١٧) .

لأن النص لم يتنوله فكيف يوجب نفياً أو إثباتاً .

بال تخصيص أن هذا الحكم غير ثابت بالنص فى غير المسمى ، فعندنا كذلك ، لأن حكم النص فى غيره ثابت بالعلة لا بالنص ، وإن عنى أنه لا يثبت فى غير المسمى ، لأن النص مانع ، فهو باطل ، لأن النص لا يتناوله فكيف يوجب نفياً أو إثباتاً للحكم فيما لم يتناوله ؟ !

ولأن التخصيص لو كان موجباً نفى الحكم فى غيره كما زعموا ، لكان التعليل للنصوص باطلاً ، لأنه يكون ذلك قياساً فى مقابلة النص ، وقد أجمع العلماء ^(١) على جواز التعليل .

لأن الله تعالى قال : ﴿ فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾ ^(٢) أى : فى الأشهر الحرم ، ^(٣) / ^(٤) ولم يدل ذلك على إباحة الظلم فى غيرها .

ويحكى عن الثلجى ^(٥) أنه كان يقول : هذا إذا لم يكن المنصوص عليه باسم العلم محصوراً بعدد نصا كخبر الربا ، فأما إذا كان محصوراً فذلك يدل على نفى الحكم فى غيره لأن فى إثبات الحكم فى غيره إبطال العدد المنصوص وذلك لا يجوز ^(٦) .

(١) فى ب (الفقهاء) والمراد من يعتمد على رأيه .

(٢) سورة التوبة / ٣٦ .

(٣) وهى أربعة : رجب ، ذو القعدة ، ذو الحجة ، المحرم (هامش ب) .

(٤) ق ٨١ / ب من ح .

(٥) فى ح (البلخى) وهو خطأ ، والثلجى بالشاء ، المثلثة والجيم : محمد بن شجاع البغدادى ، أبو عبد الله ، ونقل الشيخ يحيى الرهاوى عن صاحب الجواهر المضية أنه قال : الثلجى بفتح الشاء المثلثة وسكون اللام وآخرها جيم - محمد بن شجاع ، هكذا نسبته ، وصحفه بعضهم بالباء والخاء وهو غلط .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٥٥٠ ، والجواهر المضية ٤ / ١٦٧) .

(٦) انظر : (حاشية ابن ملك على المنار ص ٥٥٠ ، وأصول الرخسى ١ / ٢٥٦) .

والاستدلال منهم بحرف الاستغراق .

واستدل بقوله : - ﷺ - « خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم بلا جزاء » ^(١) فإن ذلك يدل على نفى الحكم فيما عدا المذكور .
والصحيح أنه لا يدل لما ذكرنا .

وذكر العدد : لبيان أن الحكم بالنص ثابت في العدد المذكور فقط .
ونحن نقول : « إن الحكم » ^(٢) في غير المذكور إنما ثبت بعملة النص « لا » ^(٣) بالنص ، فلا يوجد ذلك إبطال العدد المنصوص .

وذكر في بعض النسخ : لو كان التخصيص باسم العلم حجة في غير المسمى كما زعم الخصم ، لكان يلزم من قول القائل : زيد موجود ومحمد رسول الله - ﷺ - كفر / ^(٤) القائل ظاهراً ، لأنه يؤدي بظاهره إلى أن غير زيد ليس بموجود فيه إنكار وجود الصانع ، وأن غير محمد ليس برسول ، وفيه إنكار الأنبياء المتقدمين ، وكل ذلك باطل ، فكذا ما يؤدي إليه .

قوله : والاستدلال منهم .. أى : من الأنصار - هذا جواب عن كلام

(١) أخرجه : (البخارى ٢ / ٢١٢ بلفظ : « خمس من الدواب لا حرج على من قتلن : الغراب - الحديث » ، والترمذى ٣ / ١٨٨ بلفظ (خمس فواسق يقتلن في الحرم .. الحديث .

والنسائي ٢ / ١٨٧ - ١٨٨ ، ومسلم أيضاً في ٢ / ٨٥٧) .

(٢) عبارة ح (إن الصحيح الحكم) وهو غير سليم .

(٣) في ب (إلا) وهو خطأ .

(٤) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٦٩ ، والطحاوى في شرح معاني الآثار ١ / ٥٩ والزيلعي في نصب الراية ١ / ٨٦) .

وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين الماء غير أن الماء يثبت مرة عيانا وطورا دلالة - والحكم إذا أضيف إلى مسمى بوصف خاص ، أو علق بشرط ، كان دليلا على نفيه عند عدم الوصف أو الشرط عند الشافعي - رحمه الله - حتى لم يجوز نكاح الأمة .

الخصم معنى : الاستدلال من الأنصار على انحصار الحكم على الماء ، لم يكن لما توهم الخصم من دلالة التنصيص ، بل بلام المعرفة المستغرقة للجنس عند عدم المجهود الموجبة للانحصار ، أو بما روى في بعض الروايات : « لا ماء إلا من الماء » ، وفي بعضها : « إنما الماء من الماء » فإن ذلك يوجب الحصر بالاتفاق ، إلا أنه لما دل الدليل على وجوب الاغتسال من الحيض والنفاس ، بقي الانحصار فيما وراء ذلك فما يتعلق بالمني .

فعلى هذا كان ينبغي أن لا يجب الاغتسال بالإكسال لعدم الماء ، لكن الماء فيه ثابت تقديرا ، لأن الماء مرة ثبت عيانا ومرة دلالة ، فإن التقاء الختانين وتوارى الحشفة ، لما كان سببا لتزول الماء ، كان دليلا عليه ، فأقيم مقامه عند تعذر الوقوف عليه ، فثبت أن وجوب الاغتسال في الإكسال مضاف إلى الماء أيضا فكان هذا منا قولنا بموجب العلة ، وهذا معنى قول الشيخ : وعندنا هو كذلك إلى آخره (١) .

(١) وأضيف إلى ذلك : أن هذا الحديث : « الماء من الماء » وأمثاله منسوخة .

وللعلماء في الاستدلال على نسخه طريقان :

أحدهما : بالأحاديث كقوله ﷺ : « إذا جلس الرجل بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل » زاد مسلم في رواية : (وإن لم يتزل) ، والثاني : رجوع من روى عن النبي ﷺ - الحكم الأول - فإن بعض من روى ذلك أفتى بوجوب الغسل ، أو رجع عن الحكم الأول ، كزيد بن ثابت وأبي بن كعب وعثمان بن ==

وأما فائدة التخصيص ، فتعظيم المذكور وتفضيله على غيره ، أو أن يتأمل المستبظون في علة النص فيثبتون الحكم في غير المنصوص من المواضع لينالوا درجة الاجتهاد وثوابه ، وهذا لا يحصل إذا ورد النص عاما متناولا للجنس كذا ذكره شمس الأئمة ^(١).

قوله : والحكم إذا أضيف إلى آخره .. لا خلاف أن المعلق بالشرط معدوم قبل وجود الشرط ، ولكن هذا العدم / ^(٢) عندنا هو العدم الأصلي الذي كان قبل التعليق ، وعند الشافعي - رحمه الله - هو ثابت بالتعليق مضاف إلى عدم الشرط ، فإنه لولا الشرط لثبت الحكم في الحال ، وكذا الحكم إذا أضيف بوصف خاص ، بأن كان الاسم عاما ولكنه قيد بوصف يختص ببعض كقوله - ^(٣) - : « في الغنم السائمة زكاة » ^(٣) فإن اسم الغنم عام في جنسه ووصف السوم يختص ببعضه لا ب كله . بخلاف قوله تعالى : ﴿ النبيون الذين أسلموا ﴾ ^(٤) فإنه وصف يعم النبيين أجمع يدل على وجود الحكم عند وجوده وعلى انتفاء الحكم عند عدمه ، كما في الشرط ^(٥).

== عفان وعلى بن أبي طالب - رضى الله عنهم .

انظر : (نصب الراية ١ / ٨٣ - ٨٥) .

(١) انظر : (أصول الرخسى ١ / ٢٥٦) .

(٢) ق ٨٣ / أ من ح .

(٣) أخرجه : (البخارى ٢ / ١٢٤) في حديث طويل قال فيه : « .. وفي صدقة الإبل

في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة » .

وكذلك أبو داود في ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، والنسائي ٥ / ١٨ - ٢١ ، ومالك في

الموطأ ص ١٢٧ - ١٢٨) .

(٤) سورة المائدة / ٤٤ .

(٥) راجع : تفصيل ذلك في : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٠٢ فما بعدها) .

عند طول الحرية ، ونكاح الأمة الكتابية ، لفوات الشرط والوصف المذكورين فى النص . .

وحاصله : أنه ألحق الوصف بالشرط واعتبر التعليق بالشرط عاملا فى منع الحكم دون السبب .

حتى لم يجوز - هذا نتيجة قول الشافعى - رحمه الله - أى : لم يجوز الشافعى ^(١) / نكاح ^(٢) الأمة عند طول الحرية ، ونكاح الأمة الكتابية لفوات الشرط « أو » ^(٣) الوصف المذكورين فى قوله تعالى : ﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات ﴾ أى : ومن لم يملك زيادة فى المال يملك بها نكاح الحرة : ﴿ فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات ﴾ ^(٤) أى : فلينكح مملوكة من الإماء المسلمات .

والطول ^(٥) : الفضل والفتى والفتاة : الشاب والشابة ، ويسمى العبد والأمة فتى وفتاة وإن كانا كبيرين ، لأنهما لا يوقران توقير الكبار لرفعهما ، فالله تعالى لما علق جواز نكاح الأمة بعدم طول الحرية وقيد الفتيات بالمؤمنات أوجب ذلك عدم الجواز عند عدم الشرط ، أو الوصف ، فلا يجوز نكاح الأمة المؤمنة عند وجود طول الحرية ، ولا نكاح الأمة الكتابية ، وإن لم يوجد طول الحرية لفوات الوصف .

قوله : وحاصله إلى آخره .. أى : وحاصل ما قال الشافعى - رحمه الله -

(١) انظر : (المذهب للشيرازى ٢ / ٥٨) .

(٢) ق ٩٢ / ب من ب .

(٣) فى ب (و) .

(٤) سورة النساء / ٢٥ .

(٥) والمراد به هنا : ما يتزوج به حرة أو يشتري به أمة من المال .

أو حاصل الامر أو الشأن أن الشافعى - رحمه الله - ألحق الوصف بالشرط فى كونه موجبا لعدم الحكم عند عدمه ، لأن الحكم يتوقف على الوصف كما يتوقف على الشرط ، فإنه لولا الوصف لثبت الحكم بمطلق الاسم ، كما أنه لولا الشرط لثبت الحكم فى الحال فظهر للوصف أثر المنع كما ظهر للشرط ، فألحق به .

واعتبر - أى اعتبر الشافعى - التعليق بالشرط عاملا فى منع الحكم دون السبب ، فإن قوله : إن دخلت الدار ، لا يؤثر فى قوله : أنت طالق ، بمنعه عن الوجود لأنه قد صار موجودا ، فلا وجه إلى جعله معدوما ، وإنما يؤثر فى حكمه بمنعه من الثبوت ، فإنه لولا التعليق لكان الحكم ثابتا فى الحال .

ألا يرى أن قوله : أنت طالق ، ثابت مع الشرط ، كما هو ثابت بدون الشرط وهو علة تامة بنفسه ، لكن عدم حكمه لمكان الشرط فظهر أن أمر التعليق فى منع الحكم دون السبب كالتأجيل / ^(١) والإضافة ، وكشرط الخيار فى البيع ، فإنه يمنع الحكم بالاتفاق لا السبب ، فاعتبره بالتعليق الحسى ، فإن تعليق القنديل لا يؤثر فى ثقله الذى هو علة السقوط بالإعدام ، وإنما يؤثر فى حكمه وهو السقوط ^(٢) ، فيدل التعليق والتخصيص بالوصف على انتفاء الحكم عند عدمهما وإلا لم يكن لذكرهما فائدة ، وتعليق آحاد الفقهاء والبلغاء وتخصيصهم بغير فائدة ممتنع ، فتخصيص الشارع وتعليقه أولى .

(١) ق ٨٣ / ب من ح .

(٢) ولو أوضحنا العبارة قليلا ، قلنا : إن تعليق القنديل بحبل من السقف يمنع وصوله إلى الأرض ، ولا يعدم أصله ويوجب وجوده فى الهواء ويقيه عن الأرض ، وهذا لأن السبب وجد حيا فلا يعقل إعدامه ، بخلاف الحكم ، فإن ثبوته عرف بالشرع ، فجاء أن يتعلق بالمانع الحكمى وهو الشرط .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٤١٢) .

حتى أبطل تعليق الطلاق والعتاق بالملك .

وجوز التكفير بالمال قبل الحنث .

قوله : / (١) حتى أبطل .. أى : الشافعى - رحمه الله - تعليق الطلاق والعتاق بالملك بأن قال لأجنبية : إن تزوجتك فأنت طالق ، أو قال : إن تزوجت أو كلما تزوجت ، أو قال : إن اشتريت عبدا فهو حر ، أو قال لعبد الغير : إن اشتريتك فأنت حر كان هذا كله باطلا عنده ، حتى لا يقع الطلاق والعتاق عند التزوج والشراء بهذه الأيمان بحال (٢) ، لأن السبب لما كان موجودا عند التعليق لا بد لانعقاده من وجود الملك فى الحل ، لأنه لا ينعقد بدونه ، فيشترط الملك بالحل لتقرر السبب ، ثم يتأخر الحكم إلى وجود الشرط بالتعليق ، فإذا خلا الحل عن الملك لغا ، كما لو قال لأجنبية : إن دخلت الدار فأنت طالق ، حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط فى الملك لا يقع شىء .

وجوز (٣) - الشافعى رحمه الله - التكفير بالمال قبل الحنث فى كفارة

(١) ق ٩٣ / ١ من ب .

(٢) واستدل فى ذلك بالمتقول أيضا وهو قوله - ﷺ - : « لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك » .

انظر : (المذهب للشيرازى ٢ / ٩٨) .

(٣) قال أبو إسحاق الشيرازى : (فإن كان يكفر بالمال ، فالمستحب أن لا يكفر قبل الحنث ، ليخرج من الخلاف ، فإن أبا حنيفة - رحمه الله - لا يجتزئ تقديم الكفارة على الحنث) .

(المذهب ٢ / ١٨٠) .

اليمين: بأن أعتق رقبة ، أو أطعم عشرة مساكين ، أو كساهم قبل الحنث جاز عنده ^(١) لأن اليمين سبب الكفارة ، ولهذا يضاف الكفارة إليها ، فيقال : كفارة اليمين ، إلا أن الحنث شرط لوجوب أدائها ، فكان التعليق به ، لقوله تعالى: ﴿ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ﴾ ^(٢) : أى : حلفتم وحنثتم ، مؤخرا للحكم إلى حين وجوده بمنزلة التأجيل فيكون نفس وجوب الكفارة ثابتا قبل الحنث لوجود سببه ، فيجوز أداؤها ، بخلاف الكفارة بالصوم حيث لا يجوز تعجيلها قبل الحنث عنده ^(٣) ، لأن المال يغيّر الفعل فجاء أن يتصف المال بالوجوب ولا يثبت وجوب أدائه كما فى الثمن المؤجل فأما فى الصوم فلا يحتل الفصل بين وجوبه ووجوب أدائه ، لأن الصوم أفعال معلومة وأدائه عين ذلك الأفعال ، فإذا تأخر وجوب الأداء إلى زمان وجود الشرط بالإجماع ، علم أن أصل الوجوب متف قبله ، فلا يجوز الأداء قبل الوجوب ، ولهذا لا يجوز تعجيل الصوم قبل الشهر ، ويجوز تعجيل ^(٤) الزكاة قبل الحول وهذا

(١) هذا إذا كان الحنث بغير معصية ، وإن كان الحنث بمعصية ففيه وجهان : أحدهما يجوز ، لأنه حق مال يتعلق بسببين يختصانه ، فإذا وجد أحدهما ، جاز تقديمه على الآخر كالزكاة قبل الحول .

والثانى : لا يجوز ، لأنه يتوصل به إلى معصية ، وعند الإمام مالك أيضا يجوز التكفير قبل الحنث .

انظر : (المهذب فى المكان السابق ، والكافى فى فقه أهل المدينة المالكى ١ / ٤٥٤) .

(٢) سورة المائدة / ٨٩ .

(٣) راجع : (المهذب للشيرازى ٢ / ١٨٠) .

(٤) وذلك لما روى على - كرم الله وجهه - أن العباس - رضى الله عنه - سأل رسول الله - ﷺ - ليعجل زكاة ماله قبل حولها فرخص له فى ذلك .

لأنه حق مال أجل للرفق ، فجاء تعجيله قبل محله كالدين المؤجل والدية الخطأ .==

وعندنا المعلق بالشرط لا ينعقد سببا ، لأن الإيجاب لا يوجد إلا بركنه ولا
يثبت إلا فى محله

فائدة تقييد الشيخ الكفارة بالمال .

قوله : وعندنا المعلق بالشرط إلى آخره .. اعلم : أنا نقول أولا لا نسلم أن
الوصف ملحق بالشرط / ^(١) على الإطلاق ، بل الوصف قد يكون بمعنى
العلة ^(٢) ، وهو أعلى درجاته ، وقد يكون بمعنى ^(٣) الشرط ، وقد يكون
اتفاقيا ^(٤) ، وهو أدنى درجاته ، وذلك لا يوجب العدم عند العدم بلا خلاف ،
ولهذا لم يجعل الشافعى وصف الأيمان فى قوله : « أن ينكح المحصنات / ^(٥)
المؤمنات » معتبرا فى شرط الجواز ، حتى جعل طول الحرة الكتابية مانعا عن
جواز نكاح الأمة . لأنه ذكر على سبيل التشریف لا على سبيل الشرط . وكذا
إذا كان الوصف بمعنى العلة بأن كان مؤثرا كما فى قوله تعالى : ﴿ الزانى ﴾
و﴿ السارق ﴾ فإن وصف الزنا هو المؤثر فى وجوب الحد ، لا يدل عدمه على
عدم الحكم أيضا ، لأن عدم العلة لا يوجب عدم الحكم بالاتفاق إذا لم يثبت
اختصاصه بها . وكذا عدم الوصف الذى هو بمعنى العلة لا يدل على عدم

== انظر : (المرجع السابق فى ١ / ٢٢٥) .

(١) فى ٨٤ / ١ من ح .

(٢) وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما .. ﴾ الآية .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ من فتياتكم المؤمنات ﴾ .

(٤) مثل قوله تعالى : ﴿ وربائبكم اللاتي فى حجوركم ﴾ .

(٥) فى ٩٣ / ب من ب .

وههنا الشرط حال بينه وبين المحل ، فبقى غير مضاف إليه ، وبدون الاتصال بالمحل لا ينعقد سببا .

الحكم إذا لم يثبت اختصاصه به ، وكذا إذا كان الوصف بمعنى الشرط لا يدل على عدم الحكم عندنا كما ^(١) لا يدل عدم الشرط على عدم الحكم عندنا ، لأن أثر التعليق عندنا فى منع السبب عن الانعقاد لا فى حكمه ، وذلك لأن التعليق أى : الشرط دخل فى السبب وهو قوله : أنت طالق مثلا ، لأنه هو المذكور دون غيره ، فحال بين السبب والمحل ، فلم يتصل السبب بالمحل ، فلا ينعقد سببا ، لأنه جعل قوله : أنت طالق جزاء لدخول الدار والجزء عند أهل اللغة : ما هو متعلق وجوده بوجود الشرط ، كما فى قوله : إن تكرمنى أكرمك ، كان معلقا إكرامه بإكرام صاحبه ، فكان إكرامه معدوما قبل إكرامه ، فكذلك ههنا ، لما جعل التطبيق جزاء للدخول ، كان التعليق معدوما قبل وجوده ، فكان عدم وقوع الطلاق لعدم التطبيق ^(٢) لا لعدم الشرط ولأن الشرط تعرف من المتكلم ، فيؤثر فيما فى اختيار المتكلم وهو التطبيق دون وقوع الطلاق ، لأن وقوع الطلاق أمر جبرى لا اختيار للعبد فيه بعد إيقاعه ، ولا معنى لقولهم : أنت طالق ، فقد صار موجودا فلا وجه إلى جعله معدوما بالتعليق ، لأننا لا نجعل قوله : أنت طالق معدوما ولكن نجعل التعليق مانعا من وصوله إلى المحل ، وذلك مانع من انعقاده علة ، لأن العلة الشرعية لا تصير علة قبل وصولها إلى محلها ، كما لا تصير علة قبل تمامها ، فكان ينبغى أن يلغو ، لما لم يتصل بالمحل ، إلا أن وصوله إلى

(١) فى ب بعد قوله : (عندنا) جملة مكررة وهى : (لا يدل على عدم الحكم) .

(٢) وهو السبب دون الحكم الذى هو : وقوع الطلاق .

وصوله إلى المحل لما كان « مرجوا » ^(١) لوجود الشرط جعلناه كلاما صحيحا له
عرضية « أن » ^(٢) يصير سببا ، حتى لو علقه بشرط لا يرجى وجوده ، ولا
يمكن الوقوف عليه لنا أيضا ، كما لو قال : أنت طالق إن شاء الله .

وتبين بهذا أن المعلق بالشرط كالمتجز عند وجوده ، لأنه يصير تنجيذا في
حال/ ^(٣) الشرط ^(٤) .

فإن قيل : إذا علق العاقل طلاق امرأته بالدخول ثم جن ، فدخلت
الدار/ ^(٥) تطلق ، ولو نجز في هذه الحالة لا يقع .

قلنا : إنما يصير ذلك الكلام المعلق تنجيذا عند وجود الشرط ، وذلك الكلام

(١) في ب (موجودا) .

(٢) في ب (لأن) .

(٣) ق ٩٤ / ١ من ب .

(٤) قلت : فإذا كان كذلك ، انعكس حال التفريعات المذكورة ، فيصح الطلاق والعناق
بالملك فيما إذا قال : إن نكحتك فأنت طالق ، وإن ملكتك فأنت حرة لأنه لم يوجد
قوله : أنت طالق وأنت حرة ، فلا بأس به لوقوعه في محله .

وكذلك بطل التكفير بالمال قبل الحنث لأن اليمين لا ينعقد إلا للبر فكيف يكون سببا
للحنث ، فلا يصح التقديم على السبب .

وبذلك صح ما قلنا من أن عدم الحكم ليس لعدم الشرط بل لعدم السبب ، فلا يكون
عدما شرعيا بل عدما أصليا لا يعدى إلى غيره .

وهذا هو ثمر الخلاف بين الفريقين : (الحنفية والشافعية) وإلا فلا يخفى أن قبل
دخول الدار في قوله : (أنت طالق إن دخلت الدار) لو طلق بطلاق آخر ، يقع
بالاتفاق بين الفريقين والله أعلم .

راجع : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفي ص ٤١٦ - ٤١٧) .

(٥) ق ٨٤ / ب من ح .

كان صحيحا منه ، والتنجز إنما لا يصح منه لعدم اعتبار الكلام شرعا ، فإذا كان هذا تنجيذا لكلام صحيح شرعا ، عمل في حقه أيضا ، وإذا ثبت أنه تنجز حال وجود الشرط ، فيراعى للوقوع وجود المحل عند وجود الشرط .

وهذا بخلاف « خيار ، شرط الخيار » ^(١) في البيع ، فإن دخول الشرط في البيع على الحكم دون السبب وهو البيع ، لأن البيع لا يحتمل الخطر لأنه من قبيل الإثباتات ^(٢) وهي لا تحتمل الخطر ، لأنه يؤدي إلى القمار الذي هو حرام شرعا وفي جعله متعلقا بالشرط خطر تام ، فكان القياس أن لا يجوز البيع مع شرط الخيار ، كما لا يجوز مع سائر الشروط ، إلا أن الشرع جاوز ذلك ضرورة دفع الغبن فكان نظير أكل الميتة حال المخمصة ، فيقدر بقدر الضرورة ، وهي تندفع بجعله داخلا على الحكم ، لأن حكمه مما يحتمل التأخير فكان في جعله داخلا على الحكم تعليلا للخطر مع حصول المقصود وهو تدارك الغبن .

فأما الطلاق والعتاق ونحوهما ، فيحتمل التعليق بالشرط ، فوجب أن يجعل الشرط داخلا على السبب ، إذ لو جعل داخلا على الحكم . كان تعليقا من وجه دون وجه والأصل هو الكمال في كل شيء .

وقيل في الفرق بين شرط الخيار وسائر المتعلقات : إن ثبوت الشرط في

(١) هكذا في النسختين معا ، وأرى أن الصواب : (شرط الخيار) وكلمة (خيار) رائدة .

(٢) المراد بها مقابل الإسقاطات كالطلاق والعتاق ونحوهما ، فإن الطلاق إسقاط ملك النكاح ، والعتاق إسقاط ملك الرقبة ، بخلاف البيع فإنه إثبات الملك في الثمن للبائع ، والمبيع للمشتري . والله أعلم .

والمطلق يحمل على المقيد وإن كانا في حادثتين عند الشافعي - رحمه الله -
مثل كفارة القتل وسائر الكفارات لأن قيد الأيمان زيادة وصف يجرى مجرى
الشرط فيوجب النفي عند عدمه في النصوص .

البيع بكلمة على أن ، إذ هي المستعملة فيه ، فيقال : بعثك على أنى الخيار .
وهذه الكلمة وإن كانت للشرط لكن عملها على خلاف كلمة التعليق ،
فإنك إذا قلت : أزورك إن زرتني ، كنت معلقا زيارتك بزيارة صاحبك ، وإذا
قلت : أزورك على أن تزورني ، كنت معلقا زيارة صاحبك بزيارتك ويكون
زيارتك سابقا على زيارته ، على هذا إجماع أهل اللغة .

وإذا كان كذلك لا يوجب هذا تعليق نفس البيع بهذا الشرط ، بل يوجب
تعليق الخيار بالبيع وثبوته به ، فينعقد البيع سابقا ثم يثبت الخيار وإذا ثبت
الخيار امتنع اللزوم وثبوت الحكم وهو الملك ، لأن ذلك حكم الخيار في
الشرع .

قوله : والمطلق يحمل إلى آخره .. اعلم أن المطلق هو : اللفظ الدال على
الحقيقة من حيث هي من غير قيد . والمقيد هو : الدال عليها مع قيد ، كذا في
المحصول ^(١) ، وهو معنى قول مشائخنا ^(٢) : المطلق هو المتعرض بالذات دون
الصفات لا بالنفي ولا بالإثبات ، والمقيد هو : الدال على الذات مع صفة
زائدة إما بالنفي أو بالإثبات ، « ولهذا » ^(٣) يظهر الفرق بين

(١) انظره في : (ج ١ ق ٣ / ٢١٦) .

(٢) كالشيخ علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ، والشيخ / عبد العزيز
البخاري .

انظر : (ميزان الأصول ص ٣٩٦ ، وكشف الأسرار ٢ / ٢٨٦) .

(٣) في ب (بهذا) .

العام / ^(١) والخاص وبين المطلق ، فإن العام هو : اللفظ الدال على الحقيقة مع التعرض « للكثرة » ^(٢) المبهمة ، والخاص هو الدال عليها مع التعرض للوحدة ، والمطلق ليس بمعرض لما سوى الحقيقة .

وعند بعض مشائخنا ^(٣) وبعض أصحاب الشافعى : لا فرق بين الخاص والمطلق .

ثم المطلق محمول ^(٤) على المقيد - أى : محكوم بأن المراد منه ما هو المراد من المقيد عند الشافعى - رحمه الله - سواء كانا فى حادثة واحدة أو فى حادثتين ، وذلك لأن الشيء الواحد لا يكون مقيدا ومطلقا فى حالة واحدة ، ولأن المطلق ساكت والمقيد ناطق « فكان » ^(٥) المقيد أولى .

ألا يرى أنه حمل نص الزكاة المطلق على صفة السوم أعنى : قوله - ﷺ - « فى خمس من الإبل شاة » ^(٦) ، على نص المقيد وهو قوله - ﷺ - :

(١) ق ٨٥ / أ من ح .

(٢) فى ب (لكثرة) .

(٣) كالإمام السمرقندى ، فإنه عرف الخاص بقوله : (هو اللفظ الذى أريد به الواحد معينا كان أو مبهما) فالمعين نحو قوله تعالى : ﴿ محمد رسول الله ﴾ ، والمبهم المطلق نحو قوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ .

انظر : (ميزان الأصول ص ٢٩٨) .

(٤) راجع فى مسألة حمل المطلق على المقيد وعدم حمله عليه :

(أصول السرخسى ١ / ٢٦٧ - ٢٧١ ، وأصول البيهقي بشرحه للبخارى ٢ / ٢٨٦ فما بعدها ، وميزان الأصول ص ٤٠٩ - ٤١٥ ، والأحكام للآمدي ٣ / ٣ - ٩) .

(٥) فى ب (وكان) .

(٦) أخرجه : (الدارمى ١ / ٣٨٢ - ٣٨٣ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ١٤ - ١٥ ومالك

فى الموطأ ص ١٢٧ - ١٢٨ ، وأبو داود ٢ / ٢٢٤ ، والترمذى : رقم الحديث ٦٢١ وقال : حديث حسن) .

« في خمس من الإبل السائمة شاة » ^(١) وكذلك نص الشهادة أعنى : قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ ^(٢) محمول على المقيد وهو قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ بالإجماع .

وكذلك إذا كانا فى حادثين مثل كفارة القتل وسائر « الكفارات » ^(٣) .

فإن الرقبة فى كفارة القتل مقيدة بالإيمان لقوله تعالى : ﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾ وفى كفارة الظهار واليمين غير مقيدة بالإيمان فأوجب صفة الإيمان فى جميع رقبات « الكفارات » ^(٤) وذلك ، لأن قيد الإيمان زيادة وصف يجرى مجرى الشرط ، فيوجب نفى الحكم عند عدمه فى المنصوص عليه لما مر من أصله .

وفى نظيره من الكفارات لأنها جنس واحد ، لأن الكل تحرير فى تكفير مشروع للمستر والزجر ، فالشرع لما قيدها بصفة الإيمان فى كفارة القتل لحكمة حميدة ، وهى التقرب إلى الله تعالى بتخليص عبد مؤمن عن ذل العبودية صار ذلك بيانا فى سائر الكفارات .

الا يرى أن تقييد الأيدى بالمرافق فى الوضوء جعل تقييدا فى التيمم ، لأن كل واحد منهما طهارة ، فكانا نظيرين .

(١) أخرجه : « أبو داود ٢ / ٢٣٣ بلفظ : « فى كل سائمة إبل فى أربعين بنت لبون ... الحديث » .

والنسائي ٥ / ١٥ - ١٦ ، ومالك فى الموطأ ١٢٧ - ١٢٨ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ١٤ - ١٥ ، ٣ / ٣٥ .

(٢) سورة البقرة / ٢٨٢ .

(٣) فى ب (الكفارة) وهو خطأ .

(٤) فى ب (الكفارة) وهو خطأ

والطعام فى اليمين لم يثبت فى القتل لأن التفاوت ثابت باسم العلم .
وهو لا يوجب إلا الوجود ، وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وإن كانا فى
حادثة لإمكان العمل بهما إلا أن يكونا فى حكم واحد .

قوله : والطعام فى اليمين إلى آخره .. هذا جواب عما يرد نقضا على
الشافعى - رحمه الله - وهو أن الطعام لم يثبت فى كفارة القتل حملا لها على
اليمين مع أن الكل جنس واحد ؟ فقال : إن الطعام الثابت فى كفارة اليمين إنما
لم يثبت فى القتل ، لأن التفاوت بين هذه الأشياء ثابت بالاسم العلم ، وهو
عشرة مساكين ، والتنصيب بالاسم العلم يوجب الوجود عند الوجود ولم
يوجب العدم عند العدم ، وإذا لم يثبت العدم به فى محل المنصوص لا يمكن
تعديته إلى غيره ، لأن تعدية المعدوم محال .

وإنما خص طعام اليمين ، لأن طعام الظهار ثابت فى القتل فى أحد قولى
الشافعى (١) - رحمه الله - .

قوله : / (٢) وعندنا لا يحمل المطلق إلى آخره .. أى عندنا لا يحمل
المطلق / (٣) على المقيد لا فى حادثتين ولا فى حادثة واحدة بعد أن يكونا
حكمين ولا يلتفت إلى توهم البعض أن المراد منه نفى الحمل بالكلية وإن كانا
فى حكم واحد فى حادثة واحدة ، فإن ذلك مخالف للروايات أجمع ، مثل

(١) راجع : (المذهب ٢ / ٢٧٩) .

(٢) ق ٩٥ / ١ من ب .

(٣) ق ٨٥ / ب من ح .

رواية التقويم والأسرار ، ومبسوط شيخ الإسلام خواهر زاده ^(١) ، ومبسوط شمس الأئمة ، والميزان ، وشرح التأويلات ^(٢) .

وقوله : وإن كانا في حادثة واحدة .. يشير إلى أنه لا يحمل في حادثتين بالطريق الأولى ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم ﴾ نهى عن السؤال عن المسكوت عنه ، والوصف في المطلق مسكوت عنه ، فكان في الرجوع إلى المقيّد ليُعرف حكم المطلق مع إمكان العمل به إقدام على هذا المنهى عنه ، فلا يجوز .

ولأن الإطلاق أمر مقصود كالتيقيد ، فإن الإطلاق ينبئ عن توسعة الأمر وتسهيله على المخاطب ، كما أن التقيّد ينبئ عن التضييق والتشديد ، فعند إمكان العمل بهما لا يجوز إبطال الإطلاق بالتيقيد كما لا يجوز عكسه .

ففي الحادثتين يمكن العمل بهما ، لجواز أن تكون التوسعة مقصودا في حادثة ، والتضييق مقصودا في الأخرى .

وكذا إذا كانا في حادثة واحدة بعد أن يكونا حكمين ، يجوز أن يكون التشديد مقصودا في حكم ، والتسهيل مقصودا في آخر في تلك الحادثة .

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، حيث نقل النصوص عن جميع هذه المراجع ، والتي تدل على وجوب حمل المطلق على المقيّد إذا كانا في حادثة واحدة في حكم واحد ، وأصول شمس الأئمة السرخسي ١ / ٢٦٨ ، والميزان ص ٤١٢ - ٤١٥ ، وكشف الأسرار للنسفي ١ / ٤٢٥ ، والتقويم ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ مخطوط رقم ١٨٢٢ ، والأسرار ٣ / ق ١١٥) .

(٢) هو : محمد بن حسين بن محمد بن حسين ، الحنفي . المعروف بخواهر زاده ، كان إماما ، فاضلا ، من عظماء ما وراء النهر ، ونعمان الوقت ، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بذكره والمشهور بخوار زاده اثنان :
==

فأما لو كانا فى حكم واحد فى حادثة واحدة ، فلا يمكن العمل بهما فيجب الحمل ضرورة فلذلك حملنا الصيام المطلق على التابع فى قوله تعالى : «فصيام ثلاثة أيام» ^(١) على المقيد به فى قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» ^(٢) ، لأن قراءته اشتهرت ، حتى جازت الزيادة بها على كتاب الله تعالى .

اجتمع المطلق والمقيد فى حكم واحد فى حادثة واحدة وهى كفارة اليمين والصوم الواحد لا يتصور أن يكون متابعا وغير متابع فى حالة واحدة ، ولأنه لو لم يحمل يلزم عليه صوم ستة أيام : ثلاثة متتابعة وثلاثة غير متتابعة بالقراءتين ، وهو خلاف الإجماع ، فوجب الحمل لا محالة ، وهذا معنى قول الشيخ إلا أن يكونا فى حكم واحد إلى آخره ..

= أحداهما : هذا ، وهو ابن أخت القاضى أبى ثابت محمد بن أحمد البخارى وهو متقدم .

والثانى : متأخر وهو : الإمام بدر الدين محمد بن محمود الكردرى ، ابن أخت شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردرى ، مات سنة (٦٥١ هـ) ، ومعنى خواهر زاده : ابن أخت ، لغة فارسية .

من مؤلفاته : المختصر ، التجنيس ، والمبسوط ، توفى سنة (٤٨٣ هـ) وقيل (٤٣٣ هـ)

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٥٨٠ ، والفوائد البهية ص ١٦٣ - ١٦٤ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٩ / ١٤ - ١٥) .

(١) سورة البقرة / ١٩٦ .

(٢) أخرجه : (الشوكانى فى نيل الأوطار ٨ / ٢٨٦ بلفظ : « عن أبى بن كعب وابن

مسعود - رضى الله عنهما - أنهما قرءا فصيام ثلاثة أيام متتابعات » .

وقال : حكاه أحمد ورواه الأثرم بإسناده) .

مثل صوم كفارة اليمين لأن الحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين
فإذا ثبت تقيده ، بطل إطلاقه ، وفى صدقة الفطر ورد النصان فى السبب . ولا
مزاحمة فى الأسباب فوجب الجمع .

ولا نسلم أن القيد بمعنى الشرط ولئن كان ، فلا نسلم أنه يوجب النفى ولئن
كان

قوله : وفى صدقة الفطر ورد النصان .. وهو قوله - ﷺ - : « أدوا عن
كل عبد وحر » ^(١) مطلقا ، وقوله - ﷺ - : « أدوا عن كل حر وعبد من
المسلمين » ^(٢) فوجب الجمع - أى يجب العمل بهما ، لأنه لا مزاحمة فى
الأسباب ، إذ يجوز أن يكون لشيء واحد أسباب متعددة شرعا كالملك فإنه ثبت
بالبيع والهبة والموت .

وقوله / ^(٣) : لا نسلم أن القيد بمنزلة الشرط جواب عن قوله : القيد جار
مجرى الشرط يعنى قوله : إن القيد بمنزلة التعليق بالشرط غير مسلم على
الإطلاق ، - كما بينا - ولئن سلمنا أنه / ^(٤) كذلك ، فلا نسلم أن الشرط

(١) أخرجه : (الترمذى ٣ / ٥٢ بلفظ « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر على الذكر
والأنثى والحر والمملوك صاعا من تمر أو صاعا من شعير » .
وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى ٥ / ٤٧ ، وأبو داود ٢ / ٢٦٦ فما
بعدها ، وابن ماجه ١ / ٥٨٤ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢ / ٤٠ فما
بعدها) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٢ / ١٣٨ بلفظ : « إن رسول الله - ﷺ - فرض زكاة الفطر
صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين »
ومسلم ٢ / ٦٧٧ ، وأبو داود ٢ / ٢٦٤ - ٢٦٥) .

(٣) ق ٩٥ / ب من ب .

(٤) ق ٨٦ / أ من ح .

فإنما يصح الاستدلال به على غيره إن لو صحت المماثلة ، وليس كذلك فإن
القتل من أعظم الكبائر .

يوجب النفي أيضا لما ذكرنا ، بل الحكم الشرعى إنما يثبت بالشرع ، ابتداء
-يعنى الحكم الشرعى أمر وجودى ثبت بالشرع ابتداء - ، ولا عدم شيء
يتحقق بناء على عدم آخر ، لأن العدم ليس بشرع لتحقيقه قبل الشرع ، وإذا
لم يكن العدم حكما شرعيا ، لم يجز تعديته إلى الغير ، ولئن سلمنا أن القيد
بمنزلة الشرط وأنه يمكن تعديته ، لكن لا نسلم الاستدلال به على غيره : يعنى
لا نسلم أنه ثبت النفي فى غير محل المنصوص استدلالا به ، إلا إذا ثبت
المماثلة بينهما فى المعنى الذى تعلق الحكم به ، ولم يثبت ذلك ، بل المفارقة
ثبتت فى السبب والحكم صورة ومعنى .

أما فى السبب صورة فظاهر ، لأن الظهار واليمين غير القتل صورة ، وكذا
معنى ، لأن القتل بغير حق من أعظم الكبائر ، فلا يكون فى معنى الجنائية فيه
كالظهار واليمين ، وأما فى الحكم صورة ، فلأن حكم القتل وجوب التحرير
والصوم والإطعام وهذا مفارق للأول ، وكذا حكم اليمين وجوب البر ، ثم
الكفارة على تقدير الحنث بأحد الأشياء الثلاثة ^(١) ، ثم صوم ثلاثة أيام وهو
مفارق لحكم القتل أيضا ، وأما معنى فلأن فى هذين الحكمين ضرب تيسير ،

(١) وهى إطعام عشرة مساكين ، أو كسوة عشرة مساكين . أو عتق رقبة .

الثابتة بقوله - تعالى - : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما
عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا
أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ﴾ .

وأما قيد الأسماء والعدالة ، فلم يوجب النفي ، لكن السنة المعروفة في إبطال الزكاة عن العوامل والحوامل ، أوجب نسخ الإطلاق .

لأن « للطعام »^(١) مدخلا في الظهار عند العجز ، والتخير ثابت في الأشياء الثلاثة في اليمين مع النقل إلى الصوم عند العجز ، وليس هذا النوع من التيسير في القتل .

وإذا ثبت المفارقة بينهما ، فلا تصح الاستدلال لعدم المائلة .

وذكر في الأسرار : (لا مدخل للقياس في هذه المسألة من وجوه ، لأن الحوادث كلها منصوص عليها ولا يقاس بعضها على بعض .

ولأن القياس يوجب زيادة على النص وهذا لا يجوز عندنا ، ولأن الحكم مما لا يعرف بالقياس ، بالإجماع ، لأنه يرجع إلى إثبات قدر الكفارة ، لأن الوصف زيادة معنى كالقدر ، فلا يجوز إثباته بالقياس كالقدر)^(٢) .

قوله : فأما قيد الأسماء^(٣) إلى آخره .. جواب عما يرد نقضا علينا وهو : أن قيد الأسماء - أى في نصوص الزكاة - مثل قوله - ﷺ - : « في خمس من الإبل السائمة شاة » مع إطلاق قوله - ﷺ - : « في خمس من الإبل

(١) في ب (الطعام) وهو خطأ .

(٢) (الأسرار ٣ / ١١٥) .

(٣) أى السوم ، يقال : سامت الماشية سوماً - من باب قال : رعت بنفسها ويتعدى بالهمزة فيقال : أسامها راعيها .

وذكر الفيومى عن ابن خالويه أنه قال : « ولم يستعمل اسم مفعول من الرباعى بل جعل نسيا منسيا ، ويقال : أسامها فهى سائمة والجمع سوائم » .

انظر : المصباح المنير ١ / ٢٩٧ والقاموس المحيط ٤ / ١٣٥ .

شاة « ، والعدالة أى فى نصوص الشهادة مثل قوله تعالى : ﴿ وأشهدوا ذوى عدل منكم ﴾ مع إطلاق قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ يوجب نفى الإطلاق عندكم وقد أنكرتم ذلك .

فقال : فأما قيد الاسامة والعدالة .. أى فى نصوص / (١) الزكاة والشهادة لم يوجب نفيا للجواز بدونه عندنا ، بل السنة المعروفة ، وهو قوله - ﷺ - : « ليس فى العوامل والحوامل ولا فى البقرة المثيرة صدقة » (٢) وما روى عن على - رضى الله عنه / (٣) : « فى البقر فى كل ثلاثين تبيع وفى الأربعين مسنة وليس فى العوامل شيء » (٤) ، أوجب نسخ الإطلاق ، والأمر بالتبث فى « نبأ » (٥) الفاسق وهو قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾ (٦) أى فتوقفوا فيه واطلبوا بيان الأمر وانكشاف الحقيقة ولا تعتمدوا على قوله ، أوجب نسخ الإطلاق .

(١) ق ٩٦ / أ من ب .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٢٨ - ٢٣٠ ، والدارمى ١ / ٣٩٦ . وجعله ترجمة الباب حيث قال : (باب ليس فى عوامل الإبل صدقة) . والدارقطنى ٢ / ١٠٣ ، والبيهقى فى سننه ٤ / ١١٦ ، ورواه ابن أبى شيبة ٣ / ١٣٠ موقوفا ، وعبد الرزاق فى مصنفه ٤ / ١٩) .

انظر : (نصب الرأية ٢ / ٣٦٠) .

(٣) ق ٨٦ / ب من ح .

(٤) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والترمذى ٣ / ١١ ، وقال : هذا حديث حسن ، وابن ماجه ١ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ، والدارمى ١ / ٣٨٢) .

(٥) فى ح (بناء) وهو خطأ .

(٦) سورة الحجرات / ٦ ، ونظام الآية : ﴿ أن تصيوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين ﴾ .

والأمر بالتثبت في نأ الفاسق ، أوجب نسخ الإطلاق .

وقيل : إن القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم ، فلا يوجب الزكاة على الصبي ، لاقترانها بالصلاة ، واعتبروا بالجملة الناقصة .

قوله : وقيل إن القرآن في النظم إلى آخره .. قال بعض ^(١) أهل النظر : إن القرآن في النظم أي الجمع بين الكلامين بحرف الواو ، يوجب القرآن بينهما في الحكم خلافاً لعامة العلماء ، وصورته أن الواو متى دخل بين جملتين تامتين ، فالجملة المعطوفة تشارك المعطوف عليها في الحكم المتعلق بها ، حتى قالوا في قوله تعالى : ﴿ أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ بسقوط الزكاة عن الصبي كسقوط الصلاة عنه تحقيقاً للمساواة في الحكم ، والمعطوف إذا كان ناقصاً يشارك المعطوف عليه في الخبر والحكم جميعاً بلا خلاف ^(٢) .

تمسكوا في ذلك بأن الواو للعطف في اللغة ، وموجب العطف الاشتراك وأنه يقتضى التسوية ، ولهذا إذا كان المعطوف متعرباً عن الخبر ، يشارك المعطوف عليه في خبره وحكمه .

وكذا إذا كانا كلامين تامين ، ألا يرى أن القرآن في كلام الناس يوجب الاشتراك ، فإن قوله : إن دخلت الدار فأنت طالق وعبدى حر ، يوجب تعليق الطلاق والحرية جميعاً بالشرط - وإن كانا تامين - فكذا في كلام صاحب الشرع .

(١) وقد نسب هذا القول الشيخ أحمد المعروف بملايين إلى الإمام مالك - رحمه الله - . انظر (نور الأنوار بذيل الكشف للنسفي ١ / ٤٣٢) .

(٢) مثال ذلك قول الرجل : زينب طالق وعمرة . فإن عمرة تشارك زينب في الخبر وهو (طالق) ، والحكم وهو وقوع الطلاق .

وقلنا : إن عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة ، لأن الشركة إنما
وجبت في الجملة الناقصة لافتقارها إلى ما تتم به ، فإذا تم بنفسه لم يوجب
الشركة إلا فيما يفتقر إليه .

وتمسك العامة بأن عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة في الحكم
لأن الأصل في كل كلام أن يستبد بنفسه ويتفرد بحكمه ، لأن في إثبات
الشركة جعل كلامين كلاما واحدا ، وهو خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا
عند الضرورة ، وهي في الجملة الناقصة لافتقارها إلى الخبر ، فأوجب عطفها
الشركة في الخبر وهذه الضرورة عذمت في الجملة الكاملة فلا تثبت الشركة ،
وهذا معنى قول الشيخ : لأن الشركة في الخبر إنما وجب إلى آخره ...

قوله : إلا فيما يفتقر إليه .. هذا الاستثناء من قوله : إن عطف الجملة
على الجملة لا يوجب الشركة ، أو من قوله : فإذا تم بنفسه لا يوجب
الشركة... أى إذا تم المعطوف بنفسه لا يوجب الشركة / ^(١) إلا فيما يفتقر
إليه كما في قوله : إن دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ، فقوله : وعبدى
حر « إن » ^(٢) كان تاما إيقاعا لكنه ناقص تعليقا ، لأنه عرف بدلالة الحال أن
غرضه تعليق العتق بالشرط ، ولم يذكر شرطا على حدة ، فصار ناقصا من
حيث الغرض ، وقد عطف على المعلق بالشرط ، فثبت الشركة في التعليق
لافتقارها إليه .

فإن قيل : قد ثبت في قوانين علم المعانى أن رعاية التناسب / ^(٣) بين

(١) في ٩٦ / ب من ب .

(٢) في النسختين معا هكذا ولعل الصواب (وإن) بزيادة واو .

(٣) في ٨٧ / ١ من ح .

والعام إذا خرج مخرج الجزء أو مخرج الجواب ولم يزد عليه أو لم يستقل .

الجملة شرط ، حتى لو قال قائل : زيد منطلق ، ودرجات الحمل ثلاثون ،
وكم الخليفة فى غاية الطول ، والقرد شبيه بالآدمى ، عد مسخرة ، فدل أن
القران فى النظم يوجب القران فى الحكم ليحصل التناسب .

قلنا : نحن لا ننكر أن التناسب من محسنات الكلام ، ولكننا ننكر ثبوت
الحكم به ، فإنه محتمل والمحمّل لا يثبت الحكم ، وعليه بنى كثير من مسائل
علم المعانى ، ولكنه لا يصلح ميثا للحكم ، لأنه لا يثبت بالاحتمال .

وأیضا القران فى النظم يوجب التناسب ، وهذا لا يوجب الاشتراك فى
الحكم ، لجواز أن يكون المناسبة بوجه آخر .

قوله : والعام إذا خرج مخرج الجزء إلى آخره .. اعلم أن اللفظ العام إذا
ورد بناء على سبب خاص يجرى على عمومته عند عامة العلماء ، سواء كان
السبب سؤال سائل ، أو وقوع حادثة ، ومعنى الورد على سبب صدوره عند
أمر دعا إلى ذكره ، ومعنى الاختصاص بالسبب : اقتضاه وعدم تعدية عنه .
وقال مالك ^(١) والشافعى - رحمهما الله - : يختص بسببه .

وذهب بعض العلماء منهم أبو الفرج ^(٢) من أصحاب الحديث إلى أن
السبب إن كان سؤال سائل يختص به وإن كان وقوع حادثة لا يختص به .

(١) أى فى رواية عنه ، وفى رواية أخرى يحمل على عمومته إذا كان مستقلا .

انظر : (شرح تنقيح الفصول ص ٢١٦ ، والأحكام للآمدى ٢ / ٣٤٧) .

(٢) هو : عبد الرحمن بن أبى الحسن على بن محمد بن على ، القرشى التيمى ،
البكرى ، البغدادى ، الفقيه الحنبلى ، الواعظ ، الملقب جمال الدين الحافظ ، كان
علامة عصره ، وإمام وقته فى الحديث وصناعة الوعظ ، صنف فى فنون عديدة ==

بنفسه ، يختص بسببه ، وإن زاد على قدر الجواب ، لا يختص بالسبب .

احتج من قال بالتخصيص مطلقا : بأن السبب لما كان هو الذى أثار الحكم ،
لأنه لم يكن موجودا قبله ، فيتعلق المعلول بالعلة ، فيختص به .

وبأنه لو كان عاما لم يكن فى نقل السبب فائدة ، إذ لا فائدة له سوى
الاقتصار ، وقد اتفقوا على نقله .

وبأنه لو كان عاما ، لجاز تخصيص السبب باجتهاد ، كما يجوز تخصيص
غيره ، لأن نسبة العموم إلى جميع ما دخل تحته متساوية .

وبأن من شرط الجواب : أن يكون مطابقا للسؤال ، وذلك إذا لم يكن
عاما ، لأنه لو كان عاما يصير ابتداء كلام .

« واحتج »^(١) من فرق : بأن الشارع إذا ابتدأ ببيان الحكم فى حادثة قبل أن
يسأل عنه ، فالظاهر أنه أراد مقتضى اللفظ إذ لا مانع منه ، ولا كذلك إذا
سئل عنه ، لأن الظاهر أنه لم يورد الكلام ابتداء وإنما أورد ليكون جوابا عن
السؤال ، وهذا يقتضى قصره عليه .

وحجة العامة : أن الاعتبار للفظ /^(٢) فى كلام الشارع ، لأن التمسك به دون

== منها : زاد السير فى علم التفسير ، وتلقيح فهم أهل الآثار فى مختصر السير
والأخبار ، والمتنظم فى التاريخ ، وغيره ، له محاسن كثيرة يطول ذكرها ، توفى سنة
٥٩٧ هـ .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ١٤٠ - ١٤٢ ، العبر ٤ / ٢٩٧ ، الكامل لابن الأثير
١٢ / ١٧١ ، وأصول الفقه : تاريخه ورجاله ص ٢٢١ - ٢٢٤) .

(١) فى ب (احتج) .

(٢) ق ٩٧ / أ من ب .

ويصير مبتدأ حتى لا تلتفى الزيادة ، خلافا للبعض .

السبب فيجربى اللفظ على عمومه ، إذا لم يمنع عنه مانع ، والسبب لا يصلح مانعاً ، لأنه لا ينافى عمومه والمانع هو المنافي ، ولأنه لو كان مانعاً لكان تصريح الشارع بإجرائه على العموم إثبات العموم مع انتفاء العموم وهو فاسد ، وإبطال دليل المخصص وهو خلاف الأصل ، ألا يرى أن الصحابة والتابعين أجمعوا على إجراء النصوص الواردة مقيدة بالأسباب على عمومها ، فإن آية الظهار نزلت في خولة ^(١) ، وآية اللعان نزلت في هلال ^(٢) بن أمية أو في عويمر ^(٣)

(١) هي : خولة بنت ثعلبة ، ويقول خويلة ، والاول اكثر .

وقيل : خولة بنت حكيم .

وقيل : خولة بنت مالك بن ثعلبة كانت تحت أوس بن الصامت ، قالت في والله وفي أوس بن الصامت أنزل الله عز وجل صدر سورة المجادلة ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ... ﴾ إلى قوله : ﴿ وللكافرين عذاب أليم ﴾ صحابية جليلة صاحبة مناقب كثيرة .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، وأعلام النساء ١ / ٣٨٢ - ٣٨٤) .

(٢) هو هلال بن أمية بن عامر بن قيس الأنصاري الواقفي . صحابي جليل شهد بدرا وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فنزل فيهم القرآن قوله عز وجل ﴿ وعلى الثلاثة الذين خلفوا ... ﴾ الآية .

وهو الذي قذف امرأته بشريك بن السحماء ، وله ذكر في الصحيحين .

انظر : (الإصابة ٣ / ٥٧٤ والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٥٧١ - ٥٧٢) .

(٣) هو عويمر بن أبيض بن العجلاني الأنصاري ، صاحب اللعاب . قال الطبري عويمر بن الحرث بن زيد بن حارثة بن الجعد العجلاني هو ندى رمى زوجته بشريك بن سحماء ، فلاع رسول الله ﷺ بينهما وذلك في شهادته من ==

العجلاني / (١) وآية القذف نزلت في قذفه (٢) عائشة - رضى الله عنها -
 وآية السرقة في سرقة رداء صفوان (٣) أو في سرقة المجن (٤)، وقوله - ﷺ -:
 « أيما إهاب دبغ فقد طهر » (٥) في شاة ميمونة (٦) - رضى الله عنها - ، ولم
 يخصصوا هذه العمومات بهذه الأسباب ، فعرفنا أنه لا يختص بسبب الورود .

== الهجرة ، وأبيض لقب أحد آبائه .

انظر : (الإصابة ٣ / ٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ١٨) .

(١) ق ٨٧ / ب من ح .

(٢) وهم : حسان بن ثابت ، وحمئة بنت جحش ، وعبد الله بن أبي ، ومسطح بن
 أثانة ، زيد بن رقاعة ، ومن ساعدتهم .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٢٠٠ ، وتفسير أبي السعود ٦ / ١٦٠) .

(٣) هو : صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجهمي ، القرشي ، يكنى أبا وهب وأبا
 أمية . أمه صفية بنت معمر بن حبيب ، قتل أبوه يوم بدر كافرا ، أسلم بعد فتح مكة
 وحسن إسلامه ، أعطاه النبي - ﷺ - من الغنائم فأكثر ، شهد اليرموك أميراً على
 كردوس .

روى له مسلم والترمذي ، توفي بمكة المكرمة زمن قتل عثمان بن عفان - رضى الله
 عنه - وقيل : عاش إلى أول خلافة معاوية - رضى الله عنه - .

انظر : (الإصابة ٢ / ١٨١ - ١٨٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ١٧٦ -
 ١٨٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٥٦٢ - ٥٦٧) .

(٤) المجن : الترس ، ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ٢٧٢) .

(٥) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٧٧ بلفظ : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » ، وأبو داود ٤ /
 ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والترمذي ٤ / ٢٢١ وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأحمد في
 مسنده ١ / ٢٢٧ ، ٢٦٢) .

(٦) هي : ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية ، أم المؤمنين ، من فواضل نساء
 عصرها ، كانت متزوجة في الجاهلية بمسعود بن عمرو بن عمير الثقفي ، زوجه إياها
 العباس بن عبد المطلب ، لأنه كان يلي أمرها ، فكانت آخر امرأة تزوجها رسول الله
 - ﷺ - ، فضائلها كثيرة ، كفأها فخراً أنها أم المؤمنين ، توفيت سنة (٥١ هـ)
 وقبل ذلك .

انظر : (أعلام النساء ٥ - ١٣٨ ، والإصابة ٤ / ٢٩٧ ، ٢٩٩) .

وأما قولهم : السبب مثير للحكم ، فصار كالمعلول مع العلة .

فنقول : ليس الكلام فى مثل هذا السبب حتى لو كان السبب المنقول هو المؤثر كان الحكم متعلقا به أيضا .

وقولهم : من شرط الجواب المطابقة .

قلنا : إن أردتم باشتراط المطابقة أن يكون مساويا للسؤال فهو ممنوع عادة وشريعة : أما عادة ، فلأن المجيب قد يزيد عادة على قدر الجواب من غير إنكار .

وأما شريعة فلأن الله تعالى لما سأل موسى - عليه السلام - بقوله : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾ ^(١) زاد موسى - عليه السلام - على قدر الجواب فقال : ﴿ هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ﴾ ^(٢) ، والنبي - ﷺ - لما سئل عن التوضؤ بماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » ^(٣) فأجاب وزاد ، وإن أردتم باشتراطها الكشف عن السؤال وبيان حكمه فلا تسلم عدم المطابقة لأنه طابق وزاد .

وقولهم : لو كان عاما ، لجاز تخصيص السبب بالاجتهاد .

قلنا : إنما لا يجوز ، لأنه داخل فى العموم قطعاً ، فإنه يجوز أن يجيب عنه وعن غيره فلا يجوز أن يجيب عن غيره ، ولا يجيب عنه .
وقولهم : لو كان عاما لم يكن فى نقل السبب فائدة .

(١) سورة طه / ١٧ .

(٢) سورة طه / ١٨ ، والآية كاملة : ﴿ قال هى عصاى أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مأرب أخرى ﴾ .

(٣) أخرجه : (أبو داود / ١ / ٦٤ ، والترمذى / ١ / ١٠١ ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى / ١ / ١٧٦ ، وابن ماجة / ١ / ١٣٦) .

قلنا : فائدته معرفة أسباب التنزيل ، والقصص واتساع علم الشريعة .

وأيضا امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص باجتهاد .

وإذا عرف هذا فاعلم أن ورود اللفظ بسبب خاص سواء كان سبب ورود أو سبب وجوب ، وسواء كان اللفظ خاصا أو عاما على أربعة أقسام :

الأول : ما خرج مخرج الجزاء لما تقدمه فيختص به بلا خلاف ، لأنه لما جعل جزاء لما تقدمه ، كان المتقدم سبب وجوده ، فيتعلق به ضرورة تعذر الاثر بلا مؤثر كقول الراوى : « سهى رسول الله - ﷺ - فسجد » ^(١) ، فإنه لما أخرج مخرج الجزاء للسهو بدلالة الفاء تعلق / ^(٢) به وإن كان مستقلا بنفسه وكان السهو سبب وجوبه كالزنا لوجوب الجلد فى قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى ﴾ ، والسرقة فى قوله : ﴿ السارق والسارقة فاقطعوا ﴾ .

ولو لم يتعلق به ، لم يبق لذكر السهو ولا للفاء فائدة .

والثانى - ما خرج مخرج الجواب ، فإن الكلام المستقل لما خرج مخرج الجواب ، لما تقدمه ، غير زائد على قدر الجواب ، تقيده به ، لأنه بناء عليه ولكنه يحتمل الابتداء ، فإذا نواه يصدق ديانة وقضاء ، كالمدعو إلى الغداء المعين .

بأن قيل : / ^(٣) له « تعال » ^(٤) تغد معى ، فقال والله لا أتغدى إن

(١) أخرجه : (البخارى ٢ / ٦٥ ، ٦٦ ، ومسلم ١ / ٣٩٩ ، ٤٠ ، ٤١ وأبو داود ١ / ٢١٢ - ٣١٩ ، والترمذى ٢ / ٢٣٥ - ٢٤٧ ، والدارقطنى ص ١٤٤ ، والشوكاتى فى نيل الأوطار ٣ / ١٣٨ ، بالفاظ متقاربة) .

(٢) ق ٩٧ / ب من ب .

(٣) ق ٨٨ / أ من ح .

(٤) فى ب (تعالى) وهو خطأ .

تغديت فعبدى حر ، انصرف إلى ذلك الغداء ، وحتى لو تغدى فى ذلك اليوم فى منزلة ، أو تغدى معه فى يوم آخر ، لم يحث خلافاً^(١) لزفر - رحمه الله - لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب ، رداً عليه فيتقيد به ، كالشراء بالدرهم ينصرف إلى نقد البلد بدلالة الحال .

والثالث : ما لم يستقل بنفسه أى لا يستبد بإفهام المعنى بدون ما تقدمه من السبب يختص به بلا خلاف ، لأنه لما لم يفد ما لم يرتبط بما قبله من السبب صار ك بعض الكلام ، فلا يمكن فصله عنه للعمل به كقوله : نعم وبلى ، فان كلا منهما من حروف التصديق ، غير مستقل بنفسه ، فلم يكن بد من تعلقه بما قبله ، ثم موجب نعم تصديق ما قبله من كلام منفى أو مثبت سواء كان استفهاماً أو خبراً ، وموجب بلى إيجاب ما بعد النفى استفهاماً كان أو خبراً^(٢) .

فإذا قال لآخر : لى عليك ألف ، فقال : بلى ، يكون إقراراً .

ولو قال : نعم ، ينبغى أن لا يكون إقراراً ، ولو قال : كان لى عليك كذا ، فقال : نعم ، يكون إقراراً لما ذكرنا ، ولو قال : بلى ، ينبغى أن لا يكون إقراراً ، لأنه لا يستعمل إلا فى النفى .

هذا بحسب اللغة ، لكن بحسب العرف لا فرق بين نعم وبلى فى جنس

(١) انظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٥ / ١١٤) .

(٢) وحاصل الفرق بين (بلى) و (نعم) :

أن (بلى) لا تأتى إلا بعد نفى لذلك روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - :

أنه لو قيل نعم فى جواب (ألسن بربكم) لكان كفراً .

وأن (نعم) تأتى بعد نفى وإيجاب .

انظر : (معنى اللبيب عن كتب الأعراب ٢ / ٣٤٦) .

هذه المسائل ، ويكون الكل إقرارا ، حتى ألزمه القاضى المال فى الجميع تغليا
للعرف على اللغة إليه أشير فى المتقى ^(١) .

والرابع : ما خرج مخرج الجواب وزاد على قدر الجواب كالمدعو إلى الغذاء
قال : والله لا أتغدى اليوم أو قال : إن تغديت اليوم فعبدى حر فهو من صور
الخلاف ، فعندهم يتقيد بالغذاء المدعو كما إذا لم يزد ^(٢) .

وعندنا يصير مبتدأ ولا يتعلق بالكلام الأول ، حتى لو تغدى اليوم فى منزله
أو موضع آخر يحث ، لأننا لو جعلناه متعلقا به ، كان فيه اعتبار الحال وإلغاء
الزيادة ولو جعلناه مبتدأ كان على عكسه ، فكان أولى ، لأن الأصل العمل
بالكلام لا بالحال ، لأنه ظاهر ، والحال مبطن ، فيكون الكلام صريحا فى
إفادة العموم وللحال دلالة فى اختصاصه / ^(٣) بالسبب ولا عبرة للدلالة مع
الصريح .

وما ذهب إليه المخالف من التقيد باعتبار الحال عمل بالمسكوت وترك العمل
بالدليل .

ثم إن عنى به الجواب صدق ديانة ، لأنه مع الزيادة يحتمل الجواب ، ولا

(١) لعله أراد به - المتقى فى فروع الحنفية - للحاكم الشهيد أبى الفضل محمد بن محمد
ابن أحمد ، المقتول شهيدا سنة (٣٣٤ هـ) ، وفيه نوادر محمد من المذهب .
قال الحاكم : نظرت فى (٣٠٠) جزء مثل : الأمالى ، والنوادر حتى انتقيت كتابى
هنا .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٨٥١ - ١٨٥٢) قلت : وقد بحث عنه فلم أجده .

(٢) حتى لو تغدى فى ذلك اليوم فى منزله ، لا يحث عندهم ، وعندنا يحث (هامش
ح) .

(٣) ق ٩٨ / ١ من ب . .

وقيل الكلام المذكور للمدح أو الذم لا عموم له .

وعندنا هذا فاسد ، وقيل الجمع المضاف إلى جماعة حكمه حقيقة الجماعة
فى حق كل فرد .

وعندنا : يقتضى مقابلة الأحاد بالأحاد ، حتى إذا قال لامرأته :

يصدق قضاء ، لأنه خلاف الظاهر ، وفيه تخفيف « عليه » ^(١) .

وقيل : إن العموم فى الأقسام الأربعة ثابت ، لأن قوله : نعم وبلى عام
لإيهامه من حيث إنه يصلح جوابا لأنواع من الكلام ، فعند ذكر السبب يتعلق
به ، وكذا قوله - ﷺ - : « فسجد » يحتمل وقوعه للتلاوة أو لقضاء
المتروقة أو لشرع زيادة فى الصلاة ، أو للسهو ، فلما نقل السبب تخصص به .
وعموم القسمين الأخيرين ظاهر ، لأن المصدر الذى دل عليه الكلام نكرة
واقعة / ^(٢) فى موضع النفى ، ولكن ذلك لا يخلو عن تكلف .

والأولى أن هذا تقسيم لما يختص بالسبب « أو ما لا يختص » ^(٣) سواء كان
« عاما » ^(٤) أو خاصا ، وإنما فصل الكلام لتعين محل النزاع ، وهو أن العام
يختص بسببه أولا .

قوله : وقيل الكلام المذكور إلى آخره ... حكى عن بعض الشافعية
تخصيص العام بغرض التكلم ، ويجعل ذلك كالمذكور حتى قالوا : الكلام

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ٨٨ / ب من ح .

(٣) فى ح (أو لا يختص) .

(٤) عبارة ب (أو عاما) بزيادة (أو) .

المذكور للمدح أو الذم كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾ ^(١) وكقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ﴾ ^(٢) لا عموم له ، وأبطلوا التعلق به وجوب الزكاة في الخلق ، وقالوا القصد بذلك إلحاق الذم بمن يكتز الذهب والفضة وليس القصد به العموم ^(٣) .

وعندنا : هذا فاسد ، لأن اللفظ دال على العموم ، وليست « دلالتها » ^(٤) على الذم والمدح مانعة عن دلالتها على العموم ، لأنه لا منافاة ، فعم كغيره ^(٥) .

قوله : وقيل الجمع إلى آخره ، نقل عن زفر - رحمه الله - ^(٦) أن الجمع المضاف إلى جماعة حكمه حقيقة الجماعة في حق كل فرد ، قال : لأن حقيقة الكلام هذا ، فإن المضاف إلى جماعة مضاف إلى كل واحد منهم قولاً بحقيقة الكلام ، ألا يرى أن الإضافة لو حصلت بصيغة الفرد ، يثبت في كل فرد الحكم الذي هو موجب تلك الصيغة نحو قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ ^(٧) .

(١) سورة الانفطار / ١٣ - ١٤ .

(٢) سورة التوبة / ٣٤ ، والآية بكاملها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِنَ الْآبَارِ وَالرَّهْبَانِ لِيَأْكُلُوا أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ .

(٣) هذا القول منقول عن الشافعي - رحمه الله - .

ينظر : (الإحكام في أصول الأحكام للإمام الأمدي ٢ / ٤٠٧) .

(٤) هكذا في النسختين معا والصواب (دلالة) لإرجاعه إلى اللفظ المذكور قريبا .

(٥) وهو الحق كما قال الإمام الأمدي .

انظر : (الإحكام في أصول الأحكام ٢ / ٤٠٧) .

(٦) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ١ / ٤٤١) .

(٧) سورة التوبة / ١٠٣ وآخر الآية : ﴿ تَطَهَّرْهُمْ وَتَرْكِبْهُمْ بِهَا وَصَلْ عَلَيْهِمْ إِن صَلَاتُكَ سَكَنَ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

إن ولدتما ولدين فانتما طالقان ، فولدت كل واحدة منهما ولدا ، طلقنا ،

وعندنا : هذا فاسد ، وهو من جنس القول بالمسكوت لأن المنطوق مقابلة الجمع بالجمع لا مقابلة الجمع بكل فرد من أفراد الجمع ولكن مقتضى هذه الصيغة مقابلة الأحاد بالأحاد ، وكتاب الله تعالى يشهد به ، قال تعالى : ﴿ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ ﴾ ^(١) ، والمراد أن كل واحد جعل إصبعه في أذنه لا في آذان الجماعة واستغشى ثوبه ، وهو معلوم أيضا من مخاطبات الناس فإن الرجل / ^(٢) يقول : لبس القوم ثيابهم وركبوا دوابهم يفهم من ذلك أن كل واحد لبس ثوبه وركب دابته ، ولهذا قال محمد في الجامع ^(٣) : إذا قال لامرأتين له إذا ولدتما ولدين فإنهما طالقان ، فولدت كل واحدة ولدا « طلقنا » ^(٤) .

وكذا إذا قال : إن دخلتما هاتين الدارين فدخلت كل واحدة منهما دارا ، فهما « طالقان » ^(٥) ولا يشترط دخول كل واحدة منهما في الدارين جميعا لما قلنا .

قوله : وقيل الأمر بالشيء إلى آخره .. اختلف العلماء - يعني الذين قالوا

(١) سورة نوح / ٧ ، والآية بكاملها : (وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم وأصروا واستكبروا استكبارا) .

(٢) ق ٩٨ / ب من ب .

(٣) راجعه في (ص ٣٣) .

(٤) في ب (طلقا) وهو خطأ .

(٥) هكذا في النسختين معا ولعل الصواب (طالقان) .

إن ولدتما ولدين فاتما طالقان ، فولدت كل واحدة منهما ولدا ، طلقنا .
وقيل : الأمر بالشئ عن ضده ، والنهى عن الشئ يكون أمرا بضده .

بأن موجب الأمر الوجوب - فى حكم الأمر والنهى فى ضدهما أى ضد
المأمور والنهى عنه إذا لم يقصد الضد بأمر أو بنهى^(١) .

فذهب عامة أصحابنا ، وأصحاب الشافعى وأصحاب الحديث إلى أن الأمر
بالشئ نهى عن ضده إن كان له ضد واحد كالأمر بالإيمان نهى عن الكفر وإن
كان له أضداد كالأمر بالقيام ، فإن ضده القعود /^(٢) ، والسجود ،
والاضطجاع ونحوها يكون نهيا عن كلها ، وقال بعضهم : يكون نهيا عن
واحد منها غير عين .

وأما النهى عن الشئ ، فأمر بضده إن كان له ضد واحد باتفاقهم ،
كالنهى عن الكفر أمر بالإيمان ، وإن كان له أضداد ، فعند بعض أصحابنا
وبعض أصحاب الحديث يكون أمرا بالكل .

وعند عامة أصحابنا وعامة الحديث يكون أمرا « بواحد »^(٣) منها غير
عين^(٤) .

(١) راجع تفصيل هذه المسألة بما فيها من الأقوال وأدلتها فى : (الإحكام للامدى ٢/ ٢٥١ -
٢٥٦ وأصول السرخسى ١/ ٩٤ فما بعدها حاشية التفثارنى على شرح القاضى
عضد لمختصر ابن الحاجب ٢/ ٨٥ - ٩٠ والبرهان ١/ ٢٥٠ - ٢٥٥ ، وشرح تنقيح
الفصول ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وميزان الأصول ص ١٤٣ - ١٦١ ، وكشف الأسرار
للسفى ونور الأنوار بذيلة ١/ ٤٤٢ - ٤٤٧ وكشف الأسرار للبخارى ٢/ ٣٢٨ فما
بعدها ، وحاشية العطار على جمع الجوامع لابن السبكى ١/ ٤٩٠ - ٤٩٤ ،
والمنحول ص : ١١٤ - ١١٥ والتبصرة بهامشها ص ٨٩ - ٩٢ ، والمحصل ج ١ ق
٢ / ٣٣٤ فما بعدها) .

(٢) ق ٨٩ / أ من ح .

(١) فى ب (واحدا) وهو خطأ .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للسفى ١/ ٤٤٣ ، والتلويع مع التوضيح ص ٤٥٩ -
٤٦١ ، وتيسير التحرير ٣٦٣ ، وفواتح الرحموت ١/ ٩٧ ، والمسودة ص ٤٤) .

وعندنا الأمر بالشئ يقتضى كراهة ضده والنهى عن الشئ يقتضى أن يكون ضده .

فهذا بيان الاختلاف بين أهل السنة .

وأما المعتزلة : ^(١) فقد اتفقوا على أن عين الأمر لا يكون نهيا عن ضده وكذا النهى لا يكون أمرا بضد المنهى عنه لكنهم اختلفوا فى أن كل واحد منهما يوجب حكما فى ضد ما نسب إليه .

فذهب أبو هاشم ومن تابعه : إلى أنه لا حكم له فى ضده أصلا ، بل هو مسكوت عنه وإليه ذهب الغزالي وإمام الحرمين ^(٢) .

وذهب بعضهم كابى الحسين ^(٣) وعبد الجبار ^(٤) إلى أنه يوجب حرمة ضده .

(٣) انظر أقوالهم فى (البرهان ١ / ٢٥ ، والمعتمد ١ / ١٦٠ ، والمحصول ج ١ ق ٢ / ٣٣٤ ، ومختصر الطوفى ص ٨٨ - ٨٩) .

(٤) انظر : (المستصفى ١ / ١ - ٨٢ ، والبرهان ١ / ٢٥٢) .

(٥) هو : محمد بن على بن الطيب أبو الحسين البصرى أحد أئمة المعتزلة ، ولد بالبصرة ، وسكن بغداد ، كان من أذكىاء زمانه ، وكان جيد الكلام ، مليح العبارة ، غزير المادة سريع الفهم ، ومن مؤلفاته : المعتمد فى أصول الفقه ، تصفح الأدلة ، وشرح الأصول الخمسة وغيرها توفى ببغداد سنة (٤٣٦ هـ)

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٠٠ ، ١٧٣٢ الأعلام ٧ / ١٦ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٢٧١) .

(٦) هو : عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد القاضى أبو الحسن الهمداني ، الأسد أبادى ، كان إمام أهل الاعتزال فى زمانه وكان يتحلل مذهب الشافعى فى الفروع عاش دهرا طويلا حتى ظهر له الأصحاب وبعد صيته تصانيفه كثيرة =

وقال بعضهم : يدل على حرمة ضده .

وقال بعضهم : يقتضى حرمة ضده .

وقال بعض الفقهاء : يدل على كراهية ضده .

ومختار المصنف والقاضى أبو زيد وشمس الأئمة ، وفخر الإسلام ،
وصدر الإسلام ، ومن تابعهم : أنه يقتضى كراهية ضده ^(١) .

وذكر صاحب ^(٢) القواطع ، وشمس الأئمة ، وأبو اليسر ، وعبد القاهر
البغدادى : إن المسألة مصورة فيما إذا كان الأمر يوجب الفور ، فأما إذا كان
على التراخى ، فلا تظهر المسألة « هذه » ^(٣) الظهور .

== منها :

الأمالى فى الحديث ، طبقات المعتزلة ، وتنزيه القرآن عن المطاعن توفى سنة
٤١٥هـ) .

انظر : (طبقات السبكي ٥ / ٩٧ - ٩٨ ، طبقات المفسرين للداودى ١ / ٢٦٢ -
٢٦٣ ، الانساب ١ / ٢٢٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٤٤ - ٢٤٥) .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ١ / ٤٤٣ ، وأصول الرخسى ١ / ٩٤ فخر
الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٢ / ٣٣٠ ، وتيسير التحرير ١ / ٣٦٣
والحصول ج ١ ق ٢ / ٣٣٤ ، والتوضيح بشرحه التلويح ص ٤٥٩) .

(٢) هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعانى الشافعى ، تفقه على
والده وغيره ، وكان إمام وقته فى مذهب أبى حنيفة ، فلما حج ظهر له فى الحجاز
ما اقتضى انتقاله إلى مذهب الشافعى ، وصنف فى مذهب الشافعى كتابا كثيرة ،
من مؤلفاته : تفسير القرآن ، القواطع فى أصول الفقه والبرهان توفى سنة
٤٨٩هـ) .

انظر : (طبقات السبكي ٥ / ٣٣٥ ، طبقات المفسرين للداودى ١ / ٣٣٩ والنجوم
الزاهرة ٥ / ١٦٠) .

(٣) هكذا فى النسختين معا ولعل الصواب (هذا) لتذكير المشار إليه وهو (الظهور) .

احتجت العامة : بأن الأمر يوجب الإيتمار بأبلغ الوجوه ، وكان من ضرورته حرمة الترك الذى هو ضده ، والحرمة حكم النهى ، فكان موجبا النهى عن ضده بحكمه ويستوى فى ذلك ما يكون له ضد واحد أو أضداد .

وأما النهى فلإعدام النهى عنه بأبلغ الوجوه ، فإن كان له ضد واحد لا يمكن إعدام النهى عنه إلا بإثبات ضده / ^(١) فيكون النهى أمرا بضده ، وإن كان له أضداد لا يمكن أن يجعل أمرا لجميع الأضداد ثم قال بعضهم : إذا لم يجعل أمرا بجميعها لا يمكن إثبات الأمر بضد واحد أيضا لأن بعض الأضداد ليس بأولى من البعض .

وقال بعضهم : يجعل أمرا بواحد منها غير عين والأمر قد ثبت فى المجهول كما فى أحد أنواع الكفارات .

واحتجت المعتزلة : بأن كل واحد من الأمر والنهى خلاف الآخر صيغة - وهذا ظاهر « ومعنى » ^(٢) لأن الأمر للطلب والنهى للمنع ، فلو كان الأمر نهيا عن ضده ، وبالعكس ، لصار الأمر منهيًا والنهى أمرا وهو محال .

وبأن كل واحد منهما ساكت عن غيره والسكوت فى مثل هذا الموضع دليل ، لأن الأمر / ^(٣) لا يدل على ثبوت موجبه وهو الطلب فيما لم يتناوله . إلا بطريق التعليل لأنه ساكت عنه ، فلأن لا يدل على ثبوت ما لم يوضع له وهو التحريم فيما لم يتناوله أولى .

(١) ق ٩٩ / ١ من ب .

(٢) عبارة ح (لفظا ومعنى) بزيادة (لفظا) .

(٣) ق ٨٨ / ب من ح .

وذكر أبو المعين ^(١) في التبصرة ^(٢) : أن عندنا الأمر بالشئ نهى عن ضده وعلى القلب ، لأن كلام الله تعالى واحد وهو بنفسه أمر ونهى عما نهى فكان ما هو الأمر بالشئ نهيا عن ضده ، وعلى العكس .

وعند المعتزلة : كلام الله تعالى هذه العبارات وللأمر صيغة مخصوصة وكذا للنهى فلا يتصور كون الأمر نهيا ولا عكسه ولا شك أن ضد المأمور به منهى عنه ، وضد المنهى عنه مأمور به ، فاختلف عباراتهم .

فزعم بعضهم : أنه لا يدل على النهى عن الضد ، وعلى العكس .

وزعم بعضهم : أنه يقتضى نهيا عن ضده وعلى القلب .

ومنهم من يطلق ما يتفق له من اللفظ .

تمسك من قال : بأنه يوجب حرمة الضد بما تمسكت به العامة إلا أنه قال :

(١) هو الشيخ الإمام أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفى الحنفى ، متكلم ، فقيه ، أصولى ، كان بسمرقند ، وسكن بخارى ، من تصانيفه : التمهيد لقواعد التوحيد ، تبصرة الأدلة وشرح الجامع الكبير للشيبانى توفى سنة (٥٠٨ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٣٣٧ ، والفوائد البهية ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الجواهر المضية ٢ / ١٨٩) .

(٢) وهى للشيخ أبى المعين المذكور ، قال عنها حاجى خليفة : (مجلد ضخمة أوله : أحمد الله تعالى على منته إلخ جمع فيه ما جل من الدلائل فى المسائل الاعتقادية ، وبين ما كان عليه مشايخ أهل السنة ، وأبطل مذاهب خصومهم معرضا عن الاشتغال بإيراد ما دق من الدلائل ، سالكا طريق التوسط فى العبارة بين الإطناب والإشارة ، فجاء كتابا مفيدا إلى الغاية ومن نظر فيه علم أن متن العقائد لعمر النسفى كالفهرس لهذا الكتاب) .

(كشف الظنون ١ / ٣٣٧) ولم أعثر على هذا الكتاب .

فى معنى سنة واجبة .

وفائدة هذا الأصل أن التحريم إذا لم يكن مقصودا لا يعتبر إلا من حيث .

لما لم يمكن جعل الأمر نهيا صيغة وعلى العكس ، جعل كل واحد موجبا فى
ضد ما أضيف ضد ما أوجبه فيما أضيف إليه ضرورة تحقيق حكمه .

ومن اختار لفظ الدلالة قال : لما لم يكن بد من القول بحرمة الضد ولم
يمكن إضافتها الى الصيغة جعلت ثابتة بطريق الدلالة ، إذ الصيغة تدل على
الحرمة وإن لم تكن هى من موجباته .

ومن اختار لفظ الكراهة دون الحرمة قال : يثبت بهذا النوع من النهى وهو
الثابت فى ضمن الأمر أقل ما ثبت به إذا ورد مقصودا ، لأن الثابت ضرورة
الغير لا يكون مثل الثابت بنفسه مقصودا ، فثبت به الكراهة .

ووجه ما اختاره الشيخ فى الكتاب : أن النهى الثابت بالأمر بطريق الضرورة
والافتضاء ، والضرورة تندفع بإثبات الكراهة دون الحرمة .

قوله : فى معنى سنة واجبة .. أى سنة / ^(١) مؤكدة قريبة إلى الواجب .

قوله : وفائدة هذا الأصل ، وهو ما ذكرنا أن الأمر بالشئ يقتضى كراهة
ضده ، أن التحريم إذا لم يكن مقصودا بالأمر - وإنما يثبت التحريم ضرورة
على ما بينا - لم يعتبر أى لم يجعل التحريم فى الضد ثابتا إلا من حيث يفوت
الأمر - أى المأمور به - فإذا لم يفوته - أى لم يفوت الاشتغال بالمأمور به -
كان الاشتغال بالضد مكروها ، كالأمر بالقيام يعنى فى الصلاة ليس بنهى عن
العود بطريق القصد ، حتى إذا قعد ثم قام ، لم تفسد صلاته بنفس القعود ،

(١) ق ٩٩ / ب من ب .

يفوت الأمر ، فإذا لم يفوته كان مكروها كالأمر بالقيام ليس ينهى عن
القعود قصدا حتى إذا قعد ثم قام ، لم تفسد صلاته بنفس القعود لكنه تكرهه .

ولأنه لم يفت به المأمور به وهو القيام لكنه يكره أى لكن القعود يكره ، لأن
الأمر بالقيام اقتضى كراهية .

ثم اعلم « أن سياق » ^(١) / هذا الكلام ينزع إلى ما ذهبت العامة في
التحقيق ، لأنهم بنوا حرمة الضد على فوات المأمور به أيضا كما بناء الشيخ ،
فلا يظهر الخلاف معهم إلا في الأمر المطلق ، لأن الواجب المضيق على الفور
بالاتفاق ، فيفوت المأمور به بالاستغفال بضده في أى جزء حصل من أجزاء
الوقت ، فيحرم بالاتفاق ، والواجب الموسع مثل الصلاة على التراخي
بالاتفاق ، فلا يحرم الضد إلا عند تضيق الوقت بالاتفاق لأن التفويت لا
يتحقق قبله ويكون مكروها على ما اختاره الشيخ ، وينبغى أن لا يكون
مكروها إذا لم يكن التأخير مكروها لعدم تأديته إلى أمر حرام أو مكروه .

« والأمر » المطلق ، فعلى التراخي كالموسع وعلى الفور عند بعضهم
كالمضيق ، فلا يحرم الضد عندنا ، ويكره على ما اختاره الشيخ ، وكان ينبغى
أن لا يكره كما في الموسع ، وعند بعضهم يحرم الضد لفوات المأمور به ،
والخلاف في التحقيق راجع إلى أن الأمر المطلق على التراخي أم على الفور؟
قال شيخى ^(٤) - سلمه الله - ولم ينكشف لى سر هذه المسألة .

(١) عبارة ب (أن هذا سياق) .

(٢) ق ٩٠ / ١ من ح .

(٣) فى ح (بالأمر) وهو خطأ .

(٤) يقصد بشيخه : العلامة عبد العزيز بن أحمد البخارى صاحب كشف الاسرار ==

ولهذا قلنا : إن المحرم لما نهى عن لبس المخيط كان من السنة لبس الإزار والرداء .

ولهذا قال أبو يوسف : إن من سجد على مكان نجس لم تفسد صلاته لأنه

وقال صاحب الميزان : هذا فصل مشكل ^(١).

قوله : ولهذا قلنا .. أى ولأن النهى يقتضى سنية الضد قلنا إن المحرم لما نهى عن لبس المخيط لقوله - ﷺ - « لا يلبس المحرم القباء ولا القميص ولا السراويل ... الحديث » ^(٢) كان من السنة لبس الإزار ، والرداء أى كان لبسهما مرغوبة فيه بهذا النهى ، لأنه لما نهى عن لبس المخيط ، كان مأمورا بلبس غير المخيط ، فثبت بهذا الأمر سنية لبس الإزار والرداء ، لأنهما أدنى ما يقع به الكفاية عن لبس المخيط .

قوله : ولهذا قال أبو يوسف .. أى ولأن الأمر بالشئ يوجب كراهة ضده إذا لم يكن مفقوتا لا تحريمه ، قال أبو يوسف - رحمه الله - إن من سجد على مكان نجس لا تفسد صلاته ^(٣) ، لأن السجود على المكان النجس غير

== رحمه الله وذلك لأنه الذى قال (ولم يتكشف لى سر هذه المسألة) .

انظر (كشف الأسرار ٢ / ٣٣) .

(١) راجعه فى (ص ١٥١) .

(٢) أخرجه (البخارى ١ / ٩٦ بلفظ « لا يلبس القميص ولا السراويل ، ولا

البرنس ، ولا ثوبا منه الزعفران ولا ورس ... الحديث » .

و مسلم ٢ / ٨٣٤ ، ٨٣٥ والنسائى ٥ / ١٣١ فما بعدها وابن ماجه ٢ / ٩٧٧) .

(٣) هذا إذا أعاده على طاهر يعنى يقول إذا سجد على نجس تفسد السجدة لا الصلاة .

حتى لو أعادها على موضع طاهر . صحت السجدة أيضا لأن أدائها على لجاسه

كالعدم كما لو : سجدة فأدائها بعد رفعه حازم صلاته .

غير مقصود بالنهي إنما المأمور به فعل السجود على مكان طاهر فإذا أعادها على مكان طاهر جاز عنده .

وقالا : الساجد على النجس بمنزلة الحامل له ، والتطهير عن حمل النجاسة فرض دائم .

مقصود بالنهي ، لأن النهي عنه ثابت بالأمر بالسجود على مكان طاهر بالإجماع ، والسجود على مكان نجس لا يوجب فوات المأمور به لأنه يمكنه أن يعيده على مكان طاهر فيكون مكروها لا مفسدا .

وقالا : (١) الساجد على النجس / (٢) بمنزلة الحامل أى بمنزلة الحامل للنجاسة والكف عن النجاسة مأمور فى جميع الصلاة أى فرض دائم ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ وثيابك فطهر ﴾ (٣) فإذا سجد على النجس صار حاملا له ، ففسد صلاته كما لو حمل النجاسة (٤) .

وإنما قلنا : إنه صار حاملا للنجاسة لأن السجود يحمل بوضع الجبهة على الأرض ، والأرض إذا اتصل بالوجه صار ما كان صفة لذلك الموضع بمنزلة ما لو كانت النجاسة بوجهه فيكون بمنزلة الحامل للنجاسة .

== انظر : (مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ١ / ١٢٠) .

(١) أى أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - .

(٢) فى ١٠٠ / ١ من ب .

(٣) سورة المدثر / ٤ .

(٤) وكذلك : فساد الكل (الصلاة) بفساد جزئها وهى السجدة .

انظر : (مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر ١ / ١٢٠) .

فيصير ضده مفتونا للفرض كما فى الصوم .

قوله (١): فيصير ضده مفتونا .. يعنى الكف عن حمل النجاسة فرض دائم
كالكف عن قضاء الشهوة فى الصوم وكما يتحقق فوات الصوم بالاكل فى
جزء من وقته فكذا الكف عن حمل النجاسة يصير فائتاً بالسجدة على مكان
نجس .

(١) فى ٩١ / ١ من ح .

فصل فى المشروعات

المشروعات على نوعين : عزيمة وهو : اسم لما هو أصل منها غير متعلق بالعوارض وهى أربعة أنواع .

(فصل)^(١) المشروعات على نوعين : - (المشروع - هو ما)^(٢) جعله الله تعالى شريعة لعباده أى طريقا يسلكونه - على نوعين : عزيمة ، ورخصة .

فالعزيمة^(٣) لغة : القصد المؤكد .

والرخصة لغة^(٤) : اليسر والسهولة .

(١) فى ح (فصل فى المشروعات) .

(٢) فى ب (وهو ما) .

(٣) يقال : عزم على الشيء عزيمة - من باب ضرب - عقد ضميره على فعله .

وعزم عزيمة وعزيمة : اجتهد وجدّ فى أمره . وعزيمة الله : فريضته التى افترضها ، والجمع : عزائم .

وقال الجوهري : « عزمت على كذا عَزَمًا وعَزَمًا - بالضم - وعزيمة وعزيمة : إذا أردت فعله وفعلت عليه » .

قال تعالى : ﴿ ولم نجد له عزما ﴾ أى : صريحة أمر

انظر : (المصباح المنير ٤٠٨/٢ ، والقاموس المحيط ٤ / ١٥١ ، والصحاح ٥ / ١٩٨٥) .

(٤) قال الفيومى : « الرخصة : التسهيل فى الأمر والتيسير ، يقال : رخص الشرع لنا فى كذا ترخيصا ، وأرخص إرخاضا ، إذا يسّره وسهله ==

وفى الشريعة : العزيمة ما هو أصل من الأحكام غير متعلق بالعوارض .

والمراد به ما ثبت ابتداء بإثبات الشرع حقا له .

وقوله: غير متعلق بالعوارض ، بيان لأصالتها لا أنه قيد .

ويدخل فى التعريف ما يتعلق بالفعل كالعبادات ، وما يتعلق بالترك كالحرمانات ، وسميت الأحكام الأصلية عزيمة ؛ لأنها من حيث كانت مشروعة ابتداءً حقا لصاحب الشرع، وكان شرعه واجب القبول ، كانت مؤكدة .

والرخصة اسم لما بنى على أعذار العباد كالإذن بإجراء كلمة الكفر على اللسان عند الإكراه .

وقيل : العزيمة ما استمر على الأمر الأول واستقر علينا بحكم أنه إلهنا ونحن عبيده .

والرخصة ما تغير من عسر إلى يسر بواسطة عذر المكلف ^(١) .

== (المصباح المنير ١/ ٢٢٣ - ٢٢٤) .

وقال الجوهري: "الرخصة فى الأمر: خلاف التشديد فيه ، وقد رخص له فى كذا ترخيصا فترخص : أى لم يستقص " .

(الصحاح ٣/ ١٠٤١) .

وقال الفيروزآبادى : (الرُّخْص - بضم الراء وسكون الخاء - : ضد الغلاء ، ورُخْصٌ كَكُرْمٍ : الشئ الناعم .. والرخصة - بضمه وبضميتين - : ترخيص الله للعبد فيما يخففه عليه والتسهيل والنوية فى الشرب ..)

(القاموس المحيط ٣/ ٣١٦) .

(١) انظر : أقوال الأصوليين فى تعريف العزيمة والرخصة فى :

(الأحكام للآمدى ١/ ١٨٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٨٥ - ٨٧ ، والمستصفى

١/ ٩٨ ، وأصول السرخسى ١/ ١١٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢/ ٢٩٨ - ٢٩٩

وكشف الأسرار للنسفى ١/ ٤٤٨) .

فريضة وهى : ما لا يحتمل زيادة ولا نقصانا ، ثبت بدليل لا شبهة فيه كالإيمان والأركان الأربعة .

وحكمه اللزوم علما وتصديقا بالقلب وعملا بالبدن حتى يكفر جاحده ويفسق تاركة بلا عذر ، وواجب وهو ما ثبت .

قوله: (وهو)^(١) أربعة أنواع .. أى : ما هو الأصل منها وهو العزيمة أربعة أقسام .

قيل فى انحصار هذه الأقسام : إن العزيمة لا تخلو من أن يكفر جاحده أولا ، والأول هو الفرض ، والثانى لا يخلو من أن يعاقب بتركه أولا ، والأول هو الواجب ، والثانى لا يخلو من أن يستحق تاركة الملامة أولا ، والأول هو السنة والثانى النفل .

ويدخل فى القسم الأخير المباح أن جعل المباح من العزائم .

قوله : فريضة إلى آخره .. الفرض لغة : القطع والتقدير^(٢) .

وفى الشريعة : هو ما ثبت لزومه بدليل لا شبهة فيه ؛ كالإيمان والأركان الأربعة وهى :

الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

(١) هكذا فى النسختين معا ، وتذكيره باعتبار (ما) المقدر كما أظهره الشارح - رحمه الله - ولكن الصواب (هى) ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ولا يصار إليه إلا عند الضرورة ولا ضرورة ها هنا . والله أعلم .

(٢) يقال : فرضت الخشبة فرضا - من باب ضرب - : حزرتها وفرض القاضى النفقة فرضا أى قدرها وحكم بها .

قال تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا﴾ أى مُقْتَطَعًا محدودا . ==

بدليل فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية ، وحكمه اللزوم عملا لا علما على اليقين حتى لا يكفر جاحده ، ويفسق تاركه إذا استخف بأخبار الأحاد ، فأما مناوؤا ، فلا .

وحكمه : اللزوم علما أى حكم / (١) الفرض : حصول العلم القطعى ثبوته ، وتصديقا بالقلب أى يجب اعتقاد حقيقته لثبوته بدليل قطعى ، ويجب عمله بالبدن ، حتى يكفر جاحده ويفسق تاركه بلا عذر لا زن كون تاركا على وجه الاستخفاف فحيثذ يكفر ؛ لأن الاستخفاف بالشرائع كفر . قوله : وواجب . الواجب مأخوذ من الوجبة وهى السقوط (٢) ، سمي به ؛ لأنه ساقط فى إثبات العلم اليقيني ، وان كان موجبا للعمل ، أو لأنه ساقط على المكلف بدون أن يتحمله باختياره لعدم العلم بوجوبه عليه قطعا ، بخلاف الفرض فإنه لما ثبت علمه به قطعا يتحمله باختياره وشرح صدره . أو لأنه مأخوذ من الواجب وهو الاضطراب / (٣) سمي به لتردده واضطرابه فى ثبوته .

وفى الشريعة : اسم لما ثبت لزومه علينا بدليل فيه شبهة مثل تعين الفاتحة وصدقة الفطر والأضحية ونحوها .

وحكمه : لزوم العمل به لا علما على اليقين ، أى : يجب إقامته كإقامة

== انظر : (المصباح المنير ٤٦٩/٢ ، والصحاح ١٠٩٧/٣) .

(١) ق ١٠٠ / ب من ب .

(٢) يقال : وجب الحائط وجبة أى سقط . ومنه قولهم : وجب الميت إذا سقط ومات ، ويأتى بمعنى : لَزِمَ وثبت ، قال : وجب البيع والحق يجب وجوبا ووجبة أى لزم وثبت .

راجع : (الصحاح ٢٣١/١ - ٢٣٢ ، والمصباح المنير ٦٤٨/٢) .

(٣) ق ٩١ / أ من ح .

الفرض لكن لا يجب^(١) اعتقاد لزومه قطعيا ؛ ولهذا لم يكفر جاحده ويفسق تاركه إذا استخف بأخبار الآحاد إذا ترك العمل بالواجب .

فأما إذا تركه مستخفا بأخبار الآحاد بأن لا يرى العمل بها واجبا ، أو تركه متاوكلا لها ، أو تركه غير مستخف ولا متاؤل ، ففي الأول^(٢) يجب تضليله ؛ راد بخبر الواحد وذلك بدعة .

وفي القسم الثاني^(٣) لا يجب التضليل ولا التفسيق ؛ لأن التأويل سيرة السلف والخلف في النصوص عند التعارض .
وفي القسم الأخير^(٤) يفسق ولا يضل .

ثم الشافعي - رحمه الله - أنكر التفرقة بين الفرض والواجب وقال : هما مترادفان . وتخصيص الفرض بالمقطوع ، والواجب بالمظنون تحكم ، لأن الفرض لغة : التقدير سواء كان مقطوعا به أو مظنونا ، وكذا الواجب وهو اللارم والساقط سواء كان مقطوعا أو مظنونا^(٥) .

(١) وذلك ، لأن دليله لا يوجب اليقين ، ولزوم الاعتقاد مبني على الدليل اليقيني ولهذا لم يكفر جاحده إلخ . ينظر (هامش ب) .

(٢) وهو ما إذا ترك الواجب مستخفا بأخبار الآحاد إلخ .

(٣) وهو : ما إذا تركه متاوكلا لأخبار الآحاد .

(٤) أي : في الذي ترك الواجب غير مستخف ولا متاؤل لأخبار الآحاد .

(٥) راجع في الفرق بين الواجب والفرض عند الحنفية ، وعدم الفرق بينهما عند الجمهور وما يترتب على ذلك من الآثار في : (ميزان الأصول ص ٢٩ ، وأصول البيزدي بشرحه للبخاري ٣٠٣/٢ ، وأصول السرخسي ١١١/١ ، وتيسير التحرير ١٣٥/٢ ، وفواتح الرحموت ٥٨/١ ، وجمع الجوامع بشرحه للجلال المحلى وحاشيته للبناني ٨٨/١ - ٨٩ ، ونهاية السؤل شرح منهاج الأصول ٤٣/١ ، وشرح الكوكب المنير ٣٥١/١ - ٣٥٤ ، والأحكام للأمدى ١٣٩/١ فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ٣٢٣/١ ، وإرشاد الفحول ص ٦ ، والمسودة ص ٥١ - ٥٢) .

وسنة وهى الطريقة المسلوكة فى الدين ، وحكمها أن يطالب المرء بإقامتها
من غير افتراض ولا وجوب إلا أن السنة تقع على سنة النبى ﷺ وغيره .

ونحن نقول : إنه إن أنكر كونهما متبائنين لغة ، فلا معنى له لما بينا من
مباينة معنى أحدهما الآخر ، وإن أنكر التفرقة بينهما حكماً بأن قال : لا
تفاوت بينهما فى لزوم العمل ، فذلك ؛ لأن التفرقة بين ما ثبت بدليل
قطعى وبين ما ثبت بدليل ظنى ظاهر ؛ لأن ثبوت المدلول على حسب الدليل .
وقوله : وتخصيص كل لفظ بقسم محكم ، فاسد ؛ لأننا نخص الفرض
بقسم باعتبار معنى القطع ، ونخص الواجب بقسم باعتبار معنى السقوط على
الوجه الذى بينا ، فأتى يلزم التحكم

قال الغزالى . (خص أصحاب أبى حنيفة اسم فرض على ما يقطع
بوجوبه واسم الواجب على ما ثبت ظناً ، ونحن لا ننكر انقسام الواجب إلى
مقطوع ومظنون ، ولا حجر فى الاصطلاحات بعد تفهم المعانى)^(١) .
قوله : سنة .. السنة لغة الطريقة والسَّنُّ ، الطريق ، يقال سن الماء ،
إذا صبّه حتى جرى فى طريقه^(٢)

(١) انظر المستصفى ٦٦/١ . وبحوه فى ص ٢٧ - ٢٨ منه)

قلت فى قول الغزالى . رحمه الله - إشارة إلى أن الخلاف المذكور بين الحنفية
والجمهور لفظى لا طائل تحته ، وهذا ما ذهب إليه الطوفى ، وابن قدامة ،
والعضد ومن معهم

انظر (الاحكام للأمدى ١/١٤١ ، والروضة ص ١٦ ، ومختصر الطوفى ص ١٩ ،
وشرح مختصر ابن الحاجب ١/٢٣٢ ، ونهاية السؤل ١/٤٦)

(٢) وكذلك يقال استقام فلان على سن واحد أى طريق واحد

والسنة بمعنى السيرة أيضاً قال الهدلى

وقال الشافعى - رحمه الله - : مطلقها طريقة النبي ﷺ .

وفى الشريعة : الطريقة المسلوكه التى سلكها رسول الله - ﷺ - أو غيره
من هو عَلمٌ فى الدين من غير افتراض ولا وجوب .

وحكمها .. كذا - قال شمس الأئمة حكم السنة هو : الاتباع ، لانه ثبت
بالدليل أن رسول الله ﷺ متبع فيما سلك من طريق الدين ، وكذا الصحابة
بعده ، وهذا الاتباع خالٍ عن صفة الفرضية والوجوب ، إلا أن يكون من
أعلام الدين نحو : الاذان ، وصلاة العيد ، والصلاة بالجماعة فإن ذلك بمعنى
الواجب فى حكم العمل / ولهذا يستوجب تاركها إساءة ^(١) .

أى : ملامة فى الدنيا وحرمان الشفاعة فى العقبى .

قوله : إلا أن السنة .. هذا استثناء منقطع بمعنى لكن - أى : لكن مطلق
لفظ السنة لا يقتضى الاختصاص بسنة رسول الله ﷺ إذ المراد بها فى الشريعة :
طريقة فى الدين إما لرسول الله ﷺ أو لغيره من هو علم فى الدين .

وقال الشافعى - رحمه الله - : مطلقه يتناول سنة رسول الله ﷺ - فقط ؛
لأنه لا يرى تقليد ^(٢) الصحابى - يعنى إذا قال الراوى : من السنة كذا ، فعند

== فلا تَجَزَعَنَّ من سُنَّةٍ أنت سِرْتَهَا فأول راضٍ سُنَّةٌ من يسيرها .

انظر : (الصحاح ٥/٢١٣٨ ، ٢١٣٩) .

(١) انظر : (أصول السرخسى ١/١١٤) .

(٢) هو لغة : وضع الشيء فى العنق مع الإحاطة به . وجمعه : قلاند .

ومنه قوله تعالى : ﴿ ولا الهدى ولا القلاند ﴾ .

وأما اصطلاحاً : فقد اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريفه واكتفى باختيار تعريف ==

عامة أصحابنا المتقدمين وأصحاب الشافعي وجمهور أهل الحديث : يحمل
على سنة الرسول ﷺ^(١).

وعند الكرخي والقاضي أبي زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة ومن تابعهم

== ابن الهمام - رحمه الله - حيث عرفه بقوله :

« التقليد : العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها » .

(التحرير في شرحه تيسير التحرير ٢٤١/٤) .

هذا ، وقد اختلف الأصوليون في حجية قول الصحابي وعدم حجيته :

فقال بعض الحنفية والشافعية قر أحد قوله ، ومالك - رحمه الله - أنه حجة
مقدمة على القياس .

وقال بعضهم : إن خالف القياس فهو حجة ، وإلا فلا .

وقال البعض : إن قول الشيخين (أبو بكر وعمر) حجة دون غيرهما -رضى الله -
عن الجميع .

وقال البعض : إن قول الخلفاء الأربعة حجة دون غيرهم .

وقال الآخرون : إنه ليس بحجة ، اختاره الأمدى ، وهو أحد قولي الشافعي -
رحمه الله - الذي استند إليه الشارح مطلقا ، أو نحمل إطلاق الشارح على مذهب
الإمام الشافعي في الأصول ، فإن مذهبه فيها : إن قول الصحابي ليس بحجة .
وأرى أن القول الأول أقرب إلى الصواب .

راجع في ذلك : (الرسالة ص ٥٩٧ ، والمستصفي ٢٧١/١ - ٢٧٤ ، والأحكام
للأمدى ٢٠١/٤ فما بعدها ، وأصول السرخسي ١٠٥/٢ فما بعدها وكشف الأسرار
للبخاري ٢١٧/٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢٤٣ ، وأصول الفقه لأبي النور زهير
٣٨٧/٢ ، وأصول مذهب الإمام أحمد ص ٣٩١ ، وص ٧٧٣ ، من هذا
الكتاب).

(١) راجع : (شرح تنقيح الفصول ص ٣٧٤ ، وجمع الجوامع بحاشيته ٢٠٦/٢
والمستصفي ١٣١/١ ، والنهاج للبيضاوي بشرحه (البدخشي والإسنوي) ٢٥٧/٢ ،
وتيسير التحرير ٦٩/٣ ، وفواتح الرحموت ١٦٢/٢) .

من المتأخرين وأبى بكر الصيرفي^(١) من أصحاب الشافعي :

لا يجب حمله على سنة الرسول - ﷺ - إلا بدليل^(٢) .

وكذا الخلاف في قول الصحابي : أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا .

تمسكوا في ذلك : بأن لفظ السنة يطلق على طريقة غير الرسول ﷺ من الصحابة رضي الله عنهم ، فإن الصحابة قد سنوا أحكاما ، كما قال على رضي الله عنه - : « جلد رسول الله - ﷺ - في الخمر أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكل سنة »^(٣) .

وقد قال ﷺ : « عليكم بستی وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي »^(٤) .

وقال ﷺ : « من سن سنة حسنة . . . الحديث »^(٥) .

والسلف كانوا يطلقون اسم السنة على طريقة أبي بكر وعمر رضي الله

(١) هو : محمد بن عبد الله المعروف بالصيرفي ، الشافعي ، فقيه أصولي معروف ،

متكلم ، واشتهر أيضا بالحنق في النظر والقياس وعلم الأصول .

قيل : إنه كان أعلم الناس بالأصول بعد الشافعي - رحمه الله - .

من مؤلفاته : البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام ، وكتاب في الإجماع ، وشرح رسالة الشافعي ، توفي سنة (٣٣٠ هـ) .

انظر : (طبقات السبكي ١٦٩/٢ ، وفيات الأعيان ١٩٩/٤ ، والفتح المين ١٨٠/١) .

(٢) انظر : (أصول فخر الإسلام بشرحه كشف الأسرار ٣٠٨-٣٠٩ ، وأصول السرغسي ٣٨٠-٣٨١ ، وتيسير التحرير ٦٩/٣) .

(٣) أخرجه : (البخاري ١٤/٨ ، ومسلم ٣٣٠/٣ ، وأبو داود ٦٢٣/٤) .

(٤) أخرجه : (الترمذي ٤٤/٥ ، وأحمد في مسنده ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح .

(٥) رواه : (ابن ماجه ٧٤/١ ، وأحمد في مسنده ٣٦٢/٤) .

عنهما .

وحكى عن الشافعى أنه قال : (إذا قال مالك : السنة عندنا أو يبلدنا كذا ، فإنما يريد سنة سليمان^(١) بن بلال ، وكان عريف^(٢) السوق) (٣) .

وإذا كان كذلك لم يدل على إطلاق لفظ السنة على طريقة الرسول ﷺ ولا يجوز تقيده بطريقته إلا بدليل .

واحتج الفريق الأول : بأن رسول الله ﷺ هو المقتدى والمتبع على الإطلاق ، فلفظ السنة (عند الإطلاق)^(٤) لا يحمل إلا سته سعلى ، كما لو قيل : هذا الفعل طاعة ، لا حمل إلا على طاعة الله ورسوله ﷺ .

ولما أضافها إلى غير الرسول - ﷺ - فمجاز لاقتدائه فيها سنة الرسول ﷺ - فوجب / ^(٥) أن حمل عند الإطلاق على حقيقته دون مجازه .

(١) هو : أبو محمد سليمان بن بلال القرشى ، التيمى ، مولا هم المدنى ، وقيل : أبو أيوب ، مولى عبد الله بن أبى عتيق ، وقيل : غير ذلك .

ولد فى حدود سنة (١٠٠ هـ) وحدث عن عبد الله بن دينار وغيره ، وروى عنه ابنه أيوب شيئا يسيرا ، وكان يفتى بالمدينة ، وولى خراجها وكان ثقة ، توفى سنة (١٧٢ هـ) وقيل (١٧٧ هـ) والاول أصح .

انظر : (تهذيب التهذيب ٤ / ١٧٥ - ١٧٦ ، طبقات ابن سعد ٥ / ٤٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٤٢٥ - ٤٢٧) .

(٢) قال الفيرمى : (العريف يكون على نفير ، والمنكب يكون على خمسة عرفاء ، ثم الأمير فوق هؤلاء) . (المصباح المنير ٢ / ٤٠٤) .

(٣) وقد نقل هذه الحكاية عن الإمام الشافعى - رحمه الله - عبد العزيز البخارى . ولم أقف عليها فى كتب الشافعية - رحمهم الله - .
انظر : (كشف الأسرار ٢ / ٣٠٩) .

(٤) فى ح (للإطلاق) وهو خطأ .

(٥) ق ١١ / ب من ب .

وهي نوعان : سنة الهدى وتاركها يستوجب إساءة كالجماعة والأذان ، والإقامة .

وما ذكروا من الحديث والإطلاق لا يلزمنا ، لانا لا ننكر جواز إطلاق هذا اللفظ على طريقة غير الرسول - ﷺ - مع التقييد ، وإنما نمنع أن يفهم من مطلقة غير سنة الرسول ﷺ .

وقولهم : اللفظ مطلق ، فلا يجوز تقييده بغير دليل .

قلنا : لا بد من تقيده إما بطريقة الرسول - ﷺ - أو بطريقة غيره ، فتقيده بطريقة الرسول ﷺ أولى لما ذكرنا .

ورجح صاحب الميزان هذا القول ^(١) .

/ قوله ^(٢) : وهي .. أى : السنة ، نوعان :

أحدهما ^(٣) : سنة الهدى يعنى : سنة أخذها من تكميل الهدى أى الدين ، وهي التى تعلق بتركها كراهية وإساءة ، والإساءة دون الكراهية ، وذلك مثل الجماعة ، والأذان ، والإقامة .

(١) حيث قال : (السنة عند الإطلاق تحمل على سنة الرسول - ﷺ - لأنه هو المقتدى والمتبع على الإطلاق ، قال الله تعالى : ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾ أى : قدوة متبعة) .

(الميزان ص ٤٤٨) .

(٢) ق ٩٢ / ١ من ح .

(٣) فى ب (ا ح) أرى أنه مخفف عن (أحدهما) .

وزوائد وتاركها لا يستوجب إساءة كسيرة النبي - ﷺ - فى لباسه وقيامه وقعوده.

ونقل وهو : ما يثاب المرء على فعله ولا يعاقب على تركه .

والزوائد على الركعتين للمسافر نقل لهذا .

وقال الشافعى : لما شرع النقل على هذا الوصف وجب أن يبقى كذلك .

والسنن الرواتب ، ولهذا قال محمد - رحمه الله - فى بعضها : أنه يصير مسيئاً بالترك وفى بعضها أنه يآثم به ، وفى بعضها يجب القضاء ، وهى سنة الفجر ، ولكن لا يعاقب بتركها ؛ لأنها ليست بواجبة .

وإذا أصر أهل مصر على ترك الأذان والإقامة ، أمروا بهما ، فلإن أبوا قوتلوا بالسلاح عند محمد - رحمه الله - كما فى الفرائض والواجبات .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : المقاتلة بالسلاح عند ترك الفرائض والواجبات ، فأما السنن فأنما يؤدبون على تركها ولا يقاتلون فرقاً بينها وبين الفرائض والواجبات . ومحمد - رحمه الله - يقول : ما كان من أعلام الدين فالإصرار على تركه استخفاف بالدين ، فيقاتلون على ذلك ، كذا فى المبسوط^(١).

وزوائد . . أى النوع الثانى من السنن الزوائد ، وهى التى أخذها حسن ولا يتعلق بتركها كراهة ولا إساءة ، كسيرة النبي - ﷺ - فى لباسه وقيامه وقعوده وكتطويل الركوع والسجود ، والقراءة فى الصلاة ، وسائر أفعاله التى يأتى بها فى الصلاة فى حال القيام والركوع والسجود .

(١) انظر فى (١٣٣/١) .

قوله : ونفل ^(١) .. وهو فى اللغة : اسم للزيادة ، ومنه سميت الغنيمة نفلا ؛ لأنها زائدة على مقصود الجهاد وهو : إعلاء كلمة الله .

فتوافل العبادات زوائد على الفرائض والواجبات والسنن المشهورة مشروعة لنا لا علينا . والتطوع كالنفل وهو ما يأتى به العبد طوعا من غير إيجاب عليه ، ولا يلام على تركه .

والزوائد على الركعتين للمسافر نفل لهذا ، أى لأجل أنه يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه .

قوله : وقال الشافعى - رحمه الله - إلى آخره .. إذا شرع فى النفل يؤاخذ بالمضى فيه ولو لم يمض يؤاخذ بالقضاء عندنا ^(٢) .

وقال الشافعى - رحمه الله - لا يؤاخذ بواحد منها ؛ لأن النفل لما شرع غير

(١) قال الجوهري : (النفل والنافلة : عطية التطوع من حيث لا تجب ، ومنه نافلة الصلاة ... والنفل بالتحريك : الغنيمة ، والجمع الأنفال) .
(الصحيح ٥ / ١٨٣٣) .

(٢) قلت : اختلف الفقهاء ، فيمن شرع فى النفل ثم خرج منه ، هل عليه القضاء أم لا ؟

فذهب الشافعى وأحمد إلى أن من شرع فى النفل يستحب له البقاء فيه ، وإن خرج منه لا إثم عليه ولا يجب عليه القضاء .

وذهب مالك إلى أن من خرج منه بعذر فلا قضاء عليه ، وإن خرج منه من غير عذر فعليه القضاء .

وذهب أبو حنيفة ومن معه إلى أن من شرع فى نفل ، لزمه الإتمام ، فإن خرج منه بدون عذر ، لزمه القضاء وعليه الإثم ، وإن خرج منه لعذر ، لزمه القضاء .

انظر : (المجموع ٦ / ٣٩٤ ، والشرح الكبير ٣ / ١١٢ ، والهداية ١ / ١٢٨ / ومجمع الأنهر ١ / ١٣٢ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ١٥١ - ١٥٣ ، والمحصول بهامشه ج ١ / ٢ / ٣٥٧-٣٥٨ ، والكافى ١ / ٢٦١) .

قلنا : إن ما أداه وجب صيانته ، ولا سبيل إليه إلا بالزام الباقي .

لازم قبل الشروع ، وجب أن يبقى كذلك بعد الشروع ؛ لأن حقيقة الشيء لا يتغير بالشروع ، ألا يرى أنه بعد الشروع نفل ، ولهذا يتأدى / (١) بنية النفل ، ولو أتمه كان مؤديا للنفل لا مسقطا للواجب ، ولا يمنع صوم النفل صحة الخلوة عندكم ، ويباح الإفطار بعذر الضيافة ، ولو صار واجبا لما ثبت هذه الأحكام .

وإذا كان كذلك وجب أن يكون مخيرا في الباقي ، كما كان مخيرا في الابتداء تحقيقا للنفعلية ، وإذا ثبت له الخيار في الباقي ، وحل له تركه .

يطلق المؤدى ضمنا ، وكان بطلانه أمرا حكيميا لا بصنعه ، فلا يضمن بالقضاء كمن شرع في صلاة أو صوم مظنون فأفسده ، لا يجب عليه القضاء ؛ لأن البطلان ضمنى ولا معنى لاعتبار الشروع بالنذر ، / (٢) لأن النذر التزام بالقول ، وله ولاية ذلك .

فأما الشروع فليس بالتزام ، فلا يلزمه .

ولكننا نقول : المؤدى صار لله تعالى مسلما إليه أى : تقرب بأداء ذلك الجزء وصار العمل لله تعالى حقا له ، ولهذا لو مات ، كان مثابا عليه ، وحق الغير محرم لا يجوز له التعرض بالإفساد ، فوجب حفظه وصيانته ، فيصير مضمونا عليه بالإتلاف ، ولا وجه إلى حفظه إلا بالزام الباقي ، فوجب الإتمام عليه ضرورة صيانة حق الغير .

(١) ق ١٠٢ / أ من ب .

(٢) ق ٩٢ / ب من ح .

وهو كالتنذر صار لله تعالى تسمية لا فعلا ، ثم لما وجب لصيائنه ابتداء الفعل فلأن يجب لصيانة ابتداء الفعل بقاءه أولى .

فإن قيل : لا نسلم أن المؤدى صار عبادة ، لأن ما شرع فيه عبادة صوم أو صلاة ، وهما مما لا يتجزأ ، فلا يكون الموجود طاعة إلا بانضمام الباقي إليه ، ولئن سلمنا كونه عبادة ، فلا نسلم أن أداء الباقي شرطا لبقائه عبادة ؛ لأنه عرض يستحيل بقاءه ، فكلما وجد انقضى ولا يتصور التغير بعد العدم ، ولهذا لا يخرج عن كونه عبادة باعتراض الموت ، حتى ينال به الثواب بلا خلاف بين الأمة .

ولئن سلمنا كون الباقي شرطا لبقائه عبادة ، فلا نسلم أن الامتناع عن أداء الباقي إبطال له ، لأن الإبطال إنما يحصل بمصادفة الفعل المحل وذلك فيما مضى من الأفعال محال ، ولكنه إذا امتنع ، فات وصف العبادة ، فلا يكون مضافا إلى فعله .

قلنا : نحن لا ندعى أن المؤدى صوم أو صلاة ، ولكننا نقول : هو من أفعال الصلاة على معنى أنه يصير مع غير صلاة تامة ، فيكون المؤدى متقربا إلى الله تعالى بهذا الفعل ، فيكون عبادة من هذا الوجه ، ولكنه باعتبار أنه جزء مما لا يتجزأ لا حكم له بدون الجزء الآخر ، وكان كل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده ضرورة ثبوت الاتحاد ، فكان وجود الباقي شرطا لبقائه عبادة لا لكونه عبادة ، فقلنا هكذا عملا بالدلائل بقدر الإمكان .

ولا معنى لقولهم : إنه لا يحتمل التغير بعد العدم ، لأن ذلك خلاف النص والإجماع ، فإنه تعالى قال : ﴿ أولئك الذين / ^(١) حبطت أعمالهم ﴾ ^(٢) ،

(١) ق ١٠٢ / ب من ب .

(٢) سورة آل عمران / ٢٢ . وقام الآية : ﴿ ... في الدنيا والآخرة وما لهم من ناصرين ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾ ^(١) ولاخلاف بين الأمة أيضا أن الردة تبطل الاعمال المتقدمة وإن كان قد أعطى لها حكم التمام .

وأما في اعتراض الموت ، فجعل في التقدير كأن العبادة لم تكن مشروعة في حقه إلا بهذا القدر ؛ لأن الموت منه لا يبطل ^(٢) على ما عرف .

وقولهم : الامتناع عن أداء الباقي ليس بإفساد باطل ؛ لأنه لما أتى بما يناقض العبادة ، فسدت الأجزاء المتقدمة (ولم يوجد) ^(٣) سوى فعله ووجد الفساد لا محالة عند هذا الفعل ، فجعل هو مفسدا وليس من ضرورته أن يصادف المحل الذي حصل فيه الفساد ، / ^(٤) كمن قطع جبلا مملوكا له علق به منديل غيره فسقط المنديل وأنكر ، جعل متلفا له حقيقة وشرعا ، وإن لم يصادف فعله المنديل .

وكذا شق زق نقه وفيه مائع لغيره ، يضمن .

وهو كالنذر ... أي : الشروع كالنذر في كونه موجبا لمعنى في غيره كالنذر ، أو المؤدى بمرتلة النذور من حيث أن كل واحد منهما صار حقا لله تعالى : أما المؤدى فلما ذكرنا ^(٥) ، وأما النذور ، فلأنه جعله (لله) ^(٦) تعالى

(١) سورة محمد / ٣٣ . وأول الآية : ﴿ يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ... ﴾ .

(٢) أي أن الموت منه للأعمال لا يبطل لها ، كما يفهم ذلك من قوله - ﷺ - : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث ... الحديث » .

(٣) في ب (ولو لم يوجد) وهو خطأ .

(٤) في ١/٩٣ من ح .

(٥) من أنه وقع لله تعالى مسلما إليه . راجع (ص ٤٩٧) .

(٦) في النسخين معا (الله) وأرى أن الصواب ما أثبتناه .

ورخصة وهى أربعة أنواع :

تسمية ، ولا شك أن ما وقع لله تعالى فعلا أقوى مما صار له تسمية ، لأنه بمنزلة الوعد^(١) ، وأن إيجاب ابتداء الفعل أقوى من إيجاب بقاءه ، لما عرف أن البقاء أسهل من الابتداء^(٢) . ثم لما وجب لصيانة أدنى الأمرين وهو التسمية ، ما هو أقوى الأمرين وهو : ابتداء الفعل ، فلأن يجب لصيانة ما هو أقوى الأمرين وهو ابتداء الفعل ، أدنى الأمرين وهو إبقاء الفعل وإتمامه ، كان أولى .

وأما فعل المظنون ، فالقياس ما قاله زفر - رحمه الله - إلا أن علماءنا استحسنا وقالوا : إن سبب الوجوب ، وهو الشروع صادم الواجب ، فيلغوا ؛ لأن الوجوب لا يتكرر فى واجب واحد ، وذلك أن العبد يؤاخذ بما عنده لا بما عند الله تعالى ؛ لأن ذلك ليس فى وسعه .

وعنده^(٣) شرع فى الواجب ، ولو شرع فى الظاهر ثم أفسده ، لا يجب عليه شيء بهذا الشروع والإفساد ، فكذا هذا .

قوله : ورخصة إلى آخره ...

(١) يعنى ما وقع لله تعالى فعلا ، أقوى مما جعل له تسمية ، لأن ما صار له فعلا ، صار موجودا مسلما إلى صاحب الحق ، وما جعل له تسمية لم يوجد بعد ، لأن إيجابه بمنزلة الوعد .

ينظر : (شرح ابن ملك على المنار ص ٥٩٢) .

(٢) ولذلك يشترط الشهود فى ابتداء النكاح دون بقاءه .

(المرجع المذكور نفسه) .

(٣) أى عند الامام الشافعى - رحمه الله - ومن معه .

نوعان من الحقيقة أحدهما أحق من الآخر ، ونوعان من المجاز أحدهما أتم من الآخر . أما أحق نوعي الحقيقة : فما استبيح مع قيام المحرم وقيام حكمه كالملكه على إجراء كلمة الكفر .

لما كانت الرخصة مبنية على أعذار العباد وأعذارهم مختلفة ، (اختلفت) ^(١) أنواع الرخصة ، فانقسمت على أربعة أقسام ، عرف ذلك بالاستقراء .
وقيل في وجه انحصارها : أن الرخصة إن استعملت في موضعها الأصلي فإن ثبت لها الأحقية ، فهو النوع الأول ، وإن لم تثبت ، فهو النوع الثاني ، وإن لم تستعمل في موضعها الأصلي ، فإن لم تكن العزيمة مشروع في هذه الأمة فهو الثالث ، وإن كانت فهو الرابع .
وهذا تقسيم لما يطلق عليه اسم الرخصة لا لحقيقة الرخصة .
قوله : أحق من الآخر ...

يجوز أن يكون أفعّل (تفضيل) ^(٢) من حق / ^(٣) إذا ثبت أي : أحدهما في كونه حقيقة أقوى من الآخر . ويجوز أن يكون من حق لك أن تفعل كذا أي : أنت خليك به ، يعني : أحدهما في إطلاق اسم الرخصة عليه أولى من الآخر .

قوله : أتم من الآخر ...

أي : أكمل في كونه مجازاً .

فما استبيح ...

أي : عومل به معاملة المباح ، لا أنه يصير مباحاً حقيقة ؛ لأن دليل الحرمة

(١) في ب (اختلف) وهي خطأ .

(٢) في ح (التفضيل) .

(٣) ق ١٠٣ / ١ من ب .

قائم ، والإباحة تضاد الحرمة ، فلا يمكن الجمع بينهما إلا أنه لا يؤاخذ بتلك الحرمة بالنص ، وليس من ضرورة سقوط المؤاخذة / ^(١) انتفاء الحرمة ، فإن من ارتكب ^(٢) كبيرة وعفى الله عنه ولم يؤاخذ به ، لا تسمى مباحة في حقه لعدم المؤاخذة ، ولهذا قال صدر الإسلام : الرخصة ترك المؤاخذة بالفعل مع حرمة .

ثم لما كانت الحرمة مع سببها قائمين في هذا القسم ، ومع ذلك شرع للمكلف الإقدام على الفعل بغير مؤاخذة ، كان هذا في أعلى درجات الرخص ؛ لأن كمال الرخصة بكمال العزيمة ، فلما كانت العزيمة كاملة بحيث لا تسقط بحال ، كانت الرخصة في مقابلها كذلك .

قوله : كالمكره ...

أى : مثل ترخص من أكره بما يخاف على نفسه أو على عضو منه حتى فسد اختياره وانعدم رضاه بإجراء كلمة الشرك على لسانه مع اطمئنان القلب ، فإن العزيمة في الصبر والإمتناع عنه ؛ لأن حرمة الكفر (ثابتة) ^(٣) لا تنكشف بحال بناء على أن حق الله تعالى في وجوب الإيمان قائم لا يحتمل السقوط ، لكن العبد رخص له الإجراء على اللسان عند الإكراه التام ، لأن حقه في نفسه بقيت عند الامتناع صورة بتخريب نيته ، ومعنى لزهوق روجه ، وحق الله تعالى لا يفوت معنى ، لأن الركن الأصلي قائم ، ولا يفوت (صورة) ^(٤) من كل وجه ؛ لأنه لما أقر مرة وصدق بقلبه حتى صح إيمانه ، لم يلزم عليه الإقرار ثانيا ، فلم يفوت حقه من (هذا) ^(٥) الوجه ، لكن يلزم من إجراء كلمة

(١) ق ٩٣/ب من ح .

(٢) فى ب (ارتكبت) وهو خطأ .

(٣) فى ح (بأنه) وهو خطأ .

(٤) فى ب (الصورة) .

(٥) فى ب (هذه) وهو خطأ .

وإفطاره في رمضان ، وإتلافه مال الغير

الكفر بطلان ذلك الإقرار في حالة البقاء ، فبطل حقه في الصورة من هذا الوجه ، (فكان) ^(١) له تقديم حق نفسه بإجراء كلمة الكفر ترخيصاً ، ولو بذل نفسه لإقامة حق الله تعالى وإعزاز دينه وصيانته عن الهتك ، كان مجاهداً شهيداً . والأصل فيه ما روى : أن مسيلمة ^(٢) الكذاب أخذ رجلين من أصحاب رسول الله - ﷺ - فقال (لاحدهما) ^(٣) ما تقول في محمد ؟

قال : رسول الله . قال : فما تقول فيّ ؟

قال : أنت أيضاً . فخلاه .

وقال للآخر : ما تقول في محمد ؟

قال : رسول الله .

وقال : فما تقول فيّ ؟

قال : أنا أصم . فأعاد عليه ثلاثة فأعاد جوابه . فقتله فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : « أما الأول / ^(٤) فقد أخذ برخصة الله ، وأما الثاني فقد صدع بالحق

(١) في ب (وكان) .

(٢) وهو : مسيلمة بن ثمامة بن كبير الحنفى ، الوائلى ، يكنى : أبو ثمامة ، ولد ونشأ باليمامة قرب العينية ، عرف في الجاهلية : (برحمان اليمامة) حضر للرسول - ﷺ - مع وفد بنى حنيفة وتخلف عند رحلهم خارج المدينة ، ولما عاد ارتدّ وادعى النبوة ، أرسل له أبو بكر - رضى الله عنه - جيشاً بقيادة خالد بن الوليد ، فقتله سنة (١٢ هـ) بعد أن استشهد في الحرب معه من الصحابة ألف ومائتان .

انظر : (الكامل ١٣٧/٢ ، وسيرة ابن هشام ٧٤/٣ ، وفتوح البلدان للبلاذرى ص ٩٤ ، وشذرات الذهب ٢٣/١) .

(٣) في ب (في أحدهما) وهو غير سليم .

(٤) ق ١٠٣/ب من ب .

وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف وجناية الإحرام ، وتناول المضطر مال الغير . وحكمه أن الأخذ بالعزيمة أولى حتى لو صبر وقتل كان شهيدا .

- أى أظهره - فهينا له (١) .

ثبت أنه إن امتنع عنه حتى قتل ، كان آخذا بالعزيمة .

قوله : (وإفطاره) (٢) إلى آخره ...

(إذا) (٣) أكره الصائم على الإفطار أو اضطر إليه بمخمصة ترخص له الإفطار ؛ لأن حقه فى نفسه يفوت أصلا ، وحق الله تعالى يفوت إلى بدل وهو القضاء ، فله أن يقدم حق نفسه ، وإن صبر ولم يفطر ، حتى قتل وهو صحيح مقيم ، كان مأجورا ، لأن الوجوب لم يسقط ، فكان له بذل نفسه لإقامة حق الله تعالى ، وفيه إظهار الصلابة فى الدين وإعزازه إلا أنه إذا كان مسافرا أو مريضا فلم يفطر حتى قتل ، كان أثما ؛ (٤) لأن الله تعالى أباح لهما فيكونان آثمين بالامتناع عن المباح ، حتى يموتا ، كالمضطر فى فصل الميتة ، وكذا حكم الجناية على الإحرام ، لأن حق صاحب الشرع لا يسقط بالإكراه .
قوله : وإتلافه مال الغير ...

إذا أكره على إتلاف مال الغير ، رخص له ذلك لرجحان حقه فى نفسه ، لأن حق غيره لا يفوت معنى ، لانجباره بالضمان ، فإذا صبر حتى قتل ، كان

(١) أخرجه : (ابن أبى شيبة فى مصنفه ٣٥٧/١٢ ط الدار السلفية بومباى ١٣٩٩ ، وذكره أبو السعود فى تفسيره ١٤٣/٥ ، والزمخشري فى الكشاف ٣٤٥/٢ ، وابن كثير فى تفسيره ٥٨٨/٢) .

(٢) فى ب (وإفطار) وهى خطأ .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) ق ١/٩٤ من ح .

شهيدا ، لأن سبب الحرمة وهو ملك الغير وحكمه وهو (حرمة)^(١) التعرض قائمان ، فإن حرمة إتلاف ماله (لما كان)^(٢) عصمته واحترامه ، وذلك لا يختل بالإكراه ، فكان فى الصبر مقيما فرض الجهاد ، فيكون مثابا ، كذا ذكره فخر الإسلام فى بعض كتبه^(٣) .

وذكر محمد - رحمه الله - فى هذه المسألة : فإن أبى أن يفعل حتى قتل كان مأجورا إن شاء الله تعالى^(٤) .

قيده بالاستثناء دون ما سواه ، لأنه لم يجد فيه نصا بعينه ، وإنما قال بالقياس على الإكراه بالإفطار وإفساد الصلاة ونحوهما ، وليس هذا فى معنى تلك المسائل من كل وجه ، لأن الامتناع من الإتلاف ههنا لا يرجع إلى إعزاز الدين ، فلهذا قيده به . وعلى هذا تناول المضطر مال الغير حتى لو صبر ومات جوعا لم يكن آثما بل مثابا ، آخذًا بالعزيمة إلا أنه لو ترخص وأكل يجب عليه الضمان .

قوله : وترك الخائف على نفسه إلى آخره ...

الأمر بالمعروف - مثل الأمر بالصلاة ونحوها ، والنهى عن المنكر إذا خاف التلف على نفسه ، رخص له أن يترك ؛ لأنه لو أقدم يفوت حقه صورة ومعنى ، ولو ترك يفوت حق الله تعالى صورة لا معنى ؛ لأن اعتقاد حرمة الترك باقٍ ، وإن فعل ، فقتل كان مأجورا ، لأن الأمر بالمعروف (فرض

(١) ساقطة من ح .

(٢) غى ب (لما كان) وهو خطأ .

(٣) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣١٨/٢ ، فإنه نسب إليه ذلك أيضا) .

(٤) انظر : (المبسوط لشمس الأئمة السرخسى ١٥٢/٢٤) .

والثانى : ما استبيح مع قيام السبب لكن الحكم تراخى عنه كالمسافر .

مطلق^(١) / ^(٢) والصبر عليه عزيمة^(٣) ، فكان باذلا نفسه فى إقامة حق الشرع ؛ لأن القوم لما كانوا مسلمين معتقدين لوجوب ما يأمرهم وحرمة ما ينهاهم عنه ، لا بد من أن ينكأ^(٤) فعله فى قلوبهم وإن كانوا لا يظهرون ذلك ، فيكون مأجورا ، بخلاف الغازى إذا حمل على المشركين ، لأن قتله لا ينكأ فى باطنهم ولا فى ظاهرهم ، فيكون ملقيا نفسه إلى التهلكة من غير أن يعمل لربه فى إعزاز الدين فيأثم .

وحكم هذا النوع من الرخصة أن الاخذ بالعزيمة أولى ، حتى لو صبر يكون شهيدا لما بينا .

قوله : والثانى ...

أى : النوع الثانى من الرخصة الحقيقة : ما استبيح مع قيام السبب - أى السبب المحرم الموجب لحكمه - مع تراخى حكمه إلى زمان زوال العذر ، فمن

(١) عبارة ب (فرض عين مطلق) .

(٢) ق ١٠٤ / ١ من ب .

(٣) وذلك لقوله عز وجل إخباراً عن لقمان - عليه السلام - : ﴿ ... وأمر بالمعروف وإنه عن المنكر واصبر على ما أصابك إن ذلك من عزم الأمور ﴾ . سورة لقمان / ١٧ .

(٤) نكأ ينكأ نكأ - مهموز بفتحيتين - يقال : نكأت القرحة أنكزها أى قشرتها ، ونكأت فى العدو نكأ من باب نفع أيضا لغة فى نكيت فى العدو نكاية إذا قتلت فيهم وجرحت ، ولعل المراد به هنا : التأثير . والله أعلم بالصواب .

ينظر : (الصحاح ٢٥١٥ / ٦ ، والقاموس المحيط ٤٠٠ / ٤ ، والمصباح المنير / ٦٢٥) .

وحكمه أن الأخذ بالعزيمة أولى لكمال سببه ، وتردد في الرخصة .

حيث إن السبب قائم كانت الرخصة حقيقة، ومن حيث إن الحكم متراخ غير ثابت في الحال كان هذا القسم دون الأول، فإن كمال الرخصة بكمال العزيمة .
قوله: كالمسافر ...

أى : كإفطار المسافر والمريض اللذين رخص لهما في الفطر ، فإنه يستباح مع قيام/ (١) السبب الموجب للصوم ، المحرم للفطر وهو: شهود الشهر وتوجه الخطاب العام نحوهما وهو قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ (٢) .
ولهذا صح الأداء منهما إلا أن الحكم ، وهو وجوب أداء الصوم وحرمة الإفطار تراخى في حقهما إلى إدراك عدة أيام آخر ، حتى لا يلزمهما الأمر بالفدية قبل إدراكهما لو ماتا ، فكانت العزيمة (٣) أدنى حالا منها في المكروه على الصوم ، لأن الحكم (٤) هناك لم يتأخر عن السبب ، فلا جرم كانت الرخصة المبنية على هذه العزيمة أدنى (٥) حالا من الرخصة المبنية على العزيمة الأولى فمن هذا الوجه أخذت شبهها بالمجاز ، لأن الحكم لما تراخى ولم يكن ثابتا في

(١) ق ٩٤ / ب من ح .

(٢) سورة البقرة / ١٨٥ . والآية بكاملها : ﴿ شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون ﴾ .

(٣) أى فى حق المسافر والمريض (هامش ب) .

(٤) وهو وجوب حرمة الإفطار .

(٥) لأن كمال الرخصة وانتقاصها بكمال العزيمة وانتقاصها (هامش ب) .

فالعزيمة تؤدي معنى الرخصة من وجه .
إلا أن يضعفه الصوم .

الحال ، لم يعارض الرخصة وهى إباحة الإفطار وترك الصوم حرمة ، فكان شبيها بالإفطار فى غير رمضان فلم يكن رخصة حقيقة ؛ لأن للمجاز مدخلا (فيها) ^(١) من هذا الوجه ، ولم يكن له مدخل فى القسم الأول بوجه .
قوله : وحكمه ...

أى وحكم هذا النوع : الأخذ بالعزيمة - أى العمل بالعزيمة أولى - لكمال سببه ، حتى كان الصوم فى السفر أفضل من افطاره عندنا خلافا ^(٢) للشافعى - رحمه الله - لأن السبب الموجب وهو شهود الشهر لما كان قائما بكماله ، وتأخر الحكم بالأجل غير مانع من التعجيل كالدين المؤجل ، كأن المؤدى للصوم عاملا لله تعالى فى أداء الفرض ، والمترخص بالفطر / ^(٣) عاملا لنفسه فيما يرجع إلى الترفه ، فكان الأول أولى .
وتردد فى الرخصة (معنى) ^(٤) لم يتعين اليسر فى الفطر ، بل فى العزيمة نوع

(١) فى ب (فيه) .

(٢) قلت : نسبة الخلاف إلى الإمام الشافعى - رحمه الله - فى هذه المسألة غير صحيح ؛ لأن مذهبه فيها كمذهب الحنفية والمالكية القائلين بأن من أطاق الصوم فى السفر بلا ضرر ، فإن صومه أفضل ، وهو قول عدد من الصحابة - رضى الله عنهم - كحذيفة ابن اليمان ، وأنس ابن مالك ، وعثمان بن العاص وغيرهم ، والذى خالف هؤلاء هو الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - فإنه قال : الفطر فى السفر أفضل ، وهو مذهب ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب وغيرهم .

راجع : (المهذب للشيرازى ١ / ٢٤٠ ، وشرحه المجموع ٦ / ٢٦٥-٢٦٦ ، والمغنى ٣ / ١٥٠ ، والهداية ١ / ٢٠١ ، وقد ذكر الخلاف كالشارح ، والاختيار لتعليل المختار ١ / ٣٣٧) .

(٣) ق ١٠٤ / ب من ب ، وعبارة ب (كان عاملا) بزيادة (كان) .

(٤) فى ب (يعنى) وهو خطأ .

يسر أيضا وهو يسر موافقة المسلمين ، فكانت العزيمة تؤدي معنى الرخصة (من هذا الوجه)^(١) فكانت أولى .

وحقيقة المعنى فيه : أن العزيمة كانت ناقصة باعتبار تأخر حكمها إلى زمان الإقامة وهذا يقتضى أن تكون الرخصة أولى ، كما قال الشافعى^(٢) - رحمه الله - إلا أن هذا التأخير ثبت رفقا للمسافر^(٣) ، وفى الصوم نوع رفق أيضا ، فانجبر ذلك النقصان بهذا اليسر ، فتمت وكملت ، فكان الأخذ بالعزيمة أولى كما فى القسم الأول^(٤) .

احتج الشافعى - رحمه الله - بأن وجوب أداء الصوم لما تأخر بإدراك عدة من أيام آخر ، اقتضى أن لا يجوز الأداء قبله كما قال أصحاب الظواهر إلا أنه ترك فى حق عدم الجواز للأحاديث الواردة فيه ، فبقى معتبرا فى حق أفضلية الفطر^(٥) .

ولنا ما روى أنه - ﷺ - قال فى المسافر : « ترخص له بالفطر وإن صام

(١) عبارة ب (من هذا الباب الوجه) وهو خطأ .

(٢) وقد قلت : إن هذا القول ليس للشافعى - رحمه الله - ، وإنما هو مذهب أحمد - رحمه الله - .

(٣) فى ب (للمسلمين) .

(٤) هذا ، وقد ذكر العلامة ملاجيون فى ذلك قولاً ، أنقله نصاً وهو : « . العزيمة أولى وذلك ؛ لأن الرخصة إنما هى ليسر ، واليسر كما يكون فى الإفطار وهو الظاهر ، كذلك يكون فى الصوم لأجل موافقة المسلمين وشركته مع سائر الناس ، فإن البلية إذا عمت طابت ، فما ظنك بالعبادة ، ثم بعد ذلك يعسر عليه الصوم فى الإقامة إذا رأى سائر الناس يفطرون ، وما أحسن هذه الدقة للحنفية ، ولقد جربناها مراراً .

(٥) نور الأنوار - بذيل كشف الأسرار للنسفى ١ / ٤٦٦ .

(٥) راجع : (المغنى ٣ / ١٤٩ ، والمجموع ٦ / ٢٦٤) .

وأما أتم نوعى المجاز فما وضع عنا من الإصر والأغلال فسمى ذلك رخصة

فهو أفضل له ^(١) « ولو بدأ رسول الله - ﷺ - بالصوم حتى شكا الناس إليه ثم أفطر ^(٢) فدل على أن الصوم أفضل ،
والأحاديث فى الباب كثيرة .

قوله : إلا أن يضعفه الصوم .. استثناء من قوله : الأخذ بالعزيمة أولى يعنى
إذا ضعفه الصوم (فكان) ^(٣) الفطر / ^(٤) أولى ، ولو صبر حتى مات كان أثماً ؛
لأن الإفطار لزمه فى هذه الحالة ، فلو بذل نفسه لإقامة الصوم ، كان قاتلاً
نفسه من غير تحصيل المقصود بالصوم وهو الارتياض لخدمة المولى ، فكان
خلاف المشروع .

قوله : وأما أتم نوعى المجاز فما وضع عنا من الإصر ^(٥) والأغلال ..

(١) أخرجه : (البخارى ٢/ ٢٣٧ ، ومسلم ٢/ ٨٧٩ ، من حديث عائشة رضى الله عنها
أنها قالت : سأل حمزة بن عمرو الأسلمى رسول الله - ﷺ - : عن الصيام فى
الفر ؟ فقال : « إن شئت فصم ، وإن شئت فافطر » . و الترمذى ٣/ ٨٢) .

(٢) أخرجه : (مسلم ٢/ ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، و الترمذى ٣/ ٨٠ - ٨١ ، بلفظ : « أن
رسول الله - ﷺ - خرج إلى مكة عام الفتح ، فصام حتى بلغ كراع الغميم وصام
الناس معه ، فقيل له : إن الناس قد شق عليهم الصيام ، وإن الناس ينظرون فيما
فعلت فدعا بقدح من ماء بعد العصر فشرب ، والناس ينظرون إليه ، فافطر بعضهم
وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا . فقال : أولئك العصاة » .
ولفظ مسلم بتكرار « أولئك العصاة » مرتين .

(٣) فى ح (كان) .

(٤) ق ٩٥ / ١ من ح .

(٥) الإصر : الحمل الثقيل ، والأغلال جمع غل ، وكلاهما عبارة عن الأمور الشاقة . =

مجازا ، لأن لأصل لم يبق مشروعا .

تسمية ما حط عنا من الإصر والأغلال التي وجبت على من قبلنا ، رخصة ، مجازا ، لأن مالم يجب علينا ، أو وجب على غيرنا ، كان السقوط فى حقنا توسعة وتخفيفا بالنظر إلى غيرنا ، فيجوز إطلاق اسم الرخصة تجاوزا لا تحقيقا .

والإصر : الأعمال الشاقة والأحكام المغلظة كقتل^(١) النفس فى التوبة ، وقطع الأعضاء الخاطئة ، والأغلال : الموائيق اللازمة لزوم الغل ، كذا فى عين المعانى^(٢) .

== هامش (ب) .

وقال الراغب الأصفهاني : (الإصر : عقد الشيء وجسه بقهره ، يقال : أصرته فهو ماصور ، والمأصر والمأصر : محبس السفينة ، قال تعالى : ﴿ ويضع عنهم أصرهم ﴾ أى : الأمور التى تثبطهم وتقيدهم عن الخيرات وعن الوصول إلى الثوابات ، وعلى ذلك : ﴿ ولا تحمل علينا إصرا ﴾ ، وقيل : ثقلا) .
(المفردات فى غريب القرآن ص ١٨ - ١٩) .
وقال الجوهري : (والغُل - بالضم - : واحد الأغلال ، يقال : فى رقبة غل من حديد) .

(الصحاح ٥ / ١٧٨٣) .

(١) كما جاء فى قوله - عز وجل - : ﴿ فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم إنه هو التواب الرحيم ﴾ .
(سورة البقرة / ٥٤) .

(٢) لم أجد هذا الكتاب بعد البحث عنه . وفى الكشف ٩٧ / ٢ : (الإصر : الثقل الذى يأصر صاحبه أى : يجبه من الحراك لثقله . وهو مثل لثقل تكليفهم وصعوبته نحو : اشتراط قتل النفس فى صحة التوبة ، وكذلك الأغلال مثل ما كان فى شرائعهم من الأشياء الشاقة نحو : بت القضاء بالقصاص عمدا كان أو خطأ من غير شرع الآية ، وقطع الأعضاء الخاطئة ، وقرص موضع النجاسة من الجلد والثوب ، وإحراق الغنائم وتحريم العروق فى اللحم وتحريم السبت .

وروى أن الإصر في بنى إسرائيل كان في عشرة أشياء : كانت الطيبات تحرم عليهم بالذنوب ، وكان الواجب عليهم خمسين صلاة في اليوم واللييلة ، وزكاتهم كانت ربع المال ، ولا يظهر من الجنابة والحدث غير الماء ، ولم تكن صلاتهم جائزة في غير المسجد ، ويحرم عليهم الأكل في الصوم بعد النوم ، وحرم عليهم الجماع بعد (العتمة)^(١) والنوم كالأكل ، وكانت علامة قبول قربانهم احتراقه بنار تنزل من السماء ، وحسناتهم كانت بواحدة ، ومن أذنب منهم ذنباً بالليل كان يصبح وهو مكتوب /^(٢) على باب داره^(٣) .

وعن عطاء^(٤) (كان بنو إسرائيل إذا قامت تصلى لبسو المسوح^(٥) وغلوا أيديهم إلى أعناقهم وربما ثقب الرجل ترقوته وجعل فيها طرف السلسلة وأوثقها

(١) العتمة : من الليل بعد غيبوبة الشفق إلى آخر الثلث الاول .

(المصباح النير ٢ / ٣٩٢) .

(٢) ق ١٠٥ / ١ من ب .

(٣) انظر هذه الأشياء العشرة في : (تفسير أبي السعود ١ / ٢٧٧ ، ٢ / ٢٧٩ - ٢٨٠ ، والكشاف ١ / ١٧٢ ، وفتح القدير للشوكاني ١ / ٣٠٨) .

(٤) لعله أراد به : أبا محمد عطاء بن يسار المدني ، الفقيه ، مولى ميمونة أم المؤمنين - رضى الله عنها - كان يقضى بالمدينة ، روى عن كبار الصحابة كابى أيوب ، وزيد وعائشة ، وابن مسعود رضى الله عنهم ، وغيرهم ، وروى عنه : زيد بن أسلم وصفوان بن سليم وعمرو بن دينار ، وغيرهم ، توفي سنة (١٠٣ هـ) وقيل : توفي قبل المائة .

انظر : (طبقات الحفاظ للسيوطى ض ٣٤ ، والعبر ١ / ١٢٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٤٤٨ - ٤٤٩ ، وشذرات الذهب ١ / ١٢٥) .

(٥) المسوح : جمع المسح - بكسر الميم - مثل حمل حمول ، والمسح : البلاس والجادة .

(ينظر : الصحاح ١ / ٤٠٥ ، والقاموس المحيط ١ / ٢٥٨ ، والمصباح النير ٢ / ٥٧٢) .

قلت : ولعل المراد به : الثوب الحسن . والله أعلم .

والنوع الرابع : ما سقط عن العباد مع كونه مشروعاً في الجملة كقصر الصلاة في السفر .

إلى السارية يحبس^(١) نفسه على العبادة^(٢) .

فهذه الأمور رفعت عن هذه الأمة تكريماً للنبي ﷺ - رحمة عليهم .

قوله : والنوع الرابع ...

هذا هو النوع الأخير من أنواع الرخص ، ما سقط عن العباد بإخراج السبب من أن يكون موجبا للحكم في محل الرخصة مع كون ذلك الساقط مشروعاً في الجملة . فمن حيث سقط في محل الرخصة أصلاً ، كان نظير القسم الثالث ، فكان مجازاً بالنظر إلى محل الرخصة ، وشبه الحقيقة بالنظر إلى غير محلها ، فكانت جهة المجاز أقوى . ويسمى هذا النوع رخصة إسقاط على معنى أن حكم العزيمة فيها ساقط أصلاً ، وذلك مثل قصر صلاة المسافر رخصة إسقاط عندنا .

وقال الشافعي - رحمه الله - : القصر رخصة حقيقة ، والعزيمة هي الأربع حتى لو فات الوقت يقضى أربعاً سواء قضاها في السفر أو في الحضر ، وفي قول له / ^(٣) أن يقضى في السفر ركعتين دون الحضر ^(٤) .

(١) في ب (لحبس) .

(٢) ذكره : أبو السعود في تفسيره المسمى .

(إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٣ / ٢٨٠) .

(٣) ق ٩٥ / ب من ب .

(٤) قال الشيرازي : (إذا فاتته صلاة في السفر فقضاها في الحضر ، ففيه قولان :

قال في القديم : له أن يقصر ، لأنها صلاة سفر ، فكان قضاؤها كأدائها في العدد ، كما لو فاتته في الحضر فقضاها في السفر .

وقال في الجديد : لا يجوز له القصر وهو الأصح وإن فاتته في الحضر ، فقضاها في السفر ففيه قولان :

واحتمج بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ﴾^(١) ، شرع القصر بلفظ (لا جناح) وأنه للإباحة دون الإيجاب .

وبأن الوقت سبب للأربع والسفر سبب للقصر لا على رفع الأول وتغييره ، فإنه لو اقتدى بمقيم يلزمه الأربع ، ولو ارتفع لما لزمه كمصلي الفجر إذا اقتدى بمصلي الظهر فيعمل بأيهما شاء .

وعندنا : القصر رخصة إسقاط ، لأن السبب في حقه لم يبق موجبا إلا ركعتين فكانت الأخرى نافلة ، وخلط الناقل بالفرض (لا يحل قصدا)^(٢) وإنما جعلناها كذلك استدلالا بدليل الرخصة ، أى بدليل يوجب هذه الرخصة ، واستدلالا بمعنى هذه الرخصة .

أما الدليل فما روى عن علي بن ربيعة^(٣) الوالبي قال : « سألت عمر

== أحدهما : لا يقصر ، لأنها صلاة ردت من أربع إلى ركعتين ، فكان من شرطها الوقت كصلاة الجمعة .

والثاني : له أن يقصر وهو الأصح) .

(المذهب ١/ ١٤٥) .

(١) سورة النساء / ١٠١ . ونص الآية : ﴿ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ

الكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ .

(٢) في ب (قصدا لا يحل) .

(٣) هو : أبو المغيرة علي بن ربيعة الوالبي ، الكوفي ، من العلماء الأثبات ، حدث عن علي - رضي الله عنه - وغيره ، وروى عنه سعد بن عبيد الطائي وغيره ، وثقه ابن معين ، ولم أعثر على تاريخ وفاته .

انظر : (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٢٠ ، طبقات ابن سعد ٦/ ٢٢٦ ، وسير أعلام النبلاء ٤/ ٤٨٩) .

- رضى الله عنه - ما بالناس نقص الصلاة ولا نخاف شيئا ، وقد قال تعالى : ﴿إِنْ خِفْتُمْ﴾ ؟ فقال : أشكل على ما أشكل عليك ، فسألت رسول الله - ﷺ - فقال : « ان هذه ^(١) صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » ^(٢) . وفى بعض الروايات : (أنها صدقة) والضمير ، واسم الإشارة راجع إلى الصلاة المقصورة ، أو إلى القصر ، والتأنيث لتأنيث الخبر .

سمى القصر صدقة ، والتصدق بما لا يحتمل التملك إسقاط محض لا يحتمل الرد ، فلا يتوقف على قبول العبد ، فيكون معنى قوله : « فاقبلوا صدقته » فاعملوا بها ، واعتقدوها ، ألا يرى أنه لو قال ولى القصاص لمن عليه القصاص : تصدقت به عليك ، يسقط القصاص من غير قبول ؛ لأن معناه الإسقاط والساقط لا يحتمل الرد بالتصدق ، فالتصدق من الله تعالى أولى أن لا يحتمل الرد ، لأنه مفترض الطاعة ، وقد سمي الله تعالى الإسقاط تصدقا فى قوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ ^(٣) .

أما المعنى فوجهان :

أحدهما : إن الرخصة الحقيقية تثبت للعبد الخيار بين الإقدام على الرخصة

(١) ق ١٠٥ / ب من ب .

(٢) أخرجه : (مسلم ٤٧٨/١ ، والترمذى ٢٤٢/٥ - ٢٤٣ من حديث يعلى بن أمية قال : قلت لعمر بن الخطاب : ﴿ ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتُمْ أن يفتنكم الذين كفروا ﴾ (النساء / ١٠١) ، فقد أمن الناس .

فقال : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله - ﷺ - عن ذلك ؟

فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوا صدقته » .

أبو داود ٧/٢ ، والدارمى ٣٥٤/١ .

(٣) سورة البقرة / ٢٨٠ . والآية بكاملها : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَسِيرَةٍ وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرَ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ .

وبين الإتيان بالعزيمة ، لأن الرخصة للتيسير وفي العزيمة نوع يسر كما في الصوم في السفر ، أو فضل ثواب كما في الإكراه على الكفر ، فإذا لم يكن فيها فضل ثواب ولا نوع يسر ، سقطت لحصول المقصود بالرخصة ، فتعين اليسر فيها . وفيما نحن فيه تعين اليسر في القصر وهو ظاهر ولا يتضمن الإكمال فضل ثواب ؛ لأن الثواب في أداء ما عليه لا في أعداد الركعات .

ألا يرى أنه لا فضل للظهر على الفجر في الثواب ، ولا لظهر العبد على جمعة الحر ، والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم ، فوجب القول بسقوط الإكمال أصلا .

والثاني : أن التخيير لو ثبت لا يتضمن رفقا بالعبد ، والاختيار الخالي عن الفرق ليس إلا لله / ^(١) عز وجل ، فإنه يختار ما يشاء من غير جر نفع أو دفع مضرة ، فإثبات مثل هذا التخيير لا يليق بالعبد ؛ لأنه ينزع إلى الشركة فيما هو من خصائص الربوبية ، فيكون فاسدا .

ألا يرى أن الشرع تولى وضع الشرائع جبرا وفوض إلينا إقامتها اختيارا ، فأما أن يكون لنا شركة في النصب فلا، ولو كان القصر باختيار العبد كما قاله الخصم، يصير كأنه قال : أقصروا الصلاة إن شئتم ، فيكون تعليقا لمشيئتنا وتفويضا إلينا نصب الشريعة ، لأن الثبوت يصير مضافا إلى مشيئتنا كالطلاق والعتاق المعلق بالمشيئة لا يكون ثابتا قبل المشيئة فلا يجوز إضافة نصب الشريعة / ^(٢) إلينا ؛ لأنه شركة - نعوذ بالله من ذلك - بخلاف التخيير بين أنواع الكفارة ؛ لأن المكفر يختار ما هو الأرفق عنده وأيسر عليه .

(١) في ٩٦ / ١ من ح .

(٢) في ١٠٦ / ١ من ب .

وسقوط حرمة الخمر والميتة فى حق المضطر والمكروه .

قوله : وسقوط حرمة الخمر والميتة إلى آخره ...

اختلف العلماء فى حكم الميتة والخمر والتحذير ونحوها فى حالة الإضطرار : فقال بعضهم : لا يحل ولكن يرخص الفعل فى حالة الاضطرار إبقاءً للمُهْجَةِ^(١) كما فى الإكراه على الكفر وأكل مال الغير ، وهو رواية عن أبى يوسف وأحد قولى الشافعى - رحمهما الله - ^(٢) .

وذهب أكثر أصحابنا^(٣) : إلى أن الحرمة ترتفع فى هذه الحالة .

وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا صبر حتى مات ، وفيما إذا حلف لا يأكل حراما : فعند الفريق الأول لا يَأْتُم بالصبر ويَحْتَبَأكل هذه الأشياء فى هذه الحالة .

وعندنا : يَأْتُم ولا يَحْتَبَأ .

تمسك الفريق الأول : بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾^(٤) يعنى يغفر له ما أكل مما حرم حين اضْطُرَّ إليه . فدل إطلاق المغفرة على قيام الحرمة إلا أنه تعالى رفع المؤاخذه رحمة على عباده .

(١) المهجة : بضم الميم : الدم أو دم القلب ، والروح ، وهو المراد بها هاهنا . ينظر : (القاموس المحيط ١ / ٢١٥) .

(٢) راجع : (المجموع ٩ / ٣٩ - ٤٢ ، والمستصفى ١ / ٩٨ - ٩٩ ، والهداية ٢ / ٢٤٦) .

(٣) راجع : (الهداية فى المكان السابق ، وبدائع الصنائع ٧ / ١٧٦ ، والاختيار لتعليل المختار ٢ / ١٠٦ - ١٠٧) .

(٤) سورة البقرة / ١٧٣ . وأول الآية : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَحْلَى بِهِ لِلَّهِ ﴾ .

ولأن حرمة هذه الأشياء بناء على صفات فيها من الخبث والضرر ولا ينعدم تلك الصفات في حالة الضرورة ، فثبت محرمة كما كانت ورخص الفعل للضرورة .

ولنا قوله تعالى: ﴿وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه﴾^(١). فاستثنى حالة الضرورة ، والكلام المقيد بالاستثناء عبارة عما وراء المستثنى فيثبت التحريم في حالة الاختيار ، وقد كانت مباحة قبل التحريم فبقيت في حالة الضرورة على ما كانت ، وهذا على مذهب من جعل الأصل في الأشياء الإباحة قبل الشرع .

وأما على مذهب من قال : الحل والحرمة لا يعرفان إلا شرعا فقال : الاستثناء من الحظر إباحة ، فصار كأنه قال : هذه الأشياء محرمة في حالة الاختيار مباحة في حالة الاضطرار ، فيثبت الإباحة في هذه الحالة بالنص . ولا يلزم عليه استثناء إجراء كلمة الكفر في حالة الإكراه بقوله تعالى/^(٢) ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾^(٣) فإنه يدل على إباحته .

لأننا (نقول)^(٤) : لا نسلم أنه استثناء من الحظر ، بل هو استثناء من

(١) سورة الأنعام / ١١٩ . والآية بكاملها : ﴿ وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمعتدين ﴾ .

(٢) ق ٩٦ / ب من ح .

(٣) سورة النحل / ١٠٦ . والآية بكاملها : ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدرا فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ .

(٤) ساقطة من ح .

الغضب ، إذ التقدير : من كفر بالله من بعد إيمانه فعليهم غضب إلا من أكره ،
فيتنقى الغضب بالاستثناء ، ولا يدل انتفاؤه على ثبوت الحل .

وحرمه الخمر والميتة ثبت صيانة للعقل عن الاختلاط / (١) والبدن عن تعدى
خبث الميتة .

فإذا خاف بالامتناع فوات نفسه ، لم يستقم صيانة البعض بفوات
الكل ، فسقط (المعنى) (٢) المحرم ، فكان إطلاق الفعل فى هذه الحالة
إسقاطا للحرمه ، فإذا صبر حتى مات كان مضيعا دمه فيأثم ، فلم يكن
هذه الرخصة مثل سقوط الإصر والأغلال بل كانت دونه فى المجازية لما
قلنا .

فأما إطلاق اسم المغفرة مع الإباحة ، فباعتبار أن الاضطراب المرخص للتناول
يكون بالاجتهاد ، وعسى يقع تناول زائدا على قدر ما يحصل به سد الرمق
وبقاء المهجة ، إذا مثل من ابتلى بهذه الحالة يعسر عليه رعاية تناول بقدر
الحاجة ، والله تعالى ذكر المغفرة لهذا التفاوت .

وقيل : غفور بالعفو عن أكل من غير ضرورة ، رحيم برفع الإثم عند
الضرورة .

وقيل : غفور للذنوب الكبائر ، فكيف يؤاخذ بتناول الميتة عند الاضطراب ،

(١) ق ١٠٦ / ب من ب .

(٢) فى النسختين معا (معنى) بدون أل ، والأصوب ما أثبتناه .

والمعنى المحرم هو : صيانة العقل والنفس .

(الكشف للبخارى ٢ / ٣٢٣) .

وسقوط غسل الرجل فى مدة المسح .

رحيم بعباده فيما يتبعدهم به ^(١).

قوله : وسقوط غسل الرجل

أى : ومثل سقوط الحرمة فى الميتة ، وسقوط شطر الصلاة ، سقوط غسل الرجل فى مدة ^(٢)المسح ، لأن استتار القدم بالخف يمنع سراية الحدث إلى القدم ولا يجب غسل شيء من البدن بدون الحدث أصلا فى الطهارة الحكمية ، فيثبت أن الغسل ساقط وأن المسح شرع لليسر ابتداء ، لأن الواجب من غسل الرجل يتأدى به .

(١) راجع فى تفسير الآية المذكورة إلى : (أحكام القرآن لابن العربى ٥١/١ فما بعدها ، والجامع لأحكام القرآن ٢ / ٢١٦ فما بعدها ، وتفسير أبى السعود ١ / ١٩١ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ / ١٢٦ - ١٣٠ ، وأحكام القرآن لكيا الهراس ١ / ٦٢ فما بعدها)

(٢) وهى أى مدة المسح على الخفين يوم وليلة للمقيم ، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر عند جمهور العلماء من الحنفية والشافعية والحنابلة ، وجماعة من المالكية .

وقال الليث : يسمح ما بدا له من غير توقيت مسافرا كان أو مقيما ، وبمثله قال الإمام مالك فى المسافر ، وفى المقيم عنه روايتان : إحداهما : يسمح من غير توقيت .

والثانية : لا يسمح . على ما قاله ابن قدامة المقدسى .

وفى الكافى فى فقه أهل المدينة المالكية ما نصه :

(والمسافر والحاضر فى المسح على الخفين سواء ، يسمح كل واحد منهما ما بدا له من غير توقيت ...)

وقد روى عن مالك فى رسالته إلى هارون - هارون الرشيد - التوقيت فى المسح على الخفين ، ولا يثبت ذلك عنه عند أصحابه .

راجع فى ذلك : (الهداية ١ / ٤٠ ، والمغنى ١ / ٢٨٦ - ٢٨٧ ، وفتح العزيز - =

ألا يرى أنه يشترط أن يكون الرجل طاهرة وقت اللبس وأن يكون أوله الحدث بعد اللبس طارئا على طهارة كاملة .

ولو كان الغسل يتأدى بالمسح لما شرط ذلك ؛ لأن المسح حيثئذ يصلح رافعا للحدث كالغسل . فعرفنا أن الشرع أخرج السبب الموجب للحدث من أن يكون عاملا في الرجل (ما دامت)^(١) مستترة بالخف ، والخف مانع سراية الحدث إلى القدم ، لا أن ثبت الحدث في الرجل ويجب الغسل ثم ينوب المسح عنه إلا أن أصل السبب بقى موجبا في الجملة - كما في حال التخفيف ، فكانت رخصة إسقاط .

== المطبوع مع المجموع - ٣٦٤/٢ ، والكافي ١/ ١٧٦ - ١٧٧ ، والمبسوط للسرخسي ٩٨/١ - ٩٩ .

(١) في ب (ما في دامت) .

فصل الأمر والنهى بأقسامهما لطلب الأحكام المشروعة ولها أسباب تضاف إليها .

قوله : فصل الأمر والنهى إلى آخره . . .

قال عامة أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى وعامة المتكلمين - رحمهم الله - / (١) إن لأحكام الشرع أسبابا تضاف إليها ، والموجب للحكم فى الحقيقة والشارع له هو الله تعالى / دون (٢) السبب ، لأن الإيجاب إلى الشرع دون غيره ، وهو اختيار الشيخ أبى منصور - رحمه الله - .

وأنكر بعضهم الأسباب أصلا وقالوا : الحكم فى المنصوص عليه يثبت بالنص وفى غيره يتعلق بالوصف الذى جعل علة وأمانة لثبوت (٣) الحكم .

وقال جمهور الأشعرية : للعقوبات وحقوق العباد أسباب تضاف إليها ، فاما العبادات فلا تضاف إلا إلى إيجاب الله تعالى وخطابه (٤) .

(١) ق ٩٧ / ١ من ح .

(٢) ق ١٠٧ / ١ من ب .

(٣) أى : بإيجاب الله تعالى وإثباته ، لا أن الوجوب مضاف إلى الوصف حقيقة .

أنظر : (الميزان للسمرقندى ص ٧٤٦) .

(٤) راجع فى هذه الآراء إلى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣٣٩/٢ - ٣٤٠ ، وميزان الأصول ص ٧٤٥ - ٧٤٦ ،

والمحصول ج ٢ ق ١٧٩/٢ فما بعدها ، والمستصفى ٩٣/١ - ٩٤ ، ومنهاج

الوصول إلى علم الأصول لابن الحاجب بشرحيه : نهاية السؤل ومنهاج العقول

١/٥٤ - ٥٧ ، وإرشاد الفحول ص ٦ ، وروضة الناظر ص ٣٠ ، وشرح الكوكب

النير ١/٤٤٧ فما بعدها) .

من حدوث العالم .

متمسكين فى ذلك : بأن العبادات وجبت لله تعالى على الخلوص ، فتضاف إليه ، لانا ما عرفنا وجوبها إلا بالشرع ، وأما العقوبات ، فتضاف إلى الأسباب ؛ لأنها حاصلة بكسب العبد ، فتضاف إليه .

وبأن الواجب فى العبادات ، ليس إلا الفعل ووجوبه بالخطاب بالإجماع فلا يمكن إضافته إلى شىء .

فأما المعاملات ، فالواجب فيها شيان :

المال ، والفعل ، فيمكن إضافة وجوب المال إلى السبب ووجوب الفعل إلى الخطاب وكذا العقوبات ، فإن الواجب على الجانى ليس إلا تسليم النفس وتحمل العقوبة ، وإنما وجب الفعل على الولاة فيجوز أن يضاف ما وجب عليه إلى السبب ، وما وجب على الولاة إلى الخطاب حيث قيل : فاقطعوا أيديهم واجلدوهم .

فعلى هذا الطريق يجوز أن يضاف العبادات المالية إلى الأسباب عندهم أيضا .

احتج من أنكر السبب : بأن الموجب للأحكام هو الله تعالى ، كما أن موجب الأشياء المحسوسة وخالقها هو الله تعالى ، وصفة الإيجاب صفة خاصة له لا يجوز إتصاف الغير به كصفة التخليق ، فكان فى إضافة الإيجاب إلى الأسباب قطعه عنه سبحانه ، وذلك لا يجوز لكنه جعل بعض أوصاف النص علامة على الحكم فى الفروع مجازا لظهور أحكامه عندها .

واحتجت العامة : بأن الله تعالى شرع للعبادات أسبابا تضاف وجوبها إليها ، والموجب فى الحقيقة هو الله سبحانه ، كما شرع لوجوب القصاص

والوقت .

والحدود أسبابا يضاف إليها والموجب هو الله تعالى وثبت ذلك بإشارات النصوص .

فمن أنكر جميع الأسباب وأضاف الإيجاب إلى الله تعالى ، فقد خالف النص والإجماع وصار / ^(١) جبريا خارجا عن مذهب أهل السنة .

ومن أنكر البعض وأقر البعض ، فلا وجه له أيضا ؛ لأنه لما جازت إضافة بعض الأحكام إلى الأسباب بالدليل ، جاز إضافة سائرهما أيضا بالدليل .

وقولهم : لو أضيف الوجوب إلى الأسباب ، لزم أن لا يكون مضافا إلى الله تعالى ، فاسد ، لانا لا نجعل الأسباب موجبة بذواتها ، إذ الإيجاب / ^(٢) والإلزام لا يتصور إلا من مفترض الطاعة ، لكن السبب ما يكون موصلا إلى الحكم وطريقا إليه ، وإضافته إليه لا تمنع من إضافته إلى غيره .

وأما قولهم : وجوب الفعل بالخطاب بالإجماع .

فقلنا : إن الخطاب لطلب أداء ما وجب عليه بالسبب السابق بدون اختياره جبرا من الله تعالى ، بدليل وجوب الصلاة على من نام وقت الصلاة ، وعلى المجنون والمغمى عليه إذا لم يزد على يوم وليلة ، حتى يلزم القضاء مع أن الخطاب موضوع عنهم لفقد أهلية الخطاب ، وهو العقل والتمييز ، وكذا

(١) ق ١٠٧ / ب من ب ، والجبرى : منسوب إلى الجبر وهو : نفى الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى وتسمى حشوية أيضا عند الأشعرية .

انظر : أصناف الجبرية فى (الملل والنحل ١ / ٨٥ / ٨٦) .

(٢) ق ٩٧ / ب من ح .

الجنون إذا لم يستغرق شهر رمضان ، والإغماء والنوم وإن استغرقا لا يمنع وجوب الصوم ، حتى يجب القضاء وهو يعتمد سبق الوجوب والخطاب موضوع ، وكذا الزكاة تجب على الصبي عندهم والخطاب موضوع عنه .

وقال الفقهاء جميعا بوجوب العشر وصدقة الفطر عليه .

فعلم أن الوجوب فى حقنا مضاف إلى أسباب شرعية غير الخطاب ، ولهذا تجب الصلوات والصيامات متكررة .

وإن كان الأمر بالفعل لا يقتضى ^(١) التكرار - ، فعلم أن التكرار بسبب موجب لتكرره .

وإذا ثبت هذا فنقول : وجوب الإيمان بالله تعالى وصفاته وأسمائه بإيجابه تعالى إلا أن سببه فى الظاهر حدث العالم تيسيرا للعبد ، ثم حدث العالم يصلح سببا لوجوبه ؛ لأنه يدل على الصنعة والحدوث وهما يدلان على الصانع والمحدث ، وإليه أشار عمر - رضى الله عنه - : (أن البعرة تدل على البعير وآثار المشى تدل على المسير فهذا الهيكل العلوى والمركز السفلى أما تدلان على الصانع العليم الخبير) ^(٢) .

فكان حدث العالم سببا لوجوب الإيمان على من هو أهل له من الإنس والجن والملائك ؛ لأن الإيمان لا يتصور وجوبه على غير أهله ، إذ الحكم لا يثبت بدون الأهلية ، ولا وجود لمن هو أهله على ما أجرى الله تعالى (سته) ^(٣) إلا والسبب/ ^(٤) يلزمه ، إذ لا يتصور للمحدث شأن يكون غير محدث

(١) أى عند أكثر الأصوليين .

(٢) وقد نسب هذا الأثر إلى الإمام على بن أبى طالب - رضى الله عنه - أيضا .
انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٥٧) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ١٠٨ / ١ من ب .

فى شىء من الاوقات .

ولهذا قلنا : إن إيمان الصبى العاقل صحيح ، وإن لم يكن مخاطبا بالأداء الحال ؛ لأن الإيمان مشروع بنفسه لا يحتمل أن يكون غير مشروع وقد تحقق سببه فى حقه ووجد ركنه وهو التصديق والإقرار عن معرفة بمن هو أهله وهو الصبى العاقل الذى يناظر فى وحدانية الله تعالى ، فوجب القول بصحته .

وأما أهليته فإن الإيمان يتحقق عنه تبعا لأبويه .

هذا طريقة القاضى أبى زيد ومن تابعه (١) .

فأما المتقدمون من مشائخنا قالوا : سبب وجوب العبادات / (٢) نعم الله تعالى على كل واحد منا ، فالإيمان وجب شكرا لنعمة الوجود وقوة النطق ، وكمال العقل ، والصلاة وجبت شكرا لنعمة الأعضاء السليمة ، والصوم وجب شكرا لنعمة اقتضاء الشهوات والاستمتاع بها ، والزكاة شكرا لنعمة المال، والحج (شكرا (٣) لنعمة البيت ، فإنه تعالى أضافه إلى نفسه وجعله مآل الخلق لحرمته فجعلت زيارته أداء لشكر هذه النعمة ، وإل هذا الطريق مال صدر الاسلام وصاحب الميزان (٤) .

(١) انظر : (تقويم الأدلة ٣/ ٨٨٣ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠) .

(٢) ق ٩٨ / ١ من ح .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) راجع : (الميزان ص ٧٤٩ - ٧٥٠ ، والتوضيح والتلويح ص ٥٤٧ - ٥٤٨) .

وأيام شهر رمضان

وكذا وجوب الصلاة بإيجاب الله تعالى ، وسبب وجوبها فى الظاهر فى حقنا الوقت ، بدليل إضافتها إلى الوقت بحرف اللام وبدونها ، قال تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ ، والنسبة باللام أقوى وجوه الدلالة على تعلقها بالوقت ، لأن اللام للتعليل والاختصاص كما يقال : تطهر للصلاة ، وتأهب للشتاء ، ويقال : اتخذ فلان الضيافة لفلان أى بسببه .

وأما الإضافة بدون اللام ، فإجماعهم على إضافة هذه الصلوات إلى الأوقات يقال : صلاة الفجر ، وصلاة الظهر ، وصلاة العصر ونحوها .

والأصل فى الإضافة أن يكون بأخص الأوصاف ، وأخص الأوصاف الوجوب لأن معنى الثبوت بالسبب سابق على سائر وجوه الاختصاص ، فثبت أنه سببها ، ولهذا لا يجوز أداؤها قبل الوقت ويجوز فى الوقت ، ويتكرر بتكرره .

وكذا سبب وجوب الزكاة ملك المال الذى هو نصاب بدليل الإضافة إليه ، فيقال : زكاة السائمة ، وزكاة مال التجارة ، ويتضاعف الوجوب بتضاعف النصب فى وقت واحد ، ويجوز (تعجيلها) ^(١) على الحول بعد وجود النصاب ، وجواز الأداء لا يكون إلا بعد تقرر السبب ، غير أن الوجوب بصفة اليسر على ما بينا ، ولا يتم اليسر إلا إذا كان ناميا ولا غناء إلا بمضى الزمان ،

(١) فى النسختين معا (تعجيله) والصواب ما أثبتناه .

فأقيم الحول الممكن لاستمراء المال لاشتماله على الفصول الأربعة مقام النماء .
وكذا سبب وجوب / (١) صوم رمضان ، أيام صوم رمضان ، قال الله تعالى : ﴿ فمن شهد منكم الشهر فليصمه ﴾ .

اتفق المتأخرون على أن سبب وجوب الصوم ، الشهر ؛ لأنه يضاف إليه ويتكرر بتكرره ، ويصح الأداء بعد دخول الشهر فلا يصح قبله ، لكنهم اختلفوا بعد ذلك :

فذهب شمس الأئمة إلى أن السبب مطلق شهود الشهر ، حتى استوى فيه الأيام والليالي متمسكا بأن الشهر اسم لجزء من الزمان مشتمل على الأيام والليالي ، وإنما جعله الشرع سببا لإظهار فضيلة هذا الوقت ، وهي ثابتة للأيام والليالي جميعا .

والدليل عليه : أن من كان مقيما في أول ليلة من الشهر ثم جن قبل أن / (٢)
يصبح ومضى الشهر وهو مجنون ، ثم أفاق يلزمه القضاء .

وكذا المجنون إذا أفاق في ليلة من الشهر ، ثم جن قبل أن يصبح ، ثم أفاق بعد مضي الشهر يلزمه القضاء ، وكذا نية أدائه يصح بعد وجود الليلة الأولى (٣) .

فهذا كله دليل (على) (٤) أن السبب مقدر في حقه بما شهد من الشهر في حال الإفاقة .

وذهب القاضي أبو زيد ، وفخر الإسلام ، وأبو اليسر : إلى أن السبب أيام

(١) ق ١٠٨ / ب من ب .

(٢) ق ٩٨ / ب من ح .

(٣) راجع : (أصول الرخسى ١ / ١٠٤) .

(٤) ساقطة من ب .

والرأس الذى يمونه ويلى عليه .

الشهر دون الليالى أى الجزء الأول الذى لا يتجزأ من كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم ؛ لأن الله تعالى إذا جعل وقتا سببا للعبادة ، فذلك بيان شرف ذلك الوقت بحق تلك العبادة ، والعبادة فى الأداء دون الإيجاب ، فلمنه صنع الله تعالى ، فلم يستقم الوقت المتأفى للأداء شرعا ، سببا لوجوبه .

فعلم أن الأسباب هى الأيام دون الليالى ^(١) .

والجواب عن (كلام) ^(٢) شمس الأئمة : أن شرف الليالى باعتبار شرع الصوم فى أيامها لا بذاتها ، فكان تابعا ، أو شرفها باعتبار أنها أوقات لقيام رمضان ، وكلامنا فى شرف يحصل باعتبار السببية وذلك يحصل بأن يكون محلا لأداء مسببه .

وأما عدم سقوطه عن المجنون الذى لم يفق إلا فى جزء من الليلة (فلأنه) ^(٣) أهل للوجوب مع الجنون إلا أن الشرع أسقط عنه عند تضاعف الواجبات دفعا للخرج ، واعتبر الحرج فى حق الصوم باستغراق الجنون جميع الشهر ولم يوجد .

وأما جواز النية فى الليل ، فباعتبار أن الليل جعل تابعا لليوم فى حق هذا

(١) انظر : (الأسرار ٣ / ق ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، مخطوط رقم ٣٠٨٦ ، وتقويم الأدلة ص ٨٩ ، مخطوط رقم ١٨٢٢ ، وأصول البزدوى بكشف الأسرار للبخارى ٣٤٩/٢ ، والتلويح على التوضيح ص ٦٢٨ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٧٦/١ - ٤٧٧) .

(٢) فى ب (الكلام) وهو خطأ .

(٣) فى ح (فإنه) .

الحكم ضرورة تعذر اقتران النية بأول أجزاء الصوم ؛ لأنه وقت نوم وغفلة ،
فأقيمت النية في الليل مقام النية المقترنة بأول الصوم ضرورة ولا ضرورة فيما
نحن فيه .

وكذا وجوب صدقة الفطر رأس مؤنة / ^(١) والولاية سبب لوجوب صدقة الفطر
عندنا .

وعند الشافعي - رحمه الله - السبب : هو الوقت بدليل إضافته إليه ، ويقال :
صدقة الفطر ، وبدليل تكررها بتكرر الوقت في رأس واحد ^(٢) .

ولكننا نقول : الأصل في هذا الباب الرأس لا الوقت ، والصدقة جعلت مؤنة
شرعية ، والمؤنة الأصلية يتعلق بكونه مالك رأسه ووليه فكذا الصدقة ، وكذا
رأس غيره يلتحق برأسه بمؤنة الرأس بسبب المالكية والولاية ليصير كرأسه . كذا
في الأسرار ^(٣) .

فإذا عدت الولاية في حق المرأة والابن الزمن البالغ المعسر ، لم تجب
الصدقة على الزوج والاب وإن وجدت (المؤنة) ^(٤) ، (وإذا) ^(٥) عدت
المؤنة ، بأن كان للصغير مال حتى وجبت نفقته فيه ، لم تجب صدقته على
الاب / ^(٦) أيضا عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله - وإن وجدت
الولاية .

(١) ق ١٠٩ / ١ من ب .

(٢) راجع : (المهذب للشيرازي ١ / ٢٢٣) .

(٣) راجعه في : (٩٧ / ١ ب مخطوط رقم ٦٠٩٥ ، والهداية ١ / ١٨٨) .

(٤) في ح (الولاية) وهو خطأ .

(٥) مشطوية في ح :

(٦) ق ٩٩ / ١ من ح .

والبيت .

والدليل عليه قوله - ﷺ - : « أدوا عن تمونون » ^(١) وقوله - ﷺ - : « أدوا عن كل حر وعبد » ^(٢) ويبان ذلك : أن كلمة « عن » لانتزاع الشيء عن الشيء وتعديه منه ، فيدل على أحد الوجهين بالاستقراء :

إما أن يكون ما دخل عليه « عن » سببا ينتزع الحكم عنه كما يقال :

أدى الزكاة عن ماله أى بسببه ، ويقال : سمن عن أكل وشرب أى بسببهما ، فيكون معناه : أدوا الصدقة الواجبة الناشئة عن كذا .

(أو محلا) ^(٣) يجب الحق عليه ، فيؤدى عنه كالدية تجب على القاتل ثم تتحمل العاقلة عنه ، وهذا لا يجوز لاستحالة الوجوب على العبد ، لأنه ليس بمالك لشيء ، فاستحال تكليفه بما ليس فى وسعه .

والكافر ، لأنها قرينة ، وهو ليس من أهلها ، والفقير لأنه ليس على الخراب خراج ، فتعين أن المراد انتزاع الحكم عن سببه ، ولو كان الوقت سببا لما تضعف بتعدد الرأس فى الوقت ، فدل أن الرأس سبب والوقت شرط .
وأما الجواب عن قوله : أنها أضيف إلى الوقت .

قلنا : إنما أضيف إليه مجازا باعتبار أنه رمان الوجوب ، فإن الشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملازمة ، فأما تضعف الوجوب بتضعف الرأس ، فأمر حقيقى لا يقبل الاستعارة ، لأنها من أوصاف اللفظ ، وهذا ليس بلفظ ، والتضعاف

(١) سبق تخريجه فى ص ١٦٩ .

(٢) سبق تخريجه فى ص ٥٤٣ .

(٣) فى ح (ومحلا) .

والأرض النامية بالخارج تحقيقاً أو تقديراً .

بمنزلة المحكم / (١) في كونه دليلاً على السببية ؛ لأن لحكم لا يحتمل أن يتكرر بتكرر الشرط وأما تكرار الواجب عند تكرار الوقت ، فليس بتكرر الوقت بل باعتبار تكرار الحاجة ، إذ المؤنة أبداً يتكرر وجوبها بتكرر الحاجة ، فالشرع جعل يوم الفطر وقت الحاجة ، فإذا جاء يوم الفطر ، تجددت الحاجة فتجدد الوجوب لأجله لا للوقت ، كتجدد الزكاة باعتبار وصف النماء عند حلول الحول ، فيجعل الرأس كالتجدد باعتبار وصف المؤنة كما في المال .

وكذا سبب وجوب الحج ، البيت ، لأنه يضاف إليه ، قال الله تعالى : ﴿ والله على الناس حج البيت ﴾ والإضافة دليل السببية على ما سنبينه (٢) ، والوقت ، شرط الأداء ، وليس بسبب ، بدليل أنه لا ينسب إليه ولا يتكرر بتكرره .

وكذا سبب وجوب العشر : الأرض النامية بحقيقة الخارج ، وسبب وجوب الخراج : الأرض النامية بالنماء التقديرى .

وعند الشافعى - رحمه الله - سبب وجوب العشر الخارج ، والأرض سبب وجوب الخراج حتى أنهما يجتمعان في أرض واحدة ؛ لأن العشر يتعلق بالخارج ويتكرر بتكرره ، ولهذا لا يجوز تعجيله ، ولو كان الأرض هو السبب ، لجاز تعجيله كالخراج (٣) .

(١) ق ١٠٩ / ب من ب .

(٢) وذلك في (ص ٦٢٨ فما بعدها) .

(٣) راجع : (المهذب ١ / ٢١٣) .

ولنا / (١) أن العشر ينسب إلى الأرض ، يقال : عشر الاراضى ، والأرض توصف به .

يقال : أرض عشرية ، والشئ يضاف إلى سببه فى الأصل ، ويتصف السبب بحكمه ؛ ولأن العشر مؤنة الأرض أى : سبب بقائها ؛ لأن العشر يصرف إلى الفقراء والمقاتلة - إذا كانوا فقراء - والنصرة بالضعفاء كما قال - ﷺ - : « إنكم تنصرون بضعفائكم » (٢) والمقاتلة ؛ لأن الكفار لا يستولون بسببهم علينا فتبقى الأرض فى أيدي ملائكتها المسلمين (فلا) (٣) تخرج ، فكان الصرف إليهم صرفا إلى الأرض وإنفاقا عليها معنى . فهذا معنى المؤنة فى العشر ، وفيه معنى العبادة ؛ لأنه تصرف إلى الفقراء ، ولأن الواجب جزء من النماء ، قليل من كثير كالزكاة يتعلق بالمال الباقي بهذه الصفة ، فاشتمل على معنى العبادة والمؤنة ، ولكن المؤنة فيه أصل باعتبار الأرض وهو الأصل ، ومعنى العبادة تبع باعتبار / (٤) الوصف وهو النماء .

وأما الجواب عن قوله : يتكرر الواجب بتكرر الخارج .

قلنا : تكرار الواجب عند تكرار الخارج باعتبار تجدد الأرض به تقديرا . لا باعتبار أن الخارج سبب كما قلنا فى النصاب الواحد بتكرر الحول .
وعن قوله : لم يجز التعجيل .

(١) ق ٩٩/ب من ح .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٢٠٦/٤ ، وأحمد فى مسنده ١٩٨/٥ ، بلفظ :

« ابغونى ضعفاءكم فإنما ترزقون وتنصرون بضعفائكم » .

وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) فى ح (ولا يخرج) .

(٤) ق ١١٠ / أ من ب .

قلنا : لم يجز تعجيله قبل الخارج ؛ لأن الخارج لما جعل بمعنى السبب لوصف العبادة في العشر ، كان التعجيل قبله مفوتا لمعنى العبادة ومبطلا له لاستحالة حصول السبب قبل السبب ، ويصير مؤنة محضة ، وهو ليس كذلك ، وهذا تغير له ، فلا يجوز تعجيله ، ويصير تعجيله قبل الخارج كتعجيل الزكاة في الإبل الحوامل والعوامل قبل الإسماء ، بخلاف الخارج ، فإن تعجيله يجوز ؛ لأن النماء معتبر فيه تقديرا لا تحقيقا ، والواجب من غير جنس الخارج ، فصار مؤنة باعتبار الأصل وهو الأرض ، وعقوبة باعتبار الوصف وهو التمكن من الزراعة ؛ وذلك لأن الاشتغال بالزراعة عمارة الدنيا وإعراض عن الجهاد ، فيصلح سببا (للمذلة) ^(١) التي هي نوع عقوبة ؛ لأن عمارة الأرض من صنيع الكفار وعادتهم ، وقد ذمهم الله تعالى بذلك في قوله : ﴿ وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا ﴾ ^(٢) وقال - ﷺ - : « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنِ وَاتَّبَعْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ ، ذَلَلْتُمْ وَظَهَرَ عَلَيْكُمْ عَدُوْكُمْ » ^(٣) ، ورأى رسول الله

(١) في ب (للمذلة) .

(٢) سورة الروم / ٩ . والآية بكاملها : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ .

قال الإمام أبو السعود في تفسير هذه الآية ما نصه : (وفيه تهكم بهم حيث كانوا مقترين بالدنيا ، مفتخرين بمناعها ، مع ضعف حالهم وضيق عطنهم ، إذ مدار أمرها على التبط في البلاد والتسلط على العباد ، والتقلب في أكناف الأرض بأصناف التصرفات ، وهم ضعفة ملجؤون إلى واد لا نفع فيه يخافون أن يتخطفهم الناس) .

(تفسير أبي السعود ٧ / ٥٢) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٧٤٠ - ٧٤١) بلفظ : « إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنِ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ

الْبَقَرِ ، وَرَضَيْتُمْ بِالزَّرْعِ ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ ، سَلَطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا ، لَا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ » . وأحمد في مسنده (٢ / ٤٢ ، ٨٤) . والعينة بالكسر : ==

- ﷺ - من آلات الزراعة فى بيت فقال : « ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا »^(١).

ولهذا كان أصل الخراج على الكافر ؛ ولهذا لا يتبدأ على المسلم ، وجاز البقاء عليه باعتبار معنى المؤنة ؛ ولهذا لا يجتمع العشر والخراج فى أرض واحدة ، لأن كل واحد مؤنة وسيبها /^(٢) الأرض النامية ، وبسبب واحد لا يجب حكمان مختلفان .

قال - ﷺ - : « لا يجتمع فى أرض مسلم عشر وخراج »^(٣)

= السلف ، والمراد أن يبيع شيئا من غيره بضمن مؤجل ، ويسلم إلى المشتري ثم يشتره قبل قبض الثمن بضمن أقل مما باع به وينقده الثمن .

هذا وقد ذهب الجمهور إلى عدم جواز بيع العينة ، وخالفهم الإمام الشافعى وأصحابه .

انظر : (نيل الأوطار ٥ / ٢٣٤ ، والتحقيق الذى كتبه عزت عبيد الدعاس وعادل اليد على سنن أبى داود ٣ / ٧٤٠) .

(١) أخرجه : (البخارى ٣ / ٦٦) بلفظ « لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الذل » .

والجمع بين هذا الحديث ، وبين ما ورد فى فضل الزرع من قوله - ﷺ - : « ما من مسلم يفرس غرسا ويزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة » أن ذم الحرث محله ما إذا اشتغل به ، فضيع بسببه ما أمر بحفظه ، أو إذا جاور الحد . وقيل : هذا لمن يقرب من العدو ، فيشتغل بالزرع من الإعداد والاستعداد .

انظر : (تحقيق كتاب البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث ٣ / ٣٢٩ الذى كتبه الدكتور : حسين عبد المجيد هاشم) .

(٢) ق ١٠٠ / ١ من ح .

(٣) أخرجه : ابن عدى فى الكامل عن يحيى بن عنبسة . . وقال : يحيى بن عنبسة منكر الحديث . وقال ابن حبان : ليس هذا من كلام رسول الله - ﷺ - ويحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث ، لا تحمل الرواية عنه .

والصلاة .

وتعلق بقاء المقدور بالتعاطى

المقدور بالتعاطى .

قوله : والصلاة ...

أى : سبب وجوب الطهارة الصلاة ، واختلفوا فى سبب وجوب الوضوء ،
فقيل : سببه الحدث ، لقوله - ﷺ - : (لا وضوء إلا عن حدث) (١) ،
وحرف عن فى مثل هذا الموضع يدل على السببية ، كما قلنا فى قوله - ﷺ - :
« أدوا عمن تمونون » ؛ ولأنه يتكرر بتكرر الحدث ، ولا يتكرر بتكرر
الصلاة ، ولا معنى لقول من يقول : إنه لا يجتمع مع الوضوء ، فكيف يجعل
سببا له .

لأننا إنما جعلناه سببا لوجوبه / (٢) لا لحصوله . ولا نسلم أنه لا يجتمع مع
وجوبه ، والصحيح أن سبب وجوب الوضوء ، الصلاة أغنى وجوبها أو

== وفى كتاب : (الخراج لأبى يوسف ص ٢٤) قال عمر - رضى الله عنه - لعتبة بن
فرقد حين اشترى أرض خراج : (أد عنها ما كنت تؤدى) .

قال يحيى : وسمعنا عن عكرمة أنه قال : (لا يجتمع العشر والخراج) .

انظر : (نصب الراية ٣ / ٤٤٢ ، والخراج لأبى يوسف فى المكان السابق) .

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٥١ - ٥٢ تعليقا من حديث أبى هريرة رضى الله عنه
قال : « لا وضوء إلا من حدث » .

وابن ماجة ١ / ١٧٢ بلفظ : « لا وضوء إلا من صوت أو ربح » .

والدارمى ١ / ١٨٣ .

(٤) ق ١١٠ / ب من ب .

إرادتها ؛ لأنه يضاف إلى الصلاة شرعا وعرفا ، يقال : طهارة الصلاة ويجب
بوجوب الصلاة ويسقط بسقوطها ، ولا نسلم أن وجوب الوضوء يتكرر بتكرر
الحدث بل يتكرر بتكرر الصلاة إلا أن الحدث شرط وجوبه ، كالأستطاعة في
الحج ؛ لأن الغرض منه تحصيل صفة الطهارة لأجل الصلاة .

فإذا كانت هذه الصفة حاصلة لا يؤثر السبب في (إيجابه كاستقبال) ^(١) القبلة
وستر العورة ، وطهارة الثوب (إذا كانت) ^(٢) حاصلة لا يجب تحصيلها وإن
وجد السبب فكذا هنا .

قوله : وتعلق بقاء المقدور ...

أى : سبب شرعية المعاملات بقاء المقدور بتعاطيها أى بمباشرتها .

بيان ذلك : أن الله تعالى خلق هذا العالم وقدر بقاءه إلى قيام الساعة ،
وهذا البقاء إنما يكون ببقاء النفس وبقاء الجنس ، وبقاء الجنس بالتناسل وذلك
بإتيان الذكور والإناث فى مواضع الحرث ، فشرع له طريقا يتأدى به ما قدر الله
تعالى من غير أن يتصل به فساد وضياع ، وهو طريق الأزواج بلا شركة فى
المرأة ؛ لأن فى التغالب فسادا ، وفى الشركة ضياعا ، فإن الأب متى اشتبه
يتعذر إيجاب المؤنة عليه ، وليس للأم قوة كسب الكفايات فى أصل الجيلة .

وكذا لا طريق لبقاء النفس إلى أجله من غير إصابة المال بعضهم من
بعضهم ، وما يحتاج كل نفس لكفايتها ، لا يكون حاصلا فى يدها وإنما
يتمكن من تحصيله بالمال ، فشرع سبب اكتساب المال ، وهو التجارة عن
(تراضى) ^(٣) لما فى التغالب من الفساد : ﴿ والله لا يحب الفساد ﴾ ^(٤) .

(١) عبارة ب (اساب كاستقبال) وهو خطأ ولعله يكون من الناسخ .

(٢) فى ب (إذا كانت إذا) بزيادة (إذا) الثانية .

(٣) فى ب (تراضى) بالياء وهو خطأ .

(٤) سورة البقرة / ٢٠٥ ، وأول الآية : ﴿ وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها ==

للإيمان ، والصلاة والزكاة ، والصوم ، وصدقة الفطر ، والحج ، والعشر
والخراج ، والطهارة ، والمعاملات .

وأسباب العقوبات والحدود والكفارات ما نسبت إليه من قتل ، وزنا ، وسرقة
وأمر دائر بين الحظر والإباحة كالقتل خطأ والإفطار عمدا .

قوله : للإيمان هذا متعلق بقوله : من العالم ، وقوله : الصلاة متعلق
بقوله : والوقت ، وقوله : والزكاة متعلق بقوله : وملك المال ، وقوله :
والصوم متعلق بقوله : وأيام شهر رمضان ، وقوله : وصدقة الفطر متعلق / (١)
بقوله : والرأس الذى يمونه ويلى عليه ، وقوله : والحج متعلق

بقوله : والبيت ، وقوله : والعشر والخراج متعلقان بقوله : والأرض
النامية ، وقوله : والطهارة متعلق بقوله : والصلاة ، وقوله : والمعاملات
متعلق بقوله : وتعلق بقاء المقدور .

قوله : وأسباب العقوبات إلى آخره ...

اعلم ، أن سبب العقوبات والحدود ، والكفارات : ما يضاف إليه كالقتل
عمدا للقصاص / (٢) والرأس للجزية ؛ لأنها عقوبة وجبت على الكفر ، ولهذا
يضاف إليه فيقال : خراج الرأس أو جزية الرأس ويتضاعف بعدد الرأس ويتكرر
(بتكرر الحول) (٣) ، كتكرار الزكاة ، والزنا للرجم أو الجلد والسرقة للقطع ،

== ويهلك الحرث والنسل > .

(١) ق ١٠٠ / ب من ح .

(٢) ق ١١١ / أ من ب .

(٣) عبارة ح (بتكرر الرأس الحول) وهى غير سليمة .

وشرب الخمر والقذف للحد ، فإنها شرعت جزاء على الجنايات ، فكانت الجنايات هي المؤثرة في إيجابها ، فكانت أسبابا لها .

وسبب وجوب الكفارات التي هي دائرة بين العباداة والعقوبة ، ما أضيفت إليه من أمر دائر بين الحظر والإباحة مثل الفطر العمد في رمضان ، والقتل الخطأ ، وقتل الصيد في حالة الإحرام ، واليمين المنعقدة المنقضية بالحنث .

وإنما قلنا : إن الكفارات دائرة بين العباداة والعقوبة ؛ لأنها تتأدى بما هو عبادة كالصوم ، والإعتاق ، والصدقة ، ولهذا كانت النية فيها شرطا ، وفُوض أداؤها إلى من وجب عليه ليؤديها باختياره ، ولكنها لم تجب إلا أجزية على أفعال توجد من العبد فيها معنى الحظر كالحدود ، ولم تجب مبتدأ على وجه التعظيم كسائر العبادات ، وكان في معنى العقوبة ، إذ العقوبة هي التي تجب جزاء على ارتكاب المحظور الذي يستحق المأثم به .

وإذا كانت كذلك وجبت أن تكون أسبابها (مشتملة) ^(١) على صفة الحظر والإباحة ، ليكون معنى العباداة مضافاً إلى صفة الإباحة ، ومعنى العقوبة مضافاً إلى صفة الحظر ؛ لأن الأثر أبداً يكون على وفق المؤثر ، (ولذلك) ^(٢) لا يصلح المحظور المحض كالقتل العمد واليمين الغموس سببا لها .

ثم الإفطار العمد مباح من حيث إنه يلاقى فعل نفسه الذي هو مملوك له (ومحظور) ^(٣) من حيث إنه جنابة على الصوم ، فيصلح سببا للكفارة .

ولا يلزم عليه الإفطار بالزنا وشرب الخمر ، لأن الزنا وشرب الخمر ليسا بسببين لها ، بدليل أنه لو كان ناسيا لصومه ، لا تجب الكفارة ، وإنما الموجب

(١) في النسختين معا (مشتملا) والصواب : ما أثبتناه .

(٢) في ب (وكذلك) وهو خطأ .

(٣) في ج (ومحضور) وهو خطأ .

للكفارة الفطر ، والفطر من حيث إنه يلاقى فعل نفسه تمكنت فيه جهة الإباحة ولا تفاوت فى تحقق هذه الجهة بين أن يكون الإفطار بالزنا ، وشرب الخمر ، أو وقاع الأهل وشرب الماء ، ولم تعتبر هذه الشبهة فى سقوط الحد / (١) لأن الشبهة الدائرة هى التى تورث خللا فى الزنا وشرب الخمر ، وهى ليست بهذه المثابة ، كذا قيل .

وذكر فى الأسرار (٢) : إذا زنا فى رمضان / (٣) فذلك الزنا حرام فى نفسه لا لحق الصوم ، وحرام لغيره وهو الصوم ، فوجب بسبب كونه حراما فى نفسه الحد ، وبسبب المعنى الآخر الكفارة ؛ لأنه لما صار حراما لغيره بالنسبة إلى الصوم ، لابد من أن يأخذ شبهها بالمباح لهذه النسبة من حيث إن الغير لو لم يكن ، لما كانت هذه الحرمة ثابتة ، والكفارة متعلقة بهذه الحرمة .

وكذلك القتل الخطأ دائر بين الحظر والإباحة أيضا ؛ لأنه من حيث الصورة رمى إلى صيد أو إلى كافر ، وهو مباح ، وباعتبار ترك الثبوت أو باعتبار المحل هو محظور ؛ لأنه أصاب آدميا معصوما ، فيصلح سببا للكفارة .

وكذلك الاصطياد مباح فى الأصل ، وباعتبار الإحرام حرام ، فيكون مترددا بين الحظر والإباحة .

وكذا اجتمع فى اليمين المعقود الحظر والإباحة من وجهين :

أحدهما : أنها تعظيم الله تعالى وذلك مندوب ، ولهذا شرعت فى بيعة نصرة الحق ، فإنهم كانوا (يخلفون) (٤) فى البيعة مع النبى - ﷺ - وهى

(١) فى ١٠١ / أ من ج .

(٢) راجعه فى (١ / ٩٢) .

(٣) فى ١١١ / ب من ب .

(٤) فى ب (يخلفون) بالخاء المعجمة وهو خطأ .

وإنما يعرف السبب بنسبة الحكم إليه وتعلقه به ، لأن الأصل فى إضافة
الشيء إلى الشيء أن يكون سببا له ، وإنما يضاف إلى الشرط مجازا .
كصدقة الفطر وحجة الإسلام .

أيضا منهى عنها لقوله تعالى : ﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ﴾ (١)
أى : بذله فى كل حق وباطل .

والثانى : أن اليمين الصادقة عقد مشروع يحلف بها فى الخصومات ويلزمنا
شرعا (فكانت) (٢) مباحة إلا أنها تأخذ معنى الحظر باعتبار الحث ،
(فكانت) (٣) دائرة بين الحظر والإباحة ، وعلى هذا يخرج سائر الكفارات .
وقوله : وإنما يعرف السبب إلى آخره ...

اعلم أن السببية إنما تعرف بإضافة الحكم ، لأن الأصل فى إضافة الشيء إلى
الشيء أن يكون المضاف إليه سببا للمضاف وحادثا به كقولك : كسب فلان
أى : حدث بفعله واختياره ؛ وذلك لأن الإضافة لما كانت موضوعة للتمييز ،
كان الأصل فيها الإضافة إلى أخص الأشياء ، لتحصيل التمييز الكامل ،
وأخص الأشياء بالحكم سببه ؛ لأنه ثابت به ، (فكانت) (٤) الإضافة إليه
أصلا ، فأما الشرط فإنما يضاف إليه ، لأن الحكم يوجد عنده ، فشابه العلة
التي يوجد الحكم عندها ، فكانت الإضافة إليه مجازا ، والمعتبر هو الحقيقة .

(١) سورة البقرة / ٢٢٤ ، وآخر الآية ﴿ أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع
عليم ﴾ .

(٢) فى ب (وكانت) .

(٣) عبارة ب (وكانت) .

(٤) فى ب (وكانت) .

وبيان ذلك : أن الاختصاص يحصل بالتعلق ، وتعلق الحكم بالسبب أقوى من تعلقه بالشرط والظرف ؛ لأن اتصاله بالسبب اتصال الثبوت والوجود ، واتصاله بالشرط والظرف اتصال المجاورة ، ولا شك أن ذلك الاتصال بمقابلة اتصال الثبوت في حكم العدم ، فكان / (١) اتصاله بالسبب وتعلقه به حقيقيا ، واتصاله بالشرط مجازيا / (٢) فانصرفت الإضافة إلى هذا النوع من الاتصال والاختصاص ؛ لأنه حقيقة أو لأن الأصل في كل شيء الكمال .

قوله : كصدقة الفطر وحجة الإسلام ...

هذا نظير الإضافة إلى الشرط لما مر أن سبب الأول : الرأس ، وسبب الثاني : البيت ، والفطر والإسلام شرطا الوجوب .
والله أعلم (بالصواب) (٣) تمت أقسام الكتاب .

(١) في ١١٢ / أ من ب .

(٢) في ١٠١ / ب من ح .

(٣) زيادة من ب .

باب بيان أقسام السنة

الأقسام التى سبق ذكرها ثابتة فى السنة ، وهذا الباب لبيان ما تختص به السن .

وذلك أربعة أقسام :

(باب بيان أقسام ^(١) السنة)

إنما اختار لفظ السنة دون الخبر ، لأن لفظ السنة يطلق على قول الرسول - ﷺ - وفعله ، وعلى طريقة الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - وقد ألحق بآخر هذا القسم أفعال النبى - ﷺ - وأقوال الصحابة - رضى الله عنهم - فلذلك اختار لفظ السنة دون الخبر .

قوله : الأقسام التى سبق ذكرها ...

أى الأقسام التى سبق ذكرها من الخاص إلى المقتضى ، ثابتة فى السنة أعنى بها قول الرسول - ﷺ - ؛ لأن قوله - ﷺ - حجة كالكتاب .

(١) ما بين القوسين ساقط من ب ، وفيها يياض بقدر العبارة .

والسنة لغة : الطريقة مرضية كانت أو غير مرضية ، ومنه قوله - ﷺ - : « من سن سنة حسنة ، فله أجرها ... » الحديث وتسمى بها أيضا : العادة والسيرة . قال الفيومى : (السنة : السيرة حميدة كانت أو ذميمة) .

وقال الفيروزآبادى : (السنة : السيرة ... ومن الله تعالى حكمه وأمره ونهيه) . واصطلاحا : عرفها الأصوليون بما ذكره الشارح - رحمه الله - أونحوها منه . أما الفقهاء فقالوا : السنة ما واطب النبى - ﷺ - عليها مع الترك أحيانا . راجع : (شرح الكوكب المنير ١٥٩/٢ ، والمصباح المنير ٢٩٢/١ ، والقاموس المحيط ٢٣٩/٤ ، والتعريفات للجرجانى ص ١٢٢) .

وهو مستجمع لوجوه الفصاحة والبلاغة ، فتجرى فيه هذه الأقسام أيضا - كما فى الكتاب - ؛ لأن السنة فرع الكتاب فى الحجية ، إذ هى صارت حجة بالكتاب ، وتفارقه فى طرق الاتصال إلينا ، فإن الكتاب ليس له إلا طريق واحد وهو التواتر ، وللسنة طرق مختلفة كما ستقف عليها ، فكان هذا الباب لبيان ما يختص بها ، وهو الطرق المختلفة ، وما يتصل بالسنة ويختص بها .
وذلك أربعة أقسام^(١) بالاستقراء :

الأول : فى كيفية الاتصال . والثانى : فى الانقطاع .

والثالث : فى بيان محل الخبر الذى جعل الخبر فيه حجة .

والرابع : فى بيان نفس الخبر .

ولما كان هذا القسم كلاما فى الأخبار ، لابد من بيان حقيقة الخبر .

فتقول : الخبر^(٢) يطلق على قول مخصوص من الأقوال ، وعلى الإشارات الحالية والدلالات المعنوية كما يقال : أخبرتنى عيناك .

(١) أى أربعة تقسيمات ، فالأقسام بمعنى التقسيمات ، لأن هاهنا تقسيمات متعددة وتحت كل تقسيم أقسام ، لا أن الكل أقسام متباعدة بنفسها ، بل تجتمع أقسام تقسيم مع أقسام تقسيم آخر .

وذلك على طبق أصول الفقه ، لا أصول الحديث ، وإن اشتهر فى بعض الأسامي والقواعد .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢١/١ ، ٤/٢) .

(٢) هو بالتحريك : النبأ وجمعه أخبار . وقال الراغب الأصفهاني : الخبر : العلم بالأشياء المعلومة من جهة الخبر ، و . . . وأخبرت : أعلمت بما حصل لى من الخبر . وعرفه الجرجاني بقوله : هو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، وقال الخافظ ابن حجر العسقلاني : الخبر عند علماء هذا الفن : مرادف للحديث . وقيل : الحديث ما جاء عن النبى - ﷺ - ، والخبر ما جاء عن غيره ، ومن ثم قيل : لمن =

ولكنه حقيقة فى الاول ، لتبادر الفهم إليه عند الإطلاق (١).

واختلف فى تحديده :

فقل (٢): لا يحد ، لأنه ضرورى التصور ، إذ كل أحد يعلم ضرورة
الموضع الذى يحسن الخبر فيه ويفرق بينه وبين الموضع الذى / (٣) يحسن فيه
الأمر ، ولولا أن هذه الحقائق متصورة ضرورة ، لما كان كذلك (٤).

ورد بأن العلم الضرورى بالتفرقة (٥) بعد معرفتهما ، أما قبل ذلك فغير مسلم .

وقيل : هو الكلام الذى يدخل فيه الصدق والكذب .

== يشتغل بالتواريخ وما شاكلها : (الاخبارى) ولمن يشتغل بالسنة النبوية (المحدث)
وقيل : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل حديث خبر من غير عكس . ينظر :
(القاموس المحيط ١٧/٢ والصحاح ٦٤١ / ٢ ، وكتاب التعريفات ص ٩٦ ، ونزهة
النظر ص ١٨ - ١٩) .

(١) وبدليل : أن من وصل غيره بأنه مخبر أو أخبر ، لم يسبق إلى فهم السامع إلا القول .
(المحصول فى علم أصول الفقه ج ٢ ق ١ / ٣٠٧) .

(٢) قال الإمام تاج الدين السبكي : « وأبى قوم تعريفه كالعلم والوجود والعدم » . وقال
الجلال المحلى : « قيل : لأن كلا من الأربعة ضرورى ، فلا حاجة إلى تعريفه ،
وقيل : لعسر تعريفه » .

ينظر : (جمع الجوامع بشرحه فى حاشية العطار على جمع الجوامع ١٣٦/٢ -
١٣٧) . ويستتج من هذا أن اختلافهم فى هذا مبنى على اختلافهم فى حد العلم
والوجود ، والعدم ، هل هى تحد أم لا ؟

(٣) ق ١١٢ / ب من ب .

(٤) راجع : (المحصول فى علم أصول الفقه ج ٢ ق ٢ / ٣١٥) .

(٥) أى بين ما يحسن فيه الأمر وما يحسن فيه الخير (هامش ب) .

وقيل : (١) يدخله التصديق والتكذيب (٢).

وقيل : يحتمل الصدق والكذب . ورد بخبر الله ورسوله ﷺ - فإنه لا يدخلهما الكذب ولا يحتملانه .

ومختار البعض (٣) هو : ما تركب من أمرين حكم فيه بنسبة أحدهما إلى الآخر نسبة خارجية يحسن السكوت عليها .

فيد بحسن السكوت عليها ، لتخرج المركبات التقيدية . وقيد بالنسبة الخارجية ليخرج الأمر ونحوه إذ المراد بالخارجية أن يكون لتلك النسبة أمر خارجي بحيث يحكم بصدقها إن طابقتها / (٤) ، ويكذبها إن خالفته ، وليس للأمر ونحوه ذلك .

(١) القائل هو : (القاضى البيضاوى المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) . وهذا نصه :
(... فمحتمل التصديق والتكذيب خبر) .

(المنهاج فى شرحى البدخشى والإسنوى ١ / ١٩٣) .

(٢) وإنما عدل عن الصدق والكذب إلى التصديق والتكذيب ؛ لأن الصدق : مطابقة الواقع ، والكذب عدم مطابقته . ونحن نجد من الأخبار ما لا يحتمل الكذب كخبر الصادق ، وقولنا : محمد رسول الله - ﷺ - ، وما لا يحتمل الصدق كقول القائل : مسيلم صادق مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتكذيب ؛ لأن التصديق هو : كونه يصح من جهة اللغة أن يقال لقائله : صدق ، وكذلك التكذيب ، وقد وقع ذلك فالمؤمن صدق خبر الله تعالى ، والكافر كذبه .

(ينظر : شرح الإسنوى ١ / ١٩٥) .

(٣) أى بعض المتأخرين .

(كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٦٠) .

(٤) فى ١٠٢ / ١ من ح .

جامع الاستاذ
في شرح المنار للنسفي

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أبي

الكافي

المنزني سنة ١٢٩٩ هـ

تحقيق

بشرى الرضا بن الفيراني

المطبعة


وكتبة المطبعة في المنار

في القاهرة

جامع الزُّنار
في شرح المنار

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنّاشر

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية المكتبة ٢٢٠٥٧٤٩، ٤٤٠٥٧٤٥

المنوع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للمقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ٤٤٠٣٥٣ السريع: ٢٤١٩١١ الرز البرية: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

جامع السرائر

في شرح المنار
" للنسيكفي "

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الطائي

المتوفى سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور

فضيل الرحمن عبد الغفور الأفغاني

الجزء الثالث

الناشر

مكتبة نزار مصطفى الباز

الأول فى كيفية الاتصال بنا من رسول الله - ﷺ - وهو : إما أن يكون كاملا كالتواتر ، وهو : الخبر الذي رواه قوم لا يحصى عددهم ولا يتوهم نواطؤهم على الكذب .

ويدوم هذا الحد ، فيكون آخره كأوله ، وأوسطه كطرفيه .

قوله : القسم الأول إلى آخره ...

القسم الأول وهو كيفية الاتصال بنا من رسول الله - ﷺ - على ثلاث مراتب :

كاملا بلا شبهة . واتصال فيه ضرب شبهة . واتصال فيه شبهة صورة ومعنى .

أما الأول : بالتواتر .

والتواتر لغة : تتابع أمور (واحدا) ^(١) (بعد واحد) ^(٢) يقال : تواترت الكتب : أى جاءت (بعضها) ^(٣) فى أثر بعض ، وترا وترا من غير أن يقطع ومنه قولهم : جاؤوا تترى - أى متتابعين واحد بعد واحد ^(٤) .

(١) فى ب (واحد) من غير ألف فى الآخر .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى النسختين معا (بعضهم) والصواب ما أثبتناه ، لإرجاع الضمير إلى الكتب .

(٤) قال تعالى : ﴿ لقد جاءت رسلنا تترى ﴾ أى واحدا بعد واحد .

انظر : (الصحاح ٨٤٣/٢ ، والمصباح المنير ٦٤٦/٢ ، والقاموس المحيط ١٥٧/٣) . هذا وقد قال أبو منصور الجواليقي : (من غلط العامة قولهم : تواترت كتبك إلى أى : اتصلت من غير انقطاع ، وإنما التواتر : الشيء بعد الشيء بينهما انقطاع ، وهو تفاعل من التوتر ، وهو العود) .

انظر : (الكوكب المنير ٣٢٣/٢ - ٣٢٤ نقلا عنه) .

والتواتر : خبر جماعة مفيد بنفسه العلم بصدقه ^(١) .

وقيد بنفسه ليخرج الخبر الذى عرف صدق القائلين فيه بالقرائن الزائدة كخبر جماعة وافق دليل العقل أو دل - قول الصادق على صدقهم .

ثم اتفقوا على أن من شرطه تكثير المخبرين كثرة تمنع صدور الكذب منهم على سبيل الاتفاق والمواضعة ، وهى معنى قوله : لا يتوهم تواطؤهم : أى توافقه على الكذب .

وأن يكونوا عالمين لما أخبروا علما يسند إلى الحس لا إلى غيره كدليل العقل ، فإن أهل (مصر) ^(٢) لو أخبروا عن حدث العالم ، لا يحصل العلم بخبرهم .

وأن يكون المخبرون فى الطرفين والوسط (مستويين) ^(٣) فى الكثرة والاستناد إلى الحس ، وهذا معنى قول الشيخ : ويكون أوله كآخره وأوسطه كطرفيه .

واختلفوا فى أقل عدد يحصل العلم معه :

قيل : خمسة ؛ لأن ما دونها بيئة شرعية ^(٤) .

(١) انظر فى تعريف التواتر : (الأحكام لابن حزم ٩٣/١ ، وأصول السرخسى ٢٨٢/١ ، وتيسير التحرير ٣٠/٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٠ ، والأحكام للأمدى ٢٠/٢ - ٢١ ، وارشاد الفحول ص ٤٦ ، والحدود فى الأصول للباغى ص ٦١ ، وفواتح الرحموت ١١٠/٢) .

(٢) فى ب (المصر) .

(٣) فى ب (مستويين) بالياء الواحد .

(٤) وذلك كالأربعة ، فإنه يجوز للقاضى عرضها على الزكيين ، ليحصل عليه العلم ، ولو كان العلم حاصلًا بقول الأربع ، لما كان كذلك .

ينظر : (هامش ب . وكشف الأسرار للبخارى ٣٦١/٢) .

وقيل : اثنا عشر بعدد نقباء / ^(١) بنى إسرائيل لحصول العلم بقولهم .

وقيل : أربعون بقوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ ^(٢) . وكانوا أربعين ، فلو لم يفد قولهم العلم لم يكن حسبا لاحتياجه إلى من يتواترا به أمره .

وقيل سبعون لقوله تعالى : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ ^(٣) ولا يخفى أن (هذه) ^(٤) تحكمات ، وأن ما تمسكوا به ليس بشبهة فضلا عن حجة ، لأنها مع تعارضها وعدم مناسبتها المطلوب مضطربة إذ ما من عدد تفرض به حصول العلم لقوم إلا ويمكن أن لا يجعل العلم به لآخرين ، وللأولين فى واقعة أخرى .

فلو كان ذلك العدد هو الضابط لحصول العلم لما اختلف .

بل الصحيح أنه غير منحصر فى عدد مخصوص ، وضابطه : ما حصل العلم عنده .

فبحصول العلم الضرورى يستدل على أن العدد الذى هو كامل عند الله تعالى قد توافقوا على الأخبار .

والدليل على أنه غير منحصر : أنا نقطع بحصول العلم بخبر المتواتر من غير علم بعدد مخصوص أصلا ^(٥) .

(١) ق ١١٣ / أ من ب .

(٢) سورة الأنفال / ٦٤ .

(٣) سورة الأعراف / ١٥٥ . ونظام الآية : ﴿ لميقاتنا فلما أخذتهم الرجفة قال رب لو شئت أهلكهم من قبل وإياى ، أنهلكنا بما فعل السفهاء منا إن هى إلا فتتك تفضل بها من تشاء وتهدى من تشاء أنت ولينا فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين ﴾ .

(٤) فى ب (هذا) وهو خطأ .

(٥) راجع فى تلك الأقوال ومناقشتها : (الأحكام للامدى ٣٩ / ٢ - ٤١) ، والأحكام =

كنقل القرآن . والصلوات الخمس ، وأنه يوجب علم اليقين كالعيان .
علما ضروريا .

ثم لفظ المتن يشير إلى شروط /^(١) بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه ،
فقوله : لا يتوهم تواطؤهم وقوله : يدوم هذا الحد ، يشير كل واحد إلى
شرط متفق عليه كما ذكرنا .

وقوله : لا يحصى عددهم...

يشير إلى اشتراط خروج عدد المخبرين عن الإحصاء ، وهو مذهب قوم
لإمكان التواطؤ إذا كانوا محصين .

وعند الجمهور ليس بشرط ، فإن الحجيج وأهل الجامع لو أخبروا بواقعة
صدتهم عن الحج أو الصلاة ، يحصل العلم بخبرهم مع كونهم محصين .
وكان الشيخ إنما أشار إلى هذا . لأنه أقطع للاحتمال وأظهر في الإلزام على
الخصم ، لا لأنه شرط حقيقة لما ذكرنا .

كنقل القرآن : أى نظير المتواتر مثل نقل القرآن ، والصلوات الخمس ،
وأعداد الركعات ، ومقادير الزكاة ، ونحو ذلك .

قوله : وإنه يوجب علم اليقين

= لابن حزم ٩٤/١ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٦٠/٢ - ٣٦١ ، وشرح الجلال
المحلى على جمع الجوامع ١٢٠/٢ فما بعدها ، ومنهاج الوصول بشرحه - منهاج
العقول ونهاية السؤل ٢٢١/٢ فما بعدها ، والمعتمد ٥٦١/٢ ، ٥٦٥ ، وإرشاد
الفحول ص ٤٧ ، ونزومة النظر ص ١٩ - ٢٠ ، وفواتح الرحموت ١١٠/٢ ،
وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب ٥٤/٢ .

(١) ق ١٠١ / ب من ح .

أى : خبر المتواتر يوجب علم اليقين كالعيان وهو مذهب جمهور العقلاء
وذهب السمنية وهم قوم من عبدة الأوثان ^(١)، والبراهمة ^(٢)، وهم قوم من
منكرى الرسالة بأرض هند - إلى أن الخبر لا يكون حجة أصلا ولا يحصل
العلم به ، بل يوجب ظنا .

وذهب قوم من المعتزلة وأبو عبد الله الثلجى من الفقهاء إلى أنه يوجب علم
طمأنينة القلب لا علم / ^(٣) يقين ، يريدون (به) ^(٤) أن جانب الصدق
(يترجح) ^(٥) بحيث تطمئن إليه القلوب فوق ما تطمئن بالظن ، ولكن لا يتنfy
عنه توهم الكذب والغلط ^(٦) .

وهذا القول باطل ، لأنه يؤدى إلى الكفر ، فإن الأنبياء ومعجزاتهم لا يثبت
خصوصا فى زمننا - إلا بالنقل ، فحيث لا يثبت العلم بنبوتهم ، وهذا كفر
محض .

ثم الجمهور اختلفوا :

(١) قالوا : يقدم العالم وإبطال النظر والاستدلال ، وزعموا أنه لا معلوم إلا من جهة
الحواس الخمس ، وأنكر أكثرهم المعاد والبعث بعد الموت
ينظر : (الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٢٧٠) .

(٢) نسبة إلى (برهما) وهو لغة سنسكريتيه معناه : الله ، ويعتقد الهندوس أن رجال هذا
الدين (البرهمنية) يتصلون فى طبائعهم بعنصر البرهما . لذلك أطلق عليهم اسم
البراهمة .

ينظر : (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ٥٨ ، والملل والنحل ٢ / ٢٥٠) .

(٣) ق ١١٣ ب من ب .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب (ترجع) .

(٦) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣٦٢/٢ فما بعدها ، والمعتمد ٥٥١/٢ ،
والأحكام للأمدى ٢٢/٢ - ٢٧ ، والمستصفى ١٣٢/١ ، وأصول السرخسى
٢٨٣/١ ، ونيسر التحرير ٣١/٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩) .

فذهب عامتهم - إلى أنه يوجب علما ضروريا .
وذهب بعض^(١) المعتزلة وأبو بكر الدقاق من أصحاب الشافعي - رحمه الله - إلى أنه يوجب علما استدلاليا .

احتج من أنكر حصول العلم به يقينا : بأن المتواتر صار جمعا بالآحاد وخبر كل واحد محتمل للكذب حالة الانفراد ، وبانضمام المحتمل إلى المحتمل لا يزداد إلا الاحتمال ، إذ لو انقطع الاحتمال حالة الاجتماع ، انقلب الجائز ممتنا وهو محال .

ولأن الاجتماع يحتمل التواطؤ على الكذب كأخبار المجوس قصة^(٢) زرادشت^(٣) اللعين ، وأخبار اليهود صلب عيسى (عليه)^(٤) السلام .

واحتج الجمهور : بأن المتواتر بوصفه يوجب علم اليقين كالحس ، فإن /^(٥) العلم بالملوك الماضية والبلدان النائية الحاصل بالمتواتر مثل العلم الحاصل بالحس

(١) كابى الحسن البصرى ، وبه قال أبو القاسم الكعبى وأبو الخطاب أيضا .
انظر : (الأحكام للأمدى ٢ / ٢٧ ، وميزان الأصول ص ٤٢٤ ، والمعتمد ٢ / ٥٢ ، وشرح الجلال المحلى ٢ / ١٢٢ وأصول السرخسى ١ / ٢٩١ ، ونزهة النظر ص ٢٧ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٢٧) .

(٢) وهى : أن زرادشت اللعين خرج فى زمن ملك يسمى (كشتاسب) وادعى الرسالة ، وأمن به الملك ، وأطبقت المجوس على نقل معجزاته ، وقد كانوا أكثر عددا ، ثم كان ذلك كذبا بيقين ، إذ لو كان صدقا ، لزم منه صحة دعواه ، وهى باطلة بيقين .
ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٦٣) .

(٣) وهو : زرادشت بن يورشب الذى ظهر فى زمان كشتاسب بن لهراسب الملك ، وأبوه كان من أرييجان ، وأمه من الرى ، واسمها : دغدويه .
ينظر : (تفصيل مذهبه فى الملل والنحل للشهرستانى ١ / ٢٣٦ ، فما بعدها ، والكامل ١ / ١٤٥) .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) ق ١٠٣ / ١ من ح .

وإنكاره مكابرة .

وينوع من المعقول وهو: أن المتواتر إما أن يكون صدقا أو كذبا ، ولا يجوز أن يكون كذبا . لأنه إما أن يقع اتفاقا أو للتدين ، أو (للمواضعة) ^(١) منهم عليه ، أو لداع دعا إليه .

والأول فاسد . لأن صدور الكذب اتفاقا عن جماعة كثيرة مع اختلاف أماكنهم لا يتصور عادة . وكذا الثانى ؛ لأن اجتماعهم على الكذب تدنا مع كون العقل صارفا (عنه) ^(٢) وداعيا إلى الصدق ، وعدم دعوة الهوى والطبع إليه لعدم اللذة والراحة فى (نفس) ^(٣) الكذب ، أمر غير متصور عادة .

وكذا الثالث : لأن كثرتهم واختلاف همهم مانع عن المواضعة عادة .

وكذا الرابع : لأن الداعى إما الرغبة ، أو الرهبة ، وهذا الداعى لا يتصور شموله (فى) ^(٤) الجماعة العظيمة ، وإذ لم يجز أن يكون كذبا تعين كونه صدقا . إذ لا واسطة بينهما كذا فى الميزان ^(٥) .

وذكر الإمام فخر الدين الرازى : إن فتح باب الاستدلالات فى هذه المسألة يفضى إلى تطول الكلام / ^(٦) ويزداد ذاك إشكالات واعتراضات لا يتم المقصود إلا بالجواب القاطع عنها ، ولا يمكن الجواب عنها إلا بعد تدقيقات عظيمة ، ومن البين لكل عاقل أن علمه بوجود مكة ، ومحمد - ﷺ - أظهر من علمه

(١) فى ب (للمراضع) وهو خطأ ، والمواضعة : الموافقة .

(٢) فى ح (عنا) وهو خطأ .

(٣) فى ب (نفسك) وهو خطأ .

(٤) فى ح (إلى) .

(٥) انظره فى (ص ٤٢٥ - ٤٢٦) .

(٦) ق ١١٤ / ١ من ب .

(بصحة)^(١) الاستدلالات المذكورة فى هذه المسألة ، والتمسك بالدليل الخفى مع وجود الدليل الظاهر غير جائز ، فتبين به أن حصول العلم به ضرورى والتشكيك فى الضروريات باطل^(٢) .

واحتج من قال بأنه يوجب علما استدلاليا ، بأن الاستدلال ليس إلا ترتيب مقدمات صادقة وهو موجود فيه ؛ لأن العلم به لا يحصل إلا بعد أن يعلم أن المخبر عنه أمر محسوس ، وأن المخبرين جماعة لا حامل لهم على التواطؤ على الكذب ، وأن يعلم أن ما كان كذلك لا يكون كذبا ، فيلزم منه الصدق . ولأنه لو كان ضروريا لما اختلفوا فيه ، وحيث اختلفوا فيه ، علم أنه مكتسب .

واحتجت العامة^(٣) بأنه لو كان استدلاليا لاختص به من يكون من أهل الاستدلال . والحال أنه لا يختص ، فإن كل أحد يعلم فى صغره أباه وأمه بالخبر كما يعلمهما بعد البلوغ ، مع أنه لا يعرف الاستدلال أصلا ، وكذا العلم

(١) فى ح (لصحته) .

(٢) انظر : (المحصول ج ٢ ق ١ / ٣٣٦ - ٣٣٧) وهذا نص كلامه :

(. . . .) بل لما فتحنا باب المناظرة دق الكلام ، ولا يتم المقصود إلا بالجواب القاطع عن كل هذه الإشكالات ، وذلك لو أمكن فإنما يمكن بعد تدقيقات فى النظر عظيمة ومن البين لكل عاقل أن علمه بوجود مكة ، ومحمد - ﷺ - أظهر من علمه بصحة هذه الدلالة ، وإبطال ما فيها من الأقسام ، سوى القسم المطلوب ، وبناء الواضح على الخفى غير جائز ، فظهر أن الحق ما ذهبنا إليه : من أن هذا العلم ضرورى ، وحيث لا نحتاج إلى الخوض فى الجواب عن هذه الأسئلة ؛ لأن التشكيك فى الضروريات لا يستحق الجواب .

ومصادق العبارتين واحد .

(٣) القائلين بأنه يوجب علما ضروريا .

بالمملك الماضية والبلمان القاضية يحصل من غير استدلال / (١) من جهة العالم ،
وهو حد الضرورى .

ثم من يخالف فيه ، إنما يخالف لخطب فى عقله أو عناد ، ولو تركنا ما
علمنا ضرورة لمخالفتكم . للزمكم ترك المحسوسات بسبب خلاف
السوفسطائية (٢) .

(١) ق ١٠٢ / ب من ح .

(٢) قلت : سوفسطا اسم للحكمة الموهبة والعلم المزخرف ؛ لأن سوفطا .

معناه : العلم والحكمة . واسطا معناه : المزخرف والباطل والغلط .

ومنه اشتقت السفسطة كما اشتقت الفلسفة من سوفطا - أى محب الحكمة .

والسوفسطائية : طائفة من المعلمين ، متفرقين فى بلاد يونان ، اتخذوا التدريس
حرفة ، فكانوا يرحلون من بلد إلى بلد يلقون المحاضرات .

والمقياس الذى قامت عليه فلسفتهم هو : الإنسان مقياس كل شىء ، وتكاد فلسفة
(البرجماتزم) التى لا تريد أن تعترف بحقيقة فى ذاتها قرية الشبه جدا بتعاليم
السوفسطائيين . ولنا نخطئ إذا قلنا إنها سوفسطائية العصر الحديث ، ولا ريب أن
موضوع الخطأ عند (بروتاجوراس) قديما ، ومذهب (البرجماتزم) حديثا هو
الاعتماد على الحواس ونهماهل العقل . وانقسموا إلى ثلاث فرق مشهورة وهى :

١- العنادية : وهم الذين ينكرون حقائق الأشياء ويزعمون أنها أوهام وخيالات
باطلة .

ب - العندية : وهم الذين ينكرون ثبوت الأشياء ويزعمون أنها تابعة للاعتقادات حتى
إن اعتقدنا الشىء جوهرًا فجوهر ، أو عرضًا فعرض ، أو قديما فقديم ، أو
حادثًا فحادث .

ج - اللا إدريّة : وهم الذين ينكرون العلم بثبوت الأشياء ولا ثبوتها ويزعمون أنهم
شاكون ، وشاكون فى أنهم شاكون .

انظر : (شرح العقائد النسفية فى مجموع الفوائد البهية ١ / ٣٥ ، ٣٩ ، =

وقولهم : لا بد فيه من ترتيب المقدمات .

قلنا : لا يلزم من ترتيبها كون القضية الحاصلة بها نظرية ؛ لأن صورة الترتيب ممكنة فى كل ضرورى ، حتى فى أظهر الضروريات كقولنا : الشيء إما أن يكون ، وإما أن لا يكون . بأن يقال : الكون وهو : الوجود ، واللاكون وهو : العدم متقابلان ، فيمتنع اتصاف الشيء بهما ، فالشيء إما أن يكون وإما أن لا يكون . وذلك ، لأن إمكان صورة الترتيب لا يكفى فى كون العلم نظريا ، بل يحتاج مع ذلك إلى العلم بارتباط تلك المقدمات بالمطلوب ، وأنها الوسطة المفضية إليه .

وأما أخبار زرادشت اللعين ، فتخييل كله وما روى أنه أدخل قوائم الفرس فى بطنه / (١) قائما روى أنه فعل ذلك فى خاصة الملك وهو كشتاشب (٢) وصغار قومه ، دون كبارهم ، ولا فى الأسواق ومجامع الناس .

وذلك آية الوضع والاختراع ، إلا أن ذلك الملك لما رأى شهامته تابعه على التزويد ، فكان العلم به لغفلة التأمل ، لا لصحة الدليل .

وكذا أخبار اليهود مرجعها إلى الأحاد ، فإنهم كانوا سبعة نفر دخلوا عليه (٣) .

وأما المصلوب (٤) ، فإنه ينظر من بعيد ، ولا يتأمل فيه عادة ؛ لأن الطباع

== والفصل فى الملل والاهواء والنحل بهامشه ٤٣/١ .

(١) ق ١١٤ / ب من ب .

(٢) هو : ابن لهراسب ، كان ملكا زمان زرادشت ، فأمن به ، وأمر بجمع علماء أهل زمانه من بابل ، وإيران شهر ، وأمرهم بمحاورة زرادشت فناظروه .

(الملل والنحل لشهرستانى ٢٣٦/١ ، ٢٤١) .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أنه يتحقق من مثلهم - التواطؤ على الكذب .

(٤) هذا جواب سؤال مقدر تقديره : أن تواتر الخبر بينهم بالصلب ، والصلب مما ==

أو يكون اتصالا فيه شبهة صورة ، كالمشهور وهو ما كان من الأحاد فى

ينفر عنه ، مع أن الهيئة تتغير به أيضا ، فيتمكن فيه الاشتباه ، فعرفنا أن التواتر لم يتحقق فى صلبه .

ولئن سلمنا أن التواتر قد وجد فى قتل رجل وصلبه ، ولكن ذلك الرجل لم يكن عيسى - عليه السلام - وإنما (كان)^(١) مشبها به كما بين الله تعالى : ﴿ولكن شبه لهم﴾^(٢) ، وذلك جائز استدراجا ومكرا على قوم متعتين ، حكم الله تعالى بأنهم لا يؤمنون ، فكان محتملا مع أن الرواة أهل تعنت وعداوة ، فذلك دليل الاختراع ، فلم يثبت التواتر بمثله^(٣) .

قوله : أو يكون اتصالا فيه شبهة إلى آخره ...

المشهور^(٤) اسم لخبر كان من الأحاد فى الأصل - أى فى القرن الاول وهو

== يعاينه الجمع الغفير الذى لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ا

فاجاب عن ذلك : أنهم نقلوا الصلب بعد القتل ، والمصلوب بعد القتل لا يتأمل فيه الخ .

انظر : (الكشف للنسفى ٩ / ٢) .

(١) فى ح (كانوا) وهو خطأ .

(٢) سورة النساء / ١٥٧ . والآية بكاملها : ﴿وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفى شك منه ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقينا﴾ .

(٣) انظر قصة قتل الرجل الذى قتل بدل سيدنا عيسى - عليه السلام - وصلب ذلك الرجل ، ونجاة عيسى - عليه السلام - وكيفية رفعه إلى السماء فى (الجامع لاحكام القرآن ٩٩ / ٤ فما بعدها ، ٩ / ٦ - ١٠ ، وتفسير أبى السعود ٢ / ٢٥١ - ٢٥٢ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٢ / ٦ فما بعدها) .

(٤) المشهور لغة : المعروف - من الشهرة وهى : ظهور الشيء وانتشاره ، يقال : شهرتُ الحديث شهرا وشهرة أى أفضيته .

واصطلاحاً له معان :

==

الأصل ثم انتشر حتى نقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب ، وهم القرن
الثاني والثالث ومن بعدهم .

قرن الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - ثم انتشر فى القرن الثانى ،
حتى روته جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب .

وقيل : ما تلقته العلماء بالقبول ، والاعتبار للاشتهار فى القرن الثانى
والثالث لا القرون التى بعدهم ، فإن عامة أخبار الآحاد اشتهرت فى هذه
القرون ولا يسمى مشهورا .

ولما كان المشهور من الآحاد / ^(١) فى الأصل ، كان فى الاتصال ضرب

== ١- عند المحدثين وهو : ما رواه فى كل طبقة ثلاثة فأكثر من غير أن يتهى إلى
التواتر .

وقيل : إنه يكفى أن يكون الراوى فى الطبقة الأولى - وهم الصحابة - أقل من
ثلاثة .

٢- إنه قد يطلق على ما اشتهر مطلقا عما له أصل - أى إسناد واحد أو أكثر - وما
ليس له إسناد أصلا .

٣- عند الأصوليين وهو عبارة عما كان آحادا فى الأصل ثم انتشر فى القرن الثانى
والثالث مع تلقى الأمة له بالقبول تصديقا له وعملا بموجبه .

وبهذا يكون المشهور قسما بين المتواتر وبين خبر الآحاد ، كما هو رأى أكثر الحنفية
خلافًا للجصاص ومن معه ، فإنه جعل المشهور قسما من المتواتر . وعند الجمهور هو
قسم من أخبار الآحاد .

انظر : (المصباح المنير ١/ ٣٢٦ ، والقاموس المحيط ٢/ ٦٧ ، والتعريفات ص ٢١٤ ،
ونزهة النظر ص ٢٣ - ٢٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤٩ ، والأحكام للأمدى
٤٨/ ٢ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١/ ٢٩١ - ٢٩٣ ، والكشف للنسفى ٢/ ١٢) .

(١) ق ١٠٤ / ١ من ح .

وأنه يوجب علم طمأنينة .

شبهة صورة ، ولما تلقته الأمة بالقبول مع عدالتهم وتقبلهم فى الدين ، كان بمنزلة المتواتر . وأما حكمه : فقد اختلف فيه ، فقال بعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - : إنه لا يفيد إلا الظن كخبر الواحد ^(١) .

وقال الجصاص وجماعة من أصحابنا : إنه يثبت به علم اليقين كالمتواتر لكن بطريق الاستدلال لا بالضرورة ^(٢) . وإليه ذهب بعض ^(٣) أصحاب الشافعى - رحمه الله - .

وقال عيسى ^(٤) بن أبان من أصحابنا : إنه يوجب علم طمأنينة لا علم يقين ، فكان دون المتواتر فوق (خبر) ^(٥) الواحد / ^(٦) حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى التى هى تعدل النسخ ، وإن لم يجز النسخ به مطلقا ، وهو اختيار القاضى أبى زيد ، وشمس الأئمة ، وفخر الإسلام ، وعامة المتأخرين ^(٧) .

وقال أبو اليسر : حاصل الاختلاف راجع إلى الإكفار : فعند الفريق الأول

(١) راجع : (شرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، والأحكام فى أصول الأحكام للامدى ٤٩/٢ ، فما بعدها ، والمستصفى ١/١٤٥ - ١٤٦) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣٦٩/٢ ، وأصول السرخسى ٢٩٢/١ ، والكشف للنسفى ١٢/٢ ، وفواتح الرحموت ١١١/٢ - ١١٢) .

(٣) كابى إسحاق الإسفرائينى ، وابن فورك .

انظر (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ١٠٣/٣) .

(٤) سبق ترجمته ص ٢٨٢ .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) فى ١١٥ / أ من ب .

(٧) انظر : (التوضيح والتلويح ص ٤٦٣ ، وأصول السرخسى ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣ وأصول البزدوى فى الكشف للبخارى ٣٦٨/٢ - ٣٦٩) .

يكفر جاحده ، وعند الفريق الثانى لا يكفر (١).

ونص شمس الأئمة أنه لا يكفر جاحده بالاتفاق (٢). وإليه أشير فى الميزان (٣) أيضا، فعلى هذا لا يظهر أثر الاختلاف فى الأحكام .

وجه قول الفريق الأول: إن التابعين لما اجتمعوا على قبوله ، ثبت صدقه لأنه لا يتوهم اتفاقهم على القبول إلا بتعيين جانب الصدق فى الرواة ، ولهذا سمينا العلم به استدلاليا ، إلا أنه لا يكفر جاحده ، لأن إنكاره لا يؤدى إلى تكذيب الرسول - ﷺ - ؛ لأنه لم يسمع من الرسول - ﷺ - عدد لا يتصور اتفاقهم على الكذب ، وإنما يؤدى إلى تخطئة العلماء فى القبول واتهامهم بعدم التأمل فى كونه عن الرسول - ﷺ - غاية التأمل ، وتخطئتهم ليست بكفر ، بل هى بدع وضلال . بخلاف المتواتر ، فإن إنكاره يؤدى إلى تكذيبه - ﷺ - لأنه كالمسموع من فيه .

وجه قول الفريق الآخر : إن الرواة فى الأصل لم يبلغوا حد التواتر فيتمكن فيه شبهة لا محالة ، ولهذا لم يكفر جاحده ، ولا يمكن اعتبار هذه الشبهة فى سقوط العمل به ؛ لأن الشبهة الثابتة فى خبر الواحد، والقياس التى هى فوق هذه الشبهة ، لا يؤثر فى إسقاط العمل ، فهذه أولى ، فيجب اعتبارها فى حق العلم ، فلا يثبت به اليقين ، ولكن ثبت علم طمأنينة يقرب إلى اليقين فوق الظن ، الذى يحصل بخبر الواحد ؛ فلهذا يجوز الزيادة به على الكتاب مثل زيادة الرجم فى حق المحصن بقوله - ﷺ - : « الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة » (٤) وبرجمه - ﷺ - ماعزاً .

(١) راجع : (الكشف للبخارى ٣٦٨/٢) .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ٢٩٢/١) ، ونص شمس الأئمة يجعل الاختلاف لفظيا ، وأما كلام أبى اليسر ، فإنه يجعل الاختلاف حقيقيا) .

(٣) راجعه فى ص (٥٠٣) .

(٤) أخرجه : (مسلم ١٣١٦/٣ - ١٣١٧ ، وأبو داود ٥٧٠-٥٧١ /٤ ولفظه: «أخذوا ==

أو يكون اتصالاً فيه شبهة صورة ومعنى كخبر الواحد وهو : كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً لا عبرة للعدد فيه بعد أن يكون دون المشهور .

والمسح على الخفين بحديث المغيرة وغيره . والتابع فى صوم / (١) كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - : (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) على قوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وأرجلكم ﴾ ، وقوله عز اسمه : ﴿ فصيام ثلاثة أيام ﴾ ، فإن هذه النصوص مطلقة .

وليس ما ذكرنا من قبيل التخصيص ؛ لأن من شرطه عندنا أن يكون المخصص مثل المخصص منه فى القوة ، وأن / (٢) يكون متصلاً لا متراخياً ، ولم يوجد الشرطان جميعاً .

قوله : أو يكون اتصالاً فيه شبهة صورة ومعنى كخبر الواحد

أما صورة : فلأن اتصاله بالرسول - ﷺ - لم يثبت قطعاً .

وأما معنى : فلأن الأمة ما تلقته بالقبول . وهو : أى خبر الواحد كل خبر يرويه الواحد أو الاثنان فصاعداً ، ولا عبرة للعدد فيه بعد أن يكون دون المتواتر والمشهور .

وقوله : الواحد أو الاثنان

إشارة إلى رد قول من فرق بين الواحد والاثنين مثل الجبائى (٣) من المعتزلة ،

== عنى ، خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلاً : الشيب بالشيب جلد مائة ورمى بالحجارة ، والبكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ، والترمذى ٤ / ٤١ ، وابن ماجه ٢ / ٨٥٢ - ٨٥٣ .

(١) ق ١٠٤ / ب من ح .

(٢) ق ١١٥ / ب من ب .

(٣) هو : أبو على محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالدة الجبائى ، البصرى ، المعتزلى ، متكلم ، مفسر ، ولد بجبلاء بخورستان ، وإليه تنسب الطائفة الجبائية ، ==

وأنه يوجب العمل دون العلم اليقين بالكتاب والسنة ، والإجماع والمعقول .

فقبل خبر الاثنين دون الواحد مستدلا : بأن أمر الدين لما كان أهم من المعاملات ، كان أولى باشتراط العدد .

والى رد قول من اشترط عدد الأربعة متمسكا : بأن أمر الدين لما كان أهم يعتبر فيه أقصى عدد اعتبره الشرع فى الشهادة وهو الأربع^(١) .

إلا أنا نقول : إن قول الثانى لما لم يوجب زيادة علم لم يكن ثابتا بالأول ، لم يكن فى اشتراطه فائدة ، واشتراطها فى المعاملات على خلاف القياس . قوله : وأنه يوجب العمل

أى خبر الواحد يوجب العمل دون علم اليقين ، والطمأنينة . بل يوجب الظن وهو مذهب جملة الفقهاء وأكثر أهل العلم^(٢) .

ومن الناس من أبى جواز العمل به عقلا فى أمور الدين مثل الجبائى ، وجماعة من المتكلمين متمسكين : بأن صاحب الشرع قادر على إثبات ما شرع بأوضح دليل ، فأى ضرورة له فى التجاوز عن الدليل القطعى إلى ما لا يفيد إلا الظن ، بخلاف المعاملات ، فإن فيها ضرورة ، فإنا نعجز عن إظهار كل حق بطريق لا شبهة فيه ؛ فلهذا قبل خبر الواحد فيها .

= كان يقف فى أبى بكر وعمر: أيهما أفضل ؟ . من مؤلفاته: كتاب « الأصول ، والنهى عن المنكر ، والأسماء والصفات » ، ولد سنة (٢٣٥ هـ) . وتوفى سنة (٣٠٣ هـ) .

انظر : (معجم المؤلفين ١٠ / ٢٦٩ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ١٨٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ١٨٣ - ١٨٤) .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٠ - ٢١ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٣١ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٦٢ - ٣٦٤) .

(٢) وإليه ذهب الحنفية وأكثر الشافعية ، ومن معهم .

ينظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٢١ - ٣٢٢ ، وأصول البزدوى بشرحه للبخارى ٢ / ٣٧٠ ، والأحكام فى أصول الأحكام للأمدى ٢ / ٤٩ - ٥٠ ، وجمع الجوامع بشرحه فى حاشية العطار ٢ / ١٥٧ ، والمستصفى ١ / ١٤٥) .

ومنهم من منعه سمعا مثل القاساني^(١).

والروافضة^(٢)، مستروحين بقوله تعالى : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾^(٣) أى لا تتبع ما لا علم لك به . وخبر الواحد لا يوجب العلم ، فلا يوجب اتباعه فى العمل^(٤).

وذهب أكثر أصحاب أهل الحديث : إلى أن الأخبار التى حكم أهل الصنعة بصحتها ، يوجب علم اليقين ؛ لأنه لو لم يفد العلم ، لما جاز اتباعه لنهيته تعالى عن اتباع الظن بقوله : ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾ وقد انعقد الإجماع على وجوب الاتباع ، فيلزم إفادة العلم /^(٥) لا محالة ، وهذا معنى قول الشيخ .

(١) هو : أبو بكر محمد بن إسحاق القاساني ، نسب إلى قاسان (بلدة على ثلاثين فرسخا من أصبهان) وعامة العلماء يقولون : القاشاني - بالشين المعجمة ، والصواب أنه بالسين المهملة ، كما ضبطه ابن حجر العسقلاني فى (تبصير المتبهِ بتحرير المشتبه) . أخذ العلم عن داود الظاهري ، ولكنه خالفه فى مسائل كثيرة . من مؤلفاته : كتاب فى الرد على داود الظاهري فى إبطال القياس ، وكتاب فى إثبات القياس وغيرهما ، توفى سنة (بعد ٣٠٠ هـ) .

انظر : (الفهرست لابن النديم ص ٣٠٠ ، تبصير المتبهِ بتحرير المشتبه ١١٤٧/٣ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٩٨) .

(٢) فى ب (وأبى داود والروافضة) بزيادة (أبى داود) .

(٣) سورة الإسراء / ٣٦ . ونظام الآية : ﴿ إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ﴾ .

(٤) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٧٠) .

(٥) ق ١/١٠٥ من ح .

وقيل : لا عمل إلا عن علم بالنص ، فلا يوجب العمل أو يوجب العلم
لانتفاء اللازم أو لثبوت الملزوم .

وقيل (لا عمل الا عن علم بالنص) فلا يوجب العمل ، أو يوجب العلم ،
لانتفاء اللازم ، (هو العلم)^(١) أو لثبوت الملزوم (هو العمل)^(٢) .
(/)^(٣) وقوله : لانتفاء اللازم ، راجع إلى قوله : لا عمل إلا عن علم - يعنى
إذا انتفى اللازم وهو العلم ، يتبقى الملزوم وهو العمل)^(٤) .
وقوله : لثبوت الملزوم - راجع إلى قوله : أو يوجب العلم يعنى : لما ثبت
الملزوم وهو العمل بإجماع الصحابة - رضى الله عنهم - يثبت اللازم وهو
العلم ، لامتناع تحقق الملزوم بدون اللازم .
تمسكت العامة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، وفى بعض^(٥) نسخ المنار
والمعقول .

أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّهُ
لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ ﴾^(٦) فكان هذا أمراً بالبيان لكل واحد ، ونهياً عن الكتمان

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ح . وفيها زيادة (اللازم وهو العلم يتبقى الملزوم وهو العمل) بلا فائدة .
كما أن فى ب (الملزوم هو العمل) مكررة .

(٣) ق ١١٦ / أ من ب .

(٤) ما بين القوسين أى من : قوله (وقوله) إلى نهاية قوله : (وهو العمل) ساقطة من ح .

(٥) مثل نسخة المنار فى شرحه المسمى بكشف الأسرار للنسفى ١١٧ / ٢ ، وفى شرحه
للاجيون المسمى نور الأنوار (ص ١٧٨) .

(٦) سورة آل عمران / ١٨٧ وتام الآية : ﴿ فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً
فبئس ما يشترون ﴾ .

وهذه الآية الكريمة وإن كانت فى حق اليهود - لعنهم الله - فإنهم أمروا بالإيمان
بمحمد - ﷺ - ، وبيان أمره ، فكنتموا نعمته ، لكنها مع ذلك خير عام لهم ==

لما مر^(١) في الجمع المضاف إلى جماعة .

وهذا : لأن كل واحد إنما يخاطب بما في وسعه ، وليس في وسع كل واحد منهم جمعهم حالة البيان ذاهبين إلى كل واحد من الخلق شرقا وغربا بالبيان ، فيتعين أن الواجب على كل واحد منهم البيان ضرورة .

ولما فرض البيان على كل واحد ، دل أن السامع مأمور بالقبول منه والعمل به ، إذ أمر الشرع لا يخلو عن فائدة ، ولا فائدة سوى هذا .

وقوله تعالى : ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ... ﴾^(٢) الآية .

أوجب على كل طائفة خرجت من فرقة ، الإنذار ، وهو الإخبار المخوف عند الرجوع إليهم .

والثلاثة فرقة ، والطائفة منها : إما واحد أو اثنان ، فهذا يوجب^(٣) العمل بخبر الواحد أو الاثنین هاهنا ، وإذا وجب هنا ، وجب مطلقا ، إذ لا قائل بالفرق .

ولأن المتقدمين اختلفوا في تفسير الطائفة :

= ولغيرهم ؛ لأن العبرة لعموم اللفظ ، لا لخصوص السبب .

قال الحسن وقتادة - رحمهما الله - : هي في كل من أوتى علم شيء من الكتاب ، فمن علم شيئا فليعلمه ، وليأكم وكتمان العلم ، فإنه هلكة .

(الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٣٠٤) .

(١) راجع : (ص ٥٢٤ فما بعدها) .

(٢) سورة التوبة / ١٢٢ . والآية بكاملها : ﴿ فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون ﴾ .

(٣) يرى القاضي أبو بكر ، والشيخ أبو الحسن : أن الطائفة هاهنا واحد ، ويعترضون فيه بالدليل على وجوب العمل بخبر الواحد ، وهو صحيح ، لا من جهة أن الطائفة تنطلق على الواحد ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الأشخاص خبر واحد ، وأن مقابله وهو التواتر لا ينحصر بعدد .

(أحكام القرآن لابن العربي ٢ / ٣١ - ٣٢)

فقال محمد ^(١) بن كعب : هو اسم للواحد .
وقال عطاء ^(٢) : للثنين .
وقال الزهري ^(٣) : لثلاثة .

(١) هو : محمد بن كعب بن سليم . قال ابن سعد : محمد بن كعب بن حيان بن سليم
الإمام ، العلامة ، الصادق أبو حمزة . وقيل :

أبو عبد الله القرظي ، المدني ، من حلفاء الأوس ، وكان أبوه كعب من سبي بني
قريظة ، سكن الكوفة ثم المدينة ، كان ثقة ، عالما ، كثير الحديث ، ورعا وكان من
أئمة التفسير أيضا . توفي سنة (١٠٨ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (حلية الأولياء ٢١٢/٣ ، البداية والنهاية ٩/ ٢٥٧ ، سير أعلام النبلاء ٥ /
٦٥-٦٨ ، وشذرات الذهب ١/ ١٣٦) .

(٢) هو : عطاء بن أبي رباح أسلم . شيخ الإسلام ، مفتي الحرم ، أبو محمد القرشي
مولاهم ، ولد في خلافة عثمان - رضى الله عنه - إليه وإلى مجاهد انتهت فتوى أهل
مكة ، كان من أجلاء الفقهاء ، تابعي ، سكن مكة ، وكان من زهادها ، وروى عن
عائشة وأبو هريرة وابن عباس وغيرهم وروى عنه : مجاهد ، وعمرو بن دينار وقتادة ،
 وغيرهم . توفي سنة (١١٤ هـ) وقيل : (١١٥ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٢٦١-٢٦٣ ، طبقات ابن سعد ٥/ ٤٦٧ ، ميزان
الاعتدال ٣ / ٧٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٧٨-٨٨) .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله ، القرشي ، الزهري ، المدني
نزيل الشام ، الإمام العلم ، حافظ زمانه ، ولد سنة (٥٠ هـ) أو (٥١ هـ) ، له
نحو من ألفي حديث ، أو ألفين ومائتي حديث ، والنصف منها مستند . روى عن
سهل بن سعد ، وأنس بن مالك ، والسائب بن يزيد وغيرهم ، وروى عنه عطاء بن
أبي رباح وهو أكبر منه ، وعمر بن عبد العزيز ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .
فضائله كثيرة ، توفي سنة (١٢٤ هـ) وقيل (١٢٣ هـ) ، وشذ من قال : أنه توفي
سنة (١٢٥ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ١٧٧ - ١٧٩ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٩٤ ، وتهذيب
التهذيب ٩ / ٤٤٥ ، وشذرات الذهب ١ / ١٦٢) .

الحسن : لعشرة . ولم يقل أحد بالزيادة على عشرة . والخبر وإن
لا يخرج عن حيز الأحاد ، لبقاء توهم الكذب .
أن قول الطائفة موجب للعمل وإلا لا يقبل الدعوة .

أما السنة ، فقبول - رسول الله - ﷺ - خبر سلمان ^(١) وبريرة -رضى
عنهما - فى الهدية والصدقة ، والملوك يهدون إليه على أيدي الرسل وكان
يقبل قولهم ، والظاهر أن الإهداء منهم على أيدي قوم خرجوا عن حد الأحاد .
وقد اشتهر بطريق التواتر أنه بعث الافراد / ^(٢) إلى الآفاق لتبليغ الرسالة
وتعليم الأحكام : فبعث معاذًا إلى اليمن ، ودحية ^(٣) بكتابه إلى قيصر بالروم
و (أبو حذافة) ^(٤) السهمى بكتابه إلى كسرى ، وعمرو بن

(١) هو : أبو عبد الله سلمان بن الإسلام ، الفارسى ، سابق الفرس إلى الإسلام ،
صحاب النبى - ﷺ - وخدمه وحدث عنه ، أول مشاهده الخندق ، وشهد بقية
المشاهد وفتوح عراق ، وولى المدائن وكان ليلى ، حازما ، من عقلاء الرجال
وعبادهم ، قيل : إنه عاش (٢٥٠ سنة) وقيل : (٣٠٠ سنة) وقيل : ما زاد على
الثمانين . متابعه كثيرة جدا ، توفى سنة (٣٦ أو ٣٧ هـ) وقيل (٣٣ أو ٣٢ هـ)
انظر : (الإصابة ٢ / ٦٠ - ٦١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٥٣ فما بعدها ،
وحلية الأولياء ١ / ١٨٥ فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٥٠٥ فما بعدها) .
(٢) ق ١١٦ / ب من ب .

(٣) هو : دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي ، صحابى جليل مشهور أول مشاهده
الخندق ، وقيل : أحد ، وكان يضرب به المثل فى حسن الصورة ، وكان جبريل
- عليه السلام - ينزل على صورته ، وهو رسول النبى - ﷺ - إلى قيصر الروم ، وقد
شهد اليرموك ، ونزل دمشق وسكن المزة وعاش إلى خلافة معاوية - رضى الله عنه - .
انظر : (الإصابة ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٤٦٣ - ٤٦٥ ،
والجرح والتعديل ٣ / ٤٣٩ ، وأسد الغابة ٢ / ١٥٨) .

(٤) فى النسختين معا . (حذافة) والصواب ما أثبتناه ، وذلك لما ورد فى . (فتح ==

وأسماء^(١) بن زيد ، وأبا عبيدة^(٢) بن الجراح ، وغيرهم ممن يطول ذكرهم .

ولأنما بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه ، وليقيموا الحجة .

ولم يذكر في موضع ما أنه بعث في وجه واحد عددا يبلغون حد التواتر ، ولو احتاج في كل رسول إلى إنفاذ عدد التواتر معه لم يف بذلك جميع الصحابة ولا خلت دار هجرته عن أصحابه ، وتمكن منه أعداؤه ، وذلك وهم باطل قطعاً .

فتبين بهذا أن خبر الواحد موجب (العمل)^(٣) مثل المتواتر ، وهذا دليل

(١) هو : أبو محمد أسماء بن زيد بن حارثة بن شراحيل ، ويقال : أبو زيد ولد في الإسلام ، ومات النبي - ﷺ - وله (٢٠ سنة) .

وقيل : (١٨ سنة) وكان قد أمره على جيش عظيم ، فمات النبي - ﷺ - قبل أن يتوجه ، فأنفذه أبو بكر ، وكان عمر يجله ويكرمه ، واعتزل أسماء الفتن بعد قتل عثمان إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية .

انظر : (الإصابة ٤٦/١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٤/١ - ٣٦ ، وسير أعلام النبلاء ٤٩٦/٢ فما بعدها) .

(٢) هو : عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال ، القرشي ، الفهري ، أبو عبيدة بن الجراح ، مشهور بكنته ، وبالنسبة إلى جده ، أسلم مع عدد من الصحابة قبل أن يدخل النبي - ﷺ - دار الأرقم ، هاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا وما بعدها أمين هذه الأمة ، فتح أكثر الشام على يديه ، مناقبه كثيرة جدا ، توفي سنة (١٨ هـ) في طاعون عمواس بالشام ، وأوصى أن يدفن حيث قضى ، وذلك بفعل من أرض أردن .

وقيل : إن قبره بيسان .

انظر : (الإصابة ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢/٣ - ٤ ، وأسد الغابة ١٢٨/٣ - ١٣٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/١ فما بعدها) .

(٣) في ب (العلم) وهو خطأ .

وأسامة^(١) بن زيد ، وأبا عبيدة^(٢) بن الجراح ، وغيرهم ممن يطول ذكرهم .
ولمّا بعث هؤلاء ليدعوا إلى دينه ، وليقيموا الحجة .

ولم يذكر في موضع ما أنه بعث في وجه واحد عددا يبلغون حد التواتر ،
ولو احتاج في كل رسول إلى إنفاذ عدد التواتر معه لم يف بذلك جميع
الصحابة ولا خلت دار هجرته عن أصحابه ، وتمكن منه أعداؤه ، وذلك وهم
باطل قطعاً .

فتبين بهذا أن خبر الواحد موجب (العمل)^(٣) مثل المتواتر ، وهذا دليل

(١) هو : أبو محمد أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل ، ويقال : أبو زيد ولد في
الإسلام ، ومات النبي - ﷺ - وله (٢٠ سنة) .

وقيل : (١٨ سنة) وكان قد أمره على جيش عظيم ، فمات النبي - ﷺ - قبل أن
يتوجه ، فأنفذه أبو بكر ، وكان عمر يجله ويكرمه ، واعتزل أسامة الفتن بعد قتل
عثمان إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية .

انظر : (الإصابة ٤٦/١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٤/١ - ٣٦ ، وسير أعلام
النبل ٤٩٦/٢ فما بعدها) .

(٢) هو : عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال ، القرشي ، الفهري ، أبو عبيدة بن
الجراح ، مشهور بكنته ، وبالنسبة إلى جده ، أسلم مع عدد من الصحابة قبل أن
يدخل النبي - ﷺ - دار الأرقم ، هاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا وما بعدها أمين
هذه الأمة ، فتح أكثر الشام على يديه ، مناقبه كثيرة جدا ، توفي سنة (١٨ هـ) في
طاعون عمواس بالشام ، وأوصى أن يدفن حيث قضى ، وذلك بفحل من أرض
أردن .

وقيل : إن قبره ببيسان .

انظر : (الإصابة ٢٤٤/٢ - ٢٤٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢/٣ - ٤ ، وأسد
الغابة ١٢٨/٣ - ١٣٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥/١ فما بعدها) .

(٣) في ب (العلم) وهو خطأ .

جبير ، ونافع ^(١) بن جبير ، وطاوس ، وسعيد ^(٢) بن المسيب ، وفقهاء الحرمين ،
وفقهاء الكوفة ، وفقهاء البصرة ، وتابعيهم ، وعليه جرى من بعدهم من
الفقهاء من غير إنكار عليهم من أحد في عصر .

وكذا الإجماع منعقد على قبول خبر الواحد في المعاملات مع أنه قد يترتب
على خبر الواحد من المعاملات ما هو حق الله تعالى كما في الإخبار بطهارة
الماء ونجاسته ، والإخبار أن الشيء أو هذه الجارية أهدى إليك فلان .

وأجمعوا على قبول قول المفتي للمستفتي مع أنه قد يجيب بما بلغه من
الرسول - ﷺ - بطريق الآحاد ، فإذا أجاز القبول فيما ذكرنا من أمور الدين
والدنيا ، / ^(٣) جاز في سائر المواضع .

وما ذكروا من الفرق بين المعاملات وأخبار الدين ، ليس بصحيح ، لأن

(١) هو : نافع بن جبير بن مطعم بن عدى ، القرشي ، المدني ، الفقيه الإمام ، الحجة ،
يكنى أبا محمد ، وقيل : أبا عبد الله ، كان من خيار الناس في وقته ، وكان يحج
ماشيا وراحته تقاد معه ، فضائله كثيرة توفي سنة (٩٩ هـ) .

انظر : (البداية والنهاية ١٨٦/٩ ، وتهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠ ، وسير أعلام
النبلاء ٥٤١/٤ - ٥٤٣) .

(٢) هو : أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، القرشي المدني ، أحد
الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان سيد التابعين ، جمع بين الحديث والفقه ، والزهد و
العبادة . ولد لستين مضئا من خلافة عمر - رضى الله عنه - وقد لقي جماعة من
الصحابة كسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وغيرهما ، فضائله كثيرة ، توفي
سنة (٩١ هـ) وقيل : غير ذلك .

انظر : (وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ - ٣٧٨ ، طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، والنجوم
الزاهرة ٢٢٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ فما بعدها) .

(٣) في ١١٧ / ١ من ب .

والراوى إن عرف بالفقه والتقدم فى الاجتهاد كالخلفاء الراشدين والعبادة ،

الضرورة متحققة فى الأخبار كتحققها فى المعاملات ؛ لأن المتواتر لا يوجد فى كل حادثة فلو رد خبر الواحد لتعطلت الاحكام .

وأما الجواب عن تمسكهم بالآية فنقول : لانسلم أن المراد منها المنع عن اتباع الظن مطلقا ، بل المراد عن اتباعه فيما هو المطلوب منه العلم اليقيني من أصول الدين أو فروعه .

وقيل : المراد منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق ، على أن ما اتبعنا الظن فيه ، وإنما اتبعنا الدليل القاطع الذى يوجب العمل بخبر الواحد من الآية والسنة المتواترة ، والإجماع .

وما حكى عن بعض^(١) المحدثين أنه يوجب العلم ، لعلهم أرادوا / (٢) أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، إذ العمل بخبر الواحد معلوم الوجوب بدليل قاطع أوجبه ، أو سموا الظن علما ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم " والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن .

قوله : والراوى إن عرف بالفقه

اعلم أن الراوى نوعان : معروف ، ومجهول :

(١) كالإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه كما نقله الشيخ يحيى الرهاوى فى حاشيته على ابن ملك (ص ٦٢١ - ٦٢٢) . وقال الشوكانى : (وقال أحمد بن حنبل : إن خبر الواحد يفيد بنفسه العلم) (إرشاد الفحول ص ٤٨) ، وذكر البخارى : أن الإمام أحمد قال : (إن خبر الأحاد يفيد العلم ضرورة ، وقال داود : يفيد العلم استدلالا) (كشف الأسرار ٣٧١/٢ ، وأصول السرخسى ٣٢١/١ - ٣٢٩ ، والاحكام لابن حزم ١٢١/١ ، والاحكام للأمدى ٣٢/٢ ، والكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٢٥ - ٢٦) .

(٢) ق ١٠٦ / ١ من ح .

قطعى لا يبقى معه عذر فى المخالفة ، كذا ذكر الغزالى^(١) وصاحب القواطع .

وأما الإجماع : فهو أن الصحابة عملوا بالآحاد وحاجوا بها فى وقائع خارجة عن الحصر من غير تكير منكر ، فكان ذلك منهم إجماعا على قبولها وصحة الاحتجاج بها .

فمنها ما اشتهر من عمل على برواية المقداد^(٢) فى حكم المذى .
ومنها ما تواتر أن يوم^(٣) السقيفة لما احتج أبو بكر - رضى الله عنه - على

(١) انظر : (المستصفى ١/١٤٧ ، وقواطع الأدلة ق ١٠٨ ميكروفيلم رقم ٢١٧٧ ، والاحكام للأمدى ٨٧/٢) .

(٢) هو : المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك ، يكنى أبا الأسود . وقيل غير ذلك ، ونسب إلى الأسود بن عبد يغوث بن وهب بن عبد مناف الزهرى ، لأنه كان تبناه وحالقه فى الجاهلية ، فقيل : المقداد بن الأسود ، أسلم قديما ، كان من الفضلاء النجباء الكبار الخيار من أصحاب رسول الله - ﷺ - هاجر الهجرتين وشهد بدرا والمشاهد بعدها ، حدث عن النبى - ﷺ - وروى عنه : على وأنس ، وعبيد الله بن عدى ، وغيرهم ، وتوفى سنة (٣٣ هـ) .

انظر : (الإصابة ٣/٤٣٣ - ٤٣٤ ، والاسمعياب بذيّل الإصابة ٣/٤٥١ - ٤٥٤ والتاريخ الكبير ٨/٥٤ ، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٥ - ٣٨٩) .

(٣) وهو يوم قبض فيه رسول الله - ﷺ - سنة (١١ هـ) ولم يفرغ من أمره حتى اجتمع الانتصار بأشرافهم وانحازوا إلى سعد بن عبادة فى سقيفة بنى ساعدة واعتزل على - رضى الله عنه - ومن معه فى بيت فاطمة ، وانحاز بقية المهاجرين إلى أبى بكر - رضى الله عنه - وبدأ البحث فى انتخاب خليفة لرسول الله - ﷺ - إلى أن اتفق الفريقان (المهاجرون والانتصار) على انتخاب أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - خليفة له - ﷺ - .

جبير ، ونافع ^(١) بن جبير ، وطاوس ، وسعيد ^(٢) بن المسيب ، وفقهاء الحرمين ، وفقهاء الكوفة ، وفقهاء البصرة ، وتابعيهم ، وعليه جرى من بعدهم من الفقهاء من غير إنكار عليهم من أحد في عصر .

وكذا الإجماع منعقد على قبول خبر الواحد في المعاملات مع أنه قد يترتب على خبر الواحد من المعاملات ما هو حق الله تعالى كما في الإخبار بطهارة الماء ونجاسته ، والإخبار أن الشيء أو هذه الجارية أهدى إليك فلان .

وأجمعوا على قبول قول المفتي للمستفتي مع أنه قد يجيب بما بلغه من الرسول - ﷺ - بطريق الأحاد ، فإذا أجاز القبول فيما ذكرنا من أمور الدين والدنيا / ^(٣) جاز في سائر المواضيع .

وما ذكروا من الفرق بين المعاملات وأخبار الدين ، ليس بصحيح ، لأن

(١) هو : نافع بن جبير بن مطعم بن عدي ، القرشي ، المدني ، الفقيه الإمام ، الحجة ، يكنى أبا محمد ، وقيل : أبا عبد الله ، كان من خيار الناس في وقته ، وكان يحج ماشيا وراحته تقاد معه ، فضائله كثيرة توفي سنة (٩٩ هـ) .

انظر : (البداية والنهاية ١٨٦/٩ ، وتهذيب التهذيب ٤٠٤/١٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥٤١/٤ - ٥٤٣) .

(٢) هو : أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب ، القرشي المدني ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان سيد التابعين ، جمع بين الحديث والفقه ، والزهد و العبادة . ولد لستين مضتا من خلافة عمر - رضي الله عنه - وقد لقي جماعة من الصحابة كسعد بن أبي وقاص وأبي هريرة وغيرهما ، فضائله كثيرة ، توفي سنة (٩١ هـ) وقيل : غير ذلك .

انظر : (وفيات الأعيان ٣٧٥/٢ - ٣٧٨ ، طبقات ابن سعد ١١٩/٥ ، والنجوم الزاهرة ٢٢٨/١ ، وسير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ فما بعدها) .

(٣) ق ١١٧ / ١ من ب .

والراوى إن عرف بالفقه والتقدم فى الاجتهاد كاخلفاء الراشدين والعبادة ،

الضرورة متحققة فى الأخبار كتحققها فى المعاملات ؛ لأن المتواتر لا يوجد فى كل حادثة فلو رد خبر الواحد لتعطلت الأحكام .

وأما الجواب عن تمسكهم بالآية فنقول : لانسلم أن المراد منها المنع عن اتباع الظن مطلقا ، بل المراد عن اتباعه فيما هو المطلوب منه العلم اليقيني من أصول الدين أو فروعه .

وقيل : المراد منع الشاهد عن جزم الشهادة إلا بما يتحقق ، على أن ما اتبعنا الظن فيه ، وإنما اتبعنا الدليل القاطع الذى يوجب العمل بخبر الواحد من الآية والسنة المتواترة ، والإجماع .

وما حكى عن بعض^(١) المحدثين أنه يوجب العلم ، لعلهم أرادوا / (٢) أنه يفيد العلم بوجوب العمل ، إذ العمل بخبر الواحد معلوم الوجوب بدليل قاطع أوجبه ، أو سموا الظن علما ، ولهذا قال بعضهم : يورث العلم " والعلم ليس له ظاهر وباطن وإنما هو الظن .

قوله : والراوى إن عرف بالفقه

اعلم أن الراوى نوعان : معروف ، ومجهول :

(١) كالإمام أحمد بن حنبل ومن وافقه كما نقله الشيخ يحيى الرهاوى فى حاشيته على ابن ملك (ص ٦٢١ - ٦٢٢) . وقال الشوكانى : (وقال أحمد بن حنبل : إن خبر الواحد يفيد بنفسه العلم) (إرشاد الفحول ص ٤٨) ، وذكر البخارى : أن الامام أحمد قال : (إن خبر الأحاد يفيد العلم ضرورة ، وقال داود : يفيد العلم استدلالا) (كشف الأسرار ٣٧١/٢ ، وأصول السرخسى ٣٢١/١ - ٣٢٩ ، والأحكام لابن حزم ١٢١/١ ، والأحكام للأمدى ٣٢/٢ ، والكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادي ص ٢٥ - ٢٦) .

(٢) ق ١٠٦ / ١ من ح .

كان حديثه حجة يترك به القياس ، خلافاً للمالك - رحمه الله - .

فالمعروف نوعان : من عرف بالفقه والتقدم فى الاجتهاد كالخلفاء الراشدين ، والعبادلة الثلاثة أعنى : ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر - رضى الله عنهم - ، وزيد بن ثابت ، وأبى بن كعب ، ومعاذ بن جبل وأبى موسى ^(١) الأشعري ، وعائشة ^(٢) - رضى الله عنهم - وغيرهم ممن اشتهر بالفقه والنظر ، كان حديثهم حجة ، سواء كان موافقا للقياس أو مخالفا ، ويترك القياس به .
وقال مالك - رحمه الله - القياس يقدم على خبر الواحد ؛ لأن القياس

(١) هو : عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ، مشهور بكنته واسمه جميعا ، لكن كنيته أكثر ، سكن الرملة ، وحالف سعيد بن العاص ، أسلم قديما ، واختلفوا فى هجرته إلى الحبشة : فبالأكثر على أنه لم يهاجر إليها ، قدم المدينة بعد فتح خيبر ، واستعمله النبى - ﷺ - على بعض اليمن ، كان أحد الحكمين بصفين ، مناقبه كثيرة وقضائله مشهورة ، توفى سنة (٤٢ هـ) أو (٤٤ هـ) . انظر : (الإصابة ٣٥١ / ٢ - ٣٥٢ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٣٦٣ / ٢ - ٣٦٥ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٣٨٠ - فما بعدها) .

(٢) هى : الصادقة بنت الصديق ، أم المؤمنين ، تكنى أم عبد الله ، كناها بذلك رسول الله - ﷺ - ، كبيرة محدثات عصرها ، قال عنها رسول الله - ﷺ - : « خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء » كانت عاملا كبيرا ، ذا تأثير عميق فى نشر تعاليم الرسول - ﷺ - ، ولدت بمكة فى السنة الثامنة أو نحوها قبل الهجرة ، وكانت أفقه الناس وأعلم الناس وأحسن الناس رأيا فى العامة مناقبها أكثر من أن تحصر ، توفيت سنة (٥٨ هـ) وقيل (٥٧ هـ) ودفنت بالبقيع .

انظر : (أعلام النساء ٩ / ٣ فما بعدها ، والإصابة ٣٤٩ / ٤ - ٣٥٠ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ٣٤٥ / ٤ - ٣٥١) .

حجة بإجماع الصحابة ، والإجماع أقوى من خبر الواحد ، فكذا ما يكون ثابتاً به^(١) .

وأيضاً قد اشتهر من الصحابة ، الأخذ بالقياس ورد خبر الواحد ، فإن ابن عباس - رضى الله عنهما - لما سمع أبا هريرة يروى : « من حمل جنازة فليتوضأ »^(٢) .

قال : (أيلزنا الوضوء من حمل عيدان يابسة)^(٣) .

(١) راجع : (كشف الاسرار للنسفى ٢٥/٢ ، ونور الأنوار - بذيل الكشف للنسفى ٢١/٢ - ٢٢ ، والاحكام للامدى ١٦٩/٢ ، ونهاية السؤل شرح منهاج الاصول ١٦٤/٣ - ١٦٥) .

قلت : وفيما نسب إلى الإمام مالك - رحمه الله - من القول بتقديم القياس على خبر الواحد ، نظر ، فإن صاحب القواطع قال : (هذا القول بإطلاقه مستقبح عظيم وأنا أجل منزلة مالك - رحمه الله - عن مثل هذا القول ، ولا ندرى ثبوت هذا منه) . (قواطع الأدلة ق ١١٥ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧ ، وسلم الوصول شرح نهاية السؤل ١٦٥/٣) .

لكن القرافى قال : (وهو - أى القياس - مقدم على خبر الواحد عند مالك - رحمه الله - لأن الخبر إنما ورد لتحصيل الحكم ، والقياس متضمن للحكمة ، فيقدم على الخبر ، وهو حجة فى الدنويات اتفاقاً) . (شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٧) .

وقد حكى القاضى عياض ، وابن رشد فى مذهب مالك ، فى ذلك قولين . انظر (المرجع الآخر فى المكان نفسه) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٥١١/٣ - ٥١٢ بلفظ : « من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمل جنازة فليتوضأ » . والترمذى ٣٠٩/٣ ، وقال حديث حسن ، وابن أبى شيبه فى مصنفه ٣٦٩/٣ ، والشوكانى فى نيل الاوطار ٢٧٩/١) .

(٣) لم أقف على من أخرج هذا الأثر بعد البحث عنه .

ورد عمر - رضى الله عنه - حديث^(١) فاطمة^(٢) بنت قيس بالقياس^(٣) .
ولأن القياس أثبت من خبر الواحد ، لجواز السهو والكذب على الراوى ،
ولا يوجد ذلك فى القياس ، لأن القياس لا يحتمل التخصيص ، والخبر
يحتمله فكان غير المحتمل أولى / ^(٤) ولنا أن الخبر يقين أصله ، لأنه قول

(١) وهو : (أنه - ﷺ - لم يجعل لها نفقة ولا سكنى وقد طلقها زوجها ثلاثا) .

انظر : (صحيح مسلم ١٠٤/١ ، وسنن الدارقطنى ٢٦/٤) .

(٢) هى : فاطمة بنت قيس بن خالد الأكبر بن وهب ، القرشية ، الفهرية من المهاجرات
الأول ، ذات عقل وكمال ، كانت امرأة نبيلة ، وفى بيتها اجتمع أهل الشورى لما
قتل عمر - رضى الله عنه - روت عن النبى - ﷺ - (٣٤) حديثا ، فضائلها
كثيرة ، ولم أعثر على تاريخ وفاتها .

انظر : (الإصابة ٣٧٣/٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٧١/٤ ، وأعلام النساء
٩٢/٤) .

(٣) حيث قال : (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ،
أحفظت أم نيت) .

قال عيسى بن أبان : إنه أراد بالكتاب والسنة ، القياس الصحيح ، وهو القياس على
الحامل وعلى المعتدة عن طلاق رجعى بجامع الاحتباس والنفقة جزاء الاحتباس ، لأن
ثبوته بهما حيث قال الله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ . وحديث معاذ -
رضى الله عنه - فى القياس مشهور .

وقال بعضهم : أراد بالكتاب قوله تعالى : ﴿ أسكنوهن من حيث سكنتم من
وجدكم ﴾ فى باب السكنى - وقوله تعالى : ﴿ وللمطلقات متاع بالمعروف ﴾ فى باب
النفقة ، وأراد بالسنة ما قال : (سمعت رسول الله - ﷺ - أنه قال : للمطلقة
الثلاث النفقة والسكنى ما دامت فى العدة) . وهذا الذى أراه صوابا .

انظر : (التوضيح على التنقيح ص ٤٧١ ، والكشف للنسفى ٢٩/٢ - ٣٠ ، ونور
الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢٤/١ - ٢٥) .

(٤) ق ١١٧ / ب من ب .

الرسول - ﷺ - ولا احتمال للخطأ فيه ، وإنما الشبهة فى طريقه وهو النقل ، ولهذا لو ارتفعت الشبهة كان جحة قطعاً .

بمتزلة المسموع منه - ﷺ - ، والقياس محتمل بأصله إذ كل وصف من أوصاف النص يحتمل أن يكون هو المؤثر فى الحكم ، ويحتمل أن لا يكون ، فكان الأخذ ما هو أضعف احتمالاً أولى ؛ ولأن الصحابة بأجمعهم كانوا يتركون أحكامهم بالقياس إذا سمعوا خبر الواحد :

فإن أبا بكر - رضى الله عنه - نقض حكماً حكمه برأيه لحديث ^(١) سمعه من بلال ^(٢) - رضى الله عنه - .

وترك عمر - رضى الله عنه - رأيه فى الجنين ، وفى دية الأصابع حتى قال : (كدنا أن نقضى فيه برأينا وفيه سنة رسول الله - ﷺ -) ^(٣) بحديث الغرة ^(٤) فى الجنين وإن كان مخالفاً للقياس ، لأن القياس فيه : إن كان

(١) لم آتف على هذا الحديث بعد البحث عنه .

(٢) هو : بلال بن رباح الحبشى ، المؤذن ، اشتراه أبو بكر الصديق من المشركين لما كانوا يعذبون على التوحيد ، فأعتقه ، فلزم النبى - ﷺ - وأذن له ، وشهد معه جميع المشاهد ، وأخى النبى - ﷺ - بينه وبين أبى عبيدة بن الجراح ، ثم خرج بلال بعد وفاة النبى - ﷺ - مجاهداً ، إلى أن مات بالشام مناقبه كثيرة .
توفى سنة (٢٠ هـ) بدمشق ، وقيل سنة (٢١ هـ) .

انظر : (الإصابة ١/١٦٩ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ١/١٥٤ فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١/٣٤٧ فما بعدها) .

(٣) وفى رواية : (لو لم نسمع هذا لقضينا فيه بغيره) .

انظر : (أبو داود ٢/٤٩٨ ، والام ٦/١٠٧) .

(٤) وهو ما روى عن أبى هريرة قال : « قضى رسول الله - ﷺ - فى الجنين بغرة : عبد أو أمة . . . الحديث » أخرجه (الترمذى ٤/٢٤ - ٢٥ ، وقال : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح ، وأبو داود ٤/٧٠٥) .

حيا وجبت الدية كاملة . وإن كان ميتا لا يجب شيء .

وترك ابن عمر^(١) - رضى الله عنه - رأيه فى المزارعة بالحديث الذى سمعه من رافع^(٢) بن خديج نهيه - ﷺ - عن المخابرة .

وأما تمسك الخصم من رد الصحابة الخبر بالقياس (فليس) ^(٣) كذلك .

بل ردوه لعدم فقه / ^(٤) الراوى ، أو لمعان عارضة نذكرها .

وأما قوله : بأن القياس حجة بالإجماع ، وفى اتصال خبر الواحد شبهة ، فساقت لأن خبر الواحد أيضا حجة بالإجماع ، والشبهة فى القياس أكثر منها فى خبر الواحد فكيف يكون أقوى منه .

وأما قوله : لاحتمال السهو والكذب فى الخبر ، معارض باحتمال كون الحكم غير متعلق بالوصف فى القياس .

وأما قوله : الخبر يحتمل التخصيص والقياس لا .

(١) فإنه قال : (كنا نخابر ولا نرى بذلك بأسا حتى ذكر رافع بن خديج أن رسول الله - ﷺ - نهى عن المخابرة ، فتركناها من أجل ذلك) (هامش ح) . والحديث فى (البخارى ٢/ ٢٤٦ ، وأبو داود ٢/ ٢٣٤) .

(٢) هو : رافع بن خديج بن رافع بن عدى ، الانصارى ، الأوسى ، أبو عبد الله ، أو أبو خديج عرض على النبى - ﷺ - يوم بدر فاستصغره وأجازه يوم أحد ، فخرج بها وشهد ما بعدها ، واستوطن المدينة إلى أن انتقضت جراحته . توفى فى أول سنة (٧٤ هـ) وهو ابن (٨٦ سنة) .

انظر : (الإصابة ١/ ٤٨٣ - ٤٨٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١/ ٤٨٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣/ ١٨١ - ١٨٣) .

(٣) فى ب (وليس) .

(٤) ق ١٠٦ / ب من ح .

وإن عرف بالعدالة ، والضبط دون الفقه كأنس وأبي هريرة - رضى الله
عنهما - إن وافق حديثه القياس جمل به ، وإن خالفه ، لم يترك إلا بالضرورة .

قلنا : الكلام فى خبر (يخالف القياس) ^(١) وفى هذه الصورة لا احتمال .

والثانى : من عرف بالعدالة والضبط ، ولم يعرف بالفقه - أى قليل الفقه -
مثل أبى هريرة - رضى الله عنه - وأنس بن مالك ، وسلمان ، ويلال -
رضى الله عنهم - وغيرهم (ممن) ^(٢) اشتهر بالصحة مع الرسول - ﷺ - فى
الحضر والسفر ، ولكنه لم يكن من أهل ^(٣) الاجتهاد ، فما وافق حديثه القياس
عمل به ، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة وهى انسداد باب رأى .

وجه عدم القبول عند انسداد باب رأى : أن ضبط الحديث عظيم الخطر ،
لأنه - ﷺ - قد أوتى (جوامع) ^(٤) / ^(٥) الكلم ، والوقوف على كل
معنى ضمنه فى كلامه أمر عظيم . ولهذا قلت رواية الكبار من الصحابة
- رضى الله عنهم - وقد كان نقل الحديث بالمعنى مستفيضاً فيهم على ما جاء
فى كثير من الأخبار : أمر النبى - ﷺ - بكذا ، ونهى عن كذا ، ولما ظهر
ذلك منهم احتمل أن هذا الراوى نقل معنى كلام الرسول - ﷺ -

(١) فى ب (مخالف للقياس) .

(٢) فى ح (من) وهو خطأ .

(٣) وفيه نظر : وذلك أن أبى هريرة - رضى الله عنه - كان فقيهاً ومن أهل الاجتهاد ،
حيث لم يعد شيئا من أسبابه ، وقد كان يفتى فى رمان الصحابة ، وما كان يفتى فى
ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد كما يأتى ذلك فى ص ٥٧٣ إن شاء الله تعالى .

(٤) فى ح (بجوامع) .

(٥) ق ١١٨ / ١ من ب .

كحديث المصراة .

بعبارة لا تتظم المعانى التى انتظمها الرسول - ﷺ - لقصور فهمه عن دركها ، فتدخل هذا الخبر شبهة زائدة يخلو عنها القياس ، فإن الشبهة (فى القياس)^(١) ليست إلا فى الوصف .

وهنا تمكنت فى متن الخبر بعدما تمكنت فى الاتصال ، فكان فيه شبهتان وفى القياس واحدة ، فيحتاج فى مثل هذا الخبر لترجيح ما هو أقل شبهة وهو القياس .

ولانه إذا انسد بالعمل به باب رأى ، صار الحديث ناسخا للكتاب ، والسنة المشهورة وهو قوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾^(٢) . والسنة وهى حديث معاذ وغيره ، فإنه يقتضى وجوب العمل بالقياس . ومعارضاً للإجماع فإن الأمة أجمعت على كون القياس حجة^(٣) عند عدم دليل أقوى منه . ونفاة القياس حدثوا بعد القرون الثلاثة ، فلا يعبأ بخلافهم . وذلك مثل حديث المصراة^(٤) روى أبو هريرة - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ -

(١) ساقطة من ح .

(٢) سورة الحشر / ٢ . وأول الآية : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين ﴾ .

(٣) ولا اعتبار لقول المخالفين الذين يزعمون بأن القياس ليس بحجة كالنظام وداود الظاهرى ، ومن اتبع رأيهما ، إذ ليس لدهما دليل يصحح ما ذهبوا إليه ، أو أنهم حدثوا بعد القرون الثلاثة ، فلا يعبأ بخلافهم - كما قال الشارح - رحمه الله .

(٤) وهى الناقة أو الشاة التى يترك صاحبها حلبها ليجتمع لبنها فى ضرعها ليومهم ==

قال : « لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها : إن رضيها أمسكها وإن سخطها ردها وصاعا من تمر » ^(١) . ويروى : « بأحد النظرين » / ^(٢) . ويروى : « من اشترى محفلة ^(٣) فهو بأحد النظرين ثلاثة أيام . . . الحديث » ^(٤) .

والتصرية فى اللغة : الجمع . يقال : صريت الماء - أى جمعته - والمراد بها فى الحديث جمع اللبن فى الضرع بالشدة وترك الحليب مدة لتتخيل المشتري أنها غزيرة اللبن ، والتحفيل بمعناها .

وقوله : « بأحد النظرين » قيل : النظر الأول عند الحلب

= المشتري بكثرة لبنها . يقال : صريت الناقة صرى فهي صرية - من باب تعب إذا اجتمع لبنها فى ضرعها ، ويتعدى بالحركة فيقال : صريتها صريا من باب رمى - والتثقل مبالغة وتكثير ، فيقال : صريتها تصرية : إذا تركت حلبها فاجتمع لبنها فى ضرعها .

انظر : (القاموس المحيط ٣٥٤/٤ ، والمصباح المنير ٣٣٩/١ ، والتحقيق الذى كتبه الدكتور / محمد الزحيلي ، والدكتور / نزيه حماد - على شرح الكوكب المنير ٣٦٨/٢) .

(١) أخرجه : (البخارى ٢٥/٣ ، ومسلم ١١٥٥/٤ ، وأبو داود ٧٢٢/٣ ، والنسائى ٢٥٣/٧ ، ومالك فى الموطأ ص ٣٦٩ ، وأحمد فى مسنده ٢٤٢/٢ ، واللفظ لأبى داود) .

(٢) ق ١٠٧ / ١ من ح .

(٣) من حفلت الشاة (بالتثقل) أى : ترك حلبها حتى اجتمع اللبن فى ضرعها ، فهي محفلة ، ويقال : حفل الماء واللبن يحفل يحفل حفلا وحفولا وحفيلا أى اجتمع .

ينظر : (القاموس المحيط ٣٦٩/٣ ، والمصباح المنير ١٤٢/١) .

(٤) أخرجه : (مسلم ١١٥٨/٤ ، وأبو داود ٧٢٧/٣ ، والنسائى ٢٥٤/٧ ، بالفاظ متقاربة ، والترمذى ٥٤٥/٣) .

(الأولى) (١) ، والنظر الثانى عند الحلبة الأخرى . ومعنى قوله « بخير النظرين » .

نظرة لنفسه (بالاختيار) (٢) والإمساك ، ونظرة للبائع بالرد والفسخ .

ثم الشافعى - رحمه الله - : جعل التصرية عيبا ، حتى كان للمشتري الخيار (٣) إذا تبين بعد الحليب خلاف ما تخيله ، متمسكا بهذا الحديث ، وهو حديث صحيح مخرج فى الصحيحين ، فترك القياس به .

وعندنا : التصرية ليست بعيب ، وليس للمشتري ولاية الرد بسببها من غير شرط ؛ لأن البيع يقتضى / (٤) سلامة المبيع ، وبقلة اللبن لا يفوت صفة السلامة ، لأن اللبن ثمرة ويعدمها لا تنعدم صفة السلامة ، فبطلت أولى .

فأما الحديث فمخالف للقياس من وجوه :

أحدها : أن ضمان العدوان فيما له مثل مقدر بالمثل ، وفيما لا مثل له مقدر بالقيمة بالإجماع .

ثم اللبن إن كان من ذوات الأمثال يضمن بالمثل ، ويكون القول فى بيان المقدار قول من عليه الضمان ، وإن لم يكن منها يضمن بالقيمة .

(١) فى ب (الأول) وهو خطأ .

(٢) فى ح (باختبا) بالباء الموحدة . وهو خطأ .

(٣) أى فى الإمساك والرد ، ثم اختلف أصحابه فى وقت الرد : فمنهم من قال : يتقدر الخيار بثلاثة أيام ، فإن علم بالتصرية فيما دون الثلاث ، كان له الخيار فى بقية الثلاث للحديث المذكور . ومنهم من قال : إذا علم بالتصرية ثبت له الخيار فإن لم يرد سقط خياره ؛ لأنه خيار ثبت بنقص فكان على الفور كخيار العيب .

انظر : (المهذب ١ / ٣٧٤) .

(٤) ق ١١٨ / ب من ب .

فإيجاب التمر مكانه مخالف للقياس ، فيكون ناسخا للكتاب والسنة كما ذكرنا .

والثاني : ماروى أن « الخراج بالضمنان » ^(١) والشاة كانت فى ضمان المشتري ، فوجب أن يكون النفع له أيضا ، وليس عليه أن يرد عوضه إلى بائعها .

والثالث : أن فى الخبر تقويم القليل والكثير قيمة واحدة ، وذلك محال .
والرابع : أن ثمن الشاة ربما لا يزيد على صاع من التمر وربما ينقص منه ، فإذا قد وجب عليه أن يرد الشاة إلى البائع مع ثمنها أو أكثر منها ، وهذا محال ، كذا فى أصول الفقه لعبد السلام المروزي ^(٢) .

فإن قيل : قد عملتم بخبر القهقهة ^(٣) على مخالفة القياس مع أن رواية معبد ^(٤) الجهنى ، وأنه لم يعرف بالفقه ، فخبر المصرة أولى بالقبول ؛ لأن (راويہ أبو هريرة) ^(٥) وهو أعلى رتبة من معبد .

(١) وسبأنى تخريج قوله - $\frac{1}{2}$ - : « الخراج بالضمنان » فى ص ٧٦٣ - إن شاء الله تعالى .

(٢) لم أعر على كتاب له فى أصول الفقه ، كما لم أجد له ترجمة فيما اطلعت عليه من الكتب .

(٣) وهو قوله - $\frac{1}{2}$ - : « من كان منكم قهقه فليعد الرضوء والصلاة » .
انظر : (نصب الراية ١ / ٥١) .

(٤) هو أبو روعة معبد بن خالد الجهنى ، أسلم قديما ، وكان أحد الأربعة الذين حملوا الربة جهينة يوم فتح مكة . قال ابن أبي حاتم والحاكم وابن حبان : له صحبة وله رواية عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما جميعا . وقيل : هو غير معبد الذى تكلم فى القدر . وقيل : هو هو والقول الاول اصح . وكان يلزم البادية حتى مات سنة (٧٢هـ) .

ينظر : (الإصابة ٣ / ٤١٨ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٤٣٧ - ٤٣٨) .

(٥) فى ب (رواية أبي هريرة) وهو خطأ .

قلنا : قد روى خبر القهقهة كثير من الصحابة مثل أبي موسى الأشعري ، وجابر وأنس ، وعمران^(١) بن الحصين ، وأسامة بن زيد - رضى الله عنهم - وعمل به كبار الصحابة والتابعين ؛ فلذلك وجب قبوله ، وتقديمه على القياس . إليه أشير فى الأسرار^(٢) .

واعلم أن اشتراط فقه الراوى لتقديم الخبر على القياس مذهب عيسى بن أبان /^(٣) واختاره القاضى أبو زيد ، وخرج عليه حديث المصراة ، وتابعه أكثر المتأخرين ، فأما عند الكرخى ومن تابعه من أصحابنا ، فليس فقه الراوى بشرط التقديم ، بل يقبل خبر كل عدل ضابط إذا لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة ويقدم على القياس .

قال أبو اليسر : وإليه مال أكثر العلماء ؛ لأن التغير من الراوى بعد ثبوت عدالته وضبطه موهوم ، والظاهر (أنه)^(٤) يروى كما سمع ، ولو غير لغير على وجه لا يتغير المعنى ، لأن القياس يوجب /^(٥) وهنا فى روايته والوقوف على القياس الصحيح متعذر فيجب قبوله^(٦) .

(١) هو : أبو نجيد عمران بن الحصين بن عبيد بن خلف ، الخزاعى ، الكعبي أسلم عام خيبر ، كان من فضلاء الصحابة وفقهائهم ، سكن البصرة ، كان صاحب راية خزاعة يوم الفتح ، روى عن النبى - ﷺ - عدة أحاديث ، وروى عنه جماعة من تابعى أهل البصرة والكوفة ، توفى سنة (٥٢ هـ) وقيل (٥٣ هـ) بالبصرة فى خلافة معاوية .
انظر : (الإصابة ٢٧/٣ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٢٢/٣ - ٢٣ ، وسير أعلام النبلاء ٥٠٨/٢ - ٥١٢) .

(٢) راجعه : (١/ق ٥) وأيضاً نصب الراية ٤٧/١ - ٥٣ .

(٣) ق ١٠٧/ب من ح .

(٤) فى ب (أن) .

(٥) ق ١١٩/أ من ب .

(٦) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣٨٣/٢ نقلا عن أبى اليسر) .

والدليل على صحة هذا أن عمر - رضى الله عنه - قبل حديث^(١) حمل^(٢) ابن مالك ، فى الجنين وقضى به ، وإن كان مخالفا للقياس ؛ لأن الجنين إن كان حيا وجبت الدية كاملة ، وإن كان ميتا لا يجب فيه شيء ، ومعلوم أنه لم يكن من فقهاء الصحابة ولم ينقل هذا التفصيل عن أصحابنا أيضا ، ألا يرى أنهم عملوا بخبر أبى هريرة فى الصائم اذا أكل وشرب ناسيا ، وإن كان مخالفا للقياس ، حتى قال أبو حنيفة - رحمه الله - : (لولا الرواية لقلت بالقياس)^(٣) وقد ثبت عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه قال : (ما جاءنا عن الله ورسوله فعلى الرأس والعين)^(٤) فثبت أن هذا^(٥) قول مستحدث .

(١) انظر الحديث فى ص ٦٦٧ هامش رقم (٢) .

(٢) هو : أبو نضلة حمل بن مالك بن النابغة بن جابر ، الهذلى ، نزل البصرة وله بها دار ، عاش إلى خلافة عمر - رضى الله عنه - ، وأما من قال : أنه قتل فى عهد النبى - ﷺ - فضعيف ، له صحبة وقد جاء ذكره فى حديث أبى هريرة فى الصحيح فى قصة الجنين ، ورواه أبو داود والنسائى بإسناد صحيح أيضا من حديث ابن عباس... أن عمر أشد الناس عن حديث النبى - ﷺ - فى دية الجنين فقام حمل ابن مالك فقال... فذكر الحديث .

انظر : (الإصابة ٣٥٤ / ١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣٦٥ / ١) .

(٣) ذكره : القرشى فى : (الجواهر المضية ٥٣٩ / ٤) .

(٤) ذكره : القرشى فى : (الجواهر المضية ٥٣٩ / ٤) .

(٥) أى اشتراط فقه الراوى (هامش ب) .

قلت : وبذلك ظهر أن أبا حنيفة وصاحبيه ومعظم أصحاب الحنفية وغيرهم من السلف الصالح ، قبلوا خبير العدل الضابط وقدموه على القياس مطلقا بلا فرق بين كون الراوى معروفا بالفقاهة أو غير معروف بعد كونه عدلا ضابطا ، وأن ما نسبه الإسنوى وصاحب جمع الجوامع وغيرهما ، لأبى حنيفة وغيرهم من مشائخ الحنفية ، مخالف لما نقل عنه وعن صاحبيه وعن سائر أصحابهم ، وأن الذى قال باشتراط ==

وأجاب عن حديث المصراة وأشباهه فقال : إنما ترك أصحابنا العمل به لمخالفته الكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ والسنة المشهورة الموجبة لإيجاب القيمة عند تعذر المثل صورة ، وهى قوله -ﷺ- : « من أعتق شقصا له فى عبد قوم عليه نصب شريكه عليه إن كان موسرا . . . الحديث » ^(١) . ولمخالفة الإجماع المتعقد على وجوب المثل أو القيمة عند فوات العين ، لا لفوات فقه الراوى .

(أو يحمل على أنه كان ذلك قبل تحريم الربا : بأن جوز فى المعاملات أمثال ذلك ثم نسخ) ^(٢) .

على أنا لا نسلم أن أبا هريرة لم يكن فقيها بل كان ، ولم يعدم شيئا من أسباب الاجتهاد ، وقد كان يفتى فى زمان الصحابة ، وما كان يفتى فى ذلك الزمان إلا فقيه مجتهد ، مع أنه كان من المهاجرين من عليه الصحابة ، وقد

== فقه الراوى فى تقدم الخبر على القياس هو عيسى بن أبان ومن تبعه ، كما ذكره الشارح على أنه إنما اشترط ذلك فيما إذا خالف الخبر جميع الأقيسة وانسد باب الرأى ، وفيما عدا ذلك ، فلم يشترط فقه الراوى ، والقول به خلاف الصحيح من مذهب الحنفية . والله أعلم .

انظر : (التوضيح والتلويح بشرحه : التوشيح ص ٤٦٨ - ٤٧١ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٧٩/٢ فما بعدها ، وسلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٣/١٦٣ - ١٦٤) .

(١) أخرجه : البخارى ٣/١١٧ - ١١٨ ، وأبو داود ٤/٢٥٥ ولفظه :

« من أعتق شقصا له أو شقيصا له فى مملوك ، فخلاصه عليه فى ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال قوم العبد قيمة العدل ثم استسعى لصاحبه فى قيمته غير مشقوق عليه » .

وأحمد فى مسنده ٢/١٥ ، ٥/٧٤ ، ٧٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

وإن كان مجهولا بأن لم يعرف إلا بحديث أو حديثين .

دعا النبي - ﷺ - له بالحفظ ، فاستجاب الله له حتى انتشر في العالم ذكره ، فلا وجه إلى رد حديثه بالقياس .

قوله : وإن كان مجهولا إلى آخره ...

اتفقت عامة السلف وجماهير الخلف على عدالة جميع الصحابة ، لأن عدالتهم ثبت بتعديل الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿ والسابقون / ^(١) الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ... ﴾ ^(٢) الآية وبقوله - ﷺ - : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » ^(٣) ولا شك أنه لا اهتداء من غير عدالة ^(٤) .

(١) ق ١٠٨ / أ من ح .

(٢) سورة التوبة / ١٠٠ ونظام الآية : ﴿ ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم ﴾ . والآية تنص على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وهم الذين صلوا إلى القبلتين ، فى قول سعيد بن المسيب وطائفة وقال أصحاب الشافعى - رحمهم الله - : هم الذين شهدوا بيعة الرضوان وهى بيعة الحديبية ، قاله الشعبي . وعن محمد بن كعب وعطاء بن يسار : هم أهل بدر . واتفقوا على أن من هاجر قبل تحويل القبلة ، فهو من المهاجرين الأولين من غير خلاف بينهم . كما أن الآية تدل على عدالة الصحابة والذين اتبعوهم بإحسان ، إذ لا يحصل رضا الله عز وجل من غير عدالة والله أعلم . انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٢٣٦/٨) .

(٣) تقدم تخريجه فى ص ١١٢ .

(٤) ولا تعديل أعلى من تعديل علام الغيوب ، وتعديل رسوله - ﷺ - كيف ولو لم يرد الشناء ، لكان ما اشتهر وتواتر من حالهم فى الهجرة والجهاد ، وبذلهم النفوس والأموال ، وقتلهم الآباء والأولاد فى موالاة الرسول - ﷺ - ونصرته ، كافيا ==

وأما ما جرى بينهم من الفتن ، فبناء على التأويل والاجتهاد ، فإن كل فريق ظن أن ما صار إليه أوفق للدين ، وأصلح لأمور المسلمين ، فلا يوجب ذلك طعنا فيهم .

ولكنهم اختلفوا فى تفسير الصحابى :

فذهب عامة أصحاب الحديث وبعض أصحاب الشافعى / (١) إلى أن من صحب (٢) النبى - ﷺ - لحظة فهو صحابى (٣) .

وذهب جمهور الأصوليين : إلى أنه اسم لمن اختص بالنبى - ﷺ - وطالت صحبته معه على طريق التتبع والأخذ منه (٤) ، ولهذا لا يوصف من جالس عالما ساعة بأنه من أصحابه ، وكذا إذا أطال المجالسة معه إذا لم يكن على طريق التتبع له ، ولا حد لتلك المدة .

== فى القطع بعدالتهم .

(الكشف للبخارى ٢ / ٣٨٤) .

(١) فى ١١٩ / ب من ب .

(٢) أى من المسلمين

(٣) لأن اللفظ مأخوذ من الصحبة وهى تعم القليل والكثير (هامش ب) .

وانظر أيضا : (الأحكام للأمدى ٢ / ١٣٠-١٣١) .

(٤) انظر أقوال العلماء فى تعريف الصحابى فى : (المستصفى ١ / ١٦٥ ،

ونهاية السؤل ٢ / ٣١٣ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٣٠ ، ونزهة النظر ص ٥٥ -

٥٧ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٤٩ - ٥٠ ، والأحكام لابن حزم ١ /

٢٠٣ والإصابة ١ / ٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٦٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص

(٣٦٠) .

كوابصة بن معبد ، فإن روى عنه السلف أو اختلفوا فيه أو سكتوا عن الطعن فيه صار كالمعروف

فقيل : أدناها ستة أشهر . وعن سعيد بن المسيب أنه قال : لا يعد من الصحابة إلا من أقام مع الرسول - ﷺ - سنة أو سنتين ، أو غزا معه غزوة أو غزوتين ^(١) .

وإذا عرفت هذا ، علمت أن المجهول في الصدر الأول لا يكون من الصحابة ، لأن المراد من المجهول من لم يعرف ذاته إلا برواية الحديث الذي رواه ولم يعرف عدالته ولا فسقه ولا طول صحبته ، وإليه أشار بقوله : ولم يعرف الا بحديث أو حديثين - وقد (عرفت) ^(٢) عدالة الصحابة بالنصوص واشتهر طول صحبتهم فكيف يكون هوذا خلافهم .
قوله : كوابصة بن معبد ...

هو معبد بن عبيد بن كعب ، نزل بالكوفة ، ثم تحول إلى الجزيرة ومات بها ، روى : « أن رجلا صلى خلف الصفوف وحده فأمره النبي - ﷺ - أن يعيد » ^(٣) ولم يعمل بهذا الحديث لأن القياس الصحيح يرده

(١) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ٨ / ٢٣٧) وقد تردد القرطبي في إثبات هذا القول عن سعيد بن المسيب حيث قال : (وهذا القول إن صح عن سعيد بن المسيب يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ، أو من شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعرف خلافا في عده من الصحابة) .
انظر : (الكفاية في علم الرواية ص ٥٠) .

(٢) في ب (عرف) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ١ / ٤٣٩ - ٤٤٠ ، والترمذي ١ / ٤٤٥) ولفظه : « أن رجلا صلى خلف الصف وحده ، فأمره رسول الله - ﷺ - أن يعيد الصلاة » وقال : ==

وهو كالمخالف^(١) للكتاب ، والسنة ، والإجماع ، كحديث المصراة .

ثم رواية مثل هذا المجهول على خمسة أوجه :

إن روى عنه السلف وشهدوا بصحته وعملوا به .

أو سكتوا^(٢) عن الرد بعد ما بلغهم روايته ، صار حديثه مثل حديث المعروف لأن السلف أهل فقه ، وعدول لا يتهمون بالتقصير في أمر الدين ، فلما قبلوا ، دل أنه صح عندهم أنه مروى عن رسول الله - ﷺ وكذا السكوت في موضع الحاجة لا يحل إلا على وجه الرضا بالمسموع والمرئى ، فكان سكوتهم عن الرد ، دليل التقرير بمنزلة ما لو قبلوه .

وإن اختلفوا في قبوله أى : في صحة حديثه مع نقل الثقات عنه ، وهو الوجه الثالث ، فكذلك يقبل عندنا ، لأنه لما قبله بعض الفقهاء المشهورين ، صار كأنه رواه بنفسه مثل حديث معقل^(٣) بن سنان

== هذا حديث حسن .

وابن ماجه ١ / ٣٢١ ، والبيهقى ٣ / ١٠٤ - ١٠٥ .

قلت : ذهب قوم إلى أن من صلى خلف صف متفردا ، فصلاته باطلة .

وذهب الجمهور إلى أن من فعل ذلك فقد أساء ، وصلاته مجزئة عنه ، وأجابوا عن

الحديث المذكور وأمثاله ، كما استدلوا لما ذهبوا إليه بأحاديث كثيرة ثابتة .

انظر تفصيل هذه المسألة في :

(شرح معاني الآثار ١ / ٣٩٣ - ٣٩٨) .

(١) والمراد بمخالفته للكتاب والسنة : مخالفته للقياس الصحيح الثابت بالكتاب كقوله

تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ .

والسنة كقوله - ﷺ - لمعاذ بن جبل - رضي الله عنه - : « بما تحكم؟ » . الحديث .

(٢) هذا هو الوجه الثاني .

(٣) هو أبو محمد معقل بن سنان . . . الأشجعي ، نزل الكوفة ، وكان موصوفا

بالجمال ، وكان معه راية أشجع يوم حنين ، وحمل لواء قومه يوم الفتح ، على ما==

(١) أشجع بن ريث بن عطفان أبو محمد ، فيما روى أن ابن مسعود رضى الله عنه - مثل عمن تزوج امرأة ولم يسم لها مهرا ، حتى مات عنها فلم يجب شهرا ، وكان السائل يتردد إليه ثم قال بعد شهر : (اجتهد فيه / (٢) برأى فان يك صوابا فمن الله وإن يك خطأ فمن ابن أم عبد ، أرى لها مهرا مثل نساها لا وكس فيه ولا شطط ، فقام معقل بن سنان وأبوالجراح (٣) صاحب رايه الأشجعيين وقالوا : نشهد أن رسول الله - ﷺ - قضى فى بروع (٤) بنت واشق الأشجعية بمثل قضائك ، وقد كان هلال بن مرة (٥) مات عنها

= قاله الواقدي ، وكان فاضلا تقيا ، وقيل : يكنى أبا عبد الرحمن ، أو أبا زيد ، توفي سنة (٦٣ هـ).

انظر : (الإصابة ٣ / ٤٢٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٣٩٠ - ٣٩١ ومسير أعلام النبلاء ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٧ ، وأسد الغابة ٥ / ٢٣٠) .

(١) ق ١٠٨ / ب من ح

(٢) ق ١٢٠ / أ من ب .

(٣) هو : الجراح الأشجعي ، قال الحافظ بن حجر : ترجم له الطبراني ولم يسق له نسا ، ويقال أبو الجراح . مذكور فى حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - فى قصة بروع بنت واشق .

(انظر : الإصابة ١ / ٢٣١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٢٥٥) .

(٤) هى : بروع بنت واشق الرواسية ، الكلاية أو الأشجعية ، زوج هلال بن مرة لها ذكر فى حديث معقل الأشجعي وغيره . وهى التى توفي عنها زوجها قبل أن يجامعها ، كما هو مذكور فى الكتاب .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٤٤) .

(٥) هو : هلال بن مرة الأشجعي ، له ذكر فى حديث صحيح أخرجه الحرث بن أسامة وغيره من رواية سعيد عن قتادة عن أن ابن مسعود أتى فى امرأة ، فذكر قصة بروع بنت واشق ، وفيها : فقام رهط من أشجع فقالوا : نشهد أن رسول الله - ﷺ - قضى فينا فى بروع بنت واشق ، وكان زوجها هلال بن مرة مثل ما قضيت ==

من غير فرض مهر ودخول^(١) فسر بذلك ابن مسعود وقيل حديثه ورده على -رضى الله عنه - فقال : (ما صنع أعرابي بوال^(٢) على عقيبه حسبها الميراث لا مهر لها)^(٣) لمخالفة القياس الذى عنده وهو أن المعقود عليه عاد إليها سالما فلا يستوجب بمقابلته عوضا ، كما لو طلقها قبل الدخول بها ، وجعل القياس أولى من رواية هذا المجهول .

وقيل : إنما رده لمذهب تفرد به وهو أنه كان يحلف الراوى ولم ير هذا الرجل حتى يحلفه . ولما اختلف فى قبوله أخذنا به لما ذكرنا ، ولم يعمل الشافعى

== انظر : (الإصابة ٣ / ٥٧٥) .

(١) قد روى هذا الأثر بروايات متعددة والفاظ مختلفة .

انظر : (نصب الراية ٣ / ٢٠١ - ٢٠٢) .

(٢) فيه إشارة إلى أنه من الذين غلب فيهم الجهل من أهل البوادر وسكان الرمال ، اذ من عادتهم الاحتباء فى الجلوس من غير إزار ، والبول فى المكان الذى جلسوا فيه ، وعدم المبالاة بإصابة أعقابهم ، وذلك من الجهل وقلة الاحتياط

انظر : (التوضيح على التنقيح ص ٤٧١ ، وحاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٢٨ - ٦٢٩) .

(٣) قال الحافظ قاسم بن قطلوبغا : لم أقف عليه بهذا اللفظ ، وإنما أخرج عبد الرزاق عن الحكم بن عتيبة : (إن عليا كان يجعل لها الميراث وعليها العدة ، ولا يجعل لها صداقا) .

وقال الحافظ السيوطى : أخرجه : سعيد بن منصور ، وابن أبى شيبة ، والبيهقى بلفظ : (لا تقبل قول الأعرابي من أشجع على كتاب) .

انظر : (تخريج أحاديث البزدوى - المطبوع على هامشه ص ١٦١ ، والدر المنثور فى التفسير بالمأثور ١ / ٦٩٢) .

وإن لم يظهر من السلف إلا الرد كان مستكرا ، فلا يقبل

- رحمه الله - بهذا القسم لأنه خالف القياس ^(١) عنده .

وقوله : وإن لم يظهر من السلف ...

أى ان ظهر حديثه ولم يظهر من السلف إلا الرد - وهو الوجه الرابع - لا يجوز العمل به إذا خالف القياس ، لا تفاقم على رده ، ويسمى هذا النوع منكرا ومستكرا ، لأن أهل الحديث والفقهاء لم يعرفوا صحته ، وذلك مثل حديث فاطمة بنت قيس - رضى الله عنها - : « أخبرت أن زوجها طلقها ثلاثا ولم يقض النبی - ﷺ - لها النفقة والسكنى » ^(٢) فرده عمر - رضى الله عنه - وقال : « لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا يقول امرأة لا ندرى أصدقت

(١) وهو : إن المهر لا يجب إلا بالفرض أو بالتراضى ، أو بقضاء القاضى أو باستيفاء المعقود عليه ، فإذا أعاده المعقود عليه إليها سالما ، لم تستوجب بما قبلتها عرضا ، كما لو طلقها قبل الدخول ، ويفهم من هذا أن الجرح مقدم عنده على التعديل ، وعند الحنفية التعديل مقدم على الجرح .

انظر : (حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٢٩) .

(٢) أخرجه : (مسلم ١١١٩ / ٢ ، وأبو داود ٧١٤ / ٢ ، والترمذى ٤٣٢ / ٣ ، ٤٧٥ ، ولفظه : قالت فاطمة بنت قيس : طلقنى زوجى ثلاثا على عهد النبى - ﷺ - فقال رسول الله - ﷺ - : (لا سكنى لك ولا نفقة) . وابن ماجه ٦٥٦ / ١ ، والدارمى ١٦٥ / ٢ ، وأحمد فى مسنده ٤١٢ / ٦ ، ٤١٥) .

قلت : ذهب قوم من العلماء إلى : أنه لا تجب النفقة ولا السكنى إلا لمن كانت عليه الرجعة .

وذهب الآخرون إلى أن كل مطلقة فلها فى عدتها السكنى ، حتى تنقضى عدتها ، سواء كان الطلاق بائنا أو رجعيا .

وأما النفقة فإمما تجب لها أيضا إن كان الطلاق رجعيا ، وأما إذا كان بائنا فقد اختلفوا فيه :

فقال بعضهم كأبى حنيفة وصاحبيه - رحمهم الله - : لها النفقة أيضا مع السكنى
==
حاملًا كانت أو غير حامل .

أم كذبت ، أحفظت أم نسيت ^(١) .

قال عيسى بن أبان : أنه أراد بقوله : كتاب ربنا وسنة نبينا ، القياس الصحيح ، فإنه ثبت بالكتاب والسنة . إذ لو كان المراد عين النص لتلى النص وروى السنة ، وهو القياس على الحامل المعتدة عن طلاق رجعى بجامع الاحتباس والنفقة جزاء الاحتباس .

وذكر الطحاوى فى شرح الآثار ^(٢) : أنه أراد بالكتاب قوله تعالى :

﴿ولا تخرجوهن من بيوتهن﴾ ^(٣) .

ومن السنة ما قال عمر - رضى الله عنه - : (سمعت رسول الله ﷺ - لها

وقال البعض : لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا .

انظر تفصيل ذلك بالأدلة فى (شرح معانى الآثار ٣ / ٦٤ - ٧٤) .

(١) رواه : (أبو داود ٢ / ٧١٨ ، ومسلم ٢ / ١١١٩ بلفظ : « لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا - ﷺ - لقول امرأة لا تدرى لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة » . قال الله عز وجل :

﴿ لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ﴾ .

والدارمى ٢ / ١٦٥) .

(٢) يقصد به (شرح معانى الآثار)

راجع فى (٣ / ٦٩) .

(٣) سورة الطلاق ١ / الآية بكاملها : ﴿ يا أيها النبى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ﴾ .

النفقة والسكنى (١)

ورده أيضا غير عمر - رضى الله عنه - مثل أسامة بن زيد ، (وأبى سلمة ابن عبد الرحمن) ، (٢) وأبى إسحاق ، (٣) والأسود ، (٤) وسعيد بن

(١) أخرجه : (الدارمى ٢ / ١٦٥ بلفظ : (لا ندع كتاب الله وسنة نبينا بقول امرأة ، فجعل لها السكنى والنفقة) .

وقال الترمذى فى ٣ / ٤٧٥ : (وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة) .

(٢) فى ب (وأبى سلمة عبد الرحمن) وهو خطأ حيث هو : أبى سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف بن عبد عوف القرشى ، الزهرى ، الحافظ أحد الأعلام بالمدينة ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل إسماعيل ، ولد سنة بضع وعشرين هجرية ، كان ثقة ، فقيها كثير الحديث ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٩٤ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر : (تذكرة الحفاظ ١ / ٥٩ ، والبداية والنهاية ٩ / ١١٦ ، والعبر ١ / ١١٢ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٢٨٧ فما بعدها) .

(٣) هو سعد بن مالك بن أهيب ، ويقال : ابن وهب بن عبد مناف ، القرشى ، الزهرى أبو إسحاق بن أبى وقاص ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل فيهم عمر الشورى ، كان رأس من فتح العراق ، وولى الكوفة لعمر ثم عزل وولها لعثمان ، وكان مجاب الدعوة مشهورا بذلك ، ولما قتل عثمان اعتزل الفتنة ولزم بيته ، مناقبه أكثر من أن تحصى ، توفى سنة (٥١ هـ) وقيل غير ذلك . انظر : (الإصابة ٣ / ٣٠ - ٣٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ١٨ فما بعدها ، وحلية الأولياء ١ / ٩٢ - ٩٥ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٩٢ فما بعدها) .

(٤) هو : أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس ، النخعى الإمام ، القدوة وقيل : كنيته أبو عبد الرحمن ، وهو أخو عبد الرحمن بن يزيد ، ووالد عبد الرحمن بن الأسود ، وابن أخى علقمة بن قيس ، وخال إبراهيم النخعى فهؤلاء أهل بيت من رؤوس العلم والعمل وكان الأسود مخضرمًا ، أدرك الجاهلية والإسلام ، حدث عن معاذ وغيره ، وعنه ابنه عبد الرحمن وغيره ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٧٥ هـ) على أرجح الأقوال فى سنة وفاته .

انظر : (أسد الغابة ١ / ٨٨ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٧٥ - ٧٦ ، والبداية والنهاية ٩ / ١٢) .

وإن لم يظهر فى السلف فلم يقابل برد ولا قبول ، يجوز العمل به ولا يجب .

المسبب / (١) والنخعى (٢) والثورى ، ورد عمر - رضى الله عنه - كان بحضرة الصحابة ، ولم ينكر ذلك عليهم أحد فثبت أن هذا / (٣) الحديث منكر عندهم فلم يجوز العمل به (٤) .

قوله : (وإن لم يظهر) (٥) أى : وإن لم يظهر حديثه فى السلف ولم يظهر منهم رد ولا قبول ، ثم ظهر من بعد ، وهو الوجه الخامس ، لم يجب العمل به ولكن العمل به جائز إذا لم يخالف القياس ، لأن من كان فى الصدر الأول ، فالعدالة ثابتة له باعتبار الظاهر : لما بينا من غلبة العدالة فى ذلك الزمان ، فباعتبار هذا الظاهر ترجح جانب الصدق فى خبره ، فيجوز العمل به إن وافق القياس ، ولكن لا يجب العمل به .

لأن الوجوب شرعا لا يثبت بمثل هذا الطريق الضعيف كذا ذكره شمس الأئمة (٦) .

فأما رواية مثل هذا المجهول فى زماننا ، فلا تقبل ما لم يتأيد بقبول العدول

(١) ق ١٢٠ / ب من ب

(٢) ولعل مراد الشارح بالنخعى هو : عبد الرحمن بن يزيد بن قيس ، أبو بكر النخعى ، أخو الأسود المذكور آنفا . الإمام الفقيه ، حدث عن عثمان وغيره وعنه إبراهيم النخعى وغيره وثقه يحيى بن معين وغيره ، توفى سنة (٨٠ هـ) .

انظر : (تهذيب التهذيب ٦ / ٢٩٩ ، والنجوم الزاهرة ١ / ٢٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٧٨) .

(٣) ق ٩ : ١ / ١ من ح .

(٤) انظر : (شرح معانى الآثار ٣ / ٦٩) .

(٥) عبارة ب (وإن كان لم يظهر) بزيادة (كان) .

(٦) راجع : (أصول الرخى ١ / ٣٤٤) .

وإنما جعل الخبر حجة بشرائط فى الراوى وهى أربعة :
العقل وهو : نور يضىء به طريق يستدأ به من حيث ينتهى إليه درك
الحواس ، فيتدبى المطلوب للقلب ، فيدركه القلب بتأمله .

لغلبة الفسق على أهل الزمان
فإن قيل : إذا وافقه القياس ولم يجب العمل ، كان الحكم ثابتا بالقياس
فما فائدة جواز العمل به ؟
قلنا : فائدته جواز إضافة الحكم إليه ، فلا يتمكن نافي القياس (من) ^(١)
منع هذا الحكم لكونه مضافا إلى الحديث .
قوله : وإنما جعل الخبر إلى آخره ...
قوله : العقل ^(٢) - أى فى بدن الآدمى - .

-
- (١) فى ب (مع) وهو خطأ .
(٢) العقل لغة : الحجر والنهى ضد الحق وجمعه عقول . والعقل أيضا : الجمع
والحبس ، والتدبير ، والدية .
يقال : رجل عاقل - أى جامع لأمره ورأيه مأخوذ من عقلت البعير - إذا جمعت
قوائمه أو من العاقل الذى يحبس نفسه ويردها عن هواه ، أخذ من قولهم : قد
اعتقل لسانه - إذا حبس ومنع الكلام .
وعقل البعير يعقله عقلا وعقله واعتقله - أى شد وظيفه مع ذراعه وشدهما جميعا فى
وسط الذراع ، كما يقال : عقلت الشيء عقلا - من باب ضرب : أى تدبرته .
وسمى العقل عقلا ، لأنه يعقل ، أى : يحبس صاحبه عن التورط فى المهالك .
وأما اصطلاحا : فقد عرفه الفيروز أباى بقوله : (العقل نور روحانى به تدرك
النفس العلوم الضرورية والنظرية) .
والجرجانى بعد أن ذكر له عدة تعاريف قال : (والصحيح أنه جوهر مجرد يدرك
الغائبات بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة) .

والشرط الكامل منه وهو العقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الصبي

وقيل : محله الرأس . وقيل : محله القلب . يضىء به - أى بذلك النور -
إنما سماه نورا ، لأن النور هو الظاهر المظهر ، فكذلك العقل بهذه المثابة
للبصيرة التى هى عين الباطن .

قوله : (يتدئ)^(١) مسند إلى ظرف وهو الجار والمجرور ، والجملة صفة
لطريق ، والضمير فى (به) راجع إلى الطريق ، وفى (إليه) الى حيث ، وفى
(فيدركه) إلى المطلوب ، وفى (بتأمله) إلى القلب .

يعنى : ابتداء عمل القلب بنور القلب من حيث ينتهى إليه درك الحواس
وعن هذا قيل : بداية المعقولات نهاية المحسوسات وذلك لأن الإنسان إذا أبصر
شيئا يتضح لقلبه طريق الاستدلال بنور العقل ، فإذا نظر الى بناء رفيع وانتهى
إليه بصره ، يدرك بنور عقله أن له بانيا لا محالة ، ذا حياة وقدرة وعلم إلى
سائر أوصافه التى لا بد للبناء منه .

وإنما شرط العقل ، لأن الخبر كلام ، والكلام فى العرف ما له صورة ،
وهو أن يتنظم من حروف مهبجة ، ومعنى ، وهو أن يدل /^(٢) على مدلول ،
والدلالة على المعنى لا يوجد إلا بالعقل ؛ لأن الكلام وضع لإظهار المعنى
الذى وقع فى القلب ، ولا يحصل البيان لمجرد الصوت والحروف بلا معنى ،
ولا يوجد المعنى بغير عاقل .

== انظر (المصباح المنير ٢ / ٤٢٢ ، والقاموس المحيط ٤ / ١٩ ، والصحاح ٥ / ١٧٦٩
١٧٢٢ ، ولسان العرب ١١ / ٤٥٨ فما بعدها ، والتعريفات ص ١٥١ - ١٥٢) .

(١) فى ب (يبدأ) .

(٢) ق ١٢١ / ١ من ب .

ألا ترى أن من الطيور قد يسمع منه حروف منظومة ويسمى ذلك لحنا لا كلاما لعدم صدورها عن تمييز وعقل ، ولهذا لا يجب سجدة التلاوة بقراءة البيغاء عند أكثر المحققين ، فعرفنا أن معنى الكلام فى الشاهد : ما يكون مميزا بين أسماء الأعلام ، والتمييز الذى يتم به الكلام لا يكون إلا بعد العقل فلذلك (شرطناه)^(١) فى المخبر ليكون /^(٢) خبره كلاما .

قوله : والشرط الكامل منه إلى آخره ...

اعلم : أن العقل معدوم فىنا جبلة ، وهو متفاوت بقسمة الله وتقديره ، فعلق الشرع الأحكام بأدنى درجات كماله واعتداله ، وأقيم البلوغ الذى هو دليل عليه مقامه تيسيرا علينا ، إذ المطلق من كل شئ يقع على الكامل منه ، فشرطنا لوجوب الأحكام وقيام الحجة كمال العقل ، فلم يقبل خبر الصبى والمعتوه ؛ لأن الشرع لما لم يجعلهما وليا فى مالهما ، لنقصان عقلهما ، ففى أمر الدين أولى .

ولا يلزم عليه العبد ، فإنه تقبل روايته وإن لم يفوض (إليه)^(٣) أموره لأن ذلك لحق المولى لا لنقصان فى العقل فلا يظهر ذلك (فى أمر الدين)^(٤) .

وذكر بعضهم^(٥) : أن رواية الصبى إذا كان مميزا ، أو وقع فى ظن السامع

(١) فى ح (شرطنا) وهو خطأ .

• (٢) ق ١٠٩ / ب من ح .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) عبارة ب (فى أمر الشرع الدين) وهى غير سليمة .

(٥) وهو : الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - فى رواية عنه ، وقول فى مذهب الإمام الشافعى - رحمه الله - .

(شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٨٠ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩) .

صدقه مقبول ، لأن خبره فى المعاملات والديانات مقبول مع تحكيم رأى ،
فكنا هذا .

الا يرى أن أهل قبا^(١) قبلوا أخبار ابن عمر - رضى الله عنهما - بتحويل
القبلة ، وهو يومئذ ابن أربع عشرة^(٢) سنة ، ولم ينكر عليهم رسول الله
ﷺ .

والاصح : هو : الاول ، لان المعتمد فى قبول خبر الواحد إجماع الصحابة ،
ولم يرو عن أحد منهم رجوع إلى رواية الصبى ، ولأن غالب أحواله اللهو
واللعب والمسامحة ، والمساهلة ، فيعتبر ما هو الغالب من حاله احتياطا فى أمر
الرواية .

وأما أهل قباء ، فالصحيح ، أن الذى أناهم أنس ، أو كان ابن عمر بالغاً
يومئذ ، لان (ابن)^(٣) أربع عشرة سنة يجوز أن يكون بالغاً .

(١) قبا - بالضم - : مدينة معروفة ، تقع على ميلين من المدينة المنورة نحو الجنوب ،
وفيه مسجد ﷺ أسس على التقوى من أول يوم ﷺ ولما هاجر النبي ﷺ - أقام بقبأ
أربعة أيام (يوم الاثنين - الخميس) ثم نزل المدينة وأقام بها .

انظر : (معجم البلدان ٤ / ٣٠١ / ٣٠٢) .

قلت : قباء الآن جزء من مدينة الرسول - ﷺ - متصلة بها على بعد ٣ كيلو مترات
تقريباً . وقد أكرمنى الله بالإقامة فيها .

(٢) وذلك ، لأن تحويل القبلة كان قبل غزوة بدر بشهرين ، ومن المعروف أن غزوة بدر
كانت فى شهر رمضان السنة الثانية من الهجرة ، وقد رد النبي ﷺ ابن عمر فيها
لصباه .

انظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٧٢) .

(٣) فى ب (ابن عمر) بزيادة (عمر) وبها تفسد المعنى .

وهذا إذا كان السماع والرواية قبل البلوغ ، فلو كان السماع قبل البلوغ/ (١)
والرواية بعده ، يقبل خلافا لقوم ، إذ لا خلل في تحمله، لكونه مميزا ، ولا في
روايته لكونه عاقلا (٢) .

ألا يرى أن الشهادة بعد البلوغ مقبولة بالإجماع ، وإن كان التحمل قبله
فكذا الرواية .

ويدل عليه إجماع الصحابة على قبول خبر ابن عباس وابن الزبير والنعمان (٣)
ابن بشير - رضى الله عنهم - وغيرهم من أحداث الصحابة من غير فرق بعدما
تحملوه .

وقد اتفق السلف والخلف على إحضار الصبيان مجالس الرواية وإسماعهم
الأحاديث وقبول (رواية) (٤) ما تحملوه في الصبا بعد البلوغ .

(١) ق ١٢١ / ب من ب .

(٢) راجع : (الأحكام للأمدى ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والمستصفي ١ / ١٥٦ ، والمعتمد
٦٢٠ / ٢ وشرح القاضى العضد على مختصر ابن الحاجب مع حاشية التفازانى على
العضد ٦١ - ٦٢ وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٣٩٥ ، وتيسير التحرير ٣ /
٣٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ٥٠ ، والكفاية فى علم
الرواية ص ٧٦-٧٧) .

(٣) هو : أبو عبد الله النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة ، الأنصارى ، الخزرجى
صحابى وابن صحابى ، كان أول مولود فى الإسلام من الأنصار بعد الهجرة تولى
قضاء دمشق بعد فضالة بن عبيد ، واستعمله معاوية على الكوفة ثم نقله إلى إمارة
حمص ، وكان كريما جوادا ، شاعرا مناقبه كثيرة ، قتل سنة (٦٥ هـ) وقيل (٦٤
هـ) .

انظر (الإصابة ٣ / ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٥٢٢ - ٥٢٦ ،
وأخبار القضاة ٣ / ٢٠١ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٤١١ - ٤١٢) .

(٤) فى ب (روايته) وهو خطأ .

والضبط هو سماع الكلام كما يحق سماعه ، ثم فهمه بمعناه الذى أريد به ، ثم حفظه ببذل المجهود له ، ثم الثبات عليه بمحافضة حدوده وبمراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه .

ثم قيل : أقل مدة تصير الصبى فيها أهلا للتحمل أربع سنين ، والأصح أن لا تقدير (١) .

وكذا الحكم إذا كان فاسقا أو كافرا عند التحمل ، عدلا مسلما عند الرواية كما فى الشهادة .

قوله : والضبط فكذا ...

ضبط الشيء لغة : حفظه بالجزم . ومنه الاضبط للذى يعمل بكلتا يديه ، وضبط الخبر سماعه كما يحق سماعه / (٢) بأن يصرف همه إليه ويقبل بكليته عليه (٣) . ويدرك مجلس السماع من أوله إلى آخره ، فإن الرجل قد ينتهى إلى المجلس وقد مضى صدر من الكلام ، فربما يخفى على المتكلم (هجومه) (٤) ليعيد عليه ما سبق من كلامه ، فعلى السامع الاحتياط فى مثله .

ثم الفهم بمعناه الذى أريد به : معنى : معناه اللغوى والشرعى جميعا ثم حفظه ببذل مجهوده أى : حفظ الكلام ببذل الطاقة (فى حفظه) (٥) بأن يكرره إلى أن يحفظه ، ثم الثبات على الحفظ بمحافضة ذلك الكلام ، بأن يعمل

(١) راجع أقوال العلماء فى ذلك : (الكفاية فى علم الرواية ص ٥٤ - ٥٦) .

(٢) ق ١١٠ / أمن ح .

(٣) راجع : (القاموس المحيط ٢ / ٣٨٤ ، والصاح ٣ / ١١٣٩ ، والتعريفات للجرجانى ص ١٣٧) .

(٤) أى دخوله (هامش ح) .

(٥) عبارة ح (فى من حفظه حفظه) وهو خطأ .

بموجبه ويذاكره بلسانه فإن ترك العمل والمذاكرة يورثان النسيان ، على إساءة (١)
الظن بنفسه ، بأن لا يعتمد على نفسه إنى لا أنساه ، ولا يتسامح فى حفظه
بل يذاكره دائما مقدرا فى نفسه إنى إذا تركت المذاكرة نسيت به إذ الحزم سوء
الظن .

إلى حين أدائه متعلق بقوله : ثم الثبات عليه - ولهذا كان ابن مسعود - رضى
الله عنه - إذا روى حديثا أخذه (البهر) (٢) وجعلت فرائضه ترتعد باعتبار سوء
الظن بنفسه ، مع أنه فى أعلى درجات الزهد والعدالة ، والضبط والفقاهاة ،
وهذا الضبط نوعان :

ضبط (٣) لفظ الحديث ومعناه لغة من غير تحريف وتصحيف مثل أن يعلم أن
قوله - ﷺ - / (٤) « الحنطة بالحنطة مثل بمثل » (٥) بالرفع أو النصب ، وأن

(١) هذا متعلق بمحذوف ، حال ، أى مستقرا ثابتا على إساءة الظن .

انظر : (شرح ابن ملك على المنار ص ٦٣٥) .

(٢) البهر : بضم الباء وسكون الهاء وضم الراء : تتابع النفس ، وبالفتح (فتح الباء) :
المصدر قال : بهره الحمل يبهره بهرا . أى : أوقع عليه البهر ، فانبهر : أى تتابع
نفسه . (الصحاح ٢ / ٥٩٨) .

وقال الفيروزآبادى : (البهر : -بالضم- ما اتسع من الأرض و... ، وانقطاع النفس
من الإعياء) (القاموس المحيط ١ / ٣٩٢) .

(٣) أى : الأول ضبط لفظ الحديث الخ يعنى ضبط لفظ الحديث من غير تحريف
وتصحيف مع معرفة معناه اللغوى مثل أن يعلم الخ - والفرق بين التحريف
والتصحيف : أن التحريف : تغيير اللفظ دون المعنى ، والتصحيف : أن يقرأ الشيء
على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلاحوا عليه . وقيل : التصحيف : تغيير
اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع ، وأصله : الخطأ ، يقال : صحفه فتصحف
أى غيره فتغير حتى التبس ينظر (التعريفات للجرجانى ص ٥٣ ، ٥٩ والمصباح المنير
١ / ٣٣٤) .

(٤) ق ١٢٢ / أ من ب

(٥) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١١ بلفظ : « التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة والشعير

بالشعير ، والملح بالملح مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى إلا ما =

معناه على تقدير الرفع : بيع الحنطة بالحنطة ، وعلى تقدير النصب : يبعوا الحنطة بالحنطة ، فهذا هو ضبط الصيغة بمعناه لغة .

والثانى : أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقها وشريعة مثل أن يعلم أن حكم هذا الحديث ، وهو وجوب المساواة متعلق بالقدر والجنس مثلا .

وأن يعلم أن حرمة القضاء فى قوله - ﷺ - :

« لا يقضى القاضى وهو غضبان »^(١) متعلقة بشغل القلب . وهذا الضبط أى : ضبطه بمعناه اللغوى والشرعى الكامل من النوعين ، ولهذا قصرت رواية من لم يعرف بالفقه عن رواية الفقه ، وترجع رواية الفقيه عليه لفوات كمال الضبط فى غير الفقه ولكن يقبل خبر غير الفقيه لوجود أصل الضبط ، ولم يقبل خبر من اشتدت غفلته خلقة (بأن كان)^(٢) سهوه ونسيانه أغلب أو مساهلة (ومجازفة)^(٣) وإن وافق القياس ، لفوات أصل الضبط .

والمسائل : الذى لا يأخذ فى الأمور بالحزم .

والمجازفة : التكلم من غير خبرة وتيقظ . فارسى معرب .

== اختلف الرواه . والترمذى ٣ / ٥٣٢ ، والنسائى ٧ / ٢٧٣ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٨ .

(١) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٠٩ بلفظ : « لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان » . والترمذى ٣ / ٦١١ . وأحمد فى مسنده ٥ / ٥٢ ، وأبو داود ٤ / ١٦) .

(٢) فى ح (بأن كانت) ، وفى ب (فإن كان) وكلاهما خطأ . والصواب ما أثبتناه . والله أعلم .

(٣) عبارة ب (وأو مجازفة) وهو خطأ .

والعدالة وهى الاستقامة ، والمعتبر ههنا كماله وهو : رجحان جهة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة حتى إذا ارتكب كبيرة أو أصر على صغيرة ، سقطت عدالته ، دون القاصر وهو : ما ثبت بظاهر الإسلام واعتدال العقل .

قوله : والعدالة ...

العدالة لغة : ضد الجور ، وهو الإنصاف والاستقامة يقال : فلان عادل أى : مستقيم السيرة / ^(١) فى الحكم بالحق . ^(٢)

وفى الشريعة : عبارة عن استقامة السيرة والدين ، وضدها الفسق وهو : الخروج عن الحد الذى جعل له ، وحاصلها يرجع إلى هيئة راسخة فى النفس يحملها على ملازمة التقوى والمروءة جميعا .

وهى نوعان : قاصر وهو : ما ثبت بظاهر الإسلام ، واعتدال العقل بالبلوغ لأنهما يحملانه على الاستقامة (ويزجرانه) ^(٣) عن غيرها ظاهرا .

وبهذه العدالة لا يصير الخبر حجة ، لأن هذا الظاهر يعارضه ظاهر مثله وهو : هوى النفس ، وأنه الأصل مثل العقل ، وأنه داع إلى العمل ، بخلاف العقل والشرع ، فكان عدلا من وجه دون وجه ، فتردد الصدق فى خبره بين الوجود والعدم من غير رجحان ، فشرطنا كمال العدالة وهو : أن يكون مجتنباً / ^(٤)

(١) ق ١١٠ / ب من ح .

(٢) راجع : (القاموس المحيط ٤ / ١٣ ، والصحاح ٥ / ١٧٦٠ - ١٧٦١) .

(٣) فى ح (ويزجرانه) وهو خطأ .

(٤) ق ١٢٢ / ب من ب .

من ارتكاب الكبائر والإصرار على الصغائر ، حتى لو ارتكب كبيرة تبطل عدالته وكذا لو أصر على صغيرة ، وهذا هو النوع الثانى من العدالة ، ولهذا لم يقبل خبر الفاسق والمستور - أى : الذى لم يعرف عدالته ولا فسقه فى زماننا - أما لو ارتكب صغيرة ولم يصر عليها لا تبطل عدالته ، لأن التحرز عن جميع الصغائر متعذر عادة فإن غير المعصوم لا يخلو عن رلة ، فاشتراط التحرز عن جميعها سد لباب الرواية .

فأما الاجتناب عن الكبائر والإصرار على الصغائر فغير متعذر فلم يجعل عفوا واختلفت الأمة فى الكبائر فروى ابن عمر عن أبيه عن النبى - ﷺ - أنه قال : (الكبائر تسع : الإشراف بالله ، وقتل النفس المؤمنة ، وقذف المحصنات ، والفرار من الزحف ، والسحر ، وأكل مال اليتيم وعقوق الوالدين المسلمين ، والإلحاد فى الحرم)^(١) أى الظلم فى البيت الحرام وروى أبو هريرة - رضى الله عنه - مع ذلك أكل الربا ، وعن على - رضى الله عنه - أنه أضاف الى ذلك السرقة وشرب الخمر .

(١) أخرجه : البخارى فى أدب المفرد بلفظ : « هن تسع : الإشراف بالله وقتل نسمة ، والفرار من الزحف ، وقذف المحصنة ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، والإلحاد فى المسجد ، والذى يستسخر ، وبكاء الوالدين من العقوق » .
ينظر : (فضل الله الصمد فى توضيح أدب المفرد ١ / ٥٨ - ٦٢) .

وفى أبى داود ٣ / ٢٩٥ : أن رجلا سأله فقال : يا رسول الله : ما الكبائر ؟ فقال : (هن تسع) فذكر معناه - (أى : معنى حديث أبى هريرة الذى هو قوله - ﷺ - : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، و... الحديث » .

وزاد : « وعقوق الوالدين المسلمين ، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » .
قلت : وقد سقطت جملة (والذى يستسخر) من الحديث ، ولعله يكون من الناسخ . والله أعلم .

والإسلام : وهو التصديق والإقرار بالله تعالى كما هو بأسمائه وصفاته وقبول أحكامه وشرائعه .

وقيل : ما خصه الشارع بالذكر فهو كبيرة .^(١)

قوله : والإسلام

إنما شرط الإسلام ، لأن الباب باب الدين ، والكافر ساع فيما يهدم الدين ، لأنه يعادينا ، فيثبت بالكفر تهمة الكذب لا لنقصان في عقله وضبطه ، ولهذا ردت شهادة الكافر على المسلم . وهو نوعان :

ظاهر وهو : ما ثبت لنشره بين المسلمين ، وثبت حكم الإسلام بغيره من الوالدين من غير أن يوجد منه ، فلا يكفي بهذا النوع في صحة الرواية بل يشترط فيه الكمال وهو النوع الثاني وهو : ما ثبت بالبيان إجمالا بأن يصف الله تعالى كما هو ، بأسمائه وصفاته ، والإقرار /^(٢) بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر (والقدر)^(٣) خيره وشره من الله تعالى ، وقبول أحكامه (وشوائمه)^(٤) إلا أن تظهر أمارته نحو إقامة الصلاة بالجماعة ، وإيتاء الزكاة ، وأكل ذبيحتنا فحيث لا يشترط البيان للكمال ، ويكون ذلك بمنزلة البيان منه في الحكم بكمال إيمانه .

(١) قلت : اختلف العلماء في حد الكبيرة اختلافا كثيرا ، وأقرب ما يقال : الذنب الذي ورد فيه حد أو لعنة أو وعيد شديد لمقتطفه من صاحب الشريعة ، أو ذكر له شدة شناعة ، أو عد هو من الكبائر ، أو ما يكون أسوأ مغبة مما ذكر فهي كبيرة .

انظر : (أقوال العلماء في ذلك في) فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ٥٦/٢ - ٥٨ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٩٧ - ٤٠١ ، وشرح تنقيح الفصول ص (٣٦١) .

(٢) في ١١١ / أ من ح .

(٣) في النسختين معا (وقدّر) بدون (ال) والصواب ما أثبتناه .

(٤) ساقطة من ح .

والشرط فيه البيان إجمالاً كما ذكرنا .

قوله : والشرط فيه البيان إجمالاً

هذا رد لما قال بعد المشائخ إن ذكر الوصف على سبيل الإجمال لا يكفي
لكمال الإسلام ، بل لا بد من العلم بحقيقة ما يجب الإقرار به وبيانه على
التفصيل ، حتى لو لم / ^(١) يعلم شيئاً من ذلك ، كان كافراً . ^(٢)

وقلنا : اشتراط الوصف على التفصيل لصحة الإسلام متعذر لأن معرفة
الخلق بأوصاف الله تعالى متفاوتة وأكثرهم لا يقدرُونَ على ذلك ، فيشترط
للكمال ما لا يؤدي إلى الحرج ، وهو أن يصدق ويقر إجمالاً بما يجب الإيمان
به ، فهذا القدر يكفي لثبوت حقيقة الإيمان . ^(٣)

الا يرى أن النبي - ﷺ - ... استوصف الأعرابي ^(٤) الذي شهد برؤية الهلال

(١) ق ١٢٣ / أ من ب

(٢) قلت : ومن هنا ذهب بعضهم إلى : أنه لا يحكم بإيمان المقلد ما لم يعرف ما يجب
عليه اعتقاده بالدليل على وجه يمكنه مجادلة الخصومة وحل ما يورد عليه من الشبه ،
وليس الشرط أن يعبر عنه بلسانه ويجادله خصمه ، وهو قول عامة المتكلمين ، فإن
عجز عن شيء من ذلك لا يحكم بإسلامه .

والصحيح : أن إيمان المقلد صحيح ، لأنه مأمور بالتصديق وقد امثل سواء كان
عن دليل أو لم يكن . وهو مذهب الأئمة الأربعة وعامة العلماء - وإن كان العوام
عاصون بتركهم النظر والاستدلال . والله أعلم .

راجع : (حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص ٦٤٠) .

(٣) ولهذا يجب أن يستوصف المؤمن على سبيل التلقين ، فيقال له : أليس الله بعالم
وقادر ؟ وكذا ، وكذا حتى يسهل عليه الجواب ، فإذا قال : بلى ، فقد ظهر كمال
إسلامه .

انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٣٨ ، والتوضيح على التنقيح ص ٣٧٣) .

(٤) لم أعثر على اسمه بعد البحث عنه .

فلهذا لا يقبل خبر الكافر والفاسق والصبي والمعتوه والذي اشتدت غفلته

عن ذكر الإجمال دون التفسير حيث قال : « أتشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله ؟ فقال : نعم ، فقال الله أكبر يكفى المسلمين أحدهم » .^(١)

وحين سأله جبريل - عليه السلام - عن الإيمان والإسلام تعليما للناس معالم الدين بين هو - ﷺ - على سبيل الإجمال .
قوله : فلهذا

أى : فلأجل أن الإسلام ، والعدالة ، والعقل ، والضبط شرط قبول الخبر ، لا يقبل خبر الكافر ، لعدم الإسلام ، والفاسق : لعدم العدالة ، وخبر الصبي والمعتوه : لعدم كمال العقل ، وخبر من الذى اشتدت غفلته إما خلقة أو مسامحة لعدم الضبط .

وقيل خبر الأعمى ، والمحدود فى القذف ، والمرأة ، والعبد ، لوجود الشرائط الأربعة^(٢) ، ولكن لم تقبل شهادتهم ، لأن الشهادة توقفت على معان

(١) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٧٥٤ - ٧٥٥ ، والترمذى ٣ / ٦٥ بلفظ : (أتشهد أن لا

إله إلا الله ؟ أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ » قال : نعم .

قال يا بلال : أذن فى الناس أن يصوموا غدا) .

والنسائي ٤ / ١٣٢١ ، وابن ماجه ١ / ٥٢٩) .

ويضاف إلى ذلك : ما روى أنه ﷺ قال لجارية :

« أين الله ؟ » قالت : فى السماء . فقال : (من أنا ؟) فقالت :

أنت رسول الله ، فقال لما لكها : « اعتقها فإنها مؤمنة » .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢ / ٣٨) .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٥٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٣٩ ، وفواتح

الرحموت ٢ / ١٤٤ ، والأحكام لابن حزم ١ / ١٣٠ ، والمسودة ص ٢٥٩ ، =

آخر ، لا يشترط فى الخبر . (١)

أما الأعمى فلأن الشرط فى الشهادة الإشارة والتمييز إلى المشهود به وذا لا يحصل بالعمى . وأما العبد ، والمرأة ، والمحدود فى القذف ، فلأن الشرط فى الشهادة الولاية الكاملة ، وبالرق تنعدم الولاية أصلا وبالانوثة تنقص الولاية كذا بحد القذف أيضا .

وروى الحسن عن أبى حنيفة - رحمهما الله - : أن المحدود فى القذف لا يكون مقبول الرواية ، لأنه محكوم بكذبه بالنص وهو قوله تعالى :

﴿ فاولئك عند الله هم الكاذبون ﴾ (٢) ، وفى ظاهر المذهب مقبول الرواية بعد التوبة / (٣) فإن أبا بكره (٤) - رضى الله عنه - مقبول الخبر وقد أقيم

= والاحكام للأمدى ١١٠ / ٢ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٣ ، وحاشية ابن ملك على النار ص ٦٤٢ .

(١) هناك فروق آخر بين الرواية والشهادة انظرها فى :

(أصول السرخسى ١ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٢ / ٤٠٣ ، والاحكام لابن حزم ١ / ١١٨ ، والرسالة للإمام الشافعى ص ٣٧٣ ، والمستصفى ١ / ١٦١ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٩٤ ، والفروق للقرافى ١ / ٤)

(٢) سورة النور / ١٣ . وأول الآية : ﴿ لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء ، فإذا لم يأتوا بالشهداء ﴾ .

(٣) ق ١١١ / ب من ح

(٤) هو : نفع بن مسروح ، وقيل : نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو ، الشقى ، وكان أبو بكره يقول : أنا مولى رسول الله - ﷺ - فإن أبى الناس إلا أن ينسبوني ، فانا نفع بن مسروح ، وقيل اسمه : مسروح ، مشهور بكنيته ، قال سعيد بن المسيب : شهد على المغيرة ثلاثة ونكل رباد ، فجلد عمر ثلاثة ، ثم استأبهم ، فتاب اثنان ، فجازت شهادتهما ، وأبو بكره أن يتوب ، وكان من فضلاء الصحابة ، =

والثانى فى الانقطاع وهو نوعان : ظاهر ، وباطن ، أما الظاهر فالمرسل من
الأخبار

عليه الحد ولم يشتغل بطلب التاريخ فى خبره : أنه روى بعدما أقيم عليه الحد
أم قبله ، بخلاف الشهادة فإن رد الشهادة من تمام حده ، ثبت ذلك بالنص .

ثم التائب من الفسق والكذب يقبل روايته ، إلا (أن)^(١) التائب من
الكذب/^(٢) متممدا فى حديث رسول الله - ﷺ - فإنه لا تقبل روايته أبدا وإن
حسنت توبته ، كذا ذكره أحمد بن حنبل ، والشيخ البخارى^(٣) ، وأبو بكر
الصيرفى ، وأبو المظفر السمعانى ، وكذا ذكر أبو عمرو^(٤) فى كتاب معرفة .

== وكان مثل النصل من العبادة حتى مات سنة (٥١) أو (٥٢ هـ) .
انظر : (الإصابة ٣ / ٥٤٢ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٤ / ٢٤ ، والجمع بين
رجال الصحيحين ٢ / ٥٣٣ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٥ - ١٠)

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ١٢٣ ب من ب .

(٣) هو : محمد بن محمد بن محمود البخارى ، الحنفى ، المدعو بالشيخ البخارى ،
فقيه ، فرضى ، متكلم ، من آثاره : شرح درر البخارى - فى فروع الفقه الحنفى
وسماه غرر الأفسكار ، وشرح على نظم السراجية فى الفرائض ، وكتاب فى أصول
الدين ، توفى سنة (٨٥٠ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٧٤٦ ، ٢ / ١٢٥٢ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٩٩) .

(٤) هو : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى ، الشافعى المعروف بابن الصلاح ،
محدث مفسر أصولى ، فقيه نحوى ، عارف بالرجال ، ولد سنة (٥٧٧ هـ) تفقه
على والده ، وأفتى ، من تصانيفه : شرح مشكل الوسيط للغزالي ، وعلوم
الحديث - ويعرف بمقدمة ابن الصلاح - وهو كتاب (معرفة أنواع الحديث) توفى سنة
(٦٤٣ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ٢٤٣ - ٢٤٦ ، ومفتاح السعادة ١ / ٣٩٧ - ٣٩٨ ، ==

أنواع الحديث . (١)

قوله : والثانى فى الانقطاع ...

أى : القسم الثانى من الاقسام الأربعة المختصة بالسنة فى الانقطاع وهو نوعان ظاهر ، وباطن .

قوله : وأما الظاهر إلى قوله : وأما الباطن ...

أى الانقطاع الظاهر ، فهو المرسل من الأخبار ، والإرسال خلاف التقييد لغة ، وسمى هذا النوع الذى نحن بصدده مرسلًا ، لعدم تقييده بذكر الوسطة التى بين الراوى والمروى عنه .

وهو فى اصطلاح المحدثين : ترك التابعى الوسطة بينه وبين الرسول - ﷺ -
فيقول : قال رسول الله - ﷺ - كذا ، كما كان يفعله سعيد (٢) بن المسيب ،
ومكحول (٣) الشامى ، وإبراهيم النخعى ، والحسن البصرى ، وغيرهم .
فإن ترك الراوى واسطة بين الراويين ، مثل أن يقول : من لم يعاصر أبا هريرة

== وشذرات الذهب ٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، ومعجم المؤلفين ٦ / ٢٥٧ .

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٢ / ٤٠٤ ، والكفاية فى علم الرواية :
ص ١١٧ ، والمسودة ص ٢٦١ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٩٥ ، وكتاب معرفة
أنواع الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح ص ١٢٨) .

(٢) فى ب (سعد بن المسيب) وهو خطأ .

(٣) هو : أبو عبد الله بن عبد الله الشامى ، وقيل هو : مكحول بن أبى مسلم واسمه :
شهراب بن شاذل بن سند ... ، كان مولى لامرأة قيس ، وقيل غير ذلك ، كان
عالم أهل الشام ، وكان فى لسانه عجمة ظاهرة ، ويبدل بعض الحروف بغيره وكان
يقول بالقدر ثم رجع عنه ، أرسل عن النبى ﷺ ، وعن عدة من الصحابة لم ==

وهو إن كان من الصحابي ، فمقبول بالإجماع .

قال أبو هريرة - رضى الله عنه - فهذا يسمى منقطعاً^(١) عندهم ، فإن ترك أكثر من واحدة فهو المسمى بالمفضل^(٢) عندهم ، والكل يسمى إرسالاً عند الفقهاء والأصوليين^(٣) والمرسل أربعة أقسام :

(ما أرسله)^(٤) الصحابي ، وهو مقبول بالإجماع^(٥) ، حملاً لروايتهم على السماع ، إذ الأصل فيهم السماع لتحقق الصحة في حقهم إلا إذا صرحوا بالرواية عن الغير .

== يدرّكهم ، وحدث عنه الزهري وغيره ، توفي سنة (١١٢ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر : (وفيات الأعيان ٥ / ٢٨٠ - ٢٨١ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٠٧ ، والعبر ١ / ٤٠ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٥٥ - ١٦٠) .

(١) وهو : ما سقط من روايته قبل الصحابي راو في موضع واحد .
(نخبة الفكر بشرحه ص ٤٢) .

(٢) وهو : ما سقط من روايته اثنان فصاعداً في موضع واحد .
(المرجع السابق) .

(٣) انظر : (تيسير التحرير ٣ / ١٠٢ ، ونزهة النظر ص ٤٢ ، والكفاية في علم الرواية ص ٢١ - ٢٢ ، وتدريب الراوى ١ / ١٩٥ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٦ - ٥٧٩) .

(٤) في ح (ما أرسل) .

(٥) أى بإجماع الصحابة على قبول الأحاديث التى أرسلها الصحابة مع علمهم أن بعضهم يروى بواسطة بعض . قال أنس بن مالك : (ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله - ﷺ - سمعناه منه ، ولكن حدثنا أصحابنا ، ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضاً) .
وقيل : لا يقبل مرسل الصحابي إلا إذا علم أنه لا يروى إلا عن صحابي .

انظر : (كشف الاسرار للبخارى ٢ / ٣ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٥٩ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٣٥ - ١٣٦ ، والمستصفى ١ / ١٧٠ ، والكفاية في علم الرواية ص ٣٨٥ ، وتدريب الراوى ١ / ٢٠٧) .

من القرن الثاني والثالث ، فكذا عندنا .

وعن الشافعى أنه قال : مراسيلهم مقبولة إلا أن أعلم أنه أرسله كذا فى المعتمد. (١)

والثانى : ما أرسله القرن الثانى ، والثالث : فحجة عندنا وهو مذهب مالك وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه وأكثر المتكلمين . (٢)

وعند أهل الظاهر وجماعة من أئمة الحديث : لا يقبل أصلا . (٣)

وقال الشافعى رحمه - الله - : لا يقبل إلا إذا تأيد بآية ، أو سنة مشهورة أو موافقة قياس صحيح أو قول صحابى ، أو تلقته الأمة بالقبول ، أو عرف من حال المرسل أنه لا يروى عن من فيه علة من جهالة أو غيرها ، أو اشترك فى إرساله عدلان ثقتان بشرط أن لا يكون شيوخهما مختلفا ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر ، بأن أسنده غير مرسله أو أسند مرسله مرة أخرى ، وقال : ولهذا قبلت مراسيل / (٤) سعيد بن المسيب / (٥) لأنى تبعتها (فوجدتها) (٦)

(١) راجعه فى (٢ / ٦٣٨) .

(٢) راجع : (الحصول ج٢ق١ / ٦٥٠ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٤٢ - ٤٤ ، وأصل السرخسى ١ / ٣٦٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٤ ، وشرح تنقيح الفصول ص٣٧٩ ، والمستصفى ١ / ١٦٩ ، وروضة الناظر ص٦٤ والكفاية فى علم الرواية ص٣٨٤ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص٩٦ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٦) .

(٣) انظر : (الأحكام لابن حزم ١ / ١٣٥ ، وروضة الناظر ص٦٤ ، وإرشاد الفحول ص٦٤ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص٩٦ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٧-٥٧٨ ، والكفاية فى علم الرواية ص٤٨٤) .

(٤) فى ١٢٤ / أ من ب

(٥) فى ١١٢ / أ من ح

(٦) فى ب (فوجدته) وهو خطأ .

مسانيد^(١). تمسك من أبى قبول المرسل: بأن الخبر إنما يكون حجة باعتبار أوصاف
 فى الراوى، ولا طريق لمعرفتها إذا كان الراوى غير معلوم ، فإذا لم يذكر الراوى
 لا يحصل العلم به ، ولا بأوصافه ، فيتحقق انقطاع الخبر عن الرسول - ﷺ - ،
 فلا يكون حجة ، ولا معنى لقول من يقول : رواية العدل تعديل له وإن لم
 يذكر اسمه ، لأن طريق معرفة الجرح والتعديل : الاجتهاد وقد يكون الواحد
 عدلا عند إنسان ، مجروحا عند غيره ، بأن يقف فيه على ما كان الآخر لا
 يقف عليه ، والمعتبر عدالته عند المروى له ، وكيف يجعل رواية العدل تعديلا
 وقد رووا حديثا وقديما عن من لم يحمد فى الرواية أمره . وقال الشعبي^(٢) :

(١) قلت : الشروط المذكورة التى وضعها الإمام الشافعى - رحمه الله - هى بالنسبة
 لكبار التابعين وأما من بعدهم فلا يقبل مراسيلهم لأسباب كثيرة ذكرها .

راجع فى ذلك : (الرسالة للإمام الشافعى ص ٤٦١ فما بعدها ، وتدريب
 الراوى ١ / ١٩٨ - ٢٠٧ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٧٧ فما بعدها ، والمسودة
 ص ٢٥٠ ، ومختصر ابن الحاجب بشرحه العضد ٢ / ٧٤ ، والمحصول بهامشه ج
 ٢١ / ٦٥٠ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٧٨ ، والكفاية فى علم الرواية
 ص ٣٨٤) .

(٢) هو : أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذوكيا ، الهمداني ثم الشعبي ،
 ويقال له : عامر بن عبد الله ، الإمام علامة عصره ، رأى عليا رضى الله عنه
 وصلى خلفه ، وسمع من عدة كبار الصحابة ، وحدث عن سعد بن أبى وقاص
 وغيره ، وعنه حماد وغيره ، فضائله كثيرة ، توفى سنة (١٠٤ هـ) وقيل : غير
 ذلك .

انظر : (وفيات الأعيان ٣ / ١٢ - ١٦ ، والبداية والنهاية ٩ / ٢٣٠ ، وسير أعلام
 النبلاء ٤ / ٢٩٤ فما بعدها) .

حدثني الحارث^(١) وكان والله كذابا ، وروى شعبة^(٢) وسفيان عن جابر^(٣) الجعفي مع ظهور أمره في الكذب وروى عنه أبو حنيفة وقال : ما رأيت أحدا أكذب من جابر ، وروى الشافعي عن إبراهيم^(٤) بن محمد بن يحيى الأسلمي وكان قدريا رافضيا ورضى بالكذب .

(١) هو : أبو زهير الحارث بن عبد الله بن كعب بن أسد الهمداني ، الكوفي ، صاحب على وابن مسعود رضي الله عنهما ، كان فقيها كثير العلم على لين في حديثه ، حدث عنه الشعبي ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن مرة وغيره ، توفي سنة (٦٥هـ) .

انظر : (ميزان الاعتدال ١ / ٤٣٥ ، والعبير ١ / ٧٣ ، والنجوم الزاهرة ١ / ١٨٥ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ١٥٢ - ١٥٥) .

(٢) هو : أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد ، واسطى الأصل ، بصرى الدار ، رأى الحسن ومحمد بن سيرين ، وسمع قتادة وغيره من طبقة ، كان أمير المؤمنين في الحديث ، عالم أهل البصرة وشيخها ، حدث عن ابن سيرين وغيره ، وحدث عنه أيوب السجستاني وغيره ، فضائله كثيرة توفي سنة (١٦٠ هـ) .

انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٤٦٩ - ٤٧٠ ، وحيلة الأولياء ٧ / ١٤٤ فما بعدها ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٣٣٨ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٢٠٢ فما بعدها) .

(٣) هو : أبو عبد الله جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث الجعفي ، الكوفي ، الشيعي ، مفسر ، ومؤرخ ، من آثاره : كتاب التفسير ، مقتل حسين بن علي بن أبي طالب ، وكتاب الفضائل ، توفي سنة (١٢٨ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (تهذيب التهذيب ٢ / ٤٦ - ٥١ ، وأعيان الشيعة ١٥ / ١٩٩ فما بعدها) .

ولسان الميزان ص ١٧٦ ، ١٧٨ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ١٠٦) .

(٤) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، المتوفى سنة (٨٤ هـ) . وقيل سنة (٩١ هـ) .

انظر : (تقريب التهذيب ص ٩٢) .

وروى مالك عن عبد الكريم^(١) أبى أمية البصرى (وهو)^(٢) ممن تكلموا فيه
وروى أبو يوسف ومحمد عن الحسن بن^(٣) عمار ، وعبد الله^(٤) بن محمد
وغيرهما من المجروحين ، فحيث لا يمكن أن يجعل الإرسال تعديلا للمروى
عنه ، بخلاف ما إذا أسند وهو عدل لأنه يمكن للمروى له أن يتأمل فيه ، فإن
سكنت نفسه إلى قوله ، قبله ، وإلا يتفحص عنه ، وتمسك من قبله بالإجماع
والدليل المعقول :

(١) هو : عبد الكريم بن أبى المخارق قيس ، ويقال : طارق أبو أمية ، المعلم البصرى ،
نزل مكة المكرمة ، روى عن أنس - رضى الله عنه - وغيره ، وعنه : عطاء ومجاهد
وهما من شيوخه ، وأبو حنيفة ومالك وغيرهم توفى سنة (١٢٧ هـ) وقيل (١٢٦ هـ) .

انظر : (تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى ٦ / ٣٧٦ - ٣٧٨) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) هو : أبو محمد الحسن بن عمار بن المضرب - بضم الميم وفتح الضاد المعجمة وكسر
الراء المشددة والموحدة - البجلي ، الكوفى ، قاضى بغداد روى عن ابن أبى مليكة ،
والحكم بن عتبة وغيرهما ، وعنه روى السفينان (الثورى ، وابن عينة) وعيسى بن
يونس وغيرهم .

قال السهيلي : ضعيف بالإجماع .

انظر : (الكامل فى التاريخ ٥ / ٣٧ ، وتهذيب التهذيب ٢ / ٣٠٤ - ٣٠٨ ،
وشذرات الذهب ١ / ٢٣٤) .

(٤) لعله أراد عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفى ، نزيل مصر ، روى عن عمه حمزة
ابن المغيرة وغيره ، وعنه روى الفضل بن يعقوب وغيره .

قال أبو حاتم : ليس بقوى .

وقال ابن يونس : منكر الحديث .

وقال ابن عدى : عامة ما يرويه لا يتابع عليه .

انظر : (لسان الميزان ٣ / ٣٣٢ ، وكتاب الجرح والتعديل ٥ / ١٥٨) .

أما الإجماع فمن وجهين

أحدهما : إجماع الصحابة على قبول روايات ابن عباس ، وابن عمر ،
والنعمان بن بشير ، وغيرهم من أحداث الصحابة ، وكانوا يرسلون ، ولم يروا
عن أحد منهم إنكار ذلك ، أو تفحص أنهم رَوَوْا عن رسول الله - ﷺ -
بواسطة أو بغير واسطة فصار ذلك إجماعاً منهم على قبوله ، ولا يقال : قبول
مراسيل الصحابة مسلم ، لثبوت عدالتهم قطعاً ، إنما الكلام في مراسيل من
بعدهم .

لأننا نقول : لا فرق بين الصحابي والتابعي ، لأن عدالة التابعين ثبتت
بشهادة الرسول - ﷺ - أيضاً خصوصاً إذا كان / (١) الإرسال من وجوه
التابعين ، مثل عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وبعض الفقهاء
(السبعة) (٢) والشعبي ، والنخعي ، وأبي العالية (٣) ، والحسن وأمثالهم فإنهم

(١) في ١٢٤ / ب من ب

(٢) في ح (الشيعة) وهو تصحيح ، والفقهاء السبعة هم

سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق .
وخارجة بن زيد بن ثابت . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وسليمان بن
يسار

وفي السابع ثلاثة أقوال

قيل هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف

وقيل سالم بن عبد الله بن عمر

وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن الحارث بن هشام

انظر (الجواهر المضية ٤ / ٥٤٨ ٥٤٩)

(٣) هو . فجع بن مهران ، الإمام المقرئ ، الحافظ المفسر ، أبو العالية الرياحي
الصرى أحد الأعلام . كان مولى لامرأة من بني زياح بن يربوع ، ثم من ==

وإرسال من دون هؤلاء كذلك عند الكرخى خلافا لابن أبان
والذى أرسل من وجه وأسند من وجه مقبول عند العامة .

كانوا يرسلون ولا يظن بهم إلا الصدق .

والثانى : أن العلماء من لدن رسول الله - ﷺ إلى يومنا كانوا يرسلون من
غير تحاش وامتناع ، وملأوا الكتب منها ، ولم يرو من أحد من الأمة / (١)
الإنكار عليهم ، (فكان) (٢) ذلك إجماعا منهم على قبوله .

وأما الدليل المعقول : فهو أن العدل إذا وضح له طريق الاتصال واستبان له
الإسناد ، أرسل اعتمادا على صحته ، وإذا لم يتضح له الأمر نسب المروى إلى
من سمعه منه ، ليحمله على ما تحمل عنه ويضيف الطعن إليه عند ظهور
ريافته .

قال الحسن : متى قلت لكم : حدثنى فلان فهو حديثه لا غير .
ومتى قلت : قال رسول الله - ﷺ - سمعته من سبعين أو أكثر (٣) . وإذا
كان كذلك ، وجب قبول إرساله حملا لأمره على الوجه المعتاد .
الا يرى أنه لو أسند إلى غيره ، قبل إسناده ، ولا يظن به الكذب على المروى

= بنى تميم ، أدرك زمان النبى - ﷺ - وهو شاب ، وأسلم فى خلافة أبى بكر
الصدىق ، سمع من عمر وعلى ، وأبى بن كعب وغيرهم . قرأ عليه أبو عمرو بن
العلاء ، فضائله كثيرة . توفى سنة (٩٠ هـ) وقيل غير ذلك .
انظر : (تهذيب التهذيب ٣ / ٢٨٤ ، والعبر ١ / ١٠٨ ، وطبقات المفسرين للداودى
١ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ٢٠٧ فما بعدها) .

(١) ق ١١٢ / ب من ح .

(٢) فى ب (وكان) .

(٣) راجع : (كشف الاسرار ٣ / ٤ ، وحاشية يحيى الرهاوى ص ٦٤٥) .

عنه ، فَلَأَنْ لَا يَظُنَّ بِهِ الْكَذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - مع قوله - ﷺ - :
«مَنْ كَذَبَ عَلَى مَعْتَمِدٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١) كَانَ أَوَّلَى .

والثالث : ما أرسله العدل في كل عصر ، فهو حجة عند الكرخي ،
ويقول : من تقبل روايته مسندا ، تقبل مرسلا . للمعنى الذي بينا .

وقال ابن أبان : لا تقبل ، لأن الزمان زمان الفسق ونشر الكذب بشهادة
الرسول - ﷺ - فلا بد من البيان ، حتى لو كان المرسل تقيا عدلا ، وقد
روى الثقاتُ مرسله ، كما رووا مسنده مثل محمد بن الحسن وأمثاله من
المشهورين ، يقبل إرساله . (٢)

وقيل : الصحيح (٣) (أن مرسل) (٤) من كان من القرون الثلاثة حجة مالم
يعرف منه الرواية عمن ليس بعدل ، ومرسل من كان بعدهم ليس بحجة ، إلا
إذا اشتهر بأنه لا يروى إلا عن عدل (٥) .

(١) أخرجه : (البخاري ١ / ٣٥ ، ومسلم ٤ / ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ ، والترمذي ٤ / ٥٢٤ ، وأبو داود ٤ / ٦٣ ، وابن ماجه ١ / ١٣ ، والدارمي ١ / ٧٦) .

(٢) أى : من اشتهر في الناس بحمل العلم منه كمحمد بن الحسن وأمثاله ، تقبل روايته
مرسلا ومسندا ، ومن لم يشتهر بحمل الناس العلم منه مطلقا ، وإنما اشتهر الرواية
عنه ، فإن مسنده يكون حجة ، ومرسله يكون موقوفا إلى أن يعرض على من اشتهر
بحمل العلم عنه .

انظر : (أصول السرخسي ١ / ٣٦٣) .

(٣) القائل أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص المتوفى سنة (٣٧٠ هـ) .

انظر : (المرجع السابق ، والجواهر المضية ١ / ٢٢٤) .

(٤) في ب (إن كان مرسل) وهو خطأ .

(٥) قلت : وإلى نحو هذا أشار عروة بن الزبير - رضى الله عنه - حين روى لعمر بن
عبد العزيز - رضى الله عنه - حديث رسول الله - ﷺ - : « من أحيا أرضا ميتة =

والرابع : ما أرسل من وجه وأسند من وجه ، فهو حجة عند من يقبل المرسل ، وأما من لم يقبله ، فقد اختلفوا فيه :
قال بعض (أهل)^(١) الحديث : أنه مردود ، لأن حقيقة الإرسال تمنع القبول فشبهته بمنع أيضا احتياطا .
وعامتهم /^(٢) على أنه حجة ، لأن المرسل ساكت عن حال الراوى ، والمسند ناطق ، والساكت لا يعارض الناطق .^(٣)
وذلك مثل حديث : « لا نكاح إلا بولي »^(٤) رواه إسرائيل^(٥) بن يونس مسندا ، وشعبة وسفيان الثوري مرسلا .

== فهي له .

فقال : أتشهد به على رسول الله - ﷺ - ؟
قال : نعم . فما يمتنع من ذلك وقد أخبرني به العدل الرضا .
فقبل عمر بن عبد العزيز روايته .
انظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٦٣) .
(١) كلمة (أهل) مكررة فى ح .
(٢) ق ١٢٥ / أ من ب
(٣) انظر : (الكشف للنسفى ٢ / ٤٥ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٦٤) .
(٤) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٥٦٨ ، والترمذى ٣ / ٣٩٨ ، وابن ماجه ١ / ٦٠٥ ، والدارمى ١ / ١٣٧ ، وأحمد فى مسنده ١ / ٢٥٠ ، والزيلعى فى نصب الراية ٣ / ١٦٧) .
وقال ابن حزم : ولا يصح فى هذا الباب شيء غير هذا السند ، وفى هذا كفاية لصحته .
(المحلى ٩ / ٤٦٥) .

(٥) هو : إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق عمرو بن عبد الله الحافظ ، الإمام الحجة ، أبو يوسف الهمداني ، السيعى ، الكوفى ، أكثر عن جده وروى أيضا عن زياد بن علاقة ، وآدم بن على وإسماعيل السدى ، وغيرهم وحدث عنه أخوه ، وحجاج==

وأما الباطن فإن كان التقصان فى الناقل فهو على ما ذكرنا

قوله : وأما الباطن إلى آخره ...

القسم الثانى الانقطاع الباطن وهو نوعان :

انقطاع لتقصان فى الناقل لفوات بعض شرائطه التى ذكرنا من العدالة والإسلام ، والضبط والعقل .

والثانى : انقطاع بالمعارضة : وهو : أن يعارض الخبر دليل أقوى منه يمنع ثبوت حكمه ، فينقطع معنى ضرورة .

أما الأول فمثل خبر الكافر فإنه لا يقبل لعداوته فى أمور الدين ، وكذلك/ ^(١) فى طهارة الماء ونجاسته ، إلا أنه إذا وقع فى قلب السامع أنه صادق فيما يخبر بنجاسة الماء .

والأفضل أن يريق الماء ثم يتيمم ، ولا تجوز الصلاة بالتيمم قبل الإراقة ، لأنه لا عبرة بخبره فى باب الدين أصلاً ، فبقى مجرد غلبة الظن ، وإذا لا يُجَوِّزُ له الصلاة بالتيمم مع وجود الماء ، بخلاف خبر الفاسق ، فإن هناك يلزمه أن يتوضأ به ، إذا وقع فى قلبه أنه صادق فى الإخبار بطهارة الماء .

فأما الإخبار بنجاسته مع وقوع الصدق فى قلبه ، فالأولى أن يريق الماء ثم يتيمم وإن لم يرق الماء جازت صلاته .

== الأعمش ، وإسحاق بن منصور السلولى وغيرهم ، قيل : ثقة صدوق من أئمة أصحاب أبى إسحاق ، توفى سنة (١٦٠ هـ) .

وقيل : (١٦٢ هـ) وقيل (١٦١ هـ) .

انظر : (الجرح والتعديل ٢ / ٣٣٠ - ٣٣١ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٢٠ - ٢٥ وتذكرة الحفاظ ١ / ٢١٤ - ٢١٥ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ٣٥٥ فما بعدها) .

(١) ق ١١٣ / ١ من نج .

ويلحق به صاحب الهوى ، فإن المختار عندنا أن لا تقبل رواية من انتحل الهوى ودعا الناس إليه وعلى هذا أئمة الفقه والحديث كلهم ، لأن الحاجة والدعوة إلى الهوى سبب دافع إلى القول ، فلا يؤمن على حديث رسول الله ﷺ - .

وإنما قبلنا شهادتهم فى حقوق الناس ، لأن صاحب الهوى إنما وقع فيه لتعمقه ، ألا يرى أن منهم من يعظم الذنب حتى يجعله كفرا ، وإذا يمنعه عن الكذب ، فلم يتمكن تهمة الكذب فى شهادته ، بخلاف الخطيئة^(١) وهم صنف من الروافض ، فإنهم يجوزون أداء الشهادة زورا لموافقيهم على مخالفتهم .

وقيل : يعتقدون الشهادة لمن حلف عندهم أنه (محق)^(٢) فيمكن تهمة الكذب فى شهادتهم .

الهوى : ميلان النفس إلى ما يستلذ به من الشهوات من غير داعية الشرع .
وخبر الفاسق ليس بحجة فى الدين أصلا ، ولو أخبر بنجاسة الماء

(١) هم أتباع أبى الخطاب الأسدى ، وقد ذكر هذه الفرقة عبد القاهر البغدادى من الفرق التى أنتسبت إلى الإسلام وليست منه . وأبو الخطاب الأسدى الذى تنسب إليه هذه الفرقة هو : محمد بن أبى رينب ، ويكنى أيضا أبا إسماعيل ، وأبا الظبيان ، وكان مولى لبني أسد ، وقد كان يقول : إن لكل شىء من العبادات باطنا ، وقد ظل على ضلاله ومخرقته حتى قتله عيسى بن موسى والى الكوفة من قبل العباسيين ، وكان ذلك سنة (١٤٣ هـ) .

انظر : من ضلالة هذه الفرقة ومبتدعاتها وآرائها الزائفة فى :
(الفرق بين الفرق ص ٢٤٧ - ٢٥٠ ، والملل والنحل ١ / ١٧٩ - ١٨١ ، ومقالات الإسلاميين ١ / ٧٥) .

(٢) فى ح (لاحق) .

وطهارته، أو يحل الطعام والشراب وحرمة ، يحكم السامع رأيه فى ذلك/ (١)
فإن وقع فى قلبه صدق ، فعليه أن يعمل بخبره وإلا لا يعمل به .

وزعم بعض المشائخ : أن فى روايته يجب تحكيم الرأى كما فى الإخبار
بنجاسة الماء وطهارته ، لأن كل واحد أمر دينى ، والصحيح هو الأول (٢) ،
لأن الإخبار بنجاسة الماء وطهارته أمر خاص يتعرف من جهته لا من جهة
غيره ، فكان مخصوصا به ، لتعذر الوقوف عليه من جهة غيره ، فوجب
التحرى فى خبره للضرورة ، ولا كذلك فى روايته ، فإن العدول من الرواة
كثرة وبهم غنية ، فلا يصار إلى روايته أصلا ، غير أن الضرورة فى حل الطعام
غير لازمة ، لأن العمل بالأصل ممكن ، فلم يجعل فسقه هدرا ، بل جعلناه
معتبرا حتى وجب ضم التحرى إليه ، بخلاف خبره فى الهدايا والوكالات
ونحوها ، من المعاملات / (٣) التى لا إلزام فيها حيث يجوز الاعتماد على
خبره من غير وجود ضم التحرى إليه ، لأن الضرورة ثمة - بسكون الهاء -
لازمة لكثرة وجودها ولا يوجد فى كل موضوع عدل يرجع إليه ، ولا دليل هنا
يعمل به سوى الخبر فاعتبرنا خبره مطلقا فيها . (٤)

ويلحق به خبر المستور ، وهو الذى لم يعرف عدالته ولا فسقه ، فإنه
كالفاسق فى الصحيح ، فلا يكون خبره حجة حتى يظهر عدالته .

وفى رواية الحسن عن أبى حنيفة - رحمهما الله - المستور كالعدل فى الإخبار
بنجاسة الماء وطهارته ، ورواية الإخبار ، لثبوت العدالة ظاهرا لقوله - ﷺ -

(١) ق ١٢٥ / ب من ب .

(٢) راجع (أصول السرخسى ١ / ٣٧٠) .

(٣) ق ١١٣ / ب من ح .

(٤) راجع : (الكشف للنسفى ٢ / ٤٧ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٧١) .

« المسلمون عدول بعضهم على بعض » (١).

وهكذا نقل عن عمر - رضى الله عنه - وهذا تعديل من صاحب الشرع لكل مسلم وتعديل الشرع أولى من تعديل المزكى ، ولكن الأصح ما ذكر محمد (٢) فى الكتاب (٣) ، لأن الفسق فى أهل هذا الزمان غالب ، فلا يعتمد على روايته ما لم يثبت عدالته ، كما لا يعتمد على شهادته فى القضاء قبل ظهور عدالته : الحديث عباد (٤) بن كثير أن النبى - ﷺ - قال : « لا تحدثوا عمن لا تعلمون بشهادته » (٥).

ولا يلزم عليه رواية العبد ، فإنها تقبل مع أن شهادته لا تقبل ، لأن فى

(١) أخرجه : (السخاوى فى : المقاصد الحسنة ص ٦٠٦ ، والمجلونى فى : كشف الخفاء ٢ / ٢٧٢) . وقالوا : (أوردته الديلمى عن ابن عمر بلا سند مرفوعا وابن أبى شيبة بسند إلى ابن عمرو ، ويروى عن عمر من قوله ، وأخرج الدارقطنى ٤ / ٢٠٦ عن أبى المليلح قال : كتب عمر - رضى الله عنه - إلى أبى موسى أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم . . . إلى أن قال : المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا فى حد ، أو مجروحا فى شهادة زور ، أو ظنينا فى ولاء أو قرابة . . . الخ) .

والحديث ضعف ضعفه البيهقى .

(٢) فى ب (ذكره) بالضمير بدل الظاهر .

(٣) المراد من الكتاب (كتاب الاستحسان) .

(٤) لعله أراد به : عباد بن كثير ، الشافعى ، البصرى ، العابد ، نزيل مكة ، حدث عن يحيى بن كثير ، وثابت ، وأبى الزبير وغيرهم ، وعنه إبراهيم بن أدهم ، وأبو نعيم ، ومحمد الفريابى وغيرهم .

انظر : (الجرح والتعديل ٦ / ٨٤ - ٨٥ ، وميزان الاعتدال ٢ / ٣٧١ - ٣٧٥ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ١٠٠ - ١٠٢ ، وسير أعلام النبلاء ٧ / ١٠٦) .

(٥) أخرجه (أبو داود ١ / ١٢٦ ، والترمذى ١ / ١٢٦ ، وقال هذا حديث حسن صحيح ، والنسائى ١ / ١٠٠ ، والشافعى فى الأم ١ / ١٥ ، وابن ماجه ١ / ١٦١) .

وإن كان بالعرض بأن خالف الكتاب .

الحديث إشارة إلى عدم قبول رواية من كانت له شهادة ، ثم لا تقبل كالفاسق والعبد لا شهادة (له) (١) ، فلا يتناوله الحديث . كذا ذكره شمس الأئمة (٢).

وخبر الصبى والمعتوه فى الإخبار عن نجاسة الماء وطهارته كخبر الكافر لعدم العقل / (٣) وولاية الإلزام ، لأن الولاية المتعدية فرع ولاية القائمة على نفسه وليس له ولاية على نفسه ، فكيف يثبت متعدية .

وخبر المغفل - أى شديد الغفلة والنسيان فى عامة الأحوال - مثل خبر الصبى و المعتوه ، لأن معنى السهو والغلط فى روايته يترجح باعتبار الغفلة كما يترجح جانب الكذب باعتبار الفسق .

وكذلك خبر المتساهل - أى : المجازف الذى لا يبالى من السهو والغلط ولا يشتغل بالتدراك (٤) بعد أن يعلم به - مثل خبر المغفل إذا ظهر ذلك فى أكثر أموره . (٥)

والثانى : الانقطاع بالمعارضة وهو أربعة أوجه :

أحدها : ما خالف الكتاب : فإنه يكون مردودا منقطعا ، لأن الكتاب

(١) زيادة من ب .

(٢) راجع (أصول السرخسى ١ / ٣٧٠) .

(٣) ق ١٢٦ / أمن ب .

(٤) فى ب (بالتذاكر) .

(٥) راجع (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٤ - ٢٥ ، والكشف للنسفى ٢ / ٤٨ ، وأصول السرخسى ١ / ٢٧٣) .

قطعى وخبر الواحد ظنى ، ولا تعارض بين القطعى والظنى .

بيانه : أن خبر الواحد إن ورد مخالفا للكتاب إن أمكن تأويله من غير تعسف ، يقبل على التأويل الصحيح ، وإن لم يمكن إلا بتعسف ، لم يقبل بلا خلاف لأنه ظنى ، فلا يقابل القطعى ، ولا يجوز تأويله ، لأنه لو جاز مع التعسف لبطل التناقض من الكلام كله كذا قيل .

فإن خالف خبر الواحد عموم الكتاب أو ظاهره ، فكذلك عندنا حتى لا يجوز/ ^(١) تخصيص العموم وحمل الظاهر على المجاز ، كما لا يجوز ترك الخاص والنص من الكتاب .

وعند الشافعى ^(٢) - رحمه الله - وعامة الأصوليين : يجوز تخصيص العموم به ، ويثبت التعارض بينه وبين ظاهر الكتاب ، بناء على أن ظاهر الكتاب وعموماته لا يوجب اليقين عندهم .

فأما عند من جعله ظنية من مشائخنا مثل الشيخ أبى منصور ومن تابعه من مشائخ سمرقند ، فيحتمل أن (يجوز) ^(٣) تخصيصها به ، كما ذهب إليه الشافعى - رحمه الله - .

(١) ق ١١٤ / أ من ح .

(٢) وإليه ذهب مالك وأحمد - رحمهما الله - راجع :

(الأحكام للامدى - ٢ / ٤٧٢ ، والبرهان ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، والمعتمد ١ / ٢٧٥ ،
والمحصول ج ١ ق ٣ / ١٢٠ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، ومختصر ابن
الحاجب بشرحه ٢ / ١٤٩ ، وحاشية العطار على جمع الجوامع ٢ / ٢٧) .

وقد نسب فى المختصر لابن الحاجب ، والأحكام للامدى القول بجواز تخصيص القرآن بخبر الواحد إلى الأئمة الأربعة) .

(٣) فى ح (يكون) وهو خطأ .

والأصح^(١): أنه لا يجوز عندهم أيضا ، لأن الاحتمال فى الخبر فوق الاحتمال فى العام والظاهر ، لأن الشبهة فىهما من حيث المعنى وهو احتمال إرادة البعض ، أو احتمال إرادة المجاز ، دون النظم والعبارة ، والشبهة فى خبر الواحد فى النظم والمعنى جميعا ، لأن المعنى تابع للفظ فى الثبوت ، ولهذا لا يكفر منكر نظمه ولا منكر معناه ، بخلاف منكر العام والظاهر فإنه يكفر^(٢) .

وإذا كان كذلك ، لا يجوز تخصيص عموم الكتاب به ، ولا ترجيحه على ظاهر الكتاب ، لأن فيه ترك الدليل الأقوى بالضعف ، وذا لا يجوز .

والدليل عليه أن عمر ، وعائشة ، وأسامة - رضى الله عنهم - ردوا خبر فاطمة بنت قيس - رضى الله عنها - ولم يخصوا به قوله تعالى : ﴿أَسْكَنْهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾^(٣) / ^(٤) حتى قال عمر رضى الله عنه - : (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت) .

ومثاله حديث مس الذكر وهو ما روى أنه - ﷺ - قال : « من مس ذكره فليتوضأ »^(٥) . فإنه مخالف لقوله تعالى :

(١) انظر (الميزان للسمرقندى ص ٣٢٢ - ٣٢٣ ، والتوضيح مع شرحه التلويح ص ١٠٩ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣٤٩ ، والتبصرة ص ١٣٢ - ١٣٦ ، والمنحول ص ١٧٤) .

(٢) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩) .

(٣) سورة الطلاق / ٦ . وقام الآية : ﴿ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارَوْهُمْ لِتَضِيقُوا عَلَيْهِمْ وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ، فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَاتَّمَرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فِى تَرْجِيحِ الْأُولَادِ فِى حَمْلِهِنَّ فَأُولَاتُ الْبُيُوتِ مِنَ الْغُيُوبِ ﴾ .

(٤) ق ١٢٦ / ب من ب

(٥) أخرجه : (أبو داود ١ / ١٢٦ ، والترمذى ١ / ١٢٦ ، والنسائى ١ / ١٠٠ وابن ماجه ١ / ١٦١ ، ومالك فى الموطأ ١ / ٢٩ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٢٢٣) .

﴿ فيه ﴾^(١) رجال يحبون أن يتطهروا ﴿^(٢) مدح الله تعالى المتطهرين بالاستنجاء بالماء ، فإنها نزلت فيه ، والاستنجاء بالماء لا يتصور إلا بمس الفرجين ، فلو جعل المس حدثا ، لا يكون الاستنجاء تطهيرا ، لأن التطهير إنما يحصل بزوال الحدث ، فلا يثبت التطهير مع إثبات حدث آخر كما لو توضأ مع سيلان الدم والبول من غير عذر .

ولكن الخصم يقول : إنا لا نجعل تطهيرا عن الحدث ، ليكون الحدث منافيا له بل الاستنجاء تطهير عن النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير الثوب .
وباعتبار هذه الطهارة استحقوا المدح لا باعتبار الطهارة عن الحدث ، إذ الكل كانوا فيه سواء ، وهذه الطهارة لا تزول بالمس ، كما لو قاء أو رعف بعد الاستنجاء ، فلا يكون الحديث مخالفا للكتاب .

وأجيب عنه : بأن الله تعالى جعل الاستنجاء تطهيرا مطلقا ، فينبغي أن يكون تطهيرا حقيقة ، وحكما ، فلو جعل المس حدثا ، لا يكون تطهيرا من كل وجه ، وفي هذا الجواب نوع ضعف .

وقيل في جوابه : الاستنجاء من حيث إنه تطهير حقيقي لا يوجب /^(٣) المدح كما في غسل الثوب النجس ، وإنما يوجب استحقاق المدح إذا كان منضمّا بالطهارة المبيحة للصلاة فثبت أن استحقاق الثناء بالطهارة الحكمية لا بنفس الاستنجاء ، فيكون منافيا لما يكون سببا لاستحقاق الثناء .

فإن قيل : ففي حالة الاستنجاء لا يكون منافيا للطهارة المدومة

(١) ساقطة من ح .

(٢) سورة التوبة / ١٠٨ . والآية بكاملها : ﴿ لا تقم فيه أبدا لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين ﴾ .

(٣) ب / ١١٤ / ب من ح .

أو السنة المعروفة

قلت : يجوز أن يستنجى بعد الطهارة ، فاندفع به ما قلتم .
أو نقول : وإن كان طهارة حقيقية لكنه ملحق بالحكمة ، لأنها لا تعتبر بدون الحكمى ، والتقريب ظاهر .
ولقائل أن يقول : تبطل الطهارة الحكمة الحاصلة قبله عند الخصم ولا يندفع به السؤال .
وقوله : ملحقة بالحكمة ، فالخصم يقول : لا نسلم أن المس ينافيه بل المس ينافى الطهارة الحكمة لا الملحق كالفاء .
وكذلك قوله - ﷺ - : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ^(١) ، مخالف لعموم قوله تعالى : ﴿ فاقْرَأُوا مَا تيسر من القرآن ﴾ ^(٢) ، وحديث ^(٣) التسمية فى

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ١٨٤ ، ومسلم ١ / ٢٩٥) ولغظه « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وأبو داود ١ / ٥١٤ ، والترمذى ٢ / ٢٥ ، والنسائى ٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، وابن ماجه ١ / ٢٧٣ - ٢٧٤) .

(٢) سورة المزمل / ٢٠ والآية بكاملها : ﴿ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثى الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر الليل والنهار علم أن لن تحصوه فتاب عليكم فاقْرَأُوا مَا تيسر من القرآن علم أن سيكون منكم مرضى وآخرين يضرىون فى الأرض ينتفون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله فاقْرَأُوا مَا تيسر منه ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ﴾ .

(٣) وهو قوله ﷺ : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » رواه ابن ماجه فى سننه ، والحاكم فى المستدرک وصححه .
انظر : (نصب الراية ١ / ٤) .

الوضوء مخالف لظاهر قوله تعالى : ﴿ فاغسلوا ... ﴾ الآية / (١) فلا يترك العمل بالكتاب بهذه الأحاديث .

وثانيها : ما خالف السنة المشهورة ، لأن خبر المشهور فوق خبر الواحد حتى جازت الزيادة به على كتاب الله تعالى ، ولم يجز بخبر الواحد ، فلا يجوز ترك الأقوى بالأضعف ، وذلك مثل حديث القضاء بالشاهد واليمين وهو ما روى ابن عباس - رضى الله عنه - « أن رسول الله - ﷺ - قضى بشاهد ويمين الطالب » (٢) فإنه ورد مخالفا للحديث المشهور ، وهو ما روى عمرو بن شعيب (٣) عن أبيه عن جده أنه - ﷺ - قال : « البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه » (٤) وفي رواية : « على من أنكر » وبيان المخالفة من وجهين : أحدهما : أن الشرع جعل جميع الأيمان في جانب المنكر دون المدعى ، لأن اللام يستغرق استغراق الجنس ، فمن جعل يمين المدعى حجة فقد خالف النص المشهور ولم يعمل بموجبه وهو الاستغراق .

(١) ق ١٢٧ / أ من ب .

(٢) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٣٣٧ ، وابن ماجه ٢ / ٧٩٣ ، وأحمد في مسنده ١ / ٢٤٨ ولفظه « أن رسول الله - ﷺ - قضى بشاهد ويمين » .

وليس فيه لفظ الطالب .

(٣) هو : أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله صاحب رسول الله - ﷺ - السهمي ، القرشي ، المدني ، نزيل الطائف وفتيه أهله ومحدثهم ، وكان يتردد كثيرا إلى مكة وينشر العلم ، وله مال بالطائف حدث عن أبيه فأكثر ، وعن سعيد بن المسيب وغيره ، وعنه الزهري وغيره توفي سنة (١١٨ هـ) .

انظر : (ميزان الاعتدال ٣ / ٢٦٣ ، والعبر ١ / ١٤٨ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ١٦٥ فما بعدها ، وشنرات الذهب ١ / ١٥٥) .

(٤) أخرجه (الترمذي ٣ / ٦١٧ بهذا اللفظ ، والبخاري ٣ / ١١٦ ، ومسلم ٣ / ١٣٣٦ وأحمد في مسنده ١ / ٣٤٣ ، بقريب من هذا اللفظ أو بمعناه) .

أو الحادثة المشهورة

والثاني : أن الشرع جعل الخصوم قسمين (قسما)^(١) مدعيا ، وقسما منكرا والحجة قسمين : قسما بينة ، وقسما يمينا ، وحصر جنس اليمين على من أنكر ، وجنس البينة على المدعى ، وهذا يقتضى قطع الشركة ، والعمل بخبر الشاهد واليمين يوجب ترك العمل بموجب هذا الخبر المشهور ، فيكون مردودا .

وثالثها : أن لا يكون فى حادثة تعم بها البلوى ، لأن العادة تقتضى استفاضة نقل ما عم به البلوى ، لأنه - ﷺ - فيما عم به البلوى لم يقتصر على مخاطبة الأحاد ، بل يلقيه على عدد يحصل به التواتر ، أو الشهرة لحاجة الخلق إليه/^(٢) ولما لم يشتهر ، علمنا أنه سهو أو منسوخ ، وهذا مختار الكرخى وجميع المتأخرين من أصحابنا .

وعند عامة الأصوليين والشافعى وجميع أصحاب الحديث ، يقبل إذا صح سنده ومثاله : حديث الجهر بالتسمية وهو ما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - (أنه - ﷺ - كان يعجره بيسم الله الرحمن الرحيم ^(٣)) فإنه لما شذ مع اشتها الحادثة لم يعمل به ، وحديث ^(٤) مس الذكر الذى روته بسرة ^(٥) ،

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ١١٥ / ١ من ح .

(٣) أخرجه : (الترمذى من حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - بلفظ : « كان النبى - ﷺ - يفتح صلاته ب (بسم الله الرحمن الرحيم) » . وقال : هذا حديث ليس إسناده بذلك) .

(٤) وهى قوله - ﷺ : « من مس ذكره فليترضا » .

(٥) هى : بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد القرشية الاسدية ، بنت أخى : ==

أو أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول كان مردودا منقطعا أيضا

فإنه شاذ لانفرادها بروايته مع الحاجة إلى معرفته ، إذ القول بأنه - عليه السلام - خصها بتعليم هذا الحكم مع عدم حاجتها ولم يعلم سائر الصحابة مع شدة الحاجة إليه ، شبه المحال - كذا ذكره شمس الأئمة - (٢).

ورابعها : أن لا يكون متروك الحاجة به عند ظهور الاختلاف ، فإن الصحابة إذا تركوا الحاجة مع وقوع الاختلاف فيما بينهم ، يكون مردودا / (٣) عند بعض أصحابنا المتقدمين وعامة المتأخرين .

وخالفهم في ذلك غيرهم من الأصوليين وأهل الحديث قائلين : بأن الحديث إذا صح سنده فخلاص الصحابي إياه وتركه الحاجة به ، لا يوجب رده ، لأن الخبر حجة على كافة الأمة ، والصحابي محجوج به كغيره . (٤)

ومن رده احتج بأن الصحابة هم الأصول في نقل الدين لم يهتموا بترك الاحتجاج بما هو حجة والاشتغال بما ليس بحجة ، فترك الحاجة والعمل به عند ظهور الاختلاف ، دليل ظاهر على أنه سهو ممن رواه بعدهم أو منسوخ . ومثاله ما روى عن زيد بن ثابت - رضى الله عنه - عن النبي - عليه السلام - أنه

== ورقة بن نوفل وكانت زوج المغيرة بن أبي العاص ، روت عن النبي - عليه السلام - وروى عنها مروان بن الحكم وغيره ، لها سابقة وهجرة قديمة ، عاشت إلى ولاية معاوية - رضى الله عنه - .

انظر : (الإصابة ٤ / ٢٤٥ - ٢٤٦ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٢٤٢ ، وأعلام النساء ١ / ١٣٠) .

(٢) راجع (أصول السرخسي ١ / ٣٦٨) .

(٣) ق ١٢٧ / ب من ب .

(٤) راجع : (أصول البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣ / ١٨ - ١٩ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠) .

قال : « الطلاق بالرجال »^(١) فإن الصحابة اختلفوا فى هذه المسألة :

فذهب عمر وعثمان^(٢) وزيد وعائشة - رضى الله عنهم - إلى أن الطلاق معتبر بحال الرجال فى الرق والحرية كما هو مذهب الشافعى - رحمه الله^(٣) - .

وذهب على وابن مسعود رضى الله عنهما : إلى أنه معتبر بحال المرأة كما هو مذهبنا .^(٤)

وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه يعتبر بمن رق منهما .

ثم إنهم تكلموا فى هذه المسألة بالرأى وأعرضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث مع أن راويه وهو زيد - رضى الله عنه - فيهم ، فدل ذلك على أنه

(١) أخرجه : (مالك فى الموطأ ٢ / ٥٨٢ ، والبيهقى فى السنن الكبرى ٧ / ٣٦٩ موقوفا على زيد بن ثابت ، وفى ٧ / ٣٧٠ موقوفا على ابن عباس وعلى - رضى الله عنهما - ، والشوكانى فى نيل الأوطار ٦ / ٢٦٩) .

وانظر كذلك : (الدراية فى تخريج أحاديث الهداية ص ٢٩) .

(٢) هو : عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس القرشى ، الاموى أمير المؤمنين أبو عمر وأبو عبد الله ، أسلم قديما ، وزوجه النبى ﷺ ابنته رقية وماتت عنده أيام بدر ، فزوجه بعدها أختها أم كلثوم ، فلذلك يلقب ذا النورين ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة الذين جعل عمر فيهم الثورى ، تولى الخلافة بعد عمر لمدة ١١ سنة و ١١ شهرا و ٢٢ يوما . مناقبه كثيرة . توفى سنة (٨٢ هـ) .

انظر : الإصابة ٢ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، والاستيعاب بذيّل الإصابة ٣ / ٦٩ فما بعدها .

(٣) ومالك وأحمد - رحمهم الله - .

انظر : (المهذب ٢ / ١٠٠ ، والكافى ٢ / ٥٧٣ - ٥٧٤ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٢٧٨ ، ٢٨٠) .

(٤) راجع (الهداية ١ / ٣٣٩ ، والاختيار لتعليق المختار ٣ / ١٢٣ - ١٢٤) .

غير ثابت أو منسوخ ، ولئن ثبت ، فهو مؤول بأن إيقاع الطلاق إلى الرجال^(١)

واعلم أن من لا يرد الحديث بهذين الوجهين^(٢) الآخرين من مشائخنا أجاب عن الأحاديث التي زيفت بهما : بأنها معارضة بأحاديث أخر أقوى منها في الصحة ، فإن حديث الجهر بالتسمية معارض بما روى البخارى عن أنس -رضى الله عنه - أنه قال : « صليت خلف رسول الله - ﷺ - ، وخلف أبى بكر وعمر وعثمان - رضى الله عنهم - فكانوا يستفتحون القراءة بالحمد » ، وروى مسلم هذا الخبر فى صحيحه وفيه : (أنهم لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم) .^(٣)

وحديث الطلاق بالرجال ، معارض بما روت عائشة - رضى الله عنها - : « طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان » مع أنه قد قيل : كلام زيد (ولم)^(٤) يثبت رفعه إلى النبى - ﷺ - وأنه مؤول بإيقاع الطلاق إلى الرجال .^(٥)

(١) انظر : (الهداية ١ / ٣٣٩) .

(٢) هما : الثالث وهو أن لا يكون فى حادثة تعم بها البلوى .

والرابع : هو أن لا يكون متروك الحاجة عند ظهور الاختلاف .

(٣) أخرجه (مسلم ١ / ٢٩٩) بلفظ : « صليت خلف النبى - ﷺ - وأبى بكر وعمر وعثمان ، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » .

وأبو داود ١ / ٤٩٤ ، والترمذى ٢ / ١٥ والشافعى فى الام ١ / ٩٣ ، ولم يذكر فيه عثمان) .

(٤) فى ح (لم) بدون الواو .

(٥) قلت : إن صاحب حاشية التوشيح على التلويح أجاب عن الحديث الذى استدل به الإمام الشافعى ومن معه - رحمهم الله - بقوله : وأما ما رواه الشافعى فلم يثبت ==

والثالث فى بيان محل الخبر الذى جعل فيه حجة .
فإن كان من حقوق الله تعالى يكون خبر الواحد فيه حجة .

قوله : والثالث فى بيان محل الخبر !...

أى : القسم الثالث من الأقسام الأربعة المختصة بالنسبة ، بيان محل الخبر
أى المحل الذى جعل الخبر فيه حجة .

ثم خبر الواحد لما لم يفد اليقين لا يكون^(١) حجة فيما يرجع إلى الاعتقاد
لأنه مبنى على اليقين /^(٢) وإنما كان حجة فيما قصد فيه العمل ، فصار ذلك
القسم باعتباره أربعة فصول :

الأول : فيما يخلص حق الله تعالى من شرائعه وهو نوعان :

ما ليس بعقوبة كالعبادات ، وغيرها من الشرائع ، وخبر الواحد حجة فيها
بلا شرط عدد .

وشرط بعضهم^(٣) العدد أيضا ، استدلالا بأن النبى - ﷺ - لم يقبل خبر

== رفعه ، قال ابن الجوزى : موقوف على ابن عباس ، وقيل : من كلام زيد بن ثابت ،
وفى الموطأ فى هذا المعنى من قول عثمان وزيد - رضى الله عنهما - .

(التلويح والتوضيح ص ٤٨١) .

(١) هذا عند جمهور العلماء خلافا لبعض الخنابلة ومن معهم .

راجع تفصيل ذلك فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٧ ، والكفاية فى علم
الرواية ص ٤٣٢ ، وشرح تنقيح الفصول (ص ٣٧٢ وشرح الكوكب المنير ٢ / ٣٥٢) .

(٢) ق ١٢٨ / ١ من ب .

(٣) كالجائى من المعتزلة .

انظر : (شرح الكوكب المنير ٢ / ٣٦٢) .

خلافا للكرخى فى العقوبات

ذى^(١) اليدين حتى شهد له غيره ، وأبو بكر - رضى الله عنه - لم يقبل خبر المغيرة فى الجدة حتى شهد له محمد بن^(٢) (مسلمة)^(٣) ، ولم يعمل عمر - رضى الله عنه - بخبر أبى موسى فى الاستئذان وهو قوله : « سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : إذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثا ، فلم يؤذن له فليصرف »^(٤) . حتى روى معه أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - .

واعتبارا بالشهادة بل أولى ، لأن الرواية تقتضى شرعا عاما ، والشهادة شرعا خاصا ، فإذا لم يقبل قول الواحد فى حق الإنسان الواحد ، فلأن لا يقبل فى حق كل الأمة كان أولى .

والحق أن العدد ليس بشرط ، كما ذهب إليه العامة ، لأن الأصل فى قبول خبر الواحد إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - وأنهم قد عملوا بأخبار

(١) هو : رجل من بنى سليم يقال له : الخرباق ، حجازى ، شهد النبى - ﷺ - وقد أوهم فى صلاته ، فخطبه ، عاش حتى روى عنه المتأخرون من التابعين ، وشهد أبو هريرة يوم ذى اليدين ، وهو الراوى لحديثه حيث قال : « صلى بنا رسول الله - ﷺ - إحدى صلاتى العشاء ، فسلم من ركعتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت » الحديث .

انظر : (الإصابة / ١ / ٤٧٧ ، والاستيعاب بذييل الإصابة ١ / ٤٧٩ - ٤٨٣) .
(٢) هو : محمد بن مسلمة بن سلمة الأوسى الأنصارى ، الحارثى ، أبو عبد الرحمن المدنى ، ولد قبل البعثة باثنتين وعشرين سنة ، أسلم على يد مصعب بن عمير - رضى الله عنه - وصحب النبى - ﷺ - وشهد بدرها وما بعدها إلا تبرك ، فإنه تخلف بإذن رسول الله - ﷺ - وكان من فضلاء الصحابة مناقبه كثيرة ، توفى بالمدينة المنورة سنة (٤٦ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الإصابة / ٣ / ٣٨٣ ، والاستيعاب ٣ / ٣٦٣ ، وتهذيب الاسماء ١ / ٩٢) .

(٣) فى النسختين معا (سلمة) والصواب ما أثبتناه .

(٤) أخرجه : (البخارى ٧ / ١٣٠ بلفظ « إذا استأذن أحدكم ثلاثا ، فلم يؤذن له ، فليرجع » . ومسلم ٣ / ١٦٩٤ ، وأبو داود ٥ / ٣٧٠ ، ٣٧١) .

الآحاد من غير اشتراط عدد ، فإنهم عملوا بخبر^(١) عائشة - رضى الله عنها - فى التقاء الختانين .

ولأن المعتبر فيه رجحان جانب الصدق ، وذلك حاصل عند انعدام العدد ووجود الشرائط المذكورة ، وليس لزيادة العدد تأثير فى انتفاء تهمة الكذب .

واشراطه فى الشهادة بالنص غير معقول المعنى ، فلا يلحق به غيره ، ألا يرى أنه لا يعتبر فى الرواية سائر ما تعتبر فى الشهادة من الحرية والذكورة والبصر وعدم القرابة فلا يعتبر العدد أيضا .

وأما عدم اعتبار النبى - ﷺ - خبر ذى اليدين ، فللتهمة لأن الحادثة كانت فى محفل عظيم ، والواجب فى مثله الاشتهار .

وكذا ما نقل من الصحابة - رضى الله عنهم - من اعتبار العدد ، فلتقيام التهمة فى بعض الصور للاحتياط ، كما أن عليا - رضى الله عنه - يحلف الراوى للاحتياط .

والثانى : ما هو عقوبة تسقط بالشبهات كالحذود ، وخبر الواحد فيها حجة^(٢) عند أبى يوسف - رحمه الله - وهو اختيار الجصاص^(٣) .

وذهب الكرخى وأكثر أصحابنا : إلى أنه ليس بحجة فيها وهو اختيار شمس الأئمة وفخر الإسلام .^(٤)

(١) وهو قوله ﷺ : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل » .

(٢) ق ١١٦ / أ من ح .

(٣) راجع : (المغنى فى أصول الفقه ص ٢٠٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٥٦ ، وفتح الغفار بشرح المنار ٢ / ٩٧ ، والتحرير بشرحه التقرير والتحبير ٢ / ٢٧٦) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٣٣٤ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى فى الكشف ٣ / ٢٨) . قلت : وليس فى كلامهما ما يدل على اختيارهما لمذهب الكرخى ومن معه نصا ، وإنما يفهم ذلك من سياق كلام الإمامين المذكورين ، كما قال البخارى فى الكشف ٣ / ٢٨ .

وإن كان من حقوق العباد مما فيه إلزام محض يشترط فيه سائر شروط الأخبار مع العدد ولفظة الشهادة والولاية .

واحتج الفريق الأول : بأن الحدود شرع عملى ، فجاز إثباتها بخبر الواحد/ (١) كسائر الشرائع ، وتحقق الشبهة فى خبر الواحد غير مانع فى هذا الباب ، كتحقق الشبهة فى البيئات .

واحتج الفريق الثانى : بأن مبنى الحدود على الاسقاط بالشبهات بالنص ، وخبر الواحد فيه شبهة بالاتفاق ، فلا يجوز إثباتها به كما لا يجوز بالقياس ، فأما إثباتها بالبيئات ، فيجوز بالنص الموجب للعلم على خلاف القياس ، وهو قوله تعالى : ﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾ (٢) وقد انعقد الإجماع على ذلك أيضا ، فكان ثبوتنا مضافا إلى النص والإجماع فيجوز .

ومن (٣) رجح القول الأول قال : خبر الواحد حجة أيضا بدلائل موجبة للعلم فكان مثل الشهادة .

ولا يقال : فعلى هذا القياس ينبغى أن يثبت بالقياس أيضا ، لأن وجوب العمل بالقياس ثابت بدلائل موجبة للعلم أيضا ، وقد اتفقوا أنها لا تثبت به .

(١) ق ١٢٨ / ب من ب .

• (٢) سورة النساء / ١٥ . والآية بكاملها : ﴿ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا ﴾ .

(٣) وهم : العلامة التفازانى ، والشيخ يحيى الرهاوى ، والشيخ رضى الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الحلبي ، وغيرهم .

ينظر : (التلويح على التوضيح ص ٤٨٣ ، وحاشية الرهاوى وأنوار الملك على شرح المنار لابن ملك ص ٦٤٩) .

لأننا نقول : عدم الثبوت به باعتبار أن العقوبة إنما تجب مقدرة مكيفة بحسب كل جنائية ، ولا مدخل للرأى فى معرفة ذلك ، فامتنع إثباتها به ، بخلاف خبر الواحد ، فإنه كلام صاحب الشرع وإليه إثبات كل حكم ، فيجب قبوله .
الفصل الثانى : فى حقوق العباد التى فيها إلزام محض كالبيع والاملاك المرسلة .

يعتبر فيها العدد ولفظة الشهادة مع سائر شرائط^(١) الأخبار عند الإمكان إذا كان المشهود عليه مسلما ، وإن كان كافرا لا يشترط الإسلام مع العدد .
وإنما قلنا : عند الإمكان احترازا عما لا يطلع عليه الرجال مثل البكارة والولادة والعيوب فى النساء فى مواضع لا يطلع عليه الرجال ، فإن شهادة النساء من غير اشتراط العدد جائزة به .

وإنما اشترط لفظ الشهادة والعدد ، لأن التزوير والاشتغال بالحيل بين الناس فى هذه الحقوق ظاهر ، فشرط الشرع العدد ولفظة الشهادة توكيدا للخبر الذى هو حجة ، وتقليلا للحيل .

وفى التقويم : (إن اشتراط العدد ولفظة الشهادة باعتبار أن الشهادة شرعت لفصل منازعة ثابتة كانت بين اثنين بخبرين صحيحين متعارضين من الدعوى والإنكار ، فلم يقع الفصل بجنسه خبرا ، بل بنوع خبر ظهرت مزيته فى التأكيد على غيره من يمين أو شهادة ثم ضرب احتياط بزيادة العدد)^(٢) ،

(١) من العقل ، والبلوغ ، والإسلام - إذا كان المشهود عليه مسلما ، وكونه غير محدود فى قذف ولا يجر بشهادته مغنما ، ولا يدفع بها مغرما ، وغيرها .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٥٧ ، وشرح ابن ملك ص ٦٥٠ ، وفتح الغفار ص ٩٧ / ٢) .

(٢) تقويم الأدلة ص ٣٣٨ - ٣٣٩ ، مخطوط رقم ١٤ - أصول الفقه - بمكتبة قسم ==

ولفظة الشهادة تصلح للتأكيد ، فإن العلم فى أداء الشهادة شرط كما قال على - رضى الله عنه - : (/ ^(١) إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) . ^(٢)

/ ^(٣) ولفظة الشهادة فى إفادة العلم أبلغ ، لأنها مأخوذة من المشاهدة وهى المعاينة وهى أبلغ أسباب العلم .

وذكر فخر الإسلام : (والشهادة بهلال الفطر من هذا الفصل) ^(٤) ، باعتبار أن الناس يتنفعون به ، فكان الفطر من حقوقهم .

وكذا يلزم الامتناع عن الصوم فى وقت الفطر لقوله - ﷺ - « ألا لا تصوموا . . . الحديث » ^(٥) .

== الدراسات العليا ، بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة .

(١) ق ١٢٩ / أ من ب

(٢) قلت : لم أجده منسوبا إلى على - رضى الله عنه - فيما اطلعت عليه من الكتب . وإنما وجدته فى : (المقاصد الحسنة ص ٤٦٥ وكشف الخفاء ٢ / ٩٣) مرفوعا ، وقال صاحبهما : (رواه الحاكم ، والبيهقى عن ابن عباس مرفوعا بلفظ : (إذا علمت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) . . .) . وهو نفس لفظ الكتاب . وذكره : الكيا الهراس فى كتابه : أحكام القرآن ٤ / ٣٩١ بلفظ : (إذا رأيت مثل الشمس فاشهد وإلا فدع) والمعنى واحد .

(٣) ق ١١٦ / ب من ح .

(٤) (أصول فخر الإسلام فى كشف الأسرار ٣ / ٣٠) .

• (٥) قد روى هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة ، وأقرب ألفاظه إلى لفظ الشارح ، ما أخرجه الدارقطنى بلفظ « لا تصوموا فى هذه الأيام ، فإنها أيام أكل وشرب وبعال » .

والبعال : الجماع وملاعبة الرجل أهله . يقال : باعل الرجل امرأته مبالغة وبعالا من باب قاتل أى : جامعها ولاعبها .

انظر : (نيل الأوطار ٤ / ٢٩٤ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٤٦ والمصباح المنير ١ / ٥٦) .

وإن كان لا إلزام فيه أصلاً يثبت بأخبار الأحاد بشرط التمييز دون العدالة

الفصل الثالث : فى حقوق العباد التى ليس فيها إلزام ..

كالوكالات^(١) والمضاربات^(٢) ، والإذن فى التجارة ، والرسالات فى الهدايا والشركات^(٣) .

وخبر الواحد فيها حجة إذا كان المخبر مميزاً ، عدلاً كان (أو غيره)^(٤) صبياً كان أو بالغاً ، كافراً كان أو مسلماً ، حتى إذا أخبره صبى مميز ، أو كافر أو فاسق : أن فلاناً وكله ، أو أن مولاه أذن له ، فوقع فى قلبه صدقه ، يجوز له أن يشتغل بالتصرف بناء على خبره ، لعموم الضرورة الداعية إلى سقوط شرط

(١) وهى : جمع وكالة ، والوكالة : بكر الواو وفتحها اسم للتركيل ، من وكله بكذا إذا فوض إليه ، كأنه فعيل بمعنى مفعول ، لأنه موكول إليه الأمر : أى مفوض إليه . وفى اصطلاح الفقهاء عبارة عن : إقامة الإنسان غيره مقام نفسه فى تصرف معلوم . ينظر : (حاشية سعدى حلبى على الهداية - المطبوع مع شرح فتح القدير - ٧ / ٤٩٩) .

(٢) وهى : جمع المضاربة ، والمضاربة من الضرب فى الأرض أى : السفر فيها للتجارة وفى اصطلاح الفقهاء هى : عقد يقع على الشركة بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر . ينظر : (الهداية ٢ / ٢٥٥) .

(٣) وهى : جمع الشركة ، والشركة لغة : خلط النصيبين بحيث لا يتميز أحدهما . واصطلاحاً هى : خلط النصيبين فصاعداً بحيث لا يعرف أحد النصيبين من الآخر . ينظر : (شرح العناية على الهداية ، وحاشية سعدى حلبى - المطبوعين مع شرح فتح القدير - ٦ / ١٢٥) .

(٤) فى ح (وغيره) .

وإن كان فيه إلزام بوجه دون وجه يشترط فيه أحد شطرى الشهادة عند أبى حنيفة - رحمه الله - .

العدالة وسائر الشرائط سوى التمييز ، فإن الإنسان قلما يجد العدل الحر، البالغ، المسلم فى كل زمان ومكان ليعثه إلى وكيله أو غلامه ، فلو شرط فيه سائر الشرائط ، لتعطلت المصالح وفيه حرج عظيم ، ولأن فى هذا القسم ليس بشيء من معنى الإلزام ، لأن العبد و الوكيل يباح لهما الإقدام على التصرف من غير أن يلزمهما ، فلا يشترط فيه ما يشترط للإلزام^(١) من العدالة وغيرها .

ألا يرى أن النبى - ﷺ - كان يقبل خبر الهدية من البر والفاجر ، وكذا الأسواق من لدن رسول الله - ﷺ - إلى يومنا هذا قائمة بعدول وفساق ، والناس يشترون من الكل ، ويعتمدون خبر كل ميمر بذلك .

الفصل الرابع : فى حقوق العباد التى فيها إلزام من وجه دون وجه ...

كعزل الوكيل ، وحجر المأذون ، ووقوع العلم بفسخ الشركة والمضاربة ، ووجوب الشرائع على المسلم الذى لم يهاجر - ففى هذا كله إذا كان المبلغ وكيلًا أو رسولًا ممن إليه الإبلاغ بأن قال الموكل ، أو المولى ، أو رب المال ، أو الإمام : وكلتك بأن تخبر فلانا بالعزل ، أو الحجر ونحوهما ، أو : أرسلتك إلى فلان لتبلغ عنى هذا الخبر (لم)^(٢) يشترط فيه (العدالة)^(٣)

(١) فى ب (فى الإلزام) .

(٢) فى ب (ما) .

(٣) ساقطة من ح ، وفيها بين السطرين تحت كلمة (يشترط) : (أى العدد والعدالة) .

بالاتفاق ، لأن عبارة الرسول والوكيل كعبارة المرسل والموكل ، والوكيل فى هذه / (١) الصورة مثل الرسول وإن اختلفا فى غيرها .

ثم فى الموكل والمرسل لا تشترط العدالة ، فكذا فىمن قام مقامهما .
وإن كان المخبر فضوليا من عند نفسه ، فعند أبى حنيفة - رحمه الله - يشترط أحد شطرى الشهادة : إما العدد أو العدالة .

وعند أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله - / (٢) هذا الفصل والفصل الثالث سواء ، فثبت الحجر والعزل بقول كل ميمز ، لأن هذا القسم من باب المعاملات ما خلا الأخبار بالشرائع ، فوجب أن لا يتوقف على شرائط الشهادة ، وهذا ، لأن للناس فى باب المعاملات ضرورة ، توكيلا أو عزلا على ما تعرض لهم الحاجات فلو شرطت العدالة ، لضاق الأمر على الناس ، فلم يشترط دفعا للخرج ، كذا فى الأسرار . (٣)

فأما الأخبار بالشرائع وإن لم يكن من المعاملات فقد ألحق بها ، لأن الضرورة قد تحققت فى حقه ، إذ لو توقف على العدالة ، يؤدى إلى الخرج وتفويت المصلحة ، لأن انتقال العدول من دار الإسلام إلى دار الحرب قلما يكون ، فلهذه الضرورة ألحق بالمعاملات .

وأبو حنيفة - رحمه الله - يقول: إن هذا الفصل من الحقوق اللازمة التى يلزم على الغير ، فلا ينفرد بإبطالها ، لأن الموكل أو المولى يلزم الوكيل أو العبد بالعزل أو الحجر لزوم عهدة أو فساد عمل ، فإنه إذا انعزل الوكيل يقتصر الشراء عليه ويلزمه العهدة ، وإذا حجر العبد يخرج تصرفاته من الصحة إلى

(١) ق ١٢٩ / ب من ب .

(٢) ق ١١٧ / أ من ح .

(٣) راجعه فى (٢ ق ٢٠٠ ، ب مخطوط رقم ٣٠٨٥) .

الفساد .

فمن هذا الوجه ، كان هذا القسم من قبيل الإلزامات .

ومن وجه يشبه سائر المعاملات ، لأن الموكل أو المولى أو من بمعتاهما ، متصرف فى حقه بالعزل أو الحجر أو الفسخ كما هو متصرف فى حقه بالتوكيل والإذن والإجارة ، إذ لكل واحد من هؤلاء ولاية المنع من التصرف كما له ولاية الإطلاق .

وكذا الأخبار بالشرائع فى المسلم الذى لم يهاجر ، لأنه من حيث إن الشرائع لم تكن ثابتة فى حقه قبل الإخبار ، حتى لم يلحقه ضمان تركها وقد ثبت الوجوب فى حقه بعد الإخبار كان ملزما ، ومن حيث إن وجوبها (كان)^(١) مضافا إلى الشرع (والتزامه)^(٢) أوامره ، لا يكون ملزما ، ثم شبه الإلزام بوجوب اشتراط العدالة والعدد ، وشبه المعاملات بوجوب سقوطهما ، فشرطنا أحدهما وأسقطنا الآخر توفيراً للشبهين / ^(٣)حظهما

وفى لزوم الشرائع بخبر الفاسق على المسلم الذى لم يهاجر اختلاف المشائخ فمنهم من قال : ينبغى أن لا يجب القضاء عندهم ، لأن هذا من أخبار الدين والعدالة فيها شرط بالاتفاق .

وأكثرهم على أنه على الاختلاف كالحجر والعزل . قال شمس الأئمة :

(والأصح عندي : أنه يلزمه القضاء عند الكل ههنا ، لأن من يخبره فهو رسول رسول الله - ﷺ - ، بالتبليغ) .^(٤)

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (والتزامه) .

(٣) ق ١٣٠ / ١ من ب .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ١ / ٣٣٨ ، وهذا النقل متصرف فيه لفظا) .

والرابع فى بيان نفس الخبر وهو أربعة أقسام : قسم يحيط العلم بصدقه كخبر الرسل - عليهم الصلاة والسلام - ، وقسم يحيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية .

وقسم يحتملهما على السواء كخبر الفاسق .

وقسم يترجح أحد احتماليه على الآخر كخبر العدل المستجمع لشرائط الرواية.

وقال - ﷺ - : « نضر الله امرأ سمع منى مقالة . . . الحديث » .^(١)

وخبر الرسول بمنزلة كلام المرسل ، ولا يشترط فيه العدالة ، فكذا هذا .
والرابع فى بيان نفس الخبر . . .

/ أى :^(٢) القسم الرابع من الأقسام المختصة بالسنن بيان نفس الخبر وهو أربعة : قسم يحيط العلم بصدقه كخبر الرسل - عليهم السلام - ، لأنه ثبت بالدليل القاطع عصمتهم عن الكذب .

وحكمه : الاعتقاد فيه والاثمارة به . قال الله تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول

(١) أخرجه : (أبو داود ٤ / ٦٨ - ٦٩ ، والترمذى ٥ / ٣٣ - ٣٤ ، بلفظ :

« نضر الله امرأ سمع حديثاً فحفظه حتى يبلغه غيره ، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، ورب حامل فقه ليس بفقيه » .

وقال الترمذى : (هذا حديث حسن) . وابن ماجه فى المقدمة ١ / ٨٤ ، وفى المناسك أيضا ٢ / ١٠١٥ - ١٠١٦ .

وأحمد فى مسنده ١ / ٤٣٧ ، ٣ / ٢٢٥ ، ٤ / ٨٠ - ٨٢ ، ٥ / ١٨٣ .

(٢) ق ١١٧/ب من ح .

فخذوه .. ﴿ الآية (١)

وقسم يحيط العلم بكذبه ، كدعوى فرعون الربوبية ، لقيام آيات الحدث فيه ،
ودعوى الكفار الوهية الأصنام مع علمنا بأنها جمادات ، ودعوى زرادشت
ومانى^(٢) ومسيلمة وغيرهم النبوة ، لعدم آيات التصديق من المعجزات .
وحكمه : إعتقاد البطلان والاشتغال برده باللسان .

وقسم يحتملها على السواء كخبر الفاسق ، فإن خبره يحتمل الصدق
باعتبار دينه وعقله ، ويحتمل الكذب باعتبار تعاطيه محظور دينه .

وحكمه : التوقف فيه ، لأنه استوى الجانبان ، كيف وقد قال الله تعالى :

﴿ إن جاءكم فاسق ... الآية ﴾ . (٣)

وقسم يرجح أحد احتماليه على الآخر - كخبر العدل ، المستجمع لشرائط
الرواية ، فإن جانب صدقه يرجح صدقه غلبة عقله ودينه على هواه بامتناعه

(١) سورة الحشر : ٧ . والآية بكاملها : ﴿ ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل کى لا یكون دولة بین الأغنیاء منکم وما آتاکم الرسول فخذوه وما نهاکم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شدید العقاب ﴾ .

(٢) وهو : الزنديق الذى ظهر فى أيام سابور ، وادعى النبوة ، وتبعه خلق كثير ، وهم
الذين یسمون المانوية ، وكان ملكه ثلاثین سنة وخمسة عشر یوما .
وقيل : إحدى وثلاثین سنة وأشهر ، وكان مانى يريد أن یمزج المانوية بالمسیحية ،
ویوجد من هذا المزيج دینا جدیدا .

انظر (الكامل فى التاريخ ١ / ٢٢٦) .

(٣) سورة الحجرات ٦ / والآية بكاملها : ﴿ یأیها الذین آمنوا إن جاءکم فاسق بنبأ
فتیینوا أن تصییروا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمین ﴾ .

ولهذا النوع أطراف ثلاثة : طرف السماع وذلك : إما أن يكون عزيمة وهو ما يكون من جنس الإسماع بأن تقرأ على المحدث أو يقرأ عليك أو يكتب إليك كتابا على رسم الكتب ، وذكر فيه حدثني فلان عن فلان .. إلخ .

عما يوجب الفسق .

وحكمه : العمل به لا عن اعتقاد بحقيقته . والمقصود هنا هذا النوع وله أطراف ثلاثة طرف السماع ، وطرف الحفظ ، وطرف الأداء :
وطرف السماع نوعان : عزيمة ، ورخصة .

فالعزيمة أربعة أقسام :

قسمان في نهاية العزيمة ، وأحدهما أحق من صاحبه .
وقسمان آخران يخلفان القسمين الأولين ، وهما من باب العزيمة أيضا لكن على سبيل الخلافة فصار لهما شبه بالرخصة .
أما الأولان : أحدهما : ما يقرأه المحدث عليك من كتاب أو حفظ وأنت تسمعه .

والثاني : ما يقرأ عليه من حفظ أو كتاب وهو يسمع ثم يقول / (١) له على طريق الاستفهام : أهو كما قرأت عليك ؟ فهو يقول : نعم ، أو يقول بعد الفراغ : الأمر كما قرئ عليّ من غير استفهام .

قال عامة أهل الحديث : الوجه الأول أحق ، لأنه طريقة الرسول - ﷺ - فإنه كان يبلغ بنفسه ويقرأ على الصحابة ، وهو أبعد من الخطأ والسهو ، وهو

(١) ق ١٣٠ / ب من ب .

ثم يقول :إذا بلغك كتابي هذا وفهمته ، فحدث به عنى . فهذا من الغائب كالخطاب . وكذلك الرسالة على هذا الوجه .

المطلق والمشافهة أى مطلق قولك : حدثنى فلان أو شافهنى ، فهذا يدل على أن التكلم صدر منه وأنت تسمع لا على العكس .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : قراءتك على المحدث أقوى من قراءة المحدث عليك ، وإنما كان ذلك أحق لرسول الله - ﷺ - لكونه مأمونا عن السهو والغلط .

فإن قلت : أليس أنه - ﷺ - سها فى صلاته ؟

قلنا : المراد أنه لا يقر عليهما ، ولأنه - ﷺ - لم يكن كاتباً ولا قارئاً من المكتوب شيئاً ، وإنما يقول ما يقرأ عن حفظ ، فكانت قراءته أولى فأما غيره يقر على الغلط ، ويخبر / (١) عن كتاب لا عن حفظ ، حتى إذا كانت الرواية عن حفظ ، كان ذلك الوجه أحق كما لو قالوا .

وهما فى المشافهة سواء أى قراءة المحدث والقراءة عليه سواء فى معنى التحدث إذا كان عن كتاب ، لأن اللغة لا تفصل بين بيان المتكلم بنفسه وبين أن يقرأ عليه فيستفهم منه فيقول : نعم ، ولهذا يجوز أداء الشهادة بكل واحد من الطريقين .

وذكر فخر الإسلام فى بعض تصانيفه قال أبو حنيفة - رحمه الله - الوجهان سواء ، بل الثانى أحوط ، لأن السامع إذا قرأ بنفسه ، كان أشد عناية فى ضبط المتن والسند من المبلغ لحاجته إلى ذلك ، لأن الطالب عامل لنفسه ،

(١) ق ١١٨ / ١ من ح .

فيكونان حجتين إذا أثبتا بالحجة

والمحدث عامل لغيره ، فيحتمل أن يسهو عن البعض ، ويشد منه أكثر ما يشد من الطالب فلا يؤمن (على الذى)^(١) يقرأ وهو المحدث ، لأن الإنسان فى أمر نفسه أحوط منه فى أمر غيره .^(٢)

وأما القسمان اللذان يخلفان الأولين : فأحدهما الكتاب والثانى الرسالة أما الكتاب : فعلى رسم الكتب وهو : أن يكون مختوما بختم معرف معنونا يعنى يكتب فيه قبل التسمية من فلان ابن فلان إلى فلان ابن فلان ، ثم يبدأ بالتسمية ثم بالثناء ثم يذكر فيه : حدثنى فلان عن فلان إلى أن قال عن النبى - ﷺ - ويذكر متن الحديث ثم يقول : إذا بلغك كتابى هذا /^(٣) وفهمته فحدث به عنى بهذا الإسناد .

والثانى : الرسالة وهى كالكتاب فى جواز الرواية وذلك أن يقول المحدث للرسول : بلغ عنى فلانا أنه قد حدثنى بهذا الحديث فلان ابن فلان ويذكر إسناده فإذا بلغك رسالتى هذه فاروه عنى بهذا الإسناد ، وهذا لأن الكتابة والرسالة إلى الغائب بمنزلة الخطاب للحاضر شرعا وعرفا .

وأما شرعا فلأن النبى - ﷺ - مأمور بتبليغ الرسالة إلى الناس كافة ، وقد بلغ الغيب ، وكذلك سائر الأحكام المتعلقة بالكلام يثبت بهما كما يثبت بالخطاب . وأما عرفا ، فلأن الناس يعدونهما مثل الخطاب ، حتى قلد الخلفاء ، والملوك القضاء ، والإمارة ، والإنابة بهما كما قلدوها بالمشافهة ، وعدوا

(١) قوله (على الذى) مكرر فى ح .

(٢) راجع (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤١) .

(٣) ق١٣١ / أ من ب .

مخالفهما مخالفا للأمر ، فثبت أنهما مثل الخطاب بعد أن ثبتا بالبيئة على ما عرف فى كتاب القاضى إلى القاضى .

وعند عامة أهل الحديث : لا حاجة إلى البيئة بل يكفى فى ذلك أن يعرف المكتوب إليه خط الكاتب ، أو يغلب على ظنه صدق الرسول .^(١)

والمختار فى القسمين الأولين أن يقول : حدثنى فلان ، لأنه حدثه وشافهه بالإسماع .

/ وقيل^(٢) : هذا معظم مذهب الحجازيين^(٣) والكوفيين^(٤) ، وقول الزهرى ، ومالك ، وسفيان ، ويحى^(٥) بن سعيد القطان وهو مذهب

(١) راجع : (تيسير التحرير ٣ / ٩٢ ، وشرح القاضى العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٦٩ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٦٤ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥٠٩ ، ٥١٧ ، والأحكام لابن حزم ١ / ٢٥٦ ، وتدريب الراوى ٢ / ٥٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٧) .

(٢) ق ١١٨ / ب من ح .

(٣) الحجاز : عبارة عن مكة المكرمة والمدينة المنورة ، والطائف ونواحيها لأنها حجزت بين نجد وتهامة ، وقيل غير ذلك .

والمراد بالحجازيين : العلماء الذين نسبوا إلى هذه المناطق .

انظر : (القاموس المحيط ٢ / ١٧٨ ، ومعجم البلدان ٢ / ٢١٨ - ٢٢٠) .

(٤) الكوفة : - بالضم - مصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق ، ويسمى قوم : خد العذراء ، وفى تسميتها أقوال أخرى أيضا .

فالمراد بالكوفيين : العلماء والمتقفون الذين ينسبون إلى هذه المدينة الشهيرة .

انظر : (معجم البلدان ٤ / ٤٩٠) .

(٥) هو : أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمى ، الإمام الكبير أمير المؤمنين فى الحديث ، الخافى ولد سنة (١٢٠ هـ) كان أعلم الناس بالرجال ، وقد لزم شعبة (٢٠ سنة) سمع سليمان التميمى وغيره ، وروى عنه : سفيان وغيره ، توفى ==

البخارى ^(١) ، وجماعة من المحدثين .

وعند بعض المحدثين لا يقول فى القسم الثانى من القسمين الاولين :
حدثنى بل يقول : أخبرنى ، وهو مذهب الشافعى ، ومسلم ^(٢) صاحب
الصحيح وجمهور أهل المشرق .

وعند بعضهم لا يجوز فى هذا القسم أن يقول : حدثنى ، ولا (يقول) ^(٤) :
أخبرنى .

== سنة (١٩٨ هـ) ==

انظر : (طبقات ابن سعد ٧ / ٢٦٣ ، وحلية الاولياء ٨ / ٣٨٠ ، وتذكرة الحفاظ
١ / ٢٩٨ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ١٧٥ فما بعدها) .

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى ، الحافظ ،
الإمام فى علم الحديث ، صاحب الجامع الصحيح ، والتاريخ ، رحل فى طلب العلم
إلى أقطار مختلفة كخراسان ، والعراق والحجاز والشام ومصر وغيرها ، ونقل عنه أنه
قال : ما وضعت فى كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين .
مناقبه كثيرة ، وفوائده شهيرة ، وكانت ولادته سنة (١٩٤ هـ) ، وتوفى سنة
(٢٥٦ هـ) .

(٢) هو : أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابورى ،
صاحب الصحيح ، أحد الأئمة الحفاظ ، وأعلام المحدثين ، الإمام الكبير ، الحجة
الصادق ، رحل إلى العراق ، والحجاز والشام ، ومصر ، سمع يحيى بن يحيى
النيسابورى وغيره ، ونقل عنه أنه قال : صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة
ألف حديث مسموعة . فضائله أكثر من أن تحصى ، وكانت ولادته سنة (٢٠٦ هـ) ،
وتوفى سنة (٢٦١ هـ) على ما قاله ابن الصلاح .

انظر : (تاريخ بغداد ١٣ / ١٠٠ - ١٠٤ ، ووفيات الأعيان ٥ / ١٩٤ - ١٩٥ ،
والنجوم الزاهرة ٣ / ٣٣ وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٥٧ فما بعدها) .

(٤) ساقطة من ب .

بل يقول : قرئ عليه وأنا أسمع فأقر به ، وهو قول ابن المبارك^(١) ويحيى^(٢) التميمي وأحمد بن حنبل ، والنسائي^(٣) وغيرهم ، لأن المحدث لم يحدثه ولم يخبر به بشيء ولم يتلفظ إلا بقوله : نعم .^(٤)

(١) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح ، الحنظلي ، مولاهم التركي ثم المروزي ، الحافظ ، الغاري ، الإمام شيخ الإسلام ، عالم زمانه وأمير الأتقياء في وقته ، ولد سنة (١١٨ هـ) فطلب العلم وهو ابن (٢٠ سنة) وكان كثير الانقطاع ، محبا للخلة ، شديد التورع ، توفي سنة (١٨١ هـ) وقيل (١٨٢ هـ) .

(٢) هو : أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد بن قطن ، التميمي ، الأسدي ، المروزي ، كان عالما بالفقه ، بصيرا بالأحكام ، وكان سليما من البدعة ، ويتحلل مذهب أهل السنة ، ذكره الدارقطني في أصحاب الشافعي رحمه الله توفي سنة (٢٤٢ هـ) وقيل (٢٤٣ هـ) .

انظر (وفيات الأعيان ٦ / ١٤٧ فما بعدها ، وميزان الاعتدال ٤ / ٣٦١-٣٦٢ وتاريخ بغداد ٤ / ١٩١ فما بعدها ، سير أعلام النبلاء ١٢ / ٥ فما بعدها) .

(٣) هو : الإمام الحافظ ، الثبت شيخ الإسلام ، ناقد الحديث ، أبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب بن علي بن سنان ، الخراساني ، النسائي ، صاحب السنن ولد سنة (٢٢٥ هـ) وطلب العلم في صغره ، فصار من بحور العلم مع الفهم والإتقان ، والبصر ونقد الرجال ، وحسن التأليف ، مناقبه كثيرة ، ومن مؤلفاته : مسند علي ، وكتاب في الكنى ، وكتاب التفسير .
توفي سنة (٣٠٣ هـ) .

انظر (وفيات الأعيان ١ / ٧٧ - ٧٨ ، والوافي بالوفيات ٦ / ٤١٦ - ٤١٧ ، ومفتاح السعادة ٢ / ١٢٣) .

(٤) انظر : (أصول السرخسي ١ / ٣٧٦ ، والكفاية في علم الرواية ص ٣٤٢ فما بعدها ، والمنهاج للقاضي البيضاوي بشرحه : الاسنوي والبدرشي ٢ / ٢٦٠ - ٢٦٤ ، وفتح الغفار بشرح المنار ٢ / ١٠٢ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٣ ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٤٢ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ٦٦ - ٦٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٦ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٦٥)

وقال صاحبه : (ولعل هذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح كما يقولون .

والجواب : أن المختصر والمطول من الكلام سواء ، وكلمة نعم تتضمن إعادة ما فى السؤال لغة ، فكان هذا تحديثا وإخبارا .

وفى القسمين الأخيرين ، المختار أن يقول : أخبرنى

قال بعض المحدثين : لا يجوز أن يقول فيهما : أخبرنى كما لا يجوز أن يقول : حدثنى لأن الإخبار والتحدث واحد ، بل يقول : كتب إلى فلان أو أرسل إلى بكذا .

ولكننا نقول : الكتاب والرسالة / (١) ليسا بمشافهة فلا يجوز أن يقال : حدثنى ، ويجوز أن يقال : أخبرنى .

ألا يرى أنا نقول : أخبرنا الله وأنبأنا بالكتاب والرسالة ، ولا نقول : كلمنا وحدثنا ، وإنما كان ذلك خاص لموسى - عليه السلام - كما قال الله تعالى ﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾ . (٢)

قال : (أبو الوفاء عبد الرحيم بن على البلخى) (٣) فى رسالته المصنفة فى تنويع السماع وتجنيس الإجازة : إذا كان الضبط والاحتياط على (وجهه) (٤) لا فرق بين حدثنا وحدثنى ، وأخبرنا وأخبرنى ، سواء قرأ المحدث بلفظه أو قرأت عليه فأقر به ، أو قرئ عليه فأقر به ، عند المحققين من المتقدمين

(١) ق ١٣١ / ب من ب .

(٢) سورة النساء / ١٦٤ .

(٣) عبارة ح (عبد الرحمن بن على الثلجى) وأقول : قد بحثت عن الرسالة المصنفة فى تنويع السماع وتجنيس الإجازة ، حتى أعرف القائل ، هل هو : أبو الوفاء عبد الرحمن بن على البلخى ، أو هو عبد الرحمن بن على الثلجى ، فلم أقف عليها ، كما لم أقف على ترجمة أحد منهما .

(٤) فى ب (وجه) وهو خطأ .

أو يكون رخصة وهو الذى لا إسماع فيه كالإجازة والمناولة .

والمتاخرين .

وجاء فى الرواية : أنبأنا وأنبأنى ، وأخبرنا وخبرنى ، إلا أنى أحسب أن
خبرنا وخبرنى للكثرة والمبالغة فى الإخبار مرة بعد أخرى : فى الواحدة :
خبرنى وفى الجمع : خبرنا .

قوله : أو يكون رخصة ، الرخصة ما لا إسماع فيه وهو الإجازة
والمناولة.

الإجازة أن يقول المحدث لغيره : أجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب
الذى حدثنى به فلان ، وبين إسناده ، أو يقول : أجزت لك أن تروى عنى
جميع ما صح عندك من مسموعاتى .

والمناولة : أن يعطى الشيخ كتاب سماعه بيده إلى المستفيد ويقول : هذا
كتابى وسماعى عن شيخى فلان ، فقد أجزت لك أن تروى عنى هذا كما
يوجب الاحتياط . / (١) والمناولة (لتأكيد) (٢) الإجازة ، لأن مجرد المناولة
بدون الإجازة غير معتبرة ، والإجازة بدون المناولة معتبرة غير أن المناولة زيادة
تكليف أحدثها بعض المحدثين تأكيداً للإجازة ، فكانت المناولة قسماً من
الإجازة .

واختلف فى الإجازة : فأبطلها جماعة من المحدثين والشافعى فى رواية والربيع

(١) ق ١١٩ / ١ من ح .

(٢) فى ب (التأكيد) وهو خطأ .

والجواز له إن كان عالماً به يصح الإجازة

عنه^(١) أبو طاهر^(٢) (الدباس)^(٣) من أصحابنا فيما حكاه محمد^(٤) بن ثابت الخجندی ، لأن ظاهر إباحة التحدث والإخبار عنه من غير أن يحدثه أو يخبره إباحة الكذب وليس له ذلك ولا لغيره أن يستيح الكذب إذا أبيع .

وجوزها الجمهور من الفقهاء والمحدثين وهو الظاهر من مذهب الشافعي ، أيضا لأن الضرورة دعت إلى تجويزها ، فإن كل محدث لا يجد من يبلغ إليه ما صح عنده ، ولا يرغب كل طالب إلى سماع جميع ما صح عند شيخه .

(١) هو : أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي بالولاء ، المؤذن المصري ، صاحب الإمام الشافعي ، وهو الذي روى أكثر كتبه ، وقال الشافعي في حقه : الربيع روايتي ، وهو آخر من روى عن الشافعي بمصر ، توفي سنة (٢٧٠ هـ) .
انظر : (وفيات الأعيان ٢ / ٢٩١ - ٢٩٢ ، وطبقات الشافعية للسبكي ٢ / ١٣٢ فما بعدها ، وسير أعلام النبلاء ١٢ / ٥٨٧ - ٥٩١) .

(٢) هو : محمد بن محمد بن سفيان ، أبو طاهر الدباس ، الفقيه ، الإمام كان من أهل السنة والجماعة ، صحيح المعتقد ، ويوصف بالحفظ ومعرفة الروايات ولى القضاء بالشام ، وخرج منها إلى مكة فمات بها ، وكان من أقران عبيد الله الكرخي .
انظر : (الفوائد البهية ص ١٨٧ ، والجواهر المضية ٣ / ٣٢٣ - ٣٢٤ ، وأخبار أبي حنيفة وأصحابه ص ١٦٢ ، وطبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٤٢) .

(٣) في ب (الدباس) بالياء ، وهو خطأ .

(٤) هو محمد بن ثابت بن الحسن بن إبراهيم ، الخجندی ، الشافعي ، نزيل أصبهان فقيه أصولي ، محدث ، تفقه على أبي سهل الأبيوردی وسمع الحديث من جماعة وحديثهم ، ودرس ، وتخرج به جماعة .

من تصانيفه : روضة المناظر ، وزواهر الدرر في نقض جواهر النظر .

توفي سنة (٤٨٣ هـ) وقيل (٤٨٢ هـ)

ينظر : (الوافي ٢ / ١٨٢ ، وكشف الظنون ١ / ٩٣٢ ، ٥٦٩ ، وشذرات الذهب ٣ / ٣٦٨ ، ومعجم المؤلفين ٩ / ١٤٣) .

والأفلا .

فلو لم يجوزها / ^(١) لادى إلى تعطيل السنن وانقطاع أسانيدھا ، فكانت الإجازة من قبيل الرخصة ، وكان قوله : أجزت - فى العرف - بمنزلة قوله : فارو عنى فلا يكون كذباً ، إليه أشير فى المحصول ، والمعتمد ^(٢) .

ثم المجاز له إن كان عالماً بما فى الكتاب الذى أجازہ بروايته ، صحت الإجازة وحلت له الرواية ، لأن الشهادة تصح بهذه الصفة ، فإن الشاهد إذا وقف على جميع ما فى الصك أو أخبره من عليه الحق ، أو أجاز له أن يشهد بذلك كان صحيحاً ، فكذا رواية الخبر .

وإن لم يكن المجاز له عالماً به ، فإن كان الكتاب محتملاً للزيادة والنقصان غير مأمون من التغير ، لا يحل له الرواية بالاتفاق ، ولا يصح الإجازة .

وإن كان لا يحتمل التغير ، لا تصح الإجازة عندهما ^(٣) ، ويصح عند أبى يوسف قياساً على اختلافهم فى كتاب ^(٤) القاضى إلى القاضى ، وكتاب

(١) ق ١٣٢ / أ من ب

(٢) راجع : (المحصول ج ٢ ق ١ / ٦٤٩ ، والمعتمد ٢ / ٦٢٨) .

وانظرايضاً : (الكفاية فى علم الرواية ص ٣٤٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٧٧ - ٣٧٩ وأصول السرخسى ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٤ ، ومناهج العقول ٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٦٧ - ٦٩) .

(٣) أى : عند أبى حنيفة ومحمد - رحمهما الله - .

(٤) وذلك : أن علم الشهود بما فى الكتاب شرط لصحة الإشهاد ، عند أبى يوسف ثم رجع وقال : إذا شهدوا أنه كتابه وخاتمہ ، قبل ، وإن لم يعرفوا ما فيه وهو قول ابن أبى لیلی ، لأن كتاب القاضى إلى القاضى قد يشتمل على أشياء لا يعجبهما أن ==

الرسالة ^(١) فإن علم الشهود بما فى الكتاب شرط عندهما ، لصحة أداء الشهادة وليس بشرط عنده .

قال شمس الأئمة : (والأصح عندى : أن هذه الإجازة لا تصح بالاتفاق ، لأن أبا يوسف عندما استحسن هناك لأجل الضرورة ، فإن الكتب مشتملة على الأسرار عادة ، ولا يريد الكاتب والمكتوب إليه أن يقف عليها غيرهما ، وإذا لا يوجد فى كتب الأخبار ، لأن السنة أصل الدين ومبناها على الشهرة ، فلا وجه للحكم بصحة تحمل الأمانة فيها قبل العلم .

ألا يرى أن المحدث لو قرئ عليه فلم يسمع ولم يفهم ، لم يجز له الرواية ففى الإجازة التى هى دون القراءة أولى) ^(٢) . وفى تصحيح الإجازة بدون العلم رفع للابتلاء ، فلإن الناس مبتلون / ^(٣) بالتعليم والتعلم وتحمل المشاق ، فلوجوزت الإجازة بدون العلم ، لرغب الناس عن التعلم إعتقادا على صحة

= يقف عليهما غيرهما ، ولهذا يختم الكتاب ، ومعنى الاحتياط يحصل إذا شهدا أنه كتابه وختمه ، فلم يشترط علمهما بما فيه .

وأبو حنيفة ومحمد يقولان : لا بد من أن يكون ما هو المقصود معلوما للشاهد ، والمقصود ما فى الكتاب لا عين الكتاب والختم ، وكتب الخصومات لا تشتمل على شيء سوى الخصومة فللسكر كتاب آخر على حدة ، فأما ما يبعث على يد الخصومة ، فلا يشتمل إلا على ذكر الخصومة ولفظ الشهادة .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٤ - ٤٥ ، وحاشية يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٧٧) .

(١) وصورته أن يكتب رسالة وتبعث إلى من يريده ، ويشهد شاهدين بأن هذه رسالتى إلى فلان ، فيشترط علم ما فى الرسالة عند أبى حنيفة ومحمد خلافا لأبى يوسف .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٥) .

(٢) (أصول السرخسى ١ / ٣٧٧ - ٣٧٨) .

(٣) ق ١١٩ / ب من ح .

الرواية بدونه ، وفيه فتح باب التفسير والبدعة ، إذ لم ينقل عن السلف مثل هذه الإجازة ، فيكون ما روى عن السلف أنهم أحضروا الصبيان مجلس الحديث ، كان ذلك على وجه التبرك ، فإنهم قوم لا يشقى جليسهم ، لا على أنه طريق يقوم به الحجة .

ثم ذكر الحافظ أبو عمرو الدمشقي فى كتابه معرفة علم الحديث : أن الإجازة ^(١) أنواع :

أولها : أن يجيز لمعين فى معين مثل أن يقول : أجزت لك الكتاب الفلانى فهى أعلى / ^(٢) أنواع الإجازة .

والثانى : أن يجيز لمعين فى غير معين مثل أن يقول : أجزت لك جميع مسموعاتى ومروياتى .

والثالث : أن يجيز لغير معين بوصف العموم مثل أن يقول : أجزت للمسلمين أو لكل أحد ، أو لمن أدرك زمانى . وقد تكلم ممن جوزوا أصل الإجازة فى جوازه وعدم جوازه .

والرابع : الإجازة للمجهول أو بالمجهول مثل أن يقول : أجزت لمحمد بن جعفر ^(٣) الدمشقى ، وقد اشترك جماعة فى هذا الاسم والنسب ، أو يقول

(١) راجع : أنواع الإجازة وأقوال العلماء فى جواز كل نوع وعدم جوازه فى : (كتاب معرفة علم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح فى : التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٥١ - ١٥٩ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٥ - ٩٦ وأصول السرخسى ١ / ٣٧٨ ، ومناهج العقول ٢ / ٢٦٢ ، والمستصفى ١ / ١٦٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٧ - ٤٨ ، وشرح القاضى العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٦٩ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٣٢٦ فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ٦٤ ، وجمع الجوامع بحاشيته للعطار ٢ / ١٧٤ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٥١١ - ٥١٥) .

(٢) ق ١٣٢ / ب من ب .

(٣) لعله يكون محمد بن جعفر بن خالد الدمشقى الذى صنف كتابا فى فتوح الشام ، ذكر فيه وليد بن مسلم وشعيب بن إسحاق وسويد بن عبد العزيز وغيرهم . ==

أجزت لفلان أن يروى عنى كتاب السنن ، فهذه الإجازة فاسدة . (١)
والخامس : الإجازة للمعدوم مثل أن يقول : (أجزت) (٢) . لمن يولد لفلان
فقد جوزه قوم ، لأن الإجازة إذن فى الرواية لا محادثة .

والصحيح عدم الجواز ، لأنها فى حكم الأخبار ، ولا يصح الأخبار
للمعدوم فكذا الإجازة وهذا أيضا يوجب بطلان الإجازة للطفل الصغير الذى لا
يصح سماعه .

وسئل (٣) أبو الطيب (٤) الطبرى عن الإجازة له ؟ (٥)

== انظر : (تاريخ دمشق لابن عساكر ١٥ / ١٧٦) ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة .
(١) وذلك لعدم إيضاح مراد المجيز ، وعدم التمييز فيه ، وكونه مما لا سبيل إلى معرفة
هذا المبهم ولا لتعيينه .

انظر : (فتح المجيز بشرح ألفية الحديث للحافظ العراقى ٢ / ٦٩ ، وفتح المغيب
للسخاوى ٢ / ٧٥ - ٧٦ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٥٤) .
(٢) ماقطة من ح .

(٣) السائل هو الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدady ، المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) .
انظر : (الكفاية فى علم الرواية ص ٣٢٥ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٥٧) .
(٤) هو : طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر ، الطبرى ، البغدady ، الشافعى يكنى أبا
الطيب ، ولد بأمل طبرستان سنة (٣٤٨ هـ) ، أحد الأعلام فى الفقه ، والأصول ،
والحديث ، تولى القضاء ، كان ورعا ، عاقلا ، محققا حسن الخلق ، صحيح
المعتقد .

من تصانيفه : شرح مختصر المزنى ، كتاب فى طبقات الشافعية ، والمجرد وتوفى
سنة (٤٥٠ هـ)

انظر (طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ١٢ ، وكشف الظنون ١ / ٤٢٤ ، ومرآة الجنان
٣ / ٧٠ - ٧٢ ، ومعجم المؤلفين ٥ / ٣٧) .

(٥) أى : للطفل .

قال : تصح للعاقل وغيره .

وعلى هذا رأينا شيوخنا يجيزون للأطفال الغيب عنهم حرصا على توسع السبيل إلى بقاء الإسناد^(١).

والسادس : إجازة ما لم يسمعه المجيز ليرويه المجاز له إذا تحمله للمجيز بعد ذلك والصحيح عدم الجواز .

والسابع : إجازة المجاز مثل أن يقول : أجزت لك مجازاتي .
والصحيح أن ذلك جائز .

ثم المستحب فى الإجازة أن يقول عند الرواية : أجاز لى ، وهو العزيمة ويجوز أن يقول : (حدثنى وأخبرنى)^(٢) رخصة ، لوجود الخطاب والمشافهة فى الإجازة بخلاف الكتاب والرسالة ، إذ الخطاب لم يوجد فيهما أصلا إلا أن ما ذكرنا دون حقيقة القراءة ، فكانت العزيمة فيه ما قلنا ، هذا هو مختار القاضى أبى زيد .^(٣)

والأصح ما ذكره شمس الأئمة : (أن الأحوط أن يقول : أجاز لى ، ويجوز أن يقول : أخبرنى ، ولا ينبغي أن يقول : حدثنى ، فإن ذلك يختص بالإسماع)^(٤) ولم يوجد .^(٥)

وذهب المحدثون وعامة الأصوليين : إلى امتناع جواز حدثنى وأخبرنى

(١) انظر : (الكفاية فى علم الرواية ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، وحاشية المطار على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢ / ٢٠٧ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٥٧ - ١٥٨) .

(٢) عبارة ب (أخبرنى أو حدثنى) .

(٣) راجع : (تقرير الأدلة ص ٣٦٩ مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٤) فى ح (بالاستماع) .

(٥) (أصول الرخسى ١ / ٣٧٧) .

مطلقا لإشعارهما بصريح نطق الشيخ ، وهما من غير / (١) نطق كذب ،
بخلاف المقيد نحو حدثني وأخبرني إجازة ، فإنه يجوز . وعند البعض : لا
يجوز المقيد احتياطا .

واعلم : أنه لا تحمل الرواية أيضا بالسماع لمن جلس مجلس السماع وهو
(يشغل) (٢) عنه بنظر / (٣) في كتاب غير الذي يقرأ أو يخط بقلم ، أو يعرض
عنه بلهو ، أو يغفل عنه بنوم أو كسل ، لأنه لا ضبط له ولا أمانة ، ولا تقوم
الحجة بمثله ، ولا يتصل الإسناد بخبره إلا ما يقع من ضرورة ، فإنه عفو
وصاحبه معذور .

وذكر أبو الوفا (٤) في رسالته : أن سماع حديث رسول الله - ﷺ - له شأن
عظيم ، ولاقتباسه حرمة قوية ، فلا يباشر إلا بالتوقر والاحترام ، وقد رأيت
من مشائخي من لا يستجيز من نفسه ومن غيره الضحك والمزاح والانبساط
والكلام مثلا بحضرة كتب الحديث وفي مجلس الحديث ، فهذا هو الطريقة
المرضية فأما من يجازف ويستخف بهذا الأمر لا يسمع منه حديث رسول الله
- ﷺ - ولا ممن يكون مكثارا (٥) مهذارا (٦) ، صاحب هذيان (٧) وغيبة وفحش

(١) في ١٢٠ / ١ من ح .

(٢) أى : يغفل (هاش) وهى فى ب (يشغل) .

(٣) في ١٣٣ / ١ من ب .

(٤) هو : عبد الرحيم بن على ، صاحب رسالة تنويع الإسماع وتجنيس الإجازة) .
وقد مر ذكره فى ص ٦٣٠ .

(٥) من الكثرة وهى : نقيض القلة : رجل مكثار ومكثير أى كثير الكلام .

ينظر (القاموس المحيط ٢ / ١٢٩) .

(٦) من هذر كلامه كفرح أى : كثر فى الخطأ والباطل ، والهذر محركة ، التكثير الردى .
أو سقط الكلام ، يقال : هذر فى منطقه يهذر ويهذر من بابى ضرب وقتل ، هذرا :
خلط وتكلم بما لا ينبغى ، ورجل هذر وهذر و . . . مهذار .

ينظر : (القاموس المحيط ٢ / ١٦٥ ، والمصباح المنير ٢ / ٣٣٦) .

(٧) من : هذى يهذى هذيانا وهذيانا إذا تكلم بغير معقول لمرض أو غيره .

وطرف الحفظ ، والعزيمة فيه أن يحفظ المسموع إلى وقت الأداء .
والرخصة أن يعتمد الكتاب ، فإن نظر فيه وتذكر ، يكون حجة وإلا فلا عند
أبي حنيفة - رحمه الله - .

وإنما يسمع من شيخ صالح ، عفيف وقور ، سكوت إلا عما يعنيه من
الكلام ، محافظ للجمع والجماعات ، ويعرف الصواب من الخطأ ، ويغلب
صوابه على أخطائه وإذا أخطأ ونبه عليه ، رجع إلى الصواب ، ولا يدعى أنه
كذا سمعه دفعا عن نفسه .^(١)

وذكر أبو عمرو الدمشقي : أن اعتبار مجموع ما ذكره أهل الحديث من
الشروط في رواية الحديث ومبشائحه قد تعذر الوفاء بها في هذا الزمان ،
فلنعتبر من الشروط ما يحصل به الغرض من المحافظة على خصيصة هذه
الامة ، في الأسانيد ، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها ، ولنكتف في أهلية الشيخ
بكونه مسلما بالغا ، عاقلا ، غير متظاهر بالفسق والسخف^(٢) ، وفي ضبطه
بوجود سماعه مثبتا بخط غير مبهم من أصل موافق لأصل شيخه .^(٣)
قوله : وطرف الحفظ ...

طرف الحفظ نوعان أيضا : عزيمة ، ورخصة .

== ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ٤٠٦) وقال الفيومي : هذى يهذى هذيانا ، فهرو
هذاء ، على فعال بالثقل بمعنى : هذر (المصباح المنير ٢ / ٣٣٦) .
(١) انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٤٩ نقلا عن الشيخ أبو الوفاء عبد الرحيم بن
على) .

(٢) السخف : الرقة والنقص ، يقال سخف الثوب سخفا وزان قرب قربا وسخافة أى رق
لقلة غزله ، فهو سخيف ، ومنه قيل : رجل سخيف وفى عقله سخف أى نقص .
وقيل : (السخف فى العقل خاصة والسخافة عامة فى كل شيء) .
ينظر (القاموس المحيط ٣ / ١٥٥ - ١٥٦ ، والمصباح المنير ١ / ٢٦٩) .

(٣) انظر : (كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح - فى : التقييد والإيضاح
شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١٣٢) .

فالعزيمة : أن يحفظ المسموع من وقت السماع والفهم إلى وقت الأداء ، وهو مذهب أبى حنيفة - رحمه الله - فى الأخبار والشهادة ، ولهذا قلت روايته وهو طريقة رسول الله - ﷺ - فيما بينه للناس . (١)

والرخصة : أن يعتمد الكتاب (٢) ، فإن نظر فيه وتذكر ما كان مسموعا صار كأنه حفظ من وقت السماع إلى وقت الأداء .

فهو حجة ويحل له أن يروى سواء كان خطه أو خط رجل معروف أو مجهول لأن التذكر بمنزلة الحفظ ، والنسيان الواقع قبل التذكر معفو / (٣) لأنه لا يمكن الاحتراز عنه ، لأن الإنسان جبل عليه ، وإنما كان دوام الحفظ لرسول الله - ﷺ - / (٤) لقوة نور قلبه وإن كان متصورا فى حقه بدليل الاستثناء فى قوله تعالى : ﴿ ستقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾ . (٥)

أى : ما شاء الله أن ينسخه ، فيزيل حفظه عن القلوب . (٦)
وبعد النسيان ، والنظر فى الكتاب طريق للتذكر والعود إلى ما كان عليه من الحفظ ، فإذا عاد كما كان ، فالرواية عن حفظ تام ، وإن كان الخط لم يذكره شيئا :

(١) انظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ١ / ٣٧٩ ، وحاشية التوشيح على التلويح ص ٤٨٦) .

(٢) قال صدر الشريعة : (وأما الكتابة فقد كانت رخصة ، فانقلبت عزيمة فى هذا الزمان صيانة للعلم .)

(التوضيح على التنقيح ص ٤٨٦) .

(٣) ق ١٣٣ / ب من ب .

(٤) ق ١٢٠ / ب من ح .

(٥) سورة الأعلى / ٦ .

(٦) وقيل : معناه : فلا تنسى إلا أن يريد الله إساءك ، فإنه قادر على ما شاء ثم هو لا ينسبك وإن كان قادرا عليه كما قال تعالى : ﴿ ولئن شئنا لنذهبن بالذى أوحينا إليك ﴾ وهو لم يشأ ذلك ، فكان هذا من قبيل قولك : لأعطينك كل ما سألت إلا أن أشاء أن أمتنع وأنت لا تريد أن تمنعه .
==

فعند أبي حنيفة - رحمه الله - : لا تحمل له الرواية ، لأن الخط وضع
للتذكرة للقلب كالمرآة للعين ، فلا عبرة للمرأة إذا لم ير الرائي وجهه ، فكذا
لا عبرة للكتاب إذا لم يتذكر القلب به علما^(١) .

وعندهما والشافعي - رحمهم الله - : يجوز له الرواية ويجب العمل بها ،
لأن الصحابة كانوا يعملون على كتب النبي - ﷺ - نحو كتابه لعمر بن حزم
- رضى الله عنه - من غير أن راويا روى ذلك الكتاب لهم ، بل عملوا لأجل
الخط فى أنه منسوب إلى رسول الله - ﷺ - فجاء مثله لغيرهم .

وإنما يتحقق الاعتماد وعدمه على الخط فى ثلاثة مواضع :

فيما يجد القاضى فى خريطته سجلا مكتوبا بخطه ولم يتذكر الحادثة .

وفى رواية الحديث . وفى الصك بأن يرى الشاهد خطه فى الصك ولا
يتذكر الحادثة .

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : فى الفصول كلها : لا يجوز أن يعتمد
على الخط ما لم يتذكر الحادثة ، لأن الخط يشبه الخط ، فلا يستفاد العلم
بصورة الخط من غير تذكر .

وعن أبى يوسف - رحمه الله - : أن فى السجل ورواية الحديث يجوز أن
يعتمد على الخط ولا يجوز فى الصك .

وعن محمد - رحمه الله - : أنه يعمل بالخط فى الفصول كلها . وما

== انظر : (الكشف ٤ / ٢٠٤ ، والتفسير الكبير ٣١ / ١٤٠ - ١٤١ ، والبحر المحيط
٨ / ٤٥٨ - ٤٥٩ ، ومعانى القرآن ، للفيراء ٣ / ٢٥٦ ، وأيسر التفاسير لكلام
العلی الكبير ٤ / ١٥٤ ، وروح المعانى ٣٠ / ٧٠٥ ، وفتح القدير للشوكانى ٥ /
٤٢٤) .

(١) انظر : (التوضيح والتلويع بإحاشيته التوشيح ص ٤٨٦ ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٦) .

ذهب إليه محمد - رحمه الله - رخصة تيسيرا على الناس . (١)

ثم هذه على أنواع :

ما يكون بخط موثوقا بيده . أو بخط رجل معروف ثقة موثوق بيده . أو بخط معروف غير ثقة غير موثوق بيده . أو ما يكون بخط مجهول .

أما أبو يوسف - رحمه الله - فقد عمل به في السجل إذا كان في يده أو يد أمينة للأمن عن التزوير سواء كان بخطه أو بخط رجل معروف ، لأن القاضى لكثرة أشغاله يعجز عن أن يحفظ كل حادثة ، وكذا في الأحاديث عمل به إذا كان في يده أو يد أمين آخر ، لأن التبديل فيه غير متعارف ، ولو شرطنا (التذكر) (٢) لصحة الرواية لا محالة ، أدى إلى تعطيل الأحاديث .

وإن لم يكن السجل في يد القاضى ، فلا يجب العمل به ، لأن التزوير فيه غالب لما يستنى عليه من المظالم والخصومات ، بخلاف باب الحديث ، فإن العمل به جائز وإن لم يكن في يده إذا كان خطا معروفا ، مأمونا عن / (٣) التبديل والغلط في غالب العادة ، لأنه من أمور الدين ، ولا يعود / (٤) بتغيره نفع إلى من يغير ، فكان المحفوظ بيد أمين مثل المحفوظ بيده .

فأما الصك فلا يحل العمل به من غير تذكير ، لأنه يكون في يد الخصم فلا يقع الأمن فيه عن التغير والتزوير ، حتى إذا كان في يد الشاهد كان مثل السجل .

وكذا قول محمد - رحمه الله - إلا في الصك ، فإنه يجوز العمل به وإن لم يكن في يده إذا علم أن المكتوب خطه على وجه لم يبق فيه شبهة استحسانا

(١) راجع الأقوال المذكورة في : (تيسير التحرير ٣ / ٩٦ - ٩٧ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ٧٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٦٥ ، والمستصفى ١ / ١٦٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٥١ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفي ٢ / ٧٠ - ٧١) .

(٢) في ب (التذكير) .

(٣) ق ١٣٤ / أ من ب .

(٤) ق ١٢١ / أ من ح .

وطرف الأداء ، والعزيمة فيه أن يؤدي على الوجه الذي سمع بلفظه ومعناه ،
والرخصة أن ينقله بمعناه .

توسعة للأمر على الناس

وأما إذا وجد حديثا بخط أبيه وهو معلوم ، أو بخط رجل معروف موثق
به ، فإنه يجوز له أن يقول : وجدت بخط أبي أو فلان ، لا يزيد على ذلك .
وأما إذا كان الخط مجهولا ، فإن كان مفردا ، فذلك باطل ، وإن كان
مضموما إلى جماعة لا يتوهم التزوير في مثله والنسبة تامة يقع التعريف بها
بأن ذكر اسم أبيه وجده ، يكون كال معروف .

قوله : وطرف الأداء إلى آخره ...

طرف الأداء نوعان أيضا :

عزيمة ، ورخصة .

فالعزيمة أن يتمسك باللفظ المسموع فيؤدي على الوجه الذي سمع بلفظه
ومعناه .

والرخصة : أن يؤدي بعبارة معني ما فهمه عند سماعه . (١)

(١) وهذا ما يسميه العلماء بنقل الحديث بالمعنى .

وقد اختلفوا فيه : فأجازه الجمهور بشروط ولم يجزه البعض بحال .
انظر : (كشف الاسرار للنسفي ٢ / ٧٢ - ٧٥ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف
للنسفي ٢ / ٧٢ - ٧٣ ، والكشف للبخاري ٣ / ٥٥ فما بعدها ، وأصول السرخسي
١ / ٣٥٥ فما بعدها ، وتيسير التحرير ٣ / ٩٧ ، وفتاوى الرحموت ٢ / ١٦٦ ،
ونهاية السؤل ٢ / ٣٢٩ ، والمستصفي ١ / ١٦٨ ، وجمع الجوامع بشرحه للجلال
المحلي ٢ / ١٧١ ، وشرح القاضى العضد ٢ / ٧٠ ، والمعتمد ٢ / ٦٢٧ ، وروضة
الناظر ص ٦٣ ، وإرشاد الفحول ص ٥٧ ، والكفاية في علم الرواية ص ١٩٨ فما
بعدها ، ومناهج العقول ٢ / ٣٢٨ ، وفتح الغفار بشرح المنار ٢ / ١٠٤ - ١٠٥ ،
والمغنى للخباري ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، والتوضيح والتلويح بحاشيته الترشيع ص ٤٨٦ =

فهذا جازئ عند عامة العلماء فى بعض الصور .

وقال بعض أصحاب الحديث : لا يجوز نقله بالمعنى بحال وهو مذهب ابن عمر ومحمد بن سيرين ، وجماعة من التابعين ، وهو اختيار الرازى من أصحابنا ، وثعلب^(١) من أئمة اللغة لقوله - ﷺ - : « نضر الله امرأ سمع منى مقالة ، فوعاها وأداها كما سمعها ، فرب حامل فقه إلى غير فقيهه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » حث على الأداء كما سمع وذلك بمراعاة اللفظ المسموع ، ونبه على المعنى وهو تفاوت الناس فى معرفة معانى الألفاظ والفقه الذى يدور عليه أمر الشرع ، فيحتمل أن ينقل الراوى إلى من هو أفقه منه فيستنبط منه معنى رائدا .

وإذا صار الأصل هذا ثبت الحجر عاما وإن كان من الألفاظ ما لا يتفاوت الناس فى معرفة معناه ولأنه - ﷺ - مخصوص بجوامع الكلم ، سابق فى

== وحاشية ابن ملك بشرحه للرهاوى ص ٦٥٨ - ٦٦٠ ، والأحكام للأمدى ١٤٦/٢ فما بعدها ، وشرح الإمام النووى على مسلم ١ / ٣٦) .

هذا وما ينبغى التنبيه إليه هو : أن الخلاف فى جواز نقل الحديث بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما مادون وحصل فى الكتب فلا يجوز تبدل ألفاظه من غير خلاف بينهم فى ذلك .

انظر (فتح الغفار بشرح المنار ٢ / ١٠٥) .

(١) هو : أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيبانى ، مولاهم البغدادى ، العلامة ، المحدث ، إمام النحو صاحب التصانيف ، ولد سنة (٢٠٠ هـ) ثقة ، حجة ، دين صالح ، مشهور بالحفظ ، سمع من إبراهيم المنذر وغيره وروى عنه نفطويه وغيره . من مؤلفاته : اختلاف النحويين ، وكتاب : (القراءات) وكتاب (معانى القرآن) . توفى سنة (٢٩١ هـ) .

انظر : (أنباء الرواة ١ / ١٣٨ - ١٥١ ، وفيات الأعيان ١ / ١٠٢ - ١٠٤ . وتاريخ بغداد ٥ / ٢٠٤ فما بعدها) .

الفصاحة والبيان كما قال - ﷺ - : « أنا أفصح العرب والعجم »^(١) ففى
التبديل بعبارة أخرى لا يؤمن من الزيادة والنقصان ، فكان الاحتياط هو الكف
عنه .

وحجة العامة ما روى يعقوب^(٢) / ^(٣) بن سليمان الليثى عن أبيه عن جده
قال : أتينا رسول الله - ﷺ - فقلنا له : بأبائنا وأمهاتنا يا رسول الله - ﷺ -
إنا لنسمع منك الحديث ولا نقدر على تأديته كما سمعناه منك ؟ قال - ﷺ -
« إذا لم تحلوا حراما وتحرموا حلالا وأصبتكم المعنى فلا بأس »^(٤)

(١) ذكره الشيخ إسماعيل بن محمد العجلونى المتوفى (١١٦٢ هـ) بلفظ « أنا أفصح من
نطق بالضاد بيد أنى من قريش » .

وقال : (قال فى اللآلىء : معناه : صحيح ، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير
 وغيره من الحفاظ ، وأورده أصحاب الغريب ولا تعرف له إسنادا ، ورواه ابن سعد
 عن يحيى بن يزيد السعدى مرسل بلفظ : « أنا أعربكم ، أنا من قريش ، ولسانى
 لسان سعد بن بكر » ورواه الطبرانى عن أبى سعيد الخدرى بلفظ « أنا أعرب العرب ،
 ولدت فى بنى سعد ، فأنى يأتينى اللحن ؟ » كذا نقله فى مناهل الصفاء بتخريج
 أحاديث الشفا للجلال السيوطى ، ثم قال فيه : والعجب من المحلى حيث ذكره فى
 شرح جمع الجوامع من غير بيان حاله ، وكذا من شيخ الإسلام زكريا حيث ذكره فى
 شرح الجزرية .

ومثله « أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش » أورده أصحاب الغرائب ، ولا يعلم من
 أخرجه ، ولا إسناده . انتهى) .

ينظر : (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس ١ / ٢٣٢) .

(٢) هو : يعقوب بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثى والد عمارة التابعى ولم أعر
 على أكثر من هذا فى ترجمته .

انظر : (الإصابة ٢ / ٧١ ، والكفاية فى علم الرواية ص ١٩٩) .

(٣) ق ١٣٤ / ب من ب .

(٤) أخرجه : (الخطيب البغدادى فى كتابه : (الكفاية فى علم الرواية) كما قال الشارح ==

كذا ذكره أبو بكر^(١) الخطيب البغدادي / ^(٢) في كتاب الكفاية في معرفة علم أصول الرواية . واتفاق الصحابة - رضى الله عنهم - على روايته بعض الاوامر والنواهي بالفاظهم مثل ما روى حكيم^(٣) بن حزام أو غيره أنه - عليه السلام - : «نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص في السلم»^(٤) وما روى عن ابن

== -رحمه الله - وذلك في ص ١٩٩ بلفظ « إذا لم تحلوا حراما وتحرموا حلالا ، فلا بأس » . بدون ذكر « وأصبتم المعنى » .

(١) هو : أحمد بن على بن ثابت بن على بن مهدى ، البغدادي ، خاتمة الحفاظ ، الإمام الاوحد ، العلامة المفتى ، محدث الوقت ، ولد سنة (٣٩٢ هـ) سمع أبا عمرو بن مهدى الفارسي ، وغيره وروى عنه : أبو بكر البرقاني وهو من شيوخه ، وأبو النصر بن مأكولا وغيره صاحب التصانيف الكثيرة القيمة منها : التاريخ (١٤ مجلدا) ، شرف أصحاب الحديث ، والكفاية ، وغيرها ، فضائله كثيرة ومشهورة ، توفي سنة (٤٦٣ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٢٠٩ ، ٢٨٨ ، والكامل في التاريخ ١٠ / ٦٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٩٢ - ٩٣ ، والخطيب البغدادي مؤرخ بغداد ومحدثها للشيخ يوسف العاشق ، موارد الخطيب للدكتور : أكرم العمرى ، وسير أعلام النبلاء ١٨ / ٢٧٠ فما بعدها) .

(٢) ق ١٢١ / ب من ح .

(٣) هو : حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد . . الأسدي ، ابن أخى خديجة أم المؤمنين -رضى الله عنها - يكنى أبا خالد ، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة ، كان من سادات قريش ، أسلم عام الفتح ، وكان من المؤلفة وشهد حنيناً ، وأعطى من غنائمها مائة بعير ، ثم حسن إسلامه ، وهو ممن عاش (١٢٠ سنة) شطرها في الجاهلية ، وشطرها في الإسلام . توفي سنة ٥٠ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الإصابة ١ / ٣٤٨ - ٣٤٩ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٣١٩ - ٣٣٠ ، المستدرک ٣ / ٨٤٢ - ٨٤٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٤٤) .

(٤) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٧٦٩ ، والترمذى ٣ / ٥٢٥ ، والنسائي ٧ / ٢٨٨ ، ٢٨٩ وابن ماجه ٢ / ٧٣٧ ، بلفظ (لا تبع ما ليس عندك) . ==

مسعود وأنس وغيرهما أنهم كانوا يقولون عند الرواية قال رسول الله - ﷺ -
كذا أو نحوها منه ، أو قريبا منه^(١) . ولم ينكر عليهم منكر (فكان)^(٢) إجماعا
على الجواز .

وأيضا الإجماع مننقد على شرح الشرع للعجم بلسانهم ، فإذا جاز إيداله
بالعجمية ، فلأن يجوز إيداله بالعربية أولى ، إذ التفاوت بين العربية وترجمتها
بالعربية أقل مما بينهما وبين العجمية .^(٣)

= وقال الترمذى : (هذا حديث حسن) . وليس فيه (ورخص فى السلم) بل هو
حديث آخر لإثبات جواز السلم .

فالحديث الذى ذكره شيخنا (الكاكى) - رحمه الله - مركب من حديثين : حديث
حكيم بن حزام المذكور ، وحديث الرخصة فى السلم .

(١) فقد أخرج الإمام أحمد فى مسنده (١ / ٤٥٢) عن عبد الله بن مسعود - رضى الله
عنه - قال : (سمعت رسول الله - ﷺ - كذا ، أو نحوها منه ، أو قريبا منه ، أو
كلما هذا معناه) ، وفى سنن ابن ماجه ومسنده أحمد أيضا ما روى عن عمرو بن
ميمون قال : (كنت لا تفوتنى عشة خميس إلا أتى عبد الله بن مسعود - رضى الله
عنه - فما سمعته يقول لشيء قط : قال رسول الله - ﷺ - حتى كانت ذات عشة ،
فقال : قال رسول الله - ﷺ - فاغرو رقت عيناه وانتفخت أوداجه ، ثم قال : أو
مثله أو نحوه أو شبيه به . قال : فانا رأيت وإزاره محلولة) .

قال أمير باد شاه : موقوف صحيح . انظر (تيسير التحرير ٣ / ٩٨) .

(٢) فى ح (وكان) .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أن نظم الحديث غير معجز ، والمطلوب منه الحكم الذى تعلق
بمعناه دون نظمه ، وذلك المعنى لا يختلف باختلاف اللفظ ، بخلاف القرآن حيث
يعتبر نظمه ومعناه ، لأنه تعلق بنظمه معنى مقصود ، وهو الإعجاز ، فهو يتعلق
بالنظم والمعنى ، فلا يجوز تبديل نظمه ، وأما الحديث ، فإن من أدى تمام معنى كلام
الرجل بوصف بأنه أدى كما سمع ، وإن اختلف اللفظ . والله أعلم .

انظر : (الكشف للنسفى ٢ / ٧٣ - ٧٤ ، والأحكام للأمدى ٢ / ١٤٩ - ١٥٠) .

ولقائل أن يقول : جواز التفسير بلغة أخرى لا يدل على جواز النقل بالمعنى لأن فى التفسير ضرورة ، إذ العجمى لا يفهم العربى ، ولا ضرورة فى النقل بالمعنى ألا يرى أن تفسير القرآن بجميع اللغات جائز ولم يجز نقله بالمعنى بالاتفاق .

والمعقول وهو : أنا نعلم قطعاً أن اللفظ غير مقصود فى باب الحديث كالشهادة ، لأن النظم من السنة غير معجز ، ولهذا كان رسول الله - ﷺ - يذكر المعنى الواحد بالفاظ مختلفة ، بل المقصود^(١) هو المعنى وهو حاصل ، فلا يلتفت إلى اختلاف اللفظ بخلاف القرآن ، والأذان والتشهد وسائر ما يعبد فيه باللفظ ، لأن اللفظ فيها كالمعنى ، ولهذا تعلق جواز الصلاة وحرمة القراءة على الجنب والحائض بالآية المنسوخة^(٢) فلا يجوز الإخلال به كالمعنى .

(١) فإن قيل : لا نسلم أن المقصود هو المعنى فقط ، بل التبرك بلفظه - عليه الصلاة والسلام - أيضاً مقصود ، فيجوز أن يكون مراعاته واجبة لهذا ؟
والجواب : أن المقصود الأهم إنما تعلق بمعرفة الأحكام الإلهية ، وليس بنظم الحديث حكم ما متعلقاً به ، فيجوز تأدية معناه بحيث يستفاد منه الحكم المقصود ويكفى فى المقصود .

قيل : سلمنا أن المقصود هو المعنى ، لكن لا نسلم أنه علة تامة للجواز للنقل بالمعنى حتى يستلزم جوازه ، لجواز المانع وهو انحطاط كلام أبلغ بلغاء البشر إلى كلام الأحاد من العامة .

أجيب عنه : إن الواجب نقل الأحكام الشرعية ، لشلا نفوت فائدة البعث ، وفى السنة الأحكام إنما تستفاد من المعنى ، وليس الحكم فيها منوطاً بالنظم ، ولا يجب رعاية البلاغة ، إذ ليس فيه الإعجاز ، فالغرض من نقل الشرائع يتم بنقل معنى الحديث ، وأما الكتاب ، فلما كان معجزاً متعلقاً للأحكام الشرعية ، وجب نقل النظم أيضاً .

انظر : (مسلم الثبوت بشرحه : فواتح الرحموت ٢ / ١٦٨ - ١٦٩) .

(٢) أى : المنسوخة حكماً لا تلاوة .

فإن كان محكما لا يحتمل غيره ، يجوز نقله بالمعنى لمن له بصيرة في وجوه اللغة ، وإن كان ظاهرا يحتمل غيره ، فلا يجوز نقله بالمعنى إلا للفقهاء المجتهدين .

وأما الجواب عما قالوا : بأنه - ﷺ - مخصوص بجوامع الكلم فنحن لا نجوز النقل بالمعنى في الجوامع^(١) ولا فيما لا يؤمن فيه عن التحريف ، بل إنما جازنا فيما لا يحتمل إلا وجهها واحدا بشرط أن يكون الناقل عالما بأوضاع الكلام ، أو فيما له معنى ظاهرا بشرط أن يكون الناقل جامعاً بين العربية والفقه .

وأما الحديث فلا تمسك لهم فيه ، لأن الأداء كما سمع ليس بمقتصر على نقل اللفظ بل يطلق ذلك على نقل المعنى أيضاً ، فإن الشاهد /^(٢) أو المترجم (إذا)^(٣) أدى المعنى من غير زيادة أو نقصان ، يقال له : أنه أدى كما سمع وإن كان الأداء بلفظ آخر .

ولئن سلمنا أن التادية حسب ما سمع إنما يكون باللفظ ، فلا نسلم أن فيه ما يدل على الوجوب والمنع من غيره ، لأنه - ﷺ - دعا لمن حفظ ، ويدل ذلك على أنه مرغوب فيه لا على الوجوب ، ونحن نقول بالأولوية .^(٤)

(١) أي : في جوامع الكلم ، ويأتي معناها في الصفحة الآتية .

(٢) في ١٣٥ / ١ من ب .

(٣) في ح (إذ) وهو خطأ .

(٤) ويضاف إلى ذلك : أن في استدلالهم هذا ، فساد الوضع فإن الحديث روى بالفاظ مختلفة ، فإنه قد روى « نصر الله أمراً » و « رحم الله أمراً » ، و « رب حامل فقه غير فقيه » وروى « لا فقه له » ، فهو لا يخلو عن النقل بالمعنى ، فلو لم يصح ، لم يصح الأخذ به . والله أعلم .

انظر : (فوائح الرحموت ٢ / ١٦٩ ، والاحكام للأمدى ٢ / ١٥٠) .

وما كان من جوامع الكلم ، أو المشكل ، أو المشترك أو المجمل لا يجوز نقله بالمعنى.

والحاصل أن السنة فى هذا الباب على خمسة أوجه :

محكم لا يحتمل إلا معنى واحدا ، فيجوز نقله بالمعنى إن كان عالما لوجوه اللغة رخصة ، لأنه لما لم يشته معناه / ^(١) لا يتمكن فيه الزيادة والنقصان إذا نقله بعبارة أخرى .

وظاهر معلوم المعنى لكنه يحتمل الخصوص ، أو حقيقة يحتمل المجاز ، فلا يجوز نقله بالمعنى إلا للفقهاء المجتهدين ، لأنه يقف على ما هو المراد منه ، فيقع الأمن عن الخلل لمعناه .

ومشكل ومشترك ، فلا يجوز نقله بالمعنى أصلا ، لأن المراد منهما لا يعرف إلا بتأويل ، وتأويل الراوى لا يكون حجة على غيره كالقياس .

ومجمل أو متشابه ، فلا يتصور نقله بالمعنى ، لأنه لا يوقف على معناه .

وما كان من جوامع الكلم : بأن كان لفظه وجيزا وتحت معان جملة كقوله :
- وَالْعَجْمَاءُ بِالضَّمَانِ ^(٢) وقوله - وَالْعَجْمَاءُ جَبَّارٌ ^(٣) ،

(١) ق ١٢٢ / ١ من ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٧٧٩ ، والترمذى ٣ / ٥٧٣ ، والنسائى ٧ / ٢٥٥ ، وابن ماجه ٢ / ٧٥٤ ، وأحمد فى مسنده ٦ / ٢٠٨) .

واللفظ : لأبى داود ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

(٣) رواه : (البخارى ٢ / ١٣٧ بلفظ : « العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفى الركاز الخمس » .

ومسلم : ٣ / ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، والترمذى ٣ / ٢٥ .

والمروى عنه إذا أنكر الرواية ، أو عمل بخلافه بعد الرواية .

وقوله : - ﷺ - : « لا إضرار ولا ضرر فى الإسلام » . (١)

فقد جرد بعض مشائخنا نقله بالمعنى إن كانت ظاهرة المعنى إذا كان الراوى جامعاً للغة والفقه .

قال شمس الأئمة : والأصح عندى أنه لا يجوز لأنه - ﷺ - كان مخصوصاً بهذا النظم على ما روى أنه - ﷺ - قال : « أوتيت جوامع الكلم » (٢) أى : خصصت بها ، فلا يقدر أحد بعده على ما كان مخصوصاً به ، وكل مكلف بما فى وسعه ، وفى وسعه نقل ذلك اللفظ ليكون مؤدياً لغيره بيقين ، ولو نقله إلى عبارته لم يأمن من القصور فى المعنى المطلوب به وكان هذا النوع هو مراد رسول الله - ﷺ - : (ثم أداها كما سمعها) (٣) .

وقوله : والمروى عنه إذا أنكر الرواية إلى الفصل .

اعلم أن الخبر من طريق المعنى خمسة : (٤)

= والنسائى : ٥ / ٤٥ ، والدارمى ١ / ٣٩٣ .

(١) أخرجه : (أحمد فى مسنده بهذا اللفظ مع تقديم بعض اللفظ على البعض الآخر ١ / ٣١٣) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٣٨ ، ومسلم ١ / ٣٧٠ ، ٣٧١ ولفظه : « فضلت على الأنبياء بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لى الغنائم وجعلت لى الأرض طهوراً ومسجداً ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بى النبيون » وأحمد : فى مسنده ٢ / ٢٦٨) .

(٣) راجع (أصول السرخسى ١ / ٣٥٧) .

(٤) أى : خمسة أقسام .

ما هو خلاف بيقين ، يسقط العمل به .

ما هو صدق لا شبهة فيه كالمتواتر .

وقسم فيه شبهة كالمشهور .

وقسم محتمل ترجع جانب صدقه كأخبار الأحاد التي يوجب العمل .

وقسم محتمل عارض دليل رجحان الصدق ما أوجب وقفه أى عارض كونه حجة ما يوجب كونه غير حجة كخبر الفاسق .

والقسم الخامس / ^(١) المطعون . والطعن نوعان :

نوع يلحقه من قبل راويه . ونوع يلحقه من غيره .

والأول ^(٢) على أربعة أوجه :

أحدها : ما أنكره صريحا ، وهو عل وجهين إما أنكره إنكار جاحد مكذب ، بأن قال : كذبت على ، أو ما رويت لك .

أو أنكره إنكار متوقف بأن قال : لا أذكر أنى رويت لك هذا الحديث أو لا أعرفه .

ففى الوجه الأول : يسقط العمل به بلا خلاف ^(٣) ، لأن كل واحد منهما —

(١) ق ١٣٥ / ب من ب .

(٢) أى : الطعن من قبل الراوى .

(٣) قلت : وفيه نظر ، فإن شمس الأئمة وصدر الشريعة وفخر الإسلام ، وصاحب التقويم ، حكوا فى إنكار الراوى روايته مطلقا اختلاف السلف .

انظر : (أصول شمس الأئمة ٢ / ٣ ، والتوضيح ص ٤٨٦ - ٤٨٨ ، وأصول البزدوى فى كشف الأسرار ٣ / ٦٠ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٧) .

مكذب للآخر ، فلا بد من كذب واحد غير عين ، وهو موجب للقدح فى الحديث ولكن لا تسقط بذلك عدالتهما للتيقن فى عدالتهما ووقوع الشك فى زوالها ، وفائدته تظهر فى قبول روايتهما فى غير ذلك الخبر ^(١) .

وأما فى الوجه الثانى : فذهب الكرخى والقاضى أبو زيد ومن تابعه وأحمد بن حنبل - رحمهم الله - فى رواية عنه إلى أنه ^(٢) يسقط العمل به ^(٣) .

وذهب الشافعى ومالك وجماعة من المتكلمين إلى أنه لا يسقط العمل به ^(٤) متمسكين بأن حال كل واحد محتملة ، فإن حال المدعى يحتمل السهو

(١) فلو شهدا عند حاكم فى واقعة ، قبلا ، لأن تكذيبه قد يكون لظن منه أو غيره .

انظر : (شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع بحاشية العطار على المحلى ٢ / ١٦٤ - ١٦٥ ، وحاشية الفتازانى على شرح العضد ٢ / ٧١ ، والمستصفى ١ / ١٦٧ ، والأحكام للامدى ٢ / ١٥١ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٠ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٥٩ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٧٦ - ٧٧ ، وأصول السرخسى ٢ / ٣ ، والتلويح على التوضيح ص ٤٨٨ ، والكفاية فى علم الرواية ص ١٣٩ ، وتدريب الراوى ١ / ٣٣٤ ، والمسودة ص ٢٧٩) .

(٢) ق ١٢٢ / ب من ح .

(٣) وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف وأكثر الحنفية .

انظر (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٧٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٦٠ ، وأصول السرخسى ٢ / ٣ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٧٠ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٠٧ ، والتوضيح على التنقيح ص ٤٨٦ - ٤٨٨) .

(٤) وبه قال محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة - رحمه الله - وأحمد بن حنبل فى أصح الروايتين عنه .

انظر (المستصفى ١ / ١٦٧ ، والأحكام للامدى ٢ / ١٥١ - ١٥٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٩ ، والمعتمد ٢ / ٦٢١ ، والمسودة ص ٢٧٨ ، وشرح القاضى ==

والغلط ، وحال المنكر يحتمل النسيان والغفلة ، وكل واحد منهما عدل وثقة ، فكان مصدقا فى حق نفسه ، فلا يبطل ترجيح جهة الصدق فى خبر الراوى لعدالته ، بنسيان الآخر كما لا يبطل بموته وجنونه ، فحل للراوى الرواية .

واحتج من رده بأن الحديث إنما يكون حجة بالاتصال بالرسول - ﷺ - فبانكار الراوى ينقطع الاتصال ، لأن إنكاره حجة فى حقه ، فيستفى به رواية الحديث ، أو يصير متناقضا بإنكاره ، ومع التناقض لا تثبت الرواية ، وبدون الاتصال لا يكون حجة كما فى الشهادة على الشهادة .

ولأنه إذا لم يتذكر بالتذكير كان مغفلا ، ورواية المغفل لا تقبل .

ولأن أكثر ما فى الباب أن يصدق كل واحد فى حق نفسه ، فقلنا : يحل للراوى أن يعمل به ولا يحل لغيره ، لتحقق الانقطاع فى حق غيره بتكذيب المروى عنه .

وقيل ^(١) : إن سقوط العمل بالخبر الذى أنكره المروى عنه قول أبى يوسف خلافا لمحمد بناء على اختلافهما فى الشاهدين : شهدا على القاضى بقضية وهو لا يذكرها .

فقال أبو يوسف - رحمه الله - : لا تقبل . وقال محمد - رحمه الله - : تقبل . ^(٢)

== العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٧١ ، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٩٦ .

(١) القائل شمس الأئمة السرخسى . انظر : (أصوله ٢ / ٣) .

(٢) فإذا ثبت هذا الخلاف بينهما فى قضاء ينكره القاضى ، فكذلك يثبت فى حديث ينكره الراوى الأصل . (أصول السرخسى ٢ / ٣) .

ومثاله : حديث ربيعة عن سهيل^(١) عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه - عليه السلام - « قضى / (٢) بشاهد ويمين »^(٣) فإن عبد العزيز^(٤) بن محمد الدراوردي قال : لقيت سهيلاً فسألته عن رواية ربيعة عن هذا الحديث فلم يعرفه وكان يقول بعد ذلك : حدثني ربيعة عنى .

فأصحابنا لم يقبلوا هذا الحديث ، وعمل الشافعى - رحمه الله - به مع إنكار الراوى .

(١) هو : أبو يزيد سهيل بن صالح المدني ، مولى جويرة الغطفانية ، الإمام ، المحدث الكبير ، الصادق ، كان من كبار الحفاظ ، لكنه مرض مرضة غيرت من حفظه ، وثقه أحمد العجلي . حدث عن أبيه (أبي صالح ذكوان) ، وعطاء الليثى ، وابن المنكدر ، وغيرهم ، وحدث عنه : الأعمش وربيعة ، ومولى بن عقبة ، وغيرهم توفي سنة (١٤٠ هـ) .

انظر : (الجرح والتعديل ٤ / ٢٤٦ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٣٧ ، وسير أعلام النبلاء ٥ / ٤٥٨ ، وشذرات الذهب ١ / ٢٠٨) .

(٢) ق ١٣٦ / ١ من ب .

(٣) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٣٣٧ بلفظ : « أن رسول الله - عليه السلام - قضى بيمين وشاهد » وأبو داود ٤ / ٣٤ ، والترمذى ٣ / ٦١٨ ، وابن ماجه ٢ / ٧٩٣ ، وأحمد فى مسنده ١ / ٣١٥ ، بهذا اللفظ ، والشافعى فى الام : ٢ / ٢٣٥) .

(٤) هو : عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، الدراوردي ، الإمام ، العالم ، المحدث ، يكنى : أبا محمد الجهنى مولاهم ، المدني ، الدراوردي .

قيل : أصله من دراوزد (قرية بخراسان) وقيل : الدراوردي من أهل أصبهان نزل المدينة ، حدث عن صفوان بن سليم ، وثور بن زيد ، وسهيل بن أبي صالح ، وغيرهم ، وروى عنه : شعبة ، والثورى وهما أكبر منه وابن راهويه ، وغيرهم - توفي سنة (١٨٧ هـ)

انظر : (الجرح والتعديل ٥ / ٣٩٥ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ٢٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ٨ / ٣٦٦ - ٣٦٩ ، وشذرات الذهب ١ / ٣١٦) .

وإن كان قبل الرواية أو لم يعرف تاريخه لم يكن جرحا ، وتعيين بعض
محتملاته لا يمنع العمل به

وثانيها : ما إذا عمل الراوى بخلافه أو أفنى بخلافه .

فإن كان قبل روايته وقبل بلوغ الخبر إياه مما هو خلاف (ييقين)^(١) أى : لا
يحتمل أن يكون مرادا من الخبر بوجه لا يوجب ذلك جرحا فى الحديث ، لأن
الظاهر أن ذلك كان مذهبه وأنه ترك ذلك بالحديث ورجع إليه ، إحسانا للظن
به ، وكذلك إن لم يعرف التاريخ ، لأن الحديث (فى الأصل حجة)^(٢) ووقع
الشك فى سقوطه ، فوجب العمل بالأصل ، ويحمل على أنه كان قبل
الرواية .

وكذلك إن كان بعد الرواية ، ولم يكن خلافا ييقين ، بأن كان اللفظ عاما
فعمل بخصوصه ، أو مشتركا أو بمعنى المشترك فعمل بأحد وجوهه ، لأن
الحجة هى الحديث وتأويله لا يتغير ظاهر الحديث .

واحتماله للمعانى لغة ، وتأويله لا يكون حجة على غيره ، فوجب عليه
التأمل والنظر فيه ، فإن اتضح له وجه ، وجب اتباعه .

وإن كان العمل بعد الرواية أو بلسوغه إياه /^(٣) وذلك خلاف ييقين فذلك
يوجب جرحا فى الحديث ، لأن خلافه إن كان حقا بأن خالف للوقوف على
نسخه ، أو ليس بثابت وهو الظاهر من حاله ، فقد بطل الاحتجاج به ، لأن
المنسوخ ، وما ليس بثابت ساقط العمل .

(١) فى ب (معين) .

(٢) عبارة ب (حجة فى الأصل) .

(٣) ق ١٢٣ / ١ من ح .

والامتناع عن العمل به مثل العمل بخلافه

وإن كان خلافه باطلا بأن خالف لقلة المبالة والتهاون بالحديث أو لغفلة نسيان ، فقد سقطت بذلك روايته ، لأنه ظهر أنه لم يكن عدلا أو كان مغفلا وكل ذلك مانع عن قبول روايته .

مثاله : حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أنه - ﷺ - قال : « يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا » .^(١)

ثم صح من فتواه أنه يظهر بالغسل ثلاثا ، فيسقط العمل بما ما روى ، ويحمل على أنه عرف انتساخه ، أو علم أن مراد النبي - ﷺ - الندب فيما وراء الثلاث .

ومثال الحديث الذى عمل الراوى ببعض احتمالاته : ما روى عن ابن عباس/^(٢) عن النبي - ﷺ - أنه قال : « من بدل دينه فاقتلوه »^(٣) فكلمة من يتناول الرجال والنساء ، وقد خصه الراوى بالرجال على ما روى أبو حنيفة رحمه الله - بإسناده عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : « لا تقتل المرتدة »^(٤) فلم يعمل الشافعى - رحمه الله - بتخصيصه ، لأن تخصيصه

(١) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٣٤ بلفظ) إذا شرب الكلب فى إناء أحدكم ، فليغسله سبع مرات ، وأبو داود ١ / ٥٧ ، والترمذى ١ / ١٥١ والنسائى ١ / ٥٤ ، وابن ماجه ١ / ١٣٠ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٤٨٩ .

(٢) ق ١٣٦ / ب من ب .

(٣) أخرجه (البخارى ٨ / ٥٠ ، بهذا اللفظ ، والترمذى ٤ / ٥٩ ، والنسائى ٧ / ١٠٤ ، وابن ماجه ٢ / ٨٤٨ ، وأحمد فى مسنده ١ / ٢١٧ ، ٢٨٣) .

(٤) أخرجه : (أبو يوسف فى الخراج عن أبى حنيفة عن عاصم عن أبى رزين عن ابن عباس - رضى الله عنه - قال : (لا تقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام -==

وعمل الصحابي بخلافه يوجب الطعن إذا كان الحديث ظاهر لا يحتمل
الخفاء عليهم .

ليس بحجة على غيره ^(١) وهذا هو الوجه الثالث .

ورابعها : وهو الامتناع عن العمل بالحديث وهو بمنزلة العمل بخلافه حتى
يخرج الحديث عن الحجية ، لأن ترك العمل بالحديث الصحيح حرام
والمراد الامتناع عن العمل هو : أن لا يشتغل بالعمل بما يوجب الحديث ولا
بما يخالفه من الأفعال الظاهرة كما إذا لم يشتغل بالصلاة في وقت الصلاة ولا
بشيء آخر حتى مضى الوقت ، كان هذا امتناعا لا عملا بخلافه ، ولو أكل
في وقت الصوم كان هو عملا بخلافه ، إلا أنه في التحقيق كليهما واحد ،
لأن الترك فعل كالاشتغال بفعل آخر .

مثاله حديث ابن عمر -رضي الله عنه - : «أنه عليه الصلاة والسلام كان يرفع
يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع» ^(٢) وقد صح عن مجاهد أنه

== ولكن يجسبن ويدعين إلى الإسلام ويجبرن عليه) .

انظر (تعليق أبي الوفاء على كتاب الآثار لأبي يوسف ص ١٦١) .

(١) وذلك : لأن تعيين المجتهد أحد المعنيين أو المعاني من اللفظ ، لا يكون حجة على
غيره من المجتهدين ، ولهذا قال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (كيف أترك الخبر
لأقوال أقوام ، لو عاصرتهم لحاججتهم بالحديث) .

انظر (الأحكام للأمدى ٢ / ١٦٥) .

(٢) أخرجه : (مسلم ١ / ٢٩٢ ، وأبو داود ١ / ٤٧٤ - ٤٧٦ ، والترمذي ٢ / ٣٥ ،

ولفظه « رأيت رسول الله - ﷺ - إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه ،
وإذا رجع ، وإذا رفع رأسه من الركوع » .

وابن ماجة ١ / ٢٧٩) .

قال : (صحبت ابن عمر عشر سنين فلم يرفع يديه إلا فى تكبيرة
الافتتاح)^(١) فتركه دليل على أنه عرف انتساخه .

وأما النوع الثانى من الطعن - وهو الذى يلحقه من قبل غير راويه فهو
قسمان :

أحدهما : طعن الصحابة . والثانى : طعن أئمة الحديث .

وأما طعن الصحابة فعلى وجهين :

إما أن يكون الحديث الذى طعن فيه من جنس ما يحتمل الخفاء على الطاعن
أم لا ؟ .

فعمل الصحابة فيما لا يحتمل الخفاء بخلافه ، يوجب الطعن ، وذلك مثل
حديث عباده^(٢) بن الصامت - رضى الله عنه - أنه - عليه السلام - قال : « البكر

(أخرجه : (الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١ / ٢٢٥ بلفظ : صليت خلف ابن
عمر - رضى الله عنهما - فلم يكن يرفع يديه إلا فى التكبيرة الأولى من الصلاة) .
وقال : (فهذا ابن عمر قد رأى النبى - عليه السلام - يرفع ثم قد ترك هو الرفع بعد النبى
- عليه السلام - فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد رأى النبى - عليه السلام - فعله ،
وقامت الحجة عليه بذلك) .

كما أخرجه : ابن أبى شيبة فى مصنفه ٢ / ٢٣٧ بلفظ : (ما رأيت ابن عمر يرفع
يديه إلا فى أول ما يفتتح) .

(٢١) هو : أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم ، الأنصارى ، الخزرجى
صحابى جليل ، شهد بدر والمجاهد كلها ، كان أحد النقباء بالعقبة ، ومن أعيان
البدريين ، وأخى رسول الله - عليه السلام - بينه وبين أبى مرثد الغنوى :

روى عن النبى - عليه السلام - كثيرا ، وروى عنه : أنس وجابر وأبو أمامة وغيرهم .
مناقبه كثيرة ومشهورة ، توفى سنة (٣٤ هـ) وقيل : إنه عاش إلى سنة (٤٥ هـ) . وقيل
غير ذلك . والأشهر أنه توفى فى فلسطين ودفن ببيت المقدس وقبره بها معروف =

بالبكر جلد مائة وتغريب عام^(١) ،

وبهذا الحديث تمسك الشافعي - رحمه الله - ، فجعل النفي إلى موضع
بينه وبين الزاني مدة سفر من تمام الحد ، / ^(٢) ولم يعمل علماؤنا به ، لأن
عمر - رضى الله عنه - نفى رجلا فلحق بالروم مرتدا ، فحلف أن لا ينفى
أحدا أبدا . ^(٣)

فلو كان النفي حدا ، لما حلف ، لأن الحد لا يترك بالارتداد .

فعرفنا أن ذلك بطريق السياسة والمصلحة .

وقال على - رضى الله عنه - : (كفى بالنفى فتنة) ^(٤) ، ولو كان / ^(٥) النفى

== انظر (الإصابة ٢ / ١٦٠ - ٢٦١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٤٤١ - ٤٤٣
واسد الغابة ٣ / ١٦٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٥ فما بعدها) .

(١) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٣١٦) بلفظ : « البكر بالبكر جلد مائة ونفى سنة ،
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » وأبو داود ٤ / ٦٠٤ ، والترمذي ٤ / ٣٩ - ٤٠
هذا وقد ذهب الحنفية ومن معهم إلى : أن حد البكر إذا زنى جلد مائة ولا نفى عليه
مع الجلد إلا أن يرى الإمام نفيه سياسة ، فينفيه إلى حيث أحب . وذهب الجمهور
إلى : أن حد البكر الزاني جلد مائة وتغريب عام جميعا راجع : (شرح معاني الآثار
٣ / ١٥٣ ، والاختيار لتعليل الأحكام ٤ / ٨٦ - ٨٧ ، والكافي ٢ / ١٠٧٠ ،
والمهذب للشيرازي ٢ / ٣٤٢ ، والمغنى لابن قدامة ٩ / ١٦٦) .

(٢) ق ١٢٣ / ب من ح .

(٣) ذكره الزيلعي في : (نصب الراية ٣ / ٣٣١) برواية عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر
عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : غرّب عمر ربيعة بن أمية بن خلف في
الشراب إلى خيبر ، فلحق بهرقل فتتصر فقال : (لا أغرب بعد مسلما) .

(٤) قال الزيلعي : (رواه عبد الرزاق في مصنفه ، ومحمد بن الحسن في كتاب الآثار ،
قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : قال عبد
الله بن مسعود في البكر يزنى بالبكر ، قال (يجلدان مائة ويتفیان سنة) قال : وقال
على : (حسبهما من الفتنة أن يتفيا) .

وقد روى عن إبراهيم النخعي بعين اللفظ الذي ذكره الشارح (الكاكي) - رحمه
الله - .

انظر : (نصب الراية ٣ / ٣٣٠ - ٣٣١) .

(٥) ق ١٣٧ / أ من ب .

حدا لما سماه فتنة وقد علمنا أن الحديث لا يخفى عليهم ، لأن إقامة الحد مفوض إلى الأئمة .

ومبنى على الشهرة ، وعمر وعلى - رضى الله عنهما - من أئمة الهدى ، فيبعد أن يخفى الحديث عليهما ولم يبلغهما مثل هذا الحديث ، ولا يظن بهم مخالفة حديث صحيح ، فدل فتواهم بخلافه على انتساخه .

ومثال الحديث الذى من جنس ما يحتمل الخفاء : ما روى زيد^(١) بن خالد الجهنى حديث^(٢) القهقهة فى الصلاة والحديث معروف .

فروى عن أبى موسى الأشعرى أنه لم يعمل بحديث القهقهة ، وذلك لا يوجب جرحا فى الحديث إن ثبت عنه ، لأن ما رواه زيد من الحوادث النادرة واحتمله الخفاء على أبى موسى ، فلذلك لم يعمل به .

على أنا لا نسلم أنه لم يعمل به ، فإنه قد اشتهر عن أبى العالية رواية هذا الحديث مسندا ، ومرسلا عن أبى موسى كذا فى الأسرار^(٣) ، ولم ينقل عن

(١) هو : زيد بن خالد الجهنى رضى الله عنه ، مختلف فى كنيته ، قيل : أبو زرعة ، وقيل أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو طلحة شهد الحديبية ، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح - روى عن النبى - ﷺ - وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه وغيره ، وروى عنه أبناء خالد وأبوه حرب ومولاه أبو عمرة وغيرهم ، مناقبه كثيرة توفى سنة (٧٨ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٥٤٧ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١ / ٥٣٩) .

(٢) قلت : وقد روى حديث القهقهة فى الصلاة مسندا ومرسلا بروايات متعددة وطرق مختلفة ، منها ما روى بلفظ : (من ضحك فى الصلاة قهقهة ، فليعد الوضوء والصلاة) .

انظر : (نصب الراية ١ / ٤٧ فما بعدها) .

(٣) راجعه : فى ١ / ٥ ق ، ونصب الراية : (١ / ٤٧ - ٤٨) .

والطعن المبهم من أئمة الحديث لا يجرح الراوى إلا إذا وقع مفسرا بما هو جرح متفق عليه .

من اشتهر بالنصيحة دون التعصب .

واحد من الثقات ترك العمل به ، فالظاهر أن ما ذكره غير ثابت .

وثانيهما : طعن أئمة الحديث ، فإنه لا يقبل^(١) مبهما بأن يقول : هذا الحديث غير ثابت أو منكر ، أو فلان متروك الحديث ، أو ذاهب الحديث ، أو مجروح ، أو ليس يعدل من غير أن يذكر سبب الطعن ، وهو مذهب عامة الفقهاء والمحدثين .

(١) قلت : اختلف العلماء فى اشتراط ذكر سبب الجرح والتعديل ، وعدم اشتراطه :

فذهب الجمهور إلى : أنه يشترط ذكر سبب الجرح لا التعديل .

وقيل : عكسه - أى : يشترط ذكر سبب التعديل دون الجرح .

وقيل : يشترط فيهما ، وهو قول بعض الحنابلة ومن معهم .

وفى رواية عن أحمد : عكسه وهو عدم الاشتراط فيهما ، واختاره القاضى أبو بكر الباقلانى .

واختار إمام الحرمين ، والآمدى - رحمهما الله -- : إن كان عالما كفى الإطلاق فيهما ، وإلا لم يكف .

انظر : (الأحكام للآمدى ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ والمستصنفى (١ / ١٦٢ - ١٦٣) ،

والكفاية فى علم الرواية (ص ١٠٧ - ١١٠) ، وشرح الجلال على الجمع الجوامع

(٢ / ١٩١) ١٩٤ وحاشية الفتازانى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ /

٦٥ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٦٥ ، والمحصل (ج ٢ ق ١ / ٥٨٦ - ٥٨٨) ،

وكشف الأسرار للنسفى (٢ / ٨١) فما بعدها ، وأصول السرخسى (٢ / ٩ -

١١) ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٦٨ فما بعدها ، وفواتح الرحموت (٢ / ١٥١ -

١٥٤) ، وتيسير التحرير (٣ / ٦١ - ٦٤) ، وفتح الغفار (٢ / ==

حتى لا يقبل الطعن بالتدليس .

وذهب القاضى الباقلانى (وجماعة) ^(١) من أئمة الحديث إلى أنه مقبول ، لأن الجراح إن لم يكن بصيرا بأسباب الجرح ، فلا يصح للتزكية ، وإن كان بصيرا بها فلا معنى لاشتراط بيان السبب ، إذ الغالب مع عدالته وبصيرته أنه ما أخبر حتى إلا وهو صادق فيه .

ألا يرى أن التعديل المطلق مقبول ، فكذا الجرح المطلق .

وحجة العامة : أن العدالة ثابتة لكل مسلم عاقل خصوصا فى القرون الثلاثة فلا يترك هذا الظاهر بالجرح المبهم ، (لأن) ^(٢) الجراح ربما اعتقد مالا يصلح سببا للجرح جارحا بأن ارتكب صغيرة من غير إصرار أو شرب النبيذ معتقدا بإباحته ، أو لعب بالشطرنج كذلك فجرحه بناء عليه ، فلا بد من بيانه ، بخلاف التعديل ، لأن أسبابه / ^(٣) لا تنضبط فلا معنى للتكليف بذكرها .

وقولهم : الغالب أنه ما أخبر إلا وهو صادق فى مقاله ، غير مسلم لجواز أن لا يعرف ذلك .

وأما الطعن / ^(٤) المفسر منهم نوعان

== ١٠٧ - ١٠٩) ، وتدريب الراوى (١ / ٣٠٥) ، وإرشاد الفحول (٦٧ - ٦٨) ،
والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٩٣) .

(١) مكرورة فى ب .

(٢) فى ح (أن) وهو خطأ .

(٣) ق ١٢٤ / أ من ح .

(٤) ق (١٣٧ / ب من ب) .

والتلبيس والإرسال

ما يصلح طعنا . وما لا يصلح .

وأما الذى يصلح : إما أن يكون مجتهدا فيه أو متفقا عليه ، فإن كان مجتهدا فيه ، لا يقبل كالطعن بالإرسال أو شرب النبيذ لمن يعتقد إباحته .

وإن كان متفقا عليه ولكن الطاعن معروف بالتعصب والعداوة ، فلا يقبل أيضا ، لأن الظاهر أن التعصب حمله عليه .

وإن كان الطاعن معروفا بالعدالة ، والنصيحة ، والإتقان ، يقبل (بإجماع)^(١) ووجوه ذلك الطعن كثيرة ، وقد مر بعضها فيما تقدم من عمل الراوى بخلافه وإنكاره غيرهما .

وأما الطعن بما لا يصلح فمثل الطعن بالتدليس ، والتلبيس ، وركض الدواب وكثرة المزاج ، وحادثة السن ، وعدم الاعتياد بالرواية واستكثار مسائل الفقه .

أما التدليس لغة : كتمان عيب السلعة عن المشتري . (٢)

وفى اصطلاحهم : كتمان انقطاع أو خلل فى إسناد الحديث بإيراد لفظ يوهم الاتصال والصحة ، مثل أن يقول : حدثنى فلان عن فلان ولا يقول حدثنى فلان وسموه عنعنة .

(١) ساقطة من ح .

(٢) يقال : دالسه : أى : خادعه ، كأنه من الدكس بالتحريك وهو الظلمة ، لأنه إذا غطى عليه الأمر أظلمه عليه .

انظر : (المصباح المنير ١ / ٣٠٥ ، والقاموس المحيط ٢ / ٢٢٤ ، والصحاح ٣ / ٩٣٠) .

فقد عد بعض الناس أن الإسناد المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع حتى تبين اتصاله بغيره .

والصحيح : أن هذا ليس بجرح ، لأنه يوهم شبهة الإرسال ، وحقيقة الإرسال ليست بجرح ، فشبهته أولى .

وأما التليس : وهو أن يكنى عن راوى الأصل وهو المروى عنه ولم يذكر اسمه الذى عرف به ولم ينسبه إلى أبيه وقبيلته ، مثل رواية سفيان بقوله : حدثنا أبو سعيد من غير بيان يعلم أنه ثقة أو غير ثقة .

فقد عده بعض الناس جرحاً لأن قوله : أبو سعيد يحتمل الثقة وهو الحسن البصرى - رحمه الله - ، وغير الثقة وهو محمد بن السائب الكلبي فيما أظنه .

ومثل العوفى^(١) يروى التفسير عن أبى سعيد وهو الكلبي^(٢) يدلس به موهما أنه أبو سعيد الخدرى - رضى الله عنه - .^(٣)

(١) فى ب (عطية بن العوفى) وهى خطأ .

والعوفى هو : محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية ، العوفى المفر ، من آثاره : تفسير القرآن ، توفى سنة (٢٧٦ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٤٥٤ ، وهدية العارفين (٢ / ١٩) ، ومعجم المؤلفين (١٠ / ٢١) .

(٢) قلت : وفى كون أبى سعيد كنية للكلبي نظر ، لأنه محمد بن السائب بن بشر الكلبي ، أبو النصر ، الكوفى ، الذى روى عنه السفيانان وتركه القطان والمهدى . ينظر : (أنوار الملك على حاشية ابن-ملك ص ٦٦٥) .

(٣) قلت : هذا الذى سماه الشارح - رحمه الله - تلبياً نوع من التدليس عند أهل الحديث ، ويسمى ذلك عندهم تدليس الشيوخ ، لأن التدليس عند أهل الحديث على ثلاثة أقسام :

==

والكلبي متهم بأنه روى تفسير كل آية عن النبي - ﷺ - ويسمى زوائد الكلبي .

وهذا لا يصلح جرحا لأن الكناية عن المروى عنه يحتمل أن يكون صيانة عن الطعن الباطل فيه ، ويحتمل أن يكون صيانة للطاعن ، وهو السامع عن الوقوع في الغيبة والمذمة ، على أن كون المروى عنه مطعونا في بعض رواياته بسبب لا يمنع قبول روايته فيما سوى ذلك كالكلبي وأمثاله لعدالته^(١) مع أنه لا يخفى /^(٢) حال سفیان الثوري (في الفقه)^(٣) والعدالة والإتقان .

= أ - تدليس الإسناد وهو : أن يسقط الراوى اسم شيخه الذى سمع منه ويرتقى إلى شيخ شيخه أو من فوقه ، فيسند إليه الحديث بلفظ يوهم الاتصال ، كقوله عن فلان ، أو قال فلان مرهما بذلك أنه سمعه ممن رواه عنه وإنما يكون ذلك تدليسا إذا كان المدلس قد عاصر المروى أو لقيه ولم يسمع منه ذلك الحديث الذى دلله .

ب - تدليس الشيوخ وهو : أن يصف المدلس شيخه الذى سمع ذلك الحديث منه بوصف لا يعرف به من اسمه أو كنيته إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة أو نحو ذلك . والحامل له على ذلك كون المروى عنه ضعيفا فيدلله ، حتى لا يظهر روايته عن الضعفاء ، أو كونه صغيرا فى السن ، أو تأخر وفاته ، ويشاركه فيه من هو دونه ، أو إيهام كثرة الشيوخ ، وهذا القسم دون الأول .

ج - تدليس التسوية وهو : أن يروى حديثا عن شيخ ثقة وذلك الثقة يروى عن ضعيف عن ثقة ، فيسقط المدلس الضعيف من بينهما ويصل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ يحتمل الاتصال ، فيستوى الإسناد كله بالثقات ، وهذا شر أقسام التدليس .

ينظر : (المنار وحواشيه ص ٦٦٦ ، والتعريفات للجرجاني ص ٥٤ - ٥٥ والكفاية فى علم الرواية ص ٣٥٧ ، ٣٦٥) .

(١) ق ١٣٨ / أ من ب .

(٢) ق ١٢٤ / ب من ح .

(٣) فى هامش ح (فى العفة) .

وركض الدابة والمزاح وحداثة السن ، وعدم الاعتياد بالرواية . واستكثار
مسائل الفقه

وإنما يصير الكناية عن المروى عنه جرحا فى الراوى إذا استفسر الراوى عن
المروى عنه فلم يفسره .

وأما ركض الدواب وهو حثها على العدو ما روى عن شعبة (بن)^(١)
الحجاج أنه قيل : لم تركت حديث فلان .

قال : (رأيت)^(٢) يركض على البرذون^(٣) ، فلا يصح جرحا أيضا ، لأن
ذلك من أسباب الجهاد ، إذ هو من جنس السباق بالخيال الذى هو مندوب فى
الشرع.

وأما حداثة السن وهو الصغر عند التحمل ، كما شرط بعض أصحاب
الحديث : البلوغ عند التحمل والأداء جميعا فلا يوجب جرحا أيضا بعد أن
ثبت الإتيان عند التحمل ، والبلوغ والعدالة عند الرواية مع ما مر من شرائط
الراوى ألا يرى أن رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - لصغره لم يسقط .

وأما عدم الاعتياد بالرواية ، فلا يوجب جرحا أيضا ، لأن المعتبر هو
الإتيان ، وربما يكون إتيان من لم يكن اعتاد أكثر من الذى اعتاده ، ألا يرى
أن الصديق - رضى الله عنه - ما اعتاد الرواية ولا يظن بذلك طعن فى
حديثه .

(١) ساقطة من (ح) .

(٢) فى ب (روايته) وهو خطأ .

(٣) البرذون : كَجَرٍ دخل : الدابة ، وجمعه براذين .

(القاموس المحيط ٤ / ٢٠٣)

فصل : وقد يقع التعارض بين الحجج فيما بيننا لجهلنا .

فلا بد من بيانه : فركن المعارضة تقابل الحجتين على السواء لا مزية لأحدهما في حكيمين متضادين وشرطها اتحاد المحل مع تضاد الحكم .

وقبل النبى - ﷺ - خبر الأعرابى برؤية هلال رمضان ، ولم يكن اعتاد الرواية .

وأما الاستكثار من مسائل الفقه كما ذكر بعض المحدثين فى حق أبى يوسف أنه كان إماما ، حافظا إلا أنه اشتغل بالفقه ، ولما اشتغل به وصرف همه إليه ، لا بد من أن يقع خلل فى حفظ الحديث ، فلا يصح جرحا أيضا ، لأن ذلك دليل الاجتهاد وقوة الذهن ، فيستدل به على حسن الضبط والإتقان ، فكيف يصلح جرحا .

فصل : قوله : وقد يقع التعارض إلى آخره

اعلم : أن الحجج الشرعية التى سبق ذكرها من الكتاب والسنة ، لا يقع التعارض بينها حقيقة ، لأن ذلك من أمارات العجز والله تعالى يتعالى عن ذلك ، وإنما يقع التعارض بالنسبة إلينا لجهلنا بالناسخ والمنسوخ ، فإن أحدهما لا بد أن يكون متقدما ، فيكون منسوخا بالتأخر .

فإذا لم يعرف التاريخ ، لم يكن التمييز بين المتقدم والمتأخر ، فيقع التعارض ظاهرا فيما بيننا ، ولا جرم احتيج إلى بيان المعارضة وما يتعلق بها .

فنقول / (١) المعارضة لغة : هى الممانعة على سبيل المقابلة (٢) . يقال عرض

(١) (ق : ١٣٨ / ب من ب) .

(٢) يقال : عارض الشيء بالشيء : قابله وعارضت كتابى بكتابه أى : قابله . ==

لى كذا ، أى استقبلنى فمئنى مما قصدته ، وسمى السحاب عارضا لمنعه ضوء الشمس وحرارتها .

وفى اصطلاح الاصوليين هى : تقابل المتساويتين / ^(١) على وجه لا يمكن الجمع بينهما ^(٢) ، فإن التقابل (والتدافع) ^(٣) لا يتحقق بين القوى والضعيف ولا عند إمكان الجمع .

ثم التعارض لا يتحقق إلا بوحدة المحكوم والمحكوم عليه ، لأن عند تغاير أحدهما لا يتحقق التعارض .

ويندرج فيما ذكرنا ما شرط فيه من وحدة الزمان والمكان ، والإضافة ، والقوة والفعل ، والشرط ، على ما عرف فى موضعه .

== وفى الحديث : (أن جبريل - عليه السلام - كان يعارضه القرآن فى كل سنة مرة ، وأنه عارضه العام مرتين) .

قال ابن الأثير : أى : كان يذارسه جميع ما نزل من القرآن - من المعارضة المقابلة .
انظر : (لسان العرب ٧ / ١٦٧ ، والتعريفات للجرجانى ص ٢١٩) .

(١) (ق : ١٢٥ / أ من ح) .

(٢) وعرفه الإسئوى بقوله : (التعارض بين الأمرين هو : تقابلهما على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه) .

نهاية السؤل (٢ / ٢٥١) . ونحوه فى : (حاشية البنائى عل شرح الجلال المحلى ٢ / ٩٩) .

وقال ابن نجيم الحنفى : (التعارض لغة : التمانع ، واصطلاحا : اقتضاء أحد الدليلين ثبوت أمر ، والآخر انتفائه فى محل واحد فى زمان واحد بشرط تساويهما فى القوة ، أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع) .

(فتح الغفار ٢ / ١٠٩) .

(٣) فى ب (والدابع) وهو خطأ .

وحكمها بين الآيتين المصير إلى السنة ، وبين السنتين المصير إلى أقوال
الصحابة أو القياس .

والمراد بالركن : ما يقوم به المعارضة ، وهو مجموع أجزائها .

قوله : وحكمها ...

أى : حكم المعارضة ، بين الآيتين كذا : إذا ورد نصان متعارضان ولم
يعرف التاريخ ، ولا يمكن الجمع بينهما ، يسقط حكمهما لتعذر العمل بهما
أو بأحدهما عينا ، إذ لا يمكن الترجيح بلا مرجح ، ولا ضرورة فى العمل
بأحدهما أيضا لوجود الدليل الذى يمكن العمل به بعدهما ، فلا يجوز العمل
بما يحتمل أنه منسوخ وإذا تساقتا وجب المصير إلى دليل آخر بعدهما .

ثم إن كان التعارض بين الآيتين ، وجب المصير إلى السنة إن وجدت ،
وإلا إلى أقوال الصحابة والقياس ، وإن كان بين السنتين ، وجب المصير إلى ما
بعد السنة مما يمكن به إثبات الحكم من أقوال الصحابة أو القياس على الترتيب
فى الحجج .

ثم عند من جوز ^(١) تقليد الصحابى مطلقا فيما يدرك بالقياس وفيما لا

(١) وهو : مالك والشافعى فى القديم وأحمد فى رواية وأبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف
وأكثر الأصوليين من الحنفية كشمس الأئمة السرخسى وأبى بكر الرازى الحنفى ومن
مهم .

انظر : (تيسير التحرير ٣ / ١٣٢ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والفقيه
والمتنفة ١ / ١٧٤ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٤٣ ، ومناهج العقول ٣ / ١٤١) ،
والاحكام للآمدى : (٤ / ٢٠١) ، فما بعدها ، وشرح القاضى العضا لمختصر
ابن الحاجب مع حاشية التفاترانى (٢ / ٢٨٧) .

وعند المعجز يجب تقرير الأصول .

يدرك به مثل أبى سعيد البردعى ، وجب المصير إلى أقوالهم ، وإن لم يوجد
فإلى القياس وعند من لا يوجب تقليد الصحابي مطلقا مثل الكرخي^(١) وجب
المصير إلى ما ترجح عنده من القياس وقول الصحابي .

ثم قول المصنف : أو القياس يحتمل كليهما يعرف بالتأمل^(٢) .

قوله : وعند المعجز ...

أى : المعجز عن الدليل بأن لم يوجد بعدهما دليل آخر يعمل به ، يجب
تقرير الأصول - أى : العمل بالأصل - كما فى سؤر الحمار على ما سنيته .

ثم قيل : نظير التعارض بين الآيتين قوله تعالى : ﴿ فاقروا ما تيسر من
القرآن ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وإذا قرء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾^(٤) .

(١) وهو : قول أحمد والشافعى فى الجديد وأكثر أصحابه كالغزالي والأمدى والشيразى
وغيرهم .

انظر : (الأحكام للأمدى ٢٠١ / ٤ ، وشرح العضد على مختصر ابن الحاجب :
٢ / ٢٨٧ والمعتمد ٢ / ٥٣٩ ، والتبصرة ص ٣٩٥ فما بعدها ، والمنخول ص ٤٧٤ -
٤٧٥) وهناك آراء أخرى فى هذا الموضوع ، فمن يريدّها ، عليه أن يراجع المصادر
المذكورة .

(٢) وذلك ، لأنه لا يفهم من كلامه صريحا أن أيهما يصار إليه أو لا بعد السنة :
أقوال الصحابة أو القياس ، لأنه عطف بأو - اتباعا لشمس الأئمة السرخسى وهو
لأحد المذكورين .

انظر : (شرح ابن ملك وحواشيه ص ٦٧٠ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٣) .

(٣) سورة الزمل / ٢٠ .

(٤) سورة الأعراف / ٢٠٤ .

فإن الأول بعمومه يوجب القراءة / ^(١) على المقتدى لوروده فى الصلاة باتفاق ^(٢) أهل التفسير ، وبدلالة السياق والسباق ، والثانى ينفى وجوباً عنه إذ الإنصات لا يمكن مع القراءة ، وأنه ورد فى القراءة فى الصلاة عند عامة أهل التفسير ^(٣) ، فيتعارضان ، فيصار إلى الحديث ، وهو قوله - عليه الصلاة والسلام - : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ^(٤) . وقوله - ﷺ - فى الحديث المعروف : « إذا قرئ فأنصتوا » ^(٥) ولا يعارضهما قوله : - ﷺ - « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » لأنه محتمل فى نفسه قد يراد به نفى الفضيلة . ونظير التعارض بين السنتين ما روى النعمان بن بشير : (أن النبى

(١) ق ١٣٩ / أ من ب .

(٢) قلت : وفى هذا الاتفاق نظر ، لأن من المفسرين من يقول : إن المراد من القراءة الصلاة ، ومعنى قوله تعالى : ﴿ فاقرؤوا ما تيسر من القرآن ﴾ : فصلوا ما تيسر لكم من صلاة الليل . عبر عن الصلاة بالقراءة كما عبر عنها بسائر أركانها . والله أعلم بالصواب .

ينظر : (تفسير أبى السعود ٩ / ٥٣) .

(٣) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣٥٣ - ٣٥٥ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ٩ / ١٦٢ - ١٦٥ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣٩ فما بعدها ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٨٢٦ - ٨٢٨) .

(٤) أخرجه : (مسلم ١ / ٤٠٦ ، وابن ماجه ١ / ٢٧٦ ، ومالك فى الموطأ ص ٤٨ ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٣٣٩ واللفظ لأحمد) .

(٥) أخرجه : (الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١ / ٢١٧ بلفظ : (إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا قرأ فأنصتوا) . وقال الشوكانى : (رواه الخمسة إلا الترمذى ، وقال مسلم : هو صحيح) .

(نيل الأوطار ٢ / ٢٤٠) .

كما في سؤر الحمار لما تعارضت الدلائل فيه ، وجب تقرير الأصول .

- ﷺ / - (١) صلى صلاة الكسوف كما تصلون ركعة وسجدين) . (٢)

وما روت عائشة - رضي الله عنها - : (أنه صلاها ركعتين بأربع ركوعات وأربع سجرات) (٣) فيتعارضان ، فيصار إلى القياس وهو الاعتبار بسائر الصلوات .

قوله : كما في سؤر الحمار

بيان التعارض فيه من وجهين :

أحدهما : أن الأخبار تعارضت في إباحة لحمه وحرمة ، فإن عبد الله (٤)

(١) في ١٢٥ / ب من ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ١ / ٧٠٤ ، بلفظ : (كسفت الشمس على عهد رسول الله - ﷺ - فجعل يصلي ركعتين ، ركعتين ، ويسأل عنها حتى انجلت) . والنسائي ٣ / ١٤٥ بلفظ : (أن رسول الله - ﷺ - صلى حين انكسفت الشمس مثل صلاتنا يركع ويسجد) .

وفي رواية : ٣ / ١٥٢ - ١٥٣ (كنا عند النبي - ﷺ - فانكسفت الشمس ، فقام إلى المسجد يجر رداءه من العجلة ، فقام إليه الناس ، فصلى ركعتين كما يصلون) .

(٣) أخرجه : (البخاري ٢ / ٢٩٢ بلفظ : (كسفت الشمس على عهد رسول الله - ﷺ - فقام النبي - ﷺ - فصلى بالناس فأطال القراءة ثم ركع فأطال الركوع ، ثم رفع رأسه فأطال القراءة وهي دون قراءته في الأولى ، ثم ركع فأطال الركوع دون ركوعه الأول ، ثم رفع رأسه فسجد سجدين ، ثم قام ، فصنع في الركعة الثانية مثل ذلك .. الحديث) ، والنسائي (٣ / ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، وابن ماجة ١ / ٤٠١) .

(٤) اسمه علقمة بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد ، الأسلمي ، الكوفي ، يكنى أبا ==

ابن أبى أوفى روى : « أنه - ﷺ - حرم لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر »^(١) ،
وروى غالب^(٢) بن أبجر : « أنه - ﷺ - أباحها »^(٣) فأوجب ذلك اشتباها فى
لحمه ، ويلزم منه الاشتباه فى سؤره لأن لعابه متولد منه ، فيؤخذ حكمه .

واعترض (عليه)^(٤) بأن التعارض غير مسلم ، لأنه يرجح المحرم على
المباح حيث حكمت بحرمه لحمه ، فينبغى أن يثبت نجاسة سؤره أيضا ، كما
حكمت بنجاسة سؤر الضبع مع تعارض الأخبار : أخبار الحل والحرم فى
لحمها باعتبار ترجيح الحرمة .

= معاوية وقيل غير ذلك . له ولأبيه صحبة ، شهد الخديبية من أهل بيعة الرضوان ،
روى أحاديث شهيرة ، وهو آخر من مات بالكوفة سنة (٨٦ هـ) وقيل سنة (٨٨
هـ) وقيل سنة ٨٠ هـ .

انظر : (الجمع بين رجال الصحيحين ١ / ٢٤٢ ، والإصابة ٢ / ٢٧١ ، وسير
أعلام النبلاء ٣ / ٤٢٨ - ٤٣٠) .

(١) أخرجه : (البخارى ٦ / ٢٢٩ بلفظ « نهى رسول الله - ﷺ - عن لحوم الحمر
الأهلية يوم خيبر » ٦ / ٢٣٠ ، وأبو داود ٤ / ١٦٢ برواية جابر بن عبد الله) .

(٢) هو : غالب بن أبجر المزنى ، يقال فيه ابن دبخ - بكسر أوله ومثناة تحتانية بعده
معجمة - ولعله جده ، وهو كوفى . قال أبو حاتم الرازى : له صحبة . له حديث
فى سنن أبى داود ، وحديث فى تاريخ البخارى ، روى عنه عبد الله بن مغفل
وغيره .

انظر : (الإصابة ٣ / ١٨١ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ١٨١ - ١٨٢) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٤ / ١٦٣) بلفظ : « أطمع أهلك من سمين حمرك ، فإنما
حرمتها من أجل جوال القرية » يعنى : الجلالة .

وقد اختلف فى إسناده ، وذكر البيهقى : أن إسناده مضطرب .

(تحقيق رقم (١) على سنن أبى داود فى ٤ / ١٦٣) .

(٤) . اقطعة من ب .

وأجيب بأن الترجيح ثبت بالاجتهاد فى حق الحرمة للاحتياط دون السؤر إذ الاحتياط فيه الجمع بينه وبين التراب .

والثانى : ما ذكره شمس الأئمة البيهقى^(١) ، لأن الأخبار تعارضت فى طهارة السؤر ، فإن جابرا - رضى الله عنه - روى أن النبى - ﷺ - سئل : أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال نعم^(٢) وهذا نص على أنه طاهر .

وروى أنس أن النبى - ﷺ - : « نهى عن لحوم الحمر الأهلية فإنها رجس^(٣) » وهذا يدل على أن سؤرها نجس .

وفيه بحث ، لأن خبر جابر : صريح ، وخبر أنس : دلالة ، والصريح راجع على الدلالة .

وقد تعارضت الآثار عن الصحابة أيضا :

فإن ابن عمر كان يكره التوضؤ بسؤر البغل والحمار ، ويقول : (إنه

(١) هو : إسماعيل بن الحسن بن على الغارى ، البيهقى ، الحنفى ، أبو القاسم شمس الأئمة ، عالم فقيه ، وأديب لغوى ، من مؤلفاته : كفاية الفقهاء ، الشامل ، رسمط الثريا (فى معانى غريب الحديث) ، توفى سنة ٤٠٢ هـ .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٠٢٤ ، والجواهر المضية ١ / ١٤٧ ، ومعجم المؤلفين ١ / ٢٦٤) .

(٢) أخرجه : (الشافعى ، والدارقطنى ، والبيهقى فى المعرفة بلفظ : « أنتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال : نعم . » وبما أفضلت السباع كلها » . وقال البيهقى : له أسانيد إذا ضم بعضها إلى بعض ، كانت قوية) .
انظر : (نيل الأوطار ١ / ٤٩) .

(٣) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٥٤٠ بلفظ : « ألا إن الله ورسوله ينهيانكم عنها ، فإنها رجس من عمل الشيطان » وفى رواية : « إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر ، فإنها رجس أو نجس » والنسائى ١ / ٥٦) .

فقليل: إن الماء عرف طاهراً في الأصل ، فلا يتنجس ، ولم يزل به الحدث للتعارض ، فوجب ضم التيمم إليه ، وسمى مشكلاً لهذا .

رجس^(١) ، وابن عباس كان يقول : (إن الحمار يعلف القت والتبن فسؤره طاهر لا بأس بالتوضؤ به) .^(٢)

ولا يصلح القياس شاهداً ، لأن السؤر إن اعتبر بالعرق ، ينبغي أن يكون طاهراً /^(٣) كالعرق في ظاهر الرواية ، وإن اعتبر باللبن ينبغي أن يكون نجساً ؛ لأن اللبن نجس في أصح الروايتين .

أو يقال : لا يصلح القياس شاهداً ؛ لأنه لا يمكن إلحاقه بسؤر الكلب في النجاسة بعلّة حرمة اللحم لوجود أصل البلوى والضرورة في الحمار الموجب لطهارة سؤره ، فإنه يربط في الدور والافنية ، ويشرب من الأواني دون الكلب ، ولا يمكن بسؤر الهرة في الطهارة بعلّة الطواف ؛ لأن الضرورة فيه دونها في الهرة ؛ لأنه لا يدخل المضايق التي تدخلها الهرة /^(٤) فلو أثبتنا النجاسة أو الطهارة ، لكان إثباتاً من غير علة جامعة بين الأصل والفرع ، فكان نصباً لحكم الشرع ابتداءً ، وذلك لا يجوز .

فيثبت أن القياس لا يصلح شاهداً وبقي التعارض والاشتباه وصار مشكلاً ،

(١) رواه : (الطحاوى فى شرح معانى الآثار ١ / ٢٠ ، بلفظ عن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : « لا توضؤوا من سؤر الحمار ولا الكلب ، ولا السنور » .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ موقوفاً على ابن عباس - رضى الله عنهما - وإنما الذى وجدته هو ما رواه الطبرانى عن أم نصر المحاربية - رضى الله عنهما - : أن رجلاً سأل رسول الله - ﷺ - عن الحمر الأهلية فقال : أليس ترعى الكلاً وتأكل الشجر ؟ قال : نعم .

قال : « فأصب من لحومها » . قال الحافظ : فى سنده مقال .

انظر : (نيل الأوطار ٨ / ١٣٠) .

(٣) ق ١٣٩ / ب من ب .

(٤) ق ١٢٦ / ١ من ح .

لا أن يعنى به الجهل .

وأما إذا وقع التعارض بين القياسين ، لم يسقطا بالتعارض ليجب العمل بالحال، بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه .

فوجب تقرير الأصول وهو : إثبات ما كان على ما كان ، فلا يتنجس به ما كان طاهرا ولا يطهر به ما كان نجسا؛ لأن الطهارة والنجاسة عرفت ثابتة بيقين .
فلا يزول بالشك ، ولذلك وجب ضم التيمم إليه ، ليحصل الطهارة بيقين .

ولا يقال : لما وجب تقرير الأصول وقد عرف الماء طاهرا وطهورا بيقين لزم أن يبقى كذلك ، ولا يزول واحد منهما بالشك .

لأننا نقول : من ضرورة تقرير الأصول زوال صفة الطهورية عن الماء ، لانه لو بقيت ، لزال الحدث والنجاسة به ، إذ لا معنى للطهورية فى عرف الفقهاء، إلا إزالة الحدث والنجاسة ، ولو قلنا : بزوالهما به لا يكون هذا تقرير الأصول، بل يكون عملا بأحد الأصلين ، وإهدارا للآخر، فوجب القول بزوال الطهورية وأعنى به : وقوع الشك فيها لا أنها زالت بالكلية ، بدليل وجوب ضم التيمم إليه .

قوله : لا أن يعنى به الجهل ...

ذكر فى المبسوط : أن سؤر الحمار مشكوك ، وكان أبو طاهر الدباس ينكر هذه العبارة ويقول : لا يجوز أن يكون الشك من أحكام الشرع .^(١)

فقال الشيخ : ليس المراد أنه مشكوك فى الحقيقة وأنه شرع مشكلا حقيقة ،

(١) راجع : (المبسوط للرخسى ١ / ٤٩ - ٥٠) .

بل سمي مشكلا لما قلنا من تعارض الأدلة، ووجوب ضم التيمم احتياطاً ، لا أن يعنى بهذه العبارة أن حكمه مجهول ؛ لأن حكمه معلوم وهو وجوب الاستعمال وانتفاء النجاسة وضم التيمم على ما بينا .

قوله : وأما إذا وقع التعارض بين القياسين إلى آخره ... / (١)

إذا تعارض القياسان ، لم يسقط العمل بهما كما سقط عند النصين بالتعارض، بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه- أى بالتحرى- لأننا لو قلنا بالتسايق يؤدي ذلك إلى العمل بلا دليل ؛ لأنه حيثئذ يضطر إلى معرفة حكم الحادثة ولا يمكنه ذلك إلا بدليل ، وليس بعد القياس دليل شرعى يرجع إليه فيضطر إلى العمل باستصحاب^(٢) الحال الذى هو ليس بدليل وأحد القياسين

(١) ق ١٤٠ / ١ من ب .

(٢) الاستصحاب فى اللغة : طلب الصحة ، يقال استصحبه الكتاب وغيره وكل شيء لازم شيئا فقد استصحبه . قال ابن فارس وغيره : استصحبته الحال إذا تمسك بما كان ثابتا ، كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة .

(المصباح المنير ١ / ٣٣٣ ، والصحاح للجوهري ١ / ١٦١ - ١٦٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٧٧) .

وفى الاصطلاح : عرفه شمس الأئمة بقوله : (وهو التمسك بالحكم الذى كان ثابتا إلى أن يقوم الدليل المزيل) .

(أصول السرخسى ٢ / ٢٢٥) .

وقال الجرجاني : (هو الحكم الذى يثبت فى الزمان الثانى بناء على الزمان الأول . التعريفات ص ٢٢ والعبارتان تؤيدان معنى واحدا فى التحقيق . انظر : آراء العلماء فى الاحتجاج وعدم الاحتجاج به فى : أصول السرخسى ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٧٧ فما بعدها ، والمستصفى ١ / ٢٢١ - ٢٢٣ ، وشرح الجلال مع حاشية العطار عليه ٢ / ٣٨٦ فما بعدها ، والأحكام للامدى ٤ / ١٧٢ فما بعدها ، وشرح القاضى العضد بحاشيته للتفتازانى ٢ / ==

حق عند الله تعالى وحجة يقينا ، وكل واحد منهما حجة فى حق العمل ، أصاب المجتهد أو أخطأ ، فكان العمل بأحدهما أولى من تساقطهما ، والعمل بالحال الذى هو عمل بلا دليل ، بخلاف النصين ؛ لأن أحدهما وهو المنسوخ^(١) منهما لم يبق حجة أصلا وقد ترتب عليهما دليل شرعى يرجع إليه فى معرفة الحكم ، فلا ضرورة فى ترك الدليل الشرعى والعمل بما ليس بحجة أصلا .

ولا يقال : لما كان كل واحد من القياسين حجة يجب العمل به ، وجب أن يختار أيهما شاء من غير (تحرى)^(٢) كما فى أجناس ما يقع به التكفير .

لأننا نقول : كل واحد حجة فى حق العمل لكن كلاهما ليس بحجة فى حق إصابة الحق ، لأن الحق عند الله واحد ، والقياس لا يدل عليه من كل وجه ولقلب المؤمن نور يدرك به ما هو باطن لا دليل عليه كما قال - ﷺ - : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله »^(٣) وإصابة الحق غيب فيصلح شهادة

== ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والأشباه والنظائر ص ٧٣) .

(١) ق ١٢٦ / ب من ح .

(٢) فى ح (تحرى) وهو خطأ .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٥ / ٢٩٨ وقال : هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه ، وقد روى عن بعض أهل العلم) .

وابن عبد البر فى : (جامع بيان العلم وفضله ١ / ٢٤٠ ، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٢٣ ، والشوكانى فى الفوائد المجموع ص ٢٤٣ ، وأبو عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت فى أسنى المطالب ص ٣٠) .

وقال : قال الترمذى غريب ، وقيل : إنه ضعيف ، وذكره ابن الجوزى فى الموضوعات ، ورواه الطبرانى بإسناد حسن .

القلب دليلا على ذلك .

ولما وجب العمل به من وجه دون وجه يحكم فيه رأيه ويعمل بشهادة قلبه ليرجع جانب العمل ، كذا فى شرح التقويم^(١) لفخر الإسلام وهذا عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - : يعمل بأيهما شاء ولهذا صار له فى مسألة واحدة قولان وأقوال^(٢) .

وأما الروايتان ، رويتا عن أصحابنا فى مسألة (واحدة)^(٣) (فإنما)^(٤) كانتا فى وقتين (فإحدهما)^(٥) صحيحة ، والأخرى فاسدة ، ولكن لم يعرف الأخيرة منهما كالحديث الذى روى عن رسول الله - ﷺ - بروايتين مختلفتين ، فإنه - ﷺ - قد قال لهما فى زمانين ولكن لم يعرف الأولى من الأخيرة .

والفراسة بالكسر : نظر القلب بنور يقع فيه .^(٦)

(١) لم أجد هذا الشرح بعد البحث عنه .

(٢) راجع : (المستصفى ٢ / ٣٩٣ ، وهذا نصه : « أما الدليل الذى دل على تعبد المجتهد باتباع الظن ، فيصلح لأن ينزل على اتباع أغلب الظنين وعند التعارض على التخيير بينهما ، فإنه أمر باتباع المصلحة وبالتشبيه بالاستصحاب ، فإذا تعارضا ، فكيفما فعل فهو مستصحب ومثبه ومتبع للمصلحة) .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) فى ح (وإنما) .

(٥) عبارة ح (وإحدهما) .

(٦) انظر : (المصباح النير ٢ / ٤٦٧) وقال ابن منظور : (الفراسة - بكسر الفاء ==

والتخلص عن المعارضة .

إما أن يكون من قبل الحجة بأن لا يعتدلا

ومثاله : إذا كان مع المسافر إناءان : أحدهما طاهر والآخر نجس ، ولا يعرف الطاهر من النجس ، فإنه يتحرى للشرب ولا يتحرى للوضوء بل يتيمم لأن التراب طهور عند العجز عن استعمال / (١) الماء الطاهر وقد تحقق العجز بالتعارض ، فلم تقع الضرورة إلى التحرى ، فلم يجز العمل به بل وجب المصير إلى خلفه وهو التيمم .

وفى حق الشرب لا يجد بدلا ليصير إليه فى تحصيل مقصوده ، فله أن يصير إلى التحرى لتحقيق الضرورة فى حق الشرب .

ولو كان معه ثوبان : طاهر ونجس ، ولا ثوب معه غيرهما ، يتحرى لتحقيق الضرورة ، فإنه لو ترك لبسهما لا يجد شيئا آخر ، يقيم به فرض الستر .

قوله : والتخلص عن المعارضة ...

اعلم : أن التخلص عن المعارضة على خمسة أوجه بالاستقراء :

الأول : من قبل الحجة بأن لا تعتدلا أى : لا مساواة بينهما مثل المحكم يعارضه المجمل أو المتشابه ، فإن قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ (٢) محكم

== النظر والتثبت والتأمل للشيء والتبصر به ، يقال : إنه لفارس بهذا الأمر إذا كان عالما به .

(لسان العرب ٦ / ١٦٠) .

(١) ق ١٤٠ / ب من ب .

(٢) سورة الشورى / ١١ . والآية بكاملها : ﴿ فاطر السموات والارض جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكركم فيه ليس كمثله شيء وهو السميع ==

أو من قبل الحكم بأن يكون أحدهما حكم الدنيا والآخر حكم العقبي كآيتي
اليمين في سورة البقرة والمائدة .

في نفى المماثلة ، فلا يعارضه قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش
استوى ﴾ ^(١) لأنه متشابه لانتفاء ركن المعارضة وهو المساواة .

ومثل الكتاب أو المشهور / ^(٢) من السنة مثل قوله تعالى : ﴿ فاقروا ما
تيسر من القرآن ﴾ لا يعارضه قوله - ﷺ - : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب »
ومثل قوله - ﷺ - : « البيعة على المدعى واليمين على من أنكر » لا يعارضه
خبر القضاء بشاهد ويمين ، وأمثلة هذه كثيرة لا تحصى .

والثاني : من قبل الحكم الثابت بأحدهما غير الثابت بالآخر ، إذ من شرط
المعارضة اتحاد الحكم ليتحقق التمانع ، وإذا اختلف الحكم يمكن الجمع بينهما ،
فلا يتحقق التعارض مثل قوله تعالى في سورة البقرة : ﴿ لا يؤاخذكم الله
باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ ^(٣) فإنه يوجب
المؤاخذه بكل يمين مكسوبة بالقلب - أى مقصودة - سواء كانت معقودة أو لا .

فيتحقق المؤاخذه في الغموس ، وقوله تعالى في سورة المائدة : ﴿ لا
يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ﴾ ، يقتضى
أن لا يتحقق المؤاخذه في الغموس ، لأن الأيمان على نوعين :
معقودة فيها مؤاخذه . (ولغو لا مؤاخذه فيها) ^(٤)

== البصير ﴿

(١) سورة طه / ٥ .

(٢) ق ١٢٧ / ١ من ح .

(٣) سورة البقرة / ٢٢٥ .

(٤) عبارة ب (ولغو فيها لا مؤاخذه فيها) أى بزيادة (فيها) الأولى .

والآية ، سقت لبيان المؤاخذة فى المعقودة ونفيها عن اللغو ، والغموس ليست بمعقودة ، فكانت لغوا فى حق المؤاخذة .

إذ اللغو : اسم لكلام لا فائدة فيه ، وليست فى الغموس فائدة اليمين المشروعة ، لأنها شرعت ليحقق البر والصدق / (١) ولا يتصور ذلك فى الغموس أصلا ، فكانت لغوا أى : كلاما لا عبرة به من حيث إنه لم ينعقد حكمه كبيع الحر ، فكانت الغموس داخلية فى عموم قوله تعالى : ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ﴾ .

وإذا كان كذلك ، تحققت المعارضة بين الآيتين بحسب الظاهر فى حق الغموس ، فيتخلص عنها ببيان اختلاف الحكم ، بأن يقال : المؤاخذة المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ﴾ مطلقة ، والمطلق ينصرف إلى الكامل ، فيكون المراد المؤاخذة فى الآخرة ، لأنها هى الكاملة ، فإن الآخرة خلقت للجزاء ، فأما الدنيا فقد يؤاخذ فيها محنة تطهيرا ، أو ينعم على العاصى استدراجا (٢) ، والمؤاخذة فى الدنيا لم تشرع إلا بأسباب لنا فيها

(١) ق ١٤١ / ١ من ب .

(٢) الاستدراج : الأخذ قليلا قليلا ، يقال : استدرجه إلى كذا إذا استنزله إليه درجة فدرجة حتى يورطه فيه .

قال الله تعالى : ﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ أى : سنستنزلهم إلى العذاب درجة فدرجة حتى نوقعهم فيه من حيث لا يعلمون أن ذلك استدراج ، لأنهم يظنونه إنعاما ولا يفكر فى عاقبته وما سيلقون فى نهايته .

ولهذا ، قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - لما حمل إليه كنوز كسرى :

اللهم إني أعوذ بك أن أكون مستدرجا ، فإني أسمعك تقول :

﴿ سنستدرجهم من حيث لا يعلمون ﴾ .

انظر : (تفسير أبى السعود ٩ / ١٩ ، وروح المعانى ٢٩ / ٣٦ ، والكشاف للزمخشري ٤ / ١٣١ ، وفتح القدير للشوكاني ٥ / ٢٧٦ ، والقاموس المحيط ١ / ١٩٤ - ١٩٥ ، والمصباح المنير ١ / ١٩١) .

ضرر ليكون زواجها كلها ، فلا يتمحض المؤاخذه لحق الله تعالى ، وإنما يتمحض فى الآخرة فكانت هى الكاملة .

والمؤاخذه المنفية فى المائدة هى المؤاخذه بالكفارة فى الدنيا بدليل قوله تعالى : ﴿ فكفارته ﴾ فيكون الحكم الذى أثبتته أحد النصين غير الحكم الذى ينفيه الآخر ، فلم يتحد محل النفى والإثبات / ^(١) فبطل التدافع .

ولا يصح أن يحمل البعض على البعض (كما) ^(٢) فعل الشافعى - رحمه الله - فإنه حمل العقد على عقد القلب وهو القصد كقول الشاعر :
عقدت على قلبى بأن يكتم الهوى ^(٣)

وحمل المؤاخذه المذكورة فى البقرة على المؤاخذه المفسرة فى المائدة ، فيكون الغموس على هذا التأويل داخلة فى العقد لا فى اللغو ، فتجب ^(٤) فيها الكفارة ، لأن فيه تقليل فائدة النص ، لأن فى حمل أحدهما على الآخر تكرار .

(وحمل) ^(٥) كلام الشارع على الإفادة ما أمكن أولى من حمله على الإعادة ، مع أن فيه عدولا عن الحقيقة من غير ضرورة ، لأن حقيقة العقد ربط أحد طرفى الحبل بالآخر ، والعقد الشرعى يسمى عقدا لما فيه من ارتباط

(١) ق ١٢٧ / ب من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) لم أعثر على شاعره بعد البحث عنه .

(٤) قلت : اختلف الفقهاء فى اليمين الغموس هل هى يمين منعقدة أم لا ؟

قال الجمهور : إنها يمين مكر وخديعة وكذب ، فلا تنعقد ولا كفارة فيها .

وقال الشافعى وحسن بن صالح والأوزاعى : إنها يمين منعقدة ، فيها الكفارة .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢ /

٤٥٣ - ٤٥٥ ، وأحكام القرآن لابن عربى ٢ / ٢٤٢) .

(٥) فى ب (أو حمل) .

أو من قبل الحال بأن يحمل أحدهما على حالة والآخر على حالة كما في قوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾ بالتخفيف والتشديد .

أحد الكلامين بالآخر ، أو ارتباط الكلام بمحل الحكم إن كان الكلام واحدا ، وعزيمة القلب لا ترتبط بشيء ، لأنها لا توجب حكما ، فإطلاق اسم العقد عليه كان مجازا ، لما أنها سبب العقد .

ألا يرى أن الآية قرئت بالتشديد / (١) كما قرئت بالتخفيف ، وبالتشديد لا يحتمل عقد القلب أصلا ، فكان حمل قراءة التخفيف على ما يوافق القراءة الأخرى ، وفيه رعاية الحقيقة وتكثير الفائدة أولى من حملها على العقد .

والثالث : من قبل الحال بأن يحمل أحدهما على حالة والأخرى على حالة كما في قوله تعالى : ﴿ حتى يطهرن ﴾ بالتشديد والتخفيف وبينهما تعارض ظاهر (٢) ، فإن القراءة بالتخفيف تقتضى حل القربان بانقطاع الدم سواء انقطع على أكثر مدة الحيض (٣) أو على ما دونه ، لأن الطهر عبارة عن انقطاع الدم ، يقال : طهرت المرأة إذا خرجت عن حيضها .

والقراءة بالتشديد ، تقتضى أن لا يحل القربان قبل الاغتسال ، سواء كان الانقطاع على أكثر المدة أو على ما دونه كما ذهب إليه

(١) ق ١٤١ / ب من ب .

(٢) عبارة ب بعد قوله (ظاهر) هكذا : (فإن بين القراءة بالتخفيف وبينهما تعارض ظاهر) . وهى خطأ .

(٣) وهى : عشرة أيام بلياليها عند الحنفية ، وخمسة عشر يوما عند الجمهور انظر : (الهداية ص ٤٦ ، والاختيار لتعليل المختار ١ / ٢٦ ، والمهذب للشيرازى ١ / ٦٠ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ٣٠٨ - ٣٠٩ ، والكافى ١ / ١٨٥) .

(عطاء) (١) ومجاهد وزفر والشافعي ، لأن التطهر هو الاغتسال (٢) .

والقول بهما غير ممكن لأن حتى للغاية ، وبين امتداد الشيء إلى غاية وبين اقتصاره دونها تناف ، فيقع التعارض ظاهراً ، لكنه يرتفع باختلاف الحالين بأن يحمل القراءة بالتخفيف على الانقطاع على أكثر المدة ؛ لأنه انقطع بيقين لعدم احتمال العود ، فلا يجوز تراخي الحرمة إلى الاغتسال للزوم جعل التطهر حياً ، وبطلان التقدير الشرعي ، ويحمل القراءة بالتشديد على ما دون أكثر المدة ، لأن في هذه المدة لا يثبت الانقطاع بيقين لاحتمال عود الدم ، فلا بد من مؤكد لجانب الانقطاع ، وهو الاغتسال أو ما يقوم مقامه (من مضى) (٣) وقت الصلاة .

وقد أقامت الصحابة - رضوان الله عليهم - الاغتسال / (٤) مقام الانقطاع ، فإن الشعبي ذكر أن ثلاثة عشر نفراً من أصحاب رسول الله - ﷺ - قالوا : إن المرأة إذا كانت أيامها دون العشرة لا يحل لها لزوجها أن يقربها حتى تغتسل (٥) .

وإذا حملناها على ما ذكرنا من الحالين انقطع التعارض .

لا يقال : قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَطَهَّرْنَ ﴾ في القراءتين يأبى هذا التوفيق ؛ لأنه يوجب الاغتسال في جميع الأحوال ، إذ لو كان كما زعمتم ينبغى أن يقرأ في قراءة التخفيف : فإذا طهرن .

(١) ساقطة من ب .

(٢) انظر : (جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢ / ٣٨٦ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٨٨ - ٨٩ ، وأحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٥٠) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ق ١٢٨ / ١ من ح .

(٥) انظر : (أحكام القرآن للجصاص ١ / ٣٥٠) .

أو من قبل اختلاف الزمان صريحا كقوله تعالى : ﴿ وأولات الأحمال
أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ فإنها نزلت بعد التي في سورة البقرة : ﴿ والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ﴾ .
أو دلالة كالحاظر والمببح .

لأنا نقول : لما بينا أن تأخر حق الزوج إلى الاغتسال في الانقطاع على
العشرة/ ^(١) لا يجوز لما فيه من الفساد ، يحمل قوله تعالى : ﴿ تَطَهَّرْنَ ﴾ في
قراءة التخفيف على طَهَّرْنَ ، فإن تفعل قد يجيء بمعنى فعل من غير أن يدل
على صنع كتيين بمعنى بان ، وكما يقال في صفات الله تعالى : تعظم ولا يراد
به صفة تكون بأحداث الفعل . إليه أشار شيخ الإسلام : (خواهر زاده) ^(٢)
وقد نقل عن طاووس ومجاهد أن معناه : توضأ أي : صرن أهلا للصلاة كذا
في عين المعاني ^(٣) .

والرابع : من قبل اختلاف الزمان صريحا كقوله تعالى : ﴿ وأولات
الأحمال ﴾ ^(٤) الآية نزلت هذه الآية بعد التي في سورة البقرة وهي كقوله

(١) ق ١٤٢ / ١ من ب .

(٢) في ب (جواهر زاده) بالجيم ، وهو تصحيف .

(٣) لم أجده ، وقد وجدت هذا النقل في : (الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٨٨) حيث
قال صاحبه : (وقال مجاهد وعكرمة وطاووس : انقطاع الدم يحلها لزوجها ولكن
بان توضحاً) .

(٤) سورة الطلاق / ٤ . والآية كاملة : ﴿ واللاتي ينسن من المحيض من نسائكم إن
ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ﴾ .

تعالى: ﴿والذين يتوفون منكم﴾^(١) الآية فقد وقع التعارض بينه كما فى حق الحامل المتوفى عن زوجها . فقال على^(٢) - رضى الله عنه - : تعتد بأبعد الأجلين أى : بأطول العدتين ، لأن كل آية توجب علة على وجه ، فيجمع بينهما احتياطاً .

وقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : تعتد بوضع الحمل ، وقال : (من شاء باهله ، أن سورة النساء القصوى نزلت بعد التى فى سورة البقرة)^(٣) .

محتجاً على على - رضى الله عنه - ولم ينكر على فثبت أنه كان معروفاً فيما بينهم أن المتأخر ناسخ لما تقدم ، فلا معنى للجمع بينهما ، وهذا الوجه راجع إلى انتفاء شرط التعارض .

والمباهلة مفاعلة من البهلة - بضم الباء وفتحها - وهى اللعنة ، ويروى (لاعتته)^(٤) .

والخامس : من قبل اختلاف الزمان دلالة كالحاظر مع المبيح إذا اجتمعا ؛ فإن الحاظر جعل آخرنا ناسخاً للمبيح .

(١) سورة البقرة / ٢٣٤ . والآية كاملة : ﴿والذين يشوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير﴾ .

(٢) انظر : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٢٨ / ١٤٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٧٤ - ١٧٦) .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٧٣٠ ، والترمذى ٦ / ١٩٧) .

وذكره أيضاً : الإمام أبو جعفر الطبرى ، والإمام القرطبى فى تفسيريهما .

انظر : (جامع البيان ٢٨ / ١٤٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٧٥) .

(٤) انظر : (تفسير الطبرى ٢٨ / ١٤٣ ، وتفسير القرطبى ٣ / ١٧٥ ، وسنن أبى داود ٢ / ٧٣٠ ، والترمذى ٦ / ١٧٦) .

ونقل عن ابن ابر : أبان و (أبى هشام)^(١) : أنهما يطرحان ويرجع المجتهد إلى غيرهما من الأدلة ، كالغرقى إذا لم يعلم تقدم بعضهم على البعض^(٢) .

وعندنا ترجح المحرم لقوله - ﷺ - : « ما اجتمع الحلال والحرام إلا وغلب الحرام الحلال »^(٣) ولما روى عن عمر - رضى الله عنه - فى الاختين المملوكتين : (أحلتها آية وحرمتها آية والتحريم أولى)^(٤) .

ولأن أحدهما متأخر ناسخ بيقين ، إذ لو دكان فى زمان واحد لكانا متناقضين

-
- (١) هكذا فى النسختين معا ، وفى كشف الأسرار للبغارى ٣ / ٩٤ ، وحاشية يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٨٠ (أبى هاشم) ولعل هذا يكون صوابا .
- (٢) انظر : (الأحكام للأمدى ٤ / ٣٥١) .
- (٣) قال ابن السبكي فى الاشباه والنظائر نقلا عن البيهقى : رواه جابر الجعفى عن ابن مسعود وفيه ضعف وانقطاع .
- وقال الزين العراقى فى تخريج أحاديث منهاج الأصول : لا أصل له .
- وأدرجه ابن مفلح فى أول كتابه فى الأصول : فيما لا أصل له .
- ينظر : (كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس ٢ / ٢٣٦) .
- (٤) رواه : (مالك فى الموطأ ص ٢٨٣ برواية قبيص بن ذؤيب بلفظ : أن رجلا سأل عثمان بن عفان - رضى الله عنه - : عن الاختين من ملك اليمين ، هل يجمع بينهما ؟
- فقال عثمان - رضى الله عنه - : (أحلتها آية وحرمتها آية ، فأما أنا فلا أحب أن أصنع ذلك) .
- قال : فخرج من عنده ، فلقى رجلا من أصحاب رسول الله - ﷺ - فسأله عن ذلك فقال : (لو كان لى من الأمر شيء ، ثم وجدت أحدا فعل ذلك لجعلته نكالا) .
- قال ابن شهاب : أراه على بن أبى طالب - رضى الله عنه - هذا والمراد بالآية فى قوله : (أحلتها آية) هى قوله عز وجل : ﴿ وأحل لكم ما وراء ذلكم ﴾ الآية .
- وأما المراد بالآية فى قوله : (وحرمتها آية) فهى قوله تبارك وتعالى : ﴿ وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف ﴾ .

ونسبة التناقض إلى الشارع / ^(١) لا تجوز .

ثم لو كان الحاضر متقدما يتكرر النسخ ولو كان المبيع متقدما لا يتكرر ، فكان المتيقن وهو المبيع مرة أولى من الأخذ بالتكرار الذى فيه احتمال . أو لأن الحاضر ناسخ ييقين تقدم أو تأخر ؛ لأنه إما ناسخ / ^(٢) للإباحة الأصلية أو الإباحة العارضة ، والمبيع محتمل ؛ لأنه إن تقدم كان مقررا للإباحة الأصلية لا ناسخا لها ، فكان العمل بما هو ناسخ ييقين أولى من العمل بالمحتمل . وهذا على قول بعض العلماء ، وهو أكثر أصحابنا ، وأكثر أصحاب الشافعى : أن الإباحة ^(٣) أصل فى الأشياء كما أشار إليه محمد فى كتاب

(١) ق ١٢٨ / ب من ح .

(٢) ق ١٤٢ / ب من ب .

(٣) قلت : إن العلماء اختلفوا فى أن الأصل فى الأعيان المتفع بها قبل ورود الشرع الإباحة أو الحظر .

فذهب الجمهور بما فيهم أهل الظاهر إلى أن الأصل فيها : التوقف ، لا يحكم فيها بحظر ولا إباحة ورجحه ابن حزم حتى قال : « وهذا هو الحق الذى لا يجوز غيره » وذهب عامة المعتزلة إلى أن الأصل فيها هو : الإباحة ، واختاره ابن همام الحنفى ونسبه إلى أكثر الحنفية والشافعية ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد فإنه سئل عن قطع النخل فقال : لا بأس به لم نسمع فى قطع النخل شيئا .

وذهب بعض أصحاب الحديث إلى أن الأصل فيها هو : الحظر إلا بورود الشرع مقررا أو مغيرا ، وبه قال الإمام أحمد فى رواية أيضا .

انظر : (تفصيل الموضوع فى : كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩٥ ، وتيسير التحرير ٢ / ١٦٨ فما بعدها ، وميزان الأصول ص ١٩٨ - ٢٠٤ ، والتوضيح والتلويح ص ٥٩٣ فما بعدها ، والمستصفى ١ / ٦٣ - ٦٥ ، ومختصر ابن الحاجب بشرح القاضى العضد عليه مع حواشيه ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ، والمنهاج للبيضاوى بشرحه نهاية السؤل ومناهج العقول ١ / ١٢٣ فما بعدها ، والأحكام للآمدي ١ / ١٣٠ ، فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ١ / ٥٨ فما بعدها ، و ٢ / ٨٧١ ، والتمهيد ==

الإكراه^(١) ، ظاهر .

وعلى طريق أن الأصل فيها التوقف وهو مذهب الأشعرية وعامة أهل الحديث ظاهر ؛ لأن الإباحة كانت ظاهرة في زمان الفترة من الناس وذلك باق إلى أن يثبت الدليل الموجب للحرمة في شريعتنا .

وعلى طريق أن الأصل فيها الحظر ؛ وهو مذهب بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي ومعتزلة بغداد ظاهر أيضا ، لأن في تأخير الحظر تقليل النسخ والصحيح أن هذا الخلاف بالنسبة إلى زمان الفترة^(٢) .

مثال اجتماع الحاضر مع المبيح ما روى (أن النبي - ﷺ - حرم الضب)^(٣)

== ص ٢٤ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ٦٤ ، وشرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، وحاشية العطار وتقرير الشيخ عبد الرحمن الشربيني ١ / ٨٧ ، فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، والمسودة ص ٤٢١ - ٤٢٧) .

(١) فإنه قال فيه : (ولو تهدد بقتل حتى ياكل الميتة ، أو يشرب الخمر فلم يفعل حتى قتل ، خفت أن يكون أنما ؛ لأن أكل الميتة وشرب الخمر لم يحرم إلا بالنهاي عنهما ، فجعل الإباحة أصلا والحرمة بعارض النهي .

ينظر : (المبسوط ٢٤ / ٧٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩٥) .

الزمان الذى بين عيسى ومحمد - عليهما الصلاة والسلام - ، لأن الإباحة قد ثبتت في الأشياء بالشرائع الماضية وبقيت إلى زمان الفترة ثم كانت الإباحة في زمان الفترة فيما بين الناس ، فيبقى إلى أن يثبت الدليل الموجب للحرمة شريعتنا ، فهذا هو المراد بكون الإباحة أصلا ، لا أنها أصل على الإطلاق .

: (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٩٦) .

أخرجه : (أبو داود ٤ / ١٥٥ بلفظ : (أن رسول الله - ﷺ - نهى عن أكل الضب) .

قال الخطابي : ليس إسناده بذلك .

ينظر : (تحقيق رقم ٢ على سنن أبي داود ٤ / ١٥٥ نقلا عن الخطابي) .

والمثبت أولى من النافى عند الكرخى ، وعند عيسى بن أبان يتعارضان والأصل فيه إن كان من جنس ما يعرف بدليلة ، أو كان مما يشتبه حاله لكن لما عرف أن الراوى اعتمد دليل المعرفة ، كان مثل الإثبات وإلا فلا .

وروى أنه أباحه ^(١) وما روى أنه : (حرم الحمر الأهلية) وروى أنه : (أباحها) .
وما روى أنه : (أباح الضبع) ^(٢) وروى أنه : (نهى عن أكل الضبع) ^(٣)
فإننا نجعل الحاضر ناسخا فى هذا كله .
قوله : والمثبت أولى من النافى إلى آخره ^(٤) . . .

-
- (١) وذلك ما أخرجه الشيخان وأبو داود عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنه - قال : دخلت أنا وخالد بن الوليد مع رسول الله - ﷺ - بيت ميمونة ، فأتى بضب محنوذ ، فأهوى إليه رسول الله - ﷺ - بما يريد أن يأكل ، فرفع رسول الله - ﷺ - يده . فقلت : أحرام هو يا رسول الله ؟ قال : لا . ولكنه لم يكن بأرض قومى فأجدنى أعافه) (البخارى ٦ / ٢٣١ - ٢٣٢ ، ومسلم ٣ / ١٥٤٢ - ١٥٤٣ ، وأبو داود ٤ / ١٥٣ ، ١٥٤) .
محنوذ : أى : مشوى . أعافه : أكرهه تقذرا .
(٢) أخرجه : « أبو داود ٤ / ١٥٨ - ١٥٩ ، عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال : سألت رسول الله - ﷺ - - عن الضبع ؟ فقال : (هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم » .
والترمذى ٤ / ٢٥٢ بمعناه ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .
والنسائى ٧ / ٢٠٠ ، وابن ماجه ٢ / ١٠٧٨) .
(٣) أخرجه : (ابن ماجه ٢ / ١٠٧٨ عن خزيمة بن جزء قال : قلت : يا رسول الله ، ما تقول فى الضبع ؟ قال : « ومن يأكل الضبع ؟ » .
وقال الترمذى ٤ / ٢٥٢ : « وروى عن النبى - ﷺ - حديث فى كراهية أكل الضبع ، وليس إسناده بالقوى » .
قلت : لعله أراد هذا الحديث ، إذ لم أعر على حديث آخر فى كراهية أكل الضبع . والله أعلم بالصواب .
(٤) انظر : هذه المسألة بما فيها من الآراء فى : ==

المثبت هو الذى يثبت أمرا عارضا ، والنافى هو الذى ينفى العارض ويبقى الأمر الأول .

فإذا تعارض نصان : أحدهما مثبت والآخر نافى ، ترجح المثبت عند الكرخى وأصحاب الشافعى ، لأن المثبت يخبر عن حقيقة ، والنافى اعتمد الظاهر كما فى الجرح والتعديل يرجح قول الجراح ، لأنه يخبر عن حقيقة ، والمعدل يعتمد الظاهر .

وعند عيسى بن أبان والقاضى عبد الجبار من المعتزلة يتعارضان^(٢) ، لأن ما يستدل به على صدق الراوى فى المثبت من العدالة موجود فى النافى فيتعارضان^(٣) .

ويطلب الترجيح بوجه آخر .

واختلف عمل أصحابنا المتقدمين يعنى : أبا حنيفة وأصحابه فى ذلك :
ففى بعض الصور عملوا بالمثبت وفى بعضها بالنافى .

= (المغنى للخبارى ص ٢٣٠ - ٢٣٤ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢١ - ٢٤ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٤٤ - ١٤٥ ، وأصول البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣ / ٩٧ ، فما بعدها ، والأحكام للآمدى ٤ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والمتصفى ٢ / ٣٩٨ ، وشرح القاضى العضد بحواشيه ٢ / ٣١٤ - ٣١٥) .

(٢) انظر : (الأحكام للآمدى ٤ / ٣٥٤ ، وشرح القاضى العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٣١٥) .

(٣) ولا يرجح أحدهما على الآخر ، لتساويهما ، فيتساقتان إذا لم يوجد ما يرجح أحدهما على الآخر .

فالنفي في حديث بريرة - رضى الله عنها - وهو ما روى (أنها أعتقت وزوجها عبد) مما لا يعرف إلا بظاهر الحال ، فلم يعارض الإثبات ، وهو ما روى (أنها أعتقت وزوجها حر) .

فقالوا في مسألة خيار العتاقة وهي : ما إذا أعتقت الأمة المنكوحة وزوجها حر ، ثبت لها خيار فسخ النكاح ، كما إذا كان زوجها عبدا خلافا للشافعي - رحمه الله - / (١) فقد أخذوا بالثبت فإن عروة^(٢) بن الزبير روى عن عائشة - رضى الله عنها - : (أن بريرة أعتقت وزوجها عبد فخيرها رسول الله - ﷺ) - (٣) / (٤) وهو ناف ، لأنه سبق على الأمر الأصلي ، إذ لا خلاف في أن العبودية كانت ثابتة قبل العتق .

وروى عن عائشة - رضى الله عنها - : (أن زوجها كان حرا حين

(١) ق ١٤٣ / أ من ب .

(٢) هو : عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد ، التابعي الجليل ، الإمام عالم المدينة ، أبو عبد الله القرشي ، الأسدي ، المدني ، أحد الفقهاء البعة ، جمع العلم والسياسة والعبادة ، حدث عن أبيه بشيء يسير لصغره ، وعن خالته أم المؤمنين عائشة ، وعلى ابن أبي طالب وغيرهم وعنه : بنوه : يحيى وعثمان وهشام ومحمد ، وأبو الزناد ، وابن شهاب وغيرهم . كان ثقة ، ثبتا مأمونا ، كثير الحديث ، توفي سنة ٩٤ هـ .

(٣) أخرجه : (مسلم ١١٤٤ / ٢ ، وأبو داود ٦٧٢ / ٢ ، والترمذي ٤٥٢ / ٣ ، ولفظه : (كان زوج بريرة عبدا ، فخيرها رسول الله - ﷺ ولو كان حرا لم يخيرها) والدارمي ١٦٩ / ٢) .

(٤) ق ١٢٩ / أ من ج .

عتقت^(١) وهو مثبت ، لأنه يثبت أمرا عارضا وهو الحرية ، فأخذوا به .
 وقالوا : بجواز نكاح المحرم خلافا للشافعى ، فقد أخذوا بالنافى ، فإن
 يزيد^(٢) بن الأصم روى : (أن النبى ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو
 حلال^(٣)) أى خارج عن إحرامه وهو مثبت ، لأنه يدل على أمر عارض على
 الإحرام .

وروى ابن عباس - رضى الله عنه - : (أنه تزوجها وهو محرم)^(٤) وهو
 ناف ، لأنه مبق على الأمر الأول ، فإن الإحرام كان ثابتا قبل التزوج وأخذوا
 به وإذا اختلف عملهم لم يكن بد من أصل جامع .
 والأصل أن النفى لا يخلو من ثلاثة أوجه :

(١) أخرجه : (أبو داود ٦٧٢ / ٢ بهذا اللفظ ، والترمذى ٤٥٢ / ٣ ، والنسائى ٦ / ١٦٣) بقريب من هذا اللفظ .

وقال الترمذى : (حديث عائشة حديث حسن صحيح) .

(٢) هو : أبو عوف يزيد بن الأصم ، من جلة التابعين ، ولأبيه صحبة وهو عمرو ،
 ويقال : عبد عمرو ، ويقال : عدس بن معاوية ، الإمام ، الحافظ العامرى ،
 البكائى ، روى عن خالته أم المؤمنين ميمونة وابن عباس ، وسعد بن أبى وقاص
 وغيرهم .
 وعنه : ابن أخيه عبد الله بن عبد الله بن الأصم ، ميمون بن مهران ، وابن شهاب
 وغيرهم .

توفى سنة (١٠١ هـ) وقيل (١٠٣ هـ) .

انظر : (الحلية ٩٧ / ٤ ، وأسد الغابة ١٠٤ / ٥ ، والعبر ١٢٦ / ١ ، وسير
 أعلام النبلاء ١٥٧ / ٣) .

(٣) أخرجه (ابن ماجه ٦٣٢ / ١ بهذا اللفظ ، والدارمى ٣٨ / ٢ ، وأحمد فى مسنده
 ٣٩٣ / ٦ بمعناه) .

(٤) أخرجه (البخارى ١٢٨ - ١٢٩ ، ومسلم ١٠٣١ / ٢ ، وأبو داود ٤٢٣ / ٢
 والترمذى ١٩٢ / ٣ ، والنسائى ١٩١ / ٥ ، وابن ماجه ٤٣٢ / ١ وغيرهم) .

وفى حديث ميمونة - رضى الله عنها - وهو ما روى : (أن النبی - ﷺ - تزوجها وهو محرم) مما يعرف بدليله وهو هيئة المحرم ، فعارض الإثبات وهو ما روى : (أنه تزوجها وهو حلال) وجعل رواية ابن عباس - رضى الله عنهما - أولى من رواية يزيد بن الأصم ؛ لأنه لا يعدله فى الضبط والإتقان .

من جنس ما يعرف بدليله بأن يكون مبنيًا على دليل .
أو من جنس ما لا يعرف بدليله ، بأن لا يكون مبنيًا على دليل بل مبنيًا على الاستصحاب الذى هو ليس بدليل .
(أو مما ^(١)) يشبهه حاله أى يجوز أن يكون مبنيًا على دليل ويجوز أن لا يكون .

فالاول : مثل الإثبات ؛ لأن الدليل هو المعتبر لا صورة النفى ، فيقع التعارض بينهما .

والثانى : لا يعارض الإثبات ؛ لأن ما دليل عليه لا يعارض ما عليه دليل .
وفى الثالث : وجب التفحص عن حال المخبر ، فإن ثبت أنه بنى على ظاهر الحال ، لم يقبل خبره ، لأنه اعتمد ما ليس بحجة .
وإن ثبت أنه أخبر عن دليل المعرفة ، كان مثل الإثبات .

فالنفى فى حديث بريرة - رضى الله عنها - مما لا يعرف إلا بظاهر الحال ؛ فإن من روى أن زوجها كان عبدا بنى خبره على أنه عرف العبودية ثابتة فيه ، ولم يعلم بالدليل المثبت للحرية ، فلم يعارض الإثبات ، وهو ما روى : (أنها أعتقت وزوجها حر) ، والنفى فى حديث ميمونة مما يعرف بدليله ؛ لأن الإحرام

(١) هذه الكلمة غير واضحة فى ب .

وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله كالنجاسة والحرمه ؛
فوق التعارض بين الخبرين ، فوجب العمل بالأصل .

مما يدل عليه أحوال ظاهرة محسوسة وهى هيئة المحرم ، فعارض الإثبات وهو
ما روى : (أنه ﷺ / ^(١) تزوجها وهو حلال) فوق التعارض بينهما ، فوجب
المصير إلى ما هو من باب الترجيح فى الرواة ، فجعل رواية ابن عباس -
رضى الله عنهما - لفقاهته وضبطه ، وإتقانه ، أولى من رواية يزيد ابن الأصم
الذى لا يعادله فى شيء مما ذكرنا ، وهذا معنى قول الشيخ : والأصل أن
النفى إلى قوله وطهارة : الماء .

قوله : وطهارة الماء إلى آخره :

إذا أخبر مخبر بنجاسة الماء والآخر بطهارته ، أو بحل طعام أو شراب الآخر
بحرمته ، فالمخبر بالطهارة ، والحل ناف ، لأنه مبق على الأمر الأصلى والمخبر
بالنجاسة والحرمه مثبت ، لأنه يثبت أمرا عارضا .

فالنفى فى هذه الصورة مما يعرف بدليله ، لأن الإنسان / ^(٢) إذا أخذ الماء من
نهر جار فى إناء طاهر ولم يغب ذلك الإناء عنه ، كان عارفا بطهارته بدليل
موجب العلم ، ويحتمل أن يكون النفى على ظاهر الحال .
فإن ثبت أنه أخبر ببناء على ظاهر الحال وهو أن الأصل فى الماء الطهارة لم
يقبل خبره ، فلا يعارض مثبت .

وإن ثبت أنه أخبر عن معرفة ، يقع التعارض بين الخبرين ، وعند ذلك
يجب العمل بالأصل وهو الطهارة والحل ، لأن استصحاب الحال وإن لم
يصلح دليلا مرجحا ، فيرجح الخبر النافى به .

(١) ق ١٤٣ / ب من ب .

(٢) ق ١٢٩ / ب من ح .

والترجيح لا يقع بفضل العدد ، وبالذكورة والحرية .

قوله : والترجيح لا يقع بكذا ...

لا يترجح الخبر بكثرة الرواة^(١) ، ولا بذكورة الراوى وحرية عند عامة أصحابنا ، وهو قول بعض^(٢) أصحاب الشافعى - رحمه الله - .

وذهب أكثرهم إلى صحة الترجيح بكثرة الرواة ، وبه قال أبو عبد الله^(٣) الجرجانى من أصحابنا والكرخى فى رواية ؛ لأن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد الخبرين لا يوجد فى الآخر ، ومعلوم أن كثرة الرواة نوع قوة ، لأن قول الجماعة أقوى فى الظن وأبعد من السهو عن قول الواحد ، يؤيده أن خبر الاثنين فى الشهادة يرجح على خبر الواحد .

(١) انظر : مسألة ترجيح الخبر بكثرة الرواة وعدم الترجيح بها فى :

(أصول شمس الأنمة الرخى ٢ / ٢٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٦٩ - ١٧١ ، وسيزان الأصول ص ٧٣٣ - ٧٣٤ وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٢ - ١٠٣ ، والمستصفى ٢ / ٣٩٧ ، والأحكام للآمدى ٤ / ٣٢٥ ، والمحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٣٥ فما بعدها ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٤٠٥ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٦٧ ، ومناهج العقول ٣ / ١٦٥ وإرشاد الفحول ص ٢٧٦ ، والبرهان ٢ / ١١٦٢ ، وفتح الغفار ٢ / ١١٧ ، والكفاية فى علم الرواية ص ٤٣٦) .

(٢) كالآمدى وفخر الدين الرازى وأتباعهما .

انظر : (الأحكام - ٤ / ٣٢٥ ، والمحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٣٥ ، وشرح الإسئوى ٣ / ١٦٧) .

(٣) هو : محمد بن يحيى بن مهدى ، أبو عبد الله الفقيه الجرجانى ، تفقه على أبى بكر الرازى ، وتفقه عليه أبو الحسين أحمد القدورى وغيره ، عده صاحب الهداية من أصحاب التخريج ، وحصل له الفالغ فى آخر عمره ، توفى سنة (٥٩٨ هـ) ==

وكذا إذا كان (راوى)^(١) أحد الخبرين حرين ، يرجحان على (راوين)^(٢) عبيدين^(٣) . وكذا إذا كان راوى أحدهما رجلين يرجحان على امرأتين .

فأما^(٤) إذا كان عبدا واحدا وحرا واحدا ، وذكرنا واحدا وامرأة واحدة ، فإنه لا يثبت الرجحان اتفاقا .

واستدلوا بما قال محمد فى كتاب الاستحسان : إن خبر الاثنين فى الإخبار بطهارة الماء ونجاسته ، وحل الطعام وحرمة ، أولى من خبر الواحده ، وخبر الحرين أولى من خبر العبيدين . ولأن خبر الرجلين الحرين حجة تامة دون خبر العبيدين أو المرأتين^(٥) .

وقلنا : هذا /^(٦) متروك بإجماع السلف ، فإن المناظرات جرت من وقت الصحابة إلى يومنا هذا بأخبار الأحاد ولم يرو فى شىء منها اشتغالهم بالترجيح بزيادة عدد الرواة ، ولا بالذكرورة والحرية فى الأفراد ولا فى العدد ولو كان ذلك صحيحا لاشتغلوا كما اشتغلوا بالترجيح بزيادة الضبط والإتقان وإنما رجح محمد - رحمه الله - خبر الاثنين على خبر الواحد ، وخبر الحرين على خبر العبيدين فى مسألة الماء والطعام ، لظهور الترجيح فى العمل به فيما يرجع إلى حقوق العباد ، فأما فى أحكام الشرع فخبير الواحد والمثنى ،

== انظر : (الفوائد البهية ص ٢٠٢ ، والجواهر المضية ٣ / ٣٩٧ - ٣٩٨) .

(١) فى ب (روى) وهو خطأ .

(٢) فى ب (روايتى) .

(٣) انظر : (المحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٦٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٢٧ - ٢٢٨) .

(٤) فى ب (فإذا) .

(٥) (المبسوط ١٠ / ١٦٥) للإمام محمد بن الحسن الشيبانى - رحمه الله - .

(٦) ق ١٤٤ / أ من ب .

وإذا كان فى أحد الخبرين زيادة ، فإن كان الراوى واحدا ، يؤخذ بالمثبت للزيادة كما فى الخبر المروى فى التحالف .

وخبر الحر والعبد ، والرجل والمرأة سواء ؛ لأن كل واحد يوجب علم غالب الراى لا غير ، على أن هذا النوع من الترجيح قول محمد خاصة^(١) . وأبى أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - ذلك وهو الصحيح ، / ^(٢) لأن كثرة العدد لا يكون دليل القوة مالم يخرج عن خبر الآحاد .

قوله : وإذا كان أحد الخبرين إلى آخره

إذا كان فى أحد الخبرين زيادة لم تكن تلك فى الآخر ، فإن كان راوى الأصل واحدا ، يؤخذ بالمثبت للزيادة . ويجعل حذف تلك الزيادة فى الخبر الآخر مضافا إلى قلة ضبط الراوى^(٣) . وذلك مثل ما يرويه ابن مسعود -رضى الله عنه - أنه - عليه السلام - قال : (إذا اختلف المتبائعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا) ^(٤) وفى رواية أخرى عنه لم يذكر قوله : (والسلعة قائمة)^(٥) فأخذنا بالمثبت للزيادة وقلنا : لا يجرى التحالف إلا عند قيام سلعة .

(١) انظر : (المغنى للخبازى ص ٣٤ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٦٩ ، وقد نسب هذا القول إلى أكثر العلماء) .

(٢) ق ١٣٠ / أ من ح .

(٣) أو غفلة .

انظر : (المغنى للخبازى ص ٢٣٥) .

(٤) أخرجه : (ابن ماجه ٢ / ٧٣٧ بلفظ : (إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة ، والبيع قائم بعينه ، فالقول ما قال البائع أو يترادان) .

(٥) رواه : (أبو داود ٣ / ٧٨٠ - ٧٨٣ ، والنسائى ٧ / ٣٠٢ - ٣٠٣) .

وأما إذا اختلف الراوى فيجعل كالخبرين ويعمل بهما كما هو مذهبنا في أن المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين .

وقال محمد والشافعى^(١) - رحمهما الله - : يعمل بالحديثين ، لأن العمل بهما ممكن ، فلا نشتغل بالترجيح .

وقلنا : إذا كان أصل الخبر واحدا ، فلا يثبت كونهما خبرين بالاحتمال وحيثذ يكون حذف الزيادة من بعض الرواة لا طريق له سوى قلة ضبطه ، وإن كان راوى الاصل مختلفا ، علم أنهما خبران ، وأنه - ﷺ - إنما قال كل واحد (منهما)^(٢) فى وقت آخر ، فيجب العمل بهما بحسب الإمكان كما مر^(٣) أن المطلق لا يحمل على المقيد عندنا فى الحكمين .

ونظيره ما روى أنه - ﷺ - (نهى عن بيع الطعام قبل القبض)^(٤) .

وقال لعتاب بن أسيد^(٥) : (انهم عن أربعة : عن بيع ما لم يقبضوا)^(٦) .

فأنا نعمل بهما ، ولا يحمل المطلق على المقيد ، حتى لا يجوز بيع سائر العروض قبل القبض كما لا يجوز بيع الطعام قبل القبض .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٠٨ ، وحاشية الشيخ يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٨٧) .

(٢) فى ح (منها) وهو خطأ .

(٣) راجع ص ٥٤٠ فما بعدها .

(٤) أخرجه : (البخارى ٣ / ٣ ، ومسلم ٣ / ١١٦٠ ، وأبو داود ٣ / ٧٦٣ - ٧٦٤ والترمذى ٣ / ٥٧٧ ، ولفظه : (من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه) .

(٥) هو : عتاب - بالتشديد - ابن أسيد - بفتح أوله - ابن العيص بن أمية أبو عبد الرحمن ، الأموى ، أسلم يوم الفتح ، واستعمله رسول الله - ﷺ - على مكة لما سار إلى حنين والتمر ، وحج بالناس سنة الفتح ، كان صالحا ، فاضلا ، وكان شديدا على المريب ، لنا على المؤمنين ، مناقبه كثيرة ، ولم أعثر على سنة وفاته . انظر : (الإصابة ٢ / ٤٤٤) .

(٦) أخرجه : (أبو يوسف فى (كتاب الآثار ص ١٨٢) بلفظ : (إنى أبعتك إلى أهل الله ، فانهم عن أربع خصال : عن ربح ما لم يضمن ، وبيع ما لم يقبض ، وعن شرطين فى بيع وسلف) .

فصل فى البيان - وهذه الحجج تحتل البيان - .

فصل فى البيان- قوله : وهذه الحجج ..

أى الحجج التى مر ذكرها بجميع^(١) أقسامها ، يحتل أن يلحقها بيان فوجب إلحاق فصل البيان بعد ذكر هذه الحجج رعاية للمناسبة .

ثم البيان لغة : الإظهار والتوضيح ، وقد يستعمل بمعنى الظهور .^(٢)

فاللفظ قد يكون متعديا وهو الأكثر ، وقد يكون غير متعد .

فكما أن البيان مصدر الثلاثى المجرد ، (فهو)^(٣) مصدر المنشعبة^(٤) أيضا ، وفى هذا النوع المسمى بأصول الفقه ، المراد منه الإظهار دون الظهور .

وعند بعض أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعى - رحمهم الله - معناه :

(١) قلت : سوى قسم المحكم منها ، فإنه لا يحتل البيان .

(٢) والفصاحة أيضا ، يقال : فلان أبين من فلان - أى أفصح منه ، وأوضح كلاما .
انظر : (الصحاح ٥ / ٢٠٨٢) .

(٣) فى ب (فهى) وهو خطأ .

(٤) كالسلام والكلام ، فالبيان الذى هو مصدر الثلاثى لازم ، والذى هو المصدر المنشعبة قد يكون متعديا وهو الأكثر ، وقد يكون غير متعد كقولهم فى المثل : بين الصبح لذى عينين أى بان .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٤ ، والصحاح ٥ / ٢٠٨٣ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢٠٦ ، والمصباح المنير ١ / ٧٠) .

ظهور المراد للمخاطب . (١)

ولكننا نقول : أكثر استعماله بمعنى الإظهار فى الآية والحديث . قال الله تعالى : ﴿ إِن عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (٢) . وقال - ﷺ - : « إِن مِنْ الْبَيَانِ لَسِحْرًا » (٣) فكان جعله بمعنى الإظهار أولى . (٤)

وفى الاصطلاح : هو الإيضاح والكشف عن المقصود (٥) .

وقيل هو : (٦) إظهار حكم الحادثة عند وجوده ابتداء .

(١) وكذلك العلم الذى حصل له عند الخطاب ؛ لأن أصله للظهور ، يقال : بان هذا المعنى بيانا أى ظهر واتضح ، وبان الهلال أى ظهر وانكشف .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٤ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢٦) .

(٢) سورة القيامة / ١٩ والآية كاملة هكذا : ﴿ ثُمَّ إِن عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ .

ومعنى قوله جل وعلا ﴿ بَيَانَهُ ﴾ أى إظهار معانيه وأحكامه وشرائعه .

وقيل : إن علينا إظهاره على لسانك بالوحي حتى تقرأه .

وقيل : إن علينا بيان ما فيه من الوعد والوعيد وتحقيقهما .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ١٠٦ ، وتفسير أبى السعود ٩ / ٦٧) .

(٣) أخرجه : (البخارى ٧ / ٣٠ ، ومسلم ٢ / ٥٩٤ ، وأبو داود ٥ / ٢٧٧ ،

والترمذى ٤ / ٣٧٦ ، ومالك فى الموطأ ص ٥٣٩ ، وأحمد فى مسنده ٢ / ١٦) .

(٤) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١١٠) .

(٥) عرفه بذلك السيد الإمام أبو القاسم السمرقندى .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٦) نقلا عنه .

(٦) القائل هو : شمس الأئمة السرخسى .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٣٥) .

وهو إما يكون بيان تقرير وهو تأكيد الكلام بما يقطع . احتمال المجاز أو
الخصوص

وقيل هو ^(١) : عبارة عن الأدلة التي تتبين بها الأحكام .
وقيل هو ^(٢) : الدليل الموصل بصحيح النظر إلى اكتساب العلم بما هو دليل
عليه .

وقيل هو : ^(٣) إخراج المطلوب من الأشكال إلى التجلي . ^(٤)
هذا ما قيل في تعريف البيان فعليك باعتبار ما صح عندك من هذه
التعريفات .

قوله : وهو إما أن يكون إلى آخره .. البيان على / ^(٥) خمسة أوجه عرف
ذلك بالاستقراء بيان تقرير وهو . تأكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو
الخصوص .

سمى به ، لأنه مقرر لما اقتضاه ظاهر الكلام ، وذلك مثل قوله تعالى :

(١) القائل هو : أبو بكر الدقاق وأبو عبد الله البصري .

(٢) الكشف للبخاري ٣ / ١٠٦ ، وحاشية يحيى الزهاوي ص ٦٨٨)

(٢) القائل به أكثر الفقهاء ، والمتكلمين (المرجعين السابقين)

(٣) القائل هو أبو بكر الصيرفي من أصحاب الشافعي - رحمه الله .
انظر (المرجعين السابقين)

(٤) وعرفه الجرجاني بقوله (البيان عبارة عن إظهار المتكلم المراد للسامع)

وقوله (هو النطق الفصيح المعرب أي المظهر عما في الضمير)

وقيل إظهار المعنى وإيضاح ما كان مستورا قبله

والفرق بين التأويل والبيان هو : أن التأويل : ما يذكر في الكلام لا يفهم منه معنى

محصل في أول وهلة ، والبيان : ما يذكر فيما يفهم ذلك لنوع خفاء بالنسبة إلى

البعض

(كتاب التعريفات ص ٤٧) .

(٥) ق ١٣ / ب من ح

﴿ولا طائر يطير بجناحيه﴾^(١) فإن الطائر يحتمل الاستعمال فى غير حقيقته ، يقال : للبريد طائر ، وفلان يطير بهمته ، فكان قوله تعالى : ﴿يطير بجناحيه﴾ تقريراً لموجب الحقيقة وقطعاً لاحتمال المجاز .

ومثل قوله تعالى : ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾^(٢) فإن اسم^(٣) الجمع شامل لجميع الملائكة على احتمال البعض ، فبقوله : ﴿كلهم﴾ قرر معنى العموم ، حتى صار بحيث لا يحتمل الخصوص .

ونظيره من المسائل : قول الرجل لامرأته : أنت طالق ، ثم قال : عنيت به الطلاق من النكاح ؛ لأن الطلاق لرفع النكاح حقيقة شرعية عرفية ، واحتمل رفع كل قيد باعتبار أصل الوضع ؛ ولهذا لو نوى صدق ديانة ، فكان بمنزلة المجاز لهذه الحقيقة ، فبقوله : عنيت به الطلاق من النكاح قرر مقتضى الكلام وقطع احتمال المجاز .

ويصح هذا البيان موصولاً ومفصولاً / ^(٤) بالاتفاق : ^(٥)

(١) سورة الأنعام / ٣٨ ، والآية كاملة : ﴿وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون﴾ / .

(٢) سورة الحجر : ٣٠ .

(٣) أى أن ﴿الملائكة﴾ اسم عام شامل لجميع الأفراد على احتمال أن يكون المراد بعضهم ، فقوله ﴿كلهم﴾ قرر إلخ .

انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١١١ ، وحاشية الرهاوى ص ٦٨٨) .

(٤) ق ١٤٥ / أ من ب .

(٥) وذلك لأنه مقرر للظاهر وموافق له ، فلا يفتقر إلى التأكيد بالاتصال انظر : (أصول

السرخرسى ٢ / ٢٨ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١١١ - ١١٢ ، وأصول البزدوى بشرحه للبغارى ٣ / ١٠٦ - ١٠٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٧٢ ، وحاشية يحيى

الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٦٨٩) .

أو بيان تفسير كبيان الجمل والمشارك وأنهما يصحان موصولا ومفصولا ،
وعند بعض المتكلمين : لا يصح بيان الجمل والمشارك إلا موصولا .

وبيان تفسير وهو : بيان ما فيه خفاء كقوله تعالى : ﴿ وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴾ فإنه مجمل ، ثم لحقه البيان بالسنة ، فإنه - ﷺ - بين الصلاة بالقول والفعل والزكاة بقوله : ﴿ هاتوا ربع (عشر)^(١) أموالكم ﴾^(٢) ويكتابه لعمر بن حزم - رضى الله عنه - .

ونظيره من مسائل الفقه إذا قال لامرأته : أنت بائن ، وعنى به الطلاق صح لأن البينة مشتركة تحتل البينة عن النكاح وعن الخيرات وغير ذلك ، فإذا عنى به الطلاق زال الإشكال ، فكان هذا بيان تفسير .

ويصح تأخير بيان التفسير إلى وقت الحاجة إلى الفعل عند عامة الفقهاء .
خلافًا للجبائي وعبد الجبار ومتابعيهم ، والظاهرية ، والحنابلة ، وبعض أصحاب الشافعي فإن عندهم لا يجوز تأخيرهم .^(٣)

(١) فى ب (عشور) .

(٢) أخرجه : (ابن ماجة ١ / ٥٧٠ بلفظ « إني قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل والرقيق ، ولكن هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهما درهما » .
وأبو داود ٢ / ٢٣٢ ، والترمذى ٣ / ٧ بقرين من هذا اللفظ .
وقال الترمذى : روى هذا الحديث الأعمش وأبو عوانة وغيرهما عن أبى إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن على ، وروى سفيان الثورى ، وأبو عينة وغير واحد عن أبى إسحاق عن الحارث عن على .

قال : وسألت محمدا (محمد بن إسماعيل البخارى) عن هذا الحديث ؟ .
فقال : كلاهما عندى صحيح عن أبى إسحاق .

(٣) قلت : اتفق العلماء على امتناع تأخير البيان عن وقت الحاجة ، سوى القائلين بجواز تكليف المحال ، كما ذكره الشارح - رحمه الله - .

وأما تأخيرهم عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة ، ففيه مذاهب : ذهب جمهور الشافعية والحنفية وابن الحاجب من المالكية ومن معهم إلى أنه يجوز ذلك ولكن ==

وأما تأخيرها عن وقت الحاجة إلى الفعل ، لا يجوز عند الكل إلا من
(جوز)^(١) تكليف المحال .^(٢)

== عند الحنفية خاص بالمجمل والمشارك أما العام فبيان تخصيصه عندهم يجب أن يكون
مقارنا .

وذهب أبو إسحاق المروزي ، وأبو بكر الصيرفي من الشافعية ، وبعض الحنفية ،
والظاهرية إلى أنه : لا يجوز ذلك ، وهو قول المعتزلة .

وذهب الكرخي وجماعة من الفقهاء إلى جواز تأخير بيان المجمل دون العموم .

وذهب بعضهم إلى عكس ذلك - أي جواز تأخير بيان العموم دون المجمل .

ومنهم من قال : يجوز ذلك في الأخبار دون الأمر والنهي .

ومنهم من عكس ذلك : فأجاز في الأمر والنهي دون الأخبار .

وذهب الجبائي وابنه والقاضي عبد الجبار إلى : جواز تأخير بيان النسخ دون غيره

وهناك أقوال أخرى في الموضوع .

انظر : (الأحكام للآمدی ٣ / ٤١ فما بعدها ، والتبصرة للشيرازي ص ٢٠٧ فما

بعدها ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٢٨٠ فما بعدها ، والتمهيد ص ١٣٠ ، والبرهان ١ /

١٦٦ - ١٦٨ ، والفقيه والمتفقه ١ / ١٢٢ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٥٦ ، ومناهج

العقول ٢ / ١٥٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٨٢ ، والمنصف ١ / ٣٦٨ ،

والأحكام لابن حزم ١ / ٧٥ ، وأصول الرخسى ٢ / ٣٠ ، وكشف الأسرار

للبخاري ٣ / ١٠٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٧٤ ، وقواتح الرحموت ٢ / ٤٩ ،

وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ١١١ وشرح الجلال المحلى مع حاشية البناني عليه ٢ /

٦٩ ، وشرح القاضي العضد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٦٤ ، والمعتمد ١ /

٣٤٢ ، وإرشاد الفحول ص ١٧٤ ، والآيات البيئات ٣ / ١٢٣) .

(١) في ب (جوزهم) وهو خطأ .

(٢) تكليف المحال عبارة عن : طلب مالا تصور له في النفس كالجمع بين الضدين

ونحوه .

==

واختلف العلماء في التكليف به :

احتجوا : بأن المقصود من الخطاب هو إيجاب العمل والتكليف به ، وذلك يتوقف على الفهم ، والفهم لا يحصل بدون البيان ، فلو جوزنا تأخير البيان ، أدى إلى تكليف المحال .

ولا يقال : الاعتقاد مقصود أيضا والإجمال لا يمنع الاعتقاد ، لأن العمل هو المقصود الأصلي والاعتقاد تابع ، وتأخير البيان يخل بالمقصود الأصلي ، فلا يجوز .

واحتج من جوز تأخيره : بأن الخطاب بالمجمل قبل البيان صحيح فإنه يفيد الابتلاء باعتقاد الحق فيالحال مع انتظار البيان للعمل به ، والابتلاء بالاعتقاد أهم من الابتلاء بالعمل ، فكان حسنا من هذا ^(١) الوجه وليس فيه تكليف المحال ؛ لأن وجوب العمل قبل البيان ليس بثابت بل هو متأخر إلى البيان .

ويقوله تعالى : ﴿ ثم إن علينا بيانه ﴾ ، وثم للتراخي ، والمراد بيان القرآن لتقدم ذكره ، وفيه المجمل والمشارك ، فينصرف إلى الكل .

ولا يقال : يحتمل أن يراد به بيان التقرير ؛ لأنه ذكر مطلقا فلا يقيد بلا دليل ، أو لأنه بيان من وجه دون وجه ؛ لأن البيان إزالة الخفاء ولا خفاء ثم ظاهرا ، فلا يتناوله مطلق البيان .

== قال الجمهور : لا يجوز التكليف بالمحال مطلقا - أى سواء كان محالا بالنظر إلى ذاته أو بالنظر إلى امتناع تعلق قدرة المكلف به .

وقال أكثر الأشاعرة : إنه يجوز مطلقا .

وقال جماعة منهم : إنه لا يجوز فى المتنع لذاته ، ويجوز فى المتنع لامتناع تعلق قدرة المكلف به .

انظر : (الأحكام للآمدى ١ / ١٩١ فما بعدها ، وميزان الأصول ص ١٦٨ والتلويح والتوضيح ص ٤١٩ ، وفواتح الرحموت ١ / ١٢٣ ، وإرشاد الفحول ص ٩) .

(١) ق ١٣١ / أ من ح .

أو بيان تغير كالتعليق بالشرط والاستثناء

وبيان تغير نحو التعليق بالشرط والاستثناء ، وسمى التعليق والاستثناء بيان تغير لوجود كل واحد من التغير والبيان فيهما ، وذلك أن الشرط إذا حال بين قول الرجل : أنت حر ، وبين محله وهو العبد ، وتعلق قوله : أنت حر بالشرط ، بطل كونه إيقاعا ، فإن قوله أنت حر ^(١) للعبد بمنزلة وضع شيء محسوس في محله شرعا (ومع كونه تغيرا بيان لأن البيان ما يظهر ابتداء وجود الشيء ، فإن كلامه يحتمل أن يكون غير موجب في الحال شرعا) ^(٢) مثل البيع بشرط الخيار ، فالشرط إلى ذلك الاحتمال ، كان بيانا .

وكذلك الاستثناء يبين أن الكلام السابق غير موجب كل الألف في (قولك) ^(٣) لفلان على ألف إلا مائة ، وبالنظر إلى الظاهر يغير ظاهر الكلام ويحتمل الكلام أن لا يكون موجبا في الجملة بأن وجد من الصبي والمجنون ، فلما احتمل صدر الكلام هذا ، وبالاستثناء تبين ذلك ، فسمى الاستثناء بيان تغير .

وذكر صدر الإسلام : أن تسمية الاستثناء والتعليق بيانا مجازا ، فإن الاستثناء في قوله : لفلان على ألف إلا مائة ، يبطل الكلام في حق المائة ، فإن الألف اسم لعشر مئين حقيقة .

وكذلك الشرط يبطل كون الكلام إيقاعا وبصيرته يمينا ، إلا أن في

(١) ق ١٤٥ / ب من ب .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب (قوله) .

وإنما يصح ذلك موصولا فقط .

الاستثناء يطل بعض الكلام وفي التعليق كله ، فالإبطال لا يكون بيانا حقيقة ولكنه بيان مجاز من حيث إنه تبين أن عليه تسع مائة لا ألف ، فإنه يحلف ولا يطلق .^(١)

وإنما يصح بيان التغير موصولا فقط بإجماع الفقهاء .

ونقل عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه كان يقول : بصحة الاستثناء منفصلا وإن طال الزمان ، وبه قال مجاهد^(٢) ، وفي بعض الروايات عنه أنه قدر زمان الجواب بسنة ، فإن استثنى بعدها بطل .

وعن أبي العالية^(٣) : أنه يجوز إلى أربعة أشهر اعتبارا بالإيلاء .

وعن الحسن وطاوس وعطاء أنهم جوزوا ما لم يقيم عن محله اعتبارا بالعقود وبه قال أحمد بن حنبل^(٤) - رحمه الله - .^(٥)

ونقل عن بعض العلماء : جوازه في القرآن خاصة .

/ تمسك^(٦) ابن عباس - رضى الله عنهما - بأن اليهود سألت النبي - ﷺ

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٢٠ ، نقلا عن صدر الإسلام أبي اليسر) .

(٢) وقد نسب هذا القول الإمام القرطبي إلى : أبي العالية والحسن ، ونسب إلى المجاهد أنه قال : (من قال بعد سنتين إن شاء الله أجزاء) .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٢٧٣) .

(٣) وذكر القرطبي : سعيد بن جبيرة بدل أبي العالية .

(٤) وعنه أنه قال : (يستثنى ما دام في ذلك الأمر) .

(المرجع السابق) .

(٥) قلت : وقد نقل شيخنا الشارح - رحمه الله - هذه الأقوال عن شيخه العلامة عبد

العزیز أحمد البخاری - رحمه الله - .

انظر : (كشف الأسرار ٣ / ١١٧) .

(٦) ق ١٣١ / ب من ح .

عن مدة لبث أهل الكهف وغيرها ؟ فقال : « غدا أجيئكم »^(١) ولم يستثن ، فتأخر الوحي عنه بضعة عشر يوما ، ثم نزل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولنَّ لشيءٍ . إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله واذكر ربك إذا نسيت ﴾^(٢) أى استثن إذا تركت الاستثناء ، ثم ذكرت . فقال : (إن شاء الله) بطريق إلحاقه إلى خبره الاول وهو قوله : « غدا أخبركم » .

وبأن النبي - ﷺ - قال : « لا غزون قريشا »^(٣) ثم قال : « بعد سنة إن شاء الله » .

واحتج الفقهاء بأن النبي - ﷺ - فى قوله : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها ... الحديث »^(٤) عين التكفير (لتخلص^(٥) الحالف ، ولو

(١) ذكره أبو بكر الجصاص فى : (أحكام القرآن ٣ / ٢١٤ - ٢١٥ ، بلفظ (سأخبركم) والإمام القرطبى فى (الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٣٨٥ بلفظ : (غدا أخبركم بجواب أسئلتكم) .

(٢) سورة الكهف / ٢٣ -- ٢٤ .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٥٨٩ بلفظ « والله لا غزون قريشا ، والله لا غزون قريشا ، والله لا غزون قريشا » ثم قال « إن شاء الله » .

وفى رواية : ثم سكت ثم قال : « إن شاء الله » .

وفى الرواية التى ذكرها الجصاص : « والله لا غزون قريشا ، والله لا غزون قريشا » ثم سكت ساعة ، فقال « إن شاء الله » .

ينظر : (أحكام القرآن ٣ / ٢١٤) .

(٤) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٠٦ ، وأبو داود ٣ / ٥٨٢ ، والترمذى ٤ / ١٠٧ ،

والنسائى ٧ / ١٠ ، وابن ماجة ١ / ٦٨١ ، والدارمى ١ / ١٨٦ ، ومالك فى الموطأ ٢ / ٤٧٨ ، وأحمد فى مسنده ٤ / ٢٥٦ ، ٣٧٨) .

وتقامه : (... فليكفر عن يمينه ، وليأت الذى هو خير) .

(٥) فى ب (لتخلص) .

صح الاستثناء منفصلا لقال : فليستن وليأت / ^(١) بالذى هو خير منها ؛
لأن تعين الاستثناء للتخليص أولى لكونه أسهل .

وبأن الشرع حكم بثبوت الإقرارات ، والطلاق والعتاق وغيرها من العقود ،
ولو صح الاستثناء منفصلا ، لم يثبت شيء منها ولم يستقر ، وفساده ظاهر
لتأديته إلى التلاعب وبطلان التصرفات الشرعية .

وبأنه لو صح منفصلا ، لما علم صدق صادق ، ولا كذب كاذب ، ولم
يحصل وثوق يمين ولا وعيد ، وبطلانه لا يخفى على أحد .

وأما ما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - فقد ذكر الغزالي - رحمه
الله - (فعله لم يصح فيه النقل ، إذ لا يليق ذلك بمنصبه ؛ لأنه يرده أهل
اللغة ، ولأن الاستثناء جزء من الكلام يحصل به الإتمام ، فإذا انفصل لم يكن
إتماما كالشرط وخبر المبتدأ ، وإن صح فعله أراد به إذا نوى الاستثناء أولا عند
التلفظ ثم أظهر نيته بعده ، فيدين فيما بينه وبين ربه ، ومذهبه أن ما يدين فيه
العبد يقبل ظاهرا) . ^(٢)

(١) ق ١٤٦ / أ من ب .

(٢) المستصفى ٢ / ١٦٥ ، وقد تصرف فى النقل ، وإليك نص كلام الغزالي - رحمه
الله - ونقل عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه جوز تأخير الاستثناء ولعله لا
يصح عنه النقل إذ لا يليق ذلك بمنصبه ، وإن صح فعله أراد به إذا نوى الاستثناء
أولا ثم أظهر نيته بعده ، فيدين بينه وبين الله فيما نواه ، ومذهبه أن ما يدين فيه
العبد ، فيقبل ظاهرا أيضا فهذا له وجه ، أما تجويز التأخير لو أجاز عليه دون هذا
التأويل فيرد عليه اتفاق أهل اللغة على خلافه ؛ لأنه جزء من الكلام يحصل به
الإتمام ، فإذا انفصل لم يكن إتماما كالشرط وخبر المبتدأ .

وقال الشيخ ملاجيون : « وهذا النقل غير صحيح عندنا وروى أنه قال أبو جعفر
المنصور الدوانيقي الذى كان من الخلفاء العباسية لأبى حنيفة - رحمه الله - : لما ==

واختلف فى خصوص العموم ، فعندنا لا يقع متراخيا ، وعند الشافعى
يجوز ذلك ، وهذا بناء على أن العموم مثل الخصوص عندنا فى إيجاب الحكم
قطعا .

وأما استثناء النبى - ﷺ - بعد النسيان ، فقد كان على وجه تدارك التبرك
بالاستثناء للتخليص عن الإثم والامتنال بما أمر به وهو قوله تعالى : ﴿ واذكر
ربك إذا نسيت .. ﴾ الآية لا أن يكون استثناء حقيقة على وجه يكون مغيرا
للحكم .

وأما تخصيص الجواز بالقرآن بناء على ما ذكرنا ، فوهم ؛ لأن النزاع ليس
فى الكلام الأزلى بل فى العبارات التى بلغتنا ، وهى محمولة على معنى كلام
العرب نظما ، وفصلا ووصلا .

قوله : واختلف فى خصوص^(١) العموم إلى آخره .. لا خلاف أن العام إذا
خص منه شيء بدليل مقارن ، يجوز تخصيصه بعد ذلك بدليل متراخ .

== خالفت جدى فى عدم صحة الاستثناء متراخيا ؟ فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لو
صح ذلك بارك الله فى بيعتك : أى يقول الناس الآن إن شاء الله ، فتنقضى بيعتك ،
فتحير الدوانيقى وسكت ، (نور الأنوار - المطبوع مع كشف الأسرار للنسفى ٢ /
١١٤ - ١١٥) .

(١) راجع هذه المسألة بما فيها من الآراء ومناقشتها فى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠٩ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ومعه نور
الأنوار ٢ / ١١٥ فما بعدها ، وتيسير التحرير ١ / ٢٧١ فما بعدها ، والمغنى
للبخارى ص ٢٣٨ ، والتلويح والتوضيح ص ٤٩٦ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٠٢ -
٣٠٦ ، والمستصفى ٢ / ٩٨ فما بعدها ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ١٤ فما بعدها ،
والاحكام للأمدى ٢ / ٤١٠ فما بعدها ، والتبصرة ص ١٤٣ ، وشرح القاضى
العضد مع ==

وبعد الخصوص لا يبقى القطع ، فكان تغييرا من القطع إلى الاحتمال ،
فيتقيد بشرط الوصول ، وعنده ليس بتغيير بل هو تقرير ، فيصح موصولا
ومفصولا .

فأما العام الذى لم يخص منه شيء ، فلا يجوز تخصيصه بدليل متراخ
عند عامة أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - .
وعند بعض أصحابنا وأكثر أصحاب الشافعى / (١) والأشعرية وعامة المعتزلة
يجوز تخصيصه متراخيا .

والمراد بعدم جواز التخصيص : أنه إذا أورد دليل الخصوص متراخيا لا
يكون بيانا ، أن المراد من العام بعضه من الابتداء ، بل يكون نسخا للحكم
مقتصرا على الحال . وفائدته أن العام لا يصير به ظنيا ؛ لأن صيرورته ظنيا
باعتبار احتمال خروج أفراد آخر عنه بالتعليل ، ودليل النسخ لا يقبل التعليل
وهذا الاختلاف / (٢) بناء على الاختلاف فى موجب العام .

ف عندهم موجبة ظنى قبل التخصيص ، كما (كان) (٣) بعد التخصيص ،
فكان تخصيصه بيانا محضا مقررًا ؛ لأنه يبقى على أصله ظنيا كما كان ،
فيصح موصولا ومفصولا .

== حاشية التفازانى عليه ٢ / ١٣٠ ، والمعتمد ١ / ٢٥٥ فما بعدها ، والعدة ٢ /
٢٩٥ ، وإرشاد الفحول ص ١٤٣ ، والمسودة ص ١٣٠ ، وأصول الرخى ٢ /
٢٩ ، فما بعدها ، وفتح الغفار ٢ / ١٢٠ ، وشرح الجلال المحلى على جمع الجوامع
وحاشية حسن العطار على المحلى ٢ / ٣٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٠٢ فما
بعدها .

(١) ق ١٣٢ / أ من ح .

(٢) ق ١٤٦ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ح .

وبيان بقرة بنى إسرائيل من قبيل تقييد المطلق ، فكان نسخا .

وعندنا موجه قطعى قبل التخصيص ، وبعد التخصيص يصير ظنيا على ما
مر بيانه (١) .

فكان التخصيص تغييرا من القطع إلى الاحتمال ، فيصح موصولا لا
مفصولا كالتعليق والاستثناء .

قوله : وبيان بقرة بنى إسرائيل إلى آخره ..

اعلم أن من جوز تخصيص العام متراخيا استدل بنصوص منها قوله تعالى :
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ (٢) فقال : والله تعالى أمر بنى إسرائيل بذبح
بقرة مطلقة ليظهر أمر القتل بينهم ، والمطلق عام عندهم ، ثم بينها لهم بعد
سؤالهم مقيدة بأوصاف ، كما نطق به النص ، فدل أن تأخير التخصيص
جائز .

وأجاب الشيخ عن هذا الاستدلال بقوله : وبيان بقرة بنى إسرائيل ..
أى هذا ليس من قبيل تخصيص العموم ؛ لأن النكرة فى موضع الإثبات
خاصة ، فلا يحتمل التخصيص ، بل من قبيل تقييد المطلق والزيادة على النص
وهو نسخ عندنا ، فلذلك يصح متراخيا .

وهذا بناء على أن المطلق عام عندهم ، خاص عندنا ، وقد مر بيانه (٣) .

ومنها قوله تعالى : ﴿ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلِكْ ﴾ (٤) .

(١) انظر : (ص ٢٨٣ فما بعدها) .

(٢) سورة البقرة / ٦٧ .

(٣) انظر : (ص ٤٥٩) .

(٤) سورة المؤمنون / ٢٧ . والآية بكاملها : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ==

والأهل لم يتناول الابن لا أنه خص بقوله تعالى : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾

أى أدخل السفينة من كل جنس من الحيوان ذكرا وأنثى ، واثنين تأكيد
لزوجين ، وأهلك عطف على زوجين - أى أدخل أهلك - فقال : الأهل عام
يتناول جميع بنيه ثم لحقه الخصوص متراخيا بقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾^(١)
فأجاب الشيخ عن هذا الاستدلال بقوله : والأهل لم يتناول ابنه كنعان^(٢) -
لا أنه يخص ؛ لأن أهل الرسل من تبعهم وآمن بهم ، فيكون المراد به أهل
دينه لا أهل نسه .

فعلى هذا يكون الأهل مشتركا ، لأنه احتمل الأهل من حيث النسب
والأهل من حيث المتابعة فى الدين ، فبين الله تعالى أن المراد منه الأهل من
حيث المتابعة فى الدين ، وأن ابنه الكافر ليس من أهله ، وتأخير البيان فى
المشترك جائز لما مر .

== ووحينا فلماذا جاء أمرنا وفار التنور فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من
سبق عليه القول منهم ولا تخاطبني فى الذين ظلموا إنهم مغرقون ﴾ .

(١) سورة هود / ٤٦ . والآية كاملة ﴿ قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير
صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين ﴾ .

(٢) هو : كنعان بن نوح الذى أغرق واسمه يام وكان كافرا ، ولما ركب نوح - عليه
السلام - ومن معه السفينة ، وجعلت الفلك تجرى بهم فى مروج كالجبال ، ونادى
نوح ابنه الذى هلك ، وكان فى معزل : ﴿ يا بنى اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ،
قال سأوى إلى جبل يعصمنى من الماء قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
وحال بينهما الموح فكان من المغرقين ﴾ .

وعلا الماء على رؤوس الجبال ، فكان على أعلى جبل فى الأرض خمسة عشر ذراعا .
انظر : (الكامل فى التاريخ ١ / ٤٠ - ٤١) .

فإن قلت : لو لم يكن الأهل متناولاً لابنه لما قال نوح : ﴿ إن ابني من ﴾ (١)
أهلى ﴾ (٢).

قلنا : إنما قال ذلك ، لأنه كان دعاه إلى الإيمان بقوله : ﴿ يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ﴾ (٣) / (٤) وكان يظن أنه يؤمن حين نزلت الآية الكبرى ، وهى الطوفان ، فلما أنزلها حسن ظنه به وامتد نحوه رجاءه فبنى عليه سؤاله ، فلما وضح له الأمر بقوله : ﴿ إنه ليس من أهلك ﴾ ، أعرض عنه وسلمه للعذاب فقال ﴿ إني أعوذ بك ... ﴾ الآية (٥) ومثل هذا جائز فى معاملات الرسل بناء على العلم البشرى إلى أن ينزل الوحي .

وهذا كاستغفار إبراهيم - عليه السلام - لآبيه (٦) بناء على رجاء إيمانه ، لأنه وعده أن يؤمن بالله ، فلما تبين أنه عدو الله تبرأ منه . (٧)

(١) ق ١٣٢ / ب من ح .

(٢) سورة هود / ٤٥ . والآية بكاملها : ﴿ ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلى وإن وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين ﴾ .

(٣) سورة هود / ٤٢ والآية كاملة : ﴿ وهى تجرى بهم فى موج كالجبال ونادى نوح ابنه وكان فى معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين ﴾ .

(٤) ق ١٤٧ / أ من ب .

(٥) سورة هود / ٤٧ . وآخر الآية : ﴿ أن أسألك ما ليس لى به علم وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين ﴾ .

(٦) وقد اختلف فى اسمه : فقل آذر وتارخ - بالمعجمة ، أو بالمهملة فيكون له اسمان . وقيل : آذر لقب وتارخ اسم ، ويجوز أن يكون على العكس .

ينظر : (الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٢٢ ، وتفسير أبى السعود ٣ / ٥١) .

(٧) كما نطق به عز وجل فى كتابه حيث قال : ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لآبيه إلا عن موعدة وعدها إياه فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه إن إبراهيم لأواه حليم ﴾ .

(سورة التوبة / ١١٤) .

وقوله تعالى : ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله ﴾ لم يتناول عيسى عليه السلام لأنه خص بقوله تعالى : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾ .

ومنها قوله تعالى : ﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾ ^(١) أى حطبها ، والحصب ما يحصب به أى يرم به ، يقال : حصبتهم السماء إذا رمتهم بالحصاء . ^(٢) وهذا عام لحقه خصوص متراخ أيضا ، فإنه لما نزل جاء عبدالله ^(٣) بن الزبير إلى رسول الله ﷺ - فقال : أليس عيسى وعزير والملائكة قد عبدوا من دون الله ، أفتراهم يعذبون فى النار ؟ ^(٤) فأنزل الله تعالى : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى ﴾ الآية . ^(٥)

(١) سورة الأنبياء / ٩٨ .

(٢) وقال أبو عبيدة : كل ما ألقته فى النار ، فقد حصبتها به .

انظر : (الصحاح ١ / ١١٢) وقال الفيومى : « الحصب بفتحين - ما هين للوقود من الحطب » .

(المصباح المنير ١ / ١٣٨) .

(٣) هو : عبد الله بن الزبير (بكسر الزاى والموحدة وسكون المهملة - بعد ما راء مقصورة) ابن قيس بن عدى بن سعيد ، القرشى السهمى الشاعر ، يكتى أبا سعيد ، كان من أشد الناس على رسول الله ﷺ وأصحابه بلسانه ونفسه ، وكان من أشعر الناس وأبلغهم أسلم عام الفتح ، وحسن إسلامه ، واعتزل إلى رسول الله ﷺ فقبل عنقه ، ثم شهد ما بعد الفتح من المشاهد .

انظر : (الإصابة ٢ / ٣٠٠ ، والاستيعاب ٢ / ٣٠٠ - ٣٠٣ - بذيلى الإصابة) .

(٤) راجع هذه القصة فى : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٧ / ٩٦ - ٩٧ ومختصر تفسير ابن كثير ٢ / ٥٢٣) .

(٥) سورة الأنبياء / ١٠١ ، ونظام الآية ﴿ أولئك عنها مبعدون ﴾ .

فأجاب الشيخ عن هذا الاستدلال بقوله : ﴿ إنكم وما تعبدون ﴾ لم يتناول عيسى - عليه السلام - ، لا أنه خص بقوله : ﴿ إن الذين سبقتم ﴾ لأنهم لم يدخلوا في هذا العام ، لاختصاص ﴿ ما ﴾ بما لا يعقل ، على أن الخطاب كان لأهل مكة وأنهم كانوا عبدة الأوثان ، وما كان فيهم من يعبد عيسى والملائكة ، فلم يكن الكلام متناولا لهم .^(١)

وأما سؤال ابن الزبيرى ، كان^(٢) بناء على ظنه أن ظاهره فيمن يعقل أو مستعمله فيه مجازا ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾^(٣) ﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾ .^(٤)

لا يقال : لو كان كذلك لرد رسول الله - ﷺ - ولم يسكت على تخطئه؟ لأن ذلك غير مسلم لما روى أنه - ﷺ - قال له لما ذكر ما ذكر رادا عليه : « ما أجهلك بلغة قومك أما علمت أن ما لما لا يعقل ومن لمن يعقل »^(٥) هكذا

(١) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٤٤ ، ١٦ / ١٠٣ ، وأضواء البيان ٧ / ٢٥٨ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٧ / ٩٨) .

(٢) كان الواجب دخول الفاء هنا ، لأنه جواب للشرط ، وهو إما ، ولم يدخلها ، وقد حدث عن شيخنا (الكاكي) - رحمه الله - ذلك كثيرا .

(٣) سورة الليل / ٣ .

(٤) سورة الكافرون / ٣ .

(٥) قلت : أخرج الجزء الأول من هذا الحديث : « ما أجهلك بلغة قومك » محمد السيد درويش الحوت فى : (أسنى المطالب ص ٢٦٤) ، وقال : (... ذكر هذا بعض المفسرين ولم يصح) .

وقال الحافظ ابن حجر : (اشتهر فى السنة كثير من علماء العجم وفى كتبهم : أن النبى - ﷺ - قال فى هذه القصة لابن الزبيرى : (ما أجهلك بلغة قومك ، فإنى قلت : وما تعبدون ، وهى لما لا يعقل ، ولم أقل : ومن تعبدون وهو شئ ، لا أصل له ، ولا يوجد لا مستندا ولا غير مستند) .

ذكره فى شرح أصول^(١) ابن الحاجب .

ولئن سلمنا أنه سكت إلى بحين نزول الوحي ، فذلك لما عرف من تعنت القوم ومجادلتهم بالباطل ، فأعرض عن جوابهم ، حتى بين الله تعنتهم فى معارضتهم بقوله : ﴿ إن الذين سبقت لهم .. ﴾ الآية ومثل هذا الكلام حسن موقعه وإن لم يكن محتاجا / ^(٢) فى حق من لا يتعنت .

وهو نظير انتقال إبراهيم - عليه السلام - فى محاجة اللعين^(٣) بقوله : ﴿ إن الله يأتى بالشمس من المشرق .. ﴾ الآية ^(٤) لتعنت القوم ومكابرتهم لا أنه انتقال حقيقة .

فكذلك هذا ابتداء بيان ودفع لمعاندة / ^(٥) الخصم ، لا أنه تخصيص حقيقة .

== (الكافى الشاف ص ١١١ - ١١٢) .

(١) راجع : (شرح القاضى عضد الملة والدين لمختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب ٢ / ١٦٥) .

(٢) ق ١٤٧ / ب من ب .

(٣) وهو : النمرود - بضم النون ، وبالذال المعجمة - بن كوش بن كنعان بن نوح ، ملك زمانه ، وصاحب النار والبعضة ، والذى أهلك ببعضة دخلت فى دماغه ، فأكلته حتى صار مثل القارة ، فكان أعز الناس عنده بعد ذلك من يضرب دماغه بمطرقة عديدة لذلك ، فبقى فى البلاء أربعين يوما . قال قتادة : هو أول من تجبر وهو صاحب الصرح بابل (انظر : الجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤) .

(٤) سورة البقرة / ٢٥٨ والآية بكاملها ﴿ ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى ربه أن آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربى الذى يحيى ويميت قال أنا أحيى وأميت قال إبراهيم فإن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذى كفر والله لا يهدى القوم الظالمين ﴾ .

(٥) ق ١٣٣ / ١ من ح .

والاستثناء يمنع التكلم بقدر المستثنى فيجعل تكلما بالباقي بعده .

قوله : والاستثناء يمنع التكلم إلى آخره ..

قيل^(١) الاستثناء لفظ لا يستقل بنفسه متصل بجمله ، بإلا أو إحدى أخواتها دال على أن مدلوله غير مراد بما اتصل .

وشروطه ثلاثة :

أحدها : الاتصال .

والثاني : أن يكون المستثنى داخلا في أول الكلام لولا الاستثناء .

والثالث : أن لا يكون مستغرقا ، لأنه تكلم بالباقي بعد الشئ ، وفي

(١) قلت : القائل بهذا التعريف للاستثناء هو الإمام الأمدى في الأحكام ٢ / ٤١٨ وهذا نص قوله : « الاستثناء عبارة عن لفظ متصل بجمله لا يستقل بنفسه ، دال بحرف - إلا - أو أخواتها على مدلوله ، غير مراد مما اتصل به ، ليس بشرط ولا صفة ولا غاية » .

وهناك أقوال أخرى في تعريف الاستثناء اصطلاحا ، فليراجع إليها في : (مختصر ابن الحاجب في شرحه للقاضى العضد ٢ / ١٣٢ ، والمحصول للرازى ج ١ ق ٣ / ٣٨ ، والمستصفى ١ / ١٤ - ١٦ ، ومنهاج الوصول بشرحيه : للإستوى والبدخشى ٢ / ٩٣ ، والاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافى ص ٩٨ ، والتوضيح على التنقيح مع حاشية التلويح ص ٤٩٧ - ٤٩٨ ، ومباحث التخصيص لشيخنا الفاضل الدكتور / عمر عبد العزيز محمد ص ١٧٣) .

هذا ، وأما الاستثناء لغة : فهو مصدر استثنى يستثنى ، مأخوذ من الثنى - والسين والتاء زائدتان - والثنى تأتى لعدة معان :

منها : العطف يقال : ثبت الحبل إذا عطفك بعضه على بعض .

==

وعند الشافعى يمنع الحكم بطريق المعارضة .

استثناء الكل لا يبقى شيء يجعل الكلام عبارة عنه . (١)

واختلف فى كيفية عمله :

فعدنا : الاستثناء يمنع التكلم مع حكمه بقدر المستثنى ، فيجعل تكلمنا بالباقي بعده كأنه لم يتكلم فى حق الحكم بقدر المستثنى وتمنع الحكم فى المستثنى لعدم الدليل الموجب له مع صورة التكلم كالإيجاب إلى غاية ، فإن الحكم ينعدم فيما وراء الغاية لعدم الدليل .

وعند الشافعى - رحمه الله - : يمنع الحكم بطريق المعارضة ، فعنده يمنع الموجب (٢) لا الموجب (٣) كما فى التعليق بالشرط . (٤)

= ومنها : الصرف والمنع ، يقال : ثبتت عن الشيء إذا صرفته عنه ، كما يقال : ثبت عنان فرسه إذا منعه عن المضى فى الصوب الذى هو متوجه إليه .

الصحاح ٦ / ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢ / ١٤١ ، والتوضيح على التنقيح ص ٤٩٧ ، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٢٨١ .

(١) راجع هذه الشروط فى : (المنحول ص ١٥٧ - ١٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٤٧ - ١٤٩) .

(٢) الموجب : بفتح الجيم وهو : ما يوجب باللفظ من الحكم وهو المراد به هنا .

(٣) الموجب : بكسر الجيم وهو : ما يوجب الحكم من الدليل ، والمراد به هنا التكلم .

(٤) فإن الشرط عند الشافعى - رحمه الله - يمنع الحكم مع وجود علته بطريق المعارضة . وأما عند الحنفية ، فإنه يمنع ثبوت الحكم فى المحل ، لانعدام العلة الموجبة له حكما مع صورة التكلم به ، لا لأن الشرط مانع من وجود العلة .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٣٦ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٢٢ - ١٢٣) .

لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ولأن قوله : لا إله إلا الله للتوحيد ومعناه : النفي والإثبات ، فلو كان تكلمنا بالباقي ، لكان نفيا لغيره لا إثباتا له . ولنا قوله تعالى : ﴿ فليث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾ ، وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الإيجاب يكون لا في الإخبار .

وعندنا : يمنع كليهما كما في التعليق ، فصار تقدير قول الرجل : لفلان على ألف إلا مائة ، عندنا لفلان على تسع مائة ^(١) . وعنده إلا مائة فإنها ليست (على) . ^(٢)

احتج الشافعي - رحمه الله - في المسألة بالإجماع ، ودلالته ، والمعقول : أما الأول : فإن أهل اللغة أجمعوا أن الاستثناء من النفي إثبات ، ومن الإثبات نفي ، وهذا دليل على أن له حكما يعارض حكم المستثنى منه . وأما الثاني : فلأن كلمة التوحيد وهي : لا إله إلا الله ، وضعت للتوحيد ومعناه النفي والإثبات ، فلو كان تكلمنا بالباقي لكان نفيا لغير الإله الحق لا إثباتا له .

فأما الثالث : فلأننا نجد الاستثناء لا يرفع التكلم بقدر المستثنى من صدر الكلام صيغة ، وإذا بقي صيغة بقي بحكمه ، فلا سبيل إلى رفعه بل المعارضة

(١) وأما قدر المائة ، فكأنه لم يتكلم به ، ولم يحكم عليه ، فتسقط تكلمنا وحكما ، وعند الشافعي - رحمه الله - تسقط المائة حكما لا تكلمنا . انظر : (الكشف للنسفي ٢ / ٢٢ ، ١٢٣) .

(٢) مكررة في ب .

ولأن أهل اللغة قالوا : الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد الثبوت فنقول : إنه تكلم بالباقي بوضعه وإثبات ونفى بإشارته .

بحكمه ، فامتناع الحكم مع قيام التكلم سائغ كالبيع بالشرط ، والطلاق (المضاف) .^(١) فأما انعدام التكلم مع وجوده مما لا يعقل .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾^(٢) / ^(٣) فلو كان عمله بطريق المعارضة ، لما استقام الاستثناء في الأخبار ، واختص بالإيجاب ، لأن صحة الخبر عما كان بناء على وجود المخبر به في الزمان الماضي والمنع بطريق المعارضة إنما يتحقق في الحال .

ألا يرى أنه لو ثبت حكم الألف بجملته ثم عارضه الاستثناء في الخمسين ، لزم كونه نافيا لما أثبتته أولا ، فلزم الكذب في أحد الأمرين ، تعالى الله عن ذلك .

وبأن أهل اللغة قاطبة / ^(٤) قالوا : إن الاستثناء إخراج وتكلم بالباقي كما قالوا : إنه من النفي إثبات ومن الإثبات نفى ، وإذا ثبت الوجهان وجب الجمع بينهما ، لأنه هو الأصل .

فقلنا : إنه استخراج وتكلم بالباقي بحقيقته ، وإثبات ونفى بإشارته لأن

(١) ساقطة من ب . وانظر هذه الأدلة في : (حاشية التلويح على التوضيح ص ٥٠٠ ، والأحكام للأمدى ٢ / ٤٥١ - ٤٥٢ ، وسناجع العقول ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٠٢ - ١٠٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٠) .

(٢) سورة العنكبوت / ١٤ .

(٣) ق ١٤٨ / أ من ب .

(٤) ق ١٣٣ / ب من ح .

الإثبات والنفي غير مذكورين في المستثنى قصداً ، لكن لما كان حكمه على خلاف حكم المستثنى منه ثبت ذلك ضرورة الاستثناء ، لأن حكم الإثبات يتوقف بالاستثناء كما يتوقف بالغاية ، وإذا لم يبق بعده ، ظهر النفي لعدم علة الإثبات ، فسمى نفياً مجازاً .

ومعنى الاستخراج أن يستخرج به بعض نص الكلام عن أن يكون موجبا ويجعل الكلام عبارة عما رواءه .

وهذا ، لأن الاستثناء بيان بالاتفاق ، وإنما يكون بيانا إذا جعل المستثنى غير ثابت من الأصل كالتخصيص ، إلا أن الاستثناء تعرض للكلام ، فتبين به أن بعضه غير ثابت ، والتخصيص تعرض للحكم بنص آخر بخلافه .

ولأنه لو كان بطريق المعارضة ، وجب أن يستوى فيه البعض والكل ، كالنسخ ولم يستو البعض والكل في الاستثناء بالاتفاق ، فعرفنا أنه ليس بمعارضة .

وذكر في شرح^(١) المنار للمصنف : وفائدة الخلاف تظهر في قول الرجل لفلان على ألف درهم إلا ثوبا ، فإن الاستثناء صحيح عنده ،^(٢) ويسقط من الألف قدر قيمة الثوب ، وهذا لا يكون إلا بطريق المعارضة ، فيكون المعنى : لا ثوب له عليه ، إذ لو كان بطريق التكلم بالباقي ينبغي أن يلزم الألف كاملا ، لأنه لا يمكن استخراج الثوب من صدر الكلام ، فيكون عبارة عما رواء المستثنى فظهر أن الطريق فيها المعارضة .

ولقائل أن يقول : إن صحة الاستثناء في هذه المسألة ليست مبنية على أن الاستثناء معارضة ، بل هي مبنية على أن الاستثناء المتصل حقيقة والمنقطع

(١) وهو المسمى بكشف الأسرار للنسفي . انظره (٢ / ١٢٩) والعبارة منقولة منه

بتصرف .

(٢) أي عند الإمام الشافعي - رحمه الله - .

مجاز^(١) ، فمهما أمكن حمله على الحقيقة ، وجب حمله عليها
إذ الأصل / ^(٢) في الكلام الحقيقة ، ومعلوم أنه لا بد في المتصل من المجانسة
فوجب صرف الاستثناء إلى القيمة لتثبت المجانسة ويتحقق الاستخراج .

ألا يرى أنه لا يمكن معارضة إلا بهذا الطريق إذ لا بد لها من إتحاد المحل
وإذا وجب رد الثوب إلى القيمة لصحة الاستثناء لا ضرورة في جعله معارضة،
بل يجعل عبارة عما وراء المستثنى ، فثبت أن هذه المسألة لا تدل على كون
الاستثناء معارضة عنده .

وعندنا هذا استثناء / ^(٣) منقطع فجعل نفيا مبتدأ ، ونفيه لا يؤثر في
الالف .

وذكر في الميزان : لا نص عن الشافعي أن عمل الاستثناء بطريق المعارضة
ولكن مشائخنا استدلوا على الخلاف بمسائل . ^(٤)

(١) قلت : لا خلاف بين العلماء في أن الاستثناء المتصل حقيقة .

ولكنهم اختلفوا في الاستثناء المنقطع هل حقيقة أو مجاز ؟

فذهب الجمهور إلى أن الاستثناء المنقطع مجاز وليس حقيقة - وهو المختار عندهم .

وقيل : إنه حقيقة وليس مجاز . وقيل : بالوقف .

انظر : (أصول السرخصي ٢ / ٤٢ ، والتوضيح على التنقيح مع حاشية التلويح ص
٤٩٨ ، ٥٠٨ ، وفواتح الرحموت ١ / ٣١٦ ، وتيسير التحرير ١ / ٢٨٤ ،
والمستصفى ٢ / ١٦٩ - ١٧٠ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٣ ، والمعتمد ١ / ٢٦٢ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ٢٤١ ، والتبصرة ص ١٦٥ - ١٦٧ ، والاستغناء في
الاستثناء ص ٤١٥ فما بعدها ، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي
ص ٣٩١) .

(٢) ق ١٤٨ / ب من ب .

(٣) ق ١٣٤ / أ من ح .

(٤) انظر : (الميزان ص ٣١٧) وهذا نصه :

==

وهو نوعان : متصل وهو الأصل ، ومنفصل وهو ما لا يصح استخراج الصدر .

ولكن الصحيح أنه لا خلاف بين أهل الديانة : أنه بطريق البيان لا بطريق المعارضة ، لأنه خلاف إجماع أهل اللغة ، فإنهم قالوا : إنه استخراج بعض ما تكلم به . وفي الحقيقة لا يظهر^(١) أثر الخلاف في المسائل .

قوله : وهو نوعان .. أى ما يطلق عليه لفظ الاستثناء نوعان : متصل وهو الأصل أى الحقيقة ، وتفسيره ما ذكرنا^(٢) .

== « وعلى قول الشافعى بطريق المعارضة . ولا نص عن الشافعى - رحمه الله - ولكن استدلووا بمسائل تدل على ذلك »

(١) هذا ما يؤيده كلام الإمام النسفى حيث قال : « ... فالحاصل أن قدر المستثنى لا يثبت فيه حكم الصدر بالإجماع إلا أن عندنا إنما لا يثبت لعدم النص الموجب فى حقه ، كان صدر الكلام انتهى عند الاستثناء .. »
وعنده لا يثبت لمعارضة نص الاستثناء نص المستثنى منه ، فصدر الكلام يوجب والاستثناء ينفيه ، فتعارضاً ، فتساقطاً ، فلم يثبت الحكم .
(كشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٢٣) .

(٢) من أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه نحو : قام القوم إلا ريذا وأما المنقطع فما لم يكن المستثنى من جنس المستثنى منه نحو : قام القوم إلا حماراً .
والإمام القرافى بعد أن رد على هذين الحدين اللذين يذكرهما الأصوليون وأكثر النحاة قال : « فالصحيح أن أقول : حد الاستثناء المتصل أن تحكم على جنس ما حكمت به أولاً بنقيض ما حكمت به أولاً . فمتى انخرم أحد هذين القيدين كان منقطعاً ، فيكون حد المنقطع : أن تحكم على غير جنس ما حكمت عليه أولاً ، أو بغير نقيض ما حكمت به أولاً . فيتحقق على هذا التقدير أن المنقطع نقيض المتصل وأن المتصل يجرى مجزئ المركب ، ونفى ذلك التركيب بأى جزء به كان هو المنقطع . ==

فجعل مبتدأ ، قال الله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُو لى إِلَّا رب العالمين ﴾ أى لكن رب العالمين .

ومنفصل ويسمى منقطعا وهو ما لا يصلح استخراجا من صدر الكلام بأن لا يكون المستثنى من جنس الاول كقولك : جاءنى القوم إلا حمارا .
قوله : فجعل مبتدأ .. أى بمنزلة كلام مبتدأ حكمه - بخلاف حكم الاول- يعمل بنفسه لا تعلق له بأول الكلام إلا من حيث الصورة .

ونظير قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُو لى إِلَّا رب العالمين ﴾ وأول الآية : ﴿ قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدو لى إِلَّا رب العالمين ﴾^(١) . أى : كل ما عبدتموه أنتم وعبداه آباؤكم الأقدمون ، وهم الذين

== وتحرير ذلك بالمثال ، إنا إذا قلنا : قام القوم إلا زيدا - فزيد من جنس القوم وحكمت أولا بالقيام ، وعلى زيد بعدم القيام وهو نقيض القيام ، فهذا متصل .
وإذا قلنا : قام القوم إلا فرسا - فالحكم وإن وقع بالنقيض على الفرس ، الذى هو عدم القيام ، لكن الفرس ليس من جنس القوم ، فكان منقطعا .
وإذا قلنا : قام القوم إلا زيدا مسافر - كان منقطعا أيضا ، لأنك حكمت على زيد الذى هو من جنس القوم بغير النقيض الذى هو عدم القيام ، بل بحكم آخر الذى هو السفر ، فحصل الانقطاع للحكم بغير النقيض الذى هو السفر ، لا للحكم بغير الجنس .

(الاستغناء فى الاستثناء ص ٢٩٦) .

وقال الإسنى أيضا : « واعلم : أن بعضهم يفسر المنقطع بكونه من غير جنس المستثنى منه وهو فاسد ، كما نبه عليه ابن مالك وغيره لأن قول القائل : جاء بنوك إلا بنى زيد ، منقطع مع أنه من جنس الأول) .

(التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول ص ٣٩٢) .

(١) سورة الشعراء / ٧٥ - ٧٧

ماتوا فى سالف الدهر على الكفر ، فإنى أعاديهم وأجتنب عبادتهم وتعظيمهم
إلا رب العالمين ، فإنى أعبد وأعظمه .

والعدو يقع على الجمع^(١) ، لأن ضرر العدو وإن كان واحدا ، (فكثير)^(٢) ،
كأنه قال : لكن رب العالمين الذى من صفته كيت وكيت ، فيكون الاستثناء
منقطعا . (٣)

وقال الزجاج^(٤) يجوز أن يكون القوم عبدوا الأصنام مع الله تعالى فقال :

(١) قال الإمام ابن جرير الطبرى : « والعدو بمعنى الجمع ، ووحد ، لأنه أخرج مخرج
المصدر مثل القعود والجلوس »

ومعنى الكلام : أفرأيت كل معبود لكم ولآبائكم فإنى منه برىء لا أعبد إلا رب
العالمين . (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٩ / ٨٤) .

(٢) فى ب (لكثير) .

(٣) أى من ضمير (أنهم) ، وبه قال جماعة منهم الفراء ، واختاره الزمخشري .

وقال الزجاج : هو استثناء متصل من ذلك الضمير العائد على (ما تعبدون) ويعتبر
شموله لله - عز وجل - وفى آبائهم الأقدمون من عبد الله جل وعلا من غير
شك .

أو يقال : إن المخاطبين كانوا مشركين وهم يعبدون الله تعالى والأصنام ، وتخصيص
الأصنام هنا بالذكر للرد ، لا لأن عبادتهم مقصورة عليها ، ولو سلم أنه لذلك ،
فهو باعتبار دوام العكوف ، وذلك لا ينافى عبادتهم إياه عز وجل أحيانا .

انظر: توضيح هذه الآيات فى : (تفسير البغوى المسمى معالم التنزيل ٣ / ٣٨٩ ،
وروح المعانى ١٩ / ٩٤ - ٩٥ ، وتفسير الخازن المسمى لباب التأويل فى معانى
التنزيل ٥ / ١١٩ - ١٢٠ ، والتفسير الكبير ٢٤ / ١٢٤ - ١٤٣ ، وفتح القدير
للشوكانى ٥ / ١٠٤ - ١٠٥ ط مصطفى البابى الحلبي بمصر ، ومعانى القرآن للفراء
٢ / ٢٨١ ، والكشاف ٣ / ١١٧) .

(٤) وهو : إبراهيم بن السرى بن سهل ، أبو إسحاق الزجاج ، كان من أهل الفضل
والدين ، حسن الاعتقاد ، جميل المذهب ، كان يخرط الزجاج ، ثم مال إلى ==

والاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض ينصرف إلى
الجميع كالشرط عند الشافعي - رحمه الله - .

وعندنا إلى ما يليه ، بخلاف الشرط ، لأنه مبدل .

جميع (ما)^(١) عبدتم عدو / ^(٢) لى إلا رب العالمين ، لأنهم سوا آلهم
بالله تعالى ، فأعلمهم أنه قد تبرأ مما تعبدون إلا الله عز وجل ، فإنه لم يتبرأ
عن عبادته وهذا قول مقاتل ، فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً .^(٣)
قوله : والاستثناء متى يعقب كلمات ...^(٤)

= النحو ، فلزم المبرد وأخذ عنه العلم كما أخذ عن ثعلب ، وعنه على بن عبد الله بن
المغيرة الجوهري . من تصانيفه : معانى القرآن ، والاشتقاق ، والنوادر وغيرها .
توفى ببغداد سنة (٣١١ هـ) .

انظر : (البداية والنهاية ١١ / ١٤٨ ، وتاريخ بغداد ٦ / ٨٩ ، ومعجم الأدباء ١ /
٤٧ ، والنجوم الزاهرة ٣ / ٢٠٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣١١) .

(١) فى ح (من) .

(٢) فى ١٤٩ / أ من ب .

(٣) راجع : (الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١١٠ ، وتفسير أبى السعود ٦ / ٢٤٨) .

(٤) انظر هذه المسألة فى : (المستصفى ٢ / ١٧٤ ، فما بعدها ، والأحكام للآمدى ٢ /

٤٣٨ فما بعدها ، والمنهاج للبيضاوى بشرحيه ٢ / ١٠٤ فما بعدها ، وشرح
الجلال مع حاشية المطار عليه ٢ / ٥١ فما بعدها ، وتخريج الفروع على الأصول
ص ٣٧٩ فما بعدها ، والمسودة ص ١٤١ - ١٤٢ ، وأثر الاختلاف فى القواعد
الأصولية ص ٢٣٥ فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ١ / ٤٧ ، وأصول السرخسى
٢ / ٤٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٢٩ ، وتيسير التحرير ١ / ٣٠٢ ،
والتلويح والتوضيح ص ٥١٠ وشرح تنقيح الفصول ص ٢٤٩ ، والبرهان ١ /
٣٨٨ ، وإرشاد الفحول ص ١٥٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٣٢ ، والاستغناء ==

أو بيان ضرورة هو نوع بيان يقع بما لم يوضع له هو إما أن يكون في حكم المنطوق كقوله تعالى : ﴿ وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ أو ثبت بدلالة .

أى : جملا معطوفة بعضها على البعض ، ينصرف الاستثناء إلى جميع ما تقدم ذكره عند الشافعى - رحمه الله - بناء على أصله أنه معارض مانع للحكم كالشرط .

ثم الشرط ينصرف إلى جميع ما سبق ، حتى يتعلق الكل به كما لو قال : (عبده) ^(١) حر ، وامرأته طالق ، وعليه حج إن دخلت هذه الدار ، أو قال فى آخره إن شاء الله ، فكنا الاستثناء .

وعندنا ينصرف إلى ما يليه ، لأن الأصل عدم اعتبار الاستثناء ، لأنه يخرج أصل الكلام من أى يكون عاملا فى جميعه .

وإنما وجب رجوع الاستثناء إلى ما قبله ليصح ضرورة عدم استقلاله بنفسه ، وقد اندفعت الضرورة بصرفه / ^(٢) إلى الأخير ، فلا حاجة إلى صرفه إلى غيرها ، لأن ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها ، بخلاف الشرط لأنه مبدل ولا يخرج به أصل الكلام من أن يكون عاملا ، وإنما يتبدل به الحكم ، لأن مقتضى قوله : أنت حر يزول والعق فى محله ، وبذكر الشرط يتبدل ذلك ، لأنه تبين أنه ليس بعلة للحكم قبل الشرط ، ولأنه ليس بإيجاب للعق ، بل هو يمين ، ومحله الذمة ، ومطلق العطف يقتضى الاشتراك ، فلهذا أثبتنا حكم التبديل فى الشرط فى جميع ما سبق ذكره .

قوله : أو بيان ضرورة ...

== فى الاستثناء ص ٥٦٠ فما بعدها ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٦٣ .

(١) فى ب (عبده) بلا هاء الضمير ، وهو خطأ .

(٢) ق ١٣٤ / ب من ح .

حال المتكلم كسكوت صاحب الشرع عند أمر يعاينيه عن التغير

هذا عطف على أول الكلام وهو قوله : إما بيان تقرير أو كذا ، أو كذا بيان الضرورة .

وهو البيان الذى يقع بسبب الضرورة بما لم يوضع للبيان ، إذ الموضوع للبيان هو النطق ، وهذا يقع بالسكوت الذى هو ضده .

وهو القسم الرابع من أقسام البيان وهو على أربعة أوجه :

منها : ما هو فى حكم المنطوق أى : النطق يدل على السكوت ، (فكانه)^(١) بمنزلة المنطوق نحو قوله تعالى : ﴿ فلإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾^(٢) .

صدر الكلام^(٣) أوجب الشركة مطلقة ، حيث أضيف الميراث إليهما من غير بيان نصيب كل واحد ، ثم تخصيص الأم /^(٤) بالثلث (بيان)^(٥) لنصيب^(٦)

(١) فى ب (فكان) .

(٢) سورة النساء / ١١ .

(٣) وهو قوله تعالى : ﴿ وورثه أبواه ﴾ .

(٤) ق ١٤٩ / ب من ب .

(٥) فى ب (بيانا) وهو خطأ .

(٦) وهو استحقاق الباقي ، لأنه لو لم يكن للأب ، لبقى نصيبه مجهولا ، وهو مخالف لسوق الكلام ، إذ هو مسوق لبيان نصيب الأبوين ، فيكون الباقي للأب ثابتا بالجموع من إثبات الشركة بين الأبوين ، وبيان نصيب الأم والسكوت عن نصيب الأب ، إذ هو فى قوة أن يقال : فلأمه الثلث ولأبيه ما بقى ، لأن إثبات الشركة - على وجه الاختصاص بالشريكين وتعين نصيب أحدهما ، تعيين لنصيب الآخر بالضرورة .

ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٧٠٣ - ٧٠٤) .

أو يثبت ضرورة دفع الغرور كسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى .

الاب يصدر الكلام الموجب للشركة لا بمحض السكوت ، إذ لو بين نصيب الأم من غير إثبات الشركة لم يعرف نصيب الأب بالسكوت بوجه .

ومنها : ما ثبت بدلالة حال المتكلم وهو مجاز - أى : بدلالة حال الساكت الشاهد ، وكأنه لما جعل سكوته بمنزلة الكلام سمى نفسه متكلمًا ، وذلك مثل سكوت صاحب الشرع عند أمر يعانيه من قول أو فعل ولم يسبقه تحريم عن التغير ، يدل على (حقيقة)^(١) ذلك الأمر ، مثل ما شاهد من بياعات ومعاملات ، كان الناس يتعاملونها ، ومآكل ومشارب كانوا يستديمون مباشرتها ، فأقرهم عليها ولم ينكرها ، فدل أن جميعها مباح إذ لا يجوز من النبى - ﷺ - أن يقر الناس على محذور ، فإنه تعالى وصفه^(٢) بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قوله - ﷺ - : « الساكت عن الحق شيطان أخرس » .^(٣)

وكذلك سكوت الصحابة - رضى الله عنهم - عن بيان قيمة الخدمة للمستحق على المغرور دليل على نفيه بدلالة حالهم ، لأن الموضع موضع

(١) فى ب (حقيقة) وهو غير سليم .

(٢) وذلك فى قوله عز وجل : ﴿ الذين يتبعون الرسول النبى الامى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ... ﴾ الآية سورة الاعراف / ١٥٧ .

(٣) لم أجد هذا الحديث فى كتب السنة بعد البحث عنه ، وقد أورده بعض الأصوليين فى كتبهم ، ونسبه صاحب حاشية قمر الأقطار إلى على قارى . (قمر الأقطار ص ٢١٩) .

الحاجة إلى البيان .

والمغرور : من يطاء امرأة معتمدا على ملك يمين أو نكاح على ظن أنها حرة فتلد منه ، ثم تستحق ، فسكوت الصحابة حين أبقت أمة ، وأتت بعض القبائل فتزوجها / (١) رجل من بنى عذرة (٢) فولدت أولادا ثم جاء مولاهما فرفع ذلك إلى عمر - رضى الله عنه - فقضى بها لمولاهما وقضى على الأب أن يفدى للأولاد . (٣)

وكان ذلك بمحض من الصحابة فسكتوا عن ضمان منافعها ، ومنفعة ولد المغرور يحل ذلك محل الإجماع على أن المنافع لا تضمن بالإتلاف المجرد بدون العقد وشبهته بدلالة حالهم ، والموضع موضع الحاجة ، لأن المستحق جاء طالبا حكم الحادثة ، وهو جاهل بما هو واجب له ، كذا قال شمس الأئمة . (٤)

ومنها : ما ثبت ضرورة دفع الغرور عن الناس ، كسكوت المولى حين يرى عبده يبيع ويشترى ، فإنه يجعل إذنا له فى التجارة عندنا ، لأنه لو لم يجعل سكوته إذنا ، أدى إلى الضرر والغرور بالناس ، ودفعهما واجب لقوله

(١) ق ١٣٥ / ١ من ح .

(٢) وهم : بنو عذرة بن سعد بن هذيم بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحافى بن قضاة ، وكانوا ثلاثة : عامر ، وكبير ، ورفاعة .

ودار بنى عذرة بالاندلس : دلالة بكورة البسيرة .

انظر : (جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، والقبائل العربية

- بالاندلس للدكتور / مصطفى أبو ضيف أحمد ص ٤٤٧) .

(٣) أى : أن يفدى أولاده : الغلام بقيمة الغلام ، والجارية بقيمة الجارية .

(الكشف للبخارى ٣ / ١٥٠) .

(٤) راجع أصوله (٢ / ٥٠ - ٥١) .

أو ثبت ضرورة طول الكلام كقوله : له على مائة ودرهم .
بخلاف قوله : له على مائة وثوب .

- عنه - « لا ضرر ولا إضرار في الإسلام » ^(١) وقوله - عنه - : « من غشنا ^(٢) / فليس منا » ^(٣) ، وذلك ، لأن الناس يعاملون العبد ولا يمتنعون من ذلك عند حضور المولى إذا كان ساكتا ، فإذا لحقه ديون (يقول) ^(٤) المولى : كان عبدي محجورا ، يتأخر الديون إلى وقت عتقه ولا يدرى هل يعتق أم لا ؟ فيتوى ^(٥) حقهم ويلحقهم فيه من الضرر ما لا يخفى ويصير المولى غارا ، فلدفع ذلك جعلنا سكوته إذا ناله في التجارة .

وعند الشافعي رحمه الله - : لا يكون إذنا ، لأن سكوته يحتمل ، قد يكون للرضا بتصرفه ، وقد يكون لفرط الغيظ وقلة الالتفات إلى تصرفه لعلمه أنه محجور شرعا والمحتمل لا يكون حجة ^(٦) .

ولكننا رجحنا جانب الرضا بدليل العرف ، لأن العادة أن من لا يرضى بتصرف عبده يظهر النهي إذا رآه يتصرف ويؤدبه على ذلك لدفع الضرر عن

(١) تقدم تخريجه في ص ٧٦٣ .

(٢) ق ١٥٠ / ١ من ب .

(٣) رواه : (مسلم ٩٩ / ١ ، وأبو داود ٧٣٢ / ٣ ، والترمذي ٥٩٧ / ٣ ، وابن ماجه

٧٤٩ / ٢ ، والدارمي ٢٤٨ / ٢ ، وأحمد في مسنده ٤٦٦ / ٣ .

ولفظ مسلم : (من حمل علينا السلاح فليس منا ، ومن غشنا فليس منا) .

(٤) في ح (ثم يقول) بزيادة (ثم) .

(٥) من توى يتوى كصدى يصدى : بمعنى هلك .

(مختار الصحاح ص ٨٠) .

(٦) انظر : (المهذب للشيرازي ١ / ٥١١) .

الناس . وكذلك سكوت الشفيع عن طلب الشفعة ^(١) بعد العلم بالبيع جعل ردا للشفعة لدفع الغرور عن المشتري .

ومنها ما ثبت ضرورة طول الكلام وكثرته كقوله : لفلان على مائة ودرهم ^(٢) ، أو مائة ودينار ، أو مائة وقفيز خنطة ، أن العطف جعل بيانا للمائة أنها من جنس المعطوف عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - يلزمه المعطوف ، والقول قوله فى بيان المائة ، لأنها مجملة والعطف لم يوضع للتفسير لغة ، إذ من شرط صحة العطف المغايرة ومن شرط صحة التفسير أن يكون عين المفسر ، فكيف يصلح العطف مفسرا ، وإذا لم يصح مفسرا ، بقيت المائة مجملة ، فيكون القول له فى بيانها كما فى قوله : مائة وثوب ، أو مائة وشاة ، أو مائة وعبد بخلاف قوله : مائة وثلاثة دراهم ، لأنه عطف أحد المبهمين على الآخر ، ثم فسره بالدراهم ^(٣) / فينصرف التفسير إليهما ^(٤) لحاجتهما إلى التفسير كما وقال : مائة

(١) وهى لغة : الضم ، ومنه الشفع فى الصلاة ، وهو ضم ركعة إلى أخرى والشفع : الزوج الذى هو ضد الفرد ، والشفيع لانضمام رأيه إلى رأى المشرع له فى طلب النجاح .

واصطلاحا : ضم المشتراة إلى عقار الشفيع . وإنما سميت بها ، لما فيها من ضم ملك البائع إلى ملك المشتري .

وعرفها ابن قدامة المقدسى بقوله : (وهى استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقلة عنه من يد من انتقلت إليه) .

انظر : (الهداية ٢ / ٣٨٧ ، والمهذب ١ / ٤٩٤ ، والاختيار لتعليل المختار ٢ / ٤٢ ، والمغنى ٥ / ٣٠٧) .

(٢) راجع هذه المسألة فى : (الهداية ٢ / ٢٣٢ ، والمهذب ٢ / ٤٤٦) .

(٣) ق ١٣٥ / ب من ح .

(٤) ويلزمه مائة وثلاثة دراهم ، وهذا أحد الوجهين فى مذهب الإمام الشافعى رحمه الله - والوجه الآخر : أنه يلزمه ثلاثة دراهم فقط ، ويرجع فى تفسير المائة إليه كما =

وثلاثة أثواب.

وجه لنا : وهو الاستحسان أن قوله : ودرهم ونحوه ، يجعل بيانا عادة ودلالة ، لأن حذف تفسير المعطوف عليه متعارف إذا كان فى المعطوف دليل عليه ضرورة طول الكلام ، فإنهم يقولون : مائة وعشرة دراهم ، يريدون بذلك أن الكل دراهم طلبا للإيجاز عند طول الكلام فيما يكثر استعماله وذلك عند كثرة الوجوب بكثرة أسبابه ، (وهذا)^(١) فيما يثبت فى الذمة فى عامة المعاملات كالمكيل / ^(٢) والموزون ، بخلاف الثوب ونحوه فإنه لا يثبت فى الذمة إلا سلما ، فلا يكثر وجوبها ، فلا يتحقق الضرورة فيبقى على الأصل .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - فى قوله : على مائة وثوب ، أو مائة وشاة ، أنه يجعل بيانا ، بخلاف قوله : مائة وعبد .

والفرق : أن ما يقسم كالثوب والشاة من هذا القبيل كالمكيل ، فيمكن أن يجعل المفسر فيه تفسير للمبهم ، بخلاف العبد فإنه لا يحتمل القسمة ، فلا يتحقق فيه معنى الاتحاد ، فلا يكون بيانا .

وهذا الفرق مشكل ، فإن الرقيق يحتمل القسمة عنده^(٣) كالثياب ، فينبغى أن يساوى العبد الثوب فى كونه بيانا للمائة بالعطف .

وقيل : قولهما فى الرقيق محمول على ما إذا كان رأى المتقاسمين ذلك ، فيقسم القاضى بناء على رأيهما ، فلا يكون هذا قسمة بل يكون بيعا .

== فى قوله : لفلان على مائة ودرهم .

انظر : (المهذب ٢ / ٤٤٦) .

(١) فى ب (هنا) .

(٢) ق ١٥٠ / ب من ب .

(٣) أى : عند أبي يوسف .

أو بيان تبديل وهو النسخ .

وقيل : هذا رواية عن أبى يوسف - رحمه الله - كذا فى الجامع ^(١)
الحسامى ولكنه مخالف لرواية الهداية والمبسوط . ^(٢)
وجه الحصر ^(٣) : أن البيان لا يخلو : إما أن يكون ثابتا ضرورة كثرة الكلام
أو لا .

والأول هو الوجه الرابع . والثانى إما أن يكون ضرورة دفع الغرور أولا
والأول هو الثالث . والثانى لا يخلو إما أن يكون فى حكم المنطوق أولا
والأول هو الأول ، والثانى هو الثانى كذا قيل .

قوله : أو بيان تبديل إلى آخره ...

قيل : النسخ لغة : الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل أى أزالته
ورفعته . ^(٤)

وقيل : معناه : النقل ^(٥) وهو تحويل الشيء من مكان إلى مكان أو حالة إلى

(١) لم أعثر على هذا الكتاب .

(٢) راجع : (الهداية ٢ / ٢٣٢ ، والمبسوط ١٨ / ٩٩ - ١٠٠) .

(٣) قلت : كان من الأفضل ذكر وجه الحصر عند بداية تقييم الشارح - رحمه الله -
القسم الرابع من أقسام البيان إلى أربعة أوجه كما هو المتبع غالبا ، إلا أن المشائخ
الكرام - رحمهم الله - لا يلتفتون إلى مثل هذه الأمور البسيطة والشكلية .

(٤) وفى القاموس المحيط ١ / ٢٨١ : « نسخه - كمنعه - أزاله وغيره وأبطله وأقام شيئا
مقامه ، والشيء مسخه . »

(٥) قال الفيومى : « نسخت الكتاب نسخا من باب : نفع : نقلته ، وانتسخته كذلك قال
ابن فارس : وكل شيء خلف شيئا فقد انتسخه ، فيقال : انتسخت الشمس الظل
والشيب الشباب - أى أزاله » .
==

حالة مع بقاءه فى نفسه، ومنه تناسخ^(١) الموارث لانتقالها من قوم إلى قوم .
ثم قيل : هو مشترك بين المعنيين ، لأن الأصل فى الإطلاق الحقيقة .
وقيل : حقيقة فى الإرالة مجاز فى الآخر . وقيل : على العكس .^(٢)
والأولى أن يكون فى الشرع بمعنى الإرالة ، لأن نقل / ^(٣) حكم النسخ
إلى ناسخه لم يتصور . وفى الشريعة : هو رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى
متأخر .^(٤)

== (المصباح المنير ٢ / ٦٠٢ - ٦٠٣ .)

(١) وهو : أن يموت ورثة بعد ورثة وأصل الميراث قائم لم يقسم .
(المصباح ١ / ٤٣٣) .

(٢) انظر : (شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٢٥ - ٥٢٦ ، وأصول السرخى ٢ / ٥٣ -
٥٤) .

ومن قال بالاشتراك هو القاضى أبو بكر الباقلانى ومن تابعه كالغزالى ومن القائلين
على أن النسخ حقيقة فى الإرالة مجاز فى النقل أبو الحسين البصرى وغيره ، والقائل
بالعكس هو القفال من أصحاب الشافعى - رحمه الله - .

انظر : (الأحكام للآمدى ٣ / ١٤٧ ، ومناهج العقول ٢ / ١٦١) .

(٣) ق ١٣٦ / ١ من ح .

(٤) انظر : تعريف النسخ شرعاً فى : (التلويح والتوضيح ص ٥١١ ، وكشف الأسرار
للنفى ٢ / ١٣٩ ، وأصول السرخى ٢ / ٥٤ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ /
١٥٥ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣٠ ، والأحكام للآمدى ٣ / ١٥٠ ، فما بعدها ،
والحصول ج ١ ق ٤٢٣ ، والمستصفى ١ / ١٠٧ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٥٣ ،
ومنهاج الوصول بشرحيه ٢ / ١٦١ ، فما بعدها ، وشرح القاضى العضد ٢ / ١٨٥ ،
وروضة الناظر ص ٦٩ ، والبرهان ٢ / ١٢٩٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠١ ،
وميزان الأصول ص ٦٩٨ ، فما بعدها ، والآيات البيئات ٣ / ١٢٩ ، وإرشاد الفحول
ص ١٨٤) .

وهو بيان لمدة الحكم المطلق الذى كان معلوما عند الله تعالى إلا أنه أطلقه ،
فصار ظاهره البقاء فى حق البشر ، فكان تبديلا فى حقنا ، بيانا محضا فى حق
صاحب الشرع ، وهو جائز عندنا بالنص ، خلافا لليهود - لعنهم الله تعالى - .

فقيد بالشرعى احترازا عن العقلى ، لأن رفع الأحكام العقلية الثابتة قبل
الشرع التى يعبر عنها بالمباح بحكم الأصل ، بدليل شرعى متأخر لا يسمى
نسخا / ^(١) بالإجماع .

وقيد بدليل شرعى احترازا عن رفعه بالموت .

وبقوله : متأخر احترازا عن التقييد بالغاية والاستثناء ، فإن ذلك لا يسمى
نسخا .

وقيل : هو بيان انتهاء الحكم الشرعى المطلق الذى فى تقدير أوهامنا
استمراره لولاه بطريق التراخى ، ويخرج عنه المؤقت ، لأنه ليس فى أوهامنا
استمراره والتخصيص على قول من جوزه متراخيا ، لأنه بيان أنه غير مراد من
الأصل إليه أشير فى الميزان . ^(٢)

وهو فى حق صاحب الشرع بيان محض لانتهاء الحكم الشرعى الأول
لارفعه لأنه معلوم عند الله تعالى أنه يتهى فى وقت كذا إلا أنه أطلقه فصار
ظاهره البقاء فى حقنا ، فكان تبديلا بالنسبة إلى ظاهر الاستمرار الذى فى
حقنا ، فيكون تبديلا ورفعا فى حقنا .

(١) ق ١٥١ / أ من ب .

(٢) راجعه فى ص (٩٧٦) .

ثم إنه جائز عقلا وواقع شرعا^(١) خلافا لليهود^(٢) - لعنهم الله - فمن اليهود من رده عقلا ، ومنهم من^(٣) رده توقيفا .^(٤)

احتج من رده عقلا : بأن الامر يدل على حسن المأمور به ، والنهي على قبح المنهى عنه والنسخ يدل على ضده ، وفى ذلك (ما)^(٥) يوجب البداء

(١) لم يخالف فى ذلك أحد من المسلمين سوى أبى مسلم الأصفهاني ، فإنه قال : بمنع شرعا ، وجوره عقلا .

انظر : (الأحكام للأمدى ٣ / ١٦٧ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٥) .
وقال الشوكاني : « وإذا صح هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة المحمدية جهلا فظيما » .

(٢) وهم : أمة موسى - عليه السلام - وكتابهم التوراة . هذا ما قاله الشهرستاني فى : (الملل والنحل ١ / ٢١٠) .

وقال شيخنا : عبد القادر شيبه الحمد - حفظه الله - :
« واليهود : هم الزاعمون بأنهم أتباع موسى - عليه السلام - ولم نجد فى كتاب الله ولا فى سنة رسوله - ﷺ - إطلاق اليهود على سبيل المدح ، على أننا لا نستطيع أن نحدد بالضبط التاريخ الذى أطلقت فيه هذه الكلمة على هذه الطائفة من الناس ونحن نجزم بأنها لم تعرف فى عهد موسى - عليه السلام - وإنما كانوا يعرفون فى عهده - عليه السلام - بنى إسرائيل ، ويطلق عليهم كذلك قوم موسى كما يطلق على أهل الكتاب » (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ١٥ - ١٦) .

(٣) وهم الشمعونية منهم .

(٤) أى : سمعا ، وهم العنانية منهم . ولهم فى ذلك فرقة ثالثة قالت : بجواز النسخ عقلا ووقوعه شرعا ، واعترفت بنبوة محمد - ﷺ - لكن إلى العرب خاصة لا إلى الأمم كافة . انظر : (الأحكام للأمدى ٣ / ١٦٥ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٦٧ ، والميزان للسمرقندى ص ٧٠٢ - ٧٠٣ ، وص ٧٢٨ من هذا الكتاب) .

(٥) ساقطة من ب .

والجهل^(١) بعواقب الأمور - تعالى الله عن ذلك - (٢).

وجوابه : إن الفعل قد يكون مصلحة في وقت دون وقت كشرب الأدوية فلا يلزم البداء والجهل .

واحتج من رده سمعا أى نصا بما روى عن موسى - عليه السلام - أنه قال :
(تمسكوا بالسبت - أى : بالعبادة فيه - ما دامت السموات والأرض) (٣) وبما
زعموا أنه نقل بطريق التواتر عنه أنه قال : (شريعتى لا تنسخ) وأنه قال :
(أنا خاتم النبيين) (٤) وإذا ثبت ذلك لم يجوز نسخ شريعته ولم تجز الرسالة
بعده .

(١) والفرق بين البداء والجهل هو :

أن البداء : ظهور الشيء بعد أن لم يكن ، والجهل : اعتقاد الشيء على خلاف ما
هو عليه .

وقيل : البداء ظهور الامر بعد خفائه ، والجهل عدم معرفة الشيء .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ٤٣ ، ٨٠ ، وكشاف اصطلاحات الظنون
للتهانوى ١ / ٣٦٢ ، وقواطع الأدلة للسمعاني ق ١٤١ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) .

(٢) انظر : (الملل والنحل ١ / ٢١١) .

(٣) قلت : ورد ذلك فى التوراة بالفاظ متعددة منها : (احفظ يوم السبت لقدس) .
ومنها : (بارك الله يوم السبت و قدسه) .

ومنها : (ولتحفظوا السبت إنها قدس لكم) . ومنها : (وليحفظوا بنو إسرائيل
السبت لامثال فرض السبت لأجيالهم عهد الدهر) .

انظر : (التوراة السامرية - الإصحاح ٢٠ ص ١٤٥ ، والإصحاح ٣١ ص ١٦٣ من
سفر الخروج ، والإصحاح ٥ ص ٢٩٨ من سفر التثنية) .

(٤) قلت : فقد راجعت التوراة السامرية الموجودة فى المكتبة العامة فى الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة- من أولها إلى آخرها ، فلم أجده فيه هذا النص ، ولا الذى
قبله : (شريعتى لا تنسخ) بل وجدت فيه ما يدل على عكس ذلك من عدم تأييد ==

وجوابه : أنه ثبت بكتاب الله تعالى تحريفهم ما فى التوراة بالزيادة والنقصان ، فلم يبق نقلهم اليوم حجة ، ولهذا لم يجب الإيمان بالتوراة فى أيديهم بل التى أنزلت على موسى - عليه السلام - .

ولأن التواتر لم يوجد فى نقل التوراة ، فإنه لم يبق من اليهود عدد التواتر فى زمن يختصر^(١) ، فإنهم وافقوا أصحاب التواريخ أنه لما استولى على بنى إسرائيل قتل رجالهم وسبى ذراريهم إلى أرض بابل ، وأحرق أسفار التوراة حتى لم يبق فيهم من يحفظ التوراة ، وزعموا أن الله تعالى / ^(٢) ألهم عزيزا التوراة بعد خلاصه / ^(٣) .

== شريعة موسى عليه السلام - ومن أنه ليس خاتم النبيين ، فإنه أشار - عليه السلام - فى سفر الخروج والثنية إلى مجيء نبي مثله ينسخ شريعته ولا بد أن يكون هذا النبي من نسل إسماعيل - عليه السلام - لثبوت بركة نسله حيث قال : « قال لى الرب : قد أحسنوا فيما تكلموا ، أقيم لهم نبيا من وسط إخوتهم مثلك ، وأجعل كلامى فى فمه ، فيكلمهم بكل ما أوصيه به ، ويكون الإنسان الذى لا يسمع لكلامي الذى يتكلم به باسمى أنا أطلبه . . »

انظر : (التوراة السامرية - سفر الخروج الإصحاح ٢٠ آية ٢١ ص ١٤٦ وسفر الثنية الإصحاح ١٨ آية ١٨ - ١٩ ، ص ٣١٧) .

فعلم أن ما نقلوه من تأييد شريعته - عليه السلام - وأنه خاتم النبيين افتراء ظاهر وبهتان مبين على نبيهم موسى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - وهو برىء منه .

(١) وهو : من أشهر ملوك الكلدانيين ، ويقال له : (بنوخذ نصر) حكم ما بين سنة (٦٠٤ - ٥٦١) قبل الميلاد ، وهو الذى نفى اليهود إلى بابل ، بعد أن دمر (أورشليم) سنة (٥٨٦) قبل الميلاد ، وهو الذى قام ببناء (الجنائن المعلقة) التى اعتبرت إحدى عجائب الدنيا السبعة .

انظر : (العصور القديمة ترجمة داود قريان ، العرب واليهود فى التاريخ ص ٩٣ ، ص ٥٠٠ للدكتور أحمد سوسة) .

(٢) ق ١٥١ / ب من ب .

(٣) ق ١٣٦ / ب من ح .

من أسر بختنصر . (١)

وقد روى أحبارهم أن عزيرا - عليه السلام - كتب ذلك في آخر عمره ودفعه إلى تلميذه ليقرأه على بنى إسرائيل ، فأخذوا التوراة من التلميذ ، ويقول الواحد لا يثبت التواتر .

وزعم بعضهم أن التلميذ زاد فيها ونقص ، فكيف يوثق بما هذا سبيله والدليل عليه أن نسخ التوراة ثلاث :

نسخة في أيدي (العباية) (٢) . ونسخة في أيدي السامرية (٣) ونسخة في أيدي النصارى . (٤)

والنسخ مختلفة في أعمار الدنيا وأهلها . (٥)

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٤١ ، والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ٢١ ، وأصول السرخسي ٢ / ٥٨) .

(٢) هكذا في التسخين معا : والصواب (العنانية) نسبة إلى رجل يقال له عنان بن داود رأس الجالوت ، يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، ويتهون عن أكل الطير والظبا والسماك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا . . . انظر : شيئا من معتقدات هذه الفرقة في (الملل والنحل ١ / ٢١٥) .

(٣) فرقة كانت تسكن جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر ، ويتشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود . . .

انظر : آراء هذه الفرقة وأنواعها في (المرجع السابق ١ / ٢١٨ - ٢١٩) .

(٤) هي : أمة المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته - عليه السلام - وهو المبعوث حقا بعد موسى - عليه السلام - المبشر في التوراة ، وكانت له آيات ظاهرة وبيئات زاهرة ودلائل باهرة .

انظر : (الملل والنحل ١ / ٢٢٠) .

(٥) قلت : إن هناك فروقا كثيرة بين نسخ التوراة وقد ذكر بعضها الدكتور / أحمد ==

وفى التى فى أيدى النصارى (زيادة ألف وثلاث مائة سنة)^(١)) والوعد
بـخروج^(٢) المسيح وخروج العربى^(٣) صاحب الجمل ، وارتفاع تحريم السبت
عند خروجهما .

وتأويل قوله (أنا خاتم النبیین) إن صح^(٤) عندنا أنه روى أن الأمر على
موسى - عليه السلام - شدُّ لكثرة (اشتغال)^(٥) الناس ، فسأل الله التخفيف
على نفسه ، فبعث الله أنبياء عليهم السلام - فى رواية أربعمائة ، وفى

= حجارى السقا فى صفحات تحت عنوان : (من الفروق بين التوراة والسامرة
والعبرانية فى الألفاظ والمعانى) وهى مطبوعة كملحق للتوراة السامرة .
فليُنظر : (التوراة السامرة ص ٣٤٧ - ٣٩٤) .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب .

(٢) عبارة ب (الوعد بخروج) وهو خطأ .

(٣) قلت : لعله أراد بصاحب الجمل سيدنا محمد - ﷺ - لأنه ورد إطلاق مثل هذا
اللفظ عليه وذلك فيما أخرجه ابن عساكر عن عبد الرحمن بن زيد أن آدم عليه
السلام - ذكر محمدا رسول الله - ﷺ - فقال : (إن أفضل ما فضل به على ابني
صاحب البعير أن زوجته كانت عوناً له على دينه ، وكانت زوجتى عوناً لى على
الخطيئة) .

انظر : (الدر المنثور ١ / ١٢٣) .

(٤) وقد أثبت الشارح - رحمه الله - أنه غير صحيح ، ويضاف إلى ذلك ما قاله الإمام
السمعاني - رحمه الله - وهذا نصه :

« وأما الذى ادعوه - أى اليهود - من قول موسى - عليه السلام - فقد قالوا : إنه
كذب عليه ، وإنما لفتهم ذلك ابن الروندى ، والدليل على ذلك : أنه لو كان لهذا
أصل صحيح ، لاحتج به أجبار اليهود على النبى - ﷺ - ولو فعلوا ذلك ، لنقل
عنهم ولا اشتهر وعرفناه كما عرفنا سائر أمورهم ، فعلمنا أن هذا كذب صريح على
موسى - عليه السلام - » .

(قواطع الأدلة ق ١٤٢ ميكروفلم رقم ٢١٧٧) .

(٥) فى ب (إشغال) وهو خطأ .

رواية أربعة آلاف ، وموسى عليه السلام كان يرى جبريل - عليه السلام - يذهب فى الهوى إليهم ، فغلبه الغيرة ففضى الله على جميع الأنبياء الذين كانوا فى زمانه فى ليلة واحدة ، فقال موسى - عليه السلام - : (أنا خاتم الأنبياء) فيكون اللام للتعريف ، فينصرف إلى الأنبياء الذين كانوا فى زمانه^(١) و فرقة من اليهود وهم العيسوية^(٢) الذين يعترفون برسالة محمد - ﷺ - بالعرف خاصة جوزوا النسخ عقلا وسمعا .
وأنكر بعض المسلمين مثل (أبى مسلم عمرو^(٣) بن بحر) الأصبهاني النسخ فى شريعة واحدة وأنكر وقوعه فى القرآن .
واحتج بأنه تعالى وصف كتابه بأنه : ﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من

(١) قلت : الله - سبحانه وتعالى - أعلم بصحة هذه الرواية .

(٢) نسبة إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهم - أى : عابد الله - كان فى زمن المنصور ، وابتدأ دعوته فى زمن آخر ملوك بنى أمية : مروان بن محمد الحمار ، فاتبعه بشر كثير من اليهود ، وادعوا له آيات ومعجزات .

انظر : (معتقدات هذه الفرقة وآرائها الزائفة فى : (الملل والنحل ١ / ٢١٥ - ٢١٦) .

(٣) فى النسختين معا (أبو مسلم عمرو بن بحر) وكلمة (عمرو) تحريف ، فهو : محمد بن بحر الأصفهاني ، يكنى أبا مسلم ، من كبار المعتزلة كان يتمتع بمكانة عالية عند الوزير على بن عيسى وكان واليا على أصفهان وفارسا فى حكم الخليفة المقتدر ، كما أنه صار واليا للمرة الثانية على أصفهان بعد محمد بن أحمد بن رستم وذلك سنة (٣٢١ هـ) وكان كاتباً بليغاً ، عالماً بالتفسير وغيره . من مؤلفاته : جامع التأويل ، لمحكم التنزيل على مذهب المعتزلة ، وكتاب جامع رسائله ، وكتاب الناسخ والمنسوخ ، توفى سنة (٣٢٢ هـ) .

انظر : (تاريخ الأدب العربى ٤ / ١٧ - ١٨ ، ومعجم الأدباء ١٨ / ٣٥ ، والفهرست لابن النديم ص ١٩٦) .

خلقه ﴿^(١) والنسخ إبطال .

وقلنا لا نسلم أن النسخ إبطال بل هو بيان .

وذكر صاحب القواطع^(٢) : « أنه رجل معروف بالعلم وإن كان من المعتزلة ، وله كتب كثيرة ، فلا أدري كيف وقع هذا الخلاف منه ، وهذا الخلاف لا يتصور ممن صح منه عقد الإسلام » .

كيف وقد ثبت في القرآن النسخ مثل نسخ التوجه إلى بيت المقدس بالتوجه إلى الكعبة ، ونسخ الوصية للوالدين بآية الموارث وغير ذلك مما لا يحصى / ^(٣) فإن لم يعترف به كان مكابرا ، مستعتا ، واستحق أن لا يتكلم معه ويعرض عنه .^(٤)

ودليلنا على جواز النسخ بل على وجود المستلزم لجوازه أن نكاح الأخوات

(١) سورة فصلت / ٤٢ وآخرها : ﴿ تنزيل من حكيم حميد ﴾ .

(٢) المراد به : قواطع الأدلة - لأبي مظفر بن محمد السمعاني الشافعي المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) وهو كتاب جليل في أصول الفقه ، يوجد منه نسخة في ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة .

(٣) ق ١٥٢ / أ من ب .

(٤) قلت : تصرف الشارح - رحمه الله - فيما ذكره عن الإمام السمعاني - رحمه الله - وإليك نص كلامه :

« واعلم : أن الأصوليين قد ذكروا الخلاف في هذا مع طائفة من اليهود وشذمة من المسلمين ونسبه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي - رحمه الله - في كتابه ، إلى أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني ، وهذا رجل معروف بالعلم وإن كان قد انتسب إلى المعتزلة ويعد منهم ، وله كتاب كبير في التفسير وكتب كثيرة ، فلا أدري كيف وقع هذا الخلاف منه ، ومن خالف في هذا من أهل الإسلام ، فالكلام معه أن نريه وجود النسخ ، وذلك مثل نسخ ثبات الواحد للعشرة إلى ثباته الاثنين ، ونسخ التوجه إلى بيت المقدس إلى التوجه إلى الكعبة ، ونسخ صوم عاشوراء برمضان - إلى غير ==

كان مشروعا فى شريعة آدم - عليه السلام - ، وقد ورد / (١) فى التوراة أن الله تعالى أمره بتزويج بناته ببنيه ، وكذا الاستمتاع بالجزء كان حلالا لأدم عليه السلام - ، فلإن حواء كانت مخلوقة من ضلعه ثم انتسخ ذلك بغيره من الشرائع .

وكذا الجمع بين الأختين كان مشروعا فى شريعة يعقوب - عليه السلام - ثم انتسخ فى التوراة ، والعمل بالسبت كان مباحا قبل شريعة موسى - عليه السلام - ثم انتسخت بشريعته ، لاتفاقهم على أن السبت مختص بشريعته ، كيف وقد وقع النسخ فى شريعته : فإنه جاء فى السفر الأول من التوراة : أن الله تعالى قال لنوح - عليه السلام - عند خروجه من الفلك : (هكذا إنى جعلت كل دابة حية مأكلا لك ولذريتك) وأطلقت (٢) ذلك كلهم لك كنبات العشب أبدا ما خلا الدم فلا تأكلوه) . (٣)

ثم إن الله تعالى حرم على لسان موسى كثيرا من الحيوان ، كما اشتمل عليه السفر الثالث من التوراة ، وهذا نسخ ظاهر . (٤)

وقال فى السفر الرابع : (كل عبد خلد ست سنين يعرض عليه العتق فإن

= ذلك - فإن لم يعترف بهذه الأشياء ، كان هذا تعتا أو ظنا » .

(قواطع الأدلة ق ١٤٢ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) .

(١) ق ١٣٧ / أ من ح .

(٢) فى ب (فأطلقت) .

(٣) راجع : (التوراة السامرية - السفر التكوين ، الإصحاح ٩ ص ٤٥ وهذا نصه : « كل الديب الذى هو حى لكم يكون طعامكم كخضر العشب جعلت لكم الكل بل بشرفى نفسه ، دمه لا تأكلوا » .

(٤) راجع : (التوراة السامرية - سفر اللاويين (الأحبار) ، الإصحاح ٧ ص ١٨٩ ، والإصحاح ١١ ، ص ١٩٤ - ١٩٥) .

لم يقبل ، نقب أذنه ويستخدم أبدا) ، ثم قال فى موضع آخر : (يستخدم خمسين سنة ثم يعتق فى تلك السنة)^(١) . وأمثال ذلك كثيرة .

فإن قيل : ما روى من حل نكاح الأخوات والاستمتاع بالجزء فى شريعة آدم - عليه السلام - يحتمل أنه كان مخصوصا بذلك للضرورة أو مؤقتا بحياتهم ، فتحريم ذلك فى شريعة من بعده لا يكون نسخا بل رفعا لإباحة أصلية .

قلنا : قد ثبت بالتواتر أمر آدم - عليه السلام - ولم ينقل تخصيص ولا توقيت فوجب إجزاؤه على الإطلاق ، ولا يقدح فيه الاحتمال الذى ذكرتم لكونه غير ناشئ عن دليل ، وبمثله لا يخرج الدليل عن القطع .

قال الغزالي - رحمه الله - : (لو صار الدليل ظنيا بكل احتمال لم يبق دليل قطعى لتطرق الاحتمال إلى جميع العقليات من دلائل التوحيد والنبوة وغيرهما) .^(٢)

(١) انظر : (التوراة السامرية - سفر الشريعة ، الإصحاح ١٥ آية ١٢ - ١٧ ص ٣١٣) وهذا نصه :

« إن بيع عليك أخوك العبراني أو العبرانية ، وخدمك ست سنين ، ففي السنة السابعة تطلقه حرا من عندك . وحين تطلقه حرا من عندك لا تطلقه صفرا . بل تزويدا تزوده من غنمك ومن بيدرك ومن معصرتك حسب ما بارك الله إلهك تعطيه . وتذكر أن عبدا كنت فى أرض مصر ففك الله إلهك ، بسبب ذلك أنا موصيك بهذا الأمر اليوم . لكن إذا قال لك : لا أخرج من عندك إذا أحببك وأهلك أن خير له عندك فخذ الماسم واجعله فى أذنه وفى الباب ، فيصير لك عبدا إلى الأبد » .

(٢) فقد راجعت المستصفى والمنخول ، فلم أجده هذه العبارة فيهما ، وقد نسبها إلى الغزالي - رحمه الله - العلامة عبد العزيز البخارى فى : (كشف الأسرار / ٣ / ١٦٠) . واعتمد شيخنا الكاكي عليه .

بل الموجود فى المستصفى هو قوله : (... إذ يحتمل أن يكون أصل القياس فى الشرع باطلا ، وهذا خطأ لأن صحة القياس ليس مظنوننا بل هو مقطوع به ، ولو ==

ومحله حكم يحتمل الوجود والعدم فى نفسه ، ولم يلتحق به ما ينافى النسخ أو تأييد ثبت نصا أو دلالة .

ورفع الإباحة الأصلية نسخ عندنا ، لأن الناس لم يتركوا سدى فى زمان .
فالإباحة والتحریم يشبان فى جمع الأشياء بالشرائع فى الأصل ، فكان رفعها رفع حكم شرعى ، فكان نسخا لا محالة .
قوله : ومحله إلى آخره ...

محل / (١) النسخ حكم يحتمل أن يكون مشروعا ، ويحتمل أن لا يكون مشروعا ، (إذ لو لم (٢) يحتمل) أن يكون مشروعا كالكفر ، لاستمر عدم شرعيته فلا يجرى فيه النسخ ، ولو لم يحتمل أن لا يكون مشروعا كالإيمان بالله تعالى وصفاته ، لاستمر شرعيته ضرورة ، فلا يجرى فيه النسخ أيضا ، لأن النسخ ينافى استمرار وجوده .

ولم يلتحق بالحكم ما ينافى النسخ من توقيت أو تأييد ثبت نصا ، أو دلالة بعد أن يكون محتملا للوجود والعدم فى نفسه كما يقال : حرمت كذا سنة ، أو أباحت سنة .

فالنهى قبل مضى تلك المدة / (٣) بداء وجهل .

== تطرق إليه احتمال ، لتطرق إلى جميع القطعيات من التوحيد والنبوة وغيرهما .
ولعل هذا يكون مقصود الشارح - رحمه الله .

(١) ق ١٥٢ / ب من ب .

(٢) فى ب (إذ لو لم يكن يحتمل) .

(٣) ق ١٣٧ / ب من ح .

وكذا إذا كان الحكم مؤبدا ، قال القاضى (أبو زيد)^(١) : ليس لهذا القسم مثال^(٢) وفى بعض الحواشى أن مثاله قوله تعالى : ﴿ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سَنِينَ دَأْبًا ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ تَمْتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾^(٤) وليس بسديد ، لأن ذلك ليس من الأحكام الشرعية وكلامنا فيه .^(٥)

ومثال التأييد نصا قوله تعالى : ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾^(٦) وصف أهل الجنة بالإقامة وهى تقبل الزوال ، فلما اقترن بها الأبد ، صارت بحال لا يقبل الزوال .

وقيل : هذا من الإخبارات وكلامنا فى الأحكام .^(٧)

(١) ساقطة من ب .

(٢) أى : من المنصوصات شرعا .

انظر : (تقويم أصول الدين ص ٤٦١ ، مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٣) سورة يوسف / ٤٧ . وقامها : ﴿ فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبَلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ﴾ .

(٤) سورة هود / ٦٥ . والآية كاملة : ﴿ فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمْتَعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، ذَلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴾ .

(٥) قال صاحب نور الأنوار ملاجيون : « والأولى فى نظيره قوله تعالى : ﴿ فَاغْفِرُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَاْمَسْكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتُوفَاَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ .

(نور الأنوار ٢ / ١٤٢ - ١٤٣) .

(٦) سورة البينة / ٨ والآية كاملة : ﴿ جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ ﴾ .

(٧) والأولى فى نظيره قوله تعالى فى الم حدود فى القذف : ﴿ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ﴾ فإنه لا ينسخ .

(نور الأنوار ٢ / ١٤٤) .

ومثال التأييد دلالة : الشرائع التي قبض عليها رسول الله - ﷺ - فلإنها مؤيدة لا يحتمل النسخ ، لأنه خاتم النبيين ولا نسخ إلا بلسان نبي ولا نبي بعده .

واعلم : أن الأصوليين اختلفوا في جواز نسخ ما لحقه تأييد أو توقيت^(١) : قال بعض أصحابنا وبعض أصحاب الشافعي - رحمهم الله - : إنه جائز وهو اختيار أبي اليسر .

وقال الجصاص ، والشيخ أبو منصور والقاضي أبو زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة : لا يجوز .

ولا خلاف أن مثل قوله : الصوم واجب مستمر أبدا لا يقبل النسخ لتأديته إلى الكذب في التناقض .

احتج الفريق الأول : بأن الخطاب إذا كان بلفظ التأييد ، فغايته أن يكون دالا على ثبوت الحكم في جميع الأزمان ، (ولا يمتنع)^(٢) أن يكون مع ذلك المخاطب (مريدا)^(٣) لثبوت الحكم في بعض الزمان كما في بعض الألفاظ العامة.

(١) انظر : هذه المسألة في : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ١٦٥ ، وأصول السرخسي ٢ / ٦٠ ، وميزان الأصول ص ٧٠٨ - ٧٠٩ ، والتلويح والتوضيح ص ٥١٣ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣١ - ١٣٢ ، وحاشية الشيخ يحيى الرهاوي على شرح ابن ملك ص ٧١١ ، والأحكام للأمدى ٣ / ١٩٢ - ١٩٤ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٩١ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٦٨ ، والبرهان ٢ / ٢٩٨ - ٢٩٩ وشرح القاضي العضد بحاشيته للفتاوانى ٢ / ١٩٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٠ ، والمعتمد ١ / ٤١٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٦) .

(٢) في ب (لا يمتنع) .

(٣) في ب (ومريدا) بزيادة الواو .

ولأن لفظ التأييد قد يستعمل للمبالغة فى العرف لا للدوام ، فيجوز أن يكون كذلك فى استعمال الشرع ، ويتبين بلحوق الناسخ أن المراد للمبالغة لا الدوام .

واحتج /^(١) الفريق الثانى : بأن نسخ الخطاب المقيد بالتأييد أو التوقيت يؤدى إلى التناقض والبداء ، وصاحب الشرع منزّه عن ذلك .

وقولهم : لا يمتنع المخاطب مريدا لبعض الأزمان إلى آخره غير صحيح لأن ذلك إنما يصح إذا اتصل به قرينة بالكلام نطقية أو غير نطقية .

فأما إذا خلا الكلام عنها ، كان دالا على معناه الحقيقى قطعا ، إذ الاحتمال بلا دليل لا يورث شبهة كما بينا ، وكان ورود النسخ عليه من البداء ، فلا يجوز .

وقال الجمهور : لا نسخ فى الأخبار .^(٢)

وقال البعض : يجوز فى الأخبار التى تكون فى المستقبل لا فى الماضى لأن

(١) ق ١٥٣ / ١ من ب .

(٢) أى : فى الأخبار التى يكون مدلولها مما يتغير سواء كان ماضيا أو مستقبلا ، وسواء كان وعدا أو وعيدا ، أو حكما شرعيا ، فقد اختلفوا فى نسخ مثل هذا الخبر وعدم نسخه :

ذهب جمهور الفقهاء والأصوليين : إلى منعه وقالوا : لا يجوز النسخ فى الأخبار ، وبه قال أبو بكر الباقلانى ، والجبانى وأبو هاشم .

وذهب البعض كابى عبد الله البصرى ، وعبد الجبار وأبو الحسين البصرى وغيرهم : إلى جوازه .

والفريق الثالث : فصل بين الخبر الماضى والمستقبل ، فمنعه فى الماضى ، وجوزه فى المستقبل .

انظر : تفصيل هذه المسألة فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٦٣ فما بعدها ، =

الوجود المتحقق فى الماضى لا يمكن رفعه بخلاف المستقبل ، لانه يمكن منعه من الثبوت .

واستدل عليه بظاهر قوله تعالى : ﴿ يمحوا الله / (١) ما يشاء ويثبت ﴾ (٢) ويقول تعالى لآدم : ﴿ إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ (٣) فإنه نسخ بقوله تعالى ﴿ فبدت لهما سوءاتهما ﴾ (٤) .

والصحيح : القول الأول لما فى النسخ فيه يلزم البداء والجهل بعواقب الأمور .

فأما قوله تعالى : ﴿ يمحوا الله ما يشاء ﴾ (٥) ، قيل : ينسخ ما يتصور نسخه ويثبت بدله أو يتركه غير منسوخ .

= وأصول السرخسى ٢ / ٥٩ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٩٦ ، والتلويح والتوضيح ص ٥١٣ ، وميزان الأصول ص ٧٠٩ - ٧١١ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٨٦ ، والأحكام للامدى ٣ / ٢٠٥ - ٢٠٨ ، ونهاية السؤل ٢ / ١٧٨ ، ومناهج العقول ٢ - ١٧٧ ، وشرح الجلال المحلى مع حاشية البنائى عليه ٢ -- ٨٦ ، والمعتمد ١ / ٤١٩ .

(١) فى ١٣٨ / أ من ح .

(٢) سورة الرعد / ٣٩ وتغامها : ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ .

(٣) سورة طه / ١١٨ .

(٤) سورة طه / ١٢١ والآية بكاملها : ﴿ فأكلا منها فبدت لهما سوءاتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وعصى آدم ربه فغوى ﴾ .

(٥) القائل : قتادة ، وابن زيد ، وسعيد بن جبير - رضى الله عنهم - وبنحوه نقل عن ابن عباس - رضى الله عنه - حيث قال : (يبدل الله من القرآن ما يشاء فينسخه ويثبت ما يشاء فلا يبدله ، (وعنده أم الكتاب) يقول : جملة ذلك عنده فى أم الكتاب الناسخ والمنسوخ) . انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٩ / ٣٣١) .

وشرطه التمكن من عقد القلب عندنا دون التمكن من الفعل خلافا للمعتزلة

وقيل ^(١) : يمحو من ديوان الحفظ ما ليس بحسنة ولا سيئة ويثبت غيره ،
والكلام فيه واسع المجال . ^(٢)

وكذا قوله تعالى : ﴿ أن لا تجوع فيها ولا تعرى ﴾ من باب القيد والإطلاق
لا من باب النسخ .

قوله : وشرطه التمكن إلى آخره ... ^(٣)

شرطه جوار النسخ عندنا التمكن من غير عقد القلب دون التمكن من
الفعل .

(١) القائل هو : الضحاك - رضى الله عنه - . انظر : (المرجع السابق) .

(٢) راجع : (تفسير أبى السعود ٥ / ٢٧ ، وجامع البيان عن تأويل آى القرآن ١٣ /
١٦٥ ، فما بعدها ، والكشاف ٢ / ٢٩١ ، والدر المشور فى التفسير بالمأثور ٦٥ /
٦٨ - ، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل ٣ / ٦٦ - ٦٧ ، المطبوع على هامش لباب
التأويل فى معانى التنزيل المعروف بـ : (تفسير الخازن) .

(٣) انظر : هذه المسألة فى : (كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٦٩ فما بعدها ، وأصول
السرخسى ٢ / ٦٣ - ٦٥ ، والتلويح والتوضيح ص ٥١٣ ، وتيسير التحرير ٣ /
١٨٧ ، وميزان الأصول ص ٧١٢ - ٧١٤ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٤٤ -
١٤٦ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٦٧ ، والمستصفى ١ / ١١٢ - ١١٤ ، والأحكام
للأمدى ٣ / ١٧٩ ، فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ٤ / ٤٧٢ ، ونهاية السؤل
٢ / ١٧٣ ، ومناهج العقول ٢ / ١٧١ ، وشرح الجلال المحلى مع حاشية البنانى
عليه ٢ / ٧٧ ، وشرح القاضى عضد لمختصر ابن الحاجب مع حاشية الفتازانى ٢٠ /
١٩٠ - ١٩٢ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٦١ ، والتبصرة ص ٢٦٠ - ٢٦٤ ، ==

لما أن حكمه بيان المدة لعمل القلب عندنا أصلا ولعمل البدن تبعاً .

وعند جمهور المعتزلة وبعض أصحابنا وبعض الحنابلة : التمكن من الفعل شرط ، والمراد به أن يمضى بعدما وصل الأمر إلى المكلف زمان يسع فيه الفعل المأمور به . وصورة المسألة على وجهين :

أحدهما : أن يرد الناسخ بعد التمكن من الاعتقاد قبل دخول وقت الواجب كما إذا قيل : صوموا غدا ، ثم قيل : قبل الصبح لا تصوموا .

والثاني : أن يرد بعد دخول وقته انقضاء زمان يسع الواجب كما فى قوله : صم غدا ، فشرع فيه ، فقليل له : قبل انقضائه : لا تصم - كذا فى الميزان^(١).

احتج من شرط التمكن من الفعل بأن (العمل)^(٢) بالبدن هو المقصود من شرع الأحكام ، لأن الابتلاء يتحقق به .

ألا يرى أن الأمر والنهى يدلان على وجوب نفى الفعل لا على العزم والعقد ، فكان النسخ قبل التمكن من الفعل مؤدياً /^(٣) إلى اجتماع الحسن والقبح فى شئ واحد فى زمان واحد ، فكان هذا النسخ من باب البداء والغلط تعالى الله على ذلك .

واحتج من شرط التمكن من عقد القلب بما روى : (أنه - ﷺ - أمرَ

== والمعتمد ١ / ٤٠٦ ، فما بعدها ، والمنحول ص ٢٩٧ - ٢٩٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٧ ، والبرهان ٢ / ١٣٣ - ١٣٧ ، وفتح الغفار ص ١٣٢) .

(١) راجعه فى (ص ٨٣٩) .

(٢) فى ح (الفعل) .

(٣) ق ١٥٣ / ب من ب .

بخمسين صلاة فى ليلة المعراج ثم نسخ الزائد على الخمس ^(١) وكان ذلك نسخا قبل التمكن من الفعل ، إلا أنه كان بعد عقد القلب عليه فدل وقوعه على الجوار .

فإن قيل : الحديث غير ثابت والمعتزلة ينكرون المعراج أصلا ، ومن أقر به ينكر نسخ خمسين صلاة بالخمس ، وقال : ذلك شيء راده القصاص .

ولئن سلمنا ، ولكن لا نسلم أنه كان فرضا بطريق العزم بل فوض ذلك إلى رأى الرسول - ﷺ - ومشيتة ، فإذا اختار الخمس تقرر الفرض .

قلنا : الحديث مشهور تلقته الأمة بالقبول ، فلا وجه إلى إنكاره وأهل النقل كما رويوا أصل المعراج ، رويوا فرض خمسين صلاة ونسخها بخمس وذلك مذكور فى الصحيحين وغيرهما من كتب الحديث .

وقولهم : لم يكن فرضا عزمًا كلام فاسد ، لأنه ثبت فى الحديث أنه - ﷺ - سأل التخفيف على أمته غير مرة / ^(٢) وكان موسى - عليه السلام - يحثه على ذلك .

وهذا دليل على أنه لم يكن مفوضا إلى رأيه - ﷺ - بل كان نسخا على وجه التخفيف بعد الفرضية .

وأما قولهم : بأن العمل بالبدن هو المقصود ، إذ به يتحقق الابتلاء فلا

(١) أخرجه : (البخارى ١ / ٩١ - ٩٢ ، فى حديث طويل جاء فيه :

(... ففرض الله على أمتي خمسين صلاة ، فرجعت بذلك حتى مررت على موسى ، فقال : ما فرض الله لك على أمتك ؟ قلت : خمسين صلاة .

قال : فارجع إلى ربك ، فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعنى ، فوضع الله شطرها... فقال : هى خمس وهى خمسون لا يبدل القول لدى ... الحديث .

(٢) فى ١٣٨ / ب من ح .

وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن .

نسلم ذلك ، بل عقد القلب مقصود أيضا ، ويتحقق به الابتلاء .

ألا يرى : أن الإيمان رأس الطاعات ، فيجوز أن يبتلى بقبول هذه العبادة ، ومقصوده من ذلك أن يظهر عند الناس حسن طاعته وانقياده ، ثم ينهاء عن ذلك بعد حصول المقصود .

ألا يرى أن في التشابه لم يكن الابتلاء إلا بعقد القلب واعتقاد حقيقته ، ولأن الفعل لا يصير قربة إلا بعزيمة القلب ، والعزيمة قد تصير قربة بلا فعل ، قال - ﷺ - : « نية المؤمن خير من عمله »^(١) والفعل في احتمال السقوط فوق العزيمة ، والصلاة تسقط عن الحائض فعلا لا اعتقادا ، وإذا كان كذلك ، جاز أن يكون عقد القلب مقصودا دون الفعل .

وأما قولهم : يلزم اجتماع الحسن والقبح في شيء واحد ، غير صحيح لأن عين الحسن لا يثبت للمأمور به بالتمكن من الفعل قبل وجوده ، لأن الحسن صفة له ، فلا يتحقق قبل وجوده ، فعلى هذا ينبغي أن / ^(٢) لا يجوز النسخ

(١) أخرجه : (الطبراني عن سهل بن سعد الساعدي مرفوعا بلفظ : « نية المؤمن خير من عمله ، وعمل المنافق خير من نيته ، فإذا عمل المؤمن نار في قلبه نور » .
وللعسكري بسند ضعيف عن النواس بن سمعان بلفظ : « نية المؤمن خير من عمله ، ونية الفاجر شر من عمله » .

وروى الديلمي عن أبي موسى ، الجملة الأولى : (نية المؤمن خير من عمله) وزاد : (وإن الله عز وجل ليعطي العبد على نيته ما لا يعطيه على عمله) .

قال في المقاصد : وهي وإن كانت ضعيفة ، فمجموعها يتقوى الحديث
انظر : (كشف الخفاء ٢ / ٤٣٠ ، والمقاصد الحسنة ص ٧٠٢) .

(٢) ق ١٥٤ / ١ من ب .

والقياس لا يصلح ناسخا .

ما لم يتحقق الفعل ، وقد جاز بعد التمكن من الفعل قبل وجوده بالإجماع ولا يلزم منه بدء ، واجتماع الحسن والقبح فى شىء واحد ، جاز قبل التمكن من الفعل أيضا لوجود هذا المعنى .

قوله : والقياس لا يصلح ناسخا ..

اعلم أن النسخ بالكتاب والسنة جائز بالاتفاق ، فأما بالقياس لا يجوز سواء كان جليا^(١) أو خفيا خلافا لبعض^(٢) أصحاب الشافعى - رحمه الله - فإنه

(١) وهو : ما يقطع فيه بنفى تأثير الفارق بين الاصل والفرع كقياس الأمة على العبد فى سراية العتق من البعض إلى الكل ، فإنه قد ثبت فى العبد بقوله عليه الصلاة والسلام : « من أعتق شركا له فى العبد قوم عليه » ثم قاسوا عليه الأمة وهما متساويان فى هذا الحكم ، لتساويهما فى علته ، وهى تشوف الشارع إلى العتق .
وسماه بعض الأصوليين بالقياس فى معنى الاصل ، وبدلالة الخطاب ، وسماه الغزالى فى شفاء القليل ص ١٣٢ بتقيق المناط وأما الخفى فهو بخلاف ذلك كقياس البطيخ على البر فى الرنا بجامع الطعم .

انظر : (المحصول ج ٢ ق ٢ : ٧٤ ، وشرحه المنهاج : نهاية السؤل ومنهاج العقول ٣ / ٢٩ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣٢٠) .

(٢) كابن سريج ومن معه ، وفرق أبو القاسم الأنماطى بين القياس الجلى والخفى ، فقال يجوز النسخ بالقياس الجلى دون الخفى .

وقال ابن التجار الحنبلى بعد أن ذكر ثلاثة أقوال فى هذه المسألة : (وفى المسألة ستة أقوال غير ما ذكرنا ، أضربنا عنها خشية الإطالة) .

(شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٧٣) .

انظر تفصيل هذه المسألة فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٧٤ ، وأصول السرخسى ٢ / ٦٦ ، وكشف الأسرار للمستفى ٢ / ١٤٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢١١ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٣٨ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٢٣٣ - ٢٣٥ وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٦ ، والمعتمد ١ / ٤٣٤ ، ونهاية السؤل ، ومنهاج العقول ٢ / ١٨٦ - ١٨٨ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته للبنائى ٢ / ٨٠ ، وروضة الناظر ص ٨٧ ، وفتح الغفار ٢ / ١٢٣ ، والمسودة ص ١٩٥ ، والمغنى للبخارى ص ٢٥٤ ، والمستفى ١ / ١٢٦ - ١٢٨) .

وكذلك الإجماع عند الجمهور

يُجَوِّزُ النسخ به ، وقال : إن النسخ بيان كالتخصيص ، فما جاز التخصيص به ، جاز النسخ به أيضا .

ولكننا نقول : إن الصحابة - رضى الله عنهم - أجمعوا على ترك الرأى بالكتاب والسنة ، وإن كانت السنة من الأحاد ، حتى قال على - رضى الله عنه : (لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره ولكنى رأيت رسول الله - ﷺ - يمسح على ظاهر الخف الخفة دون باطنه) .^(١)

ولأنه لا مجال للرأى فى معرفة انتهاء وقت الحسن ، والنسخ بيان انتهائه ، فلا يجوز النسخ بالقياس .

وأما اعتباره بالتخصيص فمنقوض بدليل العقل والإجماع وخبر الواحد ، فإن التخصيص بها جائز دون النسخ ، وكيف يتساويان والتخصيص بيان والنسخ رفع وإبطال .^(٢)

وكذلك الإجماع لا يصلح ناسخا عند الجمهور ، وعند / عيسى بن أبان من أصحابنا وبعض المعتزلة أنه يجوز النسخ به^(٤) ، لأنه يوجب علم اليقين

(١) أخرجه : (أبو داود ١ / ١١٤) بلفظ : (لو كان الدين بالرأى ، لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله - ﷺ - : « يمسح على ظاهر خفيه » .

(٢) هذا وقد فرق الإمام الأمدى بين النسخ والتخصيص من عشرة أوجه : راجعها فى : (الأحكام ٣ / ١٦١ - ١٦٣) .

(٣) ق ١٣٩ / ١ من ح .

(٤) انظر مسألة : هل الإجماع ينسخ به أم لا ؟ فى : (كشف الأسرار ٣ / ١٧٥ ، وأصول السرخسى ٢ / ٦٦ ، والتوضيح والتلويع ص ٥١٥ وكشف الأسرار للمستفى ٢ / ١٤٨ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٠٧ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٢ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٢٢٩ ، والأحكام لابن حزم ٤ / ٤٨٨ ، والمستفى ١ / ١٢٦ ، =

كالنص ، ولأن المؤلف^(١) قلوبهم سقط نصيبهم من الصدقات بإجماع^(٢) المنعقد
فى زمان أبى بكر - رضى الله عنه - .

= وفوائح الرحموت ٢ / ٨٢ ، والآيات البينات ٣ / ١٤٣ ، وروضة الناظر ص ٨٧ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته للبنانى ٢ / ٧٦ ،
والفقيه والمتفقه ١ / ١٢٣ ، وإرشاد الفحول ص ١٩٣ .

(١) وهم : قوم كانوا فى صدر الإسلام ممن يظهر الإسلام ، يتألفون بدفع سهم من
الصدقة لضعف يقينهم .

وقيل : هم من أسلم من يهودى أو نصرانى وإن كان غنياً ، وبه قال الزهرى .
وقيل : هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام ، وكانوا لا يسمون بالفهر
والسيف ، ولكن يسمون بالعطاء والإحسان .
وغير ذلك فى صفتهم .

انظر : (الجامع لأحكام القرآن ٨ / ١٧٨ - ١٧٩ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٤٤) .

(٢) وذلك فقد روى أنه لما قبض رسول الله - ﷺ جاء (المؤلف قلوبهم) أبى بكر
وسأله : أن يكتب لهم خطاً (وثيقة رسمية) بسهامهم . فأعطاهم ما سأله . ثم
جاءوا إلى عمر وأخبروه بذلك ، فأخذ الخط من أيديهم ومزقه ، وقال : إن رسول
الله - ﷺ - كان يعطيكم ليؤلفكم على الإسلام ، فأما اليوم فقد أعز الله دينه ، فإن
تبتم على الإسلام ، وإلا فليس بيننا وبينكم إلا السيف . فانصرفوا إلى أبى بكر
فأخبروه بما صنع عمر - رضى الله عنهما - وقالوا : أنت الخليفة أم عمر ؟
قال : هو إن شاء . ولم ينكر أبو بكر قوله وفعله ، وبلغ ذلك عامة الصحابة ، فلم
ينكروا فيكون ذلك إجماعاً على ذلك .

قلت : قد أخذ بذلك - أى بانقطاع سهم - المؤلف قلوبهم - بعد وفاة النبى - ﷺ -
جمهور الختية وهو أحد قولى الشافعى - ومشهور من مذهب مالك - رحمهم الله -
وذهب أحمد وأصحابه ومن معه : إلى أن حكم المؤلف قلوبهم باق لم يلحقه قطع
ولا تبديل ، وهو أحد قولى مالك والشافعى - رحمهم الله - .

انظر : تفصيل هذه المسألة فى : (بدائع الصنائع ٢ / ٤٥ ، والجامع لأحكام القرآن
٨ / ١٨١ ، والمغنى لابن قدامة ٢ / ٦٦٦ ، وتفسير ابن جرير الطبرى ١٤ / ٣١٤ =

ولكننا نقول : لا يجوز النسخ به ، لأنه عبارة عن إجماع الآراء ، ولا مجال للرأى فى معرفة نهاية وقت الحسن والقبح فى شىء عند الله تعالى ، ولأن الإجماع لا ينعقد على خلاف الكتاب والسنة ، فلا يتصور أن يكون ناسخا لهما ، ولو وجد الإجماع بخلافهما ، لكان ذلك بناء على نص آخر ثبت عندهم أنه ناسخ الكتاب والسنة . وكذا لا يتصور أن يكون الإجماع منسوخا^(١) بهما أيضا لأن حجيته ثبت بعد الرسول - ﷺ - ولا يتصور حدوث كتاب أو سنة بعده . وكذا لا يصلح ناسخا لإجماع آخر ولا منسوخا به ، لأن الإجماع الثانى - إن دل على بطلان الأول ، لم يجز ذلك إذ الإجماع لا يكون باطلا ، وإن دل على أنه كان صحيحا لكن الإجماع الثانى حرم العمل به من بعد ، ولم يجز ذلك إلا بدليل شرعى متجدد وقع لاجله الإجماع من كتاب أو سنة ، أو لدليل (كان)^(٢) موجودا ولكن خفى عليهم من قبل ثم ظهر لهم ، وكل ذلك باطل ، لاستحالة حدوث كتاب أو سنة بعد النبى - ﷺ - ، ولعدم جواز خفاء الدليل لاستلزامه إجماعهم على الخطأ وكذا لا يصلح ناسخا /^(٣) للقياس ولا منسوخا به لما مر .

وأما تمسكهم بسقوط نصيب المؤلفة قلوبهم فضعيف ، لأن ذلك لم ينسخ

== - ٣١٦ ، والمجموع النوى ٦ / ١٩٧ - ١٩٨) .

(١) قلت : اختلف العلماء فى جواز نسخ الحكم الثابت بالإجماع :

فقال الجمهور : لا يجوز ذلك . وقال البعض : يجوز .

انظر : (تيسير التحرير ٣ / ٢٠٧ ، وفتح الغفار ٢ / ١٢٣ ، وميزان الأصول ص ٧١٧ ، والأحكام للأسدى ٣ / ٢٢٦ - ٢٢٩ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٥٣٠ ، والمعتمد ١ / ٤٣٢ ، والمسودة ص ٢٠٢ ، والعدة ٣ / ٨٢٦ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٤ ، والفتاوى والمفتحة ١ / ٨٦ ، وإرشاد الفحول ص ١٩٢) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٥٤ / ب من ب .

وإنما يجوز النسخ بالكتاب والسنة متفقا ومختلفا خلافا للشافعى فى
المختلف .

بالإجماع ، بل هو من قبيل (انتهاء الحكم بانتهاء علته) .^(١)
وقيل : نسخ بحديث^(٢) رواه عمر - رضى الله عنه - ، وأجمعوا على
صحته .

قوله : وإنما يجوز النسخ بكذا ...

اعلم : أنه يجوز نسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة بالسنة إذا كانت الثانية مثل
الأولى فى القوة بلا خلاف .

(أما نسخ السنة بالكتاب ، والكتاب بالسنة المتواترة هل يجوز ؟)^(٣)
اختلف فيه :

فقال جمهور الفقهاء والمتكلمين والمحققون من أصحاب الشافعى - رحمهم
الله - : أنه يجوز .

وقال الشافعى - رحمه الله - : لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة قولاً واحداً^(٤)
وهو مذهب أكثر أهل الحديث ، وله فى نسخ السنة بالكتاب قولان أظهرهما

(١) عبارة ح (إنهاء الحكم بإنهاء علته) .

(٢) وهو : أنه قال : (إننا لا نعطي على الإسلام شيئاً ، فمن شاء فليؤمن ومن شاء
فليكفر) . ذكره الشيرازى فى (المذهب ١ / ٢٣٢) .
وروقفه على عمر - رضى الله عنه - .

(٣) عبارة ب (أما نسخ الكتاب بالسنة المتواترة والسنة بالكتاب هل يجوز ؟) .

(٤) قال الإمام الشافعى - رحمه الله - : (وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من
الكتاب بالكتاب ، وأن السنة لا ناسخة للكتاب وإنما هى تبع للكتاب) .
==

أنه لا يجوز . كذا ذكر^(١) السمعاني في القواطع ، وهذا معنى قول الشيخ :
خلافا للشافعي في المختلف .

استدلوا في عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة بقوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو

== (الرسالة ص ١٠٦) .

وقال في ص ١٠٧ : (ولا ينسخ كتاب الله إلا كتابه) .

وقال أيضا في ص ١٠٨ : (وهكذا سنة رسول الله - ﷺ لا ينسخها إلا سنة لرسول
الله - ﷺ) .

وانظر : تفصيل هذه المسألة في :

(الأحكام للأمدى ٣ / ٢١٢ فما بعدها ، وص ٢١٧ ، فما بعدها ، والمسودة ص
١٨٢ - ١٨٦ ، والعدة ٣ / ٧٨٨ ، وروضة الناظر ص ٨٤ ، وكشف الأسرار
للبخاري ٣ / ١٧٥ ، وأصول السرخسي ٢ / ٦٧ ، والتوضيح والتلويح ص ٥١٥ -
٥١٦ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣٣ - ١٣٤ ، والمعتمد ١ / ٤٢٩ ، والبرهان ٢ /
١٣٠٧ ، والمحصل ج ١ ق ٣ / ٥١٩ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٧٨ ،
وشرح تنقيح الفصول ص ٣١٣ ، والتبصرة ص ٢٦٤ فما بعدها ، والمنهاج بشرحه
٢ / ١٧٩ فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ١٩١) .

(١) حيث قال : (فأما نسخ السنة بالقرآن ، فمن جوز نسخ القرآن بالسنة فأولى أن يجوز
نسخ السنة بالقرآن ، فأما إذا منعنا نسخ القرآن بالسنة :

فقد اختلف في هذه الصورة الثانية ، وذكر الشافعي - رضوان الله عليه - في كتاب
الرسالة القديمة والجديدة ما يدل على أن نسخ السنة بالقرآن لا يجوز ، ولعله صرح
بذلك ، ولو ح في موضع آخر بما يدل على جوازه ، فخرجته أكثر أصحابنا على
قولين :

أحدهما : لا يجوز وهو الأظهر من مذهبه . والآخر : يجوز وهو الأولى بالحق) .

(قواطع الأدلة ١ : ق ١٥٣ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧ في مكتبة المخطوطات بالجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة) .

ننسخها نأت بخير منها أو مثلها ﴿^(١) فإنه يدل على أن الآية لا تنسخ إلا بآية أخرى ، لأن قوله تعالى : ﴿ نأت بخير منها أو مثلها ﴾ يفيد أنه (بما) ^(٢) هو من جنسه / ^(٣) كقولك : لا آخذ منك درهما إلا آتيك بخير منه ، يفيد أنه يأتي بدرهم خير ، والسنة ليست بخير من الكتاب ولا مثله ، لأن الكتاب معجز ، والسنة غير معجزة ، والكتاب غير مخلوق والسنة مخلوقة .

ولأن الآتي بالخير والمثل هو الله تعالى ، وذلك بأن يكون الناسخ من الكتاب .

ويقوله تعالى : ﴿ قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى ﴾ ^(٤) أخبر أن الرسول - ﷺ - ليس له ولاية التبديل وأنه متبع لما أوحى إليه لا مبدل له ، والتبديل بإطلاقه يتناول تبديل اللفظ والمعنى فيستفى الأمران جميعا .

ويقوله - ﷺ - : « إذا روى لكم عنى حديثا فأعرضوه على كتاب الله فما وافق كتاب الله فاقبلوه وما خالف فردوه » ^(٥) والناسخ مخالف

(١) سورة البقرة / ١٠٦ وقامها : ﴿ ألم تعلم أن الله على كل شىء قدير ﴾ .

(٢) فى ب (لا) .

(٣) ق ١٣٩ / ب من ح .

(٤) سورة يونس / ١٥ .

(٥) أخرجه : (إسماعيل بن محمد العجلونى فى كشف الخفاء ١ / ٨٩ - ٩٠ وقال

فيه : وقد سئل شيخنا - يعنى ابن حجر - عن هذا الحديث ؟

فقال : « إنه جاء من طرق لا تخلو عن مقال ، وقد جمع طرقه البيهقى فى كتابه المدخل » .

وقال الصنعانى : * إذا رويتم ، وروى : إذا حدثهم عنى حديثا ، فأعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق فاقبلوه ، وإن خالف فردوه * .

==

(فوجب) ^(١) رده .

وفى عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى : ﴿ لَتَجِيبَنَّ لَنَا مَا نَزَلَ إِلَيْنَا ﴾ ^(٢) جعل قول الرسول - ﷺ - مينا للمنزل ، فلو نسخت السنة به لخرجت عن كونها بياناً لانعدامها . وبأن القول بعدم جواز نسخ أحدهما بالآخر صيانة الرسول - ﷺ - عن شبهة الطعن لأنه زعم الطاعن أنه خالف ربه أو كذبه ربه فيما قال ، فيجب سد / ^(٣) هذا الباب بأن جعل كل واحد مينا للآخر لا ناسخا .

واحتج الجمهور بأن النبي - ﷺ - كان يتوجه إلى الكعبة في الصلاة حين كان بمكة ، ولما هاجر إلى المدينة كان يتوجه إلى بيت المقدس في الصلاة ستة عشر شهرا ثم نسخ ذلك بالتوجه إلى الكعبة فإن كان التوجه (إلى الكعبة) ^(٤) (بمكة) ^(٥) ثابتا بالكتاب ، فقد نسخ بالسنة المرجبة للتوجه إلى بيت المقدس (وأنه) ^(٦) ثابت بالسنة بلا شبهة ، لأنه لا يتلى في القرآن ، فيكون فيه دليل على جواز نسخ الكتاب بالسنة .

وإن لم يثبت ذلك فلا شك في أن التوجه إلى بيت المقدس الثابت بالسنة قد نسخ بالكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ قُلْ وَجْهَكُم .. ﴾ ^(٧) الآية

== قال : هو موضوع . انتهى .

(١) فى ب (فيجب) .

(٢) سورة النحل / ٤٤ . والآية كاملة : ﴿ بالبينات والزبر وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ .

(٣) ق ١٥٥ / ١ من ب .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) فى ب (فى مكة) .

(٦) فى ح (فإنه) .

(٧) سورة البقرة / ١٤٤ . والآية كاملة : ﴿ قد نرى تقلب وجهك فى السماء فلنولينك ==

(فذلك دليل) (١) على جواز نسخها بالكتاب .

وبأن نسخ أحدهما بالآخر لم يمتنع عقلا ولم يرد منه منع سمعا ، فوجب القول بالجواز ، وذلك لأن النسخ في الحقيقة بيان مدة الحكم كما بينا (٢) ، فإذا ثبت حكم بالكتاب لم يمتنع أن يبين رسول الله - ﷺ - مدة بقائه بوحى غير متلو كما لم يمتنع أن يبينها بوحى متلو ، وكما لم يمتنع أن يبين مجمل الكتاب بعبارة لم يمتنع أن يبين مدة الحكم المطلق بعبارة .

وكذا إذا ثبت حكم بالسنة لم يمتنع أيضا أن يتولى الله تعالى بيان مدته لعلمه بتبديل المصلحة كما لم يمتنع أن يبينها رسول الله - ﷺ - بنفسه لأن الثابت على لسان الرسول - ﷺ - بعبارة هو الثابت من الله تعالى ، فثبت أن ذلك ليس بمتنع عقلا ، ولم يرد السمع بعدم جوازه أيضا ، / (٣) لأن ما تلوا من الآيات لا تدل على عدم جوازه .

وأما تمسكهم بالآية ففاسد ، لأن المراد الخيرية فيما يرجع إلى مرافق العباد ومصالحهم وكذا بالمماثلة ، لا الخيرية ، والمماثلة فى النظم .

وكذا نسخ الكتاب بالسنة ليس بتبديل من عند نفسه بل بوحى من الله تعالى ، إلا أنه غير متلو ، وكذا المراد من قوله تعالى : ﴿ لَتَبَيِّنَنَّ ﴾ لتبلغ ، ولو كان المراد حقيقته ، فالنسخ بيان أيضا .

وأما الجواب عن الحديث فقال شمس الأئمة : " قيل : هذا الحديث لا

== قبله ترضاها قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم وما الله بغافل عما يعملون .

(١) فى ب (فدليل) .

(٢) انظر : ص (٧٢٣ - ٧٢٤) .

(٣) ق ١٤٠ / ١ من ح .

يكاد يصح ، لأنه بعينه مخالف للكتاب ، لأن في الكتاب فرضية اتباعه مطلقا
وفي الحديث فرضية اتباعه مقيدا * (١) .

ولئن ثبت فالمراد أخبار الأحاد لا المسموع منه بالنقل / (٢) المتواتر وفي اللفظ
ما دل عليه وهو قوله : « إذا روى لكم عنى حديثا » ولم يقل : إذا سمعتم
منى . ونحن نقول : إن بخبر الواحد لا يثبت نسخ الكتاب ، لأنه لا يثبت
كونه مسموعا من رسول الله - ﷺ قطعاً (٣) على أن المراد من قوله : « ما
خالف فردوه » عند التعارض إذا جهل التاريخ (٤) ونحن نقول هكذا ، وإنما
الكلام فيما إذا عرف التاريخ بينهما .

وأما قولهم : إن فيه صيانة عن شبهة الطعن ففساد ، لأن النسخ لو امتنع
بمثل هذا الطعن ، ينبغى أن لا يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة أيضا ،
لأن للطاعن أن يقول : إنه يناقض في كلامه ، وينقل من الله تعالى كلاما
متناقضا ، ثم لم يندفع ذلك بهذا الطعن ، فكذا ما نحن فيه ، وهذا لأنه

(١) وهو أن لا يكون مخالفا لما يتلى في الكتاب ظاهرا .

(أصول السرخسى ٢ / ٧٦) .

(٢) ق ١٥٥ / ب من ب .

(٣) ولهذا لا يثبت به علم اليقين ، خلافا لبعض أهل الحديث .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٧٦ ، وإرشاد الفحول ص ٤٨ ، وشرح الكوكب
المنير بهامشه ٢ / ٣٤٨ ، والمسودة ص ٢١٦ ، والأحكام لابن حزم ١ / ١٠٧ فما
بعدها) .

(٤) أى : بين الآية والحديث حتى لا يوقف على النسخ والنسخ منها ، فإنه يعمل بما
في كتاب الله تعالى ، ولا يجوز ترك ما هو ثابت في كتاب الله تعالى نصا عند
التعارض (أصول السرخسى ٢ / ٧٦) .

علم بالمعجزات صدق قوله ، وأنه مبلغ والجميع من عند الله تعالى فلم يبق
للطعن مجال .

ثم مثال نسخ الكتاب بالكتاب : نسخ آيات المسألة بآيات القتال ، ومثال
نسخ السنة بالسنة قوله - ﷺ - : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا
فزوروها ، وعن لحوم الأضاحي أن تمسكوها فوق ثلاثة أيام فامسكوا ما بدا
لكم ، وعن النبيذ ^(١) في الدباء ^(٢) والحتم ^(٣) والمزفت ^(٤) والنقير ^(٥) فاشربوا

(١) النبيذ : من النبذ وهو طرح الشيء إلى الامام أو الخلف ، أو عام ، يقال : صبى
منبوذ أى : مطروح ، وسمى النبيذ نبيذا ، لأنه ينبذ أى يترك حتى يشتد .
واصطلاحا هو : التمر يلقى فى جرة الماء أو غيرها حتى يغلى ، وقد يكون من
الزبيب والعسل .

ينظر : (القاموس المحيط ١ / ٣٧٢ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩٠ ، وكشف الاسرار
للبخارى ٣ / ١٨٧) .

(٢) الدباء : فعال - بضم الفاء وتشديد العين والمد - : القرع .

(القاموس المحيط ١ / ٦٧ ، والمصباح ١ / ١٨٩) .

(٣) الحتم كَفَنَعَل : الجرة الخضراء ، والحتمة : واحدها ، ويقال لكل أسود حتم ،
والأخضر عند العرب أسود . وقال عبد العزيز البخارى : الحتم جرار حمر وقيل :
خضر تحمل فيه الخمر إلى المدينة .

ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ١٠٣ ، والمصباح المنير ١ / ١٢٠ ، وكشف الاسرار
٣ / ١٨٧) .

(٤) المزفت : الوعاء المطلى بالمزفت وهو القار ، يقال : زفت الرجل الوعاء أى طلاه
بالمزفت .

ينظر : (القاموس المحيط ١ / ١٥٤ ، والمصباح المنير ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ ، وكشف
الاسرار للبخارى ٣ / ١٨٧) .

(٥) النقير : النكته فى ظهر النواة ، وما نقر من الحجر والخشب ونحوه ، والمراد ==

فى كل ظرف ولا تشربوا مسكرا ٤. (١)

ومثال نسخ السنة بالكتاب نسخ التوجه إلى بيت المقدس كما ذكرنا .

ومثال نسخ الكتاب بالسنة ما قالت عائشة - رضى الله عنها - : (ما قبض رسول الله ﷺ حتى أباح الله له من النساء ما شاء) (٢) .

فإن ثبت هذا الخبر ، كان هذا نسخا للكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾ (٣) كذا قيل .

قال القاضي (٤) أبو زيد : (لا يوجد فى كتاب الله تعالى ما نسخ بالسنة إلا

== هنا خشبة تنقر فينبذ فيها فيشتد نبيذها) .

ينظر : (القاموس المحيط ٢ / ١٥٢ ، والمصباح المنير ٢ / ٦٢١) .

(١) تقدم تخريجه فى ص ١٧٠ .

(٢) ذكره : الجصاص ، وابن العربى بلفظ : (قالت عائشة - رضى الله عنها - : (ما مات رسول الله - ﷺ - حتى أحل له النساء)

(أحكام القرآن للجصاص ٣ / ٣٦٩ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ١٥٧١) .

ويؤيده ما ذكره الجصاص ٣ / ٢٦٥ برواية داود بن أبى هند عن محمد بن أبى موسى عن زياد عن أبى بن كعب ، قال : قلت له : أرايت إن هلك نساء رسول الله - ﷺ - أكان له أن يتكح ؟ .

قال : وما يمنعه ، أحل الله له ضروريا من النساء ، فكان يتزوج منهن ما شاء ثم تلا : ﴿ يا أيها النبى إنا أحللنا لك أزواجك ﴾ الآية .

(٣) سورة الاحزاب / ٥٢ والآية كاملة : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن

من أزواج ولو أعجبك حسنهن إلا ما ملكت يمينك وكان الله على كل شىء رقيبا ﴾ .

(٤) وهذا نصه : (لا يوجد فى كتاب الله تعالى ما نسخ بالسنة ، ولا فى السنة ما نسخ بالكتاب إلا من طريق الزيادة على النص بالسنة أو السنة بالكتاب) (تقويم الأدلة ص ٥٢٨ مخطوط رقم ١٨٢٢) .

والمُنسوخ أنواع : التلاوة والحكم جميعا ، والحكم دون التلاوة ، والتلاوة دون الحكم ، ونسخ وصف فى الحكم .

من طريق الزيادة على النص (١) .

قوله : والمُنسوخ أنواع : المُنسوخ أربعة أقسام :

نسخ الحكم والتلاوة جميعا ، ونسخ الحكم دون التلاوة ، وعكسه ، ونسخ وصف الحكم مع بقاء أصله (نحو) ^(٢) نسخ فرضية صوم عاشوراء ^(٣) .

أما الأول فمثل ما نسخ من القرآن ^(٤) فى حياة الرسول - ﷺ - بالإنشاء على ما روى : (أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة) ^(٥) ،

(١) ق ١٤٠ / ب من ح .

(٢) فى ب (يحور) وهو خطأ .

(٣) قلت : من المعلوم أن هذا التفصيل إنما هو فى منسوخ الكتاب فقط دون السنة ؛ لأن السنة ليست من الوحي المتلو حتى تكون منسوخ التلاوة ، بل لا يجرى النسخ إلا فى حكمها .

انظر : (حاشية يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٧٢١) .

(٤) وكذلك صحف إبراهيم ومن تقدمه من الرسل - عليهم السلام - فلما علمنا بما يوجب العلم حقيقة إنها قد كانت نازلة تقرأ ويعمل بها ، قال تعالى : ﴿ إن هذا لفى الصحف الأولى صحف إبراهيم وموسى ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ وإنه لفى زبر الأولين ﴾ ثم لم يبق شيء من ذلك فى أيدينا تلاوة ولا عملا به ، فلا طريق لذلك سوى القول بانتساخ التلاوة والحكم فيما يحتمل ذلك . والله أعلم .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٧٨) .

(٥) أخرجه : (ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى بن كعب - رضى الله عنه - بلفظ : كانت سورة الأحزاب توارى سورة البقرة ، وكان فيها آية الرجم : الشيخ ==

(وكان^(١) هذا النوع من النسخ جائز في حياة الرسول - ﷺ - فأما بعد وفاته فلا يجوز ، خلافا للملحدة وبعض الروافض)^(٢) .

وقال الحسن : (إنه - ﷺ - أوتى قرآنا فنيه فلم يبق منه شيء)^(٣) .

وأما الثاني والثالث^(٤) ، فصحيحان عند جمهور الفقهاء /^(٥) والمتكلمين .

وأنكر بعض المعتزلة جوازهما^(٦) وقال : إن المقصود من النص حكمه المتعلق بمعناه ، إذ الابتلاء لا يحصل به ، والنص وسيلة - إليه ، فلا يبقى النص بدون حكمه ، لسقوط اعتبار الوسيلة عند فوات المقصود .

واحتج الجمهور في القسمين بالمتقول : فإن الإيذاء باللسان للزناة وإمساك الزواني في البيوت ، والاعتداد بالحول للمتوفى عنها زوجها ، وتقديم الصدقة

== والشيخة ... الحديث .

انظر : (نيل الأوطار ٧ / ١٠٢) .

(١) ما بين القوسين زيادة من ب . أى من قوله : (وكان هذا) إلى : بداية قوله : (وقال الحسن) .

(٢) انظر: (أصول السرخى ٢ / ٧٨ - ٧٩ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٨٨ - ١٨٩) .

(٣) ذكره الشيخ عبد العزيز البخارى في (كشف الأسرار ٣ / ١٨٨) .

(٤) وهما نسخ الحكم دون التلاوة وعكسه .

(٥) ق ١٥٦ / أ من ب . وعبرة ب (والمتعلمين) وهو تحريف .

(٦) أى جواز نسخ الحكم دون التلاوة وعكسه . انظر هاتين المسألتين في (المعتمد ١ /

٤١٨ - ٤١٩ ، وشرح القاضى عضد بعاشيته للتفتاوانى ٢ / ١٩٤ ، والمسودة ص

١٧٨ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٧٣ ، والأحكام للآمدي ٣ / ٢٠١ فما بعدها ،

والمحصول ج ١ ق ٣ / ٤٨٢ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٠٩ ، والمستصفى ١ /

١٢٣ ، والمغنى للبخارى ص ٢٥٩ ، وإرشاد الفحول ص ١٨٩) .

(على) (١) نجوى الرسول - ﷺ - ومسألة الكفار ، أحكام نسخت مع بقاء تلاوة الآيات (٢) الموجبة لها ، فدل ذلك على جواز نسخ الحكم دون التلاوة .

(١) فى ب (وعلى) وهو خطأ .

(٢) قلت : إن الآيات الموجبة لهذه الأحكام المذكورة كالآتى :

١ - الآية الموجبة لحكم الإيذاء باللسان للزانيين هى قوله تعالى : ﴿ واللذان يأتيانها منكم فأذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان توابا رحيمًا ﴾ .

ب - الآية الموجبة لحكم الإمساك فى البيوت للزانيات هى قوله جل وعلا : ﴿ واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ﴾ .

وقد نسخ حكم هاتين الآيتين - مع بقاء تلاوة النصين الدالين عليهما - بالجلد والرجم الثابتين بقوله تعالى فى سورة النور : ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله ... ﴾ الآية .

وبما نسخت تلاوته وبقي حكمه من قوله تعالى : « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم » .

ج - الآية الموجبة للاعتداد بالحول للمتوفى عنها زوجها هى قوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول غير إخراج ... ﴾ الآية حيث نسخ حكم هذه الآية الكريمة بالاعتداد بأربعة أشهر وعشرا الثابت بقوله تبارك وتعالى فى سورة البقرة : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير ﴾ .

د - والآية الموجبة لتقديم الصدقة عند مناجاة الرسول - ﷺ - وهى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي لحواكم صدقة ... ﴾ الآية . وقد نسخ حكم هذه الآية بقوله تعالى : ﴿ أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات ﴾ الآية .

هـ - أما الآيات الدالة على مسألة الكفار فكثيرة :

منها قوله تعالى : ﴿ فاعف واصفح إن الله يحب المحسنين ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ ... فاعفوا عنهم واصفحوا حتى يأتى الله بأمره إن الله على كل ==

وكذا القراءات المشهورة مثل قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - (فصيام
ثلاثة أيام متتابعات) . وقراءة ابن عباس - رضى الله عنهما - :
(فأفطر فعدة من أيام أخر) (١) .

ومثل رواية عمر - رضى الله عنه - : (الشيخ والشيخة إذا زنيا
فارجموهما ألبة نكالا من الله) نسخت تلاوتها فى حياة النبى - ﷺ -
بصرف القلوب عن حفظها إلا قلوب هؤلاء .

وبالمعقول وهو : أن للنظم حكمين :

حكم يتعلق بنفس النظم مثل جواز الصلاة والإعجاز وغيرهما .

وحكم يتعلق بالمعنى وهو : ما (يترتب) (٢) عليه من الوجوب والحرمه

== شىء قدير ﴿ .

وقوله تعالى : ﴿ خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين ﴾ .

وقد نسخ حكم هذه الآيات وأمثالها بمثل قوله تعالى : ﴿ واقتلوهم حيث ثقتهموهم
وأخرجوهم من حيث أخرجوكم .. ﴾ الآية . وقوله تعالى : ﴿ فإن تولوا فخذوهم
واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولما ولا نصيرا ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا
انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا
لهم كل مرصد ... ﴾ الآية .

انظر : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن للطبرى ٢ / ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٤ / ٢٩٢ ،
٢٩٣ ، ٢٩٧ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥ / ٨٦ ، وأسباب النزول للواحدي
ص ٢٣٥ ، والإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٣٦٨ ، وفتح القدير للشوكاني
٥ / ١٩١ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٨٠ - ١٨١ ، ١٨٩ - ١٩١ ، وكشف
الأسرار للنسفى ٢ / ١٥٧ ، ونور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٢ / ١٥٦) .

(١) ذكرها الإمام الرازى فى (التفسير الكبير ٥ / ٧٧) ولم ينسبها إلى ابن عباس - رضى
الله عنه - .

(٢) فى ح (ترتب) .

وذلك مثل الزيادة على النص ، فإنها نسخ عندنا ، وعند الشافعى تخصيص
وبيان .

وغيرهما .

وكل واحد منهما مقصود بنفسه ، ألا يرى أن فى القرآن متشابها ولم يثبت
به من الأحكام إلا ما يتعلق من جوار الصلاة والإعجاز ، وإذا كان كذلك جاز
أن يكون أحدهما مصلحة دون الآخر .
فيجوز نسخ أحدهما دون الآخر .

وأما القسم الرابع : وهو نسخ الوصف فمثل الزيادة على النص .
اتفق العلماء على أن الزيادة على النص إن كانت عبادة مستقلة كزيادة
وجوب الصوم بعد وجوب الصلاة ، لا يكون نسخا .

وإختلفوا فى غير هذه الزيادة إذا وردت متأخرة عن المزيد عليه كزيادة
وصف الإيمان فى رقبة (الكفارة)^(١) وزيادة التغريب على الجلد فى حد الزنا
بعد اتفاقهم على أن مثل هذه الزيادة لو وردت مقارنة للمزيد عليه لا يكون
نسخا كورود رد^(٢) الشهادة فى حد القذف مقارنة للجلد .

فقال أكثر مشائخنا : إنما يكون نسخا معنى وإن كان بيانا صورة وقال أكثر
أصحاب الشافعى وبعض المعتزلة ، وبعض المتكلمين : إنها لا تكون نسخا^(٣) .

(١) فى ب (الكفار) وهو خطأ .

(٢) ق ١٤١ / أ من ح .

(٣) راجع تحقيق هذه المسألة فى : (أصول البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣ / ١٩١ فما
بعدها ، وأصول السرخسى ٢ / ٨٢ فما بعدها ، والمغنى للخبازى ص ٢٥٩ فما ==

وأثر الخلاف يظهر فى جواز الزيادة على الكتاب والخبر المتواتر والمشهور
بخبر الواحد والقياس .

فعندنا لا يجوز لكونها نسخا .

وعندهم : يجوز لكونها بيانا .

تمسكوا بأن حقيقة النسخ : رفع الحكم ، والزيادة تقرير للحكم وضم حكم
آخر إليه والتقرير ضد الرفع .

ألا يرى أن شرط الإيمان فى الرقبة لا يخرجها من أن يكون مستحقة
للإعتاق فى الكفارة ، وإلحاق النفى بالجلد لا يخرج الجلد من أن يكون واجبا .

فيكون ضم التغريب ضم حكم إلى حكم وذلك ليس بنسخ .

واحتج من جعل الزيادة نسخا معنى : بأن النسخ بيان انتهاء حكم بابتداء
حكم آخر وهو موجود فى الزيادة ، فيكون نسخا .

وبيانه : أن الإطلاق معنى مقصود من الكلام وله حكم معلوم وهو الخروج
عن العهدة بالإتيان بما ينطلق عليه اسم الرقبة ، والتقييد معنى آخر مقصود من

== بعدها ، والتقريب والتحجير ٣ / ٧٥ ، والتوضيح والتلويع ص ٥١٧ فما بعدها ،
وفواتح الرحموت ٢ / ٩٣ ، وفتح الغفار ٢ / ١٣٥ ، وميزان الأصول ص ٧٢٣
فما بعدها ، والمستصفى ١ / ١١٧ ، والمحصول ج ١ ق ٣ / ٥٤٢ ، والأحكام
للأمدى ٣ / ٢٤٣ فما بعدها ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٩١ ، وروضة
الناظر ص ٧٩ ، والآيات البينات ٣ / ١٦٢ ، والمسودة ص ١٨٧ ، وتخريج الفروع
على الأصول للزنجاني ص ٥٠ - ٥٢ ، والمعتمد ١ / ٤٣٧ فما بعدها ، وشرح
تنقيح الفصول ص ٣١٧ ، والنهاج بشرحيه ٢ / ١٩٠ فما بعدها ، وإرشاد الفحول
ص ١٩٥ ، والمنحول ص ٧٦ فما بعدها) .

حتى أينما زيادة النفي حدا على الجلد بخبر الواحد .
وزيادة قيد الأيمان فى كفارة اليمين والظهار بالقياس .

الكلام على مضادة المعنى الأول ، لأن التقيد إثبات القيد والإطلاق رفعه ،
وله حكم معلوم وهو الخروج عن العهدة بإتيان المقيد لا غير فكانت الزيادة
نسخا معنى .

وقوله : حتى (أينما)^(١) الزيادة إلى آخره ...

نتيجة هذا الخلاف أى لأجل ذلك أبى علماؤنا زيادة النفي حدا فى زنا البكر
وهو تغريب عام على الجلد الثابت بقوله تعالى : ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية ،
بخبر الواحد وهو قوله - ﷺ - : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام »^(٢) .

وعند الشافعى - رحمه الله - يجوز زيادة النفي على الجلد ، لأنه بيان
وزيادة صفة الأيمان فى رقبة كفارة اليمين والظهار بالقياس على كفارة القتل ،
كما قال الشافعى - رحمه الله - لأن الزيادة نسخ ، وبالقياس لا يجوز النسخ .
وجه قياس الشافعى - رحمه الله - أن الأيمان شرط فى كفارة القتل لقوله

(١) قلت : فى جميع نسخ المنار المطبوعة فى شروحها (أثبت) بدل (أينما) إلا فى
النسخة التى طبعت فى شرحه (فتح القفار) . لابن نجيم مطبعة مصطفى البابى
الحلى وأولاده بمصر . فإن فيها ما أثبتناها ، وهى الأنسب للمقام .
انظر : (المنار فى شرحه للمصنف ٢ / ١٥٦ ، والمنار فى شرحه لابن ملك ص
٧٢٤ ، والمنار فى شرحه للملاحيون ص ٢١٢ ، والمنار فى شرحه لابن نجيم ص
١٣٥) .

(٢) تقدم تخريجه فى (ص ٧٦٩) .

فصل فى أفعال النبى - ﷺ - سوى الزلة .

تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ ﴾ فيشترط فى سائر الكفارات ؛ لأنها جنس واحد .

ولكننا نقول : لا يصح هذا القياس لاستلزامه الزيادة على النص ؛ لأن الرقبة فى قوله تعالى : ﴿ فتحريـر رقبة ﴾ فى كفارة الظهار واليمين مطلقة وبالقياس لا يجوز نسخ الإطلاق .

(فصل فى أفعال النبى - ﷺ -)

قوله : أفعال النبى - ﷺ - إلى آخره ...

اعلم أن المراد من أفعال النبى - ﷺ - ههنا ما يقع عن قصد ، لأن ما وقع عن قصد ^(١) مثل ما يحصل فى حالة النوم ^(٢) والإغماء والسهو لا يصلح للاقتداء ^(٣) . ثم الفعل الواقع منه عن قصد قد يكون زلة وهو اسم لفعل حرام غير مقصود فى ذاته للفاعل ولكنه وقع فيه عن فعل مباح قصده .

فلم يوجد القصد فيها إلى عينها ، ولكن وجد القصد إلى أصل الفعل كمن زل عن الطريق ، فإنه وجد القصد إلى المشى لا إلى الوقوع .

(١) ق ١٤١ / ب من ح .

(٢) ق ١٥٧ / أ من ب .

(٣) انظر : تفصيل أفعال النبى - ﷺ - بأنواعها ، وحكم الاقتداء فيها فى :

(تيسير التحرير ٣ / ١٢٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٨٠ ، والأحكام للأمدى ١ /

٢٤٧ ، فما بعدها ، والمعتمد ١ / ٣٨٣ ، فما بعدها ، وإرشاد الفحول ص ٣٥ .

٣٨ ، وأصول السرخسى ٢ / ٨٦ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٩١ ،

فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٦ فما بعدها) .

بخلاف المعصية ، فإنها : اسم لفعل حرام مقصود بعينه للفاعل . وإن كان الشرع أطلق اسم المعصية على الزلة مجازا ، فالأنبياء معصومون عن المعاصي وإن لم يعصموا عن الزلات عندنا .

وعند بعض الأشعرية : لم يعصموا عن الصغائر ^(١) .

(١) قلت : اختلف العلماء في عصمة الأنبياء - عليهم السلام - :

فقد ذهب القاضى أبو بكر الباقلانى وأكثر الشافعية وكثير من المعتزلة إلى أن الأنبياء - عليهم السلام - قبل البعثة ، يجوز عليهم المعصية كبيرة كانت أو صغيرة ، بل ولا يمتنع عقلا إرسال من أسلم وآمن بعد كفره .

وذهبت الروافض : إلى امتناع ذلك كله قبل النبوة ، ووافقهم على ذلك أكثر المعتزلة إلا فى الصغائر .

وأما بعد النبوة : فقد اتفق أهل الشرائع قاطبة على عصمتهم عن تعمد كل ما يخل بصدقهم فيما دلت المعجزة القاطعة على صدقهم فيه من دعوى الرسالة والتبليغ عن الله تعالى .

واختلفوا فى جوار ذلك بطريق الغلط والنسيان :

فقال أبو إسحاق وكثير من الأئمة : لا يجوز ذلك .

وقال القاضى أبو بكر ومن معه : يجوز .

وأما ما كان من المعاصى القولية والفعلية التى لا دلالة للمعجزة على عصمتهم عنها :

فما كان منها كفرا ، فلا خلاف بين أرباب الشرائع فى عصمتهم عنه ، إلا ما نقل عن الأزارقة من الخوارج أنهم قالوا : بجوار بعثة نبي علم الله أنه يكفر بعد نبوته ، وما نقل عن الفضلية منهم أنهم قالوا :

إن كل ذنب يوجد فهو كفر ، وجوزوا صدور الذنوب من الأنبياء ، فكانت كفرا .

وأما ما ليس بكفر : فإن كان من الكبائر : فقد اتفقت الأمة - سوى الحشوية ومن جور الكفر على الأنبياء - على عصمتهم عن تعمد من غير نسيان ولا تأويل فإن فعلها عن نسيان أو تأويل خطأ يجوز عليهم بالاتفاق .

وإن لم يكن من الكبائر : فإما أن يوجب الحكم على فاعله بالخسة ودناءة الهمة ==

وذكر فى عصمة^(١) الأنبياء وليس معنى الزلة أنهم زلوا عن الحق إلى الباطل وعن الطاعة إلى المعصية ، ولكن معناها : الزلل عن الأفضل إلى الفاضل ، والأصوب إلى الصواب ، وكانوا يعاتبون (به)^(٢) بجلال قدرهم ومكانتهم من الله تعالى .

والزلزل لا يخلو عن بيان إما من جهة الفاعل كقوله تعالى إخبارا عن موسى - عليه السلام - حين وكز القبطى^(٣) ، فقتله فقال : ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾^(٤) أى هيج غضبى حتى ضربته ، فأضافه إليه تسببا .

== وسقوط المروءة كسرقة حبة أو كسرة ، فالحكم فيه كالحكم فى الكبيرة .

وما لم يكن كذلك : فالجمهور على جوازه عمدا وسهوا خلافا للشيعة مطلقا ، وخلافا للجبائى والنظام وجعفر بن مبشر فى العمد . والله أعلم .

انظر : (الاحكام للأمدى ١ / ٢٤٢ - ٢٤٤ ، ونهاية السؤل ٢ / ٢٣٩ ، وفواتح الرحموت ٢ - ٩٧ فما بعدها ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٠ - ٢٢ ، وشرح القاضى العضد بحاشيته ٢ / ٢٢ ، وإرشاد الفحول ص ٣٥) .

(١) لعله أراد به (عصمة الأنبياء) للإمام فخر الدين الرازى - أوله : الحمد لله المتعال بجلال أحديته عن مسارح الخواطر إلخ .

قال حاجى خليفة : (هو مختصر مرتب على فصول) وقد طبع فى مصر .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١١٤١) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) قال سعيد بن جبير - رضى الله عنه - : (وكان خبازا لفرعون - لعنه الله) انظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٢٦٠) .

(٤) سورة القصص / ١٥ . والآية كاملة هكذا :

﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه فاستغاثه الذى من شيعته على الذى من عدوه فوكزه موسى فقضى عليه قال هذا من عمل الشيطان إنه عدو مضل مبين ﴾ .

أو من الله تعالى كما قال : ﴿وعصى آدم ربه﴾ (١) .

وإذا كان البيان مقرونا بالزلة لا محالة ، علم أنها لا تصلح للاقتداء فلم يكن مما نحن بصددده ؛ فلهذا قال : سوى الزلة .

وقد يكون بياننا لمجمل الكتاب ، وهو تابع للمبين فى أى صفة كان المبين ، وقد يكون مختصا به - ﷺ - كوجوب الضحى والتهجد وإباحة الزيادة على الأربع فى النكاح ، وإباحة صفى المغنم ، وخمس الخمس ، وهو مما لا يصلح للاقتداء بالاتفاق أيضا .

ثم بعد ذلك إن علمت صفة ذلك الفعل فى حقه - ﷺ - فالجمهور على أنه يقتدى به فى إيقاعه على تلك الصفة ، حتى يقوم دليل الخصوص .

وقال الكرخى (والأشعرى) (٢) وبعض أصحاب الشافعى أنه - ﷺ - مخصوص (به) (٣) حتى يقوم دليل على مشاركة غيره إياه (٤) .

وإن لم يعلم صفته فيه ، فإن كان ذلك الفعل من جملة المعاملات ، ففعله

(١) والمراد بالعصيان هنا الزلة ؛ لأن آدم - عليه السلام - لم يقصد العصيان .

(كشف الأسرار للنسفى ٢ - ١٦٢) .

(٢) فى ب (والأشعرى) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) وقال بعض العلماء : الواجب هو الوقف فى ذلك حتى يقوم الدليل وإليه ذهب الغزالى والصيرفى وجماعة من المعتزلة .

انظر فى ذلك : (أصول السرخسى ٢ / ٨٦ - ٩٠ ، والأحكام للآمدى ١ / ٢٤٨ وشرح القاضى العضايد بحاشية الفتاوانى عليه ٢ / ٢٢ - ٢٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٨٦ - ٨٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٢١ والمسودة ص ١٦٧ - ١٦٩ ، وإرشاد الفحول ص ٣٦ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٢ - ١٦٣) .

يدل على الإباحة بالإجماع كذا ذكره أبو اليسر (١) .

فإن كان من جملة القرب ، فاختلف فيه :

قال بعضهم : يجب الوقف فيه ، حتى يقوم دليل يبين الوصف وربت الشركة ، هو مذهب عامة الأشعرية ، وبعض (٢) أصحاب الشافعى .

وقال مالك وبعض (٣) أصحاب الشافعى والحنابلة وعامة المعتزلة : يلزمنا الاتباع فيه ويكون واجبة (٤) فى حقه وفى حقنا (٥) .

وقال الكرخى : يفيد الإباحة فى حقه لا الوجوب والندب (٦) إلا بدليل ثم لا يكون لنا الاتباع فيه إلا بدليل أيضا (٧) .

وقال الجصاص : إن علمت صفة ذلك الفعل فى حقه ، يقتدى به كما هو مذهب الجمهور وإلا يعتقد فيه الإباحة فى حقه ، ولنا اتباعه فيه حتى يقوم دليل الخصوص ، وهو مختار القاضى أبى زيد وشمس الأئمة ، وفخر الإسلام والمصنف (٨) .

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٠١) . نقلا عن أبى اليسر - رحمه الله .

(٢) كالغزالي والصيرفى - رحمهما الله .

انظر : (الأحكام للآمدى ١ / ٢٤٨) .

(٣) كابن سريج وابن أبى هريرة وابن خيران ومن معهم .

(٤) ق ١٥٧ / ب من ب .

(٥) راجع : (حاشية الفتاوانى ٢ / ٢٣ ، والأحكام للآمدى ١ / ٢٤٨) .

(٦) ق ١٤٢ / أ من ح .

(٧) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٢ ، والمغنى للبخارى ص ٢٦٣) .

(٨) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٨٧ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى فى كشف الأسرار للبخارى ٣ / ١٠١ - ٢٠٢ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٢ ، ==

تمسك الواقفية بأن فعله يحتمل وجوها : من الندب ، والوجوب ، والإباحة ، فقبل معرفته لا يمكن الاتباع ؛ لأن متابعة الغير إتيان فعله على الوجه الذى فعله ، فلا يمكن المتابعة قبل معرفة صفته لاحتمال الإباحة فى حقه لا فى حقنا .

قال شمس الأئمة : وهذا الكلام عند التأمل باطل لأن هذا القائل إن كان يمنع الأمة من أن يفعلوا مثل فعله بهذا الطريق (ويلومهم)^(١) على ذلك ، فقد أثبت صفة (الحظر)^(٢) فى الاتباع ، وإن كان لا يمنعه (ولا يلومهم)^(٣) على ذلك ، فقد أثبت صفة الإباحة ، فعرفنا أن القول بالوقف لا يتحقق^(٤) .

واحتج من قال بوجوب الاتباع بقوله تعالى : ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾^(٥) ، وقوله تعالى : ﴿ وَاتَّبِعُوهُ .. ﴾ الآية وقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ .. ﴾ الآية^(٦) فإن هذه النصوص توجب اتباعه مطلقا من غير فصل بين القول والفعل .

واحتج الكرخي : بأن الإباحة هى الثابتة بيقين ، فوجب إثباتها دون

== والمغنى للخبازى ص ٢٦٣ .

(١) فى ب (ويلزمهم) .

(٢) فى ح (الحظر) وهو تحريف .

(٣) فى ب (ولا يلزمهم) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٨٧) .

(٥) سورة النساء / ٥٩ . والآية كاملة : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ .

(٦) سورة آل عمران / ٣١ . والآية بكاملها : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

غيرها إلا بدليل ، ولما ثبتت الإباحة في حقه ، لم يجز متابعتها فيه إلا بدليل لاحتمال اختصاصه به .

وجه القول المختار : أن الاتباع هو الأصل في حق الرسول - ﷺ - لقوله تعالى : ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾^(١) ، فهذا تنصيب على جوار التأسى به في أفعاله .

الآ يرى أنه نص على تخصيصه فيما كان هو مخصوصا به بقوله : ﴿خالصة لك﴾^(٢) وهو النكاح بغير مهر^(٣) .

ثم الشيخ قسم أفعاله القصدية على أربعة أقسام متابعا لفخر الإسلام وشمس الأئمة^(٤) .

وقسمها القاضي أبو زيد وسائر الأصوليين إلى ثلاثة أقسام^(٥) :

(١) سورة الأحزاب / ٢١ . وتام الآية ﴿لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا﴾ .

(٢) سورة الأحزاب / ٥٠ . والآية كاملة : ﴿يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما آفاه الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيماهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما﴾ .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أن الرسل - عليه الصلاة والسلام - أئمة يقتدى بهم كما قال الله تعالى في شأن إبراهيم - عليهم السلام - : ﴿إني جاعلك للناس إماما﴾ ، والإمام اسم من يؤتم به - أى يقتدى به - . فالأصل في كل فعل صدر عنهم جوار الاقتداء بهم فيه ، إلا ما ثبت فيه دليل الخصوص لشرفهم وعلو حالهم .
(كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٦٣) .

(٤) انظر : (أصول البزدوى في الكشف للبخارى ٣ / ١٩٩ ، وأصول شمس الأئمة السرخسي ٢ / ٨٥) .

(٥) وأما الزلة ، فلا تدخل في هذا الباب ، لأنها لا تصلح للاقتداء به في ذلك ؛ =

أربعة : مباح ، ومستحب ، وواجب ، وفرض .
والصحيح عندنا أن ما علمنا من أفعاله - ﷺ - واقعا على جهة تقتدى به
فى إيقاعه على تلك الجهة ، وما لم نعلم على أى جهة فعله النبى - عليه
السلام - .

قلنا : فعله على أدنى منازل أفعاله - عليه الصلاة والسلام - وهو الإباحة .
والوحى نوعان : ظاهر وباطن . فالظاهر : ما ثبت بلسان الملك فوق سمعه بعد
علمه بالمبلغ بآية قاطعة ، وهو الذى أنزل عليه بلسان الروح الأمين .

واجب ، ومستحب ومباح .
وأراد بالواجب الفرض . وهو أقرب إلى الصواب .
لان الواجب الاصطلاحي : ما ثبت بدليل فيه اضطراب ولا يتصور ذلك فى
حقه - ﷺ - لان الدلائل كلها قطعية / (١) فى حقه ويمكن أن يحمل على أن
المراد تقسيم أفعاله بالنسبة إلينا، وحيثئذ يتحقق فيها الواجب الاصطلاحي .
قوله : والوحى نوعان إلى آخره ...

واعلم أنه لولا جهل بعض الناس والطعن بالباطل ، لكان أولى منا الكف
عن هذا التقسيم ، لانه - ﷺ - هو المتفرد بالكمال الذى لا يحيط به إلا الله

== ولان الزلة لا يوجد فيها القصد إلى عينها أيضا ، ولكن يوجد القصد إلى أصل
الفعل ، كما أنه لا بد أن يقتزن بالزلة بيان من جهة الفاعل كما قال تعالى مخبرا عن
موسى - عليه السلام - عند قتل القبطى : ﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾ أو من جهة
الله تعالى كما قال : ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾ وإذا كان كذلك علم أنه غير صالح
للاقتداء به . انظر : (تقويم الأدلة ص ٤٨٧ مخطوط رقم ١٨٢٢ وأصول
السرخسى ٢ / ٨٦ ، والكشف للنسفى ٢ / ١٦١ - ١٦٢ ، والكشف للبخارى ٣ /
١٩٩ - ٢٠٠) .

(١) ق ١٥٨ / أ من ب .

أو ثبت عنده - عليه الصلاة والسلام - بإشارة الملك من غير بيان بالكلام ،
أو تبدى لقلبه - عليه الصلاة والسلام - بلا شبهة بإلهام من الله بأن أراه بتور من
عنده . والباطن ما ينال بالاجتهاد بالتأمل فى الأحكام المنصوصة .

عز وجل - . وفى التقسيم نوع إحاطة وفيه أيضا نسبة الخطأ فى بعض الصور
إليه - ﷺ - ، وفيه سوء الأدب ، فكان الأولى تركه .

لكن طعن الجاهل بأن قال : كيف ساع له الاجتهاد مع توصله إلى
ما يوجب علم اليقين وهو الوحي ، حمل على هذا التقسيم دفعا لشبهتهم
فقال :

والوحي نوعان : ظاهر وباطن . فالظاهر ثلاثة أقسام : ما ثبت بلسان الملك
فوقع فى سمعه بعد علمه بالمبلغ أى وقع فى سمع النبى - ﷺ - وهو المراد
بقوله تعالى : ﴿ قل نزل به روح القدس من ربك بالحق ﴾ (١) .

والثانى : ما ثبت عنده بإشارة الملك من غير بيان بالكلام ، وإليه أشار النبى
- ﷺ - بقوله : « إن روح القدس نفث فى روعى » (٢) : - أى أوقع فى
قلبي - أن نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله فأجملوا فى
الطلب (٣) .

(١) سورة النحل / ١٠٢ . ونهاية الآية : ﴿ لِيَبْتِ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَدَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ .

(٢) الروح : بفتح الراء - الفرع ، ويضمها : القلب أو موضع الفرع منه .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٣٣) .

(٣) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ٧٢٥ ، وابن الأثير فى جامع الأصول ١٠ / ١١٧ ، والعجلونى

فى كشف الخفاء ١ / ٢٦٨ ، وابن أبى الدنيا فى كتاب القناعة ، والحاكم ==

فأبى بعضهم أن يكون هذا من حظه - عليه الصلاة والسلام - .
وعندنا هو مأمور بانتظار الوحي فيما لم يوح إليه ، ثم العمل بالرأى بعد
انقضاء مدة الانتظار .

والثالث : ما تبدى لقلبه بلا شبهة بإلهام من الله تعالى بأن أراه بنور من
عنده كما قال تعالى : ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾ ^(١) .

وأما الوحي الباطن فما ينال باجتهاده وتأمله في الأحكام المنصوصة . جعل
الاجتهاد منه - ﷺ - وحيا باطنا باعتبار المآل ، فإن تقريره - ﷺ - على
اجتهاده يدل على أنه هو الحق حقيقة كما إذا ثبت الوحي ابتداء .
قوله : فأبى بعضهم إلى آخره ...

اختلف في جواز الاجتهاد للنبي - ﷺ - وفي كونه متعبدا به فيما لم يوح
إليه من الأحكام :

فأبى بعضهم : وهم الأشعرية وأكثر المعتزلة والمتكلمين : أن يكون الاجتهاد
حظه - ﷺ - في أحكام الشرع .

وقال بعضهم وهم عامة الأصوليين : كان له العمل في أحكام الشرع

== من حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - وذكره شاهداً لحديث أبى حميد وجابر
وصححهما على شرط الشيخين) .

انظر : (تخريج أحاديث أصول البزدوى ص ٢٢٩ ، وتخريج أحاديث إحياء علوم
الدين ٢ / ٧٦٣) .

(١) سورة النساء / ١٠٥ ، والآية كاملة : ﴿ إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين
الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً ﴾ .

بالرأى (١) .

وهو منقول عن أبى يوسف من أصحابنا وهو مذهب مالك والشافعى وعامة أهل الحديث .

وقال أكثر أصحابنا : بأنه - ﷺ - كان متعبدا بانتظار الوحي فى حادثة ليس فيها وحى ، فإن لم / (٢) ينزل الوحي بعد الانتظار ، كان ذلك دلالة الإذن بالاجتهاد ، وهو المختار .

ثم قيل : مدة الانتظار مقدرة بثلاثة أيام .

وقيل : بخوف فوات الغرض ، وذلك يختلف بحسب الحوادث كانتظار الولي الأقرب فى النكاح بفوت الخاطب الكفاء .

وكلهم اتفقوا على أن العمل يجوز له بالرأى فى الحروب وأمور الدنيا .

واحتمج الفريق الأول بقوله تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى... ﴾ الآية (٣) .

أخبر أنه لا ينطق إلا عن الوحي ، والحكم / (٤) الصادر عن اجتهاد لا يكون وحيا فيكون داخلا تحت النفى .

(١) وقال بعض العلماء : إنه كان له - ﷺ - الاجتهاد فى أمور الحروب دون الأحكام الشرعية .

انظر هذه المسألة مفصلة فى : (الأحكام للامدى ٤ / ٢٢٢ ، فما بعدها والمعتمد ٢ /

٧٦١ - ٧٦٥ ، والمسودة ص ٤٥١ - ٤٥٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٥ -

فما بعدها ، وأصول السرخسى ٢ / ٩١ فما بعدها ، والمنهاج بشرحه ٣ / ١٩٢

فما بعدها) .

(٢) فى ١٥٨ / ب من ب .

(٣) سورة النجم / ٣ .

(٤) فى ١٤٣ / أ من ح .

(ويأن)^(١) المصير إلى الرأى الذى هو محتمل للخطأ ولا ضرورة فى حقه ،
إذ الوحى ثابت فى كل وقت ، فكان اشتغاله بالرأى (كاشتغالنا)^(٢) به مع
وجود النص .

احتجت العامة بقوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾^(٣) - أمر
بالاعتبار عاما لأولى الأبصار ، والنبي - ﷺ - (أعظم بصيرة)^(٤) وأصفاهم
سريرة ، فكان أولى بالدخول تحت هذا الخطاب .

ويحدث الخثمية^(٥) ، فإنه - ﷺ - اعتبر فيه دين الله بدين العباد وذلك
بيان بطريق القياس .

ويأن الاجتهاد مبنى على العلم بمعانى النصوص فى الوقوف على طريق
الاستعمال ، والنبي - ﷺ - أكمل الناس فى ذلك فلا وجه لمنعه عن ذلك ،
لأنه نوع حجر وذلك لا يليق بعلو درجته مع إطلاق غيره .

وجه قول المختار : أنه - ﷺ - مكرم بالوحى ، وغالب أحواله أنه لا

(١) فى ح (ولأن) .

(٢) فى ح (كاستنان) وهو تحريف .

(٣) سورة الحشر / ٢ والآية كاملة : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من
ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فاتاهم
من حيث لم يحتسبوا وقذف فى قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي
المؤمنين فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ .

(٤) هكذا فى النسختين معا ، والأصوب (أعظم الناس بصيرة ، ولعل كلمة (الناس)
سقطت من الناسخ .

(٥) هى : امرأة مجهولة من خشعم بن أعمار بن أراش بن كهلان بن قحطان ، كانت
منازلهم فى سروات اليمىن والحجاز . ورد وصفها فى بعض الروايات : أنها امرأة
شابة . انظر (الوصول إلى الأصول لشرف الإسلام أحمد بن على البغدادى ٢ /
٢٤٨ تحقيق الدكتور / عبد الحميد على أبو زيد) .

إلا أنه - عليه الصلاة والسلام - معصوم من القرار على الخطأ .
بخلاف ما يكون من غيره من البيان بالرأى .

يخلو عن الوحى ، والرأى ضرورى ، فوجب تقديم طلب النص بانتظار الوحى ، لاحتمال إصابة النص كما وجب على التميم طلب الماء فى موضع يرجى وجوده ، وكما وجب طلب النص النازل الخفى بين النصوص فى حق سائر المجتهدين .

فإذا خاف فوت الحادثة بلا حكم ، فحينئذ ينقطع طمعه عن الوحى ، فيحكم بالرأى .

وأما تمسك الخصم بقوله تعالى : ﴿ وما ينطق عن الهوى .. ﴾ الآية ففاسد ، فإنه نزل فى شأن القرآن ردا لما زعم الكفار أنه افتراه من عنده . فلا تعلق له بوضع النزاع .

وقيل : المراد بالهوى : هوى النفس الأمارة بالسوء ، والاجتهاد عمل بالعقل لا بهوى النفس ، ولئن سلمنا عمومها ، فلا نسلم أن اجتهاده مع التقرير عليه / ^(١) ليس بوحى ، بل هو وحى باطن ؛ لان تقريره يدل على حقيقته كما إذا ثبت بابتداء الوحى .

قوله : إلا أنه - ﷺ - معصوم إلى آخره ...

هذا جواب عما يقال : لما جاز له الاجتهاد ، كان ينبغى أن يكون منزلته دون النص ، فيكون ظنيا كاجتهاد غيره ويجوز مخالفته .

فقال : ليس كذلك ؛ لأنه - ﷺ - معصوم عن القرار على الخطأ مع أن

(١) ق ١٥٩ / ١ من ب .

اجتهاده لا يحتمل الخطأ عند أكثر العلماء^(١) ، لأنه واجب الاتباع ، فلو جاز الخطأ لكننا مأمورين باتباع الخطأ ، وإذا لا يجوز .

وإن احتمل الخطأ كما هو مذهب أكثر أصحابنا بدليل قوله تعالى : ﴿ عفا الله عنك ... ﴾ الآية^(٢) فإنه يدل على أنه خطأ ، وبدليل نزول العتاب^(٣) في أسارى بدر^(٤) ، فلا يحتمل القرار على الخطأ لما ذكرنا^(٥) فإذا أقره الله تعالى على اجتهاده ، دل أنه هو الصواب ، فيوجب علم اليقين كالنص ، فيكون مخالفته حراما وكفرا ، بخلاف اجتهاد غيره ، حيث يجوز مخالفته لمجتهد آخر

(١) وخالف في ذلك أكثر الشافعية والحنابلة وأهل الحديث ولكن بشرط أن لا يقر عليه .
انظر : (المسودة ص ١٤٣ ، ونهاية السؤل ٣ / ١٩٦ ، والاحكام للأمدى ٤ / ١٩٠ - ١٩٤ ، وإرشاد الفحول ص ٢٥٦) .

(٢) سورة التوبة / ٤٣ . ونهاية الآية : ﴿ لم أفنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين ﴾ .

(٣) وذلك في قوله تعالى : ﴿ ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يشخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم ﴾ سورة الأنفال : ٦٧ .

(٤) قال الإمام ياقوت الحموى : (بدر : ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادى الصفراء ، بينه وبين الجار - وهو ساحل البحر - ليلة ، ويقال : إنه ينسب إلى بدر ابن يخلد بن النضر بن كنانة .. وقيل إلى بدر بن قريش ، به سميت بدر التي كانت بها الوقعة المباركة ، لأنه كان احتفرها ، وبهذا الماء كانت الوقعة المشهورة التي أظهر الله بها الإسلام وفرق بين الحق والباطل في شهر رمضان سنة اثنتين للهجرة ، ... وبين بدر والمدينة سبعة برد) .

(معجم البلدان ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨) .

قلت : بدر : منطقة معروفة تقع بين مكة والمدينة المنورة ، تبعد عن المدينة المنورة (١٥٥) كيلو مترا .

(٥) في ١٤٣ / ب من ح .

وهذا كالإلهام ، فإنه حجة قاطعة فى حقه وإن لم يكن فى حق غيره بهذه الصفة .

وشرائع من قبلنا تلزمنا إذا قص الله ورسوله علينا من غير إنكار على أنه شريعة لرسولنا - عليه الصلاة والسلام - .

لاحتمال الخطأ والقرار عليه .

قوله : وهذا كالإلهام ...

أى الاجتهاد فى أنه قطعى من النبى - ﷺ - لا من غيره ، نظير الإلهام وهو القذف فى القلب : من غير نظر واستدلال (١) . فإنه حجة قاطعة فى حقه - ﷺ - حتى لم يجز مخالفته بوجه ، للتيقن بأنه من عند الله تعالى ، بخلاف إلهام غيره فإنه ليس بحجة (٢) .

قوله : وشرائع من قبلنا إلى آخره ..

اعلم أنه يجوز أن يتعبد الله تعالى نبيه بشريعة من قبلنا من الأنبياء ويأمره

(١) وعرفه ابن السبكى بقوله : (الإلهام : إيقاع شئ فى القلب يثلج - بضم اللام وحكى فتحها - أى يطمئن - له الصدر) .

(جمع الجوامع فى شرحه للجلال المحلى ٢ / ٣٩٨) .

وقال الجرجانى فى التعريفات ص ٣٤ : « الإلهام : ما يلقى فى الروح بطريق الفيض » . ومصادق الجميع واحد .

(٢) أى أن إلهامه - ﷺ - قسم من الوحي ، يكون حجة متعددة إلى عامة الخلق ، بخلاف إلهام غيره ، فإنه ليس بحجة لا فى حقه ولا فى حق غيره .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٦٩ - ١٧٠) .

باتباعها .

ويجوز أن يتعبده بالنهي عن ذلك ، لأن مصالح العباد قد تتفق وقد تختلف ، فيجوز أن تختلف الشرائع وتتفق إلا أن العلماء اختلفوا فى وقوع التعبد بها فى موضعين :

أحدهما : أنه - ﷺ - هل كان متعبدا بشرع أحد من الأنبياء قبل البعث؟ .

فأبى بعضهم^(١) ذلك ، فأثبت بعضهم^(٢) مختلفين فيه أيضا :

ف قيل : كان متعبدا بشرع نوح - عليه السلام - .

وقيل : بشرع إبراهيم - عليه السلام - .

وقيل : بشرع موسى - عليه السلام - .

وقيل : بشرع عيسى - عليه السلام - .

وقيل : بما ثبت أنه شرع .

وتوقف الغزالي وعبد الجبار فيه^(٣) .

(١) كابى الحسين البصرى وجماعة من المتكلمين ، وطائفة من الحنفية والشافعية .

انظر : (كشف الأسرار ٣ / ٢١٢ ، وحاشية الرهاوى ص ٧٣٢ ، والمعتمد ٢ / ٨٩٩ فما بعدها ، والأحكام للآمدى ٤ / ١٨٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٣٠ والبرهان ١ / ٥٠٦ - ٥١٠) .

(٢) وهم كثير من أصحاب الحنفية ، وعامة أصحاب الشافعى وجماعة من المتكلمين . انظر : (حاشية يحيى الرهاوى ص ٧٣٢ ، والأحكام للآمدى ٤ / ١٨٧ ، والمعتمد ٢ / ٩٠٠) .

(٣) راجع : (المستصفى ١ / ٢٤٦ ، والمعتمد ٢ / ٩٠٠ ، والأحكام للآمدى ٤ / ١٨٧) .

ومحل بيان هذه المسألة أصول التوحيد .

والثاني : أنه - ﷺ - وأمثه كانوا متعبدين بشرع من تقدم بعد البعث وهي / (١) مسألة الكتاب (٢) .

فذهب أكثر أصحابنا وعامة أصحاب الشافعي وبعض المتكلمين (إلى أنه ﷺ) (٣) كان متعبدا بشرائع من قبلنا ، وإن كل شريعة ثبتت لنبي فهي باقية في حق من بعده إلى قيام الساعة ، إلا أن يقوم دليل النسخ .

فعلى هذا يلزمنا شريعة من قبلنا على أنه شريعة ذلك النبي .

وذهب أكثر المتكلمين ، وبعض أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعي : إلى أنه - ﷺ - لم يكن متعبدا بشرائع من قبلنا ، وإن شريعة كل نبي تنتهي بوفاة أو بيعث نبي آخر إلا ما لا يحتمل التوقيت والنسخ .

فعلى هذا لا يجوز العمل بها إلا بما قام الدليل على بقائه .

وقال بعضهم : يلزمنا العمل بما نقل من شرائع من قبلنا فيما لم يثبت انتساخه ، على أن ذلك شريعة لنبينا - ﷺ - ولم يفصلوا بين ما ثبت بنقل أهل الكتاب أو برواية المسلمين عما في أيديهم من الكتاب وبين ما ثبت ببيان القرآن أو السنة .

(١) ق ١٥٩ : ب من ب .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في : (المغنى للخازي ص ٢٦٤ - ٢٦٦ ، وكشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٧٠ - ١٧٣ ، وأصول السرخسي ٢ / ٩٩ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٢١٢ فما بعدها ، وتيسير التحرير ٣ / ١٣١ ، والاحكام للامدي ٤ / ١٩٠ فما بعدها ، والمعتمد ٢ / ٩٠١ ، فما بعدها ، وميزان الأصول ص ٤٦٩ فما بعدها ، والبرهان ١ / ٥٠٣ - ٥٠٦) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح .

وذهب أكثر مشائخنا منهم الشيخ أبو منصور والقاضى أبو زيد / (١) وشمس الأئمة وفخر الإسلام وغامة المتأخرين إلى أن ما ثبت بكتاب الله تعالى أنه كان شريعة من قبلنا ، أو ببيان الرسول - ﷺ - يلزمنا العمل به على أنه شريعة نبينا ما لم يظهر ناسخه .

فأما ما علم بنقل أهل الكتاب ، أو بفهم المسلمين من كتبهم ، فإنه لا يجب اتباعه لما أنهم حرفوا الكتب ، فلا يعتبر نقلهم ، ولا قول من أسلم منهم فيه ؛ لأنه إنما يعرف ذلك بظاهر الكتاب ، أو بنقل جماعتهم وذلك لا يكون حجة لما قلنا (٢) .

واحتج من قال (٣) باختصاص كل شريعة بنبيها بقوله تعالى : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ فإنه يقتضى أن يكون لكل نبي شريعة مختصة .

وبأن بعث الرسل ليس إلا لبيان ما للناس حاجة إليه وإذا لم يجعل شريعة (رسول) (٤) متبعية ببعث رسول آخر ، ولم يأت الثانى بشرع مستأنف لم يكن للناس بالبيان عند بعث الثانى حاجة ، فلم يكن فى بعثه فائدة ، والله تعالى لم يرسل رسولا بلا فائدة ، فثبت أن الاختصاص

(١) ق ١٤٤ / أ من ح .

(٢) راجع : (التوضيح والتلويح ص ٤٩٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٩٩ - ١٠٠ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى فى كشف الاسرار ٣ / ٢١٢) .

(٣) وهم أصحاب المقالة الثانية ، الذين قالوا : باختصاص كل شريعة .. إلخ .

(٤) فى ح (نبي) والفرق بين الرسول والنبي هو : أن الرسول من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو إليها .

والنبي : من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو إليها ، أو بعثه الله لتقرير شريعة سابقة .

فكل رسول نبي من غير عكس ، فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق .

ينظر : (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ٥) .

هو الأصل (١) .

واحتج الفريق الثالث (٢) - بأنه - ﷺ - كان أصلا فى الشرائع بدليل أن أخذ الميثاق فى قوله عز وجل : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ﴾ (٣) ، من أبين الدلائل على أنهم بمنزلة من بعث آخرا (٤) فى وجوب اتباعه .

وبهذا ظهر شرف نبينا - عليه السلام - بأنه لا نبي بعده ، فكان الكل ممن تقدم أو تأخر فى حكم المتبع له .

وإذا كان كذلك لا يستقيم أن يكون متعبدا بشريعة من سلف ؛ لأن فيه

(١) وأما الفريق الأول القائل بأنه - ﷺ - كان متعبدا بسرائع من قبلنا من الأنبياء - عليهم السلام - وأن كل شريعة ثبتت لنبي ، فهي باقية فى حق من بعده . . إلخ فقد احتج بالنصوص والمعقول :

أما النصوص : فمنها قوله تعالى : ﴿ أولئك الذين هدى الله فيهداهم اقتده ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ﴾ والأمر للوجوب وقوله تعالى : ﴿ إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا ﴾ . والنبي - ﷺ - . من جملتهم ، فوجب عليه الحكم بها .

وأما المعقول : وهو أن الرسول الذى كانت الشريعة منسوبة إليه ، لم يخرج من أن يكون رسولا يبعث رسول آخر بعده ، فكذا شريعته لا يخرج من أن يكون معمولا بها يبعث رسول آخر ما لم يقم دليل النسخ فيها .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢١٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٠٠ - ١٠١ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٧١) .

(٢) وهم الذين قالوا : يلزمنا على أن شرائع من قبلنا شريعتنا مطلقا .

(٣) سورة آل عمران / ٨١ . ونهاية الآية : ﴿ ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلكم إصرى قالوا أقرنا قال فاشهدوا وأنا معكم من الشاهدين ﴾ .

(٤) ق ١٦٠ / أ من ب .

جعل الرسول كواحد من أمة من تقدم ، وهذا نقص درجته ولا يستجيز ذلك أحد من أهل الملة .

الا يرى أن النبي - ﷺ - لما رأى صحيفة من التوراة فى يد عمر - رضى الله عنه - قال : « أمتهوكون أنتم كما تهوكت اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما وسعه إلا اتباعى » (١) .

ولأن الرسول - ﷺ - سفير بين الله وبين العباد ليبين لهم مصالح دارهم ، فلو لزمنا شريعة من قبلنا ، لكان رسولنا رسول من قبلنا سفيرا بينه وبين أمته ، لا رسول الله وهذا فاسد .

ولا حجة لهم فى قوله تعالى : ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ ، لأنه يدل على نسخ الأولى فى الجملة ، ولا يدل على انتساخها بالكلية ، فما بقى منها غير منسوخ ، يصير شريعة للمتاخر .

والدليل على أن المذهب ما ذكرنا أنه - احتج محمد - رحمه الله - فى جوار القسمة بطريق المهايأة (٢) بقوله تعالى : ﴿ لها شرب ولكم شرب يوم

(١) أخرجه : (أحمد عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أتى النبي - ﷺ - بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه على النبي - ﷺ - ، فغضب وقال :

(أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب الذى نفسى بيده لقد جئتم بها ييضاء نقية لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به أو بباطل فتصدقوا به ، والذى نفسى بيده لو أن موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعنى) .

(تخريج أحاديث أصول البزدوى ص ٢٣٤) .

(٢) المهايأة من الهيئة ، يقال : تهيأ القوم تهيؤا أى جعلوا لكل واحد هيئة معلومة ، والمراد النوبة .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٦٤٥) .

وتقليد الصحابي واجب يترك القياس به ، لاحتمال السماع من النبي -ﷺ-
وقال الكرخي : لا يجب تقليده إلا فيما لا يدرك بالقياس .

معلوم^(١) .

واحتج أبو يوسف - رحمه الله - في جريان القصاص بين الذكر / (٢)
والأنثى بقوله تعالى : ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (٣) مع أن ذلك
كان فيمن تقدم (٤) .

قوله : وتقليد الصحابي إلى آخره ...

التقليد عبارة عن اتباع الغير فيما يقول أو يفعل معتقداً للحقيقة فيه من غير
تأمل في الدليل كأنه جعل قوله : قلادة في عنقه .

ثم لا خلاف أن مذهب الصحابي إماماً كان ، أو حاكماً ، أو مفتياً ليس
بحجة على صحابي آخر ، إنما الخلاف في كونه حجة على التابعين ومن
بعدهم :

فقال البردعي والرازي وجماعة من أصحابنا : إنه حجة وتقليده واجب ،
يترك بمذهبه القياس ، وهو مختار فخر الإسلام والمتأخرين والمصنف ، وهو
مذهب مالك وحنبلي^(٥) في إحدى الروايتين عنه ، والشافعي في قوله

(١) سورة الشعراء / ١٥٥ ، وأول الآية ﴿ قال هذه ناقة ﴾ .

(٢) في ١٤٣ / ب من ح .

(٣) سورة المائدة / ٤٥ . والآية كاملة : ﴿ والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن
والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل
الله فأولئك هم الظالمون ﴾ .

(٤) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ١٧٢) .

(٥) يريد : أحمد بن حنبل - رحمه الله - فإن عبد العزيز صرح به .
==

القديم (١) .

وقال الكرخى وجماعة من أصحابنا : لا يجب تقليده إلا فيما لا يدرك
بالمقياس وإليه مال القاضى أبو زيد (٢) .

وقال الشافعى فى قوله الجديد : لا يقلد أحد منهم وإن كان فيما لا يدرك
بالمقياس وهو مذهب الأشاعرة والمعتزلة ، ومنهم من جوز تقليده وإن كان لا
يوجبه (٣) .

احتج القائلون بعدم الجواز بأنه قد ظهر فيهم الفتوى بالرأى واحتمال
الخطأ/ (٤) فى اجتهادهم ثابت لكونهم غير معصومين عن الخطأ كسائر
المجتهدين .

== انظر : (كشف الأسرار ٣ / ٢١٧) .

(١) راجع : (أصول فخر الإسلام البزدوى مع شرحه كشف الأسرار ٣ / ٢١٧ ،
وأصول السرخسى ٢ / ١٠٥ - ١٠٦ ، والمحصول ج ٢ ق ٣ / ١٧٨ - ١٧٩
ومختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب مع حاشيتى الفتازانى والجرجانى عليه ٢ /
٣٠٦) . والشافعى - رحمه الله - اشترط فى جواز تقليده انتشار مذهبه تارة ، ولم
يشترطه تارة .

ينظر : (الإحكام فى أصول الأحكام للأمدى ٤ / ٢٠٩ ، والمحصول فى المكان
السابق وهامش رقم (٢) ص ٥٧٦ من هذا الكتاب) .

(٢) راجع : (التقويم ٢ / ٧٦٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢١٧ ، ونور الأنوار
مع الكشف للنسفى ٢ / ١٧٤) .

(٣) انظر : (الأحكام للأمدى ٤ / ٢٠٩ ، والمحصول ج ٢ ق ٣ / ١٧٩ ، وكشف
الأسرار للبخارى ٣ / ٢١٧ ، والمنازل بحواشيه ص ٧٣٢ - ٧٣٣ ، ونهاية السؤل ٣ /
١٤٣) .

(٤) ق ١٦٠ / ب من ب .

ألا يرى أنه كان يخالف بعضهم بعضا ، ويرجع الواحد منهم من فتواه إلى فتوى غيره ، وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم ، ولو لم يكن محتملا للخطأ لما جاز لهم ذلك ، وقد قال ابن مسعود - رضى الله عنه - : (إن أخطأت فمنى ومن الشيطان)^(١) وإذا كان قول الصحابي محتملا للخطأ لم يجز لمجتهد آخر تقليده كما لا يجوز تقليد التابعي ومن بعدهم .

ثم الشافعى لم يفرق بين ما لا يدرك بالقياس وبين غيره ، لأنه يجوز ، إنما أفتى فيما لا يدرك بالقياس بخبر ظنه دليلا ، ولا يكون كذلك ، ومع جواز أن لا يكون ، لا يلزم غيره ، كالاتجاه لما احتمل أن لا يكون دليلا ، لا يكون حجة على مجتهد آخر .

وفرق أبو الحسن^(٢) ومن تابعهم بينهما فقيلا : قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس يقبل ، لتعين جهة السماع ، إذ لا يظن بهم المجازفة والكذب ، لأن الدين بنقلهم ثابت .

واحتج القائلون بوجوب التقليد بالنص وهو قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان ﴾ مدح الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وإنما استحق /^(٣) التابعون المدح على اتباعهم بإحسان من حيث الرجوع إلى رأيهم ، دون الرجوع إلى الكتاب والسنة ، لأن فى ذلك استحقاق المدح بالكتاب والسنة لا باتباع الصحابة ، وذلك إنما يكون (فى

(١) أخرجه : (أحمد فى مسنده ١ / ٤٤٧ ، ٤ / ٢٧٩ بلفظ : (أقول فيها برأى فإن يك خطأ فمنى ومن الشيطان ، وإن يك صوابا فمن الله ، لها صداقة إحدى نساءها ، ولها الميراث ، وعليها العدة) .

(٢) يقصد الإمام الكرخى - رحمه الله - .

(٣) ق ١٤٥ / ١ من ح .

قول لم يظهر من بعضهم خلاف (١) .

فأما الذى فيه اختلاف بينهم ، فلا يكون موضع استحقاق المدح ، فإنه إن كان يستحق المدح باتباع البعض ، يستحق الذم بترك اتباع البعض ، فوقع التعارض فكان النص دليلا على وجوب تقليدهم إذا لم يوجد بينهم اختلاف ، كذا فى الميزان (٢) .

وبالمعقول وهو من وجهين :

أحدهما : أن احتمال السماع فى قول الصحابى ثابت بل الظاهر والغالب من حاله أنه يفتى بالخبر ، وإنما يفتى بالرأى عند الضرورة وتشاور القرناء لاحتمال أن يكون عندهم خبر .

فإذا لم يوجد اشتغل بالقياس ، وقد ظهر من عاداتهم أنهم كانوا يسكتون عن الإسناد عند الفتوى إذا كان عندهم خبر يوافق فتواهم .

وإذا ثبت احتمال السماع فى قوله : بل هو الأصل ، كان مقدما على الرأى فكان تقديم قوله من هذا الوجه / (٣) كتقديم خبر الواحد على القياس .

والثانى : أن قوله إن كان صادرا عن الرأى ، فرأيه أقوى من رأى غيرهم لأنهم شاهدوا طريق الرسول - ﷺ - فى بيان الأحكام ، وشاهدوا الأحوال التى نزلت فيها النصوص ، والمحال التى تتغير باعتبارها الأحكام ، ولهم زيادة احتياط فى حفظ الأحاديث وضبط معانيها ، ليس ذلك لغيرهم .

فبهذه المعانى يترجح رأيهم على رأى غيرهم ، فوجب تقليدهم .

(١) فى ب (من يظهر فى بعضهم خلاف) وهو خطأ .

(٢) راجعه فى (ص ٩٩٧) .

(٣) ق ١٦١ / أ من ب .

وقد اتفق عمل أصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس كما فى أقل الحيض
وشراء ما باع بأقل مما باع .

وبما ذكرنا خرج الجواب عن قولهم : إنه محتمل ، فلا يجوز تقليده . لأننا
وإن سلمنا ذلك ولكن ليست الدلائل المحتملة على غلط واحد ، فإن خبر
الواحد مع احتماله مقدم على القياس .

وكذا إذا تعارض القياسان ولا أحدهما نوع ترجيح ، وجب الأخذ بالراجح
فكذا قول الصحابة - رضى الله عنهم - لكونه أقرب إلى الصواب .
قوله : وقد اتفق عمل أصحابنا ...

أراد بأصحابنا أبا حنيفة وأبا يوسف ، ومحمدا - رحمهم الله - ومن
تابعهم ، فإنهم قالوا بالتقليد فيما لا يدرك بالقياس من المقادير ، كتقدير أقل
الحيض بثلاثة أيام ^(١) وأخذوا ^(٢) بقول عمر وعلى وابن مسعود وعثمان بن أبى
العاص وأنس - رضى الله عنهم - .

وكفساد شراء ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن مع أن القياس يقتضى جوازه
كما قاله الشافعى - رحمه الله - لأن الملك قد تم بالقبض للمشتري فيجوز
بيعه من البائع كالبيع من غيره ، عملا بقول عائشة - رضى الله عنها - وهو ما
روت أم ^(٣) / ^(٤) يونس - رضى الله عنها : (أن امرأة ^(٥) جاءت إلى عائشة

(١) وأكثره عشرة أيام عندهم .

(٢) أى أخذوا فى تقدير أقل مدة الحيض وأكثره بقول عمرو ... إلخ .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢١٨) .

(٣) هى أم يونس بنت شداد ، راوية من راويات الحديث روت عن حماتها أم جحدر ،
وروى عنها عبد الوارث بن سعيد ، وروى لها أبو داود .

انظر : (أعلام النساء ٥ / ٣٠٠) .

(٤) ق ١٤٤ / ب من ح .

(٥) قال محمد عبد الحى اللكنوى : (ورد فى رواية البيهقى والدارقطنى أن اسمها أم ==

واختلف عملهم في غيره كما في أعلام قدر رأس المال والأجير المشترك .

- رضى الله عنها - قالت : إني بعت من زيد بن أرقم خادما بثمان مائة درهم إلى العطاء فاحتاج إلى ثمنه فاشتريته منه قبل محل الأجل بستمائة ، فقالت عائشة : بشما شريت واشتريت ، أبلغى زيد بن أرقم أن الله تعالى أبطل جهاده وحجه مع الرسول - ﷺ - إن لم يتب ، فاتاها زيد معتذرا ، فتلته قوله تعالى : ﴿ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ﴾ (١) .

فتركنا القياس فإن القياس لما كان مخالفا لقولها تعين جهة السماع (بدليل) (٢) أنها جعلت جزاء مباشرة هذا العقد ، بطلان (الحج) (٣) والجهاد . وأجزية الجرائم لا تعرف بالرأى ، وكذا اعتذار زيد دليل على ذلك أيضا ، فإن بعضهم يخالف بعضا في المجتهديات وما كان يعتذر إلى صاحبه (٤) .

قوله : واختلف عملهم في غيره ...

أى اختلف أصحابنا / (٥) فيما يدرك بالقياس في تقليد الصحابي ، يعنى لم يستقر مذهبهم في هذه المسألة ولم يثبت عنهم رواية ظاهرة فيها (٦) :

== مُجبة - بضم الميم وكسر الحاء - ، وفي رواية أحمد : أن التي باعت بستمائة بعدما اشترت بثمانمائة كانت أم ولد زيد بن أرقم .

(مذيلة الدراية لمقدمة الهداية ص ١٦٠) .

(١) أخرجه : (أبو يوسف في كتاب الآثار ص ١٨٦ بقريب من هذا اللفظ) .

(٢) في ح (بدليلها) وهو خطأ .

(٣) في ب (الحجة) .

(٤) انظر : (أصول الرخسى ٢ / ١١٠ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ١١٨ - ٢١٩) .

(٥) ق ١٦١ / ب من ح .

(٦) لذلك نراهم يعمل بعضهم بالقياس ، وبعضهم يعملون بقول الصحابي - رضى الله

==

عنه - .

فقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - أعلام قدر (رأس)^(١) المال أى تسمية مقداره ليس بشرط فى السلم فيما إذا كان رأس المال مشارا (إليه)^(٢) لأن الإشارة أبلغ فى التعريف من التسمية ، والإعلام بالتسمية يصح بالإجماع ، فكذا بالإشارة ، فعملا بالقياس مع أنه روى عن ابن عمر - رضى الله عنهما - خلافة .

وأبو حنيفة - رحمه الله - شرط الإعلام لجواز السلم فيما ذكرنا وقال : بلغنا ذلك عن ابن عمر - رضى الله عنهما -^(٣) .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - فى الأجير المشترك كالصباغ والقصار : إنه ضامن لما ضاع فى يده إذا كان الهلاك بسبب يمكن الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها ، فأما إذا لم يكن الاحتراز عنه كالغرق الغالب ، والحرق الغالب ، والغارة العامة ، فلا ضمان فيه بالاتفاق ، ورويا^(٤) وجوب الضمان عن على - رضى الله عنه - فإنه كان يضمن الخياط صيانة (لأموال)^(٥) الناس^(٦) .

وخالف أبو حنيفة - رحمه الله - المروى عن على - رضى الله عنه -

== انظر : (نور الأنوار ٢ / ١٧٥ مع الكشف للنسفى) .

(١) ساقطة من ح .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) انظر : (شرح فتح القدير وشرح العناية على الهداية ٧ / ٩٠ - ٩١) .

(٤) أى أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - .

(٥) فى ب (عن أموال) .

(٦) وذلك لأن الأجير المشترك يتقبل أعيانا كثيرة رغبة فى كثرة الأجر ، وقد يعجز عن قضاء الحفظ فيها ، فيضمن حتى لا يقصر فى حفظها ، ولا يأخذ إلا بقدر ما يقدر على حفظه .

==

وهذا الاختلاف فى كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير أن
يثبت أن ذلك بلغ غير قائله فسكت مسلما له .

فقال : إنه أمين فلا يضمن شيئا كالأجير (الواحد)^(١) والمودع^(٢) .

وذلك لأن الضمان نوعان : ضمان جبر ، وضمان شرط ، لا ثالث لهما
وضمان الجبر يجب بالتعدى ، وضمان الشرط يجب بالعقد ، ولم يوجد
عقد موجب للضمان ، ولم يوجد التعدى أيضا ؛ لأن قطع يد المالك حصلت
بإذنه ، والحفظ لا يكون جنائية ، فبقيت العين أمانة فى يده كالوديعة ، فلا
يضمن بالهلاك ، وهذا معنى قول الشيخ /^(٣) كما فى أعلام رأس المال والأجير
المشترك .

قوله : وهذا الاختلاف إلى آخر ..

أى الاختلاف المذكور فى تقليد الصحابى ، هذا بيان محل النزاع ذكره فى
الميزان وصورة (المسألة)^(٤) ما إذا ورد عن الصحابى قول فى حادثة لم يحتمل
الاشتهار فيما بين الصحابة ، بأن كانت مما لا يقع البلوى والحاجة للكل ، ولم
يكن من باب ما اشتهر عادة ، ثم ظهر نقل هذا القول فى التابعين ولم يرو عن
غيره من الصحابة خلاف ذلك .

فأما إذا كان القول فى حادثة من حقها الاشتهار لا محالة ولا يحتمل

== انظر : (العناية على هامش الهداية ٢ / ٣٠٨ ، والاختيار لتعليل المختار ٢ / ٥٤) .

(١) فى ح (الواحد)

(٢) وبه قال زفر - رحمه الله - أيضا .

انظر : (الهداية ٢ / ٣٠٦) .

(٣) فى ١٤٦ / ١ من ح .

(٤) ساقطة من ح .

الخفاء ، بأن كانت الحاجة والبلوى تعم العامة ، فاشتهر مثلها فيما بين الخواص ، ولم ينظر خلاف من غيره فيه ، فهذا إجماع يجب العمل به). (١)

وأما إذا اختلفوا فى شيء ، فالحق لا يعدو أقاويلهم ، حتى لا يجوز / (٢) لأحد أن يقول قولاً خارجاً عن أقاويلهم .

وقيل : صورة المسألة فيما إذا ورد قول عن صحابى فيما يدرك بالقياس ولم ينقل من غيره تسليم ولا إنكار ، إذ لو كان وروده فيما لا يدرك بالقياس كان حجة بلا خلاف بين أصحابنا ، ولو نقل من غيره تسليم ، كان إجماعاً فلا يجوز خلافه ، ولو نقل من غيره إنكار ، كان ذلك اختلافاً منهم فى ذلك الحكم بالرأى ، وذلك يوجب الترجيح والعمل بأيهما شاء (عند تعذر الترجيح) (٣) وعدم إحداث قول آخر ، لأنهم إذا اختلفوا على قولين (أو الأقوال) (٤) فقد أجمعوا على انحصار الأقوال فيما قالوا ، ضرورة تعذر إجماعهم على الخطأ وخروج الحق عن أقوالهم ، فيكون مردوداً ، ولا يسقط بعض الأقوال ببعضها ، ولا يطلب فيها تاريخ ، ليجعل الآخر ناسخاً للمتقدم ؛ لأنهم لما اختلفوا ولم يحتاجوا بالسمع من النبى - ﷺ - تعين وجه الاجتهاد ، فحل محل القياس ، ولا نسخ فى القياس بل يجب الترجيح إن أمكن وإلا عمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه .

(١) ميزان الأصول (ص ٤٨٢) .

(٢) ق ١٦٢ / أ من ب .

(٣) عبارة ب (عند تعذر إجماعهم على الخطأ الترجيح) وهى خطأ .

(٤) فى ح (وأقوال) .

وأما التابعى فلإن ظهرت فتواه فى زمن الصحابة : - رضى الله عنهم -
كشريح ، كان مثلهم عند البعض وهو الصحيح .

قوله : وأما التابعى إلى آخره ...

اجمعوا على أن التابعى لم يبلغ درجة الفتوى فى زمن الصحابة ولم
يزاحمهم فى رأى ، كان مثل سائر أئمة الفتوى لا يصح تقليده ، وإن كان
من يظهر فتواه فى زمن الصحابة كالحسن ، وسعيد بن المسيب ، والنخعى
وشريح^(١) ومسروق^(٢) ، وعلقمة ، فعن أبى حنيفة روايتان :

إحداهما : أنه قال : لا أقلداهم ، هم رجال ونسحن رجال . وهو الظاهر
من المذهب .

(١) هو : أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندى ، قاضى الكوفة ، ويقال :
شريح بن شراحيل أو أبى شراحيل ، وهو ممن أسلم فى حياة النبى ﷺ ، ويقال له :
قاضى المصرين (الكوفة والبصرة) ، فقيه محدث .

قيل : أقام على قضاء الكوفة (٦٠ سنة) ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة (٧٨ هـ) أو
(٨٠ هـ) .

انظر : (الإصابة ٢ / ١٤٤ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ١٤٦ ، ووفيات
الاعيان ٢ / ٤٦٠ - ٤٦٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤ / ١٠٠ فما بعدها) .

(٢) هو : مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية ، أبو عائشة الوادعى ، الهمدانى ،
الكوفى يقال : إنه سرق وهو صغير ثم وجد ، فسمى مسروقا . وهو من كبار
التابعين ومن المخضرمين الذين أسلموا فى حياة النبى ﷺ ، مناقبه كثيرة ، توفى سنة
(٦٢ هـ) أو (٦٣ هـ) انظر : (الإصابة ٢ / ٤٦٩ ، النجوم الزاهرة ١ / ١٦١ ،
وسير أعلام النبلاء ٤ / ٦٣ فما بعدها) .

والثانية : وهى رواية النوادر^(١) : أنه لما زاحمهم فى الفتوى وسوغوا له الاجتهاد فقلدهم ، لأنه لما زاحمهم فى الفتوى وسوغوا له الاجتهاد ، صار^(٢) مثلهم بتسليمهم^(٣) .

وقد صح أن عليا - رضى الله عنه - تحاكم / ^(٤) إلى شريح فى درعه وقال : درعى عرفتها مع هذا اليهودى ، فقال شريح لليهودى : ما تقول ؟ قال : درعى فى يدى ، فطلب شاهدين من على - رضى الله عنه - ، فدعا قنبر^(٥) ، فشهد له ، ودعا الحسن بن على فشهد له .

فقال شريح : أما شهادة مولاك فقد أجزتها لك ، وأما شهادة ابنك فلا أجزها لك^(٦) . وكان من رأى على - رضى الله عنه - (على جواز)^(٧)

(١) وهى فى اصطلاح فقهاء الاحناف عبارة عن كتب غير ظاهر الرواية (المبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الكبير والسير الصغير) ، كالكيانيات ، والهارونيات ، والجرجانيات ، والرقيات ، للإمام محمد بن الحسين الشيبانى ، والمحضر لحسن بن زياد ، والأمالى المروية عن أبى يوسف ومسانل هذه الكتب تعد فى المرتبة الثانية عند علماء الاحناف .
ينظر : (فهارس المبسوط للشيخ خليل الميس ص ٩) .

(٢) فى ح (وصار) .

(٣) انظر : (كشف الأسرار للنسفى ومعه نور الأنوار ٢ / ١٧٧ - ١٧٨ ، وتيسير التحرير ٣ / ١٣٥ ، وفواتح الرحموت ٢ / ١٨٨ - ١٨٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ١١٤ - ١١٥ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٢٥ - ٢٢٦) .

(٤) فى ١٤٦ / ب من ح .

(٥) قنبر بفتح القاف والباء الموحدة بينهما نون ساكنة - : خادم على - رضى الله عنه - .
هذا الذى ذكره ابن الاثير فى كتابه : (الكامل فى التاريخ ٣ / ١٤٣) ولم أعثر على أكثر من هذا فى ترجمته .

(٦) انظر هذه القصة فى (كنز العمال ٤ / ٦ ، وإعلاء السنن ١٥ / ٢٢٧) .

(٧) هكئذا فى ح ، وفى ب (جواز) ، والصواب (عدم الجواز) وذلك لأنه ورد فى ==

شهادة الابن على أبيه ، فسلم الدرع إلى اليهودى ، فقال اليهودى : أمير المؤمنين يمشى معى إلى قاضيه فقضى عليه ، فرضى به ، صدقت والله إنها لدرعك / (١) ثم أسلم اليهودى فقال على - رضى الله عنه - : هذا الدرع وهذا الفرس لك . وكان معه حتى قتل يوم صفين (٢) .

وكان أنس بن مالك - رضى الله عنه - إذا سئل عن مسألة فقال : سلوا عنها مولانا للحسن البصرى - رضى الله عنه - لأنه كان ولد جارية أم سلمة زوجة النبى - ﷺ - وخالف مسروق ابن عباس - رضى الله عنهما - فى النذر بذبح الولد ، فأوجب مسروق فيها شاة (٣) بعدما أوجب ابن عباس مائة من الإبل ، فرجع إلى قول مسروق ، وشريح والحسن ومسروق من التابعين .
وجه الظاهر : أن قول الصحابى إنما جعل حجة لاحتمال السماع ولفضل إصابتهم فى رأى ببركة صحبة النبى - ﷺ - ومشاهدتهم أحوال التنزيل

== بعض روايات هذه القصة أن شريحا قال لعلى - رضى الله عنه - : (زدنى شاهدا مكان الحسن ، فقال : أترد شهادة الحسن ؟ قال : لا ، ولكنى حفظت عنك أنه لا تجوز شهادة الولد لوالده) .

انظر : (إعلاء السنن فى المكان السابق) .

(١) ق ١٦٢ / ب من ب .

(٢) صفين : بكسرتين وتشديد الفاء - : موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربى بين الرقة وبالس .

(معجم البلدان ٣ / ٤١٤) .

قلت : وكانت وقعة صفين بين على ومعاوية - رضى الله عنهما - فى ذى الحجة سنة (٣٦ هـ) من الهجرة النبوية الشريفة ، وقيل : فى أول الصفر سنة (٣٧ هـ) .
انظر هذه الواقعة مفصلة فى : (تاريخ الأمم والملوك ٤ / ٥٦٣ فما بعدها) والكامل فى التاريخ ٣ / ١٤١ فما بعدها ، والبداية والنهاية ٧ / ٢٧٦ فما بعدها ، وإتمام الوفاء ص ٢٢٩) .

(٣) وقال : (ليس ولده خيرا من إسماعيل - عليه السلام -) .

كذا فى (فواتح الرحموت ٢ / ١٨٩) .

وذلك مفقود فى حق التابعى وإن زاحمهم فى الفتوى .

ولا حجة فيما ذكروا من الأمثلة ، لأن غاية ذلك أن الصحابة سلموا إليهم الاجتهاد ، ولكن المعانى التى بنى عليها وجوب التقليد أو جوازه مفقودة فى حقهم أصلا ، فلا يجوز تقليدهم كذا فى أدب^(١) القاضى للصدر الشهيد^(٢) .

وذكر شمس الأئمة : لا خلاف أن قول التابعى ليس بحجة على وجه يترك به القياس ، فقد روى عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه كان يفتى بخلاف رأيهم ، وإنما اختلف فى أن قوله : هل يعتد به فى إجماع الصحابة ، حتى لا يتم إجماعهم مع خلافه :

فعندنا يعتد به ، وعند الشافعى - رحمه الله - لا يعتد به^(٣) .

وكان شمس الأئمة لم يعتبر رواية النوادر هو الأصح .

ووجهه : أن التابعى لما زاحم الصحابة فى الفتوى ، علم أن رأيه فى القوة والضعف مثل رأى الصحابة ، فيجوز تقليده كما فى الصحابة .

(١) قلت بل هو : شرح أدب القاضى للخصاف ، وهو المشهور المتداول من بين الشروح ، ذكر فى أوله أنه أورد عقيب كل مسألة من مسائل الكتاب ما يحتاج إليه الناظر ، ولم يميز بينهما بالقول .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٤٦ - ٤٧) .

(٢) هو : عسر بن عبد العزيز بن مازة ، أبو محمد حسام الدين ، المعروف بالصدر الشهيد . كان من كبار الأئمة ، واعيان الفقهاء ، تفقه على أبيه واجتهد وبالغ إلى أن صار علامة زمانه ، وأقر بفضل الموافق والمخالف . من مؤلفاته : الفتوى الصغرى والكبرى ، وشرح الجامع الصغير للشيبانى ، وكات ولادته سنة (٤٨٣ هـ) وعاش مدة مكرما إلى أن استشهد سنة (٥٣٦ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٤٩ ، كشف الظنون ١ / ١١ ، ٤٦ ، ١١٣ ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٩١) .

(٣) وهذا الخلاف فى التابعى الذى أدرك عصر الصحابة كالحسن البصرى وسعيد بن المسيب ، والنخعى والشعبى - رحمهم الله - وأما الذى لم يدرك عصر الصحابة ، فإنه لا يعتد بخلافه فى إجماعهم .

ينظر (أصول الرخسى ٢ / ١١٤) .

باب الإجماع.

باب الإجماع .

الإجماع فى اللغة : العزم يقال : أجمع على المسير أى عزم ^(١) .
والاتفاق أيضا - يقال : أجمعوا على كذا أى اتفقوا ^(٢) .
وفى الشريعة : اتفاق كل عصر من أهل العدالة والاجتهاد على حكم .
وهذا التعريف إنما يصح على قول من ^(٣) لم يعتبر موافقة العوام ومخالفتهم
فيه أصلا .

(١) وإليه الإشارة فى قوله تعالى : ﴿ فاجمعوا أركانكم ﴾ أى أعزموه .
وقوله - ﷺ - : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » أى من لم يعزم
عليه فينويه .

فكل أمر من الأمور اتفقت عليه طائفة ، فهو إجماع فى إطلاق أهل اللغة .
انظر : (القاموس المحيط ٣ / ١٥ ، والمصباح المنير ١ / ١٧١ ، والمحصول ج ٢
ق ١ : ١٩ ، وشرح الكوكب المنير ٢ / ٢١٠ ، وإرشاد الفحول ص ٧١) .
(٢) قال أمير بادشاه : " تارة يراد به العزم ، فيقال : فلان أجمع على كذا إذا عزم
عليه ، وتارة يراد به الاتفاق ، فيقال : أجمع القوم على كذا - أى اتفقوا - ، والثانى
أنسب بالمعنى الاصطلاحي "

وقال الغزالي والرازي : إنه مشترك لفظى .
وقيل : إن المعنى الأصلى له العزم والاتفاق لازم ضرورى إذا وقع من جماعة .
انظر : (تيسير التحرير ٣ / ٢٢٤ ، والمستصفى ١ / ١٧٣ ، والمحصول فى المكان
السابق) .

(٣) وهم أكثر الأصوليين .
(الأحكام للأمدى ١ / ٣٢٢) .

فأما من^(١) اعتبر /^(٢) فيما لا يحتاج فيه إلى الرأي وشرط اجتماع الكل ،
فالإجماع عنده :

هو الاتفاق في عصر على أمر من جميع /^(٣) من هو (أهله)^(٤) من هذه
الامة .

ثم الإجماع حجة قطعية عند عامة المسلمين^(٥) .

وعند بعض المعتزلة والخوارج وأكثر الروافض ليس بحجة .

احتجوا بأن وقوعه مستحيل ، لأنه لا يمكن ضبط أقاويل العلماء مع
كثرتهم وتباعد ديارهم ، ألا يرى أن أهل الشام لا يعرفون أهل العلم بالمشرق
والغرب فضلا عن أن يعرفوا أقاويلهم في الحوادث ، فعلم أن معرفة أقاويلهم

(١) كآبي بكر الباقلاني ومن معه . (المرجع السابق) .

(٢) ق ١٤٧ / أ من ح .

(٣) ق ١٦٣ / أ من ب .

(٤) ق ب (أهل) .

(٥) قلت : اتفق أكثر المسلمين على أن الإجماع حجة شرعية قطعية يجب العمل به على
كل مسلم خلافا لبعض المعتزلة كالنظام ، والخوارج والشيعة - في غير منصوص العلة
ومن حذا حذوهم .

انظر هذه المسألة بما فيها من الأقوال في :

(الأحكام للآمدى ١ / ٢٨٦ فما بعدها ، والمستصفي ١ / ٢٠٤ ، ونهاية السؤل
٢ / ٣٥٠ ، وشرح الجلال المحلى بحاشيته ٢ / ٢٣٠ فما بعدها ، وشرح القاضى
عضد بحاشيته ٢ / ٣٠ فما بعدها ، وأصول الرخسى ١ / ٢٩٥ فما بعدها ،
وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٥٢ ، فما بعدها ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢١٣ ،
وتيسير التحرير ٣ / ٢٢٧ ، والمعتمد ٢ / ٤٥٨ ، والأحكام لابن حزم ١ / ٤٩٤ ،
والتمهيد ص ١٣٦ ، وإرشاد الفحول ص ٧٨ ، وفتاوى ابن تيمية ١٩ / ١٧٦ ،
٢٠٢ ، وشرح الورقات ص ١٦٨) .

(متعذر) (١) .

وهذا فاسد ؛ لأن الإجماع لما كان متصورا فى الأخبار المستفيضة ، يكون متصورا فى الأحكام أيضا ؛ لأنه كما يوجد سبب يدعوهم إلى إجماعهم فى الأخبار ، يوجد سبب أيضا يدعو إلى إجماعهم باعتقاد الأحكام .
والانتشار إنما يمنع عن النقل عادة إذا لم يكونوا مجدين ، فأما إذا كانوا كذلك فلا .

تمسكت العامة بالكتاب ، والسنة والمعقول :

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾ (٢) ، الله تعالى أمر بالكون مع الصادقين ، والمراد من الصادقين ، الصادق فى كل الأمور إذ لو كان المراد هو الصادق فى البعض ، لزم منه الأمر بموافقة كلا الخصمين ، لأن كل واحد منهما صادق فى بعض الأمور ، ثم لا يجوز أن يكون هذا الأمر بالمتابعة فى بعض الأمور ، لأنه غير مبين فى هذه الآية ، فيلزم منه الإجمال والتعطيل .

ثم نقول : ذلك الصادق فى كل الأمور الذى يجب متابعتة إما مجموع الأمة أو بعضهم .

والثانى باطل ، لأن التكليف بالكون معهم يستلزم القدرة عليه ولا تثبت القدرة إلا بمعرفة أعيانهم ، وقد نعلم بالضرورة أننا لا نعرف واحدا نقطع فيه من الصادقين ، فثبت أن الصادقين الذين أمرنا بالكون معهم مجموع الأمة وذلك يدل على أن الإجماع حجة كذا فى الميزان (٣) .

(١) هكذا فى النسختين معا ، ولعل الصواب (متعذرة) .

(٢) سورة التوبة / ١١٩ .

(٣) راجعه فى ص ٦٣٩ .

وأما السنة فما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : « لا تجتمع أمتي على الضلالة » ^(١) وقال - ﷺ - : « لم يكن الله ليجمع أمتي على ضلالة ولا على خطأ » ^(٢) .

وقال - ﷺ - : « وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » ^(٣) .

== وأقول : أن هناك آيات أخرى كثيرة تدل دلالة أكثر وضوحا من الآية التي احتج بها الشارح - رحمه الله تعالى - ، على أن الإجماع حجة ، منها قوله تعالى : ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ . ومنها قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ... ﴾ الآية . ومنها قوله تعالى : ﴿ كتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ... ﴾ الآية وغيرها .

ينظر : أوجه الاستدلال بهذه الآيات وما لها وعليها في : (المعتمد ٢ / ٤٥٩ فما بعدها ، والتلويح على التوضيح شرح التنقيح ص ٥٢٩ - ٥٣٠ ، والإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١ / ٢٨٦ - ٢٩٠ ، والمستصفى ١ / ١٧٤ - ١٧٥ ، وأصول السرخسي ١ / ٢٩٦ - ٢٩٩) .

(١) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ٣٠٣ . والحديث ضعيف لأن في إسناده حازم بن عطاء ، وقد ضعفه أهل الحديث ، والترمذى ٤ / ٤٦٦ بقريب من هذا اللفظ ، وقال : هذا حديث غريب) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٤ / ٤٥٢ ، كما ذكره الحافظ الهيثمي بطرق وألفاظ مختلفة . ينظر : (مجمع الزوائد ٥ : ٢١٧ - ٢١٩ ، ومشكاة المصابيح ١ / ٦١ ، وكشف الخفاء ٢ / ٤٨٨) .

(٣) أخرجه : (أحمد في مسنده ١ / ٣٧٩ بلفظ : (... وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، وما رآوه سيئا فهو عند الله سيئ) .

ولعل الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني ، لم يعثر عليه في مسند أحمد حيث قال : (رواه أحمد في كتاب السنة ، وليس في مسنده كما وهم عن ابن مسعود ... إلخ) .

ثم قال : (وأخرجه : البزار ، والطيالسي ، والطبراني ، وأبو نعيم ، والبيهقي ==

وغيرها من الأحاديث التي كانت ظاهرة ، مشهورة بين الصحابة والتابعين . ومن بعدهم متمسكا بها في إثبات الإجماع .

وأما المعقول فيما ذكر في الميزان : " أنه ثبت بالدليل القطعي أن نبينا - ﷺ - خاتم الأنبياء وشريعته دائمة إلى يوم القيامة ، فمتى وقعت / (١) حوادث لم توجد في الكتاب والسنة ، وأجمعت الأمة على حكمها ، ولم يكن إجماعهم / (٢) موجبا للعلم وخرج الحق عن أقوالهم ، فقد انقطعت شريعته في بعض الأشياء ، فلا يكون شريعته كلها دائمة فيؤدي إلى الخلف في أخبار الشارع وذلك محال ، فوجب القول بكون الإجماع حجة قطعية لتدوم الشريعة بوجوده . (٣)

ولا يقال أن الإجماع يكون في حق العمل كالقياس وخبر الواحد ، فلا يؤدي إلى انقطاع الشريعة .

لأننا نقول : إنما يعمل بالقياس وخبر الواحد على اعتبار إصابة الحق ظاهرا ، (وعلى الجملة لا يخرج) (٤) الحق عن أقوال أهل الاجتهاد ، فمتى جوزتم خروج الحق عن قول أهل الاجتهاد فيما اختلفوا فيه وفيما أجمعوا عليه ، لم يجب العمل بما هو باطل ، وتبين أن ما (أتوا) (٥) به لم يكن شريعة النبي

== عن ابن مسعود أيضا ... إلى أن قال : والأصح وقفه على ابن مسعود .

ينظر كشف الأسرار ٢ / ٢٤٥ ..

(١) ق ١٦٣ / ب من ب .

(٢) ق ١٤٧ / ب من ح .

(٣) (الميزان ص ٥٤٥ - ٥٤٦) .

(٤) عبارة ب (أو على الجملة ولا يخرج) .

(٥) في ب (أقوى) وهو خطأ .

ركن الإجماع نوعان : عزيمة وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق أو شروعه في الفعل إن كان من بابه . ورخصة وهو أن يتكلم أو يفعل البعض دون البعض ، وفيه خلاف الشافعي - رحمه الله - .

- وَاللَّهُ - ، بل يكون عملا بخلاف شريعته ، فتقطع شريعته في حق ذلك الحكم أبدا ، كذا في الميزان ^(١) ، وفيه بحث يعرف بالتأمل .

قوله : ركن الإجماع نوعان :

اعلم أنه لا بد للإجماع من ركن وهو : ما يقوم به الإجماع ، وأهلية من ينعقد الإجماع برأيه .

وشروطه وهو : ما يكون متوقفا عليه بعد صدوره من أهله .

وحكم ، وهو : الأثر الثابت به .

وسبب ، وهو : المعنى الداعى إليه ، وهو المسمى بمستند الإجماع .

فركنه نوعان : عزيمة وهو : ما كان أصلا في باب الإجماع .

فرخصة وهو : ما جعل إجماعا للضرورة .

فأما العزيمة ، فالتكلم بما يوجب الاتفاق منهم ، أو شروعه في الفعل فيما يكون من باب الفعل على وجه يكون ذلك موجودا من الخاص والعام فيما يستوى الكل في حاجة إلى معرفته لعموم البلوى كتحرير الزنا والزنا ، والامهات وأشباه ذلك .

أو يشترك فيه جميع علماء العصر فيما لا يحتاج العام إلى معرفته لعدم البلوى كحرمة نكاح المرأة على عمتها ، وفرائض الصدقات ، وما يجب في

(١) راجعه في : ٦٤٥ .

الزروع والثمار وأشياء ذلك ، كذا ذكره شمس الأئمة (١) .

ورخصة وهو أن يتكلم أو يفعل البعض وانتشر ذلك بين أهل عصره ومضت مدة التأمل ولم يظهر له مخالف ، كان ذلك إجماعا مقطوعا به عند أكثر أصحابنا ، ويسمى ذلك إجماعا سكويا .

وذكر صاحب الميزان : أن الإجماع إنما يثبت بهذا الطريق (٢) إذا كان يترك الرد والإنكار في غير حالة التيقن بعد مضي مدة التأمل ؛ لأن ترك الإنكار في حالة التيقن أمر معتاد بل مشروع رخصة .

فلا يدل ذلك على الرضا ، وكذا السكوت والامتناع عن الرد قبل مضي التأمل حلال شرعا ، فلا يدل (٣) على الرضا (٤) .

وقال عيسى بن أبان من أصحابنا والقاضى الباقلانى من الأشعرية ، والشافعى وداود الظاهرى وبعض المعتزلة : هذا ليس بإجماع ، ولا حجة ، لأن السكوت محتمل فى نفسه ، والمحتمل لا يكون حجة (٥) . وهذا لأنه يحتمل أن يكون السكوت عن خوف أو تنكر ، ألا يرى أن ابن عباس خالف

(١) راجع (أصول السرخسى ١ / ٣٠٣)

(٢) ق ١٦٤ / ١ من ب .

(٣) ق ١٤٨ / ١ من ح .

(٤) راجع : (الميزان ص ٥١٥) .

(٥) وفى المسألة آراء أخرى . انظر : (الأحكام للامدى ١ / ٣٦١ فما بعدها ، والأحكام لابن حزم ١ / ٥٠٧ ، والمعتمد ٢ / ٥٣٣ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١ / ٣٠٣ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٢٨ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٨٠ - ١٨٣ ، ومناهج العقول ٢ / ٣٧٤ ، وإرشاد الفحول ص ٨٤) .

عمر - رضى الله عنهما - فى مسألة العول ^(١)، فقيل له : هلا أظهرت
حجتك على عمر ؟ فقال - رضى الله عنه - : (مهابة منه) . وفى رواية :
(منعتى من ذلك درته) ^(٢) .

(١) العول مصدر عال ، ويأتى فى اللغة لعدة معان منها :
أ - الجور : يقال : عال الحاكم فى حكمه إذا جار ، لذلك قال أكثر المفسرين : معنى
قوله تعالى : ﴿ ذلك أدنى أن لا تعملوا ﴾ أى ذلك أقرب أن لا تجوروا .
ب - الميل : يقال : عال الميزان إذا مال ، وفى الأثر : " إني لست بميزان لا أعول " أى
لا أميل عن الاستواء والاعتدال .

ج - الشدة والتفام : يقال : عال أمر القوم عولا - إذا اشتد وتفام .
د - الزيادة والارتفاع - يقال : عال الفريضة فى الحساب - إذا زادت وارتفعت ، وهو
المطلوب هنا ، لمثابته مع المعنى الاصطلاحي الذى هو : زيادة سهام الورثة على
أنصبتهم . وهذه المسألة التى وقع الخلاف فيها بين عمر وابن عباس - رضى الله
عنهما - هى : زوج وأم وأخت وشقيقة (لأبوين) .

فقال عمر - رضى الله عنه - بعد أن استشار فيه الصحابة : أن للزوج النصف وللأم
الثلث ، والأخت الشقيقة النصف أيضا .
فأصل المسألة من ستة وتعمل إلى الثمانية .

وخالفه فيها ابن عباس - رضى الله عنهما - ، حتى قال : (من شاء باهله إن الذى
أحصى رمل عالج : - موضع بالبادية فيه رمل - عددا ، لم يجعل فى مال نصفا
ونصفا وثلثا ، إذا ذهب نصف ونصف ، فأين موضع الثلث ؟) .

انظر فى ذلك : (السنن الكبرى للبيهقى ٦ / ٢٥٥ ، ومصنف عبد الرزاق ١٠ /
٢٥٤ ، وإعلاء السنن ١٨ / ٣٩٣ - ٣٩٤ ولسان العرب ١١ / ٤٨١ فما بعدها ،
والقاموس المحيط ٤ / ٢٣ - ٢٤ ، والعذب الفائض ١ / ١٦٣) .

(٢) ذكره الطحاوى فى الأحكام ، وإسماعيل بن إسحاق القاضى فى الأحكام أيضا
بلفظ : (... فقال له زفر بن أوس بن الحدثان : فما منعك أن تشير عليه بهذا
الرأى ؟ قال : هبته والله)

قال الحافظ ابن قطلوبغا : " لم أرى للدرة ذكرا فيما رأيت ، والله أعلم . "
انظر تخريج أحاديث أصول البزدوى ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

ولنا : أنه لو شرط لانعقاد الإجماع التنصيص من كل واحد ، لادى إلى أن لا ينعقد الإجماع ، لتعذر إجماع أهل العصر على قول يسمع منهم والمتعذر منفي بالنص ، قال تعالى : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾^(١) بل المعتاد في كل عصر أن يتولى الكبار الفتوى ويسلم سائرهم .

ولأننا لو أجمعنا أن مثل هذا إجماع في المسائل الاعتقادية ، فكذا في المسائل الاجتهادية ، لأن الحق في الموضوعين واحد ، لأنه لا يحل السكوت في كلا الموضوعين ، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس .

فإذا لم يجعل سكوته تسليما ، كان ذلك فسقا وتركاً للواجب والعدالة مانعة عنه خصوصا بالصحابة - رضى الله عنهم - فإنه ظهر من صفاتهم الرد على الكبار وقبول الكبار ذلك منهم إذا كان حقا .

وأما حديث ابن عباس - رضى الله عنهما - فغير صحيح ، لأن عمر - رضى الله عنه - كان يقدمه على كثير من الصحابة ، ويسأله ويمدحه ، وقد أشار ابن عباس - رضى الله عنهما - بأشياء فقبلها عمر - رضى الله عنه - واستحسنها مع أن عمر - رضى الله عنه - كان ألين للحق وأشد (انقيادا)^(٢) له من غيره ، حتى كان يقول : (لا خير فيكم ما لم تقولوا ولا خير في ما لم اسمع)^(٣) .

(١) سورة الحج / ٧٨ . والآية بكاملها هكذا : ﴿ وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ﴾ .

(٢) في ح (انقياد) وهو خطأ .

(١) ذكره ابن الجوزي في مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٥٥ .

وكان يقول : (رحم الله امرأ أهدى إلى عيوبى) (١) .

ولما نهى عن المغالاة فى المهر فى خطبته قالت امرأة (٢) : أما سمعت قول الله تعالى : ﴿ وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا ﴾ (٣) فتمنعنا عما أعطانا الله تعالى ، فبكى عمر وقال : (كل الناس أفقه من عمر حتى النساء فى البيوت) (٤) .

ولئن صح هذا القول من ابن عباس - رضى الله عنهما - / (٥) فتأويله أنه لم يظهر لِمَا علم أن عمر - رضى الله عنه - أفقه منه ، فلا يظهر رأيه فى

= بلفظ : (لا خير فيكم إذا لم تقولوها ، ولا خير فينا إذا لم نقبلها منكم) . وذلك لما روى عن الحسن قال : (كان بين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - وبين رجل كلام فى شيء ، فقال له الرجل : اتق الله يا أمير المؤمنين . فقال له رجل من القوم : أتقول لأمر المؤمنين اتق الله ؟ فقال له عمر - رضى الله عنه - : (دعه فليقلها لى ، نعم ما قال) ثم قال : (لا خير فيكم ... إلخ) . انظر كذلك : (أخبار عمر وابنه للطنطاوين ص ٢٦٧) .

(١) ذكره أبو الفرج بن الجوزى فى (مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٥٢) بلفظ : (إن أحب الناس إلى من أهدى إلى عيوبى) .

(٢) وهى امرأة من قريش ، طويلة فى أنفها فطس ، ولم أعثر على اسمها . وانظر هذه القصة فى : (روح المعانى ٤ / ٢٢٤ ، وتفسير ابن كثير ١ / ٤٦٨ ، وتفسير الكبير ١٠ / ١٣ ، والدر المنثور فى التفسير بالمأثور ٢ / ٣٣ ، ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ص ١٤٩) .

(٣) سورة النساء / ٢٠ . والآية كاملة : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَنَاخُذُونَهُ بِهِتَانَا وَإِذَا مِثْلُهَا ﴾

(٤) أخرجه : العجلونى فى : (كشف الخفاء ٢ / ١٥٤ - ١٥٥) بلفظ :

(كل أحد أعلم أو أفقه من عمر) وقال : (أخرجه أبو يعلى فى مسنده الكبير عن مسروق بسند جيد ، والبيهقى فى سننه بدون مسروق وقال : إنه منقطع) .

(٥) ق ١٦٤ / ب من ب .

وأهل الإجماع من كان مجتهدا إلا فيما يستثنى فيه من الاجتهاد وليس فيه
هوى ولا فسق

مقابلة رايه - رضى الله عنه - :

قوله : وأهل الإجماع

اعلم : أن أهل الإجماع من كان عدلا مجتهدا ليس فيه بدعة ولا
فسق (ظاهرا)^(١) ، لأن الحجج التى تدل على حجية الإجماع تدل على اشتراط
هذه المعانى ، لأن وجوب الاتباع إنما ثبت بأهلية الشهادة ، وإذا لم يكن
عدلا ، لم يكن أهلا للشهادة وذلك ينافى وجوب اتباعه ويورث التهمة ، لأنه
لما لم يتحرز عن إظهار فعل ما / ^(٢)يعتقده باطلا ، لا يتحرز عن إظهار قول
يعتقده باطلا أيضا .

وقال بعض ^(٣) أصحاب الشافعى - رحمه الله - : يعتبر قوله ولا ينعقد
الإجماع بدونه ، لأن الفاسق المجتهد لا يلزمه أن يقلد غيره بل (يتبع) ^(٤) فيما
يقع له ما يؤدى إليه اجتهاده ، فكيف ينعقد الإجماع عليه فى حقه ، لأن
اجتهاده يخالف اجتهاد من سواه .

والجواب : ما ذكرنا أن فى قوله تهمة البطلان .

وأما صاحب الهوى فإن غلا فى هواه حتى كفر ، لا يعتبر قوله

(١) فى ح (ظاهرا)

(٢) فى ١٤٨ / ب من ح .

(٣) كالآمدى والفرزلى ، وإمام الحرمين وغيرهم ، وهو قول أبى الخطاب من الخنابلة .

انظر : (الأحكام ١ / ٣٢٧ ، والمسودة ص ٢٩٧ ، والمستصفى ١ / ١٨٣ ،

والبرهان ١ / ٦٨٨) .

(٤) فى ح (يتبع) وهو خطأ .

كالمجسمة^(١) فإنهم غلوا فى التشبيه ، وبعض الروافض فإنهم غلوا فى أمر على - رضى الله عنه - حتى قالوا غلط : جبريل فى تبليغ الوحى إلى محمد - ﷺ - .

وهذا كله كفر ، لأن الاعتبار إجماع المسلمين ، واسم الأمة لا يتناوله مطلقا . وكذا إذا دعا الناس إلى معتقده ، سقطت عدالته ، لأنه حينئذ يتعصب لذلك تعصبا باطلا ، حتى يوصف بالسفه ، فيصير متهما فى أمر الدين ، فلا يعتبر قوله فى الإجماع ، ولهذا لم يعتبر خلاف الروافض إيانا فى خلافة الشيخين ، ولا خلافة الروافض فى خلافة - على رضى الله عنه - .

وأما الاجتهاد ، فشرط فى حال دون حال ، ففى أصول الدين كنقل القرآن وأعداد الركعات ، ومقادير الزكاة (فالعوام)^(٢) كالمجتهدين فى ذلك الإجماع .

وفيما يختص بالرأى ، فلا عبرة لمخالفة^(٣) العوام ، ولا بمن ليس من أهل

(١) وهى فرقة قالت : إن الله تعالى جسم . ثم اختلفت فيما بينهم فى التجسيم ، وهل للبارئ تعالى قدر من الأقدار وفى مقدوره ، على ست عشرة مقالة .

انظر : تفصيل مقالاتهم الزائفة ، والردود الحازمة عليها فى : (كتاب مقالات الإسلاميين ص ٢٠٧ فما بعدها ، والملل والنحل ١ / ١٠٥ ، ١٨٤ - ١٨٦ ، والفصل فى الملل والأهواء والنحل ٢ / ٢٧٧ - ٢٨١ ، والفرق بين الفرق ص ٢٢٥ فما بعدها) .

(٢) فى ب (العوام) .

(٣) انظر مسألة اعتبار العوام فى انعقاد الإجماع وعدم اعتباره فيه ، فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٣٧ ، وقواتح الرحموت ٢١٧ ، والمستصفى ١ / ١٨٢ والأحكام للآمدي ١ / ٣٢٢ وما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، والمسودة ص ٢٩٦ ، وإرشاد الفحول ص ٨٧) .

الاجتهاد من العلماء كالتكلم الذى لا يعرف إلا (الكلام)^(١) والمفسر الذى لا معرفة له بتطريق الاجتهاد ، والمحدث الذى (لا بصيرة)^(٢) له فى طرق المقاييس ، والنحوى الذى لا علم له بأدلة الشريعة .^(٣)

واختلف فيمن يحفظ أحكام الفروع ولا معرفة له فى أصول الفقه ، وفيمن تفرد بأصول الفقه ولم يحفظ الفروع :^(٤)

فمنهم من اعتبر الأصولى دون الفروعى لكونه أقرب إلى مقصود الاجتهاد .

ومنهم من اعتبر /^(٥) الفروعى لا الأصولى لعلمه بتفاصيل الأحكام .

ومنهم من اعتبرهما نظرا إلى وجود نوع من الأهلية الذى عدم ذلك فى العامة .

(١) فى ب (الكلم) .

(٢) فى ب (لا يصير) وهو تحريف .

(٣) قلت : هذه عدة مسائل وهى : اعتبار من عرف علم الكلام ولم يكن مجتهدا فى انعقاد الإجماع وعدم اعتباره فيه . واعتبار من علم التفسير وليس له معرفة بتطريق الاجتهاد ، وعدم اعتباره فيه ، وكذلك المحدث والنحوى . وفى كل واحدة من هذه المسائل عدة آراء .

انظر الآراء بأصحابها وأدلتها فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٣٧ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١ / ٣١٢ ، والمستصفى ١ / ١٨٢ - ١٨٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٤١ ، والمنهاج بشرحيه ٢ / ٣٠٨ - ٣١٠ ، والمدخل إلى مذهب أحمد ص ١٣٠) .

(٤) انظر هاتين المسألتين بما فيهما من الآراء فى :

(كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٣٩ ، والمستصفى ١ / ١٨٢ ، والأحكام للآمدي ١ / ٣٢٥ - ٣٢٦ ، وحاشية العطار ٢ / ٢١١) .

(٥) ق ١٦٥ / ١ من ب .

وكونه من الصحابة أو من العترة لا يشترط . وكذا أهل المدينة .

ومنهم من نفاهما ، وإليه (يشير) ^(١) كلام فخر الإسلام . ^(٢)

ومن الناس من زاد على اشتراط الاجتهاد كون المجمعين من الصحابة فقال : لا إجماع إلا للصحابة - رضى الله عنهم - وهو مذهب أهل الظاهر وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه ^(٣) ، لأن الإجماع إنما صار حجة ، لأن النبى - ﷺ - مدحهم وأثنى عليهم فى آثار كثيرة .

ولأن الإجماع حجة باعتبار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهم الأصول فى ذلك .

وقال بعضهم وهم الزيدية ^(٤) والإمامية ^(٥) من الروافض : لا إجماع إلا من عشرة الرسول - ﷺ - أى : قرابته / ^(٦) لقوله - ﷺ - : « إنى تارك فيكم

(١) فى ح (أشير) .

(٢) راجع أصوله فى : (كشف الأسرار ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠) .

(٣) راجع : (الأحكام فى أصول الأحكام للآمدى ١ / ٣٢٩ ، والمودة ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، وإرشاد الفحول ص ٨١ - ٨٢) .

(٤) وهم : القائلون بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على - رضى الله عنه - وانقسموا إلى عدة فرق .

ينظر : (الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة ص ١٦٥ ، والفرق بين الفرق ص ٢٩ فما بعدها) .

(٥) وهى : فرقة كبيرة من الشيعة تقابل الزيدية ، سميت بالإمامية ، لأنها تعتمد بالإمامة وتجعلها صلب مذهبها ، قصرتها على : على - رضى الله عنه - وأبنائه من فاطمة بالتعيين واحد بعد واحد .

انظر : (الملل والنحل ١ / ١٦٢ ، فما بعدها ، والفرق بين الفرق ص ٥٣ فما بعدها ، ومقالات الإسلاميين ١ / ٩٨) .

(٦) ق ١٤٩ / ١ من ح .

الثقلين فإن تمسكتم بهما لم تضلوا كتاب الله وعترتي ^(١) خص التمسك
بهما . ^(٢)

وقال بعضهم : لا إجماع إلا لأهل المدينة ، نقل ذلك عن مالك - رحمه
الله - ^(٣) ، لقوله - عليه السلام - : « إن المدينة تنفى خبيثها كما تنفى الكير خبث
الحديد » ^(٤) ، والخطأ من الخبث ، فكان منفيًا عنهم ، وإذا انتفى عنهم الخطأ ،
وجبت متابعتهم ضرورة .

ولأن المدينة دار هجرة ، وموضع قبر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ومهبط الوحي ومجمع
الصحابة ، ومستقر الإسلام ، وفيها ظهر العلم ، ومنها صدر ، فلا يجوز أن
يخرج الحق عن أقوال أهلها .

والصحيح عندنا : أن أهلية الإجماع تثبت بصفة العدالة والاجتهاد لما ذكر

(١) أخرجه : (مسلم ٤ / ١٨٧٣ ، ١٨٧٤ ، بهذا اللفظ ، والترمذي ٥ / ٦٦٢ -
٦٦٣ ، بقرين من هذا اللفظ ، وقال : هذا حديث حسن غريب) .

(٢) انظر : هذه المسألة في (كشف الأسرار ٣ / ٢٤١ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٤٢ ،
والأحكام للآمدي ١ / ٣٥٢ - ٣٥٦ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤ ، والمسودة
ص ٢٩٨) .

(٣) انظر : (حاشية التفنازاني على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٣٥ - ٣٦ ،
وأصول السرخسي ١ / ٣١٤ ، والمتنصفى ١ / ١٨٧ ، والمعتمد ٢ / ٤٩٢ ،
والمسودة ص ٢٩٧ ، وروضة الناظر ص ٧٢ ، وإرشاد الفحول ص ٨٢) .

أقول : ومن الجدير بالذكر أن الخلاف بين الإمام مالك وغيره ليس في أنه لا إجماع
إلا من أهل المدينة - كما نقله الشارح - رحمه الله - وإنما الخلاف في أنه : هل
إجماع أهل المدينة وحدهم دون غيرهم حجة أو ليس بحجة ؟ .
فالإمام مالك قال : إنه فيما طريقه التوقيف حجة . والجمهور قالوا : إنه ليس
بحجة .

انظر : (شرح تنقيح الفصول ص ٣٣٤) .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٥ / ١٨٤) .

أو انقراض العصر .

أن الحجج التى تدل على حجية الإجماع لا تخص بزمان ولا بمكان ولا يقوم بل تدل على اشتراط العدالة والاجتهاد كما ذكرنا .

قوله : أو انقراض العصر

قال الشافعى^(١) - رحمه الله - انقراض العصر وهو موت جميع أهل الاجتهاد الذين كانوا فى وقت نزول الحادثة بعد اتفاقهم على حكم فيها ، شرط لانعقاد (الإجماع)^(٢) ، لأن الإجماع إنما صار حجة بناء على وصف الاجتماع ، ولا يثبت الاجتماع إلا باستقرار الآراء ، واستقرارها لا يثبت إلا بانقراض العصر ، لاحتمال الرجوع قبله ، وهو مذهب حنبل ، وابن فورك.^(٣)

وعند الجمهور : الانقراض ليس بشرط وهو أصح (مذاهب)^(٤) الشافعى - رحمه الله - لأن ما ثبت به الإجماع من النصوص الواردة لا تفصل بين

(١) وقد نسب إليه هذا القول عبد العزيز البخارى أيضا فى الكشف ٣ / ٢٤٣ ، ولكن لم أعثر على هذا القول له ، ولعله يكون قول أحد أصحابه والله أعلم .

(٢) عبارة ب (الإجماع دون) أى بزيادة كلمة (دون) وهى خطأ .

(٣) وسليم الرازى ، ونقل عن الأشعرى والمعتزلة أيضا ، وفى المسألة أقوال أخرى ذكرها ابن النجار الحنبلى فى (شرح الكوكب المنير ٢ / ٢٤٧ - ٢٤٨) .

وانظر كذلك : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٤٣ فما بعدها ، وأصول السرخسى ١ / ٣١٥ ، والمستصفى ١ / ١٩٢ ، والأحكام للأمدى ١ / ٣٦٦ فما بعدها ، ومختصر ابن الحاجب وشرحه ٢ / ٣٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٠ ، وروضة الناظر ص ٧٣ ، والمسودة ص ٢٨٧) .

(٤) فى النسختين معا (مذاهب) وأرى أن الصواب (مذهب) والله أعلم .

وقيل : يشترط للإجماع اللاحق عدم الاختلاف السابق عند أبي حنيفة رحمه الله .

الانقراض وعدمه ، ولأن الحق لا يعدو الإجماع / ^(١) كرامة لأهله ، فثبت ذلك بنفس الإجماع ، من غير توقف على الانقراض ، لأنه لو توقف ، لجاز أن تكون الأمة حين اتفقت أجمعت على الخطأ وأنه غير جائز .

وأما قولهم : الاستقرار لا يثبت إلا (بالانقراض) ^(٢) ، لاحتمال الرجوع ففساد ، لانا بينا أن الإجماع يتعقد بنفس الاتفاق ، فبعد ذلك رجوع الواحد لا يضره لمخالفته الدليل القطعي ، ولكونه مبيّنا أن الإجماع انعقد خطأ ، ولو رجع الكل صار إجماعاً آخر .

وثمره الخلاف تظهر فيما إذا رجع بعضهم بعد الانعقاد ، فعندنا لا يصح . وعند الشافعي صح .

قوله : وقيل يشترط للإجماع اللاحق إلى آخره

اختلف القائلون بأن إجماع من بعد الصحابة حجة ، أنه هل يشترط للإجماع اللاحق عدم اختلاف السابق ؟

فعند أكثر أصحاب الشافعي وعامة أهل الحديث يشترط / ^(٣) حتى يمنع انعقاد الإجماع وتبقى المسألة اجتهادية كما كانت . ^(٤)

(١) ق ١٦٥ / ب من ب .

(٢) في ب (بانقراض) .

(٣) ق ١٤٩ / ب من ح .

(٤) راجع : (الأحكام للأسدى ١ / ٣٩٤ ، والمحصل ج ٢ ق / ١٩٤ ، فما بعدها وأصول السرخسى ١ / ٣١٩ - ٣٢٠ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٨ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٢٨ - ٣٢٩ ، والمبودة ص ٢٩٠ ، والمستصفي ١ / ٢٠٣ - ٢٠٥ ، وإرشاد الفحول ص ٨٦) .

وليس كذلك فى الصحيح .

واختلف مشائخنا فى ذلك .

فقال أكثرهم : لا يشترط ولا يمنع انعقاد الإجماع ، ويرتفع الخلاف السابق به عند علمائنا الثلاثة ، وهو مختار فخر الإسلام ومن تابعه ، والقفال من أصحاب الشافعى وهو الأصح (١) .

وقال بعضهم : فيه اختلاف بين أصحابنا .

فعند أبى حنيفة - رحمه الله - : يمنع من الانعقاد .

وعند محمد - رحمه الله - .

وأبو يوسف فى بعض الروايات مع أبى حنيفة ، وفى بعضها مع محمد .

وذلك أن القاضى إذا قضى ببيع أم الولد لا ينفذ قضاؤه عند محمد - رحمه الله - مع أن بيع أم الولد مختلف فيه بين الصحابة - رضى الله عنهم - فعند عمر - رضى الله عنه - : لا يجوز .

وعند على وجابر رضى الله عنهما - يجوز .

فدل هذا الجواب على أن عنده ارتفع الخلاف السابق بإجماع التابعين بأنهم أجمعوا على أنه لا يجوز بيع أم الولد .

وروى الكرخى عن أبى حنيفة - رحمه الله - أن قضاءه لا ينقض ، فهذا دليل على أن الاختلاف الأول مانع من الإجماع المتأخر عنده حيث صح القضاء ولم ينقض . والأصح هو الأول .

(١) راجع : (أصول البزوى فى الكشف ٣ / ٢٤٧ ، وأصول السرخسى ١ / ٣٢٠ ،

وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٨٦ - ١٨٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٣٢ - ٢٣٥) .

وقال بعض مشائخنا : لا يدل هذا الجواب عنه على أن ذلك الاختلاف السابق منع انعقاد الإجماع المتأخر ، بل تأويل قوله : إن الإجماع / (١) الذى تقدمه خلاف ، إجماع مختلف فيه ، إذ عند أكثر العلماء ليس بإجماع ، وفيه شبهة عند من جعله إجماعا ، حتى لا يكفر جاحده ولا يضلل .

وإذا كان كذلك لا ينتقض قضاء القاضى فيه ، لأنه ليس بمخالف (للإجماع) (٢) القطعى ، بل هو مخالف لإجماع مختلف فيه ، فكان ذا قضاء فى مجتهد فيه ، فينفذ .

وفى الفصول (٣) الاشتروشنى : وفى القضاء بجواز بيع أم الولد روايات وأظهرها أنه لا ينفذ .

وفى قضاء الجامع : أنه (يتوقف) (٤) على إمضاء قاض آخر ، إن أمضى نفذ وإلا بطل ، وهذا أوجه الأقاويل . (٥)

احتج من جعل عدم الاختلاف (السابق شرطاً) (٦) بأن الحجة اتفاق كل الأمة ولم يحصل ، لأن المخالف الأول من الأمة ، ولم يخرج بموته عن

(١) ق ١٦٦ / أ من ب .

(٢) فى ح (الإجماع) .

(٣) هو : كتاب فى فروع الحنفية فى المعاملات فقط ، ألفه الإمام مجد الدين أبو الفتح محمد بن محمود بن حسين الحنفى المتوفى سنة (٦٣٢ هـ) ، رتبته على ثلاثين فصلاً ، وفرغ من جمعه سنة (٦٢٥ هـ) .

ينظر : (كشف الظنون ٢ / ١٢٦٦) .

قلت : وقد بحثت عنه فلم ألق عليه .

(٤) فى ب (لا يتوقف) وهو خطأ .

(٥) انظر : (كشف الأسرار ٣ / ٣٤٨) .

(٦) عبارة ح (السابق شرعاً شرطاً) بزيادة كلمة (شرعاً) .

الامة ، ولم يبطل قوله به ، إذ لو بطل لم يبق المذاهب بموت أصحابها .

يوضحه أن خلافه اعتبر لدليله لا (لعينه)^(١) ، لأن قول غير صاحب الشرع لا يعتبر إلا بالدليل ، ودليل المخالف باق بعد موته ، فكان كبقاء نفسه مخالفا ، ولأنه يلزم من تصحيحه نسبة بعض الصحابة إلى الضلال ، لأنه تبين بالإجماع أن قوله خطأ وذلك لا يجوز .

واحتج من لم يجعل الاختلاف مانعا : بأن الدلائل التي عرف بها كون الإجماع حجة لا يفصل بين إجماع سبقه خلاف أم لا .
ولأنهم كل الامة / ^(٢) في هذا الوقت .

وقولهم : دليل الخصم باق مسلم ، لكنه لم يبق معتبرا بعدما انعقد الإجماع على خلافه كنص ينزل بخلاف القياس ينسخ ذلك القياس .

ولا يلزم التضليل أيضا ، لأن الرأي كان حجة قبل ظهور الإجماع ، فإذا ظهر ، انقطع مقتصرًا على الحال ، كالصحابة إذا اختلفوا في أمر بالرأي ، فلما عرضوا ذلك على رسول الله - ﷺ - ورد قول البعض ، ولا ينسب صاحبه إلى الضلال .

وكصلاة أهل قباء بعد نزول النص قبل بلوغ الخبر إليهم .^(٣)

(١) في ح (بعينه) .

(٢) ق ١٥٠ / ١ من ح .

(٣) وذلك أن أهل قباء كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، وقد نزلت آية التوجه إلى الكعبة ، فاتاهم آت وهم في الصلاة ، فأخبرهم بذلك ، فاستداروا إلى الكعبة في صلاتهم ، فبلغ ذلك إلى رسول الله - ﷺ - فجوز صلاتهم ولم ينكر عليهم ، لأن ذلك قبل العلم بالنص الناسخ .

والشرط اجتماع الكل وخلاف الواحد مانع كخلاف الأكثر .

قوله : والشرط اجتماع الكل

قال بعض الناس مثل محمد^(١) بن جرير الطبرى ، وأحمد بن حنبل فى رواية عنه ، وبعض المعتزلة : لا يشترط فى انعقاد الإجماع اتفاق الجميع بل يتعقد باتفاق الأكثر مع مخالفة الأقل .^(٢)

وقال بعضهم : إن كان الأقل قد بلغ حد التواتر منع خلافه عن انعقاد /^(٣) الإجماع وإلا فلا .

وعن الجرجانى والرازى عن أصحابنا : أن الجماعة إن سوغت الاجتهاد للمخالف فيما ذهب إليه ، كان خلافه معتدا به كخلاف أبى بكر فى قتال

== (الكشف للنسفى ٢ / ١٨٧) .

(١) هو : أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد ، الطبرى ، صاحب التفسير الكبير ، والتاريخ الشهير ، كان إماما فى فنون كثيرة كالسفير والفقهاء والحديث ، والتاريخ وغير ذلك . وكان من الأئمة المجتهدين ولم يقلد أحدا . ولد سنة (٢٢٤) وتوفى سنة ٣١٠ هـ (ببغداد) .

انظر : (طبقات المفسرين للداودى ٢ / ١٠٦ فما بعدها ، تذكرة الحفاظ ٢ / ٧١٠ فما بعدها ، ووفيات الأعيان ٤ / ١٩١ - ١٩٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٢٦٧ فما بعدها) .

(٢) انظر : تفصيل هذه المسألة فى : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٤٥ - ٢٤٧ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٣٧ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٢٢ ، وأصول الرخى ١ / ٣١٦ ، والمستصفى ١ / ١٨٦ ، والأحكام للأمدى ١ / ٣٣٦ فما بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٣٦ ، والمسودة ص ٢٩٥ ، وروضة الناظر ص ٧١ ومختصر ابن الحاجب بشرحه للعقد ٢ / ٣٤ - ٣٥) .

(٣) فى ١٦٦ / ب من ب .

مانعى الزكاة ، وإن لم يسوغوا له الاجتهاد ، لا يعتد بخلافه كخلاف أبى موسى الأشعرى فى أن النوم ينقض ^(١) الوضوء ، وهو اختيار شمس الأئمة . ^(٢) .

وقيل : يكون الأكثر حجة ولا يكون إجماعا وهو مختار بعض المتأخرين .

احتج من لم يعتبر خلاف الأقل بقوله - ﷺ - : « عليكم بالسواد الأعظم » . ^(٣) وقوله - ﷺ - « يد الله مع الجماعة فمن شذ ، شذ فى النار » ^(٤) .

وبأن الأمة فى خلافة أبى بكر - رضى الله عنه - اعتمدوا على الإجماع وقد خالف جماعة منهم سعد ^(٥) بن عباد ، وعلى ، وسلمان ولم يعتدوا بخلافهم .

(١) وعند أبى موسى لا ينقض (هامش ح) .

(٢) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣١٦) .

(٣) أخرجه : (ابن ماجة ٢ / ١٣٠٣) بلفظ : (إن أمتى لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم) .

قال محمد فزاد عبد الباقي فى التعليق على هذا الحديث : * فى الزوائد : فى إسناده أبو خلف الأعمى ، واسمه حازم بن عطاء وهو ضعيف ، وقد جاء الحديث بطرق فى كلها نظر . قاله شيخنا العراقى فى تخريج أحاديث البيضاوى * (المرجع السابق) .

(٤) أخرجه : (الترمذى ٤ / ٤٦٦) بلفظ : « إن الله لا يجمع أمتى - أو قال : أمة محمد ﷺ - على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار » وقال : هذا حديث غريب .

وأخرجه أيضا : (النسائى ٧ / ٩٢) بالفاظ متقاربة من هذا اللفظ .

(٥) هو : أبو ثابت سعد بن عباد بن دليم بن حارثة بن أبى خزيمة ، وقيل : حارثة بن حرام بن خزيمة ، الأنصارى ، الخزرجى ، شهد العقبة وكان أحد النقباء ، واختلف فى شهوده بلدا ، له أحاديث يسيره . روى عنه سعيد بن المسيب ، والحسن البصرى مرسلًا ومن روى عنه أولاده .

ولنا : أن اجتماع الكل شرط ، لأن الاعتبار إجماع الأمة ، فما بقى منهم أحد يصلح للاجتهاد مخالفًا ، لم يكن إجماعًا ، لاحتمال أن يكون الحق مع الواحد المخالف ، لأن المجتهد يخطئ ويصيب ، فاحتمل أن يكون الصواب معه .

ولأن الإجماع عرف حجة بالدلائل السمعية من غير أن يعقل بإجماعهم دليل إصابة الحق يعنى : ثبت كونه حجة غير معقول المعنى ، ولهذا لو كان فى عصر اثنان أو ثلاثة من أهل الاجتهاد ، واتفقوا على حكم ، ثبت الإجماع .

وإذا كان كذلك لا يصح إبطال حكم الأفراد ، لأن ما ثبت غير معقول المعنى ، وجب رعاية جميع أوصاف النص ، والنص يتناول كل أهل الإجماع ، دون لفظ الأمة فى قوله - ﷺ - : « لا تجتمع أمتى » يتناول الكل ، وقد اختلف أصحاب الرسول - ﷺ - فى الأحكام ، وربما كان المخالف واحدا كمخالفة ابن عباس - رضى الله عنهما - فى العول ، وربما قل عددهم كخلاف ابن عمر ، وأبى هريرة أكثر الصحابة فى جواز أداء ^(١) .

== مناقبه كثيرة وشهيرة ، توفى بحوران فى الشام سنة (١٥ هـ) أو (١٦ هـ) .

انظر : (الإصابة ٢ / ٢٧ - ٢٨ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٢ / ٣٢ فما بعدها ، وأسد الغابة ٢ / ٣٥٦ ، وسير أعلام النبلاء ١ / ٢٧٠ فما بعدها) .

(١) قلت : اختلف السلف فى مسألة صوم رمضان فى السفر :

فقال طائفة : لا يجزئ الصوم عن الفرض ، بل من صام فى السفر ، وجب عليه قضاؤه فى الحضر ، وهو قول بعض الظاهرية ، وحكى عن عمر وابنه وأبى هريرة والزهرى وإبراهيم النخعى وداود وغيرهم .

وقال الجمهور : يجزئ صومه عن الفرض ولا شئ عليه ، ثم اختلفوا فى : أن الصوم أفضل له أو الفطر .

فذهب الجمهور منهم أبو حنيفة ومالك والشافعى إلى أن الصوم أفضل لمن قوى ==

الصوم فى السفر ، وكانوا يعدون الكل اختلافا لا إجماعا .

وأما معنى قوله - ﷺ - : « عليكم بالسواد الأعظم » هو الكل الذى هو أعظم مما دون ^(١) الكل ويجب الحمل عليه توفيقا بين الدلائل السمعية ، أو المراد من متابعة السواد الأعظم ، متابعة الأكثر ولكن فيما إذا وجد الإجماع من جميع أهله ثم خالف البعض لشبهة ، لأن رجوعهم ليس بصحيح بعد انعقاد الإجماع ^(٢) وهذا هو الجواب من قوله - ﷺ - : « من شذ ، شذ فى النار » ، لأن الشاذ من خالف بعد الموافقة ، يقال : شذ البعير وند ^(٣) إذا

== عليه ولم يشق به .

وقال أحمد ومن معه : إن الفطر أفضل .

وقال عمر بن عبد العزيز واختاره ابن منذر : إن أفضلهما أيهما .

وقال آخرون : هو مخير مطلقا .

انظر : تفصيل المسألة فى : (فتح البارى ٤ / ١٨٣ فما بعدها ، وشرح مسلم للنووى ٧ / ٢٢٩ فما بعدها ، ونيل الأوطار ٤ / ٢٥١ - ٢٥٣ ، وشرح فتح القدير لابن همام مع شرح العناية على الهداية ٣ / ٣٥١ - ٣٥٣ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٩٩ - ١٠٢ ، والكافى ١ / ٣٣٧ ، والمجموع ٦ / ٢٦٠ - ٢٦١) .

(١) ق ١٥٠ / ب من ح .

(٢) ق ١٦٧ / أ من ب .

(٣) أى : شرد ، يقال : ند البعير يتد ندا ونديدا وندودا وندادا إذا شرد ونفر . والجمع : نواد .

ويأتى أيضا بمعنى الطيب أو العنبر ، والتل المرتفع ، والاكمة العظيمة من طين والتد كذلك : حصن باليمن ، وأما التد - بالكسر - فمعناه : المثل . وجمعه : أنداد كحمل وأحمال .

انظر : (القاموس المحيط ١ / ٣٥٣ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩٧ ، والصحاح ٢ / ٥٤٣) .

وحكمه فى الأصل أن يثبت المراد به شرعا على سبيل اليقين .

توحش بعدما كان أهليا .^(١)

وأما إمامة أبى بكر - رضى الله عنه - فلم تكن ثابتة قبل موافقة على وسعد ، وسلمان بالإجماع ، بل بالبيعة من الأكثر وهى كافية لانعقاد الإمامة ثم لما رجع هؤلاء إلى ما اتفق عليه العامة ، تقرر الإجماع على إمامته .
قوله : وحكمه فى الأصل إلى آخره

اعلم : أن الإجماع حجة مقطوعة بها عند عامة المسلمين .
ومن أهل الأهواء من لم يجعله حجة مثل النظام^(٢) ، والقاشانى من المعتزلة ، والخوارج ، وأكثر الروافض ، وقد بينا الدلائل من الجانبين فى أول الباب .

قوله : فى الأصل ...

(١) راجع مادة شذ فى : (القاموس المحيط ١ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والمصباح المنير ٢ / ٣٠٧ ، والصحاح ٢ / ٥٦٥) .

(٢) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن يسار بن هانىء ، البصرى ، النظام من أئمة المعتزلة ، ورئيس فرقة النظامية ، كان شاعرا ، أدبيا بليغا ، وكان قوى المعارضة فى المناظرة ، شديد الإفحام فى الخصومة ، وله آراء خاصة انفرد بها ، وقد اتهم بالزندقة ، من مؤلفاته : كتاب النكت الذى أنكر فيه حجية الإجماع ، توفى سنة (٢٣١ هـ) .

انظر : (الأعلام ١ / ٣٦ ، والفتح المبين ١ / ١٤١ - ١٤٣ ، وأصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٧٦ - ٧٨) .

والداعى قد يكون من أخبار الأحاد ، أو القياس .

أى : أصل الإجماع الإجماع من غير نظر إلى العوارض يعنى : الإجماع يثبت الحكم قطعاً كالكتاب ، والسنة ، بالنظر إلى أصله وإن لم يثبت اليقين فى بعض المواضع بسبب العارض كآلية المؤولة ، وخبر الواحد .

وقيد بقوله : حكماً شرعياً ... أى : أمراً دينياً سواء كان من الأصول كنفى الشريك أو من الفروع كوجوب الصلاة ، إذ لو كان أمراً دنيوياً كجهيز الجيش والعمارة ، فقد اختلفوا :

فقال بعضهم : يكون حجة . (١)

وقال بعضهم لا يكون حجة . (٢)

قوله : والداعى إلى آخره ...

أى : السبب الذى يدعوهم إلى الإجماع قد يكون من أخبار الأحاد والقياس وقد يكون من الكتاب .

الا يرى أنا أجمعنا على حرمة الأمهات والبنات بقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ... ﴾ الآية ، وعلى عدم جواز بيع الطعام قبل القبض وسببه السنة (٣) المروية فى الباب ، وعلى جريان الربا فى الأرز وسببه القياس .

(١) حتى لو اتفق أهل عصر على أمر من هذه الأمور ، لا يجوز المخالفة فيه بعده ، لأن النصوص الدالة على عصمة الأمة من الخطأ ووجوب اتباعهم فيما أجمعوا عليه ، لم يفصل بين اتفاقهم على أمر دينى أو دنيوى .

(٢) واستدلوا أن الإجماع لا يكون أعلى حالاً من قول الرسول - ﷺ - وقد ثبت أنه حجة فى أحكام الشرع دون مصالح الدنيا ، لذا قال - ﷺ - : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » ، فكذلك الإجماع . وأرى : أن الصواب هو القول الأول .
انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٥٧) .

(٣) وهى قوله - ﷺ - : « من ابتاع طعاماً ، فلا يبعه حتى يقبضه » .

وإذا انتقل إلينا إجماع السلف بإجماع كل عصر على نقله ، كان كنقل الحديث المتواتر .

وعلى إمامة أبى بكر - رضى الله عنه - وسببه الاجتهاد ، وهو الاعتبار بالإمامة فى الصلاة .

وقال ابن جرير ، والقاشانى من المعتزلة ، والشيعة ، وأصحاب الظواهر : لا ينعقد الإجماع إلا بدليل قطعى ، ولكن المذكور فى عامة الكتب أنهم وافقونا فى انعقاد الإجماع من خبر الواحد ، واختلفوا فى انعقاده من القياس ، لاختلاف الناس فى القياس أنه حجة أم لا ؟^(١)

فإن الإجماع لا يكون إلا باتفاق أهل العصر ، ولا عصر إلا وفيه من نفاة القياس ، (فذلك)^(٢) يمنع من انعقاده .

ولكننا نقول : وقوعه /^(٣) عن /^(٤) خبر الواحد أو القياس لا يستحله العقل ، والنصوص التى توجب حجيته لا يفصل بين كونه مستندا قطعيا أو ظنيا .

وقال بعض مشائخنا : لا ينعقد إلا بالقياس أو خبر الواحد ، إذ عند وجود المتواتر ، أو الكتاب ، لا يحتاج إلى الإجماع ، لثبوت الحكم بهما .

وقال بعضهم : ينعقد الإجماع لا عن دليل ، بل بإلهام وتوفيق بأن يخلق

(١) انظر : (أصول السرخسى ١ / ٣٠٢ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ١٩٢) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ق ١٦٧ / ب من ب .

(٤) ق ١٥١ / أ من ح .

الله تعالى فيهم علما ضروريا ، ويوفقهم لاختيار الصواب^(١) ، لأن الدلائل لا
يفصل ، ولأنه لو لم يتعقد إلا عن دليل ، لكان ذلك الدليل هو الحجة .

ولم يبق للإجماع فائدة ، وقد وقع الإجماع لا عن دليل كبيع التعاطى^(٢)
وأجرة الحمام .

ولكننا نقول : ذلك فاسد ، لأن حالة الأمة لا تكون أعلى من حال الرسول
ﷺ - ، ومعلوم أنه لا يقول إلا (عن)^(٣) وحى^(٤) ظاهر أو خفى ، أو
عن استنباط من النصوص ، فالأمة أولى أن لا يقولوا إلا عن دليل .

ولأن الإجماع لا يتصور إلا من العدول ، فلا يتصور منهم الإجماع على
حكم من أحكام الله تعالى جزافا ، بل بناء على حديث أو معنى من النصوص
(راوه)^(٥) مؤثرا في الحكم .

وقولهم : لو انعقد عن دليل لم يبق فيه فائدة باطل ، لأن فيه فوائد
وهي : سقوط البحث عن ذلك الدليل ، وكيفية دلالة على الحكم ، وحرمة
المخالفة بعد انعقاد الإجماع الجائزة قبله بالاتفاق .

(١) انظر : (كشف الاسرار للنسفي ٢ / ١٩٢) .

(٢) التعاطى في الأصل : التناول ، يقال : فلان يتعاطى هذا الأمر : أى يخوض فيه
ويتناوله .

والمراد به ههنا : إعطاء المبيع والتمن من الجانيين بلا إيجاب وقبول .

وقيل : يكفى في التعاطى الإعطاء من أحد الجانيين كمن وضع ريالا وأخذ قارورة من
ماء نقى مقدرة به . انظر هامش رقم : (١١) على الهداية (٢ / ١٢٤) .

(٣) في ب (من) .

(٤) كما قال الله تعالى في حقه - ﷺ - : ﴿ وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى
يوحى ﴾ .

(٥) في ب (رواه) وهو تصحيف .

وإذا انتقل إلينا بالأفراد كان كنقل السنة بالأحاد

وما ذكروا من بيع التعاطى ، وأجرة الحمام فالإجماع فيهما واقع عن دليل إلا أنه لم ينقل إلينا استغناء بالإجماع عنه .
قوله : وإذا انتقل إلينا إلى آخره ...

الإجماع أحد الأدلة القاطعة كالسنة ، (فكما)^(١) تثبت السنة في حقنا بدليل قطعى ، وبدليل ظنى ، فكذا الإجماع . فإذا انتقل إلينا إجماع الصحابة بإجماع كل عصر على نقله ، كان كنقل الحديث المتواتر ، فيكفر جاحده عند من جعل إنكار الإجماع كفرا ، وذلك مثل إجماعهم على خلافة أبى بكر -رضى الله عنه - وإجماعهم على قتال مانعى الزكاة .

فإذا انتقل إلينا بالأفراد - أى : بنقل الأحاد - بأن روى ثقة أن الصحابة أجمعوا على كذا ، كان هذا كنقل السنة بالأحاد ، فيوجب العمل دون العلم ، ويقدم على القياس عند أكثر العلماء .

وذلك مثل ما روى عن عبيدة^(٢) السلماني أنه قال :

(ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ - على شيء كاجتماعهم على

(١) فى ب (وكما) .

(٢) هو : عبيدة - بفتح العين وكسر الباء وسكون الياء وفتح الدال ثم تاء ممدودة :

وسلماني : بفتح السين وسكون اللام ، والياء فيه للنسبة - منسوب إلى حمى من مراد . وهو من أصحاب على وابن مسعود -رضى الله عنهما - أسلم فى حياة النبى ﷺ - ولم يره .

قال : أسلمت وصليت قبل وفاة النبى ﷺ - بستين ولم أره .

قيل : اسم أبيه : قيس ، وقيل غير ذلك . توفى سنة (٧٢ هـ) .

انظر : (طبقات ابن سعد ٦ / ٩٣ ، والاستيعاب ٣ / ١٠٢٣ ، وشذرات الذهب ١ /

(٧٨) .

محافظة الأربع قبل الظهر ، وعلى الإسفار بالفجر ، وعلى تحريم نكاح الأخت
في عدة الأخت) . (١)

ونقل عن بعض أصحابنا وعن الغزالي : أنه لا يوجب العمل ، لأن
الإجماع قطعي وخبر الواحد ليس بقطعي / (٢) فكيف يثبت به قاطع . (٣)
والجواب : أنا لا نثبت بنقله إجماعا قاطعا ، بل نثبت به إجماعا ظنيا
موجبا للعمل ، وثبوته بنقل الواحد غير ممتنع كخبر الواحد .

ولكنهم يقولون : وجوب العمل بخبر الواحد / (٤) ثبت بدلائل قاطعة (٥)
ولم يوجد ههنا دليل قاطع يدل على وجوب العمل به ، فلو ثبت ، لكان
لقياس على خبر الواحد ، ولا مدخل للقياس في إثبات أصول الشرع ، لأنه
لا مدخل للرأي في نصب الشرع ولا مدفع لهذا إلا بأن نجعل وجوب العمل به
ثابتا بطريق الدلالة بأن يقال : نقل الواحد للدليل الظني موجب للعمل قطعا

(١) ذكر هذا الأثر ابن الهمام في (التحرير ٣ / ٢٦٢) ، والسرخسي في (أصوله
٣٠٢ / ١) والسرقتدي في (ميزان الأصول ص ٥٣٢) .

كما وقفت على الجزء الأول منه في : (مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ١٩٩) ، بسنده
عن عمرو بن ميمون قال :

(لم يكن أصحاب النبي - ﷺ - يتركون أربع ركعات قبل الظهر وركعتين قبل
الفجر على حال) ولم أقف عليه كاملا في كتب السنة .

(٢) ق ١٦٨ / أ من ب .

(٣) انظر : (أصول السرخسي ١ / ٣٠٢ ، وتيسير التحرير ٣ / ٣٦١ ، والمستصفى ١ /
٢١٥) .

(٤) ق ١٥٦ / ب من ح .

(٥) وهي كإجماع الصحابة ودلالات النصوص ، وغيرهما .

ينظر : (كشف الأسرار للبخاري ٣ / ٢٦٣) .

ثم هو على مراتب : فالأقوى إجماع الصحابة نصا ، ثم الذى نص البعض وسكت الباقيون ، ثم إجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم .

ثم إجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف . والأمة إذا اختلفوا على أقوال ، كان إجماعا منهم على أن ما عداها باطل .

با كالحبر الذى تخللت واسطة بين ناقله والرسول - ﷺ - فنقل الواحد للدليل القطعى وهو الإجماع الذى لم يتخلل بينه وبين ناقله واسطة ، أولى بأن يوجب العمل قطعا ، لأن احتمال الضرر فى مخالفة المقطوع به أكثر من احتماله فى مخالفة المظنون ، وإذا ثبت وجوب العمل فى هذه الصورة ، ثبت فيما إذا تخلل واسطة أو وسائط لعدم القائل بالفصل .

قوله : ثم هو - أى : الإجماع - على مراتب ... فالأقوى منها إجماع الصحابة نصا فإنه مثل الآية ، والحبر المتواتر ، فيكفر جاحده ، لأنه إجماع لا خلاف فيه ، ففيهم عترة الرسول - ﷺ - وأهل المدينة .

ثم الذى نص البعض وسكت الباقيون ، لأن السكوت فى الدلالة دون النص ولهذا ليس بإجماع عند الشافعى - رحمه الله - وابن أبان كما بينا .

ثم إجماع من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ، فهو بمنزلة المشهور من الحديث .

ثم إجماعهم على قول سبقهم فيه مخالف ، وأنه بمنزلة خبر الواحد فيوجب العمل دون العلم .

والأمة إذا اختلفوا على أقوال كان إجماعا منهم على أن ما عداها باطل^(١) .

(١) مثال ذلك : جارية ثيبة اشتراها رجل ووطئها ، ثم وجد بها عيبا . =

خلافاً لبعض^(١) الناس ، فإن عندهم يجوز اختراع قول آخر ، لأن السكوت عن القول لا يدل على نفى قول آخر .

ولكننا نقول : إنهم إذا اختلفوا على أقوال ، فالحق لا يعدو أقاويلهم ، لأنهم أجمعوا على حصر الأقوال الحادثة ، إذ لا يجوز أن يظن بهم الجهل .

== فقيل : إن الوطء يمنع الرد .

وقيل : لا يمنع ، وله الرد مع الارش .

فالقول بالرد مجانا يكون خارجاً عن هذين القولين فلا يجوز .

ينظر : (ابن ملك ص ٧٤٧ - ٧٤٨ ، والاحكام للامدى ١ / ٣٨٤ - ٣٨٥) .

(١) وهم أهل الظاهر ، وقد ذكر الشيخ يحيى الرهاوى دليلهم مع الامثلة ، فليُنظر : حاشية الرهاوى على ابن ملك فى الصفحتين المذكورتين) .

وقيل : الحق هو التفصيل وهو أن القول الثالث إن استلزم إبطال ما أجمعوا عليه ، لم يَجْزِ إحداثه وذلك كالاكتفاء بالأشهر قبل وضع الحمل فى عدة حامل توفى عنها زوجها ، فإنه قول لم يقل به أحد ، لأن منهم من يقول : إنها تعتد بأبعد الاجلين . ومنهم من يقول : تعتد بوضع الحمل ، فالاكْتِفَاءُ بالأشهر قبل الوضع متف إجماعاً فلا يجوز .

وأما إن لم يستلزم إبطال ما أجمعوا عليه ، فيجوز إحداثه ، إذ ليس فيه خرق الإجماع ، وذلك أن الفقهاء اختلفوا فى الخارج من غير السيلين : فعند البعض يجب غسل المخرج فقط . وعند البعض الآخر يجب غسل الأعضاء الأربعة فقط .

فشمول العلم (أن لا يجب غسل المخرج ولا غسل الأعضاء الأربعة) وشمول الوجود (أن يجب غسلهما جميعاً) قول ثالث لم يقل به أحد .

وقد بطل هذا الموضع صدر الشريعة والتفتازانى ، والامدى بما لا يتصور المزيد عليه . فليراجع : (التوضيح شرح التنقيح بشرحه التلويح ص ٥٢٣ - ٥٢٨ ، والاحكام فى أصول الاحكام للامدى ١ / ٣٨٤ - ٣٩١) .

وقيل هذا فى الصحابة خاصة .

وقيل : هذا فى الصحابة خاصة ، لما لهم من الفضل والسابقة .^(١)

وأما الإجماع^(٢) المركب ، فإجماع ، ولكن الحكم يصير مختلفا بفساد أحد المأخذين كانتقاض الطهارة عند وجود القىء ومس المرأة ، لكن بالقىء عندنا وبالمس عنده .^(٣)

فلو قدر عدم كونهما ناقضين ، لم يبق الإجماع ، لأن الحكم^(٤) ينتهى بانتهاى سببه ، ولهذا سقط سهم ذوى القربى ، لانقطاع علته وهى النصرة ، وسقطت المؤلفة قلوبهم ، وإلا لا نسخ بعد رسول الله - ﷺ - .

وأما عدم^(٥) القائل بالفصل ، فإنه نوعان :

(١) وقيل : بل هو مطلق يجرى فى كل عصر ، ورجحه ابن ملك وملاحيون .

راجع : (شرح ابن ملك ص ٧٤٨ ، ونور الأنوار ص ٢٢٣) .

(٢) وهو : اتفاق أهل الإجماع على ما به الاشتراك بين قولين مختلفين أو أقوال مختلفة كالإجماع على عدم الاكتفاء بالاشهر قبل الوضع فى عدة المتوفى عنها زوجها ، أو الإجماع على عدم جواز قول القائل : إن علة الرضا ليست هى القدر مع الجنس ، ولا الطعم ، ولا الادخار ، وإنما هى غير ذلك .

وسمى مركبا ، لأنه نشأ من اختلاف قولين ، أو أقوال . هكذا يفهم من كلام صدر الشريعة وملاحيون .

ينظر : (التوضيح ص ٥٢٣ - ٥٢٤ ، ونور الأنوار ص ٢٢٣) .

(٣) أى عند الإمام الشافعى رحمه الله - .

(٤) ق ١٦٨ / ب من ب .

(٥) وهو : أن يكون الثابت عند البعض الوجود فى الصورتين ، وهو معنى شمول الوجود - وعند البعض العدم فى الصورتين - وهو معنى شمول العدم - ، فإن اتفق الشمولان على حكم واحد شرعى كتنسوية الأب ، والجد فى الولاية ، كان القول =

أحدهما : أن يكون منشأ الخلاف واحدا ، وذلك بأن يثبت الأصل المختلف فيه ثم يثبت الحكم فى الفروع نتيجة الإجماع ، كما يقال : القدر مع الجنس علة ، فلا يجوز بيع / ^(١) قفيز جص بقفيزين منه ، ومن من الحديد بمنوين منه .

والصفر علة لولاية (الإنكاح) ^(٢) ، فيملك تزويج الثيب الصغير لعدم القائل بالفصل ، وهذا صحيح (يضاهاى) ^(٣) الإجماع المنعقد فى القوة ، وأضعف منه أن ثبت فرعاً من الأصل المختلف فيه .

ويتمسك بالإجماع فى إثبات حكم فرع الخصم من أصله كما يقال : لا يجوز بيع قفيز جص بقفيزين منه لقوله - ﷺ : « ولا الصاع بالصاعين » ^(٤) فيجوز بيع الحفنة بالحفتين إجماعاً ، لعدم القائل بالفصل ، وهذا دون الأول فى القوة ، لأن (ثبوت) ^(٥) الحكم فى الفرع وإن دل على صحة الأصل لا يدل على فساد أصل الخصم ، إذ لم يتحد الأصلان لجواز أن يكون الحكم معلولاً بعلة متعددة .

ولا يقال : هذا المجموع مما لم يقل به أحد ، فلو ثبت يلزم إجماع الأمة

== بالافتراض مبطلاً للإجماع ، وإلا فلا ، كالقول بجواز الفسخ لبعض العيوب دون البعض .

(التنقيح بشرحه التوضيح ص ٥٢٦ - ٥٢٧) .

(١) ق ١٥٢ / أ من ح .

(٢) فى ح (النكاح) .

(٣) فى ب (ضامى) .

(٤) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١٦ ، والنسائى ٧ / ٢٧٣ بلفظ : « لا صاعى ثمر بصاع ،

ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين » .

والبخارى ٣ / ٥٣ بمعناه ، وأحمد فى مسنده ٣ / ٤٨) .

(٥) ساقطة من ب .

على الخطأ .

لأننا نقول : جاز أن يكون المخطئ في إحدى المسألتين ، مصيبا في الأخرى
فاستحال إجماعهم على الخطأ .

والنوع الثاني : أن لا يكون المنشأ واحدا كما يقال : القىء (أو المس)^(١)
ناقض بالإجماع ، ولكن القىء ليس بناقض (بالنص)^(٢) ، فيكون المس
ناقضا لأن أحدا لم يقل (بشمول)^(٣) العدم ، ومثل هذا ليس بحجة لما ذكرنا
(أن الحكم)^(٤) ينتهى بانتهاء سببه .

ولأن السلف تمسكوا بالدليل في كل مسألة ، فلو كان مثل هذا حجة لاثبتوا
الحكم في مسألة ، وتمسكوا بالإجماع في الباقي .

والله أعلم

(١) في ب (والمس) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) في ب (لشمول) .

(٤) في ب (من الحكم) وهو خطأ .

جامع الاستاذ
في شرح المنار للتيسفي

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الكافي

المنزلة سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور

يحيى بن الرزق بن عبد الغفور الأفغاني

الطبعة

مكتبة المطبعة العلمية

بدمشق - سورية

تَجَاوِزُ الشَّيْءِ
فِي شَرْحِ الْمَنَارِ

جَامِعُ الْإِسْلَامِ

فِي شَرْحِ الْمَنَارِ
" لِلنَّبِيِّ "

تَأَلَّفَ
السَّيِّحُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الطَّائِي
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٩ هـ


تَحْقِيقُ الدُّكْتُورِ
فَضِيلُ الرَّحْمَنِ عَبْدُ الْغُفُورِ الْأَفْغَانِي

الْمَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ

النَّاشِرُ
مَكْتَبَةُ رَافِضِيَّاتِ طَبَقِ الْبَيْتِ

الطبعة الثانية
١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنّاشر

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية. المكتبة: ٢٢٠٤٩٠٥٧٤٩/٤٤٠٥٧٤٥

الستوع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٢٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للمقاطع مع شارع

كعب بن زهير. خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٢٠

المكتبة: ٤٤٠٣٥٣. الستوع: ٢٤٢١٩١١ الرز البريدي: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٤١٠٧٢٥٣

القياس فى اللغة التقدير .

وفى الشرع : تقدير الفرع بالأصل فى الحكم والعلة .

((باب القياس))

القياس فى اللغة : التقدير . يقال : قاس النعل بالنعل أى قدّر به ويقال :
قاس الجراحة بالميل إذا قدر عمقها به .^(١)

قوله : وفى الشرع كذا -

قد مر تفسير الأصل ، والفرع ، والحكم .^(٢)

وقد اعترض على هذا التعريف : بأن القياس يجرى بين المعدومين وذكر
الأصل والفرع فى المعدوم فاسد . إذ الأصل اسم لشيء يبتنى عليه غيره .

وكذا الفرع اسم شيء يبتنى على غيره ، والمعدوم ليس بشيء .

وقيل^(٣) فى الجواب عنه : إنه يمنع تفسير الأصل والفرع /^(٤) بهذا . كذا
قيل .

وفيه بحث ، والمعول عليه فى تحديده ، ما نقل عن الشيخ أبى منصور أنه :

(١) وقد ورد فى اللغة أيضا بمعنى المساواة ، يقال : يقاس فلان بفلان ، ولا يقاس بفلان
- أى يساويه ولا يساويه فى القدر والمنزلة .

انظر : (لسان العرب ٦ / ١٨٧ ، والمصباح المنير ٢ / ٥٩١ ، وتاج العروس ٤ /
٢٢٧ ، والصحاح للجوهري ٣ / ٩٦٨ ، وشفاء الغليل للغزالي ص ١٩) .

(٢) راجع (ص ١٠٩)

(٣) القائل العلامة النسفى .

انظر : (كتابه : كشف الأسرار ٢ / ١٩٦) .

(٤) ق ١٦٩ / ١ من ب .

وأنه حجة عقلا ونقلًا : أما النقل ، فقلوه تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾

إبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علته في الآخر . (١)

واختار لفظ الإبانة دون الإثبات ، لأن القياس مظهر الحكم لا مثبتته ، لأن المثبت هو الله تعالى ، وذكر مثل الحكم ومثل العلة ، احترازًا عن لزوم انتقال الأوصاف ، وذكر لفظ المذكورين ، ليشمل القياس بين الموجودين والمعدومين كقياس عديم العقل بسبب الجنون على عديم العقل بسبب الصغر في سقوط الخطاب بالعجز عن الفهم .

قوله : وأنه حجة - أى القياس حجة - عقلا ونقلًا :

اعلم : أن القياس نوعان (٢) : عقلى ، وشرعى .

(١) راجع : تعريف القياس عند الأصوليين فى : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٩٦ - ١٩٨ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٤٣ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٦٣ - ٢٦٥ ، والتوضيح والتلويع ص ٥٣٥ - ٥٣٧ ، والمستصفى ٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩ والأحكام للامدى ٣ / ٢٦١ ، فما بعدها ، والمنهاج بشرحيه ٣ / ٣ ، فما بعدها ، والمعتمد ٢ / ٦٩٧ - ٦٩٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٨٣ ، والبرهان ٢ / ٧٤٥ ، فما بعدها ، وميزان الأصول ص ٥٥٣ - ٥٥٤ ، والمحصول مع تعليقات الدكتور طه جابر ج ٢ ق ٢ / ٩ ، فما بعدها ، ومباحث العلة فى القياس عند الأصوليين ص ١٥ ، فما بعدها ونبراس العقول ص ٩ ، فما بعدها) .

(٢) أى : باعتبار الأصل نوعان : عقلى وشرعى . ثم كل واحد منهما ينقسم إلى أقسام عديدة باعتبارات مختلفة .

انظر : فى ذلك : (ميزان الأصول ص ٥٧٢ - ٥٧٣ ، والأحكام للامدى ٤ / ٣ - ٥ ، وشرح العضد ٢ / ٢٤٧ ، والمنهاج بشرحيه ٢٣ / ٢٦ ، فما بعدها ، =

فالعقلى : ما استعمل فى أصول الديانات .

وقيل قى تحديده : هو رد غائب إلى شاهد ليستدل به عليه .

وهو حجة لمعرفة العقلليات عند أهل القبلة سوى بعض أهل الحديث ،
والإمامية من الروافض ، والحنابلة ، والمشبهة^(١) والخوارج إلا النجدات^(٢)
منهم ، وهؤلاء أنكروا القياس الشرعى أيضا سوى الحنابلة .

وأما القياس الشرعى على ما ذكر تفسيره ، فعند جميع الصحابة والتابعين
وجمهور الفقهاء والمتكلمين - هو جائز عقلا وواقع شرعا .

وقالت الشيعة ، والخوارج سوى النجدات منهم ، وإبراهيم النظام ،
وجماعة من المعتزلة : ورود التعبد به بمنع عقلا .

وقال داود الظاهرى وابنه^(٣) ، والقاشانى : إنه ليس بمنع عقلا ، ولكن

== وفواتح الرحموت ٢ / ٣٢٠ ، ومباحث العلة ص ٥٦ - ٥٨ .

(١) والمشبهة صنفان : صنف شبهوا ذات البازى بذات غيره .

وصنف آخر شبهوا صفاته بصفات غيره .

وكل واحد منهما مفترقون على أقسام شتى . وأول ظهور التشبيه صدر عن أصناف
من الروافض الغلاة .

انظر : بيان فرقهم وعقائد كل فرقة وما يزعمون من الآراء فى : (الفرق بين الفرق
ص ٢٢٥ فما بعدها ، واعتقاد فرق المسلمين والمشرىكين ص ٨١) .

(٢) هؤلاء أتباع نحدة بن عامر الحنفى المتوفى سنة (٦٩ هـ) .

ثم انقسموا على ثلاث فرق .

انظر : شيئا من ضلالات نحدة بن عامر وأتباعه فى : (الفرق بين الفرق ص ٨٩) .

(٣) هو : أبو بكر محمد بن داود بن على بن خلف الأصبهانى ، المعروف بالظاهرى كان
فقيها ، أدبيا شاعرا ، ظريفا ، وكان على مذهب والده .

من مؤلفاته : الوصول إلى معرفة الأصول ، وكتاب (الإنذار) ، وكتاب ==

الشرع لم يرد بالتعبد به ، بل منع من العمل بالقياس ، فكان باطلا .^(١)
 تمسك نفاة القياس بآيات من الكتاب مثل قوله تعالى : ﴿ ونزلنا عليك
 الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ ولا رطب ولا يابس إلا فى
 كتاب مبين ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شيء ﴾ . أى : ما

== (الزهرة) . توفي سنة (٢٩٧ هـ) عن (٤٢ سنة) .

انظر : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٥٩ - ٢٦١ ، البداية والنهاية ١١ / ١١٠ - ١١١
 وسير أعلام النبلاء ١٣ / ١٠٩ فما بعدها) .

(١) انظر : آراء العلماء فى هذه المسألة التى عبر عنها البعض (بحجية القياس وعدم
 حجيتها) ، والبعض (بالتعبد بالقياس وعدم التعبد به) فى : (ميزان الأصول ص
 ٥٥٥ فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ١٩٨ ، فما بعدها ، وأصول
 السرخسى ٢ / ١١٨ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٢٧٠ فما بعدها ،
 والتوضيح مع التلويح ص ٥٣٧ فما بعدها ، وفواتح الرحموت ٢ / ٣١٠ فما
 بعدها ، والأحكام للأمدى ٤ / ٥ فما بعدها و ٣١ فما بعدها ، ونهاية السؤل ٣ /
 ١٠ فما بعدها ، ومناهج العقول ٣ / ٨ فما بعدها ، والمحصل ج ٢ / ٢ / ٣١ فما
 بعدها ، وشرح الجلال بحاشيته للعطار ٢ / ٢٤١ - ٢٤٢ ، والبرهان ٢ / ٧٥٠ فما
 بعدها ، وحاشية التفثارنى على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب ٢ / ٢٤٨ فما
 بعدها ، وشرح تنقيح الفصول ٢٨٥ - ٢٨٧ ، وروضة الناظر ص ١٤٧ ، والمسودة
 ص ٣٢٨ - ٣٣٠ ، والأحكام لابن حزم ٦ / ١٠٠١ فما بعدها ، وإرشاد الفحول
 ص ١٩٩ ، والمعتمد ٢ / ٧٠٥ فما بعدها ، ومن مسالك العلة النص والإجماع
 والمناسبة ص ٥٠ فما بعدها) .

(٢) سورة النحل / ٨٩ . والآية كاملة : ﴿ ويوم نبعث فى كل أمة شهيدا عليهم من
 أنفسهم وجئنا بك شهيدا على هؤلاء ونزكنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وهدى
 ورحمة ويشرى للمسلمين ﴾ .

(٣) سورة الانعام / ٥٩ . وأول الآية : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم
 ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ، ولا حبة فى ظلمات
 الأرض... ﴾ الآية .

تركنا من شيء إلا وقد بيناه لكم مما بكم إليه حاجة ، فمن جعل القياس حجة لم يجعل الكتاب كافيا في الإبانة .

وتعلقوا بالأخبار أيضا مثل حديث واثلة^(١) بن الأسقع أن النبي - ﷺ - قال : « لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيما حتى حدث فيهم أولاد السبايا ، فافتوا برأيهم ، فضلوا وأضلوا »^(٢) . ومثل حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال « تعمل هذه الأمة (برهة)^(٣) بكتاب الله ، وبرهة بسنة رسول الله - ﷺ - وبرهة بالرأى ، فإذا فعلوا ذلك ضلوا »^(٤) .

(١) في ب (واثلة بن الأسقع) والصحيح أنه : واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر . ويقال : ابن الأسقع بن عبد الله بن عبد يا ليل بن ناشب . . وصحح ابن أبي خيثمة أنه واثلة بن عبد الله بن الأسقع ، كان ينسب إلى جده . واختلف في كنيته أيضا ف قيل : أبو الأسقع ، وقيل أبو محمد وقيل : أبو قرصافة ، وقيل : غير ذلك .

روى عن النبي - ﷺ - ، وعن أبي هريرة وغيره ، وروى عنه : أبو إدريس الخولاني وغيره . وقيل توفي سنة (٨٣ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الإصابة ٣ / ٥٨٩ - ٥٩٠ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٦٠٦ - ٦٠٧ ، وسير الأعلام ٣ / ٣٨٣ - ٣٨٧) .

(٢) قال محمد عبد الحكيم اللكنوى : (قال على القارى : إسناده ضعيف وقد رواه البزار ، وقال صاحب التيسير : وفي سننه قيس بن الربيع وفيه مقال ، ورواه الدارمى ، وأبو عوانة بإسناد صحيح من قول عروة - كذا في الصحيح الصادق) . ينظر : (قمر الأقمار على نور الأنوار ص ٢٢٤) .

وأخرجه : ابن ماجة في سننه ١ / ٢١ من المقدمة بقريب من هذا اللفظ .

(٣) ساقط من ح .

(٤) أخرجه : (أبو يعلى في مسنده على ما في الفتح الكبير ٢ / ٣٢ ، ومجمع الزوائد ١ / ١٧٩ ، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٢ / ١٣٤ ، وابن حزم الظاهري في الإحكام في أصول الأحكام ٦ / ٥١) .

وبأن الحكم / (١) المطلوب بالقياس محض حق الله تعالى ، فلا يجوز إثباته بمثل هذا الدليل الذى فى أصله شبهة ، لأن من له الحق موصوف بكمال القدرة، متعال عن المعجز فى إثبات حقه بما فيه شبهة ، بخلاف أخبار الآحاد فإن أصلها قولُ الرسول - ﷺ - وهو حجة قطعا ، وإنما تمكنت الشبهة فى طريق الانتقال ، فيؤثر تمكن هذه الشبهة فى انتفاء اليقين ، ويخرج الخبر بها من أن يكون حجة موجبة للعلم كالنص المؤول .

وبخلاف حقوق العباد ، فإنها تثبت بدليل فى أصله شبهة ، لمعجزهم عن إثباتها بدليل قطعى .

وبأن مدار الشرع على الفرق بين التماثلات فى الأحكام كإيجاب القتل بشاهدين دون حد الزنا بهما ، مع أن الزنا دون القتل ، وكإيجاب الجلد بالنسبة إلى الزنا دون النسبة إلى الكفر الذى هو أغلظ منه ، وكإيجاب القطع / (٢) على سارق قليل دون غاصب كثير .

وعلى الجتمع بين المختلفات كالجمع بين الردة والزنا فى إيجاب القتل وكالجمع بين القاتل والمظاهر والمفطر عمدا فى إيجاب الرقة .

وإذا كان كذلك لا يمكن معرفته بالرأى لكونه واژدا على خلاف موضوع الشرع ، فإن قضية القياس التسوية بين التماثلات فى أحكامها ، والاختلاف بين المختلفات فى أحكامها .

واحتمج من أثبت القياس بالنقل والعقل :

أما النقل فقوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ أمر بالاعتبار وهو : رد الشيء إلى نظيره ، كذا حكى عن ثعلب ، وهو القياس بعينه ، إذ هو

(١) ق ١٦٩ / ب من ب .

(٢) ق ١٥٣ / أ من ح .

حذو الشيء بنظيره .

وقيل : الاعتبار : التبيين ، قال الله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾^(١)
أى تبينون ، والتبيين المضاف إلينا هو إعمال الرأى فى معنى النصوص ، ليتبين
به الحكم فى نظيره ، كذا ذكره شمس الأئمة^(٢) .

وقيل : الاعتبار هو : الانتقال والمجاورة مشتق من العبور ، يقال : عبرت
النهر أى جاوزته ، وذلك يتحقق فى القياس ، فإنه عبور من حكم الأصل إلى
حكم الفرع ، فكان داخلا تحت الأمر .

فإن قيل : لا نسلم أن الاعتبار هو الانتقال بل هو الاتعاظ ، لتبادر الفهم
إليه ، ولصحة نفيه عن القياس الذى لا يتعظ ، ولترتبه فى هذا النص على
قوله تعالى : ﴿ يَخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ ... ﴾ الآية وإنما يحسن ذلك إن كان المراد
الاتعاظ دون القياس ، لركاكة قول الفائل : يخربون بيوتهم فقيسوا الذرة على
البر .

ولئن سلمنا دلالة على القياس ، فيحمل على القياس /^(٣) فى الأمور
العقلية لا الشرعية ، أو على ما كانت علته منصوصة .

قلنا : حقيقة الاعتبار الانتقال والمجاورة كما ذكرنا ، لا الاتعاظ ، يقال :
اعتبر فلان فاتعظ ، فجعل الاتعاظ معلول الاعتبار ، والشيء لا يكون معلول
نفسه وأما تبادر الفهم إلى الاتعاظ دون غيره فممتنع .

(١) سورة يوسف / ٤٣ . وأول الآية : ﴿ وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلْنَ
سَبْعَ عِجَافٍ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خَضَرٍ وَأَخْرَ يَابَسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رَأْيِى ... ﴾
الآية .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ١٢٥) .

(٣) فى ١٧٠ / أمن ب .

وحديث معاذ معروف .

وأما المعقول : فهو أن الاعتبار واجب وهو التأمل فيما أصاب من قبلنا من
المثلات بأسباب نقلت عنهم ، لنكف عنها احترازا عن مثله من الجزاء .

وأما صحة نفيه عن القياس الذى لم يتعظ ، فبالنظر إلى إخلاله بأعظم
المقاصد ، إذ المقصود الاصلى من الاعتبار : الاتعاظ ، فإذا خل به قيل : هو
غير معتبر .

وأما الركاقة فمسلمة إذا كان المأمور بقياس الذرة على البر ، وليس كذلك ،
لأن المأمور مطلق الاعتبار الذى يكون القياس الشرعى أحد جزئياته ، وذلك
ليس بركيك ، فإنه إذا سئل عن مسألة ، فأجاب بما تناولها وغيرها كان حسنا .
وأما قوله : فنحمله على كذا .

قلنا : الأصل فى الكلام إجراؤه على العموم ما لم يدل (فى ذلك)^(١) دليل
الخصوص ، ولا دليل للتخصيص هنا .

ومن النقل حديث معاذ - رضى الله عنه - ، فإنه - عليه السلام - قال حين وجهه
إلى اليمين : « بم تقضى يا معاذ ؟ قال : بكتاب الله .

قال : / ^(٢) فإن لم تجد فى كتاب الله قال : بسنة رسول الله . قال فإن لم
تجد فى السنة ؟ قال أجتهد رأى .

فقال الحمد لله الذى وفق رسول رسوله بما يرضى به رسوله ، ^(٣) فلم ينكر

(١) زيادة من ح .

(٢) ق ١٥٣ / ب من ح .

(٣) أخرجه : (أبو داود ٤ / ١٨ ، والترمذى ٣ / ٦٠٧ ، وأحمد فى مسنده : ٥ / ==

عليه فى قوله : (أجتهد رأى) بل مدحه على ذلك .

وأما المعقول - فهو أن الاعتبار واجب بالنص وهو قوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ ثم نقول : إن أريد به الاعتبار عاما فى المثلاث^(٢) وغيرها ، فيكون دليلا^(٣) بعبارة أن القياس حجة ، وإن أريد به الاعتبار فى المثلاث فحسب ، فهو أيضا دليل على أن القياس حجة بدلالته .

وبيانه : أن التأمل فيما أصاب من قبلنا من المثلاث بأسباب نقلت عنهم ، لنكف احترازا عن مثله من الجزاء ، واجب ، والقياس نظيره بعينه إذ الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك فى المعلول .

وإنما سماه دليلا معقولا ، لأن الوقوف عليه يحصل بالتأمل فى معنى اللغة ، لا بظاهر النص وصيغته .

== ٢٣٠ ، ونصب الراية ٤ / ٦٣ ، ومشكاة المصابيح ٢ / ٣٣٤ .

والحديث نقله أهل العلم واحتجوا به ، كما تلقتة الأمة بالقبول ، فلذلك يدل على صحة هذا الحديث ولا يضر طعن بعض الناس فيه بأنه مرسل .
وللإمامين الجليلين (الإمام ابن قيم الجوزية ، والإمام الغزالي) ، كلام مفيد حول هذا الحديث .

فليُنظر : (أعلام الموقعين ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ ، والمستصفي ٢ / ٢٥٤) .

(٢) وهى جمع مثلة - يفتح الميم وضم التاء - : العقوبة .

والمراد بها فى الآية الكريمة : العقوبة بالقتل وجلاء الوطن .

انظر : (الصحاح ٦ / ١٨١٦ ، ونور الأنوار ص ٢٢٥) .

(٣) قلت : وفيه نظر ، لأن الآية الكريمة سبقت للاتعاظ ، فكانت دالة عليه عبارة ، والقياس ثابت من منطوق الآية من غير سوقها له فتدل الآية على حجية القياس إشارة لا عبارة . والله أعلم .

ينظر : (قمر الأقطار شرح نور الأنوار ص ٢٢٥) .

وكذلك التأمل فى حقائق اللغة لاستعارة غيرها ، والقياس نظيره .
وبيانه فى قوله - ﷺ - : « الحنطة بالحنطة » : أى : بيعوا الحنطة بالحنطة ،
والحنطة مكيل قوبل بجنسه .

قوله : وكذلك التأمل فى حقائق اللغة لاستعارة غيرها .
أى : لاستعارة غير ألفاظها الدالة عليها بالوضع ، أو لاستعارة تلك الألفاظ
لغير موضوعاتها سائغ ، فكذلك القياس ، لأنه نظيره ، لأن التأمل فى حقائق
اللغة ليقف على طريق المجاز / ^(١) لتستعير اللفظ فى غير موضعه ، لم يكن
اقتراحا على اللسان ، ولا وضعاً من عند نفسه ، فكان البابان واحداً غير أن
المصير إلى أحدهما ^(٢) السماع من صاحب الشرع ، وفى الآخر من ^(٣) العرب ،
كذا ذكره شمس الأئمة . ^(٤)

قوله : وبيانه ... أى : بيان التأمل فى النص لاستخراج المعنى الذى هو مناط
الحكم بإشارة الشارع يتحقق فى قوله - ﷺ - : « الحنطة بالحنطة ...
الحديث » ^(٥) بالرفع والنصب ، وعلى التقديرين لا بد من إضمار بدليل حرف
الباء ، فإنه يقتضى فعلاً يلتصق بواسطتها بما دخلت فيه ، وقد ذكرت فى
المعاوضات ، فيضمّر فعل يناسبها ، فكان معنى رواية الرفع : بيع الحنطة
بالحنطة ، بطريق حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، ومعنى رواية

(١) ق ١٧٠ / ب من ب

(٢) وهو : باب القياس .

(٣) وهو : التأمل فى حقائق اللغة .

(٤) انظر : (أصول السرخصى ٢ / ١٣٨ - ١٣٩) .

(٥) أخرجه : (مسلم ٣ / ١٢١١ ، والترمذى ٣ / ٥٣٢ ، والنسائى ٧ / ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

وابن ماجة ٢ / ٧٥٨ ، وأحمد ٢ / ٢٣٢) .

وقوله : مثلاً بمثل حال لما سبق والأحوال شروط ، والأمر للإيجاب والبيع مباح ، فينصرف الأمر إلى الحال التى هى شرط ، وأراد بالمثل : القدر بدليل ما ذكر فى حديث آخر (كيلاً بكيلاً) .

النصب وهو مختار المصنف : يبيعوا الحنطة .

والحنطة : اسم لكيل قويل بجنسه حيث قال : (بالحنطة) .

وقوله : (مثلاً بمثل) حال لما سبق ، والأحوال شروط ، فإن الطلاق يتعلق بالركوب كما يتعلق بالدخول فى قوله : إن دخلت الدار راكبة فأنت طالق فيكون المعنى : يبيعوا بهذا الوصف وهو التماسل ، والأمر للإيجاب كما مر والبيع مباح بالإجماع ، فيصرف الأمر إلى الحالة / ^(١) التى هى شرط ، أى : إذا أردتم بيع الحنطة بالحنطة ، فبيعوا بهذا الشرط .

ولا يبعد أن يكون الشيء مباحاً ويجوز رعاية شرطه عند الإقدام عليه كالنكاح فإنه مباح ، والإشهاد شرط عند الإقدام عليه .

والمراد بمثل المذكور فى هذا الحديث القدر أى : الكيل فى المكيلات والوزن فى الموزونات دون غيره ، بدليل ما ذكر فى حديث آخر : « كيلاً بكيلاً » . ^(٢) وهذا ، لأن المماثلة على الإطلاق غير مراد بالإجماع ، إذ لا يشترط

(١) ق ١٥٤ / ١ من ح .

(٢) أخرجه : أبو يوسف فى كتاب الآثار من ١٨٣ بلفظ : (الذهب بالذهب ووزن بورن والفضل ربا ، والفضة بالفضة ووزن بورن والفضل ربا ، والحنطة بالحنطة كيلاً بكيلاً والفضل .. الحديث)

وأراد بالفضل : الفضل على القدر ، فصار حكم النص : وجوب التسوية بينهما .

وهذا حكم النص والداعى إليه القدر والجنس ، لأن إيجاب التسوية بين هذه الأموال يقتضى أن تكون أمثالا متساوية ، ولن تكون كذلك إلا بالقدر والجنس ، لأن المماثلة تقوم بالصورة والمعنى .
وسقطت قيمة الجودة بالنص .

التساوى فى جميع الصفات والحيات ، فعلم أن المراد به المثل المقيد وهو المماثلة فى الكيل ، وأراد بالفضل ، الفضل على القدر ضرورة .

والربا : اسم لزيادة وهى حرام ، وهى فضل مال لا يقابله عوض فى معاوضة مال بمال ، فثبت بإشارة النص أن حكمه ^(١) وجوب التسوية بينهما فى القدر ثم الحرمة بناء على فوات حكم النص .

قوله : وهذا حكم النص والداعى إليه كذا ...

إذا عرفنا حكم النص ، فلا بد لهذا الحكم من سبب داع عما هو ثابت بهذا النص .

وإذا تأملنا وجدنا الداعى إليه القدر والجنس ، لأن إيجاب التسوية بين هذه الأموال يقتضى أن يكون أموالا متساوية ، كيلا يفضى إلى تكليف ما ليس فى الوسع ، ولن يكون كذلك إلا بالقدر والجنس ، لأن المماثلة تقوم بالصورة والمعنى إذ كل محدث موجود بصورته ومعناه ، فالكيل يسوى بينهما فى الذات والجنس فى المعنى .

قوله : وسقطت قيمة الجودة بالنص ...

وهو قوله - ﷺ - : « جيدها ورديتها سواء » . ^(٢)

(١) ق ١٧١ / ١ من ب .

(٢) قال محمد عبد الحليم الكنتوى نقلا عن الزيلعى : هذا الحديث غريب بهذا اللفظ =

وبالإجماع أيضا ، فإنه لو باع قفيز بر جيد ، بقفيز بر ردىء ، ودرهم على أن يكون الدرهم بمقابلة الجودة ، لا يجوز ، فلو كانت الجودة متقومة ، ينبغى أن يجوز كما فى غير مال الربا .

ولأن^(١) ما لا يستفيع به إلا بهلاكه فممنفعته فى ذاته ، والأشياء الستة (المذكورة)^(٢) فى الحديث كذلك ، وكانت ممنفعتها فى ذاتها لا فى صفاتها فلم يكن أوصافا متقاومة .

وفى الحقيقة قوله : وسقطت قيمة الجودة جواب عما يقال : لا نسلم أن المماثلة تثبت حقيقة بما ذكرتم ، فإنه قد يبقى التفاوت بين البديلين فى الوصف

= ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبى سعيد رواه مسلم ، قال : قال رسول الله - ﷺ :
« الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والمالح بالمالح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد واستزاد فقد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء » .

ينظر : (قمر الاقمار على هامش نور الانوار ص ٢٢٦ ، ونصب الراية ٤ / ٣٦ ، ٣٧) .

(١) فيه إشارة إلى الدليل المعقول على سقوط قيمة الجودة ، فكانه قال : وسقطت قيمة الجودة بالنص وهو قوله - ﷺ - : « جيدها ورديتها سواء » ، وبالإجماع أيضا ، فإنه لو باع . . ، وبالمعقول وهو : إن ما لا يستفيع به إلا بهلاكه ، فممنفعته فى ذاته ، والخنطة وأخواتها مما لا يستفيع بها إلا بهلاكها فكانت ممنفعتها فى ذاتها لا فى صفاتها ، فلم تكن أوصافها متقومة ، لأن التقوم يكون بالانتفاع ، فما لا يكون متزعا لا يكون متقوما ، بخلاف ما يستفيع به بدون هلاكه ، لأنه يستفيع بوصفه فكان الوصف معتبرا شرطا لا علة لها ، لأن العدم لا يصلح لعللة ، لأنها عبارة عن معنى يحل بالحل لا عن اختيار ، فيعتبر به حال المحل ، والسقوط أمر عرفى ، فلا يصلح علة لأمور وجودى وهو : وجوب المماثلة ، بل المماثلة تثبت بهذين الوصفين وهما القدر والجنس . والله أعلم .

انظر : (الكشف للنسفى ٢ / ٢٠٦) .

(٢) فى ح (المذكور) وهو خطأ .

هذا حكم النص ، ووجدنا الأرز وغيره أمثالا متساوية ، فكان الفضل على المائلة فيها فضلا خاليا عن العوض في عقد البيع مثل حكم النص بلا تفاوت فلزمتا إثباته عن طريق الاعتبار ، وهو نظير المثلات ، فإن الله تعالى قال : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من ديارهم لأول الحشر ﴾ .
والإخراج من الديار عقوبة كالقتل والكفر يصلح داعيا إليه .
وأول الحشر يدل على تكرار تلك العقوبة .

بعد استوائيهما قدرا وجنسا ، فإذا لم تثبت المائلة لا يظهر الفضل كما فى العبد والثياب .

فقال : إنما يلزم ذلك أن لو بقيت قيمة الجودة فى هذه الأموال ، بل سقطت بالنص .

(قوله) (١) : وهذا حكم النص ...

أى : ما ذكرنا حكم النص عرفناه بإشارته دون الرأى ووجدنا الأرز وغيره كالدُّخْن (٢) والجص وسائر المكيلات / (٣) أمثالا متساوية ، فكان الفضل على المائلة فيها ، فضلا خاليا عن العوض فى عقد البيع مثل حكم النص بلا تفاوت ، فلزمتا إثباته على طريق الاعتبار ، وهو نظير المثلات - أى العقوبات - فإن الله تعالى قال : ﴿ هو الذى أخرج الذين كفروا من أهل الكتاب من ديارهم لأول الحشر ﴾ - أى من ديارهم - أى من جزيرة العرب إلى الشام - فالإخراج من الديار عقوبة كالقتل قال الله تعالى : ﴿ ولو أنا كتبنا عليهم أن

(١) ساقطة من ب .

(٢) هو بضم الدال حب الجاورس ، أو حب أصفر منه أملس جدا ، بارد يابس ، حابس الطعم (القاموس المحيط ٤ / ٢٢٣) .

(٣) ق ١٥٤ / ب من ح .

ثم دعانا إلى الاعتبار بالتأمل فى معانى النص للعمل به فيما لا نص فيه ،
فكذلك هاهنا .

اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ﴿ والتخير بينهما دليل على أنه بمنزلة
القتل ، والكفر يصلح سببا للإخراج ، لأنه يصلح سببا للقتل ، فيصلح أن
يكون سببا له ، لأنه بمنزلة .

وأول الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة / (١) لأن الأول يدل على ثان
بعده ، والحشر الثانى إجلاء عمر - رضى الله عنه - إياهم من خير إلى الشام .
وقيل : الحشر الثانى يوم القيامة ، لأن المحشر يكون بالشام . (٢)

قوله : ثم دعانا .. أى دعانا الله تعالى إلى الاعتبار والتأمل فى معانى النص
بقوله : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ للعمل به - أى لتعمل بما وضع لنا من
المعنى فيما لا نص فيه ، فنعتبر أحوالنا بأحوالهم ، فتحترز عن مثل ما فعلوا
توقيا عن مثل ما نزل بهم .

فكذلك ههنا أى فى مسائلتنا هذه (أى) (٣) فى الشرعيات لاستخراج مناط
الحكم بإشارة صاحب الشرع ليعمل به فيما لا نص فيه .

وأما الجواب عما تمسكوا ، فهو أن الكتاب تبيان لكل شيء ، لأن ما ثبت
بالقياس مضاف إلى الكتاب ، وبهذا يجاب عن الآيات الأخر ، إذ القياس فى

(١) فى ١٧١ / ب من ب .

(٢) وعن عكرمة - رضى الله عنه - قال : (من شك أن المحشر ههنا - يعنى الشام -
فليقرأ هذه الآية) .

وقيل : معناه : أخرجهم من ديارهم لأول ما حشر لقاتلهم ، لأنه أول قتال قاتلهم
رسول الله - ﷺ - . انظر الكشف للزمخشري (٤ / ٧٩) .

(٣) ساقطة من ب .

الكتاب . على أن المراد بالكتاب فى الآيتين ^(١) اللوح المحفوظ كما ذكره عامة المفسرين .

وأما الجواب عن حديث وائلة ، فإنهم كانوا يقيسون فى نصب الشرائع ، ما لم يكن فى التوراة بما كان فيها . ^(٢)

وأما القياس الذى نحن بصدده ، فإنه فى التحقيق إظهار ما كان ، ورد مشروع إلى نظائره .

(أو أنهم) ^(٣) قاسوا باعتبار الصورة دون المعنى ، كما يكون من أصحاب الطرد اليوم .

وفرقهم بين حق الله تعالى وحق العباد ساقط ، لأن جهة القبلة محض حق الله تعالى ، لأنه لاداء ما هو حق الله تعالى ، والله تعالى موصوف بكمال القدرة ومع ذلك أطلق لنا العمل بالرأى فيه ، إما لتحقيق معنى الابتلاء ، أو لأنه ليس فى وسعنا ما هو أقوى من ذلك ، وهذا المعنى بعينه موجود فى الأحكام .

(١) وهما قوله تعالى : ﴿ ما فرطنا فى الكتاب من شئ ﴾ وقوله عز اسمه : ﴿ ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾ .

راجع فى المراد من الكتاب فى هاتين الآيتين الكريمتين إلى :

(جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٧ / ١٨٨ ، ٢١٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٦ /

٤٢٠ ، ٧ / ٥ ، وتفسير أبى السعود ٣ / ١٣١ ، ١٤٣ ، والبحر المحيط ٤ /

١٤٦ ، والكشاف ٢ / ١٢ ، ١٩ ، وصفوة التفسير ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، وتيسير

الكريم الرحمن تفسير كلام المنان ٢ / ٣٩٦ ، ٤١٠) .

(٢) وإليه وقعت الإشارة فى قوله - عليه الصلاة السلام - : « فقاسوا ما لم يكن بما قد

كان »

(٣) فى ب (وأنهم)

والأصول فى الأصل معلولة .

وكذا فرقههم بين الخبر والعلة لا يقوى ، إذ الوصف هو علة عندنا موجب للعلم ، كما أن الخبر أصله موجب للعلم ، وهذا / (١) لأن الوصف كالخبر ، والتعليل كالرواية ، وكما احتملت الرواية الغلط ، احتمال التعليل الغلط فلا فرق بينهما .

وأما الفرق بين التماثلات ، فلا تراقها فى المعانى التى هى مناط الحكم وانتفاء صلاحية ما توهمه الخصم جامعا لوجود معارض فى الأصل أو الفرع .
وأما الجمع بين المختلفات ، فلاشتراكها فى معنى جامع ، أو لاختصاص كل من المختلفات بعلة صالحة لحكم خلافه ، إذ لا مانع عند اختلاف الصور وإن اتحد نوع الحكم أن يعلل بعلل مختلفة .
قوله : والأصول فى الأصل معلولة

أى (٢) : قابلة للتعليل .

اختلف القائلون بالقياس فى الأصول أى : الكتاب والسنة :

فقال بعضهم : هى غير معلولة فى الأصل إلا إذا قام الدليل فى البعض على كونه معلولا .

وقال بعضهم : هى معلولة بكل وصف يصلح لإضافة الحكم إليه إلا لمانع من النص والإجماع فى البعض ، فحيثذ يمنع التعليل بالجميع ويقتصر على ما عدم فيه المانع .

(١) فى ١٥٥ / أ من ح .

(٢) فى ١٧٢ / أ من ب .

وقال بعضهم وهو عامة مثبتى القياس : هي معلولة - أى الأصل فيها التعليل - ولكن بوصف قام الدليل على تميزه من بين سائر الأوصاف فى كونه مناط الحكم ، وهو مذهب بعض أصحابنا ، والشافعى - رحمه الله - . (١)

وقال بعضهم : هي معلولة فى الأصل ، ولكن لا بد من دلالة تمييز الوصف المؤثر من إقامة الدليل ، على أن النص الذى نريد تعليله فى الحال معلول ، وهو مذهب القاضى أبى زيد وفخر الإسلام وشمس الأئمة كذا فى الميزان . (٢)

والعلة فى اصطلاح الفقهاء هي : المعنى الذى تعلق به حكم النص . كذا فى التقويم . (٣)

ثم احتج أهل المقالة الأولى - بأن النص قبل التعليل يثبت الحكم بمعنى اللغة ، ولا يدل النص على المعنى الشرعى لغة ، ولهذا اختص به الفقهاء دون أهل اللغة ، وبالتعليل يتغير ذلك ، ويتنقل الحكم إلى المعنى الشرعى ، ثم المعنى الشرعى بمنزلة المجاز من الحقيقة ، فلا يجوز ترك الحقيقة إلا بدليل .

ألا يرى أن الأوصاف متعارضة - يعنى يقتضى كل وصف غير ما يقتضيه الآخر - والتعليل بجميع الأوصاف ، بأن يجعل الكل علة واحدة غير ممكن ،

(١) راجع : (التلويح على التوضيح بحاشيته ص ٥٤٩ - ٥٥٠ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٤١١) .

(٢) راجع : (التوضيح والتلويح مع حاشية التلويح المسمى بالتوشيح فى المكان السابق ، وأصول فخر الإسلام فى كشف الأسرار ٣ / ٢٩٣ ، وأصول شمس الأئمة السرخسى ٢ / ١٤٤ ، وتقويم الأدلة ١ / ٣٨٨ ، وميزان الأصول للسمرقندى ص ٧٤٥ - ٧٤٦) .

(٣) راجعه : (٢ / ٣٤٧) .

لأن ذلك لا يوجد فى غير المنصوص عليه ، فالتعليل به يوجب انسداد باب القياس ، أو بأن يجعل كل واحدة علة على حدة غير ممكن أيضا ، لإفضائه إلى التناقض ، وبكل وصف (معين) ^(١) غير ممكن ، لأنه يستحيل أن يكون هو العلة ، ويحتمل أن لا يكون ، والمحتمل لا يكون حجة ، إذ الحجة / ^(٢) لا تثبت بالشك ، فكان الوقف عن التعليل هو الأصل إلا إذا قام دليل يرجح بعض الأوصاف ، فحينئذ يجوز ، ولأن الحكم ظهر عقيب كل الأوصاف التى اشتمل عليها ، فالتعليل ببعض تخصيص فلا يثبت إلا بدليل . والحاصل أن التعليل لا يجوز إلا فيما ثبتت عليه بالنص أو الإجماع .

واحتج أهل المقالة الثانية - بأن الشارع لما جعل / ^(٣) القياس حجة ، ولا يصير حجة إلا بأن يجعل أوصاف النص علة ، كان جواز التعليل أصلا فى كل نص ، لأن الدلائل الدالة على حجية القياس لم يفصل بين نص ونص .

ولما صار التعليل نصا ، ولا يمكن بجميع الأوصاف لانسداد باب القياس ولا بواحد منها للجهالة ، ولعدم جواز الترجيح بلا مرجح ، صارت الأوصاف كلها صالحة ، فصلح إثبات الحكم بكل وصف إلا بمانع بأن يعارض بعض الأوصاف بعضها ، أو يخالف نصا أو إجماعا .

وأما الجواب عن قولهم : التعليل بكل وصف محتمل وبالمحتمل لا تثبت الحجة أن نقول : لما صار القياس حجة شرعا ، صار التعليل أصلا بكل نص لتعميم الحكم ، لكن يبقى فى كل وصف احتمال أنه غير مراد ، فلا يترك الأصل بالاحتمال .

(١) فى ح (معنى) وهو تصحيف .

(٢) ق ١٥٥ / ب من ح .

(٣) ق ١٧٢ / ب من ب .

وعن قولهم : التعليل تغيير للحكم وترك للحقيقة .

إن نقول : أثر التعليل فى إثبات الحكم فى الفرع لا فى تغيير حكم الأصل ، إذ الحكم فى الأصل باق بعد التعليل على ما كان قبله ، فلم يكن فيه تغيير للحكم ولا ترك للحقيقة ، بل فيه تقريره ، بإظهار المعنى الذى يحصل به طمأنينة القلب .

واحتمج أهل المقالة الثالثة : بأن التعليل لما ثبت أصلا بالدلائل الموجبة للقياس كما مر^(١) ، وصار التعليل أصلا فى كل نص ، بطل التعليل بجميع الأوصاف لأن التعليل شرع للتعدية مرة ، وللحجر أخرى عند الشافعى - رحمه الله - فإنه جور التعليل بعلة قاصرة ، والتعليل بجميع الأوصاف يسد باب القياس كما بينا فلا بد من دليل يميز وصفا من سائر الأوصاف للتعليل .

وذكر شمس الأئمة : أن الصحابة إنما اختلفوا فى الفروع ، لاختلافهم فى الوصف الذى هو علة فى النص ، إذ كل ادعى أن العلة ما قاله ، فكان ذلك اتفاقا منهم على أن أحد الأوصاف هو العلة .^(٢)

فلا يجوز التعليل بجميع الأوصاف ، لأنه مخالفة للإجماع ، بل بواحد فلا بد من دليل يميزه .

واحتمج أهل المقالة الرابعة : بأن دليل التمييز شرط عندنا أيضا كما^(٣) قلت ، إلا أن عندنا دليل التمييز التأثير ، وعند الشافعى رحمه الله الإخالة^(٤) كما

(١) انظر : (ص ٩٦٥ فما بعدها) .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ١٤٦) .

(٣) ق ١٥٦ / ١ من ح .

(٤) وهى : وقوع الشيء فى القلب موقع خيال - من خال الشيء يخال خيلا وخيلة ... ظنه ، ويقال فى مستقبله : إخال - بكسر الهمزة ، وتفتح فى لغة ،

إلا أنه لا بد في ذلك من دلالة التمييز ، ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على أنه للحال شاهد .

سنبين إن شاء الله تعالى ، لكن نحتاج قبل بيان دليل التمييز والشروع في التعليل إلى إقامة الدليل على كون النص الذي يريد تعليله معللا في الحال ، وليس بمقتصر على مورده ، بل يعدى حكمه إلى غيره كالحكم الثابت بالخارج من السبيلين ، تعدى إلى منسوب السرة بالإجماع / (١) فيجوز تعليله بعدُ بوصف قام دليل على كونه علة ، وهذا معنى قول الشيخ : إلا أنه لا بد من دلالة التمييز ولا بد قبل ذلك من قيام الدليل على أنه للحال شاهد ... - أى معلول - وذلك لأن الأصل في النصوص وإن كان هو التعليل ، إلا أنه ثابت من طريق الظاهر ، وقد وجدنا من النصوص ما هو غير معلول بالاتفاق ، واحتمل أن يكون هذا النص المعين من تلك الجملة ، فلا يصلح التمسك به ، والإلزام به على الغير مع هذا الاحتمال ، لأن الظاهر يصلح حجة للدفع لا الإلزام ، حتى صار التعليل قبل قيام الدليل على كونه معلولا صالحا للعمل وإن لم يصلح الإلزام على الغير على مثال استصحاب الحال ، فإنه صلح حجة دافعة لا ملزمة .

== ويقال : خيل عليه تخيلا وتخيل وجه التهمة إليه ، والسحاب الخيلة التى تحجبها ماطرة .

وذكر فى بعض كتب الشافعية : أن الإخالة من أخالت السماء إذا كانت ترجى المطر ، لأن المناسبة ترجى العلية لإشعارها بها

انظر : (القاموس المحيط ٤ / ٣٨٣ ، والمصباح المنير ١ / ١٨٧ ، والكشف للبخارى ٣ / ٣٥٤ ، وأصول السرخصى ٢ / ١٧٧) .

(١) ق ١٧٣ / ١ من ب .

وبيان هذا فى الذهب والفضة ، فإن حكم الربا ثابت فيهما بالنص ، وهو معلولة عندنا بعلّة الوزن والجنس .

وأنكر الشافعى - رحمه الله - هذا التعليل ، وقال : إنه ليس بمعلول ، فلا يصلح منا الاستدلال بأن الأصل فى النصوص التعليل ، بل لا بد من إقامة الدليل على أنه فى الحال معلول ، والدليل عليه أن هذا النص تضمن حكم التعين بقوله - ﷺ - : « يدا بيد » والتعين من باب الاحتراز عن الربا كوجوب المماثلة - يعنى كلا الحكمين متعلق بمعنى واحد .

ألا يرى أن تعيين أحد البدلين شرط فى كل عقد احترازا عن بيع الدين بالدين وأنه منهى لنهى النبى - ﷺ - : « عن الكالىء بالكالىء »^(١) ووجب التعيين فى البديل الآخر هنا ، لاشتراط المساواة لما أن للنقد مزية على النسبة عرفا ، فيجب الاحتراز عن شبهة الفضل الذى هو ربا يؤيده قوله - ﷺ - « إنما الربا فى النسبة »^(٢) وقد وجدنا حكم التعين متعديا عنه عند الشافعى - رحمه الله تعالى - حتى شرط التقابض فى المجلس فى بيع الطعام بالطعام عند اتحاد الجنس واختلافه ليحصل التعين . وقلنا جميعا فيمن اشترى حنطة

(١) أخرجه : الدارقطنى والبيهقى بإسناد ضعيف ، بلفظ : « أن النبى - ﷺ - نهى عن بيع الكالىء بالكالىء » قال أبو عبيده هو النسبة بالنسبة .

وصورته أن يقول : بعنى ثوبا فى ذمتى بصفته كذا إلى شهر كذا بدینار مؤجل إلى وقت كذا ، فيقول : قبلت . وهذا فاسد بلا خلاف .

(ينظر : المجموع للنووى ٩ / ٤٠٠)

(٢) أخرجه : (مسلم ٣ / ٢١٢ بلفظ : « ما كان يدا بيد فلا بأس ، وما كان نسبة فهو ربا » . وأبو داود ٣ / ٦٤٥ - ٦٤٦ بقريب من هذا اللفظ . والنسائى ٧ / ٢٨٠) .

فشرطه أن لا يكون الأصل مخصوصا بحكمه بنص آخر ...

بعينها بشعير بغير عينه غير مقبول في المجلس ، أنه باطل وإن كان موصوفا ،
لأن بترك التعيين في أحد البدلين تفوت المساواة في اليد / (١) باليد ، فثبت أنه
معلول بإجماع .

قوله فشرطه أن لا يكون الأصل إلى آخره ...

لا بد من بيان الأصل والفرع لكثرة دورهما في هذا الباب فنقول :
الأصل في القياس عند أكثر الفقهاء والنظار هو : محل الحكم المنصوص
عليه .

كما إذا قيس الأرض بالبر في تحريم / (٢) بيعه (بجنسه) (٣) متفاضلا ، كان
الأصل هو البر عندهم .

وعند المتكلمين هو الدليل الدال على الحكم المنصوص عليه من نص أو
إجماع .

وقيل : هو الحكم في محل المنصوص .

وهذا النزاع لفظي ، لإمكان إطلاق الأصل على كل منها ، لبناء حكم
الفرع على الكل .

وأما الفرع هو : المحل المشبه عند الأكثر ، كالأرض في المثال المذكور .

وعند البعض هو : الحكم الثابت فيه بالقياس ، وهذا أولى ، لأنه الذي

(١) ق ١٥٦ / ب من ح .

(٢) ق ١٧٣ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

كشهادة خزيمة رضى الله عنه .



يتنى على الغير ويفتقر إليه دون المحل ، وإذا ثبت هذا ، فنقول :
إن كان المراد بالأصل فى قوله : أن لا يكون الأصل : النص المثبت للحكم
فمعنى الخصوص التفرد أى متفردا بحكمه من بين العامة لا يشاركه غيره ، لا
الخصوص من صيغة عامة ، فإنه غير مانع عن القياس .
والباء فى : بحكمه بمعنى مع ، وفى بنص آخر : للسيبىة ، والمختص به
غير مذكور والضمير راجع إلى الأصل - أى يشترط أن لا يكون النص المثبت
لحكم مختصا مع حكمه بذلك المحل بسبب نص آخر يدل على اختصاصه
بذلك المحل مثل قوله - ﷺ - : « من شهد له خزيمة فحسبه »^(١) فإنه
مختص مع حكمه وهو قبول شهادة الفرد ، بمحله وهو خزيمة^(٢) - رضى الله
عنه - بسبب قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾ فإنه لما وجب
على الجميع مراعاة العدد ، لزم منه نفى قبول شهادة الفرد ، فإذا ثبت بدليل
فى موضع ، كان مختصا به .

(١) أخرجه : (أبو داود ٤ / ٣١ - ٣٢ ، والنسائي ٧ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، فى حديث
طويل جاء فيه : (. . فقال خزيمة بن ثابت : أنا أشهد أنك قد بايعته فأقبل النبى -
ﷺ - على خزيمة ، فقال بما تشهد ؟
فقال : بتصديقك يا رسول الله ، فجعل رسول الله - ﷺ - شهادة خزيمة بشهادة
رجلين) .

(٢) وهو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة ، الأنصارى ، الأوسى ثم الخطمى ، يكنى
أبا عمارة الفقيه ، المدنى ، ذو الشهادتين ، من السابقين الأولين ، شهد بدرا وما
بعدها ، وقيل : أول مشاهده أحد ورجحه الذهبى ، وكانت راية خطمة بيده يوم
الفتح ، مناقبه كثيرة .

قتل رضى الله عنه - يوم صفين سنة (٣٧ هـ) .

انظر : (الإصابة ١ / ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وأسد الغابة ٢ / ١٣٣ ، ومجمع الزوائد ٩ /
٣٢٠ ، وسير أعلام النبلاء ٢ / ٤٨٥) .

وإن كان المراد منه محل الحكم فمعنى الخصوص : التفرد أيضاً ﴿والباء في بحكمه صلة الخصوص ، وفي بنص آخر للسببية - أى يشترط أن لا يكون محل الحكم مختصاً بحكمه بسبب نص آخر مثل خزيمة - رضى الله عنه - ، فإنه متفرد بقبول شهادته ، وعرف هذا الاختصاص بقوله تعالى : ﴿واستشهدوا...﴾ الآية ، وعلى هذا الوجه تدل عبارة التقويم .^(١)

ويجوز أن يكون المراد من الخصوص : خصوص العموم ، إلا أنه خصوص بطريق الكرامة ، حتى يمنع عن القياس ، لأن فى إلحاق الغير به إبطال كرامته سواء كان ذلك الغير مثله ، أو فوقه ، أو دونه فى الفضيلة ، لا مطلق الخصوص ، وأنه لا يمنع عن القياس ، والنص الآخر الدليل المخصص ، والمخصوص منه غير مذكور - يعنى يشترط ^(٢) أن لا يكون محل الحكم مع حكمه مخصوصاً عن قاعدة عامة كخزيمة - رضى الله عنه - وقصة خزيمة : (أن النبي ﷺ اشترى ناقة من أعرابى^(٣) ، وأوفى الثمن ثم جحد الأعرابى

(١) وإليك عبارته : * أما فصل الحكم المخصوص بالنص : فإن رسول الله - ﷺ - قضى بشهادة خزيمة وحدها وكان مخصوصاً به بهذه الفضيلة .

وبدليل أن كتاب الله تعالى قصد تفسير الاستشهاد بالذى شرعه حجة على الشهيدين وفسرا بهما رجلان أو رجل أو امرأتان ، فيصير القبول لشهادة خزيمة وحدها مخصوصاً به ، لأن النص يردده فى غيره * .

(تقويم الأدلة ص ٥٥٧ ، مخطوط رقم ١٨٢٢) .

(٢) ق ١٥٧ / أ من ح .

(٣) واسمه : سواء بن الحارث ، وقيل : سواء بن قيس المحاربى ذكره غير واحد من الصحابة . وقيل : إنه جحد البيع بأمر بعض المناققين . وفى أكثر الروايات (فرسا) بدل ناقة .

ينظر : (هامش رقم ٢ على سنن أبى داود ٤ / ٣٢ نقلاً عن المنبرى) .

استيفاء الثمن وقال : هلم شهيدا ^(١) فقال - ﷺ - : من يشهد لى ؟ فقال خزيمة بن ثابت أنا أشهد لك يا رسول الله . فقال رسول الله - ﷺ - كيف تشهد لى ولم تحضرنا ؟ فقال : يا رسول الله : إنا نصدقك فيما تأتينا من خبر السماء ، أفلا نصدقك فيما تخبر به من أداء الثمن . فقال - ﷺ - « من شهد له خزيمة فحسبه » . ^(٢)

قال العلامة مولانا حافظ الدين ^(٣) : إنما اختص بهذه الكرامة من بين الحاضرين لفهم جوار الشهادة للرسول - ﷺ - بناء على أن قوله فى إفادة العلم بمنزلة العيان . والشرع قد جعل التسامع فى بعض الأحكام بمنزلة العيان ، فكان قول الرسول - ﷺ - أولى بذلك . ^(٤)

قوله : وأن لا يكون معدولا به

أى الشرط الثانى أن لا يكون الأصل أى حكمه معدولا به عن القياس .
والضمير فى به راجع إلى الأصل ، والباء للتعدية ، لأن العدول لازم ،

(١) ق ١٧٤ / ١ من ب .

(٢) وقد أخرج هذا الحديث بقصته (أبو داود ٤ / ٣١ - ٣٢ ، والنسائى ٧ / ٣٠١ - ٣٠٢) وقال محمد عبد الحليم اللكنوى : " وقصته ما روى إلخ كذا أورده على القارى ، وأورده فى المبسوط وهكذا فى التحقيق) .

انظر : قمر الأقيمار بهامش نور الأنوار ص ٢٢٩ .

(٣) أراد به : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى المتوفى (٧١٠ هـ) صاحب المنار ، وتقدمت ترجمته فى الباب الثانى من المقدمة .

(٤) راجع : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٢٣ ، وقمر الأقيمار شرح نور الأنوار ص ٢٢٩ هامش (١٣) ، وكشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٧) .

وهو الميل عن الطريق ، ولا يتأتى المجهول عنه إلا بالباء ، ويكون معناه بالباء معنى الفاعل - أى وشرطه أن لا يكون حكم الأصل عادلا عن معنى القياس - أى مائلا يعنى لا يكون على خلاف القياس - ، لأنه إذا كان مخالفا للقياس لا يمكن إلحاق الغير به . (١)

ثم الخارج عن القياس على أربعة أوجه :

أحدها : ما استثنى وخصص من قاعدة عامة ، ولم يعقل فيه معنى التخصيص ، كتخصيص خزيمة - رضى الله عنه - بقبول شهادته وحده .

وثانيها ما شرع ابتداء ولا يعقل معناه ، فلا يقاس عليه غيره لتعذر العلة كأعداد الركعات ، ونصب الزكاة .

وهذا القسم يسمى معدولا به عن القياس تجوزا ، إذ لم يسبق له عموم وقياس حتى يسمى خارجا عن القياس .

وثالثها : القواعد المبتدأة العديمة النظير ، لا يقاس عليها غيرها ، مع أنها يعقل معناها ؛ لأنه لم يوجد لها نظير خارج ما تناوله النص أو الإجماع ، وتسميته خارجا عن القياس تجوز أيضا . وذلك كرخص السفر والمسح على الخفين فإن المسح شرع لعسر النزع ومسيب الحاجة إلى استصحابه ، ولكن لا يقاس عليه العمامة ، والقفازان ، وما لا يستر جميع القدم . (٢)

(١) لذلك يقال : ما ثبت خلاف القياس ، فغيره عليه لا يقاس .

(٢) وذلك لأنها لا تساوى الخف فى الحاجة وعسر النزع وعموم الوقوع ، وكذلك رخصة السفر لا يشك فى ثبوتها بالمشقة ، ولكن لا يقاس عليها مشقة أخرى ، لأن غيرها لا يشاركها فى جملة معانيها ومصالحها ، فإن المرض لا يحوج إلى قصر الذات وإنما يحوج إلى قصر الحال بالرد من القيام إلى القعود ومن الركوع والسجود إلى الإيماء . وكذلك إباحة الميتة للمضطر للحاجة بلا شك ، ولكن لا يقاس عليه غيره لأن ==

ورابعها : ما استثنى عن قاعدة سابقة (تطرق)^(١) إلى استثنائه معنى فيجوز أن يقاس عليه كل مسألة شاركت المستثنى في علة الاستثناء عند عامة الأصوليين خلافا /^(٢) لبعض أصحاب أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - ،^(٣) فتبين بهذا أن المراد من المعدول به عن القياس ، ما يخالف القياس /^(٤) من كل وجه ، فإنه إذا كان موافقا له من وجه ، يجوز القياس عليه كالمستحسنات .
(ومثال المعدول)^(٥) به عن القياس : بقاء الصوم مع الأكل ناسيا ، لأن القياس يوجب أن يفسد صومه ، لأن الأكل يضاد الصوم ، والشئ لا يبقى مع ضده ، لأن النسيان لا يعدم الفعل ، كمن أتلف مال إنسان يضمن ، أو ترك ركنا من الصلاة ناسيا ، تفسد صلاته ، كما لو تركه ذاكرا إلا أن كون النسيان غير مؤثر في إفساد ، ثبت بقوله - ﷺ - كذلك للأعرابي : « تَمَّ عَلَى صَوْمِكَ فَإِنَّمَا أَطْعَمَكَ اللَّهُ وَسَقَاكَ »^(٦) وهذا حكم معدول به عن القياس لا

== غيره ليس فى معناه ، فهذه الأقسام لا يجرى فيها القياس بالاتفاق .

(كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٣٠٥) .

(١) فى ح (بطرق) وهو خطأ .

(٢) ق ١٥٧ / ب من ح .

(٣) وسيأتى لهذا أمثلة فى آخر هذا الفصل - إن شاء الله - .

(٤) ق ١٧٤ / ب من ب .

(٥) عبارة ب (وقال المعدول) وهو خطأ .

(٦) أخرجه : البخارى ٢ / ٢٣٤ بلفظ : « إذا نسى فأكَل وشرب ، فليتم صومه ،

فإنما أطعمه الله وسقاه » . ومسلم ٢ / ٨٠٩ ، والترمذى ٣ / ٩١ ، وأخرجه أبو

داود بروايته عن أبي هريرة - رضى الله عنه قال : « جاء رجل إلى النبى - ﷺ -

فقال : يا رسول الله إني أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم ؟ فقال : « الله أطعمك

وسقاك » .

قال ابن حجر فى الفتح ٤ / ١٥٦ : (وهذا الرجل هو أبو هريرة راوى الحديث) .

مخصوص من النص وهو قوله - ﷺ - : « الفطر مما (دخل) » (١) ، (٢)
كما زعم بعض مشائخنا والشافعي - رحمه الله - فإنه عند مخصوص بحديث
الأعرابي ، والمخصوص يقبل التعليل ، فتعلل بعدم القصد ، ويلحق به الخاطئ
والمكره ، والنائم الذي صب الماء في حلقه .

وعند بعض مشائخنا هو مخصوص بطريق الكرامة كخزيمة - رضى الله
عنه - فلم يجز إلحاق غيره به ، وكلاهما ليس بصحيح ، فإنه في تعليل النبي
- ﷺ - : « فإنما أطعمك الله وسقاك » إشارة إلى أن الناسى لم يكن داخلا
في النص العام ، لأن الفعل غير مضاف إليه ، فلم يكن هو تاركا للكف
بالاكل بل هو كاف كما كان . (٣) ولأنه لو كان بطريق الكرامة ، لم يجز إلحاق
غير الأعرابي به ، (٤) وألحق الجماع ناسيا بالاكل بالاتفاق .

فعلم أنه معدول عن القياس لا مخصوص فلا يجوز إلحاق الخاطئ والمكره
والنائم به ؛ لأن عذرهم دون عذر الناسى ، (لأن عذره) (٥) من جهة صاحب
الشرع ، بخلاف عذرهم ، فإنه من جهة العباد .

(١) فى ح (يدخل) .

(٢) أخرجه : أبو يعلى عن عائشة - رضى الله عنها - وعلقه البخارى ٢ / ٢٣٦ عن ابن
عباس - رضى الله عنه - بلفظ : « الصوم مما دخل ، وليس مما خرج » .
ينظر : (كشف الخفاء ٢ / ١١٢) .

(٣) وأن الله سبحانه وتعالى هو الذى أطعمه وسقاه ، فليس هذا الاكل والشرب يضاف
إليه ، فيفطر به ، فإنما يفطر بما فعله ، وهذا بمنزلة أكله وشربه فى نومه ، إذ لا
تكليف بفعل النائم ، ولا بفعل الناسى .

(راد المعاد فى هدى خير العباد لابن قيم الجوزية ٢ / ٥٩) .

(٤) وقد ألحق غير الأعرابي به . (هامش ب) .

(٥) فى ح (لانه) .

وأن يتعدى الحكم الشرعى الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره ولا نص فيه.

قوله : وأن يتعدى الحكم الشرعى إلى آخره ...

الشرط الثالث : تعدية حكم شرعى بغير تغيير إلى فرع وهو نظير الاصل ، ولا نص فى ذلك الفرع .

فالضمير فى بعينه عائد إلى الحكم الشرعى بعينه بغير تغيير ، والضمير فى نظيره راجع إلى الاصل المفهوم من التعدى ، وفى فيه إلى الفرع .

وهذا الشرط وإن كان شروطا فى الحقيقة ، لتضمنه اشتراط التعدية ، وكون الحكم شرعيا ، وعدم تغييره (فى الفرع)^(١) ، وبمائلة الفرع الاصل ، وعدم وجود النص فى الفرع ، إلا أن الكل لما كان راجعا إلى تحقيق /^(٢) التعدية ، فإنها يتم بالجميع ، جعل الكل شرطا واحدا .

وإنما شرط التعدى ؛ لأن التعليل بعلة^(٣) قاصرة ، لا يجوز وكذا إلى

(١) ساقطة من ح .

(٢) ق ١٧٥ / ١ من ب .

(٣) وهى : التى لا تتعدى محل النص ، ثم هى إن كانت ثابتة بنص أو إجماع فيصح التعليل بها اتفاقا كالسفر لإباحة الفطر فى رمضان ، وأما إن كانت العلة القاصرة ثابتة بالاجتهاد والاستنباط ، فقد اختلفوا فى صحة التعليل بها وعدم الصحة على رأيين . رأى يقول بصحتها وهم أكثر الشافعية وأحمد بن حنبل ومالك ومن معهم . ورأى آخر يقول بعدم صحتها وهم : الحنفية وعامة المتأخرين وبعض أصحاب الشافعى وغيرهم .

انظر تفصيل ذلك فى : (المستصفى ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، وحاشية التفاترانى ٢ / ==

فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الزنا للواطء ، لأنه ليس بحكم شرعى ولا لصحة ظهار الذمى لكونه تفسيرا للحرمة المتناهية بالكفارة فى الأصل .

فرع هو نظير الأصل ، لأن القياس هو التسوية بين أمرين فلا / (١) يتحقق إلا فى محل قابل له ، والتسوية لا تتصور فى شىء واحد .

وأما اشتراط أن يكون المتعدى حكما شرعيا فمذهب جمهور الفقهاء (٢) .

وقال ابن شريح من أصحاب الشافعى والقاضى الباقلانى : لا يشترط بل يجرى القياس فى الاسامى ، واللغات وهو مذهب جماعة من أهل (٣) العربية . قالوا : عرفنا أن أهل اللغة أطلقوا اسم الزنا على جماع يقصد به سفح الماء دون الولد ، واللواط مثله فى هذا المعنى ، فكان زنا ، وبالزنا يجب الحد ، فكذا باللواط .

قلنا : الاسماء كلها توقيفية ، قال تعالى : ﴿ وعلم آدم الاسماء كلها ﴾ (٤)

== ٢١٧ - ٢١٨ ، والحصول ج ٢ ق ٢ / ٤٢٣ ، والأحكام للأمدى ٣ / ٣١١ ، ونهاية السؤل مع حواشيه المسمى - سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٣ / ١١٠ ، والمسودة ص ٣٦٧ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٤٠٥ - ٤٠٦ ، وأصول السرخسى ٢ / ١٥٨ - ١٦٠ ، والتوضيح مع التلويح ص ٥٥١ - ٥٥٣ ، والمغنى للخبارى ص ٣١٢ ، ومباحث العلة فى القياس عند الأصوليين ص ٣٠٨ فما بعدها ، ورسالة الماجستير للمحقق بعنوان (من مسالك العلة : النص والإجماع والمناسبة) ص ١٦٩ فما بعدها .

(١) ق ١٥٨ / أ من ح .

(٢) كالحنفية والشافعية ، وإمام الحرمين والغزالى ، والأمدى وابن الحاجب وغيرهم .

(٣) كالمالانى وأبى على الفارسى وغيرهما .

(٤) سورة البقرة / ٣١ . وآخر الآية : ﴿ ثم عرضهم على الملائكة ، فقال أنبئونى ==

فيمتنع أن يثبت شيء منها بالقياس

ولأن الأسماء وضعت دلالات على المسميات ، فالمقصود بها تعريف المسمى لا تحقيق وصف فيه .

ألا يرى أنهم سمووا الزجاج الذى تفر فيه المائعات قارورة أخذا من القرار ولا يسمون الكوز والخوض قارورة وإن قر فيه الماء .

ثبت بهذا أن اللغة وضع كلها (توقيف)^(١) ، ولا مدخل للقياس فيها ، وهذا معنى قول الشيخ : فلا يستقيم التعليل لإثبات اسم الزنا باللواط . . .
أى لأجل أن الحكم يجب أن يكون شرعيا لا يستقيم ذلك .

وكذلك يشترط أن يكون حكم النص بعينه من غير تغيير له فى الفرع بزيادة وصف أو سقوطه ، لأن المساواة : بين الفرع والأصل لا يتحقق مع التغيير ، والتعدية مع التغيير إثبات حكم آخر فى الفرع غير حكم الأصل ، وهذا لا يجوز ، فلذلك لا يستقيم التعليل لإثبات صحةظهار الذمى كما ذهب إليه الشافعى - رحمه الله - حيث قال : موجب الظهار الحرمة ، والذمى من أهل الحرمة كالمسلم وهو من أهل الكفارة لأنه من أهل الإطعام والإعتاق ، فيصح ظهاره ، وبأن لم يكن أهلا للصوم لا يمتنع ظهاره كالعبد ليس بأهل للتكفير بالمال (وظهاره)^(٢) صحيح مع هذا .

وقلنا : هذا التعليل باطل ، لأن حكم الظهار فى حق المسلم حرمة متناهية بالكفارة ، ولا يمكن إثبات مثل تلك الحرمة فى حق الذمى ، لأنه ليس بأهل

== بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴿

(١) فى النسختين معا بالوار (وتوقيف) والصواب ما أثبتناه .

(٢) فى ح (فظهاره) .

إلى إطلاقها فى الفرع عن الغاية .

ولا لتعديدية الحكم من الناسى فى الفطر إلى المكره والخطأى ، لأن عذرهما دون عذره .

للكفارة / (١) فلو صح ظهاره ، لثبت به حرمة مطلقة غير متناهية ، فيكون تغييراً لحكم الأصل فى الفرع وهو باطل .

ونما قلنا : إنه ليس بأهل للكفارة ، لأن المقصود من الكفارة التطهير ولهذا يرجع فيها معنى العبادة ، حتى تتأدى بالصوم الذى هو عبادة محضة والكافر ليس بأهل للتطهير ولا لأداء العبادة ، بخلاف العبد فإنه أهل لهما إلا أنه عاجز عن التكفير بالمال كالفقير ، حتى لو أعتق وأصاب مالا كانت / (٢) كفارته بالمال .

وكذلك تشترط المماثلة بين الأصل والفرع ، لأن القياس محاذاة بين الشئين فى الحكم والعلّة ، وذلك لا يتحقق إلا فى المتساويين ، فلذلك لا يصح التعليل لتعديده حكم الناسى فى الفطر إلى الخطأى والمكره كما فعله الشافعى (٣) رحمه الله - حيث قال : إن الناسى لما لم يقصد الفطر ، لم يجعل فعله فطراً

(١) ق ١٧٥ / ب من ب .

(٢) ق ١٥٨ / ب من ح .

(٣) والغزالي - رحمه الله - نسب له هذا القول حيث قال :

• والشافعى قال : الصوم من جملة المأمورات بمعناه إذا افتقر إلى النية والتحق بآركان العبادات ، وهو من جملة المنهيات فى نفسه وحقيقته ، إذ ليس فيه إلا ترك يتصور من النائم جميع النهار ، فإسقاط الشرع عهدة الناسى ترجيح لنزوعه إلى المنهيات ، فنقيس عليه كلام الناسى ، ونقيس عليه المكره والخطأى على قول •

فكذا الخاطئ لم يقصد الفطر ولا الفعل ، فلأن لا يكون فعله فطرا كان أولى ، وكذا المكره على الفطر ، لأن الإكراه إذا كان بغير حق ، يتسقل فعله الحاصل عليه ، وإذا انتقل ، لم يبق له فعل كالناسي لما أضيف فعله إلى صاحب الشرع ، لم يبق له فعل ^(١) .

لأنه لا مساواة بين الناسي والخاطئ والمكره في العذر وعدم القصد ، لأن النسيان أمر جبل عليه الإنسان لا صنع له فيه ، ولا يمكنه الاحتراز عنه بوجه فكان سماويا منسوبا إلى صاحب الحق من كل وجه ^(٢) فلم يصلح لضمان حقه لصدوره من جهته ، فيجعل الركن قائما باعتباره .

فأما الخطأ فلا ينفك عن تقصير في جهة الخاطئ بترك المبالغة في التحرز ولهذا يجب الدية والكفارة بقتل الخطأ .

والإكراه حادث بصنع العبد غير مضاف إلى صاحب الحق ، ولهذا لا له الإقدام على الفطر ، وهو معنى قول الشيخ : " لأن عذرهما دون عذ - أى : عذر الناسي - فتعدية الحكم من الناسي إليهما ، تعدية إلى ما بنظيره ، فيكون فاسدا .

== وقال ابن قدامة المقدسى - رحمه الله - (وإن تضمنض أو استنشق في الطهارة ، فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إسراف فلا شيء عليه وبه قال الأوزاعي وإسحاق والشافعى فى أحد قوليه ، وروى ذلك عن ابن عباس - رضى الله عنه) . (المغنى : ٣ / ١٠٨) فعلم بهذين النصين أن للإمام الشافعى - رحمه الله - فى قياس المخطئ والمكره على الناسي قولين : -

قول يقول : بقياسهما عليه ، وآخر بعدم قياسهما عليه - كما ذهب إليه الحنفية ومن معهم - والله أعلم .

(١) كما أشار إليه قوله ﷺ : - « إنما أطعمك الله وسقاك » . . أى هو الذى ألقى عليك النسيان حتى أكلت وشربت . (هامش ب) .

(٢) انظر : (كشف الأسرار للبخارى : ٣ / ٣٢٠) .

وكذلك يشترط خلو الفرع عن النص ، لأن في القياس إبطال النص إن خالفه والتعليل لا يكون مبطلا للنص ، ولا يفيد إن وافقه لأن النص يفنى عن التعليل .

واعلم ، أن التعليل (للتعدية)^(١) إلى موقع فيه نص لا يجوز عند عامة مشائخنا ، سواء على وفاق النص الذي في الفرع أو خلافه /^(٢) كما ذكرنا .

وعند الشافعي - رحمه الله - إن كان على خلاف النص ، كان باطلا ، وإن كان على وفاقه ، أو مثبتا لزيادة ، كان النص ساكتا عنهما ، يجوز التعليل ، ويكون مؤكدا وبيانا لموجب النص^(٣) .

واختار مشايخ^(٤) سمرقند أن التعليل على موافقه النص يجوز من غير أن يثبت فيه زيادة ، وهو الأشبه لأن فيه تأكيدا لنص على معنى أنه لولا النص ، لكان الحكم ثابتا بالتعليل .

الا يرى أن السلف ملأ كتبهم بالتمسك بالنص والمعقول في حكم واحد ، ولم ينقل عن أحد في ذلك نكير فكان ذلك إجماعا على جوازه .

(١) في ب (لتعدية) .

(٢) ق ١٧٦ / ١ من ب .

(٣) راجع : (أصول السرخسي ١٦١ / ٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٣ / ٣٢٩ ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٤٩٩) .

(٤) من المعروف أن عددا كبيرا من العلماء قد نسبوا إلى سمرقند ومن أشهرهم : إسحاق ابن محمد بن إسماعيل أبو القاسم الحكيم السمرقندي المتوفى سنة (٣٤٢ هـ) ، وأبو علي الحسن بن داود بن رضوان السمرقندي المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) ، ونصر أبو الليث الحافظ السمرقندي المتوفى سنة (٩٤ هـ) وغيرهم . انظر : (الفوائد البهية ص ٤٤ ، ٦٠ ، ٢٢١ ، ومقدمة ميزان الأصول) .

ولا لشرط الإيمان فى رقبة كفارة اليمين والظهار ، لأنه تعدية .

إلى ما فيه نص بتغييره . والشرط الرابع - أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان .

قوله : ولا لشرط الإيمان أى : لا يجوز التعليل لشرطية الإيمان فى رقبة كفارة اليمين ؛ والظهار بالقياس على كفارة / القتل^(١) كما فعله الشافعى - رحمه الله - لأنه تعدية إلى ما فيه نص بتغييره بالتقييد^(٢) كما ذكرنا فى فصل البيان^(٣) .

قوله : والشرط الرابع أن يبقى حكم النص بعد التعليل أى : يبقى حكم النص بعد التعليل فى الأصل على ما كان قبله ؛ لأن تغيير حكم النص بالرأى لا يجوز ؛ لأنه (لا يعارضه)^(٤) وذلك مثل ما قال الشافعى - رحمه الله - : إن السباع التى لا يؤكل لحمها تلحق بالخمس الفواسق^(٥) ، حتى لو قتل المحرم شيئا منها ابتداء لا يجب عليه شيئا ، لأن النبى - ﷺ - استثنى

(١) ق ١٥٩ / ١ من ح .

(٢) ومن المعروف أن تقييد المطلق بتغيير له ، لأن النص المطلق يقتضى الخروج عن العهدة بإعتاق الرقبة الكافرة ، وتقييده بالقياس لا يقتضى ذلك ، فيكون تغييرا لموجبه بالرأى ، وهو غير جائز .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ١٦٥ ، وحاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٧٧٥) .

(٣) انظر : (ص ٨٨٨ فما بعدها) .

(٤) فى ب (يعارضه) وهو خطأ .

(٥) وهى : الغراب ، والفأرة ، والعقرب ، والحدأة ، والكلب العقور .

الخمس^(١) ، إذ من طبعهن الإيذاء ، فكل ما يكون من طبعه الإيذاء ، كان مستثنى من النص بمنزلة الخمس^(٢) وقلنا : هذا تعليل فاسد ، لأننا لو جعلنا الاستثناء باعتبار معنى الإيذاء ، خرج المستثنى من أن يكون محصورا فى عدد الخمس ، فكان فيه تغيير حكم النص المعلن ، وذا لا يجوز .

وكذلك تجوز^(٣) شرط الخيار فوق ثلاثة أيام باعتبار أن شرع الخيار للنظر ، والناس يتفاوتون فى الحاجة إلى مدة النظر ، فوجب أن يكون مفوضا إلى رأيهم فيجوز فوق ثلاثة أيام كما جار ثلاثة أيام ، من هذا القبيل ، لأنه فيه إبطال حكم النص^(٤) ، وهو التقدير بثلاثة أيام ، كذا ذكره شمس الأئمة^(٥) .

وللخصم أن يمنع عدم انحصار الحكم على الخمس أو الثلاث على تقدير التعليل ، وإنما كان كذلك أن لو كان الحكم فى الفرع ثابتا بالنص ، بل هو ثابت بالتعليل ، مع أن بعض تقادير الشرع لا يمنع الزيادة ، كما فى أقل الحيض .

وما ذكر فى فخر الإسلام من الأمثلة فى أصوله^(٦) ليست بملائمة ، (لأن)^(٧)

(١) حيث قال فى حديث أخرجه البخارى : (خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن فى الحرم : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور) راجع (صحيح البخارى ٢ / ٢١٢) .

(٢) راجع : (المرجع السابق : ٧ / ٣١٦) .

(٣ ، ٤) كما أجازه أبو يوسف ومحمد ومن معهما إذا كانت المدة معلومة وهو قوله - **عليه السلام** - لحبان بن منقذ بن عمرو الأنصارى - رضى الله عنه - (إذا بايعت فقل لا خلافة ولى الخيار ثلاثة أيام) . (الهداية : ٢ / ٣٤) .

(٥) راجع (المبسوط ١٣ / ١٤) .

(٦) راجعه فى (٢ / ١٦٥ - ١٦٦) .

(٧) فى ب (أن) وهو خطأ .

قبله وإنما خصصنا القليل من قوله - ﷺ - لا تبيعوا الطعام بالطعام .

فى جميعها حصل تغيير حكم النص الذى فى الفرع لا تغيير حكم النص^(١) / المعلل يعرف بالتأمل^(٢) .

وقيل^(٣) : تعليل حرمة الربا فى الاشياء الأربعة بالقوت كما قال مالك^(٤) - رحمه الله - من هذا القبيل ، لاقتضائه عدم الحكم فى الملح ، وهذا ليس بقوى .

قوله : وإنما خصصنا القليل إلى آخره - هذا جواب عما يرد نقضا على هذا الأصل ، وهو ما ذكر الشافعى - رحمه الله - أنكم قد غيرتم بالتعليل حكم النص فى قوله - ﷺ - : «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء»^(٥) فإن النص يعم القليل والكثير ، لأنه (محلى)^(٦) بلام الجنس ، فيوجب الحرمة فى القليل الذى لا يكال كما يوجب فى الكثير الذى يكال ، وقد خصصتم القليل منه بالتعليل حيث علقتم الحرمة بصفة الكيل ، ولو علقتم بها ، لم يبق النص متنا ولا للقليل ، لأنه ليس بمكيل ، فكان هذا تغيير لموجبه بالتعليل

(١) ق ١٧٦ / ب من ب .

(٢) فالمثال الملائم لذلك ما قال الشافعى رحمه الله : أن السباع التى لا يؤكل لحمها ... إلخ وقد تقدم فى الصفحة السابقة .

(٣) والقائل الشيخ العلامة عبد العزيز البخارى حيث قال : (ورأيت فى بعض نسخ أصول الفقه أن تعليل حرمة الربا فى الأشياء .. إلخ) كشف الاسرار ٣ / ٣٣٢ .

(٤) وبه أخذ ابن القيم الجوزية - رحمه الله - وقال : وهو أرجح الأقوال (اعلام الموقعين : ٢ / ١٣٧) وانظر أيضا (المجموع للنووى : ٩ / ٤٠١)

(٥) سبق تخريجه فى (ص ٣٤٧) .

(٦) فى ب (لا محلى) وهو خطأ .

إلا سواء بسواء) لأن استثناء حال التساوى دل على عموم صدره فى الأحوال ولن يثبت ذلك إلا فى الكثير ، فصار التغير بالنص مصاحبا للتعليل لا به .

لا تعدية لحكمه ^(١) .

فقال فى جوابه / ^(٢) خصصنا القليل بدلالة الاستثناء لا بالتعليل وذلك لما عرف أن المستثنى منه فى النفى إذا لم يكن مذكورا ، يقدر على وفق المستثنى للاستثناء ، فإنه لا يصلح إلا فى الجنس . من حيث الحقيقة ، ولهذا قال محمد - رحمه الله - فى الجامع : إن كان فى الدار إلا زيد فعبدته حر ، إن المستثنى منه بنو آدم ^(٣) ، حتى لو كان فيها صبي أو امرأة يحنث ، ولو كان فيها ثوب أو دابة لم يحنث .

ولو قال إلا حمار ، كان المستثنى منه حيوانا ، حتى لو كان فيها حيوان غير حمار ، يحنث ، ولو كان فيها ثوب لم يحنث ^(٤) .

وفيما نحن بصده استثنى الحال بقوله : (إلا سواء بسواء) إذ المراد منه حال تساويهما فى الكيل والمذكور فى صدر الكلام هو العين ، واستثناء الحال من الأعيان لا يصح بطريق الحقيقة ، وإن كان يصح بطريق المجاز بأن يجعل منقطعا بمعنى لكن ، ولكن خلاف الأصل ، فدل أن الاستثناء لم يقع عما تناوله

(١) راجع : (المجموع للنووى : ٩ / ٤٠٢) .

(٢) ق ١٥٩ / ب من ح .

(٣) كأنه قال : إن كان فى الدار أحد . (هامش ب) .

(٤) راجع : (أصول السرخسى : ٢ / ١٦٧ - ١٦٨) نقلا عن الجامع الصغير وقد راجعت الجامع الصغير فلم أجده فيه .

وإنما سقط حق الفقير في الصورة بالنص لا بالتعليل لأنه تعالى وعد أرزاق
الفقراء ثم أوجب ما لا مسمى على الأغنياء لنفسه ثم أمر بإحجاز المواعيد من
ذلك المسمى ، وذلك لا يحتمله مع اختلاف المواعيد ، فكان إذنا بالاستبدال .

اللفظ ظاهرا ، بل عما تضمن اللفظ من أحوال البيع ، فيثبت عموم صدر
الكلام بهذه الدلالة في الأحوال ، وعموم الأحوال للطعام حال التناوى
والتفاضل والمجازفة إذ لا حالة لبيع الطعام بالطعام إلا هذه ، ولن تثبت هذه
الأحوال إلا في الكثير لأن المراد بالتساوى هو المساواة في الكيل بالإجماع .

والتفاضل عبارة عن فضل أحد المتساوين كيلا ، والمجازفة عبارة عن عدم
العلم بالمساواة والمفاضلة . فكان آخر الكلام دليلا على أن أوله ^(١) / لم يتناول
القليل ، فصار التغير بالنص أى : حاصلا بدلالة النص " مصاحبا للتعليل " ^(٢)
أى موافقا له وهو ^(٢) منصوب على الحال ^(٣) أو خبر صار ^(٤) " لا به " أى لا
بالتعليل يعنى حصل التغير بدلالة النص وهو أن القليل ليس بمراد - وتعليلنا
بالكيل يدل أيضا ، حتى لا يجرى الربا فيما دون الكيل ، موافق له ، لا أن
التغير حصل بالتعليل .

قوله : " وإنما سقط حق الفقير إلى آخره " هذا جواب أيضا عما يرد نقضا
على هذا الأصل ، وهو ما قال الشافعى - رحمه الله - أن النص أوجب الشاة
في الزكاة بصورتها ومعناها للفقير ، لأنه تعالى أوجب الصدقة للفقراء

(١) ق ١٧٧ / أ من ب .

(٢) أى قوله (مصاحبا) .

(٣) من المجرور (بالنص) .

(٤) والتقدير : أى صار التغير الحاصل بالنص مصاحبا ، أو يكون خبر بعد خبر .

(ينظر حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٧٧٨ - ٧٧٩) .

مجملة^(١) وفسرها النبي - ﷺ - بقوله : « في خمس من الإبل شاة »^(٢) فصار كأنه قال : « إنما الشاة للفقير » . فصارت الشاة مستحقة له كالدار المشفوعة للشفيع ، والحق المستحق واجب الرعاية صورة ومعنى كما في سائر حقوق العباد ، وقد أسقطتم الحق عن صورتها بالتعليل بالمالية ، حيث جوزتم دفع القيم في الزكاة ، فكان هذا تغييرا /^(٣) لموجبه ، لا تعدية لحكمه فكان باطلا^(٤) .

فأشار إلى الجواب بقوله : وإنما سقط حق الفقير في الصورة بالنص لا بالتعليل - أى سقط حقه في الصورة بإذن الله تعالى بالنص لا بالتعليل واعلم أن لمشائخنا في جواب هذا السؤال طريقين :

أحدهما - أنا ما أبطلنا الحق المستحق عن عين الشاة ، لأنه لا حق للفقير في صورة الشاة ، وإنما حقه في ماليتها ، فإنه - ﷺ - جعل الإبل ظرفا للشاة بقوله : « في خمس من الإبل شاة » وعينها لا يوجد في الإبل ، بل يوجد في ماليتها ، فعرفنا أنه أراد بالشاة ماليتها ، فكفى بذكر الكل عن البعض ، فلم

(١) وذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا .. ﴾ الآية سورة التوبة / ٦٠ .

(٢) أخرجه : (أبو داود موقوفا برواية الزهري عن سالم عن أبيه قال : (كان رسول الله - ﷺ - قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي ، قال : فأخرجها أبو بكر من بعده فعمل بها حتى توفي ، ثم أخرجها عمر من بعده فعمل بها ، فلقد هلك عمر يوم هلك وإن ذلك لقرون بوصيته ، قال : فكان فيها : في الإبل في خمس شاة حتى تنتهي إلى أربع وعشرين . . . الحديث) وقد أخرج المرفوع منه أيضا الدارقطني والحاكم والبيهقي ، ويقال تفرد بوصله سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة ، والحفاظ من أصحاب الزهري لا يصلونه (ينظر : نيل الأوطار : ٤ / ١٤٧ - ١٤٨) .

(٣) ق ١٦٠ / ١ من ح .

(٤) راجع : (المجموع للنووي : ٥ / ٤٢٩ ، ٤٣٠) .

يكن فى تعليلنا إبطال حق الفقير عن الصورة ، ألا يرى أنه لو أدى واحدا منها، جاز بالإجماع ، فلو كان حقه متعلقا بالصورة لما جاز ، كما لو أدى خمسة دنائير عن خمسة دراهم على أصل الخصم .

والثانى : ما مال إليه أكثر المحققين من أصحابنا : أنه لا حق للفقير فى الزكاة ، حتى لا يتغير بالتعليل ، إذ لو كان له (فيها)^(١) حق لما حل وطء الجارية المشتراة للتجارة بعد الحول قبل أداء الزكاة ، كالجارية المشتركة ، ولما حل أكل طعام وجبت فيه الزكاة قبل آدائها ، ولما جاز التصرف فى مال الزكاة بعد وجوبها بغير إذن الإمام ، بل الزكاة عبادة خالصة /^(٢) الله تعالى كالصلاة ، فلا تجوز أن تحب للعباد بوجه ، لأنه يؤدى إلى الاشتراك ، وهو ينافى معنى العبادة .

ثم حق الله تعالى : وإن كان لا يقبل التغير - كحق العباد ، إلا أنه حقه ههنا سقط عن الصورة بإذنه الثابت باقتضاء النص لا بالتعليل .

وذلك أنه تعالى وعد أرزاق العباد بقوله : ﴿ وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ﴾^(٣) وأوجب لنفسه حقا فى مال الأغنياء ، بالنصوص الموجبة للزكاة ، ثم أمر الأغنياء بصرف هذا الحق إلى الفقراء ، إيفاء للرزق الموعود لهم ، وحقهم فى مطلق المال لا فى المعين ، لأن حوائجهم مختلفة كثيرة لا يندفع إلا بمطلق المال ، ولا يحتملها مال معين ؛ فكان الأمر بصرف (هذا المال)^(٤) المسمى إليهم مع أن حقهم فى مطلق المال دليلا على إذنه باستبدال

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ١٧٧ / ب من ب .

(٣) سورة هود / ٦ . وتام الآية ﴿ ويعلم مستقرها ومستودعها كل فى كتاب مبين ﴾ .

(٤) فى ح (هذا الاموال) وهو خطأ .

وركنه ما جعل علما على حكم النص .

حقه ضرورة كالسلطان يجيز أوليائه بجوائز مختلفة ، ثم أمر ببعض وكلائه بإنجازها من مال معين له ، يكون ذلك إذنا باستبدال هذا المعين ، وهذا معنى قول الشيخ : " ثم أمر بإنجاز المواعيد من ذلك / ^(١) المسمى إلى آخره " .

وإنما يجوز أداء عين الشاة بالإجماع باعتبار أنها مال متقوم مطلق لا باعتبار أنها مال مقيد مسمى ، لأن مطلق المال هو الموعود ، ويقبضها يجعل قبض ما هو حق الله تعالى .

فلذا ثبت أنه عند أداء الشاة ، يصير مؤديا حق الله تعالى من حيث إنها متقومة ، لا من حيث إنها شاة ، كان الشاة وغيرها في ذلك سواء فلذا أدى ، يجوز بطريق الدلالة ، كذا في الطريقة البرغرية ^(٢) .

قوله : وركنه ما جعل علما إلى آخره - أى ركن القياس ما جعل علما - أى الشيء الذى جعل علما على حكم النص .
ركن الشيء : جانبه الأقوى فى اللغة ^(٣) .

وفى عرف الفقهاء : ركن الشيء ما يقوم به ذلك الشيء ، ولما لم يكن

(١) ق ١٦٠ / ب من ح .

(٢) راجع : (أصول البزدوى بشرحه : كشف الأسرار للبخارى : ٣ / ٣٣٥ - ٣٣٦) نقلا عن الطريقة البرغرية .

(٣) يقال : فلان يأوى إلى ركن شديد - أى عز ومنعة - قال تعالى حكاية عن هود - عليه السلام - : ﴿ قال لو أن لى بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد ﴾ أى لو قويت على دفعكم بنفسى ، أو أويت إلى ناصر عزيز قوى أتمنع به عنكم .
انظر : (الصحاح : ٥ / ٢١٢٦ ، وتفسير أبى السعود : ٤ / ٢٢٩) .

مما اشتمل عليه النص .

للقياس قيام إلا بالمعنى الذى هو مناط الحكم ، كان هو ركننا فيه ، وإنما سماه علما ، لأن الموجب فى الحقيقة هو الله تعالى ، والعلل أمارات الأحكام فكان ذلك المعنى للعرف للحكم وهو معنى العلم ، ثم هو علم على الحكم فى الفرع عند أكثر مشائخنا ، لأن الحكم فى الفرع مضاف إليه ، لا الحكم فى الأصل عندهم .

وعند مشائخ سمرقند وجمهور الأصوليين : هو علم على الحكم فى الفرع والأصل ، لأن الحكم فيهما مضاف إليه عندهم^(١) .

قوله : مما اشتمل عليه النص - يعنى /^(٢) ينبغى أن يكون المعنى الذى جعل علما من الأوصاف التى اشتمل عليها النص ، إما بصيغته كاشتغال نص

(١) قلت : خلاصة القول فى ذلك أن الأصوليين اتفقوا على أن حكم الفرع يضاف إلى العلة ، ولكنهم اختلفوا فى إضافة حكم الأصل ، هل هو يضاف إلى النص أم إلى العلة .

فقال مشائخ العراق كالكرخى والجصاص والرازي : أن حكم الأصل يضاف إلى النص ، وإليه ذهب القاضى أبو زيد الديبوسى ، والشيخين (فخر الإسلام وشمس الأئمة) ومن معهم .

وقال مشائخ سمرقند كابى منصور الماتريدى ، والشافعية ، ومن معهم : أنه يضاف إلى العلة .

ينظر : (تفصيل ذلك فى كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، ٤ / ١٧١ - ١٧٣ ، والنار وحواشيه ص ٧٨٢ - ٧٨٤ ، ٧ - ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٣ / ٣٥٨ ، وميزان الأصول ص : ٦٣٦ - ٦٤٠ ، ورسالة (من مسالك العلة النص والإجماع والمناسبة ص : ١٨٧ فما بعدها) .

(٢) ق ١٧٨ / أ من ب .

وجعل الفرع نظيرا له فى حكمه بوجوده فيه .

الربا على الكيل والجنس ، أو بغير صيغته كاشتغال نص^(١) النهى عن بيع الأبق
على العجز من التسليم ، لأنه لما كان مستنبطا من النص لا بد (من)^(٢) أن
يكون ثابتا به صيغة أو ضرورة .

قوله : " وجعل الفرع نظيرا له فى حكمه " (من الجواز والفساد والحل
والحرمة بوجوده)^(٣) .

الضمير فى له وحكمه راجع إلى النص^(٤) ، وفى وجوده راجع إلى ما
والباء للسببية - أى جعل الفرع نظيرا للنص أى المنصوص عليه ، فى حكمه
بسبب وجود ذلك المعنى فى الفرع .

وقيل : هو احتراز عن العلة القاصرة .

وذكر بعض المحققين : أن ركن القياس الأصل ، والفرع وحكم الأصل ،
والوصف الجامع ، أما حكم الفرع فثمرة القياس لتوقفه عليه ، وهذا حسن ،

(١) وهو ما روى عن أحمد وابن ماجه عن أبى سعيد - رضى الله عنه - قال : " نهى
النبي - ﷺ - عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع ما فى ضرعها إلا
بكيل وعن شراء العبد وهو أبق ... الحديث " .
(ينظر نبيل الأوطار : ٥ / ١٦٨) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٤) هذا هو الظاهر ، ويجوز أن يرجع إلى الأصل المقدر ؛ لدلالة الكلام عليه ، ويكون
المعنى : وجعل الفرع نظيرا للأصل فى حكم الأصل . (حاشية الرهاوى على ابن
ملك ص ٧٨٥) .

هو جائز أن يكون وصفا لازما ، وعارضا ، واسما

لأن القياس يتوقف على المجموع ، إلا أن الشيخ اكتفى بذكر الجامع ، إذ بحصوله يحصل الثلاثة الباقية .

قوله : وهو جائز إلى آخره أى المعنى الجامع جاز أن يكون وصفا لازما للأصل مثل الثمنية التى جعلناها علة لوجوب الزكاة فى الحلّى وهى صفة لازمة للذهب والفضة ، فقلنا تجب الزكاة فيهما سواء كانت صاغت صياغة تحمل / (١) أو تحرم ، كما تجب فى غير المصوغ ، (لأنها إنما تجب فى غير المصوغ للثمنية بأصل الخلقة) (٢) وهذه الصفة لا تبطل بصيرورته حلّا .

ومثل الطعم جعله الشافعى - رحمه الله - علة للربا ، وهو وصف لازم بخلاف تعليلنا بالكيل ، فإنه غير لازم ؛ لأنه يختلف باختلاف عادات الناس فى الأماكن والأوقات .

قوله : وعارضا - أى جاز أن يكون المعنى وصفا عارضا كقوله - ﷺ - استحاضة - وهى فاطمة (٣) بنت حبيش : (توضئى وصلى وإن قطر الدم على الحصى فإنها دم عرق انفجر) (٤) والانفجار صفة عارضة لأن الدم موجود

(١) فى ١٦١ / ١ من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) وهى : فاطمة بنت أبى حبيش بن عبد المطلب بن أسد القرشية الأسدية راوية من راويات الحديث ، روت عن النبى - ﷺ - ثلاثة أحاديث ، وروى عنها عروة بن الزبير وغيره ، وهى التى استحاضت فشكت ذلك لرسول الله - ﷺ - فقال لها : « إنما ذلك عرق وليست بالحیضة » انظر : (الإصابة ٤ / ٣٦٩ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤ / ٣٧١ ، وأعلام النساء ٤ / ٣٩) .

(٤) أخرجه : (أحمد فى مسنده ٦ / ٤٢ ، ١٣٧ بهذا اللفظ .

وابن ماجة : ١ / ٢٠٤ بقريب منه .

وجليا ، وخفيا ، وحكما .

فى العروق بدون صفة الانفجار .

قوله : واسما - أى يجوز أن يكون المعنى اسما ، فإنه - ﷺ - علل بالدم بوصف الانفجار ، والدم اسم لا صفة ، فعلى لانتقاض الطهارة بالدم ، ليدل على اعتبار النجاسة ، وبالانفجار ، ليدل على الخروج ، لتعلق الانتقاض بهذين الوصفين .

قوله : وجليا وخفيا - أى يجوز أن يكون ذلك فى الوصف جليا مثل (الطواف) ^(١) جعل علة لسقوط النجاسة فى الهرة ^(٢) ، أو سواكن البيوت ، وخفيا مثل النجس والقذر فى الأشياء الستة .

أو المراد من الجلى المعنى القياسى ، ومن الخفى المعنى الاستحسانى .

قوله : وحكما - أى / ^(٣) يجوز أن يكون ذلك المعنى حكما من أحكام الشرع ، فإنه - ﷺ - علل قضاء الله بقضاء دين العباد فى حديث الخثعمية «أرايت لو كان على أهلك دين فقضيته أما كان يقبل منك ، قالت : نعم . قال : فدين الله أحق» ^(٤) والدين حكم شرعى ، لأنه عبارة

(١) فى ح (الطوف) وهو خطأ .

(٢) وذلك فى قوله - عليه الصلاة والسلام - : « الهرة ليست بنجسة فإنها من الطوافين عليكم - أو - الطوافات » .

(٣) فى ١٧٨ / ب من ب .

(٤) قد ورد هذا الحديث بروايات متعددة ، وألفاظ مختلفة ، وفى بعضها : (جاء امرأة من خثعم) وفى بعضها : (جاء رجل من خثعم) وفى بعضها (سأل رجل) إلى غير ذلك ، كما ورد فى بعضها لفظ (أبى شيخا) وفى بعضها : (أمى) =

وفردا ، وعددا ، ويجوز فى النص وغيره إذا كان ثابتا به .

عن وصف فى الذمة وذلك شرعى لا حسى وقال بعض الأصوليين : لا يجوز التعليل بالحكم الشرعى ؛ لأن الحكم الذى فرض علة إن كان متقدما على الحكم الذى جعل معلولا ، لزم تخلف حكم العلة عنها ، فلا يصلح علة ، وكذا إذا كان متأخرا ؛ لأن المتأخر لا يكون علة^(١) ، وكذا إن قارنه ؛ إذ ليس جعل - أحدهما علة للآخر أولى من العكس .

وقال الجمهور منهم : يجوز لما ذكرنا من حديث الخثعمية^(٢) .

قوله : وفردا وعددا - أى يجوز أن يكون المعنى فردا مثل تعليلنا الربا بالنسيئة بالجنس ، أو الكيل . ويجوز أن يكون عددا كتعليلنا حرمة التفاضل بالقدر والجنس ، وتعليله - ﷺ - فى المستحاضة حيث اعتبر الشيثين : اسم الدم وصفة الانفجار كما ذكرنا .

== عجوز) وأختار منها ما اتفق عليه الشيخان وهو : أن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : جاءت امرأة من خثعم عام حجة الوداع ، قالت : يا رسول الله إن فريضة الله على عباده فى الحج أدركت أبى شيخا كبيرا ، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة ، أفأحج عنه ؟ قال : « نعم » .

(البخارى : ٢ / ٢١٨ ، ومسلم : ٢ / ٩٧٣) . وقد أخرج الحديث بلفظ الكتاب أو قريبا منه : (النسائى : ٨ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والدارمى : ٢ / ٤١ ، وأحمد فى مسنده : ٦ / ٤٢٩) .

(١) أى للمقدم (هامش ب) .

(٢) ولأن العلة لو جعلت بمعنى الامارة المعرفة ، فلا امتناع فى أن يجعل الشارع حكما علما لحكم آخر بأن يقول : إذا حرمت كذا فاعلموا أنى حرمت كذا . وإن جعلت بمعنى الباعث ، فلا امتناع أيضا فى أن يكون ترتيب أحد الحكمين على الآخر مستلزما حصول مصلحة لا تحصل من أحدهما بانفراده فثبت أن التعليل بالحكم جائز . (ينظر : كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٤٨) .

قوله : ويجوز أن يكون فى النص وغيره - أى يجوز أن يكون المعنى فى النص المعلن به (كالطواف)^(١) والطعم ، فإنهما مذكوران فى الحديث ويجوز أن يكون ثابتا فى غير المنصوص عليه ولكنه من ضروراته^(٢) / نحو ما روى أنه - ﷺ - : « نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ورخص فى السلم »^(٣) . فالرخصة معلومة (بإعدام)^(٤) العاقد وفقره واحتياجه ، وذلك غير مذكور فى النص ؛ لأن الإعدام معنى فى العاقد لا فى السلم ، لكنه ثابت بضرورة النص ، لأن السلم يقتضى عاقدا ، والإعدام صفته ، فكان ثابتا باقتضاء النص ، فيكون كالثابت بعينه .

وهذا التعليل^(٥) يصح على مذهب الشافعى - رحمه الله - حتى يعديه من المؤجل إلى الحال^(٦) .

أما عندنا (لا يجوز)^(٧) لثبوته بخلاف القياس ، فلا يقاس عليه غيره ،

(١) فى ح (الطوف) وهو خطأ .

(٢) ق ١٦١ / ب من ح ، وكلمة (نحو) ساقطة من ح .

(٣) تقدم تخريجه فى (ص : ٧٥٩) .

(٤) فى ح (لإعدام) والمراد بالإعدام : الفقر الذى هو صفة العاقد والمعنى أن الرخصة فى السلم معلولة بفقر العاقد وإفلاسه . والله أعلم . .

(٥) هذه العبارة جواب عن السؤال يقال : إن التمثيل بالسلم هنا باطل ، لأن السلم لا يعلل عند الحنفية لكونه واردا على خلاف القياس عندهم ، فلا يقاس عليه غيره ، فأجاب عنه بقوله : وهذا التعليل . . . إلخ ، يعنى لا مناقشة فى المثال ، فيكون ممثلا به على مذهب الشافعى - رحمه الله - فإنه يعلله لتعديه حكمه من السلم المؤجل إلى السلم الحال ، وبه يحصل المقصود .

(٦) ينظر حاشية الرهاوى ، وحاشية ابن الحلبي المسمى : أنوار الحلك على شرح المنار لابن ملك ص ٧٨٩ - ٧٩٠) .

(٧) انظر : (المجموع للنووى : ١٣ / ١٠٧ ، ١٠٨) .

(٧) هكذا فى النسختين معا والأصوب (فلايجوز) .

ودلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته بظهور أثره .

وذكر في الميزان أنهم اختلفوا في اشتراط كون الوصف قائما بمحل الحكم: فعند مشايخ العراق هو شرط استدلالا بالعلل العقلية كالحركة علة صيرورة الذات متحركا ويستحيل أن تكون الحركة في محل علة لتحرك ذات (آخر)^(١) فكذا في الشرعية .

وعند مشائخنا ليس بشرط ، فإن البيع والنكاح ، والطلاق ونحوها علل لثبوت الأحكام في المحال ، وهذه العبارات قائمة في المتعاقدين ، وكذا كون الشخص /^(٢) محتاجا ، علة لجواز السلم ، والإجارة ، وهذا الوصف قائم بالعاقد ، ولأن علل الشرع أمارات ودلالات على الأحكام ، وقيام الدليل بالمدلول ليس بشرط كالعالم دليل (على)^(٣) وجود الصانع^(٤) .

قوله : ودلالة كون الوصف علة صلاحه إلى آخره . . .

اعلم أنه لا خلاف أن جميع أوصاف النص لا يجوز أن يكون علة ؛ لأن جميعها لا يوجد إلا في المنصوص عليه ، فيؤدي إلى سد باب القياس .
واتفقوا أيضا على عدم جواز التعليل بكل واحد من الأوصاف (لأنه لا تأثير لجميع الأوصاف في الحكم)^(٥) .

(١) في النسختين معا بلفظ (أخرى) والصواب ما أثبتناه . (ينظر ميزان الأصول ص ٥٨٦) .

(٢) ق ١٧٩ / أ من ب .

(٣) زيادة من ح .

(٤) راجع : (الميزان في المكان السابق) وقد نقلها بتصريف بسيط في اللفظ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

واتفقوا أيضا على أنه لا يجوز التعليل بأى وصف شاء بغير دليل لما فيه من رفع الابتلاء ودرجة المجتهدين .

ثم النص يصلح دليلا على العلة بلا خلاف سواء دل عليه بطريق التصريح كقوله تعالى : ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ أو بطريق التنبية والإشارة كقوله - ﷺ - : « من بدل دينه فاقتلوه » ، وكقول الراوى : (منها الرسول ﷺ - فسجد) . (زنا ماعز فرجم) (١) .

وكذا الإجماع يصلح دليلا عليها بالإجماع (٢) .

وعند عدم النص والإجماع اختلفوا فيما يصلح دليلا عليها :

فقال أهل الطرد : هو الاطراد وهو وجود الحكم عند وجود الوصف من غير

(١) قد ورد حديث رجم ماعز - رضى الله عنه - من طرق متعددة وبالألفاظ متقاربة وهو صحيح ثبت فى الصحيحين وغيرهما .

انظر بعض طرقه والأحكام المستنبطة منه فى :

(مسند أحمد ٥ / ٢١٧ ، وابن ماجه ٢ / ٨٥٤ ، ونيل الأوطار ٧ / ٢٦٠ ، ونصب الراية ٤ / ٧٤) .

(٢) وفيه نظر ؛ لأن المخالفين للقياس والنافين له كأهل الظاهر ومن معهم بعض الأمة وفيهم المجتهدون ، فكيف يصح دعوى الإجماع بدونهم .

اللهم إلا أن يقال : إن هؤلاء المخالفين ليسوا من علماء الشريعة ، ولا تعتد بخلافهم . قال بذلك القاضى أبو بكر الباقلانى ، وقد نقل عنه ذلك عبد الملك الجوينى فى البرهان ٢ / ٧٨٤ فقرة ٧٣٢ ص ٨١٩ فقرة ٧٧٦ .

أو يقال : أن المراد بالإجماع : اتفاق الأكثرين لا الجميع ، والمخالفون للقياس عدد ضئيل لا يضر خلافهم اتفاق المجتهدين وإجماعهم شيئا والله أعلم .

فى جنس الحكم المعلل به . ونعنى بصلاح الوصف ملائمة .
وهو أن يكون على موافقة العلل المنقولة عن رسول الله - ﷺ - وعن
السلف .

أن يعقل فيه تأثير ^(١) لأن ظواهر الدلائل التى جعلت القياس حجة تقتضى
جواز التعليل بكل وصف ، إلا أنه إذا لم يكن مطردا ، دل / ^(٢) على عدم
اعتبار الشرع إياه ؛ لأن تخلف الحكم عن العلة أمانة النقض ، وذلك غير
جائز على صاحب الشرع ، ولأن العلل أمارات ، والموجب فى الحقيقة هو الله
تعالى ، فلم يشترط أن يكون معقولة المعنى ، بل يشترط أن يتميز عن سائر
الأوصاف بدليل قطعى أو ظنى والاطراد يصلح لذلك ؛ لأن الدوران ^(٣) مهما
حصل ، حصل العلم أو الظن ^(٤) عادة ، أن المدار .

وقال جمهور الفقهاء من السلف والخلف : لا يصير الوصف حجة بمجرد
الاطراد ، لأن الاطراد كما يوجد بين الحكم والعلة ، يوجد بين الشرط والحكم
فلم يكن بد من معنى يعقل ، وهو أن يكون الوصف صالحا للحكم ، ثم
يكون معدلا .

(١) وسبب اختلاف أهل الطرد حول تفسيره - إن شاء الله تعالى .

(٢) فى ١٦٢ / ١ من ح .

(٣) وهو : أن يحدث الحكم بحدوث وصف و يتعدم بعدمه كحدوث حرمة العزير عند
حدوث وصف الإسكار ، وزوالها عند زواله ، كما إذا صار خلا - ويسمى الطرد
والعكس ، كما يسمى الوصف مدارا والحكم دائرا .

ينظر : (منهاج الوصول إلى علم الأصول بشرحيه) للأسنوى والبغدخى (٣ / ٦٥) .

(٤) فى ب (والظن) وهو خطأ .

والمراد بصلاحه : ملائحته أى موافقته ومناسبته للحكم غير ناب عنه كإضافة
الفرقة فى إسلام أحد الزوجين إلى إيساء الآخر ، لأنه يناسبه لا إلى الإسلام ،
لأنه ناب عنه ، إذ الإسلام عرف عاصما للحقوق لا قاطعا لها ، وهو المراد
من قول الشيخ : وهو أن يكون على موافقة العلل المتقولة / (١) عن رسول الله
ﷺ - وعن السلف .

فإنهم كانوا يعملون بأوصاف مناسبة للأحكام غير مباينة .

واختلفوا فى تفسير العدالة :

فعدنا عدالته بالتأثير وهو أن يكون لجنس (٢) ذلك الوصف تأثير فى جنس
ذلك الحكم فى موضع آخر نصا أو إجماعا .

وقال بعض أصحاب الشافعى : عدالته بكونه مخيلا - أى موقعا فى القلب
خيال القبول - ثم يعرض بعد ذلك على الأصول بطريق الاحتياط لا
الوجوب ، ليتحقق سلامته عن المعارضة والمناقضة (٣) ؛ لأن الأثر عما يعلم بطريق

(١) ق ١٧٩ / ب من ب .

(٢) وهو فى اصطلاح الأصوليين عبارة عن : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالأغراض
دون الحقائق كالإنسان . فإن تحته رجل وامرأة ، والعرض من خلقة الرجل كونه :
نبيا ، وإماما (ملكا أو رئيسا) ، وشاهدا فى الحدود والقصاص ، ومقيما للجمعة
والأعياد وغير ذلك ، والعرض من المرأة كونها : مستفرشة آتية بالولد ، مدبرة لحوائج
البيت وغيرها .

وأما فى اصطلاح المنطقيين فهو : كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب
ما هو .

كالحيوان ، فإن تحته إنسان وفرس وأسد ولا شك أن حقيقة كل واحد تخالف حقيقة
الآخر .

ينظر : (إيساغوجى ص ١٤ - ١٦ ، ونور الأنوار ص ١٤ - ١٥) .

(٣) والفرق بين المعارضة والمناقضة هو : أن المعارضة إيراد وصف آخر يوجب خلاف ==

الحس ، ولا يوجب العقل أيضا ؛ لأن ثبوت الوصف علة بالشرع لا بالعقل ، إذ العقل لا يهتدى إليه فيجب الرجوع إلى شهادة القلب ، فإذا تخايل في القلب أثر القبول ، كان ذلك حجة للعمل ، كما إذا اشتبهت القبلة ، ولم يبق عليها دليل ، وجب الرجوع إلى شهادة القلب ، ثم يعرض على الأصول للاحتياط كالشاهد يعرض على المزكين ، إلا أن هناك عرض حتما لا احتياطاً^(١) لأنه يتوهم أن يعرض ثم بعد أصل الأهلية ما يبطل الشهادة من فسق أو غيره .

فأما الوصف ، لا يحتمل مثله ، فتثبت الصلاحية عندهم بالملاءمة على ما بينا ، والعدالة بالإحالة .

وقال بعضهم : عدالته بالعرض ، حتى إذا كان مطردا ، سالما عن النقوض والمعارضات ، كان معدلا ، كما أن عدالة الشاهد بالعرض على المزكين فإذا عرضت ، فلم يجرحه المزكى ، يجب العمل به ، وأدنى ذلك أصلان ولا نهاية للأعلى .

== ما أوجه ذلك الوصف له بوصف من غير تعرض لنفس الوصف .

وأما المناقضة فهي : إبطال الوصف نفسه بنص أو إجماع أو أثر يرد على خلافه أو صورة تخلف الحكم فيها عن الوصف .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٥٤) .

(١) أى إذا كان الشاهد معلوم العدالة عند القاضى ، فالعرض على المزكين بعد ذلك نوع احتياط ، لجوار أن يظهر له بالعرض ما لم يكن معلوما له - وإن كان العمل بشهادته جائز له قبل العرض - .

وأما إذا كان الشاهد مستور الحال ، فإنه يجب العرض على المزكين لتعرف حاله وإن كان الأصل هو العدالة ، لأنه يتوهم إلخ .

ينظر : (كشف الأسرار للبخارى ٣ / ٣٥٥) .

ثم معنى العرض على الأصول أن يقابل بقوانين ^(١) الشرع ، فإن طابقتها وسلم عن المبطلات والعوارض ، فقد شهدت الأصول بصحته ، وصارت حجة ، وقال صاحب القواطع ^(٢) : مثال شهادة الأصول قولنا : لا تجب الزكاة فى إناث الخيل ؛ لأنها لا تجب ذكورها ، فالأصول شاهدة لهذه العلة ؛ لأنها مبنية على التسوية بين الذكر والأنثى فى الوجوب وعدمه .

ونحن نقول : إنا نحتاج إلى إثبات صحة عليّة لا تحس ولا تعاین ، وهو الوصف ، وما لا تحس فإنما يعلم بأثره الذى ظهر فى موضع من المواضع ، ألا يرى أنا تعرفنا صدق الشاهد (باحترازه عن محذور) ^(٣) دينه .

ونستدل به على منعه من الكذب أيضا ؛ لأنه محذور دينه .

وكذلك نعرف الصانع جل جلاله / ^(٤) بآثار صنعه ، كما أشار إليه فى آيات كثيرة ^(٥) .

(١) ق ١٦٢ / ب من ح .

(٢) وهذا نصه كلامه : (وأما شهادة الأصول فمثل قولنا : لا تجب الزكاة فى إناث الخيل ؛ لأنه لا تجب فى ذكورها ، فالأصول شاهدة لهذا ؛ لأنها مبنية على التسوية بين الذكور والإناث فى وجوب الزكاة وسقوطها ، وهذا طريق يقضى إلى غلبة الظن ، لأن الإنسان إذا علم أن فلانا إذا أعطى بناته شيئا ، يعطى بنيه مثلها ، فإذا سمع أنه أعطى البنات غلب على ظنه إعطاء البنين مثلها ، فثبت أن شهادة الأصول دليل صحة العلة من هذا الوجه) ومفاد العبارتين واحد إلا أن الشارح (الكاكي) - رحمه الله - اختصر فى النقل .

(قواطع الأدلة ١ / ق ٥٧ ميكرو فيلم رقم ٢٢١٧) .

(٣) عبارة ح (باحتراز محذور دينه) .

(٤) ق ١٨٠ / أ من ب .

(٥) منها قوله تعالى : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ ومن آياته خلق السموات والأرض ==

وأما الإخالة : فهي مجرد الظن ، والظن لا يغنى من الحق شيئا ^(١) .

لا يقال : الظن معتبر فى الشرع كخبر الواحد ، والقياس .

لأننا نقول : المعتبر هو الظن الذى قام الدليل على اعتباره فى وجوب العمل لا مطلق الظن ، ولم يقم ههنا دليل على اعتباره شرعا ، وغايته أن يجعل بمنزلة الإلهام ، وهو لا يصلح للإلزام على الغير .

ولأنه باطن لا يطلع عليه غيره ، فلا يكون حجة على الغير كالتحرى ، لأن مبنى أدلة الشرع على الظهور حتى يقف عليه كل أحد ، وهذا مما لا يقف عليه غير صاحبه .

ولأنه دعوى لا ينفك عن المعارضة ؛ لأن للمخصم أن يقول : خائل فى قلبى أنه فاسد ، وخايل أن (علتى) ^(٢) صحيحة ، وهذه معارضة لازمة لا تندفع بوجه ، وإذا لم ينفك عن المعارضة لم يكن حجة ، إذا المعارضة لا تجوز فى الحجج الشرعية ، لكونها أمانة الجهل .

وكذا العرض على الأصول لا يصلح دليلا ، لأنه عبارة عن عموم شهادة هذا الوصف فى الأصول ، فيحصل به كثرة النظائر وبكثرة النظائر لا يحدث قوة فى الوصف ، كالشاهد إذا انضم أمثاله ، لا يظهر به عدالته .

وقولهم : فائدة العرض معرفة عدم ما ينقض الوصف أو يعارضه غير مسلم

== واختلاف الستكم والوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين ﴿

وقول تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ويتزل من السماء ماء فيحى به الأرض بعد موتها إن فى ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وفى الأرض آيات للموقنين وفى أنفسكم أفلا تعقلون ﴾ .

(١) اقتباس من قوله تعالى : ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغنى من الحق شيئا ﴾ .

(٢) ساقطة من ب .

كتعليلنا بالصغر فى ولاية المناكح لما يتصل به من العجز ، فإنه مؤثر .

لأنها إنما تحصل إذا كانت الأصول محصورة وليست كذلك .

أما فرقهم بين الشاهد والوصف بأنه يتوهم بأن يعترض بعد أصل الأهلية ما يبطل الشهادة بالفسق بخلاف الوصف ، باطل ؛ لأن الوصف بعد كونه ملائماً ، بقى الاحتمال فى أصله أن الشرع جعله علة أم لا ، لأنه لم تصر علة بذاته ، بل بجعل الشرع كالاكل ناسيا / ^(١) مع صلاحه علة للإفطار ولم يجعل علة له .

قوله : كتعليلنا بالصغر إلى آخره ...

هذا نظير التعليل بوصف ملائم مؤثر .

اعلم أن ولاية النكاح فى النساء بدون رضا المولى عليها ومشورتها مرتبة على الصغر عندنا .

وعند الشافعى رحمه الله - على البكارة .

فعنده : للأب أن يزوج البكر البالغة كرها ، لوجود البكارة كالبكر الصغيرة .

وعندنا : ليس له ذلك ، لفوات وصف الصغر .

وعنده : ليس له أن يزوج بنته الثيب الصغيرة بدون (رضاها) ^(٢) ؛ لفوات البكارة كالثيب الكبيرة .

وعندنا : له ذلك ، لوجود وصف الصغر ^(٣) .

(١) ق ١٦٣ / ١ من ح .

(٢) فى ب (رضا) .

(٣) قلت : لا خلاف بين الفقهاء فى إثبات الولاية للأب على ابنته البكر الصغيرة ==

فالتعليل بوصف الصغر ملائم ؛ لأن الصغر مؤثر فى إثبات ولاية المناكح
لأن ولاية الإنكاح لم تشرع إلا على وجه النظر للمولى (عليها)^(١) باعتبار
(عجزها)^(٢) عن مباشرة النكاح (بنفسها)^(٣) مع حاجتها إلى (مقصودها)^(٤)
فكان /^(٥) التعليل لإثبات الولاية بالصغر تعليلًا بوصف ملائم ومؤثر أيضا ،
لأنه ظهر (أثر الصغر)^(٦) فى ولاية المال بالإجماع .

== كما لا خلاف بينهم فى عدم الولاية له على ابنته الثيب الكبيرة .
ولكنهم اختلفوا فى ولايته على البكر البالغة ، والثيب الصغيرة :
فذهب أبو حنيفة والأوزاعى والثورى وأحمد - فى رواية - ومن معهم : إلى أنه ليس
للأب إجبار البكر البالغة على النكاح بغير رضاها .
وذهب الشافعى ومالك وأحمد فى رواية ومن معهم :
إلى أنه له إجبارها على النكاح وتزويجها بغير رضاها كالبكر الصغيرة .
وأما بالنسبة إلى الثيب الصغيرة :
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد فى رواية : إن للأب ولاية التزويج عليها .
وقال الشافعى وأحمد فى رواية : ليس له ذلك عليها .
راجع : (الهداية ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، وشرح فتح القدير ٣ / ٢٦٠ فما بعدها ،
والمجموع ١٦ / ١٦٥ فما بعدها ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٤٨٧ فما بعدها والكافى
فى فقه أهل المدينة المالكية ٢ / ٥٢٢ - ٥٢٣) .

- (١) فى ب (عليه) وهو خطأ .
- (٢) فى ب (عجزه) وهو خطأ .
- (٣) فى ب (بنفسه) وهو خطأ .
- (٤) فى ب (مقصوده) وهو خطأ .
- (٥) ق ١٨٠ / ب من ب .
- (٦) عبارة ب (أثر الصغر فى أثر الصغر) بزيادة (فى أثر الصغر) .

تأثير الطواف لما يتصل به من الضرورة .

(ولم)^(١) يكن للبكارة والثيابة أثر فى ذلك .

وهذا معنى قول الشيخ : كتعليلنا بالصغر إلى آخره ...

والمناكح جمع منكح - اسم الزمان أو المكان من النكاح ، أو لأنه تثبت وقت النكاح ، أو فى مكان النكاح ، أو جمع منكح بمعنى المصدر من الإنكاح ، ومعنى المصدر على وزن المفعول قياس فى المزيد .

وعن الميدانى^(٢) أن المناكح جمع منكوحة والقياس للمناكح ، فحذفت الياء تخفيفا - أى الصغر مؤثر فى ولاية إنكاح المنكوحات^(٣) .

قوله : تأثير الطواف ...

أى مثل تأثير الطواف فى الحكم المعلن به ، وهو سقوط نجاسة سؤر الهرة بعله الطواف فى قوله - ﷺ - : « الهرة ليست بنجسة » الحديث^(٤) فإن

(١) فى النسختين معا (وأما لم) والصواب ما أثبتناه .

(٢) هو : سعيد بن أحمد بن محمد ، الميدانى ، النيسابورى ، يكنى أبا سعيد - أديب ، نحوى ، لغوى - من تصانيفه : نحو الفقهاء ، والأسمى فى الأسماء ، توفى سنة ٥٣٩ هـ) .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٩٠ ، ٢ / ١٩٣٥ ، ومجمع المؤلفين ٤ / ٢١٩) .

(٣) وقيل : المناكح جمع منكح بفتح الميم والكاف مصدر بمعنى النكاح والمصدر من الثلاثى على مفعل بفتح الميم والعين قياس مطرد .
ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٧٩٢) .

(٤) أخرجه : (أبو داود ١ / ٦٠ ، والترمذى ١ / ١٥٤ ، والنسائى ١ / ٥٥ ، وابن ماجه ١ / ١٣١) .

دون الاطراد ، لأن الوجود قد يكون اتفاقيا .

(الطواف)^(١) موجب للضرورة وهى تعذر الاحتراز وصون الأواني عنها ، والضرورة مؤثرة فى التخفيف ، وسقوط الحظر بالنص مثل قوله تعالى : ﴿ إلا ما اضطررتم إليه ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فمن اضطر فى مخمصة ﴾ ، ﴿ فمن اضطر غير باغ ... ﴾ الآية فثبت أن هذا التعليل موافق لتعليل صاحب الشرع .

قوله : دون الاطراد ...

هذا رد لمذهب أهل الطرد ، وقد بينا فساد هذا المذهب^(٢) .

قوله : لأن الوجود قد يكون اتفاقا ...

أى وجود الحكم عند وجود الوصف قد يقع بطريق الاتفاق^(٣) ، والعدم عند العدم قد يقع باعتبار أنه (شرط)^(٤) فإن المعلق بالشرط معدوم قبل وجوده^(٥) فلا يصلح الوجود عند الوجود ، والعدم عند العدم دليلا على صحة العلة .

== وقال الترمذى : هذا حديث صحيح) .

ولفظه : (إنها ليست بنجس ، إنها من الطوائف عليكم والطوائف) .

(١) فى ح (الطواف) وهو خطأ .

(٢) راجع : (ص ١٠٠٦) .

(٣) وذلك مثل وجود ناطقة الإنسان عند وجود ناطقة الحمار .

(٤) فى ب (شرطا) وهو خطأ .

(٥) ق ١٦٣ / ب من ح .

ومن جنسه التعليل بالنفى لأن استقصاء العدم لا يمنع الوجود من وجه آخر.

واعلم أن أهل الطرد اتفقوا على أن الطرد دليل الصحة ، لكنهم اختلفوا في تفسيره :

فقال بعضهم : هو وجود الحكم عند وجود الوصف في جميع الصور .

وقال بعضهم : هو الوجود عند الوجود والعدم عند العدم .

وقال بعضهم : لا يصير حجة إلا بدوران الحكم معه وجودا وعدما .

والنص قائم في الحالين ، فلا حكم له أى حال وجود الوصف وعدمه ، كقوله - ﷺ - : « لا يقضى القاضى وهو غضبان »^(١) معلول بشغل القلب ، لأنه يحل له القضاء وهو غضبان عند فراغ القلب ولا يحل له عند شغله بغير الغضب^(٢) .

وهذا لا يكاد يوجد إلا نادرا /^(٣) فكيف يجعل أصلا ، وقد ذكرنا وجه قولهم مع فساده .

قوله : ومن جنسه التعليل بالنفى ...

(١) سبق تخريجه فى ص ٦٩٣ .

(٢) كالجوع أو العطش أو نحرهما أى إذا وجد شغل القلب بالجوع أو العطش أو نحرهما ولم يوجد الغضب ، لا يحل له القضاء ، مع أن النص لا يقتضى ذلك ، لعدم الغضب المنصوص عليه ، وإذا وجد الغضب ولم يوجد الشغل ، يحل له القضاء مع أن ظاهر النص يقتضى حرمة لوجود الغضب المنصوص عليه ، فتعلق الحكم بالشغل وجودا أو عدما ، وانقطاعه عن الغضب المنصوص عليه حتى لا يؤثر فى وجوده ولا عدمه فى عدمه ، دليل على كون الشغل علة .

ينظر : (كشف الأسرار ٣ / ٣٦٥) .

(٣) ق ١٨١ / ١ من ب .

كقول الشافعى - رحمه الله - فى النكاح بشهادة النساء مع الرجال : إنه ليس بمال ، إلا أن يكون السبب معيناً كقول محمد - رحمه الله - فى ولد المفصوب : إنه لم يضمن ، لأنه لم يغصب .

أى : ومن جنس الاطراد التعليل بالنفى وكذا وكذا ، من حيث إن كل واحد منهما احتجاج بما لا يصلح دليلاً ، لأن عدم الوصف لا ينافى وجود وصف آخر يثبت الحكم به ؛ لجواز أن يثبت الحكم بعلة شتى ^(١) .

وهذا معنى قول الشيخ : لأن استقصاء العدم لا يمنع الوجود بوجه آخر .

أى عدم العلة لا يمنع وجود علة أخرى - ولأن العدم ليس بشئ ، وما ليس بشئ لا يصلح علة للأحكام .

ولأن العدم لا يكون أعلى حالا من الوجود ، ووجود وصف لا يمنع وجود وصف آخر يثبت الحكم به ، فكيف يمنع العدم .

كقول الشافعى - رحمه الله - أى : التعليل بالنفى مثل قول الشافعى - رحمه الله - فى النكاح بشهادة النساء مع الرجال أنه ليس بمال ، فأشبه الحدود ، فلا ينعقد بشهادة النساء كالحدود ^(٢) .

(١) وذلك مثل النوم والإغماء وخروج النجاسة من السيلين لانتقاض الطهارة والبيع والهبة والصدقة والميراث للملك ، والردة والبغى والزنا بعد الإحصان لإباحة القتل .

(٢) قلت : وكونه ليس بمال ، لا يمنع قيام وصف آخر له أثر فى إثباته بشهادة النساء مع الرجال وهو : أن النكاح من جنس مالا يسقط بالشبهات ؛ لأنه لا يبطل برجوع الشهود بعد القضاء ، ولو كان مما يسقط بالشبهة ، لبطل كما فى الحدود . ولأنه يثبت بالهزل لقوله - ﷺ - : « ثلاثة جدهن جد وهزلهن جد الطلاق والنكاح والعتاق » فيكون النكاح أسهل ثبوتاً من المال فيما ثبت النكاح بما لم يثبت به المال ، =

والاحتجاج باستصحاب الحال .

لأن المثبت ليس بميق ، وذلك فى كل حكم عرف وجوبه بدليله ثم وقع
الشك فى زواله .

وفى الأخ إذا ملك أخاه لا يعتق عليه ، لأنه ليس بينهما بعضية ، فأشبه
ابن العم ، فلا يعتق كابن العم .

قوله : إلا أن يكون سببا معينا استثناء من قوله : ومن جنسه التعليل بالنفى
من حيث المعنى - أى التعليل بالنفى لا يصلح حجة إلا أن يكون السبب معينا
فحيث لا يصلح .

وهو فى الحقيقة جواب عما يقال : إنكم قد عللتم بالنفى فى مواضع مثل
قول محمد - رحمه الله - فى ولد المغصوب : إنه ليس بمضمون ، لأنه لم
يغصب ، وهذا ، لأن لضمان الغصب سببا واحدا ، وهو الغصب ، فصح
الاستدلال بعدم الغصب على عدم الضمان .

قوله : والاحتجاج باستصحاب الحال ...

أى ومن جنس الاطراد الاحتجاج باستصحاب الحال .

الاستصحاب فى اللغة : طلب الصحة ، يقال : استصحبته الكتاب / (١)
وغيره وكل شئ لازم غيره قد استصحبه (٢) ويسمى هذا النوع استصحابا ، لأن
المستدل يجعل الحكم الثابت فى الماضى مصاحبا للحال ، أو يجعل الحال
مصاحبا له .

== فلان يثبت بما يثبت به المال أولى ينظر (حاشية ابن ملك على المنار ص ٧٩٥) .

(١) ق ١٦٤ / أ من ح .

(٢) انظر : الصحاح للجوهري ١ / ١٦٢ . وفيه (وكل شئ لازم شيئا فقد استصحبه) .

فكان استصحاب المستدل حال البقاء على ذلك موجبا عند الشافعى - رحمه الله - وعندنا لا يكون حجة موجبة ولكنها حجة دافعة .

وفى الشريعة هو الحكم بشبوت أمر فى الزمان الثانى بناء على أنه كان ثابتا فى الزمان الأول .

وقيل : هو الحكم ببقاء حكم ثابت بدليل غير (متعرض)^(١) لبقائه ولا لزواله محتمل للزوال بدليل ، لكنه التمس عليك حالة .

ثم اعلم أن استصحاب حكم عقلى^(٢) ، أو استصحاب حكم شرعى ، ثبت تأييده أو توقيته نصا ، أو ثبت مطلقا^(٣) ، وبقي بعد وفاة النبى - ﷺ - واجب العمل ، لقيام دليل البقاء وعدم الدليل (الزيل)^(٤) قطعا .

لا خلاف فى عدم جواز العمل بالاستصحاب^(٥) إذا كان قبل التأمل والاجتهاد /^(٦) .

ولما الخلاف فى استصحاب حكم الحال ، لعدم دليل مغير بطريق النظر ، والاجتهاد بقدر الوسع ، مع احتمال قيام الدليل .

فقال جماعة من أصحاب^(٧) الشافعى ، والشيخ أبو منصور ومن تابعه من

(١) فى ب (معترض) وهو خطأ .

(٢) وهو : كل حكم عرف وجوبه وامتناعه وحسنه وقبحه بمجرد العقل .

(كشف الأسرار ٣ / ٣٧٧ ، وميزان الأصول ص ٦٥٨) .

(٣) عبارة ب بعد قوله : (مطلقا هكذا : وبقي ما ثبت مطلقا) وهى رائدة .

(٤) فى ب (المزيّد) وهو التحريف .

(٥) أى استصحاب حكم ثبت بدليل مطلق غير معترض للزوال والبقاء إذا كان . . إلخ ، (المرجعين السابقين) .

(٦) ق ١٨١ / ب من ب .

(٧) كالمرزى والصيغى وابن سريج .

مشائخ سمرقند ، أنه حجة ملزمة متبعة في الشرعيات .

وقال كثير من أصحابنا ، وبعض أصحاب الشافعى ، وجماعة من المتكلمين : إنه ليس بحجة أصلا ، لا لإثبات أمر لم يكن ، ولا لإبقاء ما كان على ما كان .

وقال القاضى أبو زيد والشيخان^(١) وصدر الإسلام ومن تابعهم : إنه لا يصلح حجة لإثبات حكم مبتدأ ، ولا للإلزام على الخصم ، ولكنه يصلح لإبلاء^(٢) العذر وللدفع ، فيجب العمل به فى حق نفسه ، ولا يصح الاحتجاج به على غيره^(٣) .

احتج من جعله حجة على الإطلاق بالنص وهو قوله - ﷺ - : « إن الشيطان يأتى أحدكم فيقول : أحدثت أحدثت ، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا »^(٤) حكم باستدامة الرضوء عند الاشتباه وهو عين الاستصحاب .

== ينظر : (كشف الأسرار ٤ / ٣٧٧ - ٣٧٨ ، وحاشية الرهاوى ص ٧٩٦ ، والأحكام للآمدي ٤ / ١٧٢ ، وميزان الأصول ص ٦٥٩) .

(١) إذا ذكر الشيخان فى أصول الفقه ، فالمراد بهما فى اصطلاح الحنفية : شمس الأئمة السرخسى وفخر الإسلام البزدوى .

(٢) أى لإظهار (هامش ب و ح) .

(٣) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، وأصول البزدوى فى كشف الأسرار ٣ / ٣٧٨ ، وتقويم الأدلة ٣ / ٨٠١ ، وميزان الأصول ص ٦٦٠ - ٦٦١) .

(٤) أخرجه : (البخارى ١ / ٤٣ ، ومسلم ١ / ٢٧٦ ، وأبو داود ١ / ١٢٢ - ١٢٣ ، والترمذى ١ / ٢٠٩ وغيرهم) .

ولفظ الشيخين هو : إنه شكا إلى رسول الله ﷺ الرجل الذى يخيل إليه أنه يجد شيئا فى الصلاة ، فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » .

وفى رواية لمسلم : « إذا وجد أحدكم فى بطنه شيئا فأشكلك عليه ، أخرج منه شىء أم لا ؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » .

وبالمعقول - وهو أن الحكم متى ثبت بدليل ولم يثبت له معارض قطعاً ،
يبقى بذلك الدليل أيضاً ؛ لأنه متى طلب المجتهد المزيل ولم يظفر به ،
فالظاهر عدمه ، وهذا نوع اجتهاد ، ولا يترك باجتهاد آخر مثله بلا ترجيح ،
ويكون حجة على الخصم .

واحتج من لم يجعله حجة أصلاً - بأن المستصحب ليس له دليل عقلى ولا
شرعى على ثبوت الحكم فى موضع الخلاف ، فإن العقل لا يدل على بقاء
الحكم بعد ثبوته ، وكذا دليل الشرع لا يدل على بقاءه بعد / (١) ثبوته إذ البقاء
لا يضاف إلى الموجب بل حكمه الثبوت لا غير .

ولنا أن الدليل المثبت لحكم فى الشرع ، لا يوجب بقاءه كالإيجاد لا يوجب
البقاء حتى صح الإفناء بعد الإيجاد ، ولو كان موجبا للبقاء ، لما تصور الإفناء
بعد الإيجاد ، لاستحالة الفناء مع المبقى ، فعلم أن البقاء ثابت بناء على عدم
العلم بالدليل المزيل ، فلا يصلح حجة على الغير ، لكنه لما بذل جهده فى
طلب المزيل / (٢) ولم يظفر به ، جاز له العمل به ، إذ ليس فى وسعه وراء
ذلك ، كما جاز له العمل بالتحرى عند الاشتباه ، ولا يجوز العمل به لغيره .

وأما الجواب عما استدلل الخصم من المسائل وهى : مسألة النكاح ،
والوضوء ، والحدث ، (فليس مما) (٣) نحن بصدد ، بل هى من قبيل ما ثبت
بقاؤه بالدليل كدلائل الشرع بعد وفاة النبى - ﷺ - لأن حكم النكاح حل
مؤبد ، وحكم الوضوء طهارة مؤبدة بدليل أنه لا يصح توقيت هذه الأحكام
صريحاً ، فإنه لو قال : تزوجت على أن يثبت الحل إلى مدة كذا أو توضأت

(١) ق ١٦٤ / ب من ح .

(٢) ق ١٨٢ / أ من ب .

(٣) فى ح (فليس ما) .

حتى قلنا فى الشقص إذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فأنكر المشتري ملك الطالب فيما فى يده أن القول قوله ، ولا تجب الشفعة إلا بيته وقال الشافعى - رحمه الله - : تجب بغير بيته .

على أن تثبت الطهارة إلى وقت كذا ، لا يصح ، بل يفسد العقد والشرط ، ولو لم تكن هذه الأحكام مؤبدة ، لجاز توقيتها ، إلا أن هذه الأحكام مع كونها مؤبدة يحتمل السقوط بالمعارض على سبيل المناقضة كالفسخ للبيع ، والطلاق للنكاح ، والحدث للطهارة ، فقبل وجود المعارض ، كان لها حكم التأيد ، فكان بقاؤها بالدليل ، لا بالاستصحاب ، فيصلح حجة على الغير ، وهذا هو الجواب عن الحديث .

ثم بين الشيخ مسألة ، تُخَرَّجُ على القولين فقال : حتى قلنا فى الشقص من الدار إذا بيع ، فطلب الشريك الشفعة^(١) ، فأنكر الشفيع^(٢) المشتري أن يكون ما فى يد الشفيع من الدار ملك الشفيع ، كان القول للمشتري . حتى أن الشفيع لم يقر بيته على أن ما فى يده ملكه ، لا يستحق الشفعة عندنا^(٣) لأنه يتمسك

(١) الشفعة لغة : الزيادة ، لأن الشفيع يضم ما يشفع فيه إلى نصيبه ، فكأنه كان وترا فصار شفعاً ، والشفيع : فعيل بمعنى فاعل .

وشرعاً : استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه المتقل عنه من يد من انتقلت إليه . وعرفها صاحب مجمع الأنهر بقوله : " تملك العقار على مشتريه بما قام عليه جبراً " .

وقيل : هى ضم بقعة مشتراه إلى عقار الشفيع بسبب الشركة أو الجوار .

وهذا أحسن . والتعريف الأول عند الجمهور ، والثانى عند الحنفية ، لأن الشفعة حق للشريك فقط دون الجار عند الجمهور ، وأما عند الحنفية فإنها تثبت للشريك والجار . انظر : (تكملة المجموع ١٤ / ٣٠٢ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٤٧٢) .

(٢) وقال : ليس لك فيه ملك وإنما هو فى يدك بإعارة .

(حاشية الرهاوى ص ٧٩٧) .

(٣) انظر : (الهداية ٢ / ٣٩٢ ، وتبيين الحقائق ٥ / ٢٤٤ فما بعدها) .

والاحتجاج بتعارض الأشياء كقول زفر - رحمه الله - فى المرافق : إن من الغايات ما يدخل فى المغيا ، ومنها ما لا يدخل ، فلا تدخل بالشك .

بالأصل ، فإن اليد دليل الملك فى الظاهر وهو لا يصلح حجة للإلزام .
وعند الشافعى^(١) - رحمه الله - يستحق الشفعة من غير أن يقيم بينة أنه ملكه وأن يده يد ملك ؛ لأن التمسك بالأصل حجة للدفع والإلزام جميعا عنده وإنما وضع المسألة فى الشقص احترازا عن موضع الخلاف ، فإن الشفعة بالحوار ليست ثابتة عنده^(٢) والشقص الجزء والنصيب .

قوله : لأن المثبت ليس بمبني ...

أى الدليل المثبت للحكم لا يكون دليلا على بقاءه كما ذكرنا ، وهذا دليل على / ^(٣) أن الاحتجاج بالاستصحاب من جنس ما لا يصلح دليلا .

قوله : وذلك فى كل حكم ...

أى الاستصحاب أو الاحتجاج به إنما يتحقق فى حكم عرف ثبوته بدليل ثم وقع الشك فى زواله ، كان استصحاب حال البقاء على ذلك أى جعل حال البقاء مصاحبا للثبوت موجبا أى ملزما يصح الاحتجاج به على الخصم / ^(٤) عنده ، ولا يكون حجة ملزمة عندنا لكنه حجة دافعة فى كل حكم .

قوله : والاحتجاج بتعارض الأشياء .. هذا عطف على قوله : والاحتجاج

(١) راجع : (التكملة الثانية للمجموع ١٤ / ٣٣٨) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد .

انظر : (التكملة الثانية للمجموع ١٤ / ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، والمغنى لابن قدامة ٥ /

٣٠٨ ، والكامل فى فقه أهل المدينة المالكي ٢ / ٨٥٦) .

(٣) ق ١٦٥ / ١ من ح .

(٤) ق ١٨٢ / ب من ب .

باستصحاب الحال يعنى كلا الاحتجاجين من جنس الاطراد .

الاحتجاج بتعارض الأشباه هو : إبقاء الحكم الاصلى فى المتنازع فيه بناء على تعارض الاصلين اللذين يمكن إلحاقه بكل واحد منهما .

وهو فاسد أيضا ؛ لأنه فى الحقيقة احتجاج بلا دليل ، وذلك مثل قول زفر^(١) - رحمه الله - فى غسل المرافق : إنه ليس بفرض فى الوضوء ، لأن من الغايات ما يدخل فى المغيا كما فى قوله - ﷺ - : « ليس فيما زاد على الخمس شيء إلى التسع »^(٢) فإن التسع معفو .

ومنها ما لا يدخل كما فى قوله تعالى : ﴿ ثم أتموا الصيام إلى الليل ﴾^(٣) ثم هذه الغاية وهى قوله : ﴿ إلى المرافق ﴾^(٤) شبه بكل واحد من القسمين لدخول حرف الغاية عليها ، فلشبهها بالقسم الأول يدخل ، ولشبهها بالقسم الثانى لا

(١) انظر : (الهداية ١ / ٣ ، ومجمع الانهر ١ / ١٠) .

(٢) قلت : قد ورد هذا الجزء من الحديث بألفاظ مختلفة فى حديث طويل أخرجه : (أبو داود ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٦ ، والترمذى ٣ / ٨ ، وابن ماجه ١ / ٥٧٣ - ٥٧٤) . وأقرب الألفاظ إلى هذا اللفظ هو ما جاء فى سنن ابن ماجه :

(ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة ، ولا فى الأربع شيء ، فإذا بلغت خمسا ، ففيها شاة إلى أن تبلغ تسعا ، فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان .. الحديث)

(٣) سورة البقرة / ١٨٧ . والآية بكاملها : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهن وبسغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل ولا تباشروهن وأنتم عاكفون فى المساجد تلك حدود الله فلا تقربوها كذلك يبين الله آياته للناس لعلهم يتقون ﴾ .

(٤) يعنى قوله - عز وجل - .

وهذا عمل بغير دليل .

والاحتجاج بما لا يستقل إلا بوصف يقع به الفرق بين الأصل والفرع
كقولهم فى مس الذكر : إنه مس الفرج فكان حدثا كما إذا مسه وهو يول .

يدخل وليس أحد الشبهين أولى من الآخر ، ولم يكن الغسل واجبا ، فلم
يجب بالشك .

قوله : وهذا عمل بلا دليل ...

أى الاحتجاج بهذا الطريق عمل بلا دليل ، لأن ما ادعى من ثبوت الشك
غير مسلم ؛ لأنه أمر حادث ، فلا بد له من دليل أيضا ، فإن قال : دليله
دخول بعضها فى المغيا وعدم دخول بعضها فيه فحيثذ نقول له : أتعلم أن هذا
المتنازع فيه من أى القسمين أم لا ؟ .
فإن قال أعلم .

قلنا : إذا لا يكون فيه شك ؛ لأن العلم مع الشك لا يجتمعان .

وإن قال : لا أعلم ؟ فقد أقر بالجهل وأنه لا دليل معه ، فعرفنا أن حاصله
احتجاج بلا دليل .

ولأن أكثر ما فى السباب أن الأشباه متعارضة ، وأن تعارضها يحدث الشك
لكن أثر الشك فى التوقف وترك الميل إلى أحدهما ما لم يقم دليل الترجيح ،
إما الحكم بنفى وجوب الغسل ، فلا ، كذا فى التقويم والميزان وغيرهما^(١) .

(١) راجع : (تقويم الأدلة ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٦ ، والميزان ص ٦٧٢ - ٦٧٤ ، وأصول

السرعى ٢ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، وأصول البزدوى فى كشف الأسرار للبخارى ٣ /

٣٨٣) .

فيه بحث إذ للخصم أن يقول : قام دليل بترجيح عدم الدخول ههنا وهو أن الأصل عدم الوجوب ^(١) .

قوله : والاحتجاج بما لا يستقل إلى آخره ...

أي هذا الاحتجاج / ^(٢) من جنس الاطراد أيضا .

الاحتجاج بالوصف الذى لا يستقل بنفسه فى إثبات الحكم / ^(٣) بل يحتاج إلى انضمام وصف آخر إليه يقع الفرق به بين المقيس والمقيس عليه باطل . مثل قول بعض أصحاب الشافعى - رحمه الله - فى مسألة ^(٤) من الذكر أنه حدث ناقض للوضوء ، لأنه من الفرج ، فكان حدثا ، كما إذا مسه وهو يبول ، فهذا لا يستقيم إلا بزيادة وصف فى الأصل وهو يبول ، وبه يقع الفرق بين

(١) قلت : وفى هذا البحث بحث وهو : أن العمل بالأصل وهو البراءة الأصلية لا يخلو : إما أن يكون بعد قطع النظر عن الأصل لتعارضهما وتساقطهما أو لا .

فإن كان الأول (بعد قطع النظر إلخ) فينبغى أن يقول زفر : بالدخول ، لثبوت ذلك بفعله - ﷺ - كما قال به علماء الحنفية .

وإن كان الثانى (من غير قطع النظر عن الأصل ... إلخ) فإن ترجيح شبه عدم الدخول بالبراءة الأصلية ، فنبغى أن يرجح شبه الدخول للخروج عن العهدة بيقين فحصل التعارض . ينظر : (حاشية الشيخ يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٧٩٩ - ٨٠٠) .

(٢) ق ١٦٥ / ب من ح .

(٣) ق ١٨٣ / أ من ح .

(٤) قلت : من الذكر إذا كان يبطن الكف قصداً ، فإنه ينتقض الوضوء عند الشافعية ، ومالك ، وأحمد فى رواية ، ولا ينتقضه عند الحنفية وأحمد فى رواية .

ينظر : (المجموع للنووى ٢ / ٣٤ ، ٣٧ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ١٧٨ ، ومجمع الأنهر ١ / ٢١ ، والكافى ١ / ١٤٩) .

والاحتجاج بالوصف المختلف فيه كقولهم فى الكتابة الحالة : إنه عقد لا يمنع من التكفير فكان فاسداً كالكتابة بالخمير

الأصل والفرع ، وبه يثبت الحكم فى الأصل .
ومثل هذا ليس بتعليل لا ظاهراً ، لأنه ليس على موافقة تعليلات السلف ، ولا باطناً ، لأنه لا تأثير لمس الفرج فى نقض الطهارة ، كما أشار إليه عمر - رضى الله عنه - بقوله : (لا أبالى أمست (ذكرى) (١) أم أنفى) (٢) .
ولا رجوعاً إلى أصل أى مقيس عليه ، مع أن الفرق وقع بالوصف الزائد بينهما باعتبار أنه علة للانتقاض ، ولم يوجد ذلك فى الفرع ، ولو لم يعتبر انضمامه إليه ، لم يبق إلا قياس مس الذكر وذلك باطل ، لعدم الأصل .
قوله : والاحتجاج بالوصف المختلف (٣) ...
أى هو من جنس الاطراد أيضاً مثل تعليل أصحاب الشافعى - رحمهم الله -

(١) فى ح (فرجى) .

(٢) ذكره أحمد محمد شاكراً فى تحقيقه على الترمذى ١ / ١٢٨ ، ونسبه إلى عمار بن ياسر - رضى الله عنه - بلفظ : (ما أبالى مسته أو أنفى) .

وأرى : أن ما ذكره هذا المحقق هو الصواب ، لأن مذهب عمر وعدد من الصحابة : إيجاب الوضوء من مس الذكر ، لما ذكره : عزت عبيد الدعاس نقلاً عن الخطابى .

ينظر : (هامش رقم ٣ على سنن أبى داود ١ / ١٢٦ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ١٧٨) .

(٣) وهو أن تقيس صورة على أخرى وتجعل الجامع وصفاً اختلف فى كونه علة للحكم . ينظر : (حاشية ابن ملك ص ٨٠٠) .

والاحتجاج بما لا يشك فى فساد كقولهم : الثلاث ناقص العدد عن سبعة فلا يتأدى به الصلاة كما دون الآية .

لبطلان الكتابة ^(١) الحالة ، بأنه عقد لا يمنع من التكفير ^(٢) فكان فاسدا كالكتابة بالخمر .

وهذا تعليل فاسد ، لأنه تعليل بوصف مختلف اختلافا ظاهرا ، لأن الكتابة ^(٣) لا تمنع جوار الإعتاق عن الكفارة عندنا حالة كانت أو مؤجلة ، ويلزم عليه إقامة الدليل على أن الكتابة الصحيحة تمنع جواز الإعتاق عن الكفارة ، ليصح له الاستدلال بجواز الإعتاق عن الكفارة على فساد الكتابة ، فقبل إقامة الدليل والإلزام على الخصم ، كان الاستدلال به فاسد .
قوله : والاحتجاج بما لا يشك فى فساد ^(٤) . . .

(١) الكتابة عند الشافعى - رحمه الله - لا يجوز إلا مؤجلا ولا يجوز على أقل من نجمين (تسطين) وبه قال أحمد - رحمه الله - .

وعند الحنفية يجوز حالا ومؤجلا ومنجما وبه قال مالك - رحمه الله - .
انظر : (الهداية ٢ / ٣١٦ ، والمغنى ٩ / ٣١٧ ، والمجموع ١٦ / ٢١ ، والكافى ٢ / ٩٨٨) .

(٢) أى من جوار التكفير بالإعتاق .

(٣) المراد بها الكتابة التى لم يؤد المكاتب فيها شيئا ، وأما إذا أدى بعض المال فيها ، فإنها تمنع جوار الإعتاق بالاتفاق إلا فى رواية عن أبى حنيفة - رحمه الله - وقال الشافعى رحمه الله - أن الكتابة تمنع جوار الإعتاق .

وعلى هذا : من أعتق مكاتبا لم يؤد شيئا ، فى الكفارة ، جاز عند الحنفية ، وأحمد فى رواية خلافا للشافعى ومالك وأحمد فى رواية ، وله رواية ثالثة وهى الجواز مطلقا سواء أدى من كتابته شيئا أو لم يؤد .

ينظر : (الهداية ١ / ٣٩٢ ، والمجموع ١٧ / ٣٧٠ ، والمغنى ٧ / ٣٦٢ ، ٨ / ٧٥٠ ، والكافى ٢ / ٦٠٦ ، والجوامع لأحكام القرآن ١٧ / ٢٨٢ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٤ / ١٧٥٥) .

(٤) أى : بحيث لا يخفى على أحد من أهل القطانة فساد .

أى هذا الاحتجاج من جنس الاطراد أيضا ، وذلك مثل تعليل أصحاب^(١) الشافعى : أن الثلاث ناقص العدد عن السبع^(٢) ، فلا تجوز به^(٣) الصلاة كما دون الآية .

وذكر فى الملخص^(٤) أن قراءة الفاتحة ركن للإمام ، وللقوم ، وللمنفرد ، حتى قالوا : إن على العاجز عن الفاتحة أن يقرأ سبع آيات من القرآن متوالية ، فإن لم يحسن فمتفرقة ، وإن لم يحسن شيئا من القرآن يسبح ويهلل بقدر

(١) والقائلون بذلك بعض أصحاب الشافعى لا كلهم .

(٢) يريدون بالسبع سورة الفاتحة لأنها سبع آيات .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء فى أدنى ما تجوز به الصلاة من القراءة :

فقال أبو حنيفة : أدنى ذلك آية ، وقال أصحابه (أبو يوسف ومحمد) : ثلاث آيات قصار أو آية طويلة مقدار ثلاث آيات قصار .

وعند الشافعية فى ذلك ثلاث روايات :

أحدها : أن أدنى ما تجوز به الصلاة من القراءة آية تامة .

والثانية : ما يتناوله الاسم ، قال الرازى : وهذا هو الصحيح عندهم .

والثالثة : ثلاث آيات قصار أو آية طويلة .

وكذلك اختلفوا فى قراءة الفاتحة :

فقال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة : إن قراءة الفاتحة واجبة فى الصلاة وركن من أركانها ، لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها .

وقال أبو حنيفة : لو قرأ آية قصيرة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب ، جازت صلاته ، وعندهما - أى أبى يوسف ومحمد - : لا تجوز .

ينظر : (الهداية مع شرحها النهاية ١ / ٩٨ - ٩٩ ، والمجموع ٣ / ٣٢٧ ، والمغنى لابن قدامة ١ / ٤٧٦ ، والكافى ١ / ٢٠١) .

(٤) وهو كتاب فى فروع الحنفية لأبى سعيد محمد بن أحمد القاضى البخارى المتوفى سنة (٦٠٤ هـ) .

(كشف الظنون ٢ / ١٨١٩) . وقد بحث عنه فلم أجده .

والاحتجاج بلا دليل .

الفاتحة (١) .

وهذا مما لا يخفى فسادَه على من له أدنى فطنة ، قال صاحب القواطع بعد ذكر هذا النوع / (٢) وسائر أنواع أقيسة الطردية الفاسدة :
وعندى أن الاشتغال بأمثال هذا تضييع الوقت العزيز .
ومثل / (٣) هذه التعديلات لا تجوز أن تكون معتصم الفتاوى ومناط شرائع هذا الدين الرفيع ، بل هو (ضد للمبتدئين) (٤) عن سبيل الرشـد ومـسالك الحق وزلة فى الدين وضلة فى العقل ، والله العاصم بمنه (٥) .
قوله : والاحتجاج بلا دليل (٦) ...

(١) انظر (كشف الاسرار للبخارى ٣ / ٣٨٥) نقلا عن الملخص .

(٢) ق ١٨٣ / ب من ب .

(٣) ق ١٦٦ / أ من ح .

(٤) فى ب (ضد المبتدئين) وهو تصحيف .

(٥) راجعه فى : ٢ / ق ٥٦ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) وهذا نص كلامه :

« وعندى الاشتغال بأمثال هذا تضييع الوقت العزيز وإهمال العمر النفيس وأمثال هذه التعديلات لا يجوز أن تكون معتصم الفتاوى والأحكام ولا مناطا لشرائع الدين الرفيع ، وهذا وأمثاله تعمية على المبتدئين وإيقاعهم فى الأغلوطات ، وحيد بهم عن سنن الرشـد ومـسالك الحق .

وقد كانت أنواع هذا الطريق مسلوكة من قبل يجرى النظر على سننها ويجادلون : ويناطحون عليها ، غير أن زماننا الذى نحن فيه غلب عليه معانى الفقه ، وقد جرى الفقهاء فيه على مسلك واحد ، فتناظموا فى سلك واحد يطلبون الفقه المحض والحق الصريح وقد تناهت معانى الفقه إلى نهاية أظن ليس بعدها مبلغ الحق لطالب ، ولعلها قاربت فى الوضوح الدلائل العقلية التى يدعيها المتكلمون فى أصول الدين ، فالتزول عن تلك المعانى إلى مثل هذه الصور زلة فى الدين وضلة فى العقل ، والله العاصم بمنه .

(٦) قلت : فقد اتفق الاصوليون على أنه يطلب الدليل من قال : حكم الله فى هذه ==

أى : هذا الاحتجاج من جنس الاطراد أيضا وهو حجة للنافى عند البعض ،
لأن الدليل إنما يحتاج إليه إذا ادعى حكما شرعيا ، وهو الوجوب أو النذب
ونحوهما .

أما النفى ، فليس بحكم شرعى ، إذ النفى عبارة عن العدم ، والعدم ليس
بشئ . ، ولأن الثبوت أمر عارض ، فالمثبت يحتاج إلى الدليل لا النافى لأنه
متمسك بالأصل .

وهذا باطل عند الجمهور لقوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من

== الحادثة كذا ، ولا يطلب ممن قال : لا أعلم حكم الله فى هذه الحادثة .

ولكنهم اختلفوا فى مثل من اعتقد وقال : ليس على الصبى والمجنون زكاة ، فهل
عليه دليل أم لا ؟

فقال أصحاب الظاهر : لا دليل على معتقد النفى لا فى حق نفسه ولا عند مطالبة
الخصم فى المناظرة ، بل يكفيه التمسك بلا دليل ، وهو المراد بقول الشيخ - رحمه
الله - : " والاحتجاج بلا دليل " .

وقال بعض أهل العلم : يجب على النافى إقامة الدليل فى العقليات دون الشرعيات .
وقال الجمهور : إن النافى يجب عليه الدليل مثل مثبت ، و (لا دليل) ليس بحجة
أصلا لا فى الإثبات ولا فى النفى ، وهو الراجح .

راجع فى ذلك : (أصول السرخسى ٢ / ٢١٥ ، ٢٢٣ ، وأصول البزدوى بشرحه
٣ / ٣٨٦ - ٣٨٩ ، والمناظر وحواشيه ص ٨٠١ - ٨٠٣ ، والميزان ص ٦٦٦ - ٦٧٢ ،
وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ونور الأنوار المطبوع مع الكشف
للسفى ٢ / ٢٧٧ - ٢٧٨ ، والأحكام للأمدى ٤ / ٢٩٤ - ٢٩٧ ، وشرح الجلال
المحلى على جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية العلامة التفتازانى على شرح
الجلال ٢ / ٣٥١ ، والمحصول بتحقيقه ج ٢ ق ٣ / ١٦٥ - ١٦٦ ، والمستصفى ١ /
٢٣٢ فما بعدها ، والتبصرة ص ٥٣٠ - ٥٣١ ، والمسودة ص ٤٤٠) .

كان هودا أو نصارى تلك أمانهم قل هاتوا برهانكم ﴿ أخبر عن اليهود
الذين نفوا دخول المسلمين الجنة ، وأثبتوا دخول اليهود والنصارى .

ثم أمر نبيه بطلب الحجة والبرهان على النفى والإثبات جميعا .

ولأن النفى فى أحكام الشرع كالإثبات ، فإن انتفاء وجوب صوم شوال ،
وصلاة الضحى كوجوب صوم رمضان ، وصلاة الظهر ، والأحكام لا تثبت
إلا بأدلتها فمن ادعى حكما من إثبات أو نفى فعليه إقامة الدليل ، ولا دليل^(١)
لا يصلح دليلا ، لأنه نفى الدليل ونفى الشيء لا يحتمل أن يكون إثبات ذلك
الشيء .

فإن قيل : لا دليل ، نفى الدليل المثبت ، فيكون انتفاؤه دليلا على النفى
ضرورة ، لأنه لا واسطة بين النفى والإثبات .

قلنا : إنما يكون دليلا إذا كان النافى عالما (بجميع)^(٢) الأدلة ، فأما من لا
علم له بذلك ، فهو جهل بالدليل لا علما بانتفاء الدليل .

ولهذا^(٣) صح هذا النوع من الاحتجاج من صاحب الشرع بقوله : ﴿ قل لا
أجد فيما أوحى إلى محرما ﴾^(٤) لأنه هو الشارع ، فشهادته بعدم الدليل

(١) أى قوله : لا دليل ، لا يصلح إلخ .

(٢) فى ح (جميع) .

(٣) أى : ولأجل فساد الاحتجاج بلا دليل ، صح هذا النوع (الاحتجاج بلا دليل) من
صاحب الشرع ، لأن علمه محيط بالأدلة الشرعية ، لأنه هو الشارع للأحكام
والواضح للدلائل فكانت شهادته بعدم دليلا قاطعا على العدم (هامش ب) .

(٤) سورة الانعام / ١٤٥ . وتام الآية : ﴿ على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما
مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا
أعاد فإن ربك غفور رحيم ﴾ .

الموجب للحرمة على الذين كانوا يثبتون في السائبة^(١) والوصيلة^(٢) والبحيرة^(٣) والحام^(٤) دليل قاطع على عدم الحرمة، إذ لا يجرى (عليه)^(٥) السهو والعجز

(١) وهي : الناقة التي كانوا يسيونها لأهلهم

وقيل : هي التي إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهما ذكر ، لم يركب ظهرها ولم يجز وبرها ولم يشرب لبنها إلا ضيف .

(٢) وهي : من الغنم إذا ولدت أنثى بعد أنثى سبيوها ، وقال ابن عزيز : الوصلة في الغنم ، قال : كانوا إذا ولدت الشاة سبعة أبطن نظروا فإن كان السابع ذكرا ذبح وأكل منه الرجال والنساء ، وإن كان أنثى تركت في الغنم ، وإن كانوا ذكرا وأنثى قالوا : وصلت أخاها ، فلم تذبح لمكانها ، وكان لحمها حراما على النساء ولبن الأنثى حراما على النساء إلا أن يموت منهما شيء ، فيأكله الرجال والنساء .

(٣) والبحيرة فعيلة بمعنى مفعولة وهي التي يمنع درّها للطواغيت ، فلا يحتلبها أحد من الناس .

وقيل : البحيرة لغة هي : الناقة المشقوقة الأذن ، يقال بحرتُ أذن الناقة أي شققته شقا واسعا ، والناقة بحيرة ومبحورة ، وكان البحر علامة التخلية .

وقال ابن إسحاق : البحيرة هي ابنة السائبة . وقد عرفنا السائبة آنفا .

وقال الشافعي رحمه الله : إذا نتجت الناقة خمسة أبطن إناثا .

بحرت أذنها فحرمت .

وقيل غير ذلك .

(٤) في ب (والحامى) . قال مالك رحمه الله : الحام من الإبل : كان الفحل إذا انقضى ضرابه جعلوا عليه من ريش الطواويس وسيوه .

وقال ابن عزيز : الحامى : الفحل إذا ركب ولد ولده . ويقال : إذا نتج من صلبه عشرة أبطن قالوا : قد حمى ظهره فلا يركب ولا يمنع من كلاً ولا ماء .

ينظر في ذلك كله : (الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ٦ / ٣٣٥ - ٣٣٧ ، وتفسير أبي السعود ٣ / ٨٦) .

(٥) ساقطة من ب .

بخلاف البشر فإن صفة العجز يلازمهم ، والسهو يعتريهم ، ومن ادعى علم كل شيء فهو سفيه ، أو مجنون لا يناظر معه ، وكيف يقدر أحد هذه الدعوى مع قوله تعالى : ﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾ ^(١) كذا في شرح المنار ^(٢) .

ومن شرع في ^(٣) العمل بلا دليل ، اضطر إلى التقليد ، لأنه إذا لم يعمل / ^(٤) بالدليل فلا بد أن يقلد غيره ، (والتقليد) ^(٥) باطل ، لأن الله تعالى ذم الكفرة على ذلك بقولهم : ﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة ... ﴾ الآية ^(٦) .

واتباع الأمة صاحب الرأى ، ورجوع العامى إلى قول المفتى ، والقاضى

(١) سورة الإسراء / ٨٥ . وأول الآية : ﴿ يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي ﴾ .

(٢) أراد به : شرح المنار المسمى بكشف الأسرار للمصنف أى : الإمام النسفى - رحمه الله - فراجعته فى ٢ / ٢٩٧ .

(٣) أى جور العمل بلا دليل (هامش ب) .

(٤) ق ١٨٤ / أ من ب .

(٥) فى ب (فالتقليد) . وقد عرفه بعض الأصوليين بأنه : اتباع الرجل غيره على تقدير أنه محق ، لحسن الظن به ، لكونه مشهورا بالعلم والورع ، وتقديم رأيه على رأى نفسه ، لكونه من أهل النظر والاستدلال .

وإنما سمي تقليدا لأنه جعل عاقبة ما قلده ، قلادة فى عنقه ، إن كان حقا أو باطلا ، كما قالت الكفرة : ﴿ إنا وجدنا آباءنا ﴾ الآية ، وهذا هو المراد بقول الشارح رحمه الله : (والتقليد باطل) ولكن لا يصح تحديد التقليد بهذا والصحيح أن يقال :

هو : اتباع الرجل الجاهل العالم لعلمه وورعه واعتقاده لما يعتقده على طريق الجزم والحتم من غير تردد وشك ، وإن لم يكن بناء على دليل عقلى أو سمعى . وهو جائز فى الجملة ، وسيأتى تفصيل ذلك فى مبحث التقليد إن شاء الله تعالى .

ينظر : (الميزان ص ٦٧٥ - ٦٧٦) .

(٦) سورة الزخرف / ٢٢ . والآية كاملة : ﴿ بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مهتدون ﴾ .

إلى قول العدول ، ليس من هذا القليل / ^(١) لأن التمييز بين النبي وغيره لا يقع إلا بالاستدلال ، وقيام المعجزة ، فوجب تصديقه .

وكذا قبول الإجماع بقول الرسول - ﷺ - ووجوب قبول المفتي (والشاهد) ^(٢) بالنص والإجماع ، فلم يكن هذا تقليدا ، لأن شرطه عدم الحجة وقد قامت الحجة ههنا .

أو نقول : هذا في حق المجتهد ، لأنه لا يجوز له أن يقلد غيره .
ولا يقال : قد قال أبو حنيفة - رحمه الله - لا خمس ^(٣) في العنبر ، لأنه لم يرد به الأثر وهذا احتجاج بلا دليل .

لأننا نقول : قد ذكر أنه بمنزلة السمك ، والسمك بمنزلة الماء ولا خمس في الماء ، وهو إشارة إلى معنى مؤثر يعنى : أن القياس أن لا يجب الخمس فيه ، لأن الخمس إنما يجب فيما كان أصله في يد العدو وحوته أيدينا قهرا وغلبة ، والمستخرج من البحر لم يكن في يد العدو قط ، لأن قهر الماء يمنع قهر غيره على ذلك الموضع ، والقياس أن لا يجب الخمس في شيء ، وإنما يجب في بعض الاموال بالأثر ، ولم يرد أثر فيه بخلاف القياس ليعمل به ويترك القياس ، فوجب العمل بالقياس .

قوله : وجملة ما يعلل له أربعة إلى آخره ...

هذا بيان حكم القياس .

(١) ق ١٦٦ / ب من ح .

(٢) في ب (والشاهدين) .

(٣) قلت : هذا عند جمهور العلماء ، وقال أبو يوسف وأحمد في رواية : أن فيه الخمس .

ينظر : (شرح فتح القدير ٢ / ١٨٥ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ٢٧) .

وجملة ما يعلل له أربعة : إثبات الموجب أو وصفه .

وإثبات الشرط أو وصفه ، وإثبات الحكم أو وصفه كالجنسية لحرمة النساء .

فإنه لما فرغ عن بيان شرطه وركنه ، شرع فى بيان حكمه ، فقال : وجملة ما يعلل أى جميع ما يقع التعليل لأجله أربعة أقسام :

الأول : إثبات الموجب أى السبب أو وصفه .

والثانى : إثبات شرط الحكم أو وصفه .

والثالث : إثبات الحكم أو وصفه .

والرابع : تعدية حكم معلوم بسببه وشرطه بأوصاف معلومة .

مثال الأول : اختلاف الفقهاء فى أن الجنس بانفراده هل يحرم البيع نسيئة أم لا (١) .

وهذا اختلاف وقع فى موجب الحكم ، فلم يصح إثبات كون الجنس موجبا للحكم بالرأى ، لأننا لا نجد أصلا نقيسه عليه ، ولا نفيه بالرأى أيضا ، وإنما يكون الجنس بانفراده يحرم النسيئة بإشارة النص أو دلالاته ، أو اقتضائه لما بينا أنه ثابت بإشارة النص ، لأن علة حرمة الربا القدر والجنس على ما مر ، ووجدنا تحريم الربا حكما يستوى فيه شبهته بحقيقته بالخبر ، وهو ما روى أنه

(١) فعند الحنفية ، والمالكية يحرم ، وعند الشافعية لا يحرم ، وعن أحمد فى ذلك روايات متعددة .

ينظر : (الهداية ٢ / ٨١ ، والمجموع ٩ / ٤٠٢ ، والمفنى لابن قدامة ٤ / ١٤ - ١٥ ، والكافى ٢ / ٦٥٧) .

- ﷺ - : « نهى عن الربا والدين » ^(١) أى عن الفضل / ^(٢) الخالى عن العوض وشبهته .

وبالإجماع : فإنهم اتفقوا على من باع صبرة حنطة بصبرة حنطة وغالب رأيهما (أنهما) ^(٣) سيان ، لا يجوز ، لاحتمال الفضل ، ولو لم تكن الشبهة ملحقة بالحقيقة ، لجاز البيع ، لعدم تحقق الفضل الحقيقي ، وقد وجدنا فى النسبة شبهة الفضل وهى الحلول فى أحد الجانبين ، لأن النقد خير من النسبة وله حكم المال ، ولهذا يبذل المال بمقابلته ، ولم يسقط اعتباره ، لكونه حاصلًا بصنع العباد ، بخلاف صفة الجودة (لكونها) ^(٤) حاصلة / ^(٥) بصنع الله تعالى .

ولما وجدنا شبهة الفضل فى النسبة ، لا بد من أن يضاف إلى سبب وقد وجدت شبهة العلة ، لأن العلة هى القدر والجنس ، والجنس من حيث أنه بعض العلة ، أخذ شبهة العلة ، فأثبتنا شبهة الربا بشبهة العلة احتياطًا لباب الربا ، وهذا معنى قول الشيخ : كالجنسية لحرمة النساء .

(١) أخرجه : (الطحاوى فى معانى الآثار ٤ / ٤٩ بلفظ :

(أنه - ﷺ - نهى عن بيع وسلف وعن شرطين فى بيعه)

والمراد بالسلف : القرض ، والتقييد بالشرطين وقع اتفاقًا وعادة ، فإن الشرط الواحد أيضا لا يجوز ، لأن النبى - ﷺ - (نهى عن بيع وشرط) كذا فى المحلى لابن حزم ٨ / ٤١٥ ، ونصب الراية ٤ / ١٨) .

(٢) ق ١٨٤ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) فى ح (بكونها) .

(٥) ق ١٦٧ / أ من ح .

وصفة السوم فى زكاة الأنعام .

قوله : وصفة السوم ^(١) فى زكاة الأنعام

هذا مثال صفة الموجب ابتداء أى : لا يجوز إثبات هذه الصفة بالقياس ابتداء ، بل يستدل على اشتراطه وعدم اشتراطه بالنص .

اعلم أن صفة السوم فى الأنعام أى : النمو شرط لوجوب الزكاة عندنا خلافاً للمالك ^(٢) - رحمه الله - وهو يحتج بإطلاق قوله تعالى : ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ، وقوله - ﷺ - : « فى خمس من الإبل شاة » من غير تقييد بوصف .

ونحن نحتج بقوله - ﷺ - : « ليس فى إبل الحوامل صدقة ، ليس فى البقرة المثيرة صدقة ، فى خمس من الإبل السائمة ،

(١) السوم : الإرسال والرعى ، يقال : سَوَّمْتُ فيها الخيلَ أى أرسلتها ، وسامت الماشية تسوم سوما - أى رعت ، فهى سائمة .

والسوام والسائم بمعنى واحد وهو : المال الراعى وجمع السائم والسائمة السوائم . والخيل المسومة : المرعية .

ينظر : (الصحاح ٥ / ١٩٥٥ ، ١٩٥٦) .

وقال صاحب البناية : « السائمة هى التى تسام فى البرارى لقصد الدر والنسل لا لقصد الحمل والركوب والبيع ، وفى التى تسام لقصد البيع زكاة تجارة ، ثم الشرط أن تسام فى غالب السنة لا فى جميع السنة » .

(البناية بهامش الهداية ١ / ١٦٨) .

(٢) فإن عنده لا تشترط السوم ، فتجب الزكاة عنده فى الأنعام المعلوفة .

ينظر : (شرح فتح القدير ٢ / ١٤٥ ، والمغنى لابن قدامة ٢ / ٥٧٦ ، ٣ / ٣٠ ، والكافى ١ / ٣١٢) .

والشهود فى النكاح ، وشرط العدالة والذكورة فيها .

شاة (١) « فصار النماء شرطاً بهذه الأخبار .

قوله : والشهود فى النكاح ...

هذا نظير الشرط ، فالشهادة شرط لانعقاد النكاح عند عامة العلماء خلافاً لمالك - رحمه الله - بل الشرط عنده الإعلان (٢) .

فلا يجوز إثباته بالقياس ، بل بالنص وهو قوله - ﷺ - « لا نكاح إلا بشهود » (٣) .

قوله : وشرط العدالة والذكورة فيها ...

أى : فى الشهود ، هذا نظير صفة الشرط ، فإن عند الشافعى - رحمه الله - صفة العدالة والذكورة شرط حتى ، لا ينعقد النكاح بشهادة رجل أو امرأتين عنده ، وبشهادة الفساق عنده (٤) لقوله - ﷺ - « لا نكاح إلا بولي

(١) سبق تخريجه فى ص ٥٥٠ .

(٢) راجع : (الام ٥ / ١٩ ، والكافى ٢ / ٥١٩ وكشف الحقائق ١ / ١٦٢) .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٣ / ٤٠٢ - ٤٠٣ بلفظ : « البغايا اللاتى ينكحن أنفسهن بغير بيعة » . وقال : (هذا حديث غير محفوظ ، لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روى عن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة مرفوعاً ، وروى عن عبد الأعلى عن سعيد هذا الحديث موقوفاً ، والصحيح ما روى عن ابن عباس قوله : (لا نكاح إلا ببيعة) .

(٤) قلت : وقد أخذ بقول الشافعى فى اشتراط العدالة والذكورة ، مالك وعن أحمد فى اشتراط العدالة روايتان :

أحدهما : أنها شرط ، والأخرى أنها ليست بشرط .

وأما فى اشتراط الذكورة فإنه قال : (إذا تزوج بشهادة نوسة لم يجز وإن كان ==

والبتراء .

وصفة الوتر .

وشاهدى عدل (١) .

وعندنا كلاهما ليس بشرط ، الإطلاق قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾ ، ولإطلاق قوله - ﷺ - : « لا نكاح إلا بشهود » فلا يجوز إثبات هذه الصفة بالقياس ، بل بالنص / (٢) .

قوله : والبتراء ... هذا نظير الحكم .

الركعة الواحدة غير مشروعة صلاة عندنا .

== معهن رجل فهو أهون)

وابن قدامة بعد أن نقل قوله هذا ، قال : (فيحتمل أن هذه رواية أخرى فى انعقاده بذلك) .

ينظر : (شرح فتح القدير ٦ / ٤٥١ ، والكافي ٢ / ٩٠٦ ، وتكملة المجموع ١٦ / ١٩٨ ، ١٩٩ - ٢٠٠ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٤٥٢ ، ٩ / ١٤٩) .

(١) رواه : (أبو داود ٢ / ٥٦٨ ، والترمذى ٣ / ٣٩٨ ، وابن ماجه ١ / ٦٠٥ ، بلفظ : « لا نكاح إلا بولي » وليس فيه قوله (وشاهدى عدل) .

وأخرجه : أحمد فى مسنده بلفظ : (لا نكاح إلا بولي ، والسلطان ولي من لا ولي له) .

(٢) ق ١٨٥ / ١ من ب . والبتراء تصغير براء وهى تأنيث أوتر كما أن حميراء تصغير حمراء وهى تأنيث أحمر ، وهو فى الاصل : المقطوع الذنب .

ثم جعل عبارة عن الناقص .

ينظر : (المنار وحواشيه ص ٨٠٥ ، والمصباح المنير ١ / ٣٥) .

وعند الشافعي رحمه الله - مشروعة حتى جوزوا الوتر بركعة (١) .

فلا يجوز إثبات شرعيها بالقياس . فمن أثبت شرعيها يتمسك بما روى
عن النبي - ﷺ - أنه قال : « صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح
أوتر » (٢) .

ومن أنكر شرعيها يتمسك بما اشتهر أنه - ﷺ - (كان يوتر بثلاث لا
يسلم إلا في آخره) (٣) وبما روى عن محمد (٤) بن كعب القرظي أنه - ﷺ - :
« نهى عن البتراء » (٥) وبما قال ابن مسعود رضي الله عنه : (ما أجزت

(١) راجع : (شرح فتح القدير ١ / ٣٧٢ ، والمغني لابن قدامة ٢ / ١٥٠ ، وبداية
المجتهد ١ / ٢٠٠ ، ونيل الأوطار ٣ / ٣٧ - ٣٨) .

وقد أخذ يقول الشافعي مالك وأحمد والأوزاعي وغيرهم .

(٢) أخرجه : (البخاري ٢ / ١٢ ، ومسلم ١ / ٥١٦ ، ٥١٧ ، وأبو داود ٢ / ٨٠ ،
بلفظ : (صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خشي أحدكم الصبح ، صلى ركعة واحدة
توتر له ما قد صلى) .

وفى رواية لمسلم : أن رجلا سأل النبي - ﷺ - عن صلاة الليل ؟ فقال : « مثنى
مثنى ، فإذا خشي الصبح ، فأوتر بركعة » والترمذي ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ نحوه) .

(٣) أخرجه : (الترمذي ٢ / ٣٢٣ ، والنسائي ٣ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ولفظه : (كان النبي
- ﷺ - يقرأ في الوتر بـ ﴿ سبح اسم ربك الأعلى ﴾ وفى الركعة الثانية بـ ﴿ قل يا
أيها الكافرون ﴾ ، وفى الثالثة بـ ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، ولا يسلم إلا فى آخرهن)
وأحمد فى مسنده : نحوه ١ / ٨٩) .

(٤) وهو : محمد بن كعب بن سليم ، وقيل : ابن كعب بن حيان بن سليم القرظي ،
يكنى أبا حمزة ، وقيل : أبو عبدالله ، قيل : ولد فى حياة النبي - ﷺ - ورواه
الذهبي وقال : (لم يصح ذلك) كان إماما ، ورعا كبير القدر ، كثير الحديث ، من
حلفاء الأوس ، وهو يرسل كثيرا ويروى عن لم يلقهم و مناقبه كثيرة ، توفى سنة
(١٠٨ هـ) وقيل : (١١٧ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الاستيعاب بذيل الإصابة ٣ / ٣٣٥ ، وحلية الأولياء ٣ / ٢١٢ ، وسير
أعلام النبلاء ٥ / ٦٥ - ٦٨ ، وشذرات الذهب ١ / ١٣٦) .

(٥) أخرجه : عبد الحق فى الأحكام بسند فيه عثمان بن محمد بن ربيعة ، الغالب ==

ركعة قط (١) .

وينوع من الاستدلال ، فإن السفر سبب لسقوط شطر الصلاة ، فلو كانت الركعة الواحدة صلاة ، لسقط في الفجر الشطر أيضا ولم يسقط ، علم إنه غير مشروع .

قوله : وصفة الوتر هذا / (٢) نظير صفة الحكم .

اختلفوا في صفة الوتر أنه واجب أم سنة بعد اتفاقهم أنه مشروع ولا مدخل للرأى فيه :

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - إنه واجب لقوله - ﷺ - : « إن الله زادكم صلاة بصلاتكم الخمس ألا وهي الوتر فحافظوا » (٣) ولقوله - ﷺ - : « الوتر

== عليه الوهم - عن أبي سعيد الخدري : أن النبي - ﷺ - نهى عن البتراء : أن يصلى الرجل واحدة يوتر بها .

وقال النووي في الخلاصة : حديث محمد بن كعب في النهي عن البتراء مرسل ضعيف .

انظر : (كشف الخفاء / ١ / ٣٣٠ ، ونيل الأوطار ٣ / ٣٨) .

(١) ذكره الشوكاني في (نيل الأوطار ٣ / ٣٨) وقال الإمام النووي - رحمه الله - : إنه ليس يثبت عنه ، ولو ثبت ، لحمل على الفرائض ، فإنه قد ذكره ردا على ابن عباس - رضى الله عنهما - في قوله : إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة . فقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : ما أجزأته من المكتوبات قط .

(المجموع شرح المذهب ٤ / ٢٣) .

(٢) في ١٦٧ / ب من ح .

(٣) أخرجه : (أحمد في مسنده ١ / ١٨٠ بلفظ : « إن الله عز وجل زادكم صلاة وهي الوتر » وأبو داود ٢ / ١٢٨ - ١٢٩ ، والترمذى ٢ / ٣١٤ - ٣١٥ ، وقال : ==

والرابع : تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه ليثبت فيه بغالب الرأي .

حق واجب ، فمن لم يوتر فليس منا « (١) .

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم الله - : إنه سنة (٢) لقوله
- ﷺ - : « ثلاث كتبت على وهي لكم سنة : الوتر والضحي والأضحى » (٣)
أى الأضحية .

قوله : والرابع تعدية إلى آخره ...

أى : الرابع من جملة ما يعلل له تعدية حكم النص إلى ما لا نص فيه .

== حديث غريب .

ورواه الحاكم فى المستدرک ١ / ٣٠٦ وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، رواه
مدنيون ومصريون ، ولم يتركاه إلا لما قدمت ذكره من تفرد التابعى عن الصحابى .
(١) أخرجه : (أبو داود ٢ / ١٣٢ بلفظ : « الوتر حق على كل مسلم ، فمن أحب أن
يوتر بخمس فليفعل ، ومن ... الحديث » وليس فيه كلمة (واجب) بل فى رواية
(الوتر حق وليس بواجب . والنسائي ٣ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، وابن مساجة ١ / ٣٧٦
نحوه) .

وقوله ﷺ : « من لم يوتر فليس منا » حديث مستقل رواه أحمد . ينظر : (نيل
الأوطار ٣ / ٣٤) .

(٢) وهو قول مالك وأحمد أى الجمهور على أن الوتر سنة مؤكدة وليس بواجب انظر :
(الهداية بهوامشها ١ / ١٢٤ ، ونيل الأوطار ٣ / ٣٥ - ٣٦ ، والمغنى لابن قدامة
٣ / ١٥٩ - ١٦١ ، والكافى ١ / ٢٥٥) .

(٣) أخرجه : (أحمد فى مسنده ١ / ٢٣١) بلفظ : « ثلاث هن على فرائض وهن لكم
تطوع : الوتر ، والنحر ، وصلاة الضحى » .

وأخرجه (الدارقطنى فى سننه ٢ / ٢١) وفيه (وركعتا الفجر) بدل (وصلاة
الضحى) .

والتعديّة : حكم لازم عندنا ، جائز عند الشافعي - رحمه الله - ، لأنه يجوز
التعليل بالعلة القاصرة كالتعليل بالشميّة .

وزاد القاضي الإمام أبو زيد : ولا إجماع ولا دليل فوق الرأي فيه ^(١) .
فإن قيل : قد جعل التعديّة شرط القياس بقوله : وأن يتعدى الحكم إلى
آخره وذلك يقتضي أن يتوقف القياس عليه ، ويكون مقدمة على القياس
وجعلها ههنا حكم القياس ، وذلك يوجب تأخيرها عنه ، ووجودها به وبين
الأمرين تناف .

قلنا : المراد من كون التعديّة شرطا اشتراط كونها حكما له .
وقيل : المراد بكون التعديّة شرطا ، إنها شرط (للعلم بصحة) ^(٢) القياس
لا شرط نفس القياس .

قوله : والتعديّة حكم لازم ...

أي لازم للتعليل عندنا ، حتى لا يجوز التعليل بدون التعديّة ، كالتعليل
بالعلة ^(٣) القاصرة .

(١) راجع : (التقويم ٢ / ٣٤٧) .

(٢) في ب (للعلة لصحة) .

(٣) وهي التي لا تتعدى محل النص ، ثم العلة القاصرة إن كانت ثابتة بنص أو إجماع
فيصح التعليل بها اتفاقا .

وما قيل : إن العلة قاصرة لا تصح التعليل بها مطلقا سواء كانت منصوصا عليها أو
مستنبطة ، ونسب إلى فقهاء العراق ، فهو غريب كما قال ابن السبكي : (وهو غريب
لم أجده فيما لدى من الكتب) .

ورأى إن كانت ثابتة بالاجتهاد والاستنباط ، فقد تقدم أن ذكرت اختلاف الأئمة في ==

وعند الشافعى - رحمه الله - : يجوز أن يفيد التعليل بدون التعدية ويكون قياسا ، ويجوز أن لا يفيد التعدية ويكون مقتصرًا على محل النص .

فكان القياس والتعليل عندنا واحدا ، وعنده التعليل أعم من القياس ، لأنه يجوز التعليل بالعلة القاصرة كالتعليل بالثمنية ، وهو قول طائفة من أصحابنا .

وقيل : هذا الخلاف بناء / (١) على أن الحكم فى المنصوص عليه ثابت بالعلة (٢) عنده ، وهو قول الشيخ أبى منصور ومن تابعه .

وعندنا حكم فى المنصوص عليه لا يثبت بالعلة بل بعين النص ، لأن التعليل لا يصلح لتغيير حكم النص ، فكيف يصلح لإبطاله .

قالت المجوزة : إن صحة تعدية العلة موقوفة على صحة العلة فى نفسها فلو توقف صحتها فى نفسها على صحة تعديتها ، لزم الدور (٣) وهو باطل .

فإذا تعلق به الإيجاب ، فإن كانت الحجة عامة ، أوجب الحكم على العموم وإلا أوجه على الخصوص .

== صحة التعليل بها وعدم الصحة ، وذلك فى ص ٨٣٨ هامش رقم (٥) .

(١) ق ١٨٥ / ب من ب .

(٢) راجع فى هذه المسألة : (الأحكام ٣ / ٢٤٧ ، والمستصفى ٢ / ٣٤٦ ، شفاء الغليل ص ٥٣٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٧١ - ١٧٢ ، وفواتح الرحموت ٢ / ٢٩٣ ، وتيسير التحرير ٣ / ٢٩٤ ، وميزان الأصول ص ٣٣٦ فما بعدها) .

(٣) وهو : توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدور المصرح ، كما يتوقف أ على ب وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمى الدور المضمّر كما يتوقف أ على ب وب على ج و ج على أ .

والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو : أن فى الدور يلزم تقدمه عليها بمرتين إن كان صريحا ، وفى تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرّة واحدة . (كتاب التعريفات ص ١٠٥) .

وهذا لأن دلالة كون الوصف حجة وهى الملائمة^(١) والتأثير ، أو الإخالة^(٢) أو العرض^(٣) على الأصول ، لا يقتضى التعدية ، بل التعدية باعتبار عموم^(٤) الوصف وعدمها باعتبار خصوصه .

ولنا أن العلة القاصرة لا تفيد شيئاً ، فالتعليل بالعلة القاصرة يكون عبثاً ، وهذا ، لأن فائدة التعليل التوصل إلى معرفة الحكم ، وهذه الفائدة ههنا معدومة ، لأن الحكم فى المنصوص ثابت ومعلوم بالنص ، والنص فوق التعليل ، فلا يجوز قطع الحكم عنه ، ولا يتوصل به إلى معرفة الحكم فى غير الأصل ، لأنه لا يفيد تعدية .

فإن قالوا : التعليل بالعلة القاصرة يفيد اختصاص النص بحكمه .

قلنا : هذه الفائدة تحصل بترك التعليل ، لأن غيره إنما يلحق به بالتعليل فإذا لم يعمل ، تحصل هذه الفائدة .

(١) كما قال بذلك الحنفية ، والتأثير عندهم هو : أن يثبت بنص أو إجماع اعتبار نوع الوصف أو جنسه فى نوع الحكم أو جنسه . والملائمة : أن يكون الوصف موافقاً للعلة المنقولة عن رسول الله - ﷺ وعن الصحابة - رضى الله عنهم أجمعين - .
ينظر : (التوضيح على التنقيح ص ٥٥٨ ، وتقويم الأدلة ٢ / ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، وكشف الأسرار ٣ / ٣٥١) .

(٢) وبه قال بعض الشافعية ، والإخالة : المناسبة ، والمخيل المناسب ، كما فسر الغزالى والشوكانى - رحمهما الله - وقال أبو زيد الدبوسى : (وأما الذين قالوا : إن الوصف إنما يصير علة بكونه مخيلاً أى : موقعاً فى القلب خيال القبول وأثر الصحة) . والإخالة : الظن .

ينظر : (شفاء الغليل ص ١٤٣ ، وإرشاد الفحول ص ٢١٤ ، وتقويم الأدلة ٢ / ٤٢٢) .

(٣) وهو قول بعض الشافعية أيضاً . ينظر (المراجع السابقة) .

(٤) ق ١٦٨ / ١ من ح .

والتعليل للأقسام الثلاثة الأول ونفيها باطل ، فلم يبق إلا الرابع .

ولأن التعليل بالعلة القاصرة لا يمنع التعليل بالمتعدية ، لجواز أن يكون الحكم معلولاً بعلتين ، فلا يفيد الاختصاص .

وأما الجواب عن الدور فنقول : لم لا يجوز أن يقال : صحتها في نفسها لا يتوقف على صحة تعديتها ، بل على وجودها في غير الأصل ، وحينئذ سقط الدور ، (على أنه)^(١) وقف معية كتوقف الابن على الأب وعكسه ، فلا يضر .^(٢)

قوله : والتعليل للأقسام الثلاثة إلى آخره ...

لا خلاف بين الفقهاء أن إثبات سبب ، أو شرط ، أو حكم بالرأى ابتداء من غير أصل يرد إليه ، باطل .

(١) قوله : (على أنه) مكرر في ح .

(٢) وإنما الذي يضر هو الدور التقدم والسبق . والفرق بين الدور المعية والدور التقديري والذي يسمى بالدور السبق أيضاً هو : أن الدور المعية عبارة عن : توقف معرفة أحد الشئيين على معرفة الآخر من غير اشتراط سبق أحدهما على الآخر بل يعلمان في وقت واحد كالجرم والعرض عند المنطقيين ، إذ لا يعقل جرم خال عن الأعراض كما لا يعقل عكسه .

وأما الدور التقدم فهو : أن تكون معرفة الحد يشترط لها معرفة بعض ألفاظ المحدود لأن الغرض معرفة توقف معرفة المحدود على معرفة الحد فإن توقفت معرفة الحد على معرفة المحدود كان دوراً سبقياً ، لأن معرفة كل واحد منهما تتوقف على سبق معرفة الآخر ، فلا يمكن الإدراك كتعريف العلم بأنه : معرفة المعلوم على ما هو به ، لأن المعلوم مشتق من العلم ، والمشتق لا يعرف إلا بعد معرفة المشتق منه .

انظر : (آداب المناظرة للشيخ محمد الأمين الشنقيطى - رحمه الله - ص ٣٩) .

ولا خلاف أن إثبات الحكم بطريق التعدية من أصل إلى فرع بالشرائط المعروفة صحيح .

واختلفوا فى إثبات الأسباب والشروط بطريق التعدية (من أصل إلى فرع بالشرائط)^(١) بأن ثبت سبب أو شرط لحكم بنص أو إجماع ، هل يجوز تعديته بمعنى جامع إلى محل آخر .

قال بعض الشافعية لا يجوز ، وأظنه مذهباً لعامة أصحابنا .

وقال جمهور الأصوليين : يجوز وهو مختار / ^(٢) بعض أصحابنا منهم :

صاحب الميزان^(٣) ، وفخر الإسلام ، فإن فخر الإسلام ذكر فى آخر باب حكم العلة فى أصوله : وإنما أنكرنا هذه الجملة إذا لم يوجد له فى الشريعة أصل يصح تعليله ، فأما إذا وجد ، فلا بأس به .

ألا يرى إنا اختلفنا فى اشتراط قبض البدلين لبناء صحة العقد فى بيع الطعام المعين بالطعام المعين ، وتكلمنا فيه بالرأى ، لأننا وجدنا لإثبات القبض أصلاً وهو الصرف^(٤) ، ووجدنا للجواز بلا قبض أصلاً وهو بيع الطعام

(١) ما بين القوسين زيادة من ب .

(٢) ق ١٨٦ / أ من ب .

(٣) انظر : (ميزان الأصول ص ٦٤٩ - ٦٥٠) .

(٤) وهو فى اللغة : النقل والرد ، وفى الشريعة : بيع ما من جنس الاثمان بعضها ببعض . وسمى بالصرف للحاجة إلى النقل فى بدليه من يد إلى يد .

وقيل : سمي به لأنه لا يطلب بهذا العقد إلا الزيادة ، إذ النقود لا تتففع بعينها والصرف هو الزيادة لغة كذا قاله الخليل ، ومنه سميت العبادة النافلة صرفاً ، لأنها زائدة على الفرض .

ينظر : (شرح فتح القدير على الهداية ٧ / ١٣٣ ، والعناية بهامش الهداية ٢ / ١٠٦) .

بالدراهم. (١)

وشرط الشافعى - رحمه الله - التقاىض فيه اتحد الجنس أو اختلف (٢).
وقال : لأنهما مالان يجرى فيهما الربا ، فيشترط قبضهما فى المجلس
كالذهب والفضة .

وقلنا : لا يشترط القبض فى المجلس اتحد الجنس أو اختلف ، لأنهما مالان
عينان ، فلا يشترط قبضهما فى المجلس كما فى بيع الثوب أو الطعام بالدراهم
فعلم بما ذكرنا أن المراد من قول الشيخ والتعليل للأقسام الثلاثة / (٣) الأول
باطل ، التعليل لإثباتها ابتداء لا بطريق التعدية ، إن كان تابع فخر الإسلام ،
ولا فالمراد منه التعليل مطلقاً (٤) .

وإنما بطل التعليل لإثباتها ابتداءً ، لأن فى ذلك نصب الشرع بالرأى ولا
يجوز ذلك .

أما فى إثبات السبب فظاهر ، وأما فى إثبات صفته ، فلأن الموجب لما لم
يعمل بدون صفته كان إثباتها بمنزلة إثبات أصل السبب ، فكان ذلك نصب
الشرع أيضاً بالرأى .

وأما فى إثبات الشرط وصفته ابتداءً ، إبطال الحكم ورفعها ، لأن الحكم كان

(١) راجع : (أصول فخر الإسلام فى كشف الأسرار للبغارى ٣ / ٤٠٠ - ٤٠١) .

(٢) وذلك كييع كرحنطة بكر حنطة ، أو بكر شعير أو تمر ، أو افتراق العاقدان من غير
قبض فإنه يجوز العقد عند الحنفية ولا يجوز عند الشافعى - رحمه الله - .

ينظر (الهداية مع هامشها ٢ / ٨٢ والمجموع ٩ / ٤٠٣ - ٤٠٤) .

(٣) ق ١٦٨ / ب من ح .

(٤) أى : سواء كان ابتداءً أو بطريق التعدية ، لأن مذهب عامة أصحاب الحنفية كذلك .
(حاشية الرهاوى ص ٨١١) .

ثابتاً قبل الشرط ، وبعدما شرط له شرط ، كان متعلقاً به ومعدوماً قبله فكان فى إثباته رفعاً ونسخاً للحكم .

وكذا فى إثبات الأسباب والشروط بطريق القياس أيضاً أنه لا بد للقياس من معنى جامع بين الأصل والفرع ، فإذا قسنا اللواط^(١) على الزنا مثلاً فى كونها سبباً للحد ، لا بد من أن (نقول)^(٢) : إن الزنا سبب للحد بوصف مشترك بينه وبين اللواط ليتمكن جعل اللواط سبباً له أيضاً ، وحيث أن يكون الموجب للحد المعنى المشترك ، فيخرج الزنا واللواط عن كونهما موجبين له ، لأن الحكم لما استند إلى المعنى المشترك ، استحال مع ذلك استناده إلى خصوصية كل واحد منهما ويلزم منه بطلان القياس ، لأن شرطه بقاء حكم الأصل ولم يبق .

واحتج من جوز إثباتهما بالقياس إذا كان له أصل : بأن القياس ليس لإثبات ما ثبت فى الأصل بالمعنى الذى ثبت فى الأصل فى فرع هو نظيره ، وهذا يتحقق فى الأسباب ، والشروط كما يتحقق فى الأحكام .

(١) قلت : اختلف الفقهاء فى حد اللواط :

فقال أبو حنيفة : لا حد على من عمل عمل قوم لوط ولكنه يعزر ويسجن حتى يموت أو يتوب ولو اعتادها ، قتله الإمام محصناً كان أو غير محصن سيامة ، أما الحد الذى قدر شرعاً فى الزنا ، فليس حكماً له وقال الشافعى فى المشهور عنه : إن حده حد الزانى ، وبه قال أبو يوسف ومحمد وأحمد فى رواية .

وقال مالك والشافعى فى رواية : أنه يرجم مطلقاً بكرةً كان أو ثيباً ، وبه قال أحمد فى رواية ، وهو قول الزهرى ، وأبو ثور ، وربيعة ومن معهم .

راجع : (شرح فتح القدير ٥ / ٢٦٢ فما بعدها ، والمغنى ٨ / ١٨٧ - ١٨٨ والأسرار ٢ / ق ١٦٤ ، والكافى ٢ / ١٠٧٣ ، والمجموع ٢٠ / ١٨ ، ٢٢ - ٢٤) .

(٢) فى ب (يقول) .

والاستحسان يكون بالأثر .

ولا معنى لقوله : فيخرج الزنا واللواط عن كونهما موجبين للزنا ، لأن الوصف الذى / ^(١) يوجب سببية الزنا للحد إذا كان مشتركا لا يخرج الزنا من من أن يكون موجبا للحد ، لأن ذلك المعنى موجب للسببية لا للحد .

قوله : والاستحسان إلى آخره . . .

ولما كان الأصل الرابع على وجهين فى حق الحكم ، وهما : القياس ، والاستحسان ، شرع فى بيان الاستحسان .

وهو فى اللغة : استفعال من الحسن ، وهو عد الشيء حسنا ، واعتقاده حسنا . ^(٢)

وفى الشريعة : اسم للدليل يعارض القياس الجلى ^(٣) ، فكأنهم سموه بهذا الاسم لاستحسانهم ترك القياس بدليل آخر .

(١) ق ١٨٦ / ب من ب .

(٢) انظر : (لسان العرب ١٣ / ١١٧ ، والقاموس المحيط ٤ / ٢١٥ - ٢١٦) .

(٣) وعرفه أبو الحسن الكرخى من الحنفية بقوله : (هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم فى المسألة بمثل ما حكم به فى نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول) .

وأرى أن هذا التعريف أحسن تعاريف الاستحسان ، وقد رجحه أيضا الشيخ أبو زهرة وقال : " وإنما رأينا ذلك التعريف ، أبين التعريفات لحقيقة الاستحسان لأنه يشمل كل أنواعه ، ويبين أساسه ولبه ، إذ أساسه أن يجىء الحكم مخالفا قاعدة مطردة لأمر يجعل الخروج عن القاعدة أقرب إلى الشرع من الاستحسان بالقاعدة فيكون الاعتماد عليه أقوى استدلالا فى المسألة من القاعدة " .

وهذا إذا لم يكن تعريف شيخنا الكاكي - رحمه الله - مبنيًا على اصطلاح ==

== خاص وإلا فلا مجال للترجيح ، إذ لا مشاحة في الاصطلاح والله أعلم ، راجع في تعريف الاستحسان إلى :

(كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٢٩١ ، وكشف الأسرار للبخاري ٤ / ٣ - ٤ ، والمستصفي ١ / ١٣٧ ، والمواقفات ٤ / ٢٠٥ ، والاعتصام ٢ / ١٣٧ ، والمحصل ج ٢ ق ٣ / ٦٦ ، فما بعدها مع تحقيق فضيلة الدكتور / طه جابر العلواني ، وروضة الناظر ص ٨٥ ، وأثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ص ١٢٢ ، وأبو حنيفة للشيخ أبي زهرة ص ٣٤٣) .

هذا وقد اختلف الأصوليون في حجية الاستحسان وعدم حجيته :

فقال الجمهور من الحنفية والمالكية والحنابلة - على ما ذكره الأمدى وابن الحاجب وابن قدامة المقدسي - بحجيته .

وقال الشافعي بعدم حجيته حتى نقل عن الإمام الشافعي - رحمه الله - أنه قال : (من استحسّن فقد شرع) .

ورغم هذا الخلاف المشهور والجدل المتواصل ، الذي ملئت منه كتب الأصول يظهر بعد إلقاء النظر الدقيق على الموضوع ، والبحث العميق فيه ، أن الخلاف بين الفريقين لفظي لا طائل تحته ، وذلك :

لأن الاستحسان الذي أنكره المتكرون له ، ليس هو الاستحسان الذي أثبتّه القائلون به ، فإن الذي أنكره الإمام الشافعي وأصحابه هو : ما يميل إليه الإنسان ويهواه من الصور والمعاني - وإن كان مستحباً عند غيره ، أو هو : ما يستحسنه بعقله المحض ويختاره بالتشهي دون الاستناد إلى أصل شرعي . ولا شك أن هذا الترع من الاستحسان مردود وباطل عند الجميع لاتفاق الأمة - قبل ظهور المخالفين - على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شرع الله تعالى وأحكامه بشهوته وهواه من غير دليل شرعي - يتولى في ذلك المجتهد والعامى .

وإن الذي أثبتّه الجمهور هو : اسم لأحد القياسين - الجلي والخصي - أو اسم للدليل الأقوى في مقابلة القياس ، أو هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى حكم آخر... إلخ .

والإجماع والضرورة ، والقياس الخفى ، كالسلم والاستصناع ، ونظهير
الأواني ، وطهارة سباع الطير .

وهو على أنواع :

قد يكون بالاثتر كما فى السلم^(١) ، فإن القياس يأبى جوازه ، لعدم المقصود

= حسب ما ورد فى تعريفه ، ولا خلاف فى صحة العمل به ، لذلك يقول ابن
الحاجب :

" ولا يتحقق استحسان مختلف فيه " ويمثله قال القاضى العضد ، " والحق أنه لا
يتحقق استحسان مختلف فيه " .

كذلك الجلال المحلى بعد أن ذكر عدة تعاريف للاستحسان وناقشها قال : " فلم
يتحقق معنى الاستحسان عما ذكر يصلح محلا للنزاع " .

وكيف لا يكون الخلاف لفظيا والنزاع اسميا ، وقد ورد عن الإمام الشافعى - رحمه
الله - نفسه أنه قال فى المتعة : " استحسن تقدير ثلاثين درهما " .

وقال فى ثبوت خيار الشفيع لمدة ثلاثة أيام : " وهذا استحسان وليس بأصل " .
وقال فى كيفية الأذان : " حسن أن يضع إصبعيه على أذنيه " .

وقال فى الاستحلاف على المصحف - أى : بوضع المصحف الشريف أمام الخالف لا
أن يستحلفه على المصحف ، لأن الخلف بغير الله لا يجوز - " وقد كان من حكام
الآفاق من يستحلف على المصحف وذلك عندى حسن " .

انظر : (المختصر مع شرح العضد ٢ / ٢٢٨ ، وحاشية البنانى ٢ / ٣٥٣ ، ونهاية
السؤل ٣ / ١٣٨ - ١٤١ ، والمحصول ج ٢ ق ٣ / ١٦٦ فما بعدها ، والأحكام
للأمدى ٤ / ٢٠٩ ، فما بعدها ، والموافقات ٤ / ٢٠٥ ، فما بعدها والاعتصام
٢ / ١٣٧ - ١٣٨ ، وروضة الناظر ص ٨٥ ، والام ٦ / ٢٧٩ ، والتكملة الثانية
للمجموع ١٤ / ٣١٣ و ١٥ / ٣٩١ ، والرسالة ص ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، وأدب القاضى
للماوردى ١ / ٦٥٨ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣ ، ١٣ ، وشرح ابن مالك
وحواشيه ص ٤١٤ - ٤١٥ ، ومختصر المزنى - المطبوع بهامش الام ١ / ٦٠) .

(١) والسلم فى اللغة : التقديم والتسليم . فى الشرع : اسم لعقد يوجب الملك =

ولما صارت العلة عندنا علة بائرها ، قدمنا على القياس

عليه عند العقد إلا إنا تركناه بالنص / (١) وهو قوله - ﷺ - : « من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » . (٢)

وقد يكون بالإجماع مثل الاستصناع (٣) فيما نحن فيه تعامل للناس بأن يأمر إنسانا ليحترز له خفا بكذا ، ويبين صفته ومقداره ، ولا يذكر له أجلا ، ويسلم إليه الثمن أو لا يسلم ، فإنه يجوز ، والقياس يقتضى عدم جواره لأنه بيع معدوم ، لكنهم استحسنا تركه بالإجماع ، لتعامل الناس فيه .

وقد يكون بالضرورة مثل تطهير الحياض ، والآبار والأواني ، فإن القياس يأبى طهارة هذه الأشياء ، لأنه لا يمكن صب الماء على الحوض والبئر ليتطهر ، ولأن الدلو يتنجس بملاقاة الماء ، فلا يزال يعود وهو نجس ، وكذا الماء يتنجس

= في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا .

أو بعبارة أخرى هو : أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ويسمى سلفا أيضا ، وهو لغة أهل العراق ، والسلم لغة أهل الحجاز .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ١٢٠ ، والمغنى لابن قدامة ٤ / ٣٠٤ ، وتكملة المجموع ١٣ / ٩٤ ، وشرح فتح القدير بحواشيه ٧ / ٦٩ - ٧٠) .

(١) ق ١٦٩ / ١ من ح .

(٢) أخرجه : (البخارى ٣ / ٤٤ ، وابن ماجه ٢ / ٧٦٥ بلفظ :

« من أسلف في شيء ، فليسلف في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .
والدارمي ٢ / ٢٦٠ نحوه) .

(٣) هو : استعمال من الصناعة ككتابة وهي حرفة الصانع وعمله ، يقال :

استصنعه خاتما أى : طلب منه أن يصنع له خاتما فيتعدى إلى مفعولين .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٥٤ ، ٥٥ ، وحاشية يحيى الراوى ص ٨١٣) .

بملاقاة الآنية النجسة ، والنجس لا يفيد الطهارة ، لكنهم تركوا العمل بموجب القياس للضرورة أثر في سقوط الخطاب ، لأن فيه حرجا والحرج مدفوع بالنص^(١) .

وقد يكون بالقياس الخفى كما فى سؤر سباع^(٢) الطير ، فإنه فى القياس نجس ، لأن السؤر معتبر باللحم ، ولحم هذه الطيور حرام ، فكان سؤرها نجسا كسؤر سباع البهائم^(٣) . وفى الاستحسان هو ظاهر مكروه ، لأن السبع ليس بنجس العين بدليل جواز الانتفاع به كالاصطياد والبيع (والانتفاع)^(٤) بجلده

(١) وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ سورة الحج / ٧٨ .

وقوله - ﷺ - « بعث بالحنيفية السمحة الهلة .. الحديث) .

(٢) كالصقر ، والبار ، والشاهين .

(٣) كالأسد والفهد والنمر ، وقد اختلف الفقهاء فى سؤر سباع البهائم :

فقال الحنفية : إن الحيوان أربعة أقسام :

أحدها : مأكول اللحم كالبقرة والغنم ، فسؤره طاهر .

الثانى : سباع الدواب كالأسد والذئب ، فهى نجسه .

الثالث : سباع الطير كالبار والصقر ، فهى طاهرة السؤر إلا أنه يكره استعماله ، وكذا الهرة .

الرابع : البغل والحمار ، فإن سؤرهما مشكوك : لا يقطع بطهارته ، ولا بنجاسته ، وسؤر الفرس طاهر عند أبى يوسف ، وكذا عند أبى حنيفة فى الصحيح عنه .

وقال الشافعية : إن سؤر جميع الحيوانات طاهر غير مكروه إلا الكلب والخنزير وفروع

أحدهما . وللحنابلة فى سؤر الحيوانات كلام طويل ، ذكر ابن قدامة فى المغنى ١ /

٤٦ فما بعدها . وقال مالك رحمه الله - سؤر كل حيوان غير الخنزير طاهر . راجع :

(الهداية بهوامشها ١ / ٢٨ - ٣٠ ، والمجموع ١ / ١٧٢ - ١٧٣ ، والكافى ١ /

١٦١) .

(٤) فى ب (ولانتفاع) .

الاستحسان الذى هو القياس الخفى إذا قوى أثره ، وقدمنا القياس لصحة
أثره الباطن فى الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فسادہ .
كما إذا تلا آية السجدة فى صلاته ، فإنه يركع بها قياسا .

وعظمه ، ولو كان نجس العين ، لما جاز لانتفاع به ، كاختزير ، وسور سباع
البهائم إنما كان نجسا باعتبار أنها تأكل بلسانها فيختلط لعابها بالماء ، ولعابها
يتولد من لحمها ، وهذا لا يوجد فى سباع الطير ، لأنه يأخذ الماء بمنقارها ثم
يبتلع (ومنقاره عظم)^(١) ، وعظم (الميت)^(٢) طاهر ، فعظم الحى
أولى ، (فلا يختلط)^(٣) لعابها بالماء ، فلا يتنجس الماء .
قول : ولما صارت العلة إلى آخره ...

ولما بين / ^(٤) أنواع الاستحسان شرع فى بيان ترجيح الاستحسان على
القياس فقال :

ولما صارت العلة عندنا علة بآثارها خلافا لأهل الطرد وغيرهم كما مر بيانه ،
قدمنا على القياس الاستحسان الذى هو القياس الخفى إذ قوى أثره ، وقدمنا
القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فسادہ ، (
لأنه)^(٥) لا رجحان للظاهر بظهوره ولا للباطن ببطونه ، وإنما الرجحان بقوة
الأثر فيسقط ضعيف الأثر فى مقابلة قوى الأثر ظاهرا كان أو خفيا ، لأن
الاعتبار للأثر .

(١) فى ب (وهو عظم) .

(٢) فى ب (الميتة) .

(٣) فى ح (فلا يخلط) .

(٤) ق ١٨٧ / أ من ب .

(٥) ساقطة من ب .

وفى الاستحسان لا يجزيه

ألا يرى أن الدنيا ظاهرة والعقبى باطنة ، وقد ترجع العقبى حتى وجب الاشتغال بطلبها والإعراض^(١) عن طلب الدنيا ، لقوة الأثر من حيث الدوام والصفة وضعف الدنيا من حيث الكدورة والفناء ومثال تقديم الاستحسان على القياس : سؤر سباع الطير ، فلأنه فى القياس نجس ، وفى الاستحسان طاهر^(٢) كما بينا .

ومثال ترجيح الذى قوى أثره الباطن على الاستحسان الذى ظهر أثره وخفى فساد .

قوله : كما لو تلا آية السجدة ، إذا قرأ آية السجدة فى الصلاة فإن كانت فى آخر السورة إن شاء ركع بها وإن شاء سجد ، غير أن الركوع يحتاج إلى النية لا السجدة ، وإن كانت فى وسط السورة ينبغى أن يسجد لها ثم يقوم ، فيقرأ ما بقى ، وإن ركع فى موضع السجدة أجزأه ، وإن ختم السورة ثم ركع ، لم يجزه ، نواها أو لم ينوها ، لأنها صارت ديناً ، فلا يتأدى بالركوع ولا بالسجدة الصلاتية كذا فى المبسوط والذخيرة .^(٣)

ثم إذا أراد أن يقيم الركوع مقام السجود على الفور أجزأه فى القياس وبه نأخذ ، ولا يجزيه فى الاستحسان .

(١) قلت : ليس المراد من الإعراض ، الإعراض كلياً ، لأنه منهى عنه أيضاً لقوله تعالى : ﴿ وابتنِ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد فى الأرض إن الله لا يحب المفسدين ﴾ .
والمراد أن لا يجعل الدنيا أكبر همه ومبلغ علمه ونظره .
والله أعلم .

(٢) ق ١٦٨ / ب من ب .

(٣) راجع : (المبسوط ٢ / ٨) ولم أجد الذخيرة بعد البحث عنها .

فوجه القياس : أن الركوع والسجود يتشابهان فى معنى الخضوع ولهذا أطلق اسم الركوع على السجود فى قوله تعالى : ﴿ وَخَرُّوا كَعَمَلٍ ﴾^(١) أى ساجدا^(٢) لأن الخزور هو السقوط وهو موجود فى السجود دون الركوع .

ولما ثبت التشابه بينهما ، ينوب الركوع مناب السجود ، فهذا قياس ظاهر لا حاجة فيه إلى زيادة تأمل ، بل هو اعتبار لأحد الفعلين بالآخر لظاهر الشبه .

ووجه الاستحسان : أنا أمرنا بالسجود بقوله تعالى : ﴿ فَاسْجُدُوا ﴾^(٣) والركوع غير حقيقة .

الآ يرى أن الركوع فى الصلاة لا ينوب عن السجدة فيها ، فلأن لا ينوب عن سجدة التلاوة كان أولى ، لأن القرب بين الركوع والسجود فى الصلاة أظهر من القرب بين الركوع وسجدة التلاوة .

فهذا أثره الظاهر أن المأمور به لا يتأدى بغيره ، فيفسد به وجه القياس /^(٤) بمقابلته ، ولكن القياس أولى بالعمل بسبب قوة أثره الباطن الذى يتضمن فساد الاستحسان .

وبيان أثر الباطن للقياس : أن السجود عند التلاوة لم يشرع قرينة مقصودة بطريق الاستبداد بنفسه ، ولهذا لا يلتزم بالنذر كما لا يلتزم الطهارة به ، وإنما المقصود مجرد (ما يصلح)^(٥) تواضعا ليحصل به مخالفة المشركين الذين

(١) سورة ص / ٢٤ . والآية بكاملها : ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْؤَالِ نَعْمَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغَىٰ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴾ .

(٢) انظر : (تفسير أبى السعود ٧ / ٢٢٢) .

(٣) سورة النجم / ٦٢ . والآية كاملة : ﴿ فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾ .

(٤) فى ١٨٧ / ب من ب ، وفيها (بمقابلة) وهى خطأ .

(٥) فى ح (ما لم يصلح) وهى خطأ .

امتنعوا عن السجود استكباراً ، والاقتداء بالمقربين الذين تبادروا إلى السجود تقريباً وافتخاراً ، كما أخبر الله تعالى عن الفريقين فى مواضع السجود والركوع فى الصلاة بعمل هذا العمل أى : يحصل (به)^(١) ما هو المقصود من السجود ، فيسقط عنه السجود به بخلاف سجود الصلاة ، حيث لا تجوز إقامة الركوع مقامه ولا عكسه لأن كل واحد منهما مقصود بنفسه ، ثبت ذلك بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ وقوله - ﷺ - « مكن جبهتك على الأرض »^(٢) فصار /^(٣) الأثر الخفى للقياس ، وهو حصول المقصود بالركوع مع الفساد الظاهر ، وهو اعتبار نفس الشبه والعمل بالمجاز مع إمكان العمل بالحقيقة ، أولى من الأثر الظاهر للاستحسان وهو العمل بالحقيقة مع فساد الخفى ، وهو جعل غير المقصود مساوياً للمقصود .

وفى قوله (رحمه الله)^(٤) قدمنا القياس على الاستحسان (الذى)^(٥) هو القياس الخفى ، إشارة إلى رد قول من طعن على أبى حنيفة وأصحابه

(١) فى ح (منه) .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٢ / ٥٩) بلفظ : (إن النبى - ﷺ - كان إذا سجد أمكن أنفه وجبهته من الأرض ، ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذو منكبيه) وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وقال الشوكانى بعد أن أخرج الحديث فى : ٢ / ٢٧٨ : (رواه أبو داود ... وأخرجه : ابن خزيمة فى صحيحه) .

(٣) ق ١٧٠ / أ من ح . وفى ب (أثر) بدون آل .

(٤) فى النسختين معا (تعالى) وهو خطأ ، والصواب الذى يقتضيه المقام هنا ، هو ما أثبتناه .

(٥) ساقطة من ب .

ثم المستحسن بالقياس الخفى يصح تعديته بخلاف الأقسام الآخر ، ألا ترى
أن الاختلاف فى الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قياساً ويوجبه
استحساناً .

- رحمهم الله - وقال : حجج الشرع الكتاب والسنة ، والإجماع ، والقياس .
والاستحسان قسم خامس لم يعرف به أحد من حملة الشرع سوى أبى حنيفة
أنه من دلائل الشرع وهو قول بالتشهى ، نقل عن الشافعى - رحمه الله تعالى
- أنه قال : (من استحسن فقد شرع) (١) .

فقال الشيخ : الإستحسان الذى كذا دفعاً لهذا الطعن .

يعنى : أن الاستحسان نوع من القياس ، لا أنه قسم خاص كما زعمتم .
(ثم) (٢) بين الشيخ الفرق بين المستحسن بالقياس الخفى وبين المستحسن
بالأثر والإجماع والضرورة فقال : ثم المستحسن بالقياس الخفى يصلح تعديته ،
بخلاف الأقسام الآخر ، لأن حكم القياس التعدية ، وهذا القسم وإن اختص
باسم الاستحسان لم يخرج عن كونه قياساً ، فيصلح تعديته ، بخلاف الأقسام
الآخر ، لأنها غير معلولة ، بل هى معدول بها عن القياس ، فلا يقبل

(١) أى : وضع شرعاً جديداً كما فسرہ الإسنى ٣ / ١٣٩ ، أو أراد أن يكون شارحاً
كما قاله الدهلوى فى (حجة الله البالغة ١ / ١٤٧) .

هذا وقد ذكر هذا القول عن الإمام الشافعى رحمه الله - أكثر كتب أصول الفقه .
انظر : (المنحول لبلغزالي ص ٣٧٤ ، والمختصر لابن الحاجب ٢ / ٢٨٨ ،
والاعتصام للإمام الشاطبى ٢ / ١٣٧ ، والأحكام للامدى ٤ / ٢٠٩ ونهاية السؤل
للإسنوى ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٢٩٩ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣)

(٢) ساقطة من ب .

وهذا حكم تعدى إلى الوارثين والإجارة .

التعدي .

ثم بين مثلاً لما ذكرنا فقال : ألا يرى أن الاختلاف فى الثمن قبل / (١) قبض المبيع والتمن لا يوجب يمين البائع قياساً ، لأنهما لما اتفقا على البيع فقد اتفقا على أن المبيع ملك المشتري ، والمشتري لا يدعى شيئاً فى الظاهر على البائع ، وإنما البائع يدعى زيادة الثمن ، فكان القياس أن يسلم إلى المشتري ويأخذ منه ما أقر به ويحلفه على الباقي كما فى سائر الخصومات ، وفى الاستحسان يجب اليمين على البائع أيضاً ، لأن المشتري يدعى وجوب تسليم المبيع عند إحضار ما أقر به ، والبائع ينكر التسليم عند إحضار ما أقر به . (٢)

وهذا حكم تعدى إلى الوارثين - أى وجوب التحالف قبل القبض - حكم تعدى إلى الوارثين - أى وارث البائع والمشتري - حتى لو وقع الاختلاف بينهما بعد موت العاقلين فى مقدار الثمن قبل القبض ، يجرى التحالف بينهما ، لأن الوارث قائم مقام المورث فى حقوق العباد .

والإجارة أى : تعدى وجوب التحالف إلى الإجارة ، حتى لو اختلف القصار ورب الثوب فى مقدار الأجرة قبل أن يأخذ القصار فى العمل ، يتحالفان ، لأن التحالف لدفع الضرر عن كل واحد منهما بطريق الفسخ ،

(١) ق ١٨٨ / أ من ب .

(٢) ولا شك أن هذا النوع من الإنكار ، إنكار باطن (خفى) ، لا يعرف إلا بضرب تأمل ، بخلاف إنكار المشتري ، فإنه يعرف ببديهة الحال فاستحسنوا العمل بالإنكارين جميعاً .

راجع هذه المسألة فى : (الهداية ٢ / ٢٠٨ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٢٦٣ ، وكشف الاسرار للنسفى ٢ / ٢٩٧) .

وأما بعد القبض ، فلم يوجب يمين البائع إلا بالآثر ، فلم يصح تعديته .

ليعود إليه رأس ماله ، وعقد الإجارة محتمل للفسخ قبل إقامة العمل كالبيع . ويمكن أيضاً أن يجعل كل واحد منهما منكرًا ومدعيًا على الوجه / (١) الذى قلنا ، فيجرى التحالف بينهما .

قوله : وأما بعد القبض ...

أى : الاختلاف فى مقدار الثمن بعد قبض المبيع فلم يوجب يمين البائع إلا بالآثر ، لأن المشتري لا يدعى على البائع ، شيئاً إذ المبيع مسلم إليه ، فكان ثبوت التحالف بالآثر على خلاف القياس عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - فيقتصر على مورد النص ، فلا يصح تعديته إلى الوارثين والإجارة ، والآثر قوله - ﷺ - : « إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحالفا أو ترادا » . (٢)

وعند محمد - رحمه الله - يجرى التحالف بين الوارثين ، لأن عنده إنما يصار إلى التحالف باعتبار أن كل واحد منهما يدعى عقدًا ينكره الآخر ، إذ البيع بآلف غير البيع بآلفين ، وهذا المعنى إنما يتحقق قبل القبض وبعده .
وجوابه : لا نسلم أن كل واحد منهما يدعى عقدًا آخر ، فإن العقد لا يختلف باختلاف الثمن ، فإن البيع بآلف قد يصير بآلفين بزيادة الثمن والبيع بآلفين يصير بآلف عند حط الثمن .

(١) ق ١٦٩ / ب من ح .

(٢) قد روى هذا الحديث بروايات متعددة وألفاظ مختلفة ، وأقرب الألفاظ إلى هذا اللفظ ما رواه عبد الله بن أحمد فى زيادات المسند من طريق القاسم بن عبد الرحمن عن جده :

« إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة ولا بينة لأحدهما تحالفا » .

انظر : (نيل الأوطار ٥ / ٢٥٢ - ٢٥٥ ، ونصب الراية ٤ / ١٠٥ - ١٠٧) .

مبحث الاجتهاد

وشرط الاجتهاد أن يحوى علم الكتاب بمعانيه ووجوهه التى قلنا

/ (١) قوله : وشرط الاجتهاد إلى آخره ...

لما فرع الشيخ عن بيان القياس وركنه ، وشرطه ، وحكمه ، شرع فى بيان
الاجتهاد وشرطه ، لأنه لا بد للقياس من القائس وهو المجتهد فقال : وشرط
الاجتهاد كذا وإنما لم يبين نفس الاجتهاد لشهرته بين الفقهاء .

وفى اللغة هو : بذل المجهود لنيل المقصود (٢).

وقيل فى الاصطلاح هو : بذل المجهود فى استخراج الأحكام من شواهدا
الدالة عليها .

وقيل : هو طلب الصواب بالامارة عليه .

قوله : أن يحوى أى يجمع علم الكتاب بمعانيه أى مع معانيه لغة وشرعا ،
ووجوهه التى قلنا - أى أقسامه (٣) التى قلنا فى أول الكتاب .

(١) ق ١٨٨ / ب من ب .

(٢) قلت : ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة ومشقة ، فيقال : اجتهد فى حمل الرضى ،
ولا يقال : اجتهد فى حمل خردلة أو نواة ، ولكن صار فى اصطلاح الأصوليين
مخصوصاً بما ذكره الشارح .

وقيل : هو است فراغ الفقيه وسعه لتحصيل ظن بحكم شرعى .
وعرفه حافظ الدين النسفى بقوله : (بذل الوسع والطاقة فى طلب الحكم الشرعى
بطريقه) .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٤ ، وشرح المنار لابن ملك وحواشيه ص
٨٢٣ ، والكشف للنسفى ٢ / ٣٠١ - ٣٠٢) .

(٣) من الخاص ، والعام ، والمشارك و إلخ .

وزاد بعضهم ، حفظ نظمه ، لأن الحافظ أضبط لمعانيه من الناظر فيه .
وقيل : لا يشترط بل يجوز الاختصار على الطلب والنظر فيه كما في
السنن .

وقيل : يجب أن يحفظ ما اختص بالأحكام لا غيره .
وعلم السنة بطرقها أى مع طرقها من التواتر والشهرة والآحاد ويجب أن
يعرف نفس الخبر أيضاً أنه روى بلفظ الرسول - ﷺ - أو نقل بالمعنى ، وأن
يعرف وجوه معانيه لغة وشرعاً مثل الخاص والعام وسائر الأقسام المذكورة في
الكتاب .

وذكر الغزالي - رحمه الله - أن للاجتهاد شرطين :
أحدهما : أن يكون محيطاً بالمدارك المثمرة للأحكام وأن يعرف كيفية
الاستثمار .

والثاني : أن يكون عدلاً مجتنباً عن المعاصي ، وهذا شرط لجواز الاعتماد
على قوله .

والمدارك المثمرة أربعة :

الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والعقل ^(١) .

ولا يشترط معرفة جميع الكتاب ، بل معرفة ما يتعلق ^(٢) به الأحكام
وذلك مقدار خمس مائة آية ، ولا يشترط ضبطها ، بل يكفي أن يكون عالماً
بمواقعها ، يطلبها وقت الحاجة .

(١) راجع : (المستصفى ٢ / ٣٥٠ ، ولا يخفى أن الامام النفسى ذكر الشرطين
المذكورين للمجتهد دون الاجتهاد) .

(٢) ق ١٧١ / أ من ح .

وعلم السنة بطرقها ، وأن يعرف وجوه القياس .

وكذا لا تشترط معرفة جميع السنة ، بل ما يتعلق به الأحكام دون ما يتعلق به المواعظ وأحكام الآخرة ، ولا يلزم حفظها بل يكفيها أن يكون عنده أصل مصحح يجمع أحاديث الأحكام ، كالصحيح البخارى^(١) أو المسلم^(٢) وغيرهما .

وأما الإجماع ، فينبغى أن يميز مواقع الإجماع ، حتى لا يفتى بخلاف الإجماع ، كما يجب معرفة النصوص ، حتى لا يفتى بخلاف النص ، ولا يلزم أن يحفظ جميع مواقع الإجماع والخلاف ، بل كل مسألة يفتى فيها ، ينبغى أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع .

قوله : وأن يعرف وجوه القياس ...

أى طرقه وشرائطه / ^(٣) كما ذكرنا .

وذكر الغزالي وحاصل ذلك :

(١) هو الجامع الصحيح للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى المتوفى سنة (٢٥٦ هـ) وهو أول كتاب من الكتب الستة وأفضلها على المذهب المختار ، وشهرته تغنى عن التعريف .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٥٤١ - ٥٥٥) .

(٢) هو الجامع الصحيح للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج القشرى النيسابورى الشافعى المتوفى سنة (٢٦١ هـ) وهو الثانى من كتب السنة واحد الصحيحين الذين هما أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل .

(المرجع السابق ١ / ٥٥٥) .

(٣) ق ١٨٩ / ١ من ب .

وحكمه الإصابة بغالب الرأى حتى قلنا : إن المجتهد يخطئ ويصيب والحق فى موضع الخلاف واحد بأثر ابن مسعود - رضى الله عنه - فى المفوضة ، وقالت المعتزلة : كل مجتهد مصيب والحق فى موضع الخلاف متعدد وهذا الخلاف فى الشرعيات لا فى العقليات .

يشترط أن يعلم ثلاثة فنون :

علم الحديث ، وعلم أصول الفقه ، وعلم اللغة ^(١) .

أما علم ^(٢) الكلام ، فليس بشرط ، فلنا لو فرضنا إنسانا جاز ما باعتقاده الإسلام تقليداً ، لامكنه الاستدلال بالدلائل الشرعية على الأحكام .

قوله : وحكمه الإصابة بغالب الرأى ...

أى حكم الاجتهاد ظنى لا قطعى ، حتى قلنا : إن المجتهد يخطئ ويصيب .

وقالت المعتزلة : كل مجتهد مصيب .

والحاصل أن الحق فى موضع الخلاف - أى المسائل التى اختلفوا فيها وحكموا بالاجتهاد - واحد أو متعدد : فعندنا واحد ^(٣) ، وعند المعتزلة متعدد .

(١) (المستصفى ٢ / ٣٥٣) .

(٢) فى ب (فأما) .

(٣) وبه قال مالك والشافعى - رحمهما الله - .

انظر : (تيسير التحرير ٤ / ٢٠٢ ، والموافقات ٤ / ١٢٩ ، وجامع بيان العلم وفضله ص ٣٣٥) .

وهذا الخلاف فى الأحكام الشرعية لا فى العقلية^(١) إلا على قول أبى الحسن^(٢) العنبرى ، والجاحظ^(٣) من المعتزلة ، فإنهما قالوا :

كل مجتهد مصيب فى مسائل الكلام التى لا يلزم منها الكفر ، كمسألة خلق القرآن ، وأراد به نفى الإثم والخروج عن عهده التكليف ، لا أن اجتتهاده مطابق للحق^(٤) ، وهذا معنى قول الشيخ : (إلا على

(١) أى أن محل الخلاف بين الفريقين هى الحوادث الفقهية والمسائل الجزئية التى للاجتهاد فيها مجال ، لا المسائل العقلية التى هى من أصول الدين فإن الحق فيها واحد بالإجماع ، والمخطئ فيها كافر مخلد فى النار ، إذا كان على خلاف ملة الإسلام كاليهود والنصارى والمجوس ، ومضلل مبتدع إن لم يكن على خلاف ملة الإسلام ، كأصحاب الأهواء من أهل القبلة ، والله أعلم .
انظر : (الكشف للبخارى ١٧ / ٤) .

(٢) هو : عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبرى ، قاضى البصرة ، كان محدثا ثقة ، حسن السيرة ، أخذ العلم عن خالد الحذاء وغيره ، وعنه أخذ خالد بن الحارث وغيره ، ولد عام (١٠٦ هـ) وقيل غير ذلك ، وتوفى سنة (١٦٨ هـ) .
انظر : (تاريخ بغداد ١٠ / ٣٠٦ - ٣١٠ ، والكامل لابن الأثير ٥ / ٧٠ ، وتهذيب التهذيب ٧ / ٧ - ٨) .

(٣) هو : أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب ، البصرى ، المعروف بالجاحظ كان رأسا ، فى الكلام والاعتزال ، زعيم فرقة المعتزلة ، تسمى (الجاحظية) نسبة إليه ، له ضلالات واضحة ، عاش تسعين سنة أو يزيد - من مؤلفاته كتاب (الحيوان) ، غش الصناعات ، والفتيا ، مات سنة (٢٥٥ هـ) ، أو سنة (٢٥٠ هـ) .
انظر : (طبقات المعتزلة ٦٧ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٤٧٠ - ٤٧٥ ، العبر ١ / ٤٥٦ ، والفرق بين الفرق ص ١٧٥ - ١٧٧) .

(٤) وذلك لأنه يلزم منه أن يكون القرآن مخلوقا وغير مخلوق ، وهذا فاسد بالبدهة .
انظر تفصيل الأقوال فى هذا الموضوع بدلائلها فى : (المستصفى ٢ / ٣٥٧ فما بعدها ، والإحكام للامدى ٤ / ٢٣٩ فما بعدها ، ومسلم الثبوت بشرحه ==

قول بعضهم (١).

والى مذهب المعتزلة مال عامة الأشعرية ، والقاضى الباقلانى ، والغزالى
والمزنى ، وبعض متكلمى أصحاب الحديث .

ثم من قال : بالحقوق اختلفوا فيما بينهم .

فقال بعضهم باستواء الحقوق ، وقال عامتهم : بل واحد من الجملة أحق
وهو مروي عن الشافعى - رحمه الله - .

احتج من قال بالحقوق : بأن المجتهد كُلفَ الفتوى بغالب الرأى بقوله
تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾ فكان ذلك تكليفاً بإصابة الحق ، إذ ليس
بعد الحق إلا الضلال .

ولما توجه التكليف عليه بإصابته ، يلزم أن يكون كل مجتهد مصيباً وإلا
يلزم من التكليف بالأصابة ، تكليف ما ليس فى الوسع كاستقبال القبلة ، فإنه
جهة واحدة عند عدم الاشتباه ، وعند الاشتباه تصير الجهات كلها قبلة ، حتى
أن المتحررين إذا صلوا إلى أربع جهات / (٢) أجزأتهم صلاتهم ، وجاز تعدد
الحقوق فى أناس مختلفين فى حق بعضهم حظر ، وفى حق بعضهم إباحة ،

== ٢ / ٣٧٦ - ٣٧٧ ، وتيسير التحرير ٤ / ١٩٥ فما بعدها ، وفتح الغفار ٣ / ٣٦ ،
وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٧ فما بعدها ، والتلويح على التوضيح ص ٦٠٤ -
٦٠٥ ، والبرهان ٢ / ١٣١٦ فقرة ١٤٥٦ فما بعدها ، ونهاية السؤل مع حواشيه
المسماة : سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٤ / ٥٥٦ فما بعدها ، والكشف للنسفى
٢ / ٣٠٢ .

(١) لم أجد هذه العبارة فى متن المنار على ما اطلعت عليه ولعل الشارح - رحمه الله -
اطلع على نسخة للمنار كانت فيها هذه العبارة - والله أعلم - .

(٢) ق ١٧١ / ب من ح .

إذا كان لا يلزم كل واحد منهم ما لزم الآخر ، كما جاز فى باب القبلة عند الاشتباه .

ومن سوى بين الحقوق يقول : إن دليل التعدد لم يقتض التفاوت فلا يثبت رجحان البعض على البعض بلا مرجح .

ومن جعل الواحد أحق أن يقول : (أنا)^(١) لو سويت بينهما لبطلت مراتب الفقهاء / ^(٢) ويساوى المجتهد غيره ، وهذا لأن الأصل أن يكون الحق واحداً ، إلا أنا تركنا القول به ضرورة أن لا يصير المجتهد مكلفاً بما ليس فى وسعه ، وهذه الضرورة ترتفع بإثبات نفس الحقيقة لفتواه ، فيبقى الواحد أحق لتستقيم المناظرة ودعوة كل واحد منهم لصاحبه إلى حجته ، إذ لا مناظرة بين المقيم والمسافر فى أعداد ركعات (صلواتهما)^(٣) لثبوت الحقيقة على السواء .

وكذا لا مناظرة فى وجوه كفارة اليمين .

ولنا قوله تعالى : ﴿ ففهمناها سليمان ﴾^(٤) دخل رجلان على داود - عليه السلام - أحدهما صاحب حرف - وقيل : كان كرماً قد تدلت عنا قيده - والآخر صاحب غنم^(٥) وعنده ابنه سليمان - عليه السلام - وهو ابن إحدى عشرة سنة ، فقال صاحب الحرس : إن هذا (تفلت)^(٦) غنمه فوقع فى حرثى

(١) فى ب (أنا) .

(٢) ق ١٨٩ / ب من ح .

(٣) فى ح (صلواتهما) .

(٤) سورة الانبياء / ٧٩ ، ونظام الآية ﴿ وكلا آتينا حكماً وعلماً وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير وكنا فاعلين ﴾ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٦) فى ب (انفلت) قال الفيروز آبادى : (وكان الأمر فلتة أى فسجاءة من غير تردد وتدبر ، وافلتت الشئ وتفلت منى انفلت وأفلته غيره ، وافلتت الكلام أى ارتجله) .
(القاموس المحيط ١ / ١٦٠) .

فلم يبق منه شيء ، فقال : لك رقاب الغنم ، وقد كانت قيمتها مستويتين .
فقال سليمان - عليه السلام - : غير هذا أوفى للفريقين : ينطلق أهل
الحرث بالغنم فيستفعون بالبانها وأولادها وأصوافها ، ويقوم أصحاب الغنم على
الكرم ، حت إذا كانت كليلة نفشت فيه ، دفع هؤلاء إلى هؤلاء غنمهم ،
وهؤلاء إلى هؤلاء كرمهم .

فقال داود عليه السلام : (القضاء ما قضيت) (١) .

والضمير في ﴿ ففهمناها ﴾ للحكومة أو القضية ، وكان ذلك باجتهاد منها ،
إذ لو كان بالوحي ، لما جار لسليمان - عليه السلام - خلافة ، ولداود - عليه
السلام - الرجوع إلى قوله .

ثم إنه تعالى خص سليمان - عليه السلام - بالفهم ، ومنَّ عليه ، وكمال
المنة في إصابة الحق حقيقة .

فلو كانا مصيبين ، لم يكن لتخصيص سليمان - عليه السلام - بالفهم
فائدة ، لأن داود - عليه السلام - قد فهم أيضا على ذلك التقدير .

وهذا في شريعتهم ، أما في شريعتنا ، فلا ضمان عندنا في هذه الصورة
بالليل والنهار .

وعند الشافعي - رحمه الله - يضمن بالليل (٢) .

(١) انظر : هذه القصة في : (جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٧ / ٥١ - ٥٢ ،
والجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ ، وتفسير أبي العود ٦ / ٧٩ ،
والكشاف ٣ / ١٧ ، وروح المعاني ١٧ / ٧٤ ، والدر المنثور ٥ / ٦٤٥ - ٦٤٧ ط
دار الفكر) .

(٢) قلت : ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن ما أفست
البهائم بالليل من الزرع ، فهو مضمون على أهلها ، وما أفست من ذلك ==

وقيل : إنما ضمنوا لأنهم أرسلوها .

وقيل : كان هذا صلحا ، وما فعله داود - عليه السلام - حكما .

وللخصم أن يقول : يجوز أن يكون تخصيص سليمان - عليه السلام - بالفهم بإصابة (الأحق)^(١) ولا يلزم أن يكون الحق واحدا .

وما روى عن النبي - ﷺ - أنه قال : « إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر واحد »^(٢) ففيه دليل على أن في الاجتهاد صوابا وخطأ .

وما روى عن ابن مسعود - رضى الله عنه - أنه قال في المفوضة وقد مات عنها زوجها قبل الدخول بها /^(٣) ولم يسم لها مهرا : (أجتهد فيه رأى فإن يكن صوابا فمن الله ، وإن يكن خطأ فمضى ومن الشيطان)^(٤) وهذا معنى قول

== نهارا لم يضمناه .

وذهب الحنفية إلى أنه لو انفلتت الدابة فاصابت مالا أو آدميا ليلاً أو نهاراً ، لا ضمان على صاحبها .

راجع هذه المسألة بأدلتها في : (الهداية ٢ / ٦١١ ، ومجمع الأنهر ٢ / ٦٦٢ - ٦٦٣ ، والمغنى ٨٨ / ٣٣٦ - ٣٣٧ ، والكافي ٢ / ١١٢٥ ، والجامع لأحكام القرآن ١١ / ٣١٤ - ٣١٥) .

(١) في ب (الحق) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٨ / ١٥٧ بقريب من هذا اللفظ ، ومسلم ٣ / ٣٤٢ ، وأبو داود ٤ / ٦ ، وابن ماجه ٢ / ٧٧٦) بلفظ (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر) .

(٣) ق ١٧٢ / أ من ح .

(٤) أخرجه : (أبو داود ٢ / ٥٨٨ ، والترمذى ٣ / ٤٥٠ ، وابن ماجه ١ / ٦٠٩ ، وابن القيم فى أعلام الموقعين ١ / ٥٧ ، وابن حزم فى الأحكام ٦ / ١٠٢٣ وفى بعض الروايات : (فمن ابن أم عبد) بدل (فمضى ومن الشيطان) كما أن فى أكثرها زيادة قوله : (أرى لها مهراً مثل نساءها ولا وكس ولا شطط) أى لا نقصان ولا زيادة .

ثم المجتهد إذا أخطأ ، كان مخطئاً ابتداء عند البعض ، والمختار أنه مصيب ابتداء ، ومخطئ انتهاء .

الشيخ : والحق في موضع الخلاف واحد بأثر ابن مسعود - رضى الله عنه - في المفروضة .

والدليل المعتمد عليه فيها لنا إجماع الصحابة - رضى الله عنهم - فإنهم أطلقوا الخطأ في الاجتهاد كثيراً وشاع ، ولم ينكر بعضهم على بعض في التخطئة ، فكان ذلك إجماعاً منهم على أن الحق من أقاويلهم ليس إلا واحداً .

وأما الجواب عن قولهم : لا بد في الاجتهاد من تعدد الحق ، غير مسلم بل يصح التكليف من غير تعدد الحقوق ، لأنهم ما كلفوا بإصابة ما عند الله من الحق ، بل كلفوا بالاجتهاد للإصابة ، فإن أصابوا ما عند الله أجروا ، وإن أخطأوا عذروا وأجروا على الطلب ، فكانوا مصيبين في الاجتهاد وإن أخطأ بعضهم الحق ، فلم يلزم من هذا تكليف ما ليس في الوسع ، كمن أمر خدامه بطلب فرس ضل عنه ، فخرج كل واحد إلى جانب في طلبه ، صح هذا الأمر ، وكان كل واحد مصيباً في الطلب ممثلاً للأمر ، ولكن من وجد الفرس مصيب ابتداء وانتهاء ، والباقون مصيبون ابتداء .

قوله : ثم المجتهد إذا أخطأ ، كان مخطئاً ابتداء ...

أى في اجتهاده ، وانتهاء أى فيما أدى إليه اجتهاده عند البعض ، وهو أبو بكر^(١) الأصم وإليه مال الشيخ أبو منصور - رحمه الله - حتى لا يصح عمله

(١) هو عبد الرحمن بن كيسان المعتزلى ، صاحب المقالات في الأصول ، قال عبد الجبار الهمداني : كان من أفصح الناس وأفقههم ، من تلامذته : إبراهيم بن إسماعيل بن علية - وله (تفسير) عجب ولم أعثر على سنة وفاته .

انظر : (لسان الميزان ٣ / ٤٢٧ ، طبقات المفسرين للداودي ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ ، وكشف الظنون ١ / ٤٤٣) .

به ، وينقض قضاء القاضى فيه ، ولكن يحط عنه الإثم .

والمختار أنه مصيب ابتداء أى فى حق العمل ، مخطئ انتهاء أى فى إصابة المطلوب ، لما ذكرنا ، (وهو) ^(١) مروي عن أبى حنيفة - رحمه الله فإنه قال (لأبى يوسف) ^(٢) بن ^(٣) خالد السمتى : كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد .

ويتصل بهذا اجتهاد غير النبى - ﷺ - فى زمن النبى - ﷺ - .

قيل : لا يجوز ، لأن المصير إليه للضرورة ، ولا ضرورة فى عصر النبى - ﷺ - لإمكان الرجوع إليه .

والجمهور على أنه يجوز لمن بعد النبى - ﷺ - ^(٤) استدلالاً بحديث معاذ رضى الله عنه - والأولى أن لا يجوز لمن كان بحضرته - ﷺ - قبل الإذن

(١) فى ب (هو) بدون الواو .

(٢) فى ب (أبو يوسف) .

(٣) هو : يوسف بن خالد السمتى - بكسر السين ومكون الميم ثم تاء مكسورة فياء ساكنة - كان قديم الصحبة لأبى حنيفة ، كثير الأخذ عنه ، وكان فقيها ، روى عن إسماعيل بن أبى خالد ، وعاصم الأحول ، وروى عنه نصر بن على ، وجماعة ، من مؤلفاته : كتاب وضعه فى التجهم ينكر فيه الميزان والقيامة ، توفى سنة (١٨٩ هـ) .
انظر : (الفوائد البهية ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ومعجم المؤلفين ١٣ / ٢٩٥ ، وميزان الاعتدال ٤ / ٤٦٣) .

(٤) وقيل : يجوز مطلقاً أى بحضرته - ﷺ - وغيبته ، وكذا نقل عن محمد بن الحسن وهو المختار عند الأكثرين منهم الغزالي ، والآمدى ، والرازى .

راجع : (تيسير التحرير ٤ / ١٩٣ ، والأحكام للآمدى ٤ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ، والمستصفى ٢ / ٣٥٤ - ٣٥٥ ، والتفريز والتجبير ٣ / ٣٠١ ، وشرح الأسنوى الموجود بهامش التفريز والتجبير ٣ / ٣٠٠ ، والمحصول ج ٢ ق ٢٥٣ - ٢٦) .

ولهذا قلنا : لا يجوز تخصيص العلة ، لأنه يؤدي إلى تصويب كل مجتهد خلافا للبعض .

صريحا ^(١) .

قوله : ولهذا قلنا : لا يجوز تخصيص العلة إلى آخره ...

تخصيص العلة عبارة عن تخلف الحكم في بعض الصور عن الوصف المدعى علة لمانع ، ولا خلاف أن العلة متى ورد عليها نقض تبطل ، وهو التخلف لا لمانع لأن المتقضى لا يصلح علة .
واختلفوا في تخصيص ^(٢) العلة :

فقال أبو زيد ومثانغ العراق كالكرخي والجصاص والرازي :

يجوز تخصيص العلة المستنبطة ، وهو مذهب مالك و (حنبل) ^(٣) -
رحمهما الله - وعامة المعتزلة .

(١) وقيل غير ذلك .

انظر (المراجع المذكورة) .

(٢) راجع هذه المسألة بما فيها من الأقوال وأدلتها في :

(كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٣١١ فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخاري ٤ / ٣٢ - ٣٣ ، والمنازل وحواشيه ص ٨٢٨ ، ومنهاج الوصول بشرحيه للأستوي والبدخشي ٣ / ٧٦ ، فما بعدها ، والإبهاج في شرح المنهاج ٣ / ٨٤ فما بعدها ، والأحكام للآمدی ٣ / ٣١٥ ، فما بعدها ، والمحصول ج ٢ ق ٢ / ٣٢٣ ، فما بعدها ، وشرح الجلال على جمع الجوامع مع حاشية البناني على شرح الجلال ٢ / ٢٩٤ فما بعدها ، والتبصرة مع تحقيق محققها ص ٤٦٦ ، فما بعدها ، والمعتمد ٢ / ٨٢٢ ، والمسودة ص ٣٦٧ - ٣٦٨) .

(٣) هكذا في النسختين معا ، وأرى أن الصواب (أحمد بن حنبل) بإسقاط ==

وقال مشائخ ما وراء النهر غير أبي زيد : لا يجوز ، وهو / (١) أظهر / (٢)
قول الشافعي - رحمه الله - .

وهذا الخلاف فى العلة المستنبطة .

وأما العلة المنصوصة ، فقد اختلف القائلون بعدم الجواز فى المستنبط منهم
من جوزه .

== (أحمد بن) ولعله وقع من الناسخ .

والقول بجواز تخييص العلة المستنبطة هو ظاهر كلام أحمد بن حنبل وقد روى عنه أنه
نص أيضا على عدم جواره .
(المسودة ص ٣٦٧ - ٣٦٨) .

هذا وأحمد بن حنبل هو : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذهلى ،
الشباني ، المروزي ثم البغدادي ، أحد الأئمة الأربعة المشهورين الذين تدور عليهم
الفتاوى والأحكام فى بيان الحلال والحرام ، كان إماما فى الحديث وضرويه ، وفى
الفقه ودقائقه ، كما كان إماما فى الورع والتقوى ، أخذ الفقه عن جماعة أجلهم
الإمام الشافعي - رحمه الله - صحبه مدة فى بغداد ، وسلك مسلكه ، ونهج منهجه
وقال :

كل مسألة ليس فيها عندى دليل ، فأنا أقول فيها بقول الشافعي .

وقد أفرد ترجمته عبد الرحمن بن أبى حاتم ، والبيهقي وغيرهما ، وجمع
ابن الجوزى أخباره فى مجلد مستقل ، من مؤلفاته : كتاب التفسير ، وكتاب الرد
على الجهمية ، وكتاب المسند وغيرها ، ولد فى سنة (١٦٤ هـ) ، وتوفى سنة
(٢٤١ هـ) .

انظر : (تاريخ بغداد ٤ / ٤٢١ ، والبداية والنهاية ١٠ / ٣٢٥ ، والفهرست لابن
النديم ص ٣٢٠ ، وشلرات الذهب ٢ / ٩٦ ، وطبقات الشافعية لابن قاضى شعبة
١ / ٥٦ - ٥٨ ، ومناقب الإمام أحمد لابن الجوزى) .

(١) ق ١٩٠ / ب من ب .

(٢) ق ١٧٢ / ب من ح .

احتج المجوز بأن العلة أماره على الحكم بجعل الشرع ، فجاز أن يجعل
أماره فى بعض المواضع دون بعض ، فالتخلف لا يخرجها ، عن كونها أماره
كتخصيص العام ، لأن الأماره لا تستلزم وجود الحكم فى كل المواضع ، بل
الشرط غلبه وجود الحكم عندها كالغيم الرطب فى الشتاء أماره للمطر ، وقد
يتخلف المطر عنه فى بعض الأحيان ، ولا يدل ذلك على أنه ليس بأماره .

وبأن تخصيص العلة المنصوصه جائز ، لأن الله تعالى جعل الزنا والسرقة
علتين للحد والقطع وقد يوجد زان وسارق لا يحد ولا يقطع^(١) .

وما قال منكر التخصيص : أن التخصيص نقض غلط ، لأن النقض إبطال
على سبيل المضادة كنقض البيان ، والتخصيص بيان أن المخصوص لم يدخل
فى العموم^(٢) .

ألا يرى أن التخصيص جائز على الكتاب والسنة ، دون المناقضة .

ولأن المعدول به عن القياس بالسنة ، أو الإجماع ، أو الضرورة ، أو
الاستحسان مخصص منه بالإجماع^(٣) .

(١) أى لمانع كما إذا رجع عن الإقرار قبل الحد ، فإنه يصح رجوعه .

(٢) لا أنه رفع بعد الثبوت ، ألا يرى أن ضد المخصوص العموم ، وضد النقض البناء
والتأليف .

(٣) كشف الأسرار ٤ / ٣٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢٠٨ .

(٣) أى أن القائسين أجمعوا على أن الأحكام قد تثبت على خلاف القياس فى بعض
المواضع بدليل أقوى منه من نص أو إجماع أو ضرورة ، وذلك يكون تخصيصا لا
مناقضة ، ألا يرى أن ذلك سماه الإمام الشافعى مخصوصة عن القياس ، وأما علماء
الحنفية فيسمونها معدولا بها عن القياس .
ولذلك بقى هذا القياس معمولاً به فى غير ذلك الموضع ، والقياس المتفرض فاسد لا
يجوز العمل به فى موضع من المواضع .

ولأن^(١) المعلن ادعى أن هذا الوصف علة ، فإذا وجد ذلك الوصف ولا حكم له ، احتمال أن يكون العدم لفساد العلة ، فيتناقض ، واحتمال أن يكون العدم لمانع منع ثبوت الحكم مع الصحة ، فوجب أن يقبل بيانه ، إن أبرز مانعا صالحا ، وإلا فقد تناقض .

واحتج المنكر بأن جوازه يؤدي إلى نسبة التناقض إلى الشرع وذا لا يجوز .
بيانه : أن من قال : إن المؤثر في الحكم هذا الوصف ، فقد بان أن الشرع جعله دليلا وأمانة على الحكم أينما وجد ، حتى تمكنه التعدية ، فمتى وجد ذلك الوصف ولا حكم له ، تبين أنه لم يكن أمانة على الحكم شرعا ، فكأنه قال : هو دليل وأمانة ، وليس بدليل وأمانة ، وهذا تناقض بخلاف النص العام ، فإنه بالتخصيص تبين أن المخصوص غير مراد بالعام^(٢) .

وقيل : هذه المسألة بناء على أن المعاني هل لها عموم أم لا ؟
فعندهم للمعاني عموم ، فجاز تخصيص العلة لعمومها .
وعندنا : لا عموم للمعاني ، لأن المعنى واحد ، وإنما تعدد محاله ، (فلا يقبل)^(٣) التخصيص .

== ينظر : (كشف الأسرار ٤ / ٣٣ ، وأصول الرخسى ٢ / ٢٠٨) .

(١) فيه إشارة إلى الفرق بين التخصيص والتناقض عقلا ، أو فقها - كما سماه شمس الأئمة وغيره - .

ينظر : (أصول الرخسى ٢ / ٢٠٨ ، والكشف للنسفي ٢ / ٣١٢) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٢١٣ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٩٩ ، ونهاية السؤل حواشيه المسماة بـ (سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ٤٤ / ١٤٨ فما بعدها ، والتوضيح بشرحه التلويح ص ٥٧٣) .

(٣) في ح (ولا يقبل) .

ولأن تخصيص العلة يؤدي إلى تصويب كل مجتهد ، لأن صحة الاجتهاد إنما ثبت بعد تأثره / ^(١) بسلامته عن المناقضة ، فإذا جاز تخصيص العلة ، أمكن لكل مجتهد إذا ورد عليه / ^(٢) نقض في علة أن يقول : خصصت علة للمانع ، ويتخلص عن النقض ، فسلم اجتهاده عن الخطأ والمناقضة ، فيكون اجتهاد كل مجتهد صوابا ، ولم يوجد في الدنيا مناقض ^(٣) .

وللخصم أن يقول : إنما يلزم من التخصيص تصويب كل مجتهد إذا قبل منه مجرد قوله ، خص للمانع ، أما إذا اشترط بيان مانع صالح للتخصيص ، فلا يلزم ذلك إذ لا يتيسر لكل مجتهد أن يبين عند ورود النقض على (علة) ^(٤) مانعا صالحا ، ولئن كان التخصيص بهذا الشرط مؤديا إلى تصويب كل مجتهد لكان ما ذهبتم إليه من إضافة عدم الحكم في صورة التخصيص إلى عدم العلة ،

(١) ق ١٩١ / ١ من ب .

(٢) ق ١٧٣ / ١ من ح .

(٣) ويضاف إلى ذلك : أن دليل الخصوص يشبه النسخ بصيغته ، لأن كل واحد منهما مستقل بنفسه ، ويشبه الاستثناء بحكمه ، لأن كل واحد منهما يبين أن ذلك القدر لم يدخل في الجملة ، وإذا كان كذلك وقع التعارض بين النص العام والنص المخصص في العدد المخصوص ، فلا يفسد أحدهما بصاحبه ، لعدم توهم الفساد فيهما ، ولكن النص العام يلحقه ضرب من الاستعارة - بأن أريد به بعضه مع بقائه حجة - ، والألفاظ عما يجري فيه الاستعارة دون المعاني ، ولا سبيل إليهما - أي النسخ والاستثناء - في العلل :

أما النسخ ، فإنه لا يجري في العلل ، وكذا الاستثناء ، لأنه تصرف في اللفظ ، فيليق بالعبارات ليبين به أن الكلام عبارة عما وراء المستثنى ، ولما لم يخص التخصيص عن هذين الشبهين ، فسد القول بتخصيص العلل - والله أعلم - .

انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٢ / ٣١٣) .

(٤) في ب (عينها) وهو تحريف .

وذلك أن يقول : كانت علتى توجب ذلك لكنه لم يجب مع قيامها لمانع
فصار بهذا الدليل مخصوصا من العلة .

وعندنا الحكم بناء على عدم العلة ، وبيان ذلك فى الصائم النائم إذا صب
الماء فى حلقه أنه يفسد الصوم لفوات ركنه ، ويلزم عليه الناسى .

فمن أجاز الخصوص قال : امتنع حكم هذا التعليل ثمة لمانع وهو الأثر .

وقلنا : امتنع لعدم العلة ، لأن فعل الناسى منسوب إلى صاحب الشرع فسقط
عنه معنى الجنابة وبقي الصوم لبقاء ركنه لا لمانع مع فوات ركنه .

مؤديا إلى التصويب أيضًا ، لأن كل علة مؤثرة ثبت تخصيصها بدليل ، فهى
عندكم صحيحة غير متقضة أيضًا ، لكنكم تنسبون عدم الحكم إلى عدم العلة
باعتبار فوات وصف ونحن ننسب إلى المانع .

وإذا كان كذلك ، يمكن لكل مجتهد إذا ورد عليه نقض أن يقول : قد
عدمت علتى فى صورة النقض لزيادة وصف أو نقصانه .

ويتخلص عن النقض بذلك ، كما يتخلص بالتخصيص ، فتبقى علته على
الصحة ، فيكون كل مجتهد مصيبا .

قوله : وذلك أن (يقول)^(١) إلى آخره ...

بيان وتفسير للتخصيص .

وأما قولهم : إن العلة أماراة إلى آخره ، فغير صحيح ، لأنها أماراة بشرط
أن لا تنتقض كما أنها أماراة بشرط أن (لا يعارضها)^(٢) نص ، وبه خرج

(١) فى النسختين معا (يكون) والصواب ما أثبتناه .

(٢) فى ب (يعارضها) وهو خطأ .

الجواب عن تمثيلهم بالغيم الرطب ، لأنه لم يجعل أمانة بشرط أن لا يتخلف المطر عنه أصلاً ، وكذا اعتبارهم بالعلة المنصوصة ، فإن التخصيص فيها لا يجوز أيضاً عندنا ، بل عدم الحكم فى صورة لعدم العلة .

قوله : وبيان ذلك ...

أى بيان الصورة التى عدم الحكم لمانع عندهم ، وعدم الحكم عندنا بناءً على عدم العلة ، فى الصائم النائم إذا صب الماء فى حلقه ، أن يفطر الصوم لفوات ركنه ، ويلزم عليه الناسى ، فإن صومه لا يفسد مع فوات الركن حقيقة .

فمن أجاز التخصيص قال : امتنع حكم هذا التعليل ثمة ^(١) لمانع وهو الآخر ، وهو قوله - ﷺ - : « تم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك » ، مع بقاء العلة ^(٢) .

وقلنا : امتنع الحكم فى الناسى لعدم العلة حكماً ، لأن فعل الناسى منسوب إلى صاحب الشرع حيث قال : « فإنما أطعمك الله وسقاك » / ^(٣) فسقط عنه معنى الجنابة ، فصار أكله كلاً أكل ، وبقي الصوم لبقاء ركنه لا لمانع فوات ركنه ، والنائم ليس فى معناه ، لأن الفعل الذى يفوت به ركن الصوم مضاف إلى غير من له الحق ، فبقى معتبراً ، فيفوت ركن الصوم به ^(٤) / ^(٥) .

(١) أى فى المفطر ناسياً .

(٢) وهى فوات ركن الصوم (الأكل) .

(٣) ق ١٩١ / ب من ب .

(٤) والذى أراه أقرب إلى الصواب هو قول من قال : إنه امتنع الحكم عن العلة فى المفطر ناسياً لمانع وهو الآخر المذكور مع بقاء العلة . والله أعلم .

(٥) ق ١٧٣ / ب من ح .

وبنى على هذا تقسيم الموانع وهى خمسة : مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير ، ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ، ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ، ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب .

قوله : وبنى على هذا تقسيم الموانع ...

أى بنى من أجاز التخصيص على جواز التخصيص ، تقسيم الموانع وهى خمسة بالاستقراء :

مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، لأنه ليس بمال ، والبيع مبادلة المال بالمال ، فلم ينعقد البيع فيه .

ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير ، فإنه يمنع تمام العلة فى حق المال ، لعدم ولاية العاقد عليه وإن كان العقد تاما فى حق العاقد .

ولهذا لو أجاز المالك جاز ، ولو أبطله بطل ، فنعلم أنه منعقد غير تام فى حقه (١) .

(١) قلت : فى عد هذين القسمين من أقسام التخصيص نظر ، لأن التخصيص كما ذكر هو : تخلف الحكم مع وجود العلة ، وههنا لم توجد العلة فتخلف الحكم فيهما لعدم العلة ، لا المانع مع وجود العلة ، إلا أن يقال إن العلة فى هذين القسمين وجدت صورة وإن لم تعتبر شرعاً ، ولهذا عدل صاحب التوضيح إلى : أن جملة ما يجب عدم الحكم خمسة ، لئلا يرد عليه هذا الاعتراض .

ينظر : (نور الأنوار مع شرحه قمر الأقيمار ص ٢٤٩ ، والتوضيح ص ٥٧٣ ، والمنار وحواشيه ص ٨٣٣ - ٨٣٤ ، وكشف الأسرار ٤ / ٣٤ - ٣٥) .

والعلل نوعان : طردية ومؤثرة وعلى كل قسم ضروب من الدفع .
أما الطردية : فوجوه دفعها أربعة : القول بموجب العلة وهو : التزام ما يلزمه
المعلل بتعليله كقولهم فى صوم رمضان : إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعيين
النية .

فنقول : عندنا لا يصح إلا بالتعيين وإنما نجوزه باطلاق النية على أنه تعيين .

ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط ، فإن الخيار إذا كان للبائع يمنع ثبوت
الملك للمشتري .

ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية ، فإنه لا يمنع ثبوت الملك ولكن لا يتم
الصفقة بالقبض معه ، ويتمكن من له الخيار من الفسخ بدون قضاء ورضاء .

ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب ، فإنه يثبت الملك معه تاماً حتى لو
كان له ولاية التصرف فى المبيع ، ولا يتمكن من الفسخ بدون الرضاء والقضاء
لكن غير لازم حيث ثبت له ولاية الرد .

قوله : والعلل نوعان : طردية ومؤثرة ...

لما بين الشيخ شروط القياس ، وركنه وحكمه ، شرع فى دفعه ليتم بيانه ،
إذ القياس إنما يتم إذا خلا عن الدفع ، فقال : والعلل نوعان : طردية ومؤثرة .
والاحتجاج بالطرد وإن كان فاسداً إلا أنه مال إليه عامة أهل النظر ، ذكر
العلل الطردية ليبين الاعتراضات الواردة عليها ، وعلى كل قسم ضروب أى
أنواع من الدفع أى من الاعتراضات .

أما وجه دفع العلل الطردية فأربعة بالاستقراء :

أحدها : القول بموجب العلة وهو التزام ما يلزمه المعلل بتعليله - أى قبول

السائل ما يثبت المعلن بتعليقه مع بقاء الخلاف فى الحكم المقصود - وهذا القول يلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالتأثير ، لأنه لما سلم موجب علته فى المتنازع فيه مع بقاء الخلاف ، احتاج إلى معنى مؤثر ضرورة .

وذلك كقولهم - أى كقول أصحاب الشافعى - فى صوم رمضان : إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعين النية كالصلاة .

فنقول : عندنا لا يصح إلا بالتعين (فإن) ^(١) التعين / ^(٢) واجب أيضاً ، ولكن ليس التعين محل النزاع ، بل النزاع فى أن الإطلاق تعين أم لا ^(٣) ؟ فعنده ليس بتعين لعدم وجود القصد إلى الوصف .

(١) فى ح (وإن) .

(٢) ق ١٩٢ / ١ من ب .

(٣) قلت : إن الصوم ضربان : واجب ونفل ، والواجب ضربان : منه ما يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان ، والمتنذر به فى وقت بعينه ، ومنه ما ثبت فى الذمة كقضاء شهر رمضان ، وصوم الكفارة ، فهذا النوع من الصوم الواجب لا يجوز إلا بنية معينة بالاتفاق .

وأما القسم الأول من الصوم الواجب وهو ما يتعلق بزمان معين .

فقد اختلف الفقهاء فى أنه هل يتأدى بنية مطلقة أو لا ؟

فقال الحنفية : أنه يتأدى بنية مطلقة ، لأن الإطلاق فى ذلك تعيين .

وقال الشافعى وأحمد : صوم النفل يجوز بنية مطلقة ، فأما الصوم الواجب فلا يجوز إلا بنية معينة .

وقال مالك : لا يجوز الصوم مطلقاً سواء كان واجباً أو غير واجب إلا بنية معينة .

راجع : (الهداية ١ / ١٩١ ، ١٩٢ ، والمجموع ٦ / ٢٩٤ ، وشرح الكبير للرافعى بذيل المجموع ٦ / ٢٩٢ ، والمفتى لابن قدامة ٣ / ٩١ ، والكافى ١ / ٣٣٥ ، وبدائع الصنائع ٢ / ٨٤ - ٨٥) .

والممانعة وهى : إما أن تكون فى نفس الوصف ، أو فى صلاحه .

وعندنا هو تعيين الشرع ، لأن هذا الصوم لما انفرد بالشرعية فى هذا اليوم ، وعدم المزاحم ، صار اطلاق النية فيه بمنزلة التعيين ، لا أن التعيين ساقط ، فيصاب (بمطلق) ^(١) النية ، كالمتردد فى الدار ، فإنه يصاب باسم جنسه ، كما يصاب باسم علمه ، وهذا معنى قول الشيخ : وإنما نجوزه باطلاق / ^(٢) النية على أنه تعيين .

وإنما قدم القول بموجب العلة ، لأنه يرفع الخلاف عما أوجبه علة المستدل ، فكان أحق بالتقديم ، لأن المصير إلى النزاع مع إمكان الوفاق وحصول المقصود اشتغال بما لا يعنيه .

قوله : والممانعة : الثانى من وجوه الدفع الممانعة . . .

وهى امتناع السائل عن قبول ما أوجبه المجيب من غير دليل .

وهى أصل المناظرة ؛ لأنها وضعت على مثال الخصومات فى الدعاوى الواقعة فى حقوق العباد ، فالمدعى يدعى لزوم الحكم الذى رام إثباته على السائل ، والسائل مدعى عليه ، فكان سبيله الإنكار ، فلا يتبغى له أن يتجاوز إلى غيرها إلا عند الضرورة ، وهى تلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالآثر ، لأنه لما لم يسلم ما ذكره من غير إقامة دليل ، ولا دليل يقبله سوى بيان الآثر اضطُر المعلن إلى إثباته ، ليتمكن الإلزام على الخصم ثم الممانعة فى العلل الطردية على (أربعة) ^(٣) أوجه :

(١) فى ب (بإطلاق) .

(٢) ق ١٧٤ / أ من ح .

(٣) فى ب (ثلاثة) وهو خطأ .

للحكم مع وجوده ، أو فى نفس الحكم ، أو فى نسبته إلى الوصف

أحدها : ممانعة فى الوصف بأن يقول : لا أسلم أن الوصف الذى تدعيه
علة ، موجود فى التنازع فيه .

والثانى : فى صلاح الوصف للحكم بأن يقول بعد تسليم وجود الوصف :
لا أسلم أنه صالح للعلية .

الثالث : فى نفس الحكم بأن يقول بعد تسليم صلاحه للعلية : لا نسلم أن
الحكم ثابت .

والرابع : فى نسبة الحكم إلى الوصف بأن يقول بعد تسليم وجود الحكم :
لا نسلم أن الحكم ثابت بهذا الوصف ، بل يجوز أن يكون ثابتاً بوصف آخر .

وقيل فى الفرق بين الممانعة فى نفس الوصف وبين الممانعة فى نسبة الحكم
إليه : إن الممانعة فى نفس الوصف ، منع تعلق الحكم به فى الفرع مع تسليم
تعلقه به فى الأصل .

والممانعة فى نسبة الحكم إليه هى : منع تعلق الحكم بالوصف فى الأصل .

مثال الأول : قول أصحاب الشافعى فى كفارة الإفطار فى رمضان : أنها
عقوبة متعلقة بالجماع ، فلا يجب بغيره من الأكل^(١) والشرب كحد الزنا .

(١) قلت : اتفق الفقهاء على أن من أكل أو شرب متعمداً فى نهار رمضان يفسد صومه
وعليه القضاء ، واختلفوا فى وجوب الكفارة عليه :

فقال أبو حنيفة ومالك : تجب عليه الكفارة أيضاً كما فى الجماع .

وقال الشافعى وأحمد : لا تجب عليه الكفارة .

راجع : (بدائع الصنائع ٢ / ٩٨ ، والهداية ١ / ١٩٩ ، والمغنى لابن قدامة ==

فإننا لا نسلم أن الحكم ، وهو : وجوب الكفارة فى الفرع ، وهو الإفطار^(١) متعلق بهذا الوصف ، وهو الجماع مع تسليمنا أن الحكم وهو وجوب الحد فى الأصل متعلق بالجماع ، بل الكفارة متعلقة بالإفطار عندنا إذا كمل جنائية ، لا بالجماع ، بدليل أنه لو جامع ناسيا لا يفسد^(٢) صومه ، لعدم الفطر وإن كان الوطن حلالا فى نفسه .

ومثال الثانى : قولنا فى تعليل أصحاب الشافعى لإثبات ولاية الأب^(٣) بوصف البكارة باعتبار أنها جاهلة بأمر النكاح ، لعدم الممارسة بالرجال ، لا نسلم أن وصف البكارة صالح لهذا الحكم وهو إثبات الولاية ، لأنه لم يظهر له تأثير فى موضع آخر سوى محل النزاع .

أو قولنا فى تعليلهم فى الأشياء^(٤) الستة /^(٥) بالطعم والتمنية لإثبات شرط المائلة والتقابض فيها باعتبار أن كل واحد من الوصفين لشدة الحاجة إليه

٣ / ١٠٢ ، والكافى ١ / ٣٤١ ، والمجموع ٦ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

(١) فى ١٩٣ / ب من ب .

(٢) هذا عند الحنفية والشافعية ، وفى ظاهر مذهب أحمد أنه كالعماد ، وروى عنه أنه توقف عن الجواب وقال : (أجبن أن أقول فيه شيئا ، وأن أقول ليس عليه شيء) . وقال مالك : من جامع ناسيا أو مجتهدا متاولا فى نهار رمضان ، فليس عليه إلا القضاء أى يفسد صومه وعليه القضاء .

انظر : (الهداية ١ / ١٩٦ - ١٩٧ ، والمغنى لابن قدامة ٣ / ١٢١ - ١٢٢ ، والكافى ١ / ٣٤١ ، والمجموع ٦ / ٣٢٣ ، ٣٢٤) .

(٣) قلت : تقدم أن ذكرت أقوال الفقهاء فى ولاية الأب على ابنته البكر الكبيرة وغيرها فى (ص ٨٦٢ هامش رقم (٣) فليراجع) .

(٤) وهى : الخنطة ، والشعير ، والتمر ، والملح ، والذهب ، والفضة .

(٥) فى ١٧٤ / ب من ح .

ينبئ (عن)^(١) الحظر والعزة ، فيختص جواز البيع فيها بزيادة شرط إظهاراً
للحظر كالنكاح :

لا نسلم أن هذا الوصف صالح لما رتب عليه من الحكم ، لأن السبيل فيما
يشد إليه الحاجة الإطلاق بأبلغ الوجوه دون التضييق بزيادة الشرط .

ومثال الثالث : قولنا في تعليلهم بمسح الرأس بأنه ركن في الوضوء فيسن
تثليثه كغسل الوجه : لا نسلم أن التثليث هو السنة في الغسل ، بل السنة
(هو)^(٢) التكميل بعد إتمام الفرض ، لأن السنة هي إكمال الفرض في محله من
جنسه كأركان الصلاة إلا أن فرض الغسل لما استغرق محله صير إلى التكرار .

وفرض المسح لم يستغرق محله ، فأمكن تكميله بالاستيعاب الذي هو سنه
فيه ، لأنه زيادة على قدر المفروض من جنسه في محله ، فلا يصار إلى
التكرار^(٣) .

ومثال الرابع : قولنا في تعليلهم بأن الأخ لا يعتق على أخيه عند الدخول
في ملكه ، لعدم البعضية كابن العم ، لا نسلم أن حكم الأصل وهو عدم
العتق في ابن العم عندنا لعدم البعضية ، إذ العدم لا يصلح موجباً لشيء بل

(١) في ح (على) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء في تكرار مسح الرأس :

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الصحيح من مذهبه : إنه ليس بسنة وإنما السنة أن
يستوعب رأسه بالمسح .

وقال الشافعي وأحمد في رواية : إن التثليث مع الاستيعاب سنة .

راجع : (الهداية ١ / ٦ - ٧ ، والمغنى ١ / ١٢٧ - ١٢٨ ، والمجموع ٢ / ٤٨ -

٤٩ ، وشرح الكبير للرافعي المطبوع مع المجموع للنووي ٢ / ٤٨ ، والكافي ١ /
١٦٦ - ١٦٧) .

وفساد الوضع كتعليقهم بإسلام أحد الزوجين .

لبعد القرابة وعدم المحرمة .

قوله : وفساد الوضع ...

أى الثالث من وجوه الدفع ، فساد الوضع وهو عبارة عن كون الجامع فى القياس بحيث قد ثبت اعتباره بنص أو إجماع فى نقيض الحكم .

وقيل : هو أن لا يكون القياس على الهيئة الصالحة لاعتباره فى ترتيب الحكم كتلقى التضييق من التوسع ، والتخفيف من التغلظ والإثبات من النفى ، وبالعكس .

وهو فوق المناقضة فى الدفع ، لأن المناقضة خجل مجلس /^(١) يمكن الاحتراز عنه فى مجلس آخر بالجواب عن النقض أو بزيادة قد يندفع به النقض^(٢) .

فأما فساد الوضع ، فتفسد القاعدة التى بنى عليها المجيب كلامه أصلا ، فإنه بعد ظهوره ، لا يمكن الاحتراز عنه بوجه سوى الانتقال إلى علة أخرى وذلك مثل تعليل أصحاب الشافعى - رحمهم الله - لايجاب الفرقة بإسلام أحد الزوجين حيث قالوا : إسلام أحدهما يوجب اختلاف الدين ، فيوجب الفرقة فى غير المدخول بها من غير توقف على القضاء وعلى انقضاء العدة كردة أحدهما وإن كان بعد الإدخول يتوقف على انقضاء العدة^(٣) .

(١) ق ١٩٣ / أ من ب .

(٢) وذلك لأن العلة إن كانت طردية ، فيزيد عليها وصف آخر ، وإن كانت مؤثرة ، فذلك ليس بنقض فى الحقيقة . (هامش ب) .

(٣) راجع : (المجموع ١٦ / ٣١٨ - ٣١٩ ، والمغنى ٦ / ٦١٤ - ٦١٥) .

والمناقضة كقول الشافعى - رحمه الله - فى الوضوء والتيمم أنهما طهارتان فكيف افترقا فى النية .

وهذا التعليل فاسد فى وضعه ، لأن اختلاف الدين إنما ثبت بإسلام المسلم إذ هو الحادث ، فلو أثبتنا الفرقة ، لوجبنا إضافتها إلى الإسلام الذى حدث ، لأن الحكم يضاف إلى الحادث وذلك لا يجوز ، لأن الإسلام شرع عاصمًا للحقوق والاملاك لا مبطلاً فكان الوصف نائياً عن الحكم .

قوله : والمناقضة ...

أى الرابع من وجوه الدفع المناقضة وهى : / (١) تخلف الحكم عن الوصف المدعى علة ، وسواء كان مانع أو لغير مانع عند من لم يُجَوِّز تخصيص العلة ، وعند من جَوِّزَ تخلفه عن العلة لا لمانع .

وهى تلجئ أصحاب الطرد إلى القول بالآثر ، لأن الطرد لما انتقض بالنقض لا يجد المجيب بداً من المخلص عنه إلا ببيان الفرق ، وعدم وروده نقضا ولا يتحقق ذلك إلا بالعدول عن ظاهر الطرد إلى بيان المعنى .

(ومثالها) (٢) فيما علل الشافعى - رحمه الله - فى اشتراط (٣) النية فى الوضوء بأن الوضوء والتيمم طهارتان للصلاة ، فكيف افترقا فى

(١) ق ١٧٥ / ١ من ح .

(٢) فى ح (ومثالهما) وهو خطأ .

(٣) قلت : اختلف الفقهاء فى اشتراط النية فى الوضوء بعد اتفاقهم على اشتراطها فى التيمم :

فقال الجمهور من الفقهاء كمالك والشافعى وأحمد والليث وغيرهم :

إن النية شرط فى الوضوء ولا يصح إلا بها .

وقال أبو حنيفة والثورى ومن معهما : إنها ليست بشرط .

==

فإنه يتقضى بغسل الثوب والبدن .

النية أى لا يفترقان .

فإنه يتقضى بغسل الثوب أى هذا التعليل يتقضى بغسل الثوب والبدن عن النجاسة الحقيقية ، فإنهما طهارتان مشروطتان للصلاة ، ولا تشترط فيهما النية ، فيضطر المجيب عن ذلك إلى بيان المعنى الفقهي الذى يندفع به النقض ويقع به الفرق وهو : أن الوضوء تطهير حكمى غير معقول المعنى ، لأنه لا يعقل فى محل الغسل النجاسة ، والمحل الذى قامت به النجاسة ، وهو المخرج لم يجب غسله .

وإذا ثبت أنه حكمى ، كان مثل التيمم إلا أن (معنى)^(١) التعبد في التيمم فى الآلة ، وفى الوضوء فى المحل ، فيشترط فيه النية كما فى التيمم تحقيقاً لمعنى التعبد ، إذ العبادة لا تنال بدون /^(٢) النية ، بخلاف غسل النجس إذ هو معقول المعنى ، لأن المقصود فيه إزالة عين النجاسة عن المحل لا معنى التعبد

== راجع : (المغنى / ١ / ١١٠ ، والكافى / ١ / ١٦٤ ، والهداية / ١ / ٦ ، والمجموع / ١ / ٣١١) .

هذا ، ومن المعروف أن النية فى اللغة عبارة عن القصد وعزم القلب ، يقال : نويت بلدة كذا أى عزمت بقلبي قصده .

وفى الشرع : عزم القلب على عمل فرض أو غيره .

ومحل النية : القلب ، فمتى اعتقد بقلبه أجزاء وإن لم يلفظ بلسانه .

ينظر : (المجموع / ١ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، وللمغنى / ١ / ١١١ ، ومجمع الأنهر / ١ / ١٥) .

(١) فى ب (المعنى) .

(٢) ق ١٩٣ / ب من ب .

فلا يتوقف على النية .

وقلنا : إن الماء مطهر ومزيل (بطبعه)^(١) . لأنه خلق طهوراً ، قال الله تعالى : ﴿ وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً ﴾^(٢) والطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره ، كذا ذكره الثعلب من أئمة اللغة^(٣) .

وهو مبالغة في صفة الطهارة ، وذلك بأن يكون مؤثراً في غيره ، وإذا كان كذلك يعمل في التطهير من غير قصد .

وأما قوله : هو تطهير حكيم ، فنقول : التغير الثابت في الحل ، وهو صيرورته موصوفاً بالنجاسة ، غير معقول المعنى ، وذلك لا يوجب تغيير صفة المطهر ، فيبقى الماء عاملاً بطبعه على ما كان ، والنية تشترط للغسل القائم بالماء لا للحدث الثابت في المحل ، فكان غسل هذا المحل مثل غسل النجس في عدم افتقاره إلى النية ، بخلاف التراب فإنه ملوث بطبعه مع كون النجاسة في المحل غير معقول المعنى ، فيحتاج إلى النية ليظهر فعله على خلاف طبعه ويصير مطهراً .

(١) ساقطة من ب .

(٢) سورة الفرقان / ٤٨ ، وأول الآية ﴿ وهو الذي أرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته ﴾ .

(٣) انظر : (المصباح المنير ٢ / ٣٧٩) .

وقال الفيروز أبادي أيضاً : " الطهور مصدر واسم ما يتطهر به أو الطاهر المطهر " .
(القاموس المحيط ٢ / ٨٢) .

وقال الإمام أبو السعود تحت تفسير هذه الآية الكريمة : " ماءً بليغاً في الطهارة " وما قيل : إنه ما يكون طاهراً في نفسه ومطهراً لغيره ، فهو شرح لبلاغته في الطهارة ، كما ينبي عنه قوله تعالى : ﴿ وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ﴾ .
(تفسير أبي السعود ٦ / ٢٢٤) .

وأما المؤثر فليس للسائل فيها بعد الممانعة إلا المعارضة ، لأنها لا تحمل المناقضة
وفساد الوضع بعد ما ظهر أثرها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .

وللخصم أن يمنع كونه مزيلاً حقيقة ، وإنما كان كذلك أن لو كان المزال
نجاسة حقيقية ، (وأما ^(١)) لو كان حكماً ، فإزالته أمر حكماً أيضاً فيفتقر
إلى النية .

فلا يقال : المسح في الوضوء مطهر شرعاً ، وهو غير معقول المعنى ، لأن
أثره في تكثير النجاسة / ^(٢) لا في إزالتها فينبغي أن تشترط فيه النية كما في
التييم .

لأننا نقول : ملحق بالغسل لقيامه مقام الغسل (في ذلك) ^(٣) المحل ، فإن
الأصل فيه الغسل لسراية الحادث إليه كما في سائر البدن إلا أن الحكم انتقل
من الغسل إلى المسح للخرج ، فشرع فيه المسح ابتداء تخفيفاً ، ولما قام مقام
الغسل أخذ حكمه واستغنى عن النية .

قوله : وأما المؤثرة إلى آخره ...

اعلم أن العلل المؤثرة دفعها يكون بطريق فاسد ، وبطريق صحيح .

أما الفاسد فأربعة أوجه :

المناقضة ، وفساد الوضع ، ووجود الحكم في حادثة عدت العلة فيها ،
والمفارقة بين الأصل والفرع بعلة أخرى تذكر في الأصل ولا توجد في الفرع .

(١) في ب (فأما) .

(٢) ق ١٧٥ / ب من ح .

(٣) في ب (وذلك) وهو خطأ .

لكنه إذا تصور مناقضته ، يجب دفعه بطرق أربعة .

أما المناقضة ، فلا ترد على العلل المؤثرة ، إذ التأثير لا يثبت إلا بالكتاب والسنة والإجماع ، وهذه الأدلة لا تحتل تناقض ، فكذا التأثير الثابت بها ، لأن فى مناقضته ، مناقضة هذه الأدلة .

وكذا فساد الوضع ، لأن التأثير الثابت بهذه الأدلة / (١) لا يحتمل أن يكون فاسداً فى وضعه .

وأما وجود الحكم مع عدم العلة ، فلا بأس به ، أى لا يدل على فساد العلة ، لأن الغرض بيان أن هذه العلة موجبة لهذا الحكم ، فإذا ظهر أثرها فى جنسه ، وجب إثبات ذلك الحكم بها .

فأما ثبوته لعله أخرى فجائز ، لأن التعليل لم يقع لإبطال علة أخرى ، ومع كونه ثابتاً بها ، يجوز أن يثبت بغيرها .

وحاصله يرجع إلى أن تعليل الحكم الواحد بعلمتين مستقلتين أو بعلم مستقلة (٢) جائز عند الجمهور .

(١) ق ١٩٤ / ١ من ب .

(٢) أى فى صورة واحدة يعنى يجوز تعليل الحكم الواحد بعلمتين مستقلتين أو بعلم مستقلة عند الجمهور فى صورة واحدة ، لأن تعليل الحكم بعلم ، فى كل صورة بعلة ، جائز بالاتفاق .

ينظر هذه المسألة فى : (شرح العضد على المختصر لابن الحاجب ، وحاشية التفاترانى على العضد ٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ٤٥ - ٤٦ ، والإحكام فى أصول الأحكام للامدى ٣ / ٣٤٠ - ٣٤٤) .

وأنكره بعض أصحاب الشافعى والمعتزلة ، وعليه يبتنى اشتراط العكس وهو
انتفاء الحكم عند انتفاء العلة ، لصحة العلة .

فمن منع عليه تعليله بعلمتين ، لزمه القول بانحصار العلة واشتراط العكس ،
فيكون عدم العلة وقيام الحكم مفسد للعلة .

ومن جوز تعليله بعلمتين لا يلزمه القول (باشتراط)^(١) الانعكاس ولا يلزم
فساد العلة .

وأما المفارقة^(٢) فقد اختلف فيها :

فزعم بعض أصحابنا وأصحاب الشافعى : أن الفرق^(٣) اعتراض صحيح .

(١) فى ب (بالاشتراط) وهو خطأ .

(٢) وهى : أن يوجد فى الأصل وصف له مدخل فى العلية لا يوجد فى الفرع ، فيكون
حاصلها : منع علية الوصف وادعاء أن العلة هى الوصف مع شىء آخر .
ينظر : (التلويح على التوضيح ص ٥٧٥) .

(٣) قلت : قد اختلف الأصوليون فى تعريف الفرق وفى كونه اعتراضا صحيحا أم
فاسدا .

والذى قرره المحققون هو : أنه اعتراض فاسد لا تبطل به العلة ، كما ذكره الشارح -
رحمه الله - ولمزيد من المعلومات حول هذا القادح .

راجع : (نهاية السؤل مع حواشيه ٤ / ٢٣٠ فما بعدها ، وحاشية البنائى على شرح
الجلال ٢ / ٣١٩ - ٣٢١ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، والبرهان ٢ /
١٠٧٠ فما بعدها (فقرة ١٠٧٧ فما بعدها) ، والإحكام للأمدى ٤ / ١٣٨ -
١٣٩ ، والتلويح على التوضيح ص ٥٧٥ ، والمحصل ج ٢ ق ٢ / ٣٦٧ ، والمنخول
ص ٤١٧ ، وكشف الأسرار للسبخارى ٤ / ٤٦ - ٤٧ ، وحاشية العطار على جمع
الجوامع بهوامشها ٢ / ٣٦٣ فما بعدها) .

كما نقول فى الخارج من غير السيلين : إنه نجس خارج ، فكان حدثا كالبول
فيورد عليه ما إذا لم يسل ، فندفعه أولا بالوصف ، ثم بالمعنى الثابت بالوصف
دلالة وهو وجوب غسل ذلك الموضع فيه ، صار الوصف حجة .

وسموه فقها وعليه أكثر فقهاء خراسان^(١) وغزنة^(٢) .

وذهب المحققون من الفريقين : إلى أنه اعتراض فاسد ، لا يبطل به العلة
بوجوه ثلاثة :

أحدها : أن السائل جاهل فى موقف الإنكار إلى أن يتبين له الحجة لا فى
موضع الدعوى ، فإذا ذكر فى الأصل معنى آخر ، انتصب مدعيا ولم يبق
سائلا فهذا تجاوز عن حده ، فلا يجوز ذلك .

والثانى : أن الحكم فى الأصل يجوز أن يكون معلولا بعلة ثم يتعدى
الحكم إلى بعض الفروع باحدى العلتين دون /^(٣) الأخرى

(١) وهى : بلاد واسعة أول حدودها مما يلى العراق وآخرها مما يلى الهند وتشتمل على
أمهات من البلاد منها : نيسابور ، هرات ، مرو ، بلخ طالقان ، سرخس وغيرها
من المدن التى دون نهر جيحون ، وقد فتحت بعض هذه البلاد عنوة وبعضها صلحا .
انظر : (معجم البلدان ٤ / ٢٠١) .

(٢) وهى : مدينة عظيمة وولاية واسعة فى طرف خراسان .

(معجم البلدان ٤ / ٢٠١) .

قلت : وهى الآن محافظة كبيرة تقع على بعد (٥٠) كم من كابل عاصمة
أفغانستان ، وقد نسب إلى هذه المدينة كثير من العلماء ، وهى كانت منزل بنى محمود
ابن سبكتكين إلى أن انقرضوا ، كما ذكره الياقوت الحموى فى المكان السابق .

(٣) فى ١٧٦ / ١ من ح .

(فَيَأْنِ عُدْمَ فِي الْفَرْعِ الْوَصْفِ) ^(١) الَّذِي يَرُومُ بِهِ السَّائِلُ الْفَرْقَ أَنْ سَلَّمَ لَهُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِإِبْثَاتِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ لَا يَمْنَعُ لِمَعْلَلٍ مِنْ أَنْ يَعْدِيَ حُكْمَ الْأَصْلِ إِلَى الْفَرْعِ بِالْوَصْفِ الَّذِي يَدْعِيهِ أَنَّهُ عِلَّةٌ فَلَمْ يَبْقَ لِدَعْوَى السَّائِلِ اتِّصَالُ بِالمَسْأَلَةِ ، فَكَانَ الْاِسْتِغْثَالُ بِهِ عَبَثًا .

والثالث : أن الخلاف وقع في حكم الفرع ولم يصنع السائل بما ذكر إلا أن أَرَانَا عَدَمَ الْعِلَّةِ ، وَعَدَمَ الْعِلَّةِ لَا يَصْلَحُ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ الْحُكْمِ عِنْدَ مُقَابَلَةِ الْعَدَمِ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَوْجَدْ دَلِيلٌ آخَرُ يَوْجِبُ وَجُودَ الْحُكْمِ .

قال صدر الإسلام : المفارقة من أفسد الاعتراضات ^(٢) .

وقال شمس الأئمة : (المفارقة على العلل المؤثرة مجادلة لا فائدة فيها في موضع النزاع) ^(٣) لكنه إذا تصور مناقضة الضمير في / ^(٤) لكنه للشأن إذا تصور مناقضة - أي ورد نقص صوري على المؤثرة - يجب دفع ذلك النقص بوجوه أربعة ، بخلاف العلة الطردية ، حيث لا يمكن دفعها عنها ، لأن النقص الوارد يبطلها حقيقة ، إذ الاطراد لا يبقى بعد النقص ، فلا يمكن دفعه بوجه كما نقول في الخارج من غير السبيلين : أنه نجس خارج من بدن الإنسان ، فكان حدثًا كالبول .

فيورد على هذا ما إذا لم يسلب نقضًا ، فإنه خارج نجس وليس بحدث ومثله حدث في السبيلين بلا خلاف ، فندفعه أولاً بالوصف أي نمنع الوصف بأن نقول :

(١) عبارة ح (فَيَأْنِ فِي الْفَرْعِ عَدَمُ الْوَصْفِ) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٤ / ٤٧) نقلًا عن صدر الإسلام .

(٣) (أصول السرخسي ٢ / ٢٣٤) .

(٤) ق ١٩٤ / ب من ب .

من حيث أن وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه ، لا يتجزأ ، وهناك
لم يجب غسل ذلك الموضع ، فعدم الحكم لعلم العلة .
ويورد عليه صاحب الجرح السائل ، فندفعه بالحكم ببيان أنه حدث موجب
للتطهير بعد خروج الوقت .

لا نسلم أن ذلك خارج ، لأن الخروج هو الانتقال من باطن إلى ظاهر ،
ولم يوجد هذا المعنى فيما إذا لم يسل ، لأن النجاسة إذا لم تنتقل يعد في
محلها فإن تحت كل جلدة رطوبة ، وفي كل عرق دمًا ، والجلدة ساتره لها ،
فإذا زالت الجلدة ، صار ما تحتها ظاهرًا لا خارجًا .

ثم ندفعه ثانياً بدلالة هذا الوصف وهو التأثير ، فإن الخارج النجس إنما صار
حدثاً باعتبار أنه مؤثر في تنجس ذلك الموضع وإيجاب تطهيره ، حتى وجب
غسل ذلك الموضع للتطهير ، فيجب غسل كله ؛ لأن ما يخرج من البدن لا
يحتمل الوصف بالتجزى ، وهذا معنى قول الشيخ : ووجوب التطهير باعتبار
ما يكون منه إلى آخره ...

أى بسبب ما يخرج من البدن لا يحتمل الوصف بالتجزى ، فيجب غسل
كله ، ثم يجوز الاقتصار على الأعضاء الأربعة كما في البول .

واحتزر بقوله : باعتبار ما يكون منه عن إصابة النجاسة من الخارج ، فإنه
يوجب غسل ذلك الموضع فقط ، وهناك أى فيما إذا لم يسل لم يجب غسل
ذلك الموضع بالإجماع ، فلم يكن كالبول فى إيجاب الطهارة فى محلها ،
فكذا فى غير محلها / ^(١) فعدم الحكم هناك لعدم الوصف معنى وإن وجد

(١) ق ١٧٦ / ب من ح .

وبالغرض ، فإن غرضنا التسوية بين الدم والبول ، وذلك حدث ، فإذا لزم ، صار عقوا لقيام الوقت ، فكذا هذا .

(صورة) ^(١) ، ومثله يكون مرجحاً للعلة ، فكيف يكون نقضاً .

قوله : ويورد عليه صاحب الجرح السائل ...

أى يورد على التعليل المذكور نقضاً ، صاحب الجرح لسائل ، فإن ما يخرج من جرحه خارج نجس ، وليس بحدث ، حيث لم يستقض طهارته ما دام الوقت باقياً ، أو مادام يصلى الفرض أو ما يتبعه من النوافل .

فندفعه بالحكم أى ندفع النقض الوارد بمنع عدم الحكم فى صورة النقض وهو القسم الثالث بأن نقول : لا نسلم أنه ليس بحدث بل هو حدث ، ولكن تأخر حكمه / ^(٢) إلى ما بعد خروج الوقت ضرورة قدرة المكلف على الخروج عن عهدة التكليف ، ولهذا لم يجز له المسح على الخفين بعد خروج الوقت إذا لبسهما بعد السيلان ، والحكم قد يتصل بالمنبب وقد يتأخر لمانع كالبيع بشرط الخيار .

قوله : وبالغرض ...

أى ندفعه بالغرض وهو القسم الرابع بأن نقول : الغرض من هذا التعليل إلحاق الفرع بالأصل والتسوية بينهما فى المعنى الموجب للحكم ، وقد حصل ، (فإن) ^(٣) الخارج من أحد السيلين حدث ، فإذا لزم - أى دام - صار عضواً ،

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ١٩٥ / ١ من ب .

(٣) فى ب (وإن) .

وأما المعارضة فهي نوعان : معارضة فيها مناقضة وهي القلب وهو نوعان : أحدهما قلب العلة حكماً والحكم علة كقولهم : إن الكفار جنس يجلد بكرهم مائة ، فيرجم ثيهم كالمسلمين

لقيام الوقت أى لأجل قيام وقت الصلاة^(١) فإنه مخاطب بالأداء ، فيلزم أن يكون قادراً عليه ، ولا قدرة إلا بسقوط حكم الحدث فى هذه الحالة ، فكذا هنا - أى فمثل الأصل - الفرع ، وهو الخارج من غير السيلين فى أنه إذا دام ، يصير عفواً لقيام وقت الصلاة ، ولو لم يجعل عفواً فى الفرع عند اللزوم ، لكان الفرع مخالفاً للأصل ، وذلك لا يجوز .

فثبت أن التسوية التى هى المقصود من التعليل فى جعله عفواً كالأصل فلا يكون ذلك نقضاً .

قوله : والمعارضة إلى آخره ...

اعلم أن الدفع على العلل المؤثرة بطريق صحيح وجهان : أحدهما : الممانعة وهى أربعة أوجه كما ذكرنا .

والثانى : المعارضة وهى : منع الحكم مع تسليم دليل المستبدل بأن يقول : ما ذكرت من الوصف وإن دل على الحكم لكن عندى ما يدل على خلافه ، فزعم بعض الجدلين^(٢) أن المعارضة غير مقبولة ، لأن السائل :

(١) عبارة ح بعد قوله (وقت الصلاة) هكذا : (لأنه لو لم يجعل عفواً فى الفرع من غير السيلين أنه إذا دام لم يصير عفواً ، لقيام الوقت) وهى زيادة بلا فائدة .

(٢) الجدلى : منسوب إلى الجدل ، والجدل - محركة - : اللدد فى الخصومة والقدرة عليها ، يقال : جدل الرجل جدلاً من باب تعب : إذا اشتدت خصومته ، وجادله فهو جدل ، كما يقال : جادل مجادلة وجدالاً - إذا خاصم بما يشغل عن ==

ينهض (حيثئذ)^(١) مستدلاً وليس له ذلك ، بل له الاعتراض المحض ، فإذا شرع فى دليل آخر ، وسلم دليل المجيب ، كان بانيًا لا هادما /^(٢) .

ولكننا نقول : هى مقبولة ، لأن العلة لا تتم حجة ما لم تسلم عن المعارضة بدليل أن القرآن إنما صار حجة عند السلامة عن المعارضة ، فكانت اعتراضا صحيحا .

ولأن المعتمد فى القياس قوة الظن ، وبالمعارضة تفوت ، حتى يترجع أحدهما .

ثم المعارضة نوعان :

أحدهما : معارضة فيها مناقضة وهى القلب .

والقلب : جعل أسفل الشئ أعلاه وأعلاه أسفله كقلب القصعة .

أو جعل باطن الشئ ظاهراً والظاهر باطنًا كقلب الجراب^(٣) .

== ظهور الحق ووضوح الصواب .

وعرفه الجرجاني بقوله : " الجدل : دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة أو شبهة ، أو يقصد به تصحيح كلامه ، وهو الخصومة فى الحقيقة " . هذا أصله ثم استعمل على لسان الشرع فى مقابلة الأدلة لظهور أرجحها .

والجدل نوعان : محمود وهو : ما كان للوقوف على الحق ، ومذموم : وهو ما ليس كذلك .

وقيل : إن أول من دون الجدل أبو على الطبرى كما قيل : إن أول من دونه أبو زيد الديوسى .

انظر : (القاموس المحيط ٣ / ٣٥٧ ، والمصباح المنير ١ / ٩٣ ، والتعريفات ص ٧٤) .

(١) فى النسختين معا (ح) . وهى مخففة عما أثبتناه .

(٢) ق ١٧٧ / أ من ح .

(٣) راجع : (المصباح المنير ٢ / ٥١٢ ، والقاموس المحيط ١ / ١٢٣) .

فنقول : المسلمون إنما يعجلد بكرهم مائة جلدة لأنه يرجم ثيبهم ، والمخلص منه أن يخرج الكلام مخرج الاستدلال ، فإنه يمكن أن يكون الشيء دليلا على شيء وذلك الشيء يكون دليلا عليه .

وقلب العلة مأخوذ من هذين المعنيين ، وهو نوعان :

أحدهما : جعل المعلولة علة ، والعلة معلولا على مثال قلب الإناء ، فإن العلة أعلى من الحكم ، لكونها أصلا ، والحكم أسفل لكونه تبعاً ، وهذا النوع^(١) من القلب إنما يصح فيما إذا علل المستدل بالحكم بأن جعل حكماً فى الأصل علة لحكم آخر فيه ، ثم عداه إلى الفرع .

فأما إذا علل بالوصف المحض ، فلا يرد عليه هذا القلب ، لأن الوصف لا يصير حكماً بوجه ، ولا الحكم الثابت به علة .

مثال : قولهم : الكفار جنس واحد ، يعجلد بكرهم مائة ، فيرجم ثيبهم كالمسلمين^(٢) .

(١) ق ١٩٥ / ب من ب .

(٢) قلت : اتفق الفقهاء على أن من زنا من الذميين الأحرار وكان بكرا أنه يعجلد كالمسلم .

ولكنهمختلفوا فى رجمه إذا كان ثيبا :

فقال أبو حنيفة ومالك والثورى ومن معهم : إنه يعجلد ولا يرجم لكونه غير محصن ، حيث أنهم يشترطون الإسلام فى الإحصان .

وقال الشافعى والزهرى وأحمد فى رواية : إنه يرجم ، لأنهم لا يشترطون الإسلام فى الإحصان ، وهو رواية عن أبى يوسف أيضا .

راجع : (المغنى لابن قدامة ٨ / ١٦٣ - ١٦٤ ، والكافى ٢ / ١٠٦٨ - ١٠٦٩ ، وشرح فتح القدير مع حواشيه ٥ / ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، والأسرار للديوسى ٢ / ١٦٥ ==

والثانى : قلب الوصف شاهداً على الخصم بعد أن كان شاهداً له .

فيقول : المسلمون إنما يجلد بكرهم مائة ، لأنه يرجم ثيهم ، فهذا القلب معارضة صورة ، ولكن فيها معنى المناقضة حيث جعل العلة حكماً .
وبكر والثيب يقعان على الذكر والأنثى ^(١) .

قوله : والمخلص منه ...

أى من هذا النوع من القلب ، وليس المراد منه أنه إذا ورد ندفعه بهذا الطريق بعد ورودده ، بل معناه أنه إذا أراد أن لا يرد عليه هذا القلب ، فطريقه أن يخرج الكلام بطريق الاستدلال لا بطريق التعليل ، لأن الشئ يجوز أن يكون دليلاً على شئ ويكون ذلك الشئ دليلاً عليه أيضاً كالنار مع الدخان .
وإنما يصح هذا المخلص إذا ثبت أن الشيئين مثلان متساويان كالتوأمين فإنه ثبت حرية الأصل لأحدهما بثبوتها فى الآخر ، وكذا الرق والنسب .

قوله : والثانى قلب الوصف ...

أى النوع الثانى من القلب أن يجعل السائل وصف المعلل شاهداً لنفسه بعد أن كان شاهداً له .

== والمجموع ٢٠ / ١٥ - ١٦ هـ .

(١) لأن البكر خلاف الثيب رجلاً كان أو امرأة ، وهو الذى لم يتزوج .
وقال الفيروز آبادى : " والثيب : المرأة فارقت زوجها ، أو دخل بها والرجل دخل به " .

انظر : (القاموس المحيط ١ / ٤٤ ، والمصباح النير ١ / ٥٩) .

كقولهم فى صوم رمضان أنه صوم فرض ، فلا يتأدى إلا بتعيين النية كصوم لقضاء .

فقلنا : لما كان صوما فرضا استغنى عن تعيين النية بعد تعيينه كصوم القضاء ، لكنه إنما يتعين بالشروع وهذا تعين قبله .

وهو مأخوذ من قلب الجراب^(١) ، فإن ظهر الوصف إليك (حيث)^(٢) كان شاهداً عليك ، ووجهه إلى خصمك ، فصار وجهه إليك ، حيث صار شاهداً لك ، وظهره إلى خصمك ، (حيث صار شاهداً على خصمك)^(٣) .
كما أن ظهر الجراب كان إليك ، وبالقلم يصير بطنه إليك .

وهذا النوع معارضة من حيث أنه تعليل بوصف موجب خلاف ما أوجبه المعلن ، وفيها مناقضة ، لأن المطلوب هو الحكم ، والوصف الذى يشهد بثبوته من وجه ، وبانتفاء من وجه آخر /^(٤) يكون متناقضاً فى نفسه كالشاهد الذى يشهد لأحد الخصمين على الآخر فى حادثة ثم للخصم الآخر عليه فى عين تلك الحادثة ، فإنه يتناقض كلامه بخلاف المعارضة لقياس آخر ، حيث لا يكون مناقضه .

وهذا النوع من القلب لا يتحقق إلا بوصف زائد على وصف المعلن على

(١) الجراب : بالكسر ولا يفتح أو لُغِيَّةٌ فيما حكاه عياض وغيره : المزود أو الوعاء ، وجمعه جُرُبٌ وجُرْبٌ مثل كتاب وكتب ، وسماع وسمع .

انظر : (القاموس المحيط ١ / ٤٧ ، والمصباح المنير ١ / ٩٥) .

(٢) فى ح (حين) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ح .

(٤) ق ١٧٧ / ب من ب .

وجه يكون الزائد تقريراً أو تفسيراً للوصف الأول فكان هذا القسم دون القسم الأول ، كما قال أصحاب الشافعى فى صوم رمضان : إنه صوم فرض إلى آخره ، ولم يبين أنه (متعين)^(١) / ^(٢) فى هذا الوقت لعدم بقاء غيره مشروعاً فيه ، تليسا علينا .

فنحن فسرنا الصوم المذكور تفسيراً تركه الخصم وبيننا محل النزاع كما ذكره فى المتن ، فكان قياس هذا الصوم من القضاء ما بعد الشروع .
قوله لكنه ...

أى القضاء^(٣) ، يتعين بالشروع ، وهذا أى صوم رمضان تعين قبل الشروع .
واعلم أن تجويز الاعتراض على العلل المؤثرة عن يمنع الاعتراض عليها بالمناقضة وفساد الوضع مشكل ، لأن العلة بعدما ثبت تأثيرها بدليل مجمع عليه لا يحتمل المناقضة وفساد الوضع .

ولو ورد صورة القلب ، ندفع ببيان التأثير كما ندفع المناقضة .
وإنما يرد القلب على العلل الطردية حقيقة ، يؤيده ما (ذكره)^(٤) صدر الإسلام : أن القلب الأول^(٥) يرد على كل طرد جعل الحكم فيه علة ، والقلب الثانى^(٦) يجيء على كل طرد ما لم يظهر التأثير^(٧) .

(١) فى ب (يتعين) .

(٢) ق ١٩٦ / ١ من ب .

(٣) أى صوم القضاء .

(٤) فى ب (ذكر) وهو خطأ .

(٥) وهو : جعل العلة معلولاً والمعلول علة ، كما تقدم .

(٦) وهو جعل السائل وصف المعلن شاهداً لنفسه بعد أن كان شاهداً له .

وقد ذكر فى ص ٩٣٤ .

(٧) راجع : (حاشية ابن ملك على النار ص ٨٥٩) نقلاً عن صدر الإسلام .

وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف كقولهم : هذه عبادة لا تمضى فى فاسدها ، فلا تلزم بالشروع كالوضوء ، فيقال لهم : لما كان كذلك وجب أن يستوى فيه عمل النذر والشروع .

قوله : وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف ...

أى فاسد .

مثاله : قول أصحاب الشافعى - رحمه الله - فى أن الشروع فى صوم النفل ، وصلاة النفل لا يوجب المضى فيه ، حتى لا يجب القضاء بإفساده^(١) : هذه عبادة وهى الصلاة أو الصوم لا تمضى فى فاسدها يعنى إذا فسدت ، لا يجب ولا يجوز اتمامها والمضى فيها .

واحترزوا به عن الحج ، فإنه وجب بالشروع ، لأنه يجب المضى فيه بعد الفساد ، فيحتمل ألا يلزم بالشروع كالوضوء ، فإنه (لما)^(٢) لم يمض فى فاسده لم يلزمه بالشروع .

فيقال لهم : لما كان كذلك ، وجب أن يستوى فيه عمل النذر والشروع كما استوى عملهما يعنى لا يلزم الوضوء بهما باعتبار أنه لا يمضى فى (فاسده)^(٣) ، وهذا المعنى موجود فى المتنازع^(٤) فيه ، فوجب استهواؤهما فيه .

(١) تقدم أن ذكرت اختلاف الفقهاء فيمن شرع فى النفل ثم خرج عنه هل يجب عليه القضاء أم لا يجب ؟

راجع : (ص ٥٨٣) .

(٢) فى ب (ما) .

(٣) فى ح (فاسدها) وهو خطأ .

(٤) وهو : صوم النفل ، وصلاة النفل .

ويسمى هذا عكسا

ولما ثبت استواءهما ، والنذر ملزم فيه بالإجماع ، كان الشروع ملزما عملا
بقضية الاستواء .

وهذا النوع ضعيف من وجوه القلب .

وقد اختلف فيه :

ف قيل : إنه صحيح لوجود حد القلب فيه ، إذ السائل قد جعل الوصف
المذكور بعدما كان شاهدا عليه ، شاهدا لنفسه فيما ادعاه من الحكم المستلزم
لمخالفة دعوى المستدل ، لأنه لما ثبت / (١) الاستواء يلزم كون المشروع ملزما
كالنذر .

وقيل : إنه (فاسد) (٢) لأن السائل جاء بحكم آخر ليس بمناقض للحكم
المستدل ، لأن المستدل لم ينف التسوية ، ليكون إثباتها مناقضا لدعاه ، فلا
يكون قلبا ، لعدم المناقضة .

أو لأن الاستواء / (٣) بين الحكمين في الأصل وهو الوضوء من حيث
سقوطهما وفي الفرع وهو الصوم والصلاة من حيث ثبوتهما ، فيتخالفان ،
والحكم هو المقصود من الاستواء لا نفس الاستواء ، ومتى فسد الحكم ، كان
على التضاد .

قوله : ويسمى هذا عكسا ...

اعلم أن العكس لغة : رد الشيء على سنته مأخوذ من عكس المِرآة

(١) ق ١٧٨ / ١ من ح .

(٢) في ح (كان فاسد) .

(٣) ق ١٩٦ / ب من ب .

والثانى : المعارضة الخالصة وهى نوعان : أحدهما فى حكم الفرع وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم بلا زيادة أو بزيادة هى تفسير .

فإن نورها يرد نور بصر (الناظر)^(١) فيسما وراءه على سنته (حتى)^(٢) يرى وجهه ، كأن له فى المرأة وجهها^(٣) .

وهذا النوع من القلب ليس بعكس حقيقة ، لأنه لا يصدق عليه تعريف العكس ، ولهذا ذكره عامة الأصوليين فى أقسام القلب ولم يذكروه فى العكس ، لكنه لما كان يشبه العكس من حيث أنه رد الحكم الذى اطرده وإن كان على خلاف سنته ، أورده فخر الإسلام^(٤) فى هذا القسم وتابعه المصنف .

قوله : والثانى المعارضة الخالصة ...

أى التى لا مناقضة فيها وهى نوعان :

(١) فى ح (الباصر) .

(٢) فى ب (وحتى) وهو خطأ .

(٣) يقال : عكست عليه أمره - أى رددته عليه - هذا معناه لغة .

وأما اصطلاحاً : فعرفه الفقهاء بأنه : عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردّاً إلى أصل آخر كقولنا : ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج ، وعكسه ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع ، فيكون العكس على هذا ضد الطرد .
وقيل : هو التلازم فى الانتفاء بمعنى : كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود .

وقيل : هو عدم الحكم لعدم العلة .

(القاموس المحيط ٢ / ٢٤٠ ، والمصباح المنير ٢ / ٢٢٤ ، والتعريفات للجرجانى ص ١٥٣) .

(٤) راجع : أصوله فى (كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٥٨) .

أحدهما : فى حكم الفرع ، وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك الحكم
بلا زيادة ، فيقع بذلك مقابلة محضة ، وينسد طريق العمل إلا بترجيح إحدى
العلتين على الأخرى ، كقول أصحاب الشافعى - رحمهم الله - : المسح ركن
فى الوضوء فيسن تثليثه كالغسل .

فإننا نعارضهم بقولنا : إنه مسح فلا يسن تثليثه كمسح الخف .

فهذا نفى لما أثبتته الأول بعينه فى محله .

أو بزيادة هى تفسير للأول ^(١) .

وتقرير له كقولنا : إنه ركن فى الوضوء ، فلا يسن تثليثه بعد إكماله
كالغسل ، وهذا أحد وجهى القلب ، وهى معارضة صحيحة ، لأن الزيادة
تفسير للحكم المتنازع فيه ، لأن الخلاف فى التثليث بعد إكمال الفرض فى
محل الفرض وهو الاستيعاب .

ولكن أيراد فخر الاسلام ^(٢) هذا النوع من المعارضة الخالصة مشكل ، لأن
هذا النوع معارضة فيها مناقضة .

ولهذا قيل : إنه أحد وجهى القلب ، (وما ذكر) ^(٣) فى بعض الشروح :

إنما أوردتها ، لأنها معارضة قصداً (وذاتاً) ^(٤) ومناقضة ضمناً ، لا يدفع
هذا الإشكال ، لأنه قيد المعارضة بالخالصة وبإيراده فى هذا الموضوع لا يحدث
الخلوص فيه .

(١) أى للحكم الأول .

(٢) راجع : أصوله فى الكشف للبخارى ٤ / ٦١ .

(٣) فى ب (وما ذكره) وهو خطأ .

(٤) فى ب (أو ذاتاً) .

أو تغيير .

أو فى حكم غير الأول لكن فى نفى الأول .

قوله : أو تغيير ...

أى عارضه بضد ذلك الحكم لكن بضرب تغير كقولنا فى اليتيمة ، لغير^(١)
الأب والجد والاية تزويجها ، لأنها صغيرة ، فيولى عليها نكاحًا كالتى لها
أب .

فقال أصحاب الشافعى - رحمه الله - : هذه صغيرة فلا يولى /^(٢) عليها
بولاية الاخوة قياسًا على المال /^(٣) فإنه لا ولاية للأخ على مال الصغير
بالاتفاق .

فهذه معارضة بتغيير ، لأن النزاع فى اثبات أصل الولاية على اليتيمة لا فى
تعين الولى ، فنحن أثبتنا أصل الولاية ، وأنهم نفوا الولاية بسبب خاص ،
فلم يعارض تلك الجملة ، ولكن قد عارض البعض ، فلإن الخلاف ثابت فى
ولاية الأخ وغيره ، ولما بطلت ولاية الأخ ، بطلت ولاية غير الأخ بالإجماع ،
لأنه أقرب الناس إليها بعد الأب والجد .

وبهذا يظهر معنى الصحة فى هذه المعارضة، وهذا نوع من العكس الذى مر .

قوله : أو فى حكم غير الأول ...

أى يعارضه السائل لا يخالف الحكم الأول صورة ، ولكن فيه نفى الحكم

(١) أى كالأخ والعم عند عدم الأب والجد .

(٢) ق ١٧٨ / ب من ح .

(٣) ق ١٩٧ / ١ من ب .

الأول من حيث المعنى .

مثل قول أبى حنيفة - رحمه الله - فى المرأة التى نعى^(١) عليها زوجها
أخبرت بموته فاعتدت وتزوجت بزواج آخر ، وجاءت بولد ثم حضر الزوج
الأول : أن الولد للأول ، لأنه صاحب فراش صحيح ، لقيام النكاح بينهما .
فإن عارضه الخصم بأن الثانى صاحب فراش فاسد ، فيستوجب به نسب
الولد، كما لو تزوج امرأة بغير شهود ، فولدت ، ثبت النسب منه وإن كان
الفراش فاسدا كذا هنا .

فهذه المعارضة فى الظاهر فاسدة ، لاختلاف الحكم ، لأن المستدل علل
لإثباته من^(٢) الأول ، والسائل علل لإثباته من الثانى ، فكان ينبغى أن يعلل
لنفيه عن الأول ، ليتوارى النفى والإثبات على حكم، واحد فى محل واحد .
إلا أن (فيها)^(٣) صحة من وجه ، لأنه لو ثبت من الحاضر ، لا يبقى من
الغائب ، لعدم تصور ثبوت النسب من شخصين ، فيحتاج إلى الترجيح ،
فيقال : أن للأول فراشا صحيحا والثانى فاسداً ، والرجحان للصحيح فيعارضه
الخصم (بأن)^(٤) الثانى حاضر ، والماء ماؤه ، فكان الولد ولده ، كما لو كان
كل واحد من الفراشين فاسداً (أو أحدهما)^(٥) غائب والآخر حاضر فإن الولد

(١) النعى : خبر الموت من قولهم : نعت الميت نعيًا - من باب نفع - أى أخبرت بموته ،
والفاعل منه : نعى كغنى ، يقال : جاء نعيه - أى ناعيه - وهو : الذى يخبر بموته ،
ويكون النعى خبراً أيضاً .

انظر : (القاموس المحيط ٤ / ٣٣٩ ، والمصباح المنير ٢ / ٦١٤ - ٦١٥) .

(٢) فى ح (للأول) .

(٣) فى ح (فيهما) وهو خطأ .

(٤) فى ح (فإن) وهو غير سليم .

(٥) فى ح (وأحدهما) .

والثاني فى علة الأصل وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى أو يتعدى
إلى مجمع عليه أو مختلف فيه .

للمحاضر كذا هنا .

فيظهر به فقه المسألة وهو : أن الملك والصحة أحق بالاعتبار من الحضرة
والماء كما فى فضل الزنا ، فإن الملك للأول والحضرة والماء للثانى .

ولأن الفاسد يوجب الشبهة ، الصحيح يوجب الحقيقة ، فكانت الحقيقة
أولى بالاعتبار من الشبهة^(١) .

قوله : والثانى فى علة الأصل ...

أى النوع الثانى معارضة فى علة الأصل وهى : أن يذكر السائل علة أخرى
فى المقيس عليه ، تفقد هى فى الفرع ، ويسند الحكم إليها معارضا للمجيب
وذلك باطل أى هذا النوع باطل ، لأن الوصف الذى يدعيه السائل متعديا كان
أو غير متعد ، لا ينافى الوصف الذى يدعيه المجيب ، لأن الحكم يثبت بعلة
مختلفة ، ثم ذلك الوصف أن لم يكن متعديا ففساده ظاهر ، لأننا بينا أن حكم
التعليل ليس إلا التعدية ، وإذا بطل التعليل بطلت /^(٢) المعارضة به ، وإن كان
متعديا كانت المعارضة فاسدة أيضا ، سواء تعدى إلى فرع مجمع عليه أو مختلف

(١) وذلك لأن الفراش الصحيح الذى للغائب يوجب استحقاق النسب للأول والفراش
الفاسد مع قرأته المذكورة مع الحضرة والماء ، ليس مثلا للصحيح فلا ينسخ به حكم
الاستحقاق الثابت بالصحيح ، لأن الشئ لا ينسخ إلا بما هو فوقه أو مثله ، وبعد ما
صار النسب لزيد مثلا لا يمكن إثباته لعمرو بوجه ما .

ينظر : (أصول شمس الأئمة السرخسى ٢ / ٢٤٤) .

(٢) ق ١٧٨ / ١ من ح .

فيه ، لعدم اتصال هذه المعارضة بموضع النزاع إلا من حيث إنه ينعدم تلك العلة
فى هذا الموضع ، وقد ثبت أن عدم العلة لا يوجب عدم الحكم ، ولا يصلح
دليلا عند عدم حجة أخرى ، فكيف يصلح دليلا عند مقابلة حجة أخرى .

مثاله : ما إذا علل المجيب فى حرمة بيع الجص ، بجنسه متفاضلا بأنه مكيل
قويل بجنسه ، فيحرم بيعه متفاضلا كالحنطة ، فيعارضه السائل بأن المعنى فى
الأصل ليس ما ذكرت ولكنه الاقتياب ، وقد فقد هذا المعنى فى الفرع ، فهذا
المعنى يتعدى إلى (فرع)^(١) مجمع عليه وهو الأرز ، ولو عارضه بأن يقول :
ليس المعنى فى الأصل ما ذكرت ، ولكنه الطعم ولم يوجد فى الفرع ، فهذا
معنى يتعدى إلى فرع مختلف فيه ، وهو الفاكهة وما دون الكيل .

ومن أهل النظر من جعل هذه^(٢) المعارضة حسنة ، لاتفاق الخصمين على
أن علة الحكم أحدهما ، فصارا متدافعين ، فإذا ثبت صحت ما ادعاه أحدهما
علة ، بطلت الأخرى ضرورة .

والجواب : أنا أجمعنا على جواز الجمع بينهما ذاتا ، فيكون الكيل علة
والطعم علة ، ولهذا لو نص الشارع على ذلك ، جاز .

وإنما أجمعنا على فساد إحدى العلتين لمعنى فيها لا لصحة العلة الأخرى ،
وإنما نفى كل واحد منا علة خصمه بدليل قام على فسادها لا لصحة علة ،
لجواز أن تكونا صحيحتين ، لأن التعليل بعلة شتى جائز ، فإثبات الفساد
لصحة الآخر باطل ، فبطلت المعارضة .

(١) فى النسختين معا (فصل) والصواب ما أثبتناه .

(٢) أى المعارضة فى الأصل بأقسامها الثلاثة .

(كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٦٥ وهامش ب)

وكل كلام صحيح فى الأصل يذكر على سبيل المفارقة فنذكره على سبيل الممانعة

قوله : وكل كلام صحيح فى الأصل إلى آخره ...

اعلم أن المعارضة فى الأصل بالمفارقة عند الجمهور ، وهى من (الأسئلة)^(١)
الفاسدة كما بينا .

وقد يقع الفرق بمعنى صحيح فى نفسه ، فبين الشيخ - رحمه الله - وجه
إيراده على طريق يقبل منه فقال : وكل كلام صحيح فى الأصل . . أى فى
نفسه وأصل وضعه يذكر على سبيل / ^(٢) المفارقة أى يذكره السائل على سبيل
المفارقة (ولا يقبل) ^(٣) منه ، فأذكره على سبيل الممانعة ، ليكون مفارقة
صحيحة على حد الإنكار فيقبل ، كقول أصحاب ^(٤) الشافعى - رحمهم الله -
فى إعتاق الرهن العبد المرهون إنه لا ينفذ إعتاقه ، لأن الإعتاق تصرف من
الرهن ، يلاقى حق المرتهن ، فكان باطلا كالبيع .

(١) فى النسختين معا وردت (الاسئلة) بالواو ، وهو مخالف لقواعد اللغة .

(٢) فى ١٩٨ / أ من ب .

(٣) فى ب (فلا يقبل) .

(٤) المراد بعض أصحاب الشافعى ، لأن عندهم فى هذه المسألة (إعتاق الرهن العبد
المرهون) ثلاثة أقوال :

أ - إنه يصح وينفذ .

ب - إنه لا يصح .

ج - وهو الصحيح أنه إن كان الرهن موسرا صح وإن كان معسرا لم يصح .

(التكملة للمجموع ١٣ / ٢٣٦) .

فقال السائل من (أهل)^(١) الطرد : (الفرق)^(٢) بينه وبين البيع : إن البيع
يحتمل الفسخ بعد وقوعه ، فيمكن القول بانعقاده على وجه يتمكن المرتهن
من فسخه ، والعق لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه في محله ، فلا يظهر أثر حق
المرتهن في المنع من النفاذ ، فينقذ لازما ، وهذا فرق فقهي صحيح ولكنه /^(٣)
لا يقبل لأنه صدر ممن لا ولاية له على الفرق وهو السائل ، فلم يقبل منه .

والوجه في إيراد على وجه الممانعة ليقبل منه أن يقول : إن القياس لتعدية
حكم الأصل دون تغييره ، ونحن لا نسلم وجود هذا الشرط وهو التعدية بلا
تغير في المتنازع^(٤) فيه ، لأن حكم الأصل وهو البيع توقف ما يحتمل الرد في
ابتدائه ، والفسخ بعد وقوعه ، لأن حق المرتهن لا يمنع انعقاد البيع عليه من
الراهن بالإجماع ، حتى لو تربص إلى أن يذهب حق المرتهن ، ثم البيع كذا
في الأسرار^(٥) ، وأنت في الفرع وهو الإعتاق تبطل أصلا ما لا يحتمل الفسخ
بعد ثبوته ، حتى لو أجاز المرتهن ، لا ينفذ إعتاقه والرد في ابتدائه ، حتى لو
رد العبد الاعتاق لا يرتد ، ولو أراد هو والمولى أن يفسخاه ، لا ينفسخ بوجه .
وهذا تغيير لحكم الأصل ، لأن الإبطال من الأصل غير الانعقاد على وجه
التوقف .

(١) ساقطة من ب .

(٢) في ب (الفرق) .

(٣) ق ١٧٩ ب من ح .

(٤) وهو إعتاق الرهن العبد الموهون .

(٥) راجعة في : (٣ / ق ١٠ مخطوط رقم ٣٠٨٦) وهذا نص كلامه :

... فلا يثبت الحجر عنه بحق الرهن ، فحقه لا يمنع انعقاد البيع من الرهن
بالإجماع ولا الإجارة ولا باب التصرف ، بل يوجب الفسخ بعد وقوعه لتأخر يد
المشتري ، ألا ترى ، لو تربص حتى ذهب حق المرتهن ثم البيع وإن سخط
الراهن ... إلخ .

وإذا قامت المعارضة كان السبيل فيها الترجيح .
وهو عبارة عن فضل أحد المثليين على الآخر وصفا

قوله : وإذا قامت المعارضة إلى آخره ...

لما فرغ الشيخ - رحمه الله - عن بيان المعارضة ، شرع فى بيان دفع المعارضة بعد تحققها فقال : وإذا قامت المعارضة أى تحققت ، كان السبيل فيه أى فى دفعها الترجيح ، وإن لم يأت المجيب الترجيح ، صار منقطعا ، وإن رجح علته ، فللسائل أن يعارضه بترجيح علته ، فإن لم يمكنه ، لزمه ما ادعاه المجيب .

واعلم أن الترجيح إنما يقع فى الدلائل الظنية ، والأقضية منها :
فأما فى الدلائل القطعية ، فلا سبيل إلى الترجيح بل المتأخر هو الناسخ أن عرف التاريخ صريحا أو دلالة ، وإلا وجب المصير إلى دليل آخر أو التوقف كما بينا .

ولا يقع فى معلوم / (١) ومظنون أيضا لاستحالة بقاء الظن فى قابلية العلم .

وقوله : وهو عبارة عن فضل أحد المثليين ...

فى هذه العبارة ، توسع ، لا ما ذكره معنى الرجحان لا معنى الترجيح ، فإن الترجيح إثبات الرجحان ، فكان الشيخ حذف المضاف لظهوره ، وأقام المضاف إليه مقامه ، فكان التقدير هو عبارة عن بيان زيادة أحد المثليين على الآخر (٢) .

(١) ق ١٨٩ / ب من ب .

(٢) وعرفه الجرجاني بقوله :

ومعنى قوله : وصفا أن الترجيح يقع بالشئ الذى لا يكون دليلا بنفسه^(١) ،
فإن الترجيح بكثرة الأدلة لا يصح عند علما الأصوليين ، لأن الشئ إنما يتقوى
(بصفة)^(٢) توجد فى ذاته لا بانضمام مثله إليه كما فى المحسوسات .

يؤيده عدم ترجيح الشهادة بكثرة العدد بالإجماع^(٣) ، وترجيحها بالعدالة
وقال بعض أهل النظر من أصحابنا وأصحاب الشافعى - رحمهم الله - :
الترجيح بكثرة الأدلة صحيح^(٤) ، لأن الدليل الواحد لا يقاوم إلا دليلا واحدا
من جنسه ، فيتساقطان بالتعارض (فىبقى)^(٥) الدليل الآخر سالما /^(٦) عن

= الترجيح : إثبات مرتبة فى أحد الدليلين على الآخر : ومصادق التعريفين واحد .
(كتاب التعريفات ٥٦) .

(١) بل يكون وصفا للذات غير قائم بنفسه كخبر الواحد الذى يرويه العدل الفقيه مع الخبر
الواحد الذى يرويه غير فقيه .

انظر : (شرح ابن ملك وحواشيه ص ٨٧١) .

(٢) فى ب (لصفته) .

(٣) وفيه نظر ، لأن الإمام الأمدى - رحمه الله - قال : " .. فلا نسلم امتناع الترجيح
فى باب الشهادة ، بل عندنا يقدم قول الأربعة على قبول الاثنين على رأى لنا " .
(الأحكام ٤ / ٣٢٢) .

اللهم أن يقال : المراد بالإجماع ، إجماع الأكثر والأغلب ، أو المراد إجماع علماء
الحنفية . والله أعلم .

(٤) حتى قال الإمام السبكى : " والأصح الترجيح بكثرة الأدلة " وقال شارحه : " لأن
الكثرة تفيد القوة " وقال صاحب المحصول : " وهو مذهب الشافعى - رحمه الله - .
انظر : (جمع الجوامع بشرحه للجلال المحلى ٢ / ٤٠٥) ، والمحصول ج ٢ ق ٢ /
(٥٣٤) .

(٥) فى ب (فىبقى) .

(٦) ق ١٨٠ / أ من ح .

حتى لا يترجح قياس بقياس آخر يؤيده ، وكذا الحديث ، والكتاب ، وإنما
يترجح بقوة فيه ، وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة .
حتى تكون الدية نصفين .

المعارض فيصح الاحتجاج به .
ولأن المقصود من الترجيح قوة الظن الصادر عن إحدى الامارتين .
وقد حصلت في الدليل الذي عاضده دليل آخر مثله .
وجوابه : أن كل ذلك واحد معارض للدليل الذي يوجب الحكم على
خلافه فيتساقط الكل بالتعارض
قوله : حتى لا يترجح قياس بقياس آخر إلى قوله : وإنما يترجح القياس
بقوة الأثر .

نتيجة قوله : لا يقع الترجيح بما يصلح دليلا بانفراده ، وإنما يترجح القياس
بقوة الأثر في علته ، والخبر بفقہ الراوى وعدالته وضبطه وإتقانه ، والنص
بكونه محكما أو مفسرا ، أو نصا أو صريحا ، أو حقيقة لا بنص آخر أو
حديث أو قياس .

ونقل عن بعض مشائخنا أن النصين إذا تعارضا ، يترجح أحدهما بالقياس
لأن القياس غير معتبر في مقابلة النص ، فكان بمنزلة الوصف للنص الذي
يوافقه وتابعه له ، فيصلح مرجحا .

والأصح أن النص لا يترجح بالقياس ، لأن القياس من جنس ما يصلح
حجة بنفسه بطريق الأصالة وإن لم يكن حجة في هذا الموضع^(١) .

(١) انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٢٥١ ، وأصول البزدوى مع شرحه للبخارى ٤ / ==

وكذا الشفيعان فى الشقص الشائع المبيع بسهمين متفاوتين سواء .

وكذا لا يترجع صاحب الجراحات أى كما لا يترجع القياس بقياس آخر ، ولا النص بنص آخر ، لا يترجع صاحب الجراحات على صاحب جراحة واحدة ، حتى إذا جرح رجل رجلا جراحة واحدة صالحة للقتل خطأ ، وجرحه آخر عشر جراحات / ^(١) كذلك أيضا ، ومات من الجميع كانت الدية عليهما نصفين ، وتحمل عنهما العاقلة ^(٢) ، لأن كل جراحة علة تامة ، تصلح معارضا لجراحة صاحب الواحدة ، فلم يصلح وصفا ، فلا يقع بها الترجيح . ولو قطع أحدهما يده ، والآخر جَزَّ رقبته ، فالقاتل هو الذى جز رقبته لا الآخر ، لزيادة قوة فيما هو علة القتل من فعله وهو أنه لا يتوهم حياته بعد فعله ، بخلاف فعل الآخر .
قوله : وكذا الشفيعان ...

== ٧٩ - ٨٠ ، وشرح ابن ملك بحواشيه ص ٨٧٢) .

(١) ق ١٩٩ / ٢ من ب .

(٢) والعاقلة من يحمل العقل ، والعقل : الدية ، تسمى عقلا ، لأنها تعقل لسان ولى المقتول .

وقيل : إنما سميت العاقلة ، لأنهم يمنعون عن القاتل والعقل المتع .

والعاقلة : العمومة وأولادهم وإن سفلوا .

وقيل : الأب ، والابن ، والأخوة ، وكل العصابات من العاقلة .

وقال صاحب المجموع : العاقلة : العصابة والقراية من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ ، وهذا الذى أراه أقرب إلى الصواب .

ينظر : (التكملة للمجموع شرح المهذب ١٩ / ١٤٢ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٧٨٣ - ٧٨٤) .

أى كما قلنا بمساواة صاحب الجراحة الواحدة صاحب الجراحات المتعددة قلنا
بمساواة صاحب القليل صاحب الكثير فى استحقاق الشقص الشائع المبيع فى
الشفعة .

وصورته : دار بين ثلاثة نفر ، لأحدهما نصفها ، وللآخر ثلثها ، وللثالث
سدسها ، فباع صاحب النصف نصيبه ، وطلب الآخران الشفعة ، لم يترجح
صاحب الثلث على الآخر^(١) فى استحقاق الشفعة ، حتى لم يكن له أن يأخذ
جميع المبيع بالإجماع لكن لكل واحد منهما استحقاق الشفعة بقدر نصيبه عند
لشافعى - رحمه الله - فيقضى بالشقص المبيع : أثلاثا ، لأن الشفعة من
مرافق الملك ، فيكون مقسوما على قدر الملك^(٢) .

وعدنا يقضى بالمبيع بينهما أنصافا^(٣) لا بقدر نصيبهما ، لأن علة الاستحقاق
هو الشركة ، ولكل جزء توجد الشركة وإن قلت وهى /^(٤) علة تامة الاستحقاق .
وما ذهب إليه الشافعى - رحمه الله - غلط ، فإنه جعل حكم العلة وهو
الاستحقاق متولدا من العلة وهى الملك ، ومنقسما على أجزائها وليس كذلك ،
لأن الحكم ثبت بالعلة لا بطريق التولد ، بل بإيجاد الله تعالى إياه مقارنا للعلة
وكذا الحكم لا ينقسم على أجزاء العلة لاستلزامه صيرورة كل جزء من العلة
علة لجزء من الحكم ، والشرع جعل جميعها علة لجميع الحكم لا غير .

(١) وهو صاحب السدس .

(٢) وبه قال الإمام مالك وهو الصحيح فى مذهب أحمد - رحمهم الله - .

انظر : (المجموع ١٤ / ٣٢٦ ، والمغنى ٥ / ٢٦٣ ، والكافى ٢ / ٨٦٥ - ٨٦٦) .

(٣) وذلك بناء على أن الشقص يقسم بينهما على عدد الرؤوس دون الأنصاء .

واليه ذهب المزنى أيضا من الشافعية ، وأحمد فى رواية .

انظر : (مجمع الأنهر ٢ / ٤٧٣ ، والمغنى فى المكان السابق) .

(٤) ق ١٨٠ / ب من ح .

وما يقع به الترجيح أربعة : بقوة الأثر كالأستحسان فى معارضة القياس .
وبقوة ثباته على الحكم المشهود به كقولنا فى صوم رمضان إنه متعين .

فالقول بالانقسام يكون نصبا للشرع بالرأى وذلك فاسد .
والشقص : الجزء والنصيب .
وأما وضع المسألة فى الشقص وإن كان حكم الجوار عندنا كذلك ، ليتأتى
خلاف الشافعى ^(١) .

قوله : (وما) ^(٢) يقع به الترجيح أربعة ...
أى المعانى التى يقع بها الترجيح على وجه الصحة فى القياسات أربعة
أقسام :

أحدها : الترجيح بقوة الأثر كالأستحسان فى معارضة القياس ، لأن المعنى
الذى صار الوصف به حجة هو الأثر ، فمهما كان الأثر أقوى كان الاحتجاج
به أولى ، والأثر فى الاستحسان أقوى ، فرجح على القياس / ^(٣) كما بينا ^(٤)
فى مسألة سور سباع الطير .

ونظيره الخبر ، فإنه لما صار حجة بالاتصال بالرسول - ﷺ - وجب

(١) فإنه لا يقول بإثبات الشفعة للجار مطلقا سواء كان ملاصقا أو مقابلا .

(التكملة للمجموع شرح المهذب ١٤ / ٣١٣ ، والشرح الكبير للرافعى ١١ / ٣٩٢ - ٣٩٣) .

(٢) فى ب (وأما) وهو خطأ .

(٣) ق ١٩٩ / ب من ب .

(٤) انظر : (ص ١٠٥٩ - ١٠٦٠) .

أولى من قولهم : صوم فرض لأن هذا مخصوص فى الصوم بخلاف التعين
فقد تعدى إلى الودائع والغصوب ، ورد المبيع فى البيع الفاسد

رجحانه بما يزيد معنى الاتصال من الاشتهار وثقة الراوى ، وحسن ضبطه
وإتقانه وصلاحه .

والثانى بقوة ثباته ^(١) على الحكم المشهود به ، والمراد به أن يكون وصف أحد
القياسين ألزم للحكم المتعلق به من وصف القياس الآخر .

والدليل على صحته : أن الوصف المؤثر إنما صار حجة بآثره ، ومرجع أثره
الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماع ، لثبوته بأحد هذه الأدلة .

فإذا ازداد الوصف ثباتا على الحكم ، وازداد قوة بفضل معناه الذى صار
رجوع أثره إلى هذه الأدلة .

وهذا كقولنا فى صوم رمضان إنه متعين ، أولى من قول أصحاب لشافعى
إنه صوم فرض ، لأن هذا مخصوص فى الصوم ، بخلاف التعين فقد تعدى
إلى الودائع والغصوب ^(٢) ، والمبيع الفاسد أى سقوط التعين فيما هو عين حكم
لازم ، موجود فى المعاملات وسائر الفرائض كالزكاة ، فإنه إذا تصدق بالنصاب
على الفقير ولم ينو الزكاة ، يخرج عن العهدة .

(١) أى ثبات الوصف المؤثر (هامش ب) .

(٢) الودائع : جمع الوديعة وهى فى اللغة مشتقة من الوداع ، وهو مطلق الترك . قال
-رحمه الله- : « ليتتهين أقوام عن ودعهم الجماعات ... الحديث » أى عن تركها .

وفى الشريعة : هى ما يترك عند الأمين للحفظ مالا كان أو غيره .

وعرفها الجرجانى بقوله : (هى أمانة تركت عند الغير للحفظ قصدا) .

والفرق بين الوديعة والأمانة بالعموم والخصوص ، لأن الوديعة خاصة ، والأمانة==

وبكثرة أصوله

والحج حتى لو أطلق النية ولم يعين حجة (الإسلام)^(١) يجوز .
وكذا إذا أدى الوديعة والمغصوب إلى المالك ، يخرج عن العهدة بأى جهة رده .
ولا يشترط تعيين الدفع للوديعة وكذا للمغصوب بأى جهة رده ، حتى إذا باعه من المالك ووهب له ، أو تصدق عليه /^(٢) وسلمه إليه ، يقع عن الوجه المستحق سواء علم به صاحب الحق أو لم يعلم .
وكذا رد المبيع فى البيع الفاسد على البائع كالمغصوب بأى وجه كان ، يقع عن المستحق ، لأن الرد بسبب فساد البيع مستحق فى هذا المحل بعينه شرعا والمستحق عل أى وجه أوتى به يقع عن الوجه المستحق .
وانثالث - بكثرة أصوله ، معناه : أن يشهد لأحد الوصفين أصلا أو أصول فيتراجع على الوصف الذى لم يشهد له إلا أصل واحد .

= عامة ، وحمل العام على الخاص صحيح دون عكسه ، كما يقال : الإنسان حيوان ، ولا يقال : الحيوان إنسان .

وبينهما فروق أخرى ليس هذا محلها .

وأما الغصوب فهو : جمع غصب ، والغصب إزالة اليد المحقة بإثبات اليد المبطله فى مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكة لا بخفية

انظر : (مجمع الأنهر ٢ / ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٤٥٥ ، والتعريفات للجرجاني ص ٢٥١) .

(١) فى ب (لا سلام) وهو خطأ .

(٢) فى ١٨١ / أ من ح .

كقولنا فى مسح الرأس : إنه مسح فلا يسن تكراره كمسح الخف ، والتيمم ومسح الجوارب ، والجنبيرة ، أولى من قول أصحاب الشافعى : إنه ركن ، فيسن تكراره كالغسل ، فإنه لما شهد (لصحة)^(١) وصف المسح ، التيمم ومسح الخف والجنبيرة وغيرها ، ولم يشهد لوصف الخصم وهو الركنية إلا الغسل ترجع عليه .

ثم زعم بعض^(٢) أصحابنا وبعض أصحاب الشافعى - رحمهم الله - أن الترجيح بكثرة الأصول غير صحيح ، لأن كثرة الأصول فى القياس بمنزلة كثرة الرواة /^(٣) فى الخبر ، والخبر لا يرجح بكثرة الرواة على ما مر^(٤) بيانه ، فكذا هذا .

ولأنه من جنس الترجيح بكثرة العلة ، لأن شهادة كل أصل بمنزلة علة على حدة .

وعند الجمهور هو صحيح ، لأن الحجة هى الوصف المؤثر لا أصل المستنبط منه ، لكن كثرة الأصول توجب زيادة التأكيد ولزوم للحكم لذلك الوصف من وجه آخر غير ما ذكرنا من شدة التأثير والثبات على الحكم ، فيحدث بها قوة فى نفس الوصف ، فلذلك صلحت (للترجيح)^(٥) .

(١) فى ب (بصحة) .

(٢) راجع : (كشف الاسرار ٤ / ٩٥ ، وحاشية ابن ملك على المنار ص ٨٧٧ ، وشرح الجلال المحلى مع حاشية البنانى عليه ٢ / ٣٧٤) .

(٣) فى ٢٠٠ / ١ من ب .

(٤) انظر (ص ٨١٠) ..

(٥) والحاصل أن كثرة الأصول عبارة عن كثرة نظائر ما وجد فيه هذا الوصف ، والحجة هو الوصف المؤثر لا النظير ، وكثرة النظائر توجب زيادة تأكيد للوصف المؤثر ، فيصلح مرجعا ، حتى لو شهد لأحد العلتين أصول كثيرة ولم يشهد للعلة ==

وبالعدم عند العدم وهو العكس

وهو من جنس الاشتهار فى السنن ، فإن كثرة الرواة ليست بحجة بل الخبر هو الحجة ، ولكن تحدث بكثرة الرواة قوة وزيادة اتصال فى نفس الخبر فيصير مشهورا أو متواترا ، فيترجح على ما ليس بتلك الصفة ، وهذا - قريب من القسم الثانى .

قال شمس الأئمة : « وما من نوع من هذه الأنواع إذا قررته فى مسألة إلا ويتبين به إمكان تقرير النوعين الأخيرين فيه أيضا » ^(١).

وهكذا فى التقويم ^(٢) . وذلك ، لأن الأقسام الثلاثة راجعة إلى معنى واحد، وهو الترجيح بقوة التأثير إلا أن الجهات مختلفة .

فالترجيح بقوة التأثير بالنظر إلى الوصف ، والترجيح بالثبات بالنظر إلى الحكم ، والترجيح بكثرة الأصول بالنظر إلى الأصل .

والرابع : الترجيح بالعدم عند العدم وهو العكس ومعناه :

== الأخرى إلا أصل واحد ، كانت العلة التى شهد لها أصول كثيرة أولى بالعمل من التى لم يشهد لها إلا أصل واحد .

والفرق بين هذا النوع والذى قبله هو : أن دليل الترجيح فى النوع الذى قبله أثر كثرة الأصول وهو : ثباته على الحكم المشهود به . أما فى هذا النوع فقد جعل نفس كثرة الأصول دليل الترجيح ، لأنه بسبب ثباته ففى النوع الذى قبله اعتبر الأثر وفى هذا النوع اعتبر المؤثر . والله أعلم .

انظر (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٣٧٨ ، والكشف للبخارى ٤ / ٩٥) ، وشرح ابن ملك وحواشيه ص ٨٧٧ .

(١) (أصول السرخسى ٢ / ٢٦١) .

(٢) راجعه فى (٢ / ٥٨٧) وهذا نصه * وقلما يوجد نوع ترجيح من هذه الأنوار ويتبعه الآخران * .

أن الوصف إذا كان مطردا منعكسا بأن وجد الحكم عند وجوده وعدم عند
عدمه ، كان راجحا على الذى اطرده ^(١) ولم ينعكس ..

واختلف فى صحته ^(٢) :

فبعض المتأخرين لا عبرة به ، لأن العدم لا يتعلق به حكم أى لا
يوجب عدم العلة الحكم ولا وجوده ، لأنه ليس بشيء ، فلا يصلح مرجحا ،
لأن الرجحان لا بد له من سبب .

ومختار عامة الأصوليين : أنه صالح للترجيح ، لأن عدم الحكم عند عدم
الوصف الذى جعل علة ، دليل على اختصاص الحكم به ، ووادة ^(٣) تعلقه
به ، فصلح مرجحا ، لكنه ترجيح ضعيف ^(٤) ، لاستلزامه إضافة الرجحان إلى
العدم الذى ليس بشيء .

وتظهر ثمرته عند المعارضة ، فإنه إذا عارضه ترجيح آخر من الأنواع
الثلاثة ، كان ذلك مقدما عليه .

ومثاله : قولنا فى مسح الرأس : إنه مسح فى الوضوء ، فلا يسن تكراره ،

(١) ق ١٨١ / ب من ح .

(٢) راجع فى هذا النوع من الترجيح إلى (كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٩٦ ، وكشف
الاسرار للنسفى ٢ / ٣٧٨ - ٣٧٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ٢٦١ - ٢٦٢ ، وشرح
ابن ملك وحواشيه ص ٨٧٧ - ٨٧٨ ، ونهاية السؤل بحواشيه (سلم الوصول لشرح
نهاية السؤل ٤ / ٥١٩ - ٥٢٠) .

(٣) الوادة من وكد يكد وكودا أى أقام وقصد وأصاب ، والعقد أوثقه كأكده والرجل
شده ، والوكائد : سيور يشد بها ، جمع وكاد واكد .
والمراد بها هنا الشدة .

ينظر : (القاموس المحيط ١ / ٢٥٩) .

(٤) وقد وصفه شمس الأئمة السرخسى والنسفى بأنه أضعف وجوه الترجيح . (أصول
السرخسى ٢ / ٢٦١ ، وكشف الأسرار ٢ / ٣٧٨) .

فإنه يرجع على قولهم إنه ركن فيه ، فيسن تثليثه ، لأن ما قلنا ينعكس بما
ليس بمسح كغسل الوجه واليد والرجل ، وما قالوا : لا ينعكس فإن
المضمضة^(١) يتكرر وليست بركن .

(١) ق ٢٠٠ ب من ب.

وإذا تعارضاً ضرباً ترجيح ، كان الرجحان فى الذات أحق منه فى الحال ،
لأن الحال قائمة بالذات تابعة لها ، فينقطع حق المالك بالطبخ والشئ ، لأن
الصنعة قائمة بذاتها من كل وجه ، والعين هالكة من وجه .

قوله : وإذا تعارضاً ضرباً ترجيح إلى آخره ...

اعلم أن هذا بيان المخلص عن تعارض وجوه الترجيح .
وأصله أن كل محدث موجود بصورته ، ومعناه ، ثم يقوم به صفات
تعقيب الوجود ، فإذا تعرضاً ضرباً ترجيح :

أحدهما بمعنى راجع إلى الذات ، والثانى بوصف فى الذات على مضادة
الوجه الأول ، كان الرجحان فى الذات أحق من الرجحان فى الحال ، لأن
الذات أسبق وجوداً من الحال زماناً أو رتبة ، أو لأن الحال قائمة بالذات تابعة
له ، فلو اعتبرنا الحال على مخالفة الأول ، لكان التسبب مبطلا للأصل وذالاً
يجوز .

وبيان هذا فيما قال أصحابنا فى (مسألة)^(١) صنعة الغاصب بأن
(أحدث)^(٢) فى المغصوب صنعة متقومة وهى ما تزداد قيمة العين به كما لو
غصب طعام فطبخه ، أو شاة فذبحها وشواها ، أنه ينقطع حق المالك عن
العين إلى القيمة^(٣) ، لا أنه ينقطع أصلاً ، لأن الوصف الحادث فى المغصوب

(١) فى ب (مسائل) وهو خطأ .

(٢) فى ب (أحداث) وهو خطأ .

(٣) هذا عند الحنفية إلا فى رواية عن الإمام أبى يوسف - رحمه الله - ، وفى المشهور من
مذهب مالك : أنه لا ينقطع حق المالك عن العين بل هو مخير بين أخذه على ما وجده
عليه ، وبين أخذ قيمتها يوم اغتصب ، وليس له أخذه وأخذ ما نقصه الفساد . ==

بصناعة الغاصب متقوم وهو حق الغاصب ، والأصل متقوم حقا للمغصوب منه ، ولا يمكن التمييز بينهما ، ولا سبيل إلى إثبات الشركة لاختلاف المالكين جنسا فلا بد من تملك أحدهما بالآخر بالقيمة .

فقلنا : حق الغاصب أولى بالاعتبار ، لأن حقه فى الصناعة قائم ، لأنها موجودة من كل وجه ، لبقائها على الوجه الذى حدث من غير تغيير ، وهو المراد بقوله : لأن الصناعة قائمة بذاتها من كل وجه^(١) وحق المالك فى العين ثابت من وجه دون وجه ، لأنه هالك من وجه ، لتبدل الاسم ، وتبدل الاسم دليل تبدل المسمى ، وذلك بالطبخ والشئ يصير العين مستهلكة من وجه : أما صورة ، فظاهر ، وأما معنى ، فلأنه كان صالحا /^(٢) لوجوده من الأغذية ، والآن لم يصلح إلا لما آكل إليه ، فثبت أن العين هالك من وجه ، والهالكية من ذلك الوجه تضاف إلى صناعة الغاصب ، لأنه بفعله ، فصار ضمن بدلها ، فصار الحادث بعمل الغاصب قائما من كل وجه ، والمغصوب منه قائم من وجه ، هالك من وجه ، فرجحنا الصناعة باعتبار أنها فى الوجود راجحة ، لكونها موجودة من كل وجه ، كذا فى شرح التوقيم^(٣) .

== وقال محمد بن مسلمة من أصحابه : إنه إذا أفسد الغاصب ما اغتصب إفسادا كثيرا كرجل ذبح لرجل بعيرا ، فربه مخير بين أخذه لحما وما نقصه الذبح ، وبين تضمينه قيمته حيا ، وإذا أفسده إفسادا يسيرا ، رده ، وما نقصه دون تخيير ، وسيأتيك مذهب أحمد بن حنبل عند ذكر مذهب الشافعى - رحمهما الله - فى الصفحة الآتية إن شاء الله تعالى .

انظر: (مجمع الأنهر ٢ / ٢٥٩ - ٢٦١ ، والهداية ٢ / ٣٧٤ ، والكافى ٢ / ٨٤٢) .

(١) وليس المراد بالقيام بالذات ههنا ، الذى يكون للعين ، فإن الصناعة ليست عين .

(قمر الاقمار شرح نور الأنوار ص ٢٦٣) .

(٢) فى ١٨٢ / ١ من ح .

(٣) وهذا الشرح للإمام فخر الإسلام البزدوى المتوفى سنة (٤٨٢ هـ) ، وهو شرح ==

وقال الشافعى رحمه الله تعالى : صاحب الأصل أحق ، لأن الصنعة قائمة بالمصنوع تابعة له والترجيح بغلبة الأشباه .

وقال الشافعى رحمه الله : صاحب الأصل أحق^(١) لأن الصنعة / قائمة بالمصنوع ، لأنها لا تقوم بنفسها ، لكونها عرضا ، والأوصاف اتباع .

والجواب : أن ما ذكره يرجع إلى الحال ، والرجحان بحسب الوجود أحق من الرجحان بحسب الحال .

قوله : والترجيح بغلبة الأشباه إلى آخره ...

اعلم أن وجوه الترجيح الفاسدة أربعة :

الأول : الترجيح بما يصلح علة بانفراده كما ذكرنا فى أول فصل الترجيح .

والثانى : الترجيح بغلبة الأشباه وهو أن يكون (للفرع)^(٣) بأحد الأصلين شبه من وجه واحد ، وبالأصل الآخر الذى يخالف الأصل الأول شبه من وجهين أو من وجوه^(٤) .

== بالقول وشرح حسن ، اعتبره العلماء الحنفية .

انظر : (كشف الظنون ١ / ٤٦٧) وقد بحثت عنه فلم أعثر عليه وقد نقل عنه أيضا ما ذكره الشارح عبد العزيز البخارى ف الكشف ٤ / ١٠٠ فليرجع إليه .

(١) وبه قال أحمد وأبو يوسف فى رواية وعلى ذلك لصاحب المال أن يأخذ ماله وإرش نقصه إن نقص ، ولا شيء للغاصب فى زيادة .

راجع : (المغنى لابن قدامة ٥ / ٢٦٣ ، والتكملة للمجموع ١٤ / ٢٥١) .

(٢) ق ٢٠١ / ١ من ب .

(٣) فى ب (الفرع) وهو غير سليم .

(٤) راجع فى هذه المسألة إلى (المستصفى ٢ / ٤٠٣ - ٤٠٤ ، والمعتمد ٢ / ٨٤٣ ، ==

وبالعموم .

وهو صحيح عند عامة أصحاب الشافعى ، ذكره صاحب القواطع فى أدب القاضى^(١) ، وهذا لأن القياس لم يجعل حجة إلا لإفادة غلبة الظن ولا شك أن الظن يزداد قوة عند كثرة الأشباه كما يزداد عند كثرة الأصول .

وهذا باطل عندنا^(٢) ، لأن (الأشباه)^(٣) أوصاف تجعلها عللا ، وكثرة العلل لا توجب ترجيحها لكثرة الآيات والأخبار .

ولا فرق بين أوصاف تستنبط من أصل أو أصول ، فلو كانت من أصول شتى لم توجب ترجيحها ، بخلاف كثرة الأصول ، فإن هناك الوصف واحد وكل أصل يشهد بصحته فيوجب قوته وثباته على الحكم .

فأما ههنا فالأصل واحد ، والأوصاف متعددة ، لأن كل شبه وصف على

= وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٠٢ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٣٨٣ ، والتمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب الكلوثانى الحنبلى ٤ / ٢٤٧ .

(١) قلت لم أجد أدب القاضى لصاحب القواطع أعنى أبا منصور بن محمد بن أحمد السمعانى الشافعى المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) وإنما وجدت هذه المسألة فى (أدب القاضى للماوردى ١ / ٦٠٢) ومثل لها بالعبد فى الجناية على أطرافه ، فإنه تردد بين رده إلى الحر فى تقدير الجناية على أطرافه ، وبين رده إلى البهيمة فى وجوب ما نقص من قيمته . وهو يشبه البهيمة فى أنه مملوك وموروث ، ويشبه الحر فى أنه آدمى ، مخاطب ، مكلف ، يجب فى قتله القود والكفارة ، فوجب رده إلى الحر فى تقدير الجناية على أطرافه دون البهيمة ، لكثرة شبهه بالحر وقلة شبهه بالبهيمة .

(٢) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٢٦٤ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٠١ - ١٠٢) .

(٣) فى ب (الاشتباه) وهو خطأ .

حدة يصلح للجمع بين الأصل والفرع ، فكان من قبيل الترجيح بكثرة الأدلة ، ومثاله قولهم : إن الأخ يشبه الولد والوالد من وجه وهو المحرمة ، ويشبه ابن العم من وجوه : كجواز وضع الزكاة لكل واحد منهما فى صاحبه ، وحل حليلة كل وليد منهما لصاحبه ، وقبول الشهادة من الطرفين ، وجريان القصاص على الطرفين بخلاف الولد مع الوالد ، فإنه لا يجر القصاص من الطرفين بل من طرف واحد ، وهو قتل الولد والده ، فالشبه بابن العم أولى ، فلا يعتق كابن العم .

وهذا باطل لما قلنا إن كل شبه يصلح قياسا ، والترجيح بقياس آخر لا يجوز .

والثالث : الترجيح بالعموم مثل ترجيح أصحاب الشافعى - رحمهم الله - التعليل بوصف الطعم فى الاشباه الأربعة / ^(١) على التعليل بالكيل والجنس ، لأن وصف الطعم يعم القليل وهو الحفنة ، والكثير وهو الكيل ، والتعليل بالكيل والجنس لا يتناول إلا الكثير ، فكان التعليل بالطعم أولى ، لأن المقصود / ^(٢) من التعليل ، تعميم حكم النص ، فكونه أعم ، كان أوفق لمقصوده .

وهذا باطل عندنا ، لأن الوصف فرع النص ، لكونه مستنبطا منه ، والنص الخاص والعام سواء عندنا ، وعنده الخاص يقضى على العام ، فكيف صار العام أحق من الخاص عندنا .

: ولأن التعدى غير مقصود من التعليل عنده ، حيث جور التعليل بعله قاصرة فبطل الترجيح بالعموم الذى هو عبارة عن زيادة التعدى .

(١) ق ١٨٢ / ب من ح .

(٢) ق ٢٠١ / ب من ب .

الا يرى أن كثيرا من أتباع الشافعى لم يرجحوا التعدية على القاصرة وقالوا :
هما سواء ، منهم صاحب القواطع والغزالي^(١) .

ولو كانت العموم مقصودا ، لترجحت التعدية بعمومها على القاصرة ولم
يترجح .

والرابع : من الترجيحات الفاسدة : الترجيح بقلة الأوصاف مثل ترجيح
بعض أصحاب الشافعى - رحمهم الله - وصف الطعم فى باب الربا على
(الكيل)^(٢) والجنس بوحدة الوصف ، إذ الجنس شرط عندهم .

قالوا : هى علة ذات وصف واحد أقرب إلى الضبط وأبعد عن الخلاف
وأكثر تأثيرا من ذات وصفين ، لعدم توقفها فى إثارة الحكم على شىء آخر
فكانت أولى^(٣) .

ومنهم من قال : التى هى أكثر وصفا أولى ، لأنها أكثر شيها بالأصل .
والصحيح أنهما سواء ، لأن ثبوت الحكم بالعلة فرع لثبوته بالنص ، والنص
الموجز لا يترجح على المطول فى البيان ، فكذا العلة ، بل الاعتبار فيه للتأثير
لا للقلة والكثرة .

وأعلم أن الأصوليين ذكروا وجوها كثيرة فى (التراجيح)^(٤) الصحيحة

(١) راجع : (القواطع / ٢ ق ٩٨ ميكرو فيلم رقم ٢١٧٧) وهذا نصه :

« وعندى أن التعدية والقاصرة سواء » .

و (المستصفى / ٢ / ٣٤٥ - ٣٤٦ ، ٤٠٣) .

(٢) فى ب (ليل) وهو خطأ .

(٣) راجع : (الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ٤ / ٣٧٥ ، والمستصفى ٢ / ٤٠٢ ،

وشرح تنقيح الفصول ص ٤٢٦) .

(٤) فى ب (التراجيح) .

وقلة الأوصاف فاسد .

وإذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا كانت غايته أن يلجأ إلى الانتقال

والفاسدة بحيث لا يكاد يضبط إلا أن الشيخ اقتصر في بيان الوجوه الصحيحة على الأربعة ، لأنها هي المبنية على المعانى الفقهية المتداولة بين أهل الفقه ولأن ما سواها من الوجوه الصحيحة قد اندرج فيها .

واقصر في بيان الوجوه الفاسدة على الأربعة ، لأنها هي المتداولة بين أهل النظر ، وقد حصل الوقوف ببيان فسادها على فساد ما سواها من الوجوه الفاسدة ، فتقل الفائدة فى الاشتغال بتفاصيلها .

قوله : وإذا ثبت دفع العلل بما ذكرنا ...

أى بما ذكرنا من وجوه الدفع .

اعلم أن القسم الأول من الانتقال إنما يتحقق فى الممانعة ، لأن السائل لما منع وصف المجيب عن كونه علة ، لم يجد بدا من إثباته بدليل آخر .

والثانى والثالث منه فى القول بموجب العلة / ^(١) لأنه / ^(٢) لما سلم الحكم الذى رتبته المجيب على العلة ، وادعى النزاع فى حكم لم يتم مرام المجيب ، فينتقل إلى إثبات الحكم المتنازع فيه بهذه العلة إن أمكنه ، وإلا فبعلة أخرى .

والرابع منه فى فساد الوضع ، والمناقضة إن لم يمكنه دفعها ببيان الملائمة والتأثير . ثم الانتقال على أربعة أوجه :

أحدها : الانتقال من علة إلى علة أخرى ، لإثبات الأولى .

(١) ق ٢٠٢ / ١ من ب .

(٢) ق ١٨٣ / ١ من ح .

وهو إما أن ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الأولى ، أو ينتقل من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى ، أو ينتقل إلى حكم آخر وعلة أخرى .
أو ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول لا لإثبات العلة الأولى وهذه الوجوه صحيحة إلا الرابع .

والثاني : الانتقال من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى .
والثالث : الانتقال إلى حكم آخر وعلة أخرى . وهذه كلها صحيحة .
والرابع : الانتقال من علة إلى علة أخرى ، لإثبات الحكم الأول ، لا لإثبات العلة الأولى .

وهذا الوجه باطل عندنا ، ومن الناس من استحسّن هذا أيضا .
مثال الأول : إذا علل بوصف ممنوع كما قبل فى الصبى المودع إذا استهلك الدويعة ، أنه لا يضمن ، لأنه مسلط على الاستهلاك ، فلما أنكر الخصم ذلك ، احتاج إلى إثبات كونه مسلطا ، فكان حسنا ، لأنه رام إثبات الحكم بما ذكر من العلة ، ولا يقدر على إثباته بتلك العلة إلا بإثبات تلك العلة ، فيكون له إثبات تلك العلة ، حتى يقدر على إثبات الحكم .

قال شمس الأئمة : (وعلى هذا إذا اشتغل بإثبات الأصل الذى تفرع منه موضع الخلاف ، حتى يرتفع الخلاف بإثبات الأصل نحو ما إذا علل بقياس ، فقال خصمه : القياس ليس بحجة ، فاشتغل بإثبات كونه حجة بقول الصحابى ، فيقول خصمه : قول الصحابى ليس بحجة ، فاشتغل بإثبات كونه حجة بخير الواحد ، فيقول خصمه : خبر الواحد عندى ليس بحجة فيحتاج بالكتاب على كون خبر الواحد حجة ، فإنه يكون طريقا مستقيما ، ويكون هذا

كله سعيًا في إثبات ما رام إثباته في الابتداء^(١) .

ومثال الثاني : قولنا : إن الكتابة عقد معارضة يحتمل الفسخ بالإقالة^(٢) فلا يمنع الصرف إلى الكفارة كالبيع بشرط الخيار للبائع والإجارة ، فإن قال الخصم : عندي عقد الكتابة لا يمنع الصرف إلى الكفارة ، ولكن المانع نقصان تمكن في الرق بسبب هذا العقد ، لأن العتق مستحق للعبد بسبب الكتابة كعتق أم الولد والمدير .

قيل له : وجب بهذه العلة أن لا يوجب هذا العقد نقصانا مانعا من الصرف إلى الكفارة ، لأن ما تمكن نقصانا فيه ، لا يحتمل /^(٣) الفسخ بوجه ، لأن نقصان الرق بشبوت الحرية من وجه ، فكما أن ثبوت الحرية من كل الوجه لا يحتمل الفسخ ، فكذا لا يحتمل ثبوتها من وجه ، فهذا إثبات الحكم الثاني

(١) (أصول السرخسي ٢ / ٢٨٦ - ٢٨٧) .

(٢) الإقالة : قيل هي من القول ، والهمزة للسلب ، فأقال بمعنى أزال القول أى القول الأول وهو البيع كاشكاه أى أزال شكايته .

وقيل : هي من القيل لا من القول ، لأنهم قالوا : قلت البيع (بكسر القاف) فهو يدل على أن عينه ياء لا واو ، ولأنه ذكر في الصحاح من القاف مع الياء لا مع الواو ، فليس من القول . هذا من ناحية اللغة .

وأما اصطلاحاً فقيل : إنها فسخ . ورجحه ابن قدامة .

وقيل : إنها بيع .

وقيل : هي فسخ في حق العاقلين بيع جديد في حق غيرهما ، وإليه ذهب أبو حنيفة - رحمه الله - .

ينظر : (شرح الفتح القدير مع حواشيه ٦ / ٤٨٦ - ٤٨٧ ، والمغنى لابن قدامة - ٤ / ١٣٥ ، والصحاح للجوهري ٥ / ١٨٠٨) .

(٣) ق ٢٠٢ / ب من ب .

ومحاجة الخليل - عليه السلام - مع اللعين ليست من هذا القبيل .

بالعلة الاولى أيضا ، وكان هذا آية كمال فقه المعلل ، حيث علل على وجه
أمكن إثبات حكم آخر بتلك العلة .

ولو قال الخصم : إنا نسلم أيضا أنه لا يوجب نقصانا فى الرق ، ولكنه
تضمن معنى يمنع الصرف إلى الكفارة وهو صيرورته / ^(١) كالزائل عن ملك
المولى وكفائت المنفعة .

فقلنا : لا يتضمن كالبيع والإجارة ، فإن المبيع بشرط الخيار ، زال عن
ملكه من وجه ، لانعقاد سبب الزوال ، ولهذا لو مات من له الخيار ، لزم
البيع وبالإجارة فانت المنافع عن ملكه .

ثم إنهما لا يمنعان من الصرف إلى الكفارة ، لأنهما يحتملان الفسخ ،
فكذا الكتابة ^(٢) ، وإن كان هو فى حق المولى كفائت المنفعة ، لأنه صار أحق
بمنافعه ، ومكاسبه ، أو كالزائل عن ملك المولى من وجه .

ومثال الثالث قولنا : هذه رقبة مملوكة ، فيجوز صرفها إلى الكفارة قياسا
على ما ذكرنا ، فهذا الحكم غير الحكم الذى انتقل إليه بالعلة الاولى .

ولكن مثل ذلك التعليل الذى يحتاج فيه إلى الانتقال إلى علة أخرى وحكم
آخر لا يسخلو عن ضرب غفلة ، حيث لم يعرف المعلل موضع الخلاف فى
ابتداء تعليله .

وأما الرابع : فصحيح عند بعض أهل النظر ، لأن إبراهيم - عليه السلام -

(١) ق ١٨٣ / ب من ح .

(٢) عبارة ب بعد قوله (الكتابة) : (فإن كل) وهى زيادة بلا فائدة .

لأن حجة الأولى كانت لازمة إلا أنه انتقل دفعا للاشتباه .

حين حاج اللعين وهو عمرو بن كنعان وكان يدعى الألوهية بقوله : ﴿ ربى الذى يحيى ويميت ﴾ وعارضه اللعين بقوله : ﴿ أنا أحيى وأميت ﴾ انتقل إلى حجة أخرى وهو قوله : ﴿ فإن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب ﴾ وهذا انتقال إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول .

وقد ذكر الله تعالى ذلك منه على سبيل المدح له به ، فثبت أنه صحيح .

والصحيح أن مثل هذا الانتقال يعد انقطاعا ، لأن مجالس المناظرة لم تعقد إلا لإبادة الحق ، وإنما يحصل الإبادة إذا كان الدليل متناهيا ، فلو جوزنا هذا الانتقال ولم يجعل انقطاعا ، لطال مجلس المناظرة من غير حصول المقصود/ (١) ألا يرى أنه إذا لزمه النقض فإنه يعد انقطاعا ، ولا يصح من المعلن إدراج وصف زائد يحصل به الاحتراز عن النقض ، فلأن لا يصح هذا التعليل المبتدأ كان أولى .

فأما محاجة إبراهيم - عليه السلام - فليس من هذا القبيل ، لأن الحجة الأولى التى ذكرها ، كانت لازمة على اللعين ، لأنه عليه السلام أراد بقوله : ﴿ يحيى ويميت ﴾ حقيقة الإحياء ، والإماتة ، وعارضه اللعين بأمر باطل وهو إطلاق أحد المسجونين وقتل الآخر ، وليس ذلك من الإحياء والإماتة فى شيء إلا بطريق الشبه والمجاز ، فحيث كان اللعين محجوجا بتلك الحجة ، إلا أن القوم لما كانوا أصحاب الظواهر ، وكانوا لا يتأملون فى حقائق المعانى ، خاف الخليل عليه السلام الاشتباه والالتباس عليهم ، فضم إلى الحجة الأولى حجة ظاهرة لا يكاد يقع فيها الاشتباه ، وهذا الانتقال حسن عند قيام الحجة

(١) ق ٢٠٣ / ١ من ب .

الأولى وخوف الاشتباه فإن المجيب إذا تكلم بكلام دقيق يخفى على القوم / (١)
والختم يلبس ، يجوز له أن يتحول إلى ظاهر بدركه العوام ، وهذا لأن
حجج الشرع أنوار ، وضم حجة إلى حجة كضم سراج إلى سراج وذلك غير
دليل على ضعف أحدهما أو بطلان أثره وهذا معنى قول الشيخ : ومحاكاة
الخليل عليه السلام إلى آخره . . .

وإذا عرفت وجوه الانتقال ، فاعلم أن الانقطاع كما يتحقق من جانب
المعلل ، يتحقق من جانب السائل ، إذ تفسيره : عجز المناظر عن بلوغ ما هم .
وهو في جانب السائل على ثلاثة أوجه : أظهرها السكوت كما أخبر الله
تعالى عن اللعين بقوله : ﴿ فبهت الذي كفر ﴾ .

والثاني : جحد ما يعلم ضرورة أو بطريق المشاهدة ، فإن حجد مثل هذا
يدل على عجزه عن دفع علة المعلل .

والثالث : المنع بعد التسليم ، فإنه يعلم أنه لا شيء يحمله على المنع بعد
تسليمه إلا عجزه عن الدفع .

والرابع : عجز المعلل عن تصحيح العلة التي قصد إثبات الحكم بها حتى
انتقل منها إلى علة أخرى ، لإثبات الحكم ، فإن ذلك انقطاع ، لأنه عجز عن
إظهار مراده ، فكان بمنزلة العجز ابتداء عن إقامة الحجة على الحكم .

ثم هذا الانقطاع في حق المعلل دون السائل ، إليه أشير في الميزان (٢) .

(١) ق ١٨٤ / ١ من ح .

(٢) حيث قال صاحبه : (. . .) ثم يشتغل السائل بالاعتراض ، ويجب على المجيب أن
يحترق عما يعد انتقالا ، فإن الانتقال من باب الانقطاع في حقه ، فأما في حق
السائل فلا بأس بأن ينتقل من دليل إلى دليل ، لأنه معارض لكلام المجيب وما دام
في المعارضة ، بدليل يصلح معارضا ، لا يكون منقطعا ، فأما المجيب فبخلافه . ==

جملة ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها شيئان : الأحكام ، وما يتعلق به الأحكام .

وأما الأحكام فأربعة : حقوق الله تعالى خالصة .

« فصل »

قوله : (جملة)^(١) أى جميع ما ثبت بالحجج التي سبق ذكرها من الكتاب والسنة ، والإجماع ، شيئان :

الأحكام المشروعة كالحل والحرمة /^(٢) والجواز والفساد ونحوها .

وما يتعلق به الأحكام مثل الأسباب والعلل والشروط .

وقيد فخر الإسلام بقوله : (سابقا على باب القياس) فى أصوله^(٣) ، لأن الأسباب ، والعلل لا تثبت بالقياس عنده وعند عامة المتأخرين على ما عرف قبل^(٤) .

قوله : (وأما الأحكام فأربعة : حقوق الله تعالى خالصة) ...

فقوله : خالصة نصب على التمييز ، قال السيد الإمام أبو القاسم فى أصول الفقه : الحق^(٥) : الموجود من كل وجه

== (ميزان الأصول للسمرقندى ص ٧٦٤) .

(١) فى ح (وجملة) بزيادة الواو .

(٢) ق ٢٠٣ / ب من ب .

(٣) راجعه فى (كشف الأسرار ٤ / ١٣٤) .

(٤) انظر ص ١٠٥٠ - ١٠٥٣ .

(٥) وعرفه الجرجاني بقوله : الحق فى اللغة هو : الثابت الذى لا يسوغ إنكاره ،

ويستعمل فى الصدق والصواب أيضا ، يقال : قول حق وصواب ، وهو من ==

(الذى)^(١) لا ريب فى وجوده ، ومنه السحر حق ، والعين حق أى موجود بأثره .

وقال : المراد من حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام للعالم ، فلا يختص به أحد كحرمة الزنا لما يتعلق بها من عموم النفع فى سلامة الأنساب وصيانة الفرش ، وارتفاع السيف بين العشائر بسبب التنازع بين الزناة ، وإنما ينسب إلى الله تعالى تعظيمًا ، وذلك أنه تعالى يتعالى عن أن يتتفع بشيء فلا يجوز أن يكون شيء حقًا له بهذا الوجه ، ولا يجوز أن يكون حقًا له بجهة التخليق ، لأن الكل سواء فى ذلك^(٢) .

== أسماء الله تعالى .

وفى اصطلاح أهل المعانى هو : الحكم المطابق للواقع ، يطلق على الأقوال والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ، ويقابله الباطل .

وأما الصدق ، فقد شاع فى الأقوال خاصة ، ويقابله الكذب ، وقد يفرق بينهما : بأن المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع ، وفى الصدق من جانب الحكم ، فمعنى صدق الحكم : مطابقته للواقع ، ومعنى حقيقته مطابقة الواقع إياه .
(كتاب التعريفات ص ٨٩ ، والقاموس المحيط ٣ / ٢٢٨) .

(١) فى النسختين معا هكذا (و) أى بالواو بدل (الذى) ، والصواب ما أثبتناه ، وذلك لأن الشيخ الكاكي - رحمه الله - نقل كلام أبى القاسم عن كشف الأسرار للبخارى ، فلما راجعت الكشف ، فوجدت فيه هذا الكلام بالنص الآتى :
« قال السيد الإمام أبو القاسم - رحمه الله - فى أصول الفقه : الحق الموجود من كل وجه الذى لا ريب فى وجوده ، ومنه السحر حق والعين حق أى موجود بأثره ، وهذا الدين حق أى موجود صورة ومعنى ، ولفلان حق فى ذمة فلان أى شيء موجود من كل وجه .

ولعل التحريف حصل من الناسخ .

(كشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٣٤) .

(٢) راجع : (الكشف للبخارى ٤/١٣٤ - ١٣٥) نقلا عن الإمام أبى القاسم - رحمه الله .

وحقوق العباد خالصة ، وما اجتماعا فيه وحق الله غالب كحد القذف

وحق العبد ما يتعلق به مصلحة خاصة كحرمة مال الغير ، فإنه حق العبد ،
لتعلق صيانة ماله بها ، فلهذا يباح مال الغير بإباحة المالك ، ولا يباح الزنا
بإباحة المرأة وأهلها .

قوله : كحد القذف^(١) : حد القذف مشتمل على الحقين بالإجماع ، فإن
شرعه لدفع عار الزنا عن المذدوف ، دليل على أن فيه حق العبد /^(٢) وشرعه
حدًا زاجرًا ، دليله على أن فيه حق الله تعالى ، والأحكام تشهد بذلك أيضًا ،
إلا أن حق الله تعالى غالب عندنا ، حتى لا يجرى^(٣) فيه الإرث ، ولا يسقط
بالعفو إلا في رواية عن أبي يوسف - رحمه الله - ، ويجرى فيه التداخل عند
الاجتماع ، حتى لو قذف جماعة في كلمة واحد أو في كلمات متفرقة لا يقام
عليه إلا حد واحد^(٤) .

(١) الحد : في اللغة : المنع ، وجمعه : الحدود .

وفي الشرع : هي عقوبة مقدرة وجبت حقًا لله تعالى .

والقذف لغة : الرمي ، يقال : قذف بالحجارة قذفًا من باب ضرب أى رما بها ،
وقدّف المحصنة أى رماها بالفاحشة .

وشرعًا : هو الرمي بالزنا . وعرفه صاحب العناية بقوله : « نسبة من أحسن إلى
الزنا صريحًا أو دلالة » .

وهو محرم بالكتاب والسنة .

ينظر : (التعريفات ص ٨٣ ، والقاموس المحيط ٣ / ١٨٩ ، والمصباح المنير ٢ /
٤٩٤ - ٤٩٥ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ١٢١٥ ، والهداية بهامشها ١ / ٥٠٩) .

(٢) ق ١٨٤ / ب من ح .

(٣) أى على معنى أنه يشب الحق للميت ، ثم ينتقل إلى الورثة ، بل يشب لهم ابتداء لا
بطريق الانتقال من الميت إليهم .

(بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ٨ / ٥٥) .

(٤) راجع : المصدر السابق ٧ / ٥٦ .

وعند الشافعي - رحمه الله - حق العبد فيه غالب ، فيجوز فيه العفو والإرث ولا يجزى فيه التداخل^(١) .

(١) قلت : هذه ثلاث مسائل اختلف الفقهاء فيها وهي كالآتي :

أ - أن حد القذف هل يسقط بالعفو أم لا ؟

فقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي : أنه لا يسقط بالعفو .

وقال الشافعي وأحمد : يسقط بالعفو بلغ الإمام أو لم يبلغ .

واختلف قول مالك في جواز عفو المذدوف عن قاذفه عند السلطان :

فمرة قال : لا يجوز إلا أن يريد سترًا على نفسه ، ومرة قال : يجوز على كل حال .

ولم يختلف قوله أنه يجوز قبل رفعه إلى السلطان على كل حال .

ب - هل تجزى فيه الورثة أم لا ؟

فقال الشافعي ومالك : هذا حق من الحقوق القابلة للورثة ، فإذا مات المذدوف قبل

استيفائه الحد على القاذف ، فلورثته أن يطالبوه به ، غير أن الشافعي - رحمه الله -

استثنى من الورثة الزوجة والزوج .

وقالت الحنفية : إنه لا تجزى فيه الورثة على معنى أنه يثبت الحق للميت أولاً ثم

ينتقل إلى الورثة ، بل يثبت لهم ابتداء . كما ذكرت آنفاً .

ج - هل يجزى فيه التداخل أم لا ؟

فقال الحنفية : يجزى فيه التداخل ، فمن قذف عدة أفراد بلفظ ، أو بالفاظ ، لا

يجب عليه إلا حد واحد سواء حضروا جميعاً أو حضر واحد وبه أخذ مالك - رحمه

الله - أيضاً .

وقال الشافعي : لا يجزى فيه التداخل ، ففي المسألة المذكورة يقوم الحد على كل

واحد منهم على حدة على عكس ما قالته الحنفية ومن معهم .

وقال أحمد : إذا كان القذف بكلمة واحدة ، فعليه حد واحد إذا طالبوا أو واحد

منهم ، وإذا كان بكلمات ، فعلى كل واحد حد على حدة .

راجع في ذلك كله .

(التكملة للمجموع ٢٠ / ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٥ ، والهداية بهوامشها ١ / ٥١١ ،

٥١٥ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٥٥ - ٥٦ ، والمغنى لابن قدامة ٨ / ٢٣٣ - ٢٣٤ ،

والكافي ٢ / ١٠٧٧ ، ١٠٧٨) .

وما اجتماعا فيه وحق العبد غالب كالقصاص .

*** **

احتج بأن سببه تناول عرضه ، وعرضه حقه ، وكذا المقصود منه رفع عار الزنا عنه ، وذلك حقه .

وإذا كان سببه الجناية على العبد ومنفعته تعود إليه ، علم أنه حقه كالقصاص ، ولهذا يشترط خصومة العبد .

ولكننا نقول : هذا الحد يجب بالقذف بالزنا ، لأنه لما قذف محصناً قد ألحق تهمة الزنا / (١) فأوجب الحد عليه ليكون بوجوبه زاجراً عن الإقدام عليه حتى لو كان المقدوف مجنوناً ، لم يلحقه عار ، لم يحد ، ولما وجب لتعفية (٢) أثر الزنا ، وحرمة الزنا خالصة لله تعالى ، حتى كان الحد الواجب عليه خالصاً له ، وجب أن يخلص (الحد) (٣) على إظهاره بوجه حرام ، يجب الكف عنه لله تعالى أيضاً ، ولكن هتك بهذه التهمة عرض المقدوف والله تعالى فى عرضه حق وله حق أيضاً ، فثبت للعبد ضرب حق .

فالوجه الأول أوجب فيه الحق لله تعالى خالصاً ، والوجه الثانى أوجب الحق لله عز وجل وللعبد .

فقلنا : معظم الحق لله تعالى ، بخلاف القصاص ، فإن سببه القتل الذى

(١) ق ٢٠٤ / ١ من ب .

(٢) التعفية من عَفَا يَعْفُو عَفْواً وَعَفَاءً - بالفتح والمد - بمعنى درس ومحا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَفَى اللَّهُ عَنْكَ ... ﴾ الآية ، أى مسح ذنوبك ، وعفوت عن الحق أسقطته كأنك محوته عن الذى هو عليه ، وعافاه الله : أى محا عنه الاسقام .

(المصباح المنير ٢ / ٤١٩) .

(٣) ساقطة من ب .

هو جنابة على النفس ، وفيها لله تعالى حق ، وهو حق الاستعباد واللعبد حق ، وحق العبد راجع ، بجعل الله تعالى له ذلك ، فصار معظم الحق فيه له ، ولهذا لا يسقط حد القذف بجنایات كالکفر ، والكبائر ، ويتنصف بالرق ، وما هو يجب للعباد لا يتنصف به ، ويستوفيه الإمام ، وما هو حق العبد ، فاسيفاؤه إليه .

فهذه المسائل دليل على أن حق الله فيه غالب ^(١) .

قوله : (كالقصاص) ^(٢) القصاص مشتمل على الحقين لما ذكرنا ، إلا أن حق العبد غالب بلا خلاف .

والدليل على أن فيه حق الله تعالى : أنه يسقط بالشبهات كالحدود الخالصة ، وأنه يوجب جزاء للفعل ، حتى يقتل الجماعة ^(٣) بالواحد ، وأجزية الأفعال تجب حقاً لله تعالى ، ولكن حق العبد راجع لما أن وجوبه بطريق المائلة ، وفيه معنى المقابلة بالمحل من هذا الوجه ، فعلم أن حق العبد فيه راجع .

(١) راجع : (بدائع الصنائع ٧ / ٥٦ - ٥٧ ، والمراجع المذكورة في الصفحة السابقة) .

(٢) هو : أن يفعل بالفاعل مثل ما فعل .

(التعريفات للجرجاني ص ١٧٦) .

(٣) والقياس لا يقتضى ذلك ، لكنه ترك بما روى أن سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلاً فقتلهم - رضى الله عنه - بالقصاص عليهم وقال : (لو تملاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم) .

وبه قال الأئمة كلهم إلا في رواية حكيت عن أحمد أنه قال : لا يقتلون به وتجب عليهم الدية .

انظر : (الهداية بهوامشها ٢ / ٥٦٩ ، والمغنى ٧ / ٦٧١) .

وحقوق الله تعالى ثمانية أنواع : عبادات خالصة كالإيمان وفروعه ، وهى
أنواع : أصول ، ولواحق ، وزوائد .

إليه (أشار)^(١) قوله تعالى : ﴿ ولکم فی القصاص حیاة ﴾^(٢) ولهذا
يستوفيه الولي ، ويجرى فيه الإرث ، ويصح العفو عنه والاعتياض بالإجماع .

قوله : وهى أنواع .. أى العبادات ثلاثة أنواع :

أصول . ولواحق . وزوائد .

أى /^(٣) كل واحد من الإيمان وفروعه أنواع : أصول ، ولواحق ، وزوائد .

أما فى الإيمان : فالتصديق^(٤) أصل محكم لا يحتمل السقوط بعذر ما ،
ولا يبقى مع التبديل بحال ، والإقرار باللسان ركن فى الإيمان ، ملحق
بالتصديق وهو فى الأصل دليل التصديق ، لأن اللسان (معبر)^(٥) عما فى
الضمير فانقلب الإقرار منضمّا إلى التصديق ركنًا من الإيمان فى أحكام الدنيا
والآخرة حتى إذا صدق بقلبه ولم يقر بلسانه بعد التمكن منه ، لا يكون /^(٦)

(١) فى ب (إشارة) .

(٢) سورة البقرة / ١٧٩ . وقام الآية : ﴿ يا أولى الألباب لعلکم تتقون ﴾ .

(٣) ق ١٨٥ / ١ من ح .

(٤) هو : أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر ، والمراد به هنا :

إذعان القلب ، وقبوله لوحداية الله تعالى وسائر صفاته ، ولنبوة سيدنا محمد
ﷺ - وجميع ما علم مجيئه به بالضرورة .

انظر : (التعريفات للجرجاني ص ٥٨ ، وحاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٨٨٧ ،
والتلويح على التوضيح ص ٦٣٧) .

(٥) فى ح (معبر به) .

(٦) ق ٢٠٤ / ب من ب .

مؤمننا عند الله تعالى وأيضا عند الفقهاء خلافا لبعض المتكلمين^(١).

(١) قلت : اختلفت الامة فى ماهية الإيمان وعلى أى شىء يطلق إلى خمسة أقوال :

١ - قالت المرجئة : إن الإيمان عبارة عن الإقرار باللسان والتصديق بالقلب .

٢ - قالت الكرامية : إنه إقرار باللسان فقط .

٣ - قالت الجهمية : إنه عبارة عن المعرفة بالقلب .

٤ - قال جمهور المحققين من الأشعرية والماتريدية : أن الإيمان هو التصديق وحده ، والإقرار شرط لإجراء الأحكام فى الدنيا ، بينما جعل بعضهم الإقرار ركنا ملحقا بأصل الإيمان ، لكونه ترجمة عما فى الضمير ، ودليلا على تصديق القلب ، وليس بأصل .

وهذه الأقوال الأربعة قد أخرجت العمل من حقيقة الإيمان وماهيته .

٥ - قال جمهور السلف أهل السنة والجماعة : إن الإيمان عبارة عن الإقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالجوارح .

وهذا هو الصواب والنصوص الشرعية تسانده ، وذلك ، لأن عما يدل على أنه إقرار باللسان قوله تعالى فى شأن فرعون وقومه : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا ﴾ وقوله - ﷺ - : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها » .

وعما يدل على أنه تصديق بالجنان قوله جل وعلا : ﴿ يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ﴾ .

وقوله - ﷺ - : « يا معشر من آمن بلسانه ولم يخلص الإيمان إلى قلبه لا تغتابوا المسلمين ... الحديث » .

كما أن عما يدل على أنه عمل بالجوارح قوله تعالى : ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا ﴾ .

قوله - ﷺ - للأعرابي حين عد عليه الأعمال : ==

وقد يصير الإقرار أصيلاً في أحكام الدنيا حتى إذا أكره الكافر على الإيمان ،
صح إيمانه في أحكام الدنيا ، بناء على وجود أحد الركنين وإن كان قيام السيف
على رأسه أمانة على أنه غير مصدق بقلبه لكن الإسلام يعلو ولا يعلى .

والزوائد في الإيمان تكرار الشهادة مرة بعد أخرى ، كذا قيل .

والأصل في فروع الإيمان الصلاة ، ولهذا لم تخل عنها شريعة ، وهي
عماد الدين ، كما جاء في الحديث (الصلاة عماد الدين) ^(١) ، وهل تشمل

== « فإذا فعلت ذلك فقد آمنت » .

انظر : (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٧ / ١٤٠ ، فما بعدها ، وشرح
العقيدة الطحاوية ص ٣٦١ ، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة للإمام اللالكائي
بتحقيقه ٤ / ٨٣٠ - ٨٣١ ، وأصول السرخسي ٢ / ٢٩٠ ، والحامى بشرحه
النظامي ص ١٢٢ ، والتلويح على التوضيح ص ٦٣٧ - ٦٣٨ ، وكشف الأسرار
للبخارى ٤ / ١٣٥ - ١٣٦ ، وشرح الفقه الأكبر ص ٦٨ ، والفصل في الملل
والأهواء والنحل ٣ / ١٨٨) .

(١) ذكره السخاوى وقال : (رواه البيهقى فى الشعب بسند ضعيف) .

وقال النوى فى التنقيح : منكر باطل ، ورواه أبو نعيم - شيخ البخارى فى كتاب
الصلاة ، وحكم عليه بأنه مرسل ورجاله ثقات (انتهى كلام السخاوى مختصراً .
وقال الحافظ ابن حجر : (... وله شاهد من حديث على - رضى الله عنه -
بلفظ : (الصلاة عماد الإسلام) .

والمجلونى بعد أن ذكر أقوال المحدثين فيه قال :

(ورواه بعض الفقهاء بلفظ : (الصلاة عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن
هدمها فقد هدم الدين) .

انظر : (المقاصد الحسنة ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ، والكاف الشاف فى تخريج أحاديث
الكشاف ص ٤ ، المطبوع فى الجزء الأخير من تفسير الكشاف ، وكشف الخفاء ٢ /
٣٥ - ٤٠) .

على الخدمة بظاهر البدن كالقيام ، والركوع ، والسجود ، وباطنه كالنية ،
والخضوع ، ولهذا شرعت شكرا لنعمة البدن ، ولكنها لما صارت قربة -
بواسطة الكعبة التى عظمها الله تعالى ، كانت دون الإيمان الذى (صار)^(١)
قربة بلا واسطة ، فلهذا صارت من فروع الإيمان ، ثم الزكاة تعلقت بأحد
ضربى النعمة وهو المال .

والنعمة الدنيوية ضربان : نعمة البدن ، ونعمة المال ، وهى دون الصلاة فى
الرتبة ، لأن نعمة البدن أصل ، ونعمة المال فرع ، والمال وقاية النفس ، ولأن
الصلاة صارت قربة بواسطة القبلة التى هى جماد لا استحقاق لها فى التوجه
إليها بوجه ، حتى يسقط التوجه إليها عند خوف العدو والسبع والصلاة على
الدابة ، والزكاة صارت قربة بواسطة الفقير الذى (له)^(٢) ضرب استحقاق فى
الصرف إليه .

وعند البعض^(٣) : هو يستحق الزكاة حقيقة ، فكانت دون الصلاة فى
الدرجة لأن واسطتها أقوى ، فكان الخلوص فى الأولى أزيد منه فى الثانية
وكان معنى العبادة فى الأولى أكمل ، لأنها بالإخلاص صارت عبادة ، قال

(١) فى النسختين معا (صارت) والصواب ما أثبتناه .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) أى الشافعى رحمه الله (هامش ب ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٣٧) .

أى أن للفقير عنده حقيقة استحقاق المال ، حتى صار المال بمنزلة المشترك بينه وبين
الفقير ، ولهذا كان للفقير عنده أن يأخذ مقدار الزكاة من المال إذا ظفر به .

وعند الحنفية ليس له ذلك ، ولكن له صلاحية أن يصرف إليه ، ويستحق هذا القدر
على صاحب المال على معنى أنه : إذا أراد الأداء ، يجب أن يصرفه إلى الفقير دفعا
لحاجته .

ينظر : (المصدر السابق ، والنظامى شرح الحسامى المطبوع على هامشه ص ١٢٢) .

تعالى : ﴿وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين﴾^(١).

ثم الصوم بعدها ، لأنه شرع رياضة وقهرا للنفس ، فلا يصير قربة إلا بواسطة (قهر)^(٢) النفس ، وهى دون الواسطتين الأوليين فى المنزل ، وهى تستحق القهر لميلها إلى الشهوات وهو صفة قبح فيها ، ولا قبح فى صفة (الفقر)^(٣) ، (فكانت)^(٤) أقوى فى كونها واسطة ، ولهذا صار من جنس الجهاد ، لأنه قهر عدو الله وعدوه الباطن ، كما أن الجهاد قهر عدو الله وعدوه /^(٥) الظاهر ، وإليه الإشارة فى قوله - ﷺ - : « أعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك »^(٦) ، وقوله - ﷺ - : « أفضل الجهاد أن تجاهد نفسك وهواك »^(٧) /^(٨) .

ثم بعده الحج الذى هو زيارة البيت الاعظم بأفعال مخصوصة فى أوقات مخصوصة وأمكنة مخصوصة ، وهو عبادة هجرة من الأوطان والخلان ، فكان دون الصوم ، كأنه وسيلة إليه ، فإنه لما هجر الأوطان وجانب الأهل ، والأولاد انقطع عنه مواد الشهوات ، وضعف نفسه ، وقدر على قهرها

(١) سورة البينة / ٥ وقام الآية : ﴿ له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة ﴾ .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) فى ح (الفقير) .

(٤) فى ب (وكانت) .

(٥) ق ١٨٥ / ب من ح .

(٦) سبق تخريجه فى ص ٢٠١ .

(٧) أخرجه : (الحافظ السيوطى فى الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير ص ٤٩) بلفظ : (أفضل الجهاد أن يجاهد الرجل نفسه وهواه) .

ورمز إليه بحرف (ض) أى أن الحديث ضعيف .

(٨) ق ٢٠٥ / أ من ب .

بالصوم ، فكان الحج بمنزلة الوسيلة من الصوم من هذا الوجه ، فكان دونه .
وبعد هذه الجملة ، الجهاد ، لأنه من فروض^(١) الكفاية ، وما تقدم من
فروض العيان .

وأما الزوائد فما سواها من نوافل العبادات ، وسنها ، وآدابها ، لأنها
ليست بواجبة ، بل شرعت مكملات الفرائض زيادة عليها ، فلم تكن
مقصودة .

(١) قلت : إن الجهاد فرض كفاية بمعنى : إن قام به من يكفى ، سقط عن سائر الناس ،
وإن لم يقم به من يكفى أثم الناس كلهم .
ويكون فرض عين فى ثلاثة مواضع :

١ - إذا التقى الزحفان وتقابل الصفان ، حرم على من حضر الانصراف وتعين عليه المقام ،
والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله
كثيرا ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ واصبروا إن الله مع الصابرين ﴾ . وقوله تعالى : ﴿ يا
أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا وحفا فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره
إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد باء بغضب من الله ﴾ .

٢ - إذا نزل الكفار ببلد أو سلبوا دار قوم من المسلمين أى جزء من أرضهم ، يجب على
أهله قتالهم ودفعهم لقوله تعالى : ﴿ انفروا خفافا وثقالا ... ﴾ الآية .
وقوله تعالى : ﴿ وما كان لأهل المدينة ومن حولهم أن يتخلفوا عن رسول الله ولا
يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ﴾ الآية .

٣ - إذا استنفر الإمام قوما ، يجب عليهم التفرع معه - لقوله عز وجل ﴿ يا أيها الذين
آمَنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض ... ﴾ الآية .
وقوله - ﷺ - : ﴿ إذا استنفرتم فانفروا ﴾ .

انظر : (المغنى لابن قدامة المقدسى ٨ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وبدائع الصنائع ٧ /
٩٨) .

وعقوبات كاملة كالحدود

وعقوبات قاصرة مثل حرمان الميراث

قوله : وعقوبات كاملة ...

أى محضة لا يشوبها معنى آخر كالحدود مثل حد الزنا ، وحد السرقة ،
وحّد الشرب ، (فإنها)^(١) شرعت لصيانة الأنساب ، والأموال ، والعقول .
وإنما كانت كاملة ، لأنها وجبت لجنايات كاملة لا يشوبها معنى الإباحة
فكان الجزاء المرتب عليها عقوبة كاملة .

وقوله : وعقوبات قاصرة ..

كحرمان الميراث بالقتل^(٢) ونسبها أجزية فرقا بين الكامل والقاصر .
والجزاء يطلق على العقوبة كقوله تعالى : ﴿ جزاء بما كسبنا ﴾ وعلى المثوبة
كما فى قوله تعالى : ﴿ من قرأ أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾^(٣) فلقصور معنى
العقوبة نسبها أجزية ، إذ مطلق اسم العقوبة يقع على الكامل منها ، ومعنى
القصور فيه أنه عقوبة مالية لا يتصل بسببه ألم بظاهر بدنه ، بخلاف الحدود ،
وكذا لا يلحقه نقصان فى ماله بل يمنع ثبوت ملكه فى تركة المقتول ،
(فكان)^(٤) عقوبة قاصرة .

(١) فى ب (وإنها) .

(٢) أما أنه عقوبة ، فلأنه غرم مالى لحق القاتل بواسطة القتل ، وأما أنها قاصرة ،
فلكونها عقوبة مالية ، ولا شك أنها قاصرة بالنسبة إلى البدنية .

(شرح المنار لابن ملك ص ٨٨٩) .

(٣) سورة السجدة / ١٧ . وأول الآية : ﴿ فلا تعلم نفس ما أخفى لهم ﴾ .

(٤) فى ب (وكان) .

الا يرى أنه ثبت بالقتل الخطأ ، فلو لم يكن فى الحرمان معنى القصور ، وكان كاملا فى العقوبة ، لما ثبت بمثل هذه الجناية كالتقصير ، لأنه لا يليق بالحكمة إيجاب عقوبة كاملة بجنابة قاصرة .

ولكنه عقوبة لا يثبت فى حق الصبى^(١) عندنا خلافا للشافعى - رحمه الله - لأنه يستدعى حظرا ، والحظر يثبت بالخطاب ولا خطاب فى حق الصبى ، فلا يوصف فعله بالحظر ولا بالتقصير .

ويثبت فى حق الخاطئ إذا كان عاقلا بالغاً ، لأنه مخاطب ، إذ الخطأ جائز المؤاخظة ، لأنه لا يقع إلا عن تقصير منه ، فكان الخطاب متوجها عليه فى الثبوت ، فيجوز أن يتعلق به الجزاء القاصر كما تعلقت به الكفارة .

ثم قيل : المراد بالجمع /^(٢) فى قوله : وعقوبات قاصرة الواحد إذ ليس فى هذا /^(٣) النوع إلا هذا المثال ، ولهذا قال شمس الأئمة : (عقوبة قاصرة)^(٤) وكذا فى بعض نسخ المنتخب .

ويجوز أن يلحق حرمان الوصية بالقتل ، ووجوب الكفارة من حيث أن معنى العقوبة فيها قاصرة بهذا القسم ، فيحمل اللفظ على حقيقته ولا يحمل على الواحد ، ولا يثبت الحرمان فى حق القائد والسائق وحافر البئر ، وواضع

(١) يعنى أن الصبى إذا قتل مورثه عمدا أو خطأ لا تثبت حرمان الميراث فى حقه عند الحنفية خلافا للجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

انظر : (أصول السرخسى ٢ / ٢٩٥ ، والمجموع ١٦ / ٦١ ، والمغنى ٦ / ٢٩٢ والكافى ٢ / ١٠٤٤ ، ١٠٤٩) .

(٢) ق ٢٠٥ / ب من ب .

(٣) ق ١٨٦ / أ من ح .

(٤) (أصول الرخسى ٢ / ٢٩٤) .

وحقوق دائرة بين العبادة والعقوبة كالكفارات .

الحجر ، والشاهد إذا رجع عن شهادته بأن (يشهد)^(١) أن أخى فلانا قتل فلان ابن فلان ابن فلان عمدا ، وقضى القاضى ، ثم رجع عن شهادته بعد القصاص ، لأنه جزاء على مباشرة القتل المحظور لقوله - ﷺ - : « لا ميراث لقاتل »^(٢) رتب الحكم على القتل ، والموجود من هؤلاء التسبب لا مباشرة القتل ، إذ المباشرة أن يتصل فعله بغيره ، ويحدث منه التلف كما لو جرحه فمات ، والتسبب يتصل أثر فعله بغيره لا حقيقة فعله ، والتلف يحصل بأثر فعله .

قوله : وحقوق دائرة بين العبادة والعقوبة ...

وهى الكفارة ، ففيها معنى العبادة فى الأداء ، لأنها تؤدى بما هو محض العبادة ، وهو الصوم ، والتحرير والإطعام ، وتجب بطريق الفتوى ، ويؤمر من عليه بالأداء بنفسه من غير أن يستوفى منه كرهاً كالعبادات ، والشرع لم يفوض إلى المكلف إقامة شئ من العقوبات على نفسه ، بل هى مفوضة إلى الأئمة ويستوفى بطريق الجبر ، فكان فى أدائها معنى العبادة .

(١) فى ب (شهد) .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٤ / ٤٢٥ ، وابن ماجه ٢ / ٨٨٣) بلفظ : (القاتل لا يرث) .

وقال الترمذى : هذا حديث لا يصح .

وعلمه بأن فى إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، وقد تركه بعض أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل - رحمه الله - .

وفى رواية لابن ماجه ٢ / ٨٨٤ (ليس لقاتل ميراث) .

قال محمد فؤاد عبد الباقي : (فى الزوائد إسناده حسن) .

وفيها معنى العقوبة ، لأنها لم تجب إلا أجزية ، والعقوبة هي التي تجب جزاء للفعل المحذور الذي يوجد من العباد ، ولذلك سميت كفارات لأنها ستارات للذنوب ، وجهة العبادة فيها غالبية عندنا بدليل أنها تجب على أصحاب الأعذار مثل الخاطئ والناسي ، والمكره ولو كانت جهة العقوبة فيها غالبية ، لامتنع وجوبها بسبب العذر ، إذ المعذور لا يستحق العقوبة ، وكذا لو كانت متساوية ، فإن جهة العبادة لم تمتنع الوجوب على هؤلاء ، وجهة العقوبة تمتنع ، والاصل عدم الوجوب ، فلا يثبت بالشك ، ما خلا كفارة الفطر ، فإن جهة العقوبة فيها غالبية بدليل أنها لا تجب على الخاطئ والناسي ، وتسقط في كل موضع تحققت فيه شبهة الإباحة كالحذود ، فإن من جامع / (١) على ظن أن الفجر لم يطلع أو على ظن أن الشمس قد غربت وقد تبين بخلافه ، لا تجب الكفارة بالإجماع (٢) ، عرفنا أنها ملحقه بالعقوبات المحضة وإن كانت فيها جهة العبادة من حيث إنها تؤدي بما هو محض عبادة كالصوم والإعتاق .

ولا يقال : لو كانت جهة العقوبة غالبية ، ينبغي أن تسقط بالشبهة كما لو / (٣) أفطر بجماع أهله ، أو بطعام مملوك له ، لأن ملك النكاح مبيح للجماع ، وملك الطعام مبيح للأكل ، فإن لم تثبت الإباحة في هذه الحالة ، تثبت شبهة الإباحة ، فيوجب السقوط كما لو رنى بجاريته التي هي أخته من الرضاع حيث يسقط الحد ، لأن الوطء وإن كان حراما ، فقيام الملك الذي هو مبيح ، يورث شبهة الإباحة ، لأننا نقول : ما ذكر غير سديد ، لأن المعتبر هي الشبهة

(١) ق ٢٠٦ / أ من ب .

(٢) وفيه نظر ، لأن الحنابلة قالوا : عليه الكفارة والقضاء . اللهم إلا أن يقصد الشارح - رحمه الله - بقوله (بالإجماع) ، إجماع مشائخ الحنفية ، أو يقصد به اتفاق الأكثر والأغلب دون الجميع . والله أعلم .

(٣) ق ١٨٦ / أ من ح .

وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر .

التي تورث جهة إباحة فيما هو محل الجنابة ، وملك الطعام والنكاح لا يورث إباحة الإفطار في رمضان بوجه ، كمن قتل غيره بسيف مملوك له أو شرب خمرًا مملوكًا حيث لا يصير ذلك شبهة ، بخلاف وطء الجارية التي هي أخته من الرضاع ، لأن محل الجنابة منافع البضع ، وملكه ثابت في البضع ، فيصلح شبهة مسقطه للحد .

قوله : وعبادة فيها معنى المؤنة ...

المؤنة الثقل ، فعولة من مانت القوم إذا احتملت مؤنتهم أى ثقلهم كذا في الصحاح (١) .

صدقة الفطر مشتملة على معنى العبادة والمؤنة ، لأن تسميتها في الشرع صدقة ، وكونها طهيرة للصائم ، واعتبار صفة الغنى فيمن تجب عليه كما في الزكاة ، واشتراط النية في أدائها وعدم صحة أدائها من غير المالك ، حتى لو أدى المكاتب صدقة الفطر عن نفسه ، لا يجوز كما (لو) (٢) زكى ماله ، وتعلق وجوبها إلى الوقت ، ووجوب صرفها إلى مصارف الصدقات ، يدل على كونها عبادة .

وجوبها على الإنسان بسبب رأس الغير ، وكون الرأس فيها سببا ، يدلان

(١) انظره في (٦ / ٢٢٠٩) وفيها ثلاث لغات مشهورة :

إحداها : على فعولة - كما ذكرها الشارح ، والجمع متونات على لفظها .

والثانية : مؤنة - بضم الميم وهمزة ساكنة - والجمع مؤن مثل غرفة وغرف .

والثالثة : مونة بالواو مون مثل سورة وسور .

(المصباح المنير ٢ / ٥٨٦) .

(٢) ساقطة من ب .

ومؤنة فيها معنى العبادة كالعشر .

على أن فيها معنى المؤنة كالتفقة ، وإلى معنى المؤنة أشار النبي - ﷺ - في قوله : « أدوا عمن تمونون »^(١) ولكن لما لم تكن عبادة خالصة ، لم يشترط لها كمال الأهلية كما شرط لسائر العبادات الخالصة ، حتى وجبت على الصبي والمجنون الغنيين ، في مالهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف - رحمهما الله -^(٢) كنفقة ذوى الأرحام .

(١) ذكره الزيلعي بلفظ : (أدوا عن كل حر وعبد ، يهودى أو نصرانى أو مجوسى) .

وقال : أخرجه الدارقطنى فى سننه ، وليس فيه ذكر المجوسى .

والحديث ضعيف حتى قال ابن الجوزى : زيادة اليهودى والنصرانى فيه موضوعة .

(نصب الراية لأحاديث الهداية ٢ / ٤١٢) .

وذكره أبو زيد الدبوسى أيضا فى (الأسرار ١ / ق ١٠٠ مخطوط رقم ٣٠٨٤) بلفظ الكتاب نفسه . وأورده الإمام النووى فى المجموع ٦ / ١١٣ بلفظ : « أمرنا رسول الله - ﷺ - بصدقة الفطر عن الكبير والصغير والحر والعبد عن تمونون » وقال : « إن هذه اللفظة (عن تمونون) ليست بثابتة ، وباقى الحديث فى الصحيحين .

وأخرجه ابن حجر أيضا فى : تلخيص الحبير فى تخريج الرافعى الكبير المطبوع مع المجموع ٦ / ١١٨ وضعفه .

(٢) وبه قال المالكية والشافعية والحنابلة بل وأهل العلم عامة ، حتى قال الإمام ابن قدامة المقدسى : (لا نعلم أحدا خالف فى هذا إلا محمد بن الحسن قال : ليس فى مال الصغير من المسلمين صدقة) .

ولم يتعرض صاحب الهداية ، والمجموع ، والمغنى لذكر المجنون .

انظر : (الهداية بهامشها ١ / ١٨٩ ، والمجموع ٦ / ١١٤ ، والمغنى ٣ / ٥٥ - ٥٦ ، والكافى ١ / ٣٢٠ - ٣٢١) .

وعند محمد وزفر-رحمهما الله-لا تجب عليهما في مالهما ، لأن معنى /^(١)
العبادة فيها راجح ، فلا تجب عليهما لسقوط الخطاب عنهما وهو القياس .

واستحسن أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فقالا : فيها معنى
العبادة والمؤنة فباعتبار معنى الصدقة ، لم تجب مع (الفقر)^(٢) كالزكاة .

وباعتبار معنى المؤنة ، صح الإيجاب عليهما كالعشر وإن كان فيها معنى
الصدقة، وإليه أشير في الأسرار،^(٣) وكلام محمد وزفر -رحمهما الله-أوضح .

قوله : ومؤنة فيها معنى العبادة كالعشر ...

سبب العشر الأرض النامية بحقيقة الخارج ، فباعتبار تعلقه بالأرض ، هو
مؤنة /^(٤) على ما سنبين .

وباعتبار تعلقه بالنماء ، وهو الخارج كتعلق الزكاة ، أو باعتبار أن مصرفه
الفقراء كالزكاة ، تحقق فيه معنى العبادة ، وأخذ شيها بالزكاة ، إلا أن الأرض
هي الأصل والنماء وصف تابع ، وكذا المحل شرط تابع ، فكان معنى المؤنة
فيها أصلا، ومعنى العبادة تبعا ، ولهذا لا يتبدأ على الكافر ، لأنه ليس من
أهل العبادة ، وجاز بقاؤه على الكافر عند محمد - رحمه الله - لأنه لم يتردد
بين المؤنة والعبادة ، لم يجب عليه في الابتداء بالشك ولم يسقط بالشك^(٥) .

وعند أبي حنيفة - رحمه الله - لا يجوز بقاؤه عليه ، لأنه لا يمكن إيفاء
معنى العبادة إذ معنى العبادة في صرفه إلى مصارف الزكاة ، والكافر ليس من

(١) ق ٢٠٦ / ب من ب .

(٢) في ب (الفقير) وهو تحريف .

(٣) راجعه في (١ / ق ١٠٠ مخطوط رقم ٣٠٨٤) .

(٤) ق ١٨٧ / أ من ح .

(٥) راجع : (الهداية ١ / ١٨٣) .

ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج .

أهله (١) .

وعند أبى يوسف - رحمه الله - لو ملك الذمى أرضا عشرية يجب تضعيفه لأن ما كان مأخوذاً من المسلم يجب تضعيفه إذا وجب أخذه من الكافر كصدقات بنى تغلب (٢) ، وما مر به الذمى على العاشر (٣) .

قوله: ومؤنة فيها معنى العقوبة كالخراج (٤) .

الخراج مؤنة كالعشر ، لأن الله تعالى حكم ببقاء العالم إلى الحين الموعود وسبب بقاءه الأرض ، لأن القوت يخرج منها ، فوجب العشر ، والخراج ،

(١) انظر (المرجع السابق) .

(٢) تغلب - بفتح التاء وسكون الغين وكسر اللام - : ابن وائل بن قاسط . . . وبنو تغلب قبيلة من قبائل ربيعة ، وكانوا ثلاثة : غنم ، والأوس ، وعمران قال العيني : اختاروا في الجاهلية النصرانية ، فدعاهم عمر - رضى الله عنه - إلى الجزية ، فأبوا وقالوا : نحن عرب نخذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض .

فقال : لا نأخذ من مشرك صدقة ، فلحق بعضهم بدار الحرب ، فقال النعمان : يا أمير المؤمنين : إن القوم لهم بأس شديد ، فخذ منهم الجزية باسم الصدقة فبعث عمر - رضى الله عنه - في طلبهم ، وضعف عليهم ، وأجمع الصحابة على ذلك .

انظر : مذيلة الدراية ص ١٨ - المطبوع في أول الهداية - وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣٠٣ ، والقبائل العربية في الأندلس للدكتور مصطفى أبو ضيف أحمد ص (٤٤٧) .

(٣) راجع : (الهداية ١ / ١٨٣) .

(٤) هو : الوظيفة المعينة التي توضع على أرض كما وضع عمر - رضى الله عنه - على سواد العراق .

(التعريفات للجرجاني ص ٩٨) .

عمارة لها كما وجب على الملاك مؤنة عبيدهم ودوابهم ، وعمارة الأرض
بجماعة المسلمين لأنهم (يذبون)^(١) عن دار الإسلام (ويصونونها)^(٢) عن
الأعداء ، فوجب الخراج للمقاتلة كفاية لهم ، ليتمكنوا من إقامة النصر .

والعشر للمحتاجين كفاية لهم ، لأنهم الذابون معنى عن حريم الإسلام ،
كما قال - ﷺ - يوم بدر « انكم تنصرون بضعفائكم » فكان الصرف إليهم
صرفا إلى الأرض وإنفاقا عليها معنى ، وهذا معنى المؤنة فيها .

ثم فى الخراج معنى العقوبة إهانة للكافرين ، لأنه تعلق بالأرض بصفة
التمكن من الزراعة ، فالزراعة والاشتغال /^(٣) بها عمارة الدنيا ، وإعراض عن
الجهاد ، وهو سبب الذل فى الشريعة ، ولهذا قال ﷺ حين رأى آلة الزراعة فى
دار قوم « ما دخل هذا دار قوم إلا ذلوا » .

وقال ﷺ : « إذا تباعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر ذللتم وظهر عليكم
عدوكم »^(٤) فكان الخراج باعتبار تعلقه بالأرض مؤنة وباعتبار الاشتغال
بالزراعة عقوبة إلا أن الأرض أصل ، والتمكن من الزراعة وصف ، فكان
معنى المؤنة فيه أصلا ، ولهذا سمى مؤنة فيها معنى العقوبة ، ولا يبتدى
على المسلم باعتبار معنى العقوبة وجاز بقاؤه عليه ، لأنه لما تردد بين
العقوبة والعبادة ، لم يمكن إيجابه على المسلم ابتداء بسبب معنى المؤنة
لمعارضتها معنى العقوبة ولا يسقط بعد الوجوب أيضا عليه إذا أسلم /^(٥)

(١) أى يمنعون (هامش ح و ب) .

(٢) فى ب (يصونها) وهو تحريف .

(٣) ق ٢٧ / ٢ / أ من ب .

(٤) سبق تخريجه ص ٦٢٢ .

(٥) ق ١٨٧ / ب من ح .

وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم والمعادن .

بالشك .

ولأن الإسلام لا ينافى العقوبة من كل وجه ، بل ينافيها من حيث إن الإسلام سبب العز والكرامة ، فلا يصح سببا للذل .

ولا ينافيها من حيث إنه شرع على المسلم ما هو عقوبة محضة كالحجود والقصاص ، وإذا كان كذلك لا يتدنى على المسلم عملا بالوجه الأول ، وجاز بقاؤه عملا بالوجه الثانى ، إذ البقاء أسهل من الابتداء .

فأما الكفر ، فينافى العبادة من كل وجه ، فلا يمكن إيجاب العشر عليه ابتداء وبقاء .

قوله : وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم^(١) والمعادن^(٢) . . .

أى حق ثابت بذاته من غير أن يتعلق بذمة العبد من غير أن يكون له سبب يجب باعتباره على العبد أداؤه بطريق الطاعة أو بغيرها كالصلاة والزكاة ، فإن

(١) الغنائم : جمع غنيمة ، وهى : اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة بقوة الغزاة وقهر الكفرة على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى .

(التعريفات للجرجانى ص ١٦٢ - ١٦٣) .

(٢) المعادن : جمع معدن كمجلس ومجالس - والمعدن من عدن بالمكان يعدن عدنا وعدونا إذا قام به ، ومنه جنات عدن .

وهو اسم لما خلق الله تعالى فى الأرض من الذهب والفضة .

سمى به ، لأن الناس يقيمون به الصيف والشتاء .

وقيل غير ذلك .

ينظر (القاموس المحيط ٢٤٨ / ٤) ، والكشف للبخارى ١٤٢ / ٤) .

الخمس ثبت الله تعالى يحكم أنه مالك للأشياء ، لا حق لأحد فى الغنائم بناء على أن الجهاد حقه ، لأنه إعزاز دينه ، فصار المصاب بالجهاد كله لله تعالى كما قال الله تعالى : ﴿ قل الأنفال لله والرسول ﴾ ^(١) ، لكنه أوجب أربعة أخماسه للغنائمين مئة عليهم من غير أن يستوجبوها بالجهاد ، لأن العبد بعمله لمولاه لا يستحق عليه شيئا ، لكنه أثبتها للغنائمين جزاء معجلا ، فضلا ورحمة ، فلم يكن الخمس حقا لزمنا أداؤه بطريق الطاعة ، بل هو حق استبقاه لنفسه من خالص حقه ، وأمر بصرفه إلى من سماهم فى كتابه ^(٢) ، ولهذا يتولى السلطان أخذه وقسمته ، لأنه نائب الشرع فى إقامة حقوقه .

ويجوز صرف الخمس / ^(٣) إلى الذين استحقوا أربعة الأخماس عند حاجتهم بخلاف الزكوات والصدقات ، فإنها لا ترد إلى ملاكها بعد الأخذ منهم ، ويحل لبنى هاشم ، لأنه لما لم يجب على العبد أداؤه طاعة لم يصز من الأوساخ بخلاف ، الصدقات فإنها تصير من الأوساخ باعتبار أداء العبد طاعة ، فلم يحل لهم (لفضلهم) ^(٤) وشرفهم .

(١) سورة الأنفال / ١ . والآية كاملة ﴿ يسئلونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم وأطيعوا الله ورسوله إن كنتم مؤمنين ﴾ .
(٢) وذلك فى قوله عز وجل : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ... ﴾ الآية .
سورة الأنفال / ٤١ .

وانظر آراء العلماء حول ذلك فى : (تفسير أبى السعود ٤ / ٢٢ - ٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٨ / ١٠ - ١١ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٢ / ٨٥٥ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ٥٠ فما بعدها) .

(٣) ق ٢٠٧ / ب من ب .

(٤) فى ب (بفضلهم) .

وحقوق العباد كبذل المتلفات والمغصوبات وغيرهما .
وهذه الحقوق تنقسم إلى أصل وخلف ، فالإيمان أصله التصديق والإقرار .
ثم صار الإقرار أصلا مستبدا خلفا عن التصديق فى أحكام الدنيا ، ثم صار
أداء أحد الأبوين فى حق الصغير خلفا عن أدائه .
ثم صار تبعية أهل الدار خلفا عن تبعية الأبوين فى إثبات الإسلام .

قوله : وحقوق العباد ...

أى الحقوق الخالصة لهم نحو بدل المتلف ، والمغصوب وغيرهما كالدية
وملك المبيع والثلث ، وملك النكاح والطلاق وما أشبهها .

قوله : وهذه الحقوق تنقسم ...

أى هذه الحقوق كلها سواء كانت حقا لله تعالى ، أو للعباد ، إلى أصل
وخلف .

فالإيمان أصله التصديق والإقرار كما هو مذهب الفقهاء ، ثم صار الإقرار
أصلا مستبدا خلفا عن التصديق فى أحكام الدنيا ، ولهذا يحكم بإيمان من أكره
على الإسلام وإن عدم فيه التصديق .

ثم صار أداء أحد الأبوين فى حق الصغير خلفا عن أدائه أى بسبب التصديق
والإقرار منهما ثبت الإيمان فى حق الولد الصغير / (١) على أنه خلف عن
التصديق والإقرار منه ، لعجزه عن ذلك وقصور عقله .

ثم صارت تبعية أهل الدار خلفا عن تبعية أحد الأبوين فى إثبات الإسلام
فى الذى سبى صغيرا ، أو أخرج إلى دار الإسلام وحده ، ثم تبعية السابى ،

(١) فى ١٨٨ / ١ من ح .

وكذلك الطهارة بالماء أصل والتيمم خلفه ، ثم هذا الخلف عندنا مطلق
وعند الشافعي - رحمه الله - ضروري .

لكن الخلافة بين الماء والتراب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعند محمد
وزفر - رحمهم الله تعالى - بين الوضوء والتيمم ، ويبتنى عليه مسألة إمامة
التيمم المتوضئين .

حتى أن الصبي إذا وقع في القسمة في سهم رجل من الجند في دار الحرب ،
فمات هناك يصلى عليه ، لثبوت حكم الإيمان له بالتبعية ، وليس هذا خلفا
عن الخلف ، لأنه لا يكون للخلف خلف ، بل كل ذلك خلفا عن أداء
الصغير ، لكن البعض مرتب على البعض ^(١) .

قوله : وكذلك الطهارة بالماء ...

أى وكما أن في الإيمان التصديق والإقرار أصل ، والبواقي خلف عنه ،
فكذلك في شروط الصلاة ، الطهارة بالماء والاغتسال أصل ، والتيمم خلف
عنها بلا خلاف .

لكن هذا الخلف عندنا مطلق يعنى أن الحدث يرتفع بالتيمم إلى غاية وجود
الماء ، فتثبت إباحة الصلاة بناء على ارتفاعه وحصول الطهارة كما في الماء ^(٢) .

(١) فلا يلزم أن يكون للخلف - الذى هو تبعية أهل الدار - خلف - الذى هو تبعية
السابى ، فيكون الخلف خلفا وأصلا .

وقد يقال : لا امتناع فى كون الشيء أصلا من وجه خلفا من وجه .

ينظر : (حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٤٩٤) .

(٢) راجع : (أصول شمس الأئمة السرخسى ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ ، والتوضيح على
التفريح بشرحه التلويح ص ٦٤١ - ٦٤٢ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى بشرحه =

وعند الشافعى^(١) - رحمه الله - هو خلف ضرورة أى يثبت خلفيته ضرورة الحاجة إلى أداء الصلاة ، وإسقاط الفرض عن الذمة ، فيكون التيمم خلفا عن الوضوء لإباحة الصلاة مع قيام الحدث حقيقة كطهارة المستحاضة ، حتى لم يجوز أداء الفرائض بتيمم واحد ، لأنه ثبت بالضرورة ، فيستقدر بقدرها ، وباعتبار كل فريضة ضرورة أخرى ، ولم يعتبر التيمم قبل دخول الوقت ، لعدم الضرورة كما فى المستحاضة / ^(٢) ولم يجوز التيمم للمريض الذى لا يخاف الهلاك على نفسه ، وجوز التحرى فى الإناءين أحدهما نجس والآخر طاهر ولم يجوز التيمم ، وشرط طلب الماء ، لأن الضرورة قبل الطلب لا يتحقق .

وعندنا : لما كان التيمم خلفا مطلقا عند العجز عن الأصل ، والخلف يؤدى حكم الأصل ، فثبت الحكم به على الوجه الذى ثبت بالأصل ما بقى العجز ، ولهذا جوزنا جميع الصلوات بتيمم واحد ، ولم يجوز التحرى فى الإناءين لأنه ثبت العجز بالتعارض ، لأنهما لما تعارضا ، تساقطا ، فصار كأن لم يكونا والأصل فيه قوله - ﷺ - « التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء » ^(٣) .

== كشف الاسرار للبخارى ٤ / ١٦٣ ، والهداية ١ / ٣٦ - ٣٨) .

(١) قلت : الصحيح من مذهبه أن التيمم لا يرفع الحدث ، وبه قطع جمهور أصحابه .

وقال أبو العباس بن سريج من أصحابه : إنه يرفعه فى حق فريضة واحدة .

وبه قال مالك وأحمد أيضا .

راجع : (المجموع ٢ / ٢٢٠ ، والمغنى ١ / ٢٥٢ ، والكافى ١ / ١٨٣) .

(٢) ق ٢٠٨ / ١ من ب .

(٣) أخرجه (الترمذى ١ / ٢١٢) بلفظ : « ان الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد

الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير » .

==

وقال حسن صحيح .

لكن الخلافة بين الماء والتراب عند أبي حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله-(١).

وعند محمد وزفر(٢) - رحمهما الله - بين الوضوء والتيمم (٣).

يبنى عليه مسألة إمامة التيمم للمتوضئين :

فعند محمد وزفر لا يجوز ، لأن التيمم صاحب الخلف ، وليس لصاحب الأصل القوى أن يبنى صلاته على صلاة صاحب الخلف كما لا يبنى المصلى بركوع (وسجود) (٤) صلاته على المؤمى .

وعندهما لما كان التراب خلفا عن الماء فى حصول الطهارة ، كان شرط الصلاة موجودا فى حق كل واحد منهما بكماله ، فيجوز اقتداء أحدهما بالآخر كالماسح (مع) (٥) الغاسل (٦) .

==والزليعى فى نصب الراية ١ / ١٤٨ ، والشوكانى فى نيل الأوطار ١ / ٣٠٤ .

(١) وذلك لأن الله عز وجل نص على عدم الماء عند النقل إلى التيمم بقوله تعالى :

﴿ولم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ فدل أن الخلفية بين الماء والتراب .

(٢) قال الشيخ يحيى الرهاوى : (وذكر زفر مع محمد خلاف ما ذكر فى الأسرار المبسوط وعامة الكتب من جواز الاقتداء عند زفر ، فلعل المصنف ظفر برواية عنه كقول محمد) .

(حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك ص ٨٩٦)

(٣) وذلك لأن الله تعالى أمر بالوضوء بقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... ﴾ الآية .

ثم أمر بالتيمم عند العجز بقوله : ﴿ وإن لم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ﴾ فكانت الخلافة بينهما لا بين الماء والتراب .

(المصدر السابق نفسه) .

(٤) فى ب (أو سجود) .

(٥) ساقطة من ب .

(٦) راجع : (الهداية ١ / ١٠٥ - ١٠٧ ، ولم يذكر فيها زفر مع محمد - رحمهما الله-) .

والخلافة لا تثبت إلا بالنص أو دلالة .

وشرطه عدم الأصل على احتمال الوجود ليصير السبب منعقدا للأصل ،
فيصح الحلف فأما إذا لم يحتمل الأصل الوجود ، فلا .

قوله : والخلافة لا تثبت إلا بالنص أو دلالة .

يعنى أن الحلف يثبت بما ثبت به الأصل ، والأصل لا يثبت بالرأى بل يثبت
بالنص ودلالته ، وإشارته واقتضائه ، فكذا الحلف ، وإنما أراد به انتفاء ثبوت
الخلافة بالرأى .

قوله : وشرطه عدم الأصل ...

أى وشرط كونه خلفا عن الأصل ، عدم الأصل للحال على احتمال
الوجود ، ليصير السبب منعقدا للأصل ، ثم بالعجز عنه يتحول الحكم عنه إلى
الحلف (فأما إذا)^(١) لم يحتمل الأصل الوجود ، فلم ينعقد السبب موجبا
للأصل لم يكن موجبا للخلف ، حتى أن الخارج من البدن إذا لم يكن موجبا
للوضوء كالدموع والعرق ، لم يكن موجبا للتيمم .

وكذا يمين الغموس^(٢) لما لم ينعقد موجبا للأصل وهو البر ، لم ينعقد

(١) فى ب (فإذا) .

(٢) اليمين الغموس : هو الحلف على فعل أو ترك ماض كاذبا .

والغموس يفتح الغين : اسم فاعل ، وسمى به ، لأنها تغمس صاحبها فى الإثم .
وعرفه الكاسانى بقوله : « وهى الخبر عن الماضى أو الحال فعلا أو تركا متعمدا
للكذب فى ذلك مقرونا بذكر اسم الله تعالى ، نحو أن يقول : والله ما فعلت كذا
وهو يعلم أنه فعله ، أو يقول : والله لقد فعلت كذا وهو يعلم أنه لم يفعله » .
ينظر : (التعريفات للجرجانى ص ٢٥٩ ، والمصباح المنير ٢ / ٤٥٣ ، وكتاب بدائع
الصنائع فى ترتيب الشرائع ٣ / ٣) .

ويظهر في يمين الغموس ، والحلف على مس السماء
وأما القسم الثاني فأربعة .

موجبا لما هو خلف عنه وهو الكفارة ، واليمين على مس السماء ونحوه لما
انعقدت موجبه للبر ، كانت موجبة للخلف وهو الكفارة ، وهذا معنى قول
الشيخ : ويظهر هذا في يمين الغموس .

والحلف على مس السماء ، وكذلك سائر الأبدال ، لم يشرع إلا عند
احتمال وجود الأصل ، فإن الطلاق قبل الدخول لما لم يكن موجبا للأصل ،
وهو العدة بالاقراء لم يكن موجبا للخلف وهو الأشهر .

وكذلك فيمن أسلم في آخر الوقت وقد بقى مقدار ما لا يمكنه أداء الصلاة ،
فإنه يجب القضاء خلفا عن الأداء ، لاحتمال القدرة على الأداء بامتداد
الوقت ، وقد مر بيانه^(١) .

قوله : وأما القسم الثاني^(٢) فأربعة ...

يعنى من التقسيم المذكور^(٣) فى أول الفصل .

والدليل على الحصر : أن ما يتعلق به الأحكام لا يخلو إما أن يكون مؤثرا
فى إثبات الحكم أو لا .

والأول هو العلة ، والثانى إما أن يوجد الحكم عنده أم لا .

والأول هو الشرط ، والثانى إما أن يكون علما على وجود الحكم أو لا ؟

والأول هو العلامة . والثانى السبب . كذا قيل .

(١) راجع ص ٢٠٧ فما بعدها .

(٢) وهو ما يتعلق به الأحكام مثل الأسباب ، والعلل والشروط و ...

(٣) وهو تقسيم ما ثبت بالحجج .

الأول : السبب وهو أقسام : سبب حقيقى وهو ما يكون طريقا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معنى العلل .
ولكن يتخلل بينه وبين الحكم علة لا تضاف إلى السبب كدلالته إنسانا ليسرق مال إنسان أو ليقته .

والأوجه أن دليل الحصر الاستقراء لاغير .

قوله : الأول (السبب)^(١) ...

السبب لغة : الطريق الموصل إلى الشيء قال تعالى : ﴿ كل شيء سبياً ﴾^(٢)
أى طريقا موصلا إليه .

وسمى الباب والحبل سببا ؛ لأنه موصل إلى البيت والماء^(٣) .

وفى الشريعة : عبارة عما يكون طريقا موصلا إلى الحكم من غير أن يضاف إليه وجوب ولا وجود .

واحترز بقوله : طريقا عن العلامة ، ويقول : من غير أن يضاف إليه وجوب عن العلة . ويقول : ولا وجود عن الشرط .

وهو أقسام أى السبب أقسام :

سبب حقيقى : وهو ما لا يعقل فيه معانى /^(٤) العلل أى : لا يوجد له تأثير فى الحكم بوجه : بواسطة ويغير واسطة .

ثم بين خلوه عن معنى العلة بقوله : لكن يتخلل بينه أى بين السبب والحكم

(١) فى ب (أى السبب) .

(٢) سورة الكهف/ ٨٤ وأول الآية : ﴿ إنا مكنا له فى الأرض وآتيناه من ... ﴾ الآية .

(٣) راجع : (القاموس المحيط ٨٣/١ والمصباح المنير ٢٦٢/١) .

(٤) فى ١٨٩ / ١ من ح .

وإن أضيفت العلة إليه ، صار للسبب حكم العلل كسوق الدابة وقودها .

علة لا تضاف إلى السبب ، مثل دلالة إنسان سارقا على مال إنسان آخر ليسرقه ، أو على نفسه ليقّتلَه ، ففعل المدلول ، لم يضمن الدال شيئا ؛ لأن الدلالة سبب محض ، فقد تخلل بينها وبين حصول المقصود ما هو علة غير مضافة إلى السبب ، وهو الفعل الذى يشره المدلول باختياره ، فلا يمكن إضافته إلى السبب ، بخلاف دلالة المحرم على الصيد ، فإنه يوجب الضمان عليه مع أنها سبب محض (لأن)^(١) الدلالة فى إزالة الأمن من الصيد مباشرة لا تسبب ، فإنه آمن ببعده وتواريه عن أعين الناس ، وقد زال ذلك بالدلالة كالمودع إذا دل السارق على الوديعة حيث يضمن ؛ لأنه جانٍ بترك ما التزمه من الحفظ .

قوله : وإن أضيفت العلة إلى آخره

إذا أضيفت العلة إلى السبب ، يصير لذلك السبب حكم العلة - حتى أضيف الحكم إليه - وذلك مثل سوق الدابة ، وقودها^(٢) فإن كل واحد منهما سبب . لما يتلف بوطء^(٣) الدابة من المال والنفس حال القود والسوق ، لا علة

(١) فى ب (لا) بإسقاط النون ، وهو خطأ .

(٢) قال الفيومى : (القود أن يكون الرجل أمام الدابة آخذًا بقيادها والسوق أن يكون خلفها) ..

(المصباح المنير ٥١٨/٢) .

(٣) من : وطأه يطؤه بمعنى : داسه ، والوطء بالقدم والقوائم يقال : وطأته بقدمي إذا أردت به الكثرة .

انظر : (القاموس المحيط ٣٣-٣٤ / ١ ، ولسان العرب ١٩٥-١٩٦) .

واليمين بالله تعالى تسمى سببا مجازا .

لأنه غير موضوع للإتلاف ، وقد تخلل /^(١) بينه وبين الحكم فعل الدابة لكن فيه معنى العلة ؛ لأن السوق أو القود يحمل الدابة على الذهاب كرها ؛ ولهذا كان مشيها على موافقة طبع السائق والقائد فيضاف فعلها إلى المكره فيما يرجع إلى بذل المحل .

فأما فيما يرجع إلى جزاء المباشرة ، فلا ، حتى لا يحرم عن الميراث .
ولا تجب الكفارة والقصاص على السائق ، فكان هذا سببا في معنى العلة وهذا هو القسم الثاني من السبب .

والقسم الثالث : السبب المجازي كاليمين والتعليق .

قوله : واليمين بالله تعالى ...

اعلم أن قولك : أنت طالق إن دخلت الدار ، وأنت حر إن دخلت الدار ، يسميان سببا للطلاق ، والعتاق مجازا ؛ لأن هذا في الحال عقد اليمين وهو مانع عن شرط الحنث ؛ لأنه يمنع بالتعليق نفسه عما يقع الطلاق والعتاق عند وجوده .

وكذلك النذر المعلق بشرط ، لا يريد كونه سببا لوجود المنذور مجازا ؛ لأنه يقصد به منع ما يجب المنذور عند وجوده ، وهو تحقق الشرط .

وكذا اليمين بالله تعالى يسمى سببا للكفارة مجازا ؛ لأن أدنى درجات السبب أن يكون طريقا إلى الحكم ، والغرض الأصلي من اليمين البر ، سواء كان بالله تعالى أو بغيره .

(١) ق ١/٢٠٩ من ب .

والبر قد لا يكون طريقا إلى الكفارة في اليمين بالله تعالى ، ولا للجزاء في اليمين بغير الله / (١) لأن البر مانع من الحنث ؛ لأنه ضده ، وبدون الحنث لا تجب الكفارة ولا ينزل الجزاء ، فلا يمكن أن يجعل المانع من الحكم سببا لثبوته ، وطريقا في الحال ، لكن اليمين أو المعلق بالشرط يحتمل أن يفضى إلى الحكم عند زوال المانع ، فسمى سببا مجازا باعتبار ما يؤول إليه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ مِيتٌ وَإِنَّهُمْ مِيتُونَ ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ ﴾ (٣) فإن المراد به البيض (٤) ، وهذا عندنا .

والشافعي - رحمه الله - جعل اليمين والمعلق بالشرط سببا هو بمعنى العلة ؛ لأن اليمين هي التي توجب الكفارة عند الحنث ، والمعلق هو الذي يوجب الجزاء عند وجود الشرط ، فكان كل واحد منهما سببا في الحال لا علة ، باعتبار تأخر الحكم ولكن في معنى العلة باعتبار أنه هو المؤثر في الحكم عند وجود الشرط لا غير .

وإذا كان في الحال بمعنى العلة ، لم يجز تعليق الطلاق والعتاق بالملك ؛ لأن السبب لا ينعقد في غير المحل ، والمرأة الأجنبية والعبد الذي ليس في ملكه

(١) ق ١٨٩ / ب من ح .

(٢) سورة الزمر / ٣٠ .

(٣) سورة المائدة / ٩٤ . والآية بكاملها : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَبْلُوَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٤) كما قال المجاهد ، وقد روى عن علي رضي الله عنه أن رسول الله - ﷺ - أتاه أعرابي بخمس بيضات فقال : « إنا محرمون وإنا لا نأكل » فلم يقبلها .

وروى أيضا : أن رسول الله - ﷺ - قضى في بيض نعام أصابه المحرم بقيته .

انظر : (أحكام القرآن للجصاص ٤٦٧ / ٢) .

ولكن له شبهة الحقيقة حتى يبطل التنجيز التعليق

ليسا بمحلين للطلاق والعناق ، ولا بد للعلة من المحل ^(١).

وعندنا لهذا المجاز يعنى المعلق الذى سميناه مجازا ، شبهة الحقيقة أى جهة كونه علة حقيقية من / ^(٢) حيث الحكم خلافا لزفر ^(٣) - رحمه الله - .

ويتبين ذلك الخلاف فى مسألة التنجيز هل يبطل التعليق ؟ .

وهى ما إذا قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها ثلاثا .

والتنجيز تفعيل من ناجز أى نقد ^(٤) وأصله التعجيل كذا فى الطلبة .

فعند زفر - رحمه الله - لا يبطل التعليق ، حتى لو تزوجها بعد الزواج

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ١٨٤/٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤١٧ / ٢ - ٤١٨ ، وأصول الفقه للشيخ خضرى بك ص ٣٦٤ ، والسبب عند الأصوليين ١ / ٢٩٨ - ٢٩٩) .

(٢) ق ٢٠٩ / ب من ب .

(٣) فإن عنده المعلق بالشرط خال عن شبهة العلية كما هو خال عن حقيقة العلية ، بل هو مجاز محض .

ينظر : (التلويح على التوضيح ص ٦٢٥ ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٠٣ ، وتيسير التحرير ٥٩/٤ ، وهامش نسخة ب ، والمصادر السابقة) .

(٤) وناجز بمعنى : حاضر ، يقال : شئ ناجز أى حاضر ، ويعته ناجزا بناجز أى : يدا بيد ، ويقال أيضا : نجز الوعد نجزا من باب قتل أى تعجل . وفى اصطلاح الفقهاء : التنجيز : إرسال الحكم من غير تأخر . وأما التعليق فهو : توقيف الحكم على أمر .

ينظر : (القاموس المحيط ٢ / ٢٠٠ ، والمصباح المنير ٥٩٤ / ٢ ، وحاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٠٣) .

لأن قدر ما وجد من الشبهة لا يبقى إلا فى محله كالحقيقة .

الثانى ودخلت الدار تطلق ؛ وذلك لأنه ليس للمعلق شبهة السببية عنده بوجه إذ لا بد للسبب وشبهته من محل ينعقد فيه كالسبب الحسى ، والتعليق بالشرط حائل بين المعلق ومحله ، فأوجب قطع السببية بالكلية .

وإذا لم يبق له جهة السببية بوجه ، لا يحتاج إلى المحل ، واحتمال صيرورته سببا فى الزمان الثانى ، لا يوجب اشتراط المحل فى الحال بل يكفيه احتمال حدوث المحلية وهو قائم ، لاحتمال عودها إليه بعد زوج آخر . وهو فى الحال يمين ومحلهما ذمة الخالف ، فتبقى ببقائها ، ولا يبطل بالتنجيز .

ولهذا صح تعليق الطلاق والعتاق بالملك مع عدم المحلية فى الحال^(١) .

وعندنا : التنجيز يبطل التعليق ، حتى لو عادت بعد زوج آخر إليه ، ثم وجد الشرط لا يقع شيء ؛ لأن التعليق بمنزلة اليمين ، واليمين شرعت للبر فلم يكن بد من أن يصير البر مضمونا بالجزاء على معنى أنه لو فات البر يلزمه الجزاء لا محالة ، لتحقيق معنى الحمل والمنع أى لزوم الجزاء حاملا على البر ومائعا من فواته / ^(٢) وإذا صار البر مضمونا بالجزاء ، (صار) ^(٣) لما ضمن به

(١) راجع : (التوضيح على التنقيح بشرحه التلويح ص ٦٢٥ وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٨٤ ، والنار وحواشيه ص ٩٠٣ - ٩٠٤ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٤٢٠ - ٤٢١ ، ونور الأنوار المطبوع مع الكشف للنسفى ٢ / ٤١٧ - ٤١٨ ، وأصول السرغى ٢ / ٣٠٥ - ٣٠٦) .

(٢) ق ١٩٠ / أ من ح .

(٣) فى ح (وصار) بزيادة الواو .

لا تستغنى عن المحل ، فإذا فات المحل بطل .

البر وهو الطلاق والعتاق للحال شبهة الثبوت يعنى قبل فوات البر ، ليكون اليمين مخيفا ، كالمغصوب مضمون بالقيمة ، فيكون للغصب حال قيام المغصوب شبهة إيجاب القيمة ، حتى صح الإبراء عن القيمة ، والرهن^(١) والكفالة بها حال قيام العين ولولم يكن لها ثبوت بوجه لما صحت هذه الأحكام كما لا يصح قبل الغصب ، لأنه إبراء عن اليمين ، أو إبراء قبل الوجوب ، وإذا كان كذلك لم يبق الشبهة إلا فى محله ، إذ لا بد لشبهة السبب من محل يبقى فيه كما لحقيقة السبب ، إذ شبهة الشيء لا تثبت إلا فيما يثبت حقيقته إذ الشبهة دلالة الدليل مع تخلف المدلول ، وقد لا يدل دليل على ثبوت شيء من الأحكام إلا فى محله .

الآ ترى أن شبهة النكاح لا تثبت فى حق الرجال ولا فى حق المحارم عندهما وأن شبهة البيع لا تثبت فى حق الحر والميتة ؛ لأن حقيقة النكاح والبيع لا تثبت فيهما .

وبتجزئ الثلاث قد فات المحل / ^(٢) فيبطل شبهة الثبوت ، فيبطل التعليق أيضا ؛ لأن التعليق ثبت بصفة ، وهى أن يكون للمعلق شبهة الثبوت قبل وجود الشرط ، فإذا (بطلت) ^(٣) تلك الشبهة ، لم يبق التعليق ؛ لأن الشيء

(١) هو فى اللغة : مطلق الحبس ، وفى الشرع : حبس الشيء بحق يمكن أخذه منه كالدين ويطلق على المرهون تسمية للمفعول باسم المصدر .

انظر : (التعريفات للرجزاني ص ١١٣ ، والهداية ٥١٣/٢) .

(٢) ق ٢١٠ / ١ من ب .

(٣) فى ح (بطل) .

بخلاف تعليق الطلاق بالملك فى المطلقة ثلاثا ؛ لأن ذلك الشرط فى حكم
العلل ، فصار معارضا لهذه الشبهة السابقة عليه .

متى ثبت بصفة فى الشرع ، لا يبقى بدون تلك الصفة .
ألا ترى أنه يبطل بىطلان محل الشرط بأن جعل الدار بستانا ، فيبطل
بىطلان محل الجزاء أيضا .

وإنما لم يشترط بقاء الملك لبقاء التعليق كما شرط المحل ؛ لأن محلية
الطلاق تثبت بمحلية النكاح ، ومحلية بقاء الملك تفتقر إلى بقاء المحل لا إلى
بقاء الملك ، إليه أشير فى الطريق البرغوية^(١) .

وهذا معنى قول الشيخ : لأن قدر ما وجد إلى قوله : فإذا فات المحل
بطل .

قوله : بخلاف تعليق الطلاق بالملك إلى آخره ...

جواب عما قال زفر - رحمه الله - : إن بقاء التعليق لا يحتاج إلى بقاء
المحل بدليل صحة تعليق الطلاق فى المطلقة ثلاثا بالملك ، فإنه صح التعليق
ابتداء بدون المحل ، فلأن يبقى بدون كان أولى ؛ لأن البقاء أسهل من الابتداء .

فأجاب عن ذلك وقال : بخلاف تعليق الطلاق بالملك حيث يصح وإن عدم
المحل ؛ لأن ذلك الشرط ، وهو النكاح الذى تعلق به الطلاق فى حكم
العلل ؛ لأن ملك الطلاق إنما يستفاد بالنكاح ، فكان النكاح بمنزلة علة العلة
للطلاق ، فكان له شبهة العلة ، وتعليق الحكم بحقيقة العلة لا يصح ، كما لو
قال : إن أعتقتك فأنت حر ، كان باطلا ، فالتعليق بشبهة العلة يبطل شبهة
الإيجاب اعتبارا للشبهة ، ولا يبطل أصل التعليق ؛ لأن الشبهة لا تقاوم

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ١٨٥/٤ ، نقلا عنها) .

والإيجاب المضاف سبب للحال وهو من أقسام العلل .

الحقيقة ، فصار التعليق بشرط هو فى حكم العلل معارضا لهذه الشبهة أى مانعا لها من / (١) الثبوت وهى شبهة وقوع الجزاء وثبوت السببية للمعلق قبل تحقق الشرط وهذا معنى قول الشيخ : لهذه الشبهة السابقة عليه .

والضمير فى عليه راجع إلى الشرط وتوضيحه : أن شبهة التعليق فى الحال يقتضى المحلية فى الحال ، وكونه معلقا بما هو علة ملك يمنع من اقتضائه ذلك ؛ لأنه يقتضى بطلانه ، فصارا معارضين فتساقطا ، فلا يحتاج إلى المحل .

وقيل : إنما أثبتت شبهة الجزاء فى الحال تأكيدا لكون البر مضمونا بالجزاء ، وذلك لأن ضمان البر بوقوع الجزاء حالة وجود الشرط لما كان بالاستصحاب لا بالتيقن ، احتجنا إلى تأكيد ، ليلتحق بالتيقن به فجعل كأنه واقع فى الحال ، وفى تعليق الطلاق بالنكاح لا حاجة إلى هذا النوع من التيقن للمتيقن بوجود الجزاء حال وجود / (٢) الشرط ، لكونه تعليقا بما هو علة ملك الطلاق ، فيكون الجزاء موجودا فى تلك الحالة لامحالة ، فلا يحتاج إلى تأكيد يلتحق بالتيقن به .

قوله : والإيجاب المضاف سبب للحال وهو من أقسام العلل ...

الإيجاب (المضاف) (٣) ينعقد سببا فى الحال ، ولكن حكمه يتأخر إلى وقت المضاف إليه للإضافة ، إذ المانع من انعقاد الإيجاب سببا فيما تقدم بعد صدوره

(١) ق ١٩٠ / ب من ح .

(٢) ق ٢١٠ / ب من ب .

(٣) فى ب (والمضاف) وهى خطأ . ومثال الإيجاب المضاف قول الرجل لزوجته : أنت طالق غدا ، أو كقوله : لله على أن أتصدق بدينهم غدا .

وسبب له شبهة العلة كما ذكرنا .

والثاني :العلة وهو ما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداء . وهو سبعة أقسام .

من أهله ، التعليق الذى هو حائل بين الإيجاب وبين محله .

ولم يوجد ذلك فى الإيجاب المضاف . ألا يرى أن إضافة إيجاب الصوم على المسافر إلى عدة من أيام آخر ، لا يخرج شهود الشهر من أن يكون سببا فى حقه (مثله)^(١) فى حق المقيم ، حتى صبح الأداء منه كما يصح عن المقيم ؛ ولهذا لو قال : لله على أن أتصدق بدرهم يوم الجمعة ، فتصدق به قبل مجيئه ، صح عن المنذور لانعقاد السبب .

وهذا هو القسم الرابع من السبب^(٢) .

قوله : والثانى العلة .

العلة لغة :عارض يتغير به وصف المحل بحلوله لا عن اختيار ، ولهذا سمي المرض علة .

وقيل : هى مأخوذة من العلل وهو الشرية بعد الشرية^(٣) وسمى الموجب للحكم علة فى الشرع ، لأن الحكم يتكرر بتكرره .

(١) فى ب (فى مثله) بزيادة (فى) .

(٢) قلت : وهو أيضاً من أقسام العلة - كما قال المصنف (النفسى) - رحمه الله - وسيأتى تفصيله - إن شاء الله - عند بيان الشارح - رحمه الله - أقسام العلة ، إذ هو القسم الثالث منها ، وذلك فى ص ١١٨٥ .

(٣) راجع : (القاموس المحيط ٢١/٤ ، والمصباح المنير ٤٢٦/٢ ، والتعريفات للجرجانى ص ١٥٤) .

علة اسما وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك . وعلة اسما لا حكما ولا معنى
كالإيجاب المعلق بالشرط .

وفى الشريعة ما ذكر ^(١) فى المتن ^(٢) .

واحترز بقوله : ما يضاف إليه وجوب الحكم أى ثبوته عن الشرط .

ويقوله : ابتداء عن السبب والعلامة ، وعلة العلة .

ثم اعلم أن العلة الشرعية الحقيقية تتم بأوصاف ثلاثة :

أحدها : أن تكون علة اسما بأن تكون فى الشرع موضوعة لموجبها ويضاف

(١) فى ب (ذكرنا) وهو غير سليم .

(٢) قلت : اختلفت عبارات الأصوليين فى تعريف العلة ، وأوضح تعريفاتها ، وأحسنها

- فى نظرى - هو ما عرفه بعضهم بقوله : (الوصف الخارج المناسب للحكم بحيث

يكون مضافا إليه) وذلك لكونه جامعا وامنا .

راجع فى تعريف العلة إلى :

(التوضيح مع شرحه التلويح ص ٥٤٧ ، وكشف الأسرار للبخارى ٤ / ١٧٠ - ١٧١ ،

وكشف الأسرار للنسفى ٢ / ٤٢٢ - ٤٢٣ ، وأصول السرخسى ٢ / ٣٠١ ، وميزان

الأصول ص ٥٧٩ - ٥٨٣ ، وشرح الأسنوى نهاية السؤل ٣ / ٣٩ ، والمحصل ق ٢ ج

٢ / ١٩٠ ، وشفاء الغليل ص ٤٧ ، والمستصفى ٢ / ٢٨٠ ، والمنحول ص ٣٤٧ ،

والأحكام للأمدى ٣ / ٢٨٩ ، ومختصر المنتهى مع شرحه للعضد ٢ / ٢١٣ ، وفصول

البدائع ٢ / ٢٩٧ ، وإرشاد الفحول ص ٢٠٧ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٤ / ٦١ - ٦٥ ،

وعلم أصول الفقه للشيخ أحمد إبراهيم بك ص ١٢ ، ومباحث العلة فى القياس عند

الأصوليين ص ٧٠ فما بعدها ، وحصول المأمول للشيخ محمد صديق خان ص ١٣٧ ،

والمذكرة فى أصول الفقه لفضيلة شيخنا الدكتور / عبد العظيم جوده فياض - رحمه

الله - ص ٣٠ - ٣١ ، ومن مسالك العلة النص والإجماع والمناسبة للمحقق ص ٨١ فما

بعدها) .

ذلك الموجب إليها لا بواسطة .

وثانيها : أن تكون علة معنى بأن تكون مؤثرة في إثبات ذلك الحكم .

وثالثها : أن تكون علة حكما بأن يثبت الحكم بوجودها متصلا بها من غير تراخ .

فإذا ثبتت هذه الأوجه / ^(١) كانت علة حقيقية ، وإذا لم يوجد فيها بعض هذه الأوصاف ، كانت علة مجازا ، أو حقيقة قاصرة على اختيار بعض المشائخ ^(٢) .

(ثم) ^(٣) إنها تنقسم بحسب استكمال هذه الأوصاف وعدم استكمالها إلى سبعة أقسام قسمة عقلية ^(٤) :

الأول : علة اسما وحكما ومعنى كالبيع المطلق للملك ، فإنه موضوع للملك ، والمملك يضاف إليه لا بواسطة ، ومعنى : لأنه مؤثر فيه ، إذ هو مشروع لأجله ، وحكما لأنه يثبت الملك عند وجوده ولا يتراخى عنه .

ومثله النكاح للحل ، والقتل للقصاص ، والإعتاق لزوال الرق .

والثاني : علة اسما لا حكما ولا معنى كالإيجاب المعلق بالشرط كما مر من تعليق الطلاق والعتاق بالشرط ، واليمين قبل الحنث / ^(٥) فإنها علة اسما ،

(١) ق ٢١١ / ١ من ب .

(٢) كفخر الإسلام البزدوى .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) راجع أقسام العلة في : (أصول السرخسى ٣١٢ / ٢ ، فما بعدها ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٢٤ / ٢ ، فما بعدها ، وكشف الأسرار للبخارى ١٨٧ / ٤ ، فما بعدها ونور الأنوار المطبوع مع الكشف للنسفى ٤٢٤ / ٢ ، فما بعدها ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٠٩ ، فما بعدها ، والتلويح شرح التفتيح ص ٦١٧) .

(٥) ق ٢١١ / ١ من ب .

وعلة اسما ومعنى لا حكما كالبيع بشرط الخيار ، والبيع الموقوف ، والإيجاب المضاف إلى وقت ، ونصاب الزكاة قبل مضي الحول .

لأن الحكم وهو الكفارة يضاف إليها ، يقال : كفارة اليمين ، ولكن الحكم لما لم يثبت به فى الحال ، فلم يكن علة حكما ، وهى غير مؤثرة فى ذلك الحكم قبل الشرط ، بل هو مانع من ثبوته لما مر ، فلم تكن علة معنى .

والثالث : علة اسما ومعنى لاحكاماً كالبيع بشرط الخيار والبيع الموقوف إما اسما ، إذ البيع لغة وشرعا وضع لحكمه ، ومعنى ؛ لأنه مؤثر فى الحكم فى الجملة لا حكما لأن الحكم وهو الملك تراخى للمانع ؛ ولهذا إذا زال المانع ثبت الحكم به من حين الإيجاب ؛ ولهذا يملك المبيع بولده الذى حدث قبل زوال المانع بعد الإيجاب ، وكذا الإيجاب المضاف إلى وقت كما لو قال : لله على أن أتصدق بدرهم غدا ، علة اسما ومعنى ؛ ولهذا لو تصدق به اليوم ، جاز عن المتذور ، لا حكما ؛ لأنه لم يلزمه التصديق فى الحال .

وكذا نصاب الزكاة فى أول الحول علة اسما ، لأنه وضع له ، ومعنى لأنه هو المؤثر فى إيجاب الزكاة ، إذ الغنى يوجب الموساة ، لا حكما ؛ لأن الزكاة لا تجب إلا بعد الحول ، إلا أن للنصاب شيها بالاسباب ؛ لأنه لما تراخى حكمه إلى ما هو شبيه بالعلل وهو النماء الذى أقيم الحول مقامه ؛ لكونه ممكنا من الاستثناء ، لاشتماله على الفصول الأربعة ، على ما عرف ، أخذ النصاب شيها بالاسباب ؛ لأنه لو كان متراخيا إلى ما هو علة حقيقية ، كان الأول سببا حقيقيا فلما تراخى إلى ما هو شبيه بالعلل ، كان النصاب شبيها بالاسباب .

وإنما قلنا : إن النماء شبيه بالعلل ، لأن النصاب لا يكون علة إلا بصفة النماء ، إلا أن النماء صفة لا تستقل بنفسه ، ولما تراخى حكم إلى وصف لا

وعقد الإجارة .

يستقل بنفسه ، وهو النماء ، أشبه النصاب العلل ؛ لأن السبب الحقيقي ما يكون الحكم متراخيا إلى ما يستقل بنفسه .

ثم شبه / (١) كون النصاب علة غالب على شبه كونه سببا ؛ لأن النصاب أصل والتماء وصف ، والأصل راجع على الوصف .

وكذا عقد الإجارة علة للملك المنفعة ، والأجرة اسما ؛ لأنه وضع له ، والحكم يضاف إليه ، ومعنى ؛ لأنه هو المؤثر فى إثبات الحكم .

ولهذا يجوز تسجيل الأجرة لوجود العلة ، لا حكما ، لأن المنافع معدومة ولم يثبت الملك فيها فى الحال ، ولم يثبت الملك فى الأجرة فى الحال أيضا ، لاستوائهما فى الثبوت كالثمن والمثمن ، فثبت أنه ليس بعلة حكما لتراخيه إلى زمان وجود المنفعة ، ولكنه يشبه الأسباب لما فيه من معنى الإضافة : يعنى : هذا العقد وإن صح فى الحال بإضافته إلى العين التى هى محل المنفعة لكنه فى حق ملك المنفعة بمنزلة المضاف إلى زمان وجودها ، كأنه يتعقد وقت وجود المنفعة / (٢) ليقترن الانعقاد بالاستيفاء .

وإذا تحقق معنى الإضافة فى الحال ، ثبت فيه شبهة السبب بقدره ، لأن إضافة الانعقاد إلى زمان سيوجد عدم العلوية فى الحال ، ولكن ما وجد من الإيجاب مفض إلى الحكم عند وجود المنفعة ، كان له شبهة بالأسباب من هذا الوجه .

(١) ق ١٩١ / ب من ح .

(٢) ق ٢١١ / ب من ب .

وعلة فى حيز الاسباب لها شبه بالاسباب كسواء القريب ومرض الموت .

والرابع : علة فى حيز^(١) الاسباب لها شبه بالاسباب ، كسواء القريب فإنه علة للملك ، والمملك فى القريب علة للعتق ، فيكون العتق مضافا إلى الأول بواسطة ، فمن حيث أنه لم يوجد إلا بواسطة العلة ، كان الشراء ميبيا ، ومن حيث أن الوساطة من موجباته ، وكان العتق مع علقته ، وهى الملك مضافا إليه ، كان علة يشبه الاسباب .

وكذا مرض الموت علة للحجر عن التبرعات فيما هو حق الوارث ، حتى يطل تبرعه بما زاد على الثلث إذا مات ، ولكنه يشبه الاسباب من حيث أن الحكم (يثبت إذا)^(٢) اتصل به الموت ؛ لأن العلة الحاجرة مرض (الموت)^(٣) لا نفس المرض ، فمن هذا الوجه ، وهو : أن الحكم تراخى إلى أمر آخر وهو اتصال الموت كما فى الزكاة تراخى إلى النماء أشبه الاسباب ، لكن المرض أشبه بالعلل من النصاب ، لأن الوصف الذى تراخى الحكم إليه ، وهو الموت حادث بالمرض ، فإن ترادف الآلام التى تحدث بالمرض مفض إلى الموت بخلاف النصاب ، فإن وصف النماء لا يحدث به . ولما كان هذا الوصف معدوما فى الحال ، لم يثبت الحجر باتا ، حتى لو وهب المريض جميع ماله وسلمه ، يصير ملكا للموهوب

(١) الحيز : ما انضم إلى الدار من مرافقها ، وكل ناحية حيز ، وجمعه أحواز بالواو - أن أصله من الواو ، وهو القياس . وقيل فى جمعه : أحياز بناء على لفظ المخفف - الحيز - كما قيل فى جمع : قايم وصايم ، قيم ، وصيم على لغة من راعى لفظ الواحد .

انظر : (المصباح المنير ١/١٥٦ ، والصحاح ٣/٨٧٦) .

(٢) عبارة ب (يثبت فيما إذا) .

(٣) فى ب (يميت) .

والتزكية عند أبي حنيفة .

وكذا كل ما هو علة العلة .

له في الحال ، لأن العلة لم تتم بوصفها ، فإذا اتصل به الموت ، تمت العلة
واتصف المرض بكونه مميتا من أول وجوده ، فيصير كأنه تصرف بعد الحجر ،
فلا ينفذ إلا بإجازة صاحب الحق / ^(١) وإذا برأ منه كان تبرعه نافذا ؛ لأن العلة
لم تتم بصفتها .

وكذلك التزكية - أى : تعديل الشهود عند أبي حنيفة ^(٢) - رحمه الله - فى
معنى علة العلة للحكم بالرجم فيما إذا شهدوا بالزنا على محصن ، فإن
الشهادة بدون التزكية لا توجب الرجم ، فكانت التزكية علة العلة معنى إذا
رجع المزكون بأن قالوا : تعمدنا ^(٣) الكذب ، ضمنوا الدية عنده .

ولكن من حيث أن التزكية صفة للشهادة ، بقى الحكم مضافا إلى الشهادة
فضمن الشهود عند الرجوع .

وعندهما : لا ضمان عليهم ؛ لأنهم أثروا على الشهود خيرا ، فكان بمنزلة
ما لو أثروا على المشهود عليه خيرا بأن قالوا : هو محصن .

والضمان يضاف إلى سبب هو تعدد ، لا إلى ما هو حسن وخير .

وكذا كل ما هو علة علة ، فإنه علة يشبه الأسباب ، وذلك لأن العلة لما

(١) ق ١٩٢ / ١ من ح .

(٢) راجع : (الهداية بهوامشها ١ / ٥٠٥) .

(٣) وإن قالوا : أخطأنا ، لا يضمنون عنده أيضا .

(هامش الهداية ١ / ٥٠٥) نقلا عن العيني .

ووصف له شبهة العلل كأحد وصفى العلة .

كانت مضافة إلى علة أخرى ، كان الحكم مضافا / ^(١) إلى الأولى بواسطة الثانية فكانت العلة الأولى بمنزلة علة توجب الحكم بوصف هو قائم بالعلة ، وكما أن الحكم هناك يضاف إلى العلة دون الصفة ، فهنا أيضا إلى العلة دون الواسطة .

فمن حيث أن العلة الأخيرة بحكمها تضاف إلى العلة الأولى ، كانت الأولى علة ، ومن حيث إنها لا توجب الحكم إلا بواسطة ، أخذت شبهها بالسبب ، وهذا هو السبب فى معنى العلة بعينه .

وأورده الشيخ فى الموضوعين تابعا لفخر الإسلام ، فإنه أورده فى باب تقسيم السبب ، وفى باب تقسيم العلة باعتبار الشبهين ^(٢) .

والخامس : وصف له شبهة بالعلل كأحد وصفى العلة ، فلإن الحكم إذا تعلق بوصفين مؤثرين لا يتم نصاب العلة إلا بهما ، كان لكل واحد منهما شبهة العلل ، لتأثير كل واحد منهما فى الحكم ، فإذا تقدم أحدهما لم يكن سببا ، خلافا للقاضى أبى زيد وشمس الأئمة ، فإنه عندهما سبب إذا تقدم ، لأن الحكم لا يثبت ما لم تتم العلة ، فكان المبدأ معتبرا لتمام العلة ، وكان كالطريق إلى المقصود عند غيره ، وذلك الغير لا يكون مضافا إليه ، فيكون سببا محضا ^(٣) .

ولكن ذكر فخر الإسلام : إذا تقدم لم يكن سببا ؛ لأنه ليس بطريق

(١) ق ٢١٢ / أ من ب .

(٢) انظر : (أصول فخر الإسلام البزدوى فى الكشف للبغارى ٤ / ١٧٦ ، ١٩٢-١٩٣)

(٣) راجع : (تقويم الأدلة ٢ / ٧٠٩ ، وأصول السرخسى ٢ / ٣١٠) .

وعلة معنى وحكما لا اسما كآخر وصفى العلة .

وعلة اسما وحكما لا معنى كالسفر والنوم للترخص والحدث .

**** * * * * *

موضوع لثبوت الحكم ، بل هو موثر فى إثبات الحكم ، ومن أركان العلة ، فلم يكن سببا ، وليس بعلة بنفسه أيضاً : لفوات الشرط الثانى وكان له شبهة العلل (١) .

فتابعه المصنف وأورده فى بيان أقسام العلة ، وهذا القسم هو الذى سماه فخر الإسلام علة معنى لا حكما ولا اسما (٢) ، ولهذا جعلنا الجنس أو القدر محرمة للنسيئة ، حتى لو أسلم قوهيا (٣) فى قوهى ، أو شعيرا فى حنطة ، لا يجوز (لأن) (٤) لربا النسيئة شبهة الفضل ، فإن للنقد مزية على (٥) النسيئة عرفا ، فيثبت شبهة العلة ؛ لأن حرمة النسيئة مبنية على الاحتياط وهى أسرع ثبوتا من حرمة الفضل ، فيجوز أن يثبت بالوصف الذى له شبهة العلة ولا يثبت به حرمة الفضل ؛ لأنها أقوى الحرمتين ، ولها علة معلومة ، فلا تثبت بما هو دونها فى الدرجة ، والأصل فيه نهى النبى - ﷺ - عن الربا والريبة .
والسادس : معنى وحكما لا اسما كآخر وصفى العلة .

(١) راجع : (أصوله فى الكشف للبخارى ١٩٦/٤) .

(٢) انظر : (المصدر السابق نفسه) .

(٣) القُوْه : اللبن إذا تغير طعمه قليلا وفيه حلاوة الحلب .

والقُوْهى : ضرب من الثياب يبيض .

(الصحاح ٢٢٤٦/٦) والمراد هاهنا : المعنى الثانى .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) ق ١٩٢ / ب من ح .

أما حكما لوجود الحكم عنده ، ومعنى ، لأنه موثر فيه .
لا اسما ؛ لأن الحكم يضاف إليهما ، فلم يتم نصاب العلة بأحدهما كما
ذكرنا .

والسابع : علة اسما وحكما لا معنى ، كالسفر والنوم للرخص والحدث أما
حكما فلأن قصر الصلاة ثبت بمجاورة ثبوت المصر ، وأما اسما ؛ فلأن
الرخص نسب إلى السفر شرعا ، (يقال) ^(١) : رخصة السفر القصر
والإفطار ^(٢) وليس بعلة معنى ؛ لأن المعنى المؤثر فى هذا الرخص المشقة إلا أن
الشرع أقام السفر مقام المشقة ؛ لأنها أمر باطن يتفاوت أحوال الناس فيها ، فلا
يمكن الوقوف على حقيقتها ، فإقامة الشرع مقامها لأنه لا يخلو عن مشقة ما .
وكذا النوم فى كونه حدثا ، علة اسما وحكما لا معنى إذ المعنى المؤثر
خروج النجس من البدن ^(٣) عندنا ، أو من السيلين عند غيرنا ^(٤) وإذا غير موجود

(١) فى ب (فقال) .

(٢) ق ٢١٢ / ب من ب .

وعبارة ب (ولكن ليس) بزيادة (لكن) .

(٣) يعنى سواء كان من السيلين : -الدبر والذكر أو فرج المرأة- أو من غير السيلين :
الجرح ، والفرج ، والأنف من الدم ، والقريح والرعاف والقيء ، وسواء كان من
السيلين معتادا كالبول ، والغائط ، والمنى ، والمذى ، ودم الحيض والنفاس ، أو غير
معتاد كدم الاستحاضة .

ينظر : (بدائع الصنائع) ١ / ٢٤ .

(٤) وهم : الإمام مالك والشافعى وأحمد ، فإن عندهم ما يخرج من قبل أو دبر ،
ينقض الطهارة ، ولكن اشترط الإمام مالك أن يكون معتادا ، فلم يوجب الوضوء مما
يخرج من السيلين نادرا كالدم والدود والحصى وغيرهما .

ودم الاستحاضة ينقضها فى قول أهل العلم إلا فى قول ربيعة .

ينظر : (المغنى لابن قدامة ١ / ١٦٨-١٦٩ ، وأحكام القرآن لابن العرى ١ / ٤٤٣ ، =

وليس من صفة العلة تقدمها على الحكم .

فى النوم ، إلا أن النوم بصفة مخصوصة وهو أن يكون مضطجعا أو متكئا ، أو مستندا ، سبب لاسترخاء المفاصل الذى هو سبب لخروج شئ نجس ، فأقامه الشرع^(١) مقامه تيسيرا ، فكان علة اسما لإضافة الحدث إليه ، وحكما لثبوته عنده ، لا معنى لما ذكرنا .

قوله : وليس من صفة العلة الحقيقية إلى آخره ...

لا خلاف فى أن العلة عقلية^(٢) كانت أو شرعية تتقدم على حكمها رتبة . ولا خلاف بين أهل السنة أن العلة العقلية تقارب معلولها زمانا كحركة الإصبع مع حركة الخاتم ، وكالاستطاعة^(٣) تقارن الفعل ، وإلا لزم بقاء الأعراض أو وجود المعلول بلا علة ، وكلاهما فاسد .

== والكافى ١/ ١٤٥ ، والمجموع ٢/ ٤) .

(١) فإنه روى ابن عباس -رضى الله عنهما- : « أن رسول الله -ﷺ- كان يسجد وينام ويتفخ ، ثم يقوم فيصلى ، فقلت له : صليت ولم تتوضأ وقد نمت ؟ فقال : إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » (رواه أبو داود ١٣٩/١) .

(٢) وهى : ما استقل العقل بدركها . ثم هى على ثلاثة أنواع :

أ- العلة العقلية الحقيقية .

ب- العلة العقلية الإضافية .

ج- العلة العقلية المدمية .

(ينظر : تفصيل ذلك فى رسالة ماجستير (من مسالك العلة : النص والإجماع والمناسبة) ص ٢١٥ للمحقق .

(٣) أى بالقوة (هامش ب) .

بل الواجب اقترانهما معا كالاستطاعة مع الفعل .

ولكن الخلاف فى جواز تقدم العلة الحقيقية الشرعية على معلولها زمانا :
فذهب المحققون إلى أنها مثل العلة العقلية ، وإليه أشار الشيخ بقوله :
بل الواجب اقترانهما معا إلى آخره .

وقال بعض مشائخنا مثل أبى بكر محمد ^(١) بن الفضل وغيره : يجوز
تراخى الحكم عن العلة الشرعية .

وجه قول البعض : أن العلة ما لم توجد بتمامها ، لا يتصور أن تكون
موجبة حكمها ؛ لأن العدم لا يؤثر فى شيء ، وإذا كان كذلك يثبت الحكم
عقبها ضرورة ، بخلاف الاستطاعة ؛ لأنها عرض لا يبقى زمانين / ^(٢) فلزم
القول بمقارنتها الفعل ؛ لئلا يلزم المعلول بلا علة ، أو خلو العلة عن المعلول .

وأما العلل الشرعية فموصوفة بالبقاء ؛ لأنها فى حكم الجواهر والأعيان ألا
ترى (أن) ^(٣) فسخ العقود الشرعية جائز بعد أزمة ، ولو لم يكن لها بقاء ،
لما تصور فسخها بعد مدة .

وجه القول المختار : أنه قد ثبت بالدليل مقارنة العلة العقلية معلولها ،
ولهذا كانت الاستطاعة مقارنة للفعل ، فوجب أن تكون العلة الشرعية كذلك
أيضا ؛ لأن الأصل اتفاق الشرع والعقل ، على أن علل الشرع أعراض حقيقة

(١) هو : محمد بن الفضل أبو بكر الفضلى ، الكمارى (قرية ببخارى) ، كان إماما
كبيرا ، وشيخا جليلا ، معتمدا فى الرواية ، مقلدا فى الدراية ، رحل إليه أئمة
البلاد ، ومشاهير كتب الفتاوى مشحونة بفتاواه ورواياته ، توفى : سنة (٢٨١ هـ) .
ينظر (الفوائد البهية ص ١٨٤) .

(٢) ق ١٩٣ / ١ من ج .

(٣) ساقطة من ب .

وقد يقام السبب الداعى والدليل مقام المدعو والمدلول وذلك إما لدفع
الضرورة والعجز كما فى الاستبراء وغيره .

فكانت (كالأستطاعة)^(١) فى عدم قبول البقاء .

وما قالوا : إنها موصوفة بالبقاء ، غير مسلم ، فإن كثيرا من الفقهاء ذهبوا
إلى أنه لا بقاء للعقود الشرعية حقيقة /^(٢) فلو بقى لبقى حكمها لحاجة الناس ،
ولا حاجة لهم إلى بقائها ؛ لأن الحكم يبقى بلا سبب ، وهؤلاء يقولون : إن
الفسخ يرد على الحكم ، فيبطل الحكم لا على العقد .

ولئن سلمنا أنها موصوفة بالبقاء كما هو مذهب البعض ، فذلك ضرورى
ثبت دفعا للحاجة إلى الفسخ ، إذ فسخ الحكم لا يمكن إلا بفسخ العقد ؛ لأن
الحكم ليس بمنعقد ، حتى يمكن فسخه ، فلم يثبت البقاء فيما وراء موضع
الضرورة ، وإليه أشار صدر الإسلام فى أصوله^(٣) .

قوله : وقد يقام السبب الداعى إلى آخره ...

وقد يقام السبب الداعى مقام المدعو ، والدليل مقام المدلول ، لدفع
الضرورة أو العجز عن الوقوف على حقيقة العلة .

أما الاول : فمثل السفر والمرض أتيما مقام المشقة ، والنوم أقيم مقام
الحدث والمس^(٤) عن شهوة ، والنكاح مقام الوطء فى حرمة

(١) فى ح (كالأستطاعة) .

(٢) ق ٢١٣ / ١ من ب .

(٣) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ١٨٩ / ٤ نقلا عن أصول صدر الإسلام) .

(٤) هو : أن يتشر الآلة أو تزداد انتشارا بالمس .

أو للاحتياط كما فى تحريم الدواعى ، أو لدفع الحرج كما فى السفر والطهر .

المصاهرة (١) .

وأما الثانى : فمثل الخبر عن المحبة أقيم مقام المحبة فى قوله لامرأته : إن كنت تحببى فأنت طالق ، ومثل الطهر الخالى عن الجماع أقيم مقام الحاجة فى إياحة الطلاق ، ومثل حدوث الملك أقيم مقام شغل الرحم فى وجوب الاستبراء .

ففى هذه المواضع دفع الضرورة والعجز عن الوقوف على حقيقة العلة ودفع الحرج أى : الضيق والمشقة ، أو الاحتياط كما فى تحريم الدواعى فى الحرمات فإن الزنا حرام صونا للفرش عن الفساد ، وحفظا للنسل عن الضياع ، ثم أقيمت الدواعى من المس والقبلة والنظر مقامه . كيلا يقع فيه ، وكذلك فى الظهار يحرم الدواعى كيلا يقع فى الجماع .

وكذا فى العبادات ، فإن الجماع فى حالتي الاعتكاف والإحرام حرام ، ثم أخذت الدواعى حكمه للاحتياط .

وقيل فى العبادات : قد يقام الشيء مقام غيره للاحتياط ، كالصلاة بالجماعة أقيمت مقام الإسلام . حتى وجب الحكم بالإسلام / (٢) وإن لم

== (الهداية ٢٨٩ / ١) .

(١) هنا عند الحنفية ومالك ، وأحمد فى رواية ، وقال الشافعى وأحمد فى رواية : إن المس وكذلك النظر بالشهوة ، لا يثبت حرمة المصاهرة .

راجع : (الهداية بهوامشها فى المكان السابق ، والمجموع ٢٢١ / ١٦ ، والمغنى ٥٨٠ / ٦ ، والكافى ٥٣٦ / ٢) .

(٢) ق ١٩٣ / ب من ح .

والثالث : الشرط وهو ما يتعلق به الوجوب دون الوجوب . وهو خمسة :
شرط محض مثل دخول الدار للطلاق المعلق به .

يعرف منه تصديق وإقرار ، وكالسمى إلى الجمعة أقيم مقام الجمعة في نقض
الظهر للاحتياط ، وهذا كله معنى قول الشيخ : إما لدفع الضرر والعجز كما
في الاستبراء وغيره .

والفرق بين الضرورة ودفع الحرج : أن في الضرورة والعجز لا يمكن
الوقوف على الحقيقة أصلا ، وفي دفع الحرج يمكن مع نوع مشقة .

والفرق بين السبب والدليل : أن السبب مؤثر في حصول المسبب ومفوض
إليه بخلاف الدليل ، فإنه لا يكون بهذه الصفة كما في الخبر عن (المحبة)^(١) .
فإنه دليل لا سبب ، لأنه لا يكون /^(٢) مفضيا إلى حقيقة المحبة أما السفر
والمرض (مفضيان)^(٣) إلى المشقة .

قوله : والثالث الشرط ...

أى القسم الثالث من أقسام الثانى : الشرط .

وهو في اللغة : العلامة اللازمة ، ومنه الشروط للصكوك ، ومنه أشراف
الساعة أى : علاماتها اللازمة لكون الساعة آتية لا محالة^(٤) .

(١) فى ب (المخبر) وهى خطأ .

(٢) ق ٢١٣ / ب من ب .

(٣) هكذا فى النسختين معا والأصح (مفضيان) لكونه جواب (أما) .

(٤) قلت : وقد فرق بعض الأصوليين بين : الشرط (المحرك الرأى) وبين الشرط
(الساكن الرأى) تبعا لتفريق اللغويين بينهما ، فقال : إن الأول معناه : العلامة . =

وفى الشرع هو : ما يتعلق به الوجود دون الوجوب أى : الثبوت أى : يتوقف عليه وجود الشيء ويوجد عنده ولا يثبت به ^(١).

ثم ما يطلق عليه اسم الشرط بحسب الاستقراء خمسة :

الأول : الشرط المحض كدخول الدار فى قول الرجل : أنت طالق إن دخلت الدار ، فإنه يمتنع بالتعليق به وجود العلة أى يتوقف وجود العلة على وجود الشرط كما بينا . ووجود الشرط بهذه الصفة التى قلنا يوجد فى كل تعليق بحرف من حروف الشرط كإذ ، وإذا ، ومتى ، ونحوها .

ثم الشرط كما هو داخل فيما هو قابل للتعليق كالطلاق ونحوه ، فكذلك داخل فى العبادات والمعاملات ، فإن وجود العبادات يتعلق بأسبابها .

ثم يتوقف ذلك على شرط العلم ، حتى أن لو أسلم فى دار الحرب ، لم يلزمه شيء من العبادات قبل العلم ، فصارت الأسباب والعلل بمنزلة المعدوم، لعدم الشرط ، وكذلك ركن العبادات ينعدم لعدم شرطها من النية والطهارة للصلاة .

== وجمعه أشراف ومنه قوله تعالى : ﴿ فقد جاء أشرافها ﴾ أى : علاماتها .

وأما الثانى : فإنه إلزام الشيء والتزامه فى البيع ونحوه ، وجمعه شروط .

وقد أطلق بعضهم الآخر منهم الشارح - رحمه الله - على الشرط لغة : معنى العلامة دون تفريق بين محرك الرأى وساكنها .

ينظر : (أصول فخر الإسلام بشرحه الكشف للبخارى ١٧١/٤ ، وأصول السرخسى ٣٠٢-٣٠٣ ، وشفاء الغليل ص ٥٥٠) .

(١) وعرفه القرافى بقوله : (ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته) .

(شرح تنقيح الفصول ص ٨٢) .

والتعريفان متقاربان إلا أن تعريف القرافى أوضح ، وكلاهما غير مانع ، لشمولهما الركن ، فلا بد من إضافة قيد (وكان خارجا عن الماهية) .

وشرط فى حكم العلل كحفر البئر وشق الزق

وشرط له حكم الأسباب كما إذا حل قيد عبد حتى أبى .

والثانى : شرط هو فى حكم العلل كشق الزق وحفر البئر ، وذلك أن كل شرط لم يعارضه علة (صلح)^(١) ذلك الشرط أن يقوم مقام العلة ، ويضاف الحكم إليه ، ومتى عارضه علة ، لم يصلح أن يقوم مقام العلة ، لعدم الحاجة إلى إثبات الخلافة ؛ وهذا لأن الشرط لما تعلق به الوجود دون الثبوت أشبه العلل ، والعلل وإن كانت أصولا فى إثبات الأحكام ، لكنها لم تكن عللا بذواتها بل هى أمارات فى الحقيقة ، فصح أن يخلفها الشروط : لأنها علامات أيضا ، بخلاف العلل العقلية ، فلإنها علل بذواتها ، فلم يصح أن يخلفها الشروط ، واعتبار العلة عند صلاحها لإضافة الحكم دون الشرط ، وعند عدم صلاحها اعتبار خلافة الشرط ، أصل كبير لعلمائنا - رحمهم الله - حتى قالوا: إن من شق زق الغير حتى سأل ما فيه ، يضمن الشاق /^(٢) لأن علة الهلاك السيلان وهو غير صالح لإضافة الحكم ؛ لأنه أمر طبيعى لا تعدى فيه ، والشق شرط للسيلان ؛ لأن الزق كان مانعا منه ، فبالشق أزال المانع ، فيضاف الضمان إليه ؛ لأنه صالح للإضافة ، إذ هو تعد فى حق الغير .

وكذا من حفر بئرا فى الطريق ، حتى وقع فيه شئ وهلك ، يضمن الحافر، لأن علة الهلاك الثقل ، وهو أمر طبيعى لا تعدى فيه ، إذ هو بخلق الله تعالى ، والمشى سبب محض لاتعدى فيه أيضا ، والحفر إزالة للمانع ،

(١) فى ح (لم صلح) وهو خطأ .

(٢) ق ١٩٤ / ١ من ح .

فيكون شرطاً / ^(١) فيضاف التلف إليه ، إذ هو موصوف بالتعدي ، حتى أن من حفر بثراً في أرض نفسه لا يضمن الحافر إذ هو غير موصوف بالتعدي والمشى موصوف به ، فعلم أن خلافة الشرط عند عدم صلاحية العلة والسبب لإضافة الحكم .

والثالث : شرط له حكم الأسباب أى : شرط يعترض عليه فعل فاعل مختار صالح لإضافة الحكم إليه ، وذلك الفعل غير منسوب إلى الشرط ، والشرط سابق عليه ، مثل حل قيد عبد الغير ، حتى أبق ، فإنه لا يضمن الحال قيمة العبد لمالكه بالاتفاق إذا كان العبد عاقلاً ، ولو كان مجنوناً فالحال ضامن عند محمد - رحمه الله - كما فى فتح باب القفص عنده ^(٢) ، وذلك لأن حله شرط ، (فإنه) ^(٣) إزالة المانع من إباق كالحفر ، وقد اعترض عليه فعل الإباق الذى هو علة التلف ، وهو فعل فاعل مختار ، صالح لإضافة الحكم إليه ، فيمنع إضافته إلى الشرط .

واحترز بقولنا : فعل فاعل مختار ، عن الفعل الطبيعى كسيلان المائع وبأنه غير

(١) فى ٢١٤ / ١ من ب .

(٢) أى : لو فتح أحد باب قفص لأتخر ، فطار الطير منه وضاع ، يضمن عند محمد - رحمه الله - ولا يضمن عند أبى حنيفة وأبى يوسف - رحمهما الله - والشافعى إلا أن يكون أهاجه .

وقال أصحاب الشافعى : إن طار من فوره ذلك ، ضمن فى قول ، وإن مكث ساعة ثم طار ، لا يضمن قولاً واحداً .

وقال مالك وأحمد : يضمن مطلقاً سواء أهاجه أم لا .

انظر : (بدائع الصنائع ٧ / ١٦٦ ، وشرح الكبير ٣ / ٤٤٥ ، والمجموع ١٤ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، والمغنى ٣٠٣ / ٥) .

(٣) فى ح (فإن) .

منسوب إلى الشرط : عما كان فعل فاعل مختار منسوب إلى الشرط كفتح باب القفص على قول محمد - رحمه الله - فإن فعل الطيران وإن كان عن اختيار إلا أنه منسوب إلى الفتح عنده ، كسير الدابة منسوب إلى السائق .

وبقولنا : سابق عليه عن تعليق الطلاق بدخول الدار مثلا ، فإنه فعل فاعل مختار غير منسوب إلى الشرط ، ولكن وجود الشرط متأخر عن صورة العلة ، فلذلك كان شرطا محضا خاليا عن معنى السببية ، بخلاف حل القيد ، فإنه مقدم على الإباق ، فمن هذا الوجه نزل منزلة الأسباب ؛ لأن السبب يتقدم والشرط المحض يتأخر .

ولا يقال : الشرط قد يتقدم على صورة العلة كالإشهاد فى النكاح ، فإنه يتقدم على العلة ، وهو الإيجاب والقبول صورة ومعنى .

لأننا نقول : نحن لا ننكر تقدم الشرط على صورة العلة ، ولكننا نقول : إذا تقدم لم يتمحض شرطا ، بل كان شرطا مشابها بالسبب من حيث أن تقدم وجوده لا يخلو / (١) عن معنى الإفضاء إلى الحكم بواسطة وجود العلة كالسبب الحقيقى ، ثم حل القيد وإن شابه الأسباب لكنه شابه السبب الخالص لا السبب الذى فيه معنى العلة ؛ لأن السبب الذى فيه معنى العلة : ما كانت العلة مضافة وحادثة به كقودها وسوقها ، وههنا ما هو العلة ، وهو الإباق غير حادث بالشرط ، بل هو حادث باختيار صحيح ، فانقطع / (٢) به نسبته عن الشرط من كل وجه ، فكان التلف مضافا إلى العلة لا إلى ما سبق من الشرط .

ولا يلزم عليه ما إذا أمر عبد الغير بالإباق ، فأبى ، حيث يضمن الأمر

(١) ق ١٩٤ / ب من ح .

(٢) ق ٢١٤ / ب من ب .

وإن (اعترض) ^(١) فعل (فاعل) ^(٢) مختار على الأمر ، لأن الأمر بالإباق استعمال له ، فإذا اتصل به الإباق ، يصير عاصيا له بالاستعمال ، كما إذا استخدمه فخدم .

وعلى هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فيمن فتح باب قفص (طائر) ^(٣) فطار الطير ، أو باب إصطبل فندت الدابة في فور ذلك : لا يضمن الفاتح شيئا ؛ لأن هذا شرط جرى مجرى السبب وقد اعترض عليه فعل مختار غير منسوب إليه ، فلم يصير التلف مضافا إليه .

وعند محمد والشافعي - رحمهما الله - يضمن الفاتح إذا طار أو ندت على الفور ^(٤) لأن الدابة ، أو الطير لا يصبر عن الخروج وال الطيران عادة ، والعادة إذا تأكدت صارت طبيعة لا يمكن الاحتراز عنها ، فإذا خرج على الفور ، واستعمل عادته ، كان الخروج على العادة بمنزلة سيلان الرهن عند شق الزرق فيكون الفتح سبب ضمان كالشق ، ولم يبطل الإضافة إليه باختيار الطير أو الدابة ؛ لأنه اختيار فاسد .

قال القاضي أبو ريد في بيان هذه المسألة : (ما ذكرناه قياس ، وما ذكره الخصم قريب من الاستحسان ، (فقد) ^(٥) ألحق العادة ، وإن كانت عن اختيار بالطبيعة ، صيانة لأموال الناس ، وأهدر اختيار ما لا عقل له حكما ، فإنه خيار لا حكم له ^(٦) .

(١) في ب (أعرض) وهو خطأ .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) وقد سبق أن ذكرت اختلاف الأئمة في المسألة . فليراجع (ص ١٢٠٠ هامش رقم ٢).

(٥) في ب (قد) .

(٦) (الأسرار ٣/٦٣ مخطوط رقم ٦٠٩٧ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة) .

وشرط اسما لا حكما كأول الشرطين فى حكم تعلق بهما كقوله : إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق .

والرابع : شرط اسما لا حكما كأول الشرط فى حكم تعلق بهما .
كقولنا : إن دخلت هذه الدار وهذه الدار فأنت طالق ^(١) .

فالدخول فى الدار الأولى شرط اسما أى صورة (من) ^(٢) حيث إنه (يفتقر إليه الحكم) ^(٣) فى الجملة ، لا حكما ؛ لأن حكم الشرط أن يضاف إليه الوجود ، والوجود يضاف إلى آخرهما ، ولهذا لو أبانها ، فدخلت إحدى الدارين ثم نكحها ، فدخلت أخرى ، تطلق عندنا خلافا لزفر - رحمه الله - لأن الملك إنما يشترط عند وجود الشرط لصحة الجزاء لا لصحة (وجود) ^(٤) الشرط ولهذا لو دخلتهما فى غير الملك ، انحلت اليمين ولم يوجد عند وجود الشرط الأول جزاء يفتقر إلى الملك ؛ ليشترط الملك له ؛ لأن الجزاء لا يتزل قبل وجود الشرط الثانى ولم يجز شرطه / ^(٥) لبقاء اليمين ؛ لأن محلها الذمة فيبقى

(١) قلت : هذه المسألة على أوجه : أ- إن دخلتهما فى الملك ، يقع الطلاق بلا شبهة .

ب - إن دخلتهما فى غير الملك ، انحلت اليمين لا إلى إجزاء .

ج - إن دخلت الأولى فى الملك ، ثم بان من زوجها ثم دخلت الأخرى فى غير الملك ، لم يطلق بالاتفاق عند مشائخ الحنفية ، وإن دخلت الأولى فى غير الملك ثم تزوجها ثم دخلت الأخرى طلقت عند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف خلافا لزفر - رحمه الله - وهى المذكورة فى الكتاب . (كشف الأسرار للبخارى ٢١٨/٤) .

(٢) زيادة من ح .

(٣) فى النسختين معا (يفتقر الحكم) والصواب ما أثبتناه ، ولعل كلمة (إليه) سقطت من الناسخ .

(٤) زيادة من ح .

(٥) ق ١٩٥ / ١ من ح .

وشرط هو كالعلامة الخالصة كالإحصان فى الزنا . وإنما يعرف الشرط بصيغته كحروف الشرط .

ببقائها .

والحاصل أن الملك شرط صحة الإيجاب أو صحة الإيقاع ، وحال الشرط الأول / ^(١) خالية عنهما ، فلو شرط الملك ، لشرط لبقائها أو لصحة عين الشرط وذلك باطل .

فإذا وجد الملك حال الإيجاب وحالة الوقوع ، يقع الجزاء ، ولا يضر زواله فيما بين ذلك .

وجه قول زفر - رحمه الله - : أن حظ الشرطين من الحكم على السواء ؛ لأنه صيرهما شيئاً واحداً فى وجود الجزاء ، وفى أحدهما يشترط الملك فكذلك فى الآخر .

وجوابه ما قلنا : أن شرطية الملك كذا .

والخامس شرط هو كالعلامة كالإحصان فى باب الزنا ، ويجىء بيانه فى العلامة إن شاء الله تعالى .

قوله : وإنما يعرف الشرط بصيغته ...

ذكر بعض العلماء منهم القاضى أبو زيد ^(٢) : إن صيغة الشرط قد تخلو عن معنى الشرط ، ويسمون ذلك شرط تغليب ، على معنى أن ما دخل عليه الشرط لا يخلو فى الغالب عن هذا الشرط وإن كان قد ثبت الحكم بدونه فى بعض

(١) ق ٢١٥ / ١ من ب .

(٢) راجع : (التقويم ٧٤٢ / ٢) .

الاحوال كما فى قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا ﴾ ^(١) فإنه مذكور على سبيل التغليب والعادة ، إذ العادة الغالبة أن الإنسان إنما يكتب العبد إذا رأى فيه خيرا ، لا أنه شرط حقيقى ، بدليل جواز كتابة العبد الذى لا يعلم فيه خيرا بإجماع الفقهاء ، فرد الشيخ ذلك بقوله : وإنما يعرف الشرط بصيغته . . . أى : لا تنفك صيغة الشرط عن معنى الشرط خصوصا فى كلام الله تعالى ؛ لأن القول به يؤدى إلى إلغائه وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك .

وأما قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم ﴾ ، فالمراد بالأمر الندب دون الإيجاب ، بدليل السياق ، وهو قوله تعالى : ﴿ وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ﴾ فإنه للندب دون الإيجاب ^(٢) .

والكتابة إنما تصير مندوبا إذا علم فيه خيرا ، والندب متعلق بهذا الشرط ويتوقف عليه لا أنه خرج على وفاق العادة .

(١) سورة النور / ٣٣ . والآية كاملة ﴿ وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم الله من فضله والذين يستغنون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم ﴾ . وفى المراد من قوله : (خيرا) ثلاثة أقوال :

الاول : أنه القدرة على السعى والاكساب ، وبه قال مالك والشافعى .

الثانى : أن الخير المال ، وهو قول عطاء وابن عباس .

والثالث : أنه الوفاء والصدق والأمانة ، وهو قول الشافعى الثانى .

انظر : (أحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٣٨٣ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣ / ١٣٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٤٥) .

(٢) قلت : هناك أدلة أخرى أيضا تدل على أن الأمر فى قوله تعالى : ﴿ فكاتبوهم ﴾ للندب لا للوجوب .

(راجع أحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٣٨٢) .

أو دلالاته كقوله : المرأة التي أتزوج طالق ثلاثا ، فإنه بمعنى الشرط دلالة ،
لوقوع الوصف في النكرة ، ولو وقع في المعين لما صلح دلالة .

قوله : أو دلالاته ...

أى دلالة الشرط لا تنفك عن معنى (الشرط)^(١) كالصيغة ، وذلك مثل
قول الرجل : المرأة التي أتزوج طالق فإنه بمعنى الشرط دلالة ، لوقوع الوصف
في النكرة ، لأن التزوج دخل على امرأة غير معينة ، فكانت نكرة ، والوصف
في النكرة معتبر ، لتعرفها به ، فصلح دلالة على الشرط ، وصار كأنه قال :
إن تزوجت امرأة ، فهي طالق ؛ لأن الشرط ما يكون ملفوظا على خطر
الوجود ، ويتوقف بنزول الجزاء عليه ، وقد وجد هذا المعنى فيما نحن فيه .

ولو وقع وصف التزوج في المعين بأن قال : هذه المرأة التي أتزوجها طالق ،
لا يصلح الوصف دلالة على الشرط ؛ لأن الوصف في المعين لغو ، فيبقى
قوله : هذه المرأة طالق /^(٢) فيلغو في الأجنبية .

ثم أشار الشيخ بقوله : ونص الشرط يجمع الوجهين .. يعنى : لو أتى
بصريح الشرط يتعلق الحكم به في المعين وغير المعين مثل قوله /^(٣) إن تزوجت
امرأة أو إن تزوجت هذه المرأة ، فهي كذا ، لتعلق الطلاق بالشرط في الوجهين
جميعا ، بخلاف دلالة الشرط لما ذكرنا .

قوله : والرابع : العلامة ...

أى : الرابع من القسم الثانى من التقسيم المذكور فى أول الفصل العلامة .

(١) فى ب (الشرط لها) بزيادة (لها) .

(٢) ق ٢١٥ / ب من ب .

(٣) ق ١٩٥ / ب من ح .

ونص الشرط يجمع الوجهين .
والرابع : العلامة ، وهو ما يُعرَّف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب ولا وجود كالإحصان .

وهى لغة : الأمانة كالمئزر للمسجد^(١) :

وفى الشريعة ما ذكر فى المتن ، فتكون العلامة : ما هو دليل على ظهور الحكم عند وجودها فحسب ، كالتكبيرات فى الصلاة ، فإنها إعلام على الانتقال من ركن إلى ركن . وقد تسمى العلامة شرطا بطريق المجاز كالإحصان فى باب الزنا .

قيل : إحصان الزنا عبارة عن اجتماع سبعة أشياء : العقل ، والبلوغ ، والحرية ، والنكاح الصحيح ، والدخول به ، وكون كل واحد من الزوجين مثل الآخر (فى صفة)^(٢) الإحصان ، والإسلام .

قال شمس الأئمة : شرط الإحصان على الخصوص شيان :

الإسلام ، والدخول بالنكاح الصحيح ، فأما البلوغ والعقل فهما شرطا

(١) والميل للطريق ؛ لأن المنارة معرفة للمسجد ، والميل معرف للطريق ومنه سمي ما يميز بين الأرضين من الفواصل ، منار الأرض ، قال-عليه الصلاة والسلام- : (لعن الله من غير منار الأرض) .

زاجع فى تعريف العلامة لغة واصطلاحاً :

(أصول السرخسى ٣٠٤/٢ ، ٣٣١ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٥١/٢ ، وكشف الأسرار للبخارى ١٧٤/٤ ، ٢٢٦ ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٢٦ ، والقاموس المحيط ١٥٥/٤) .

(٢) فى ح (بصفة) وهو تصحيف .

الأهلية للعقوبة ، لا شرطا الإحصان على الخصوص ، والحرية شرط تكميل العقوبة^(١) .

وإنما قلنا : إن الإحصان علامة وليس بشرط ؛ لأن الزنا إذا تحقق لا يتوقف انعقاده علة للرجم على إحصان يحدث بعد ، فإن الإحصان لو وجد بعد الزنا ، لا يثبت بوجوده الرجم .

ومعلوم أنه ليس بعلة ، ولا سبب أيضا ؛ لأنه ليس بطريق مفض إليه فعرفنا أن الرجم غير مضاف إليه لا وجوبا به ، ولا وجودا عنده ، ولكنه عبارة عن حال الزاني يصير الزنا في تلك الحالة موجبا للرجم ، فكان معرفا أن الزنا حين وجد ، كان موجبا للرجم ، فكان علامة لا شرطا .

هذا هو طريقة القاضى أبى زيد^(٢) واختارها بعض المتأخرين ، وتابعهم المصنف .

وأما أصحابنا المتقدمون وعامة المتأخرين ومن سواهم من الفقهاء فقد سمو الإحصان شرطا^(٣) ، لوجوب الرجم ؛ لأن الشرط ما يتوقف على وجوده الحكم والإحصان بهذه المثابة .

(١) راجع : (المبسوط ٣٩/٩) .

وقد حصل فى النقل تصرف يسير ، حيث حذف بعض الكلمات اختصارا .

(٢) فإنه جعل الإحصان علامة على الرجم حيث قال : (وأما الشرط الذى هو فى حكم العلامة : فالإحصان بعد الزنا ، فإنه يبين بالإحصان أن الحد كان رجما فيصير الإحصان علما على موجود واجب قبله . . إلخ) .

(التقيوم ٧٤٢/٢) .

(٣) من هؤلاء العلامة عبد العزيز البخارى حيث قال :

(وقد تسمى العلامة شرطا - يعنى - إذا كان للحكم نوع تعلق به مثل الإحصان فى الزنا ، فإنه وإن كان علامة كما بينا لكن الحكم لما لم يثبت عند عدمه ، كان فيه ==

حتى لا يضمن شهوده إذا رجعوا بحال .

وكونه سابقا على الزنا غير متأخر عنه ، لا يخل شرطيته كالطهارة ، وستر العورة والنية ، فإنها سابقة على الصلاة بحيث لا يتصور تأخرها عنها مع أنها شروط حقيقة بلا خلاف .

وقولهم : لم يتعلق (به)^(١) وجود غير مسلم ؛ لأن الزنا لا يوجب الرجم بدونه كالسرقة لا توجب القطع بدون النصاب ، وهو شرط بلا شبهة ، فكذا الإحصان .

وقولهم : إن الشرط لا بد أن يكون متأخرا /^(٢) عن صورة العلة غير مسلم ؛ لأن الشرط قد يتقدم كما بينا ، وقد يتأخر كما في التعليقات .

قوله : حتى لا يضمن شهود الإحصان ...

نتيجة كون الإحصان /^(٣) علامة وليس بشرط حقيقى ، بل هو شرط مجازا يعنى إذا رجع شهود الإحصان بعد الرجم مع شهود الزنا ، أو رجعوا (وحدهم)^(٤) لا يضمنون دية المرحوم ؛ لأن الإحصان علامة ، والعلامة غير صالحة لخلافة العلة لما ذكرنا أنها لا يتعلق بها وجوب ولا وجود ، فلا يجوز إضافة الحكم إليها بوجه ، بخلاف ما إذا اجتمع شهود الشرط ، والعلة ، ثم

= جبهة الشرط من هذا الوجه ، فيجوز أن يسمى شرطا) .

(كشف الاسرار ٢٢٦ / ٤) .

(١) فى ح (بها) .

(٢) ق ٢١٦ / أ من ب .

(٣) ق ١٩٦ / أ من ح .

(٤) فى ب (أحدهم) وهو خطأ .

رجع شهود (الشرط) ^(١) وحدهم ، فإنهم يضمنون عند بعض المشائخ ؛ لأن الشرط صالح لخلافة العلة عند تغلر إضافة الحكم إليها لتعلق الوجود به .

وعند زفر - رحمه الله - شهود الإحصان إذا رجعوا وحدهم ، ضمنوا دية المرجوم ^(٢) .

والجواب ما قلنا : إن الإحصان علامة ، فلا يصح للخلافة .

ولئن سلمنا أنه شرط عند البعض ، فلا يجوز إضافة الحكم إليه أيضا ؛ لأن شهود الشرط لا يضمنون عند صلاح العلة للإضافة .

وهنا شهود العلة ، وهى الزنا صالحة للإضافة ، فيضاف التلف إليهم فإن رجعوا ، وجب الضمان عليهم ، وإن ثبتوا ، انقطع الحكم بشهادتهم عن الشرط ، ولا يلزم عليه ما إذا رجع شهود الشرط وحدهم فى مسألة شهود الشرط واليمين ؛ لأنه لا رواية عن السلف فيه .

واختيار عامة المحققين مثل شمس الأئمة وصدر الإسلام ، والبرغرى ، وغيرهم ، أنهم لا يضمنون شيئا ^(٣) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) راجع : (الهداية ١ / ٥٠٦) .

(٣) قياسا على شهود الإحصان إذا رجعوا وحدهم .

وقال البزدوى : (وإذا رجع شهود الشرط وحدهم ، يجب أن يضمنوا لما قلنا) وقال شارحه - أئنى عبد العزيز البخارى - : (لما قلنا : إن العلة وهى يمين الزوج أو المولى ، لا يصلح علة للضمان ، فخلوها عن وصف التعدى ، إذ شهود اليمين ثابتون على شهادتهم ، فيجب إضافته إلى الشرط ؛ لظهور صفة التعدى فيه برجوع شهوده عن شهادتهم ، فلذلك يجب الضمان عليهم) .

راجع : (أصول شمس الأئمة الرخسى ٢ / ٣٢٤ ، وشرح المنار لابن ملك ص ١٢١) .

على^(١) أن هذا الشرط وهو الإحصان يستحيل إضافة الحد إليه ؛ لأن الحد عقوبة ، والإحصان خصال حميدة ، ويستحيل إضافة العقوبة في الشرع إلى الخصال الحميدة فصار مضافا إلى الزنا من كل وجه .

== ٩٣٠ ، وأصول فخر الإسلام البزدوى بشرحه كشف الأسرار ٣٠٩/٤ ، ونور الأنوار بشرحه قمر الأعمار ص ٢٨١) .

(١) الظاهر أنه مرتبط بقوله : (ولئن سلمنا أنه شرط عند البعض ... إلخ) .
انظر : (حاشية عزمى راده على ابن ملك ص ٩٣٠) .

العقل معتبر لإثبات الأهلية ، وأنه خلق متفاوتا .
وقالت الأشعرية : لا عبرة للعقل أصلا دون السمع وإذا جاء السمع فله
العبرة دون العقل .

((فصل))

فى بيان^(١) الأهلية :

ولما فرغ الشيخ عن بيان الحجج التى هى خطابات الشارع وما يتعلق بها ،
شرع فى بيان الأهلية ، إذ الخطاب لا يثبت فى غير العقل ، ثم من لاعقل
له ، لا أهلية له ، شرع فى بيان العقل فقال : العقل معتبر لإثبات الأهلية ...
ثم العقل من أعز النعم ، إذ به يمتاز الإنسان من الحيوان ، وبه يعرف ربه ،
وبه ينال سعادة الدارين ، ولذا قال - عليه السلام - : « ما خلق الله تعالى خلقا أكرم
عليه من العقل »^(٢) ولكن لا كفاية بالعقل نفسه بحال دون إعانة الله تعالى ،

(١) قلت : لم يتوسع الشافعية فى بيان الأهلية كما توسع الحنفية فيها ، بل اكتفوا بذكر
شرط التكليف ، وهو القدرة على فهم الخطاب ، ولا يتحقق ذلك إلا بالعقل
والبلوغ ، وهما أساس الأهلية التى تحدث عنها الحنفية .

وربما توهم التوهم أن الأهلية لا ذكر لها فى كتب أصول الشافعية وهذا خطأ وقد عمد
الشافعية قاعده الأهلية فى اشتراط القدرة على فهم الخطاب شرطا للتكليف ولم
يتناولوا الأهلية وعوارضها فى كتب الأصول ، اكتفاء بتناولها فى كتب الفقه .

انظر : (شرح تنقيح الفصول ص ٧٨-٧٩ ، وشرحى السنوى والبدخشى ١/١٣٥
فما بعدها ، والمحصل ج ١ ق ٢/٤٣٧ فما بعدها ، والاحكام للآمدى ١/٢١٥ فما
بعدها ، والأشباه والنظائر للسيوطى ص ٢٠٦ فما بعدها) .

(٢) ذكره الإمام الغزالى فى (إحياء علوم الدين ١/١٤٢) بلفظ : (أول ما خلق الله العقل
فقال له : أقبل ، فأقبل ، ثم قال له : أدبر فأدبر ، ثم قال الله - عز وجل : ==

لأنه عاجز بنفسه وأنه خلق متفاوتا ، فكس من صغير يستخرج بعقله ما يعجز الكبير عنه . وقد مر تفسيره فى أقسام (١) السنة / (٢) فلا نعيده .

ثم اختلف أهل القبلة فى العقل - أهو من العلل الموجبة أم لا ؟ .

فقال الأشعرية : لا عبرة للعقل أصلا ...

يعنى : لامدخل (له) (٣) فى معرفة حسن الأشياء وقبحها بدون السمع ، ولا أثر له فى إيجاب شئ وتحريمه بحال ، بل الموجب هو السمع ، وهو (٤)
قول أصحاب الشافعى حتى أبطلوا إيمان الصبى ، لعدم ورود الشرع به وعدم اعتبار عقله كإيمان صبى غير عاقل ، وقالوا فى قوم لم يبلغهم الدعوى : إذا قتلوا ضمنوا ، فجعل كفرهم عفا حيث جعلوا كالمسلمين فى الضمان (٥) .

== وعزتى وجلالى ما خلقت خلقا أكرم على منك ، بك آخذ ، وبك أعطى ، وبك أثيب ، وبك أعاقب .

وقال الحافظ العراقى : (حديث أول ما خلق الله العقل قال له : أقبل الحديث رواه الطبرانى فى الأوسط من حديث أبى أمامة ، وأبو نعيم من حديث عائشة بإسنادين ضعيفين) .

وجاء فى المقاصد الحسنة : (قال ابن تيمية وتبعه غيره : إنه كذب موضوع باتفاق) .

وقال ابن حبان : (ليس عن رسول الله - ﷺ - حديث ضعيف فى العقل) .

انظر : (تخريج أحاديث الإحياء ١/ ١٤٢ ، والأسرار المرفوعة فى الأخبار الموضوعة ص ١٢٥ ، والمقاصد الحسنة ص ١١٨ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ١/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(١) راجع (ص ٦٨٦) .

(٢) ق ٢١٦ / ب من ب .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) ق ١٩٦ / ب من ح .

(٥) راجع : (هامش رقم ٧ على الهداية ١/ ٥٤٠) .

==

وعندنا لم يضمنوا وإن كان قتلهم حراما قبل الدعوة ؛ لأن غفلتهم عن الإيمان بعد إدراك مدة التأمل لا يكون عفوا ، وكان قتلهم مثل قتل نساء أهل الحرب بعد الدعوة ، فلا يوجب ضمانا ^(١) .

تمسكوا فى ذلك بقوله تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ^(٢) نفى العذاب قبل البعثة . ولما انتفى العذاب عنهم ، انتفى حكم الكفر ويقوا على الفطرة ، ويقول : ﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ ^(٣) .
فلو كان العقل حجة قبل النبى - ﷺ - لكان حجة الله قبل بعثة الرسل تامة فى حقهم .

ولأن الله تعالى جعل الهواء غالبا فى النفوس ، شاغلا للعقل بمعاجل

== ويؤخذ من كتاب الكافى أن المالكية أيضا مع الإمام الشافعى فى ذلك .

ينظر : (الكافى ٤٦٦ / ١) .

(١) وبه قالت الحنابلة أيضا .

راجع : (الهداية ٥٤٠ / ١ ، والمغنى لابن قدامة ٣٦٢ / ٨) .

(٢) سورة الإسراء / ١٥ . وأول الآية : ﴿ من اهتدى فإنما يهتدى لنفسه ومن ضل فإلما يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ﴾ .

قال الإمام القرطبى بعد تفسير هذه الآية : (وفى هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع خلافا للمعتزلة القائلين : بأن العقل يقبح ويحسن) .

ينظر : (الجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٣١) .

(٣) سورة النساء / ١٦٥ . والآية بكاملها : ﴿ رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما ﴾ والإمام القرطبى - رحمه الله - بعد أن ذكر تحت تفسير هذا الجزء من الآية الكريمة بعض الآيات التى تؤيد معنى هذه الآية قال : (وفى هذا كله دليل واضح أنه لا يجب شىء من ناحية العقل) .

(الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٨) .

وقالت المعتزلة : إنه علة موجبة لما استحسنته محرومة لما استقبلته فوق العلة الشرعية ، فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لا يدركه العقل .

المنافع ، فيخرج الإنسان على ما عليه أضله في فك عقله عن أسر الهواء ونوم الغفلة بلا شرع ، حرجا أكثر من حرج العقل ، بسبب نقصان العقل لإدراك ما يدركه البالغ ، ثم ذلك العذر أسقط عن الصبي وجوب الاستدلال بعقله ، وأسقط عنه الخطاب ، فلأن يسقط الاستدلال بمجرد العقل قبل إعانة الوحي كان أولى .

وقالت المعتزلة^(١) : العقل (علة)^(٢) موجبة لما استحسنته ، محرومة^(٣) لما استقبلته . . . على القطع فوق العلة الشرعية ؛ لأن العلة الشرعية أمارات ليست بموجبة بذواتها بخلاف العلة العقلية . فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لا يدركه العقل^(٤) . . .

(١) راجع : أقوالهم المزيفة وأدلتهم الباطلة في :

(المعتمد ٨٨٧/٢ ، والمحصل ج ١ ق ١٦٠/١ فما بعدها ، والاحكام للآمدى ١١٤/١ فما بعدها ، والفصل لابن حزم ٢٦٠/٤ ، وإرشاد الفحول ص ٧ ، ومراة الاصول ٤٣٣/٢) .

(٢) في ب (مثله) وهو خطأ .

(٣) والمراد من الإيجاب ، والتحرير فيه : أن الشرع لو لم يكن واردا في هذه الأشياء بالإيجاب والتحرير ، لحكم العقل بوجوبها وحرمتها ، ولم يتوقف ثبوتها على السمع .

انظر : (الكشف للبخارى ٢٣٠/٤) .

(٤) قلت : وهذا مردود عليهم ؛ لأن الله تعالى شرع من المقدرات والمفنيات ما لا يدركه العقول ، كأعداد الركعات ، ومقادير الزكاة ، والجنايات ، والحدود ونحوها . (المرجع السابق ٢٣٦/٤) .

وقالوا : لا عذر لمن عقل فى الوقف عن الطلب وترك الإيمان ، والصبي العاقل مكلف بالإيمان ، ومن لم يبلغه الدعوة إذا لم يعتقد إيماناً ولا كفراً كان من أهل النار .

ونحن نقول فى الذمى الذى لم يبلغه الدعوة أنه غير مكلف بمجرد العقل ، وإذا لم يعتقد إيماناً ولا كفراً ، كان معذوراً .
وإذا أعاناه الله بالتجربة وأمهله لدرك العواقب ، لم يكن معذوراً ، وإن لم يبلغه الدعوة .

فأنكروا ثبوت رؤية الله تعالى فى الآخرة بالنصوص الدالة ، قائلين بأن رؤية ما لا جهة له ولا كيف مما يستحيله العقل . وأنكروا أن يكون القبائح - من الكفر والمعاصى - داخلية تحت إرادة الله تعالى ومشيته ؛ لأن إضافتها إلى إرادته مما يقبحه العقل ، فلا يجوز أن يرد الشرع بذلك .

وجعلوا الخطاب متوجهاً بنفس العقل ، فإذا صار الإنسان يحتمل عقله الاستدلال بالشاهد على الغائب ، فقد تحققت العلة الموجبة فى حقه ، فيتوجه عليه التكليف بالإيمان ^(١) .

(١) قلت : إن العقل وإن كان آلة لمعرفة الأشياء لكن لا يقع الكفاية به فى وجوب الاستدلال وحصول المعرفة ، سواء انضم إليه دليل السمع أم لا ، أما فى حالة عدم الانضمام ؛ فلأن العقل عاجز بنفسه ؛ لأنه آلة ، والآلة لا تعمل بدون الفاعل ، فلا يصلح أن يكون موجباً بنفسه شيئاً ، ولا مدركاً بنفسه حسن الأشياء وقتها .

وأما فى حالة الانضمام ، فلأن الإيجاب حيثنذ يضاف إلى دليل السمع لا إلى العقل يراجع : (الكشف للبخارى ٢٣٣/٤) .

وعند الأشعرية : إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك ، أو اعتقد الشرك ولم
تبلغه الدعوة ، كان معذورا . ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم .

ولهذا قالوا / ^(١) لا عذر لمن عقل - صغيرا كان أو كبيرا - فى الوقف عن
الطلب وتركه الإيمان ، فكان الصبي العاقل مكلفا بالإيمان .

ومن لم تبلغه الدعوة أصلا ، ونشأ على شاطئ الجبل ، فلم يعتقد إيمانا ولا
كفرا ، ومات على ذلك ، كان من أهل النار ، ولوجوب الإيمان بمجرد العقل
ونسكوا فى ذلك بقصة إبراهيم - عليه السلام - فإنه قال لآبيه :

﴿ إني أراك وقومك فى ضلال مبين ﴾ ^(٢) وكان هذا القول / ^(٣) قبل الوحي ،
فإنه قال : ﴿ أراك ﴾ ولم يقل : أوحى إلى ، ولو لم يكن العقل حجة بنفسه
وكانوا معذورين ، لما كانوا فى ضلال مبين .

وبأن المعجزة بعد الدعوة لا تعرف إلا بدليل عقلى ، وآيات حَدَّثَ العالم
على المحدث أدل من علامات المعجزة ، فلما كان بالعقل كفاية معرفة المعجزة
والرسالة ، كان به كفاية معرفة الله بالطريق الأولى ، فكان بنفسه حجة بدون
الشرع ، ولزم العمل به .

والقول الصحيح فيه أن العقل غير موجب بنفسه كما قالت المعتزلة ، وغير
مهدر كما قالت الأشعرية ، فإن من أنكر معرفة الله تعالى بدلالات العقول
وحدها ، فقد قصر ، ومن ألزم الاستدلال بلا وحي ولم يعذره بغلبة الهوى

(١) ق ٢١٧ / ١ من ب .

(٢) سورة الانعام / ٧٤ ، وأول الآية : ﴿ وإذ قال إبراهيم لآبيه آزر اتخذ أصناما آلهة ﴾ .

(٣) ق ١٩٧ / ١ من ح .

وعندنا : يصح وإن لم يكن مكلفا به .

مع أنه ثابت في أصل الخلقة ، فقد غلا ، بل العقل معتبر لإثبات أهلية الخطاب ، إذ الخطاب لا يفهم بدونه ، وخطاب من لا يفهم قبيح ، فكان معتبرا لإثبات الأهلية^(١) .

ولذلك قلنا في الصبي العاقل : إنه غير مكلف بالإيمان وإن صح منه الإيمان لأن الوجوب بالخطاب ، والخطاب ساقط عنه بالنص ، وهو قوله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث عن صبي حتى يحتلم »^(٢) حتى إذا عقلت المراهقة ولم تصف الإيمان بعدما استوصفت وهي تحت زوج مسلم بين أبوين مسلمين ، لم تجعل مرتدة ، ولم تين من زوجها ، ولو بلغت كذلك لبانت لأنها صارت مكلفة بالإيمان .

فعلم أن الصبي غير مكلف بالإيمان ، إذ لو كان مكلفا لبانت من زوجها وهذا هو اختيار القاضي أبي زيد^(٣) .

وذكر في (الكفاية)^(٤) : أن وجوب الإيمان بالعقل مروى عن أبي حنيفة -

(١) قلت : أشار بهذا إلى مذهب الماتريدية - ومن معهم - القائلين بعدم إلغاء العقل وعدم اعتباره في أخذ الأحكام الشرعية ، وهذا ما عليه جمهور الحنفية ، واعتمده الشارح .

(٢) أخرجه : (البخاري بالمعنى في ١٦٩/٦ ، ٢١/٨ ، وقد أخرجه بهذا اللفظ : أبو داود ٥٦٠/٤ ، والترمذي ٣٢/٤ ، وابن مساجة ٦٥٨/١ ، والدارمي ١٧١/٢ ، وأحمد في مسنده ١٠٠/٦) .

(٣) فإنه قال : (... وكذلك إذا استوصف الله تعالى ، فلم يصف حال صباه ، لم يكن كفرا ، وهو كفر بعد البلوغ ؛ لأن الوصف أداء لفرض الإيمان ، ولا أداء عليه حال الصبا) .

(التقويم ٨٨١/٣) .

(٤) ساقطة من ب .

قلت : المراد بالكفاية هي : (البداية من الكفاية في الهداية) .

==

رحمه الله - ذكر في المتقى^(١) عن أبي يوسف عن أبي حنيفة - رحمه الله - لا
عذر لاحد في الجهل بخالقه لما يرى من خلق السماوات والأرض وخلق نفسه .
أما في الشرائع ، فمعذور ، حتى تقوم عليه الحجة^(٢) .

وروى عن أبي حنيفة أنه قال : (لو لم يبعث الله رسولا ، لوجب على
الخلق معرفته بعقولهم)^(٣) .

قال : وعليه مشائخنا من أهل السنة /^(٤) حتى قال الشيخ أبو منصور في
الصبي العاقل : إنه يجب عليه معرفته تعالى ، وهو قول كثير من مشايخ
العراق وحملوا قوله - عليه السلام - : « رفع القلم عن ثلاث ... الحديث » على
الشرائع .

قلت : وهذا القول يوافق لقول المعتزلة من حيث الظاهر سوى أنهم
يجعلون نفس العقل موجبا ، وهؤلاء يقولون : الموجب هو الله تعالى ،

== في أصول الدين- للشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن محمود نور الدين الصابوني ،
المتوفى سنة (٥٨٠ هـ) وهذا الكتاب مطبوع بمطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩ م
وحققه وقدم له الدكتور : فتح الله خليف .

(١) هو : المتقى في فروع الحنفية ، للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن
أحمد ، المقتول شهيداً سنة (٣٣٤ هـ) .
(كشف الظنون ١٨٥١ / ٢) .

(٢) انظر : (البداية من الكفاية في الهداية ص ١٤٩ ، نقلا عن المتقى) .

قلت : وقد نقل هذه الرواية عنه أيضا الإمام أبو زيد الدبوسي حيث قال :
(ويحكى عن أبي حنيفة - رضى الله عنه - أنه قال : لا عذر لاحد في الجهل
بالخالق لما يرى في العالم من آثار الخلق) .

وأردفها بقوله : (ويحتمل أن يكون المراد به بعد إمهال الله تعالى لا لابتداء العقل ،
فقد حكينا عنهم : أنهم عذروا الصبي بجهله ، والتحديد بالبلوغ ثبت شرعاً ، فلا
يلزم إلا بعد السماع) .

انظر : (التوقيم ٩٧٣-٩٧٤) .

(٣) (البداية من الكفاية ص ١٤٩) .

(٤) ق ٢١٧ / ب من ب .

والعقل لإيجابه كالخطاب .

والصحيح ما اختاره القاضى أبو زيد وفخر الإسلام ومن تابعهما ؛ لأنه موافق لظاهر النص ولظاهر الرواية .

وكذلك قلنا فى الذى لم يبلغه الدعوة : إنه غير مكلف بمجرد العقل ، حتى إذا لم يعتقد إيماناً ولا كفراً ، كان معذوراً إذا لم يصادف / ^(١) مدة يتمكن فيها من التأمل والاستدلال بأن بلغ على شاطئ جبل ومات ساعته ، فأما إذا عانه الله تعالى بالتجربة و أمهله لدرك العواقب لم يكن معذوراً ، لأن الإمهال وإدراك مدة التأمل بمنزلة دعوة الرسل فى حق تنبيه القلب عن نوم الغفلة ، فلا يعذر بعد .

(ألا يرى هـ) ^(٢) لا يرى صورة إلا (و قد) ^(٣) عرف له مصور ، فكيف يعذر بعد رؤيته صوراً حسنة ، وبعد إدراك مدة التأمل فى الجهل ، بخالفها ومصورها ؟ بل يلزمه من الاستدلال والنظر ما يتم به معرفة الله تعالى ، فلم يكن معذوراً .

وهذا مثل ما قال أبو حنيفة ^(٤) - رحمه الله - فى السفية إذا بلغ خمسا

(١) ق ١٩٧ / ب من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى ب (وأنه قد) .

(٤) خلافاً لأبى يوسف ومحمد ومن معهما من المالكية والشافعية والحنابلة فإنهم قالوا : إن من بلغ غير رشيد إما بالتبذير أو بالعجز ، لا يدفع إليه ماله أبداً ، مستدلين بظاهر الآية الكريمة وهى قوله تعالى : ﴿ وابتلوا اليسامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنس منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ﴾ الآية .

راجع أقوال العلماء بأدلتها فى : (الجامع لأحكام القرآن ٣٧ / ٥ فما بعدها ، وتفسير أبى السعود ١٤٥ / ٢ - ١٤٦ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١ / ٣٢٠ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٦١ / ٢ فما بعدها) .

وعشرين سنة ، يدفع ماله وإن لم يؤنس منه رشد ، مع أن دفع المال معلق بإيناسن الرشد ، والمعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ؛ لأنه لما استوفى هذه المدة لابد من أن يستفيد رشدا بالتجربة فى الغالب ؛ لأنها مدة يتوهم صيرورته جدا فيها ، ومن صار فرعه أصلا ، فقد تنهى فى الأصالة فلا بد من أن يستفيد رشدا بنسبة حاله ، فتقام هذه المدة مقام الرشد ، فيجب دفع المال إليه .

فكذلك ههنا بعد مضى مدة التجربة لابد من أن يستفيد العاقل بصيرة ومعرفة بصانعه بالنظر والاستدلال فى الآيات الظاهرة ، فإذا لم يحصل له معرفة بعد هذه المدة ، كان (ذلك)^(١) لاستخفاف^(٢) بالحجة كما يكون بعد دعوة الرسل ، فلا يكون معذورا .

وليس على حد الإمهال (وتقدير)^(٣) زمان التجربة فيمن لم تبلغه الدعوة دليل يعتمد ويحكم أنه كذا .

وما قيل إنه مقدر بثلاثة أيام اعتبارا بالمرتد ، فإنه يمهل ثلاثة أيام ، ليس بقوى لأن مدة التجربة تختلف باختلاف الأشخاص ؛ لأن العقول /^(٤) متفاوتة ، فرب عاقل يهتدى فى زمان قليل ، ما لا يهتدى إليه غيره فى زمان كثير ، فيفوض تقديره إلى الله - تعالى - إذ هو العالم بمقدارها فى حق كل شخص على الحقيقة ، فيعفو عنه قبل إدراكها ويعاتبه بعد استيفائها ، فمن جعل العقل حجة موجبة بنفسه ، فلا دليل له يعتمد عليه ، ومن ألغاه من كل

== و كذلك ستأتى هذه المسألة مفصلة فى (ص ١٢٩١ فما بعدها من هذا الكتاب) إن شاء الله تعالى .

(١) ساقطة من ح .

(٢) فى ح (الاستخفاف) .

(٣) فى ب (وتقدير) وهو تصحيف .

(٤) ق ٢١٨ / ١ من ب .

والأهلية نوعان : أهلية وجوب وهى بناء على قيام الذمة والادى يولد وله ذمة
صالحة للوجوب له وعليه .

وجه ، فليس معه دليل يعتمد عليه أيضا .

وأما ما تمسك كل فريق من النصوص فمؤولة ، بعضها معارض بالبعض
فلم يتم الحجة لأحد الفريقين بها ؛ لتأويل الفريق الآخر إياها بما يوافق مذهبه
فصارت كأنها ساقطة فى حق التمسك بتعارضها ، على أنك إذا تأملت فيها ،
عرفت أنها لا تدل على أن العقل موجب بنفسه بدون الشرع ، ولا على أنه
ملغى أيضا ، وكانت عن محل النزاع بمعزل / (١) .

قوله : الأهلية نوعان إلى آخره ...

إذا ثبت أن العقل معتبر فى إثبات الأهلية ، فانقسمت الأهلية على نوعين :
أهلية وجوب : أى نفس الوجوب .

أهلية الإنسان لشيء صلاحيته لصدور ذلك وطلبه منه ، وقبوله إياه .

وفى الشرع عبارة عن : صلاحيته لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه .

وهى بناء على قيام الذمة أى : أهلية الوجوب لا تثبت إلا بعد وجود ذمة
صالحة ؛ لأن الذمة هى محل الوجوب ؛ لهذا يضاف الوجوب إليها لا إلى
غيرها ، ولهذا اختص بالوجوب الإنسان دون سائر الحيوانات .

وقوله : إن الادى يولد وله ذمة صالحة ...

دليل على قيام الذمة للإنسان للوجوب أى : للوجوب له وعليه ، وبإجماع

(١) ق ٢١٨ / ١ من ب .

غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه ، فجاز أن يبطل لعدم حكمه .

الفقهاء ، حتى ثبت له ملك الرقبة وملك النكاح بشراء الولي وتزويجه إياه
ويجب عليه المهر و الثمن بعقد الولي ، ويلزمه عشر أرضه وخراجها .

ولو انقلب الطفل على مال إنسان ، فأتلفه ، يضمن بالإجماع .

وهذا رد لما ذكره من لم يشم رائحة الفقه في مصنفه : أن تقدير المال في
الذمة من الترهات^(١) ، لا معنى له ، ولا حاجة إليها ، بل الشرع مكنته بأن
يطالبه بذكر القدر من المال ، فهذا هو المعقول عرفا وشرعا .

فقال : الوجوب فيها ثابت بالإجماع ، فمن أنكره فقد خالف الإجماع .

والذمة في اللغة : العهد قال تعالى : ﴿إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ﴾^(٢) أي عهدا ، والمراد
بها في الشرع نفس ورقبة لها ذمة وعهد سابق^(٣) أي وصف يصير الشخص بها

(١) الترهات : الطرق الصغار غير الجادة تشعب عنها ، الواحدة : ترهة فارسي معرب ،
ثم استعير في الباطل فقليل : الترهات البسباس ، والترهات الصحاصح .

وهو من أسماء الباطل ، وربما جاء مضافا .

وناس يقولون : تره ، والجمع تراربه .

(الصحاح للجوهري ٢٢٢٩/٦) .

(٢) سورة التوبة / ٨ والآية كاملة ﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة
يرضونكم بأفواهكم وتابى قلوبهم وأكثرهم فاسقون﴾ .

قال ابن الأثير : (الذمة بمعنى العهد والامانة والضمان ، وسمى أهل الذمة ،
لدخولهم في عهد المسلمين وضمنانهم) .

(النهاية ١٦٨/٢) .

(٣) هذا تفسير الذمة على رأى بعض الأصوليين مثل فخر الإسلام البزدوى ، والإمام
النسفي وقيل : وصِفَ يصير به الإنسان أهلا لما له وعليه ، وإليه ذهب صدر ==

اهلا للإيجاب والامتيجاب ، بناء على العهد الماضى الذى جرى بين العبد
والرب يوم الميثاق / ^(١) بقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ^(٢) على ما قال جمهور
المفسرين : إن الله تعالى أخرج ذرية آدم من ظهره مثل الذر ، وأخذ عليهم
الميثاق بقوله : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ فأجابوه بـ (بلى) ^(٣) هكذا روى سعيد بن
جبير عن ابن عباس عن النبى - ﷺ - ^(٤) .

== الشريعة .

وقال الفتاوانى : (معناه : أنه وجب على نفسه باعتبار كونها محلا لذلك العهد ،
فالرقبة تفسير للنفس ، والعهد تفسير للذمة . وهذا عند التحقيق تسمية المحل باسم
الحال) .

ينظر : (المنار وحواشيه ص ٩٣٦-٩٣٧ ، والتوضيح على التفتيح بشرحه التلويح
ص ٦٤٨) .

(١) ق ٢١٨ / ب من ب .

(٢) سورة الاعراف / ١٧٢ ، والآية بكاملها : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنَى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ
ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ .

(٣) يعنى قوله تعالى حكاية عن ذرية آدم : ﴿ قَالُوا بَلَى ﴾ .

(٤) قلت : قد وردت عدة أحاديث فى أخذ الذرية من صلب آدم عليه السلام وغميزهم
إلى أصحاب اليمين وأصحاب الشمال ، وفى بعض من هذه الأحاديث كحديث سعيد
ابن جبير عن ابن عباس ، وحديث عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهم - الاستشهاد
عليهم بأن الله ربهم ، ومن ثم قال قائلون من السلف والخلف : إن المراد بهذا
الاستشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد .

انظر تفسير هذه الآية الكريمة فى : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن ٩ / ١١١
فما بعدها ، والجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣١٤ فما بعدها وتفسير أبى السعود ٣ /
٢٩٠-٢٩١ ، والدر المشور فى التفسير بالمأثور ٣ / ٥٩٨ ، المحقق بإشراف
دار الفكر بيروت ، وروح المعانى ٩ / ٩٩ فما بعدها ، ومختصر تفسير ابن كثير ==

فما كان من حقوق العباد من الغرم ، والعوض ، ونفقة الزوجات والأقارب
لزمه .

والجنين قبل انفصاله عن الأم جزء من وجه حسا وحكما ، أما حسا ؛ فلأنه
كيد الأم ورجلها ^(١) ؛ ولهذا يقرض بالمقراض عنها ، وأما حكما فلأنه يعتق
بعثتها ويرق برقها ، ويدخل فى البيع تبعاً لها ، ولكنه لما كان منفرداً بالحياة
معداً للانفصال وصيرورتها نفساً براسه ، لم يكن جزءاً لها مطلقاً ، فلم يكن
له ذمة كاملة ، حتى صلح لأن يجب له الحق من العتق ، والإرث ،
والوصية ، والنسب .

ولم يجب عليه الحق حتى لو اشترى الولي (له) ^(٢) شيئاً ، لا يجب عليه
الثمن ولا يجب عليه نفقة الأقارب .

وإذا انفصل عنها ، ظهر له ذمة كاملة ، وصار أهلاً بسبب ذمته للوجوب
عليه وله ، وكان ينبغى أن يجب عليه الحقوق بجملتها كالبالغ لتحقق السبب
وكمال الذمة ، غير أن الوجوب / ^(٣) أى : لكن نفس الوجوب غير مقصود
بذاته ، بل المقصود (منه) ^(٤) حكمه وهو الأداء عن اختيار ليتحقق الابتلاء ،
ولم يتصور ذلك فى حق الصبى لعجزه ، فجاز أن يبطل الوجوب أى : لا يثبت

== ٦٣ - ٦٤) .

(١) أى : أن قرار الجنين وانتقاله بقرار الأم وانتقالها ، كيداً ورجلها وسائر أعضائها .

(هامش ب ، والكشف للبخارى ٢٣٩ / ٤) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) ق ١٩٨ / ب من ح .

(٤) زيادة من ب .

لعدم حكمه وهو المطالبة فى الأداء ، وغرضه وهو الابتلاء كما ينعدم الحكم لعدم محله ، كبيع الحر وإعتاق البهيمة ، ولما جاز أن يبطل الوجوب لعدم حكمه ، صار هذا القسم منقسما بانقسام الأحكام ، وكل قسم يتصور شرعيته فى حقه ، يجوز أن يثبت وجوبه ، وما لا فلا .

ثم الأقسام منقسمة إلى حق الله تعالى وحق العبد ، وما اجتمع فيه حقان إلى آخر الأقسام المذكورة فى فصل ما ثبت بالحجج ^(١) .

فحقوق العباد من الأموال ، تجب عليه كالغرم والعوض ؛ لأن الصبى من أهل وجوبه ، لوجود سببه وحكمه وهو المال ، إذ المال مقصود هنا دون الأداء ، فالغرض رفع الخسران بما يكون خسرانا له ، أو حصول الربح ، وذلك بالمال يكون ، وأداء وليه كأدائه فى هذا المقصود .

وما كان صلة له شبه المؤنة كنفقة الزوجات والأقارب ، فالوجوب ثابت فى حقه عند وجود سببه .

أما نفقة الزوجات ؛ فلأنها شبيهة بالأعراض ، إذ تجب عوضا عن الأحباس ، فإذا حصل الحبس ، يجب عوضه .

وأما نفقة الأقارب ، فمؤنة متعلقة باليسار ؛ ولهذا لا تجب على المعسر ، والمقصود إزالة حاجة القريب بوصول كفايته إليه ، وذلك بالمال يكون وأداء وليه كأدائه فيه / ^(٢) فكان الوجوب غير خال عن حكمه .

وبما كان صلة لها شبه بالأجزية ، لم يكن الصبى من أهله ، فلا يجب عليه ذلك ، كتحمل الدية ، فإنها صلة ، ولكنها تشبه الجزاء على ترك حفظ السفية والاختذ على يد الظالم ؛ ولذلك اختص به رجال العشيرة الذين هم من أهل

(١) راجع ص ١١٤٥ فما بعدها .

(٢) ق ٢١٩ / ١ من ب .

وما كان عقوبة أو جزاء لم يجب عليه .
وحقوق الله تعالى تجب متى صح القول بحكمه كالعشر والخراج .
ومنى بطل القول بحكمه لا تجب كالعبادات الخالصة والعقوبات .

هذا الحفظ دون النساء ، والصبي ليس من أهل الجزاء لأنه ليس بأهل العقوبة .
وما كان عقوبة أو جزاء ...

من حقوق العباد ، كالقصاص وحرمان الميراث ، لم يثبت فى حقه ، لأنه
لا يصلح لحكمه ، وهو المطالبة بالعقوبة أو جزاء الفعل .
وحقوق الله تعالى تجب متى صح القول بحكمه كالعشر والخراج ...
فإنهما فى الأصل من المؤن على ما مر بيانه^(١) .

ومعنى العبادة ، والعقوبة فيهما ليسا بمقصودين ، والمقصود منهما المال وأداء
الولى فى ذلك كأدائه ، فيكون الصبي من أهل وجوبه .

ومنى بطل القول بحكمه ، لا تجب كالعبادات الخالصة والعقوبات ...
فالإيمان لا يجب على الصبي قبل أن يعقل ، فلماذا عقل (واحتمل)^(٢)
الأداء قلنا بوجوب أصل الإيمان دون أدائه ، حتى صح الأداء .

ولا يجب تجديد الإيمان بعد البلوغ ؛ لأنه ليس فى نفس الوجوب تكليف
وخطاب ، إنما ذلك فى وجوب الأداء ، وذلك / ^(٣)موضوع عنه ولكن صحة

(١) راجع (ص ١١٦٥) .

(٢) فى ب (احتمال) وفى ح (احتمال) بدون الواو ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) ق ١٩٩ / ١ من ح .

الآداء لا يبتنى على الخطاب .

الا يرى أن المسافر يؤدي صوم رمضان ، يقع فرضا وإن لم يكن مخاطبا ، وكذا الجمعة تقع فرضا عنه وإن لم يكن مخاطبا بها .

وكذا العبادات الخالصة المتعلقة بالبدن ، كالصلاة ، والصوم ، أو بالمال كالزكاة ، أو بهما كالحج ، لا تجب عليه وإن وجد سببها ومحلها ، وهو الذمة لعدم حكمها ، وهو الآداء ، إذ هو المقصود فى حقوق الله تعالى ، إذ العبادة فعل تحصل عن اختيار على سبيل التعظيم تحقيقا للإبتلاء ، ولا يتصور ذلك من الصبى الذى لا يعقل بنفسه ، ولا يحصل ذلك بآداء وليه ، لأن (ثبوت الولاية)^(١) عليه بطريق الجبر لا بطريق الاختيار ، فلا يصلح طاعة ، فلو جعلنا آداء وليه كأدائه فيما هو مالى ؛ لظهر أن المقصود هو المال لا الفعل ، وذلك لا يجوز فى جنس القرب ؛ لأنه يدل على حاجة صاحب الحق كما فى حقوق العباد . ومن يقع له القرية أغنى الأغنياء منزله عن ذلك ؛ (فلذلك)^(٢) لم يلزم على الصبى الزكاة .

فإن قيل : ما ذكرتم مردود بقوله - ﷺ - : « ابتغوا فى أموال اليتامى خيرا كيلا تاكله الصدقة »^(٣) وفى رواية : « كيلا تاكله الزكاة »

(١) عبارة ح (ثبوت المال الولاية) بزيادة (المال) وهى خطأ .

(٢) فى ب (ولذلك) .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٢٤ / ٣) بلفظ : (ألا من ولى مال اليتيم فليتجر فيه ولا يتركه حتى تاكله الصدقة) وقال : فى إسناده مقال ، لأن فيه المتى بن الصباح وهو يضعف فى الحديث .

وأخرجه مالك فى الموطأ من قول عمر-رضى الله عنه-حيث قال :

(انجبروا فى أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة) .

وفى رواية بخائشة-رضى الله عنها-بمعناه . (موطأ ص ١٢٤) .

وفى رواية : « من / ^(١) ولى مال اليتيم فليؤد زكاته » ^(٢) .

قلنا : هذا (خبر) ^(٣) مزيف ، فإن الصحابة اختلفوا فى هذه المسألة :

فقال ابن عباس - رضى الله عنهما - : لا زكاة فى مال الصبى .

وقال ابن مسعود - رضى الله عنه - : يعد الوصى عليه سنين ثم يخبره بعد البلوغ إن شاء أدى وإن شاء لم يؤد .

عن عمر وابنه وعائشة - رضى الله عنهم - : أنهم أوجبوها فى ماله ^(٤) .

ولم يجز المحاجة بينهم بهذا الحديث ، ولو بلغهم لما وسعهم ترك المحاجة ، ولو احتجوا به ، لاشتهر أكثر من شهرة الفتوى .

وخبر الواحد يرد بمثله عندنا ، مع أنه روى عن الحسن البصرى أنه حكى إجماع السلف فى أن لا زكاة على الصبى .

وأما ما يشويه معنى المؤنة ، كصدقة الفطر ، لم يلزم عليه عند محمد وزفر - رحمهما الله - لأنه ليس بأهل للعبادة ، وقد ترجح فيها معنى العبادة فصارت معنى المؤنة بمنزلة المعدوم .

(١) ق ٢١٩ / ب من ب .

(٢) لم أقف على هذه الرواية .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) وعلى ذلك اختلف الأئمة فيها :

فقال أبو حنيفة ومن معه : لا تجب الزكاة فى مال الصبى إلا إذا كان ورعا أو ثمارا .

وقال الجمهور أى الشافعى ومالك وأحمد : إن الزكاة تجب فى ماله مطلقا .

وقال سعيد بن المسيب ومن معه : لا تجب مطلقا .

راجع : (شرح فتح القدير ١١٥ / ٢ ، والكافى ٢٨٤ / ١ ، والمجموع ٣٢٩ / ٥ ، والمغنى ٦٢٢ / ٢) .

وعند أبي حنيفة^(١) وأبي يوسف : يلزمه اكتفاء بالأهلية القاصرة ،
والاختيار القاصر يكون بواسطة الولي مضافا إليه فيما هو عبادة قاصرة .

وأما (ما هو)^(٢) عقوبة من حقوق الله تعالى كالحدود ، لم يجب عليه كما
لا يجب ما هو عقوبة من حقوق العباد ، وهو القصاص ، لعدم حكمه وهو
المؤاخذه بالعقوبة .

ثم بعض مشائخنا مثل القاضى أبى زيد وغيره قالوا بوجوب حقوق الله
تعالى جميعا على الصبي كوجوبها على البالغ ، ثم بسقوطها بعذر الصبا لدفع
الحرج ؛ لأن الوجوب مبنى على صحة الأسباب وقيام الذمة ، لا على
القدرة ، فثبت الوجوب باعتبار السبب/^(٣) والمحل ، إذ الوجوب يثبت جبرا لا
(اختيارا)^(٤) للعبد فيه ، حتى يعتبر عقله وتمييزه^(٥) .

ولكن الصحيح انتفاء الوجوب أصلا وهو اختيار المحققين من أصحابنا ،
لأن القول بالوجوب مع عدم حكمه مجاوزة الحد فى الغلو ، وإخلاء لإيجاب
الشرع عن الفائدة فى الدنيا والآخرة ؛ لأن فائدته فى الدنيا تحقيق (معنى)^(٦)
الابتلاء وفى الآخرة الجزاء ، وذلك باعتبار الحكم ، وهو الأداء ، وهذا القول

(١) وبه قال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة .

راجع : (الهداية ١/ ١٥٩ ، مجمع الأنهر ١/ ٢٢٧ ، والكافى ١/ ٣٢٠-٣٢١ ،
والمغنى ٣/ ٥٥) .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ١٩٩ / ب من ح .

(٤) فى ب (اختيارا) وهو خطأ .

(٥) راجع : (تقويم الأدلة ٣/ ٨٦٤) .

(٦) ساقطة من ب .

أسلم الطريقين عن الفساد ؛ لأن الصبي غير مخاطب بالإجماع ، فالقول
الوجوب ثم بالسقوط لا يخلو عن فساد .

ولأنه لو كان الوجوب ثابتا عليه ثم يسقط لدفع الحرج ، لكان ينبغي أن
يكون مؤديا للواجب إذا أدى كالمسافر إذا صام في السفر ، وحيث لم يقع
المؤدى عن الواجب بالاتفاق (دل على انتفاء الوجوب أصلا)^(١) .

وكذا ظاهر قوله - ﷺ - : « رفع القلم عن ثلاث : الصبي حتى يحتلم »
يدل على انتفاء الوجوب .

ولأن الصبي إذا بلغ في بعض /^(٢) شهر رمضان ، لا يقضى ما مضى ،
ولو كان الوجوب ثابتا ، ينبغي أن يكون يقضى كالمجنون ، والمغمى عليه .
وهذا دليل على عدم الوجوب ، كذا ذكره المصنف في شرحه^(٣) .

ولقائل أن يقول : عدم وجوب القضاء ، لا يدل على عدم نفس الوجوب ؛
لجواز أن عدم وجوب القضاء باعتبار عدم وجوب الأداء ، لا باعتبار عدم نفس
الوجوب ، وأما في المجنون ، والمغمى عليه ، يجب الأداء لتوهم روالهما
فيجب القضاء بناء عليه ، بخلاف الصبي ، فإنه لا يتوهم روال الصبي إلى مدة
معلومة ، فلا يجب الأداء ، فلم يجب القضاء .

(١) زيادة من هامش ب .

(٢) ق ٢٢٠ / ١ من ب .

(٣) وهو المسمى بـ (كشف الأسرار للمصنف في شرح المنار) .

وانظره في (٤٦٥ / ٢) .

وأهلية أداء وهى نوعان : قاصرة تبتنى على القدرة القاصرة من العقل
القاصر والبدن القاصر كالصبي العاقل .

والمعتوه البالغ ، وتبتنى عليها صحة الأداء . وكاملة تبتنى على القدرة الكاملة من
العقل الكامل والبدن الكامل ، ويبتنى عليها وجوب الأداء وتوجه الخطاب .

قوله : وأهلية^(١) أداء إلى آخره ...

أهلية الأداء نوعان بالاستقراء :

كاملة وقاصرة . ولا خلاف أن الأداء يتعلق بقدرتين :

قدرة فهم الخطاب ، وهى بالعقل ، وقدرة العمل به ، وهى بالبدن .

والإنسان فى أول أحواله عديم القدرتين ، لكن فيه استعداد أن يوجد فيه
كل واحدة منهما شيئا فشيئا بخلق الله تعالى إلى أن يبلغ كل واحدة منهما
درجة الكمال ، فقبل بلوغ درجة الكمال ، كانت كل واحدة قاصرة كما يكون
للصبي المميز قبل البلوغ .

وقد تكون إحداهما قاصرة بعد البلوغ كما فى المعتوه^(٢) ، فإنه قاصر العقل
مثل الصبي وإن كان قوى البدن ؛ ولهذا الحق بالصبي فى الأحكام .

(١) هذا هو النوع الثانى من نوعى الأهلية .

(٢) المعتوه : الناقص العقل . من عته عتها كنعب وعتاها-بالفتح- أى نقص عقله من غير
جنون أو دهش ، والتعته : التجنن والرعونة .

يقال : رجل معتوه-بين العته .

وقال الجرجاني : (المعتوه : هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير) ==

ثم الشرع بنى على الأهلية القاصرة ، صحة الأداء من غير لزوم عهدة .

وعلى الكاملة وجوب الأداء وتوجه الخطاب ، لأن فى إلزام الأداء قبل الكمال حرجا بينا ، لأنه يخرج فى الفهم بأدنى عقله ، وينقل عليه الأداء بأدنى قدرة البدن ، والحرج منفى بقوله تعالى : ﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾ ^(١) فلم يخاطب شرعا لأول أمره حكمة ، ولأول ما (يقدر/ ^(٢) ويعقل) ^(٣) رحمة إلى أن يعتدل عقله وقدرة بدنه ، فيتيسر عليه الفهم والعمل به ، ثم وقت الاعتدال يتفاوت فى جنس البشر على وجه يتعذر عليه الوقوف ولا يمكن إدراكه إلا بعد تجربة وتكلف عظيم ، فأقام الشرع البلوغ الذى يعتدل لديه العقل فى الأغلب مقام اعتدال العقل تيسيرا ، وصار توهم وصف الكمال قبل هذا الحد وتوهم بقاء النقصان بعد هذا الحد ساقطى الاعتبار؛ لأنه دار الحكم مع السبب الظاهر ، وهو البلوغ بقوله - ﷺ - : «رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يحتلم ، والمجنون حتى يفيق ، والنائم حتى يستيقظ » .

== وفى التهذيب : المعتوه : المدهوش من غير مس أو جنون .

ينظر : (الصحاح ٢٢٣٩/٦ ، والمصباح المنير ٣٩٢/٢ ، والقاموس المحيط ٢٨٩/٤ ، والتعريفات ص ٢٢١) .

(١) سورة الحج / ٧٨- والآية بكاملها : ﴿ وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أبىكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفى هذا ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ﴾ .

(٢) ق ٢٠٠ / ١ من ح .

(٣) عبارة ب (يعقل ويقدر) .

والأحكام منقسمة فى هذا الباب إلى ستة أقسام : فحق الله تعالى إن كان حسنا لا يحتمل غيره كالإيمان ، وجب القول بصحته من الصبى بلا لزوم أداء .

والمراد بالقلم الحساب ، والحساب إنما يكون بعد لزوم الاداء ، فدل أن اللزوم لا يثبت إلا باعتدال العقل بالبلوغ^(١) .
قوله : والأحكام منقسمة /^(٢) فى هذا ...
أى فى باب أهلية الاداء قاصرة .

فحق الله تعالى إن كان حسنا لا يحتمل غيره كالإيمان ، وجب القول بصحته من الصبى بلا لزوم ، لوجود حقيقته ، وهو التصديق والإقرار من أهله ؛ لأن الإقرار باللسان ممن هو مميز عاقل ، دليل التصديق .

وكلامنا فى صبى عاقل يناظر فى وحدانية الله تعالى ، ورسالة رسوله ﷺ - ويلزم الخصم ، فكان هو والبالغ سواء فى أهلية الإيمان وقد ثبت بالنص أن الصبى من أهل أن يكون هاديا ، قال الله تعالى : ﴿ وآتيناه الحكم صبيا ﴾^(٣) أى النبوة .

(١) راجع : (كشف الأسرار للمصنف ٤٦٧/٢) .

(٢) ق ٢٢٠ / ب من ب .

(٣) سورة مريم / ١٢ . وأول الآية : ﴿ يا يحيى خذ الكتاب بقوة ﴾ .

قال ابن عباس -رضى الله عنهما- : (الحكم : النبوة استنباه ، وهو - يحيى عليه السلام - ابن ثلاث سنين)

وروى عنه أيضا عن النبى - ﷺ - أنه قال : (أعطى الفهم والعبادة وهو ابن سبع سنين) وفى رواية أخرى عنه مرفوعا أيضا : (قال القلمان ليحيى بن زكريا - عليهما السلام - : اذهب بنا نلعب ، فقال : أللعب خلقنا ، اذهبوا نصلي ، فهو قوله تعالى : ﴿ وآتيناه الحكم صبيا ﴾ .

والظاهر أن الحكم على هذا بمعنى الحكمة ، وقيل : بمعنى العقل ، وقيل : هو

فتبين أنه من أهل أن يكون (مهتدياً)^(١) مجيباً للداعى بالطريق الأولى .

وبعد وجود حقيقة الشيء من الأهل إنما تمنع ثبوته بحجر شرعى ، وإذا لا يليق بالإيمان ؛ لأن الحجر عنه كفر ؛ لأنه حسن لعينه ، لا يحتمل أن يكون قبيحا فى حال ، فلو صار محجورا عنه ، لكان قبيحا من ذلك الوجه ؛ ولا عهدة إلا فى لزوم الأداء ، وذلك موضوع عنه .

فأما الأداء فلا عهدة فيه ، فكان النظر فى الحكم بصحة أدائه لأنه ينال به فوز الدارين .

وأما حرمان الميراث من أقاربه الكفار ، ووقوع الفرقة بينه وبين امرأته الكافرة ، فمضاف إلى كفر الباقي على كفره لا إلى إسلامه ؛ لأن الإسلام شرع عاصما للحقوق لا قاطعا^(٢) .

ولأن ذا^(٣) ليس بمقصود من الإيمان بدليل صحته من (غير)^(٤) قريب يرثه (ولا امرأة)^(٥) يفسد نكاحها ، بل هو ثبت بناء على صحة الإسلام وتحققه ،

== معرفة آداب الخدمة ، وقيل : هو الفراسة الصادقة . وقيل : فهم التوراة ، والفقه فى الدين .

والقول بأنه النبوة - هو الراجع وهو قول عامة المفسرين . والله أعلم .

انظر : (تفسير أبى السعود ٢٥٩/٥ ، وروح المعانى ٧٢/١٦) .

(١) فى النسختين معا (مهديا) .

(٢) أى أن ما ترتب على الإيمان من حرمان الإرث عن قريبه الكافر ، مضاف إلى كفر الباقي على الكفر يعنى الذى مات على الكفر ، لا إلى إسلام من أسلم : لأن الحرمان بسبب انقطاع الولاية بينهما ، والسبب القاطع كفر الكافر منهما لا إسلام من أسلم . (الكشف للبخارى ٢٥٠/٤) .

(٣) أى ما ترتب على الإيمان من الأحكام المذكورة .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) فى ب (وامرأة) وهو خطأ .

لا أن يكون مختصا به ، ويمثله لا يمنع صحة الإيمان ، لأن تعرف صحة الشيء يستفاد من حكمه الاصلى ، وهو سعادة الآخرة فيما نحن فيه ، لا بما هو من ثمراته .

الا يرى أن الصبى لو ورث قريبه ، أو وهب له قريبه ، فقبله ، يعتق عليه ، مع أن العتق ضرر محض ، لأن الحكم للإرث ، والهبة الملك بلا عوض ، وهو نفع محض ، فيكون مشروعا فى حقه ، وإنما يثبت / (١) العتق بناء على ثبوت الملك لا مقصودا بالإرث والهبة ، ولهذا يتحقق كلاهما بدون العتق .

ولأن ذا مشترك ، فقد يصير مستحقا للإرث من قريب المسلم ، وتقرر نكاحه إذا كانت زوجته أسلمت قبله .

والدليل على عدم لزوم الإيمان قبل البلوغ ما ذكر فى الجامع (٢) : أنه إذا استوصف فلم يصف الإسلام بعدما عقل ، لم تبين امرأته (٣) ، ولو لزمه الأداء لكان امتناعه كفرا ، فتبين امرأته .

وقال الشافعى - رحمه الله - : لا يصح إيمانه فى حق أحكام الدنيا قبل البلوغ ، فيرث أباه الكافر ولا تبين منه امرأته المشركة .

(١) ق ٢٠٠ / ب من ح .

(٢) أى الجامع الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيبانى .
انظره فى (ص ٥٩) .

(٣) فإن قيل : إذا أسلمت امرأة الكافر وهو يعقل الإسلام ، عرض عليه الإسلام ، وإذا أبى فرق بينهما .

قلنا : ذلك السقوط الذى ذكرناه - من قبول الإسلام منه مع عدم وصفه له - فى حق الله تعالى رحمة منه ، دون حق العبد ؛ لأن النظر واجب لخصمه أيضا كما هو واجب له ، فمضى سقط عنه الأداء لحق الصبا تضرر به الآخر - وهى زوجته - فلم يسقط .
ينظر : (التتويم ٣ / ٨٨١ - ٨٨٢) .

لأنه مولى عليه فى الإسلام ، حيث يصير مسلما بإسلام أبيه وأمه ، فلا يصلح وليا فيه بنفسه / ^(١) كالصبي الذى لا يعقل والمجنون ^(٢) .

وذلك لأن الشخص إنما يصير مولىا عليه من جهة غيره حال عجزه عن التصرف لنفسه بنفسه ، ومتى كان قادرا لا يجعل مولىا عليه ، فدل ثبوت الولاية عليه على أنه عاجز .

فأما فى حق أحكام الآخرة ، فنفع محض ، فوجب القول بصحته ، لتحقق الاعتقاد عن معرفة ، وليس من ضرورة ثبوت الإسلام فى أحكام الآخرة ، ثبوته فى أحكام الدنيا ، لأن أحدهما يتفصل عن الآخر ، فإن من اعتقل لسانه فى مرض موته ، فأسلم فى تلك الحالة قبل أن يعاين الأهوال، صح إسلامه فى حق أحكام الآخرة ، ولا يصح فى حق أحكام الدنيا، حتى لا يصلى عليه ، ويدفن فى مقابر المشركين ، ومن أسلم بلسانه دون قلبه فهو كافر فى أحكام الآخرة ، مؤمن فى أحكام الدنيا .

ولهذا لا يجرى أحكام المسلمين على المنافقين فى زمن النبى - ﷺ - وجوابه ما قلنا ^(٣) .

ولا نسلم أيضا أنه مولى فى الإسلام؛ لأن تفسير الولاية أن يقدر الرجل على مباشرة التصرف على غيره ، والاب لا يملك أن يعقد عقد الإسلام على

(١) ق ٢٢١ / ١ من ب .

(٢) راجع : (التقويم ٨٨١ / ٣ ، وكشف الأسرار للنسفى ٤٦٩ / ٢ ، وتكملة المجموع ٣٢٢٧ ، ٢٢٣ / ١٩)

(٣) من أن الصبي إذا استوصف ، فلم يصف الإسلام بعدما عقل ، لم تبين امرأته ، ولو لزمه الاداء ، لكان امتناعه كفرا ، فتبين امرأته ، والله أعلم .

وإن كان قبيحا لا يحتمل غيره كالكفر ، لا يجعل عفوا .

ولده بل يعقده لنفسه ، ثم يثبت الحكم فى ولده تبعا ، والدليل عليه : أنه لا يصير مسلما بإسلام الجده حال عدم الأب ، ويصير مسلما بإسلام الأم مع وجود الأب ، ولا ولاية للأم مع وجود الأب ، فعلم أن ثبوته ليس بطريق الولاية ، لكن يثبت حكم الإسلام فيه تبعا .

على أن الصبى عندنا يجوز أن يكون موليا عليه ولما بنفسه ، إذا كان التصرف نفعيا محضا كقبول الهبة ، فإن الأب يقبل عليه ، ويقبل هو بنفسه عندنا ، لأن الولاية تثبت عليه نظرا له ، فلا يوجب حجرا عما هو نظر له محض ، بل يثبت الأمران جميعا ، ليستفيع بطريقتين .

قوله : وإن كان قبيحا لا يحتمل غيره ...

أى حق الله تعالى إن كان قبيحا لا يحتمل غير القبح بحال كالكفر أى : الردة ، لا يجعل عفوا ، حتى حكم أبو حنيفة ^(١) ومحمد - رحمهما الله - / ^(٢) بصحة رده فى أحكام الدنيا والآخرة استحسانا ، ولهذا تبين منه امراته ، ولا

(١) ولكنه يجبر على الإسلام ولا يقتل ، وكذلك حكما أبو حنيفة ومحمد - رحمهما الله - بصحة إسلامه . وهو الظاهر من مذهب مالك - رحمه الله - .

وقال أبو يوسف : ارتداد الصبى ليس بارتداد وإسلامه إسلام ، وبه قال أحمد فى رواية .

وقال زفر والشافعى : إسلامه ليس بإسلام وارتداده ليس بارتداد ، وهو قول أحمد إلا فى رواية .

راجع : (الهداية ١/ ٥٨٦-٥٨٧ ، والأسرار للدبوسى ١/ ٢٣٧ ، مخطوط رقم ٣٠٨٤ ، والكافى ٢/ ١٠٩٠ ، والأم ٦/ ١٥٩ ، والمغنى ٨/ ١٣٥-١٣٦) .

(٢) ق ٢٠١ / ١ من ح .

يرث منه أقاربه المسلمين ، لأنه كما يوجد منه حقيقة الإيمان ، يوجد منه حقيقة الردة .

وهذا ، لأنه لما اعتبر علمه بالله تعالى والجهل بغير الله لا يعد منه علما ، فكذا الجهل بالله تعالى ، والردة جهل بالله تعالى لا يحتمل أن يكون مشروعة بحال .

قال أبو الفضل الكرماني : (إنما حكمنا بردته ضرورة الحكم بصحة إسلامه ، لأن الإسلام مما يوجد العبد باختيار منه / ^(١) فيكون متصور الترك منه ومتى قلنا : لا يتصور الترك عنه ، لم يكن الموجود إسلاما ، وترك الإسلام بعد وجوده هو الردة) ^(٢) .

وما يلزم من أحكام الدنيا كحرمان الميراث ووقوع الفرقة ، فإما يلزمه ضرورة الحكم بصحتها لا مقصودا بنفسه .

ألا يرى أنها تثبت في حقه بطريق التبعية للأبوين بأن ارتدا ولحقا بدار الحرب ، وفيما يضر به مقصودا ، لا ولاية لأبويه عليه .

وقال أبو يوسف والشافعي - رحمهما الله - لا تصح رده في حق أحكام الدنيا ، لأنها ضرر محض ، وإنما حكما بصحة إيمانه ، لأنه (نفع) ^(٣) محض ، وهو القياس ^(٤) .

(١) ق ٢٢١/ب من ب .

(٢) (كشف الاسرار للبخارى ٢٥٢/٤) نقلا عن أبي الفضل الكرماني .

(٣) في ب (يقع) وهو تصحيف .

(٤) راجع (أصول السرخسى ٣٤٣/٢ ، والثمار وحواشيه ص ٩٤١ ، والكشف للبخارى ٢٥١/٤ ، والمراجع المذكورة في هامش رقم (١) من الصفحة السابقة .

وما هو بين الأمرين كالصلاة ونحوها ، يصح الأداء من غير لزوم عهدة .

قوله : وما هو بين الأمرين ...

أى ما تردد من حقوق الله تعالى بين أن يكون حسنا وبين أن لا يكون
يعنى : يحتمل أن يكون حسنا مشروعاً فى بعض الأوقات والحالات دون
البعض كالصلاة ، والصوم ، والحج ، ونحوها ، يصح الأداء منه قبل البلوغ
باعتبار الأهلية القاصرة بلا وجوب الأداء ، لأن فى وجوب الأداء إلزام
العهدة .

وفى صحة الأداء بلا لزوم نفع محض ، لأنه يعتاد أداءها ، فلا يشق عليه
ذلك بعد البلوغ .

ولهذا صح التنفل منه بهذه العبادات بلا لزوم مضى وجوب قضاء ، لأنها
شرعت كذلك فى الجملة فى حق البالغ كالصلاة المظنون ، والحج المظنون
ولهذا إذا أحرم الصبى صح بلا عهدة ، حتى لو ارتكب محظوراً ، لم يلزمه^(١)
الكفارة ؛ لأن فى ذلك ضرراً .

وإذا ارتد الصبى لا يقتل وإن صحت رده عندهما^(٢) لأن القتل ليس من
حكم عين الردة ، بل هو حكم المحاربة ، ولم يوجد (منه)^(٣) قبل البلوغ

(١) هذا عندنا نحن معاشر الحنفية ، فإن المالكية والشافعية والحنابلة يقولون : إذا ارتكب
الصبى المحرم شيئاً من المحظورات ، فإنه تجب عليه الفدية- فى مال نفسه أو مال
الولى- على اختلاف بينهم فيه .

راجع : (شرح فتح القدير بما معه من الشروح ٢/ ٢٣٢ ، والمغنى ٣/ ٢٥٥) .

(٢) أى عند أبى حنيفة ومحمد- رحمهما الله- وقد سبق أن ذكرت اختلاف الأئمة فى
صحة ارتداده وعدم صحته .

(٣) ساقطة من ب .

ولهذا لا يثبت^(١) فى حق النساء .

ولأن القتل يجب جزاء على الردة بطريق العقوبة ، وما يجب جزاء يمتنع على الأهلية الكاملة ، فلا يثبت بالأهلية القاصرة .

ولا يلزم عليه جواز ضربه عند إساءة الأدب مع أنه نوع جزاء (ولاجواز)^(٢) استرقاقه مع أن الاسترقاق جزاء وعقوبة على الكفر .

لأن الضرب عند إساءة الأدب من باب التأديب ، وليس بجزاء على الفعل كضرب الدواب للتأديب ، وقد ورد الشرع به حيث قال -ﷺ- : « تضرب الدابة على النفار ولا تضرب /^(٣) على العثار »^(٤) والضرب المذكور فى قوله -ﷺ- : « مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا واضربوهم إذا بلغوا

(١) أى جزاء المحاربة على النساء ، لأنهن لسن من أهل المحاربة .

(٢) فى ح (وجواز) .

(٣) ق ٢٠١ / ب من ح .

(٤) لم أفق على تخريجه ، وقد ذكره بعض الأصوليين فى كتبهم .

والنفار-بالكسر-اسم ويتعدى بالتضعيف من نَفَرَ يَنْفِرُ وَيَنْفَرُ نَفْراً وَنَفَاراً ، يقال : نفرت الدابة إذا جزعت وتباعدت ، ونفر الظبى نفرا ونفرا نأى شرد .

والنفر : التفرق يقال : نفر القوم نفرا أى تفرقوا ، ونفروا إلى الشئ أسرعوا إليه ، ويقال لقوم : النافرين لحرب أو غيرها ، : نفير ، تسمية بالمصدر .

والعثار : الزلة ، يقال عثر الرجل فى ثوبه عثورا وعتارا ، كما يقال : عثر به فرسه فسقط .

وعثر بمعنى : اطلع أيضا ، يقال عثر عليه ، يعثر عثرا وعتورا أى اطلع عليه ، وأعثره عليه غيره ، ومنه قوله تعالى ﴿ وكذلك أعثرنا عليهم ﴾ .

انظر : (الصحاح ٧٣٦/٢ - ٧٣٧ ، والمصباح المنير ٣٩٣/١ ، ٦١٧/٢ ، والقاموس المحيط ١٥١/٢) .

وما كان من غير حقوق الله تعالى إن كان نفعا محضاً كقبول الهبة والصدقة،
يصح مباشرته .

عشرا^(١) ضرب تأديب لا عقوبة ، ليعتاد أداء الصلاة ، والضرب للتأديب من
أنفع المنافع فى حقه .

قوله : وما كان من غير حقوق الله تعالى / ^(٢) إن كان نفعا محضاً .

أى : ما هو غير حق الله تعالى (إن كان) ^(٣) نفعا خالصا ، يصح مباشرته
منه كقبول الهبة ، والصدقة ، وقبضهما ، والاصطياد ، (والاحتطاب) ^(٤)
ونحوها فلا يظهر الحجر فيها كقبول بدل الخلع من العبد المحجور بأن خلع
امراته على مال وقبضه بغير إذن مولاه يصح ؛ لأنه حجر عما فيه ضرر ،
وهذا نفع محض فى حقه ، فلا يتوقف على إجازته .

ولهذا صححنا عبارة الصبى فى بيع مال غيره ، وطلاق غير امرأته ،
وإعتاق غير عبده إذا كان وكىلا ، لأنه نفع محض فى حقه ، لأنه يصير به
مهتديا فى التجارة ، عارفا بمواضع الغن والخسران ، وإليه الإشارة فى قوله

(١) أخرجه أبو داود ٣٣٢ / ١ ، والترمذى ٢٥٩ / ٢ ، وقال : حديث حسن صحيح
ولفظه : (مروا الصبى بالصلاة إذا بلغ سبع سنين ، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه
عليها) .

(٢) فى ١٢٢ / ١ من ب .

(٣) فى ح (وإن كان) وهى غير سليمة .

(٤) زيادة من ح ، والاحتطاب من احتطب ، يقال : احتطب الرجل أى رعى دق الحطب ،
والحطب : ما أعد من الشجر شبوا ، وجمعه أحطاب ، وحطبت الحطب حطبا من
باب ضرب أى جمعته .

ينظر : (القاموس المحيط ٥٨ / ١ ، والمصباح المنير ١٤١ / ١) .

وفى الضرر المحض كالطلاق والعتاق والوصية ، تبطل أصلا .

تعالى : ﴿ وابتلوا اليتامى ﴾^(١) أى اختبروا عقولهم ومعرفتهم بالتصرفات قبل البلوغ .

قوله : وفى الضرر المحض ...

أى ما هو ضرر محض لا يشوبه نفع فى العاجل ، غير مشروع فى حقه كالعتاق ، والطلاق ، والهبة ، والصدقة ، والقرض ، لأن فيها إزالة ملك من غير نفع يعود إليه ؛ لأن الصبا مظنة المرحمة والإشفاق ، لا مظنة الإضرار ، والله تعالى أرحم الراحمين ، فلم يشرع فى حقه المضار ، ولا يملك ما هو ضرر محض عليه غيره ، مثل الولى ، والوصى ، والقاضى ما خلا القرض ، فإن القاضى يملكه لقدرته على استيفائه بدون البينة ، بخلاف غيره وذلك لأن ولاية هؤلاء نظرية وليس من النظر إثبات الولاية فيما هو ضرر محض فى حقه .

فكان المراد من عدم شرعية الطلاق ، والعتاق فى حقه عدمها عند عدم الضرر والحاجة ، فأما عند تحقق الحاجة إليه فهو مشروع .

فإن الإمام شمس الأئمة قال فى أصوله : (زعم بعض مشائخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلا فى حق الصبى ، حتى أن امرأته لا تكون محلا للطلاق) قال : وهذا وهم عندى ، فإن الطلاق يملك بملك النكاح ، إذ لا ضرر فى أصل الملك ، وإنما الضرر فى الإيقاع حتى إذا تحققت الحاجة إلى صحة إيقاع الطلاق من جهته لدفع الضرر ، كان صحيحا .

(١) سورة النساء / ٦ . وتام الآية : ﴿ حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنياً ==

وبهنا يتبين فساد قول من يقول : أنا لو أثبتنا ملك الطلاق وهو ولاية الإيقاع في حقه ، كان خاليا عن حكمه ، والسبب^(١) الخالي عن حكمه غير معتبر ، لأننا لا نسلم خلوه عن حكمه ، إذ الحكم ثابت في حقه عند /^(٢) الحاجة حتى إذا أسلمت امرأته وهو عرض عليه الإسلام فأبى ، فرق بينهما ، وكان ذلك طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله -^(٣) .

وإذا ارتد وقعت الفرقة بينه وبين امرأته ، وكان ذلك /^(٤) طلاقا في قول محمد^(٥) -رحمه الله - وإذا وجدته امرأته (مجنونا)^(٦) فخاصمته ، فرق بينهما ، كان ذلك طلاقا عند بعض المشايخ^(٧) .

فعرفنا أن الحكم ثابت في حقه عند الحاجة ، فأما بدون الحاجة ، فلا

= فليستغف ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فاشهدوا عليهم وكفى بالله حسيبا .

(١) في ب (وهو السب) وهي خطأ .

(٢) ق ٢٠٢ / أ من ح .

(٣) وقال أبو يوسف : لا يكون الفرقة طلاقا .

(الهلالية ١ / ٣٢٦) .

(٤) ق ٢٢٢ / ب من ب .

(٥) ولا يكون طلاقا عند الشيخين -أبي حنيفة وأبي يوسف - .

انتظر : (الهلالية ١ / ٣٢٨) .

(٦) هكذا في النسختين معا ، وفي سائر شروح المنار كشرحه لابن ملك ، ونور الأنوار للملايين ، وكذلك في أصول شمس الأئمة ، والكشف للبخاري (مجبوا) أي مقطوع الذكر والخصيتين ، وهو الذي أراه صوابا ، ولعل التصحيف وقع من النسخ .

انتظر : (شرح المنار لابن ملك ص ٩٤٢ ، ونور الأنوار ص ٢٨٥ ، وأصول السرخسي ٣٤٨ / ٢ ، والكشف للبخاري ٢٥٦ / ٤) .

(٧) راجع : (أصول السرخسي ٣٤٨ / ٢) وقد نقله بتصريف في الالفاظ .

وفى الدائر بينهما كالبيع ونحوه ، يملكه برأى الولي

يثبت ، لأن الاكتفاء بالأهلية القاصرة لتوفير المنفعة ، وإذا لا يتحقق فيما هو ضرر محض .

قوله : وفى الدائر بينهما ...

أى : ما تردد بين النفع والضرر كالبيع ، والإجارة ، والنكاح ، ونحو ذلك ، يملكه بإذن الولي ، ولا يملكه بنفسه ، فإن البيع إذا كان رابحا ، كان نفعاً ، وإذا كان خاسراً ، كان ضرراً ، وهذا لأنه قد صار أهلاً بمباشرتها بوجود أصل العقد ، حتى صح منه هذه التصرفات لغيره ، وامتناع الصحة له ، كان لمعنى الضرر ، فإذا اندفع توهم الضرر^(١) برأى الولي ، التحق هذا بما يتمحض نفعاً ، فيصح مباشرته .

وفى القول بصحة مباشرته برأى الولي إصابة مثل ما يصاب (بمباشرة)^(٢) الولي من النفع مع فضل نفع البيان ، لأن فى تصحيح عبارته نوع نفع لا يحصل ذلك بمباشرة الولي ، وتوسع طريق الإصابة أيضاً ؛ لأن المنفعة تارة تحصل بمباشرة الولي ، ومرة بمباشرته ، وذلك أنفع من أن يسد عليه أحد البابين .

ولأن جواز هذه التصرفات منه عند انضمام رأى الولي برأيه باعتبار أن قصور رأيه لما اندفع برأى الولي ، التحق هو بالبالغ ، وصار بمنزلة ما إذا اندفع ذلك بكمال رأيه بالبلوغ ، حتى ينفذ تصرفه بالغين الفاحش مع

(١) فى ب بعد كلمة (الضرر) (فإذا اندفع) وهى خطأ .

(٢) فى ب (بمباشرته) وهو خطأ .

الأجانب كما ينفذ من البالغ عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولا يملك الولي ذلك وعندهما^(١) نفوذ تصرفه باعتبار انضمام رأى الولي. لا باعتبار أنه صار كالبالغ ، حتى وجب اعتبار رأيه العام ، وهو إذنه فى جميع التصرفات برأيه الخالص ، وهو ما إذا باشر التصرف بنفسه ، فكما لا ينفذ التصرف من الولي ، بالغين الفاحش ، لا ينفذ بمباشرة الصبي بعد إذن الولي له ، والفقهاء فيه أن الغبن الفاحش بمنزلة الهبة ، فإن من لا يملك الهبة كالأب ، والوصى فى حال الصغر لا يملك التصرف بالغبن الفاحش .

ثم الصبي لا يملك التصرف بالإذن ، فلا يملك التصرف بالغبن الفاحش أيضا بالإذن .

ولو باشر البيع بغبن فاحش مع الولي فعن أبي حنيفة - رحمه الله - روايتان فى رواية لا يجوز ، لشبهة النيابة ؛ لأنه فى التصرف باعتبار ملكه أصيل ويشبه تصرف الوكلاء من حيث إنه يتوقف إلى /^(٢) الولي /^(٣) فتثبت شبهة النيابة فى موضع التهمة ، وهو التصرف مع الولي ، إذ يتمكن فيه تهمة أن الولي إنما أذن ليحصل مقصوده ولم يقصده بالإذن ، النظر له وسقطت هذه الشبهة مع الأجنبى .

وفى رواية : يجوز لما قلنا : إنه صار كالبالغ فى الإذن^(٤) .

(١) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٣٥٠) وقد رجح السرخسى قول أبي حنيفة فى ذلك حيث قال : (وما قاله أبو حنيفة - رحمه الله - أوجه ، فإن إقرار الصبي بعد إذن الولي صحيح ، وإن كان الولي لا يملك الإقرار عليه بنفسه) .

(٢) فى ٢٢٣ / أ من ب .

(٣) فى ٢٠٢ / ب من ح .

(٤) راجع : (أصول السرخسى ٢ / ٣٥٠ ، والكشف للبخارى ٤ / ٢٥٨) .

وقال الشافعى - رحمه الله - : كل منفعة يمكن تحصيلها له مباشرة وليه لا يعتبر
عبارته فيه كالإسلام والبيع ، وما لا يمكن تحصيله مباشرة وليه ، يعتبر عبارته فيه
كالوصية واختيار أحد الأبوين .

قوله : وقال الشافعى - رحمه الله - إلى آخره ...

أصل الشافعى - رحمه الله - أن من كان موليا عليه ، لا يصلح أن يكون
وليا ، لأن كونه موليا عليه سمة العجز ، وكونه وليا آية القدرة ، وكونه قادرا
فى شىء وعاجزا فيه متضادان فلا يجتمعان ، فلما جعله الشرع موليا عليه فى
شىء ، دل ذلك على سقوط ولايته فيه ، إذ لو بقيت لما ثبتت للغير ولاية فيه
كما بعد البلوغ ، فلهذا اعتبر عبارته فى اختيار أحد الأبوين ، لأن منفعة هذا
الاختيار لا تحصل بمباشرة الولي ، فتعتبر عبارته فيه ، وإذا اعتبرت عبارته فيه ،
لا تعتبر عبارة الولي فيه^(١) .

وصورة المسألة ما إذا وقعت الفرقة بين الأبوين وبينهما ولد .

فقيل : حق الحضانة^(٢) للام إلى سبع سنين أو ثمانى سنين ثم يخير الولد

(١) راجع : (التقويم ٩٠٦/٣ - ٩٠٧ ، وتكملة المجموع ١٦/١٥٥ - ١٥٦ ، وأصول فخر
الإسلام البزدوى فى الكشف للبخارى ٤/٢٦١) .

(٢) الحضانة : من الحضن هو : ما دون الإبط من الكشح ، وحضنا الشىء : جانيه ،
ونواحي كل شىء أحضانه . يقال : حضن الطائر بيضه يحضنه : إذا ضمه إلى نفسه
تحت جناحه ، وكذلك المرأة إذا حضنت ولدها .
هذا من ناحية اللغة .

وأما من ناحية العرف فهي عبارة عن : تربية الولد .

وقد اختلف الفقهاء بعد اتفاقهم على أن الفرقة إذا وقعت بين الزوجين فإن أمه أحتر
بالحضانة ما لم يبلغ الولد السابعة من عمره .
==

بينهما فأيهما اختار يكون عنده .

ولما روى عن أبي هريرة -رضى الله عنه - : (أنه -ﷺ- خير غلاما بين
الأبوين) (١) .

وعندنا لا يخير . وجواب ما روى أنه -ﷺ- دعا لذلك الغلام . فببركة
دعائه -ﷺ- اختار ما هو الأنفع له ، ولم يوجد مثله في حق غيره . كذا في
المبسوط (٢) .

وكذا الإيصاء والعبادات ؛ لأنه لا يمكن تحصيلهما (٣) بمباشرة الولي ، فيعتبر
عبارته فيهما ، وأبطل الإيمان والردة ، لأنهما يثبتان بطريق التبعية للأبوين ،
فلا يعتبر عبارته فيهما .

وكذا بيعه ؛ لأنه يحصل بمباشرة الولي .

وأما في قبول الهبة في قول ، لا يصح منه كالبيع لحصوله بمباشرة الولي ،
وفي قول يصح منه .

= فقال الحنفية : الأب أولى به .

وقال الشافعية والحنابلة : إن الولد بالخيار فالذي اختاره منهما فهو أولى به .

وقال المالكية : الأم أولى ما لم تتزوج .

راجع : (شرح فتح القدير مع العناية وحاشية سعدى ٣٦٧/٤ ، ٣٧١ ، وبدائع
الصنائع ٤٠/٤ فما بعدها ، والكافي ٦٢٤/٢ ، و نكتة المجموع ٣٢٢/١٨-٣٢٤ ،
والمغنى ١٢٤/٩ ، والتعريفات للجرجاني ص ٨٨ ، والصحاح للجوهري
٢١٠/١-٢١٠/٢) .

(١) أخرجه : (الترمذى ٦٢٩/٣) بلفظ : (أن النبي -ﷺ- خير غلاما بين أبيه وأمه)

وقال : حديث حسن صحيح ، وأبو داود ٧٠٨/٢ ، وابن ماجه ٧٨٨/٢ نحوه .

(٢) راجعه في (٢٠٨/٥) .

(٣) في ب (تحصيلها) وهو خطأ .

ولا فقه فيما ذكر من الجواب من المسائل ، لأنه لم يبين الأمر على دليل الصحة وعدمه ، بل بنى الأمر على شيء خارج عن الفقه .

وإنما الجمع بين كونه وليا وموليا عليه ، عبارة عن الاحتمال أى : يحتمل أن يوجد هذا التصرف بمباشرة ، فيكون وليا فيه ، ويحتمل أن يوجد بمباشرة الولي ، فيكون موليا عليه ، لا أن يوجد التصرف بالطريقتين جميعا ، فيكون وليا وموليا عليه ، ولا يستحيل الجمع بينهما بهذا الوجه كما فى إرسال الطلاق وتعليقه^(١) .

وعندنا لما كان الصبي قاصر الأهلية ، صلح موليا عليه باعتبار قصور العقل ، ولما كان صاحب أصل الأهلية ، لوجود أصل العقل ، صلح وليا بنفسه ولا منافاة فى الجمع بينهما .

وفيما قلنا : توسعة طريق الإصابة وهو / ^(٢) المقصود ، إذ المقصود من الأسباب أحكامها ، فيكون المقصود من الجمع بين الأمرين حكمه / ^(٣) وهو : حصول النفع ، فوجب تحمل التردد فى السبب من غير تعيين أحدهما ، ليحصل النفع له على كلا التقديرين .

(١) فإنهما يتنافيان وجودا على معنى أنه لو وقع بالإرسال ، لا يقع بالتعليق و كذا عكسه ، فأما قبل الوجود ، فيحتل الوقوع بكل واحد من الطريقتين .
(كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٢٦٢) .

(٢) ق ٢٠٣ / أ من ح .

(٣) ق ٢٢٣ / ب من ب .

والأمور المعترضة على الأهلية نوعان : سماوى وهو الصفر

قوله : والأمور المعترضة^(١)...

لما فرغ الشيخ عن بيان الأهلية وما يتنى عليه من الأحكام ، شرع فى بيان أمور تعترض عليها فيمنعها عن بقائها على حالها .

فبعضها يزيل أهلية الوجوب كالموت ، وبعضها يزيل أهلية الأداء كالنوم والإغماء ، وبعضها يوجب تغيرا فى بعض الأحكام مع بقاء أهلية الوجوب والأداء كالسفر على ما ستقف على تفصيلها .

وسميت هذه الأمور التى لها تأثير فى تغير الأحكام ، عوارض^(٢) لمنعها الأحكام التى تتعلق بالأهلية ؛ ولهذا سمي السحاب عارضا لمنع أثر الشمس وشعاعها .

وإنما لم يذكر الحمل ، والإرضاع ، والشيخوخة القريبة إلى الفناء فى العوارض وإن تغير بها بعض الأحكام ، لدخولها فى المرض ، كذا قيل .

(١) وقد عبر عنها فى أكثر كتب الأصول بعوارض الأهلية .

(٢) وهى جمع عارضة من عرض بمعنى ظهر ومنع ، يقال : عرض له كذا إذا ظهر له أمر يصده عن المضى على ما كان فيه من حد ضرب ، كما يقال : عرض له فى الطريق عارض أى : مانع يمنع من المضى . ومنه اعتراضات الفقهاء ؛ لأنها تمنع من التمسك بالدليل ، وتعارض البيئات ؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها . والمراد بالعوارض هنا : هى الأمور التى تؤثر فى تغير الأحكام كالصفر وأخواته من الجنون والعتة والسيان وغيرهما .

انظر : (الكشف للبخارى ٢٦٢/٤ ، والقاموس المحيط ٣٤٧/٢ ، ٣٤٩ ، والمصباح المنير ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣) .

وأورد عليه الجنون والإغماء ، فإنهما من الأمراض قد ذكرهما على الانفراد .
وأجيب عنه : بأنهما وإن دخلا فى المرض ، لكنهما اختصا بأحكام كثيرة
تحتاج إلى بيانها ، فأفردهما بالذكر .
قوله : سماوى^(١) ...

وهو ما ثبت من قبل صاحب الشرع بلا اختيار للعبد فيه ، ولهذا نسب إلى
السماء ؛ لأنه خارج عن قدرة العبد ، نازل من السماء .

وقدم السماوى على المكتسب ذكرا ؛ لأنه أظهر فى العارضية لخروجه عن
اختيار العبد ، وأشد تأثيرا فى الأحكام من المكتسب وذكر الصغر فى العوارض
مع أنه ثابت بأصل الخلقة لكل إنسان ، لأن الإنسان قد يخلو عنه كآدم وحواء ،
فإنهما خلقا كما كانا من غير تقدم صغر ، ولأن فى ماهية^(٢) الإنسان لا يدخل
الصغر ، فكان أمرا عارضا ، ولهذا جعل الجهل من العوارض ، مع أنه أمر
أصلى قال الله تعالى : ﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون
شيئا ﴾^(٣) لأنه أمر زائد على ماهية الإنسان^(٤) .

(١) وهذا النوع من الأمور المعترضة على الأهلية ، أحد عشر قسما بالاستقراء وهى
الصغر ، والجنون ، والعته ، والنسيان ، والنوم ، والإغماء ، والمرض ، والرق ،
والحيض ، والنفاس ، والموت . وتأتى كلها مفصلة فى الكتاب .

(٢) وهى حيوان ناطق .

(٣) سورة النحل / ٧٨ . وتام الآية ﴿ وجعل لكم السمع و الأبصار والافئدة لعلكم
تشكرون ﴾ .

(٤) هذا إذا قلنا : إن معنى هذه الأمور عوارض : إنها ليست من الصفات الذاتية أما إذا
أريد بالمعروض : الطريان والحدوث بعد العدم ، فلم يصح فى الصغر على سبيل
التغليب .

وهو فى أول أحواله كالجنون

وإنما جعل الجهل من المكتسب وإن لم يكن للعبد فيه اختيار ، لأنه قادر على إزالته^(١) .

بخلاف الرق ، حيث لم يجعل من المكتسب مع تمكن إزالته فى الأصل بالإسلام : لأنه ثبت جزاء على الكفر ، ولا اختيار للعبد فى ثبوت الأجزية . بل هى تثبت جبرا ، كالحدود ، فكان من العوارض السماوية^(٢) .

ثم أنه قدم الصغر فى تعداد السماوى ، والجهل فى تعداد المكتسب ، لأنهما يثبتان فى أول أحوال آدمى .

قوله : وهو ...

أى : الصغر فى أول أحواله ، مثل الجنون ، فيسقط عن الصغير ما يسقط عن المجنون / ^(٣) لأنه / ^(٤) عديم العقل كالمجنون بل أدنى حالا منه ، لأنه

== ينظر : (حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٤٤) .

(١) وذلك ؛ لأن العبد يكتسب تحصيل العلم ، فكان ترك التحصيل مع القدرة عليه بمنزلة اختيار الجهل وكسبه ، فكان من المكتسب .

ينظر : (هامش ب ، وحاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٤٤) .

(٢) ولأن الرق بعد ما ثبت لا يتمكن العبد من إزالته ، بخلاف الجهل فإنه مقدور الدفع بعد وجوده .

(حاشية الرهاوى على ابن ملك ص ٩٤٤) .

(٣) فى ٢٢٤ / أ من ب .

(٤) فى ٢٠٣ / ب من ح .

لكنه إذا عقل فقد أصاب ضرباً من أهلية الأداء ، فيسقط به ما يحتمل السقوط
عن البالغ ، فلا يسقط عنه فرضية الإيمان حتى إذا أداه كان فرضاً ، ووضع عنه
إلزام الأداء .

يكون للمجنون تمييز وإن لم يكن له عقل وهو عديم الأمرين^(١).

وأما إذا عقل أى ظهر شيء من آثار العقل فيه ، فقد أصاب ضرباً أى نوعاً
من أهلية الأداء ، فكان ينبغي أن يثبت فى حقه وجوب الأداء بحسب ذلك ،
لكن الصبا عذر مع ذلك ، لأنه لم يبلغ عقله غاية الاعتدال ، فيسقط به أى
بهذا العذر ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالصلاة ، و
الصوم ، وسائر العبادات ، و كالحدود والكفارات ، فإنها تحتمل السقوط بأعذار
وتحتمل الفسخ فى أنفسها ، ولكن لا يسقط عنه ما لا يحتمل السقوط كفرضية
الإيمان ، فإنها لا تحتمل السقوط ؛ لأنه تعالى إله دائم ، منزّه عن التغيير ،
فكان وجوب التوحيد دائماً بدوام الألوهية ، لكن قد يعذر العبد فى الأداء
بعدم حقيقى أو تقديرى ، بأن لم يكن له قدرة الفعل و العقل ، أو العقل مع
بقاء الوجوب كما يعذر فى أداء الصلاة بهما كالنوم ، وفقد الطهارة مع بقاء

(١) وفرق آخر بين الجنون والصغر وهو : أن الجنون ليس له حد ، والصغر له حد ،
حتى إذا أسلمت امرأة الصبى ، يؤخر العرض إلى أن يعقل ؛ لأنه إذا لم يؤخر ، بل
عرض على أبويه ، فأبياً تقع الفرقة ، ويطالب بالمهر فى الحال ، والفرقة والمطالبة
عهدة وهو ليس من أهلها .

وأما إذا أسلمت امرأة المجنون ، فإنه يعرض الإسلام على أبويه ، فإذا أسلم أحدهما ،
يحكم بإسلام المجنون تبعاً ، وإن أبياً ، يفرق بين المجنون وامرأته ، ولا فائدة فى
تأخير العرض : لأن الجنون لا نهاية له ويلزم الإضرار الكلى بالمرأة وهو كونها تحت
كافر ، وإذا لا يجوز . ينظر : (شرح المنار لابن ملك بحواشيه ص ٩٤٥) .

وجملة الأمر أن يوضع عنه العهدة ، ويصح منه وله وما لا عهدة فيه .

الوجوب فلا جرم إذا أداه الصبي ، كان فرضا لا نفلا .

ألا يرى أنه إذا آمن في صغره ، لزمته الأحكام^(١) التي ثبتت تبعا للإيمان كما مر بيانه^(٢) ، ولا يلزم عليه الأداء .

قوله : وجملة الأمر ...

أى الأمر الكلى فى باب الصغر ، وحاصل أحكامه أن يوضع عنه أى : عن الصبي العهدة أى : يسقط عنه عهدة ما يحتمل العفو .

والمراد بالعهدة هنا لزوم ما يوجب التبعية والمواخذه .

وقيل : العهدة ما حصل بالعهد الماضى وهو الوجوب .

ويصح منه ...

أى من الصبي بأن يباشر بنفسه ، وللصبي أن يباشر غيره لأجله ، ما لا عهدة فيه أى (لا ضرار)^(٣) فيه ، كقبول الهبة ونحوه مما هو نفع محض ؛ لأن الصبا مظنة الرحمة طبعاً ، فإن كل طبع سليم يميل إلى الترحم عليه ، وشرعاً لقوله - ﷺ - : « من لم يرحم صغيرنا ... الحديث »^(٤) فجعل الصبا سبباً لإسقاط كل تبعية وضمآن يحتمل السقوط عن البالغ بوجه ،

(١) وذلك كحرمان الميراث من أقاربه الكفار ، ووقوع الفرقة بينه وبين زوجته المشتركة ، ووجوب صدقة الفطر عليه ، وغيرها .

(٢) انظر (ص ١٣٥٤ فما بعدها) .

(٣) فى ب (لا ضرورة) وهى خطأ .

(٤) تقدم تخريجه فى ص ٣٨٦ .

فلا يحرم عن الميراث بالقتل عندنا بخلاف الكفر والرق .

فلا يحرم عن الميراث بالقتل^(١) ، أى : فلا يحرم الصبى من الميراث بسبب قتل مورثه عمدا أو خطأ ، ويستحق ميراثه ؛ لأن موجب القتل يحتمل السقوط بالعفو وبأعذار كثيرة ، فيسقط بعذر الصبا أيضا .

ولأن الحرمان يثبت بطريق العقوبة ، وفعل الصبى لا يصلح سببا للعقوبة لقصور معنى الجناية فى فعله ، بخلاف الكفر والرق يعنى إذا ارتد الصبى العاقل / (٢) - والعياذ بالله - أو كان رقيقا ، فإنه لا يستحق الإرث ؛ لأن الكفر والرق ينافیان أهلية الإرث .

أما الكفر / (٣) فإنه ينافى أهلية الولاية على المسلم بقوله تعالى : ﴿ ولن يجعل الله للكافرين ... ﴾^(٤) الآية والإرث مبنى على الولاية .

ألا يرى إلى قوله تعالى إخبارا عن زكريا - عليه السلام - : ﴿ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ﴾^(٥) فإنه يشير إلى أن الإرث مبنى على الولاية

(١) أى عند الحنفية ، وأما عند المالكية والشافعية والحنابلة : فإنه يحرم من الميراث .

راجع : (مجمع الأنهر بهامشه ٦١٨/٢ ، والكافى ١٠٤٩/٢ ، وتكملة المجموع ٦١/١٦ ، والمغنى ٢٩٢/٦) .

(٢) ق ٢٢٤ / ب من ب .

(٣) ق ٢٠٤ / أ من ح .

(٤) سورة النساء / ١٤١ . والآية بكاملها : ﴿ الذين يتربصون بكم فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم نكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا ألم نستحوذ عليكم ومنعكم من المؤمنين فالله يحكم بينكم يوم القيامة ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ﴾ .

(٥) سورة مريم / ٥ - ٦ . وإلآيتان الكاملتان هكذا : ﴿ وإنى خفت الموالى من ورائى ==

والجنون .

وأما الرق ، فلأن الوراثة خلافة (الملك)^(١) ، والرق يناقض الملك ، لما سنيته ، فكان الرق منافيا لاهلية الإرث .

ولأن توريث الرقيق عن قريبه ، توريث الأجنبي حقيقة ؛ لأنه لما لم يكن أهلا للملك ، يثبت الملك ابتداء لمولاه ، وإذا لا يجوز .

ولأنه الحق بالأموال ، والمال ليس بأهل للإرث ، فكان عدم الحكم لعدم السبب كما في الكفر ، أو الأهلية ، وعدم الحق لعدم الأهلية أو السبب ، لا يعد عقوبة .

والعهدة نوعان^(٢) :

خالصة : لا تلزم الصبي كالطلاق و نحوه .

ومشوبة : يتوقف وجوبها على رأى الولي كالبيع والإجارة ونحوهما كما ذكرنا .

ولما كان الصبا عجزا ، صار من أسباب ولاية النظر وقطع ولايته عن الأغيار .

قوله : والجنون ...

قال الشيخ أبو المعين : لا يمكن الوقوف على حقيقة الجنون إلا بعد الوقوف

= وكان امرأتى عاقرا فهب لى من لدنك وليا . يرثنى ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا ﴿

(١) فى ب (المالك) وهو خطأ .

(٢) المراد بالعهدة هنا التكليف والذمة .

على حقيقة العقل ، ومحلّه ، وأفعاله .

فالعقل : معنى يمكن به الاستدلال من الشاهد على الغائب ، والتميز بين الخير والشر . ومحلّه الدماغ ^(١) .

والمعنى الموجب لانهدام آثاره وتعطيل أفعاله ، الباعث للإنسان على أفعال مضادة لتلك الأفعال من غير ضعف في عامة أطرافه يسمى جنونا ^(٢) .

ثم أنه من أسباب الحجر فيما يتوقف صحته على العقل نظرا للمجنون كالصبا والرق ، فإنهما من أسباب الحجر نظرا للصغير والمولى .

(١) وقال الجرجاني : (العقل : ما يعقل به حقائق الأشياء .

قيل : محلّه الرأس ، وقيل : محلّه القلب) .

وقال أيضا : (العقل : مأخوذ من عقل البعير يمنع ذوى العقول من العدول عن سواء السبيل . والصحيح أنه جوهر مجرد يدرك الغائبات ، بالوسائط والمحسوسات بالمشاهدة) .

(التعريفات ص ١٥٢) .

(٢) راجع : كشف الأسرار للبخارى ٢٦٣/٤ ، نقلا عن الشيخ أبى المعين - رحمه الله تعالى - .

وعرف صدر الشريعة الجنون بقوله : (وهو اختلال العقل بحيث يمنع جريان الأفعال والأقوال على نهج العقل إلا نادرا) وبه عرفه الجرجاني أيضا .

ووضح التفتازانى هذا التعريف بقوله : (فالجنون : اختلال القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقييسة المدركة للعواقب بأن لا يظهر آثارها وتعطيل أفعالها : إما لنقصان ، جبل عليه دماغه فى أصل الخلقة ، وإما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة ، وإما لاستيلاء الشيطان عليه وإلقاء الخيالات الفاسدة إليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا) ، وأرى أن تعريف صدر الشريعة أصح .

ينظر : (التوضيح بشرحه التلويح ص ٦٥٣ ، والتعريفات ص ٧٩) .

و سقط به كل العبادات .

لكنه إذا لم يمتد الحق بالنوم .

ويسقط بالجنون ما كان ضررا يحتمل السقوط .

احتراز به عما لا يحتمل السقوط إلا بالأداء ، أو بإبراء من له الحق كضمان
المتلفات ، ووجوب الدية ، والإرث ، ونفقة الأقارب ، فإنها لا تسقط بالجنون
كما لا تسقط بالصبا .

وأما الذى يحتمل السقوط مثل الصلاة والصوم ، وسائر العبادات يسقط
عنه ، وكذا يسقط عنه الحدود ، والكفارات ، وكذا الطلاق ، والعتاق ،
والهبة وما أشبهها من المضار غير مشروع فى حقه ، حتى لا يملكها عليه وليه
كما فى الصبى .

قوله : لكنه إذا لم يمتد إلى آخره ...

يعنى : لما كان الجنون منافيا لأهلية الأداء ، إذ العبادة لا تكون بلا عقل / (١)
وقصد ، فيفوت به القدرة على الأداء ، كان القياس فيه أن يسقط بنفس الجنون
كل العبادات ، سواء كان الجنون أصليا أو عارضا ، قليلا كان أو كثيرا كما هو
قول زفر والشافعى - رحمهما الله - لكنه إذا لم يمتد - أى : لكن الجنون إذا
لم يمتد - ألحق بالنوم عند علمائنا الثلاثة (٢) استحسانا ، لأنه إذا لم يمتد لم يكن
موجبا حرجا على المكلف / (٣) فى إيجاب العبادة بعد زواله كالإغماء ، والنوم

(١) ق ٢٢٥ / أ من ب .

(٢) وهم : أبو حنيفة ، وصاحبه : أبو يوسف ومحمد - رحمهم الله - .

(٣) ق ٢٠٤ / ب من ح .

وجعل كأنه لم يوجد أصلا في إيجاب القضاء فيلحق الجنون الموصوف بهما
بجامع أن كل واحد عذر عارض زال قبل الامتداد .

ألا يرى أن الشرع ألحق العارض بالعدم في صحة الأداء ، حتى أن من نوى
الصوم من الليل ثم نام ، أو أغشى ، أو جن و لم ينتبه أو لم يفتق إلا بعد
غروب الشمس ، يصح صومه ، مع أن الإمساك ركن مقصود ، لا بد في مثله
من التحصيل بالاختيار وقد سلب الاختيار ، ولكن عند زوال العذر جعل هذا
الفعل بمنزلة الفعل الاختياري بطريق إلحاق العذر الزائل بالعدم .

وإذا كان كذلك في حق الأداء الذي هو المقصود ، ففي حق الوجوب الذي
هو وسيلة ، أولى أن يكون كذلك .

فأما إذا كثر الجنون بأن امتد ، فصار لزوم الأداء مؤديا إلى الحرج ، وهو
الحرج في القضاء ، لدخوله في حد التكرار ، بطل القول بلزوم الأداء دفعا
للحرج ، وهذا القياس والاستحسان في الجنون العارضى بأن بلغ عاقلا ثم جن
بلا خلاف بين أصحابنا ^(١) .

فأما الجنون الأصلي بأن بلغ مجنونا ، فمثل الصبا عند أبي يوسف - رحمه
الله - حتى لو أفاق قبل مضي الشهر ^(٢) بعد بلوغه مجنونا ، أو قبل تمام يوم
وليلة من وقت البلوغ ، لم يلزمه قضاء ما مضى وما فاتة عنده .

وعند محمد - رحمه الله - وهو ظاهر الرواية ، وهو بمنزلة العارضى ^(٣) .

(١) يقصد الأصحاب الثلاثة : أبو حنيفة وصاحبه ، لأن زفر - كما تقدم - خالفهم في ذلك .

(٢) هذا بالنسبة إلى الصوم ، والمراد بالشهر : شهر رمضان ، كما أن قوله : (أو قبل تمام يوم وليلة) بالنسبة إلى الصلاة .

ينظر : (حاشية عزمي زاده على شرح ابن ملك ص ٩٤٨) .

(٣) فيجب عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان ، وما فاتة من الصلوات . ==

وحد الامتداد فى الصلاة أن يزيد على يوم وليلة .

**** **** ****

وقيل : الاختلاف على العكس^(١) .

وجه الفرق أن الجنون الحاصل قبل البلوغ ، حصل فى وقت نقصان الدماغ
لآفة مانعة له عن قبول الكمال ، مبقية له على ما خلق عليه من الضعف
الأصلى فكان أمرا أصليا ، فلا يمكن إلحاقه بالعدم كالصبا .

فأما الحاصل بعد البلوغ ، فقد حصل بعد كمال الأعضاء ، فكان معترضا
على المحل (بلحق)^(٢) آفة عارضته ، فيمكن إلحاقه بالعدم عند انتفاء الخروج
كالنوم والإغماء .

قوله : وحد الامتداد كذا ...

اعلم أن حد الامتداد مختلف باختلاف الطاعات ؛ لأنه يحصل بالكثرة
الموقعة فى الحرج .

ثم /^(٣) لما لم تكن للكثرة نهاية يمكن ضبطها ، اعتبر أدناه ، وهو : أن

== ينظر تفصيل هذا الاختلاف والقول الصحيح فيه ، فى : (الكشف للبخارى ٢٦٥/٤
فما بعدها ، و المنار وحواشيه ص ٩٤٧-٩٤٩ ، والتلويح على التوضيح بحاشيته
التوضيح ص ٦٥٣ ، ونور الأنوار بشرحه قمر الأقسام ص ٢٨٨-٢٨٩ ، وأصول
السرخسى ٣٣٨/٢-٣٣٩) .

(١) أى : أن الجنون الأصلى بمنزلة الصبا عند محمد ، وبمنزلة العارضى عند أبى يوسف
-رحمهما الله - فينعكس الحكم حيثئذ .

(٢) فى ب (يلحق) وهو خطأ .

(٣) ق ٢٢٥ / ب من ب . وفى ح (إنما) بدل (لما) وهو خطأ .

وفى الصوم باستغراق الشهر .

يستوعب العذر وظيفة الوقت ، إلا أن وقت الصلاة يوم وليلة وهو
فى نفسه ، فولدت كثرتها بدخولها فى حد التكرار ، ووقت
مديد ، فاعتبر نفس الاستيعاب .

فلذلك قال الشيخ : فحد الامتداد فى الصلاة أن يزيد على يوم وليلة

لكن باعتبار الصلوات عند محمد - رحمه الله - أى ما لم يصر الصلوات ستا
لا يسقط عنه القضاء / (١) وإن كانت من حيث الساعات أكثر من يوم
وليلة ، وباعتبار الساعات عندهما (٢) ، حتى لو جن قبيل الزوال ثم أفاق فى
اليوم الثانى بعد الزوال ، لا قضاء عليه عندهما ، لأنه من حيث الساعات أكثر
من يوم وليلة .

وعنده عليه القضاء ما لم يمتد إلى وقت العصر ، حتى تصير الصلوات ستا
فدخل فى حد التكرار ، وهو القياس .

ولكنهما أقاما الوقت مقام الواجب كما فى المستحاضة ، وفى الصوم
باستغراق الشهر ، وهذا اللفظ يشير إلى أنه لو أفاق فى جزء من الشهر ليلا أو
نهارا ، يجب عليه القضاء ، وهو ظاهر الرواية .

وفى الكامل (٣) عن شمس (٤) الأئمة الحلوانى : أنه لو كان مفيقا فى أول

(١) ق ٢٠٥ / أ من ح .

(٢) أى : أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله تعالى - .

(٣) لعله أراد الكامل فى الخلاف بين الشافعية والحنفية - لابن الصباغ عبد السيد بن محمد
الشافعى المتوفى سنة (٤٧٧ هـ) . (كشف الظنون ٢ / ١٣٨١) .

(٤) هو : أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح ، شمس الأئمة ==

ليلة من رمضان ، فأصبح مجنوناً ثم استوعب باقى الشهر ، لا يجب عليه القضاء وهو الصحيح ، لأن الليل لا يصام فيه ، فكان الجنون والإفاق فيه سواء (١) .

وكذا لو أفاق فى ليلة من الشهر ثم أصبح مجنوناً .

ولو أفاق فى يوم من رمضان فى وقت (٢) النية ، لزمه القضاء ، ولو أفاق بعده اختلفوا فيه : والصحيح أنه لا يلزمه القضاء : لأن الصوم لا يفتح فيه وإنما لم يعتبر التكرار فى الصوم لوجهين :

أحدهما : أنا إنما شرطنا الدخول فى حد التكرار فى الصلاة تأكيداً لوصف الكثرة ، فإن أصل الكثرة يحصل باستيعابه الجنس ، وإنما يصار إلى المؤكد إذا لم (يزداد) (٣) المؤكد على الأصل .

وفى باب الصوم يزداد المؤكد على الأصل ، إذ لا يأتى وقت وظيفة أخرى ما لم يمض أحد عشر شهراً ، فيزداد ما جعل تابعا على الأصل وهذا فاسد .

والثانى : أن الصوم وظيفة السنة لا وظيفة الشهر وإن كان أداؤه فى بعض أوقاتها كالصلوات الخمس وظيفة يوم وليلة وإن كان أداؤها فى بعض الاوقات .

== الحلوانى ، البخارى الشيخ الإمام ، العلامة ، رئيس الحنفية فى وقته ، تفقه على أبى الحسين بن جعفر النسفى ، وأخذ عنه شمس الأئمة السرخسى وغيره ، من مؤلفاته : شرح أدب القاضى على مذهب أبى حنيفة للخصاف ، وشرح الجامع الكبير للإمام محمد . توفى سنة (٤٥٦ هـ) وقيل غير ذلك .

انظر : (الفوائد البهية ص ٩٥-٩٦ ، والجواهر المضية ٢/٤٢٩ - ٤٣٠ ، وكشف الظنون ١/٤٦ ، ٥٦٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/١١٧-١١٨) .

(١) راجع : (الكشف للبخارى ٤/٢٦٧ نقلاً عن الكامل) .

(٢) وهو قبل الزوال حتى لو أفاق بعد الزوال من اليوم الأخير من شهر رمضان ، لا يلزمه القضاء فى الصحيح ، لأن الصوم لا يصح فيه .

انظر : (النهاية بهامش الهداية ١/٢٠٤) .

(٣) فى ح (يزداد) .

وفى الزكاة باستغراق الحول ، وأبو يوسف أقام أكثر الحول مقام الكل .

ولهذا كان رمضان إلى رمضان كفارة لما بينهما ، وجعل صوم رمضان مع ست من الشوال كصوم الدهر (كله)^(١) كما ورد فى الحديث^(٢) .

ثم كما مضى الشهر دخل وقت وظيفة أخرى ، إذ الاستيعاب لا يتحقق إلا بوجود جزء من شوال ، فكان الجنس كالتكرار بتكرار وقته ، ويتأكد الكثرة به ، فلا حاجة /^(٣) إلى تكرار حقيقة الواجب ، فكان هذا بمثل ما قال أبو حنيفة وأبو يوسف - رحمهما الله - فى الصلوات على ما مر^(٤) .
قوله : وفى الزكاة ...

أى الامتداد فى حق الزكاة يستغرق الحول عند محمد ، وهو رواية عن أبى حنيفة ، وأبى يوسف - رحمهم الله - وهو الأصح .
لأن الزكاة تدخل فى حق التكرار بدخول السنة الثانية .
وروى هشام^(٥) عن أبى يوسف^(٦) - رحمه الله - أن امتداده فى حق الزكاة

(١) ساقطة من ب .

(٢) وهو قوله ﷺ : « من صام رمضان ثم أتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر » رواه الجماعة إلا البخارى والنسائى ، ورواه أحمد من حديث جابر - رضى الله عنه - .

راجع : (نيل الاوطار ٤ / ٢٦٦) .

(٣) ق ٢٦٦ / ١ من ب .

(٤) انظر ص ١٢٦١ .

(٥) هو : هشام بن عبد الله الرازى ، تفقه على أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله - كان ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق ما رأيت أعظم قدرا منه . مات فى منزله بالرى ودفن فى مقبرته .

انظر : (الفوائد البهية ص ٢٢٣) .

(٦) راجع : (الهداية ١ / ١٦٦) .

بأكثر السنة ، ونصف السنة ملحق بالآقل ؛ لأن كل وقتها الحول إلا أنه مديد جدا ، فقدر / (١) بأكثر الحول تيسيرا ، فإن اعتبار الأكثر يسر وأخف على المكلف من اعتبار الكل ، لأنه أقرب إلى السقوط كما أن اعتبار الوقت في الصلاة أيسر من اعتبار حقيقتها .

ثم اعلم أن ما كان حسنا لا يحتمل السقوط مثل الإيمان مشروع في حقه بطريق التبعية كما في الصبي وإن لم يصح إيمانه بنفسه ، حتى صار مؤمنا تبعا لأبويه أو لأحدهما .

وما كان قبيحا لا يحتمل العفو كالكفر ، فثبت في حقه بطريق التبعية أيضا ، حتى يصير مرتدا لأبويه ؛ لأن الضرر وإن كان لا يثبت في حقه إلا أن الكفر لا يحتمل العفو ، فلا يمكن القول برده بعد تحققه ، فلو لم يحكم برده بارتداد أبويه ، لوجب أن يعفو ردتهم وهو فاسد ، فلزمت الردة في حقه ضرورة .

وإنما تثبت الردة في حقه تبعا إذا بلغ مجنونا ، وأبواه مسلمان ثم ارتدا ، ولحقا بدار الحرب ، فإن لحقا وتركاه في دار الإسلام لا تثبت الردة في حقه تبعا للدار ؛ لأنه خلف عن الأبوين .

ولو بلغ عاقلا مسلما وأبواه مسلمان ثم جن ، فارتدا ولحقا بدار الحرب لم يصير تبعا لهما في الردة ؛ لأنه صار أصلا في الإيمان ، فلا يصير تبعا بعده . وكذا لو أسلم قبل البلوغ وهو عاقل ، ثم جن ، لم يتبع أبويه بحال لأنه صار أصلا ، فلم ينعدم ذلك بعارض ، فبقى مسلما كذا في نكاح الجامع (٢) .

(١) ق ٢٠٥ / ب من ح .

(٢) قلت : لم أعرف مقصود الشارح منه ، ولكن الظاهر أن (نكاح الجامع) اسم كتاب أخذ عنه الشيخ الكاكي - رحمه الله - واستفاد منه ، ويدل على هذا ، ورود ==

والعته بعد البلوغ وهو كالصبا مع العقل فى كل الأحكام ، حتى لا يمنع صحة القول والفعل ، لكنه يمنع العهدة .

قوله : والعته إلى آخره ...

العهة آفة توجب خللا فى العقل ، فيصير صاحبه مختلط الكلام ، يشبه بعض كلامه كلام العقلاء ، ويعضه كلام المجانين ، وكذا سائر أموره .

وكما أن الجنون يشبه أول أحوال الصبا فى عدم العقل ، يشبه العته آخر أحوال الصبا فى وجود أصل العقل مع تمكن خلل فيه ، فالحق الجنون بأول أحوال الصبا ، والعته بآخر أحواله فى جميع الأحكام ، حتى أن العته لا تمنع صحة القول والفعل كما لا يمنعها الصبا مع العقل ، فيصح إسلام المعتوه ، وتوكله ببيع مال غيره ، وطلاق منكوحة غيره ، وإعتاق عبد غيره ، ويصح منه قبول / ^(١) الهبة كما يصح من الصبى .

لكنه أى : لكن العته يمنع العهدة أى إلزام شئ فيه مضرة كالصبا ، فلا يطالب المعتوه فى الوكالة بالبيع والشراء بنقد الثمن وتسليم المبيع ، ولا يرد عليه بالعيب ، ولا يؤمر بالخصومة ، ولا يصح طلاق امرأته ، ولا (إعتاق)^(٢) عبده بإذن الولى وبغيره ، ولا يبيعه وشراؤه لنفسه بدون إذن الولى لأن كل ذلك من العهدة والمضار .

== هذا القول فى الكشف للبخارى ٢٧١/٤ هكذا : (إليه أشير فى نكاح الجامع) .

ومعروف أن الشيخ الكاكي كثيرا ما ينقل عن الكشف للبخارى حرفيا . والله أعلم .

(١) ق ٢٢٦ / ب من ب .

(٢) فى ح (عتاق) وهى خطأ .

وأما ضمان ما استهلك من الأموال ، فليس بعهدة ، وكونه صيبا معذورا أو معتوها لا ينافي عصمة المال .

وأما ضمان ما يستهلك إلى آخره ...

هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن العهدة ساقطة عن الصبي والمعتوه ، فينبغي أن لا يجب ضمان / (١) ما يستهلك ، فإنه من العهدة ، وقد ثبت في حقهما .

فأجاب عنه بقوله : وأما ضمان ما يستهلك من الأموال فليس بعهدة .

أى : ليس من العهدة المتفية عنهما ، لأن المنفى عنهما عهدة يحتمل العفو في الشرع ، وضمنان المتلف لا يحتمل العفو شرعا ؛ لأنه حق العبد ، والضمان شرع جبرا لما استهلك من المحل المعصوم ، ولهذا قدر بالمثل ، وكون المستهلك صيبا أو معتوها لا ينافي عصمة المحل ؛ لأنها ثابتة لحاجة العبد إليه ، لتعلق بقاءه وقوام مصالحه ، وبالصبا والعتة لا تزول حاجته إليه عنه ، فيبقى (معصوما) (٢) فيجب الضمان على المستهلك ، ولا يمتنع بعذر الصبا والعتة ، بخلاف حقوق الله تعالى ، فإنها تجب بطريق الابتلاء ، وذلك يتوقف على كمال العقل والقدرة ، وبخلاف الحقوق الواجبة بالعقود ، لأنها لما وجبت بالعقد ، وقد خرج كلامهما عن الاعتبار عند استلزامه المضار لم يجعل العقود أسبابا لتلك الحقوق في حقهما .

(١) ق ٢٠٦ / ١ من ح .

(٢) فى ب (مضمونا) .

ويوضع عنه الخطاب كالصبي .

ويولى عليه ولا يلى على غيره .

قوله : ويوضع عنه الخطاب ...

أى : يسقط عن المعتوه الخطاب كما فى الصبي ، حتى لا تجب عليه العبادات ، ولا تثبت فى حقه العقوبات كما فى الصبي ، وهو اختيار عامة^(١) المتأخرين .

وذكر القاضى أبو زيد فى التقيويم^(٢) : أن حكم العته ، حكم الصبا إلا فى حق العبادات ، فإننا لم نسقط به الوجوب احتياطا فى وقت الخطاب ، وهو البلوغ ، بخلاف الصبا ، فإنه وقت سقوط الخطاب .

قال أبو اليسر : وهذا ليس كما (ظنه)^(٣) بل العته نوع جنون ، فيمنع وجوب أداء الحقوق جميعا ، إذ المعتوه لا يقف على عواقب الأمور ، كصبي ظهر فيه قليل عقل^(٤) .

وتحقيقه : أن نقصان العقل لما أثر فى سقوط الخطاب عن الصبي ، كما أثر عدمه فى سقوط الخطاب بعد البلوغ بأن صار مجنونا ، والخطاب يسقط عن المجنون كما يسقط عن الصبي فى أول أحواله /^(٥) تحقيقا للعدل ، وهو أن لا

(١) راجع : (التلويح والتوضيح ص ٦٥٥ ، ومراة الأصول ٢ / ٤٤٠) .

(٢) راجعه فى (٩٢٩ / ٣) .

(٣) فى ب (ظنوا) .

(٤) راجع (كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٢٧٤) نقلا عن صدر الإسلام أبى اليسر .

(٥) ق ٢٢٧ / ١ من ب .

يلزم تكليف ما ليس فى الوسع ، فيسقط أيضا من المعتوه كما يسقط عن الصبى فى آخر أحواله تحقيقا للفضل وهو نفى الحرج عنه ، نظرا له ومرحمة عليه .

ويولى عليه ...

أى تثبت الولاية على المعتوه كما فى الصبى ؛ لأن ثبوت الولاية من باب النظر ، ونقصان العقل مظنة النظر و المرحمة ؛ لأنه دليل العجز .

ولا يلى (على) ^(١) غيره ...

أى : لا يلى المعتوه على غيره ؛ لأنه عاجز بنفسه ، فلا تثبت له قدرة التصرف على غيره .

ولا فرق بين الجنون و الصغر فى أوله إلا أن فى عارض الجنون غير محدود أى غير مؤقت بوقت ، حتى ينتظر زواله .

فقليل : إذا أسلمت امرأة المجنون ، عرض على أبويه الإسلام / ^(٢) فى الحال ولا يؤخر إلى زواله دفعا للضرر عن المسلمة ، والصبيا محدود ؛ لأن له غاية معلومة ، فوجب تأخر العرض إلى ظهور أثر العقل ، حتى لو زوج النصرانى ابنه الصغير الذى لا يعقل امرأة نصرانية ، فأسلمت المرأة ، وطلبت الفرقة ، لم يفرق بينهما ، بل يؤخر حتى يعقل الصبى ؛ لأن عقل الصبى فى أوانه معهود ، فإذا عقل وعرض عليه الإسلام ، (فإن أسلم) ^(٣) بقيا على

(١) فى ب (عليه) وهى خطأ .

(٢) فى ٢٠٦ / ب من ح .

(٣) ساقطة من ب .

والنسيان وهو لا ينافى الوجوب فى حق الله تعالى لكن النسيان إذا كان غالبا
كما فى الصوم .

نكاحهما (وإلا)^(١) فرق بينهما .

وإنما صح العرض مع سقوط الخطاب عنه ؛ لأن سقوطه فيما هو حق الله
تعالى دون حق العباد ، ووجوب العرض ههنا لحق المرأة .

كذا فى شرح الجامع^(٢) . (وأما)^(٣) الصبى العاقل والمعتوه ، فلا يفترقان
فى وجوب العرض^(٤) كما فى سائر الأحكام ؛ لأن إسلام المعتوه صحة
كإسلام الصبى العاقل .

قوله : والنسيان^(٥) إلى آخره ...

(١) فى ب (ولا) وهى تحريف .

(٢) من المعروف أن المراد بالجامع هو الجامع الصغير لمحمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى
حنيفة - رحمهم الله - وله شروح كثيرة ، والشارح - رحمه الله - لم يشر إلى واحد منها
بالذكر . ولعله أراد به شرحه لليزدوى وقد نقل عبد العزيز البخارى هذا الكلام عن
شرح الجامع

فليُنظر (كشف الأسرار ٢٧٥ / ٤) .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) أى : العرض فى الحال ، كما لا يفترقان فى سائر الأحكام .

(٥) قال الجوهري : النسيان بكسر التون : خلاف الذكر والحفظ ، ورجل نسيان بفتح
التون : كثير النسيان للشيء .

(الصحاح ٢٥٠٨ / ٦) .

وقال الفيومى : (نسي الشيء أنساه نسيانا ، مشترك بين معنيين :

أحدهما : ترك الشيء على ذهول وغفلة وذلك خلاف الذكر .

قيل : النسيان معنى يعترى الإنسان بدون اختياره ، فيوجب الغفلة عن
الحفظ

وقيل : هو الجهل الطارئ .

ويتقص كلاهما بالنوم والإغماء .

وقيل : هو جهل الإنسان بما كان يعلمه ضرورة مع علمه بأمور كثيرة لا
بآفة .

وخرج الإغماء والنوم بقوله مع علمه بأمور كثيرة .

ويقوله : لا بآفة الجنون ، فإنه جهل بآفة مع تذكره الأمور الكثيرة .

وقيل : هو آفة تعترض للمخيلة ، مانعة من انطباع ما يرد من الذكر فيها .

وقيل : بديهي لا يحتاج إلى التعريف ، إذ كل أحد يعلم النسيان من نفسه
كالجوع^(١) .

== والثاني : الترك على تعمد وعليه ﴿ ولا تنسوا الفضل بينكم ﴾ أى :
لا تقصدوا الترك والإهمال .

(الصحاح ٢٥٠٨/٦ ، والمصباح المنير ٦٠٤/٢) .

(١) ولأن التعريف إنما يكون لحقيقة مجهولة . نعم قد يعرف البديهي بحسب اللفظ ،
لجواز أن يكون بديهيًا ومجهولًا ، فإن البديهي وإن لم يتوقف حصوله على نظر
وكسب لكن يمكن أن يتوقف على شيء آخر من توجه العقل إليه ، أو الإحساس به ،
أو الحدس ، أو التجربة ، فالبداهة لا تستلزم الحصول ، وإنما كان النسيان بديهيًا ،
لأن كل أحد يحس به ، وكل ما هذا شأنه يكون بديهيًا ، لتصور حصول حقيقته فى
النفس وحصولها فى النفس أقوى تصورًا من حصول المشال ، فإن تصور الصفات
النفسانية الوجدانية أقوى تصورًا من الأمور الخارجية عن النفس .
(حاشية الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٩٥٢) .

جامع الاستاذ
في شرح المنار للتيسفي

تأليف

الشيخ محمد بن محمد بن أحمد

الكافي

المنزلة سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور

يحيى بن الرزق بن عبد الغفور الأفطري

الطبعة

مكتبة المطبعة العلمية

بدمشق - سورية

تأليف الأستاذ
في شرح المنار

جامع السرائر

في شرح المنار
" للنيسكي "

تأليف
الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الطائي
المؤلف سنة ٧٤٩ هـ

تحقيق الدكتور
فضيل الرحمن عبيد الغفور الأفغاني


الجزء الثاني من

الناشر
مكتبة نزار مصطفى الباز

الطبعة الثانية

١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥ م

جميع الحقوق محفوظة للنّاشر

مكتبة  نزار مصطفى الباز

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة: الشامية. المكتبة: ٢٢/٥٧٤٩، ١٤/٥٧٤٥

الستودع: ٥٢١٨٠٢١ ص. ب: ٣٠١٩

الرياض: شارع السويدي العام للمقاطع مع شارع

كعب بن زهير - خلف أسواق الرابحي ص. ب: ٦٦٩٣٠

المكتبة: ١٢٤٠٣٥٣، الستودع: ٢٢/١٩١١، الرز البريدي: ١١٥٨٦

القاهرة: ١٢٢١٠٧٢٥٣

والتسمية فى الذبيحة ، وسلام الناسى يكون عفوا ، ولا يجعل عذراً فى حقوق العباد .

ثم إنه لا ينافى الوجوب ، ولا وجوب الأداء ، لأنه لا يخل بالأهلية وإيجاب الحقوق عليه لا يؤدى إلى الحرج ليمتنع الوجوب بسببه ، إذ الإنسان لا ينسى عبادات متوالية يدخل فى حد / ^(١) التكرار غالباً ، فصار كالنوم ، ولكن النسيان إذا كان غالباً فى حق من حقوق صاحب الشرع بحيث يلزمه ، ولا يخلو عنه فى الأغلب مثل النسيان فى الصوم فإنه غالب فيه ، لأن النفس مائل طبعاً إلى الأكل والشرب ، فأوجب ذلك نسيان الصوم .

ومثل نسيان التسمية فى الذبيحة ، فإن ذبح الحيوان يوجب خوفاً وهيبة لنفور الطبع منه ، ويتغير منه حال البشر ، فيكثر الغفلة عن التسمية فى تلك الحالة ، لاشتغال قلبه بالخوف .

ومثل سلام الناسى بأن سلم فى القعدة الأولى ، حتى لا تفسد صلاته ، لأنها محل السلام ، وليس للمصلى هيئة مذكورة أنها القعدة الأولى .

يكون عفواً أى : يكون النسيان فى هذه المواضع عفواً ، فجعل كأن المضطر لم / ^(٢) يوجد ، فبقى الصوم ، وأن التسمية قد وجدت فتحل الذبيحة ، وأن السلام لم يوجد ، فلا تفسد الصلاة ؛ لأن النسيان من جهة صاحب الحق بلا اختيار العبد ، فيصلح سبباً للعفو فى حقه ، بخلاف حقوق العباد ، حيث لا يجعل عذراً بوجه ، حتى لو أتلّف مال إنسان ناسياً ، يجب عليه الضمان ،

(١) ق ٢٢٧ / ب من ب .

(٢) ق ٢٠٧ / ١ من ح

لأن حقوق العباد محترمة لحاجتهم كما مر^(١) بيانه ، لا للابتلاء فبعده لا تقط
الحرمة .

أما حقوق الله تعالى للابتلاء ولا يتحقق مع العجز لعدم العلم ، فيجوز أن
تجعل عذرا إذا دل الدليل عليه .

ثم النسيان ضربان :

ضرب أصلى : أى يقع فيه الإنسان من غير أن يكون معه شيء من أسباب
التذكر وهذا القسم يصلح عذرا لغلبة وجوده .

وضرب يقع المرء فيه بالتقصير بأن لم يباشر سبب التذكر مع قدرته عليه ،
وهذا النوع يصلح للعتاب ، ولا يصلح عذرا للتقصير ، لعدم غلبة وجوده
ولهذا عوتب آدم - عليه السلام - لأنه ابتلى بالانتهاه عن شجرة معينة^(٢) ،
فيسهل حفظه وذكره .

وكذا النسيان فى غير الصوم والذبيحة ، لم يجعل عذرا مثل مباشرة المحرم
والمعتكف ما يفسد إحرامه واعتكافه ناسيا لإحرامه واعتكافه ؛ لأن لهما أحوالا

(١) راجع ص ١٢٦٦ .

(٢) قلت : وقد وقع الخلاف فى هذه الشجرة فقليل : الحنطة . وقيل : النخلة . وقيل :
شجرة الكافور .

ونسب هذا القول إلى على - كرم الله وجهه - .

وقيل : التين . وقيل : الحنظل . وقيل غير ذلك .

و الأولى عدم القطع والتعيين ، كما أن الله تعالى لم يعينها باسمها فى الآية .

قال العلامة الألوسى : (ولا أرى ثمرة فى تعيين هذه الشجرة) والله أعلم .

انظر : (روح المعانى ١/ ٣٣٤-٣٣٥ ، الدر المنثور ١/ ١٢٩-١٣٠ المحقق بإشراف
دار الفكر - بيروت) .

والنوم ، وهو عجز عن استعمال القدرة فأوجب تأخير الخطاب ولم يمنع
الوجوب .

مذكرة من هيئة المحرم واللبث في المسجد ، فكان بناء على تقصيره فلا يكون
عذرا .

قوله : والنوم إلى آخره ...

النوم فترة طبيعية تحدث في الإنسان بلا اختيار منه ، ويمنع الحواس الظاهرة
والباطنة عن العمل واستعمال العقل مع قيامه ، فيعجز العبد عن أداء الحقوق^(١) .

وعند أهل الطب هو : سكون الحيوان بسبب منع رطوبة معتدلة منحصرة
في الدماغ الروح النفساني /^(٢) من الجريان في الأعضاء .

قوله : هو عجز عن كذا ...

ليس بتعريف للنوم إذ الإغماء ونحوه داخل فيه لكنه بيان أثر النوم .

وقوله : فأوجب تأخير الخطاب نتيجة قوله : وهو عجز عن كذا لم يمنع

الوجوب

أى : يوجب تأخير الخطاب في حق العمل ولم يمنع الوجوب ، لاحتمال
الأداء حقيقة بالانتباه ، واحتمال خلفه وهو القضاء على تقدير عدم الانتباه في

(١) وعرفه الفيومي بقوله : (النوم غشية ثقيلة تهجم على القلب ، فتقطع عن المعرفة
بالأشياء ؛ ولهذا قيل : هو آفة ؛ لأن النوم أخو الموت) .

(المصباح المنير ٢ / ٦٣١) .

(٢) في ٢٢٨ / ١ من ب .

وينافى الاختيار أصلاً ، حتى بطلت عبارته فى الطلاق والعتاق والإسلام والردة ولم يتعلق بقراءته .

الوقت ^(١) . وهذا لأن نفس العجز لا يسقط الوجوب ، فإنما يسقط وجوب العمل إلى حين القدرة إلا أن يطيل زمان الوجوب ويتكرر الواجب فحينئذ يسقط دفعا للحرص .

والنوم لا يمتد عادة بحيث يخرج فى القضاء ؛ لأنه لا يمتد ليلا ونهارا عادة ، فلم يسقط الوجوب به ؛ لأنه لا يخل بالأهلية .

قوله : حتى بطلت عباراته نتيجة قوله : وينافى الاختيار ...

يعنى : لَمَّا نافى النوم الاختيار أصلا ، لأنه بالتمييز ولم يبق للنائم تمييز ، بطلت عباراته فيما بنى على الاختيار مثل الطلاق ، والعتاق ، والردة ، والبيع ، والشراء ، وصار كلامه لعدم التمييز كالحاذى يعتبر .

قوله : ولم يتعلق / ^(٢) بقراءته إلى آخره ...

إذا قرأ المصلى فى صلاته قائما وهو نائم لم تصح قراءته فى المختار لما قلنا من فوات الاختيار بالنوم ^(٣) ، وكذا لا يعتد قيامه وركوعه وسجوده من

(١) يؤيد ذلك قوله - ﷺ - : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها » .

(٢) ق ٢٠٧ / ب من ح .

(٣) راجع : (العناية - المطبوع مع شرح فتح القدير ١ / ٣٢٢) .

وكلامه وقهقهته فى الصلاة حكم .

الفرض ، لصدورها لا عن اختيار ، فأما القعدة الأخيرة ، فلا نص فيها عن محمد - رحمه الله - .

وقيل : إنها تعد من الفرض ؛ لأنها ليست بركن ، ومبناها على الاستراحة ، فيلائمها النوم ، فيجوز مع النوم بخلاف سائر الأفعال ؛ لأن مبناها على المشقة فلا يتأدى بلا اختيار فى حالة النوم .

وفى المنية^(١) : إذا نام فى القعدة كلها ، فعليه أن يقعد قدر التشهد وإلا فسدت صلاته^(٢) .

وفى النادر : أن قراءة النائم ينوب عن الفرض ، لأن الشرع جعله كالمستيقظ فى حق الصلاة ، كذا فى الذخيرة^(٣) .

قوله : وكلامه : إذا تكلم النائم فى الصلاة ، لم تفسد صلاته ؛ لأنه ليس بكلام ، لصدوره عن لا اختيار له ، وهو مختار فخر الإسلام^(٤) .

(١) هو : نية المصلى وغنية المبتدى للشيخ الإمام سديد الدين الكاشغرى ، وهو : محمد ابن محمد المتوفى سنة (٧٠٥ هـ) . وهو كتاب معروف متداول بين الحنفية . (كشف الظنون ٢ / ١٨٨٦) .

(٢) راجع : (نية المصلى ص ٩٣ ط المجتبائى بالدعلى) .

(٣) ومثله فى العناية شرح الهداية .

انظر : (شرح فتح القدير ١ / ٣٢٢) .

(٤) راجع : (أصوله فى كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٢٧٩) .

وفى المغنى^(١) وفتاوى قاضيخان والخلاصة^(٢) : أن صلاته تفسد من غير ذكر خلاف .

وفى النوازل^(٣) : تفسد صلاته وهو المختار .

قوله : وقهقهته ...

إذا قهقهه النائم فى الصلاة ، فلا رواية فيها عن محمد - رحمه الله - نصا .
وقال أبو محمد^(٤) الكفّينى : تفسد صلاته ويكون حدثا / ^(٥) لأن القهقهة

(١) هو فى أصول الفقه للشيخ جلال الدين عمر بن محمد البخارى ، الخجندى ، الخنقى ، المتوفى سنة (٦٩١ هـ) على القول الراجح ، هو كتاب يحتوى على المقاصد الكلية الأصولية ، وينطوى على الشواهد الجزئية الفروعية ، وشرحه عدد من العلماء ، وقد طبع بمركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة - .

انظر كشف الظنون (٢ / ١٧٤٩) ، والفوائد البهية (ص ١٥١) ، والجواهر المضية (١ / ٣٩٨) ، ومعجم المؤلفين (٧ / ٣١٥) ، والأعلام (٥ / ٦٣) .

(٢) لعله قصد بها : خلاصة الفتاوى للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى ، المتوفى سنة (٥٤٢ هـ) وهو كتاب مشهور معتمد فى مجلد . ذكر فى أوله أنه كتب فى هذا الفن خزانة الواقعات وكتاب النصاب ، فسأل بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب الخلاصة جامعة للرواية خالية عن الزوائد مع بيان مواضع المسائل .

(كشف الظنون ١ / ٧١٨) .

(٣) هو : النوازل فى الفروع للإمام أبى الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندى ، الخنقى ، المتوفى سنة (٣٧٦ هـ) أوله : الحمد لله الذى لا تحصى ... إلخ .

انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٩٨١) .

(٤) هو : عبد الله بن محمد بن محمد بن جعفر ، المعروف بالحاكم الكفّينى روى عنه أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد الكرمينى .

والكفّينى - بفتح الكاف وكسر الفاء وسكون الياء - وفى آخرها النون نسبة إلى كفّين وهى قرية من قرى بخارى أو موضع ببخارى .

انظر : (الجواهر المضية ٢ / ٢٩١) .

(٥) ق ٢٢٨ / ب من ب .

فى الصلاة حدث إذ لا فرق فى الأحداث بين النوم واليقظة .

ألا يرى أنه لو احتلم يجب الغسل كما لو أنزل بشهوة فى اليقظة .

وبهذا أخذ عامة المتأخرين احتياطاً ، كذا فى المغنى^(١) . وعن شداد ابن^(٢)
أوس عن أبى حنيفة - رحمه الله - : أنها تكون حدثاً (فلا تفسد)^(٣)
صلاته ، حتى كان له أن يتوضأ ويبنى على صلاته بعد الانتباه ، لأن فساد
الصلاة بها باعتبار معنى الكلام فيها وقد زال بالنوم لعدم الاختيار ، أما تحقق
الحدث فلا يفتقر إلى الاختيار ، فلا يمنع بالنوم ، فكان فى هذه الحالة حدثاً
سماوياً كالرعاف ، فلا تفسد صلاته .

وقيل : تفسد صلاته ولا يكون حدثاً ، كذا فى عامة نسخ الفتاوى ، لأن
فساد الصلاة باعتبار معنى الكلام فيها ، والنوم كاليقظة فى حق الكلام عند
الأكثر كما قلنا .

وأما كونها حدثاً ، فباعتبار معنى الجنابة وقد زال بالنوم .

ألا يرى أن فقهه الصبى فى الصلاة لا يكون حدثاً ، لزوال معنى الجنابة
عن فعله .

ومختار فخر الإسلام أنها لا تكون حدثاً لما ذكرنا ، ولا تفسد صلاته أيضاً ،

(١) قلت : لم أعثر على هذا فى المغنى للخبازى .

(٢) هو : القاضى شداد بن حكيم ، من أصحاب زفر - رحمه الله - كان إذا اشترى أمة
تزوجها ، ويقول : لعلها حرة أو جرى كلام على لسان أربابها ، مات سنة
(٢٢٠هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٨٣ ، والجواهر المضية ٢/٢٤٧-٢٤٨ ، وتاج التراجع ص
٢٩ ، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زاده ص ٤٤) .

(٣) هكذا فى النسختين معا ، ولعل الأصوب : (ولا تفسد) بالواو .

والإغماء وهو ضرب مرض يضعف القوى ولا يزيل الحجا بخلاف الجنون فإنه يزيله .

لأن النوم يبطل حكم الكلام ، وتابعه المصنف حيث قال : ولم يتعلق بقهقهته فى الصلاة حكم^(١) .

قوله : والإغماء ...

قال الشيخ أبو المعين : هو فتور يزيل القوى ، ويعجز به ذو العقل عن استعماله مع (قيامه)^(٢) حقيقة / وكأنه أراد به فتورا غير طبيعى ، وإلا دخل النوم فيه .

ويحتمل أن الاحتراز عنه حصل بقوله : يزيل القوى .

وقيل : آفة توجب اختلاف القوة الحيوانية بغتة^(٤) .

فإنه لا يخل بالاهلية كالنوم ؛ لأن العجز عن استعمال العقل لا يوجب

(١) قلت : وصححه الإمام جلال الدين الخبازى أيضا ، فإنه بعد أن ذكر الأقوال المذكورة باختصار ، قال : (والصحيح أنه لا يكون حدثا ولا تفسد صلاته ، لأنه ليس فى المعنى المنصوص عليه) .

(المغنى ص ٣٧٤) .

(٢) فى النسختين معا (قيام) والصواب ما أثبتناه .

(٣) ق ٢٠٨ / ١ من ح .

(٤) وعرفه الجرجانى بقوله : (هو فتور غير أصلى لا بمخدر يزيل عمل القوى) .

(قوله : غير أصلى ، يخرج النوم ، وقوله : لا بمخدر ، يخرج الفتور بالمخدرات ، وقوله : يزيل عمل القوى ، يخرج العته) .

(كتاب التعريفات ص ٣٢) .

وهو كالنوم حتى بطلت عباراته بل أشد منه ، فكان حدثا بكل حال .
وقد يحتمل الامتداد ، فيسقط به الأداء كما فى الصلاة .

عدمه ، فتبقى الأهلية ببقائه ، ولهذا كان النبى - ﷺ - غير معصوم عنه كما
لم يعصم عن الأمراض مع أنه معصوم عن الجنون ...
وهو كالنوم ...

أى : الإغماء كالنوم فى بطلان عباراته بل أشد منه - أى : بل الإغماء
أشد من النوم فى فوت الاختيار والقدرة - لأن النوم فترة طبيعية أصلية ولا
يزيل أصل القوة وإن أوجب العجز عن استعمالها ، ويمكن إزالته بالتنبيه ،
بخلاف الإغماء ، فإنه مزيل للقوى ، ولا يمكن إزالته بفعل أحد ، فكان أشد
من النوم ولكونه أشد من النوم ، كان الإغماء حدثا فى كل الأحوال مضطجعا
كان أو قائما ، أو راکعا ، أو ساجدا ، والنوم ليس يحدث فى بعض الأحوال ،
لأنه بذاته لا يوجب استرخاء المفاصل إلا إذا غلب ، فحيثئذ يصير سببا
للاسترخاء فيكون حدثا ، واعتبر امتداد الإغماء فى حق الصلاة خاصة ، حتى
يسقط به الصلاة ولم يعتبر امتداد النوم فى شيء ، وهو معنى قول الشيخ :
وقد يحتمل الامتداد فيسقط به الأداء كما فى الصلاة .

والقياس أن لا يسقط بالإغماء شيء ، إن طال كما هو مذهب بشر^(١) المريسي

(١) هو : بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي ، المعتزلى ، أخذ الفقه عن أبى
يوسف ، وقد رغب عنه الناس ؛ لاشتغاره بعلم الكلام والفلسفة ؛ وكان أبو يوسف
يذمه ويعرض عنه ، وخرر القول بخلق القرآن ، وحكى عنه أقوال شنيعة ومذاهب
منكرة عند أهل العلم ، كفره أكثرهم لأجلها ، وإليه تنسب طائفة المرجئة التى يقال
لها : المريسية .

توفى سنة (٢٢٨ هـ) ، وقيل (٢١٨ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ٥٤ ، وميزان الاعتدال ١/ ٣٢٢-٣٢٣ ، والوافى بالوفيات
١٠١/ ١ ، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ١٩٩ فيما بعدها) .

إذا زاد على يوم وليلة باعتبار الصلوات عند محمد ، وباعتبار الساعات عندهما .

لأنه لا يزيل العقل ، ولكنه يوجب خللا في القدرة ، فيؤثر في تأخير الاداء دون / ^(١) سقوط القضاء كالنوم .

إلا أن الفرق أن الإغماء قد يقصر وقد يطول عادة في حق بعض الواجبات فإذا قصر اعتبر بما يقصر عادة وهو النوم ، فلا يسقط به القضاء ، وإذا طال اعتبر بما يطول عادة وهو الجنون والصغر فيسقط القضاء .

ثم امتداده في حق الصلاة أن يزيد على يوم وليلة باعتبار الصلوات عند محمد ، وباعتبار الساعات عندهما ^(٢) كما بينا في الجنون .

وعند الشافعي - رحمه الله - امتداده (باستيعاب) ^(٣) وقت (صلاة) ^(٤) كامل ، حتى أن من أغمى عليه وقت صلاة كامل لا يجب ^(٥) عليه إلقضاء ،

(١) في ٢٢٩ / ١ من ب .

(٢) أي عند الإمام أبي حنيفة وصاحبه الإمام أبي يوسف -رحمهما الله - .

(٣) في ب (استيعاب) .

(٤) في ب (الصلاة) .

(٥) إلا أنه قال : إذا أفاق المغمى عليه وقد بقى من النهار قدر ما يكبر فيه تكبيرة واحدة ، أعاد الظهر والعصر ولم يعد ما قبلهما لا صباحا ولا مغربا ولا عشاء ، وإذا أفاق وقد بقى من الليل قبل أن يطلع الفجر قدر تكبيرة واحدة ، قضى المغرب والعشاء وإذا أفاق الرجل قبل أن تطلع الشمس بقدر تكبيرة ، قضى الصبح ، وإذا طلعت الشمس لم يقضها .

وأما قال الإمام الشافعي - رحمه الله - ذلك ، لأن هذا وقت في حال عذر جمع رسول الله - ﷺ - بين الظهر والعصر في السفر في وقت الظهر ، وبين المغرب والعشاء ==

وامتداده فى الصوم نادر فلا يعتبر .

لان كامل وجوب القضاء يبتنى على وجوب الاداء .

ولكننا استحسننا لحديث على - رضى الله عنه - فإنه أغمى عليه أربع صلوات فقضاهن ، وعمار بن ياسر أغمى عليه (يوما وليلة)^(١) فقضى الصلاة ، وابن عمر أغمى عليه أكثر من يوم وليلة ، فلم يقض الصلاة ، فعرفنا أن امتداده فى الصلاة لما ذكرنا ، كذا فى المبسوط^(٢) .

قوله: وامتداده فى الصوم نادرا ...

أى امتداد الإغماء فى الصوم نادر ، فلا يعتبر ، حتى لو كان مغمى عليه^(٣) فى جميع الشهر ثم أفاق بعد مضيه يلزمه القضاء إن تحقق ذلك .

وعند الحسن البصرى - رحمه الله - لا يلزمه القضاء لأن وجوب الأداء لم يتحقق فى حقه لزوال عقله بالإغماء ، ووجوب القضاء يبتنى عليه^(٤) .

وقلنا : أثر الإغماء فى تأخير الصوم إلى زواله لا فى إسقاطه ، لأن سقوطه بزوال الأهلية ، أو بالخرج ، ولا تزول الأهلية لما قلنا .

= فى وقت العشاء فلما جعل الأولى منهما وقتا للأخرة ، والأخرة وقتا للأولى فى حال ، كان وقت إحداهما وقتا للأخرى فى حال ، فيأخذ الوقتين حكم وقت واحد حال عذر وذهاب العقل عذر . والله أعلم .

انظر : (الام للإمام الشافعى ١ / ٧٠ ، ط دار المعرفة - بيروت) .

(١) عبارة ب (أكثر يوما وليلة) بزيادة (أكثر) وهى خطأ .

(٢) راجعه (٢١٧ / ١) .

(٣) ق ٢٠٨ / ب من ح .

(٤) انظر : (الكشف للبخارى ٤ / ٢٨١) .

والرق وهو عجز حكى ، شرع جزاء على الكفر فى الأصل لكنه فى البقاء صار من الأمور الحكمية ، به يصير المرء عرضة للتملك والابتذال .

ولا يتحقق الحرج أيضا ، لأنه إنما يتحقق فيما يكثر وجوده ، و امتداده فى الصوم نادر ، لأنه مانع من الأكل والشرب ، وحياة الإنسان ، بدونهما لا تتحقق إلا نادرة ، فلا يصلح بناء الحكم عليه ، لأن بناء أحكام الشرع على ما عم وغلب لا على ما شذ وندر ، وفى الصلاة امتداده غير نادر ، فيوجب حرجا ، فيجب اعتباره .

وكذا امتداده فى الزكاة نادر لما ذكرنا فى الصوم .

قوله : والرق كذا ...

الرق لغة : الضعف ، يقال : ثوب رقيق أى ضعيف النسج ، ومنه رقة القلب ^(١) .

وفى الشرع هو ضعف حكى يتهىأ الشخص به لقبول ملك الغير عليه فيتملك بالاستيلاء كما يملك الصيد وسائر المباحات .

واحترز بالحكمى عن الحسى قرب عبء يكون أقوى من الحر حسا ، لكنه

(١) قلت : الرق بالكسر : العبودية ، مصدر رق الشخص يرق من باب ضرب ، فهو رقيق ... ويطلق (الرقيق) على الذكر والأنثى ، وجمعه أرقاء مثل شحيح وأشحاء ، يجمع على رقاق أيضا ، وقد يطلق على الجمع ، فيقال : عبء رقيق ، وليس فى الرقيق صدقة أى فى عبء الخدمة .

وأما فى الشرع : فما ذكره الشارح - رحمه الله - .

انظر : (المصباح المنير ١/ ٢٣٥ ، والقاموس المحيط ٣/ ٣٤٥ ، والصحاح ٤/ ١٤٨٣ ، والتعريفات للجرجاني ص ١١١ ، وفتح الغفار بشرح المنار ص ٩١) .

عاجز عما يقدر الحر أى (لا)^(١) يملك من الأحكام كالشهادة ، والولاية ، والقضاء ، ومالكية المال وغيرها .

قوله : شرع / ^(٢) جزاء فى الأصل ...

أى شرع الرق فى أصل وضعه ، وابتداء ثبوته جزاء على الكفر ، لأن الكفار لما استنكفوا عبادة الله ، وصيروا أنفسهم ملحقة بالجمادات ، حيث لم يتنفعوا بعقولهم و سمعهم وأبصارهم بالتأمل فى آيات الله تعالى ، والنظر فى دلائل وحدانية الله تعالى ، جازاهم الله تعالى بالرق ، وجعلهم عبيد عبيده وأحقهم بالبهايم فى التملك والابتذال .

ولكونه جزاء على الكفر فى الأصل ، لا يثبت على المسلم ابتداء لكنه فى حال البقاء صار من الأمور الحكمية - أى صار فى حال البقاء ثابتا بحكم الشرع - حكما من أحكامه من غير أن يراعى فيه معنى الجزاء ، حتى يبقى العبد رقيقا وإن أسلم ، ويكون ولد الأمة المسلمة رقيقا وإن لم يوجد منه ما يستحق به الجزاء ، كالخراج فإنه فى الابتداء يثبت بطريق العقوبة ، حتى لا يبدأ على المسلم ، لكنه فى حال البقاء صار من الأمور الحكمية ، حتى لو اشترى المسلم أرض خراج ، لزم عليه الخراج .

قوله : به يصير المرء عرضة ...

والعرضة المعرض للأمر أى الذى نصب لأمرٍ يعنى أن المرء بسبب الرق يصير معرضا ومنصوبا للتملك و / ^(٣)الابتذال - أى الامتهان - .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٢٢٩ / ب من ب .

(٣) ق ٢٠٩ / أ من ح .

وهو وصف لا يتجزى كالعنق الذي هو ضده .

قوله : وهو وصف لا يتجزى ...

التجزى فى الأصل بالهمزة ، لكن الفقهاء لبنا الهمزة تخفيفا كما هو (مذهب) ^(١) بعض العرب فى المهور ، فصار تجزؤ ثم قلبوا الواو لوقوعها طرفا ياء ، فقالوا : التجزى ، أى الرق وصف لا يقبل التجزى ثبوتا وزوالا .

قال محمد ^(٢) بن سلمة البلخى من مشائخنا : إنه يحتمل التجزى ثبوتا حتى لو فتح الإمام بلدة ورأى الصواب أن يسترى أنصافهم ، نفذ ذلك منهم . والأصح أنه لا يتجزى ، لأن سببه وهو القهر لا يتجزى ، إذ لا يتصور قهر نصف الشخص شائعا دون النصف ، والحكم يتبنى على السبب كذا فى المبسوط ^(٣) .

ولأنه أثر الكفر وهو لا يتجزى وكذا أثره .

ولأنه شرع جزاء وعقوبة ، ولا يتصور إيجاب العقوبة على نصف الشخص شائعا .

والدليل على أن مذهب أصحابنا هذا ، ما ذكره محمد - رحمه الله - فى الجامع فى مجهول النسب إذ أقر أن نصفه عبد لفلان ، أنه يجعل عبدا فى

(١) ساقطة من ح .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن سلمة ، الفقيه ، البلخى ، ولد سنة (١٩٢ هـ) وتفقّه على شداد ، ثم على أبى سليمان الجوزجاني ، وتوفى سنة (٢٧٨ هـ) .

انظر : (الفوائد البهية ص ١٦٨) .

(٤) راجعه (١٠٤ / ٦) .

شهاداته وفي جميع أحكامه مثل الحدود ، والإذن ، والحجر من غير ذكر خلاف ، ولم يجعل نصفه حرا ونصفه عبدا - حتى لو انضم مثله يكونا كحر كما أقام الشرع امرأتين مقام رجل - كالعق الذي هو ضده ^(١) .

اعلم أنه لا خلاف أن العتق لا يتجزى ؛ لأنه قوة حكمية ، يصير الشخص / ^(٢) به أهلا للملكية ، والشهادة والولاية ، ويمتنع على يد المستولى حتى لا يملكه بالقهر كذا في الأسرار ^(٣) .

وثبت مثل هذه القوة لا يتصور في بعض الشائع دون البعض ، ثم إنهم كما اتفقوا على عدم تجزى الرق والعتق ، اتفقوا على أن الملك قابل للتجزى ثبوتا وزوالا ، فإن الرجل لو باع عبده من اثنين ، جاز بالإجماع ، ولو باع نصف عبده ، يبقى الملك في النصف الآخر بالإجماع .

وإذا عرفت هذا فاعلم أنهم اختلفوا في تجزى ^(٤) الإعناق :

(١) راجع (الجامع الكبير ص ١٢٦) .

(٢) ق ٢٣٠ / أ من ب .

(٣) راجعه في (٣ / ق ٢٥٥ - ٢٥٦ مخطوط رقم ٣٠٨٦) .

(٤) قلت : معنى ذلك أن المحل في قبول حكم الإعناق هل يتجزى ، فيتصور ثبوته في النصف دون النصف ، أو لا يتجزى ، فلا يتصور ذلك ، وليس معناه أن ذات القول يتجزى ، أو حكمه يتجزى ؛ لأنه محال .

وحاصل الخلاف راجع إلى أن إعتاق النصف هل يوجب زوال الرق عن المحل كله أم لا ؟ فعند الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - : لا يوجب بل كل المحل رقيق ولكن زال الملك بقدره .

وعند صاحبيه : الإمام أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : يوجب زوال الرق عن الكل . والله أعلم .

انظر : (الهداية ٤٣٦ / ٢ بهامشها) .

وكذا الإعتاق عندهما ؛ لئلا يلزم الأثر بدون المؤثر أو المؤثر بدون الأثر أو تجزى العتق .

فقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - : لا يتجزى ، حتى لو أعتق نصف عبده ، يعتق كله لقوله ﷺ : « من أعتق شقصا له فى عبد عتق كله ليس لله فيه شريك »^(١) ، ولأن الإعتاق انفعاله العتق أى : لازمه الذى يتوقف عليه ، يقال : أعتقه فعتق كما يقال : كسرتة فانكسر ، فلا يتصور الإعتاق بدون العتق .

وإذا لم يكن انفعاله ، وهو العتق متجزيا ، لم يكن الفعل وهو الإعتاق متجزيا ضرورة ، كما أن الطلاق الذى هو انفعال التطلاق لما لم يكن متجزيا لم يكن التطلاق الذى هو الفعل متجزيا ، وهذا معنى قول الشيخ : كذا الإعتاق عندهما .

قوله : لئلا يلزم الأثر بدون المؤثر ...

يعنى إذا كان الإعتاق متجزيا فلا يخلو من أن يكون العتق ثابتا فى الكل

(١) أخرجه : (البخارى ٣ / ١١٨ ولفظه : (عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أنه كان يفتى فى العبد أو الأمة يكون بين الشركاء ، فاعتق أحدهم نصيبه منه يقول : (قد وجب عليه عتقه كله إذا كان للذى أعتق من المال ما يبلغ ثمن العبد يقرم عليه من ماله قيمة العدل ويدفع إلى الشركاء أنصباهم ، ويخلى سبيل المعتق) .
يخبر ابن عمر ذلك عن النبى - ﷺ -) .

(والزيلعى فى نصب الراية ٣ / ٢٨٣) ، ولم اعثر على جملة : (ليس لله فيه شريك) .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - : إنه إزالة للملك متجزى ، لا إسقاط الرق وإثبات العتق حتى يتجه ما قلتم .

أولا / ^(١) فإن كان ^(٢) ، يلزم الأثر بدون المؤثر ، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون ثابتا في البعض أو لم يثبت أصلا ، فإن ثبت في البعض ، يلزم تجزى العتق ، وإن لم يثبت أصلا ، يلزم المؤثر بلا أثر ، والكل باطل ، ولا وجه للقول بتوقف الإعتراف ، لصدوره من المالك ، فوجب تنفيذه ونفاذه في البعض ، وذلك يستدعى ثبوت العتق في الكل .

قوله : وقال أبو حنيفة : إنه إزالة للملك ^(٣) متجزى ...

يعنى : أن الإعتراف بإزالة الملك بالقول ، فيتجزى في المحل كالبيع ، لا إسقاط الرق ، لأن نفوذ تصرف المالك باعتبار ملكه دون الرق ، لأنه اسم لضعف شرعى ثابت في أهل الحرب جزاء وعقوبة لكفرهم كما قلنا ، وهو لا يحتمل التملك ؛ لأنه شرع عقوبة بالجناية على حق الله تعالى ، فإن حرمة الكفر حقه على الخلوص ، فيكون جزاؤه حقا له ، كحد الزنا ، فلا يصلح أن يكون مملوكا ، وتعلق بقاء الملك ببقاء الرق في المحل ، لا يدل على أنه مملوك له كالحياة / ^(٤) فإنها شرط للملك ثبوتا وبقاء مع ذلك لا يدل على أن الحياة مملوكة له ، وإذا ثبت أنه لا يملك إلا المالية ، كان للإعتراف منه تصرف في إزالة ملك المال ، فيقبل التجزى ، لأن العبد من حيث أنه مال متجزى كالثوب

(١) ق ٢٠٩ / ب من ح .

(٢) أى : إن كان العتق ثابتا في الكل يلزم ... إلخ .

(٣) فى ح (ملك) .

(٤) ق ٢٣٠ / ب من ب .

والرق ينافى مالكية المال لقيام المملوكية مالا .

إلا أنه إذا أزاله إلى العبد ، والعبد لا يملك نفسه ، كان إسقاطا للمالية ، وإسقاطها يوجب زوال الرق وثبوته ، فيكون فعله إعتاقا وإسقاطا بواسطة إزالة الملك على معنى أنه إذا تم إزالة الملك بطريق الإسقاط يعقبه العتق إلا أن يكون فعل المزيل ملاقيا للرق ، كشراء القريب ، يكون إعتاقا بواسطة الملك لا بدون الوساطة ، وهذا معنى قول الشيخ - رحمه الله - : إنه - أى - الإعتاق إزالة ملك متجزى لا إسقاط الرق أو إثبات العتق قهرا ، حتى يتجه ما قلتم .

وحاصله : أن الإعتاق متجزى ، ولكن يفسد الملك ، حتى لم يكن له أن يملكه الغير ولا أن يبقى فيه فى ملكه إذا أعتق شقصه ويصير كالمكاتب ، حتى (كان)^(١) أحق بمكاسبه ليخرج إلى الحرية بالسعاية .

ولو أعتق أحد الشريكين نصيبه ، جاز و يتعدى إلى نصيب صاحبه بالعتق أو الفساد ضمنا . والدليل عليه قوله - ﷺ - : « من أعتق شقصا فى عبد ، كلف عتق بقيته »^(٢) وهو المراد من قوله - ﷺ - : « عتق عليه كله » أى سيصير عتقا بإخراج الباقي إلى العتق بالسعاية .

قوله : والرق ينافى فى مالكية المال ...

أى الرق ينافى المالكية : لكونه مملوكا ، ومملوكيته من حيث إنه مال لا من حيث /^(٣) إنه آدمى ، فلا يتصور أن يكون مالكا للمال ، لأن أحدهما سمة

(١) ساقطة من ب .

(٢) أخرجه : (مسلم ١١٣٩/٢ ، وأبو داود ٢٥٥/٤ ، والترمذى ٦٢٠/٣ ، والبخارى بقریب من هذا اللفظ : ١١٧/٣ ، وكذلك النسائى ٣١٩/٧ ، وأحمد فى مسنده ٥٦/١ ، بتغير بعض الألفاظ) .

(٣) ق ٢١٠ / ١ من ح .

العجز والآخر سمة القدرة ، وهما منافيان ، فلا يجتمعان في شخص واحد .

فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون مملوكا من حيث أنه مال ، ومالكا من حيث إنه آدمي كما في مالكية غير المال ، فلا يلزم التناقض لاختلاف الجهة .

قلنا : لو قيل بمالكية من حيث إنه آدمي ، يلزم أن يكون المال مالكا للمال وذلك لا يجوز ، لأن المالك مبتذل للمال ، ولا يجوز أن يكون المبتذل مبتذلا في حالة واحدة ، بخلاف مالكية غير المال ، لأن الضرورة داعية إلى إثباتها ، وفيه ضعف ^(١) يعرف بالتأمل .

والأولى أن يتمسك في هذا الحكم بالإجماع .

فإن قيل : ينبغي أن لا تبقى له أهلية ملك التصرف كما لا يبقى أهلية ملك المال ، لأنه مملوك للمولى تصرفا كما أنه مملوك له مالا .

قلنا : إنه مملوك له تصرفا في نفسه بيعا وتزويجا ، وقد فانت / ^(٢) (له) ^(٣) أهلية هذا التصرف ، وكان نائباً عن المولى متى

(١) وهو أن التناقض يلزم إذا كانت المالكية والملوكية من جهة واحدة ، وهما ليست كذلك ؛ لأن العبد كما أن له جهة المالية ، له جهة الأدمية أيضا ، وهي صالحة لمالكية المال ، فلا تنافي ، لاختلاف الجهة .

وأجاب عن هذا بعض الشراح : بأنه عند اختلاف الجهة يلزم التناقض أيضا لأنه إذا كان مالكا للمال من حيث إنه آدمي ، وهو وما في يده من المال ملك لمولاه يلزم أن يكون الشيء الواحد مملوكين لشخصين في حالة واحدة لكل واحد منهما على الكمال وهو محال .

انظر : (حاشية الرهاوي على شرح ابن ملك ص ٩٥٧) .

(٢) ق ٢٣١ / أ من ب .

(٣) ساقطة من ب .

حتى لا يملك العبد والمكاتب التسرى .

باشره بأمره ، ولكن لم يصّر مملوكا له من حيث التصرف فى ذمته ، حتى أن المولى لا يملك الشراء بضمن يجب فى ذمته ابتداء ، فيبقى له الأهلية (فى)^(١) ملك هذا التصرف ، كما أنه لم يصّر مملوكا تصرفا عليه فى الإقرار بالحدود والقصاص ، بقى مالكا لذلك التصرف ، كذا فى المبسوط^(٢) .

وإذا ثبت أن الرق (ينافى)^(٣) مالكية المال ، لا تثبت الأحكام المبنية على الملك فى حق الرقيق ، فلا يملك العبد والمكاتب التسرى وإن أذن لهما المولى بذلك كما لا يملكان الإعناق ، لأنه من أحكام الملك .

وعند مالك - رحمه الله -^(٤) : يجوز لهما التسرى ، لأن ملك المتعة يثبت بالنكاح أو الشراء ، فإذا كان أهلا لملك المتعة بالنكاح ، كان أهلا له بطريق آخر ؛ لأن ملك المتعة الذى يثبت بالنكاح أقوى مما يثبت بالشراء .

وجوابه ما قلنا : أن سببه وهو ملك الرقبة لا يثبت فى حقه ، فكذا حكمه ، بخلاف النكاح ، إذ لا تأثير لإذن المولى فى إثبات الأهلية ، وإنما تأثيره فى إسقاط حقه عند قيام أهلية العبد .

والسرية^(٥) الامة التى بوأنها بيتا وأعددتها للوطء .

(١) ساقطة من ب .

(٢) راجعه (٢٥ / ٢ - ٣) .

(٣) فى ب (مناف) .

(٤) وبه قال الحنابلة إذا كان بإذن سيده ، وللشافعى رحمه الله فيه قولان .

راجع : (الكافى ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٧ ، والمغنى لابن قدامة ٦ / ٥٤١) .

==

(٥) السُّرِّيَّةُ : فُعْلِيَّةٌ .

ولا يصح منهما حجة الإسلام .

وخص المكاتب بالذكر مع أن حكم المذبر كذلك ، لأنه صار أحق بمكاسبه
لحرية يدا ، فيوهم ذلك جواز التسرى ، فأزال الوهم بذكره .

قوله : ولا يصح منهما ...

أى : من العبد والمكاتب حجة الإسلام ، حتى لو حجا يقع نفلا وإن كان
بإذن المولى ، لأن القدرة والاستطاعة من شرائط وجوب الحج ، ولا قدرة
للعبد أصلا ، لأنها منافع البدن والمال ، وهو لا يملك شيئا منهما ، أما المال
فلما قلنا ، وأما المنافع ، فلأن المولى لما ملك رقبته ، كانت المنافع حادثة على
ملكه ، لأن ملك الذات / ^(١) علة لملك الصفات فكانت منافعه للمولى إلا ما
استثنى على المولى فى سائر القرب البدنية من الصوم والصلاة ، فإن القدرة
التي تحصل بها الصوم أو الصلاة الفرض ليست للمولى بالإجماع ، وهو فيها
مبق على أصل الحرية ، وإذا كانت منافعه لمولاه وبإذنه لا يخرج عن ملكه ،
فكان أداؤه حاصلًا بما هو ملك (غيره) ^(٢) ، فلا (يقع) ^(٣) عن الفرض .

== قيل : مأخوذ من السرّ - بالكسر - وهو النكاح .

فالضم على غير قياس فرقا بينها وبين الحرة إذا نكحت سرا ، فإنه يقال لها : سرية -
بالكسر على القياس .

وقيل : مأخوذ من السرّ - بالضم - بمعنى السرور ، لأن سالكها يسر بها فهو على
القياس .

انظر : (المصباح المنير ١/ ٢٧٤ ، ولسان العرب ١٤/ ٣٧٨) .

(١) ق ٢١٠/ ب من ح .

(٢) فى ب (غير) وهى خطأ .

(٣) فى ب (ييقى) وهى خطأ .

ولا ينافى مالكية غير المال كالنكاح والدم .

وهذا بخلاف الجمعة إذا أداها بإذن المولى حيث يقع عن الفرض ، لأن الجمعة تؤدى فى وقت الظهر خلفا عنه ، ومنافعه لأداء الظهر مستثنى من حق المولى ، فكان أداؤه الجمعة بمنافع / ^(١) مملوكة له ، فيجوز . وبخلاف الفقير إذا أدى الحج ثم استغنى حيث يقع ما أداه عن الفرض ، لأن ملك المال ليس بشرط لذاته ، وإنما شرط للتمكن عن الفرض .

ألا يرى أن ملك المال لا يشترط فى حق المكى ، وفى حق الأفاقى إنما يشترط للتمكن من الوصول إلى موضع الأداء ، فبأى طريق وصل إليه الفقير ، وجب عليه الأداء ، فكان أداؤه حاصلا بمنافعه التى هى حقه ، فكان فرضا .

قوله : ولا ينافى مالكية غير المال ...

أى : الرق لا ينافى مالكية غير المال كالنكاح ، والدم ، والحياة ، لأنه غير مملوك من هذا الوجه ، فلم يمتنع مالكته بهذه الأشياء بالرق ، وكان فى حق هذه الأشياء مبق على أصل الحرية ، لأنها من خواص الإنسانية ، والضرورة داعية إلى إثبات هذه المالكية أيضا ؛ لأنه مع الرق أهل للحاجة إلى النكاح وإلى البقاء ، فيكون أهلا لقضائها .

وهو لا يملك الانتفاع بأمة المولى وطئا عند الحاجة ، كما يملك الانتفاع بمال مولاه أكلا ولبسا عند الحاجة ، وليست له أهلية ملك يمين .

(١) قلت : من قوله : (مملوكة له ... إلخ) حتى بداية قوله : (القصاص للورثة ... إلخ ق ٢١٨ / ١ من ح السطر الرابع) أى : بعد سبع أوراق ونصف ورقة (٧ ، ٥) نقص فى نسخة ب .

وإنه لا يوجب الحجر أصلا عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

قوله : وإنه لا يوجب الحجر ...

أى السفه لا يوجب الحجر عن تصرف لا يحتمل الفسخ ولا يبطله الهزل ،
كالنكاح ، والعناق بالاتفاق^(١) .

واختلف فى وجود النظر بحجره عن التصرفات المحتملة ، للفسخ كالبيع ،
والإجارة ، وإثبات الولاية للغير على ماله صونا لماله عن الضياع كما وجب
للصبي والمجنون :

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب
السفه

وعندهما : يحجر عليه بهذا السبب عن كل تصرف يبطله الهزل دون ما لا

= فماذا ينفعه جد النسب وجد البخت فانت .

(١) أى بين علماء الحنفية ، فإن عند الشافعى - رحمه الله - لا ينفذ شيء من تصرفاته إلا
الطلاق كالمرقوق ، وذلك ، لأن الحجر بسبب السفه بمنزلة الحجر بسبب الرق عنده ،
والإعتاق لا يصح من الرقيق ، فكذلك من السفه وأما عند الحنفية فإن كل تصرف
يؤثر فيه الهزل ، يؤثر فيه الحجر وما لا فلا ، والسفيه عندهم كالهال .

وعند المالكية : إن تصرف السفه المحجور من غير إذن وليه ، فاسد ، لا يوجد حكما
ولا يؤثر شيئا ، وأما تصرف السفه غير المحجور ، فقد اختلف علماؤهم فيه : فابن
القاسم يجوز فعله ، وعامة أصحابه يقطونه .

راجع : (الهداية ٢/٣٥٣ ، والمجموع ١٣/٣٧٧ ، ٣٨٠-٣٨١ ، والمغنى
٤/٥٠٧ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٢٥١ ، ٣٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن
٣/٣٨٩ ، ٣٩/٥) .

وينافى كمال الحال فى أهلية الكرامات كالذمة

ويقتل^(١) الحر به لأنه مبق على أصل الحرية فى حق الدم والحياة .

قوله : وينافى كمال الحال فى أهلية الكرامات ...

أى الرق ينافى كمال الحال فى أهلية الكرامات الموضوعة للبشر فى الدنيا .
واحترز به عن الكرامات الموضوعة فى الآخرة ، فإن العبد يساوى الحر فيها ، لأن أهليتها بالتقوى^(٢) ، ولا رجحان للحر فيه على العبد .
وأما ينافيه ، لأن كمال الحال ينبئ عن العز والشرف ، والرق ينبئ عن الذل والهوان ، فلا جرم بينهما تناف ، وذلك مثل الذمة ، فإن الإنسان بها يصير أهلا للإيجاب والاستيجاب ، ويمتاز بها عن سائر الحيوان ، فيكون كرامة .

(١) أى قصاصا ، وذلك عند الحنفية ؛ لأن نفس العبد معصوم على سبيل الكمال ، ولهذا يجب القصاص بقتله إذا كان القاتل عبدا ، ولو اختلفت العصمة ، لما وجب القصاص ، لأن ذلك يوجب شبهة الإباحة ، والقصاص لا يجب مع الشبهة .

وأما عند الجمهور : فلا يقتل الحر بالعبد ، لأن الحر نفس من كل وجه والعبد نفس من وجه ، لعدم أهلية الكرامات الإنسانية ، فامتنع القصاص لعدم المساواة . وسيأتى تفصيل ذلك فى (ص ١٠٩٨ فما بعدها) إن شاء الله تعالى .

(٢) وذلك لقوله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ .

وقوله - ﷺ - : « من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله » .

وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : « كرم الدنيا الغنى وكرم الآخرة التقوى » .

راجع : (تفسير أبى السعود ٨ / ١٢٣) .

والولاية .

والولاية ، فإنها تنفذ القول على الغير شاء أو أبى ، ولا شك أن ذلك كرامة ، لأنه من باب السلطة .

والحل ، فإن استفراش الحرائر وتوسعته طرف قضاء الشهوة على وجه لا يستلزم لحوق إثم وملامة ، كرامة بلا شبهة .

ولهذا اتسع الحل فى حق النبى - ﷺ - إلى التسع وإلى ما شاء^(١) لزيادة شرفه وكرامته على كافة الخلق .

(١) قلت : اختلف العلماء فى أن النبى - ﷺ - هل كان يباح له نكاح النساء بعد التسع اللاتى زوجهن أو لا يباح له ذلك ؟ فقال قوم : كان يباح له ذلك - أى أحل الله له أن يتزوج من النساء من شاء إلا ذات محرم ، وهو قول عائشة وأم سلمة ، وعلى بن أبى طالب وابن عباس ومن معهم من الصحابة ، كما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية . ورجحه النحاس .

وقال قوم : حظر عليه أن يتزوج على نسائه ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، وأبى بكر عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .
قال النحاس : يجوز أن يكون هكذا ثم نسخ .

وقال قوم آخر : لا يحل له من بعد الأصناف التى سميت فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبى إنا أحللنا لك أزواجك اللاتى آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتى هاجرن معك وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى ... ﴾ الآية .

وهذا قول أبى بن كعب ، وعكرمة ، وأبو رزين ، واختاره ابن جرير الطبرى .
والذى أراه أقرب إلى الصواب : هو القول الأول ، وذلك لما ورد فى حديث صحيح عن عطاء قال : قالت عائشة - رضى الله عنها : (ما مات رسول الله - ﷺ - حتى أحل الله تعالى له النساء) . ويكون قوله تعالى : ﴿ لا يحل لك النساء من بعد ... ﴾ الآية منسوخا إما بهذا الحديث ، وإما بآية أخرى هى قوله تعالى : ﴿ ترجى من تشاء منهن وتؤذى إليك من تشاء ﴾ ، أو قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبى إنا أحللنا لك أزواجك اللاتى ... ﴾ الآية .

وإذا كان كذلك تثبت هذه الأشياء فى حق العبد ناقصا ، حتى أن ذمته
ضعيفة بسبب رقه ، لأنه من حيث أنه مال ضار كأنه لا ذمة له ، من حيث أنه
إنسان مكلف لا بد له من ذمة .

نقلنا بوجود أصل الذمة مع وصف الضعف ، فلم يحتمل^(١) الدين بنفسها
بدون انضمام مالية الرقة أو الكسب إليها ، حتى لا يمكن المطالبة بدونهما ،
يستوفى الدين من الرقة والكسب الموجود فى يده ، يعنى يصرف الكسب
الموجود إلى الدين أولا ، فإن لم يف به ، أو لم يكن له كسب ، يصرف مالية
الرقة إليه ، ولا (بيع)^(٢) الرقة بالدين ما بقى الكسب بالإجماع ، كذا فى
الأسرار^(٣) .

وإن لم يمكن بيعه فيستسعى فى الدين كالمدير أو المكاتب فى عتق البعض

= ترتيب النزول ليس على ترتيب المصحف . والله أعلم .

راجع فى ذلك :

(تفسير الطبرى ٢٣/٢٨ - ٣٠ ، والدر المنثور ٦/٦٣٦ - ٦٣٩ ، والجامع لأحكام
القرآن ١٤/٢٠٦ - ٢١٩ فما بعدها ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/٣٦٨ - ٣٦٩ ،
وأحكام القرآن لابن العربى ٤/١٥٧٠ - ١٥٧١ ، وأحكام القرآن للكيالهراس
٣/٣٥١ - ٣٥٣ ، وتفسير أبى السعود ٧/١١١ ، وروح المعانى ٢٢/٦٤ - ٦٥ ،
والكشف ٣/٢٤٣ - ٢٤٤) .

أى لم تقو على تحمل الدين بنفسها لضعفها ، حتى لا يمكن المطالبة به بدون انضمام
إلخ .

(كشف الأسرار ٤/٢٨٩) .

(١) هكذا فى نسخة ح و نسخة ب ناقصة ، والأصوب (تباع) .

(٢) راجعه فى (٣/١٥٧ - ١٥٨) مخطوط رقم : ٣٠٨٦ - بقسم المخطوطات بالجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة) .

عند أبي حنيفة^(١) - رحمه الله - .

وإنما يباع رقبته في دين الاستهلاك بأن استهلك العبد المأذون أو المحجور مال الغير ، ودين التجار إذا كان مأذونا إلا أن يختار المولى الفداء .

وقال الشافعي - رحمه الله - : لا يباع في دين التجارة ، لأن رقبته كسب المولى ، فلا يباع في دين التجارة ، كسائر أكسابه .

وهذا ، لأن مال المولى^(٢) إنما يشتغل بهذا الدين بسبب الإذن وإنما أذن له في التجارة ، فلا يشتغل غير مال التجارة بدينها ، لأن الإذن لم يحصل لغيرها بخلاف دين الاستهلاك ، فإنه كان يشتغل برقبته قبل الإذن ، فكذا هذه^(٣) .

وقلنا : هذا دين وجب على العبد مطلقا ، لأنه ظهر وجوبه بإقرار المولى والعبد ، أو بسبب معين ، وهو الشراء ، فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك وقدمنا الاستيفاء من الكسب وإن كان التعلق بالرقبة ، لأن في البداية بالكسب نظرا للمولى ، حيث لا يزول ملكه عن رأس ماله ، فيتصرف ويربح ، ونظرا للغيرم ، لأنه ينقطع حقه عن الكسب بالبيع ولم يبق محل حقه .

(١) وقال الجمهور بما فيهم أبو يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة : إن العبد يعتق كله إذا كان المعتق موسرا ، وإذا كان معسرا ، نفذ عتق ما أعتق منه وليس عليه غير ذلك ، وبقي نصيب صاحبه رقيقا عند الإمام مالك - رحمه الله - .

وسبب الاختلاف هو : أن الإعتاق يتجزى عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولا يتجزى عندهم - كما تقدم ذلك في ص ١٠٨٢-١٠٨٣ فما بعدها .

راجع : (الهداية ٤٣٦/١ ، والاختيار ٢٣/٤ - ٢٤ ، والكافي ٩٦٣/٢ و تكملة المجموع ٥/١٦ ، والمغنى ٣٣٦/٩) .

(٢) في ١١١ / ب من ح .

(٣) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٢٨٩/٤ - ٢٩٠ ، والتلويح والتوضيح ص ٦٥٧-٦٥٨) .

والحل .

ثم إذا لم يثبت الدين فى حق المولى ، يطلب به بعد العتق مثل دين ثبت بإقرار المحجور ، ومثل أن يتزوج امرأة بغير إذن المولى ويدخل بها ، حتى وجب العقد ، لا يؤاخذ به فى الحال ، لأنه وجب بالعقد الفاسد وهو معدوم فى حق المولى ، لعدم رضاه ، فلا يظهر ثبوته فى حقه .

قوله : **والحل** ...

أى كما ضعفت الرقبة بالرق ، انتقص الحل الذى يبنى على ملك النكاح ، ويصير المرء به أهلا ، حتى لا ينكح العبد إلا امرأتين حرتين كانتا أو أمتين^(١) .

وقال مالك^(٢) - رحمه الله - : له أن يتزوج أربعاً ، لأن الرق لا يؤثر فى مالكية النكاح ، حتى لا يخرج العبد من أهلية النكاح ، وما لا يؤثر فيه الرق ، فالحر والعبد فيه سواء كملك الطلاق ، وملك الدم فى الإقرار بالقود .

وقلنا : إن الرق مؤثر فى تنصيف ما كان متعدداً فى نفسه كالجلدات فى الحدود ، وعدد الطلاق ، وإقرار العدة وذلك لأن استحقاق النعم بوصف الإنسانية ، وقد أثر الرق فى نقصانها حتى انتقصت أهلية استحقاق النعم ، فلا بد أن يؤثر فى نقصان النعمة ، والحل نعمة ، فيؤثر فى انتقاصه إلى النصف كما دل عليه إشارة قوله تعالى : ﴿ فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ﴾ .

(١) وبه قال جمهور الأئمة من الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية فى رواية .

انظر : (شرح فتح القدير ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١ ، والكافى ٢ / ٥٤٤ - ٥٤٥ ، وتكملة المجموع ١٦ / ٢٤٣ ، والمغنى ٦ / ٥٤٠) .

(٢) أى فى قوله المشهور ، وفى رواية أخرى عنه : لا ينكح إلا اثنتين .

ينظر : (أحكام القرآن لابن العربى ١١ / ٣١٣ ، واللباقى ٢ / ٥٤٤ - ٥٤٥) .

وقد روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال : (لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين) (١).

وكذا (٢) حل النساء يقصر بالرق إلى النصف ، حتى يصح نكاح الأمة إذا تقدم (٣)، ولا يصح إذا تأخر أو قارن ، لتعذر التنصيف فى المقارنة (٤)، والعدة تنصف ، و الطلاق يتنصف ، لكن الحيضة الواحدة ، والطلقة لا يتصفان ، لأنهما لا يقبلان التجزئ ، فيتكاملان ترجيحاً لجانب الوجود على جانب العدم ، فيصير طلاق الأمة ثنتين وعدتها حيضتين ، ولكن عدد الطلاق لما كان عبارة عن اتساع المملوكية ، اعتبر بالنساء ، إذ الكلام وقع فى قدر المملوك للزوج ، فيعرف مقداره / (٥) من محله ، ويزداد المحلية بالحرية ، ويستقص بالرقبة ، وازدياد الطلاق بناء على ذلك .

(١) رواه الدارقطنى بلفظ : (ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين وتعتد الأمة حيضتين ، فإن لم تحض شهرين أو شهر ونصف) والشوكانى .

انظر : (سنن الدارقطنى ٣/ ٣٠٨ ، ونيل الأوطار ٦/ ١٦٩) .

(٢) أى كما يقصر حل الرجال إلى النصف بالرق ، حل النساء يقصر بالرق إلى النصف أيضا : لأن الحل الذى يبتنى عليه عقد النكاح نعمة للنساء كما هو نعمة للرجال ، لأنه سبب للسكن ، والازدواج ، والمحبة ، وتحسين النفس ، وتحصيل الولد ، والمرأة تحتاج إلى هذه الأمور كالرجل وسبب الحصول المهر ، ووجوب النفقة ، وهما تختصان بها ، فكان الحل نعمة لا حقها بالطريق الأولى . فكما يتنصف ذلك الحل برق الرجل يتنصف برق المرأة ، ولا يمكن إظهار التنصيف فى جانبها بتسقيص العدد ، لأن المرأة الواحدة لا تحمل إلا لواحد ، فيظهر التنصيف باعتبار الأحوال .

ينظر : (الكشف للبخارى ٤/ ٢٩١) .

(٣) أى على نكاح الحرة .

(٤) أى فى حالة الانضمام ، لتشمل صورتين هما : حالة التأخر وحالة المقارنة .

(٥) ق ٢١٢ / ١ من ح .

الا يرى أن من ملك عبدا ، يملك إعتاقا واحدا ، ومن ملك عبيدين يملك عتاقين .

وعدد الانكحة لما كان عبارة عن اتساع المالكية ، لأن بالنكاح يثبت الملك له عليها ، اعتبر فيه رق الرجال وحریتهم .
ويتنصف الحدود والقسم بالرق أيضا لما ذكرنا .

وانتقص بدل دمه عن دية الحر إذا قتل^(١) خطأ ، - لانتقاص مالكيته كما انتقصت بالأنوثة ، لكن نقصان الأنوثة في أحد ضربی^(٢) المالكية بالعدم وهو مالكية النكاح ، فإنها وإن ملكت المال رقبة ويدا وتصرفا ، لا يملك النكاح ، فوجب تنصيف ديتهما .

والانتقاص الحاصل بالرق نقصان في أحدهما لا بالعدم - أى أثر الرق في انتقاص مالكية المال لا في النكاح - فإن العبد لا يملك المال رقبة ويملك يدا وتصرفا ، وملك اليد والتصرف أقوى من ملك الرقبة ، لأن الغرض بالمالكية هو الانتفاع ، وذلك باليد يحصل ، و ملك الرقبة وسيلة إليه ، فلا يمكن في التنقيص اعتبار الربع ، ولهذا ليس لمولاه أن يسترد ما أودعه . ويملك ملك

(١) صورة المسألة أن من قتل عبدا خطأ ، فعليه قيمته لا تزيد على عشرة آلاف درهم ، فإن كانت قيمته عشرة آلاف درهم أو أكثر ، قضى له بعشرة آلاف إلا عشرة . عند أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف - في قوله الأول - .
وقال الشافعي وأبو يوسف - في قوله الآخر - : نجب قيمته بالغة ما بلغت ، وبه قال أحمد ومالك .

راجع : (الهداية بهوامشها ٢ / ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٢٥٧ - ٢٥٨ ، وشرح الكبير ٤ / ٢٤٩ ، والمدونة الكبرى ٤ / ٤٦٦ ، والمغنى ٧ / ٧٩٩ ، والام ٦ / ٢٥ ، ومختصر المزني ص ٢٣٧) .

(٢) وهما : مالكية المال ، ومالكية النكاح .

النكاح على الكمال ، فوجب نقصان بدل دمه عن الدية بماله خطر فى الشرع ، وهو العشرة إذ بها يتم نصاب السرقة ^(١) .

ولا يقال مالكية النكاح ناقصة فى حقه ، لتوقفها على إذن المولى واقتصارها على امرأتين .

لأننا نقول : التوقف على الإذن لا يدل على النقصان كما فى حق الصبى .
والتوقف لدفع الضرر عن المولى كما بينا .

وكذا تنصيف عدد الأنكحة فى حقه ليس لنقصان المالكية ، ولكن لتنصيف الحل ، فإن مالكيته فيما ملك من النكاح مثل مالكية الحر بلا نقصان .

وعند أبى يوسف والشافعى - رحمهما الله - : تجب قيمته على الجانى لا على العاقلة بالغلة ما بلغت ^(٢) ، لرجحان معنى المالية فيه ، بدليل أن القيمة إذا انتقصت من الدية ، تجب القيمة بالاتفاق ، وأن الضمان يجب للمولى وملكه

(١) قلت : وبها - أى بعشرة دراهم - يستحق قطع اليد المحترمة التى لها حكم نصف البدن فى بعض الأحكام ، كما أنها أقل ما يستولى به على الحرية استمئاعا .

ويؤيد ذلك أثر ابن مسعود - رضى الله عنه - حيث يقول :

(لا يبلغ بقيمة العبد دية الحر ، وينقص منها عشرة دراهم) .

ولا شك أن مثل هذا الأثر فى حكم المسموع من الرسول - ﷺ - والله أعلم .

انظر : (كشف الأسرار للبخارى ٢٩٤/٤) .

(٢) وبه قال مالك وأحمد والليث ومن معهم .

وقال أبو حنيفة ، والشافعى - فى رواية عنه - والزهرى وغيرهم :

إن قيمة العبد تجب على الجانى - لوجود سبب الوجوب منه وهو القتل ولكن تحملها العاقلة .

انظر : (بدائع الصنائع ٢٥٨/٧ ، والكافى ١٠٧/٢ ، وتكملة المجموع ١٤٢/١٩ ،

١٤٥ والمغنى ٧٧٥/٧) .

فى العبد ملك مال .

وإذا كان كذلك يجب تقديره بالقيمة بالغه ما بلغت كما فى الغصب .

ولكننا نقول : اعتبار معنى النفيه أولى ، لأنها أصل ، والمالية تبع لأنها قائمة بها ، فإن النفسية لو زالت بالموت ، لم يبق المال ولو زالت المالية بالإعتاق تبقى النفسية .

ولهذا كان المعتبر فى إيجاب القصاص والكفارة معنى النفسية ، فكذا فى إيجاب المال إلا أن إيجاب المال لإظهار خطر المحل ، وخطره باعتبار المالكية ، وفى مالكيته نقصان كما بينا ، فوجب القول بالتنقيص .

والجواب عن استدلالهم بما إذا / ^(١) انتقصت قيمته عن دية الحر ، فهو : أن الضمان ضمان الدم فى قليل القيمة أيضا ، فلهذا يجرى فيه القسامة ويتحمله العاقلة إلا أن كونه مالا يوجب نقصان دمه ، فما دام يمكننا نقص ديته باعتبار قيمته مالا نقصنا قيمته بذلك السبب الذى انتقص به .

فإذا لم يكن النقصان باعتبار ماليته بأن زادت على دية الحر ، أو يساويها ، وجب النقص شرعا لكن بقدر له خطر .

وكذا وجوب الضمان للمولى ، لا يدل على أنه بدل المالية ، لأن القصاص وجب للمولى أيضا ، وهو بدل النفس بالإجماع .

بل الضمان يجب للعبد ، ولهذا يقضى دين العبد من بدل دمه ، ولكن العبد لا يصلح مستحقا ومالكا للمال ، فيستوفيه المولى الذى هو أولى الناس كما فى القصاص .

(١) ق ٢١٢ / ب من ح .

وأنه لا يؤثر فى عصمة الدم ، لأن العصمة المؤتممة بالإيمان والمقومة بداره .
والعبد فيه كالحر وإنما يؤثر فى قيمته ؛ ولهذا يقتل الحر بالعبد .

قوله : وأنه لا يؤثر ...

أى : الرق لا يؤثر فى عصمة الدم تنقيصا أو إعداما ، سواء كانت
العصمة مؤتممة أو مقومة ^(١) ، لأن العصمة المؤتممة تثبت بالإيمان ، والمقومة
بداره أى : بالإحراز بها ، حتى لو أسلم كافر فى دار الحرب ، ثبت له العصمة
المؤتممة ، لا المقومة ، حتى لو قتله قاتل ، يآثم ولم يجب عليه الدية
والقصاص .

قوله : والعبد فيه...

أى : فى كل واحد من الأمرين كالحر .

أما فى الإيمان فظاهر ، وأما فى الإحراز بالدار ، فلأنه يتم بما يوجب القرار
فى هذه الدار ، بأن أسلم والتزم عقد الذمة ، والرق مما يوجب فى ذلك ، لأن
الإنسان بالرق يصير تبعا للمولى ، فإذا كان المولى محرزا بدار الإسلام ، يصير
العبد محرزا بها أيضا كسائر أمواله .

قوله : ولهذا ...

أى ولكون العبد مثل الحر فى الحر فى العصمة ، يقتل الحر بالعبد قصاصا عندنا ^(٢) .

(١) وسيأتى تعريف العصمة المؤتممة والمقومة فى (١٣٠٤) إن شاء الله .

(٢) قلت : اختلف الفقهاء فى قتل الحر بالعبد :

فقال الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة : لا يقتل الحر بالعبد .

==

وقال الحنفية : إنه يقتل به .

وعند الشافعى - رحمه الله - لا يقتل ، لتمكن معنى المالية التى يختل بها الكرامات البشرية ، فاختلفت النفسية بمجاورته ، فكان العبد نفساً من وجه دون وجه ، والحر نفس من كل وجه ، فامتنع القصاص لعدم المساواة .

ولا يلزم عليه قتل الذكر بالأنثى مع أنها دونه فى كرامات البشر ، ولهذا انتقص بدل دمها على بدل دم الذكر ، لأن ذلك ثبت بالنص على خلاف القياس .

ولكننا نقول : نفس العبد معصومة على سبيل الكمال كما ذكرنا ، ولهذا يجب القصاص بقتله إذا كان قاتلاً عبداً ، ولو اختلت العصمة ، لما وجب القصاص ، لأن ذلك يوجب شبهة الإباحة ، ولا يجب القصاص مع الشبهة . ومجاورة المالية لا تخل بالنفسية والعصمة ، لأن الوصف الذى يبتنى عليه القصاص ، وثبت لأجله العصمة وهو كونه / ^(١) متحملاً لأمانة الله تعالى ، إذ التحمل والأداء لا يمكن إلا بالبقاء ، والبقاء لا يتحقق بدون العصمة وهذا وصف أصلى لا ينفك عنه ، وما عداه من الحرية ، والمالكية ، والعقل صفات زائدة ، ولا تعلق للقصاص بها ، وقد وجدت المساواة ههنا فى المعنى الأصلى الذى يبتنى عليه القصاص ، فلا وجه لمنع القصاص .

فأما نقصان البذل ، فلنقصان الأوصاف الزائدة التى هى معتبرة فى تنقيص

== راجع هذه المسألة بأدلتها فى : (الهداية بهوامشها ٢/ ٥٥٨-٥٥٩ ، وبدائع الصنائع ٢٣٧-٢٣٨ / ٧ ، ومجمع الأنهر مع ما يهامشه من ملتقى الأبحر ٦١٨ / ٢ ، والاختيار ٢٦ / ٥ والكافى ١٠٩٥ / ٢ . وتكملة المجموع ٣٥٤ / ١٨ ، والمغنى ٦٥٨ / ٧ ، وجامع البيان عن تفسير آى القرآن للطبرى ١٠٤ / ٢ - ١٠٦ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ٢٤٦-٢٤٧ ، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢١٠ / ١ ، وأحكام القرآن للجصاص ١٣٥ / ١ - ١٣٦ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٦٢ / ١ - ٦٤ ، وروائع البيان تفسير آيات الأحكام ١٧٤ / ١ - ١٨٠) .

(١) فى ٢١٣ / ٢ من ح .

البدل وتكميله .

فأما فى حق القصاص فلا ، بدليل جريان القصاص بين الذكر والأنثى مع ثبوت التفاوت بينهما فى البدل .

والمراد بالعصمة حرمة تعرضه بالإتلاف حقا له ولصاحبه .

وهى على نوعين :

مؤثمة : وهى التى توجب الإثم على تقدير التعرض للدم ولا توجب الضمان أصلا .

ومقومة : وهى توجب الإثم والضمان جميعا على تقدير التعرض ^(١) .

ثم إن كان التعرض عمدا ، فالضمان القصاص ، وإن كان خطأ فالضمان الدية .

والإثم يرتفع فى العصمتين بالكفارة إن كان خطأ ، وإن كان عمدا بالتوبة والاستغفار .

وإنما يؤثر فى قيمته - أى فى قيمة الدم - هذا جواب عما يقال : كيف لا يؤثر الرق فى عصمة الدم وقد انتقصت قيمته الواجبة بسبب العصمة بالرق .

فقال : أثره فى تنقيص القيمة لما بينا لا فى العصمة ، لأن العصمة بالإيمان والدار ، والعبد فيه مثل الحر .

(١) وعلى ذلك نقول : من قتل من المسلمين فى دار الإسلام ، نجب الدية والقصاص على قاتله ، بخلاف من أسلم فى دار الحرب ، ولم يهاجر إلى دار الإسلام ، فإنه لا يجب على قاتله إلا الكفارة دون الدية والقصاص ، إذ ليس له إلا العصمة المؤثمة دون المقومة .

انظر : (نور الأنوار - المطبوع مع الكشف للنسفى - ٤٩٩/٢) .

وصح أمان المأذون .

قوله : وصح أمان المأذون إلى آخره ...

أى أمان العبد المأذون بالقتال ، فى الحقيقة هذا جواب عما يقال : لما كان الرق منافيا للولاية ، ينبغى أن لا يصح أمان العبد المأذون فى القتال للكافر الحربى ، لأن الأمان من باب الولاية ، لأنه تصرف على الغير وإلزام عليه ، كالشهادة ، ولا ولاية له على الغير .

فقال : صح أمانه لا لأن له ولاية على الغير ، بل لأن الأمان بالإذن فى القتال يخرج من باب الولاية ، لأنه لما صار مأذونا فى القتال ، صار شريكا للفتة فى الغنيمة من حيث أنه استحق رضخا^(١) فيها ، وبالأمان يسقط حقه فى الغنيمة ، فيلزمه حكم الأمان .

ثم يتعدى إلى غيره من الغانمين ، لعدم تجزيه ، فلم يكن من باب الولاية كشهادته^(٢) فى هلال رمضان .

(١) الرضخ-بالحاء المعجمة-مثل الرضح -بالحاء المهملة : من رضخ كمنع ، يقال : رضخت الحصى ، والنوى أى كسرتة .
ورضخت رأس الحية بالحجارة .

ورضخت له رضخا ، وهو العطاء ليس بالكثير ، وفى الحديث : « أمرت له برضخ » ، وتأتى لمعانى كثيرة أخرى . والمراد هنا : العطاء ليس بالكثير .
ينظر : الصحاح ١/ ٤٢١ ، ٤٢٢ ، والقاموس المحيط ١/ ٢٦٩ ، والمصباح المنير ٢٢٨/١ .

(٢) أى شهادة العبد فى رؤية هلال رمضان تقبل وتصح إذا كان بالسماء علة ، كما نص به صاحب الهداية حيث قال : (وإذا كان بالسماء علة ، قبل الإمام شهادة الواحد العدل فى رؤية الهلال رجلا كان أو امرأة ، حرا كان أو عبدا) . (الهداية ١/ ١٩٥) .

وإقراره بالحدود والقصاص والسرقة المستهلكة والقائمة .

وفى أمان المحجور^(١) عن القتال اختلاف :

فعند أبى حنيفة وإحدى الروایتين عن أبى يوسف - رحمه الله - لا يصح
لأنه لاحق له فى الجهاد حتى يكون مسقطا حق نفسه .

ولأن الأمان من توابع الجهاد ، لأنه قد يكون فى الأمان مصلحة المسلمين
ليستعدوا للجهاد بعد نوع ضعف ، ولاحق له فى الجهاد فلا يصح أمانه .

وعند محمد والشافعى وإحدى الروایتين عن أبى يوسف - رحمهم الله -
يصح أمانه / ^(٢) لأنه مسلم من أهل نصرة الدين ، والأمان نصرة لما ذكرنا ،
والنصرة بالقول مملوكة له ، إذ ليس فيه إبطال حق المولى ، بخلاف القتال
بالنفس ، فإن فيه إبطال حقه ، فلا يملكه .

وقوله : وإقراره بالحدود والقصاص نتيجة قوله : إن الرق لا ينافى مالكية غير
المال من الدم والحياة ...

أى لأجل أن الرق لا ينافى مالكية غير المال ، صبح إقراره مأذونا كان أو

(١) اختلف الفقهاء فى أمان العبد المحجور عن القتال :

فقال أبو حنيفة وأبو يوسف فى رواية وسحتون من أصحاب مالك - رحمهم الله - :
إنه لا يجوز أمان العبد المحجور إلا أن يأذن له مولاه .

وقال الشافعى ومحمد وأبو يوسف فى رواية : يصح أمانه .

وإليه ذهب مالك وأحمد - رحمهم الله - .

راجع : (الهداية ١/ ٥٤٥ ، والاختيار ٤/ ١٢٣ ، والكافى ١/ ٤٦٩ ، ونيل الاوطار
٣٣/ ٨ - ٣٤ ، والمغنى ٨/ ٣٩٦) .

(٢) فى ٢١٣ / ب من ح .

محجورا ، بالحدود والقصاص : أى بما يوجب الحدود والقصاص ، لأنه لما كان مبق على أصل الحرية فى حق الدم والحياة ، حتى لا يملك المولى إراقة دمه ، لم يصح إقرار المولى عليه بالحدود ، والقصاص ، كان إقراره ملاقيا حق نفسه قصدا ، فيصح كما يصح من الحر ، ولا يمنع صحة لزوم إتلاف ماله التى هى حق المولى ، لأنه بطريق التبع .

وكذا صح ^(١) إقراره مأذونا كان أو محجورا بالسرقه المستهلكة عندنا حتى وجب القطع ، ولم يجب الضمان .

وعند زفر - رحمه الله - لا يقطع ، ويؤخذ بضمان المال فى الحال إن كان مأذونا وبعد العتق إن كان محجورا ، لأن إقراره بما يوجب استحقاق نفسه أو جزء منها لا يصح ، كما لو أقر بأن نفسه لفلان ، وبالمال يصح .

وقلنا : إن وجوب الحد باعتبار أنه آدمى مخاطب ، لا باعتبار أنه مال ، وهو فى هذا المعنى مثل الحر ، فأقراره فيما يرجع إلى استحقاق الجزء كإقرار الحر ، فلا ضمان عليه ، لأن القطع مع الضمان لا يجتمعان ^(٢) .

وبالقائمة ^(٣) صح من المأذون فى حق المال بالإجماع ، حتى يرد المال على المسروق منه ، لأن إقراره بالمال لا فى حق نفسه وهو الكسب : لأنه ينفك الحجر فيه ، فيصح ، وفى القطع صح عندنا خلافا لزفر لما مر .

(١) أى إذا أقر العبد بسرقة مستهلكة ، قطعت يده عند الخفية خلافا لزفر - رحمه الله - سواء كان العبد مأذونا أو محجورا .

(٢) راجع فى ذلك : (الهداية بهوامشها ١/ ٥٣١-٥٣٢ ، وبدائع الصنائع ٧/ ٨١) .

(٣) أى إقرار العبد المأذون بالسرقه القائمة ، يصح من المأذون فيه . إلخ .

وفى المحجور اختلاف .

قوله :وفى المحجور اختلاف ...

أى فى إقرار المحجور بالسرقة القائمة اختلاف معروف بين العلماء^(١) الثلاثة :

فعند أبى حنيفة - رحمه الله - يصح إقراره مطلقا ، فيقطع ويرد المال على المسروق منه .

وعند محمد - رحمه الله - لا يصح أصلا ، فلا يقطع ولا يرد المال .

وعند أبى يوسف - رحمه الله - يصح فى حق الحد دون المال ، فيقطع ويكون المال لمولاه . وهذا إذا كذبه المولى وقال : المال لى .

فأما إذا صدقه ، فإنه يقطع ويرد المال بلا خلاف .

وجه قول أبى حنيفة - رحمه الله - أن إقراره فى حق الحد يصح لما ذكرنا .

والقطع هو الأصل ، ومتى ثبت القطع ، ثبت كون المال لغير مولاه لاستحالة أن يقطع فى مال مولاه ، ويثبت الشيء يثبت ما هو من ضروراته .

وجه قول أبى يوسف أنه أقر بشيئين بالقطع ، وبالمال ، فأقراره حجة فى حق القطع ، فيثبت القطع ، ولا يصح فى حق المال ، فلا يثبت المال ، وأحد الحكمين ينفصل عن الآخر ، لانه قد ثبت القطع بدون المال ، كما إذا أقر /^(٢) بسرقة مستهلكة .

(١) يقصد أبا حنيفة وصاحبيه (أبا يوسف ومحمداً) - رحمهم الله - .

راجع المسألة فى : (الهداية ١ / ٥٣١ ، وبدائع الصنائع ٧ / ٨٢) .

(٢) ق ٢١٤ / ١ من ح .

والمرض .

وإنه لا يتنافى أهلية الحكم والعبارة ، ولكنه لما كان سبب الموت .

وقد يثبت المال بدون القطع كما لو شهد بالسرقة رجل وامرأتان ، فإن المال يثبت دون القطع .

وجه قول محمد - رحمه الله - أن إقرار المحجور باطل فى حق المال ، فلم يصح فى حق القطع أيضا ، لأنه لما بقى المال على ملك المولى ، لا يمكن أن يقطع فيه ، لأنه لا قطع بالسرقة فى مال المولى - كذا فى المبسوط - (١) .

قوله : والمرض (٢) ...

قليل : المرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعى .

وقيل (٣) : هيئة للحيوان يزول بها اعتدال الطبيعة .

(١) راجعه فى (١٨٣/٩ - ١٨٤) .

(٢) من مَرَضَ الحيوان مَرَضًا ، وَمَرِضَ مَرَضًا (بسكون الراء) لغة قليلة الاستعمال ، والفاعل من الأولى : مريض وجمعه مرضى ، من الثانية : مريض وجمعه مراض . هذا من ناحية اللغة . وأما اصطلاحا فكما ذكر فى الكتاب .

وعرفه الفيومى بقوله : (كل ما خرج به الإنسان عن حد الصحة من علة أو نفاق أو تقصير فى أمر) .

(المصباح المنير ٥٦٨/٢)

وقال الفيروز آبادى : (المرض أظلام الطبيعة وأضرابها بعد صفائها واعتدالها) .

(القاموس المحيط ٣٥٦/٢ - ٣٥٧) . ومصدق الجميع واحد .

(٣) القائل ملاجيون - رحمه الله - .

انظر كتابه : (نور الأنوار شرح المنار - المطبوع مع الكشف للنسفى ٥٠٣/٢ ، ونحوه فى شرح المنار لابن ملك ص ٩٦١) .

وأنه عجز خالص ، كان المرض من أسباب العجز ، فشرعت العبادات .

وعند أهل الطب : هو هيئة غير طبيعية فى بدن الإنسان ، يجب عنها بالذات آفة فى الفعل^(١) .

قوله : وأنه لا ينافى ...

أى المرض لا ينافى أهلية وجوب الحكم على الإطلاق سواء كان من حقوق الله تعالى أو من حقوق العباد .

ولا أهلية العبارة ، لأنه لا يخل بالعقل ، ولا يمنعه عن استعماله حتى صح نكاح المريض وطلاقه ، و سائر ما يتعلق بالعبارة .

ولكنه

أى لكن المرض لما كان سبب الموت بترادف الآلام ، وأنه أى الموت عجز خالص ، كان المرض من أسباب العجز ، فشرعت العبادات عليه بقدر الممكنة ، حتى يصلى قاعدا إن لم يقدر على القيام ، ومستلقيا إن لم يقدر على القعود . ولما كان (الموت)^(٢) علة للخلافة أى علة لخلافة الوارث الغرماء فى المال ، لأن أهلية الملك تبطل بالموت ، فيخلفه أقرب الناس إليه .

والذمة تخرب بالموت ، فيصير المال الذى هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين ، كان المرض من أسباب تعلق حق الوارث أو الغريم بماله فى الحال ، لأن الحكم يثبت بقدر دليله ، فيكون - أى المرض - من أسباب الحجز على المريض بقدر ما يقع به صيانة الحق .

(١) انظر : (حاشية يحيى الرهاوى على شرح ابن ملك ص ٩٦١) .

(٢) فى ح (المرض) ، وفى ب نقص ، والصواب ما أثبتناه .

عليه بقدر الممكنة ، ولما كان الموت علة الخلافة ، كان المرض من أسباب
تعلق الوارث الغريم بماله ، فيكون من أسباب الحجر على المريض بقدر ما
يتعلق به صيانة الحق إذا اتصل بالموت مستندا إلى أوله حتى لا يؤثر المرض فيما
لا يتعلق به حق غريم أو وارث ، فيصح في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ
كالهبة والمحابة ثم ينقض إن احتيج إليه .

وما لا يحتمل الفسخ ، جعل كالمعلق بالموت كالإعتاق إذا وقع .

أما في حق الغرماء ففي الكل - إذا كان الدين مستغرقا - وأما في حق
الورثة ففي الثلثين إذا اتصل بالموت مستندا إلى أوله - يعني إنما يثبت به الحجر
إذا اتصل المرض بالموت مستندا إلى أول المرض - لأن علة الحجر مرض يميت
لا نفس المرض ، فقبل وجود الوصف لا يثبت الحجر ، وإذا اتصل به الموت ،
صار أصل المرض موصوفا بالإماتة والسراية إلى الموت من أوله ، لأن الموت
يحصل بضعف القوى وترادف الآلام ، وكل جزء من المرض مضعف ،
موجب للألم ، بمنزلة جراحات متفرقة سرت إلى الموت ، فإنه يضاف إلى
كلها دون الأخيرة ، فتم المرض علة للحجر باتصاله بالموت من حيث أصل
المرض الذي أضناه^(١) ، حتى قلنا لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم ، أو
وارث كالنكاح /^(٢) بمهر المثل ، فإنه صحيح منه ، لأنه من الحوائج الأصلية
وحقهم يتعلق فيما يفضل عن حاجته الأصلية ، وقد صدر ركن التصرف من

(١) أى : لازمه حتى أشرف على الموت ، من قولهم : ضنى ضنى من باب تعب ،
والضناء - بالفتح والد - اسم منه ، وأضناه المرض بالالف فهو مضمئ .

ينظر : (المصباح المنير ٢ / ٣٦٥) .

(٢) ق ٢١٤ / ب من ح .

على حق الغريم أو وارث ، بخلاف إعتاق الراهن حيث ينفذ ، لأن حق المرتهن
فى اليد دون الرقبة .

أهله مضافا إلى محله فينفذ فيصح فى الحال كل تصرف يحتمل الفسخ يعنى لما
اتصل به الموت ، مستندا الحجر إلى أصل المرض ، والتصرف وجد بعده ،
فصار تصرفه تصرف محجور عليه ، ولكن لما لم يعلم قبل اتصاله بالموت أنه
يتصل أم لا ؟ لم يكن إثبات الحجر بالشك إذ الأصل هو الإطلاق .

فقبل : كل تصرف واقع منه يحتمل الفسخ كالهبة والبيع والمحاباة ^(١) ،
يصح فى الحال ، ثم عند تحقق الحاجة بالاتصال بالموت ينقض .

وما لا يحتمل الفسخ والنقض ، جعل كالمعلق بالموت ، كالإعتاق إذا وقع
على حق غريم ، بأن أعتق عبدا من ماله المستغرق بالدين ، أو وارث بأن أعتق
عبدا قيمته تزيد على الثلث ، فحكم هذا المعتق حكم المدبر قبل الموت ، حتى
كان عبدا فى سائر الأحكام .

(١) أى البيع بصفة المحاباة مثل أن يبيع ما يساوى قيمته ألفا بخمسمائة مثلا ، أو يشتري
بألف ما يساوى خمسمائة .

فمثل هذا التصرف يصح من المريض ، لأن ركن التصرف صدر من أهله مضافا إلى
محله ، فينفذ نفاذا موقوفا لحصول الشك فى ثبوته بسبب الحجر مع إمكان التدارك ثم
الفسخ والنقض .

وإذا زال الشك بالمرض يلزمه ذلك التصرف ، لعدم وجود علة الحجر فى حقه ، وإذا
زال بالموت ، ينتقض إن احتيج إلى نقضه ، لتحقيق علة الحجر فى حقه ، وهو المرض
المستعقب للموت . والله أعلم .

راجع : (حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك ص ٩٦٢) .

والحيض والنفاس وهما لا يعدمان الأهلية .

وأما إذا لم يقع الإعتاق على حق غريم ، أو وارث بأن كان فى المال وفاء بالدين ، أو هو يخرج من الثلث ، فينفذ العتق فى الحال لعدم تعلق أحد به .
بخلاف إعتاق الراهن حيث ينفذ .

لأن حق المرتهن فى ملك اليد دون الرقبة ، وحق الغريم أو الوارث فى الرقبة ، وصحة الإعتاق يستنى على ملك الرقبة دون ملك اليد بسدليل صحة إعتاق الآبق .

وكان القياس أن لا يملك المريض الإيصاء ، لوجود سبب الحجر ، وتعلق حق الورثة إلا أن الشرع جوز له ذلك بقدر الثلث نظرا له ، فإن الإنسان مغرور بأمله ، مقصر فى عمله ، فيحتاج عند حلول آثار المنية إلى تلافى ما فرط فيه ، فنظر الشارع له بإبقاء ثلث ماله تحت تصرفه ، ليتدارك بعض ما قصر فيه .

قال - ﷺ - : « إن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم فى آخر أعماركم زيادة على أعمالكم ، فضعوا حيث شئتم » ^(١) .

قوله : والحيض والنفاس ...

فكذا الحيض دم ينفضه رحم المرأة السليمة عن الداء والصغر ^(٢) .

(١) أخرجه : (ابن ماجة ٢/ ٩٠٤ ، بلفظ : إن الله تعالى تصدق عليكم عند وفاتكم بثلث أموالكم ، زيادة لكم فى أعمالكم) .

وأحمد فى مسنده ٦/ ٤٤١ ، بقريب من هذا اللفظ .

وقال محمد فؤاد عبد الباقي : (فى الزوائد : فى إسناده مقال ...) .

(تعليق على ابن ماجة فى المكان السابق) .

(٢) قلت : الحيضة لغة : هو الدم الخارج ، وشرعا ما ذكره الشارح - رحمه الله ==

واحترز بقوله : رحم المرأة عن الرعاف وغيره ، وعن دم الاستحاضة : فإنه دم عرق .

ويقوله : السليمة عن الداء عن النفاس ، فإن النفاس في حكم المريضة ، حتى اعتبر تصرفها من الثلث .

وبالصغر عن دم تراه بنت تسع سنين ، فإنه ليس بحيض في الشرع .

والنفاس^(١) الدم الخارج عن قبل المرأة عقيب الولادة .

وهما لا يعدمان أهلية ...

لا أهلية الرجوب ولا أهلية الأداء ، لأنهما لا يخلان بالذمة ، ولا بالعقل ، ولا بقدره البدن ، فكان ينبغى أن لا تسقط بها الصلاة كما لا يسقط

== ولكن في تعريفه خدشات :

الأولى : أن قيد الصغر مستدرك ، لأن دم الصغيرة استحاضة لا حيض وقد خرج بقيد الرحم ، لأنه دم عرق لا رحم .

الثانية : أن جعل النفاس في حكم المريضة تكلف .

الثالثة : تكرار إخراج الاستحاضة ، لأن السليمة عن الداء يخرجها كما يخرجها الرحم .

فالأولى في تعريفه أن يقال : الحيض دم من الرحم لا لولادة .

هذا وحد الصغر قيل : ست سنوات . وقيل سبع . وقيل اثنا عشر ، وقيل تسع سنوات - وهو المختار - والله أعلم .

راجع : (شرح فتح القدير ١ / ١٦٠ ، وشرح العناية على الهداية - المطبوع مع شرح فتح القدير ، وهامش رقم ١٢ على الهداية ١ / ٤٦) .

(١) والنفاس مأخوذ من تنفس الرحم بالدم ، أو من خروج النفس بمعنى الولد أو بمعنى الدم .

(الهداية ١ / ٥٢) .

لكن الطهارة للصلاة شرط، وفي فوات الشرط فوات الأداء ، وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً لصحة الصوم نصاً بخلاف القياس ، فلم يتعد إلى القضاء مع أنه لا حرج في قضائه ، بخلاف الصلاة .

الصوم/ (١) لكن الطهارة عنهما شرط للصلاة ، وفي فوات الشرط فوات للأداء ، فلا يمكن القول بوجوب الأداء ضرورة ، والصلاة شرعت بصفة اليسر بدليل سقوط القيام إذا كان فيه حرج ، وكذا القعود .

فلو أهدرناهما وأوجبنا القضاء عليهما ، لوقعنا في الحرج ، فلهذا لا تجب عليهما قضاء الصلاة ، وقد جعلت الطهارة عنهما شرطاً ، لصحة أداء الصوم نصاً بخلاف القياس ، فلم يتعد إلى القضاء ، إذ الصوم يتأدى بالحدث والجنابة ، فيجوز أن يتأدى بهما لولا النص وهو قوله - ﷺ - : « تدع الحائض الصوم والصلاة أيام أقرائها » (٢) .

ولصحة أداء الصلاة قياساً ، فإنها لا تتأدى بالأحداث والأنجاس مع أنه لا حرج في قضاء الصوم ، بخلاف الصلاة ، لأن قضاء عشرة أيام في أحد عشر شهراً يسر ، وقضاء خمسين صلاة في عشرين يوماً مع احتياجهن إلى أداء الصلوات الوقتية عسير جداً .

ولا يقال : ينبغي أن يكون النفاس مسقطاً لقضاء الصوم ، إذا استوعب

(١) ق ٢١٥ / أمن ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٢٠٩/١ ، وابن ماجه ٢٠٤/١ ، بلفظ : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصوم وتصلى » .
والترمذى ٢٢٠ / ١ نحوه . وقال : هذا حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان) .

والموت فإنه ينافى أحكام الدنيا مما فيه تكليف ، حتى بطلت الزكاة وسائر القرب عنه ، وإنما يبقى عليه المآثم لا غير .

الشهر كما فى الصلاة .

لأننا نقول : حكمه مأخوذ من الحيض ، وكما لا يسقط الحيض الصوم بوجه ، فكذا النفاس وإن استوعب الشهر ، بخلاف الصلاة ، فإن وقوعها فى وقت ، من اللوازم .

ولا يلزم عليه الجنون ، فإنه يسقط القضاء ، وإن كان وقوعه فى وقت الصوم من النوادر ، لأن الجنون معدوم للأهلية أصلا ، فكان القياس أن يسقط وإن لم يستوعب إلا أنا تركناه بالاستحسان إذا لم يستوعب .

فأما النفاس ، فلا يخل بالأهلية ، فلا يوجب سقوط القضاء .

قوله : والموت^(١) ...

الموت ضد الحياة لا محالة ، ولهذا قيل : إنه عجز خالص أى ليس فيه جهة القدرة بوجه^(٢) .

وأنه ينافى أى الموت ينافى أحكام الدنيا مما فيه تكليف كوجوب الصلاة ،

(١) هو : من مات الإنسان يموت موتا ، ومات يماتُ من باب خاف لغة .

وميت ضد حى .

(المصباح المنير ٥٨٣/٢ ، والقاموس المحيط ١٦٤/١ ، والصحاح ٢٦٦/١) .

(٢) وقال الجرجاني : (الموت صفة وجودية خلقت ضدًا للحياة . وباصطلاح أهل الحق :

قمع هوى النفس ، فمن مات عن هواه فقد حيا بهداه) .

(التعريفات ص ٢٣٥) .

والصوم ، حتى يسقط به ما هو قرينة لفوت غرضه وهو الأداء عن اختيار ولهذا قلنا : إن الزكاة تسقط عن الميت في حكم الدنيا ، حتى لا يجب^(١) أداؤها من التركة ، خلافا للشافعي - رحمه الله - بناء على أن الفعل هو المقصود عندنا في حقوق الله تعالى .

وعنده المال هو المقصود لا الفعل حتى لو ظفر الفقير بمال الزكاة ، كان له أن يأخذ مقدار الزكاة عنده كما في دين العباد^(٢) .

وعندنا ليس له ولاية الأخذ ، ولا تسقط الزكاة به .

وكذا حكم سائر القرب لفوات /^(٣) الأداء عن اختيار ، فلأنما يبقى عليه المائمه لا غير ، لأن الإثم من أحكام الآخرة ، هو ملحق بالأحياء في تلك الأحكام .

(١) قلت : اختلف الفقهاء فيمن مات وعليه زكاة :

فقال الحنفية : لا تؤخذ الزكاة من تركته ، وإن تبرع به الورثة جاز ، وإن أوصى به يعتبر من ثلثه .

وقال الأوزاعي والليث : تؤخذ من الثلث مقدمة على الوصايا ولا يجاوز الثلث .

وقال مالك وأحمد والشافعي ومن معهم : لا تسقط الزكاة بموت رب المال وتخرج من ماله وإن لم يرض بها .

راجع : (الاختيار ١/ ١٠٤ ، والكافي ١/ ٢٥٩ ، والمجموع ٥/ ٣٣٥-٣٣٦ ، والمغنى ٢/ ٦٣٨-٦٨٤) .

(٢) يعني أن الدائن إذا ظفر من مال المدين بمال من جنس حقه ، حيث كان له أن يأخذ منه مقدار حقه اتفاقا ، ويسقط به الواجب عن ذمة صاحب المال ، وكان له استرداده .

(حاشية الشينخ يحيى الرهاوى على ابن ملك ص ٩٦٥) .

(٣) ق ٢١٥ / ب من ح .

وما شرع عليه لحاجة غيره ، فإن كان حقا متعلقا بالعين ، يبقى بقاءه ، وإن كان ديناً ، لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم إليه مال ، أو يؤكد به الذمم وهو ذمة الكفيل ؛ ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - : إن الكفالة بالدين عن الميت المفلس لا تصح .

وما شرع عليه ...

من الأحكام لحاجة غيره ، فإن كان حقا متعلقا بالعين كما في المرهون والمستأجر ، والمغصوب في المبيع ، والوديعة ، يبقى بقاء تلك
فعل العبد في العين غير مقصود ، إذ المقصود في حقوق العباد هو المال ، والفعل تبع لتعلق حوائجهم بالمال ، فيبقى حق العبد في العين بعد الموت من كانت العين في يده ، ولهذا لو ظفر به ، كان له أن يأخذه .

وإن كان ديناً ، لم يبق بمجرد الذمة حتى يضم إليه مال ...

أى إلى الذمة على التأويل المذكور ، أو ما يؤكد به الذمم وهو ذمة الكفيل ، لأن ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق ، لأن الرق يرجى زواله غالباً ، والموت لا يرجى زواله عادة .

فلما لم يحتمل ذمة العبد الدين بدون انضمام مالية الرقبة ، أو الكسب لا يحتمله ذمة الميت بطريق الأولى .

ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - ...

أى ولأن الذمة لا يحتمل الدين بنفسها قال أبو حنيفة : الكفالة بالدين عن الميت ^(١) المفلس لا تصح إذا لم يبق كفيل ، لأن الذمة لما خربت لا يحتمل

(١) اختلف الفقهاء في الكفالة عن الميت : فقال أبو حنيفة : لا تصح الكفالة عنه . ==

بخلاف العبد المحجور يقر بدين ، لأن ذمته فى حقه كاملة .

الدين بنفسها ، صار الدين كالساقط فى حق أحكام الدنيا ، لفوات محله ، والدليل عليه ، أن وجوده يعرف بالمطالبة ، ولهذا فسر بأنه : وصف شرعى يظهر أثره فى توجه المطالبة . وقد سقطت المطالبة ههنا ، لامتناع مطالبة الميت بالدين ، وعدم ، جواز مطالبة غيره ، (إذا)^(١) لم يبق له مال يؤمر الوارث أو الوصى بالأداء ، ولا كفيل يطالب ، والكفالة شرعت لالتزام المطالبة بما على الأصل ولا مطالبة هنا .

فلم يصح التزامها ، بخلاف العبد المحجور يقر بالدين ثم تكفل عنه رجل فلمنه يصح وإن لم يكن العبد مطالبا به ، لأن ذمته كاملة لحياته وعقله ، والمطالبة ثابتة إذ يتصور أن يصدق مولاة أو يعتقه ، فيطالب فى الحال ، ولما تصورت المطالبة فى الحال ، يصح التزامها بالكفالة .

ولا يقال : ينبغى أن يجب ضم مالية الرقبة إليها لاحتمال الدين لكمال ذمته .

لأننا نقول : ضم الرقبة فى حق المولى ليتمكن استيفاء الدين من المالية التى هى حق المولى إذا ظهر الدين فى حقه ، لا لأن الذمة غير كاملة بنفسها . ثم إذا صحت الكفالة ، يؤخذ الكفيل به فى الحال وإن كان الأصيل غير

== وقال أبو يوسف ومحمد : تصح عنه . وبه قال مالك والشافعى وأحمد رحمهم الله . راجع : (الهداية ١٢٢/٢ ، والاختيار ١٧٠/٢ ، والكافى ٧٩٦/٢ ، وتكملة المجموع ٨/١٤ ، والمغنى ٥٩٣/٤) .

(١) هكذا فى ح ، وفى ب نقص ، وأرى أن الأصوب (إذ) .

مطالب فى الحال ، لأن تأخير المطالبة عن الأصل لعذر عدم ذلك فى حق الكفيل كما فى الكفيل عن المفلس / ^(١) يؤخذ فى الحال .

وقال أبو يوسف ومحمد والشافعى - رحمهم الله - : تصح الكفالة عن الميت وإن لم يخلف مالا ولا كفيلًا ، لأن الدين واجب عليه بعد موته ، إذ الموت لم يشرع مُبريًا ، ولو برئ لما حل لصاحبه الأخذ من المتبرع ، فلما كان حق الاستيفاء باقيا ، علم أن المطالبة باقية ، ولهذا يطلب فى الآخرة بالإجماع إلا أنه عجز عن المطالبة بإفلاس الميت وعدم قدرته على الأداء ، والعجز عنها لا يمنع صحة الكفالة ، كالكفالة عن حى مفلس ، ولو كان الدين مؤجلا .

يؤيد ذلك ما روى : « أنه ﷺ أتى لجنازة رجل من الأنصار فقال لأصحابه : هل على صاحبكم دين ؟ فقالوا : نعم درهمان ، أو ديناران فامتنع عن الصلاة عليه ، فقال على أو أبو قتادة : هما على يا رسول الله ، فصلى عليه » ^(٢) فلو لم تصح الكفالة ، لما صلى ؛ لأن المانع كان هو الدين ، ولو لم تصح الكفالة ، لم يتغير حكمه ، فيبقى مانعا .

والجواب عنه : أنا لا نسلم أن هذا الدين مطالب فى أحكام الدنيا ، لأن عدم المطالبة لمعنى فى المحل وهو خراب الذمة ، لكون الدين غير مطالب فيه وهو سقوطه ، لعدم المحل ، لا لعجزنا لمعنى فينا ، بخلاف الكفالة عن المفلس الحى ، فإن الذمة كاملة محتملة للدين ، فتبقى مستحقة المطالبة ،

(١) ق ٢١٦ / أ من ح .

(٢) أخرجه : (الترمذى ٣ / ٣٧٢ ، بلفظ : (أن النبى - ﷺ - أتى برجل ليصلى عليه ، فقال النبى - ﷺ - : « صلوا على صاحبكم ، فإن عليه دين » قال أبو قتادة : هو على .

فقال رسول الله - ﷺ - : « بالوفاء » ؟ قال : بالوفاء ، فصلى عليه) .

قال أبو عيسى الترمذى : (هذا حديث حسن صحيح) .

إذ لا يستحيل مطالبة المفلس خصوصا عند أبى حنيفة - رحمه الله - لأن الإفلاس لا يتحقق عنده ، فتصح الكفالة .

وبخلاف الدين المؤجل ، لأن المطالبة فيه مستحقة على سبيل التأجيل فيصح التزامها بالكفالة .

واستدلّاهم بالحديث غير صحيح ، إذ ليس فى الحديث (لم يبق هناك مال) ويحتمل أنه قد كان ، وقد عرفه رسول الله - ﷺ - وليس فيه أن هذه الكفالة صحيحة مبتدأة ، على وجه يمتنى عليه أحكام الكفالة من المطالبة والملازمة ، والحبس ، والجبر على القضاء ، بل احتمال الإقرار واحتمل العدة ، وهى أقرب الوجوه ، لأن الكفالة لا تصح للغائب عند الأكثر ولا تصح للمجهول بلا خلاف ^(١) .

وكان - ﷺ - لا يصلى ما لم يتبين له وجه القضاء ، وبالعدة يتبين له الوجه بناء على ظاهر الحال فى الوفاء لرسول الله - ﷺ - كما يتبين بالمال ، لأن الظاهر هو إمكان القضاء قبل الهلاك .

وأما صحة التبرع ، فبناء على أن الدين باق فى حق رب الدين ، لأن سقوطه عنه للضرورة ، فيتقدر بقدرها ، فيظهر فى حق من عليه دون من له ، ولهذا صح الضمان عنه إذا خلف مالا أو كفيلا .

وأما من الدين ما كان وجوبه بطريق الصلة كنفقة المحارم / ^(٢) والزكاة وصدقة الفطر ونحوها ، يبطل بالموت ، لأن ضعف الذمة بالموت فوق ضعفها بالرق ، والرق يمنع وجوب الصلاة ، فالموت أولى إلا أن يوصى ، فيصح من

(١) راجع : (كشف الاسرار للبخارى ٣١٦/٤) .

(٢) ق ٢١٦ / ب من ح .

وإن كان حقا له ، يبقى له ما ينقضى به الحاجة ، ولذلك قدم تجهيزه ثم ديونه ، ثم وصاياه من ثلثه ، ثم وجب الموارث بطريق الخلافة عنه نظرا له فيصرف إلى من يتصل به نسا أو سببا أو دينا بلا نسب ولا سبب .

الثلث ، لأن الشرع جوز تصرفه فى الثلث نظرا له .

قوله : وإن كان حقا له ...

أى إن كان المشروع شرع لأجله ، يبقى له أى لأجله مما كان مشروعاً لحاجته ما ينقضى به حاجته ، لأن مرافق^(١) البشر إنما شرعت لهم ، لحاجتهم لأن العبودية لازمة للبشر بحيث لا يتصور زوال هذه الصفة عنهم ، إذ هى تثبت فيهم بكونهم مخلوقين محدثين بخلق الله تعالى وأحداثه . والعبودية مستلزمة للحاجة ، لأنها تنبئ عن العجز والافتقار ، فشرعت لهم من المرافق ما يندفع به حوائجهم ، والموت لا ينافى الحاجة ، لأنها تنشأ عن العجز ، ولا عجز فوق الموت ، فبقى للميت عما كان مشروعاً لحاجته ما ينقضى به حاجته ، ولهذا قدم تجهيزه على قضاء دينه ، لأن حاجته إلى التجهيز أقوى من قضاء الدين . ألا يرى أن لباسه فى حال الحياة مقدم على ديونه لمساس الحاجة إليه ، فكذا بعد الممات .

وإنما تقدم التجهيز على الديون إذا لم يكن حق الغرماء متعلقا بالعين .

أما لو كان متعلقا كما فى المستأجر والمرهون ، والمشتري قبل القبض والعبد الجانى ونحوها ، فصاحب الحق أحق بالعين من صرفها إلى التجهيز ، لتعلق حقه بالعين تعلقا مؤكدا .

ما يرتفقون به من المشروعات .

ثم ديونه . وإنما قدم قضاء الدين على الوصية ، لأن الحاجة إليه أمس ؛ لأنه واجب ، والوصية تبرع ، وكان إسقاط الواجب من التبرع أهم ؛ لأن الدين حائل بينه وبين ربه ، كما نطقت به السنة^(١) فكان النظر فى تقديمه على الوصية .

ثم وصاياه من ثلثه - أى من ثلث ماله بعد الدين - وإنما قدم وصاياه على الميراث إذا لم يتجاوز الثلث ، لأن الشرع نظر له وقطع حق الوارث عن الثلث لحاجته إلى تدارك ما قصر ، وهذه الحاجة أقوى من الحاجة إلى خلافة الوارث فيقدم عليه وقد نص الله تعالى عليه بقوله : ﴿ من بعد وصية يوصى بها ﴾ ثم وجبت الموارث أى ثبتت الموارث بطريق الخلافة عنه نظرا له ، لأن ماله إذا اتصل إلى من يتصل به ويخلفه ، كان أنظر له ، فيصرف إلى من يتصل نسباً

(١) ومنها قوله - ﷺ - فيما رواه أحمد وابن ماجه عن سعد الأطول : « أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم وترك عيالا ، قال : فأردت أن أنفقها على عياله ، فقال النبى - ﷺ - : إن أخاك محتبس بدينه فاقض عنه . فقال : يا رسول الله قد أدبت عنه إلا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة . قال : فاعطها فإنها محقة » .
(نيل الأوطار ٥٩ / ٦) .

قال العلامة الشوكانى : (وفيه دليل على تقديم إخراج الدين على ما يحتاج إليه من نفقة أولاد الميت ونحوها ، ولا أعلم فى ذلك خلافا ، وهكذا يقدم الدين على الوصية .

وأما تقديم الوصية على الدين فى قوله تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين ﴾ .

فقد قيل فى ذلك : إن الآية ليس فيها صيغة ترتيب ، بل المراد : أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية ، وأتى بأو للإباحة وهى كقولك : جالس زيدا أو عمرا : أى لك مجالسة كل واحد منهما اجتماعا أو افتراقا) .
(المرجع السابق ص ٦٠ / ٦) .

ولهذا بقيت الكتابة بعد موت المولى ويعد موت المكاتب عن وفاء .

أى قرابة ، أو سببا بالزوجية ، أو دينا بأن لا نسب ولا سبب ، فيوضع فى بيت المال ليقتضى به حوائج المسلمين .

قوله : ولهذا بقيت الكتابة ...

أى ولبقاء ما ينقضى به الحاجة ، بقيت الكتابة / (١) بعد موت المولى بلا (٢) خلاف ، لأن صحة الكتابة باعتبار مالكيته ليصير معتقاً ، ويحصل له الولاء والبدل مع ذلك بمقابلة فوات ملك الرقبة ، وحاجته إلى الأمرين بعد موته باقية ، لأنه يحتاج إلى حصول الإعناق منه ليحصل له الولاء ، ويتخلص من العذاب كما جاءت به السنة (٣) .

ويحتاج أيضاً إلى حصول بدل الكتابة على ملكه ليستوفى منه ديونه فيتخلص من العذاب أيضاً ، ولذلك بقيت الكتابة بعد موته ، وبعد موت المكاتب عن وفاء - أى بقيت الكتابة بعد موت المكاتب عن وفاء - لحاجته إلى تحصيل الحرية ، حتى يكون ما بقى عنه ميراثاً لورثته . ويعتق أولاده المولودون والمشترون فى حال كتابته ، فيعتق فى آخر جزء من أجزاء حياته .

وهذا مذهب على وابن مسعود - رضى الله عنهما - .

وقال زيد بن ثابت - رضى الله عنه - : تنسخ الكتابة ، وبه أخذ الشافعى

(١) فى ٢١٧ / أ من ح .

(٢) يعنى إذا مات مولى المكاتب ، لم تنسخ الكتابة ، لأن صحة الكتابة ... إلخ .

(٣) ومنها حديث أخرجه الشيخان برواية أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ - قال : « من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار حتى يفرجه بفرجه » .

لأنها لو بقيت إنما تبقى ليعتق المكاتب ، إذ المقصود من العقد فى جانبه تحصيل الحرية ، والميت ليس بمحل للعتق ابتداء^(١) .

ولا يجوز أن يستند العقد إلى حال حياته ، لأن المعلق بالشرط لا يسبق الشرط ، وفى الاستناد إثبات العتق قبل وجود الشرط ، وهو أداء بدل الكتابة بخلاف ما إذا مات المولى ، لأن محل العقد قائم ، قابل للعقد ، والمولى إنما يصير معتقا عند أداء البدل بالكلام السابق ، وذلك قد صح ولزم فى حال حياته ، فموته لا يبطل الكتابة .

ولكننا نقول : المكاتبه عقد معاوضة وتمليك على سبيل الاستحقاق وال لزوم ، فإن المكاتب يملك بها يده من حيث الاكتساب ، ومكاسبه من حيث اليد والتصرف على سبيل اللزوم ، وهذه المالكية تثبت للمكاتب لحاجته إلى إحراز نفسه وصيرورته معتقا ، وحاجة المكاتب أقوى الحوائج ، لأن الحرية رأس مال الحى فى أحكام الدنيا ، إذ الرقيق فى حكم الأموات ، ولهذا ندب فى هذا العقد إلى حط بعض البدل عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - : يجب حط ربع البدل ، ليكون أقرب إلى حصول العتق .

وكذا فى الآخرة ، فإنه يتأذى فى قبره بتأذى ولده بتعبير الناس إياه بالرق ، قال - رحمته الله - : « يؤذى الميت فى قبره ما يؤذيه فى أهله »^(٢) فلما جاز مالكية

(١) وهو الأصح فى مذهب أحمد وهو قول عمر بن عبد العزيز وقتادة .

وقال أبو حنيفة ومالك وعطاء ومن معهم : لا تنسخ الكتابة بل يعتق ويموت حرا .

راجع : (الاختيار ٤ / ٤١ ، وتكملة المجموع ١٦ / ٢٣ ، والمغنى ٢ / ٤٣٠ - ٤٣١) .

(٢) أخرجه : (السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٣٠) .

== بلفظ : « إن الميت يؤذيه فى قبره ما كان يؤذيه فى بيته » .

وقلنا : تغسل المرأة زوجها في عدتها لبقاء ملك الزوج في العدة ، بخلاف ما إذا ماتت المرأة ، لأنها مملوكة وقد بطلت أهلية المملوكية بالموت .

المولى بعد موته لحاجته ، فلأن يبقى مالكية المكاتب لحاجته إلى حصول الحرية كان أولى ، لأن حاجته إلى تحصيل الحرية فوق حاجة مولاه إلى الولاء .

ولا يقال : لو قيل ببقاء مالكية المكاتب ، لزم القول / ^(١) ببقاء مملوكيته ، إذ المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، ولا يمكن القول به ، لأن إبقاء المالكية لمعنى الكرامة ، ولا كرامة في إبقاء المملوكية ، لأنها تنبئ عن الذل ، وإذا لم تبقى المملوكية ، لا يتصور أن يصير معتقا بعد موته ، فينسخ الكتابة .

لأننا نقول : بقاء المملوكية إلى وقت ، غير مقصود بنفسه ، لأننا احتجنا إلى إبقاء المالكية لما بينا ، ولا يمكن ذلك إلا ببقاء المملوكية إلى وقت الأداء ، فبقى المملوكية شرطا لتحقيق المالكية وإن كانت غير مقصودة ، فبقيناها تبعا .
قوله : وقلنا تغسل ^(٢) المرأة زوجها عطف على قوله بقيت أى ولبقاء ما

== وقال (الديلمي - أى أخرجه الديلمي - بلا سند عن عائشة مرفوعا ، ويشهد له ما أخرجه أبو داود وابن ماجه وغيرهما مرفوعا ، «كسر عظم الميت ككسر عظمه حيا» .

(١) ق ٢١٧ / ب من ح .

(٢) قلت اختلف الفقهاء في غسل المرأة زوجها وبالعكس .

فذهب الشافعية والعترة والأوزاعي وإسحاق ومالك - ومن معهم إلى جواز ذلك في الصورتين : أى في غسل المرأة زوجها ، وغسل الرجل زوجته .

وقال الحنفية والشمسي والثوري : لا يجوز للرجل غسل زوجته ويجوز العكس أى غسل المرأة زوجها ما دامت في العدة .

وقال أحمد : للمرأة أن تغسل زوجها ، أما الزوج ففيه عنه روايتان : ==

ينقضى به الحاجة ، بقيت الكتابة ، وقلنا إن المرأة تغسل زوجها فى العدة ، لأن النكاح فى حكم القائم للحاجة ما لم تنقض العدة بخلاف ما إذا ماتت المرأة حيث لا يغسلها زوجها خلافا للشافعى - رحمه الله - ، لأنها مملوكة وقد بطلت أهلية المملوكية بالموت ، لأنها شرعت فى الأدمى لقضاء حاجة المالك بخلاف القياس إلى زمان الموت ، لأنه لا يقدر على قضاء حوائجه من المملوك بعد الموت ، فلا يبقى بعد موتها .

ألا يرى أنه لا عدة عليه بعدها ، ولو بقى ضرب من الملك ، لوجب مراعاته بالعدة ، لأن الملك المؤكد لا يزول بمجرد المزيل كما لو طلقها أو مات عنها ، وملك النكاح لم يشرع غير مؤكد بخلاف ملك اليمين .

ألا يرى أنه مؤكد بالشهادة ، والمهر ، وحرمة المصاهرة .

ولأن الحاجة ههنا إلى الغسل وهو من باب الخدمة ، فإبقاء المملوكية لهذه الحاجة يؤدى إلى اعتبارها لإثبات ضد موجه وهو فاسد ، بخلاف المالكية فإنها شرعت للحاجة ، فيحكم ببقائها بعد الموت عند بقاء محل الملك للحاجة .

واحتج الشافعى - رحمه الله - بقوله - ﷺ - لعائشة - رضى الله عنها - : « لو مت لغسلتك وكففتك وصليت عليك » ^(١) وقد غسل على - رضى الله عنه - فاطمة بعد موتها .

== فالشهور عنه : أن للزوج غسل امرأته ، كمذهب الشافعية والمالكية وغيرهم . وفى رواية عنه ليس للزوج غسلها .

انظر : (شرح فتح القدير ١١١/٢ ، والكافى ٢٧١/١ ، والمهذب ١٧٥/١ - ١٧٦ ، والمغنى ٥٢٣/٢ - ٥٢٤ ، ونيل الأوطار ٣١/٤) .

(١) أخرجه : (ابن ماجه ٤٧٠/١ بلفظ « ما ضرك لو مت قبلى ، فقمت عليك ، فغسلتك ، وكففتك ، وصليت عليك ، ودفنتك » .

وأحمد فى مسنده ٦ / ٢٨٨ ، والدارقطنى فى سننه ٧٤ / ٢ ، والشوكانى فى ==

وما لا يصلح لحاجته كالقصاص ، لأنه شرع عقوبة لدرك الثأر وقد وقعت
الجناية على أوليائه من وجه ، لانتفاعهم بحياته .

ولأن الملك جعل كالقائم في حق الزوج لحاجته إلى الغسل ، فجعل كذلك
في حقها أيضا ، لأن ملك الحل مشترك بينهما .

وجوابه ما قلنا . وأما معنى قوله - ﷺ - : « غسلتك » فمت بأسباب
غسلك . وقد روى أن أم أيمن ^(١) - رضى الله عنها - غسلت فاطمة - رضى
الله عنها - ولو ثبت أن عليا - رضى الله عنه - غسلها فذلك لادعائه
الخصوصية ، حيث قال لابن مسعود - رضى الله عنه - حين أنكر عليه ذلك :
(أما علمت أن رسول الله - ﷺ - قال : فاطمة زوجتك فى الدنيا
والآخرة) ^(٢) .

قوله : وما لا يصلح لحاجته ...

== نيل الاوطار ٣١/٤) وقال :

(وفى إسناده محمد بن إسحاق وبه أعله البيهقى . وقال الحافظ - ابن حجر - :
ولم يتفرد به بل تابعه عليه صالح بن كيسان عند أحمد والنسائى) .
(١) هى : بركة بنت ثعلبة مولاة النبى - ﷺ - وحاضته ، مهاجرة جليلة من المهاجرات
الأول ، هاجرت الهجرتين (إلى الحبشة وإلى المدينة المنورة) ، روت عن النبى ﷺ
خمس أحاديث ، وقد شهدت حنيناً ، وأحدا ، وخيبر ، وكانت فى أحد تسقى الماء ،
وتداوى الجرحى ، مناقبها كثيرة جدا ، توفيت بعد وفاة عمر رضى الله عنه فى خلافة
عثمان رضى الله عنه ، وقيل : توفيت بعد وفاة رسول الله - ﷺ - بخمسة أشهر .
انظر : (الإصابة ٤/١٥ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ٤/١٤ ، وأعلام النساء
١٢٧/١ - ١٢٨) .

(٢) ذكره : الإمام أبو بكر بن مسعود الكاسانى فى : (بدائع الصنائع ٣٠٦/١) .
وقال : (إن دعواه - أى على رضى الله عنه - الخصوصية دليل أنه كان معروفا
بينهم : أن الرجل لا يغسل زوجته) .
==

فأوجبنا القصاص للورثة ابتداء ، والسبب انعقد للميت ، فيصح عفو المجروح ،
وعفو الوارث قبل موت المجروح ، وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن
القصاص غير موروث .

أى حاجة الميت كالقصاص ، فإنه شرع لدرك الثأر ، وتشفى الصدور ،
ولإبقاء الحياة على الأولياء بدفع شر القاتل / ^(١) والميت لم يبق أهلا لهذه
الاشياء ، ولا حاجة إليها ، ويثبت القصاص عند انقضاء حياته ، وعند انقضاء
حياته لا يثبت إلا ما يصلح لقضاء حوائجه كالتجهيز والتكفين ، وقضاء الدين
وتنفيذ الوصية .

والقصاص لا يصلح لهذه الحوائج أصلا ، وقد وقعت الجناية على أوليائه
من وجه ، لانتفاعهم بحياته ، فأوجبنا / ^(٢) القصاص للورثة ابتداء يعنى لا
يثبت للميت أولا ثم ينتقل إليهم بحيث يجرى فيه سهام الورثة كما ينتقل سائر
الحقوق ، بل يثبت لهم ابتداء لحصول التشفى لهم دون الميت ، ولكن السبب
انعقد للميت ، لأن المثلف حياته ، وكان ينتفع بحياته أكثر من انتفاعه أوليائه ،
(فكانت) ^(٣) الجناية واقعة على حقه ، فسينبغى أن يجب القصاص له من هذا
الوجه ، لكنه لما خرج عند ثبوت الحكم عن أهلية الوجوب ، أوجب ابتداء
للولى القائم مقامه على سبيل الخلافة عنه .

== (المرجع السابق) .

ولم أقف على الأثر المذكور فى كتب الحديث .

(١) ق ٢١٨ / ١ من ح .

(٢) ق ٢٣١ / ب من ب .

(٣) فى ب (وكانت) .

أن القصاص غير موروث . وإذا انقلب مالا صار موروثا .

يؤيده قوله تعالى : ﴿ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾ ^(١) بين أن ابتداء ثبوت القصاص للولى ، ولهذا صح عفو الوارث قبل موت المجروح ، وصح عفو المجروح أيضا استحسانا ، لأن الحق باعتبار نفس الواجب للوارث فيصح عفو له باعتبار السبب للمورث ، فيصح عفو المجروح أيضا ، لأن العفو مندوب إليه ، فيجب تصحيحه بقدر الإمكان .

وقال أبو حنيفة - رحمه الله - : إن القصاص غير موروث ^(٢) أى لا يثبت على وجه يجرى فيه سهام الورثة ، بل يثبت ابتداء للورثة لما قلنا أن الغرض درك الشار وذلك يرجع إلى الورثة لا إلى الميت ، فكان القصاص حقهم من الابتداء لا أن يكون موروثا .

فإن قلت : إذا كان الغرض منه درك الثار وحياة الأولياء ينبغي أن لا يجوز استيفاء القصاص إلا بحضور الكل ومطالبتهم ، فإنه ليس كذلك ، فإنه لو عفا أحدهم أو استوفاه ، بطل أصلا ولا يضمن العافى أو المستوفى للآخرين شيئا .

(١) سورة الإسراء / ٣٣ . والآية بكاملها : ﴿ ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف فى القتل إنه كان منصورا ﴾ .

(٢) قلت : وفيه نظر ، لأن قوله تعالى : ﴿ فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾ يدل على أن الدم موروث على المقتول ، لأن الدية التى هى بدل من القصاص موروثة عنه .

كما أن قول أصحابنا - أى الحنفية - : إن القصاص واجب لكل وارث من الرجال والنساء والصبيان بقدر موارثهم (يدل على ذلك . والله أعلم .

راجع : (أحكام القرآن للجصاص ٢٠١ / ٣) .

قلنا : القصاص واحد ، لأنه جزاء قتل واحد ، وأنه لا يحتمل التجزى ، إذ لا يمكن إزالة الحياة من بعض المحل دون البعض ، وقد تعذر إيجاب البعض ابتداء بالإجماع ولم يبطل بالإجماع فثبت في حق كل واحد كملا ، كولاية الإنكاح للإخوة ، فإذا بادر أحدهم واستوفى أو عفا ، لا يضمن شيئا للآخرين ، لأنه تصرف في خالص حقه ، ولهذا قال أبو حنيفة^(١) - رحمه الله - : للكبير ولاية الاستيفاء قبل كبر الصغير ، لأنه تصرف في خالص حقه لا في حق الصغير وإنما لا يملك الكبير / ^(٢) إذا كان فيهم كبير غائب ، لاحتمال العفو عن الغائب .

ورجحنا جهة وجود العفو ، لأنه مندوب وههنا العفو معدوم ولا عبرة بتوهم العفو بعد البلوغ ، لأن فيه إبطال حق ثابت للكبير بالاحتمال .
قوله : وإذا انقلب مالا ...

أى إذا انقلب القصاص مالا بالصلح أو بعفو البعض أو بشبهة ، صار موروثا ، حتى يقضى منه ديونه ، وينفذ وصاياه ؛ لأن موجب القتل في الأصل القصاص ، لأنه المثل من كل وجه ، وإنما تجب الدية خلفا عن

(١) وقال أبو يوسف ومحمد : ليس للكبير ولاية الاستيفاء حتى يبلغ الصغير ، وبه قال الشافعى وأحمد - رحمه الله - .

وروى عن محمد - رحمه الله - الرجوع إلى قول أبى حنيفة كما أخذ به مالك وأحمد في رواية .

راجع المسألة بأدلتها فى :

(الهداية ٢/ ٥٦١ - ٥٦٢ ، وأحكام القرآن للجصاص ٣/ ٢٠٠ ، والكافى ١١٠١/ ٢ - ١١٠٢ ، والمغنى لابن قدامة ٧/ ٦٤٧ ، ٧٣٩) .

(٢) ق ٢١٨ / ب من ح .

ووجب القصاص للزوجين كما فى الدية .

القصاص / (١) فإذا جاء الخلف جعل كأنه هو الواجب فى الأصل ، لأن الخلف يجب بالسبب الذى يجب به الأصل ، والسبب وهو القتل انعقد للميت ، فيستند الخلف إليه ، وصار كأنه هو الواجب بهذا القتل كالدية فى الخطأ ، وكان الأصل فى القصاص أن يجب للميت أيضا ؛ لأنه واجب مقابلة تفويت دمه وحياته إلا أنا أثبتناه للورثة ابتداء لمانع ، وهو أنه لا يصلح ، لحاجة الميت بعد انقضاء حياته ، وفى الخلف عدم هذا المانع ، فجعل موروثا ، وفارق الخلف الأصل لاختلاف حاليهما ، وهو أن الأصل لا يصلح لدفع حاجة الميت ، ولا يثبت مع الشبهة ، والخلف يصلح لذلك ويثبت مع الشبهة ، والخلف قد يفارق الأصل عند اختلاف الحال كالتيمة يفارق الوضوء فى اشتراط النية لاختلاف حاليهما ، وهو أن الماء مطهر بنفسه والتراب ملوث كذا ههنا .

قوله : ووجب القصاص للزوجين (٢) ...

(١) ق ١٣٢ / أمن ب .

(٢) قلت : قال أكثر أهل العلم : إن القصاص حق لجميع الورثة من ذوى الأنساب ، والأسباب ، والرجال والنساء ، والصغار والكبار ، فمن عفا منهم ، صح عفوهم وسقط القصاص ولم يبق لأحد إليه سبيل .

وقال الحسن وقتادة والزهرى ومن معهم : ليس للنساء عفو .

والمشهور عن مالك : أنه موروث للعصبات خاصة ، وهو وجه لأصحاب الشافعى . ولهم - أى لأصحاب الشافعى - وجه ثالث وهو : أنه لذى الأنساب دون الزوجين . راجع تفصيل هذه المسألة بما فيها من الأقوال : (أحكام القرآن للجصاص ٢٠١ / ٣ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ٢٥٤ - ٢٥٥ ، وأحكام القرآن لابن العربى ٣ / ١٢٠٦ - ١٢٠٨ ، ونيل الأوطار ٧ / ٣٣ ، والمغنى لابن قدامة ٧ / ٧٤٣) .

أى : لأجل أن القصاص يجب ابتداء للورثة ، والزوجية تصلح سببا لدرك
الشار لثبوت الاتحاد بين الزوجين قلنا : وجب القصاص للزوجين كما فى
الدين ، فإن بها يثبت نصيب فى الدية ، لأن الزوجية تصلح سببا للخلافة .

وقال ابن أبى ليلى : ليس لها حق فى القصاص ، لأن استحقاقهما العقد ،
والقصاص لا يستحق بالعقد ، لأن المقصود منه التشفى والانتقام ، ويختص به
الأقارب الذين ينصر بعضهم بعضا ؛ ولهذا لا يثبت للموصى له حق فى
القصاص .

وجوابه ما قلنا : إن التشفى بواسطة المحبة ، والمحبة الثابتة بالزوجية مثل
المحبة الثابتة بالقرابة بل فوقها ، فيصلح سببا لدرك الشار .

وقال مالك - رحمه الله - : لا يرث الزوج ولا الزوجة شيئا من الدين ،
لأن وجوبها بعد الموت ، والزوجية تنقطع بالموت ^(١) .

وجوابه : أنها مال الميت حتى يقضى منه ديونه ، فيرث منها جميع ورثته
كسائر أمواله / ^(٢) .

وقوله : الزوجية تنقطع بالموت مسلم ، ولكن سبب الخلافة ، زوجية
قائمة إلى وقت الموت متتهية به ، لا زوجية قائمة فى الحال كما فى سائر
الأموال ، وقد أمر رسول الله - ﷺ - الضحاك ^(٣) بن سفيان الكلابى

(١) وبه قال ابن سيرين أيضا .

انظر : (نيل الأوطار ٧ / ٣٣) .

(٢) ق ٢١٩ / ١ من ح .

(٣) هو : أبو سعيد الضحاك بن سفيان بن عوف بن أبى بكر بن كلاب ، الكلابى ،
معدود فى أهل المدينة ، صحب النبى - ﷺ - وعقد له لواء ، وكان سيافا لرسول
الله - ﷺ - قائما على رأسه ، متوشحا بسيفه ، - كما أخرجه البغوى - مناقبه كثيرة =

وله حكم الأحياء فى أحكام الآخرة .

أن يورث امرأة^(١) أشيم^(٢) الضبابى من عقل زوجها أشيم^(٣) . وهو مذهب عمر
وعلى وعامة الصحابة - رضى الله عنهم - ^(٤) .

قوله : وله أحكام الأحياء فى أحكام الآخرة ...

أحكام الآخرة أربعة أنواع :

ما يجب له على الغير من الحقوق المالية والمظالم .

وما يجب عليه من الحقوق والمظالم .

وما يلقيه من ثواب بواسطة الطاعات / ^(٥) .

== ولم أعثر على تاريخ وفاته .

انظر : (الإصابة ١٩٨/٢ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١٩٩/٢ - ٢٠٠) .

(١) لم أقف على اسمها بعد بذل الجهد فى البحث عنه .

(٢) هو : أشيم - بورن أحمد الضبابى بكسر الضاد المعجمة : الذى قتل فى عهد

النبي - ﷺ - مسلما ، قتلا خطأ ، فأمر النبي - ﷺ - أن يورث امرأته من دية .

انظر : (الإصابة ٦٧/١) .

(٣) وذلك ما أخرجه : (أصحاب السنن) من رواية سعيد بن المسيب :

(أن عمر - رضى الله عنه - كان يقول : الدية للعاقلة لا تراث المرأة من دية زوجها

شيئا حتى قال له الضحاك بن سفيان : كتب إلى رسول الله - ﷺ - أن أورث امرأة

أشيم الضبابى من دية زوجها) .

فرجع عمر - رضى الله عنه - .

انظر : (الكافى الشاف فى تخريج أحاديث الكشاف لابن حجر المطبوع فى آخر

تفسير الكشاف ص ٤٧) .

(٤) انظر : (الكشاف للزمخشري ٢٩٠/١ ، وأحكام القرآن للجصاص ٢٢٨/٢) .

(٥) ق ٢٣٢/ب من ب .

ومكتسب وهو أنواع : الجهل .

وما يلقاه من عقاب بواسطة المعاصي والتقصير فى العبادات .

فله فى جميع هذه الأحكام حكم الأحياء ، لأن القبر للميت فى حكم الآخرة كالرحم للماء ، والمهد للطفل من حيث إنه وضع فيه للخروج وللحياة بعد الفناء ، فكان له حكم الأحياء فيما يرجع إلى أحكام الآخرة ، كما أن للجنين حكم الأحياء فى أحكام الدنيا ، والقبر روضة دار المتقين ، وحفرة نار للخاسرين فكان له حكم الأحياء ، وذلك كله بعد ما يمضى عليه فى منزل القبر (للابتلاء) ^(١) . بسؤال المنكر والنكير فى الابتداء ^(٢) .

ونرجو الله تعالى أن يصيره لنا بفضله وكرمه روضة ، وأن يعيذنا من فتنة القبر وعذابه ، إنه ذو الفضل والإحسان .

قوله : ومكتسب هذا عطف على قوله : سماوى (أى العوارض سماوى ^(٣) ومكتسب وهو ما كان لاختيار العبد فيه مدخل . وهو أنواع ^(٤) :

(١) فى ب (الابتلاء) والأصوب (من الابتلاء) .

(٢) أى : فى ابتداء الوضع فى القبر . (هامش ح) .

(٣) زيادة من ب .

(٤) قلت : إن العوارض المكتسبة على نوعين : من المرء على نفسه ، ومن غيره عليه .

أما التى منه على نفسه فأنواع ستة : أحدها : الجهل ... إلخ . وأما التى من غيره عليه فنوع واحد ، وهو الإكراه .

==

أحدها : الجهل^(١) وهو : صفة تضاد العلم عند احتماله وتصوره^(٢) .
واحتراز به عن الأشياء التى لا علم لها ، فإنها لا توصف بالجهل ، لعدم
تصور العلم فيها .

قال السيد الإمام أبو القاسم : الجهل يذكر ويراد به عدم الشعور ويذكر
ويراد به الشعور بالشئ على خلاف ما هو به ، ويذكر ويراد به السفه^(٣) .

== انظر : (أصول البزدوى فى كشف الأسرار ٤ / ٣٣٠) .

(١) الجهل : خلاف العلم من جهل يجهل جهلا وجهالة من باب فهم وسلم ، يقال :
جهلت الشئ جهلا وجهالة : خلاف ما علمته ، وجهل على غيره أى سفه وأخطأ ،
وجهل الحق أى : أضاعه ، فهو جاهل وجهول .

(الصحيح ٤ / ١٦٦٣ ، والقاموس المحيط ٣ / ٣٦٣-٣٦٤ ، والمصباح المنير ١ / ١١٣)

(٢) قلت : وقد زاد ابن ملك فى تعريف الجهل كلمة (عادة) حيث قال : (هو معنى
يضاد العلم عند احتماله عادة) وذكر فائدتها بقوله :

(قيدنا بقولنا : عادة ، لأن الدابة لا توصف بالجهل ، لعدم احتمال العلم منه عادة
وإن كان يجوز العقل) .

(شرح المنار ص ٩٧٢) .

هذا وإنما جعل الجهل من العوارض المكتسبة مع أنه أمر أصلى ، قال الله تعالى :
﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾ لكونه خارجا عن حقيقة
الإنسان التى هى : حيوان ناطق ، أو لأنه لما كان قادرا على إزالته باكتساب العلم ،
جعل تركه اكتسابا للجهل واختيارا له .

ينظر : (الكشف للبخارى ٤ / ٣٣٠ ، والمنار وحواشيه ص ٩٧٢ ، ونور الأنوار
ص ٢٩٩ ، والكشف للنسفى ٢ / ٥٢٠) .

(٣) راجع : (كشف الأسرار للبخارى فى المكان السابق نقلا عن الإمام أبى القاسم) .

وهو أنواع : جهل باطل لا يصلح عذرا فى الآخرة كجهل الكافر .

وهو أنواع :

جهل باطل لا يصلح عذرا فى حكم الآخرة كجهل الكافر ، فإنه مكابرة وجحود بعد وضوح الدليل ، قال تعالى : ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها ... ﴾^(١) الآية ، فإن الآيات الدالة على وحدانية الله لا تعد ، ولا يخفى على ذى لب كما قيل^(٢) :

ففى كل شىء له آية تدل على أنه واحد

وكذا الدلائل على صحة رسالة الرسل ، عليه من المعجزات والحجج ظاهرة محسوسة فى زمانهم ، فكان إنكارها بمنزلة إنكار المحسوس ، فكذلك لم يجعل جهل الكافر عذرا (بوجه)^(٣) .

قيل : قيد بقوله فى الآخرة ؛ لأنه اختلف فى ديانة الكافر أى : فى اعتقاده حكما على خلاف ما ثبت فى الإسلام فى أحكام الدنيا :

فقال أبو حنيفة^(٤) : /^(٥) إنها تصلح دافعة للتعرض ، ودافعة لدليل الشرع فى الأحكام التى احتملت التغيير مثل حرمة الخمر والتخزير ، ونكاح

(١) سورة النمل / ١٤ ، ونعم الآية : ﴿ انفسهم ظلما وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين ﴾ .

(٢) القائل أبو العتاهية : إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان .
والبيت الذى قبله :

ولله فى كل تحريكة وفى كل تسكينة شاهد

انظر : (ديوان أبى العتاهية ص ١٢٢) .

(٣) زيادة من ب .

(٤) راجع فى هذه المسألة : (أصول البزدوى مع شرحه كشف الأسرار ٤ / ٣٣١-٣٣٢) .

(٥) ق ٢١٩ / ب من ح .

وجهل صاحب الهوى فى صفات الله تعالى وأحكام الآخرة .

المحارم حتى أن اعتقاده يصلح دافعا للدليل الموجب للحرمة .

فأما فى حكم لا يحتمل التبدل ، فلا ، حتى لا يعطى الكفر حكم الصحة بحال .

وكذلك قالوا : إلا أنهما فرقا بين الخمر (وبين الخنزير)^(١) وبين نكاح المحارم (وقالوا) :^(٢) أن تقوم الخمر والخنزير وإباحتهما كانا حكمين ثابتين فإذا قصر الدليل بالديانة بقى على أمر الأول ، فأما نكاح المحارم فلم يكن ثابتا فلم يجز (استبأوه)^(٣) لقصر الدليل .

ويحتمل أنه /^(٤) إنما قيد به لأنه ربما يجعل عذرا فى أحكام الدنيا بقبول الذمة ، فإن جهله حيثئذ يدفع عذاب القتل فى الدنيا وإن لم يدفع عذاب الآخرة .

قوله : وجهل صاحب الهوى فى صفات الله^(٥) تعالى وأحكام الآخرة ...

مثل جهل المعتزلة فى الصفات ، فإنهم أنكروها حقيقة بقولهم : إنه عالم

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (وقال) وهى خطأ .

(٣) فى ب (استبأوه) وهو تصحيف .

(٤) ق ١٣٣ / أ من ب .

(٥) قلت : خلاصة القول فى باب صفات الله تعالى وأسمائه : أن مذهب السلف أهل السنة والجماعة : أنهم يصفون الله - عز وجل - بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله - ﷺ - وينفون عنه جل وعلا ما نفاه الله عن نفسه ، ونفاه عنه رسوله - ﷺ - من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل . ونعلم أن ما وصف الله به ==

بلا علم ، قادر بلا قدرة ، وكذا فى سائر الصفات ^(١) .

ومثل جهل المشبهة ، فإنهم قالوا بجواز حدوث صفات الله تعالى و زوالها عنه تعالى ، مشبهين لخلقه فى صفاته ^(٢) .

وهذا النوع دون جهل الكافر ، لكنه لا يصلح عذرا فى الآخرة أيضا ، لأنه مخالف للدليل الواضح الذى لا شبهة فيه سمعا وعقلا :

أما السمع : قوله تعالى : ﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾ ^(٣) ، ﴿ أنزله

= من ذلك ، فهو حق ليس فيه شبهة ولا زلة ، بل معناه يعرف من حيث يعرف مقصود التكلم بكلامه .

وأنه سبحانه وتعالى - مع ذلك - ليس كمثله شيء ، لا فى نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته ، ولا فى أفعاله .

فكما نتيقن أن الله سبحانه وتعالى له ذات حقيقية ، وله أفعال حقيقية فكذلك له صفات حقيقية ، وهو ليس كمثله شيء لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله .

وكل ما أوجب نقضا أو حدثا ، فإن الله تعالى منزّه عنه حقيقة . فهو سبحانه وتعالى مستحق للكمال الذى لا غاية فوقه ، وليس صفاته - عز وجل - كصفات خلقه ، كما أن ذاته جلا وعلا ليس كذات خلقه .

انظر : (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - ٢٦/٥ - ٢٨) .

(١) راجع : (الملل والنحل للشهرستانى ١/٤٤ ، والفرق بين الفرق ص ١١٤) .

(٢) راجع : آراء المشبهة بأصنافها فى : (الفرق بين الفرق ص ٢٢٥ فما بعدها ، والملل والنحل للشهرستانى ١/١٠٥-١٠٨ ، ١٨٤ فما بعدها) .

(٣) سورة البقرة / ٢٥٥ . والآية بكاملها : ﴿ الله لا إله إلا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم له ما فى السموات وما فى الأرض من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلى العظيم ﴾ .

بعلمه ﴿^(١)﴾ ، ﴿إن الله سميع بصير﴾ ^(٢) إلى غيرها من الآيات الدالة على صفاته .

وأما العقل فهو : إن الحوادث كما دلت على وجود الصانع ، دلت على كونه حيا ، عالما ، قادرا ، وأن يكون له علم وقدرة وحياة إذ يستحيل العقل أن يحكم بعالم لا علم له ، وحى لا حياة له ، وقادر لا قدرة له .

وقد عرف أن ما هو محل الحوادث فهو حادث ، فلا يجوز أن يكون صفاته تعالى حادثة ، لاستلزامه حدوث الذات ، وموضع هذا البحث أصول الكلام ، واكتفينا بذلك (القدر) ^(٣) احترازا عن الإطناب .

وكذا جهلهم بأحكام الآخرة مثل جهل المعتزلة بسؤال المنكر والتكير وعذاب القبر ، والميزان ، والشفاعة لأهل الكبائر ، وجواز العفو عما دون الشرك ، وجواز إخراج أهل الكبائر من النار .

ومثل إنكار الجهمية ^(٤) خلود الجنة والنار وأهليهما ، جهل باطل ، لأن

(١) سورة النساء / ١٦٦ . والآية بكاملها : ﴿ لكن الله يشهد بما أنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدا ﴾ .

وقد أغفل إثبات الهاء في (أنزله) . ولعل ذلك وقع من الناسخ .

(٢) سورة لقمان / ٢٨ ، والمجادلة / ١ .

فاول الآية في سورة لقمان هكذا : ﴿ وما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة ﴾ .

وأما أولها في سورة المجادلة فهكذا : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما . . . الآية .

(٣) في ب (القدرة) وهي خطأ .

(٤) هم أصحاب جهنم بن صفوان ، تلميذ جعد بن درهم الضال المضل ، الذي قتل على الزندقة سنة (١٢٤ هـ) وجهم هذا كان من الجبرية الخالصة ، الضالة المضلة ، ظهرت بدعته بترمز ، وقتله مسلم بن أبوحذ المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . =

وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل إذا أتلفه .

الدلائل الناطقة من الكتاب والسنة كثيرة ^(١) واضحة لا يخفى على من تأمل فيها عن إنصاف ، فالجهل بها لا يكون عذرا في الآخرة كجهل الكافر .
قوله : وجهل الباغي ...

أى وكذلك جهل الباغي وهو الذى خرج عن طاعة الإمام الحق ظانا أنه على الحق ، والإمام على الباطل .

متمسكا فى ذلك بتأويل فاسد ، فإن لم يكن له تأويل فحكمه حكم اللصوص لا يصلح عذرا ، لأنه مخالف للدليل الواضح ، (فإن الدلائل) ^(٢) / ^(٣) على كون الإمام العدل على الحق مثل الخلفاء الراشدين ومن سلك طريقهم لائحة

= وافق المعتزلة فى نفى الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء : منها : أنه أنكر الاستطاعات كلها ، وزعم أن الجنة والنار تبيدان وتضنيان ، و... انظر : (الملل والنحل للشهرستانى ٨٦/١ ، فما بعدها ، والفرق بين الفرق ص ٢١١) .

(١) أقول : من دلائل الكتاب على خلود الجنة وأهلها : قوله تعالى فى سورة النساء : ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا وعد الله حقا ومن أصدق من الله قيلا﴾ .

ومن السنة فيه قوله - ﷺ - : «... من يدخلها ينعم ولا يبأس ، ويخلد ولا يموت ، ولا تبلى ثيابهم ، ولا يفنى شبابهم » .

ومن الكتاب على خلود النار وأهلها قوله تعالى فى سورة الجن : ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا﴾ .

ومن السنة فيها قوله - ﷺ - : « يؤتى بالموت فى صورة كبش أملح فيوقف بين الجنة والنار ويذبح ويقال : يا أهل الجنة خلود فلا موت ، يا أهل النار خلود فلا موت » .

(٢) ساقطة من ب .

(٣) ق ٢٢٠ / ١ من ح .

على وجه يعد جاحدها مكابرا معاندا .

وأصله الفتنة المعروفة التي وقعت بين على ومعاوية - رضى الله عنهما - وهي مشهورة ، ولكن الباغى وصاحب الهوى لما (كانا) ^(١) من المسلمين لأنه بالبغي لم يخرج عن الإسلام ، وكذلك بالهوى إذا لم يغفل أو غلا فى هواه حتى كفر ، ولكن ينتسب إلى الإسلام مع ذلك كفلاة الروافض / ^(٢) المجسمة ، لزمنا مناظرته والزامه قبول الحق بالدليل ، فلم نعمل بتأويله الفاسد ، حتى إذا استحل الباغى الأموال ، أو الدماء بتأويل أن مباشرة الذنب كفر ، لا نحكم (باجتهاد) ^(٣) فى حقه بتأويله ، كما حكمنا بإباحة الخمر فى حق الكافر بديانته ، لأنه يعتقد الإسلام حقا ، فأمكن مناظرته ، والزام الحجة عليه بخلاف الكافر ، لأن ولاية المناظرة والإلزام منقطعة ، فوجب العمل بديانته فى حقه .

فلذلك قلنا : إذا أتلّف الباغى مال العادل أو نفسه ولا منعة له ، يضمن كما لو أتلّفه غيره ، لبقاء ولاية الإلزام ، فإذا صار للباغى منعة ، سقط عنه ولاية الإلزام بالدليل حسا وحقيقة ، فوجب العمل بتأويله الفاسد ، فلم يؤخذ بضمان فى نفس ومال بعد التوبة ، كما لا يؤخذ به أهل الحرب بعد الإسلام . وهذا بخلاف الإثم ، فإن الباغى يأثم وإن كان له منعة ، لأن المنعة لا تظهر فى حق الشارع .

فأما ضمان العباد ، فيحتمل أن لا يكون كما فى الخمر ، وهذا إذا هلك المال فى يده ، فإن كان قائما فى يده ، وجب رده على صاحبه ، لأنه لم يملكه بالأخذ كما لا يملك مال أهل البغى .

(١) فى ح (كان) وهى خطأ .

(٢) فى ٢٣٣ / ب من ب .

(٣) عبارة ب (باباجتها) وهى خطأ .

وقد روى عن محمد - رحمه الله - أنه أفتى فى أهل البغى إذا تابوا بأن يضمنوا ما أتلّفوا من النفس والأموال . ولا ألزمهم ذلك فى الحكم ، لأن ولاية الإلزام كانت منقطعة للمنعة ، فلا يجبرون على أداء الضمان ، ولكن يفتى به فيما بينهم وبين ربهم ، ولا يفتى أهل العدل بمثله ، لأنه وجبت عليهم محاربتهم ممثلين الأمر من ذلك قال تعالى : ﴿ فقاتلوا التى تبغى ﴾ ^(١) والأمر للوجوب ، كذا فى المبسوط ^(٢) .

ولهذا وجب قتل أسرائهم والتدفيف ^(٣) على جريحهم ، ولم نضمن نحن أموالهم ودماءهم ، ولم نحرم عن الميراث بقتلهم ، لأن الإسلام جامع ، والقتل بحق ، ووجب حبس أموالهم زجرا لهم .

وحاصل هذا الفصل أن المغير للحكم اجتماع للتأويل والمنعة ، حتى لو تجرد أحدهما (عن) ^(٤) الآخر ، لا يتغير الحكم فى حق الضمان ، حتى لو أن

(١) سورة الحجرات ٩ / ، والآية بكاملها : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تنفء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ﴾ .

(٢) راجعه فى (١٢٨ / ١٠) .

(٣) من دَفَفَ يُدَفِّفُ تدفيفا ، يقال : دفع على الجريح : أى أجهز عليه ، وكذلك : دافه مدافاةً ودِفَافًا ، ومنه حديث ابن مسعود - رضى الله عنه - (أنه داف أبا جهل يوم بدر) أى أجهز عليه .

وفى حديث خالد بن الوليد - رضى الله عنه - : (أنه أسر من بنى جذيمة قوما ، فلما كان الليل نادى مناديه : إلا من كان معه أسير فليدافه) .
معناه : يجهز عليه .

ويقال : دافقت الرجل دفاقا ومدافاة إذا أجهزت عليه .

انظر : (لسان العرب ٩ / ١٠٥ ، والقاموس المحيط ٣ / ١٤٥ ، والمصباح المنير ١ / ١٩٦) .

(٤) فى ح (على) .

قوما غير متأولين غلبوا على مدينة ، فقتلوا الأنفس واستهلكوا الأموال ، ثم ظهر عليهم أهل العدل ، أخذوا بجميع ذلك لتجرد المنعة عن التأويل .

وقال الشافعي^(١) - رحمه الله - : يجب على الباغي الضمان وإن كان له منعة : لأنه^(٢) مسلم ملتزم بأحكام الإسلام أصلاً^(٣) .

ولنا حديث الزهري : (وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله متوافرون فاتفقوا على أن كل دم أريق بتأويل القرآن فهو موضوع ، وكل مال أئلف بتأويل القرآن فهو موضوع وكل فرج استحل بتأويل القرآن فهو موضوع) (٤) / (٥) وأن تبليغ الحجة الشرعية قد انقطعت بمنعة قائمة حسا ، فلم يثبت حجة الإسلام في حقهم كما لو انقطعت بحجر شرعي بأن قبل الكافر الذمة

(١) قلت : إن هذا قوله القديم ، وفي الجديد - وهو الصحيح - مع أبي حنيفة ومالك وغيرهم القائلين بعدم وجوب الضمان على الباغي .

انظر : (الهداية ١ / ٥٩٠ ، والكافي ١ / ٤٨٦ ، ونيل الأوطار ٧ / ١٩٢ - ١٩٣ ، وتكملة المجموع ١٩ / ٢٠٧-٢٠٨) .

(٢) ق ٢٢٠ / ب من ح .

(٣) وقد أئلف بغير حق ، فيجب عليه الضمان : لأنه من أحكام الإسلام ، بخلاف الحربى ، لأنه غير ملتزم بأحكام الإسلام (هامش ح) .

(٤) أخرجه أحمد بلفظ : (هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله - ﷺ - متوافرون ، فاجمعوا أن لا يقاد أحد ، ولا يؤخذ مال على تأويل القرآن إلا ما وجد بعينه) .
(نيل الأوطار ٧ / ١٩١-١٩٢) .

وأخرجه البيهقي في (السنن الكبرى ٨ / ١٧٥ بلفظ « أما بعد فإن الفتنة الأولى ثارت وفي أصحاب النبي - ﷺ - ممن شهد بدرا ، فرأوا أن يهدم أمر الفتنة لا يقام فيها حد على أحد في فرج استحل بتأويل القرآن ، ولا قصاص في دم استحل بتأويل القرآن ، ولا مال استحل بتأويل القرآن إلا أن يوجد شيء بعينه ... ») الحديث .

(٥) ق ١٣٤ / أ من ب .

وجهل من خالف فى اجتهاده الكتاب والسنة المشهورة كالفقوى بيع أمهات الأولاد ونحوه .

لأن الحجة الشرعية لا تلزم إلا بعد البلوغ ، فإذا انقطع البلوغ ، عدت الحجة كما جعل كذلك فى حق أهل الحرب .

قوله : وجهل من خالف ...

أى كجهل الباغى (جهل) ^(١) من خالف فى اجتهاده الكتاب والسنة ، كالفقوى بيع أمهات الأولاد فى أنه مردود باطل .

كان بشر المرسى ، وداود الأصفهاني ومن تابعه من أصحاب الظاهر يقولون : بجواز بيع أم الولد . متمسكين فى ذلك بما روى عن جابر بن عبد الله - رضى الله عنه - أنه قال : (كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله) ^(٢) .

وبأن المالية ومحلية البيع قبل الولادة معلومة بيقين ، فلا يزول بعد الولادة بالشك .

وعند جمهور العلماء : لا يجوز بيعها بدلالة الآثار المشهورة عليه مثل قوله - ﷺ - : « أعتقها ولدها » ^(٣) وقوله - ﷺ - :

(١) ساقطة من ح .

(٢) أخرجه : (ابن ماجة ٨٤١/٢ ، وأحمد فى مسنده ٢٢/٣ واللفظ له) .

قال محمد فؤاد عبد الباقي فى تعليقه على هذا الحديث : (فى الزوائد إسناده صحيح ، ورجاله ثقات) .

(ابن ماجة فى المكان السابق) .

(٣) أخرجه : (ابن ماجة ٨٤١/٢ ، والحديث ضعيف ، لأن فى إسناده الحسين بن ==

« أيما أمة ولدت عن مولاها فهي معتقة عن دبر منه » ^(١) وما روى عن سعيد ابن المسيب (أن) ^(٢) رسول الله - ﷺ - قال : « تعتق أمهات الأولاد من غير ثلث وأن لا يبعن في دين » ^(٣) وما روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه كان ينادى على المنبر : « ألا إن بيع أمهات الأولاد حرام ولا رق عليها بعد موت مولاها » ^(٤).

وقد تلقاها القرن الثانى بالقبول ، وانعقد الإجماع على عدم الجواز ،

== عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، وقد تركه ابن المدينى ، وضعفه أبو حاتم وغيره .
وقال البخارى : إنه كان يتهم بالزندقة .

انظر : (تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على سنن ابن ماجه) .

(١) أخرجه : (ابن ماجه ٨٤١/٢ ، بلفظ : (أيما رجل ولدت أمته منه ، فهي معتقة عن دبر منه) .

والدارمى ٢٥٧/٢ ، وأحمد فى مسنده ٣٢٠/١ نحوه) .

والحديث ضعيف ، لأن فى إسناده الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، وقد ذكرت آنفا ما قيل فيه .

(٢) فى ح (عن) .

(٣) أخرجه : (الزيلعى فى نصب الراية ٢٨٨/٣ ، بلفظ : (أن النبى - ﷺ - أمر بعتق أمهات الأولاد ، وأن لا يبعن فى دين ، ولا يجعلن من الثلث) وقال : غريب ، وفى الباب أحاديث) .
وذكر منها الحديث الآتى .

(٤) أخرجه : (مالك فى الموطأ ص ٤٢٧ بلفظ : قال عمر - رضى الله عنه - : (أيما وليدة ولدت من سيدها ، فإنه لا يبعها ولا يهبها ولا يورثها ، وهو يستمتع بها ، فإذا مات فهي حرة) وأخرجه أبو داود ٢٦٣/٤ بمعناه) .

وقد روى هذا الحديث مرفوعا أيضا ، والصحيح وقفه على عمر - رضى الله عنه - .
ينظر : (نيل الأوطار ١٠٩-١١١) .

والإجماع ثابت بالكتاب ، فكان مخالفة الإجماع مخالفة الكتاب .

قوله : ونحوه ...

مثل الفتوى بحل متروك التسمية عامدا بقوله - ﷺ - : « تسمية الله تعالى في قلب كل مؤمن » ^(١) .

وبالقياس على متروك التسمية ناسيا ، فإنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾ وقد مر .

ومثل الفتوى بوجوب القضاء بشاهد ويمين المدعى ، عملا بما روى أنه - ﷺ - قضى بذلك ، فإنه مخالف للكتاب وهو قوله تعالى : ﴿ واستشهدوا شهيدين ﴾ إلى أن قال : ﴿ ذلك أدنى أن لا ترتابوا ﴾ ولا مزيد على الأدنى .

وللسنة المشهورة وهي قوله - ﷺ - : « البينة على المدعى واليمين على من أنكر » كما مر بيانه في أقسام السنة ^(٢) فيكون مردودا .

ففي هذه ^(٣) / ^(٤) المسائل إن اعتمد الخصم على القياس ، فهو عمل منه (بالاجتهاد) ^(٥) على خلاف الكتاب أو السنة ، وإن اعتمد على الخبر ، فهو عمل بالغريب من السنة على خلاف الكتاب والسنة ، أو خلاف أحدهما ،

(١) أخرجه : (الزيلعي في نصب الراية ١٨٣/٤ برواية أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : سألت رجلا من النبي - ﷺ - الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله . قال : « اسم الله على كل مسلم » . وفي لفظ : « على فم كل مسلم ») .

والحديث ضعيف ، لأن في إسناده مروان بن سالم ، وهو ضعيف .

(٢) انظر ص ٦١٠-٦١١ .

(٣) في ب (هذا) وهي خطأ .

(٤) ق ٢٢١ / أ من ح .

(٥) في ب (الاجتهاد) وهي خطأ .

والثانى : الجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح ، أو فى موضع الشبهة .
وأنه يصلح عذرا وشبهة كالمحتجم إذا أفطر على ظن أنها فطرته .

فيكون فاسدا .

وعلى هذا يبنى ما ينفذ فيه قضاء القاضى وما لا ينفذ من المختلف فإن وجد فيه / (١) العمل بخلاف الكتاب أو السنة المشهورة ، لا ينفذ ، وإن عدم فيه ذلك كما فى عامة المجتهادات ينفذ .

قوله : والثانى الجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح ...

أى الجهل فى موضع تحقق فيه اجتهاد صحيح بأن لا يكون مخالفا للكتاب أو السنة كمن صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر بوضوء وعنده (٢) أن الظهر جائز .

فالعصر فاسد عندنا ، لأن هذا جهل على خلاف الإجماع ، لأن أداء الظهر بغير وضوء لا يجوز بالإجماع ، فلا يصلح عذرا وشبهة .

وإن قضى الظهر ثم صلى المغرب على ظن أن العصر جائز ، جاز المغرب ، لأن هذا جهل فى موضع الاجتهاد فى ترتيب الفوائت .

فإن من العلماء من (٣) لا يقول بوجوب الترتيب ، فيصلح عذرا .

وكالمحتجم إذا أفطر على ظن أن الحجامة (٤) فطرته وظن أنه على تقدير

(١) ق ٢٣٤ / ب من ب .

(٢) أى عند المصلى . (هامش ب) .

(٣) كالإمام الشافعى ومن معه ، فإن الترتيب عنده ليس بواجب .

(٤) قلت : اختلف العلماء فى إفتار الصوم بالحجامة وعدم إفتاره بها : ==

الأكل بعده لا يلزمه الكفارة لفساد صومه بالحجامة ، فإن جهله عذر مقط
للكفارة ، لأنه ظن في موضع الاجتهاد .

فإن عند الأوزاعي ^(١) يفسد صومه لقوله - ﷺ - : « أفطر الحاجم

== فذهبت عائشة - رضى الله عنها - ، والأوزاعي ، وأحمد بن حنبل ومن تبعهم :
أنها تفطر الصوم ، متدلين بحديث النبی - ﷺ - حين رأى رجلين حجم أحدهما
صاحبه ، فقال : « أفطر الحاجم والمحجوم » .

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحجامة لا تفطر ، واستدلوا بحديث رواه البخارى
وغيره : (أنه ﷺ احتجم وهو صائم) وقالوا : إن هذا الحديث ناسخ للحديث
الأول الذى استدل به الأوزاعي وغيره حيث كان ذلك فى السنة العاشرة من الهجرة ،
والحديث الأول كان فى السنة الثانية ، وصرح بالنسخ ابن عبد البر وغيره .

أو أن المراد بالحديث الأول : أنهما تعرضا للفطر ، أما الحاجم فلأنه لا يأمن من
وصول الشيء من الدم إلى جوفه عند المص ، وأما المحجوم ، فلأنه لا يأمن من
ضعف قوته بخروج الدم ، فيؤول إلى الفطر .

والذى أراه أقرب إلى الصواب هو قول الجمهور . والله أعلم بالصواب .

انظر : (الكشف للبخارى ٣٤٤/٤ ، والنتار وحواشيه ٩٧٥ ، والهداية بهوامشها
٢٠٦/١-٢٠٧ ، والكافى ٣٥٢/١ ، والمجموع ٣٤٩/٦-٣٥٣ ، ونيل الأوطار
٢٢٤/٤-٢٢٨) .

(١) هو : عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي ، الدمشقى ، يكنى أبا عمرو إمام
من أئمة عصره ، ولد ببغداد سنة (٨٨ هـ) ، وأقام بدمشق ، ثم تحول إلى بيروت ،
فسكنها مرابطا إلى أن توفى بها سنة (١٥٧ هـ) .

من آثاره كتاب السنن فى الفقه ، والمسائل فى الفقه .

انظر : (وفيات الأعيان ٣/٣٦١ - ٣٦٢ ، تذكرة الحفاظ ١/١٨٧ فما بعدها ،
معجم المؤلفين ١٦٣/٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٠٧/٧ فما بعدها) .

والمحجوم ، ^(١) وكفارة الإفطار مما تسقط بالشبهة كذا فى شرح المصنف ^(٢) .

ولكن ما ذكره ليس بمجرى على ظاهره ، فإن شيخ الإسلام خواهر زاده ذكر فى كتاب الصوم : أن الصائم لو احتجم وظن أن ذلك يفطره ثم أكل متعمدا ولم يستفت عالما ولم يبلغه الحديث ، أو بلغه وعرف نسخه أو تأويله ، وجبت عليه الكفارة ، لأن ظنه حصل فى غير موضعه ، فإن انعدام الصية لوصول الشيء إلى باطنه ولم يوجد ، فيكون ظنه مجرد جهل وهو غير معتبر فإن استفتى فقيها يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه ، فأفتاه بالفساد فأفط بعد ذلك عمدا ، لا تجب الكفارة ، لأن على العامى أن يعمل بفتوى المفتى المعتمد عليه - وإن كان يجوز أن يكون مخطئا فيما يفتى - لأنه لا دليلا للعامى سوى هذا ، فكان معذورا ، ولا عقوبة على المعذور .

ولو لم يستفت ولكن بلغه الحديث ولم يعرف نسخه ولا تأويله :

قال أبو حنيفة ومحمد وحسن بن زياد - رحمهم الله - : لا كفارة (عليه) ^(٣) ؛ لأن الحديث وإن كان منسوخا ، لا يكون أدنى درجة من الفتوى إذا لم يبلغه النسخ فيصير شبهة .

وقال أبو يوسف - رحمه الله - : عليه الكفارة ، لأن معرفة الأخبار والتمييز بين صحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها مفوض / ^(٤) إلى الفقهاء فليس للعامى أن يأخذ بظاهر الحديث ، لجواز أن يكون مصروفا عن ظاهره أو منسوخا ، إنما له الرجوع إلى الفقهاء ، وإذا لم يسأل فقد قصر فلا يعذر ،

(١) أخرجه : (البخارى ٢/ ٢٣٧ ، وأبو داود ٢/ ٧٧٠ ، والترمذى ٣/ ١٥٣ .
ماجة ١/ ٥٣٧ ، والدارمى ٢/ ١٤-١٥ ، وأحمد ٢/ ٣٦٤) .

(٢) راجعه فى (٢/ ٥٣٠) .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) ق ٢٢١ / ب من ح .

وكمّن زنى بجارية والده على ظن أنها تحل له .

هكذا ذكر / (١) شمس الأئمة أيضا (٢).

فتبين أن الظن فى هذا الموضوع بدون اعتماده على فتوى أو حديث ليس بمعتبر ، وأن قول الأوزاعى لا يصير شبهة ، لأنه مخالف للقياس (٣) ، كما أن قول من قال بفساد الصوم بالغيبة غير معتبر فى سقوط الكفارة .

أو فى موضع الشبهة أى لا يوجد فيه اجتهاد ولكنه موضع الاشتباه ، فإنه يصلح عذرا أيضا ، كما زنى بجارية والده أو امرأته على ظن أنها تحل له ، فإن الحد لا يلزمه ، لأن هذا جهل حصل فى موضع الاشتباه ، فإن وطئ الأب جارية ابنه لا يوجب الحد ، والقربة واحدة ، وهذا القرب لما أوجب تأويلا فى أحد الطرفين اشتبه على الولد ، فظن أنه يوجب تأويلا فى الطرف الآخر فيصير شبهة .

ولأن الأملاك متصلة بين الآباء والأبناء ، والمرأة والزوج ، والمنافع دائرة ، ولهذا لا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ، ويتنفع أحدهما بمال الآخر من غير استئذان وحشمة (٤) ، فيصير هذا الجهل شبهة فى سقوط الحد .

(١) ق ٢٣٥ / أ من ب .

(٢) فقد راجعت المبسوط وأصول السرخسى أيضا ، فلم أجد المسألة بالتفصيل الذى ذكره الشارح ، بل وجدتها على نحو ما ذكره الشارح - رحمه الله - فى : (الهداية ٢٠٦/١ ، والكشف للبخارى ٣٣٤/٤ ، وبدائع الصنائع ١٠٠/٢) .

(٣) أى العقل ، لأن الصوم إنما يفسد مما دخل لا بما خرج .

(٤) الحشمة - بكسر الحاء - الغضب فقط قاله الأصمعى . وقال الفارابى : حشمته وأحشمته بمعنى واحد ، وهو أن يجلس إليك فتؤذيه ، وتغضبه ، وتسمعه ما يكره . ==

وهذا بخلاف جارية أخيه وأخته ، فإنه لو زنى وقال : ظننت أنها تحل لى ، ولم يجعل شبهة فى سقوط الحد ، لأن منافع الأملاك متباينة عادة فلا يكون محلا للاشتباه ، فلا يصير الجهل شبهة وهذا شبهة اشتباه ، فلا يثبت بها النسب إذا ادعى ولدها ولا تجب العدة^(١) .

== وَحْشِمَ يَحْشِمُ من باب حجل يخجل وزنا ومعنى ، ويتعدى بالالف ، فيقال : أحشمت واحشمت إذا غضب وإذا استحيا أيضا .

ومذهب ابن الأعرابي : أن أحشمت أغضبته ، وحشمت أخجلته .

قال الليث : الحشمة : الانقباض عن أخيك فى المطعم والحاجة ، تقول احتشمت وما الذى احتشمك .

والمراد بها هنا : الحياء والانقباض .

انظر : (القاموس المحيط ٩٨/٤ ، والمصباح المنير ١٣٧/١ ، ولسان العرب ١٣٥/١٢) .

(١) خلاصة القول فى ذلك أن الشبهة الدائرة للحد نوعان :

أ- شبهة فى الفعل ، وتسمى شبهة اشتباه ، لأنها تنشأ من الاشتباه .

ب- شبهة فى المحل وتسمى شبهة الدليل ، والشبهة الحكمية .

فالأولى هى : أن يظن الإنسان ما ليس بدليل الحل دليلا فيه ، ولا بد فيها من الظن ليتحقق الاشتباه .

والثانية : أن يوجد الدليل الشرعى النافى للحرمة فى ذاته مع تخلف الحكم عنه لمانع اتصل به ، وهذا النوع لا يتوقف تحققه على ظن الجانى واعتقاده .

مثال الأول : إذا وطئ الابن جارية أبيه وجارية أمه ، أو وطئ الرجل جارية امرأته .

فإن قال : ظننت أنها لا تحل لى ، لا يجب الحد عليهما خلافا للبعض ومثال الثانى : أن يوطئ الأب جارية ابنه ، فإنه لا يجب عليه الحد وإن قال : علمت أنها على حرام ، لأن المؤثر فى إيراث الشبهة الدليل الشرعى ، وهو قوله - ﷺ - : « أنت ومالك لأبيك » .

والثالث : الجهل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر إلينا وإنه يكون عذرا

قوله : والثالث الجهل إلى آخره ...

الفرق بين هذا القسم وبين القسم الثانى : أن هذا القسم بناء على عدم الدليل ، والقسم الثانى بناء على اشتباه ما ليس بدليل كذا قيل .

ثم الجهل فى دار الحرب من مسلم لم يهاجر إلينا ، عذر فى الشرائع حتى لو مكث فيها مدة ولم يصل ، ولم يصم ، ولم يعلم أن عليه الصلاة والصوم لا يكون عليه قضاؤهما .

وعند زفر^(١) - رحمه الله - يجب القضاء ، لأن بقبول الإسلام صار ملتزما أحكامه ولكن قصر عنده الخطاب ، وذلك لا يسقط القضاء بعد تقرر السبب الموجب كالتائم إذا انتبه بعد مضى وقت صلاة .

ولكننا نقول : إن الخطاب خفى فى حقه ، لعدم بلوغه إليه حقيقة بالسمع ، ولا تقديرا باستفاضته وشهرته ، لأن دار الحرب ليس بمحل لشهرة أحكام الإسلام ، فيصير جهله بالخطاب عذرا ، لأنه غير مقصر فى طلب الدليل ، وإنما جاء الجهل من قبل خفاء الدليل فى نفسه حيث لم يشتهر فى دار الحرب بخلاف الذمى إذا أسلم فى دار الإسلام ولم يصل مدة ولم يعلم بوجوبها ، وجب عليه القضاء /^(٢) لأنه فى دار شيوع الأحكام ويمكنه السؤال ،

== انظر تفصيل ذلك فى : (كشف الأسرار للبخارى ٤ / ٣٤٥ ، والنار وحواشيه ص ٩٧٦ ، والكشف للنسفى ٢ / ٥٣١) .

(١) وقال أبو يوسف - رحمه الله - : استحس أن يجب عليه القضاء .

راجع : (بدائع الصنائع ٧ / ١٣٢) ، ولم يذكر فيه خلاف زفر - رحمه الله - .

(٢) ق ٢٢٢ / ١ من ح .

ويلحق به جهل الشفيـع .
وجهل الأمة بالإعتاق أو بالخيار .

فترك السؤال / (١) تقصير منه ، فلا يعذر .

قوله : ويلحق ...

(أى ويلحق) (٢) بجهل من أسلم فى دار الحرب ، جهل الشفيـع فى أن دليل العلم خفى فى حق الشفيـع كما فى أن الذى أسلم فى دار الحرب ، لأنه ربما يقع البيع ولم يشتهر ، حتى إذا علم الشفيـع بالبيع بعد زمان يثبت له حق الشفعة ، لأن الدليل خفى فى حقه .

وجهل الأمة بالإعتاق ...

أى ويلحق جهل الأمة بجهل الذى أسلم فى دار الحرب فى كون دليل العلم خفيا فى (حقهما) (٣) .

إذا اعتقت الأمة المنكوحة ، ثبت لها الخيار إن شاءت قامت مع زوجها ، وإن شاءت فارقت ، لقوله - ﷺ - لبريرة : « ملكك بضـعك فاختارى » (٤) .

(١) ق ٢٣٥ / ب من ب .

(٢) زيادة من ح .

(٣) فى ح (حقها) وهو خطأ .

(٤) أخرجه : الزيلعى فى نصب الراية ٢٠٤ / ٣ بهذا اللفظ .

وقال : (أخرجه الدارقطنى عن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى ﷺ قال لبريرة : « اذهبى فقد عتق معك بضـعك » ، ورواه ابن سعد فى الطبقات ... إلخ) .

وفى البخارى ١٢٤ / ٦ : قالت عائشة - رضى الله عنها - : (فى بريرة ثلاث سنن : عتقت فخيرت ...) الحديث ، وفى مسلم ١١٤٣ / ٢ فى حديث جرير قال : ==

وجهل البكر بإنكاح الولى .

فإن لم تعلم بالإعتاق أو علمت به ، لكن لم تعلم بثبوت الخيار لها شرعا كان الجهل منها عذرا ، حتى كان لها (مجلس)^(١) العلم بعد ذلك ؛ لأن دليل العلم بكل واحد منهما خفى فى (حقها)^(٢) .

أما فى الإعتاق فظاهر ، لأن المولى مستبد به ، فلا يمكنها الوقوف عليه قبل الخيار .

وأما فى الخيار ، فلأنها مشغولة بخدمة المولى ، فلا تتفرغ لمعرفة أحكام الشرع ، فلا يقوم اشتهاار الدليل فى دار الإسلام مقام العلم .

ولأنها دافعة عن نفسها زيادة الملك عليهما ، والجهل يصلح عذرا للدفع ، بخلاف الصغير والصغيرة إذا زوجها غير الأب والجد من الأولياء يصح النكاح ويثبت لهما الخيار بعد البلوغ ، لقصور الشفقة بالنسبة إلى الأب .

فإن لم يعلما بالنكاح وقت البلوغ ، كان الجهل منهما عذرا ، لخفاء الدليل ، إذ الولى يستبدد بالإنكاح ، فإن علما بالنكاح ولم يعلما بالخيار ، لم يعذرا ، حتى لو سكتا ، كان ذلك منهما رضا بالنكاح ، فلم يبق لهما الخيار ، لأن دليل العلم بالخيار فى حقهما مشهور ، لاشتهاار الأحكام وعدم المانع من التعلم .

وجهل البكر ...

أى ويلحق جهل البكر بإنكاح الولى بجهل المسلم فى دار الحرب ، حتى لو

== (وكان زوجها عبدا ، فخيرها رسول الله - ﷺ - فاختارت نفسها ...) الحديث .

(١) عبارة ح (فى مجلس) بزيادة (فى) .

(٢) فى ب (حقهما) وهى خطأ .

وجهل الوكيل والمأذون بالإطلاق وضده .

لم تعلم البكر البالغة بإنكاح الولي ، لا يكون سكونها رضا قبل العلم ، لخفاء دليل العلم في حقها ، إذ الولي مستبد بالإنكاح ، وفيه إلزام النكاح عليها ، فيشترط العدد أو العدالة عند أبي حنيفة - رحمه الله - ولا يشترط عندهما^(١) .

وجهل الوكيل والمأذون ... إلى آخره

أي ويلحق جهل الوكيل والمأذون بجهل المسلم في دار الحرب إذا لم يعلم الوكيل بالوكالة ، والمأذون بالإذن حتى لو تصرفا قبل بلوغ الخبر إليهما ، لم ينفذ تصرفهما على الموكل والمولى^(٢) ولو وكله ببيع شيء يتسارع إليه الفساد ولم يعلم الوكيل بالوكالة ، حتى فسد ذلك الشيء ، لم يضمن الوكيل /^(٣) شيئا .

ولو وكله بشراء شيء بعينه ، فاشتراه الوكيل لنفسه قبل العلم بالوكالة يصح وبعد العلم لا يصح .

وكذا /^(٤) جهلهم بالعزل والحجر ، حتى لو تصرفا قبل العلم بالعزل والحجر ، ينفذ تصرفهما على الموكل والمولى ، لأن جهلهم عذر لخفاء الدليل ، إذ الموكل والمولى مستبدان^(٥) بالوكالة والإذن ، والعزل والحجر .

(١) هذا إذا كان المخبر فضوليا أي لا وليا ولا رسوله ، وأما إذا كان رسولا من الولي ، فلا يشترط ذلك اتفاقا .

انظر : (الهداية ٢٩٥ / ١) .

(٢) عبارة ب بعد قوله (والمولى) هكذا : (لأن جهلهم عذر لخفاء الدليل إذ الموكل) .

(٣) ق ٢٣٦ / ١ من ب .

(٤) ق ٢٢٢ / ب من ح .

(٥) في ب (يستبدان) .

والسكر.

وهو إن كان من مباح كشرب الدواء ، وشرب المكره والمضطر ، فهو

هذا معنى قول الشيخ : بالإطلاق وضده .

قوله : والسكر ...

أى من العوارض المكتسبة السكر وهو (سرور)^(١) يغلب على العقل مباشرة بعض أسبابه ، فيمنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله .

ولهذا بقى السكران أهلا للخطاب ، فعلى هذا ما يحصل بشرب الدواء مثل الأفيون ليس بسكر ، لأنه ليس بسرور .

وقيل : هو معنى يزيل به العقل عند مباشرة بعض الأسباب المزيله .

فعلى هذا بقاؤه مخاطبا بعد زوال العقل أمر حكيم ثابت بطريق الزجر عليه بمباشرة المحرم^(٢) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) وعرفه الجرجاني بقوله : (السكر : غفلة تعرض بغلبة السرور على العقل مباشرة ما يوجبها من الأكل والشرب) .

وعند أهل الحق هو : غيبة بوارد قوى ، وهو يعطى الطرب والالتذاذ وهو أقوى من الغيبة ، وأتم منها . وسبب السكر : هو تناول بعض المسكرات كالخمر والنيذ وغيرهما مما يؤثر فى العقل .

والسكر من الخمر عند أبى حنيفة أن لا يعلم الأرض من السماء .

وعند أبى يوسف ومحمد والشافعى : هو أن يختلط كلامه .

وعند بعضهم : أن يختلط فى مشيته تحرك .

(التعريفات ص ١٢٠) .

كالإغماء ، فيمنع صحة الطلاق والعتاق وسائر التصرفات وإن كان من محظور، فلا ينافي الخطاب .

ويلزمه أحكام الشرع وتصح عباراته في الطلاق والعتاق والأقارب .

وهو نوعان : سكر حاصل بطريق مباح كالسكر الحاصل بشرب الدواء مثل الأفيون والبنج ، فهو كالإغماء ، حتى يمنع صحة عباراته من الطلاق ، والعتاق وغيره .

وذكر في فتاوى ^(١) قاضيخان وجامعه عن أبي حنيفة وسفيان الثوري : أن الرجل إن كان عالما بفعل البنج وتأثيره في العقل ثم أقدم على أكله ، أنه يصح طلاقه وعتاقه .

وفي المبسوط : لا بأس بالتداوى بالبنج ، فلو أراد أن يذهب عقله به ينبغي له أن لا يفعل ^(٢) ، لأن الشرب على قصد السكر حرام .

وكذا السكر الحاصل بشرب المكروه بما فيه الجاء ، والمضطر بأن اضطر

== وانظر أيضا أقوال العلماء في حد السكر في : (الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٣٨) .

(١) وهذا نصه : (وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري في الذي زال عقله بالبنج فطلق : فإن كان علم حين تناول البنج أنه بنج ، يقع الطلاق ، وإن لم يكن عالما لا يقع . وعن أبي يوسف ومحمد : لا يقع من غير فصل وهو الصحيح) .

(فتاوى قاضيخان المطبوع على هامش الفتاوى الهندية ٢٣٤ / ٣) .

(٢) راجع : (المبسوط ٩ / ٢٤) وقال العيني : وشرب البنج للتداوى لا بأس به ، فإن ذهب به عقله ، لم يحل . وإن سكر منه لم يحد عندهما خلافا لمحمد - رحمه الله - .

قلت : ينبغي اليوم أن يفتى بقول محمد قطعا لمادة الفساد . والله أعلم .

انظر : (هامش على الهداية ٥٠٨ / ١) نقلا عن العيني .

للعطش ، فشرب من الخمر ما يرد به العطش ، فسكر ، بمنزلة الإغماء حتى منع صحة طلاقه وعتاقه وسائر تصرفاته ، لأنه ليس من جنس اللهو فصار من أقسام المرض .

والثانى : سكر حاصل بطريق محظور كالسكر الحاصل بشرب كل محرم من الأشرية ، وهذا لا ينفى فى الخطاب بالإجماع لقوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾^(١) .

فهذا الخطاب لا يخلو من أن يكون فى حال السكر أو الصحو ، فإن كان فى حال السكر ، فلم يكن منافيا للخطاب .

وإن كان فى حال الصحو ، فكذلك ، إذ لو كان منافيا لصار كأنه قيل : إذا سكرتم وخرجتم عن أهلية الخطاب فلا تصلوا ، فيصير كقولك للعاقل : إذا جنت فلا تفعل كذا . وفساده ظاهر .

وإذا ثبت أنه لا ينافى الخطاب ، يلزمه أحكام الشرع كلها من الصلاة /^(٢) والصوم وغيرهما ، وتنفيذ تصرفاته كلها قولاً وفعلاً ، حتى يصح طلاقه، وعتاقه، وبيعه ، وشراؤه ، وإقراره ، وتزويجه الولد الصغير ، وإقراضه واستقراضه وغيرها عندنا كالصاحي ، كذا فى أشربة المبسوط^(٣) .

(١) سورة النساء / ٤٣ . والآية بكاملها : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل حتى تغسلوا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفواً رحيماً ﴾ .

(٢) فى ٢٣٦ / ب من ب .

(٣) راجعه فى (٣٤ / ٢٤) .

لا الردة

والإقرار بالحدود الخالصة .

قوله : (إلا) ^(١) الردة ...

يعنى إذا تكلم بكلمة الكفر ، لم يحكم بكفره / ^(٢) ولم تبين امرأته استحسانا ، وفى القياس ، وهو قول أبى يوسف - رحمه الله - تبين منه امرأته لأنه يخاطب كالصاحي ^(٣) .

وجه الاستحسان أن الردة تبتنى على القصد والاعتقاد ، ونحن نعلم أن السكران غير معتقد لما يقول بدليل أنه لا يذكره بعد الصحو ، وما كان من عقد القلب لا ينسى خصوصا المذاهب ، فإنها تختار عن فكر و (روية) ^(٤) عما هو الأحق من الأمور عنده .

(١) هكذا فى النسختين معا ، ومتن المنار المطبوع فى شرحه للمصنف وشرحه لابن ملك (لا) .

فعلى ما هو الموجود فى النسختين (إلا) تكون (الردة) منصوبة على الاستثناء من (عباراته) ، وعلى ما فى المطبوع ، تكون (الردة) مجرورة بالعطف على مدخول فى .

انظر : (حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك ص ٩٧٨ ، والكشف للنسفى ٥٣٧/٢) .

(٢) ق ٢٢٣ / ١ من ح .

(٣) انظر : (الهداية ٥٠٩/١) .

(٤) فى ح (ودية) وهى خطأ . والروية الفكر والتدبر .

قال الفيومى : (وهى كلمة جرت على الستهم بغير همز تخفيفا ، وهى من رأت فى الأمر إذا نظرت) .

(المصباح النير ٢٤٧/١) .

وإذا كان كذلك ، كان هذا عمل اللسان دون القلب ، فلا يكون اللسان معبرا عما فى الضمير ، فجعل كأنه لم ينطق به حكما ، كما لو جرى على لسان الصاحى كلمة الكفر خطأ .

قوله : والإقرار بالحدود ...

أى لا يصح إقراره بمباشرة أسباب الحدود الخالصة لله تعالى مثل حد الزنا وشرب الخمر ، وسرقة الصغرى والكبرى ^(١) ، لأن الرجوع عن الإقرار بهذه الحدود يصح ، وقد قارنه دليل الرجوع وهو السكر ، إذ السكران لا يثبت على شىء مما يقول .

ألا يرى أن العلماء اتفقوا على أن السكر لا يتحقق بدون اختلاط الكلام ، ^(٢) وعدم الثبات على القول ، فأقيم السكر مقام الرجوع فيما يندرى بالشبهات ، فيعمل السكر فيما يحتمل الرجوع من الأقاير .

قال شمس الأئمة : فأبو حنيفة وافقهما فى أن المعتبر فى السكر الذى يحرم عند الشرب اختلاط الكلام ، لأن اعتبار النهاية فيما يندرى بالشبهات فأما الحل والحرمة ، فيؤخذ فيهما بالاحتياط ^(٣) .

(١) المقصود بالسرقه الصغرى ، هى السرقه المعروفة ، وأما الكبرى : فهى قطع الطريق .

(٢) قلت : وقد زاد الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - على اشتراط اختلاط الكلام لثبوت السكر شرطا آخر فى وجوب الحد عليه وهو : أن لا يعرف السكران الأرض من السماء والأنثى من الذكر ، اعتبارا للنهاية فى السبب الموجب للحد - كما فى الزنا والسرقه - ، لأنه إذا كان يميز بين الأشياء ، كان مستعملا لعقله من وجه ، فلا يكون ذلك نهاية السكر . والله أعلم .

(كشف الأسرار للبخارى ٣٥٦/٤) .

(٣) انظر : (المبسوط ٣٠/٢٤) .

والهزل وهو أن يراد بالشئ ما لم يوضع له ولا ما صلح له اللفظ استعارة.
وهو ضد الجدد وهو أن يراد بالشئ ما وضع له اللفظ استعارة .

قال : وأكثر مشائخنا على قولهما ^(١).

واحترز بقوله : الإقرار بالحدود عن مباشرة سبب الحد ، فإنه لو زنى فى سكره ، يحد إذا صح ، ولا يصير السكر شبهة دارة للحد ، لأنه حصل بسبب هو معصية ، فلا يصلح سببا للتخفيف ، وكذا الحكم فى مباشرة سائر الحدود .

ويقوله : الخالصة ... عن الإقرار بحد القذف والقصاص ، فإن السكر لا يمنع صحته ، لأنه بصريح الرجوع لا يبطل ، لأنهما من حقوق العباد فبدليله وهو السكر أولى أن لا يبطل .

قوله : والهزل ^(٢)، وقوله : وهو أن يراد بالشئ كذا ...

تفسير الهزل وليس المراد من الوضع / ^(٣) ههنا وضع اللغة لا غير كالأسد

(١) المرجع السابق فى المكان المذكور نفسه .

(٢) الهزل لغة : نقيض الجدد ، من هزل كضرب وفرح ، ورجل هزل ككتف أى كثير الهزل ، وأهزله أى وجده لعبا ، والهزلة : الفكاهة .
واصطلاحا : ما ذكر فى الكتاب .

أو بعبارة وجيزة أخرى هو : أن يراد بالشئ غير ما وضع له ولا مناسبة بينهما .
ينظر : (القاموس المحيط ٤ / ٧٠ ، والصحاح ٥ / ١٨٥٠ ، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٧٩) .

(٣) ق ٢٤٧ / ١ من ب .

وأنه ينافى اختيار الحكم والرضا به ولا ينافى الرضا بالمباشرة واختيار
المباشرة، فصار بمعنى خيار الشرط فى البيع أبدا .
وشرطه أن يكون صريحا مشروطا باللسان إلا أن لا يشترط ذكره فى العقد
بخلاف خيار الشرط .

للهيكل المعلوم ، بل المراد وضع العقل والشرع ، فإن الكلام موضوع عقلا
لإفادة معناه حقيقة كان أو مجازا ، والتصرف الشرعى موضوع لإفادة حكمه .
فإذا أريد بالكلام غير موضوعه العقلى ، وهو عدم إفادة معناه أصلا وأريد
بالتصرف غير موضوعه الشرعى ، وهو عدم إفادة الحكم أصلا ، فهو الهزل .
وتبين بما ذكرنا الفرق بين المجاز والهزل ، لأن بالمجاز يراد إفادة المعنى ،
بخلاف الهزل ، وهذا / ^(١) معنى قول الشيخ أبى منصور أن الهزل ما لا يراد
به معنى ^(٢) .

ومعنى قول فخر الإسلام : الهزل هو اللعب ^(٣) .

ولهذا جاز المجاز فى كلام صاحب الشرع ، ولا يجوز الهزل فيه .

ولهذا قيل : مقابلة المجاز الحقيقة ، ومقابلة الهزل الجدل .

وفى قول الشيخ : وهو ضد الجد إشارة إلى ذلك .

قوله : وأنه ينافى اختيار الحكم والرضا به ...

لما كان تفسير الهزل غير مناف للاختيار والرضا بمباشرة نفس التصرف لأن

(١) ق ٢٢٣ / ب من ح .

(٢) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣٥٧/٤) ناقلا عن الشيخ أبى المنصور .

(٣) انظر : (أصوله فى الكشف للبخارى فى المكان المذكور) .

الهازل يتكلم بما هزل به عن اختيار صحيح ورضا تام ، ولهذا يكفر بالردة هازلا ، لأن التكلم بكلمة الكفر هازلا استخفاف بالدين وهو كفر ، فيصير مرتدا بنفس الهزل لا بما هزل به .

ولكن الهزل ينافي الاختيار بحكم ما هزل به ، والرضا به بمنزلة شرط الخيار فى البيع ، فإنه يعدم الرضاء والاختيار فى حق الحكم دون مباشرة السبب لأن قوله : بعت واشتريت يوجدان برضا العاقد واختياره ، ولكن لم يثبت الحكم لعدم الرضا به ، وكذا فى الهزل إلا أن الهزل فى البيع يفسده ، وشرط الخيار لا يفسده على ما سنبينه .

وإنما جمع بين الاختيار والرضا ، لأن الاختيار قد ينفك عن الرضا كما فى الإكراه ، فصار بمعنى خيار الشرط - أى فصار الهزل فى جميع التصرفات - بمنزلة خيار الشرط فى البيع ، فيؤثر فيما يحتمل النقص كالبيع والإجارة ، ولا يؤثر فيما لا يحتمله كالطلاق والعناق .

قوله : وشرطه ...

أى وشرط الهزل أن يكون صريحا باللسان بأن يذكر العاقدان باللسان أنهما هازلان فى العقد ، ولا يثبت بدلالة الحال ، إلا أنه لا يشترط ذكره فى العقد ، بخلاف خيار الشرط ، فإنه شرط ذكره فى العقد ، وهذا : لأنه لو شرط ذكره فى العقد لما حصل مقصودهما ، لأن غرضهما من البيع هازلا أن يعتقد الناس ذلك بيعا وهو ليس ببيع فى الحقيقة وهذا لا يحصل / ^(١) بذكره فى العقد .

(١) ق ٢٣٧ / ب من ب .

والتلجنة كالهزل ، فلا ينافى الأهلية .

ووجوب الأحكام .

فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع واتفقا على البناء ، يفسد البيع .

قوله : والتلجنة ^(١) كالهزل ...

وفى المغرب ^(٢) : (التلجنة أن يلجئك إلى أن تأتي إلى أمر باطنه خلاف ظاهره) . فيكون التلجنة نوعا من الهزل ، والهزل أعم منها ، لأنه يجوز أن لا يكون مضطرا إليه ويجوز أن يكون مضطرا ويجوز أن يكون سابقا ومقارنا ، والتلجنة إنما تكون من اضطرار ولا تكون مقارنا ، كذا قيل .

والأظهر أنهما سواء فى الاصطلاح كما قال فخر الإسلام : التلجنة هى الهزل ^(٣) .

وفى المبسوط معنى قوله : (أُلجئ) ^(٤) إليك دارى : جعلتك ظهرا لا يمكن (تجاهك) ^(٥) من صيانة ملكى . يقال التجأ فلان إلى فلان وألجأ ظهره إلى كذا ^(٦) .

(١) فى ب (والجلية) وهى خطأ . والتلجنة لغة : الإكراه - من لجأ يلجأ لجأ ، مهموز من بابى نفع وتعب - يقال : ألجأته ولجأته (بالهمزة والتضعيف) أى اضطرته وأكرهته .

(٢) القاموس المحيط ٢٨/١ ، والمصباح المنير ٥٥٠/٢ .

(٣) راجعه فى (٢٤٢/٢) .

(٤) راجع : (أصوله فى الكشف للبخارى ٣٥٧/٤) .

(٥) فى ح (أُلجئ) .

(٥) فى ب (تجاهل) وهى خطأ .

(٦) لقد راجعت المبسوط ١٢٢/٢٤ - ١٢٨ ، (باب التلجنة) ، فلم أجد فيه ==

كالبيع بشرط الخيار أبدا .

وإن اتفقا على الإعراض ، فالبيع صحيح والهزل باطل ، وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا في البناء والإعراض ، فالعقد صحيح عند أبي حنيفة - رحمه الله - خلافا لهما .

والمراد هذا المعنى .

وقيل : التلجئة هي العقد الذي يباشره الإنسان بضرورة يعتريه ^(١) ويصير كالمدفع إليه .

صورته أن يقول لآخر : أبيع دارى منك ، وليس ببيع حقيقة ، وإنما هو تلجئة ويشهد على ذلك ، ثم يبيع فى الظاهر ، فهذا البيع فاسد .

فلا ينافى التلجئة أو الهزل أهلية وجوب الأحكام ، لأنه لم يخل ، بهما شيء من القدرة والعقل .

ألا يرى إلى قوله - ﷺ - : « ثلاث جدهن جمد وهزلهن جمد النكاح والطلاق واليمين » ^(٢) ولو كان منافيا للأهلية أو العبارة ، لما صح النكاح ، والطلاق ، إذ الشيء لا يثبت بدون أهلية فاعله .

ولما كان أثر الهزل فى إعدام الرضا بالحكم لا فى إعدام الرضا بالمباشرة ،

== العبارة المذكورة ، وقد نقلها عنه أيضا عبد العزيز البخارى فى (كشف الأسرار : ٣٥٨/٤)

(١) فى ١٢٤ / أ من ح .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٦٤٤/٢ ، والترمذى ٤٨١/٣ ، وابن ماجه ٦٥٨/١ ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن غريب) .

وجب النظر فى الاحكام كيف ينقسم فى حق الرضا والاختيار .
فكل حكم يتعلق بالعبارة دون الرضا بحكمها ، يثبت فى ذلك الحكم .
وكل حكم يتعلق بالرضا ، لا يثبت به ، لعدم الرضا .
فإن دخل الهزل فيما يحتمل النقص كالبيع ، والإجارة ، فذلك على ثلاثة
أوجه :

إما أن (يدخل)^(١) فى أصل العقد ، أو فى قدر العوض ، أو فى جنسه .
وكل وجه على أربعة : إما أن يتفق المتعاقدان على البناء على الهزل أو على
الإعراض عنه ، أو على أن لا يحضرهما شيء ، أو يختلفان فى الإعراض
والبناء .

ففى الوجه الأول^(٢) : ينعقد البيع فاسدا غير موجب للملك وإن اتصل به
القبض ، حتى لا ينفذ إعتاق المشتري فيه بعد القبض ، بخلاف ما إذا كان
الفساد فى البيع بوجه آخر ، حيث يثبت الملك فيه بالقبض ، لأن الرضا
بالحكم وهو الملك موجود فى سائر البيوع الفاسدة ولم يوجد ذلك فى الهزل ،
فكان الهزل بمنزلة خيار الشرط مؤبدا ، فانعقد العقد فاسدا غير موجب للملك
كخيار المتباعين معا ، فإنه لا يوجب الملك /^(٣) أصلا .

ثم بعد ذلك إن أجاز فى العقد جاز ، وإن نقض أحدهما انتقض ، كخيار
الشرط ، إلا أن عند أبى حنيفة - رحمه الله - رفع الفساد مقدر بالثلاث
كخيار الشرط^(٤) ولا يعتبر بعد الثلاث .

(١) فى ب (دخل) .

(٢) وهو أن يتفق المتعاقدان على البناء على الهزل .

(٣) ق ٢٣٨ / أ من ب .

(٤) قلت : من المعروف أن مدة خيار الشرط عند أبى حنيفة ثلاثة أيام ولا يجوز أكثر =

فجعل صحته الإيجاب أولى ، وهما اعتبارا المواضعة المتقدمة إلا أن يوجد ما يناقضها .

وفى الوجه الثانى وهو ما إذا اتفقا على الإعراض ، فالبيع صحيح لازم ، والهزل باطل ، لأنه يرتفع بما قصدا من الجد .

وفى الوجه الثالث : وهو ما إذا لم يحضرهما شيء .

وفى الوجه الرابع : وهو ما إذا اختلفا ^(١) ، فالعقد صحيح لازم عند أبى حنيفة - رحمه الله - فجعل أبو حنيفة صحة الإيجاب أولى .

وقالا : إنهما إذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، فالعقد فاسد ، لأنه بناء على المواضعة ^(٢) ، وإن اختلفا ، فالقول قول من يدعى البناء على المواضعة فاعتبرا المواضعة وأوجبا العمل بها .

لأبى حنيفة - رحمه الله - أن الأصل فى العقود الشرعية الصحة واللزوم

== منها عنده وهو قول زفر والشافعى - رحمهما الله - .

وقال أبو يوسف ومحمد : يجوز أكثر من ثلاثة أيام إذا سمى مدة معلومة فإذا يعتبر رفع الفساد عندهما بعد الثلاث أيضا .

(راجع : الهداية ٣٤ / ٢) .

(١) أى فى الإعراض والبناء بأن قال أحدهما : بنينا على تلك المواضعة وقال الآخر : أعرضنا عنها .

(٢) وهى لغة : الموافقة ، يقال : واضعته فى الأمر إذا وافقته عليه . وتأتى بمعنى المراهنة والمشاركة والمناظرة . والمراد بها هنا : أن يتفق العاقدان فى السر بأن يظهر العقد بين الناس ولا يكون بينهما عقد .

انظر : (الصحاح ٣ / ١٢٩٩ ، وكشف الاسرار للبخارى ٤ / ٣٥٨ ، وشرح ابن ملك ص ٩٨١) .

فمن ادعى عدم البناء ، فهو متمسك بالأصل ، فالقول قوله .

(توضيحه)^(١) أن المواضعة غير لازمة بدليل انفراد أحدهما بإبطالها
فإعراض أحدهما عنها /^(٢) كإعراضهما ، وإذا بطلت المواضعة ، بقى العقد
صحيحا .

وفيما إذا اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، إنما صح البيع ، لأن مطلقه
يقتضى الصحة ، والمواضعة السابقة لم يذكر فى العقد ، فلا يكون مؤثرا فيه ،
كما لو تواضعا على شرط خيار أو أجل ثم لم يذكر ذلك فى العقد ، لم يثبت
الخيار والأجل ، فهذا مثله مع أن الجدل أولى ، لكونه أصلا والمواضعة عارضة .

ولهما أن الظاهر يشهد لمن يدعى البناء ، لأنهما ما تواضعا إلا لينيا عليه ،
صونا للمال عن يد المتغلب ، فيكون فعلهما بناء على المواضعة بحسب الظاهر
ما لم يتحقق خلافه ، لئلا يلزم من اشتغالهما بها اشتغال بما لا يفيد .

ولو سلمنا أن الظاهر هو الصحة كما قاله ، كان هذا الظاهر معارضا له
فيرجع السابق منهما ، إذ السبق من أسباب الترجيح .

وجواب أبى حنيفة - رحمه الله - أن الآخر ناسخ للأول إذا لم يتصل به
ما يوجب تغييره نصا ، لأن الجدل هو الأصل فى الكلام شرعا وعقلا ، وقد
أمكن أن يجعل ناسخا فيما نحن فيه أعنى حالة عدم حضور شيء والاختلاف ،
لعدم التنصيص فيهما على ما يوجب الفساد ، بخلاف ما إذا اتفقا على البناء
لوجود التصريح منهما على العمل بخلاف موجب العقل والشرع ، وهذا

(١) فى ب (صحت) وهى خطأ .

(٢) ق ٢٢٤ / ب من ح .

وإن كان ذلك فى القدر ، فإن اتفقا على الإعراض كان الثمن ألفين ، وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو اختلفا ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة عنده .
وعندهما : العمل بالمواضعة واجبة ، والألف الذى هزلا به باطل .
وإن اتفقا على البناء على المواضعة ، فالثمن ألفان عنده .

كله معنى قول الشيخ : فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع ... إلى قوله : ما ينتقضها .

قوله : وإن كان ذلك فى القدر ...

أى وإن كان الهزل فى القدر بأن تواضعا على البيع بألفى درهم ، على أن يكون/ ^(١) الثمن ألف درهم ، فإن اتفقا على الإعراض ، كان الثمن ألفين ، لبطلان الهزل .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا ، فالهزل باطل والتسمية صحيحة عند أبى حنيفة - رحمه الله - فيكون الثمن ألفين فى أصح الروايتين عنه .

وعندهما العمل بالمواضعة واجب ، والألف الذى هزلا به باطل ، وهو رواية عن أبى حنيفة ، وقد ذكرنا الوجه من الجانبين :

وإن اتفقا على المواضعة ، فالثمن ألفان فى أصح الروايتين عن أبى حنيفة وفى رواية وهو قولهما ، فالثمن ألف .

له أنهما جدا فى أصل العقد ، إذ المواضعة فى البذل لا فى أصل العقد ولو علمنا بمواضعتهم ، حتى يكون الثمن ألفا كما قالوا ، يفسد العقد بواسطة

(١) ق ٢٣٨ / ب من ب .

وإن كان ذلك فى الجنس ، فالبيع جائز على كل حال .

شرط فاسد ، وهو قبول الألف الذى غير داخل فى العقد .

وهذا ، لأن الثمن على تقدير الهزل ألف فى الحقيقة ، فكان قبول العقد بالآلفين شرطا للبيع ، فكان شرطا فاسدا ، كما لو جمع بين حر وعبد فباعهما ، فوجب العمل بالجد فى أصل العقد ، وجعل الثمن ألفين تصحيحا للعقد ، لأن العمل بالأصل أولى من العمل بالوصف ، كما مر فى النهى^(١) .

ولهما (أنهما)^(٢) قصدا السمعة بذكر أحد الآلفين ولا حاجة فى تصحيح العقد /^(٣) إلى اعتبار تسميتهما الألف الذى هزلا به ، فكان ذكره والسكوت عنه سواء كما فى النكاح .

قوله : وإن (كان)^(٤) ذلك فى الجنس^(٥) ...

أى إن كان (الهزل)^(٦) فى الجنس : بأن تواضعا على البيع بمائة دينار على أن يكون الثمن مائة درهم ، فالبيع جائز على الدنانير على كل حال سواء اتفقا على الإعراض أو على البناء ، أو على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا فى البناء والإعراض^(٧) .

(١) انظر ص ٢٥١ فما بعدها .

(٢) فى النسختين معا (أن) والصواب ما أثبتناه .

(٣) فى ٢٢٥ / ١ من ح .

(٤) ساقطة من ب .

(٥) عبارة ب بعد قوله : (فى الجنس) هكذا : (بأن تواضعا على) وهى خطأ .

(٦) ساقطة من ب .

(٧) راجع : (التلويح والتوضيح ص ٦٧٥) .

ففرق أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله - بين هذا ^(١) وبين الهزل في القدر حيث (اعتبر) ^(٢) المواضعة ثمة ، وجعلا الثمن ألفا عملا بالمواضعة ، وهنا لم يعتبروا المواضعة (فلم يجعلوا الثمن ، الدراهم ، بل جعلوا الدنانير .

ووجه الفرق أن العمل بالمواضعتين ممكن ثمة أعنى المواضعة) ^(٣) في أصل العقد وهو أن (يكونا) ^(٤) جادين فيه ، والمواضعة في مقدار الثمن ، لأن البيع يصح بأحد الألفين وهو مذكور في العقد ، لأن الألفين متضمن للألف ، والهزل بالألف الأخرى شرط لا طالب له من العباد باتفاقهما على عدم ثمنيته فلا يفسد البيع كشرط أن يعلف الدابة المبيعة ^(٥) .

وههنا العمل بالمواضعة في العقد مع العمل بالمواضعة / ^(٦) بالهزل غير ممكن ، لأن العمل بالهزل يقتضى أن لا يكون الدنانير ثمنا ، وأن يكون الدراهم ثمنا ، والثمن ما يكون مذكورا والدراهم غير مذكور في العقد ، فلو اعتبرنا مواضعتهم لوقع البيع بلا ثمن ، فصار العمل بالمواضعة في العقد أولى ، لأنهما جادان في أصل العقد ، هازلان في جنس البذل ، فوقع بين المبطل والمصحح ، والمصحح راجح ، فبطل الهزل وصح البيع بالدنانير ^(٧) .

(١) أى بين الهزل في جنس البذل (هامش ب) .

(٢) في ب (اعتبر) وهى خطأ .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٤) في ب (يكون) .

(٥) راجع : (التوضيح مع شرحه التلويح ص ٦٧٥) .

(٦) ق ٢٣٩ / أ من ب .

(٧) راجع : (كشف الأسرار للنسفي ٥٤٦-٥٤٧) .

وإن كان فى الذى لا مال فيه كالطلاق والعتاق واليمين ، فذلك صحيح والهزل باطل بالحديث .

قوله : وإن كان فى الذى لا مال فيه إلى آخره ...

اعلم أن الهزل قد يدخل فيما يحتمل النقص كما بينا ، وقد يدخل فيما لا يحتمل الفسخ ، وهذا ثلاثة أنواع :

ما لا مال فيه أصلا .

وما كان المال فيه تبعا كالنكاح .

وما كان المال فيه مقصودا كالخلع والإعتاق على مال .

ووجه الحصر ظاهر^(١) .

أما الذى لا مال فيه كالطلاق والعتاق بلا مال ، والعفو عن القصاص ، واليمين والنذر .

وصورة الطلاق والعتاق : أن يتواضع الزوج والمرأة ، أو المولى والعبد بأن يطلقها أو يعتقه علانية ، ولا يكون وقوع الطلاق والعتاق مرادهما وهكذا فى العفو عن القصاص .

وصورة اليمين أن يتواضع الرجل مع امرأته أو عبده أن يعلق^(٢) الطلاق

(١) وهو أن العقد الذى لا يحتمل الفسخ إما أن يكون فيه مال بأن يشئت بدون شرط وذكر ، أو لا مال فيه ، والأول إما أن يكون المال فيه تبعا كالنكاح ، فهو النوع الثانى ، وإما أن يكون المال فيه مقصودا كالخلع والإعتاق على مال ، فهو النوع الثالث .
والثانى : أى الذى لا مال فيه كالطلاق والعتاق بلا مال ، فهو النوع الأول .
انظر : (التلويح على التوضيح ص ٦٧٥) .

(٢) هذا يدل على أن المراد باليمين : التعليق ، وليس المراد به اليمين بالله تعالى . ==

وإن كان المال فيه تبعا كالنكاح ، فإن هزلا بأصله ، فالعقد لازم والهزل باطل ،
وإن هزلا بالقدر ، فإن انفقا على الإعراض ، فالمهر ألفان .

والعتاق بدخول الدار ، ويكون في ذلك هازلا .

وهكذا في النذر ^(١) ، وذلك كله صحيح ، والهزل باطل بالحديث وهو قوله
- ﷺ - : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق واليمين » وذكر في
بعض الروايات العتاق مقام اليمين .

ففي المنصوص عليه الحكم ثابت بالنص ، وفي الباقي بدلالة النص لا
بالقياس .

أما النذر فملحق باليمين لقوله - ﷺ - : « النذر يمين وكفارته كفارة
يمين » ^(٢) ، والعفو عن القصاص ملحق / ^(٣) بالإعتاق ، لأنه إحياء ، كالإعتاق
ويشبه أيضا الطلاق من حيث إنه إذا عفى عن بعض الدم ، سقط كل
القصاص ، كما إذا طلق بعض تطليقة ، يقع تطليقة كاملة ، ويشبه النذر أيضا

== إذ لا تتصور المواضعة فيها .

(نور الأنوار ص ٣٠٥) .

(١) وصورة الهزل في النذر أن يقول : نذرت هازلا ، أو يتواضع مع فقير أنه يوجب
على نفسه التصديق عليه على ملا من الناس ولكن يكون في ذلك هازلا .

(التوضيح حاشية التلويح المطبوع بهامش التلويح والتوضيح ص ٦٧٥) .

(٢) أخرجه : (أبو داود ٣ / ٦١٤ ، وابن ماجه ١ / ٦٨٧ بلفظ : « من نذر نذرا لم يسمه
فكفارته كفارة يمين ، ومن نذر نذرا لم يطقه . . . » الحديث .

وقد روى الحديث بروايات متعددة ألفاظ مختلفة متقاربة .

انظر في ذلك : (نصب الراية ٣ / ٢٩٥-٢٩٦) .

(٣) ق ٢٢٥ / ب من ح .

وإن اتفقا على البناء ، فالمهر ألف وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء أو
اختلفا فالنكاح جائز بألف وقيل بالفين .

من حيث إنه تبرع ابتداء ، وهو نظير اليمين المنصوص ، والمشابه للمشابه
مشابه .

ولأن الهازل مختار للسبب راض به دون حكمه ، وحكم هذه الأسباب لا
يحتمل الرد بالإقالة والتراخي بشرط الخيار ، ولكن هذه الأسباب إذا وجدت ،
وجدت أحكامها لا محالة .

وكذا التعليق بسائر الشروط يؤخر السبب مع حكمه إلى حين وجود
الشرط .

ولا يلزم عليه الطلاق المضاف إلى غد ، فإنه سبب في الحال وقد تراخى
حكمه / ^(١) لأن المراد من الأسباب العلل ، والطلاق المضاف سبب مفض إلى
الوقوع وليس بعلة في الحال ، كذا قيل .

ولهذا لا يستند حكمه إلى وقت الإيجاب ، ولو كان علة لاستند كما في
البيع بشرط الخيار ، فثبت أن هذه الأسباب لا ينفصل عن أحكامها ، فلا يؤثر
فيها الهزل كما لا يؤثر خيار الشرط ، فإن الهزل لا يمنع انعقاد السبب ، وإذا
انعقد يوجد حكمه لا محالة : لما بينا أنه لا ينفصل عن حكمه .

وأما الذي كان فيه تبعا كالنكاح ، فإن هزلا بأصله بأن يقول لامرأته : إنني
أريد أن أتزوجك بألف تزوجا باطلا وهزلا ، ووافقت المرأة أو وليها على ذلك ،
وحضر الشهود هذه المقالة ثم تزوجها ، كان النكاح لازما ، والهزل باطلا .

(١) ق ٢٣٩ / ب من ب .

وإن هزلا بالقدر أى بقدر البذل بأن تواضعا فى السر على أن المهر ألف وأظهرا ، فى العلانية ألفين ، فإن اتفقا على الإعراض ، فالمهر ألفان .

وإن اتفقا على البناء ، فالمهر ألف بالاتفاق ، لأن المال لا يجب بالهزل بخلاف مسألة البيع عند أبى حنيفة - رحمه الله - فى هذا الوجه حيث يجب تمام الألفين ، لأن ذكر أحد الألفين على وجه الهزل بمنزلة شرط فاسد ، والشرط الفاسد يؤثر فى البيع ولا يؤثر فى النكاح لا فى أصل العقد ولا فى الصداق ، كذا فى المبسوط ^(١) .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا ، فالنكاح جائز بألف فى رواية محمد عن أبى حنيفة ، بخلاف البيع فإن الثمن عنده ألفان ، لأن المهر تابع ، حتى صح النكاح بدونه ومع جهالته ، فلا يجعل مقصودا بالصحة .

أما الثمن فمقصود ، ولهذا يفسد البيع لمعنى فى الثمن كالجهاالة وعدم ذكره وغيرهما ، وإذا كان مقصودا بالصحة ، صار كالمبيع ، والعمل بالهزل يجعله شرطا فاسدا ، فلهذا يجب الألفان .

فأما المهر ، فتابع ، ولو وجب الألفان ، لصار المهر مقصودا وليس كذلك ، فوجب العمل بالهزل ولا يجب إلا الألف .

وقيل بألفين أى فى رواية أبى يوسف عن أبى حنيفة المهر ألفين فى هذين الوجهين كما فى البيع ، لأن التسمية فى ^(٢) الصحة مثل ابتداء البيع أى لا يثبت إلا قصدا ونصا كالمبيع ^(٣) .

(١) راجعه فى (٨٧/٥) .

(٢) ق ٢٢٦ / أمن ح .

(٣) راجع : (التوضيح والتلويح ص ٦٧٦ ، والكشف للنسفى ٢ / ٥٥٠ - ٥٥١ ، =

وإن كان ذلك فى الجنس ، فإن اتفقا على الإعراض فالمهر ما سميا وإن اتفقا على البناء .

أو اتفقا على أنه لم يحضرهما شىء ، أو اختلفا يجب مهر المثل .

وكذا الجهالة الفاحشة تمنع صحة التسمية ، كما تمنع صحة البيع ، وكذا الهزل يؤثر فيها بالإفساد ، كما فى البيع .

وفى أصل البيع إذا هزلا واتفقا على أنه لم يحضرهما شىء ، أو اختلفا جعل أبو حنيفة - رحمه الله - العمل / ^(١) بصحة الإيجاب أولى من العمل بالمواضعة ترجيحاً للصحة ، فكذا هذا .

وهذا أصح : لأن فيه إهدار جانب الهزل ، واعتبار الجدد الذى هو الأصل فى الكلام ^(٢) .

قوله : وإن كان ذلك فى الجنس ...

أى إن كان الهزل فى الجنس بأن تواضعا على الدنانير وعلى أن المهر فى الحقيقة دراهم ، فإن اتفقا على الإعراض ، فالمهر ما سميا .

وإن اتفقا على البناء ، يجب مهر المثل بالإجماع ^(٣) ، بخلاف البيع لأن البيع لا يصح إلا بتسمية الثمن ، والنكاح يصح بلا تسمية المهر ، والعمل بالمواضعة يجعل النكاح بلا تسمية ، لأن ما هو مسمى ليس بمهر وما هو مهر

== ونور الأنوار المطبوع مع الكشف للتنفى فى المكان السابق) .

(١) ق ٢٤٠ / ٢ من ب .

(٢) انظر : (كشف الاسرار للبخارى ٤ / ٣٦٣-٣٦٤) .

(٣) أى بإجماع مشائخ الحنفية .

وإن كان المال فيه مقصودا كالخلع والعنق على مال ، والصلح عن دم العمد فإن
هزلا بأصله واتفقا على البناء ، فالطلاق واقع والمال لازم عندهما .
لأن الهزل لا يؤثر فى الخلع أصلا عندهما ، ولا يختلف الحال عندهما بالبناء ،
أو بالإعراض ، أو بالاختلاف . وعنده لا يقع الطلاق .

ليس بمسمى فيه ، والنكاح صحيح بدونه ، فيجب مهر المثل .
ولو اعتبرنا هكذا فى البيع ، يفسد البيع .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا ، فعلى رواية محمد عنه
يجب مهر المثل بلا خلاف ، لأن المهر تابع ، فيجب العمل بالهزل ، لثلا
يصير المهر مقصودا بالصحة ، إذ لا حاجة لانعقاد النكاح إلى صحته ، وإذا
وجب العمل بالهزل ، بطلت التسمية ، فيبقى النكاح بلا تسمية ، فيجب مهر
المثل .

وعلى رواية أبى يوسف عنه يجب المسمى وبطلت المواضعة كما فى البيع
لأن التسمية فى حكم الصحة مثل ابتداء البيع إلى آخر ما بينا .
وعندهما يجب مهر المثل .

وأما الذى كان المال فيه مقصودا كالخلع والعنق على مال ، والصلح عن دم
العمد .

وإنما كان المال فى هذا القسم مقصودا ؛ لأن المال لا يجب فيه بدون الذكر ،
فلما شرطا المال فيه ، علم أن المال مقصود .

فإن هزلا بأصله بأن طلق امرأته على مال أو خالعها بطريق الهزل أو أعتق
عبده على مال على وجه الهزل ، أو صالح عن دم العمد هازلا ، وتواضعا
قبل ذلك على الهزل ، ثم اتفقا على البناء ، فالطلاق والعنق واقع ، والمال

وإن أعرضاً عن المواضعة ، وقع الطلاق ووجب المال إجماعاً .
وإن اختلفا ، فالقول لمدعى الإعراض ، وإن سكتا ، فهو جائز والمال لازم إجماعاً .

لازم ، لأن الهزل لا يؤثر فيهما أصلاً عندهما : لأنه بمنزلة شرط الخيار بلا خلاف كما مر ، والخلع لا يحتمل شرط الخيار عندهما لأنه تصرف يمين من جانب الزوج ، كأنه قال لها :

إن قبلت المسمى فأنت طالق ، ولهذا لا يملك الرجوع قبل القبول وقبولها شرط لليمين ، فلا يحتمل الخيار كسائر الشروط ، وإذا لم يحتمل الخيار ، لا يحتمل الهزل .

ولا يختلف الحال بالبناء ، أو الإعراض ، أو الاختلاف أو السكوت .

وعنده - أى عند أبى حنيفة رحمه الله - لا يقع الطلاق ، لأنه بمنزلة خيار الشرط ، والمتنصوص عنه فى خيار الشرط فى الخلع فى جانب / (١) المرأة أن الطلاق لا يقع ولا يجب المال ، حتى تشاء المرأة ، فيقع الطلاق ويجب (٢) المال إذا تشاء (٣) .

وإنما يصح خيار الشرط فى الخلع عنده من جانبها (لأنه من) (٤) جانبها يشبه البيع ، لا (نه) (٥) تملك يعوض .

(١) ق ٢٤٠ / ب من ب .

(٢) ق ٢٢٦ / ب من ح .

(٣) راجع : (التوضيح والتلويح ص ٦٧٦-٦٧٨ ، والمبسوط ٢٤ / ١٢٤) .

(٤) فى ب (لأن) .

(٥) ساقطة من ب .

وإن كان فى القدر : فإن اتفقا على البناء ، فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كله .

ألا يرى أن البداية لو كانت من جانبها ، فرجعت قبل قبول الزوج ، صح رجوعها ، ولو قامت عن مجلسها قبل قبول الزوج ، بطل كما فى البيع .
وإنما جعل ذلك شرطا فى حق الزوج .

فأما فى حقها فهو تمليك مال ، جعل شرطا بهذا الوصف ، فإذا بطل بحكم الخيار ، بطل كونه شرطا ، لأن كونه شرطا بهذا الوصف وهو أنه تمليك مال .

وإذا عمل فيه خيار الشرط ، يعمل الهزل أيضا ، فلا يقع الطلاق ، ولا يجب المال بالهزل .

وإن أعرضا أى عن المواضعة بعدما هزلا بأصل الخلع وأصل البدل ، فإنهما متى كانا هازلين بأصل الخلع ، كانا هازلين ببطله ضرورة ، فوقع الطلاق ووجب المال إجماعا^(١) .

أما عندهما ، فلأن الهزل لا يمنع وقوع الطلاق ووجوب المال .

وأما عنده ، فلأن المواضعة قد بطلت بإعراضهما .

وإن اختلفا ، فالقول لمضى الإعراض .

أما عنده ، فلأنه جعل الهزل مؤثرا فى أصل الطلاق فى الخلع ولكنه عند الاختلاف جعل القول لمضى الإعراض فى جميع الصور كما مر .

(١) المراد منه إجماع أئمة الأحناف الثلاثة (أبى حنيفة وصاحبيه) .

وأما عندهما ، فلأن الهزل لا يؤثر فى الخلع أصلا ، ويقع الطلاق ،
ويجب المال إذا اتفقا على البناء ، (فكذا) ^(١) إذا اختلفا بل أولى ، ولا يفيد
اختلافهما .

وإن سكتا فهو لازم إجماعا أى الخلع واقع والمال لازم إجماعا .
والوجه قد اندرج فيما ذكرنا .

وإن كان فى القدر بأن سميا ألفين وقد تواضعا على ألف :

فإن اتفقا على البناء : فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كله ، لأنهما جمعا
المال لازما بطريق التبعية ، فلا يؤثر فيه الهزل إذ العبرة للمتضمن ، لا
للمتضمن كالوكالة الثابتة فى ضمن عقد الرهن ، حيث تلزم بلزومه تبعا ^(٢) .

فإن قيل : لا يستقيم جعل المال تبعا لأنه من النوع الذى المال فيه مقصود ،
ولئن سلمنا أن المال فيه تبع لكن لا نسلم أن الهزل لا يؤثر فيه كما لا يؤثر فى
أصله ، لأن المال فى النكاح تابع وقد أثر الهزل فيه ، حتى كان المهر ألفا فيما
إذا هزلا بقدر البذل لا الألفين كما مر .

قلنا : المال هنا مقصود بالنظر إلى العاقد ، فأما فى الثبوت ، فهو تابع
للطلاق والعناق الذى هو مقصود العقد ، لأنه بمنزلة الشرط فيه ، والشروط
اتباع ، فيؤخذ حكمه من الأصل ، فلا يؤثر فيه / ^(٣) الهزل .

فأما المال فى النكاح ، فتابع بالنظر إلى العاقدين ، لأن مقصودهما فى
الأصل حل الاستمتاع بالآخر وحصول الأزواج لا المال .

(١) فى ب (وكذا) .

(٢) راجع : (كشف الأسرار ٤ / ٣٦٥-٣٦٦) .

(٣) ق ٢٤١ / ١ من ب .

فأما فى حق الثبوت فله نوع أصالة حيث لا يتوقف ثبوته على اشتراط
العاقدين ، بل يثبت بلا ذكر ، ويثبت مع النفى صريحا .
وإذا كان كذلك يعتبر هو بنفسه فى حكم الهزل ، فيؤثر فيه كما فى سائر
الأموال .

فإن قيل : أليس أن الإكراه ^(١) على الخلع يمنع وجوب المال وإن كان لا
يمنع وقوع الطلاق فوجب أن يكون الهزل كذلك .

قلنا : إن الإكراه يمنع وجوب المال ، لأن المكروه يجعل آلة للمكروه فيما
يصلح آلة له ، (ففى إيجاب المال يصلح آلة ، لأن إيجابه واستهلاكه سواء) ^(٢)
وفى الاستهلاك هو آلة ، فإذا جعل فى حق الوجوب ، صار كأن الخلع حصل
من المكروه ، ولو كان كذلك ، يقع الضلاق ولا يجب المال لأنه فى حق الطلاق
لا يصلح آلة ، فصار كالإكراه عنى الإعتراف ، فإن نفس العتق مقصود على
المكروه ، حتى كان الولاء له ، وفى حق الإلتلاف منقول إلى المكروه ،

وأما الهزل فلا يمنع المال من حيث إنه يتنقل الفعل فيه إلى الغير ، ولكن من
حيث إنه يفسد السبب ، فيمنع وجوب المال فيما أفسد السبب ، وفيما لا
يفسد ، لا يمنع كالطلاق والعتاق ، كذا ذكره شيخ الإسلام خواهر دة ^(٣) .

(١) ق ٢٢٧ / أ من ب .

(٢) عبارة ما بين القوسين فى ب هكذا : (لأن إيجابه ففى إيجاب المال يصلح آلة
واستهلاكه سواء) وهى خطأ .

(٣) قلت : ذكر حاجى خليفة لشيخ الإسلام خواهر راده مبوطا فى خمسة عشر مجلدا ،
وقال : (وقيل : له مبوطان) . وإياه أقف على واحد منهما .
انظر : (كشف الظنون ٢ / ١٥٨٠) .

وعنده يجب أن يتعلق الطلاق باختيارها ، وإن اتفقا على الإعراض ، لزم الطلاق ووجب المال كله .

وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، وقع الطلاق ووجب المال .
وإن كان ذلك في الجنس ، يجب المسمى عندهما بكل حال .

قوله : وعنده يجب أن يتعلق الطلاق باختيارها .

أي باختيار المرأة جميع المسمى في الخلع ، لأن الطلاق يتعلق بقبول كل البديل المذكور في الخلع ، إذ الطلاق إنما يتعلق بما علقه الزوج ، والخلع من جانبه تعليق الطلاق بقبولها ، وقد علق بكل البديل وهو ألفان ، والمرأة ما قبلت بعضه جدا ، لكونهما هازلين في الألف ، فكان بعض البديل معلقا بالشرط وهو اختيارها ، فلا بد من وجوده ليقع الطلاق : يعني لما تعلق الطلاق بجميع البديل ، كان شرط وقوعه جميع البديل ، وهي لم تقبل الجميع ، لأنها هازلة في قبول أحد الألفين ، والهزل مؤثر في جانبها كخيار الشرط ، فصار كأنها قبلت أحد الألفين في الحال ، فيتعلق بقبولها الآخر بإعراضها عن الهزل وقبولها إياه بطريق الجدد .

قوله : وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء ، وقع الطلاق ووجب المال...

عند أبي حنيفة - رحمه الله - لأنه حمل ذلك على الجدد ، وجعل الجدد أولى من المواضعة كما بينا .

وعندهما كذلك يقع الطلاق ، ويجب المال كله لما بينا أن الهزل لا يؤثر في الخلع عندهما / ^(١) والمال لازم بطريق التبعية .

(١) ق ٢٤١ / ب من ب .

وإن اتفقا على البناء ، توقف الطلاق ، وإن اتفقا على أنه لم يحضرهما شيء
وجب المسمى ووقع الطلاق ، وإن اختلفا فالقول لمدعى الإعراض .
وإن كان ذلك فى الإقرار بما يحتمل الفسخ وبما لا يحتمله ، فالهزل يبطله .

وكذلك إن اختلفا ، فعنده القول قول من يدعى الإعراض لما مر من أصله ،
وعندهما ظاهر .

قوله : وإن كان ذلك فى الجنس ...

أى (ذكر)^(١) الدنانير تلجئة ، وغرضهما الدراهم ، يجب المسمى فى
العقد بكل حال سواء اتفقا على البناء ، أو الإعراض ، أو على أنه لم
يحضرهما شيء ، أو اختلفا لأن الهزل غير مؤثر فى أصل التصرف عندهما ،
ولا فى المال تبعاً له .

وعنده أى عند أبى حنيفة - رحمه الله - إن اتفقا على البناء ، توقف
الطلاق على قبولها المسمى بطريق الجد واختيارها الطلاق لما ذكرنا .

وفى الوجوه الثلاثة^(٢) الباقية ، وقع الطلاق ، ووجب المال ، اعتباراً للجد .
وأشير فى المبسوط إلى أن الطلاق يقع ويجب المسمى بكل حال من غير ذكر
خلاف^(٣) .

(١) هكذا فى النسختين معا ، ولعل الصواب (ذكر) بالثنية .

(٢) وهى : اتفاقهما على الإعراض ، أو على أنه لم يحضرهما شيء ، أو اختلفا فى
الإعراض والبناء .

(٣) راجع : (المبسوط ٢٤ / ١٢٥) .

وهذا الذى بينا فى الخلع من الحكم / (١) والتفريع يأتى فى الإعتاق على مال ، والصلح عن دم العمد .

قوله : وإن كان ذلك فى الإقرار بما يحتمل الفسخ و (ما) (٢) لا يحتمله ، فالهزل يطله ...

ذكر فى المبسوط :

ولو تواضعا على أن يخبرا أنهما تبايعا هذا العبد أمس بألف درهم ولم يكن بينهما بيع فى الحقيقة .

ثم قال البائع للمشتري : قد كنت بعثك عبدي هذا يوم كذا ، وقال الآخر صدقت ، فليس هذا ببيع ، لأن الإقرار خبر محتمل بين الصدق والكذب فى المخبر عنه إذا كان باطلا ، فبالإخبار به لا يصير حقا (٣) .

ألا يرى أن فرية المفتري وكفر الكافري لا يصير حقا بإخبارهم وههنا قد ثبت كون المخبر عنه كذبا بالمواضعة السابقة فلا يصير حقا بالإقرار .

ولو أجمعا على إجازته بعد ذلك ، لم يكن بيعا ، لأن الإجازة إنما تلحق العقد المنعقد ، وبالإقرار كاذبا لا ينعقد العقد ، فلا تلحقه الإجازة ألا يرى أنهما لو تواضعا مثل ذلك فى طلاق أو إعتاق أو نكاح ، لم يكن ذلك نكاحا ولا طلاقا ولا عتاقا .

وكذلك لو أقر بشيء من ذلك من غير تقدم المواضعة ، لم يكن ذلك طلاقا ولا عتاقا فيما بينه وبين ربه عز وجل .

(١) ق ٢٢٧ / ب من ح .

(٢) فى المنار المطبوع بشرحه لابن ملك (بما) .

(٣) راجعه فى (٢٤ / ١٢٤) .

والهزل فى الردة كفر لا بما هزل به لكونه استخفافا بالدين .

وان كان القاضى لا يصدق فى الطلاق والعتاق على أنه كذب إذا أقر به طائعا ، فيثبت الفرق بين الإنشاء والإقرار فى هذه التصرفات مع التلجئة كما يثبت مع الإكراه ^(١) .

قوله : والهزل بالردة كفر لا بما هزل به ...

وهو قوله : إن الصنم إله مثلا . وقوله : لا بما هزل به جواب عما يقال : إن مبنى الردة على تبدل الاعتقاد ولم يوجد ههنا ، لوجود الهزل ، فإنه ينافى الرضا بالحكم ، فينبغى أن لا يكون الهزل بالردة كفرا كما فى حالة الإكراه والسكر .

فقال فى جواب ذلك / ^(٢) الهزل بالردة كفر بنفس الهزل ، لكونه استخفافا بالدين لا بما هزل به ، وهذا لأن الهازل جاد فى نفس الهزل مخترار للسبب ، وهو التكلم بكلمة الكفر ، راض به وإن لم يكن معتقدا لما يدل عليه كلامه ، والتكلم يمثل هذه الكلمة هازلا استخفاف بالدين وهو كفر . قال تعالى : ﴿ قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾ ^(٣) بخلاف المكره والسكران ، لأنهما غير راضيين بالسبب والحكم جميعا .

(١) راجع : (المبسوط ٢٤ / ١٢٤) .

(٢) ق ١٤٢ / أ من ب .

(٣) سورة التوبة / ٦٥-٦٦ . والآيتان الكاملتان هكذا :

﴿ ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم إن نعف عن طائفة منكم نعذب طائفة بأنهم كانوا مجرمين ﴾ .

والسفه وهو خفة تعتري الإنسان فتبعته على العمل بخلاف موجب الشرع .

وأما الكافر إذا هزل بالإسلام وتبرأ عن دينه هازلاً ، يحكم بإيمانه في أحكام الدنيا ^(١) ، لأن الإيمان هو التصديق والإقرار ، وقد باشر أحد الركنين وهو الإقرار على سبيل الرضا ، والإقرار هو الأصل في أحكام الدنيا ، فيجب الحكم بإيمانه بناء عليه كالمكره على الإسلام إذا أسلم ، يحكم بإسلامه بناء على وجود أحد الركنين مع أنه غير راض بالتكلم بكلمة الإسلام .

وهو بمنزلة إنشاء لا يحتمل التراخي ، فلإن حكم الإسلام / ^(٢) لا يحتمل التراخي ولا يحتمل أن ترد إسلامه بسبب كما يرد البيع بخيار عيب ورؤية وكان بمنزلة الطلاق والعقاق ، فلا يؤثر فيه الهزل .

قوله : والسفه وهو كذا ...

السفة لغة: الخفة والتحريك ، يقال : تسفحت الرياح الثوب إذا استخفته وتحركته ^(٣) .

وفى الشرع هو : خفة تعتري الإنسان فتبعته على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل حقيقة . كذا في عامة الشروح ^(٤) .

(١) عبارة ب بعد قوله : (الدنيا) هكذا : (فيجب الحكم) وهي زيادة بلا فائدة .

(٢) ق ٢٢٨ / أ من ح .

(٣) وقال الفيومي : سفه سفها من باب تعب ، وسفه بالضم سفاهة ، فهو سفية ، والأنثى سفية ، والجمع سفهاء ، والسفه : نقص في العقل وأصله الخفة .

(المصباح المنير ١ / ٢٧٩ - ٢٨٠) .

وقال الجوهري : (إذا قالوا : سفه نفسه ، وسفه رأيه ، لم يقولوه إلا بالكسر ، لأن فَعَلَ (بالضم) لا يكون متعدياً) (الصحاح ٦ / ٣٢٣٥) .

(٤) راجع : (شرح المنار للمصنف ٢ / ٥٥٧ ، وشرح المنار لابن ملك بحواشيه ==

وإن كان أصله مشروعاً ، وهو السرف والتبذير وذلك لا يوجب خللاً في الأهلية ولا يمنع شيئاً من أحكام الشرع .

وهذا التعريف يتناول ارتكاب جميع المحظورات ، فإن ارتكابها من السفه حقيقة إلا أن السفه الذي تكلم فيه الفقهاء وتعلق الأحكام به من منع المال ووجوب الحجر ، (هو) ^(١) تبذير المال وإسرافه على خلاف مقتضى العقل والشرع . ولهذا قيد فخر الإسلام في أصوله بقوله : وهو العمل بخلاف موجب الشرع بوجه ^(٢) . وإن لم يذكر المصنف ولكن قال بعد تمام التعريف : وهو السرف والتبذير ، حتى لا يفهم بإطلاقه ارتكاب معصية وإن كان ذلك سفاهاً حقيقة .

وكان الشيخ فخر الإسلام يذكر هذا القيد يشير إلى أن غرضه هو السفه المصطلح .

قوله : وإن كان أصله مشروعاً

أى أصل ذلك العمل مشروعاً وهو السرف والتبذير ، فإن البر والإحسان مشروع ، لأنه تصرف في ملكه ، والملك هو المطلق للتصرف إلا أن الإسراف حرام كما في الطعام والشراب .

== ص ٩٨٨ ، وشرح المنار للملاحيون المطبوع مع الكشف للمصنف ٥٥٧/٢ ، وشرح المنار لابن نجيم الحنفى ٣/١١٤-١١٥) .

(١) فى ب (وهو) .

(٢) راجع : (أصول البيزوى فى كشف الأسرار ٤/٣٦٩) وفيه (من وجه) بدل (بوجه) .

قال تعالى / (١) : ﴿ولا تسرفوا﴾ (٢) ، (والسرف) (٣) والإسراف مجاوزة الحد .

والتبذير : تفريق المال إسرافاً (٤) .

قوله : وذلك ...

أى السفه لا يوجب خللاً فى الأهلية ، لأنه لا يخل بالقدرة ظاهراً : لسلامة بدنه ، ولا باطناً : لبقاء نور عقله بكماله ، إلا أن السفه يكابر عقله فى عمله ، فلا جرم يبقى أهلاً لوجوب حقوق الله تعالى فى الدنيا والآخرة ، وإذا بقى أهلاً لوجوب حقوق الله تعالى ، بقى أهلاً فى حقوق العباد وهى التصرفات بالطريق الأولى ، لأن حقوق الله تعالى أعظم ، فمن هو أهلاً لحقوق الله تعالى ، أولى أن يكون أهلاً للتصرفات ، فثبت أن السفه لا يمنع

(١) ق ٢٤٢ / ب من ب .

(٢) سورة الاعراف / ٣١ والآية بكاملها هى : ﴿يا بنى آدم خذوا زيتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المرففين﴾ .

(٣) فى ب (والسر) بإسقاط الفاء ، وهى خطأ .

(٤) يقال أسرف إسرافاً - إذا جاوز الحد - والإسراف : التبذير أو ما أنفق فى غير طاعة ، والتبذير : من بلره تبذيراً إذا خربه وفرقه إسرافاً .

وعرف الجرجانى الإسراف بعدة تعريفات :

منها : الإسراف : هو إنفاق المال الكثير فى الغرض الخسيس .

ومنها : الإسراف : تجاوز الحد فى النفقة .

ومنها : الإسراف : صرف الشيء فيما ينبغى زائداً على ما ينبغى بخلاف التبذير فإنه صرف الشيء فيما لا ينبغى .

وعرف التبذير بمثل ما عرفه الشارح - رحمه الله - .

انظر : (القاموس المحيط ١/ ٣٨٣ ، ٣/ ١٥٦ ، والمصباح المنير ١/ ٢٧٤ ، والتعريفات للجرجانى ص ٢٣ ، ٢٤ ، ٥١) .

ويمنع ماله عنه فى أول ما يبلغ إجماعا بالنص .

شينا من أحكام الشرع ، ولا يوجب سقوط الخطاب بحال سواء حجر عليه أو لم يحجر .

قوله : ويمنع ماله ...

أى يمنع مال السفه عنه فى أول البلوغ إجماعا بالنص وهو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾^(١) ، أى : لا توتوا المبذرين أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغى .

ولما أضاف أحوال السفهاء إلى الأولياء ، لأنهم يقومون بها ، وقد يضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسه ، ثم علق الإيتاء بإيناس الرشد فقال : ﴿فَإِنْ أَنْتُمْ مِنْهُمْ رَشَدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ .

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : أول أحوال البلوغ قد لا يفارقه السفه ، باعتبار أثر الصبا ، فإذا تطاول الزمان /^(٢) به لا بد من أن يستفيد رشدا بطريق التجربة ، إذ التجارب لقاح العقول ، فإذا بلغ خمسا وعشرين سنة ، يدفع إليه ماله وإن لم يؤنس منه رشدا ظاهر ، لأن خمسة وعشرين سنة مدة يصير الإنسان فيها جدا ، لأن أدنى مدة يحتلم الإنسان فيها اثنتى عشرة سنة ثم يولد له ولد فى ستة أشهر ثم يبلغ ابنه فى اثنتى عشرة سنة ، ويولد له ابن بعد ستة أشهر ، فيصير هو جدا فى خمس وعشرين سنة ، فاستحال أن يصير فرعه وليا وهو مولى عليه ، والشرط رشد ، نكرة ، فيسقط المنع ، لآئه إما عقوبة زجرا له عن التبذير ومكابرة العقل ، أو حكم لا يعقل معناه ، لأن منع المال

(١) سورة النساء / ٥ . وتام الآية : ﴿وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ .

(٢) ق ٢٢٨ / ب من ح .

عن مالكة مع وجود المطلق ، وإطلاق غيره بالتصرف فيه بدون رضا غير معقول فيتعلق الحكم المنصوص عليه ، وهو ما إذا لم يوجد منه رشد تحقيقاً أو تقديراً ، لأن ما كان عقوبة ، أو غير معقول ، لا يمكن تعديته ، فإذا دخل في منع المال الثابت بطريق العقوبة شبهة بحصول الشرط من وجه وهو إصابة نوع رشد بحدوث / ^(١) التجربة بتطاول الزمان ، سقط ، لأن العقوبة (تسقط) ^(٢) بالشبهة ، أو صار الشرط في حكم الوجود من وجه لوجود دليله ، وهو استيفاء مدة التجربة يعنى على تقدير كونه غير معقول يسقط أيضاً ، لأن الشرط الثابت بالنص رشد (نكرة ، فإذا وجد رشد ما) ^(٣) تحقق شرطه ، فوجب جزاؤه ، وهو دفع المال .

وعندهما ^(٤) لا يدفع إليه ماله ما لم يوجد منه الرشد ، لأنه تعالى علق الإيتاء بإيتاس الرشد أى بإبصاره ، فلا يجوز قبله ، لأن المعلق بالشرط معدوم قبل وجوده ، ولهذا إذا بلغ غير رشيد ، لا يدفع إليه ماله بهذه الآية ، فكذا إذا بلغ خمسا وعشرين سنة ، لأن السفه يستحكم بطول المدة .

ولأن السفه في حكم المنع كالجنون والعتة ، وهما يمنعان دفع المال بعد خمس وعشرين سنة كما قبله ، فكذلك السفه ^(٥) .

(١) ق ٢٤٣ / أ من ب .

(٢) في ح (لا تسقط) وهى خطأ .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من ب .

(٤) أى عند أبى يوسف ومحمد ، وهو قول مالك والشافعى وأحمد .

راجع : (الهداية ٢ / ٣٥١ - ٣٥٢ ، والكافى ٢ / ٨٣٢ - ٨٣٣ ، وتكملة المجموع ١٣ / ٣٦٧ - ٣٦٨ ، والمغنى ٤ / ٥٠٦ - ٥٠٨) .

(٥) والذي أراه راجحاً فى هذه المسألة هو قول القائل : بعدم دفع المال إلى السفه ما لم يوجد منه الرشد ولو صار شيخاً يخضب ، لأنه إذا كان جداً ولم يكن ذا جد ، =

وإنه لا يوجب الحجر أصلا عند أبي حنيفة - رحمه الله - .

قوله : وإنه لا يوجب الحجر ...

أى السفه لا يوجب الحجر عن تصرف لا يحتمل الفسخ ولا يطله الهزل ،
كالنكاح ، والعناق بالاتفاق^(١) .

وختلف فى وجود النظر بحجره عن التصرفات المحتملة ، للفسخ كالبيع ،
والإجارة ، وإثبات الولاية للغير على ماله صونا لماله عن الضياع كما وجب
للصبي والمجنون :

فقال أبو حنيفة - رحمه الله - : لا يجوز الحجر عليه عن التصرفات بسبب
السفه

وعندهما : يحجر عليه بهذا السبب عن كل تصرف يطله الهزل دون ما لا

= فماذا ينفعه جد النسب وجد البخت فانت .

(١) أى بين علماء الحنفية ، فإن عند الشافعى - رحمه الله - لا ينفذ شيء من تصرفاته إلا
الطلاق كالمرقوق ، وذلك ، لأن الحجر بسبب السفه بمنزلة الحجر بسبب الرق عنده ،
والإعتاق لا يصح من الرقيق ، فكذلك من السفه وأما عند الحنفية فإن كل تصرف
يؤثر فيه الهزل ، يؤثر فيه الحجر وما لا فلا ، والسفيه عندهم كالهال .

وعند المالكية : إن تصرف السفه المحجور من غير إذن وليه ، فاسد ، لا يوجد حكما
ولا يؤثر شيئا ، وأما تصرف السفه غير المحجور ، فقد اختلف علماؤهم فيه : فابن
القاسم يجوز فعله ، وعامة أصحابه يقطونه .

راجع : (الهداية ٢/٣٥٣ ، والمجموع ١٣/٣٧٧ ، ٣٨٠-٣٨١ ، والمغنى
٤/٥٠٧ ، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٢٥١ ، ٣٢٢ ، والجامع لأحكام القرآن
٣/٣٨٩ ، ٣٩/٥) .

وكذلك عندهما فيما لا يبطله الهزل .

يبطله على سبيل النظر له كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهَا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ ﴾ .

نص على إثبات الولاية على السفیه ، وذلك لا يتصور / ^(١) إلا بعد الحجر عليه ، ولأن السفیه مبذر فى ماله ، فيحجر عليه نظرا له كالصبى (بل أولى لأن الصبى) ^(٢) إنما يحجر عليه لتوهم التبذير وهو متحقق ههنا ، فلأن يكون محجورا عليه كان أولى .

وهذا النظر بالحجر واجب حقا للمسلمين ، لأنه ضرورة يعود إلى الكافة لأنه إذا أفنى ماله بالتبذير ، يصير (عيلا) ^(٣) على المسلمين ويستحق النفقة من بيت المال ، والحجر على الحر لدفع الضرر عن العامة مشروع بالإجماع ، كما فى المفتى (الماجن) ^(٤) ، والطبيب الجاهل ، والمكارى ^(٥) المفلس .

(١) ق ٢٢٩ / أ من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) فى ح (عيالا) ، وعيلا : من عال يعيل بمعنى : افتقر ، فهو عائل وجمعه عالة وعِيل وعَيْلى كسكرى . والعيال : أهل البيت ومن يمونه الإنسان الواحد . ينظر : (القاموس المحيط ٢٣/٤ ، والمصباح المنير ٤٣٨/٢) .

(٤) الماجن : من لا يبالي قولاً وفعلًا كأنه صلب الوجه ، من مجن مجونا كقعد قعودا بمعنى هزل ، أو صلب وغلظ .

ينظر : (القاموس المحيط ٢٧٢/٤ ، والمصباح المنير ٥٦٤/٢) .

(٥) والمكارى : مخفف والجمع مكارون ، ومكارين ، سقطت الياء لاجتماع الساكنين ، تقول : هؤلاء المكارون ، وذهبت إلى المكارين .

وهو من الكراء بالذ بمعنى الأجرة ، والكراء مصدر كارت ، يقال : رجل مكار ==

وحقا لدين السفه أيضا ، فإنه وإن كان عاصيا لسفهه ، يستحق النظر باعتبار أصل دينه ، فإنه بالنظر إلى أصل دينه حبيب الله تعالى ، ولهذا لو مات يصلى عليه ، وكذا كل فاسق ، حقا لإسلامه .

والدليل عليه منع ماله عنه ، فإنه يثبت بطريق النظر له ، ليقى مصونا عن التلف ، فكذا الحجر عليه نظرا له ، لأن منع المال غير مقصود بعينه ، بل لإبقاء ملكه / (١) ولا يحصل هذا ما لم يقطع لسانه عن ماله .

وإنما لم يثبت الحجر فى حق الطلاق ، والعناق ونحوهما ، لأن المحجور عليه بسبب السفه فى التصرفات كالهائل يخرج كلامه على غير نهج كلام العقلاء لاتباع الهوى ومكابرة العقل لا لتقصان فى عقله فكذا هذا .

فكل تصرف لا يؤثر فيه الهزل ، لا يؤثر فيه السفه أيضا .

واحتج أبو حنيفة - رحمه الله - بأنه حر مخاطب ، فيكون مطلق التصرف فى ماله كالرشد ، فإن كونه مخاطبا يثبت أهلية التصرف ، والحرية تثبت المالكية وكون المال خالص ملكه يثبت المحلية ، فبعد ما صدر التصرف من أهله فى محله لا يمنع نفوذه إلا للمانع ، والسفه لا يصلح مانعا من النفوذ لأن السفه لا يوجب انتقاض العقل ، ولكن السفه مكابر لعقله فى التبذير : لغلبة هواه مع علمه بقبحه وفساد عاقبته ، فلم يجوز أن يكون سببا للنظر لكونه معصية .

والدليل عليه أنه لا يبطل عباراته ، حتى صح صلاته ، وعناقه ، ويمينه ، ونذره وإقراره بأسباب الحدود ، ولا تعطل عليه أسباب الحدود ، حتى يجب عليه الحدود ، إذا باشر أسبابها ، وهذه العقوبات تندرى بالشبهات ، فلو بقى السفه معتبرا فى إيجاب النظر ، لكان أولى أن يعتبر فيما تندرى بالشبهات ،

== ينظر : (الصحاح ٦/ ٢٤٧٣ ، والصبح المنير ٢/ ٥٣٢) .

(١) ق ٢٤٣ / ب من ب .

ولو جاز الحجر عليه نظرا له ، لكان أولى أن يحجر عليه عن الإقرار بأسباب الحدود لأن الضرر فى هذا يلحق بنفسه ، والمال تبع للنفس ، فإذا لم ينظر فى دفع الضرر عن نفسه ففى دفع الضرر عن ماله أولى .

وقولهما : هو مستحق النظر بعد الجناية .

(قلنا) ^(١) : النظر من هذا الوجه جائز لا واجب كما فى صاحب الكبيرة يجوز العفو ولا يجب .

ثم النظر على هذا الوجه إنما يحسن إذا لم يتضمن ضررا فوق هذا النظر ، وههنا قد تضمن ، لأن فى إثبات الحجر عليه إبطال ولايته وأهليته وإحاقه بالبهائم ، وهى نعمة أصلية ، لأن الإنسان إنما يمتاز عن الحيوان بالبيان ، فلا يجوز إبطال هذه النعمة / ^(٢) لصيانة المال ، بخلاف منع المال ، لأنه يثبت على خلاف القياس كما ذكرنا ، فلا يقاس عليه .

وثبت بطريق العقوبة كما ذكرنا ، فلا يمكن تعديته إلى منع اللسان وقصر العبارة ، لأن القياس لا يجرى فى العقوبات .

ولا يقال : منع المال لو كان عقوبة لفوضى إلى الإمام لا إلى الأولياء .

لأننا نقول : (هو عقوبة) ^(٣) تعزير وتأديب (لأحد) ^(٤) ، فيجوز أن يفوضى إلى الأولياء كما فى تعزير المماليك .

ولئن سلمنا أن النص معقول بعله النظر لا بالعقوبة ، لا نسلم جواز قياس

(١) ساقطة من ب .

(٢) ق ٢٢٩ / ب من ح .

(٣) ساقطة من ب .

(٤) ساقطة من ح .

الحجر على المنع أيضا، لعدم المساواة ، لأن منع المال إبطال نعمة زائدة عليه/ ^(١) وهى اليد وإحاقه بالفقراء ، وإبطال الحجر ، إبطال نعمة أصلية وهى الاهلية والولاية .

فبأن جود إحقاق ضرر يسير به فى منع نعمة زائدة للنظر له ، لا يستدل على إحقاق ضرر عظيم به بتفويت النعمة الأصلية وإحاقه بالبهائم فى معنى النظر له .

والجواب عن الآية أن المراد من السفه على ما قيل هو الصبى الذى عقل ، فإن بعض تصرفاته يخرج عن نهج الاستقامة ، ومن الضعيف : الصبى الصغير، ومن الذى لا يستطيع أن يملئ : المجنون .

وقيل : المراد من السفه المبذر الذى اختلفوا فيه ، ولكن المراد من الولى : ولى الحق ، لا ولى السفه ، وفى الآية كلام طويل ^(٢) .

(١) ق ٢٢٤ / أ من ب .

(٢) راجع : (أحكام القرآن للجصاص ١ / ٤٨٧ فما بعدها ، وأحكام القرآن لابن العربي ١ / ٢٤٩-٢٥١ ، والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٣٨٥ فما بعدها) .

والسفر وهو الخروج المديد وأدناه ثلاثة أيام ، وأنه لا ينافى الأهلية والأحكام ،
لكنه من أسباب التخفيف بنفسه مطلقا لكونه من أسباب المشقة .
بخلاف المرض ، فإنه متنوع ، فيؤثر في قصر ذوات الأربع .

قوله : والسفر كذا ...

السفر لغة : قطع المسافة ^(١) .

وشرعا : خروج على قصد المسير إلى موضع بينه وبين ذلك مسيرة ثلاثة
أيام ، على ما عرف ^(٢) .

وأنه لا ينافى :

أى السفر لا يخل بها ^(٣) بوجه ، لبقاء القدرة الظاهرة والباطنة بكمالها ولا
يمنع وجوب شيء من الأحكام .

ولكنه أى لكن السفر من أسباب التخفيف مطلقا أى من غير نظر إلى كونه
موجبا للمشقة أو غير موجب لها ، لكونه من أسباب المشقة لا محالة .

قَالَ - رَحِمَهُ اللهُ - : « السفر قطعة من العذاب » ^(٤) كذا فى

(١) يقال سَفَرَ الرجل سَفْرًا من باب ضرب ، فهو سافر ، والجمع سَفَرٌ مثل راكب
وركب ، وصاحب وصحب . (المصباح المنير ١/ ٢٧٨) .

(٢) وعرفه الشيخ يحيى الرهاوى بقوله : (وفى الشرع : الخروج المديد عن موضع
الإقامة بمفارقة العمران من الجانب الذى يخرج منه على قصد السفر) وأرى أنه
أوضح .

ينظر : (حاشيته على شرح المنار لابن ملك ص ٩٩٠) .

(٣) أى بالأهلية .

(٤) أخرجه : (البخارى ٢/ ٢٠٥ بلفظ « السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحدكم ==

معاني الأخبار^(١) بخلاف المرض ، حيث لم تتعلق الرخصة بنفسه ، لأنه متنوع في نفسه إلى ما يضر به الصوم وإلى ما لا يضر به .

فلذلك تعلق الرخصة بالمرض الذي يوجب المشقة بازدياده .

فيؤثر أى السفر في قصر ذوات الأربع من الصلوات ، حتى لم يبق الإكمال مشروعا أصلا عندنا^(٢) ، وكان ظهر المسافر وفجره سواء .

وعند الشافعى^(٣) - رحمه الله - حكم السفر الترخيص للمسافر بأن يصلى ركعتين إن شاء ، وإن شاء أتم الأربع كما في الإفطار ، وإذا فات لزمه قضاء الأربع ، وقد مر بيان المسألة في فصل العزيمة والرخصة^(٤) .

== طعامه ، وشرابه ، ونومه ، فإذا قضى نهمته ، فليعجل إلى أهله . وابن ماجه ٩٦٢/٢ ، ومالك في الموطأ ٥٣٧ ، والدارمي ٢٨٦/٢ ، وأحمد ٤٤٥/٢ .

(١) هو كتاب (بحر الفوائد) المشهور بمعاني الأخبار ، للشيخ أبى بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذى ، البخارى ، المتوفى سنة (٣٨٠ هـ) ، وقد بحث عنه ، فلم أجده .
ينظر : (كشف الظنون ١/٢٢٥ ، ١٧٢٩/٢) .

(٢) ومعنى ذلك أن القصر واجب عندنا - معاشر الحنفية - وفرض المسافر في كل صلاة رباعية ركعتان ، لا تجوز له الزيادة عليهما عمدا .

وعند المالكية : القصر سنة مؤكدة وليس للمسافر أن يتم الصلاة في السفر .

راجع : (الدر المختار ١/١٠٦ ، والهداية ١/١٤٥-١٤٦ ، والشرح الكبير ١/٣٥٨ ، والكافى ١/٢٤٤ ، وبداية المجتهد ١/١٦١) .

(٣) وبه أخذ الإمام أحمد - رحمه الله - إلا أن عند الحنابلة : القصر أفضل من الإتمام ، وروى عن أحمد أنه توقف .

راجع : (المهذب ١/١٠١ ، والمغنى لابن قدامة ٢/٢٦٧) .

(٤) راجع : (ص ٥٩٨ فما بعدها) .

هذا وقد اختلف الفقهاء في أقل ما تقصر فيه الصلاة من مدة .

==

وفى تأخير الصوم ، لكنه لما كان من الأمور المختارة ولم يكن موجبا ضرورة لازمة قيل : إنه إذا أصبح صائما وهو مسافر أو مقيم فمسافر ، لا يباح له الفطر بخلاف المريض .

ولو أفطر المسافر ، كان قيام السفر المبيح شبهة ، فلا تجب الكفارة ولو أفطر المقيم لا تسقط عنه الكفارة ، بخلاف ما إذا مرض .

ويؤثر أى السفر فى تأخير وجوب أداء الصوم إلى عدة من أيام آخر لا فى إسقاطه ، فبقى فرضا ، حتى صح أداؤه .

لكنه أى لكن السفر لما كان من الأمور المختارة أى الحاصلة باختيار العبد

== فقال الحنفية : أقل ما تقصر فيه الصلاة مسيرة ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام السنة فى البلاد المعتدلة بسير الإبل ومشى الأقدام ، ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل ، بل أن يسافر فى كل يوم من الصباح إلى الزوال ، فالعسير هو السير الوسط مع الاستراحات العادية فلور قطع المسافة فى أقل من ذلك كما فى وسائل المواصلات الحديثة جاز له القصر ، ولا يصح القصر فى أقل من هذه المسافة ، كما يصح التقدير عندهم بالفراسخ .

وقال الجمهور من الشافعية والمالكية والحنابلة : أقل ما تقصر فيه الصلاة : مسيرة يومين معتدلين أو مرحلتين بسير الإبل المشقة بالأحمال على المعتاد من سير ، ويقدر بالمسافة ذهابا بأربعة برد أو ستة عشر فرسخا أو ثمانية وأربعين ميلا هاشميا ، والميل عند الشافعية ستة آلاف ذراع ، وعند المالكية على الصحيح : ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع وتقدر بحوالى (٨٩ كم) ، ويقصر حتى لو قطع تلك المسافة بأقل من ساعة .

راجع : (الهداية بهوامشها ١/ ١٤٥ ، والاختيار ١/ ٧٩ ، وشرح الكبير ١/ ٣٥٨ ، والكافي ١/ ٢٤٤ ، والمجموع ٤/ ٢١٣ ، والمغنى لابن قدامة ٢/ ٢٥٥-٢٥٦ ، والفتاوى الإسلامية وأدلتها ٢/ ٣٢٠-٣٢١) .

وكسبه ، ولم / ^(١) يكن موجبا ضرورة لازمة يعنى بعدما تحقق لا يوجب ضرورة إلى الإفطار بحيث لا يمكن دفعها ، لأن المسافر قادر على الصوم من غير تكلف ومن غير أن تلحقه آفة ، ولأنه على تقدير لزوم الضرورة بتقدير تحققه يمكن دفعها بالامتناع عن السفر بخلاف المرض / ^(٢) لأنه أمر سماوى لا يمكن دفعه .

ف قيل إنه أى المكلف إذا أصبح صائما وهو مسافر يعنى نوى الصوم وشرع فيه لا يباح له الفطر ، أو مقيم ثم سافر ، لم يحل له الفطر ، لعدم الضرورة الداعية ، وتقرر الوجوب بالشروع ، وإنشاء السفر باختياره ، فلا يسقط به ما تقرر وجوبه عليه ، بخلاف المريض إذا تكلف بالصوم بتحمل زيادة المرض ثم بدا له أن يفطر ، حل له ذلك .

وكذا إذا مرض المقيم ، حل له الإفطار ، لأنه يوجب ضرورة لازمة ، بحيث لا يمكن دفعها ، فيؤثر فى إباحة الإفطار ، ولو أفطر فى حالة السفر مع أنه لم يحل له الفطر ، لم تلزمه الكفارة عندنا ، لتمكن الشبهة فى وجوبها ، باقتران السبب المبيح للفطر ، فإن السفر مبيح للفطر فى الجملة ، وصورته تمكن شبهة وإن لم يوجب إباحة الإفطار .

وعن الشافعى ^(٣) أنه تلزمه الكفارة اعتبارا لآخر النهار بأوله وهذا بعيد ، فإن

(١) ق ٢٣٠ / أ من ح .

(٢) ق ٢٤٤ / ب من ب .

(٣) وهو رواية فى مذهب أحمد بن حنبل - رحمه الله - هذا إذا كان الإفطار بالجماع .

وأما الرواية الصحيحة فى مذهب أحمد فإنه لا يجب عليه الكفارة ، وهو مذهب الشافعى ، وقال الإمام مالك - رحمه الله - : إن أفطر فعليه القضاء لا غير ، وقد قيل : والكفارة . وليس ذلك بالقوى فى أثر ولا نظر .

راجع : (الكافى ١ / ٣٣٨ ، والمجموع ٦ / ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، والمغنى ٣ / ١٠١ - ١٠٢) .

وأحكام السفر تثبت بنفس الخروج بالسنة وإن لم يتم السفر .

الفطر فى أوله يعرى عن الشبهة ، بخلاف ما بعد السفر ، فإنه يصير شبهة ، كذا فى المبسوط ^(١) .

ولو أفطر أى المقيم العازم على الصوم ، ثم سافر لا تسقط عنه الكفارة ، بخلاف ما إذا مرض بعد الفطر مرضا مبيحا للإفطار ، حيث تسقط الكفارة عنه لما قلنا : إن السفر أمر اختياري ، والمرض سماوى ، فإذا وجد المرض فى آخر النهار ، يزيل استحقاق الصوم ، لأنه يبيح له الفطر .

وزوال الاستحقاق لا يتجزى ، فيصير زائلا من أوله كالحيض بعدم الصوم من أوله ، فيصير شبهة فى سقوط الكفارة ، حتى لو صار السفر خارجا عن اختياره بأن أكرمه السلطان على السفر فى اليوم فأفطر ، سقط عنه الكفارة أيضا فى رواية الحسن ^(٢) عن أبى حنيفة ، كذا فى فتاوى قاضى خان ^(٣) .

قوله : وأحكام السفر تثبت بنفس الخروج ...

أى الترخيص التى تعلق به تثبت بنفس الخروج من عمران المصر بالسنة المشهورة عن رسول الله - ﷺ - ، فإنه كان يترخص برخص المسافرين حين يخرج إلى السفر .

وعلى - رضى الله عنه - حين خرج من البصرة صلى الظهر أربعاً ، ثم

(١) راجعه فى (٧٦/٣) .

(٢) وأما فى ظاهر الرواية ، فإنها لا تسقط عنه .

(٣) راجع : (فتاوى قاضى خان المطبوعة بهامش الفتاوى الهندية : ٢١٥-٢١٦) .

علة يعد تحقيقا للرخصة .

والخطأ وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد .

نظر إلى خُصِّ^(١) أمامه وقال : (لو جاوزنا ذلك الخُصَّ لصلينا ركعتين)^(٢) .

وكان القياس أن لا تثبت الأحكام إلا بعد تمام السفر بالمسير ثلاثة أيام : لأن العلة تتم به ، والحكم لا يثبت قبل تمام العلة ، لكن ترك القياس بالسنة /^(٣) تحقيقا للرخصة في حق الجميع ، فإن شرعية /^(٤) رخص السفر ، أكثر فيه ، فلو توقف الترخيص بها على تمام العلة بتمام ثلاثة أيام ، لتعطلت الرخصة في حق من لم يكن مقصده إلا مسيرة ثلاثة أيام ، ولم تغد فائدتها في حقه ، فتعلقت بنفس الخروج نعيما للحكم في حق الجميع وإثبات أكثر فيه في جميع مدة السفر .

قوله : والخطأ.....

(١) الخُص : البيت من القصب ، وجمعه أخصاص مثل قفل وأقفال .

ينظر : (الصحاح ٣/ ١٠٣٧ ، والمصباح المنير ١/ ١٧١) .

(٢) رواه : ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ : حدثنا عباد بن عوام عن داود بن أبي الهند عن أبي حرب بن أبي الأسود أن عليا خرج من البصرة ، فصلى الظهر أربعاً فقال : (أما أنا إذا جاوزنا هذا الخُصَّ صلينا ركعتين) .

وروى نحوه عبد الرزاق في مصنفه ، والزيلعي في نصب الراية .

انظر : (مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٤٤٩ ط الدار السلفية - بومباي - بالهند ، ومصنف عبد الرزاق ٢/ ٥٢٩ ، الطبعة الأولى بيروت ، ونصب الراية ٢/ ١٨٣) .

(٣) ق ٢٣٠ / ب من ح .

(٤) ق ٢٤٥ / أ من ب .

قيل ^(١) : الصواب ما أصيب به المقصود ، والخطأ ضد الصواب والعدول عنه .

وقيل : الخطأ أمر يصدر عن الإنسان بغير قصده بسبب ترك التثبت منه عند مباشرة أمر مقصود سواء ^(٢) .

قال أبو القاسم الشهيد السمرقندي : الخطأ يذكر ويراد ضد الصواب ^(٣) ويذكر ويراد ضد العمد . قال تعالى : ﴿ ومن قتل مؤمناً خطأ ﴾ . وقال - عليه السلام - : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ^(٤) .

ثم قال : والخطأ أن يكون عامداً إلى الفعل لا إلى المفعول كمن رمى إلى إنسان على ظن أنه صيد ، فهو قاصد إلى الرمي لا إلى الرمي إليه وهو الإنسان ^(٥) .

(١) القائل هو العلامة اللامثي .

انظر : (الكشف للبخاري ٣٨٠ / ٤ نقلا عنه) .

(٢) وعرفه ابن ملك بقوله : (الخطأ في اللغة : ضد الصواب . وفي الاصطلاح : وقوع الشيء على خلاف ما أريد) .

(حاشية ابن ملك على المنار ص ٩٩١) ومثله في : (الصحاح للجوهري ٤٧ / ١ ، وتسهيل الوصول ص ٣١٨) .

(٣) قلت : إن العبارة فيها نقص ، فالعبارة الكاملة السليمة هي :

(الخطأ يذكر ويراد ضد الصواب ومنه يسمى الذنب خطيئة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن قتلهم كان خطأ كبيراً ﴾ وهو ضد الصواب ، لا ضد العمد ، ويذكر إلخ) .

(كشف الأسرار للبخاري نقلا عن الشهيد السمرقندي ٣٨٠ / ٤) .

(٤) أخرجه ابن ماجة بالمعنى ٦٥٩ / ١ .

(٥) راجع : (كشف الأسرار للبخاري ٣٨٠ / ٤ - ٣٨١) نقلا عن أبي القاسم الشهيد السمرقندي .

قوله : وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى ...

اختلف فى جوار المؤاخذة على الخطأ :

ف عند المعتزلة : لا يجوز المؤاخذة عليه فى حكمه ، لأن الجنابة لا تتحقق بدون القصد ^(١) .

وعند أهل السنة : يجوز المؤاخذة عليه ، لأنه تعالى أمر أن يسأل عنه عدم المؤاخذة فى الخطأ فى قوله إخبارا عن الرسول - ﷺ - أو تعليما للعباد : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولو كانت المؤاخذة لا تجوز عقلا ، لكانت المؤاخذة جورا ، وصار الدعاء فى التقدير : (ربنا لا تجر علينا) لكن المؤاخذة سقطت مع جوازها بدعاء النبى - ﷺ - فإنه قال : ﴿ربنا لا تؤاخذنا ...﴾ الآية ، استجيب له فى دعائه ، فأشار الشيخ بقوله : (وهو عذر صالح) إلى هذا يعنى أنه وإن كان جائز المؤاخذة إلا أنه عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد ، حتى لو أخطأ فى القبلة بعدما اجتهد ، جازت صلاته ولا يائمه ^(٢) .

ولو أخطأ فى الفتوى بعدما اجتهد ، لا يائمه ويستحق أجرا واحدا ^(٣) .

واحترز بقوله : لسقوط حق الله تعالى عن حقوق العباد فإنه لم يجعل عذرا فيها كما يجىء .

(١) راجع : (التوشيح حاشية التلويح ص ٦٨٢) .

(٢) انظر : (التوضيح على التنقيح مع شرحه التلويح ص ٦٨٢ ، ومرة الاصول ٤٦٠ / ٢) .

(٣) راجع : (نور الأنوار ص ٣١٠) .

ويصير شبهة فى العقوبة حتى لا يَأْثَم الخاطئ ولا يؤاخذ بحد أو قصاص ، ولم يجعل عذرا فى حقوق العباد ، حتى وجب عليه ضمان العدوان ووجبت به الدية .

قوله : ويصير شبهة ...

أى يصير الخطأ شبهة فى باب العقوبة حتى لو زفت غير امرأته فوطئها على ظن أنها امرأته ، لا يحد ولا يَأْثَم إثم الزنا ، ولو / ^(١) رمى على إنسان على ظن أنه صيد ، فقتله ، لا يَأْثَم إثم القتل العمد وإن كان يَأْثَم إثم ترك الثبوت ولا يؤاخذ بالقصاص ، لآثمة عقوبة كاملة ، فلا تجب على المذدور ^(٢) / ^(٣) ولكن الخطأ لا ينفك عن ضرب تقصير وهو ترك الثبوت والاحتياط إذ يمكنه الاحتراز عنه بالاحتياط ، فيصلح سببا للجزاء القاصر وهو الكفارة وإن كان لا يصلح سببا للعقوبة المحضة ، إذ الكفارة تشبه العباداة والعقوبة ، فيستدعى سببا مترددا بين الحظر والإباحة ، والخطأ كذلك ، إذ أصل الفعل وهو الرمي إلى الصيد مباح ، وترك الثبوت فيه محظور ، فكان قاصرا فى معنى الجنابة فيصلح سببا للجزاء القاصر ^(٤) .

قوله : ولم يجعل عذرا ...

أى لم يجعل الخطأ عذرا فى حقوق العباد ، حتى لو أئلف مال إنسان خطأ

(١) ق ٢٣١ / أ من ح .

(٢) راجع : (التلويح والتوضيح ص ٦٨٢ ، وتسهيل الوصول ص ٣١٨) .

(٣) ق ٢٤٥ / ب من ب .

(٤) انظر : (التوضيح مع التلويح ص ٣٨٣) .

وصح طلاقه .

بأن رمى إلى شاة على ظن أنه صيد ، أو أكل مال إنسان على ظن أنه ملكه ،
يجب عليه الضمان ، لأنه بدل مالى لا جزاء فعل ، فيعتمد عصمة المحل .
وكونه خاطئا معذورا لا ينافى عصمة المحل ، ولهذا لو أتلف جماعة مال
إنسان ، يجب على الكل ضمان واحد .

فعلم أنه بدل مالى ، كما فى جزاء صيد الحرم .

ووجب به أى بالخطأ الدية ، لأنها من حقوق العباد ، وبدل المحل لا جزاء
الفعل ، فكان ينبغى أن يجب فى مال القاتل كضمان العدوان ، لكنها وجبت
بطريق الصلة يعنى لا يقابلها مال .

والخطأ فى نفسه عذر لسقوط بعض الحقوق ، فيصلح سببا للتخفيف
الفعل وهو أداء ما هو صلة ، لأن مبنى الصلاة على التوسع والتخفيف وإن
يصلح سببا للتخفيف فى أصل البدل ، فلذلك وجب على العاقلة فى ثلاث
سنين .

قوله : وصح طلاقه ...

أى طلاق الخاطئ عندنا بأن أراد أن يقول : اسقنى فجرى على لسانه
طالق ، وقع الطلاق .

وقال الشافعى - رحمه الله - : لا يقع ، لأن الطلاق يقع بالكلام
والكلام إنما يصح إذا صدر عن قصد صحيح ، فلا يقع طلاقه كالنائم والمغمى
عليه ^(١) .

(١) قلت : ويقول الإمام الشافعى أخذ الإمام أحمد - رحمهما الله - حيث ورد ==

ولكننا نقول : إن القصد أمر باطن لا يوقف عليه ، فلا يتعلق الحكم بوجوده حقيقة ، بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه وهو أهلية القصد بالعقل والبلوغ نفياً للخرج كما فى السفر مع المشقة .

ولا يقال : لو كان البلوغ مقام القصد فى حق الطلاق ، ينبغى أن يقع طلاق النائم بهذا الطريق ويقوم مقام الرضا فيما يعتمد الرضا من البيع ، والإجارة ، ونحوهما ، لأنه أمر باطن كالقصد ، وحيث لم يتم مقامه ، دل على أن المعتبر حقيقة القصد كحقيقة الرضا ولم يوجد .

لأننا نقول : الشئ يقوم مقام غيره بشرطين :

أحدهما : أنه (يصلح)^(١) دليلاً عليه .

والثانى : أن يكون /^(٢) فى الوقوف على الأصل خرج /^(٣) ، لخفائه ، فينقل الحكم عند وجودهما إلى الدليل ، (فيقوم الدليل)^(٤) مقام المدلول تيسيراً ، وأحد الشرطين فى حق النائم مفقود ، لأنه لا خرج فى الوقوف على العمل بأصل العقل ، فإنه يعرف فيما يأتى به ويذره ، ونحن نعلم يقيناً أن النوم ينافى أصل العمل بالعقل ، لأن النوم مانع عن استعمال نور العقل ، فكانت

== فى المغنى ما نصه : (قال أبو بكر : لا خلاف عن أبى عبد الله أنه إذا أراد أن يقول لزوجته : اسقنى ماء ، فسبق لسانه فقال : أنت طالق أو أنت حرة ، إنه لا طلاق فيه) .

راجع : (التوضيح والتلويح ص ٦٨٣ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٨١ / ٤ ، والام ٢٦١ / ٥ ، والمغنى ١٢٢ / ٧) .

(١) فى ب (لا يصلح) وهى خطأ .

(٢) ق ٢٤٦ / ١ من ب .

(٣) ق ٢٣١ / ب من ح .

(٤) ساقطة من ب .

ويجب أن ينعقد بيعه إذا صدقه خصمه ويكون بيعه كبيع المكره .
والإكراه وهو إما أن يعدم الرضا ويفسد الاختيار وهو الملجئ .

أهلية القصد معدومة بيقين من غير حرج في دركه ، فلا يصح في حقه إقامة
البلوغ عن العقل مقام القصد ، لانتهاء الشرط .

والرضا في حق العباد عبارة عن امتلاء الاختيار وبلوغه نهايته ، بحيث
يفضى أثره إلى الظاهر من ظهور البشاشة ونحوها ، كما يفضى أثر الغضب
إلى الظاهر ، وهو ليس أمر باطن ، فلم يجز إقامة البلوغ مقامه ، بل يتعلق
الحكم بذلك السبب الظاهر ، وهو ظهور أثره ، لا بأهلية الرضا .

قوله : (ويجب)^(١) أن ينعقد بيعه ...

إذا جرى البيع على لسان المرء خطأ ، بأن أراد أن يقول تسبيحا ، فجرى
على لسانه : بعث هذا العين بكذا ، وقال الآخر : قبلت ، وصدقه خصمه
على الخطأ ، يجب أن ينعقد بيعه يعني لا رواية فيه عن أصحابنا ، ولكن
يجب أن ينعقد بيعه فاسدا ، كانعقاد بيع المكره ، لأن جريان هذا الكلام في
أصل وضعه اختياري ، وليس بطبيعي كجريان الماء ، فينعقد البيع لوجود أصل
الاختيار ويفسد لقوات الرضا كبيع المكره .

قوله : والإكراه^(٢) ...

(١) في ب (ويجوز) .

(٢) الكره بالفتح : المشقة ، وبالضم : القهر . وقيل : بالفتح الإكراه ، وبالضم المشقة .

يقال : أكرهته على الأمر إكراها أي حملته عليه قهرا ، ويقال : فعلته كرها بالفتح
أي إكراها .

ينظر : (المصباح المنير ٢/ ٥٣٢) .

أو بعدم الرضا ولا يفسد الاختيار .
أو لا يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار وهو أن يهتم بحبس أبيه أو ابنه .

قليل : الإكراه حمل الغير على أمر يكرهه ولا يريد مباشرته لولا الحمل عليه بالوعيد على تركه .
وهو ثلاثة أنواع^(١) :

أحدها : ما يعدم الرضا ويفسد الاختيار ، وهو الملجئ أى يوجب الإلجاء والاضطرار ، نحو التهديد بما يخاف على نفسه أو عضو من أعضائه ، لأن حرمة الأعضاء كحرمة النفس تبعاً لها .

والاختيار هو : القصد إلى أمر يحتمل الوجود والعدم ، داخل تحت قدرة الفاعل يرجع أحد الجانبين على الآخر . كذا قيل .

والصحيح من الاختيار أن يكون الفاعل فيه مستبداً .

والفاسد أن يكون اختياره مبنياً على اختيار الغير .

فإذا اضطر إلى مباشرة أمر بالإكراه ، كان قصده فى المباشرة دفع الإكراه ، فيصير الاختيار فاسداً ، لابتثائه على اختيار المكره وإن لم ينعدم أصلاً .

والثانى : ما يعدم الرضا ولا يفسد الاختيار نحو الإكراه بالحبس أو القيد مدة مديدة ، أو بالضرب الذى لا يخاف به /^(٢) التلغ على نفسه أو عضوه ،

(١) راجع فى أقسام الإكراه إلى : (كشف الأسرار للنسفى ٥٦٩/٢ - ٥٧٠ ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٨٢/٤ ، ونور الأنوار ص ٣١١ ، والتلويح شرح التوضيح ص ٦٨٤ ، ونظرية الضرورة الشرعية ص ٧٣) .

(٢) فى ٢٤٦ / ب من ب .

وإنما لا يفسد به الاختيار ، لعدم اضطرار إلى مباشرة ما أكرهه عليه ، لتمكنه من الصبر على ما هدد به .

والثالث : ما لا يعدم الرضا ولا يفسد به الاختيار ضرورة ، لأن الرضا مستلزم / (١) لصحة الاختيار نحو الإكراه بحبس أبيه ، أو ابنه أو زوجته ، أو أمه أو أخيه ، أو أخته ، أو كل ذى رحم محرم منه ، إذ القرابة المتأبدة (بالمحرمة) (٢) كالولاد ، وهو يهتم بحبس هؤلاء ، فلا يعدم الرضا ، حتى لو أكره بحبس أحد هؤلاء لبيع عبده ، فباع :

ففى القياس البيع جائز ، لأن هذا ليس بإكراه حقيقة ، فإنه لم يهدد فى نفسه شيئا ، ويحبس ابنه لا يلحق به الضرر .

وفى الاستحسان أن ذلك إكراه ولا ينفذ بيعه وشيء من تصرفاته ، لأن حبس أبيه يلحق به من الهم والحزن ما يلحق به حبس نفسه أو أكثر ، فإن الولد الصالح إنما يختار السجن والحبس مكان أبيه ليخرج أباه ، فكما أن التهديد فى حق نفسه يعدم تمام الرضا ، فكذلك التهديد فى حق حبس أبيه ، كذا فى المبسوط (٣) . فكان ما ذكر المصنف جواب القياس .

وإنما يتحقق الإكراه فى جميع الصور إذا تيقن أو غلب على ظنه أنه لو لم يفعل ما أمر لأجرى عليه ما هدد ، وإن غلب على ظنه أنه تخويف وتهديد ، لا تحقيق ، لا يكون مكرها .

وكذا إذا لم يكن تمكن المكره من إيقاع ما هدد به ، لا يكون ذلك إكراها بل هذيانا .

(١) ق ٢٣٢ / ١ من ح .

(٢) فى ب (الحرمة) .

(٣) راجعه فى (٢٤ / ١٤٤) .

والإكراه بجملته لا ينافى الخطاب والأهلية ، وأنه متردد بين فرض وحظر وإباحة ، ورخصة ولا ينافى الاختيار .

قوله : والإكراه بجملته إلى آخره ...

أى الإكراه بجميع أقسامه لا ينافى الخطاب والأهلية - أى لا يوجب وضع الخطاب عن المكروه بحال - ، لأن المكروه مبتلى فى حالة الإكراه كما أنه مبتلى فى حالة الاختيار ، والابتلاء يحقق الخطاب ، ولا ينافى الأهلية : لا أهلية وجوب ، ولا أهلية أداء ، لأنهما ثابتان بالذمة ، والعقل ، والبلوغ ، والقدرة ، والإكراه لا يخل بشئ منهما ، لأن المكروه فى الإتيان بما أكره متردد بين فرض وحظر أى بين كونه (مباشرا فرضا)^(١) وهذا دليل على ثبوت الابتلاء وتحقيق الخطاب فى حقه .

قوله : فرض ...

كما لو أكره على أكل الميتة ، أو شرب الخمر ، (بما)^(٢) يوجب الإلجاء ، فإنه يفترض عليه الإقدام على ما أكرهه عليه ، حتى لو صبر ولم يأكل ولم يشرب حتى قتل ، يعاقب عليه ، لثبوت الإباحة فى حقه بالاستثناء المذكورة فى قوله تعالى : ﴿ إلا ما اضطررتم ﴾ ومن أكره على مباح ، يفترض فعله ، فكذا هذا .

(١) عبارة ب (أى كونه مباشر فرض) .

(٢) فى ح (بما) .

وحظر ...

أى محظور كما فى الإكراه / ^(١) على الزنا وقتل النفس المعصومة .

وإباحة ...

كما فى الإكراه على إفساد الصوم فى حق المسافر ، فإنه يبيح له الإفطار .

ورخصة ...

كما فى الإكراه على الكفر ، فإنه يترخص له إجراء كلمة الكفر على اللسان
لا أنه يبيح له ، فتحقق هذه الأمور فى حقه علامة بناء الخطاب ، لأن هذه
الاشياء لا تثبت بدون الخطاب .

قوله : ولا ينافى الاختيار ...

أى الإكراه لا ينافى الاختيار أيضا ، لأنه لو سقط الاختيار ، لبطل
الإكراه / ^(٢) إذ الإكراه على من لا اختيار له محال ، فلا يكره المرء على أن (لا
يكون) ^(٣) ضاحكا بالقوة ^(٤) .

الا يرى أنه يكرهه على أن يختار أحد الأمرين ووافق المكره .

(ولذلك) ^(٥) كان مخاطبا فى عين ما أكره عليه ، والخطاب بدون الاختيار

لا يكون .

(١) ق ٢٤٧ / أ من ب .

(٢) ق ٢٣٢ / ب من ح .

(٣) فى ب (يكون) وهى خطأ .

(٤) كما أنه لا يكره القصير أن يكون طويلا ، ولا يكره الشيخ أن يكون شابا .

(٥) فى ح (وكذلك) .

وكان هذا ردا لقول صاحب المحصول ، فإنه ذكر : (المشهور أن الإكراه إذا انتهى إلى حد الإلجاء ، امتنع التكليف) ^(١).

فقال : إنه لا ينافى الاختيار ، وإذا ثبت أنه لا ينافى الاختيار ، فلا يصلح لإبطال حكم شيء من الأقوال ^(٢) ، والأفعال ^(٣) إلا بدليل غيره ، على مثال فعل الطائع ، فإن موجب فعل الطائع يثبت لا محالة إلا إذا قام الدليل على تغييره من شرط أو استثناء ، فكذا يثبت موجب أفعال المكره وأقواله إلا إذا وجد المغير ^(٤).

وإنما أثر الكره فى تبديل النسبة إذا تكامل ، وفى تفويت الرضا ، إذا قصر.

قلنا : لا أثر له فى إهدار القول والفعل عندنا .

وعند الشافعى - رحمه الله - الإكراه الباطل ^(٥) عذر فى الشريعة ، مبطل

(١) راجع : (المحصول ج ١ ق ٤٤٩/٢) .

(٢) مثل الطلاق ، والعتاق ، والبيع ونحوهما .

(٣) مثل القتل ، وإتلاف المال ، وإفساد الصوم والصلاة ونحوها .

(٤) توضيح ذلك : أن موجب قوله : أنت طالق ، أو أنت حر ، وهو : وقوع الطلاق أو العتاق ، يثبت عقيب التكلم به إلا إذا لحق به مغير من تعليق أو استثناء ، وكذا موجب فعله كشرب الخمر ، والزنا ، والسرقة ، ثابت فى الحال إلا إذا تحقق مانع بأن تحققت هذه الأفعال فى دار الحرب ، أو تحققت فيها شبهة ، فكذا يثبت موجب أقوال المكره وأفعاله ، إلا عند وجود المغير ، لأنها صادرة عن عقل ، وأهلية خطاب ، واختيار كأفعال الطائع وأقواله .

انظر : (الكشف للبخارى ٣٨٤/٤ ، وكشف الاسرار للنسفى ٥٧١/٢ - ٥٧٢) .

(٥) وهو الذى يحرم الإقدام عليه . واشتراط الشافعية لصيرورته الرجل مكرها -بالفتح- شروط ثلاثة. وهى :

للحكم عن المكره أصلا ، فعلا كان أو قولا ، لأن الإكراه يبطل الاختيار عنده
وصحة القول والفعل بالقصد والاختيار . ألا يرى أن قول الصبي والنائم باطل
لعدم القصد والاختيار ^(١) .

والإكراه بالحبس الدائم عنده كالإكراه بالقتل في إبطال القول والفعل أصلا ،
لتحقق عصمة حقوق المكره عليه ، لثلا يفوت حقه بدون اختياره ، فيبطل
بيوعه وأقاريره كلها .

(وإذا) ^(٢) وقع الإكراه على الفعل : فإذا تم الإكراه ، بطل حكم الفعل
عن الفاعل ، وتماه : بأن يجعل عذرا مبيحا شرعا ، كالإكراه بالقتل والحبس
الدائم على إتلاف مال الغير ، فإن أمكن أن ينسب إلى المكره ، نسب وإلا
يبطل حكمه .

ولنا ما ذكرنا أن الإكراه لا يعدم الاختيار في السبب والحكم جميعا ،

== ١ - أن يكون المكره قاهرا له لا يقدر على دفعه .

ب - أن يغلب على ظنه أن الذي يخافه من جهته يقع به .

ج - أن يكون ما يهدده به مما يلحقه ضرر به كالقتل ، والقطع ، والضرب المبرح ،
والحبس الطويل ، والاستخفاف بمن يفض منه ذلك من ذوى الأقدار ، لأنه يصير
مكرها بذلك .

انظر : (تكملة المجموع ١٧ / ٦٥ ، والكشف للبخارى ٤ / ٣٨٥) .

(١) قلت : ومن أحسن ما استدلل به الشافعية - رحمهم الله - في أن الإكراه الباطل أو
الإكراه بغير حق عذر في الشريعة ، مبطل للحكم عن المكره قوله - ﷺ - : « رفع
عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وأنه قول حمل عليه بغير حق فلم
يصح كالمسلم إذا أكره على كلمة الكفر .

راجع : (التكملة للمجموع ١٧ / ٦٥) .

(٢) في ب (وإن) .

فإذا عارضه اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على الفاسد إن أمكن ، وإلا
أبقى منسوباً إلى الاختيار الفاسد .

ولكنه يعدم الرضا في السبب والحكم جميعاً ويفسد الاختيار .
فإذا عارضه ...

أى : الاختيار^(١) الفاسد ، اختيار صحيح وهو اختيار المكروه ، وجب ترجيح
الصحيح / ^(٢) على الفاسد إن أمكن ، لأن الفاسد معدوم في مقابلة الصحيح
وإن^(٣) لم يمكن ، بقى منسوباً إلى الاختيار الفاسد ، ولهذا يصير المكروه آلة
للمكروه فيما يحتمل أن يكون آلة له ، وفيما لا يحتمل أن يكون آلة له ، لا
يصح نسبة الحكم إلى المكروه ، فبقى منسوباً إلى الاختيار الفاسد ، وصارت
التصرفات الصادرة من المكروه كلها في هذا الباب منقسمة إلى هذين القسمين :
ما يمكن نسبته إلى المكروه وما لا يمكن .

فلذلك شرع الشيخ في بيان هذه التصرفات بقوله : ففي الأقوال لا يصلح
آلة لغيره إلى آخره / ^(٤) .

قال الشيخ أبو الفضل الكرماني في الإيضاح^(٥) : المراد من قولنا يصلح آلة
للمكروه أنه يمكن للمكروه إيجاد الفعل المطلوب بنفسه ، فإذا حمل عليه غيره

(١) وهو اختيار المكروه (بالفتح) .

(٢) ق ٢٤٧ / ب من ب .

(٣) في ب (فإن) .

(٤) ق ٢٣٣ / أ من ح .

(٥) لم أقف على هذا الكتاب بعد البحث عنه .

ففى الأقوال لا يصلح أن يكون آلة لغيره ، لأن التكلم بلسان الغير لا يصح ،
فاقتصر عليه ، فإن كان مما لا يفسخ ولا يتوقف على الرضا ، لم يبطل بالكره
كالطلاق ونحوه .

بوعيد تلف ، صار كأنه فعله بنفسه .

ومن قولنا : لا يصلح آلة له ، أنه لا يمكنه مباشرة ذلك الفعل بنفسه فإذا
حمل عليه غيره ، يبقى مقصورا عليه ^(١) .

ففى الأقوال كلها لا يصلح أن يكون المكره آلة لغيره ، لأنه لا يصلح أن
يتكلم المرء بلسان غيره حساً مع وجه لا يبقى للسان المتكلم اختيار ، فاقتصر
الأقوال بأحكامها على المتكلم وهو معنى قول الشيخ : فاقتصر على أى على
المتكلم .

فإن كان مما لا يفسخ ...

أى : فإن كان القول مما لا يحتمل الفسخ ولا يتوقف على الرضا ، لم يبطل
بالكره ، كالطلاق ونحوه : - أى العتاق والنكاح - فإن هذه التصرفات لا
يحتمل الفسخ ويتوقف على القصد والاختيار دون الرضا ، حتى لو أعتق أو
طلق ، أو تزوج بالكره يصح ^(٢) فإنها لا تبطل بالهزل ، فالهزل ينافى الرضا

(١) راجع : (كشف الأسرار للبخارى ٣٨٨/٤ ، نقلاً عن الإيضاح) .

(٢) أى عند الحنفية ، وبه قال الشعبى والنخعى والثورى .

وقال الجمهور أى المالكية والشافعية والحنابلة : إن كل ما يصدر عن المكره من طلاق ،
وعتاق ، ونكاح وغيرها ، لغو لا أثر له ، وهو قول على ، وابن عمر ، وشريح ،
وعمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - .

راجع : (شرح فتح القدير ٤٨٨/٣ ، والكافى ٥٧١/٢ ، والام ٢٣٦/٣ ، وتكملة
المجموع ٦٧-٦٦/١٧ ، والمغنى ١١٨/٧) .

وإن كان يحتمله ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه ، يقتصر على المباشر إلا أنه يفسد لعدم الرضا .

والاختيار بالحكم ، ولا تبطل بشرط الخيار ، وهو ينافي الاختيار أصلا فلأن لا يبطل بما يفسد الاختيار وهو الإكراه أولى .

وإذا اتصل الإكراه بقبول المال في الخلع ، فلإن الطلاق يقع ، والمال لا يجب ، لأن الإكراه لا يعدم الاختيار في السبب والحكم جميعا ، وإلزام المال يعدم عند عدم الرضا ، فصار كأن المال لم يوجد فلم يتوقف الطلاق ولا يجب المال ، لأن إلزامها غير صحيح ^(١) .

قوله : وإن كان يحتمله ...

أى إن كان القول يحتمل الفسخ ويتوقف على الرضا كالبيع ونحوه أى الإجازة ، فإنه يقتصر على المباشر أيضا كالذى لا يحتمل الفسخ إلا أنه يفسد لعدم الرضا ، لأن الإكراه لا يمنع انعقاد السبب ، لصدوره من أهله في محله ولكنه يمنع نفاذه ، لفوات الرضا الذى هو شرط النفاذ بالإكراه ، فينعقد فاسدا .

فلو أجاز التصرف بعد زوال الإكراه صريحا أو دلالة ، صح ، لأن رضاه قد تم ، فيزول معنى المفسد بالإجازة ، كالبيع بشرط أجل فاسد ، أو خيار فاسد/ ^(٢) وإذا سقط من له (الخيار أو الأجل) ^(٣) ما شرط له قبل تقريره كان البيع جائزا ، فكذا هذا .

(١) انظر : (كشف الأسرار للنسفي ٥٧٥/٢) .

(٢) ق ٢٤٨ / ١ من ب .

(٣) عبارة ب (الأجل أو الخيار) .

ولا تصح الأقارير كلها ، لأن صحتها تعتمد على قيام المخبر به ، وقد قامت دلالة على عدمه .

والأفعال قسمان : أحدهما كالأقوال ، فلا يصلح فيه آلة لغيره كالأكل والوطء ، فيقتصر الفعل على المكروه ، لأن الأكل بقم غيره لا يتصور .

قوله : ولا تصح الأقارير كلها ...

سواء كانت مما يحتمل الفسخ أو (مما) ^(١) لا يحتمله ، لأنه يعتمد أى لأن الإقرار يعتمد قيام المخبر به ، لأنه خبر متميل بين الصدق والكذب ، وإنما يوجب الحق باعتبار رجحان جانب الصدق ودلالته على وجود المخبر به وذلك يفوت بالإكراه ، لأن قيام السيف على رأسه دليل على أن إقراره / ^(٢) لا يصلح دليلا على وجود المخبر به ، لأنه يتكلم به دفعا للسيف من نفسه وهو معنى قول الشيخ : وقد قامت دلالة عدمه ... أى عدم ثبوت المخبر به بهذا الإقرار .

قوله : والأفعال قسمان :

أحدهما : كالأقوال فلا يصلح فيه آلة لغيره كالأكل والوطء ، فيقتصر الفعل على المكروه ، لأن الأكل بقم غيره لا يتصور ، وكذا الوطء بآلة غيره لا يتصور ، حتى لو أكره على الأكل وهو صائم ، يفسد صومه ولا يفسد صوم المكروه لو كان صائما بالاتفاق ، لأنه لا يصلح آلة فى نفس الأكل ، فيقتصر على المكروه .

فأما فى نسبته إلى المكروه من حيث أنه إتلاف ، فقد اختلفت الروايات عن أصحابنا : فذكر فى شرح الطحاوى والخلاصة وغيرهما : أنه لو أكره على أكل مال الغير ، يجب الضمان على المكروه دون الأمر وإن كان المكروه يصلح آلة له من حيث الإتلاف كما فى الإكراه على الإعتاق ، لأن منفعة الأكل حصلت

(١) فى ح (بما) وهى خطأ .

(٢) ق ٢٣٣ / ب من ح .

له ، فيجب الضمان عليه كما لو أكرهه على الزنا ، لا يجب الحد ، ويجب العقر^(١) على الزانى ولا يرجع به على المكره ، لأن منفعة الوطء حصلت له ، بخلاف الإعتاق ، لأن مالية العبد تلفت من غير منفعة للمكره^(٢) .

وفى المحيط^(٣) أن الضمان يجب على المكره لا على المكره - وإن كان المكره جائعا وحصلت المنفعة له - ، لأنه أكل طعام المكره بإذنه ، لأن الإكراه إكراه على القبض ، إذ بدونه لا يمكنه الأكل فى الغالب ، (ولما)^(٤) قبض المكره الطعام ، صار قبضه منقولا إلى المكره ، فصار كأن المكره قبضه بنفسه وقال له : كل .

ولو قبضه بنفسه ، صار غاصبا ، ثم مالكا بالضمان ، ثم آذنا له بالأكل وهناك لا يضمن الأكل شيئا ، كذا ههنا .

بخلاف ما إذا أكرهه على طعام نفسه^(٥) فإن كان جائعا ، لا يرجع على المكره بشئ ، وإن كان شعبان ، يرجع بقيمته ، لأنه لا يمكن أن يجعل المكره غاصبا للطعام قبل الأكل ، لأن ضمان الغصب لا يجب إلا بإزالة يد المالك ، ولا يتصور الإزالة ما دام فى يد مالكة ، فتعذر إيجاب ضمان الغصب قبل الأكل ، فلا يصير الطعام ملكا له قبل الأكل ، وإذا لم يوجد سبب الضمان ،

(١) العقر بالضم : دية الفرج المفصوب وصادق المرأة ، ويأتى بمعان أخرى .

ينظر : (القاموس المحيط ٩٦/٢ - ٩٧) .

(٢) راجع : (شرح معانى الآثار ٩٧/٣ ، وبدائع الصنائع ١٧٩/٧ ، ١٨٠- ، وكشف الأسرار للبخارى ٣٩٣/٤) .

(٣) المحيط البرهاني غير موجود .

وانظر : (الهداية بهوامشها ٣٤٧/٢ - ٣٤٨) .

(٤) فى النسختين معا (وكما) ، وأرى أن الصواب ما أثبتناه .

(٥) أى نفس المكره - بالفتح - .

والثانى : ما يصلح آلة لغيره كإتلاف النفس والمال ، فيجب القصاص على
المكره دون المكره .

وصار أكل طعام نفسه لا طعام المكره إلا أن المكره متى كان شعبان لم يحصل
له منفعة الاكل ، فكان إكراها على إتلاف ماله ، فيجب الضمان عليه . كذا
فى التتمة ^(١) .

قوله : والثانى : ما يصلح فيه آلة لغيره ...

إذا اتصل الإكراه الملجئ بما يصلح أن / ^(٢) يكون الفاعل فيه آلة لغيره
كإتلاف النفس والمال ، / ^(٣) فإنه يمكن للمكره أن يأخذ المكره ويضرب به نفسا
أو مالا فيتلفه ، ينسب الفعل إلى المكره ، ولزمه حكم هذا الفعل وخرج المكره
من البين ، حتى لو أكره إنسان على قتل إنسان آخر ومع المكره ما أوجب جرح

(١) قلت : وهى تمة الفتاوى - للإمام برهان الدين محمود بن إبراهيم بن عبد العزيز
الحنفى - صاحب المحيط - المتوفى سنة (٦١٦ هـ) .

قال : هذا كتاب جمع فيه الصدر الشهيد حسام الدين ما وقع إليه من الحوادث
والواقعات ، وضم إليها ما فى الكتب من المشكلات ، واختار فى كل مسألة فيها
روايات مختلفة وأقاويل متباينة ، ما هو أشبه بالأصول ، غير أنه لم يرتب المسائل
ترتيبا ، وبعدما أكرم بالشهادة ، قام واحد من الأحداث بترتيبها وتبويبها ، وبنى لها
أساسا ، وجعلها أنواعا وأجناسا ، ثم أن العبد الراجى محمود بن أحمد بن عبد
العزيز زاد على كل جنس ما يجانسه وذيل على كل نوع ما يضاهاه . انتهى .

(كشف الظنون ١ / ٣٤٣ - ٣٤٤) .

وقد بحثت عن هذا الكتاب فلم أجده .

(٢) ق ٢٤٨ / ب من ب .

(٣) ق ٢٣٤ / أ من ح .

وكذا تحجب الدية على عاقلة المكره .

المقتول بأن قال : اقتله بالسيف ، أو لاقتلنك ، فقتله ، وجب القود / (١) على المكره بالإجماع ، كذا ذكره فخر الإسلام (٢) .

ولو أكره على الرمي إلى صيد ، فرمى إليه ، فأصاب إنسانا ، وجبت الدية على (عاقلة) (٣) المكره والكفارة عليه ، كما لو باشره بنفسه ، لأنه لما أكرهه بالقتل ، يقدم عليه - وإن كان حراما طلبا لخلاص نفسه - يفسد اختياره ويصير (كالمجبول) (٤) على هذا الفعل يقتضيه الطبع إذ الإنسان مجبول على حب الحياة ، فإذا عارض هذا الاختيار الفاسد اختيار صحيح (٥) ، وجب ترجيح الصحيح على الفاسد ، فينسب الفعل إلى المكره ويجعل المكره آلة له ، فصار المكره عليه في حكم عديم الاختيار والتحقق بالآلة التي لا اختيار لها بمنزلة سيف أو عصا ، فلا يوجب الضمان عليه ، وهذا في الإكراه الكامل .

فأما في القاصر وهو الذي لا يوجب الإلجاء كالإكراه بحبس أو قيد ، لا يوجب نقل الفعل إلى المكره ، حتى يجب الضمان ، والقود على الفاعل ، لأنه إنما يصير كآلة عند تمام الإلجاء ، لفساد الاختيار باعتبار خوف التلف على نفسه ، وليس في الإكراه القاصر ذلك ، فبقى الفعل مقصورا على المكره

(١) ق- ٢٣٤ / ٢ من ح .

(٢) راجع : (أصوله في كشف الأسرار ٣٩١/١٤) والمراد بالإجماع هنا أيضا إجماع أئمة الحنفية .

(٣) ساقطة من ح .

(٤) في ب (كالمجنون) وهى خطأ .

(٥) وهو اختيار المكره - بالكسر - .

وإنما ينسب الفعل إلى المكره فيما يصلح فيه آلة له ، إذا لم يتبدل محل الجناية ، فأما إذا تبدل ، فلا ينتقل إليه ، لأن في تبدل المحل خلاف المكره لأنه لم يوجد منه الإكراه^(١) على المحل الآخر ، فيكون طائعا في ذلك ، وفي خلاف المكره بطلان الإكراه ، فإذا بطل الإكراه ، اقتصر^(٢) الفعل على الفاعل .

وهذا كمن أكره محرما على قتل ، أو أكره حلالا على قتل صيد الحرم ، فإن هذا الفعل يقتصر على المباشر ولا ينتقل إلى المكره وإن كان يتصور أن يجعل المباشر آلة له ، فيأخذه ويضربه على الصيد ومع هذا لم يجعل آلة له ، لأن في ذلك تبديل محل الجناية ، لأن محل الجناية في الحقيقة إحرام المكره أو دينه - وإن كان المحل هو الصيد صورة - لأنه أكرهه على أن يجنى على إحرامه أو على دينه إذا كان حلالا ، لأن حرمة قتل صيد الحرم حق الله تعالى ، فضمامه كان حقا له أيضا^(٣) .

ولو جعل المكره آلة ، لتبدل محل الجناية ، لأنه حينئذ ، تكون الجناية واقعة على إحرام المكره أو دينه /^(٤) وفي ذلك بطلان الإكراه بما ذكرنا .

ولهذا قلنا : إن المكره على القتل يأثم إثم القتل وإن كان القتل مما يصلح أن يكون الفاعل آلة لغيره ، لأن القتل من حيث إنه يوجب المأثم جناية على دين القاتل ، ولو جعل آلة في حقه لتبدل محل الجناية ، لأنها تكون واقعة على دين المكره ، وأنه لم يأمره بذلك ، ولكنه في حق وجوب القصاص ، والدية ،

(١) في ح بعد قوله : (الإكراه) زيادة (فإذا بطل الإكراه) . وليس لها فائدة .

(٢) في ب (واقتصر) .

(٣) راجع في ذلك : (الكشف للنسفي ٢ / ٥٨٠-٥٨١ ، والكشف للبخاري ٤ / ٣٩٤) .

(٤) في ٢٤٩ / ١ من ب .

والحرمات أنواع : حرمة لا تنكشف ولا تدخلها رخصة كالزنا بالمرأة وقتل المسلم .

والكفارة ، وحرمان الميراث ينسب إلى المكره / (١) لعدم لزوم تبدل الجنابة .

وإنما صار المكره آثما ، لأنه أثر روح نفسه على من هو مثله في الحرمة وأطاع المخلوق في معصية الخالق ، لأنه تعالى نهى عن الإقدام عليه وقصد ذلك بقلبه وحققه بالفعل ، والقصد عمل القلب وهو لا يصلح فيه آلة لغيره ، إذ لا يتصور أن يقصد الإنسان بقلب غيره ، فلذلك بقى الإثم عليه .

قوله : والحرمات أنواع ...

هذا بيان أثر الكره في الحرمات بالإسقاط وعدم الإسقاط .

حرمة لا تنكشف أى : لا تسقط ولا تدخلها رخصة كالزنا بالمرأة ، وقتل المسلم وجرحه ، فإنه لا يحل ذلك بعذر الإكراه ، ولا يرخص فيه ، لأن دليل الرخصة خوف التلف ، والمكره - بفتح الراء - ، والمكره عليه - بفتح الراء أيضا - وهو المقصود فى القتل فى استحقاق الصيانة عند خوف التلف سواء ، فلا يكون له أن يتلف نفس غيره لصيانة نفسه ، فصار الكره فى حكم العدم فى حق إباحة قتل المكره عليه للتعارض بينهما فى استحقاق الصيانة ، فإذا قتله فكأنه قتله قتلا بلا كره ، فيحرم .

وفى الزنا فساد الفراش إن كانت المرأة منكوحه الغير وضياح النسل إن لم تكن ، وذلك بمنزلة القتل أيضا ، لأن نسب الولد لما انقطع عن الزانى ، لا يمكن إيجاب النفقة عليه ، ولم تكن للمرأة قوة الإنفاق على الولد لعجزها عن

(١) ق ٢٣٤ / ب من ح .

وحرمة تحتل السقوط أصلا كحرمة الخمر والميتة ولحم الخنزير .

الكسب ، فيهلك الولد ضرورة ، فكان الزنا بمنزلة الإهلاك حكما فلا ينسب الترخص فيه بالإكراه لما قلنا فى القتل .

ولا يقال الإكراه فى غير المنكوحة مسلم ، أما فى منكوحة الغير ، فغير مسلم ، لأن الولد حيثنذ ينسب إلى الفراش لقوله - ﷺ - : « الولد للفراش وللعاهر الحجر »^(١) .

لانا نقول : الأصل أن ينسب الولد إلى من خلق من مائه وتجب النفقة عليه ، لأنه جزؤه ، فلما انقطع عنه ، كان إهلاكا حكما بالنظر إلى الأصل ، وقد نفى صاحب الفراش نسب مثل هذا الولد عن نفسه عادة ، فيؤدى إلى الإهلاك أيضا .

وإنما قيد /^(٢) الزنا بالمرأة ، ليعلم أن المراد به زنا الرجل ، فإن زنا المرأة يحتل الرخصة ، حتى لو أكرهت بالقتل أو القطع على الزنا ، ترخص لها ذلك ، لأنه ليس فى التمكين معنى القتل الذى هو المانع من الرخص فى جانب الرجل ، لأن نسب الولد عنها لا ينقطع ، ولهذا سقط الإثم والحد عنها .

قوله : وحرمة تحتل السقوط أصلا كحرمة الخمر والميتة ولحم الخنزير ...

فإن الإكراه الكامل يوجب إباحة هذه الأشياء ، لأن حرمة هذه الأشياء لم

(١) أخرجه : (البخارى ٢٢/٨ ، ومسلم ١٠٨٠/٢ ، وأبو داود ٧٠٢/٢ ، والترمذى ٤٥٤/٣ ، والنسائى ١٨١/٦ ، وابن ماجه ٦٤٧/١ ، وغيرهم) .

(٢) ق ٢٤٩ / ب من ب .

تثبت بالنص إلا عند الاختيار ، قال تعالى : ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ استثنى حالة الضرورة والاستثناء من التحريم بإباحة / (١) أو الكلام صار عبارة عما وراء المستثنى بالاستثناء وقد كان مباحا قبل التحريم فبقى على ما كان فى حالة الضرورة .

وهذا كمن اضطر إلى ذلك لجوع أو عطش ، فإنه يصير مباحا فى حقه ، ألا يرى أن رفع التحريم فى هذه الأشياء يعود إلى المتناول .

أو الخمر فلما فيها من إزالة العقل والصد عن ذكر الله تعالى .

(وأما الخنزير ، فلما فى أكله من عدو طبعه إلى الأكل ، وأما الميتة فمن الخبائث ، وقال تعالى : ﴿ ويصدكم عن ذكر الله ﴾ (٢) وعن الصلاة ﴿ (٣) ، (قال) (٤) : ﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾ (٥) ، فإذا أدى ذلك إلى فوت الكل كان فوت البعض أولى من فوت الكل .

فإذا سقطت الحرمة فى حالة الإكراه ، كان المكروه فى الامتناع (من

(١) ق ٢٣٥ / أ من ح .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) سورة المائدة / ٩١ . والآية بكاملها : ﴿ إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متتهون ﴾ .

(٤) ساقطة من ح .

(٥) سورة الأعراف / ١٥٧ ، والآية بكاملها : ﴿ الذين يتبعون الرسول النبى الأسمى الذى يجدونه مكتوبا عندهم فى التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التى كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذى أنزل معه أولئك هم المفلحون ﴾ .

وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها تحتمل الرخصة كإجراء كلمة الكفر .

تناوله^(١) مضيعة لذمة ، فصار آثما ، وهذا إذا تم الإكراه بأن يخاف على نفسه أو عضوه .

فأما إذا قصر بأن أكره على ذلك بالحبس أو الضرب أو القيد ، لم يحل له التناول ، لعدم الضرورة إلا أنه إذا شرب في هذه الحالة ، لم يحد ، لأنه إذا تم الإكراه ، أوجب الحل .

فإذا قصر ، أورث شبهة مسقطه للحد ، بخلاف المكروه على القتل بالحبس إذا قتل ، فإنه يقتص ، لأنه إذا تم الإكراه ، لم يحل القتل ، لكنه ينتقل إلى المكروه ، (فيقتص)^(٢) هو ، فأما إذا قصر ولم ينتقل ، لم يصر شبهة أيضا .

قوله : وحرمة لا تحتمل السقوط لكنها تحتمل الرخصة ...

أى : يجوز الترخيص فيها كإجراء كلمة الكفر فى حالة الإكراه ، وذلك لأن إجراء كلمة الكفر حرام بلا شبهة ، ولا يحتمل السقوط ، لأن التوحيد واجب على العباد إلى الأبد ، والكفر بالله حرام إلى الأبد ، فلا يسقط حرمة بالإكراه إلا أنه رخص للعبد إجراء كلمة الكفر بشرط اطمئنان^(٣) القلب بالنص فى

(١) ساقطة من ب .

(٢) فى ب (فيقتضى) وهو تصحيف .

(٣) يعنى لو أظهر الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان ، لم يائمه ، كما فعل ذلك عمار بن ياسر -رضى الله عنه - ولو صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر باذلا نفسه لإعزاز دين الله تعالى ، آخذًا بالعزيمة وصار مثابا كما فعل ذلك خبيب - رضى الله عنه - حيث امتنع عن إظهار كلمة الكفر حتى صلبه الكفار ، فمأه رسول الله - ﷺ - :
==
أفضل الشهداء .

قصة عمار وقصة خبيب^(١) - رضى الله عنهما - وقد بينها في باب العزيمة والرخصة^(٢).

وذلك أن في إجراء كلمة الكفر فوات التوحيد صورة لا معنى ، لأنه يعتقد وحدانية الله تعالى بالقلب /^(٣) وهو الأصل ، والإقرار باللسان مرة واحدة كاف لتمام الإيمان ، وما بعدها دوام على ذلك الإقرار ، وبالإقرار تفويت الدوام وذلك لا يوجب خللا في أصل الإيمان ، لكن لما كان الإجراء كفرا صورة ، كان حراما ، لأن الكفر حرام صورة ومعنى ، ولو امتنع يفوت حقه في النفس صورة ومعنى ، فاجتمع ههنا حقان : حق العبد في النفس ، وحق الله تعالى في الإيمان فيرجع حق العبد لو استوى الحقان لحاجته وغنى الله تعالى.

وكيف إذا ترجح حق العبد ههنا ، لأنه يفوت صورة ومعنى ، وحق الله تعالى في الإيمان ، فيرجع حق العبد لو استوى الحقان لحاجته وغنى الله تعالى.

== ينظر : (التوضيح حاشية التلويح ص ٦٨٩) .

(١) هو : خبيب بن عدي بن عامر بن مجدعة ، الأنصاري ، الأوسي ، الشهيد ، شهد بدرًا ، وكان فيمن بعثه النبي - ﷺ - مع بنى لحيان ، فلما صاروا بالرجيع ، غدروا به ، واستصرخوا عليهم ، وقتلوا فيهم ، وأسروا خبيبا وزيد بن الدثنة ، فباعوهما بمكة ، فقتلوهما بمن قتل النبي - ﷺ - من قومهم ، وصلبوهما بالتنعيم . (موضع بمكة في الحل على بعد ١٠ كيلو متر من المسجد الحرام نحو المدينة المنورة) .

ينظر : (الإصابة ١/ ٤١٨ ، والاستيعاب بذيل الإصابة ١/ ٤٣٠ فما بعدها ، وحلية الأولياء ١/ ١١٢-١١٤ ، وسير أعلام النبلاء ١/ ٢٤٦-٢٤٩) .

(٢) انظر : (ص ٥٠١ فما بعدها) .

(٣) ق ٢٥٠ / ١ من ب .

وحرمة تحتل السقوط فى الجملة لكنها لم تسقط بعذر الإكراه .
واحتملت الرخصة أيضا كتناول المضطر مال الغير .

وكيف إذا ترجح حق العبد ههنا ، لأنه يفوت صورة ومعنى ، وحق الله تعالى لم يفت معنى ، فلهذا رخص الإقدام مع كونه حراما ، كذا فى شرح التقويم ^(١) .

فأما إذا صبر ، فقد بذل نفسه لإعزاز دين الله تعالى ، كان شهيدا .
وإذا أجرى فقد / ^(٢) ترخص بالأدنى صيانة للأعلى ، وكذلك هذا فى سائر حقوق الله تعالى مثل إفساد الصوم ، والصلاة ، وقتل صيد الحرم أو الإحرام لما قلنا .

قوله : وحرمة تحتل السقوط إلى آخره ...

تناول مال الغير ، وإتلافه حرام بالنص ، قال تعالى : ﴿ ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ﴾ ^(٣) ولأن حرمة وعصمته لحق صاحبه وهى باقية ، فيبقى حراما لبقاء دليل الحرمة ، ولكنه يحتل سقوط الحرمة بإباحة مالكه ، ولكنها لم تسقط بعذر الإكراه ، لأن به لا تسقط عصمته ، لكن يرخص فيه بالإكراه التام ، لأن حرمة النفس فوق حرمة المال ، فجاز أن يجعل المال وقاية للنفس ، فإذا استوفاه ضمنه ، لبقاء عصمته ، ولو ترك ، حتى مات ، كان شهيدا لبقاء حرمة .

(١) وقد بحث عنه ، فلم أعر عليه ، وقد نقل ذلك عنه عبد العزيز البخارى فى (كشف الأسرار ٤ / ٣٩٩) أيضا .

(٢) ق ٢٣٥ / ب من ح .

(٣) سورة البقرة / ١٨٨ ، وتام الآية : ﴿ وتدلو بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ﴾ .

ولهذا لو صبر في هذين القسمين حتى قتل ، صار شهيدا ^(١) .

وهذا كمن أصابته مخمصة ، حل له تناول طعام الغير رخصة لا إباحة مطلقة ، لأن حرمة لحق العبد وهو لم يتجه ، فبقى محرما إلا أنه عارضه أمر فوقه وهو الإكراه والاضطرار ، وجب العمل بالعارض ، حتى يثبت له الترخص .

ولهذا إذا صبر في هذين القسمين ...

أى فى إجراء كلمة الكفر وتناول مال الغير حتى قتل ، صار شهيدا لما قلنا : إن الحرمة باقية ، فيكون باذلا مهجته فى رضا الله تعالى .
وهذا بخلاف طعام نفسه حيث لو تركه فى هذه الحالة ، حتى قتل أو مات ، لا يكون مأجورا ، لعدم حرمة .

(١) وبهذا ينتهى متن النار الذى يأتى بعد ذلك من (فصل فى المتفرقات) فهو من كلام الشارح - رحمه الله - ولذا لم يوجد هذا الفصل فى غير هذا الشرح ، وفى شرحه للمصنف .

وقال ابن نجيم الحنفى :

" وقد ختم كتابه بلفظ الشهيد رجاء أن يكون بصبره على العلم كالشهيد باعتبار عدم انقطاع عمله " .

(فتح الغفار بشرح النار ٣ / ١٢٣)

"فصل فى المتفرقات (١)"

مسألة : الإلهام :

وهو : إيقاع الشيء فى القلب من علم يدعو إلى العمل به من غير استدلال ونظر فى حجة شرعية (٢) - حجة على الملهم وعلى غيره - إن كان الملهم نبيا ، وعلم أنه من الله تعالى .

وإن كان وليا ، فليس بحجة أصلا .

وقال بعض (٣) الصوفية (٤) : وهو حجة عليه لا على

(١) قلت : لا يوجد هذا الفصل نهائيا فى المنار وشروحه المتداولة بين أيدينا كشرحه لابن ملك ، وشرحه لابن نجيم وشرحه للاجيون . إلا فى شرحه للمصنف نفسه المسمى بكشف الأسرار ، وفى هذا الشرح . وليس وجوده فى هذين الشرحين على منهج المتن والشرح ، بل هو فصل مستقل جمع فيه الإمام النفسى - رحمه الله - إحدى عشرة مسألة من المسائل المتفرقة وألحقه فى نهاية شرحه للمنار ، واتبعه شيخنا الإمام (الكاكى) - رحمه الله - فأوضح بعض مسائله وأوجز أخرى منها .

(٢) وعرفه القاضى أبو زيد بقوله : " الإلهام ما حرك القلب بعلم يدعو إلى العمل به من غير استدلال بآية ولا نظر فى حجة " . انظر (التقويم ٧٧٦/٢) .

(٣) لم أقف على تعيين هؤلاء ، وهكذا حكاه صاحب جمع الجوامع ٣٥٦/٢ .

وقال الجرجاني : " وهو ليس بحجة عند العلماء إلا عند الصوفية " .

(التعريفات ص ٣٤) .

(٤) قلت : يرى بعض العلماء كالطوسى وابن خلدون : أن أصلها يعود إلى لبس الصوف شعار الانبياء والأصفياء .

ويرى آخرون : أنه نسبة إلى أهل الصفة وإلى الصوف معا .

بينما يرى الإمام القشيري أن الكلمة جامدة وأنها تجرى على غير قياس ، وأنه لا==

غيره^(١) .

(و كذا الواردات^(٢) ، والمكاشفات^(٣) الموافقة للدلائل الخفية العقلية والنقلية، حجة عليه لا على غيره^(٤) عندهم .

ولكن/^(٥) يجب على المريد متابعة شيخه فى الإلهامات والواردات

= يشهد لهذا الاسم اشتقاق من جهة العربية ولا قياس ، ولهذا فالأظهر أنه كاللقب . هذا من ناحية اللغة وأصل الكلمة . وأما من ناحية معناها الاصطلاحى : فقليل : هو الصبر تحت مجارى الأقدار ، والرضا بما يعطيه يد الجبار ، وقطع الفياضى والقفار . وقيل : هو الدخول فى كل خلق سنى ، والخروج من كل خلق دنى .

وقيل : هو الأخذ بالحقائق ، والياس عما فى أيدي الخلائق . وقيل غير ذلك .

هذا وقد نقل عن بعض الصوفية أو المتسبين إليهم بعض المنكرات والمبتدعات التى ما أنزل الله بها من سلطان . انظر (التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٢١ - ٢٦ ، ومقدمة ابن خلدون ص ٤٦٧ ، والمنقذ من الضلال ص ٦١ ، وتلييس إبليس ص ١٨٥ فما بعدها ، واعتقادات فرق المسلمين والمشرىكين بتحقيقه ص ٩٧ - ٩٩ ، والفرق بين الفرق ص ٣١٧) .

(١) راجع أقوال العلماء حول حجة الإلهام وعدم حجته فى :

(تيسير التحرير ٤/ ١٨٥ ، وجمع الجوامع بحاشية البنانى عليه ٢/ ٣٥٦ ومسلم الثبوت ٢/ ٣٧١ ، وكشف الأسرار للنسفى ٢/ ٥٨٦ - ٥٨٨ ، وشرح الكوكب المنير ١/ ٣٣٠ - ٣٣٢) .

(٢) وهى جمع وارد وهو : كل ما يرد على القلب من المعانى الغيبية من غير تعمد من العبد .

(التعريفات للجرجانى ص ٢٤٩) .

(٣) وهى جمع مكاشفة ، والمكاشفة : حضور لا ينعت بالبيان .

(المرجع السابق ص ٢٢٧) .

(٤) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٥) ق ٢٥٠ / ب من ب .

والمكاشفات (١).

بعدما عرف أن شيخه صاحب كرامة (٢) وولاية (٣).

تمسك بعض الصوفية بقوله تعالى : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ (٤) أى : عرفها فى القلب .

ولأنه إذا جاز أن يلهم النحل حتى عرفت مصالحها كما قال تعالى : ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ (٥) ﴾ بلا نظر منها ، فالؤمن مع انشراح صدره بذلك أولى .

(١) قلت : هذا كلام لا أصل له فى الشريعة الإسلامية ، لأن الوجوب حكم شرعى لا يثبت إلا بنص شرعى من كتاب أو سنة ، أو بإجماع الأمة ، ولا يوجد شئ من ذلك على وجوب متابعة المريد لشيخه فى الإلهامات وغيرها .

(٢) وهى ظهور أمر خارق للعادة من قبل شخص غير مقارن لدعوى النبوة .
فما لا يكون مقرونا بالإيمان والعمل الصالح ، يكون استدراجا ، وما يكون مقرونا بدعوى النبوة ، يكون معجزة .
(التعريفات للجرجانى ص ١٨٤) .

(٣) والولاية من الولى - مثل قلنس - وهو القرب : فهى قرابة حكمية حاصلة من العتق أو من الموالاة .

وتأتى بمعنى النصرة أيضا ، وصاحب الولاية يسمى وليا . والولى فعيل بمعنى الفاعل وهو : من توالى طاعته من غير أن يتخللها عصيان أو بمعنى المفعول وهو : من يتوالى عليه إحسان الله وأفضاله .

والولى هو : العارف بالله وصفاته بحسب ما يمكن ، المواظب على الطاعات ، والمجتنب عن المعاصى ، المعرض عن الانهماك فى اللذات والشهوات . انظر : (القاموس المحيط ٤/ ٤٠٤ ، والمصباح المنير ٢/ ٦٧٢ - ٦٧٣ ، والتعريفات للجرجانى ص ٢٥٤) .

(٤) سورة الشمس / ٨ .

(٥) سورة النحل / ٦٨ . وتمام الآية : ﴿ أَنْ اتَّخَذَىٰ مِنَ الْجِبَالِ يَسُونَا مِنْ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴾ .

وبقوله - ﷺ - : « اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله » وما الفراسة إلا خبر عما يقع في القلب . وبقوله - ﷺ - لو ابصت وقد سأله عن البر والإثم : « ضع يدك على صدرك فما حك في قلبك فدعه وإن أفتاك الناس » (١) .

فقد جعل رسول الله ﷺ - شهادة قلبه بلا حجة ، أولى من الفتوى بقوله - ﷺ - : « إن يكن في هذه الأمة محدث فهو عمر » (٢) أى ملهم .

وقالت الأمة فيمن اشتبهت عليه القبلة ، فصلى بغير تحر ، لم تجز صلاته ، وإن صلى بتحر ، جازت صلاته . فدل أن الإلهام حجة من الله كرامة للمؤمن إلا أنه إذا عصى واتبع هواه حرم تلك الكرامة .

وحجة الجمهور قوله تعالى : ﴿ وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى تلك أمانتهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾ (٣) .

فألزمهم الكذب لعجزهم عن البرهان ، فلو كان الإلهام حجة لما لزمهم ولما تحقق العجز عن إقامة البرهان .

وقال - ﷺ - : « من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار » (٤) .

(١) تقدم تخريجه ص (١٥٢) .

(٢) أخرجه : (البخارى ٢٠٠ / ٤ بلفظ : « لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون ، فإن يكن فى أمتي أحد فإنه عمر » ، ومسلم ١٨٦٤ / ٤ والترمذى ٦٢٢ / ٥) .

(٣) سورة البقرة / ١١١ .

(٤) أخرجه : (الترمذى ١٩٩ / ٥ بلفظ : « من قال فى القرآن بغير علم ، فليتبوأ مقعده من النار » وقال : هذا حديث حسن صحيح .

وفى رواية : « اتقوا الحديث عنى إلا ما علمتم ، فمن كذب على متعمدا ، فليتبوأ مقعده من النار » ، ومن قال فى القرآن برأيه ، فليتبوأ مقعده من النار » وقال : هذا حديث حسن .

والتفسير جائز بالرأى المستفاد من النظر والاستدلال بأصول الدين بالإجماع ،
فتعين أن المراد به بلا نظر فى الأصول ، فلا يكون الإلهام حجة .

ولأن ما يقع فى قلبه قد يكون من الله تعالى ، وقد يكون من الشيطان كما
قال تعالى : ﴿ وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ﴾ .

وقد يكون من النفس كما قال تعالى : ﴿ ونعلم ما توسوس به نفسه ﴾ ^(١) .

فما يكون من الله حجة ، وما يكون من غيره لا يكون حجة .

فلا يكون حجة مع الاحتمال ، ولا يمكن التمييز بين هذه الأنواع إلا بعد
النظر والاستدلال بأصول الدين ، وإذا استدل على ذلك يكون اجتهدا منه لا
إلهاما .

ولأنه لم يجز متابعة النبى - ﷺ - قبل ظهور المعجزة عند أهل السنة ، فلا
يجوز متابعة الشيخ أيضا بدون العلم ، بأنه يصلح شيخا ومقتدى .

وأما قوله تعالى : ﴿ فآلهمها فجورها وتقواها ﴾ معناه : أنه عرفها طريق
الخير والشر بطريق العلم وهو الآيات والحجج ^(٢) .

وأما وحى النحل ، فلا كلام فيه لأن الله تعالى أضاف ذلك إلى نفسه .

وما يكون من الله تعالى ، فهو حق لا محالة ، وإنما الكلام / ^(٣) فى شىء
يقع فى القلب ولا يدرى أنه من الله تعالى أم من الشيطان أم من النفس ؟ ولا

(١) سورة ق/١٦ . والآية بكاملها : ﴿ ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه
ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾ .

(٢) كما قال تعالى : ﴿ وهديناه النجدين ﴾ .

ينظر : (الجامع لاحكام القرآن ٢٠ / ٧٥) .

(٣) ق ١/٢٥١ من ب .

ننكر كرامة الفراسة ، ولكننا لا نجعل شهادة القلب حجة لجهلنا أنه من الله تعالى أم لا ؟

وحديث وابصة ورد فى باب ما يحل فعله وتركه ، فيجب ترك ما يريه إلى ما لا يريه احتياطاً ، فأما ما ثبت حله بدليل ، فلا يجوز تحريمه بشهادة قلبه ، وكذا ما ثبت حرمة فلا يحل تناوله بشهادة قلبه .

وأما حديث عمر - رضى الله عنه - ففيه أنه كان مخصوصاً به ونحن لا ننكر هذه الكرامة ، وإنما ننكر إثبات الشرع به .

وعمر كان يعمل فى المشروعات / (١) بالكتاب والسنة والاجتهاد وما (٢) يدعو الناس إلى ما فى قلبه .

والتحرى عند الضرورة حجة فى حق المتحرى ، لقوله تعالى : ﴿ والله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ (٣) .

قيل : نزلت الآية فى صحة التحرى عند الحاجة إلى معرفة القبلة (٤) .

ويلحق غير المنصوص وهو التحرى فى الأوانى ، والثياب ، والمساليخ (٥) ونحوها عند الحاجة بالمنصوص ، والتحرى ليس من باب الإلهام

(١) فى ٢٣٦ / ب من ح .

(٢) ما نافية (هامش ب) .

(٣) سورة البقرة / ١١٥ . وقام الآية : ﴿ إن الله واسع عليم ﴾ .

(٤) راجع : (الدر المنثور فى التفسير بالمأثور ١ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ط . دار الفكر) .

(٥) لعلها تكون جمع سلاخ كالمصاييح جمع مصباح والسلاخ : الجلد .

انظر : (لسان العرب ٤ / ٢٥) .

بل (هو)^(١) نوع استدلال بالأمارات المغلبة للظن والإلهام ما يقع في القلب من غير نظر واستدلال^(٢) .

مسألة :

لا عموم لحكاية الحال إذ الداخل في الوجود واحد من الأحوال كما في قولهم : فلان دخل الدار^(٣) .

وهذا ؛ لأن الأصل أن لا يكون قول الراوى حجة ؛ لأنه ليس بصاحب وحى ، والحجة : الوحى أو الاجتهاد .

وإنما جعل حجة ضرورة أنه حكى عن صاحب وحى ، فالثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ، ولا ضرورة فى العموم فلا يثبت .

مسألة :

العرف ما استقر فى النفوس من جهة شهادات العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول . والعادة ما استمروا عليه وأعدوا له مرة بعد أخرى^(٤) .

(١) ساقطة من ب .

(٢) ويضاف إلى ذلك : أن الإلهام مشترك الدلالة : فإنه إذا قال : إني ألهمت بأن ما أقوله حق . فخصمه يقول : إني ألهمت بأن ما تقوله باطل .

فإذا قال لخصمه : إنك لست من أهله ، فيقابله خصمه بمثله .

ولأن خصمه يقول : إني ألهمت بأن القول بالإلهام باطل ، فإلهامى حجة أم لا ؟ فإن قال : حجة ، بطل قولهم ، وإن قال : لا ، فقد أقر ببطان إلهام فى الجملة ، وإذا كان الإلهام بعضه صحيحا ، وبعضه باطلا لم يمكن الحكم بصحة كل الإلهام على الإطلاق ، ما لم يقم دليل صحته وحيثئذ ، يكون المرجع إلى الدليل دون الإلهام . والله أعلم .

راجع : (كشف الأسرار للنسفى ٢ / ٥٨٨) .

(٣) راجع هذا المبحث فى : (المرجع السابق ٢ / ٥٩٠) .

(٤) قلنا : العرف : عادة جمهور قوم فى قول أو فعل . فالعادة والعرف بمعنى واحد ، ==

والجدل مأخوذ من الجدل وهو الفتل والإحكام .

وفى الاصطلاح : عبارة عن دفع المرء خصمه عن إفساد قوله بحجة أو شبهة (١) .

وسميت المناظرات مجادلات ، لأن كل واحد من المناظرين يحكم دعواه بالدليل .

ثم إن كان قصد كل واحد منهما منه العناد والغلبة ، (فهو (٢) مذموم وإليه أشار النبی - ﷺ - بقوله : « ما ضل قوم بعد هدى إلى أوتوا الجدل » (٣) .

== لأن مؤداهما واحد . قال الشيخ محمد أبو زهرة :

وإذا اعتادت الجماعة أمرا ، صار عرفا لها ، فعادة الجماعة وعرفها متلاقيان فى المؤدى ، وإن اختلف مفهوما ، فهما يتلاقيان فيما يختص بالجماعات .

وقال الشيخ عبدالوهاب خلاف : « والعرف والعادة فى لسان الشرعيين لفظان مترادفان معناهما واحد » .

راجع فى تعريف العرف ، وأقسامه ، والاحتجاج به إلى :

(مالك للشيخ محمد أبو زهرة ص ٤٢٠ ، ومصادر التشريع الإسلامى ص ١٤٥ ، والتعريفات للجرجاني ص ١٤٩ ، وأثر الأدلة المختلف فيها فى الفقه الإسلامى للدكتور مصطفى ديب البقا ص ٢٤٢ فما بعدها) .

(١) قلت : وقد تقدم أن ذكرت تعريفه لغة واصطلاحا ، ونوعيه : (المحمود والمذموم) راجع ص ٩٣٤ هامش رقم (١) .

(٢) فى ب (فهمى) وهى خطأ .

(٣) أخرجه : (الترمذى ٣٧٩/٥ وقال : حسن صحيح ، وابن ماجه ١٩/١ ، وأحمد فى مسنده ٢٥٢/٥ ، ولفظ الترمذى بكامله هكذا : « ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ثم تلا رسول الله - ﷺ - هذه الآية : ﴿ ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون ﴾ » .

وانظر كذلك : (تخريج أحاديث الأحياء - للحافظ العراقى ٦٩/١ ، ١٥٥٩/٣ ، والترغيب والترهيب للمنزى ١٠٩/١) .

وإن كان القصد منه إظهار الحق ، فمحمود ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وجادلهم بالتى هى أحسن ﴾ (١) .

قال القاضى أبو زيد : للمجادلة شروط وآداب وركن وداعية وغرض : أما الشروط فهى : أن يكون غرضها إظهار الحق دون العناد .

وأن يكون عالما بحقائق العربية ، بصيرا فى القواعد / (٢) الفقهية والتأويلات للآيات والأخبار .

وأن يكون حافظا للنصوص والأخبار .

وأن يكون من يجادل معه منصفاً طالبا للحق لا وقيحا ولا غليظا .

وقيل : من الشرائط تحرير المبحث وأن لا ينصب أحدهما منصب الآخر وأما الآداب ، (فتجنب الاضطراب) (٣) مما سوى اللسان من الجوارح ، والاعتدال فى خفض الصوت ورفع ، وحسن الإصغاء إلى كلام صاحبه ، والإعراض عن الغضب / (٤) وقصد الانتقام ، والاحتراز عن التكلم فى مجلس الشغب والتكلم فى مجلس جماعة لا يستمعون كلامهم تكبرا ، لأنه يؤدى إلى الاستخفاف ، وإذا استحف كل (٥) خاطره .

(١) سورة النحل / ١٢٥ . والآية بكاملها : ﴿ ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين ﴾ .

(٢) ق ٢٥١ / ب من ب .

(٣) فى ب (فيجب الاضطراب) وهى تعريف .

(٤) ق ٢٣٧ / ١ من ح .

(٥) كل بالفتح : أى : نقل ، والكل : العيال ، وكل الرجل كلاً : صار كذلك ويطلق الكل على الواحد وغيره ، وبعض العرب بجمع المذكر والمؤنث على كلول . والكل : اليتيم ، والكل أيضا : الذى لا ولد له ، ولا والد يقال : منه كل يكل - من ==

وأما الداعية ، فالسؤال من المسترشد ، أو الابتلاء ، بوقوع حادثة شرعية ليتضح حكمها بالذاكرات ، أو وقوع مشكل فى قاعدة أو فيما يتعلق بها من الوسائل ، أو الحاجة إلى معرفة توفيق بين الدليلين المتعارضين صورة .

وكل هذه المناظرات سعى فى إحياء الشريعة المصطفوية .

وقال - ﷺ - : لأبى بكر وعمر - رضى الله عنهما - : « قولاً فإنى فيما لم يوح إلى مثلكما » ^(١) ولا يخفى أن فى مذاكرات العلماء المسترشدين فوائد لا تحصى ، وجهاد العلماء فى حل المشكلات أقوى درجة من جهاد الغزاة مع الكفار .

لذا قال النبى - ﷺ - : « مداد العلماء يوزن مع دم الشهداء » ^(٢) ، والمداد للعلماء فرع ، والدم للشهداء أصل .

== باب ضرب - كلاله ، والمراد به هنا : المعنى الأول .

(المصباح المنير ٥٣٨/٢) .

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، وأخرجه مسلم (١٨٣٥/٤ - ١٨٣٦) بلفظ : / إذا أمرتكم بشئ من دينكم فخذوا به ، وإذا أمرتكم بشئ من رأى فإنما أنا بشر . وفى رواية : (أنتم أعلم بأمر دنياكم) .

وأخرجه نحوه : ابن ماجه ٨٢٥/٢) وأحمد فى مسنده ١٦/٥ ، ٢٦٨ ، ١٢٨/٦ .

(٢) أخرجه : العجلونى فى كشف الخفاء ٢٦٢/٢ بلفظ : « مداد العلماء أفضل من دم الشهداء » .

وقال : (رواه المنجنيقى : فى رواية الكبار عن الصغار ، له عن الحسن البصرى .

وقال الزركشى عن الخطيب : موضوع ، وقال : إنه من كلام الحسن .

ورواه ابن عبد البر عن أبى الدرداء رفعه بلفظ : « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء ، فيرجع مداد العلماء على دم الشهداء وللخطيب فى تاريخه : عن ابن عمر مرفوعاً : « وزن حبر العلماء بدم الشهداء ، فرجع عليهم » . وفى سنده ==

وأما الركن ، فإقامة الدليل الصحيح على ثبوت المدعى .

وأما الغرض فظهور حق ليعتقد ، أو ظهور خير ليعمل به ، وترك ضديهما وهو الباطل والشر ^(١) .

مسألة :

المستثنى إذا تعدد بغير حرف العطف كقول الرجل لفلان على عشرة إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة ، يكون الاستثناء من الإثبات نفى ومن النفى إثبات ، فيلزم عليه أربعة ^(٢) إلا إذا كان أكثر من الأول أو مساويا ، فإنه يعود الكل إلى

== محمد بن جعفر متهم بالوضع ، ومن ثم قال : الخطيب موضوع ، و... إلخ .

(١) قلت : لقد بحثت في كتب الإمام القاضى أبى زيد الدبوسى كالتقويم والأسرار والتأسيس عن هذه الشروط والآداب و... فلم أعثر عليها وقد ذكر شيئا منها حافظ الدين النسفى فى (كشف الأسرار ٥٩٣/٢) والله أعلم .

(٢) قلت : ولضبط ذلك ثلاث طرق :

الأولى : طريقة النقص والجمع وهى : أن تطرح الاستثناء الأول من المستثنى منه المقرية أولا ، ثم تقصد إلى الاستثناء الثانى فتجمعه مع الباقي من المستثنى منه الأول ، ثم تنقص الاستثناء الثالث من المجموع المذكور .

الثانية : طريقة النقص وهى : أن تبدأ بالاستثناء الأخير فتقص كل استثناء من الذى قبله إلى أن تصل المستثنى منه الأول .

ويشترط فى هاتين الطريقتين أن يكون كل الثانى أبدا أقل من الذى قبله .

الثالث : طريقة الشفع والوتر وهى : أن تجمع كل وتر من الاستثناءات فتخرجه من المستثنى منه ، وتجمع كل شفع منها فتدخله فى المستثنى منه المقرية ، وما اجتمع منه فهو المقرية المطلوب .

ويعتبر أول الاستثناءات وترا ، وثانيها شفعاً وهكذا ، وليس لزوجة العدد أو فرديته عبرة فى الشفعية والوترية . ولزيد من المعلومات حول الاستثناء وأحكامه يراجع : ==

أول الكلام ، لتعذر الاستخراج .

ولو تعدد بحرف العطف ، فالاستثناء يعود إلى أول الكلام أيضا كقوله :
على عشرة إلا خمسة وإلا ثلاثة ، يجب عليه درهمان .

واستثناء الكل من الكل لا يصح نصا ، ويصح ضمنا كقوله : نسائي طوالق
إلا عائشة وحفصة وزينب وفاطمة ، لم تطلق واحدة منهن .

ولو قال : نسائي إلا نسائي ، طلقت كلهن ^(١) .

مسألة :

تخصيص العام بالدليل العقلي جائز خلافا لبعض الناس :

وذلك مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ونحوه من الخطابات فإن
الصبيان والمجانين مخصوصون بالإجماع بالدليل العقلي ، لأن خطاب من لا
يفهم لا يصح عقلا / ^(٢) .

مسألة :

النسخ لا يجوز في الأخبار إلا إذا كان إخبارا عن حل شيء أو حرمة لقوله

== (الاستثناء في أحكام الاستثناء ص ٤٧٨ - ٤٧٩ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٢٥٤
فما بعدها ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٥٧٦/١ فما بعدها - الطبعة
الأولى ، ورسالة مساجستير (الاستثناء عند الأصوليين) لأخينا الشيخ أكرم محمد
أوزيقان التركي ص ١٠٠ فما بعدها) .

(١) راجع (أصول السرخسي ١٤٥/١ - ١٤٦ ، وتيسير التحرير ٣٠٠/١ ، وفواتح
الرحموت ١/٣٢٣ - ٣٢٤) .

(٢) ق ٢٥٢ / أ من ب .

تعالى : ﴿ أحل لكم صيد البحر ﴾^(١) وقوله : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ أو ما جرى مجراه من الأحكام الشرعية ، لأن النسخ فيه يستلزم الكذب ، والخلف^(٢) ، والبدا^(٣) ، والتناقض^(٤) .

وقال بعض الناس : الخلف فى الوعيد الإلهى جائز ، لأنه كرم .

ولا يصح هذا القول ، لقوله تعالى : ﴿ ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده ﴾^(٥) أى : وعيده .

(١) سورة المائدة / ٩٦ . وقام الآية : ﴿ وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمت حراما واتقوا الله الذى إليه تحشرون ﴾

(٢) الخلف : وزان فلس : الردىء من القول ، يقال : (سكت ألفا ونطق خلفا) أى سكت عن ألف كلمة ثم نطق بخطأ .

وقال أبو عبيدة : (الخلف من القول هو السقوط الردىء كالخلف من الناس) وأما الخلف بالضم ، فهو اسم من أخلف ، يقال : أخلف الرجل وعده . وهو المراد هنا ، كما يفهم من كلامه الآتى : (وقال بعض الناس . . إلخ) . ينظر : (المصباح المنير ١/ ١٧٩) .

(٣) وقد تقدم معنى البدا فى (ص ١٢٩ هامش رقم (٥)) .

(٤) هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق إحداهما ، وكذب الأخرى كقولنا : زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان . (التعريفات ص ٦٨) .

(٥) سورة الحج : ٤٧ . وقام الآية : ﴿ وإن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون ﴾ . هذا وقد استدل المعتزلة بقوله تعالى : ﴿ ولن يخلف الله وعده ﴾ على أن الله سبحانه لا يغفر للعصاة ، لأن الوعد فيه بمعنى الوعيد ، وقد أخبر سبحانه أنه لا يخلفه ، والمغفرة تستلزم الخلف المستلزم للكذب المحال عليه تعالى .

والجواب : أن وعيدات سائر العصاة إنشاءات أو إخبارات عن استحقاقهم ما أوعدوا به لا عن إيقاعه ، أو هى إخبارات عن إيقاعة مشروطة بعدم العفو وترك التصريح ==

مسألة / (١) :

المحرم مقابل الفرض ، وهو : ما ثبت حرمة بدليل قطعى ، وفاعله فاسق يستحق العقاب إن لم يكن فعله بعذر قوى مثل الإكراه ، وجاحده كافر .

والمكروه كراهة التحريم يقابل الواجب ، وهو ما ثبت بدليل مغلب للظن ، وفاعله يستوجب عقاباً أخف من عقاب فاعل المحرم ولا يكفر جاحده .
والمكروه كراهة التنزيه ضد المندوب .

مسألة:

إذا تعارض المجازان ، فالمجاز الأقرب إلى الحقيقة أولى .

وإذا كان أحد الخبرين مكيّاً والآخر مدنياً ، فالمدنى أولى بالاتفاق : لأن الآخر ناسخ .

مسألة :

يجوز فى مذهب الكرامية (٢) وضع الأخبار لترويج الدين وعند أهل السنة لا يجوز ، لإطلاق قوله - ﷺ - : « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده فى النار » .

== بالشرط بزيادة التهيب ، وليس كذلك وعيدات الكفار ، فإنها محض إخبارات عن الإيقاع غير مشروطة بشرط أصلاً كمواعيد المؤمنين ، والداعى إلى التفرقة الجمع بين الآيات . والله أعلم .

راجع : (روح المعانى ١٧ / ١٧٠) .

(١) ق ٢٣٧/ب من ح .

(٢) أصحاب محمد بن كرام السجستانى المتوفى سنة (٢٥٥هـ) ، الذى كان من عباد المرجئة ، ثم طرد من سجستان إلى غرجستان ، وقد أهداها الشهرستانى من ==

ولأن الافتراء والكذب حرام وإن كان نية المفترى الخير .
وقد قال تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ وكل زائد بعد الكمال
نقصان وبدعة .

مسألة :

التقليد وهو قبول قول الغير بلا دليل . ليس بحجة فى أصول الدين ولا
فروعه ، لأنه تعالى رد على المقلدين بقوله : ﴿ أولو كان آباؤهم لا يعقلون
شيئا ولا يهتدون ﴾ .

وإيمان المقلد صحيح فى القول المختار من الحنفية والشافعية لا لكونها مقلدا ،
بل لأنه وقع تصديقه حقا اتفاقا من غير قصده على طلب الحقيقة بسبب من
أسباب العلم باعتبار صحة مذهب (إمامه) (٢) .
وأجمع العلماء على أن المقلد عاص بترك الاستدلال .

== الصفاتية ، لأن رئيسهم (كرام) كان ممن يثبت الصفات إلا أنه يتهم فيها إلى
التجسيم والتشبيه .

وضلالات أتباعه متنوعة أنواعا كثيرة .

انظر بعض منكراتهم فى : (الفرق بين الفرق ص ٢١٥ فما بعدها ، والملل والنحل
للشهرستانى ١/ ١٠٨ فما بعدها) .

(١) سورة البقرة / ١٧٠ . وأول الآية : ﴿ وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما
الفينا عليه آباءنا ... ﴾ .

قال الألوسى - رحمه الله - : " وفى الآية دليل على المنع من التقليد لمن قدر على
النظر ، وأما اتباع الغير فى الدين بعد العلم بدليل ما أنه محق ، فاتباع فى الحقيقة لما
أنزل الله تعالى ، وليس من التقليد المذموم فى شيء - قال سبحانه وتعالى :
﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴾ .

(٢) فى ب (أمانة) وهو تحريف لعله وقع من الناسخ .

ويحل التقليد فى الفروع الشرعية للعوام ، والمتفقه الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد فى القول المختار من الحنفية والشافعية^(١) ولكن عليهم أن يقلدوا من هو عندهم أعلم وأورع بالسماع عمن يوثق بقوله .

وقال الغزالى : لا يجوز أن ينتقل عن مذهب إمامه إلى مذهب آخر بهوى النفس ، ويجوز عند الضرورة^(٢) .

والمجتهد لا يقلد مجتهدا آخر إلا إذا كان من الصحابة أو من خيار التابعين عند الحنفية .

وعند الشافعية / ^(٣) لا يجوز للمجتهد فى مذهب الشافعى أن يخالف عن الشافعى - رحمه الله - وهذا تحكم بلا دليل^(٤) .

(١) وقال ابن حزم الظاهرى ، والإمام الشوكانى : لا يحل التقليد ويجب النظر مطلقا للعامى وغيره ، وقال الجبائى : بالإباحة لا بالحرمة ، ولا بالوجوب .

وقال الحشوية والتعليمية : إن طريق معرفة الحق التقليد وإن ذلك هو الواجب ، وإن النظر والبحث حرام .

والذى يظهر صوابا هو : قول القائلين بجواز التقليد وحله فى الفروع الشرعية للعوام ومن شاكلهم من المتفقه الذين لم يبلغوا درجة الاجتهاد ، ولم يعرفوا طرق استنباط الأحكام عن الأدلة ، بل وليس لديهم من الدرك ما يعرفون به الصحيح من السقيم ، ويميزون به الخبيث من الطيب .

راجع : (الأحكام للأمدى ٤ / ٣٠٦ ، والأحكام لابن حزم ٦ / ١٠٣٦ ، والمستصفى ٢ / ٣٨٧ ، ومسلم الثبوت ٢ / ٤٠٢ ، وإرشاد الفحول ص ٢٦٧) .

(٢) راجع : (المستصفى ٢ / ٣٩١) .

(٣) ق ٢٥٢ / ب من ب .

(٤) قلت : لم أعر لهم على هذا القول ، وإنما المنقول عن الغزالى أنه قال : " . . . فمن اعتقد أن الشافعى - رحمه الله - أعلم والصواب على مذهبه أغلب ، فليس له أن يأخذ بمذهب مخالفه بالتشهى " .
==

مسألة :

القياس المحرم راجح على القياس المبيح فى الأصح ، إذ فيه الاحتياط^(١) كما لو قالوا فى الحديث المحرم مع المبيح .

وإذا نقل عن مجتهد قولان : إن عرف التاريخ ، فالجديد أولى ، وإن لم يعرف واستويا فى القوة ، فعند الحنفية يرجح المجتهد المتأخر بعد شهادة قلبه . وعند بعض الشافعية / ^(٢) يخير المتبع الذى يقلد القياس فى العمل بأيهما شاء ^(٣) .

مسألة :

قال الإمام الرازى : لا يجوز الترجيح فى الأدلة البيهنية ، لأن البيهنى لا يجوز أن يكون مرجوحا ^(٤) .

== (المستصفى ٢ / ٣٩١) .

(١) وذلك ، لأن الفعل إن كان حراما ، ففى ارتكابه ضرر ، وإن كان مباحا فلا ضرر فى تركه .

(شرح المنهاج : نهاية السؤل ، ومناهج العقول ٣ / ١٧٧ ، ١٧٩) .

(٢) ق ٢٣٨ / ١ من ح .

(٣) راجع : (المحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٢٢) .

(٤) قوله : (لأن البيهنى لا يجوز أن يكون مرجوحا) لم أجده فى المحصول وإليك نص المحصول : (الترجيح لا يجرى فى الأدلة البيهنية ، لوجهين : الأول : أن شرط الدليل البيهنى أن يكون مركبا من مقدمات ضرورية ، أو لازما عنها .

الثانى : أن الترجيح عبارة عن التقوية ، والعلم البيهنى لا يقبل التقوية ؛ لأنه إن قارنه احتمال النقيض ، ولو على أبعد الوجوه - كان ظنا لا علما) .

وإن لم يقارنه ذلك ، لم يقبل التقوية .

(المحصول ج ٢ ق ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٤) .

وقالت الحنفية : لليقين مراتب : علم اليقين ، وعين اليقين ، وحق اليقين وبعضها أقوى من بعض .

قال أبو زيد من الحنفية : القياس المستنبط من الدليل القطعى أقوى من القياس المستنبط من الدليل المذهب للظن كخبر الواحد والآية المؤولة ، والعام الذى خص بعضه ، لأن احتمال الخطأ فيه الأقل^(١) .

وعند الآخرين هما سواء ، لأن كل اجتهدا يحتمل الصواب والخطأ . والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب^(٢) .

يقول العبد الضعيف محمد بن أحمد الجندى - ستر الله عيوبه فى الدارين : هذه فوائد التقطتها من فوائد شيخنا علامة الورى ، جامع الأصول والفروع شيخنا وأستاذنا وملاذنا مولانا علاء الملة والدين ضياء الإسلام والمسلمين عبدالعزيز بن أحمد البخارى رحمة الله عليه ورضى عن أسلافه الكرام .

ومن فوائد الإمام المحقق والخبر المدقق ، والأستاذ الكبير (العالم)^(٣) التحرير مولانا حافظ الدين النصفى ، صاحب المنار ، والكثرة والوفاء ، ونور الله مرقده ، مع أبحاث غريبة ، تذكرة للمستفيدين ، وإجابة للمختلفين .

(١) فقد راجعت كتاب التوقيم للإمام أبى زيد الدبوسى عدة مرات فلم أجد فيه ذلك ، ولكن وجدت نحو هذا فى : القواطع للسمعانى ، والإبهاج للشيخ على بن عبد الكافى السبكى وولده تاج الدين السبكى ، والمنهاج للبيضاوى ، والمحصل .

فليُنظر : (القواطع ٢/ق ٩٠ ميكروفيلم رقم ٢١٧٧ ، والإبهاج شرح المنهاج ٣/٢٥٧ ، والمنهاج بشرحه - نهاية السؤل ومناهج العقول ٣/١٨٤ ، والمحصل ج ٢ ق ٦١٩/٢) .

(٢) بلغ مقابلة وتصحيحا بقدر الوسع والطاقة بنسخة الشيخ أمين الدين - أدام الله ظله - (هامش ح) .

(٣) ساقطة من ح .

وأرجو الله تعالى أن لا يقطع رجائي فيما أرتجيه ، وأن لا يخيب أملى فيما
أبتغيه ، إنه خير مسؤول ، وأكرم مأمول .

والحمد لله رب العالمين ، والسلام والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين .

اللهم حقق بطفك آمالنا ، واختم بالسعادة آجالنا برحمتك يا أرحم
الراحمين .

(تم كتاب جامع الأسرار بحمد الله وعونه الغزار على يد الفقير إلى الغفار
إسحاق بن خوبة بن أسعد ، كثير الأوزار المذنب ، الحقيق المقدار ، حامدا
ومصليا على نبيه خير الأخيار - ﷺ - وعلى آله الأبرار ، وعترته والمهاجرين
والأنصار ، صلاة متواترة آناء الليل وأطراف النهار - يوم الإثنين فى أوسط
النهار من الرجب المكرم المعظم ، العظيم المقدار من سنة تسعين وسبعمئة من
هجر نبينا المختار ، - غفر الله لكاتبه العزيز الغفار ، ولوالديه ، ولمن نظر فيه
المهيمن الستار ، وهو الذى يقبل التوبة عن عبادة ويعفو عن الأشرار .
﴿ ربنا آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ﴾ ^(١) .

(١) ما بين القوسين عبارة ح ، وأما عبارة ب فهى كما يلى : (تم كتاب جامع الأسرار
فى شرح المنار بعون العليم الستار ، وقد وقع من كتابته بوجه أحسن فى العشر الآخر
من الرجب سنة ثمان وستين وسبعمئة الهجرية) .

والله أعلم ، بالصواب وإليه المرجع والمآب . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى
آله وأصحابه ومن دعا بدعوته وسار على نهجه إلى يوم الدين .

- آمين يا رب العالمين - .

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿سورة البقرة (٢)﴾		
﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾	١٩	٣٧١
﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾	٣١	٩٨٩
﴿وأقيموا الصلاة﴾	٤٣	١٥٦
﴿وإذ قلنا ادخلوا الباب سجدا﴾	٥٨	٣٧٤
﴿ذلك بما عصوا...﴾	٦١	٤٥٧
﴿إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة﴾	٦٧	٨٢٨
﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها﴾	١٠٦	٨٧٨
﴿وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا﴾	١١١	١٤٣٤
﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾	١١٥	١١٢
﴿رب اجعل هذا البلد آمنا﴾	١٢٦	٢٨١
﴿فول وجهك﴾	١٤٤	٨٧٩
﴿إن الصفا والمروة﴾	١٥٨	٤٠٧
﴿أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون﴾	١٧٠	١٤٤٥
﴿فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾	١٧٣	٦٠٣
﴿ولكم في القصص حياة﴾	١٧٩	١١٥١
﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾	١٨٣	٢٥٨
﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾	١٨٧	١٠٢٧
﴿ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾	١٨٨	١٤٢٩
﴿فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدوا عليكم﴾	١٩٤	١٤١

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾	١٩٦	٤٣٨
﴿ والله لا يحب الفساد ﴾	٢٠٥	٦٢٤
﴿ ولا تنكحوا ﴾	٢٢١	٢٥٥
﴿ حتى يطهرن ﴾	٢٢٢	٣٥٩
﴿ فأتوا حرثكم أنى شئتم ﴾	٢٢٣	٣٣٢
﴿ ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ﴾	٢٢٤	٦٢٨
﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ﴾	٢٢٨	١٣٢
﴿ الطلاق مرتان الآية ﴾	٢٢٩	١٤٦
﴿ حتى تنكح زوجا غيره ﴾	٢٣٠	١٣٦
﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴾	٢٣٣	٥٠١
﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا..... الآية ﴾	٢٣٤	٨٠١
﴿ ولا يحيطون بشيء من علمه ﴾	٢٥٥	١٣٤٠
﴿ فإن الله يأتى بالشمس من المشرق ﴾	٢٥٨	٨٣٣
﴿ وحرم الربا ﴾	٢٧٥	٢٥٧
﴿ واستشهدوا شهيدين من رجالكم ﴾	٢٨٢	٩٨٢
﴿ لله ما فى السموات وما فى الأرض ﴾	٢٨٤	٢٩٢
﴿ سورة آل عمران (٣) ﴾		
﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾	٧	٣٣٦
﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا ﴾	٨	٣٣٧

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أولئك الذين حبطت أعمالهم فى الدنيا والآخره ﴾	٢٢	٥٨٤
﴿ قل إن كنتم تحبون الله ﴾	٣١	٨٩٦
﴿ أنى لك هذا ﴾	٣٧	٣٣٢
﴿ واسجدى واركمى ﴾	٤٣	٤٠٨
﴿ وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب ﴾	٨١	٩٠٩
﴿ ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم ﴾	١٢٨	٤٤٦
﴿ والذين قال لهم الناس ﴾	١٧٣	٢٦٧
﴿ سورة النساء (٤) ﴾		
﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى ﴾	٣	٣٢٣
﴿ ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما ﴾	٥	١٣٩١
﴿ وابتلوا اليتيم ﴾	٦	١٢٤٤
﴿ يوصيكم الله فى أولادكم ﴾	١١	٨٤٥
﴿ فاستشهدوا عليهن أربعة منكم ﴾	١٥	٧٢٨
﴿ وآتيتم إحداهن قنطارا ﴾	٢٠	٩٣٣
﴿ ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات ﴾	٢٥	٥٢٩
﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾	٤٣	١٣٦٠
﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ﴾	٥٩	٨٩٦
﴿ فتحرير رقبة مؤمنة ﴾	٩٢	٣٠٤

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها ﴾	٩٣	٥٠٧
﴿ وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح ﴾	١٠١	٦٠٠
﴿ لن يجعل الله للكافرين ﴾	١٤١	١٢٥٥
﴿ وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ﴾	١٥٧	٦٤٥
﴿ وكلم الله موسى تكليما ﴾	١٦٤	٧٤٣
﴿ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾	١٦٥	١٢١٤
﴿ سورة المائدة (٥) ﴾		
﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾	٢	١٥٦
﴿ فاغسلوا وجوهكم ﴾	٦	١٣٥
﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ﴾	٣٣	٤٤٠
﴿ فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا ﴾	٣٨	١٤٠
﴿ النبيون الذين أسلموا ﴾	٤٤	٥٢٨
﴿ وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ﴾	٤٥	٩١١
﴿ وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه ﴾	٤٨	٣٠٩
﴿ ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ﴾	٨٩	٣٤٩
﴿ ويصدقكم عن ذكر الله وعن الصلاة ﴾	٩١	١٤٢٦
﴿ ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ﴾	٩٤	١١٧٧
﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم ﴾	٩٥	٤٣٨
﴿ أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم ﴾	٩٦	١٤٤٣
﴿ لا تسألوا عن أشياء ﴾	١٠١	٢٤٩

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة الأنعام (٦) ﴾		
﴿ ولا طائر يطير بجناحيه ﴾	٣٨	٨١٨
﴿ ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين ﴾	٥٩	٩٦٢
﴿ إنى أراك وقومك فى ضلال مبين ﴾	٧٤	١٢١٧
﴿ قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى ﴾	٩١	٢٩٨
﴿ ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ﴾	١٢١	٢٧١
﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما . . . أو فسقا أهل لغير الله به ﴾	١٤٥	١٠٣٥
﴿ سورة الأعراف (٧) ﴾		
﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا ﴾	٢٣	٤٩٠
﴿ كلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾	٣١	١٣٩٠
﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾	١٥٥	٦٣٧
﴿ ويحرم عليهم الخبائث ﴾	١٥٧	١٤٢٦
﴿ قل يا أيها الناس إنى رسول الله إليكم جميعا ﴾	١٥٨	٢٤٥
﴿ ألسن بربكم ﴾	١٧٢	١٢٢٤
﴿ وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ﴾	٢٠٤	٧٨٤
﴿ الأنفال (٨) ﴾		
﴿ قل الأنفال لله والرسول ﴾	١	١١٦٧
﴿ إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾	٣٨	٢٤٧

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ولا تنازعوا . . . الآية ﴾	٤٦	٣٨٥
﴿ يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين ﴾	٦٤	٦٣٧
﴿ إن الله بكل شيء عليم ﴾	٧٥	٢٦٥
﴿ سورة التوبة (٩) ﴾		
﴿ إلا ولا ذمة ﴾	٨	١٢٢٣
﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ﴾	٣٤	٥٥٨
﴿ فلا تظلموا فيهن أنفسكم ﴾	٣٦	٥٢٥
﴿ قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزون ﴾	٦٥	١٣٨٧
﴿ والشابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ﴾	١٠٠	٦٧٦
﴿ فيه رجال يحبون أن يتطهروا ﴾	١٠٨	٧١٨
﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾	١١٩	٩٢٦
﴿ فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ﴾	١٢٢	٦٥٣
﴿ سورة يونس (١٠) ﴾		
﴿ قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه . . . ﴾	١٥	٨٧٨
﴿ سورة هود (١١) ﴾		
﴿ إنه ليس من أهلك ﴾	٤٦	٨٢٩

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ غنموا في داركم ثلاثة أيام ﴾	٦٥	٨٦٤
﴿ سورة يوسف (١٢) ﴾		
﴿ إن كنتم للرؤيا تعبرون ﴾	٤٣	٩٦٥
﴿ قال تزرعون سبع سنين دأبا ﴾	٤٧	٨٦٤
﴿ واسأل القرية ﴾	٨٢	٣٧٣
﴿ سورة الرعد (١٣) ﴾		
﴿ يصح الله ما يشاء ويثبت ﴾	٣٩	٨٦٧
﴿ سورة إبراهيم (١٤) ﴾		
﴿ ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون ﴾	٤٢	٢٤٩
﴿ سورة الحجر (١٥) ﴾		
﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	٣٠	٨١٨
﴿ ادخلوها بسلام آمنين ﴾	٤٦	١٤٦
﴿ ولا تمدن عينيك ﴾	٨٨	٢٤٩
﴿ سورة النحل (١٦) ﴾		
﴿ لحما طريا ... الآية ﴾	١٤	٣٩٥
﴿ لتبين للناس ما نزل إليهم ﴾	٤٤	٨٧٩

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وأوحى ربك إلى النحل ﴾	٦٨	١٤٣٣
﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا ﴾	٧٨	١٢٥١
﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ﴾	٨٩	٩٦٢
﴿ وينهى عن الفحشاء والمنكر ﴾	٩٠	٢٥١
﴿ وقل نزله روح القدس من ربك بالحق ﴾	١٠٢	٨٩٩
﴿ فكلوا مما رزقكم الله ﴾	١١٤	١٤٦
﴿ وجادلهم بالتى هي أحسن ﴾	١٢٥	١٤٣٩
﴿ سورة الاسراء (١٧) ﴾		
﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾	١٥	١٢١٤
﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾	٣٢	٢٤٩
﴿ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾	٣٣	١٣٣١
﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ﴾	٣٦	٦٥١
﴿ وما أوتيتم من العلم إلا قليلا ﴾	٨٥	١٠٣٧
﴿ سورة الكهف (١٨) ﴾		
﴿ كل شيء سببا ﴾	٨٤	١١٧٤
﴿ سورة مريم (١٩) ﴾		
﴿ فهب لى من لدنك وليا ﴾	٥	١٢٥٥

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وآتيناه الحكم صبيا ﴾	١٢	١٢٣٤
﴿ أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا ﴾	٣٨	١٥٦
﴿ سورة طه (٢٠) ﴾		
﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ﴾	١٧	٥٥٣
﴿ قال هي عصا أتوكؤ عليها وأهش بها على غنمي ﴾	١٨	٥٥٣
﴿ فبدت لهما سوءاتهما ﴾	١٢١	٨٦٧
﴿ سورة الأنبياء (٢١) ﴾		
﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث ... ﴾	٧٨	٣١١
﴿ ففهمناها سليمان ﴾	٧٩	١٠٧٥
﴿ إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم ﴾	٩٨	٨٣١
﴿ إن الذين سبقتم لهم من الحسنى ﴾	١٠١	٨٣١
﴿ سورة الحج (٢٢) ﴾		
﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم ﴾	١	٣٢٢
﴿ هذان خصمان اختصموا ﴾	١٩	٣١١
﴿ وليطوفوا بالبيت العتيق ﴾	٢٩	١٢٩
﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	٣٠	٢٩٢
﴿ ويستعجلونك بالعذاب ولن يخلف الله وعده ﴾	٤٧	١٤٤٣

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ اركعوا واسجدوا ﴾	٧٧	٤٠٧
﴿ وما جعل عليكم فى الدين من حرج ﴾	٧٨	٩٣٢
﴿ سورة المؤمنون (٢٣) ﴾		
﴿ تنبت بالدهن ﴾	٢٠	٤٥٩
﴿ فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك ﴾	٢٧	٨٢٨
﴿ سورة النور (٢٤) ﴾		
﴿ الزانية والزانى فاجلدوا ﴾	٢	٦٤٩
﴿ ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ﴾	٤	٣٢٧
﴿ فأولئك عند الله عنهم الكاذبون ﴾	١٣	٦٩٩
﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ﴾	٣٣	١٤٦
﴿ فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى ﴾	٤٥	٢٩٣
﴿ سورة الفرقان (٢٥) ﴾		
﴿ فجعله نسباً وصهراً ﴾	٥٤	٢٦٠
﴿ وأنزلنا من السماء ماء طهورا ﴾	٤٨	١٠٩٧
﴿ سورة الشعراء (٢٦) ﴾		
﴿ إنا معكم مستمعون ﴾	١٥	٣١١
﴿ أفرأيت ما كنتم تعبدون ﴾	٧٥	٨٤١

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أنتم وآبائكم الأقدمون ﴾	٧٦	٨٤١
﴿ فإنهم عدو لى إلا رب العالمين ﴾	٧٧	٨٤١
﴿ واجعل لى لسان صدق فى الآخرين ﴾	٨٤	٣٧٤
﴿ لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ﴾	١٥٥	٩١١
﴿ سورة النمل (٢٧) ﴾		
﴿ وجحدوا بها واستيقنتها ﴾	١٤	١٣٣٨
﴿ أياكم يأتينى بعرشها ﴾	٣٨	٣٠٣
﴿ سورة القصص (٢٨) ﴾		
﴿ هذا من عمل الشيطان ﴾	١٥	٨٩٣
﴿ كل شىء هالك إلا وجهه ﴾	٨٨	٣٧١
﴿ سورة العنكبوت (٢٩) ﴾		
﴿ إنا جعلنا حرما آمنا ﴾	٦٧	٢٨٠
﴿ فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما ﴾	١٤	٨٣٧
﴿ سورة الروم (٣٠) ﴾		
﴿ وأثاروا الأرض وعمروها أكثر مما عمروها ﴾	٩	٢٨٠
﴿ أم انزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم ﴾	٣٥	٣٧٢
﴿ الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد		

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ضعف قوة .. ﴾	١٥١	٣٠٩
﴿ سورة السجدة (٣٢) ﴾		
﴿ ومن قرء أعين جزاء بما كانوا يعملون ﴾	١٧	١١٥٧
﴿ سورة الأحزاب (٣٣) ﴾		
﴿ لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ﴾	٢١	٨٩٧
﴿ إن المسلمين والمسلمات ﴾	٣٥	٤٩٠
﴿ قد علما ما فرضنا عليهم فى أزواجهم وما ملكت أيمانهم ﴾	٥٠	١٥٠
﴿ لا يحل لك النساء من بعد ﴾	٥٢	٨٨٣
﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبى ﴾	٥٦	٣١٧
﴿ سورة ص (٣٨) ﴾		
﴿ وخر راکما وأناب ﴾	٢٤	١٠٦١
﴿ سورة الزمر (٣٩) ﴾		
﴿ إنك ميت وانهم ميتون ﴾	٣٠	١١٧٧
﴿ سورة فصلت (٤١) ﴾		
﴿ وويل للمشرکین الآية ﴾	٦	٢٤٦

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴾	٤٢	٨٦٠
﴿ سورة الشورى (٤٢) ﴾		
﴿ ليس كمثله شيء ﴾	١١	٧٩٤
﴿ وجزاء سيئة سيئة ﴾	٤٠	٣٧٤
﴿ سورة الزخرف (٤٣) ﴾		
﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة ﴾	٢٢	١٠٣٧
﴿ سورة الدخان (٤٤) ﴾		
﴿ فاكهين ﴾	٢٧	٣٩٨
﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾	٤٩	١٥٦
﴿ سورة محمد (٤٧) ﴾		
﴿ ولا تبطلوا أعمالكم ﴾	٢٣	٥٨٥
﴿ سورة الحجرات (٤٩) ﴾		
﴿ يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ﴾	٦	٧٣٦
﴿ سورة ق (٥٠) ﴾		
﴿ والنخل باسقات ﴾	١٠	٣٠٥

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ونعلم ما توسوس به نفسه ﴾	١٦	١٤٣٥
﴿ سورة الطور (٥٢) ﴾		
﴿ اصلوها فاصبروا أو لا تصبروا ﴾	١٦	١٤٦
﴿ سورة النجم (٥٣) ﴾		
﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	٣	٩٠١
﴿ فاسجدوا لله واعبدوا ﴾	٦٢	١٠٦١
﴿ سورة الحشر (٥٩) ﴾		
﴿ فاعتبروا يا أولى الأبصار ﴾	٢	٦٦٩
﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾	٧	٧٣٦
﴿ سورة الجمعة (٦٢) ﴾		
﴿ وذروا البيع ﴾	٩	٢٤٩
﴿ سورة الطلاق (٦٥) ﴾		
﴿ ولا تخرجوهن من بيوتهن ﴾	١	٦٨٣
﴿ وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ﴾	٢	١٥٦
﴿ واللاتى يئسن من المحيض ﴾	٤	١٣٥
﴿ أسكنوهن من حيث سكتن ﴾	٦	٧١٧

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة التحريم (٦٦) ﴾		
﴿ يا أيها النبي لم تحرم أحل الله لك ... ﴾	١	٣٦٦
﴿ لا تعتذروا اليوم ﴾	٧	٢٤٩
﴿ سورة المعارج (٧٠) ﴾		
﴿ إن الإنسان خلق هلوعا ﴾	١٩	٣٣٣
﴿ سورة نوح (٧١) ﴾		
﴿ جعلوا أصابعهم في آذانهم واستغشوا ثيابهم ﴾	٧	٥٥٩
﴿ سورة المزمل (٧٣) ﴾		
﴿ فعصى فرعون الرسول ﴾	١٦	٣٠٨
﴿ فاقروا ما تيسر من القرآن ﴾	٢٠	٧١٩
﴿ سورة المدثر (٧٤) ﴾		
﴿ وثيابك فطهر ﴾	٤	٥٦٨
﴿ ما سلككم في سقر ﴾	٤٢	٢٤٦
﴿ قالوا لم نك من المصلين ﴾	٤٣	٢٤٦
﴿ سورة التكويد (٧٥) ﴾		
﴿ علمت نفس ما أحضرت ﴾	١٤	٣٧٤

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة الإنفطار (٨٢) ﴾		
﴿ أن الأبرار لفي نعيم ﴾	١٣	٥٥٨
﴿ وإن الفجار لفي جحيم ﴾	١٤	٥٥٨
﴿ سورة الأعلى (٨٧) ﴾		
﴿ سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله ﴾	٦	٧٥٣
﴿ سورة الشمس (٩١) ﴾		
﴿ والسماء وما بناها ﴾	٥	٢٩٣
﴿ فآلهمها فجورها وتقواها ﴾	٨	١٤٣٣
﴿ سورة الليل (٩٢) ﴾		
﴿ والليل إذا يغشى ﴾	١	٤٧٨
﴿ وما خلق الذكر والأنثى ﴾	٣	٨٣٢
﴿ سورة الشرح (٩٤) ﴾		
﴿ إن مع العسر يسرا ﴾	٥	٣٠٨
﴿ سورة القدر (٩٧) ﴾		
﴿ ليلة القدر خير من ألف شهر ﴾	٣	٣٣٢
﴿ حتى مطلع الفجر ﴾	٥	٤٤٨

تابع : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ سورة البينة (٩٩) ﴾		
﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين ﴾	٥	١١٥
﴿ خالدين فيها أبدا ﴾	٨	٨٦٤
﴿ سورة العصر (١٠٤) ﴾		
﴿ أن الإنسان لفى خسر ﴾	٢	٣٠٥
﴿ سورة الكافرون (١١٠) ﴾		
﴿ ولا أنتم عابدون ما أعبد ﴾	٣	٨٣٢

ثانيا : فهرس الأحاديث الشريفة والآثار
أ - الأحاديث الشريفة

الصفحة	الحديث الشريف
	(الألف)
٦٦٠	(الأئمة من قريش)
١٢٢٨	(ابتغوا في أموال اليتامى خيرا)
٤٠٧	(ابدؤا بما بدأ الله تعالى)
١٣٧	(أتريدون أن تعودى إلي رفاة)
٦٩٨	(أتشهد أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله)
٧٩٢	(اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله)
٣١١	(الاثنان فما فوقهما جماعة)
٢٤٨	(ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله .. الحديث)
١٦٩	(أدوا عمن تمونون صوموا شهركم)
١١٦٢	(أدوا عمن تمونون)
٥٤٣	(أدوا عن كل حر وعبد من المسلمين)
٥٤٣	(أدوا عن كل حر وعبد)
٢٣٢	(إذا انسلخ شعبان فلا صوم إلا رمضان)
١٠٧٧	(إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران)
٨١٣	(إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا)
٧٢٦	(إذا استأذن أحدكم على صاحبه ثلاثا ... الحديث)
٦٢١	(إذا تبايعتم بالعين واتبعتم أذنان البقر .. الحديث)
	(إذا روى لكم عنى حديث فأعرضوه على كتاب الله ..
٨٧٨	(الحديث)

الصفحة	الحديث الشريف
٧٨٥	(إذا قرئ فأنصتوا)
٧٥٨	(إذا لم تحلوا حرماً وتحرموا حلالاً .. الحديث)
٢٦٩	(استترهوا من البول .. الحديث)
١١١	(استفت قلبك .. الحديث)
٢٤٧	(الإسلام يجب ما قبله)
١١٢	(أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)
٢٦٣	(أطعموها الأسارى)
١٣٤٦	(إعتقها ولدها)
٢٠٢	(أعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك)
١٢٥	(الأعمال بالنيات .. الحديث)
٢١٤	(أغنهم عن المسألة فى هذا اليوم)
١٣٥٠	(أفطر الحاجم والمحجوم)
١١٥٥	(أفضل الجهاد أن تجاهد نفسك وهواك)
٥٠٢	(أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام)
١٢٩	(ألا لا يطوفن بهذا البيت محدث)
٧٣٠	(ألا لا تصوموا فى هذه الأيام .. الحديث)
٥٨٩	(أما الأول فقد أخذ برخصة الله .. الحديث)
٩١٠	(أمتهوكون كما تهوكت اليهود .. الحديث)
٢٦٨	(أمرت أن أقاتل الناس حتى .. الحديث)
٧٥٨	(أنا أفصح العرب والعجم)
٧٨٨	(أنتوضاً بما أفضلت الحمر ؟ قال : نعم)
	(أن رجلاً صلى خلف الصفوف وحده فأمره النبى ..)

الصفحة	الحديث الشريف
٦٧٨	(الحديث)
٨٩٩	(إن روح القدس نفث فى روعى)
٧٢٠	(أن رسول الله - ﷺ - قضى بشاهد ويمين الطالب)
٦٦٨	(أن الحمار يعلف القت والتبن .. الحديث)
٨٨٤	(أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة .. الحديث)
١٠٢٣	(إن الشيطان يأتى أحدكم فيقول .. الحديث)
٢٦٩	(أن قوما من عرنة أتوا النبى - ﷺ - الحديث)
٦٢٠	(أنكم تنصرون بضعفائكم)
٩٨٠	(إنما الربا فى النسيئة)
٩٣٨	(إن المدينة تنفى خبثها كما ينفى الكير خبث الحديد)
١٣١٤	(إن الله تعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم)
١٠٤٥	(إن الله زادكم صلاة بصلاتكم .. الحديث)
٨١٦	(إن من البيان لسحرا)
٩٨٠	(أن النبى ﷺ - نهى عن بيع الكالئى بالكالئى)
٨٠٨	(أن النبى - ﷺ - تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حلال)
	(أن النبى ﷺ - صلى صلاة الكسوف كما تصلون ..
٧٨٦	الحديث)
٨٠٤	(أن النبى - ﷺ - حرم الضب)
٨٥٥	(أنا خاتم النبيين)
٧٦٤	(أوتيت جوامع الكلم)
٨١٤	(أنهم عن أربعة)
١٣٢١	(أنه - ﷺ - أوتى لجنازة رجل من الأنصار)

الصفحة	الحديث الشريف
٨٠٨	(أنه - ﷺ - تزوجها - ميمونة - وهو محرم)
٨٧٠	(أنه - ﷺ - أمر بخمسين صلاة ليلة المعراج)
٧٨٦	(أنه - ﷺ - صلاها ركعتين بأربع ركوعات)
٧٨٧	(أنه - ﷺ - أباحها - لحوم الحمر الأهلية -)
٧٧١	(أنه - ﷺ - كان يرفع يديه عند الركوع)
٧٨٧	(أنه - ﷺ - حرم لحوم الحمر الأهلية)
٨٠٥	(أنه - ﷺ - أباح الضبع)
٣٦٦	(أنه - ﷺ - أعتق رقبة في تحريم مارية)
١٢٤٨	(أنه - ﷺ - خير غلاما ما بين الأبوين)
٧٢١	(أنه - ﷺ - كان يجهر بيسم الله . . الحديث)
٨١٤	(أنه - ﷺ - نهى عن بيع الطعام قبل القبض)
١٥٥	(أنه - ﷺ - صلى بأصحابه إذ خلع نعليه)
١٢٨	(أنه - ﷺ - نسي مسح الرأس فتذكر بعد فراغه)
١٣٨	(أنى تارك فيكم الثقلين فإن تمسكتم بهما لن تضلوا)
١٤٣٤	(أن يكن في هذه الأمة محدث - ملهم - فهو عمر)
٥٥٢	(أيما أهاب دبغ فقد طهر)
	(الباء)
٤٠٧	(بش خطيب القوم أنت . . الحديث)
٥٩٦	(بدأ رسول الله - ﷺ - بالصوم حتى)
٧٧٣	(البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام)
٣٧١	(بلوا أرحامكم بالسلام)
٩٦٦	(بم تقضى يا معاذ قال بكتاب الله . . الحديث)

الصفحة	الحديث الشريف
٧٢٠	(البينة للمدعى واليمين على من أنكر) (التباء)
١٣١٦	(تدع الحائض الصوم والصلاة .. الحديث)
١١٧٠	(التراب طهور المسلم)
٥٩٥	(ترخص له بالفطر وأن صام فهو أفضل)
١٣٤٨	(تسمية الله في قلب كل مسلم)
١٢٤١	(تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العثار)
٩٦٣	(تعمل هذه الأمة برهة بكتاب الله .. الحديث)
١٣٤٧	(تعتق أمهات الأولاد من غير ثلث .. الحديث)
١٠٨٦	(تم على صومك فإنما أطعمك الله وسقاك)
٣٥٠	(تناكحوا تناسلوا .. الحديث) (التباء)
١٣٦٧	(ثلاث جدهن وهزلهن جد النكاح .. الحديث)
١٠٤٦	(ثلاث كتب علي وهي لكم سنة .. الحديث)
٦٤٨	(الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة) (الجيـم)
٢٠٤	(الجهاد ماض إلى أن تقوم الساعة)
٩٧٠	(جيدها ورديتها سواء) (الحاء)
٤٠٤	(حرمت الخمر لعينها)
٢٧٨	(الحرم لا يعيذ عاصيا ولا فارا بدم)
٩٦٨ ، ٦٩٢	(الحنطة بالحنطة .. الحديث)

الصفحة	الحديث الشريف
	(الخاء)
٧٦٣ ، ٦٧٢	(الخراج بالضمآن)
٥٢٦	(خمس من الفواسق يقتلن فى الحل والحرم .. الحديث)
١١٢	(خير القرون قرنى .. الحديث)
	(الـ ذال)
١٣٤	(دعى الصلاة أيام أقرائك)
	(السـ راء)
٢٠٢	(رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر)
٤٠١	(رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)
١٢١٨	(رفع القلم عن ثلاث عن صبي حتى يحتلم .. الحديث)
	(الـ زى)
١٠٠٩	(زنا ماعز فرجم)
	(الـ سين)
٨٤٦	(الساكت عن الحق شيطان أخرس)
١٣٩٨	(السفر قطعة من العذاب)
٦٨٣	(سمعت رسول الله - ﷺ - لها النفقة والسكنى)
١٠٠٩	(سها رسول الله - ﷺ - فسجد)
	(الـ شين)
٨٨٧	(الشيخ والشيخة إذا زنيا .. والحديث)
	(شريعتى لا تنسخ)
	(الصـ اد)
١١٥٣	(الصلاة عماد الدين)

الصفحة	الحديث الشريف
١٠٤٤	(صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشيته .. الحديث)
١٥٥	(صلوا كما رأيتموني أصلي)
	(الضاد)
١٤٣٤	(ضع يدك على صدرك ما حك .. الحديث)
	(الطاء)
١٣٤	(طلاق الأمة ثنتان .. الحديث)
٧٢٣	(الطلاق بالرجال)
١٢٩	(الطواف صلاة إلا أن الله أباح فيه المنطق)
	(العين)
٧٦٣	(العجماء جبار)
٩٤٥	(عليكم بالسواد الأعظم)
٥٧٨	(عليكم بستى وسنة الخلفاء الراشدين)
١٤١	(على اليد ما أخذت حتى ترد)
	(الغين)
٨٢٤	(غدا أجيبكم)
	(الفاء)
٩٨٧	(الفطر مما دخل)
٥٤٦	(فى البقر فى كل ثلاثين تبغ .. الحديث)
١١٢	(فليتحجر الصواب)
٩٩٩	(فى خمس من الإبل السائمة شاة)
٥٢٨	(فى الغنم السائمة زكاة)
٣٣٥	(فى كل مائتى درهم خمسة)

الصفحة	الحديث الشريف
	(القاف)
٧٦٨	(قضى بشاهد وعين)
١٢٤	(قم فصل فإنك لم تصل)
١٤٤٠	(قولاً فإنى فيما لم يوح إلى مثلكما)
	(الكاف)
١٠٤٤	(كان يوتر بثلاث لا يسلم فيه)
٦٩٥	(الكبائر تسع : الإشراف بالله .. الحديث)
١٥٧	(كل مما يليك)
٢٧٣	(كلوه فإن تسمية الله فى قلب كل مؤمن)
١٦٤	(كنت نهيتكم عن زيارة القبور)
١٦٤	(كنت نهيتكم عن الدباء الختم .. الحديث)
٩٦٨	(كيلا بكيل)
	(اللام)
٨٢٤	(لاغزون قريشا)
٢٥٧	(لا تبيعوا الذهب بالذهب)
٣٤٦	(لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين .. الحديث)
٣٤٧	(لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء .. الحديث)
٢٥٠	(لا تتخذوا الدواب كراسى)
٩٢٧	(لا تجتمع أمتى على الضلالة)
٦٧٠	(لا تصروا الإبل والغنم .. الحديث)
٧١٤	(لا تحدثوا عمن لا تعلمون بشهادته)
٧١٩	(لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)

الصفحة	الحديث الشريف
٧٦٤	(لا ضرر ولا ضرار فى الاسلام)
١٤١	(لا غرم على سرق بعد ما قطعت يده)
١١٥٩	(لا ميراث لقاتل)
١٢٦	(لا وضوء لمن لم يسم)
١٠٤٢	(لا نكاح إلا بشهود)
٩٦٣	(لم يزل أمر بنى إسرائيل مستقيماً حتى كثرت .. الحديث)
٩٢٧	(لم يكن الله ليجمع أمتى على ضلالة ولا على خطأ)
١٣٦	(لعن الله المحلل والمحلل له)
١٠٤٢	(لا نكاح إلا بولي وشاهد عدل)
١٣٢٨	(لو مت لفسلتك وكفتك وصليت عليك)
٦٢٢	(لا يجتمع فى أرض مسلم عشر وخراج)
١٢٥	(لا يقبل الله صلاة امرئ حتى .. الحديث)
٦٩٣	(لا يقضى القاضى وهو غضبان)
١٥٠	(لا يزوج النساء إلا الأولياء)
٥٦٧	(لا يلبس المحرم القباء ولا القميص .. الحديث)
١٠٢٧	(ليس فيما زاد على الخمس شئ إلى التسع)
٥٤٦	(ليس فى العوامل والحوامل ولا فى البقرة .. الحديث)
	(الميسم)
٥٢٤	(الماء من الماء)
٨٠٢	(ما اجتمع الحلال والحرام وغلب الحرام الحلال)
٨٣٢	(ما أجهلك بلغة قومك .. الحديث)
١٢١٢	(ما خلق الله تعالى خلقاً أكرم عليه من العقل)

الصفحة	الحديث الشريف
٦٢٢	(ما دخل هذا بيت قوم إلا ذلوا)
١٤٣٨	(ما ضل قوم بعد هدى إلا أوتوا الجدل)
١٤٧	(المختلعة يلحقها صريح الطلاق .. الحديث)
١٤٤٠	(مداد العلماء يوزن مع دم الشهداء)
١٢٤١	(مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا)
٢٧٢	(المسلم يذبح على اسم الله)
٣٢٦	(المستحاضة)
٧١٤	(المسلمون عدول بعضهم على بعض)
١٠٦٢	(مكن جبهتك علي الأرض)
١٣٥٥	(ملكك بضعتك فاخترى)
٣٢٨	(من استجرم فليوتر .. الحديث)
٣٢٨	(من استجى منكم فليستج بثلاثة أحجار)
١٠٥٧	(من أسلم منكم فليسلم فى كيل معلوم .. الحديث)
٦٧٠	(من اشترى محفلة فهو باحد النظرين .. الحديث)
٦٧٥	(من اعتق شقصا فى عبد قوم عليه)
١٢٨٨	(من اعتق شقصا فى عبد كلف عتق بقيته)
٧٧٠	(من بدل دينه فاقتلوه)
١٢٨	(من توطأ وسمى الله كان طهوره .. الحديث)
٤٢٤	(من حلف على يمين ورأى غيرها خيرا منها .. الحديث)
٨٢٤	(من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها .. الحديث)
٦٦٤	(من حمل جنازة فليتوضأ)
٢٩١	(من دخل دار أبى سفيان فهو آمن)

الصفحة	الحديث الشريف
٥٧٨	(من سن سنة حسنة .. الحديث)
٩٨٢	(من شهد له خزيمة فهو حسيبة)
٣٥٥	(من شرب الخمر فاجلدوه)
١٤٣٤	(من فسر القرآن براه فليتبوا .. الحديث)
٣٣٢	(من قرأ يس كان كمن قرأ القرآن)
٧٠٩	(من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار)
٣٨٦	(من لم يرحم صغيرنا .. الحديث)
٧١٧	(من مس ذكره فليتوضأ)
١٧٦	(من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها .. الحديث)
	(النون)
٢٨٤	(نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة)
١٣٧٥	(النذر يمين وكفارته يمين)
٧٣٥	(نضر الله امراً سمع منى مقالة .. الحديث)
٣٨٢	(النكاح رق)
٨٠٥	(نهى عن أكل الضبع)
٧٨٨	(نهى عن لحوم الخمر الأهلية فإنها رجس)
٧٥٩	(نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان)
١٠٤٤	(نهى عن البتراء)
٢٥٧	(نهى عن بيع وشرط)
١٠٤٠	(نهى عن الربا والدين)
٨٧١	(نية المؤمن خير من عمله)

الصفحة	الحديث الشريف
	(السواو)
١٥٥	(وأيكم مثلى يطعمنى ربى ويسقبنى)
٣١٢	(الواحد شيطان والاثنان شيطانان .. الحديث)
٤٤١	(وادع أبا برزة هلال بن عويمر الأسلمى)
١٠٤٥	(الوتر حق الواجب فمن لم يوتر فليس منا)
٩٥٧	(ولا الصاع بالصاعين)
١٤٢٥	(الولد للفراش وللعاهر الحجر)
٩٢٧	(وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن)
٣٥٦	(والمسكر من كل شراب)
	(الهاء)
٨١٩	(هاتوا ربع عشر أموالكم)
١٠١٧	(الهرة ليست بنجسة)
٣٨٨	(هل بات عندكم ماء فى شن والإكرعنا)
٥٥٣	(هو الطهور ماؤه الحل ميتته)
١٨٢	(هو لك صدقة ولنا هدية)
	(الياء)
٩٤٥	(يده الله مع الجماعة فمن شذ شذ فى النار)
٣٥٩	(يقبل بعض نساته ثم يخرج إلى الصلاة)
٧٧٠	(يغسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا)
٤٦١	(يكفيك ضربتان للوجه .. الحديث)
١٣٢٦	(يؤذى الميت فى قبره ما يؤذيه فى أهله)

ب - الآثار

الصفحة	الآثر وقائله
	(الألف)
١٠٧٧	ابن مسعود (اجتهد فيه برأى فإن يك صوابا . .)
٨٠٢	عمر (أحلتهما آية وحرمتها آية ، والتحريم أولى)
٦٨٢	فاطمة بنت قيس (أخبرت أن زوجها طلقها ثلاثا . .)
١٣٤٧	عمر (ألا إن بيع أمهات الأولاد حرام ولا رق عليها)
	على (أما علمت أن رسول الله - ﷺ - قال : فاطمة زوجتك . .)
١٣٢٩	
٩١٣	ابن مسعود (إن أخطأت فمنى ومن الشيطان)
٨٠٧	عائشة (أن بريرة أعتقت وزوجها عبد . .)
٦١٢	عمر (أن البعرة تدل على البعير . .)
٧٨٨	ابن عمر (أنه - سؤر البغل - رجس)
٨٠٧	عائشة (أن زوجها - بريرة - كان حرا حين عتقت)
٦٦٤	ابن عباس (أيلزمننا الوضوء من حمل عيدان يابسة)
	(الباء)
٩١٦	عائشة (بثمنا شريت واشتريت ابلغى زيد بن أرقم . .)
	(الجيم)
٥٧٨	على (جلد رسول الله - ﷺ - في الخمر أربعين)
	(الحاء)
١٤٩	ابن عباس (حسبها الميراث ولا مهر لها)

الصفحة	الأثر وقائله
٣٧٣	(الدال) ابن عباس (دخل آدم الجنة فلله ما غربت الشمس حتى خرج)
٩٣٣	(الراء) عمر (رحم الله امرأ أهدى إلى عيوبى) (السين) على بن ربيعة (سألت عمر - رضى الله عنه - ما بالناس نقصر الصلاة ...)
٥٩٨	(الصاد) مجاهد (صحبت ابن عمر عشر سنين فلم يرفع ..) أنس (صليت خلف رسول الله - ﷺ - وخلف أبى بكر و...)
٧٧٢	(الفاء) ابن عباس (فافطر فعدة من أيام آخر)
٥٤٨	ابن مسعود (فصيام ثلاثة أيام متتابعات)
١١٤	أبى بن كعب (فعدة من أيام آخر متتابعات) (الكاف) عطاء بن يسار (كان بنو إسرائيل إذا قامت تصلى ..)
٥٩٨	عمر (كدنا أن نقضى فيه برأينا و...)
٦٦٦	على (كفى بالنفى فتنه)
٧٧٣	عمر (كل الناس أفاقه من عمر حتى النساء فى البيوت)
٩٣٣	جابر بن عبد الله (كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد

الصفحة	الأثر وقائله
١٣٤٦	رسول الله ﷺ (..)
	(اللام)
١٠٣٠	عمر (لا أبالي أمست ذكرى أو أنفى)
٧٧٠	ابن عباس (لا تقتل المرتدة)
٩٣٢	عمر (لا خير فيكم ما لم تقولوا ولا خير فى ما لم أسمع)
٦٨٢	عمر (لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة ..)
١٤٠٣	على (لو جاوزنا ذلك الخصر لصلينا ركعتين)
٨٧٣	على (لو كان الدين بالرأى لكان ...)
١٢٩٩	عمر (لا يتزوج العبد أكثر من اثنتين)
	(الميم)
	عبيدة السلماني (ما اجتمع اصحاب رسول الله - ﷺ -
٩٥٢	على شيء ...)
٦٨١	على (ما نضع بقول أعرابي بوال ...)
	عائشة (ما قبض رسول الله - ﷺ - حتى أباح الله
٨٨٣	له ...)
٨٠١	ابن مسعود (من شاء باهله أن سورة النساء ...)
٩٣١	ابن عباس (مهابة منى)
	(النون)
	معقل بن سنان وأبو الجراح (نشهد أن رسول الله - ﷺ -
٦٨٠	قضى فى بروع ...)

ثالثا : فهرس الشواهد الشعرية

البيت	القائل	الصفحة
إذا سقى الله أرضا صوب غادية فلا سقى الله أرض الكوفة المطرا التاركين على طهر نسائهم التاكحين بشطى دجلة البقرا استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل أكل امرئ تحسين أمرا ونار توقد بالليل نارا ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى شربت الإثم حتى ضل عقلى كذاك الإثم تذهب بالعقول صفحنا عن بنى ذهل وقلنا القوم إخوان عسى الأيام أن يرجعن قوما كالذى كانوا عقدت على قلبى بأن يكتم الهوى ففى كل شىء له آية تدل على أنه واحد	مجهول عبد قيس بن خفاف أبو داود الإيادى امرؤ القيس سحيم بن وثيل الرياحى الاخفش العثر الزمانى مجهول أبو العتاهية	٣٠ ٣٦٥ ٣٧٣ ١٥٧ ٣٧٣ ٣٧١ ٣٠٧ ٧٩٧ ١٣٣٨

رابعاً : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٥٩٦	الإصر	٣٤٢	الأبخر
١٠٠٩	الاطراد	٧٤٤	الاجازة
٩٦٤	الاعتبار	٩٢٤	الإجماع
١٢٧٨	الإغماء	٩٥٦	الإجماع المركب
١١٤١	الإقالة	١٠٢٦	الاحتجاج بتعارض
٥٢٤	الإكسال	١٠٧٠	الاجتهاد
١٠٨	أكمام	١٠٣٣	الاحتجاج بلا دليل
٣٩٧	أم الولد	٩٧٨	الإخالة
٣٠١	الإيلاء	١٤٨	الأداء
١٤٣١ ، ٩٠٥	الإلهام	٦٨٨	الإرسال
	(الباء)	١٠٦٥	الاستحسان
٣٩٦	الباجات	١٠٥٧	الاستصناع
٣٥٥	الباذق	٣٥١	الاستخدام
١٠٤٣	البتيراء	٧٩١	الاستصحاب
١٠٣٦	البحيرة	٨٣٤	الاستثناء
١٠٧	البدا	٨٤٠	الاستثناء المتصل
٧١٤	البرذون	٨٤١	الاستثناء المنقطع
٧٣٢	البعال	٧٩٦	الاستدراج
٦٩٢	البهر	٣٤٤	الاستعارة
٨١٥	البيان	٥٤٥	الأسامة
٨١٧	بيان تقرير	١١٩	الاستقراء

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٣٩٩	التوابل	٨١٩	بيان تفسير
١١٦	التيمن	٨٢٢	بيان تغيير
	(الجيم)	٨٤٤	بيان ضرورة
٣٩٢	الجب جبرى		(التاء)
١٤٣٨	الجدل	١٣٩٠	التبذير
١١٠٩	الجراب	١٣٤٤	التدقيق
٣٤٧	الخص	٧٧٧	التدليس
١٠٧	الجنان	١٢٥	الترتيب
١٠٧	الجنان	١٢٢٣	الترهات
٢٢٤	الجنائيات	١١٤٩	التعفية
٣٣٨	الجثوة	١١٨١	التعليق
١٢٠	الجنس	٩٥١	التعاطى
٣٤٠	الجوهر	٩٩٥	التفاضل
١٣٣٧	الجهل	٩١١	التقليد
	(الحاء)	٨٢٣	تكليف المحال
١٠٣٦	الحام	٦٧٠	التصرية
١١٤٧	الحد	٧٧٨	التلبس
١٨٦	الحس	١٣٦٦	التلجنة
١٣٥٢	الحشمة	١٦٥	التمول
١٢٤٧	الحضانة	١٤٤٣	التناقض
١١٤٥	الحق	١١٨١	التنجيز

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
	(الذال)	٣٧٧	الحوالة
٣٩٢	الذرجون	٨٨٢	الختم
	(الراء)	١١٨٨	الحيز
٩٧٢	الرباء	١٣١٤	الحيض
٧٥٦	الرخصة		(الخاء)
١٢٢	الرسم	١٩٣	الخانات
١٢٨٢	الرق	٦٣٢	الخبر
١٣٠٦	الرضخ	١٦٤	الخراج
١١٧	الرقيات	١٤٠٣	الخص
١٠٨	روما	١٤٠٤	الخطأ
٦٢٦	الرشدة	٣٨٤	الخلاف
٣٨٤	الريباس	١٤٥	الخلع
	(الزاى)		(الدال)
١٨١	الزلة	٤٦٧	الدائق
٣٠٨	الزمنة	٨٨٢	الدباء
	(السين)	٩٧٤	الدخن
٢٦٢	السائبة	٩٠٩	الدور
٥٠٥	السامة	٩٣٠	الدور التقدم
٣٨٢	السبب	٩٣٠	الدور المعية
٧٥٢	السخف	١٠١١	الدوران
١٢٩٠	السرية	٢٢٠	الدلالة

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٣٧	العرف	١٠٥٦	السلم
١٣٧	العسيلة	١٣٩٨	السفر
١٣٠٩	العصمة المؤتممة	١٣٨٨	السفه
١٣٠٩	العصمة المقومة	٧٥٨	السنة
١٤٢٠	العقر	٩٧٠	السوق
٩٣١	العول	١٠١٤	السوم
٩٧٦	العلة		(الشين)
١٢٠٧	العلامة	٩٤٧	شد
١٢٥٠	العوارض	٩٤٤	الشرط
٣٩٠	العنة	١٢٠٥	شيرط تغليب
	(الغين)		(الظاء)
١١٦٦	الغنائم	٢٣٩	الظهار
١١٢٦	الغصوب		(العين)
١١٣٥	غلبة الأشباه	١١٢٤	العاقلة
	(الفاء)	٥٩٨	العتمة
٧٩٣	الفراصة	١٢٩	العتيق
١٨٧	الفدية	٣٢٥	العتار
١٠٥٥	فساد الوضع	٧٦٣	العريف
٧٥٧	الفرض	٧٥٦	العزيمة
٣٤٠	الفرق	٣٤٠	العرض
٧٠٦	الفقهاء السبعة	٩٧٧	العلة القاصرة

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١١٢٨	كثرة الأصول	٣٩٧	الفور
١٤٣٣	الكرامة	٤٤٠	الفيافى
٤٥٥	الكر		(القاف)
٣٨٧	الكرع	٣٨٤	القاطن
٣٨٨	الكشك	١٩٩	القبج
٣٧٧	الكفالة	١١٤١	القذف
١٤٣٩	كل	٢٥٨	القرايين
٣٤١	الكون	٥١٦	القرص
	(الميم)	١٧٥	القضاء
١٣٩٤	الماجن	١٨٠	القضاء الكامل
٨٠١	المباهلة	١٨٠	القضاء الناقص
٦٣٥	المتواتر	١١٩١	القود
٧١٥	المتساهل	٢٨٩	القوام
٢٦٩	المثلة	١٣٢	القرء
٩٦٧	المثلاث	٣٤٠	القلب
١٣١٣	المجابات	٨٧٢	القياس
٥٥٢	المجن	٨٧٣	القياس الجلى
٥١٢	المحذوف	٨٧٥	القياس الخفى
٣٤٢	المحموم	٩٦١	القياس العقلي
٦٦٩	المخلصة		(الكاف)
١٤٥	المختلعة	٦٩٥	الكبيرة

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٣٢	المكاشفات	٣٩٧	المدير
٢٦٠	الملاقيع	١٣١٠	المرض
١٠٧٨	الممانعة	٨٨٢	المزفت
١٠١٢	المنافضة	٥٩٨	المسوح
١٠١٥	المنالكح	١٤٣٦	المساليخ
٢٧٥	المنخقة	٦٦٩	المصرة
٣٥٥	المنصف	٢٦٣	المصلية
٧٤٤	المناوله	٢٦٠	المضامين
٧٠٣	المنقطع	٥٥٢	المطلق
٨٧٠	النسوخ	٧٨١	المعارضة
١٣٠	المنكوس	١٢٣٢	المعتوه
٨٣٤	الموجب	١١٦٦	المعادن
١٣٦٩	المواضعة	٧٠٠	المعضل
١١٦١	المؤنة	١٤٧	المقوضة
٧٥١	مهذار	٥٢٢	المفهوم الموافق
٦٠٣	المهجة	٥٢٢	المفهوم المخالف
١٢٣٠	المهملات	٢٠٨	المقعد
	(النون)	٥٤٨	المقيد
٣٣١	النباش	٤٠٤	المقتضى
٨٨٢	النبيذ	٧٥١	مكثار
٤٠١	النوبة	٣٩٦	المكاتب

تابع : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
١٤٢٣, ١٢٩٥	الولاية	٩٤٧	ند
١٢٥	الولاء	٩٤٧	لند
٣٩٣	الولاد	٨٥١	النسخ
	(الهاء)	١٢٦٩	النسيان
١٣٧	هدية	١١١٦	النمى
٧٥١	هذيان	٥٨٣	التفل
٣٨٨	الهريسة	١٣١٥	النفاس
١٣٦٣	الهزل	٣٤٠	التقص
٧١٣	الهوى	٨٨٢	النقىر
١٠٧	الهيم	٥٩٢	نكاه
		١٢٧٥	النوم
**	****	١٢٣	النوع
		٢٣٩	النهر
		١٢٥	النية
			(الواو)
		١٤٣٢	الواردات
		١١٢٧	الودائع
		١٠٣٦	الوصيلة
		١٢١	الوضع
		١١٣١	الوكادة
		٣٨٢	وكر

خامسا : فهرس الفرق والطوائف والقبائل والأماكن

الصفحة	الفرقة أو ..	الصفحة	الفرقة أو ..
٤٠٤	القدرية	١٢٦	أصحاب الواهر
١٤٤٤	الكرامية	٢٦٧	الاشعرية
٧٤٠	الكوفيون	٩٣٧	الإمامية
٢٦٦	المرجئة	٥٢٤	الأنصار
٩٣٥	المجسمة	٦٣٩	البراهمة
٩٦١	المشبهة	٨٤٧	بنى عذرة
٩٦١	النجادات	١٣٤١	الجهمية
٨٥٧	النصارى	٧٤٠	الحجازيون
١٥٣	الواقفية	٧١٢	الخطابية
٨٥٤	اليهود	٣٤٥	الروافض
٧٤٠	حجاز	٩٣٧	الزيدية
١١٠١	خراسان	٨٥٧	السامرية
٩٢٢	صفين	٦٤٣	السوفسطائية
١١٠١	غزنة	١٤٣١	الصوفية
٦٨٩	قبا	٦٣٩	عبده الأوثان
٧٤٠	الكوفة	٢٦٨	العرنيين
		٨٥٧	العنانية
		٨٥٩	العيوية

سادسا : فهرس الكتب الواردة في النص

الصفحة	المؤلف	اسم الكتاب
٩٢٣	الصدر الشهيد	أدب القاضي
١١٣٦	السمعاني	أدب القاضي
٣٩٤	أبو زيد الدبوسي	الأسرار
٣٩٤	الكرماني	إشارات الأسرار
١٤١٦	الكرماني	الإيضاح
١٣٩٩	الكلاباذي	بحر الفوائد
٥٦٤	أبو المعين النسفي	التبصرة
١٤٢١	برهان الدين الحنفي	تمة الفتاوى
٣٩٨	السمرقندي	تحفة الفقهاء
١٨٥	أبو زيد الدبوسي	التقويم
١٩٧	البغوي	التهذيب
٧٤٣	أبو الوفاء الثلجي	تويع السماع وتنجيس الإجازة
٨٥١	مجهول	الجامع الحسامي
٣٠٢	شمس الأئمة السرخسي	جامع شمس الأئمة
٣٨٩	فخر الإسلام البزدوي	جامع فخر الإسلام
١١٠	محمد بن الحسن الشيباني	الجامع الكبير
١٢٧٦	طاهر البخاري	الخلاصة (خلاصة الفتاوى)
١٠٦٠	برهان الدين	الذخيرة
١٣٢	الشيباني	الرقيات
١٨٥	الشيباني	الزيادات
٢٨٩	،،	سير الكبير

تابع : فهرس الكتب

الصفحة	المؤلف	أسم الكتاب
١١٣٤	فخر الدين البزدوى	شرح التقويم
٣٥٩	مجهول	شرح التأويلات
٣٨٠	البزدوى	شرح الجامع الصغير
٤٤٩	الحريرى	شرح الملحة
٢٢٧	الطحاوى	شرح معانى الآثار
٧٠	النسفى	شرح المنار للمصنف
٢٧٤	الكاكى	شرح الهداية
٢٨٩	الجوهري	الصاح
١٠٧١	محمد بن إسماعيل البخارى	صحيح البخارى
١٠٧١	مسلم	صحيح مسلم
٥٠٤	عمر النسفى	طلبة الطلبة
٢٩٤	ابن طيفور	عين المعانى
٥٢٤	الزمخشري	الفائق
٩٤٢	أبو الفتح	الفصول الاستروشيى
٤٨٩	ظهير الدين	الفوائد الظهيرية
١٠١٣	السمعانى	القواطع
١٢٦١	ابن الصباغ	الكامل فى الخلاف
٤٦٦	الزمخشري	الكشاف
٥٤٣	خواهر زاده	المبسوط
١٣٣	السرخسى	المبسوط
٥٣٧	فخر الدين الرازى	المحصول

تابع : فهرس الكتب

الصفحة	المؤلف	أسم الكتاب
٢٧٤	برهان الدين	المحيط البرهاني
٤٣٦	أبو القاسم البيهقي	المجرد
٤٥١	الفراء	المعاني
		معرفة أنواع الحديث (مقدمة
٧٠٠	ابن الصلاح	ابن الصلاح)
١٢٧٦	الخبازي	المغنى
٤٣٢	الزمخشري	المفصل
٢٨٧	السكاكي	المفتاح
٤٥٠	الجرجاني	المقصد
٤٥٠	المبرد	المقتضب
١٠٣٢	القاضي أبو سعيد	الملخص
٣٢١	حسام الدين الأحييكي	المنتخب الحسامي
٥٥٦	الحاكم الشهيد	المنتقى
١٢٧٥	الكاشغري	منية المصلى
٤٠٦	السمرقندي	ميزان الأصول
١٢٦٧	مجهول	نكاح الجامع
٤٧٧	الشيبياني	النوادر
١٢٧٧	أبو الليث السمرقندي	النوازل فى الفروع
٣٧٠	فخر الدين الرازي	نهاية الإيجاز
٤٧٠	الميداني	الهادى للشادى
٢٦٣	المرغيناني	الهداية

سابعا : فهرس الاعلام

الاسم	الصفحة
حرف الالف	
إبراهيم بن خالد البغدادي = أبو ثور	٢٨٣
إبراهيم بن سيار = النظام	٩٤٨
إبراهيم بن السري = أبو إسحاق الزجاج	٨٤٢
إبراهيم بن محمد بن يحيى الأسلمي	٧٠٥
أبو الجراح الأشجعي	٦٨٠
أبو سهل الزجاجي	٢٢٠
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف	٦٨٤
أبو عبد الله بن عبد الله = مكحول الشامي	٧٠١
أبي بن كعب - رضى الله عنه -	١١٣
أحمد بن إسحاق = أبو نصر الصفار	٤٥٠
أحمد بن الحسين = البردعي	٢٦٦
أحمد بن حنبل الشيباني = صاحب مذهب	١٠٨١
أحمد بن سليمان بن كمال باشا	٥٦
أحمد بن شعيب = النسائي	٧٤٢
أحمد بن علي بن محمد = ابن حجر	٥٧
أحمد بن علي = أبو بكر الجصاص	١١٤
أحمد بن عمر البغدادي = ابن سريج	١٥٨٨
أحمد بن عامر = أبو حامد المروزي	٥٢٣
أحمد بن علي = أبو بكر الخطيب البغدادي	٧٥٩
أحمد بن مصطفى = طاش كبرى زاده	١٦

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(تابع الألف)	
أحمد بن محمد = الإسفرائيني	١٦٧
أحمد بن محمد = أبو جعفر الطحاوي	٢٢٧
أحمد بن يحيى = ثعلب	٧٥٧
أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني	٧٥٧
أسامة بن زيد - رضى الله عنه -	٦٥٨
إسرائيل بن يونس	٧١٠
إسماعيل بن الحسن = البيهقي	٧٨٨
إسماعيل محمد أمين	٣٢
إسماعيل بن يحيى = المزني	١٦٧
الأسود بن يزيد	٦٨٤
أشيم الضبابي - رضى الله عنه -	١٣٣٥
أم يونس بنت شداد - رضى الله عنها -	٩١٥
أمير كاتب بن أمير عمر العميد الفارابي = قوام الدين	
الأتقاني	٥٨
أنس بن مالك - رضى الله عنه -	٢٦٨
(حرف الباء)	
بازام = أبو صالح مولى أم هانئ	٤٤١
براء بن عازب - رضى الله عنه -	٢٧٢
بركة بنت ثعلبة = أم أيمن - رضى الله عنها -	١٣٢٩
بروع بنت واشق الأشجعية - رضى الله عنها -	٦٨٠

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
بريرة - رضى الله عنها -	١٨٢
بسرة بنت صفوات - رضى الله عنها -	٧٢١
بشر بن غيات المريس	١٢٧٩
بلال بن رباح الحبشى - رضى الله عنه -	٦٦٦
نميمة بنت وهب - رضى الله عنها -	١٣٧
(حرف الجيم)	
جابر بن عبد الله - رضى الله عنه -	١٥٠
جابر بن يزيد = جابر الجعفى	٧٠٥
الجراح الاشجعى = أبو الجراح الاشجعى	٦٨٠
جلال بن أحمد بن يوسف = جلال الدين التبانى	٢٧
(حرف الحاء)	
الحارث بن عبد الله	٧٠٥
حاطب بن أبى بلعته - رضى الله عنه -	٦٥٦
حسام الدين محمد بن محمد = صاحب المنتخب	١٧٤
الحسن بن أحمد = أبو على الفسوى	٣٠٤
الحسن بن أبى الحسن يسار = أبو الحسن البصرى	٤٣١
الحسن بن زياد اللؤلؤى	١٤٠
الحسن بن عبد الله = السيرافى	٤٥١
الحسن بن عمارة الكوفى	٧٠٦
حسن بن منصور = قاضيان	٣٦٢
الحسين بن على = أبو عبد الله البصرى المعتزلى	٣١٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
الحسين بن على بن حجاج = حسام الدين السفناقى	٢٣
حكيم بن حزام - رضى الله عنه -	٧٥٩
حمل بن مالك - رضى الله عنه -	٦٧٤
خارجة بن الحجاج - أبو داود الإيادى	٣٧٣
خبيب بن عدى - رضى الله عنه -	١٤٢٨
الختعمية - رضى الله عنها -	٩٠٢
الخرباق = ذو اليمين - رضى الله عنه -	٧٢٦
خزيمة بن ثابت - رضى الله عنه	٩٨٢
خلاد بن رافع - رضى الله عنه -	١٢٤
خولة بنت ثعلبة - رضى الله عنها	٥٥١
(حرف الدال)	
داود بن خلف = داود الظاهرى	٥٠٦
دحية بن خليفة الكلبي	٦٥٥
(حرف الذال)	
ذكوان بن عبد الله	٤٤٣
(حرف الراء)	
رافع بن خديج - رضى الله عنه -	٦٦٧
الربيع بن سليمان	٧٤٣
ربيعة بن أبى عبد الرحمن	٤١٣
ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ	٤١٣
رفيع بن مهران = أبو العالية	٧٠٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(حرف الزاى)	
زرادشت بن يورشب	٦٤٠
زفر بن هزيل	٢٠٨
زيد بن أرقم - رضى الله عنه -	٥١٩
زيد بن ثابت الأنصارى - رضى الله عنه -	١٤٩
زيد بن خالد الجهنى	٧٧٤
زيد الدين بن إبراهيم = ابن نجيم الحنفى	٧٢
(حرف السين)	
سعد بن عبادة الأنصارى - رضى الله عنه -	٩٤٥
سعد بن مالك - رضى الله عنه -	١٤٧
سعد بن مالك - أبو إسحاق بن أبى وقاص	٦٨٤
سعيد بن أحمد بن محمد = الميدانى	١٠١٧
سعيد بن جبير - رضى الله عنه -	٦٦٠
سعيد بن المسيب	٦٦١
سفيان بن سعيد = سفيان الثورى	٣٦٧
سلمان بن الاسلام = سلمان الفارسى	٦٥٥
سلمة بن صخر البياضى - رضى الله عنه -	٥٠٨
سواء بن الحارث - رضى الله عنه -	٩٨٣
سهيل بن صالح	٧٦٨
(حرف الشين)	
شداد بن حكيم = صاحب زفر	١٢٧٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
شريح بن الحارث القاضى	٩٢٠
شعبة بن الحجاج	٧٠٥
(حرف الصاد)	
صخر بن حرب = أبو سفيان - رضى الله عنه -	٢٩١
صدى بن عجلان = أبو أمامة الباهلى	٥٠٢
صفوان بن أمية	٥٥٢
(حرف الضاد)	
الضحاك بن سفيان - رضى الله عنه -	١٣٣٤
(حرف الطاء)	
طاهر بن عبد الله = أبو الطيب الطبرى	٧٤٩
طاووس بن كيسان	٣٣٧
(حرف العين)	
عامر بن شراحيل = الشعبى	٧٠٤
عامر بن عبد الله = أبو عبدة بن الجراح	٦٥٨
عائشة بنت أبى بكر الصديق = أم المؤمنين رضى الله	
عنها	٦٦٣
عبادة بن كثير	٧١٤
عبادة بن الصامت - رضى الله عنه	٧٧٢
عبد الجبار بن أحمد المعتزلى	٥٦١
عبد الحى بن أحمد = ابن العماد صاحب شذرات	
الذهب	٤٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
عبد الرحمن = أبو هريرة - رضى الله عنه	٢٧٢
عبد الرحمن بن أبى لیلی الانصارى	١٢٥
عبد الرحمن بن أبى الحسن = أبو الفرج	٥٤٩
عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى	
عبد الرحمن بن الزبير - رضى الله عنه	١٣٧
عبد الرحمن بن عمرو = الاوزاعى	١٣٥٠
عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه	٦٥٧
عبد الرحمن بن كيسان = أبو بكر الاصم	١٠٧٨
عبد الرحمن بن محمد الكرمانى	٢٤٣
عبد الرحمن بن يزيد = النخعى	٦٨٥
عبد السلام المروزى	٦٧٢
عبد السلام بن محمد = أبو هاشم المعتزلى	٣١٤
عطاء بن أبى رباح	٦٥٤
عطاء بن يسار	٥٩٨
عبد العزيز بن أحمد البخارى	٣٤٩٢
عبد العزيز بن أحمد بن نصر = شمس الأئمة الحلوانى	١٢٦١
عبد العزيز بن محمد = الدروازدى	٧٦٨
عبد الغنى = القاضى عبد الغنى	٢٢٨
عبد القادر القرشى	٤٧
عبد القاهر بن طاهر البغدادى	١٦٧
عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى	٤٧٦

تابع : فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
٧٠٦	عبد الكريم بن أبي المخارق
١٩	عبد اللطيف بن عبد العزيز = ابن ملك
٦٥٦	عبد الله بن حذافة السهمي
٢٧٨	عبد الله بن خطل
٨٣١	عبد الله بن الزبير
١٤٨	عبد الله بن عباس - رضى الله عنهما
٣٦٧	عبد الله بن عثمان = أبو بكر الصديق - رضى الله عنه
٤٠٠	عبد الله بن عمرو - رضى الله عنه
١٤٩	عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما -
٦٦٣	عبد الله بن قيس = أبو موسى الأشعري - رضى الله
٧٤٢	عنه
١١٤	عبد الله بن المبارك - رضى الله عنه
٧٠٦	عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه
٧٠٦	عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي
١٢٧٦	عبد الله بن محمد = الحاكم الكفيني
٢١٩	عبيد الله بن الحسين = الكرخي
٢٧١	عبيد الله بن عمر = أبو زيد الدبوسي
٩٥٢	عبيدة السلماني
١٠٧٣	عبيد الله بن الحسن العنبري
٨١٤	عتاب بن أسيد - رضى الله عنه -
٧٢٣	عثمان بن عفان - رضى الله عنه -

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
عثمان بن جنى	٤٤٩
عثمان بن عبد الرحمن = ابن صلاح	٧٠٠
عروة بن الزبير	٨٠٧
علقمة بن خالد	٧٨٦
على بن إسماعيل	١٥٨
على بن أبى بكر المرغينانى	٣٠
على بن أبى طالب - رضى الله عنه	٢٧٦
على بن الحسين بن الإمام على	٦٦٠
على بن حسين المرتضى	١٥٨
على بن ربيعة الوالى	٦٠٠
على بن محمد = فخر الإسلام البزدوى	٤٤
على بن محمد الرامشى	٢٠٩
عمار بن ياسر = رضى الله عنه	٤٦١
عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -	٣١٠
عمران بن الحصين	٦٧٣
عمر بن عبد العزيز = الصدر الشهيد	٩٢٣
عمر بن محمد النسفى أبو حفص	٥٠٣
عمرو بن بحر = الجاحظ	١٠٧٣
عمرو بن شعيب	٥٢٠
عمرو بن أمية	٦٥٦
عمرو بن العاص - رضى الله عنه	٦٥٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
عمرو بن حزم	٦٥٧
عمرو بن عثمان = سيويه	٢٩٩
عويمر بن أبيض العجلاني	٥٥١
عيس بن أبان	٢٨٢
(حرف الغين)	
غالب بن أبحر المزني - رضى الله عنه -	٧٨٧
(حرف الفاء)	
فاطمة بنت محمد - ﷺ -	٢٨٤
فاطمة بنت أبي حبيش - رضى الله عنها -	١٠٠٤
فاطمة بنت قيس - رضى الله عنها -	٦٦٥
فرعون - لعنه الله -	٣٦٨
(حرف القاف)	
قاسم بن قطلوبغا	٧٩
قتادة بن دعامة - رضى الله عنه -	٣٥٨
قنبر = خادم على - رضى الله عنه	٩٢١
قيس بن عاصم بن سنان	٥٣٦
(حرف الكاف)	
كشتاشب	٦٤٤
كنعان بن نوح	٨٢٨
(حرف اللام)	
ليث بن سعد	٤١١

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
(حرف الميم)	
مارية القبطية - رضى الله عنها -	٣٣٦
ماعز بن مالك - رضى الله عنه -	٥٠٨
مالك بن أنس - رضى الله عنه	١٢٤
مانى الزنديق	٧٣٦
مجاهد بن جبر - رضى الله عنه -	٣٥٨
محمد بن أحمد = شمس الأئمة	١٦٦
محمد بن أحمد = صاحب الميزان	٤٠٦
محمد بن أحمد بن محمد = ابن الوراق	٤٥١
محمد بن أحمد = ابن العلقمى	١٢٥
محمد بن إدريس الشافعى = صاحب المذهب	١١٥
محمد بن إسحاق = القاسانى	٦٥١
محمد بن إسماعيل البخارى	٧٤١
محمد أمين بن شريف = أمير باد شاه	١٩
محمد بن بحر الأصفهانى = أبو مسلم الخراسانى	٨٥٩
محمد بن ثابت الخجندى	٧٤٥
محمد بن جرير الطبرى	٩٤٤
محمد بن جعفر الدمشقى	٧٤٨
محمد بن الحسن = أبو عبد الله	١١٧
محمد بن الحسن بن فورك	٣١٥
محمد بن حسين = بكر خواهر زاده	٥٤١

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
محمد بن داود الظاهري	٩٦١
محمد بن زين العابدين	٦٦٠
محمد بن السائب الكلبي	٢٧٥
محمد بن السري	٤٧٠
محمد بن سعد الغوفي	٧٧٨
محمد بن سلمة البلخي	١٢٨٤
محمد سماعة = التميمي الكوفي	٢٣٦
محمد بن سيرين الأنصاري	٤٣١
محمد بن شجاع الثلجي	١٣٠
محمد بن الطيب = الباقلاني	١٥٩
محمد بن عبد البر السبكي	٤٥
محمد بن عبد الحى اللكنوي	٤٧
محمد بن عبد الستار الكردي	٥٩
محمد بن عبد الله = أبو بكر الصيرفي	٥٧٨
محمد بن عبد الوهاب = الجبائي	٦٤٩
محمد بن علي = أبو الحسين المعتزلي	٥٦١
محمد بن عمر = صاحب المحصول فخر الدين الرازي	٤٥٨
محمد بن الفضل الكماري	١١٩٤
محمد بن كعب	٦٥٤
محمد بن كعب القرظي	١٠٤٤
محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي	١٥٩

تابع : فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم
١٦٦	محمد بن محمد = صدر الإسلام
١٧٢	محمد بن محمد بن عمر الأخيسكتى
٢٦٥	محمد بن محمد = أبو منصور الماتريدى
٥٢٣	محمد بن محمد = أبو بكر الدقاق
٧٠٠	محمد بن محمد = الشيخ البخارى
٧٤٥	محمد بن محمد = أبو طاهر الدباس
١٩	محمد بن محمد بن الحسين = ابن أمير الحاج
٤٨	محمد بن محمد بن محمد الحسنى
٥٤	محمد بن محمد بن محمود = أكمل الدين البابرتى
٥٤١	محمد بن محمود الكردرى = خواهرزاده
٦١	محمد بن محمود بن عبد الكريم = خواهرزاده
٤٨٦	محمد بن المستير = قطرب
٦٥٤	محمد بن مسلم الزهرى
٧٢٦	محمد بن مسلم الأنصارى
١٨٦	محمد بن مقاتل الرازى
٤٨	محمد بن مصطفى المراغى
٥٨	محمد بن نظام الدين = عبد العلى اللكنوى
٢٨٢	محمد بن يحيى الجرجانى
٤٥٠	محمد بن يزيد = المبرد
٨١١	محمد بن يحيى = أبو عبد الله الجرجانى
٣٠٣	محمود بن أحمد الخصيرى

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
محمود بن أحمد = تاج الشريعة	٣١
محمود بن عمر = جار الله الزمخشري	٤٥٠
مسروق بن الأجدع الكوفي	٩٢٠
مسيلمة الكذاب	٥٨٩
مسلم بن الحجاج = صاحب صحيح	٧٤١
مصطفى بن عبد الله = حاجي خليفة	٢٢
مصطفى بن محمد = عزمى زادة	٨٥
معاذ بن جبل - رضى الله عنه	٢٤٨
معبد بن خالد الجهني	٦٧٢
معقل بن سنان الأشجعي	٦٧٩
المغيرة بن شعبة - رضى الله عنه	٣٣٤
مقاتل بن سليمان	٣٦٦
مقداد بن الأسود - رضى الله عنه	٦٥٩
منصور بن محمد = صاحب القواطع	٥٦١
ميمونة بنت الحارث - رضى الله عنها -	٥٥٢
ميمون بن محمد = أبو المعين	٥٦٤
(حرف النون)	
ناصر الدين بن يوسف السمرقندي	١٢٢
نافع بن جبير	٦٦١
نعمان بن ثابت = أبو حنيفة صاحب المذهب	١١٧
نعيم بن مسعود - رضى الله عنه	٢٦٧

تابع : فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
نفيح بن مروح = أبو بكرة - رضى الله عنه	٦٧٥
نغروذ بن كنعان - لعنه الله -	٨٣٣
(حرف الواو)	
وابصة - رضى الله عنه	١١١
وائل بن الأسقع - رضى الله عنه	٩٦٣
وليد بن مصعب = فرعون	٣٦٧
(حرف الهاء)	
هشام بن عبد الله الرازى	١٢٦٣
هلال بن أمية - رضى الله عنه	٥٥١
هلا بن مرة الأشجعى	٦٨٠
(حرف الياء)	
يحيى بن أكتم التميمى	٧٤٢
يحيى زياد = أبو زكريا	٤٤٦
يحيى بن سعيد القطان	٧٤٠
يحيى بن قراجا = الرهاوى	٨٥
يزيد بن الأصم - رضى الله عنه	٨٠٨
يعقوب بن إبراهيم = أبو يوسف صاحب أبى حنيفة	١١٧
يعقوب سليمان الليثى	٨٠٧
يوسف بن أبى بكر = صاحب المفتاح	٢٩٣
يوسف بن خالد السمى	١٠٧٩

فهرس : المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(ألف)

(١) أبو حنيفة بطل الحرية والتسامح فى الإسلام :

تأليف : عبد الحليم الجندى .

ط : دار الرد للطباعة .

(٢) الإيهاج فى شرح المنهاج :

لشيخ الإسلام على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة (٧٥٦ هـ) ،

وولده تاج الدين عبد الوهاب السبكى المتوفى سنة (٧٧١ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

(٣) الإتقان فى علوم القرآن :

للإمام جلال الدين بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

الطبعة الثالثة - تحقيق محمد أبو الفضل .

(٤) أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء :

تأليف : الدكتور / مصطفى سعيد الحن .

ط : مؤسسة الرسالة .

(٥) أثر الأدلة المختلفة فيها فى الفقه الإسلامى

للدكتور / مصطفى ديب البغا .

ط : دار الإمام البخارى - دمشق .

(٦) الإحكام فى أصول الأحكام :

للإمام سيف الدين أبى الحسن بن أبى على بن محمد الأمدى المتوفى سنة
ط : دار الكتب العلمية .

(٧) الإحكام فى أصول الأحكام :

للمحافظ أبى محمد بن حزم الأندلسى الظاهرى المتوفى سنة (٤٥٧ هـ)
تحقيق وتقديم وتصحيح : محمد أحمد عبد العزيز .
ط : الامتياز بمصر .

(٨) أحكام القرآن

للإمام أبى بكر حجة الإسلام أحمد بن على الرازى المعروف بالخصاص
الحنفى المتوفى (٣٧٠ هـ) .
ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

(٩) أحكام القرآن

لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المتوفى سنة (٥٤٣ هـ)
ط : دار الفكر

(١٠) أحكام القرآن

للإمام عماد الدين بن محمد الطبرى المعروف بالكيا الهراس المتوفى سنة
(٥٠٤ هـ)

ط : دار الكتب الحديث بمصر .

تحقيق : موسى محمد على ، الدكتور / عزت على .

(١١) أخبار أبى حنيفة وأصحابه :

للقاضى أبى عبد الله حسين بن على الصيمرى المتوفى سنة (٤٣٦ هـ)
ط : مصورة عن طبعة وزارة المعارف بالهند .

(١٢) الاختبار لتعليل المختار :

للشيخ عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى الحنفى المتوفى سنة
(٦٨٣ هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٣) آداب البحث والمناظرة :

للشيخ محمد الأمين الشنقيطى المتوفى سنة (١٣٩٣ هـ) .

(١٤) أدب القاضى لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى :

تحقيق : محبى هلال السرحان . المتوفى سنة (٤٥٠ هـ)

ط : الإرشاد - بغداد سنة (١٣٩١ هـ) .

(١٥) الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة :

للشيخ عبد القادر شيبه الحمد .

ط : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(١٦) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول

للعلامة محمد بن على بن محمد الشوكانى ، المتوفى سنة (١٢٥٥ هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٧) أسباب النزول :

للعلامة أبى الحسن على بن أحمد النيسابورى الواحدى المتوفى (٤٦٨ هـ)

تحقيق : السيد أحمد صقر .

الطبعة الثانية سنة (١٣٨٧ هـ) .

(١٨) الاستعداد لرتبة الاجتهاد :

مخطوط رقم ٤٢٤ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الشعبي النمرى المعروف بابن
نورالدين .

(١٩) الاستغناء فى أحكام الاستثناء :

للإمام أبى العباس أحمد بن إدريس القرافى المتوفى (٦٨٤ هـ) .
تحقيق الدكتور : طه محسن .
ط : وزارة الأوقاف العراقية سنة (١٤٠٢ هـ) .

(٢٠) الاستيعاب فى أسماء الأصحاب :

للمحافظ أبى عمر بن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبى المالكى المتوفى
سنة (٤٦٣ هـ) ، المطبوع مع الإصابة لابن حجر العسقلانى .
(٢١) أسد الغابة فى معرفة الصحابة :

لأبى الحسن عز الدين على بن محمد المعروف بابن الأثير الجزرى المتوفى
سنة (٦٣٠ هـ) .
ط : دار الشعب - القاهرة .

(٢٢) أسرار البلاغة :

للشيخ عبد القاهر الجرجانى ، المتوفى سنة (٤٧١ هـ) .
تعليق السيد محمد رشيد رضا .
ط : دار المعرفة - بيروت

٢٣) الأسرار فى الفروع والأصول

للقاضى الإمام أبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ)
مخطوط رقم ٦٠٩٥ - ٦٠٩٧ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة .

٢٤) الأسرار المرفوعة فى الأحاديث الموضوعة :

تأليف العلامة نور الدين على بن محمد بن سلطان المشهور بالملا على
القارئ . تحقيق : محمد الصباغ .
ط : المكتب الإسلامى بدمشق .

٢٥) أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب :

للشيخ أبى عبد الله محمد بن السيد درويش الحوت المتوفى سنة (٦٠٦ هـ)
ط : دار الكتاب العربى .

٢٦) الأشباه والنظائر :

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .
ط : عيسى الحلبي وشركاه بمصر .

٢٧) الإصابة فى تمييز الصحابة :

للمحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

٢٨) أصول البزدوى :

للإمام أحمد بن حسين البزدوى المتوفى سنة (٤٨٢ هـ)
طبع بهامش شرحه : كشف الأسرار للبخارى .

(٢٩) أصول السرخسى :

للإمام أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى المتوفى (٤٩٠ هـ).

ط : دار المعرفة .

(٣٠) أصول الفقه الإسلامى :

تأليف الدكتور : وهبه الزحيلى .

ط : دار الفكر .

(٣١) أصول الفقه : تاريخه ، ورجاله :

تأليف الدكتور : شعبان محمد إسماعيل .

ط : دار المريخ - الرياض .

(٣٢) أصول الفقه :

تأليف الشيخ محمد الخضرى بك .

ط : المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .

(٣٣) أصول الشاشى :

للإمام أبى على الشاشى المتوفى سنة (٣٤٤ هـ) .

ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

(٣٤) أصول مذهب الإمام أحمد :

تأليف الدكتور : عبد الله بن عبد المحسن التركى .

ط : مكتبة الرياض الحديثة بالرياض

(٣٥) إعلاء السنن :

تأليف المحدث الناقد ظفر أحمد العثماني المتوفى سنة (١٣٩٤ هـ) .

ط : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي - باكستان .

(٣٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين :

للإمام فخر الدين الرازي ، المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .

ط : دار الكتاب العربي - بيروت .

(٣٧) الأعلام :

تأليف خير الدين الزركلي :

ط : دار العلم للملايين - بيروت .

(٣٨) إعلام الموقعين عن رب العالمين :

للإمام شمس الدين عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم

الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) .

تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .

(٣٩) أعلام النساء :

تأليف : عمر رضا كحالة .

ط : مؤسسة الرسالة .

(٤٠) الأم :

للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) .

ط : دار المعرفة .

(٤١) الإمام أبو حنيفة :

تأليف الشيخ محمد أبو زهرة .

ط : دار الفكر .

(٤٢) إنباء الرواة على أنباء النحاة :

تأليف : جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف بن إبراهيم الشيباني .

تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

ط : دار الكتب المصرية بالقاهرة .

(٤٣) أنباء الغمر بأبناء العمر فى التاريخ :

للمحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٤٤) أنوار الملك على شرح المنار لابن ملك :

لرضى الدين محمد إبراهيم الشهير بابن الحلبي المتوفى (٩٧١ هـ) .

المطبوع مع شرح المنار - مطبعة دار سعادت عثمانية ١٣١٥ هـ .

(٤٥) الآيات البينات على شرح المحلى على جمع الجوامع :

للعامة أبى القاسم العبادى المتوفى سنة (٩٩٤ هـ) .

ط : مصر سنة (١٢٨٩ هـ) .

(٤٦) أيسر التفاسير لكلام العلى الكبير :

للشيخ أبى بكر الجزائري .

الطبعة الاولى سنة (١٤٠٧ هـ) .

(٤٧) أيساغوجى :

للعامة أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى فى حدود سنة ٧٠٠هـ
ط : باستان .

(٤٨) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه :

تأليف أبو محمد مكى بن أبى طالب بن محمد القيسى المتوفى سنة
٤٧٣هـ

تحقيق أحمد حسن فرحات .

ط : جامعة الإمام بالرياض .

(٤٩) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون :

للشيخ إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادى المتوفى سنة (١٣٣٩ هـ) .
ط : دار الفكر .

(البـ)

(٥٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق :

للشيخ زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفى المتوفى سنة (٩٧٠ هـ) .
ط : مصطفى البابى الحلبي بمصر .

(٥١) البحر المحيـط :

للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى سنة (٧٩٤ هـ) .
مخطوط رقم ٨٣٧ - ٨٣٩ بقسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية .

(٥٢) البحر المحيـط :

للإمام محمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى الغرناطى .
المتوفى سنة (٧٥٤ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

- ٥٣) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع :
للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى ، المتوفى سنة (٥٨٧ هـ)
ط : دار الكتاب العربى - بيروت .
- ٥٤) البداية والنهاية فى التاريخ :
للمحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) .
ط : مكتبة المعارف - بيروت .
- ٥٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد :
للقاضى أبى الوليد بن أحمد بن محمد الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى
سنة (٥٩٥ هـ) .
ط : دار الفكر - بيروت .
- ٥٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :
للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .
ط : السعادة ، نشر دار المعرفة / بيروت .
- ٥٧) بدر المتقى فى شرح الملتقى :
لمحمد علاء الدين الإمام .
المطبوع على هامش مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر .
ط : إحياء التراث العربى - بيروت .
- ٥٨) البداية من الكفاية فى الهداية - فى أصول الدين - :
للإمام أبى بكر أحمد بن محمود بن أبى بكر المتوفى سنة (٥٨٠ هـ) .
تحقيق : د . فتح الله خليف .
ط : دار المعارف / بمصر .

(٥٩) البرهان فى أصول الفقه

لإمام الحرمين أبى المعالى عبد الملك بن عبد الله الجوينى المتوفى سنة (٤٧٨هـ)

تحقيق وتقديم : الدكتور / عبد العظيم الديب

ط : دار الأنصار - القاهرة

(٦٠) بغية الوعاة :

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ).

تحقيق : محمد أبو الفضل .

الطبعة الثالثة .

(٦١) بيان المختصر شرح المختصر ابن الحاجب :

لابى الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني المتوفى

(٧٤٩ هـ) .

تحقيق : الدكتور / محمد مظهر بقا .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى .

(٦٢) البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث :

للسيد الشريف إبراهيم بن محمد بن كمال الدين الشهير بابن حمزة

الحسينى الحنفى المتوفى سنة (١١٢٠ هـ) .

تحقيق وتعليق : الدكتور : حسين عبد المجيد هاشم .

ط : دار الكتب الحديثة .

(التاء)

(٦٣) تاج العروس فى جواهر القاموس :

للشيخ محب الدين مرتضى الحسينى الزيدى المتوفى سنة (١٢٠٥ هـ) .

ط : الخيرية بمصر .

- (٦٤) تاج التراجم فى طبقات الحنفية :
 للشيخ زين الدين أبى العدل قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) .
 ط : كراتشى - باكستان .
- (٦٥) تاريخ الادب العربى :
 لكارل بروكلمان .
 ط : دار المعارف - بيروت .
- (٦٦) تاريخ بغداد :
 للحافظ أبى بكر أحمد بن على الخطيب البغدادى المتوفى (٤٦٣ هـ) .
 ط : المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- (٦٧) تاريخ الطبرى (تاريخ الأمم والملوك) :
 للإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة (٣١٠ هـ) .
 ط : دار سويدان - بيروت .
- (٦٨) التبصرة فى أصول الفقه :
 لأبى إسحاق إبراهيم بن على الفيروز آبادى الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦ هـ
 شرح وتحقيق : الدكتور / محمد حسن هيتو .
 ط : دار الفكر .
- (٦٩) تبصير المتبته بتحرير المشتبه :
 للحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
 ط : مؤسسة الرسالة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر .

٧٠) تبين الحقائق شرح كثر الدقائق :

للعامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي ، المتوفى (٧٤٣هـ) .

ط : الأميرية بولاق .

٧١) تحفة الفقهاء :

للإمام علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى (٥٣٩هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٧٢) التحرير في أصول الفقه :

لابن همام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندري الحنفي

المتوفى سنة (٨٦١ هـ) المطبوع مع شرحه : تيسير التحرير .

ط : مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة .

٧٣) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين :

للمحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن الحسين بن عبد الرحمن

العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) .

المطبوع على هامش الإحياء .

ط : دار الفكر .

٧٤) تخريج أحاديث البزدوى :

لأبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) .

المطبوع على هامش أصول البزدوى .

ط : كراتشي - باكستان .

(٧٥) تخريج الفروع على الأصول :

للإمام شهاب الدين أبي المناقب محمد بن أحمد الزنجاني المتوفى ٦٥٦هـ

تحقيق : الدكتور / محمد أديب صالح .

ط : مؤسسة الرسالة - بيروت .

(٧٦) تدريب الراوى :

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

ط : المكتبة العلمية - بالمدينة المنورة .

(٧٧) تذكرة الحفاظ :

للإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبى المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) .

ط : إحياء التراث العربى .

(٧٨) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف :

للمحافظ أبى محمد زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى

سنة (٦٥٦ هـ) .

تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد .

ط : دار الفكر - بيروت .

(٧٩) التعريفات :

للعامة على بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٨١٦ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٨٠ (التعليق المعنى على الدارقطني :

للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي .

المطبوع بذييل سنن الدارقطني .

ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة .

٨١ (تحليل الأحكام :

للاستاذ محمد مصطفى شلبي .

ط : دار النهضة العربية - بيروت .

٨٢ (تفسير أبي السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم :

للإمام أبي السعود محمد بن محمد العماد المتوفى سنة (٩٥١ هـ) .

ط : دار إحياء التراث العربي - بيروت .

٨٣ (تفسير البغوي (معالم السنن) :

لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، المتوفى سنة (٥١٦ هـ) .

ط : المكتبة التجارية بمصر .

٨٤ (التفسير الكبير :

للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .

هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - طهران .

٨٥ (تقريب التهذيب :

للمحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : دار الرشيد - حلب - سوريا .

- ٨٦ () تقريرات الشرييني على حاشية البنانى :
- للشيخ عبد الرحمن بن محمد الشرييني المتوفى سنة (١٣٢٦ هـ) .
- ط : عيسى البابى الحلبي - المطبوع بهامش حاشية التفتازانى .
- ٨٧ () التقرير والتحجير :
- للمحقق ابن أمير الحاج المتوفى سنة (٨٧٩ هـ) .
- ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٨٨ () تقويم الأدلة : من بداية القياس إلى نهاية الكتاب :
- للقاضى الإمام أبى زيد الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) .
- دراسة وتحقيق : عبد الرحيم صالح الأفغانى - رسالة الدكتوراه .
- ٨٩ () تقويم الأدلة :
- لأبى زيد عبيد الله بن عمر الدبوسى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) .
- مخطوط رقم ١٨٢٢ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة
- المنورة وأيضا مخطوط ١٤ أصول الفقه - بمكتبة قسم الدراسات العليا فى
- الجامعة المذكورة .
- ٩٠ () التلخيص الجبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير :
- للمحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
- تصحیح عبد الله هاشم يمانى .
- ط : شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة .

(٩١) تليس إبليس :

للمحافظ جمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن الجوزى البغدادى المتوفى
سنة (٥٩٧ هـ) .

ط : دار الفكر العلمية - بيروت .

(٩٢) تلخيص المفتاح فى المعانى والبيان البديع :

لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزوينى المتوفى سنة (٧٣٩ هـ) .
ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(٩٣) التلويع على التنقيح :

للعلامة سعد الدين بن عمر التفتازانى المتوفى سنة (٧٩٢ هـ) .
ط : نوارنى كتب خانة بشاور .

(٩٤) التمهيد فى أصول الفقه :

لأبى الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزانى الحنبلى المتوفى
سنة (٥١٠ هـ) .

تحقيق : الدكتور / محمد على إبراهيم .

ط : مركز البحث العلمى وحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى
بمكة المكرمة .

(٩٥) التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول :

للامام جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم الأسنوى المتوفى سنة (٧٧٢هـ)
ط : مؤسسة الرسالة .

٩٦) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة :
لابى الحسن على بن محمد بن عراق الكتاني المتوفى سنة (٩٦٣ هـ).
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٩٧) التنقيح وشرحه التوضيح :
كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود الحنفى المتوفى
(٧٤٧ هـ)

ط : نورانى كتب خانة - بشاور - باكستان .
٩٨) التوراة السامرية :

ترجمة : الكاهن السامرى أبو الحسن إسحاق الصبورى .
نشرها وعرفها الدكتور / أحمد حجازى السقا .
ط : دار الانصار بالقاهرة .
٩٩) تهذيب التهذيب :

للمحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .
ط : دار صادر بيروت .
١٠٠) تيسير التحرير :

للعلمة محمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحسينى الحنفى المتوفى سنة
(٩٧٢ هـ)

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .
(الجيم)

١٠١) جامع الأصول فى أحاديث الرسول - ﷺ - :
للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك محمد بن الأثير الجزرى المتوفى
سنة (٦٠٦ هـ) .
ط : الملاح .

(١٠٢) جامع بيان العلم وفضله :

للأبى عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المتوفى سنة (٤١٣ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت .

(١٠٣) جامع البيان عن تأويل آى القرآن :

للإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة (٣١٠ هـ) .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٠٤) الجامع لأحكام القرآن :

لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي المتوفى سنة (٦٧١هـ)

ط : دار الكتب العربية .

(١٠٥) الجامع الصغير :

للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية .

(١٠٦) الجامع الصغير :

للإمام محمد بن الحسن الشيبانى صاحب أبى حنيفة المتوفى سنة (١٨٩ هـ)

(هـ)

ط : إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشى باكستان .

(١٠٧) الجامع الكبير :

للإمام محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة (١٨٩ هـ) .

ط : إدارة المعارف النعمانية - لاهور باكستان .

١٠٨) الجمع بين رجال الصحيحين :

تأليف : أبى الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المعروف بابن القيسراني
الشياني . المتوفى سنة (٥٠٧ هـ) .

ط : مجلس دائرة المعارف النظامية - حيدر أباد .

٩:١) جمع الجوامع :

لتاج الدين عبد الوهاب بن على عبد الكافي المعروف بابن السبكي
المتوفى سنة (٧٧١ هـ) . المطبوع مع حاشية للعطار .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

١١٠) جمهرة أشعار العرب :

لأبى زيد محمد بن أبى الخطاب القرشى المتوفى سنة (١٧١ هـ) .
ط : دار صادر بيروت .

١١١) جمهرة أنساب العرب :

للإمام أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة (٤٥٦ هـ) .

ط : دار المعارف بمصر .

١١٢) الجواهر المضية فى طبقات الحنفية :

للعامة عبد القادر بن محمد بن نصر القرشى المتوفى سنة (٧٧٥ هـ) .

تحقيق : الدكتور / عبد الفتاح محمد الخلو .

ط : عيسى البابى الحلبي وشركاه .

(الحاء)

- (١١٣) حاشية البناني على شرح الجلال المحلى :
للعامة عبد الرحمن بن جاد الله البناني المالكي المتوفى سنة (١١٩٨ هـ)
ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- (١١٤) حاشية التفتازاني على شرح القاضي العضد :
للعامة سعد الدين بن مسعود التفتازاني المتوفى سنة (٧٩١ هـ) .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١١٥) حاشية الجرجاني على شرح العضد :
للمحقق على بن محمد بن علي الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٨١٦ هـ
المطبوع مع حاشية التفتازاني .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١١٦) حاشية جلي :
للمحقق سعد الله بن عيسى الشهير بسعدى جلي ويسعدى أفندي المتوفى
سنة (٩٤٥ هـ) . المطبوع مع شرح فتح القدير .
ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده - بمصر .
- (١١٧) حاشية رد المختار على الدر المختار :
للعامة محمد أمين الشهير بابن عابدين المتوفى سنة (١٢٥٢ هـ) .
ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- (١١٨) حاشية الرهاوى على شرح المنار لابن ملك :
لشرف الدين يحيى الرهاوى المصرى المتوفى بعد سنة (٩٤٢ هـ) .
المطبوع مع شرح المنار لابن ملك . ط : دار سعادت عثمانية .

- (١١٩) حاشية عزمى زاده على شرح المنار لابن ملك :
للشيخ مصطفى بن بير على بن محمد المعروف بعزمى زاده المتوفى
سنة (١٠٤٠هـ) .
المطبوع مع شرح المنار لابن ملك
ط : دار سعادت عثمانية .
- (١٢٠) حاشية الدسوقي على شرح الكبير :
للشيخ محمد عرفة الدسوقي المتوفى سنة (١٢٣٠ هـ) .
ط : عيسى الحلبي بمصر .
- (١٢١) حاشية الصبان على الأشموني :
تأليف : محمد بن علي الصبان .
ط : دار الكتب العربية .
- (١٢٢) حاشية العطار على شرح الجلال المحلى :
للشيخ : أبي السعادات حسن محمد العطار المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ)
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .
- (١٢٣) حاشية المفصل :
للعلامة جبار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة
(٥٣٨ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .
- (١٢٤) حاشية الهروي على حاشية الجرجاني :
للشيخ المحقق حسن الهروي .
المطبوع : من حاشيتي : التفتازاني والجرجاني
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٢٥) حجة الله البالغة :

لأبى الحسنات محمد بن عبد الحى اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ).

ط : دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

(١٢٦) الحدود فى الأصول :

للإمام أبى الوليد سليمان بن خلف الباجى المتوفى سنة (٤٧٤ هـ) .

ط : مؤسسة الرسالة - بيروت .

(١٢٧) الحسامى :

تأليف حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الأختيىكى المتوفى (٦٤٤هـ)

ط : المطبعة السعيدى - كراتشى باكستان .

(١٢٨) حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة .

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ).

ط : دار إحياء الكتب العربية .

(١٢٩) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء :

للمحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الاصفهانى المتوفى سنة (٤٣٠ هـ).

ط : السعادة بمصر .

(الخاء)

(١٣٠) الخـراج :

للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم - صاحب أبى حنيفة - المتوفى

سنة (١٨٠ هـ) .

ط : المطبعة السلفية بالقاهرة .

(١٣١) الخطيب البغدادي : مؤرخ بغداد ومحدثها :
ليوسف العش .

ط : المكتبة العربية بدمشق .

(الدال)

(١٣٢) دراسات التاريخية :

لشيخنا الدكتور / أكرم ضياء العمرى

ط : المجلس العلمى وإحياء التراث الإسلامى بالجامعة الإسلامية بالمدينة
المنورة - الطبعة الأولى .

(١٣٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار :

للشيخ على بن عبد الرحيم الحصكفى المتوفى سنة (١٠٨٨ هـ) .
ط : البابى الحلبي بمصر .

(١٣٤) الدر المنثور فى التفسير بالمأثور :

للمحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٣٥) دلائل الإعجاز :

للشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ) .
تصحيح وتعليق : السيد محمد رشيد رضا .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٣٦) الديباج المذهب فى معرفة أعيان علماء المذهب :

تأليف : برهان الدين إبراهيم بن على بن فرحون المالكي المتوفى سنة
(٧٩٩ هـ)

ط : دار التراث .

(١٣٧) ديوان امرئ القيس :

تحقيق : أبى الفضل محمد إبراهيم .

ط : دار المعارف بالقاهرة .

(١٣٨) ديوان أبى العتاهية :

لأبى العتاهية إسماعيل بن قاسم بن سويد المتوفى فى خلافة المأمون .

ط : دار صادر بيروت .

(الراء)

(١٣٩) الرسالة :

للإمام الشافعى المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) .

تحقيق : أحمد محمد شاكر ، سنة (١٣٠٩ هـ) .

(١٤٠) رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية :

تأليف الدكتور / صالح عبيد الله بن حميد .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى -
مكة المكرمة .

(١٤١) روائع البيان تفسير آيات الأحكام :

للشيخ محمد على الصابونى .

ط : مكتبة الغزالي بدمشق ومؤسسة مناهل العرفان - بيروت . الطبعة
الثالثة .

(١٤٢) روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى :

للعلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى المتوفى سنة
(١٢٧٠ هـ)

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(١٤٣) روضة الناظر وجنة المناظر :

للشيخ موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى المتوفى سنة
(٦٢٠هـ)

ط : دار الكتاب العربى - بيروت

(الزال)

(١٤٤) زاد المعاد فى هدى خير العباد :

للإمام المحدث شمس الدين أبى عبد الله محمد بن أبى بكر الزرعى
الدمشقى المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) .
ط : مؤسسة الرسالة .

تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، وعبد القادر الأرناؤوط .

(السين)

(١٤٥) سلم الوصول بشرح نهاية السؤل :

لمحمد بخيت المطيعى .

ط : عالم الكتب - بيروت .

(١٤٦) سنن ابن ماجة :

لأبى عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ابن ماجة المتوفى سنة (٢٧٥هـ) .
ط : دار الفكر العربى .

(١٤٧) سنن أبى داود :

للإمام سليمان بن الأشعث السجستانى الأزدى المتوفى سنة (٢٧٥ هـ) .
تعليق : عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد .

ط : دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

(١٤٨) سنن الترمذى :

للمحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذى المتوفى سنة (٢٧٩ هـ) .

تحقيق : أحمد محمد شاكر .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٤٩) سنن الدارقطنى :

للمحافظ على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) .

ط : دار المجاسن ، وط : شركة الطباعة الفنية المتحدة .

(١٥٠) سنن الدارمى :

لأبى محمد عبيد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمى المتوفى سنة

(٢٥٥هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٥١) سنن النسائى :

للمحافظ أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على المتوفى سنة

(٣٠٣هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٥٢) السنن الكبرى :

للمحافظ أبى بكر أحمد بن حسين بن على البيهقى المتوفى سنة (٤٥٨هـ)

ط : حيدر آباد ، الدكن - بالهند .

(١٥٣) سير أعلام النبلاء :

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى المتوفى سنة

(٧٤٨هـ)

ط : مؤسسة الرسالة .

(١٥٤) السيرة النبوية :

لأبى محمد عبد الملك بن هشام المتوفى سنة (٢١٨ هـ) .
ط : مؤسسة علوم القرآن .

(١٥٥) السيرة النبوية :

للحافظ المؤرخ محمد بن أحمد بن عثمان المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(الشين)

(١٥٦) شذرات الذهب فى أخبار من ذهب :

للمؤرخ الفقيه أبى الفلاح عبد الحى بن عماد الحنبلى المتوفى سنة
(١٠٨٩هـ)

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(١٥٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :

لأبى محمد عبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل المتوفى سنة
(٧٦٩ هـ)

ط : دار السعادة بمصر .

(١٥٨) شرح تنقيح الفصول فى اختيار المحصول فى الأصول :

للإمام شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافى المتوفى سنة (٦٨٤ هـ) .
ط : دار الفكر .

(١٥٩) شرح ديوان الحماسة :

تأليف أبى زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزى المتوفى سنة (٥٠٢ هـ) .

تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد .

ط : حجازى بالقاهرة .

(١٦٠) شرح صحيح مسلم :

للإمام الحافظ محيى الدين يحيى بن شرف النووى المتوفى سنة (٦٧٦هـ)
ط : المصرية ومكتبتها بالقاهرة وبعناية عبد الخالق الأفغانى .

(١٦١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب :

للقاضى عضد الملة والدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجى
المتوفى سنة (٧٥٦هـ) . المطبوع فى حاشيتى التفتازانى والجرجانى
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٦٢) شرح العقائد النسفية فى مجموع الفوائد البهية :
للعلمة التفتازانى .

ط : كردستان العلمية - بمصر سنة (١٣٢٩هـ) .

(١٦٣) شرح فتح القدير :

للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفى
المتوفى سنة (٦٨١هـ) .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٦٤) شرح القصائد التسع المشهورات :

لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) .
تحقيق أحمد خطاب .

ط : دار الحرية للطباعة - بغداد .

(١٦٥) الشرح الكبير على مختصر خليل :

للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد العدوى المعروف بالدرديرى المتوفى سنة
(١٢٠١هـ)

ط : عيسى الحلبي بالقاهرة .

(١٦٦) الشرح الكبير

للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي المجموع للنووي مطبعة
دار الفكر .

(١٦٧) شرح الكوكب المنير :

للشيخ محمد بن أحمد عبد العزيز الفتوحى الحنبلى المعروف بابن النجار
المتوفى سنة (٩٧٢ هـ) .

تحقيق الدكتور / محمد الزحيلي ، والدكتور / نزيه حماد .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى -
مكة المكرمة .

(١٦٨) شرح مسند أبى حنيفة :

تأليف الإمام ناصر السنة الملا على قارى المتوفى سنة (١٠١٤ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٦٩) شرح معانى الآثار :

للإمام أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى المتوفى سنة
(٣٢١ هـ)

تحقيق : محمد زهرى النجار .

ط : دار الكتب العلمية بيروت .

(١٧٠) شرح المنسار :

للعامة عز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز بن ملك المتوفى سنة (

٨٠١ هـ)

ط : دار سعادت عثمانية .

(١٧١) شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك :

لأبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)

تحقيق : الدكتور / حمد الكبيسي .

ط : الإرشاد - بغداد .

(١٧٢) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية :

تأليف عصام الدين أبى الخير أحمد بن محمد مصطفى طاش كبرى زاده

المتوفى سنة (٩٢٢ هـ) .

ط : دار الكتاب العربى - بيروت .

(الصاد)

(١٧٣) الصحاح :

للعلمة إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة (٤٠٠ هـ) .

ط : دار العلم للملايين - بيروت .

(١٧٤) صحيح البخارى :

للإمام الحافظ أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى المتوفى سنة

(٢٥٦ هـ)

ط : المكتبة الإسلامية - استنبول - تركيا .

(١٧٥) صحيح مسلم :

للإمام الحافظ أبى الحسين مسلم بن الحجاج النيسابورى المتوفى سنة

(٢٦١ هـ)

تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

ط : دار إحياء التراث العربى .

(١٧٦) صفوة التفاسير :

للشيخ محمد على الصابوني .

ط : دار القرآن الكريم - بيروت .

(الضاد)

(١٧٧) الضوء اللامع فى أعيان القرن التاسع :

لعبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان السخاوى المتوفى سنة (٩٠٢هـ)

ط : مكتبة القدس بالقاهرة .

(الطساء)

(١٧٨) طبقات ابن سعد :

لأبى عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصرى المتوفى سنة (٢٣٠هـ) .

ط : دار صادر بيروت .

(١٧٩) طبقات الحفاظ :

للحافظ جلال الدين السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) .

تحقيق : على محمد عمر .

ط : القاهرة (مكتبة وهبة) .

(١٨٠) الطبقات السنية فى تراجم الحنفية :

للمولى تقى الدين بن عبد القادر التميمى الرازى المصرى المتوفى سنة

(١٠٠٥هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٨١) طبقات الفقهاء :

للشيخ أبى إسحاق إبراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) .
ط : دار الرائد العربى - بيروت .

(١٨٢) طبقات المفسرين :

للحافظ شمس الدين محمد بن على بن أحمد الداودى المتوفى سنة
(٩٤٥هـ)

ط : دار الكتب العربية - بيروت .

(١٨٣) طبقات الشافعية الكبرى :

لتاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكى المتوفى سنة
(٧٧١هـ)

ط : دار المعرفة - بيروت .

(١٨٤) طبقات القراء :

لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة
(٨٣٣هـ)

ط : الطبعة الأولى سنة (١٣٥١ هـ) بمصر .

(١٨٥) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز :

للإمام يحيى بن حمزة بن على العلوى اليمنى .

ط : دار الكتب العلمية بيروت - لبنان .

(العين)

(١٨٦) العبر فى خبر من غبر :

لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبى المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٨٧) العذب الفائض شرح عمدة الفارض :

للشيخ إبراهيم بن عبد الله الفرضى المتوفى سنة (١١٢١ هـ)

ط : دار الفكر بيروت

(١٨٨) العلل المتناهية :

للإمام أبى الفرج عبد الرحمن بن على بن الجوزى المتوفى سنة (٥٩٧ هـ)

ط : إدارة العلوم الاثرية - فيصل آباد - باكستان .

(١٨٩) العناية شرح الهداية :

للعلامة محمد بن محمد البابر تى المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) .

المطبوع مع شرح فتح القدير لابن همام ، وعلى هامش الهداية أيضا .

(١٩٠) العرب واليهود فى التاريخ :

للدكتور : أحمد سوسة .

ط : دار المعرفة - بيروت

(الفاء)

(١٩١) الفائق فى غريب الحديث :

للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) .

ط : دار الفكر .

(١٩٢) الفاروق عمر بن الخطاب :

لمحمد رضا .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(١٩٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى :

للمحافظ الإمام ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة (٨٥٣ هـ) .

ط : رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

(١٩٤) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراسة من علم التفسير :

للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت .

(الضاد)

(١٩٥) فتح الغفار بشرح المنار - المعروف - بمشكاة الأنوار فى أصول المنار :

للشيخ زين الدين بن إبراهيم المعروف بابن نجيم الحنفى المتوفى سنة

(٩٧٠ هـ)

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(١٩٦) فتاوى الظهيرية :

للإمام محمد بن أحمد بن عمر ظهير الدين البخارى المتوفى ٦١٩ هـ

ط : حيدر آباد - الدكن - بالهند .

(١٩٧) فتاوى قاضيخان :

لفخر الدين أبى المحاسن بن منصور بن محمود الفرغانى الحنفى

المعروف بقاضيخان المتوفى سنة (٥٩٢ هـ) .

المطبوع بهامش الفتاوى الهندية - مطبعة المكتبة الإسلامية - تركيا .

(١٩٨) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث :

الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين الشهير بالعراقى

المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) .

(١٩٩) فتح المغيث شرح ألفية الحديث :

للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى المتوفى سنة
(٩٠٢هـ)

ط : العاصمة بالقاهرة .

(٢٠٠) الفتح المبين فى طبقات الاصوليين :

للشيخ عبد الله مصطفى المراغى المتوفى سنة (١٣٣٦ هـ) .
الطبعة الثانية الناشر : محمد أمين دمج وشركاه - بيروت .

(٢٠١) فتوح البلدان :

لأبى العباس أحمد بن يحيى بن جابر البلاذرى المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .
ط : دار المعرفة للطباعة .

(٢٠٢) الفرق بين الفرق

للشيخ عبد القاهر بن طاهر البغدادي المتوفى سنة (٤٢٩ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٠٣) الفروق :

لأبى العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافى .
ط : دار المعرفة .

(٢٠٤) الفصل فى الملل والأهواء والنحل :

للإمام أبى محمد بن على بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهرى المتوفى
سنة (٤٥٦ هـ) .

ط : دار الجليل - بيروت

٢٠٥) فضل الله الصمد فى توضيح أدب المفرد للبخارى :

لفضل الله الجيلانى .

ط : المدنى بالقاهرة .

٢٠٦) الفقه الإسلامى وأدلتة :

تأليف الدكتور / وهب الزحيلى .

ط : دار الفكر .

٢٠٧) فقه الزكاة :

للدكتور يوسف القرضاوى .

ط : مؤسسة الرسالة .

٢٠٨) الفقيه والمتفقه :

للمحافظ أبى بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى المتوفى سنة

(٤٦٣هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٢٠٩) الفكر السامى فى تاريخ الفقه الإسلامى :

لمحمد بن الحسن بن العربى الحجوى

ط : المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

٢١٠) الفوائد البهية فى تراجم الحنفية :

لأبى الحسنات محمد بن عبد الحى اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢١١) الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة :

للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ).
ط : السنة المحمدية بمصر .

(٢١٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت :

للعلامة عبد العلى محمد بن نظام الدين الأنصارى المتوفى سنة
(١١٨٠ هـ)

المطبوع مع المستصفى .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢١٣) فوات الوفيات :

للشيخ أبى شاكرا الكتبى .

ط : مكتبة النهضة المصرية .

(٢١٤) الفهرست لابن النديم :

للأبى الفتح محمد بن إسحاق النديم البغدادى المعروف بابن النديم .
ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢١٥) فيض القدير شرح الجامع الصغير :

للعلامة محمد بن عبد الرؤوف المنوى المتوفى سنة (١٠٣١ هـ) .
ط : مصطفى بالقاهرة .

(القاف)

(٢١٦) القاضى ناصر الدين البيضاوى وأثره فى أصول الفقه :

لشيخنا الدكتور/ جلال الدين عبد الرحمن جلال .

ط : مكتبة السعادة بالقاهرة .

(٢١٧) القاموس المحيط :

للعامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة (٨١٧ هـ)

ط : دار الجليل - بيروت .

(٢١٨) القبائل العربية فى الأندلس :

للدكتور / مصطفى أبو ضيف أحمد .

ط : الدار البيضاء .

(٢١٩) قصة الفلسفة اليونانية :

لأحمد أحمد ، وزكى نجيب .

ط : لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة (١٣٦٨ هـ) .

(٢٢٠) قمر الأقيمار على نور الأنوار شرح المنار :

للشيخ محمد بن عبد الحلیم بن محمد أمين اللكنوى المتوفى سنة (١٢٨٥ هـ)

المطبوع بهامش نور الأنوار .

ط : يوسفى لکنهو بالهند .

(٢٢١) قواطع الأدلة :

لأبى مظفر بن محمد بن أحمد السمعانى الشافعى المتوفى سنة (٤٨٩ هـ) .

مخطوط رقم ٢١٧٧ بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

(الكاف)

(١٢٢) الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف :

للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

مطبوع مع الجزء الرابع من تفسير الكشاف .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٢٣) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي :

للإمام أبي عمر ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي

المالكي .

ط : مكتبة الرياض الحديثة .

(٢٢٤) الكامل في التاريخ :

للإمام أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد المعروف بابن

الاثير الجزري المتوفى سنة (٦٣٠ هـ) .

ط : دار الكتاب العربي - بيروت .

(٢٢٥) الكامل في ضعفاء الرجال :

للمحافظ عبد الله بن عدى الجرجاني المتوفى سنة (٣٦٥ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت .

(٢٢٦) كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف : بخط المقيزي

للإمام تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقيزي المتوفى سنة

(٨٤٥ هـ) .

ط : دار صادر - بيروت .

(٢٢٧) كتاب الحجة على أهل المدينة :

للإمام أبى عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة (١٨٩ هـ).
ط : عالم الكتب .

(٢٢٨) كتاب الآثار :

للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى سنة (١٨٢ هـ) .
ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٢٩) كتاب الجرح التعديل :

للإمام الحافظ أبى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم محمد بن إدريس
التميمي الحنظلي ، الرازى ، المتوفى سنة (٣٢٧ هـ) .
الطبعة الأولى بمطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد - الدكن الهند ١٣٧٢ هـ
(٢٣٠) كشف اصطلاحات الفنون :

للشيخ محمد على الفاروقى التهانوى المتوفى القرن الثانى عشر الهجرى
تحقيق : الدكتور / لطفى عبد البديع .

ط : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر
(١٣٨٢ هـ)

(٢٣١) الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل فى وجوه التأويل :

لأبى القاسم جار الله الزمخشري المتوفى سنة (٥٣٨ هـ) .
ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٣٢) كشف القناع على متن الإقناع :

للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى المتوفى سنة (١٠٥١ هـ) .
الحكومة بمكة المكرمة (١٣٩٤ هـ) .

(٢٣٣) كشف الأسرار شرح المصنف على المنار :

للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفى

المتوفى سنة (٧١٠ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٣٤) كشف الأسرار عن أصول البزدوى :

للعلامة علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى المتوفى سنة (٧٣٠

هـ) .

ط : دار سعادت باستنبول - تركيا .

(٢٣٥) كشف الحقائق شرح كثر الدقائق :

للشيخ عبد الحكيم الافغانى المتوفى سنة

ط : المطبعة الادبية بمصر .

(٢٣٦) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

للشيخ إسماعيل بن محمد العجلونى المتوفى سنة (١١٦٢ هـ) .

تصحيح وتحقيق : أحمد القلاش .

ط : مؤسسة الرسالة .

(٢٣٧) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون :

للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله الحنفى الشهير بالملا كاتب الجلبى .

المعروف بحاجى خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧ هـ) .

ط : دار الفكر .

(٢٣٨) الكفاية فى علم الرواية :

للإمام الحافظ أبى بكر أحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادى المتوفى
سنة (٤٦٣هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٣٩) الكفاية شرح الهداية :

تأليف السيد جلال الدين الكرلانى المتوفى سنة (٧٦٧ هـ) .

ط : مطبعة أحمد بالدلهى .

(٢٤٠) كنز العمال فى سنن الاقوال والافعال :

للشيخ على التتقى بن حسام الدين الهندى ، المتوفى سنة (٩٧٥ هـ) .

ط : البلاغة بحلب .

(٢٤١) كنوز الحقائق فى حديث خير الخلائق :

للإمام عبد الرؤوف المنوى المتوفى سنة (١٠٣١ هـ) .

المطبوع على هامش الجامع الصغير للسيوطى .

ط : دار الكتب العلمية .

(السلام)

(٢٤٢) لباب التأويل فى معالم التنزيل المسمى بالخازن :

لعلاء الدين على بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن المتوفى

سنة (٧٢٥ هـ) .

ط : المكتبة التجارية بمصر .

(٢٤٣) لسان العرب :

للعلامة أبى الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقى

المصرى المتوفى سنة (٧١١ هـ) .

ط : دار صادر - بيروت .

(٢٤٤) لسان الميزان :

للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ) .

ط : مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد .

(٢٤٥) لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار :

للشيخ : قطب الدين محمد بن محمد الرازي المتوفى سنة (٧٦٦هـ) .

ط : تركيا .

(الميم)

(٢٤٦) مباحث العلة في القياس عند الأصوليين :

تأليف عبد الحكيم أسعد السعدى ، الهيثمى ، العراقى .

ط : دار البشائر الإسلامية - بيروت .

(٢٤٧) مباحث التخصيص :

رسالة دكتوراه - لفضيلة شيخنا الدكتور : عمر عبد العزيز محمد .

(٢٤٨) الميسر ————— ط :

لشمس الأئمة أبى بكر محمد بن أحمد بن أبى سهل السرخسى المتوفى

سنة (٤٩٠ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٤٩) مجمع الأمثال :

للإمام أبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد النيسابورى الميدانى المتوفى

سنة (٥١٨ هـ) .

ط : السعادة بمصر .

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

(٢٥٠) مجمع الأنهر فى شرح ملتقى الأبحر :

للمحقق عبد الله بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندى

المتوفى سنة (١٠٨٧ هـ) .

ط : دار إحياء التراث العربى .

(٢٥١) مجمع الزوائد ومنيع الفوائد :

للمحافظ نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى المتوفى سنة (٨٠٧ هـ) .

ط : القدس .

(٢٥٢) المجموع شرح المذهب :

للإمام أبى زكريا محبى الدين بن شرف النووى المتوفى سنة (٦٧٦ هـ)

ط : دار الفكر - بيروت .

(٢٥٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله :

جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم ، وابن محمد .

ط : مصورة عن الطبعة الأولى (١٣٩٨ هـ) .

(٢٥٤) المحصول فى عالم أصول الفقه :

للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .

دراسة وتحقيق الدكتور / طه جابر العلوانى .

ط : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض .

(٢٥٥) المحلى :

للإمام أبى محمد على بن سعيد بن حزم الظاهرى المتوفى (٤٥٦ هـ) .

ط : المكتبة التجارية - بيروت .

(٢٥٦) مختار الصحاح :

للشيخ محمد بن أبى بكر الرازى المتوفى سنة (٦٦٦ هـ) .

ط : دار الفكر - بيروت - لبنان .

(٢٥٧) مختصر تفسير ابن كثير :

للشيخ محمد على الصابونى .

ط : دار القرآن الكريم - بيروت .

(٢٥٨) مختصر ابن الحاجب :

لجمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر المشهور بابن الحاجب

المتوفى سنة (٤٤٦ هـ) .

المطبوع مع شرحه : العضد ، وحاشية التفتازانى .

ط : مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .

(٢٥٩) مختصر المزنى :

لأبى إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى المتوفى سنة (٢٦٤ هـ) .

المطبوع بهامش الأم .

(٢٦٠) مختصر المعانى شرح تلخيص المفتاح :

للعامة التفتازانى .

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر .

(٢٦١) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد :

للشيخ عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران المتوفى سنة

(١٣٤٦ هـ) .

ط : إدارة الطباعة المنيرة بالقاهرة .

(٢٦٢) مدارك التنزيل وحقائق التأويل :

للإمام حافظ الدين أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النفسى
المتوفى (٧١٠ هـ) .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٦٣) مذيلة الدراية :

لأبى الحسنات اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

المطبوع فى أول الهداية للمرغينانى .

ط : مكتبة الإمدادية - ملتان .

(٢٦٤) مرآة الأصول فى شرح مرقاة الوصول :

للشيخ محمد فراموز المعروف بملا خسرو المتوفى سنة (٨٨٠ هـ) .

ط : إستانبول - تركيا .

(٢٦٥) المستدرك على الصحيحين :

للمحافظ أبى عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النيسابورى

المتوفى سنة (٤٠٥ هـ) .

ط : حيدر آباد - الدكن بالهند .

(٢٦٦) المستصفى من علم الأصول :

للإمام حجة الله محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة (٥٠٥ هـ)

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٦٧) المسودة فى أصول الفقه :

لثلاثة من أئمة آل تيمية .

ط : المدنى بالقاهرة .

(٢٦٨) مسلم الثبوت :

للعلامة محب الدين بن عبد الشكور البهاري المتوفى سنة (١١١٩ هـ)
مطبوع فى شرحه : فواتح الرحموت . مع المستصفى للغزالي .
ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٦٩) مسند أحمد :

للإمام أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل المتوفى سنة (٢٤١ هـ) .
ط : دار صادر - بيروت .

(٢٧٠) مشكاة المصابيح :

للشيخ ولى الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى
المتوفى سنة (٧٣٧ هـ) .
ط : الهندية .

(٢٧١) المصباح المنير فى غريب شرح الكبير :

للعلامة أحمد بن محمد بن على الفيومى المتوفى سنة (٧٧٠ هـ) .
ط : المكتبة العلمية - بيروت .

(٢٧٢) مصنف عبد الرزاق :

للحافظ أبى بكر عبد الرزاق بن همام الصنعانى المتوفى سنة (٢١١ هـ)
ط : المكتب الإسلامى .

(٢٧٣) مصنف الإمام ابن أبى شيبة :

للإمام الحافظ أبى بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبى شيبة المتوفى
سنة (٢٣٥ هـ) .

تصحیح عبد الخالق الافغانى .

ط : العزيزية - حيدر آباد - بالهند .

- (٢٧٤) مطالع الأنوار فى الحكمة والمنطق :
- للقاضى سراج الدين محمود بن أبى بكر الأموى المتوفى سنة (٦٨٩هـ) .
- ط : الحاج / محرم أفندى البسنوى بتركيا .
- (٢٧٥) المعتمد فى أصول الفقه :
- لأبى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى المتوفى سنة (٤٣٦ هـ) .
- تهذيب وتحقيق : محمد حميد الله .
- ط : دمشق .
- (٢٧٦) معجم الأدباء :
- لياقوت الحموى المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .
- ط : دار المأمون - الطبعة الأخيرة .
- (٢٧٧) معجم البلدان :
- لياقوت بن عبد الله الحموى المتوفى سنة (٦٢٦ هـ) .
- ط : دار صادر - بيروت .
- (٢٧٨) معجم المؤلفين :
- لعمر رضا كحالة .
- ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- (٢٧٩) معجم الكيىر :
- للإمام أبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى المتوفى سنة (٣٦٠ هـ) .
- ط : الوطن العربى .

(٢٨٠) مقاييس اللغة :

للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) .

ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(٢٨١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم:

لمحمد فؤاد عبد الباقي .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

(٢٨٢) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف :

رتبه ونظمه: ليف من المستشرقين ، ونشره الدكتور / أ . ي . وتنسك

والدكتور / ي . ب . منسيخ .

ط : بريل فى مدينة ليدن سنة (١٩٤٣ م) .

(٢٨٣) معجم النحو :

لعبد الغنى الدقر .

ط : الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت .

(٢٨٤) المغرب فى ترتيب العرب:

للإمام أبى الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزى ، المتوفى سنة (٦١٠ هـ)

تحقيق محمد فاخورى ، وعبد الحميد مختار .

ط : حلب - سوريا .

(٢٨٥) المغنى شرح مختصر الخرقى :

للإمام أبى محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى المتوفى

سنة (٦٢٠ هـ) .

ط : مكتبة الرياض الحديثة .

٢٨٦) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج :

للشيخ محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة (٩٩٧ هـ) .

ط : مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٢٨٧) المغنى فى أصول الفقه :

للإمام جلال الدين أبى محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازى المتوفى

سنة (٦٩١ هـ) .

تحقيق الدكتور / محمد مظهر بقا .

ط : مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى

بمكة المكرمة .

٢٨٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب :

للإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى

المتوفى سنة (٧٦١ هـ) .

ط : دار إحياء التراث العربى - بيروت .

٢٨٩) مفتاح العلوم :

للإمام أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر محمد بن على السكاكى المتوفى

سنة (٦٢٦ هـ)

الضبط والشرح للأستاذ : نعيم زرزور .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٢٩٠) مفتاح السعادة ومصباح السيادة :

للمولى أحمد بن مصطفى طاش كبرى زاده ، المتوفى سنة (٩٦٨ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٩١) المفردات فى غريب القرآن :

للإمام أبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى
سنة (٥٠٢ هـ)

تحقيق : محمد سيد كيلانى .

ط : دار المعرفة .

(٢٩٢) المقتصد شرح الإيضاح :

للإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١ هـ) .

تحقيق : الدكتور / كاظم بحر المرجان .

ط : دار الرشيد للنشر بالعراق .

(٢٩٣) المقتضب :

للعلامة أبى العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة (٢٨٥ هـ) .

ط : عالم الكتب - بيروت .

(٢٩٤) المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على اللسان :

للإمام الحافظ شمس الدين أبى الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوى

المتوفى سنة (٩٠٢ هـ) .

ط : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة المثنى ببغداد .

(٢٩٥) مقدمة الهداية :

لأبى الحسنات اللكنوى المتوفى سنة (١٣٠٤ هـ) .

المطبوعة فى أول الهداية .

ط : دار الإضاءة العربية - قندهار - أفغانستان .

(٢٩٦) مقدمة ابن خلدون

لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المتوفى سنة (٨٠٨ هـ) .

ط . دار القلم - بيروت

(٢٩٧) الملل والنحل

لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني المتوفى

سنة (٥٤٨ هـ) .

تحقيق : محمد سيد كيلاني .

ط : دار المعرفة - بيروت .

(٢٩٨) مناقب عمر بن الخطاب :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة (٥٩٧ هـ)

(هـ)

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

(٢٩٩) المنار :

للمحافظ أبي البركات النسفي المتوفى سنة (٧١٠ هـ) .

المطبوع مع شرحه (نور الأنوار) وشرحه « كشف الاسرار للمصنف »

٣ . مناهج العقول المعروف بشرح البدخشي :

للإمام محمد بن الحسن البدخشي .

ط . محمد علي صبيح وأولاده بمصر .

٣٠١) المنحول من تعليقات الأصول :

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) .

تحقيق الدكتور / محمد حسن هيتو .

ط : دار الفكر .

٣٠٢) المنقذ من الضلال :

للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي

المتوفى سنة (٥٠٥ هـ) .

ط : مؤسسة الكتب الثقافية .

٣٠٣) مورد الخطيب :

لشيخنا الدكتور / أكرم ضياء العمرى .

٣٠٤) الموافقات فى أصول الشريعة :

للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبى المالكى المتوفى سنة

(٧٩٠ هـ)

ط : المكتبة التجارية الكبرى - بمصر .

٣٠٥) موطأ الإمام مالك :

للإمام مالك بن أنس الأصبهى ، المتوفى سنة (١٧٩ هـ) .

ط : دار الكتب العلمية - بيروت .

٣٠٦) المذهب فى فقه الإمام الشافعى :

للإمام أبى إسحاق إبراهيم بن على بن يوسف الشيرازى المتوفى سنة

(٤٧٦ هـ)

ط : مصطفى البابى الحلبي وأولاده .

٣٠٧) مير إيساغوجى :

للشيخ أبى محمد فضل الحق الرفعورى .

ط : المجتبائى - الدهلى بالهند .

٣٠٨) ميزان الأصول فى نتائج العقول :

للشيخ الإمام علاء الدين شمس النظر أبى بكر محمد بن أحمد

السمرقندى المتوفى سنة (٥٣٩ هـ) .

تحقيق وتعليق : الدكتور / محمد زكى عبد البر .

٣٠٩) ميزان الاعتدال فى نقد الرجال :

للحافظ أبى عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى المتوفى سنة

(٧٤٨ هـ)

ط : دار المعرفة .

(النون)

٣١٠) نبراس العقول :

للشيخ عيسى منون .

ط : التضامن .

٣١١) نتائج الأفكار فى كشف الرموز والأسرار :

للشيخ شمس الدين أحمد المعروف بقاضى زاده ، المتوفى سنة (٩٨٨ هـ)

المطبوع مع شرح فتح القدير لابن همام .

ط : مصطفى البابى الحلبي بمصر .

٣١٢) النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة :

لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى الأتابكى المتوفى سنة

(٨٧٤ هـ)

ط : دار الكتب المصرية بالقاهرة .

- (٣١٣) نصب الراية لأحاديث الهداية :
للإمام جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف الحنفى الزيلعى المتوفى
سنة (٧٦٢ هـ) .
ط : إدارة المجلس العلمى بالهند .
- (٣١٤) النظامى شرح الحسامى :
للشيخ حسام الدين الكيرانوى .
ط : باكستان .
- (٣١٥) نظرة عامة فى تاريخ الفقه الإسلامى :
لعبد القادر على حسن .
ط : دار الكتب الحديثة بالقاهرة .
- (٣١٦) نور الأنوار شرح المنار للنسفى :
للشيخ أحمد المعروف بملاجيون بن أبى سعيد بن عبيد الله الحنفى المتوفى
سنة (١١٣٠ هـ) .
ط : يوسفى لكنهو بالهند ، وأيضاً المطبوع مع كشف الأسرار للنسفى .
- (٣١٧) نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز :
للإمام فخر الدين عمر الرازى المتوفى سنة (٦٠٦ هـ) .
ط : الآداب بمصر - القاهرة .
- (٣١٨) نهاية السؤل فى شرح منهاج الأصول :
للإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوى المتوفى سنة (٧٧٢ هـ) .
المطبوع مع شرح البدخشى .
ط : محمد على صبيح وأولاده بمصر . وأيضاً ط : عالم الكتب .

(٣١٩) نيل الزوطار :

للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠ هـ) .

ط : مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

(الهاء)

(٣٢٠) الهداية شرح بداية المبتدى :

لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة

(٥٩٣ هـ)

ط : مكتبة إمدادية - ملتان - باكستان .

(٣٢١) هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين :

لإسماعيل بن محمد أمين المتوفى سنة (١٣٣٩ هـ) .

ط : دار الفكر .

(٣٢٢) الوصول إلى الاصول :

لشرف الإسلام أبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادى المتوفى

سنة (٥١٨ هـ) .

تحقيق: الدكتور / عبد الحميد علي أبو زيد .

ط : مكتبة المعارف بالرياض .

(٣٢٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان

المتوفى سنة (٦٠٨ هـ) .

تحقيق : الدكتور / إحسان عباس .

ط : دار صادر بيروت .

تاسعا : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	كلمة الناشر
	الباب الأول: فى حياة الإمام الكاكى - يشتمل على ثلاثة فصول
٩	الفصل الأول : فى التعريف به - ويشمل على مبحثين
	المبحث الأول : اسمه ونسبه و ...
١٨	المبحث الثانى : مكانته العلمية
	الفصل الثانى : شيوخه وتلاميذه - وفيه مبحثان
٢١	المبحث الأول : شيوخه
٢٥	المبحث الثانى : تلاميذه
	الفصل الثالث : وفيه مبحثان
٢٩	المبحث الأول : مصنفات الإمام الكاكى
٤٧	المبحث الثانى : وفاته ورأى الناس فيه
	الباب الثانى: فى حياة الإمام النسفى - يشتمل على ثلاثة فصول
٥١	الفصل الأول : فى التعريف به ، وفيه مبحثان :
٥١	المبحث الأول : اسمه ونسبه و ..
٥٦	المبحث الثانى : مكانته العلمية
	الفصل الثانى : شيوخه وتلاميذه - وفيه مبحثان
٥٩	المبحث الأول : شيوخه
٦٢	المبحث الثانى : تلاميذه
	الفصل الثالث : مصنفاته ووفاته - فيه مبحثان

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٦٣	المبحث الأول : مصنفاته
٧٨	المبحث الثاني : وفاته ورأى الناس فيه
	الباب الثالث : فى دراسة الكتاب - وفيه ثلاثة فصول
	الفصل الأول : فى اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف
٨٠	وأهميته وفيه ثلاثة مباحث :
٨٠	المبحث الأول : اسم الكتاب
٨٢	المبحث الثانى : توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف
٨٧	المبحث الثالث : أهمية الكتاب
	الفصل الثانى : منهج المؤلف فى الكتاب ومصادره وفيه
	مبحثان :
٩٠	المبحث الأول : منهج المؤلف فى الكتاب
١٠٧	مقدمة المؤلف
١٠٩	أصول الشرع ثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع
١١٢	تعريف الكتاب الذى هو القرآن
١١٤	الاختلاف فى البسمة
١١٨	أقسام الكتاب إجمالاً
١٢٠	تعريف الخاص
١٢٣	حكم الخاص
١٢٤	بطلان شرط الولاء والترتيب والنية فى الوضوء
١٢٩	بطلان شرط الطهارة فى آية الطواف
١٣٢	الاختلاف فى القرء هل يحمل على الإطهار أو الحيض

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣٩	هل يجتمع القطع مع الضمان على السارق أم لا
١٤٥	صحة إيقاع الطلاق بعد الخلع .
١٤٧	الاختلاف فى أقل المهر
١٥٢	تعريف الأمر
١٥٣	هل يستفاد الوجوب من الفعل ؟ وهل يسمى الفعل أمرا ؟
١٥٦	موجب الأمر
	الخلاف فى إطلاق الأمر على الوجوب والندب والإباحة
١٥٧	والتهديد هل هو حقيقة أم لا ؟
١٦١	أدلة القائلين بأن الأمر حقيقة فى الوجوب مطلقا
١٦٧	هل يقتضى الأمر التكرار ؟
١٧٣	حكم الأمر نوعان : أداء وقضاء
١٧٥	استعمال الأداء بمعنى القضاء وعكسه
١٨٠	أنواع الأداء والكلام عليها
١٩٨	لابد للمأمور به من صفة الحسن
٢٠٠	أنواع الحسن لعينه ولغيره
٢٠٥	الكلام على القدرة التى يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه
٢١٤	شرط التكليف توهم ما يتمكن به من الأداء
٢١٥	هل تثبت صفة الجواز للمأمور به بمطلق الأمر
٢١٩	الأمر نوعان : مطلق ومقيد
	الوجوب يضاف إلى الجزء الأول أو إلى ما يلى ابتداء
٢٢٥	الشروع

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٣٠	يشترط نية التعيين فيما كان الوقت فيه ظرفا
٢٤٤	الكفار مخاطبون بالإيمان وبالمشروع من العقوبات و . . .
٢٤٩	معنى النهى وأنواعه
٢٦٠	الخلاف فى إثبات حرمة المصاهرة بالزنا وعدم إثباته
٢٦٤	تعريف العام وحكمه
٢٨١	العام لا يبقى قطعيا بعد أن لحقه خصوص معلوم أو مجهول
٢٨٩	الكلام على ألفاظ العموم
	النكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى ،
٣٠٤	وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الاولى
٣١٠	ما ينهى إليه الخصوص نوعان الكلام على المشترك
٣١٤	الكلام على المشترك
٣١٥	حكم المشترك
٣١٩	تعريف المؤول وحكمه
٣٢٠	الكلام على الظاهر
٣٢١	الكلام على النص
٣٢٤	المفسر وحكمه
٣٢٤	الكلام على المحكم
٣٢٩	الكلام على الخفى
٣٣١	تعريف المشكل وحكمه
٣٣٣	الكلام على المجمل
٣٣٦	الكلام على المتشابه

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣٣٩	تعريف الحقيقة
٣٤١	تعريف المجاز
٣٤٣	حكم المجاز
٣٤٧	الحقيقة لا تسقط عن المسمى بخلاف المجاز
٣٥١	يستحيل اجتماع الحقيقة والمجاز مرادين بلفظ واحد
٣٦٥	حكم من قال : لله على صوم رجب ونوى به اليمين
٣٧٧	الاتصال من حيث السببية والتعليل على نوعين
	إذا كانت الحقيقة متعذرة أو مهجورة ، صير إلى المجاز
٣٨٣	بالإجماع
٤٠٦	حروف المعاني والكلام على الواو
	الكلام على الفاء
٤٢١	ثم للتراخي
٤٢٦	بل لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك
٤٢٨	الكلام على (لكن)
٤٣١	وأو لأحد المذكورين
٤٤٥	تستعار (أو) بمعنى (حتى) أو (إلى أن)
٤٤٨	حتى للغاية كإلى
٤٦٢	على للإلزام ومن للتبعيض
٤٦٥	إلى لانتهاى الغاية
٤٦٧	الكلام على (فى)
٤٧٠	مع للمقارنة

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٤٧١	وقبل للتقديم ، وبعد للتأخير
٤٧٤	الكلام على (غير) وسوى
٤٧٦	حروف الشرط والأصل فيها (إن)
٤٧٨	استعمال إذا في الشرط والوقت ، وإذا ما مثل إذا
٤٨٣	الكلام على (كيف)
٤٨٨	وحيث وأين اسمان للمكان
٤٩١	تعريف الصريح وحكمه
٤٩٢	الكناية وحكمها
٤٩٩	الأصل في الكلام الصريح
٤٩٩	الاستدلال بعبارة النص
٥٠١	الاستدلال بإشارة النص
٥٠٤	وللإشارة عموم كما للعبارة
٥٠٥	الثابت بدلالة النص
٥٠٩	الثابت باقتضاء النص
٥١٧	هل المقتضى يقبل العموم أم لا ؟
	الخلاف في أن التخصيص على الشيء باسمه العلم هل يدل
٥٢٢	على الخصوص أم لا ؟
٥٣٧	الخلاف في حمل المطلق على المقيد
	العام إذا خرج مخرج الجزاء ، أو مخرج الجواب ولم يزد
٥٤٩	عليه أو لم يستقل ، يختص بسببيه
	الجمع المضاف إلى جماعة ، حكمه حقيقة الجماعة في حق

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥٥٧	كل فرد
٥٥٩	الأمر بالشئ يقتضى النهى عن ضده ، والنهى عن الشئ يكون أمرا بضده
٥٧٠	المشروعات على نوعين : عزيمة ورخصة
٥٧٢	حكم العزيمة وأقسامها الأربعة
٥٨٠	السنة نوعان : سنة الهدى والزوائد وحكهما
٥٨٢	الخلاف فى أن النقل هل يلزم بالشروع أو لا ؟
٥٨٦	الكلام على الرخصة وأنواعها
٦٠٩	فصل فى بيان أسباب الشرائع
٦٢٥	أسباب العقوبات والحدود والكفارات ، ما نسبت إليه من قتل وزنا ، وسرقة و ...
٦٣١	باب بيان أقسام السنة
٦٣٥	القسم الأول فى كيفية الاتصال بنا من رسول الله ﷺ والكلام على المتواتر
٦٣٩	حكم خير المتواتر
٦٤٦	الكلام على خبر المشهور
٦٤٩	تعريف خبر الواحد وحكمه
٦٦٢	تقسيم الخبر باعتبار الراوى وحكم كل قسم
٦٨٦	الشرائط الأربعة لجعل الخبر حجة
٧٠١	القسم الثانى من الأقسام المختصة بالسنن الانقطاع وهو نوعان : ظاهر وباطن

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٧١٥	الانقطاع بالمعارضة على أربعة أوجه
٧٢٥	القسم الثالث من الأقسام المختصة بالسنة فى بيان محل الخبر الذى جعل الخبر فيه حجة
٧٣٥	القسم الرابع فى بيان نفس الخبر وهو أربعة أقسام الخبر الذى يترجح احد احتماليه على الآخر كبر العدل المستجمع لشرائط الرواية له أطراف ثلاثة
٧٣٧	طرف الحفظ نوعان
٧٥٢	وما كان من جوامع الكلم ، أو المشكل أو المشترك ، أو المجمال لا يجوز نقله بالمعنى
٧٦٣	الطعن الذى يلحق الخبر من قبل رواية على أربعة أوجه
٧٦٥	الطعن الذى يلحق الخبر من قبل غير رواية قسمان : طعن الصحابة ، وطعن أئمة الحديث
٧٧٢	فصل فى التعارض
٧٨١	بيان التعارض فى سؤر الحمار من وجهين
٧٨٦	حكم التعارض بين القياسين
٧٩١	طرق التخلص عن المعارضة
٧٩٤	يرجح الحاضر على المبيح عند التعارض
٨٠١	الخلاف فى أن المثبت أولى من النافى أو العكس عند التعارض
٨٠٥	والترجيح لا يقع بفضل العدد ، وبالدكورة والحرية
٨١١	إذا كان فى أحد الخبرين زيادة، فإن كان الرواى واحد، يؤخذ

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨١٣	بالمثبت للزيادة
٨١٥	فصل فى البيان
٨١٧	بيان تقرير ومثاله
٨١٩	بيان تفسير ونظيره من مسائل الفقه
٨٢٢	الكلام على بيان تغيير
٨٢٦	الخلافاً فى خصوص العموم هل يقع متراخياً أم لا ؟
٨٣٤	تعريف الاستثناء وشروطه
٨٣٥	الاستثناء يمنع التكلم مع حكمه بقدر المستثنى
٨٤٠	أنواع الاستثناء
٨٤٥	بيان ضرورة وهو على أربعة أوجه
٨٥١	تعريف النسخ لغة وشرعاً
٨٥٥	النسخ جائز عقلاً وواقع شرعاً
٨٥٩	إنكار أبى مسلم الخرسانى وقوع النسخ فى القرآن والرد عليه
٨٦٣	محل النسخ
	شرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب دون التمكن من
٨٦٨	الفعل
٨٧٢	القياس لا يصلح ناسخاً ، كذا الإجماع
٨٧٦	يجوز النسخ بالكتاب وبالسنة متفقاً ومختلفاً
٨٨٤	المنسوخ أنواع
	هل الزيادة المتأخرة على الم زيد عليه كزيادة وصف الإيمان فى
٨٨٨	رقبة الكفارة ، وزيادة التغريب على الجلد نسخ ؟

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٨٩١	فصل فى أفعال النبى ﷺ
٨٩٩	الوحى نوعان : ظاهر وباطن
٩٠٥	شرائع من قبلنا شرع لنا إذا قضى الله ورسوله من غير إنكار
٩١١	معنى التقليد وحكم تقليد الصحابى
٩١٥	اتفق أصحاب الأحناف بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس
٩٢٠	الكلام فى تقليد التابعى
٩٢٤	باب الإجماع: تعريفه وحجته
٩٢٩	ركن الإجماع نوعان : عزيمة ورخصة
٩٣٤	أهل الإجماع من كان مجتهدا ليس فيه هوى ولا فسق لا يشترط كون المجتهد من الصحابة أو من العترة ، أو من أهل المدينة
٩٣٧	هل يشترط فى حجية الإجماع انقراض العصر أو لا ؟
٩٣٩	الشرط فى حجية الإجماع اجتماع الكل
٩٤٤	حكم الإجماع
٩٤٨	مستند الإجماع قد يكون من أخبار الآحاد والقباس
٩٤٩	مراتب الإجماع
٩٥٤	باب القياس : تعريفه لغة وشرعا
٩٥٩	القياس حجة عقلا ونقلًا وبيان ذلك
٩٦٠	الأصول فى الأصل معلولة
٩٧٥	شروط القياس
٩٨١	ركن القياس ما جعل علما على حكم النص
١٠٠١	

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٠٠٨	دلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته بظهور أثره وأمثلة ذلك
١٠٢١	الكلام على الاحتجاج باستصحاب الحال
١٠٢٦	الاحتجاج بتعارض الأشباه
١٠٣٠	الاحتجاج بالوصف المختلف فيه من جنس الاطراد
١٠٣١	الاحتجاج بما لا يشك في فساده
١٠٣٣	الاحتجاج بلا دليل من جنس الاطراد
١٠٣٩	جملة ما يعلل له أربعة
	هل الحكم في المنصوص عليه ثابت بالعلة أم بالنص ؟ وهل
١٠٤٨	يجوز التعليل بالعلة القاصرة أم لا ؟
١٠٥٤	معنى الاستحسان لغة وشرعا
١٠٥٤	اختلاف الأصوليين في حجية الاستحسان وعدم حجيته
١٠٥٦	أنواع الاستحسان
١٠٦٣	المستحسن بالقياس الخفى تصح تعديته إلى صورة أخرى
١٠٦٩	الاجتهاد لغة واصطلاحاً ، وشروطه
١٠٧٢	حكم الاجتهاد
١٠٨٠	هل يجوز تخصيص العلة ؟
١٠٨٧	الموانع خمسة : مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر ، و . . .
١٠٨٨	العلل نوعان : طردية ومؤثرية
١٠٨٨	ووجوه دفع العلل الطردية أربعة
١٠٩٨	دفع العلل المؤثرة بطريق فاسد أربعة أوجه أيضا
١١٠٠	تعريف المفارقة ، وهل الفرق اعتراض صحيح أم فاسد ؟

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١١٠٥	المعارضة نوعان : معارضة فيها مناقضة ، ومعارضة خالصة
١١١٣	المعارضة الخالصة نوعان
١١٢٣	إذا قامت المعارضة ، كان السبيل فيها الترجيح
١١٢٦	وبيان ما لا يكون به الترجيح
١١٢٦	ما يقع به الترجيح أربعة : بقوة الأثر ... إلخ
١١٣٣	بيان المخلص عن تعارض وجوه الترجيح
١١٣٥	وجوه الترجيح الفاسدة أربعة
١١٤٥	فصل جملة ما ثبت بالحجج شيان : الأحكام وما يتعلق به
١١١٤٥	الأحكام أما الأحكام فأربعة : حقوق الله تعالى خالصة . إلخ
١١٥١	حقوق الله تعالى ثمانية أنواع : عبادات خالصة ... إلخ
	الحقوق كلها سواء كانت حقاً لله تعالى أو للعباد تنقسم إلى
١١٦٨	قسمين : أصل وخلف
١١٧٣	ما يتعلق بالأحكام أربعة : السبب والعلة والشرط والعلامة
١١٧٤	معنى السبب لغة وشرعاً ، وأقسامه
١١٨٣	معنى العلة لغة وشرعاً وأقسامه
١١٩٧	تعريف الشرط ، وما يطلق عليه اسم الشرط خمسة
١٢٠٧	معنى العلامة لغة وشرعاً
١٢٠٩	هل يضمن شهود الزنا إذا رجعوا دية المرجوم أم لا ؟
١٢١٢	فصل في بيان الأهلية ، والعقل معتبر لإثبات أهلية التكليف
١٢١٥	قالت المعتزلة : العقل علة موجبة لما استحسنته
١٢١٨	يصح إيمان الصبي العاقل وإن لم يكن مكلفاً به

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٢٢٢	الأهلية نوعان : أهلية وجوب وهى ..
١٢٣٢	أهلية الأداء نوعان : قاصرة تبتنى على القدرة القاصرة .. إلخ
١٢٣٤	تنقسم الأقسام فى باب أهلية الأداء قاصرة إلى ستة أقسام
	الأمور المعترضة على الأهلية نوعان : سماوى إلخ
١٢٥٠	وهو أحد عشر قسما بالاستقراء
١٢٥٢	الصغر فى أول أحواله كالجنون
١٢٥٦	الجنون وأحكامه
١٢٦٥	العتة وأحكامه
١٢٦٩	النسيان وأحكامه
١٢٧٣	النوم وأحكامه
١٢٧٨	الإغماء وأحكامه
١٢٨٢	الرق وأحكامه
١٣١٠	المرض وأحكامه
١٣١٤	الحيض والنفاس وأحكامهما
١٣١٧	الموت وأحكامه
١٣٢٧	هل تغسل المرأة زوجها وبالعكس
١٣٣٥	أحكام الآخرة أربعة
١٣٣٦	العوارض المكتسبة على نوعين :
١٣٣٦	من المراء على نفسه ، ومن غيره عليه
١٣٣٧	أما الأول فأنواع ستة : الجهل وهو ... إلخ
١٣٣٨	الجهل على أنواع

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣٤٩	حكم الجهل فى موضع الاجتهاد الصحيح
١٣٥٨	السكر وأنواعه وأحكامه
١٣٦٣	الهزل وأحكامه
١٣٦٦	التلجئة وأحكامها
١٣٨٨	السفه وأحكامها
١٣٩٣	هل السفه يوجب الحجر ؟
١٣٩٨	السفر وأحكامه
١٤٠٣	الخطأ وأحكامه
١٤٠٧	هل يصح طلاق الخاطئ أم لا ؟
١٤١٢	الإكراه بجملته لا ينافى الخطاب والأهلية
١٤١٩	الافعال قسمان : أحدهما كالأقوال فلا يصلح المكروه فيه آلة
١٤٢١	القسم الثانى ما يصلح فيه آلة
٢٤٢٤	الحرمات أنواع
١٤٣١	فصل فى المتفرقات :
١٤٣١	مسألة : الإلهام
١٤٣٧	مسألة : لا عموم لحكاية الحال
١٤٣٨	معنى الجدل لغة واصطلاحاً وشروط المجادلة
١٤٤١	مسألة : المستثنى إذا تعدد بغير حرف العطف .. إلخ
١٤٤٢	مسألة : تخصيص العام بالدليل العقلى
١٤٤٢	مسألة : النسخ لا يجوز فى الأخبار .. إلخ
١٤٤٤	مسألة : المحرم مقابل الفرض

تابع : فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٤٤٥	مسألة : التقليد ليس بحجة فى أصول الدين
١٤٤٧	مسألة : القياس المحرم راجع على القياس المبيح
١٤٤٧	مسألة : قال الرازى : لا يجوز الترجيح فى الأدلة اليقينية
١٤٥١	فهرس الآيات القرآنية الكريمة
١٤٦٨	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
١٤٨٤	فهرس الشواهد الشعرية
١٤٨٥	فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات
١٤٩٢	فهرس الفرق والطوائف والقبائل والأماكن
١٤٩٣	فهرس الكتب الواردة فى النص
١٤٩٦	فهرس الأعلام
١٥١١	ثبت المصادر والمراجع
١٥٦٨	فهرس الموضوعات